

# أعمال ابن الشجري

هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة

الحسني العلوي

(٨٤٥٠ - ٨٥٤٢)

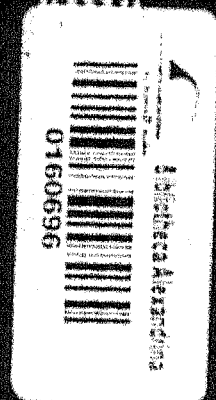
تحقيق ودراسة

الدكتور محمود محمد الطناحي

الجزء الأول

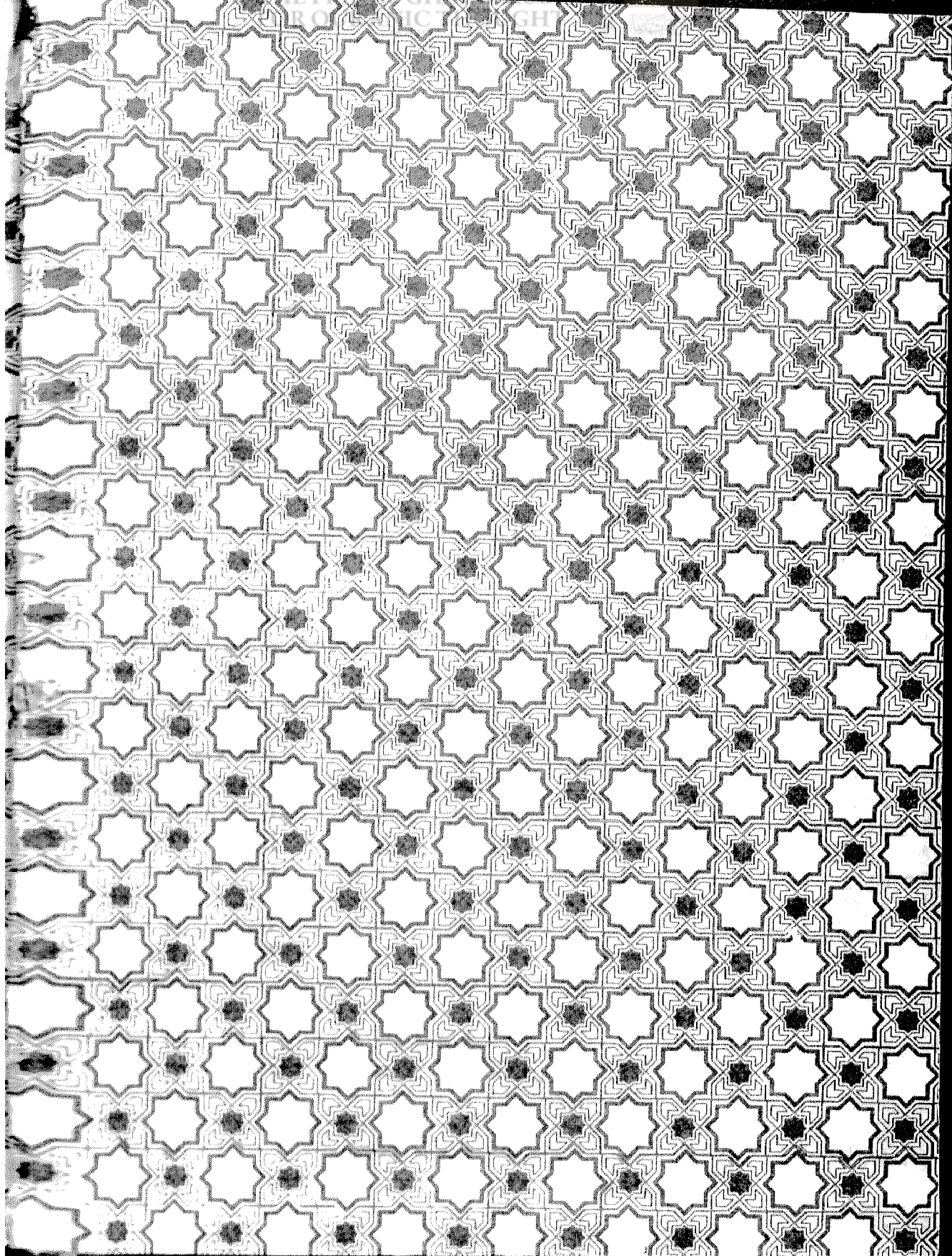
الناشر

مكتبة ابن أبي عمير للطباعة والنشر والتوزيع



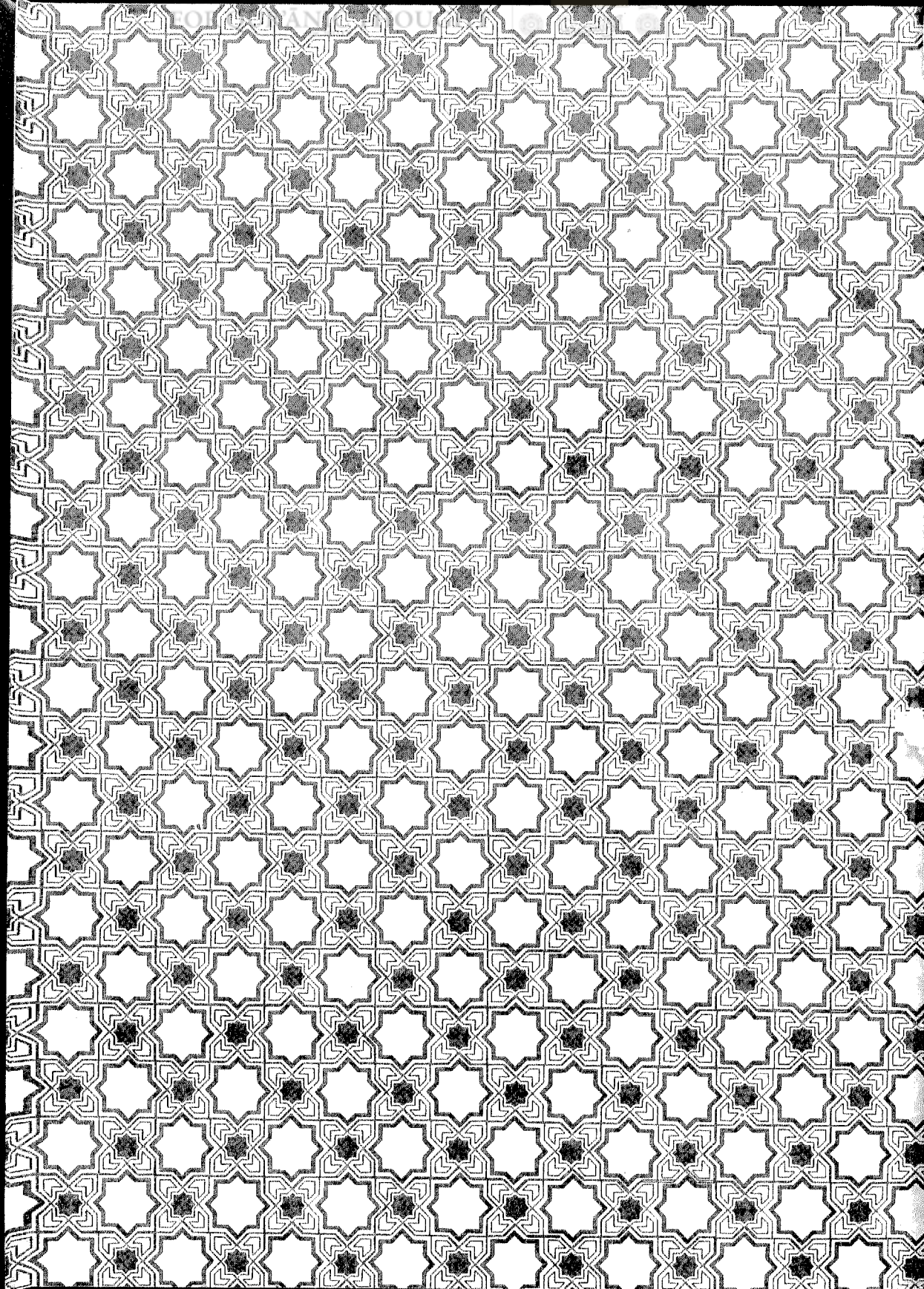


Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)





Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)





وقفنا الامير غازی للفکر القرآنی



Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)

AMIR GHAZI TRUST  
FOR QUR'ANIC THOUGHT  
Est. 2013 CE





المدينة العامة مكتبة الاسكندرية  
رقم التصنيف: 492.75  
رقم التسجيل: 1918

15547

# أَقَامَ ابْنُ السَّبْغِي

NC  
492.75  
أ ب ف  
1  
V.1

هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة  
الحسيني العلوي  
(8450 - 8542)

تحقيق ودراسة

الدكتور محمود محمد الطناحي



الجزء الأول

General Organization of the Alexandria Library (G.O.A.L.)  
Cairo, Egypt

الناشر مكتبة النخاسي بالقاهرة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تشتمل الأمل على أربعة وثمانين مجلساً ، تقدمت بتسعة وأربعين مجلساً منها ، مع دراسة بعنوان ( ابن الشجرى وآراؤه النحوية ) إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة للحصول على درجة الدكتوراه ، من قسم النحو والصرف والعروض ، بها . وقد نُوقشت الرسالة يوم الأربعاء ١٨ من شوال ١٣٩٨ هـ = ٢٠ من سبتمبر ١٩٧٨ م .

### وناقشها الأساتذة :

الدكتور عبد الله درويش - رحمه الله - مشرفاً ، والدكتور حسن عون - رحمه الله - عضواً ، والدكتور محمد بدوى المختون - حفظه الله - عضواً .  
وأجيزت الرسالة بمرتبة الشرف الأولى .

هذا ، وقد كان أمر تلك الرسالة في مراحلها الأولى بيد أستاذى الفاضل النبيل الدكتور تمام حسان . ثم حال سفره دون أن يمضى بها إلى نهايتها ، فحُرِّمَتْ خيراً كثيراً :

مدحُك بالحقِّ الذى أنت أهلهُ      ومن مدحِ الأتومِ حقُّ وياطلُ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ذى العِزَّة والجلال ، والطَّوَل والإنعام ، أحمده سبحانه على توالى  
مِنِّه ، حمداً يبلغ رضاه ، ويوافي نِعَمَه ويكافئ مزيده . وأصلِّى وأسلم على خيرِ خلق  
الله ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله ، اللهم صلِّ وسلم وبارك عليه ، وعلى إخوانه  
المُصْطَفَيْنَ الأخيار ، وآله الأطهار ، وصَحْبِهِ الأبرار ، وعلى كلِّ من سلك سبيلَه  
وسيلهم إلى يوم الدين .

ثم أما بعد :

فهذا إمامٌ من أئمة العربية ، وكتابه أصلٌ من أصولها ، لم يوتَ حظُّه من  
الدرس والتأمُّل ، وكاد الرجوع إليه ينحصر في دائرة تخريج الشعر وتوثيقه . ومن  
عجيب أن يظُلَّ هذا الكتابُ بعيداً عن ميدان الدراسات النحوية <sup>(١)</sup> ، مع أنه اشتمل  
على جملة صالحة من أصول النحو وفروعه ، بل إنه عرض لمسائل منه لا تكاد توجد  
في كتب النحو المتداولة . ولعلَّ الذى صرَّف دارسى النحو عنه ما يوحى به عنوانه  
من أنه خالصٌ للأدب ؛ للذى سبق به أبو عليّ القالى ، رحمه الله . وما أكثرَ  
العنوانات الخادعة في مكتبتنا العربية لمن لا يُحسن النظر والتأمُّل ، ثم ما أكثرَ النحو  
المفرَّق في كتب العربية المختلفة ... وهذا حديثٌ طويل :

فَدَعُ عَنْكَ نَهَباً صِيحَ فِي حَجْرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاهِلِ

وقد كان من صنْع الله لى وتوفيقه إِيَّاي أن تقدمت بتحقيق الجزء الأول ( تسعة  
وأربعون مجلداً ) من أمالى ابن الشجرى إلى قسم النحو والصرف والعروض ، بكلية  
دار العلوم للحصول على درجة الدكتوراه .

(١) من الدراسات الجامعية التى تناولت ابن الشجرى نحوياً دراسة بعنوان ( ابن الشجرى ومنهجه فى  
النحو ) للزميل عبد المنعم أحمد التكريتى . حصل بها على درجة الماجستير من جامعة بغداد ، ونشرها ببغداد  
سنة ١٩٧٥ م كما أن هناك رسالة ماجستير بكلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧١ م بعنوان ( ابن الشجرى  
اللغوى الأديب ) للزميل العراق على عبود السَّاهى .



وقد قدّمت لهذا التحقيق بدراسةٍ أدرّتها على ثلاثة أبواب :

تحدثت في الباب الأول عن حياة ابن الشجريّ وتقلّبه في العالمين . ولم أسرف في الحديث عن التحولات السياسيّة والاجتماعية التي طرأت على المجتمع البغداديّ في العصر الذي عاش فيه ابنُ الشجريّ - وهو عصر السلاجقة - إذ كان ذلك ممّا يُلتَمَس من مظانّه من كتب التاريخ . ثمّ إنّي لم أحاول أيضاً أن أتصيّد مظاهر علوّ لهذا العصر الذي عاشه ابنُ الشجريّ ، ذلك أن كثيراً من الدارسين يخطئون حين يسرفون في تقسيم عصور الفكر العربيّ إلى عصور علوّ وعصور انحطاط . وإن المتتبع لحركة الفكر العربيّ في عصوره المختلفة يروعه هذا الحشدُ الهائل من العلماء وطلاب المعرفة ، فلم يكفد ينتصف القرن الثاني الهجري ، وأظّل عصرُ التدوين والتسجيل حتى اندفع العلماء في التصنيف والجمع ، وعمّرت حلقات الدّرس بالطلاب ، وزخّرت المكتبات بالمصنّفات في شتى فروع الثقافة . وقد شَمِل هذا النشاطُ العالم الإسلاميّ كلّهُ ، مشرقه ومغربهُ ، ولم يفضّل عصرٌ أو مصرٌ سواهما إلّا ما يكون من بعض الفروق الهينة التي تفرضها طبائعُ الزمان والمكان ، أمّا حركة العقل العربيّ من حيث هي فلم تخمد جذوتها ، ولم تسكنُ جدّتها ، بتغيّر الحكّام وتبدّل الأيام ، وإن أردت أن تعرف صيدق ما أقول فانظر إلى ما اشتمل عليه القرنان السادس والسابع من كبار المفكرين والعلماء ، وأنت تعلم أن هذين القرنين قد شهدا أعنف هجوم تعرّضت له الأمة الإسلاميّة : الحروب الصليبية ، والغزوة التتريّة ، وقد كان هذا الهجوم الكاسح كفيلاً بالقضاء على هذه الأمة الإسلاميّة لولا دفعُ الله وصيانيته ، بما أودعه في رُوح العقيدة الإسلاميّة من عوامل النماء والبقاء والازدهار .

أمّا ما تسمعه الآن من ثرثرة حول الحروب ، وما تُحدثه من إجاباتٍ وانكسار ، فهو من التعلّات الباطلة ، والكذبِ على النفس ، وكلُّ أولئك مما يلجأ إليه الضعفةُ ويحتجى به الكسالى ، وإنما هو فسادُ الزمان وسقوطُ الهمم .

ودعك من الدراسات الحديثة التي تعكس وجهات نظر أصحابها ، واصبر نفسك مع تلك الكتب التراثية الموسوعيّة في فنّ التراجم - وليس كالتراجم كاشفاً لتاريخنا الحضاريّ ، ومسيرتنا الثقافيّة - مثل سير أعلام النبلاء ، لأبي عبد الله الذهبيّ

( ٧٤٨ هـ ) ، والوافي بالوفيات ، لصالح الدين الصفدي ( ٧٦٤ هـ ) ، وطبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ( ٧٧١ هـ ) وقرأ على مهل وثؤدة ، وأعط نفسك حظها من التأمل والتدبر ، ولمح الأشباه ، ورصد النظائر ، وسترى أن مفكرينا وعلماءنا ، رضى الله عنهم ، كانوا يعملون في الحَلِّ والترحال ، وعلى المنشط والمكروه ، وفي اليسر والعسر ، بل إن بعضهم كان يُبدع مع تزامم العِلل عليه ، وتقسم نفسه مع الأوصاب والأوجاع والصوارف ... وهذا أيضاً حديث طويل (١) .

والباب الثاني - وهو لبُّ الرسالة وعصبتها - وقفته على آراء ابن الشجري النحوية ، وقد سلكت سبيلين في التعرف إلى تلك الآراء : ما ذكره هو نفسه من قوله :

وهذا ما حَظرت لي ، أو : والقول عندي كذا ، أو : والصحيح كذا ، والاختيار كذا ، أو : فتأمل ما استنبطته لك . ونحو ذلك . ثم ما أورده النحاة المتأخرون ، كابن هشام والمرادى والسيوطي والبغدادي ، من أقوال وآراء نسبوها إلى ابن الشجري .

وأريد أن أنبه بادية ذي بدء ، إلى أني وجدت في « الأملی » آراءً كثيرة في النحو والصرف واللغة ، ساقها ابن الشجري غير معزوة إلى أحد ، ولم أقطع بنسبتها إليه ، لاحتمال وجودها في كلام غيره ممن سبقه ، وقد أمكنتني عونُ الله وتوفيقه أن أرُدَّ بعض هذه الآراء إلى أصحابها .

وقد وجدت بعضاً ممن يدرسون علماً من الأعلام يحشون آراءه حشداً ، دون فصل بين ما قال وما حكى ، وبعض مصنفي الكتب القديمة لم يُعَنُوا بعزو كل رأي إلى قائله ، خوفاً من الإللال والإطالة . هذا أمرٌ ، وأمرٌ آخر أن حركة التأليف العربيّ عرفت لوتاً من ألوان التصنيف ، تمثل في تلك الرسائل والكتب الصغيرة التي

(١) انظر كتابي : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص ٢٠ وما بعدها ، ثم انظر كتابي الصغير : الموجز في مراجع التراجم والبلدان ص ٢٤ وما بعدها ، فقد ناقشت هناك باختصار فكرة العصور ، وأن العصور المتأخرة في تاريخنا الثقافي هي عصور تكرر واجترار !



التقمتها الكتبُ الكبار ، فضاعت في غمارها ، وطويت في لُجنتها ، وحين جاء أصحابُ الموسوعات النحوية شغل بعضهم بما انتهى إليهم من هذه الكتب الكبار ، فنسبوا الآراء إلى أصحاب هذه الكتب ، ثم نسج على ثولهم من جاء بعدهم .

على أتى في ذكر آراء ابن الشجريّ لم أحاول أن أضعه في غير موضعه ، أو أرتفع به على من سبقوه ، فإن من آفات البحث العلميّ العصبية الطائشة للشخصية المدروسة . فقد جاء ابن الشجريّ وقد استوى النحو العربيّ على سؤقه أو كاد ، فقد فرغ النحاة الأوائل من وضع الأصول وتمهيد الفروع ، ولم يكذب أبو الفتح بن جنى يضع قلمه المبدع بعد هذه التصانيف الجياد التي نفذ بها إلى أسرار العربية ، حتى كان هذا إيذاناً ببداية مرحلة جديدة من التصنيف النحوي ، يعكف فيها النحاة على هذا الموروث العظيم الذي آل إليهم : كشفاً عن أسرارها ، ونفاذاً إلى دقائقه ، وتنبهها على غوامضه ، واستدراكاً لفائته .

ونعم كان للجيل الذي تلا ابن جنى آراءً مبتكرة ، والعربية فسيحة الأرجاء ، متراحبة الأطراف ، وقد يفتح الله على الأواخر بما لم يفتح به على الأوائل ، ولكن يظل الفرق بين هؤلاء وهؤلاء كما ترى من الفرق بين الجدول الصغير والبحر الزخار ، ولو أتيح لكل مصنفات الأوائل أن تضيع وتنتشر - وخاصة تصانيف أبي على الفارسي - لظهر لك صديق هذا الكلام .

وابن الشجريّ واحدٌ من هذا النُفَر الكريمة الذين عرفوا للغتهم حقها من دقة النظر ، وحسن الفقه ، وكريم الرعاية . ولقد عكف على ذلك الحصاد الطيب الذي سبق به الأوائل : شارحاً ومفسراً ، ومتعقباً وناقداً ، ومضيفاً ومستدركاً .

وقد جمعت له أربعة وستين رأياً ، ذكرتها وأوردت ما قيل حولها من آراء النحاة ، استحساناً أو نقداً ، وناقشته وناقشتهم في بعضها .

وقد وقفت عند ظاهرتين غلبتا على أمالي ابن الشجريّ ، ولم يكذب يخلو منهما مجلسٌ من مجالسه ، وهما ظاهرة الإعراب وظاهرة الحذوف ، وقد رأيت أن أفرد كل ظاهرة منهما بكلمة ، إذ كان جمهورُ مسائل النحو راجعاً إليهما ومبنيّاً عليهما ، ثم

لأن هاتين الظاهرتين قد ثار حولهما لغطٌ كثير ، وتناولهما بعض الدارسين بكثير من السهولة واليسر ، دون مراجعة الأصول واستقراء النصوص .

ولمّا كان ابنُ الشجري من أهم من عرضوا لمبحث الأدوات : معانيها وعملها وشواهدا ، ودخول بعضها مكانَ بعض ، فقد تكلمت عن الكتب التي عاجلت هذا المبحث ، وعن مكان ابن الشجري وكتابه بين هذه الكتب .

ثم درستُ الشواهدَ عند ابن الشجري ( القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والأثر ، والشعر ) ، وقد ظهر لي أن ابن الشجري لم يعرض لأصل من الأصول ، أو قاعدة من القواعد إلا استشهد لها بآية أو أكثر من الكتاب العزيز ، وقد استشهد بالقراءات السبعية ، ووجه بعض القراءات الشاذة .

ثم وقفت وقفةً طويلة عند شواهد الشعر عند ابن الشجري ، وقد ظهر لي أن كتابه ضمّ قدرًا ضخمًا من الشواهد الشعرية ، فقد بلغت شواهدُه أكثر من مائة وألف بيت ، غير المكرر . وشواهدُ ابن الشجري منتزعة من شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والمحدثين ، والاستشهاد بشعر هذه الطبقة الأخيرة محلّ خلاف كبير ، وقد استكثر ابنُ الشجري من شعر هذه الطبقة ، من أمثال دِغْبِل الخزاعي ، ومروان بن أبي حفصة ، وابن المعتز ، وأبي تمام ، والبُحْتَرِي وَمَنْ إِلَيْهِمْ ، بل إنه احتفل احتفالاً زائدًا بشعر أبي الطيب المتنبي ، ممّا يجعله من شُراحه البارزين . وقد أوردتُ جمعة ملاحظات حول منهج ابن الشجري في رواية الشواهد ونسبتها .

ثم تحدثت عن مصادر ابن الشجري وموارده في تأليف « الأمل » مبتدئًا بإمام النحاة سيبويه ، ومنتهيًا بالخطيب التبريزي . وقد نقل ابن الشجري كثيرًا عن أعلام النحو واللغة المتقدمين . وتظهر أهمية هذه النُقول فيما حكاها عن كتبهم المفقودة ، من مثل كتاب « الأوسط » للأخفش سعيد بن مسعدة ، وكتاب « الواسط » لأبي بكر بن الأنباري ، وبعض كتب أبي عليّ الفارسي ، ثم فيما حكاها عن سيبويه والمبرد ، مما ليس يوجد في المطبوع من « الكتاب » و « المقتضب والكمال » .

ولم أذكر من أعلام النحاة من نقل عنهم ابنُ الشجري الرأي والرأين ، وإنما



ذَكَرْتُ مَنْ أَكْثَرَ مِنَ النُّقْلِ عَنْهُمْ وَالْإِنْتِصَارِ لَهُمْ ، وَالْإِسْتِدْرَاكِ عَلَيْهِمْ ، بِمَا يَجْلُو  
شَخْصِيَّتَهُ النُّحْوِيَّةَ ، وَيُؤَيِّزُ مَوْقِفَهُ مِنَ مَصْنُفَاتِ الْأَوَائِلِ ، وَهُوَ مَوْقِفٌ ذُو ثَلَاثِ شُعَبٍ  
كَأَنَّكَ تَرَى .

وَالْحَدِيثُ عَنْ مَصَادِرِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ وَمَوَارِدِهِ مُفْضِيٌّ إِلَى الْحَدِيثِ عَنْ أَثَرِهِ فِيمَنْ  
جَاءَ بَعْدَهُ مِنَ النُّحَاةِ . وَيُمَثِّلُ ابْنَ الشَّجَرِيِّ وَمَنْ إِلَيْهِ مِنَ نَحَاةِ الْقَرْنَيْنِ الْخَامِسِ  
وَالسَّادِسِ حَلْفَةَ الْوَصْلِ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ النُّحَاةِ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ، فَقَدْ كَانَ لِقُرْبِ هَذَا  
الْجِيلِ مِنَ الْمَنَابِعِ الْأُولَى بِالتَّلَقُّيِّ وَالْمَشَافَهَةِ ، وَمَا ظَفَرَ بِهِ نَحَاةُ هَذَا الْجِيلِ أَيْضاً مِنْ  
الْكَتَبِ وَالْمَصْنُفَاتِ الَّتِي عَمَّرَتْ بِهَا دُورُ الْعِلْمِ وَخَزَائِنِ الْمَكْتَبَاتِ ، قَبْلَ أَنْ تَعْصِفَ بِهَا  
عَوَادِي النَّاسِ وَالْأَيَّامِ ، كَانَ لِذَلِكَ كَلِّهِ فَضْلاً حَفِظَ آرَاءَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، مِمَّا أَمَدَّ النُّحَاةَ  
الْمُتَأَخِّرِينَ بِذَلِكَ الْفَيْضِ الرَّازِحِ مِنَ الْوُجُوهِ وَالْآرَاءِ .

وَقَدْ تَبَعْتُ ابْنَ الشَّجَرِيِّ فِي مَصْنُفَاتِ النُّحَوِيِّينَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، بِاسْتِقْرَاءِ أَرْجُو  
أَلَّا يَكُونَ فَاتِنِي مَعَهُ شَيْءٌ ، ثُمَّ أَفْضَى تَخْرِيجُ شَوَاهِدِهِ مِنْ كُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى تَأَثُّرِ خَفِيِّ  
مِنْ أَصْحَابِ هَذِهِ الْكُتُبِ ، لَمْ يَصْرِّحُوا بِهِ ، وَقَدْ ابْتَدَأَتْ بِأَيِّ الْبِرَكَاتِ الْأَنْبَارِيَّ ،  
وَأَنْتَهَيْتُ بِالْمَرْتَضِيِّ الرَّيْدِيِّ .

وَفِي خِتَامِ هَذَا الْبَابِ أَبْنَتْ عَنْ مَذْهَبِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ النُّحَوِيِّ ، وَأَنْتَهَيْتُ إِلَى  
أَنَّهُ بَصْرِيٌّ خَالِصٌ ، وَقَدْ قَوَّى حُجْجَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَنْتَصَرَ لَهُمْ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنَ  
الْأُمَالِي ، بَلْ إِنْ كَثُرَ مِنْ حُجْجِ الْبَصْرِيِّينَ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ الَّتِي أوردَهَا الْأَنْبَارِيُّ  
فِي كِتَابِهِ « الْإِنْصَافُ » مُنْتَزَعَةً مِنْ كَلَامِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ .

أَمَّا الْبَابُ الثَّلَاثُ فَقَدْ قَصَّرْتُهُ عَلَى كِتَابِ « الْأُمَالِي » فَتَحَدَّثْتُ عَنْ مَعْنَى  
الْأُمَالِي ، وَالْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَجَالِسِ ، وَذَكَرْتُ الْأُمَالِيَّ الْمَصْنُفَةَ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ قَبْلَ  
أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ، وَبَيَّنْتُ أَنَّ هَذِهِ انْفَرَدَتْ بِظَاهِرَةٍ لَمْ تُعْرَفْ فِي الْأُمَالِي الْأُخْرَى ،  
وَهِيَ ظَاهِرَةُ التَّأْرِيخِ لِلْمَجَالِسِ ، ثُمَّ تَكَلَّمْتُ عَلَى مَنَهِجِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ فِي أُمَالِيهِ ، وَأَنَّهُ  
مَعَ طَوْلِ الْأُمَالِيِّ وَتَشَعُّبِ الْقَوْلِ فِيهَا يَبْدُو مَتَنِهَا لِبَعْضِ الْمَوْضُوعَاتِ الَّتِي عَالَجَهَا مِنْ  
قَبْلِ ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ احْتَشَدَ لِلْأُمَالِيِّ احْتِشَادًا ، فَلَيْسَتْ آرَاءُ يُمَلِّحُهَا عَلَى الطَّلَبَةِ ثُمَّ  
يَفْرُغُ مِنْهَا .

ثم تحدثت عن علوم العربية في الأمالي ، وذكرت أن ابن الشجري أفسح أماليه لمسائل من اللغة والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والأخبار والجغرافية والبلدان . وقد ظهر لي أن أهم فن عالج ابن الشجري بعد النحو والصرف هو فن اللغة ، فقد عني ابن الشجري عناية فائقة باللغة : دلالة واشتقاقا ، ثم عرض لقضايا وظواهر لغوية كثيرة ، كالمشترك اللفظي ، وتركب اللغات وتداخلها ، ولغة العامة ولهجات القبائل ، والأصوات ومخارج الحروف ، وتطور دلالات الألفاظ .

وفي ختام هذا الباب تحدثت عن نسخ الأمالي المخطوطة ، ثم أفردت كلمة عن النسخة التي اتخذتها أصلاً ، وهي نسخة مكتوبة بخط نسخي نفيس جدا ، تم نسخها في سنة إحدى وثمانين وخمسائة ، أي بعد وفاة ابن الشجري بتسع وثلاثين سنة . والنسخة مقابلة على أصلها ، وبآخرها سماع لعلماء القرنين : السادس والسابع ، وجاء بحواشيها تعليقات جيدة ، وقد تضمنت هذه التعليقات فوائد كثيرة منها النص على أروام ابن الشجري ، ونسبة بعض الأقوال إلى أصحابها ، وتصحيح نسبة بعض الشواهد . وبعض هذه التعليقات لأبي اليمن الكندي ، تلميذ ابن الشجري ، وبعضها لأحد تلاميذ ابن هشام .

وقد انتهيت من خلال دراستي لابن الشجري وأماليه إلى هذه النتائج :

أولاً : يُعدُّ كتابُ الأمالي من كتب الدراسات القرآنية ، حيث بسط ابن الشجري الكلام فيه على مسائل من تفسير القرآن وإعرابه وحذوفه ومشكليه .

ثانياً : يُعدُّ ابنُ الشجري من شراح سيبويه وأبي عليّ الفارسيّ ، وقد حفظ لنا نصوصاً وشواهد عن سيبويه ليست في المطبوع من « الكتاب » . ومعروف عند الدارسين أن بين أصول « الكتاب » القديمة اختلافاً في عدّة الآيات ، وأن بعضها ربّما انفرد بشواهد أحلّ بها غيره ، وقد صرح ابنُ الشجري نفسه بأن لكتاب سيبويه أكثر من نسخة . ثم عرض ابنُ الشجري لشرح مسائل كثيرة من كلام سيبويه وأبي عليّ الفارسيّ ، وذكر أن الشراح قصّروا في الإبانة عن مرامي أبي عليّ .



ثالثاً : حفظ لنا ابنُ الشجريّ نُصوصاً من كتبٍ مفقودة ، مثل كتاب « الأوسط » . للأخفش سعيد بن مسعدة . و « الواسط » لأبي بكر بن الأنباري ، وبعض كتب أبي عليّ الفارسي .

رابعاً : يُعتبر كتاب الأمل على رأس الكتب التي تحدثت عن الحذف ، وعالجت مسائل الإعراب ، وتحدثت عن الأدوات وحروف المعاني .

خامساً : يمثل ابنُ الشجريّ الخطوات الأولى للنحو التعليمي الذي يُعنى ببسط العبارة ، وكثرة التنظير ، والبُعد عن التكلّف والتعقيد .

سادساً : يحتلُّ كتابُ الأمل مكانةً طيبة في ميدان الدراسات اللغوية : دلالةً واشتقاقاً .

سابعاً : وسّع ابنُ الشجريّ دائرة الاستشهاد بالشعر على مسائل النحو ، ولم يقف كما وقف غيره عند إبراهيم بن هرمة والعصر الأمويّ .

ثامناً : احتفظت الأمل بنصوص شعرية ، ليست في دواوين الشعراء المطبوعة ، مثل الأخطل وكثير ، وأبي ذؤاد الإيادي ، وأبي حية التميمي .

تاسعاً : حقّق ابنُ الشجريّ الأمانة التي نادى بها كثير من الدارسين ، وهي أن تُعالج مسائل النحو من خلال النصوص الأدبية ؛ خروجاً من دائرة التجريد .

عاشراً : يُعدُّ ابنُ الشجريّ من شُراح المتنبي ، وقد ذكره في خمسة وثمانين موضعاً من الأمل ، عدا المجلس الأخير الذي نَبّه فيه على فضائله ، وأورد فيه غُرراً من حكمه وشعره الذي يُتمثلُ به .

وقد أورد ابنُ الشجريّ شعر المتنبي ، مستشهداً به على إعراب أو قاعدة ، ومتعقباً شُراحه ، وشارحاً ومعرباً ما أغفله هؤلاء الشُراح . وهذا الذي ذكره ابنُ الشجريّ حول شعر المتنبي ينهض كتاباً مستقلاً يُضَمُّ إلى ما كتب عن أبي الطيّب .

وبعد : فإذا كان لصاحب هذه الدراسة أن يقترح ، فإنه يرى أن تُجمع مسائل النحو من بطون كتب العربية المختلفة ، فإن مجاز كتب العربية مجازُ الكتاب

الواحد ، ففي كتب التفسير وعلوم القرآن نحو كثير ، وفي معاجم اللغة وكتب الأدب والبلاغة نحو كثير ، بل إنك واجد في كتب أصول الفقه والسير والتاريخ ، والمعارف العامة ، من أصول النحو وفروعه ما لا تكاد تجده في كتب النحو المتداولة ، والأمثلة عندي حاضرة كثيرة ، لا داعي للإطالة بذكرها ، وحسبي أن أشير إلى مثالين : الأول أني خرجت مسألة نحوية من كتاب « مثالب الوزيرين » لأبي حيان التوحيدى ، ويأخذ ما بين كتابه وكتب النحو ! والمثال الثاني طريف جداً : وهو أن الشاهد النحوي المعروف « أكلوني البراغيث » لم أجده منسوباً لقائل في كتاب من كتب النحو التي أعرفها ، على حين وجدته منسوباً في كتاب أبي عبيدة « مجاز القرآن » .

والاقتراح الثاني : أن تُفهرس مسائل النحو فهرسةً دقيقة ، تجمع الأشباه والنظائر ، ثم تُرتب أبواب النحو ومسائله ترتيباً هجائياً ؛ فإن كتب النحو الأولى ترتب مسائل النحو ، وتضع لها عنواناتٍ تخالف ما ألفه الطلبة والدارسون في أيامنا هذه ، بعد ما سادت طريقة ابن مالك وشراحه . وبمثل هذا الجمع والفهرسة تظهر صورة النحو العربي على وجهها الصحيح ، وتستقيم دراسته وتمضي إلى ما يُراد لها من كمال .

أما تحقيق الكتاب فقد مضيت فيه وفق مناهج التوثيق والتحقيق التي ارتضاها شيوخ الصنعة ، وقد حرصت على تتبع مسائل الكتاب وشواهد في كتب العربية المختلفة ؛ للذي ذكرته من قبل ، من أن مجاز هذه الكتب مجاز الكتاب الواحد ، وأريد أن أنبه إلى أنني وجدت في حواشي بعض الكتب تحقيقات وتخریجات جيدة ، أفدت منها وأحلت عليها ، ولم أستبح لنفسى أن أنسبها إلى جهدي - كما يفعل كثير من الناس في زمان السوء هذا - ذلك لأنني لم أرد أن أتشعب بما لم أعط فأكون كلابس ثوبي زور . وأيضاً :

فإن الدرهم المضروب باسمي أحب إلي من دينار غيري

وثالثة يقوها أبو منصور الأزهرى :

« ولقليل لا يُخزى صاحبه خير من كثير يفضحه » .

ولن أَدعِ مقامى هذا حتى أقدمُ أصدقَ الشكر وأخلصه إلى الأستاذ الدكتور عبد الله درويش ، الذى تفضل فقبل الإشراف على هذه الرسالة العلمية ، ثم إلى الأستاذين الفاضلين : الدكتور حسن عون - برّء الله مضجعه ، ورحمه رحمة واسعة - سابغة - والدكتور محمد بدوى المختون ، بارك الله فى أيامه ، وتمّعه بالصحة والعافية ، لتفضّلهما بقبول مناقشة الرسالة ، وإخلاصهما فى النصّح والتوجيه والنقد .

ودعاء بالمغفرة والرضوان للشاعر المبدع ، والمحقّق الثبت الأستاذ حسن كامل الصيرفى ، هذا الرجل الذى عبّر دنياه كنسمة هادئة ، والذى عاش حياته كلّها محبّاً ودوداً ، باراً كريماً ، لم يسع إلى جاه ، ولم يركض خلف شهرة ، ووقف هادئاً يرقب الناس وهم يتواثبون ويقفزون ، مخلصاً لفنّه الشعريّ ، باذلاً أقصى جهده فى إخراج نصوص التراث (١) . ولهذا الرجل الكريم فضلٌ علىّ سابغ ، فى بداياتى العلمية ، ثم فضلٌ آخرٌ على هذه الرسالة ، فقد فتح لى قلبه ومكتبته الحافلة بنوادير كتب الأدب والشعر ، أوثّق منها شواهد أُملى ابن الشجرى . رحمه الله ورضى عنه .

أما شيخ العربية ، أبو فهر محمود محمد شاكر ، هذا الإمام الجليل : فإن له علىّ أبادى كثيرة أعُدُّ منها ولا أعُدُّها ، كما يقول صاحبه أبو الطيّب ، وحسبُه أنه أشعر قلبى حبّ هذا التراث والعصبيّة له ، وتلقّيه بما ينبغى له من الجلال والحيلة والحذر . ثم إنه قد وقف خلفى فى هذه الرسالة ، يستحثنى ويطلب عجلتى ، ويتولّى عنى ما يؤودنى ويثقل كاهلى ، بل إنه كان يفتح علىّ اتّصلاً هاتفياً مع عصر كلّ يوم (٢) ؛ يرقب خطوى ويجبر نقصى ... إلى أشياء أخرى ، لا يُحبُّ أن أذكرها ، ولا أحبُّ أن أخالف عن أمره . جزاه الله خير الجزاء .

(١) من أعماله العظيمة فى مجال تحقيق النصوص : ديوان البحترى ، وهو غاية فى الصبر على الجمع والتوثيق . وطيف الخيال ، للشريف المرتضى . ولطائف المعارف ، للتعاليى ، ودواوين : عمرو بن قميعة ، والمتلمّس الضبعى ، والمتقبّ العبدى ، وقد جرى فى إخراج هذه الدواوين على نهج معجّب فى التخرّيج والتحقيق .

(٢) ليس هذا من التفصيل المُجمل ، ولكنه تاريخ ينبغى أن يُسجّل لهؤلاء الشيوخ العظام ، وما يبذلونه لتلاميذهم ، سخية نفوسهم ، طيبة قلوبهم . ولم يكن هذا صنيع الشيخ معى وحدى ، بل كان هذا دأبه ودَيْدنه مع سائر تلاميذه ومحبيه ، ولكن أكثر الناس يجحدون .



اللهم اغفر زَلَّاتِي وَأَمِنْ رَوْعَاتِي ، واجْبُرْنِي وَعَافِنِي واعْفُ عَنِّي ، وباركْ لِي فِي  
ذُرِّيَّتِي ، وزِدْنِي عِلْمًا ، وتَقَبَّلْ مِنِّي صَالِحَ عَمَلِي ، وتَجَاوِزْ لِي عَن سَيِّئِهِ ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ  
لَكَ ، بِيَدِكَ الْخَيْرُ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

وَأَخْرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكْ عَلَى سَيِّدِنَا  
مُحَمَّدٍ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَسَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

وكتب

أبو محمد

محمود محمد الطناحي

٦ شارع بشَّار بن بُرْد - المنطقة السادسة - مدينة نصر - القاهرة  
فِي يَوْمٍ : الجمعة ٢٨ من جمادى الآخرة ١٤١٢ هـ  
٣ من يناير ١٩٩٢ م

وقفية الامير عازي للفكر القرآني



Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)

AMIR E AZI TRUST  
FOR QUR'ANIC THOUGHT  
Est. 2013 CE



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### الباب الأول

#### ابن الشجري

#### حياته وعصره

هو الشريف <sup>(١)</sup> ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة ، ينتهي نسبه إلى الحسن <sup>(٢)</sup> بن علي بن أبي طالب ، رضي الله عنهما . ويعرف بابن الشجري . وقد اختلف في هذه النسبة ، فقال ياقوت : « نسبة إلى بيت الشجري من قبل أمه » وقال ابن خلكان : « هذه النسبة إلى شجرة ، وهي قرية من أعمال المدينة ، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، وشجرة أيضا : اسم رجل ، وقد سميت به العرب ومن بعدها ، وقد انتسب إليه خلق كثير من العلماء وغيرهم ، ولا أدري إلى من ينتسب الشريف المذكور منهما ، هل هو نسبة إلى القرية ، أم إلى أحد أجداده ، كان اسمه شجرة ، والله أعلم . »

(١) ترجمته في : نزهة الألباء ص ٤٠٤ - ٤٠٦ ، وأيضا ص ٣٩٢ ( في أثناء ترجمة الزمخشري ) ، وخريدة القصر ( قسم العراق ) الجزء الثالث - المجلد الأول ص ٥٢ - ٥٤ ، والمنتظم ١٣٠/١٠ ، ومعجم الأدباء ٢٨٢/١٩ - ٢٨٤ ، وإنباه الرواة ٣/٣٥٦ ، ٣٥٧ ، وتهذيب الأسماء واللغات ، الجزء الثاني من القسم الثاني ص ١٣٢ . ( فصل « ما » من حرف الميم ) ووفيات الأعيان ٥/٩٦ - ١٠٠ ، والعبر ٤/١١٦ ، والمشتبه ص ٣٥٤ ، وتاريخ الإسلام ١٣/١١٥ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠/١٩٤ ، والبدر السافر ، ورقة ٢١٩ ، والوفاء بالوفيات ٢٧/١٢٢ - ١٢٤ ، وفوات الوفيات ٢/٦١٠ - ٦١٤ ، والترجمة فيه متترعة من وفيات الأعيان ومراة الجنان ٣/٢٧٥ ، ٢٧٦ ، والبداية والنهاية ١٢/٢٢٣ ، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص ٢٤٨ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٧٨ ، وعمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب ص ١٨٨ ، والنجوم الزاهرة ٥/٢٨١ ، وبغية الوعاة ٢/٣٢٤ ، والمزهر ٢/٤٦٨ ، وشذرات الذهب ٤/١٣٢ - ١٣٤ ، وكشف الظنون صفحات ١٦٢ ، ١٧٤ ، ٤١٣ ، ٦٩٢ ، ١٥٦٣ ، ١٥٧٣ ، والدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة ص ٥١٦ - ٥١٩ ، وتاج العروس ( شجر ) ١٢/١٣٨ ، وأعيان الشيعة ٥١/٤٨ .

(٢) وصل بعضهم النسب إلى الحسن رضي الله عنه ، ووقع بينهم اختلاف في سلسلة النسب ، ولذلك اكتفيت بما اكتفى به أبو البركات الأنباري ، وابن الجوزي ، والقفطي ، وابن خلكان .



ونقل الصفدى عن بعضهم أنه كانت في دارهم شجرة ، ليس في البصرة غيرها ، ومثل هذا حكى السيوطى ، لكن عنده : « ليس في البلد غيرها » . وجاء بهامش مطبوع عمدة الطالب ، نقلا عن مخطوطته : « الشجرى منسوب إلى شجرة ، وهى قرية مشرفة على الوادى ، على سبعة أميال من المدينة » . ولد ابن الشجرى ببغداد في شهر رمضان ، سنة خمسين وأربعمائة ، وتوفى بها في شهر رمضان (١) سنة ائنتين وأربعين وخمسمائة . ودفن من الغد في داره بالكرخ ، وأمَّ الناس في الصلاة عليه أبو الحسن على بن الحسين الغزنوى الواعظ . ولم تذكر كتب التراجم شيئا عن أسرة ابن الشجرى ، سوى أن والده كان نقيباً للطالبيين بالكرخ ، ثم ذكر ابن عنبّة في « عمدة الطالب » أن عقب ابن الشجرى انقرض ، وأن لأخيه بقيّة بالنيل والجلّة .

(١) اختلف المترجمون في تحديد يوم الوفاة ، لكنهم أجمعوا على أنه توفى في شهر رمضان .

### عصر ابن الشجري

عاصر ابن الشجري من خلفاء بني العباس : القائم بأمر الله ( ٤٦٧ هـ ) ، والمقتدى بأمر الله ( ٤٨٧ هـ ) ، والمستظهر بالله ( ٥١٢ هـ ) ، والمسترشد بالله ( ٥٢٩ هـ ) ، والراشد بالله ( ٥٣٢ هـ ) والمقتضى لأمر الله ( ٥٥٥ هـ ) .  
وقد ولد ابن الشجري ومات ببغداد ، كما ترى ، وبغداد يومئذ تحت سلطان السلاجقة الذين دخلوها (١) عام سبعة وأربعين وأربعمائة ، بقيادة محمد بن ميكائيل ابن سلجوق المعروف بطغرل بك ، الذي عمل مع جنده على إعادة الخليفة العباسي القائم بأمر الله ، من الحديثة إلى بغداد ، ورجع الخطبة باسمه ، ثم أزال ملك بني بويه من العراق وغيره .

وقد أفاض المؤرخون في الحديث عن التحولات السياسية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع البغدادي في ظل الدولة السلجوقية ، والذي يعنينا في هذا المجال حركة الفكر والثقافة ، وأود أن أشير إلى أمر هام ، يغفل عنه كثير من الدارسين ، حين يسرفون في تقسيم العصور إلى عصور علو وعصور انحطاط ، فالمتتبع لحركة الفكر العربي في عصوره المختلفة يروعه هذا الحشد الهائل من العلماء وطلاب المعرفة ، فلم يكفد ينتصف القرن الثاني الهجري حتى اندفع العلماء في الجمع والتصنيف ، فعمرت حلقات الدرس بالطلاب ، وزخرت المكتبات بالتأليف في شتى فروع الثقافة ، وقد شمل هذا النشاط العالم الإسلامي كله ، مشرقه ومغربه ، ولم يفضل عصر أو مصر سواهما إلا ما يكون من بعض الفروق الهيئة التي تفرضها طبائع الزمان والمكان ، أما حركة العقل العربي من حيث هي فلم تحمد جنوتها ، ولم تسكن جدتها ، بتغير الحكام أو تبدل الأيام ، وإن أردت أن تعرف صدق ما أقول فانظر إلى ما اشتمل عليه القرنان السادس والسابع ، من كبار المفكرين والعلماء ، مع أن هذين القرنين قد شهدا أعنف هجوم تعرضت له الأمة الإسلامية : الحروب الصليبية والغزوة التترية ، وقد كان هذا الهجوم الكاسح كفيلا بالقضاء على الأمة الإسلامية ، لولا دفع الله وصيانتته ، بما أودعه في روح العقيدة الإسلامية من عوامل النماء والبقاء والازدهار .

(١) تاريخ دولة آل سلجوق ص ٩ .

فهذا العصر السلجوقي الذي عاش فيه ابن الشجري لم يتميز على غيره من العصور ، من حيث وفرة العلماء وكثرة التصنيف ، إلا ما كان من التوسع في إنشاء المدارس ، فلم يُعد المسجد هو المكان الوحيد الذي يتحلّق فيه التلاميذ وطلاب المعرفة ، بل ظهر إلى جواره المدارس التي تنافس سلاطين السلاجقة ووزرائها في بنائها ، ويبرز من بين رجالات هذا العصر وزير كبير ، هو نظام الملك الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي ، المولود في سنة ثمان وأربعمائة ، والمقتول بيد الباطنية سنة خمس وثمانين وأربعمائة . وهذا الرجل كان من جلة الوزراء . « وكانت مجالسه معمورة بالعلماء ، مأهولة بالأئمة والزهاد ، لم يتفق لغيره ما اتفق له من ازدحام العلماء عليه ، وتردادهم إلى بابه ، وثنائهم على عدله ، وتصنيفهم الكتب باسمه (١) » .

وقد بنى نظام الملك أشهر مدرسة في تاريخ المدارس الإسلامية ، وهي المدرسة النظامية ببغداد ، سنة ٤٥٧ ، ثم بنى مدارس أخرى في عواصم كثيرة ، فيقال : إن له في كل مدينة بالعراق وخراسان مدرسة . وقد أقام نظام الملك هذه المدارس على أسس مذهب السنة ، ليحارب المذاهب الأخرى كالشيعة والباطنية ، ثم وقف عليها ضياعاً وحمّامات ودكاكين للإئفاق عليها ، ويقال : إن نظام الملك هو أول من قلّر المعالم للطلبة (٢) .

ثم تنافس وزراء السلاجقة بعد ذلك في تأسيس المدارس وجلب العلماء إليها . وقد شهد هذا العصر كوكبة من أفذاذ الفقهاء والعلماء في مختلف فروع الفكر الإسلامي ، أذكر منهم إمام الحرمين الجويني وأبا إسحاق الشيرازي والقشيري وأبا حامد الغزالي وأبا الوفاء بن عقيل والدامغاني والزوزني وعبد القاهر الجرجاني والخطيب البغدادي وأبا سعد السمعاني والميداني والتبريزي والزمخشري والجواليقي وابن الخشاب وأبا البركات الأنباري .

وقد كان لابن الشجري خصوصية ببعض هؤلاء الأعلام : فقد تلمذ للتبريزي ، وأخذ عنه اللغة والأدب ، ثم كان شيخاً لابن الخشاب وأبي البركات

(١) طبقات الشافعية ٤/٣١٣ .

(٢) المصدر السابق .

الأنباري ، وحكى ابن خلكان في ترجمة ابن الشجري ، قال : « وذكره الحافظ أبو سعد السمعاني في كتاب الذيل <sup>(١)</sup> ، وقال : اجتمعنا في دار الوزير أبي القاسم علي بن طراد الزينبي وقت قراءتي عليه الحديث ، وعلقت عنه شيئا من الشعر في المدرسة . ثم مضيت إليه وقرأت عليه جزءا من أمالي أبي العباس ثعلب النحوي . أما الإمام الزمخشري ، فقد ذكر أبو البركات الأنباري في ترجمته <sup>(٢)</sup> ، قال : « وقدم إلى بغداد للحج ، فجاءه شيخنا الشريف ابن الشجري ، مهثماً له بقدمه ، فلما جالسه أنشده الشريف ، فقال :

كانت مساءلة الركبان تخبرني عن أحمد بن دؤادٍ أطيّب الخبر <sup>(٣)</sup>  
حتى التقينا فلا والله ما سمعت أذني بأحسن مما قد رأى بصري  
وأنشده أيضا :  
وأستكثر الأخبار قبل لقائه فلما التقينا صغّر الخبر <sup>(٤)</sup>

وأثنى عليه ، ولم ينطق الزمخشري حتى فرغ الشريف من كلامه ، فلما فرغ ، شكر الشريف وعظّمه وتصاغر له ، وقال : إن زيد الخيل دخل على رسول الله ﷺ ، فحين بصر بالنبى ﷺ رفع صوته بالشهادة ، فقال له الرسول ﷺ : « يا زيد الخيل ، كل رجل وُصِف لى وجدته دون الصفة ، إلا أنت ، فإنك فوق ما وُصِفْت » ، وكذلك أنت يا أيها الشريف <sup>(٥)</sup> ، ودعا له وأثنى عليه . قال : فتعجب الحاضرون من كلامهما ، لأن الخبر كان أليق بالشريف ، والشعر أليق بالزمخشري » .

(١) يريد الذيل على تاريخ بغداد للخطيب البغدادي .

(٢) نزهة الألباء ، الموضوع المذكور من قبل .

(٣) البيتان ينسبان لابن هاني الأندلس ، يقولهما في جعفر بن فلاح . راجع وفيات الأعيان ٣٦٢/١ ، ٩٧/٥ ، وأنشدهما من غير نسبة ابن الشجري في حماسته ص ٤٠٦ ، والرواية عنده وعند ابن خلكان : « عن جعفر بن فلاح أطيّب الخبر » .

ورواه شارح شواهد الكشاف ٣٤١/٤ : « عن أحمد بن سعيد » . وذكر القصة .

(٤) للمتني في ديوانه ١٥٥/٢ .

(٥) في نزهة الألباء : « وكذلك الشريف » وأثبت ما في شرح شواهد الكشاف . وفي رواية ياقوت

في معجم الأدباء ١٢٩/١٩ : « وكذلك سيدنا الشريف » .



### شيوخه

تلمذ ابن الشجري لمشيخة جلييلة من علماء عصره ، وأنا ذاكرهم بترتيب  
وفياتهم :

١ - الشريف أبو المعمر يحيى بن محمد بن طباطبا العلوي . كان عالما  
بالشعر والأدب ، وإليه انتهت معرفة نسب الطالبين في وقته . توفي  
سنة ٤٧٨ هـ (١) .

٢ - أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي القيرواني . صاحب المصنفات في  
العربية والتفسير . توفي سنة ٤٧٩ هـ (٢) .

٣ - أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي . من  
كبار الحفاظ ، يقال : كان عنده ألف جزء بخط الدارقطني . توفي سنة ٥٠٠ هـ ،  
وقد روى ابن الشجري عنه كتاب « المغازي » لسعيد بن يحيى الأموي ، كما ذكر  
الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣) .

٤ - أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي . من أئمة النحو واللغة  
والأدب والعروض توفي سنة ٥٠٢ هـ ، وسأخصه بكلمة في حديثي عن مصادر ابن  
الشجري . وقد ذكر صاحب كتاب (٤) « نصرة الإغريض » شيئا من مرويات ابن  
الشجري عن شيخه التبريزي ، قال : « وروى لي الغزنوي عن هبة الله المعروف بابن  
الشجري ، قال : حدثني أبو زكريا التبريزي ، قال : كنت أسأل المعري عن شعر  
أقرؤه عليه ، فيقول لي : هذا نظم جيد ، فإذا مرّ به بيت جيد ، قال : يا أبا زكريا  
هذا هو الشعر » .

٥ - أبو علي محمد بن سعيد بن نهبان الكرخي الكاتب ، مسند العراق ،  
وهو صاحب شعر وأدب ، وكان فيه تشيع . توفي سنة ٥١١ هـ (٥) .

(١) نزهة الألباء ص ٣٧٠ .

(٢) العبر ٢٩٥/٣ .

(٣) الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٤) نصرة الإغريض ص ١١ .

(٥) العبر ٢٥/٤ .

٦ - أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد العلوي الزيدي الكوفي . من أئمة النحو واللغة والفقهاء والحديث . توفي سنة ٥٣٩ هـ . قال القفطي في ترجمته (١) : « وسافر إلى الشام وأقام بدمشق مدة ، ثم بحلب مدة ، وقرأ بها « الإيضاح » لأبي علي الفارسي ، في سنة خمس وخمسين وأربعمائة ، على رجل يقال له : أبو القاسم زيد ابن علي الفارسي ، عن خاله أبي علي الفارسي ، وروى هذا الشريف الكتاب - أعني الإيضاح - بهذا الطريق بالكوفة ، المدة الطويلة ، وأخذه عنه بهذا السبيل الجهم الغفير من علماء الرواة والنحاة » .

٧ - أبو الفرج سعيد بن علي السلالى الكوفي . ذكر تلمذة ابن الشجري له : ياقوت والصفدى والسيوطى ، ولم أقف له على ترجمة ، وقد ذكره ابن الشجري في المجلس السادس والستين من الأمالي ، ونقل من خطه فائدة عن أبي العلاء المعرى .

هؤلاء هم شيوخ ابن الشجري الذين ذكرهم مترجموه ، ولم يصرح ابن الشجري في « أماليه » بأى منهم ، إلا بأبي الفرج السلالى وأبي المعمر بن طباطبا ، والتبريزى ، أما ابن طباطبا ، فقد كان يفتخر به ، وقد ذكره مرة واحدة في الأمالي ، في إنشاد شعر لحاجب بن زرارة (٢) ، وأما التبريزى فقد صرح بالنقل عنه في غير موضع من الأمالي ، ثم تعقبه في بعض شروحه على شعر المتنبي ، ويأتى هذا - إن شاء الله - في الحديث عن مصادر ابن الشجري .

وقد أنشد ابن الشجري عن الطغرائى شيئا من شعره (٣) . والطغرائى هو إسماعيل بن علي ، وهو صاحب « لامية العجم » الشهيرة . توفي سنة ٥١٣ هـ . هذا وقد ذكر محققا كتاب « الجمان في تشبيهات القرآن » لابن نايقا البغدادي ، ذكرا أن ابن الشجري (٤) قد تلمذ لابن نايقا ، وأنه أثنى على مصنفاته ،

(١) إنباه الرواة ٣٢٤/٢ ، وانظر تلمذة ابن الشجري له في البغية ٢١٥/٢ .

(٢) الأمالي - المجلس السابع عشر . وانظر معجم الأدباء ٣٣/٢٠ .

(٣) وفيات الأعيان - الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٤) مقدمة تحقيق « الجمان » للدكتورين عدنان زرزور ، ومحمد رضوان الداية . الكويت ١٩٦٨ م .

وأنه سمع منه كتابه « الجمان » ثم نقلا عن ابن الشجري قوله في وصف ابن نايقا :  
« شاعر مطبوع » ، ثم قوله في وصف الكتاب : « سمعته منه ولم يسبق إلى مثله » .  
ولست أعرف من أين جاء المحققان بهذا الكلام ، فقد تتبعت ترجمة ابن  
الشجري ثم ترجمة ابن نايقا ، فلم أجد أحدا ذكر علاقة بين الرجلين ، ثم رأيت  
الدكتور مصطفى الصاوي الجويني قد نبه على هذا الوهم ، وذكر أن قائل هذا الكلام  
في وصف ابن نايقا ، وفي وصف كتابه هو أبو نصر هبة الله بن علي بن المجلى (١) .

(١) راجع مقدمة الدكتور الجويني لتحقيق كتاب « الجمان » ، الطبعة المصرية . منشأة المعارف  
بالأسكندرية ١٩٧٤ م .

### تلاميذه

جلس ابن الشجري للناس جلوساً عاماً ، حين أملى « الأمالي » ، وقد أقرأ أيضاً كتابه « الانتصار » الذي ردّ به على انتقادات ابن الخشاب ، ثم كانت له حلقة بجامع المنصور ، يوم الجمعة ، يقرئ الناس فيها الأدب والنحو ، فكثرت تلاميذه والآخرون عنه ، على أن كتب التراجم قد أفردت بعض هؤلاء التلاميذ بالذكر ، في ترجمة ابن الشجري ، ثم في تراجم هؤلاء التلاميذ أنفسهم ، وأنا ذاكرهم - كما صنعت في ذكر شيوخه - بحسب وفياتهم :

١ - أبو منصور محمد بن إبراهيم بن زبرج العتّابي . له معرفة بالنحو واللغة وفنون الأدب . توفي سنة ٥٥٦ هـ (١) .

٢ - أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني . الحافظ الكبير ، صاحب كتاب « الأنساب » وغيره ، توفي سنة ٥٦٢ هـ ، وقد قرأ على ابن الشجري جزءاً من « أمالي ثعلب » كما سبق .

٣ - أبو الغنائم حبشي بن محمد بن شعيب الواسطي الضرير ، النحوي المقرئ ، توفي سنة ٥٦٥ هـ (٢) وقد ذكره ابن الشجري في المجلس الحادي والثلاثين من « الأمالي » مجيباً له عن بعض مسائل من الإعراب ، وقد رأيت سماعاً لحبشي هذا على ابن الشجري ، بأخر نسخة الرباط من « الأمالي » وتاريخ هذا السماع سنة ٥٣٩ هـ .

٤ - أبو محمد عبد الله بن أحمد ، المعروف بابن الخشاب النحوي البغدادي ، من كبار النحاة المعاصرين لابن الشجري ، وهو صاحب كتاب « المرتجل في شرح الجمل » لعبد القاهر الجرجاني . أخذ عن ابن الشجري ، ثم أورد عليه بعض الانتقادات ، يأتي ذكرها في حديثي عن « الأمالي » . توفي سنة ٥٦٧ هـ .

(١) معجم الأدباء ٢٥١/١٨ ، وفيات الأعيان ٢٢/٤ ، بغية الوعاة ١٧٣/١ .

(٢) معجم الأدباء ٢١٤/٧ ، إنباه الرواة ٣٣٧/١ ، نكت الهميان ص ١٣٣ .



- ٥ - أبو الحسن علي بن أحمد بن بكرى - ويقال : علي بن عمر بن أحمد ابن عبد الباقي بن بكرى . خازن كتب المدرسة النظامية . توفى سنة ٥٧٥ هـ (١) .
- ٦ - أبو الحسن علي بن عبد الرحيم بن الحسن السلمى الرقى البغدادي المعروف بابن العصار . من علماء النحو واللغة . توفى سنة ٥٧٦ هـ (٢) .
- ٧ - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنبارى . صاحب « الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » . ومن كبار علماء العربية فى القرن السادس ، ومن أئمة تلاميذ ابن الشجرى ، توفى سنة ٥٧٧ هـ ، وقد أفردته بكلمة فى حديثى عن أثر ابن الشجرى فى الدراسات النحوية .
- ٨ - أبو الفرج محمد بن أحمد بن حمزة بن جيا . الشاعر الأديب . توفى سنة ٥٧٩ هـ (٣) .
- ٩ - أبو العباس الخضر بن ثروان بن أحمد الثعلبى الضرير . توفى سنة ٥٨٠ هـ (٤) .
- ١٠ - أبو محمد الحسن بن علي بن بركة النحوى المقرئ الفرضى ، المعروف بابن عبيدة - بفتح العين - توفى سنة ٥٨٢ هـ (٥) .
- ١١ - أبو الفرج محمد بن الحسين بن علي الجفنى النحوى اللغوى ، المعروف بابن الدباغ . توفى سنة ٥٨٤ هـ (٦) .

(١) بغية الوعاة ١٤٢/٢ .

(٢) معجم الأدباء ١٠/١٤ ، إنباه الرواة ٣٣٧/١ ، وفيات الأعيان ٢٥/٣ .

(٣) معجم الأدباء ٢٧٠/١٧ ، المحملون من الشعراء ص ٤٧ ، بغية الوعاة ٢٣/١ .

(٤) معجم الأدباء ٥٩/١١ ، إنباه الرواة ٣٥٦/١ ، نكت الهميان ص ١٤٩ ، طبقات الشافعية

٨٢/٧ .

(٥) معجم الأدباء ٤٠/٩ ، إنباه الرواة ٣١٦/١ ، طبقات القراء ٢٢٤/١ .

(٦) إنباه الرواة ١١٣/٣ ، المحملون من الشعراء ص ٣٤٢ ، الواقى بالوفيات ٥/٣ .

١٢ - أبو الحسن علي بن المبارك بن علي القمّي ، المعروف بابن الزاهدة النحوى . توفى سنة ٥٩٤ هـ (١) .

١٣ - أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادي . من كبار الحفاظ ، توفى سنة ٦٠٧ هـ ، وقد روى « الأمالي » عن ابن الشجري ، وأقرأها بدمشق ، وترجمت له في صدر المجلس الأول من « الأمالي » .

١٤ - أبو اليمن تاج الدين زيد بن الحسن الكندي ، الإمام النحوى اللغوى المقرئ المحدث الحافظ . توفى سنة ٦١٣ هـ . قال ابن الجزرى (٢) في ترجمته : « وتلقن القرآن على سبط الخياط وله نحو من سبع سنين ، وهذا عجيب ، وأعجب من ذلك أنه قرأ القراءات العشر وهو ابن عشر ، وهذا لا يُعرف لأحد قبله ، وأعجب من ذلك طول عمره وانفراده في الدنيا بعلو الإسناد في القراءات والحديث ، فعاش بعد أن أقرأ القراءات ثلاثا وثمانين سنة ، وهذا ما نعلمه وقع في الإسلام » .

وقد قرأ الكندي على ابن الشجري « الإيضاح » لأبى علي الفارسي ، و « اللمع » لابن جنى ، وقد وجدت له تعليقات على مخطوطة « الأمالي » نقلتها في حواشى التحقيق .

هذا وقد ذكر الذهبى في « سير أعلام النبلاء » تلاميذ آخرين لابن الشجري ، لم أر فائدة من التطويل بذكرهم ، ولأنهم لم يشتهروا شهرة من ذكرتهم .

(١) معجم الأدباء ١٠٨/١٤ ، إنباه الرواة ٣١٨/٢ .

(٢) طبقات القراء ٢٩٧/١ ، وانظر إنباه الرواة ١٠/٢ .

### علمه وخلقه

استفاضت كتب التراجم بالثناء على ابن الشجري ، ووصفه بالجلالة وغزارة العلم ، فيصفه تلميذه أبو البركات الأنباري بأنه « كان فريد عصره ووحيد دهره في علم النحو ، وكان تامّ المعرفة باللغة ، وكان فصيحاً حلو الكلام حسن البيان والإفهام » . ثم قال في آخر الترجمة : « وكان الشريف ابن الشجري أنحى من رأينا من علماء العربية ، وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم » .

وقال ياقوت عنه : « كان أوحده زمانه وفرد أوانه في علم العربية ، ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها ، متضلعا من الأدب ، كامل الفضل ... وأقرأ النحو سبعين سنة » .

ويقول ابن النجار - فيما حكى عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء - : « ابن الشجري شيخ وقته في معرفة النحو ، درس الأدب طول عمره ، وكثر تلامذته وطال عمره » .

وقال الذهبي في « تاريخ الإسلام » : « أحد الأئمة الأعلام في علم اللسان ... وطال عمره ، وانتهى إليه علم النحو ، ومثّع بحواسه وجوارحه » .

ويمثل هذه الأقوال قال كل من ترجم لابن الشجري ، ثم امتدحوا « أماليه » بما أنا ذاكره في موضعه إن شاء الله . وقد تجلّى علم ابن الشجري في هذه المعارف التي ملأ بها كتابه « الأمالي » ، والتي تدل على تبحره وعلوّ مقامه ، ويأتى الكلام على ذلك كلّه مبسوطاً في الباب الثاني من هذه الدراسة .

وكا أثنى المترجمون على علمه أثنوا على خلقه ، فيقول أبو البركات الأنباري : « وكان وقوراً في مجلسه ، ذا سمّت حسن ، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس أو أدب درس ، ولقد اختصم إليه يوماً رجلان من العلويين ، فجعل أحدهما يشكو ويقول عن الآخر : إنه قال فيّ كذا وكذا ، فقال له الشريف : « يا بني احتمل ، فإن الاحتمال قبر المعاييب » .

قال الأنباري : « وهذه كلمة حسنة نافعة ، فإن كثيراً من الناس تكون لهم

عيوب ، فيُغضون عن عيوب الناس ، ويسكتون عنها ، فتذهب عيوب لهم كانت فيهم ، وكثير من الناس يتعرضون لعيوب الناس ، فتصير لهم عيوب لم تكن فيهم .  
ويقول عنه ابن النجار : « وكان حسن الخلق رفيقا » .

ولن يغض من هذا الوصف الكريم الذي وُصف به ابن الشجري ما تراه في « الأمالي » من هجومه الجادّ وتجريحه العنيف لمن خالفهم أو خالفوه ، صنيعة مع مكّي بن أبي طالب ، ثم مع تلميذه ابن الخشاب ، ومعاصره أبي نزار الحسن بن صافي ، المعروف بملك النحاة (١) ، وقد استعمل ابن الشجري في هجومه هذا ألفاظاً كان الأولى به الإمساك عنها ، ولكنها غضبة العالم حين يرى حدّاً من حدود العلم قد انتهك .

(١) حديث مكّي تراه فيما يأتي عن مصادر ابن الشجري ، وابن الخشاب في الكلام على انتقادات « الأمالي » وملك النحاة في المجلس الثامن والخمسين من الأمالي .

## مذهبه

ابن الشجري من ذرية جعفر بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب ،  
رضي الله عنهم ، فهو حسنى علوى ، وقد عدّه مؤرخو (١) الشيعة من مشايخ الإمامية  
وأكابر علمائهم . وقد تولى ابن الشجري نقابة الطالبين بالكرخ نيابة عن والده (٢)  
الطاهر ، وهو منصب دينى رفيع ، يكون لمن يتولاه رعاية شعون أتباعه وتفقد  
أحوالهم ، وتقسيم الأموال عليهم ، وإليه معرفة أنسابهم وحفظها .

ومع انتماء ابن الشجري للعلوية ، وكونه من أكابر علماء الإمامية ، لم يؤثر عنه  
أنه أَلَفَ أو كتب شيئاً عن عقيدة القوم وأصول مذهبهم ، بل دارت تصانيفه في فلك  
النحو واللغة والأدب ، ولم يظهر في شيء من تصانيفه - وبخاصة الأمالي وهي أعظم  
تصانيفه - شيء من عقائد الشيعة أو أصول الإمامية ، إلا ما كان من حكاية أقوال  
سيدنا علي بن أبي طالب (٣) رضي الله عنه ، وكلامه كرم الله وجهه في الذروة من  
الفصاحة والبلاغة ، إذ كان مشتملاً على كريم الألفاظ وشريف المعاني ، والاستشهاد  
بكلام الإمام علي ، ليس وقفاً على الشيعة ، فأنت تراه في كتبهم وكتب مخالفينهم ،  
من علماء اللغة والأدب والبلاغة .

على أن استشهاد ابن الشجري بكلام الإمام لم يأت مفتعلاً متكلفاً ، بل جاء  
في حاقّ موضعه من الاستشهاد على مسائل النحو واللغة ، ثم إن ابن الشجري قد  
استشهد أيضاً بكلام سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، على خروج النداء إلى  
الاستغاثة (٤) ، ثم ترصّى عليه ، وعلى سيدنا أبي بكر الصديق ، وسيدنا عثمان بن  
عفان ، رضي الله عنهم أجمعين (٥) .

(١) راجع الدرجات الرفيعة ، وأعيان الشيعة ، الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٢) جاء في بعض مصادر ترجمة ابن الشجري : « نيابة عن ولد الطاهر » وفي بعضها : « نيابة عن  
الطاهر » وقد صحح العلامة الشيخ محمد بهجة الأثرى أن الصواب : « والده الطاهر » كما في وفيات الأعيان وغيره .

راجع الموضع المذكور من الخريدة في صدر الترجمة .

(٣) راجع الأمالي - المجلس الخامس والثلاثين ، والثاني والستين ( في موضعين ) .

(٤) المجلس الخامس والثلاثون من الأمالي .

(٥) المجلس السادس والعشرون .



وليس من التشيع أيضا استشهاده بشعر الشريف الرضي (١) ، وشرحه المستفيض لقصيدة من قصائده الجياد ، فالشريف الرضي من فحول شعراء العربية ، وتأمل شعره وشرحه حق على كل ذي بيان .

ثم ليس من التشيع الخالص أخيرا ما حكاه ابن الشجري من قول الإمام الحسن البصري ، في وصف سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، قال (٢) : « وقال رجل للحسن البصري : يا أبا سعيد إن العامة تزعم أنك تُبغض عليا ، فأكَبَّ يبكي طويلا ، ثم رفع رأسه ، وقال : والله لقد فارقكم بالأمس رجل كان سهما من مرامي الله على أعدائه ، رباني هذه الأمة ، ذو شرفها وفضلها ، وذو قرابة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قريبة ، لم يكن بالثَّومَةِ عن حق الله ، ولا بالغافل عن أمر الله ، ولا بالسُّرُوقَةِ من مال الله ، أعطى القرآن عزائمَه في ماله وعليه ، فأشرف منها على رياض مؤنفة وأعلام بيّنة ، ذلك على بن أبي طالب يالكعُ » .

فلو لم يكن في هذا الكلام إلا ما تراه من حلاوة اللفظ وكال المعنى ، لكان ذلك من أقوى الأسباب إلى نشره وإذاعته .

(١) انظر ما يأتي عن الاستشهاد عند ابن الشجري .

(٢) المجلس السابع والخمسون ، وساقه ابن الشجري شاهدا على استعمال « يالكع » في النداء .

## هل كان ابن الشجرى معتزلياً ؟

العلاقة وثيقة بين التشيع والاعتزال ، فقد ذكر كثير من الباحثين قديماً وحديثاً أن الشيعة وافقوا المعتزلة في كثير من أصولهم ، وذكروا أيضاً أن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - وهو رأس الشيعة الزيدية - قد تلمذ في الأصول لواصل بن عطاء ، رأس المعتزلة ، واقتبس منه علم الاعتزال .

ولم يذكر أحد من مترجمي ابن الشجرى أنه معتزلي ، لكنك تجد في « الأملى » شيئاً من مصطلحات المعتزلة وأفكارهم ، فمن ذلك استعمال ابن الشجرى تعبير « المنزلة بين المنزلتين » ، وهو من مبادئ المعتزلة الخمسة المشهورة ، قال في رده على معاصرو ملك النحاة (١) : « وقد كان شافهني هذا المتعدّي طوره بهذا الهراء الذي ابتدعه ، والهذاء الذي اختلقه واخترعه ، فقلت له : إن ضمة المندادى لها منزلة بين منزلتين ، فقال منكراً لذلك : وما معنى المنزلة بين المنزلتين ؟ فجهل معنى هذا القول ، ولم يُحسّ بأن هذا الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية ، كهمزة بين بين ، التي هي بين الهمزة والألف ، أو الهمزة والياء ، أو الهمزة والواو ، وكألف الإمالة التي هي بين ألف التفخيم والياء ، وكالصاد المشربة صوت الزاي ، وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف » .

على أن استعمال ابن الشجرى لذلك المصطلح المعتزلي في هذا السياق يؤذن بأنه استعمال لغوي ، بمعنى التوسّط ، ليس غير .

وأصرح من ذلك ما ذكره ابن الشجرى في تأويل قوله تعالى : ﴿ ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا ﴾ ، قال (٢) : « ومعنى أغفلنا قلبه : وجدناه غافلاً ، كقولك : لقيت فلاناً فأحمدته ، أي وجدته محموداً » .

(١) الأملى - المجلس الثامن والخمسون . وانظر هذا المصطلح المعتزلي أيضاً في المجلس العاشر .

(٢) الأملى - المجلس الثاني والعشرون .

وقد وجدت بهامش أصل الأمل حاشية ، تعليقا على هذا الذي ذكره ابن  
الشجري ، قال كاتب الحاشية : « قال شيخنا الإمام العلامة جمال الدين بن هشام ،  
أبقاه الله سبحانه : هذه المقالة - أعنى كون « أغفلنا » بمعنى وجدناه غافلا ، تقدمه  
إليها ابن جنى ، نص عليها في « المحتسب » وغيره ، وحامله عليها الاعتزال » .  
وابن هشام يشير إلى قاعدة المعتزلة المعروفة ، أن الله لا يخلق فعل الضلال  
والمعصية ، وإنما ذلك من فعل العبد .

## شعره

نظم ابن الشجري الشعر ، كما ينظم العلماء ، فجاء خالياً من النَّفس الشعريّ الذي يسرى في قصيد الشعراء ، وقد نبّه على هذا الأقدمون ، فيقول العماد الأصفهاني (١) : « وفضله أعلى من شعره » ، وقال في موضع آخر (٢) : « وكان له شعرٌ مُقاربٌ » .

ويقول الأدفي (٣) : « وله نظم غير طائل »

وقد حكم عليه معاصره أبو محمد الحسن بن أحمد بن حكينا (٤) ، الشاعر ، فكتب إليه :

ياسيدي والذي يُعيدك من نظم قريض يصدأ به الفكرُ  
ما فيك من جدك النبيّ سوى أنك ما ينبغي لك الشعرُ

ومن شعر ابن الشجري الذي أورده مترجموه ، قوله :

لا تمزحنّ فإن مزحت فلا يكن مزحاً تضاف به إلى سوء الأدب  
واحذر ممازحةً تعود عداوةً إن المزاح على مقدّمة الغضب

وقوله ، وقد استجاده الأدفي :

هل الوجدُ خافٍ والدموعُ شهودُ وهل مكذبٌ قولُ الوشاةِ جحودُ  
وحتى متى تُفني شئونك بالبكا وقد حدّ حدّاً للبكاء لبيدُ (٥)  
وإني وإن لانت قناتي لضعفها لنو مرةً في النائبات شديدُ

(١) الخريدة ، الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٢) الخريدة ، قسم العراق - الجزء الثاني ص ٢٣٥ ، في أثناء ترجمة ابن حكينا .

(٣) البدر السافر ، الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٤) بكسر الحاء المهملة ، وكسر الكاف أيضاً مُشدّدة ، ويتصحّف في بعض الكتب بالجيم ( حكينا )

نبّه عليه العلامة الزركلي ، رحمه الله ، في الأعلام ١٩٥/٢ ، عن تاج العروس ( حكن ) .

(٥) يريد قول لبيد :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

وقوله :

وتجنّب الظلم الذي هلكت به أممٌ تودّ لو أنّها لم تُظلم  
إياك والدنيا الدنيّة إنّها دارٌ إذا سألتها لم تسلّم  
وهذا شعرٌ كما ترى .

ثم ذكروا له قصيدة طويلة في مدح الوزير نظام الدين أبي نصر المظفر بن علي  
ابن محمد بن جهير ، أولها :

هذي السديرة والغدير الطافحُ فاحفظ فؤادك إنني لك ناصحُ (١)

ثم أورد له محققا (٢) الحماسة قصيدة غزلية ، أولها :

ليلة الرمل جددت لي وصلا

ولم يذكر المحققان مرجعا لهذه القصيدة ، ولم أجدها فيما بين يديّ من تراجم  
ابن الشجري . وقد أورد بهاء الدين العاملي (٣) قصيدة رثاء ، مطلعها :

كلُّ حيٍّ إلى الفناء يؤولُ فتزوّد إن المُقامَ قليلُ

ونسبها إلى أبي السعادات الحسيني النحوي ، فهل هو ابن الشجري ؟ فإن  
كان العاملي يعني ابن الشجري فيكون الصواب « الحسنّي » بغير ياء .

هذا وقد ذكر الأستاذ الزركلي (٤) أن لابن الشجري ديوان شعرٍ مطبوعا ،  
وهذا ما لم أعرفه ، ولا ذكره أحد من مترجمي ابن الشجري .

(١) انظر تمامها في وفيات الأعيان ، الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٢) مقدمة تحقيق الحماسة ( ز ) .

(٣) الكشكول ١/١٤٠ .

(٤) الأعلام ٩/٦٢٢ .



### مصنفاته

طال عمر ابن الشجري ، وتوفى عن اثنين وتسعين عاما ، ومع ذلك لم تكثر تصانيفه ، لاشتغاله بالتدريس والإقراء منذ صباه ، فقد ذكر ياقوت أنه أقرأ النحو سبعين سنة ، وقد دارت تأليفه في فلك النحو واللغة والأدب ، وهذا بيانها :

١ - الأمالي : وهو أكثر مصنفاته شهرةً وذيوعاً ، وهذه الدراسة معقودة لها .  
٢ - الانتصار : وهو رده على انتقادات ابن الخشاب <sup>(١)</sup> على الأمالي . قال القفطي : « وهو كتاب على صغر جرمه في غاية الإفادة ، وملكته والحمد لله بخطه رحمه الله ، وقد قرأه عليه الناس » . وهذا الانتصار من الكتب المفقودة .

٣ - الحماسة : وهي مجموعة قصائد <sup>(٢)</sup> ومقطوعات وأبيات ، اختارها ابن الشجري على غرار ما في الحماسات الأخرى ، ولاسيما حماسة أبي تمام ، لشعراء الجاهلية وصدر الإسلام والعصرين الأموي والعباسي . وقد أثنى العلماء على كتاب الحماسة ، فيقول ابن خلكان عنه : « ضاهى به حماسة أبي تمام الطائي ، وهو كتاب غريب مليح أحسن فيه » .

وقد نقل العلامة البغدادي في موسوعته « الخزانة » عن حماسة ابن الشجري ، وامتدحها ، قال في شرح قول مضر بن ربيعي :

وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحیحات العيون وعورها  
كان لنا منه بيوتاً حصينة مسوِّحاً أعاليها وساجاً كسورها

« <sup>(٣)</sup> قال غلام ثعلب في كتاب اليوم والليلية : يقال : إن أشعر ما قيل في الظلمة قول مضر ... وكذلك قال الشريف ضياء الدين هبة الله بن علي بن محمد ابن حمزة الحسني ، في حماسته التي صنفها كحماسة أبي تمام ، وزاد عليه أبواباً كثيرة ، وأورد فيها أشعاراً جيدة ، وقد أجاد في الاختيار والنقد عندما أورد هذا الشعر فيها » .

(١) انظر ما يأتي عن انتقادات الأمالي .

(٢) راجع مقدمة تحقيق الحماسة ، الطبعة الدمشقية .

(٣) خزنة الأدب ١٩/٥ .

وقد طبع كتاب الحماسة طبعة حجرية في مصر سنة ١٣٠٦ هـ ، ثم طبع بمصر أيضا سنة ١٣٢٦ هـ ، وفي حيدرآباد الدكن بالهند سنة ١٣٤٥ هـ بتصحيح المستشرق الألماني كرنكو ، وآخر طبعاته الطبعة التي أصدرتها وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٩٧٠ م ، وهي طبعة جيدة ، قام على تحقيقها عبد المعين الملوحي وأسماء الجمصّي .

ديوان مختارات الشعراء = مختارات أشعار العرب .

٤ - الردّ على أبي الكرم بن الدبّاس<sup>(١)</sup> في كتابه الذي سماه « المعلم » وهذا الكتاب لم يذكره أحد ممن ترجموا لابن الشجري ، أو كتبوا عنه ، قديما وحديثا ، وقد ذكره هو في المجلس الثاني والثمانين من « الأمالي » . وهذا « الردّ » من الكتب المفقودة ، وهو الكتاب الوحيد من بين مصنفات ابن الشجري الذي أشار إليه في « الأمالي » .

٥ - شرح التصريف الملوكي ، لابن جنى ، وهو والذي بعده من الكتب المفقودة .

٦ - شرح اللمع ، لابن جنى أيضا .

٧ - ما اتفق لفظه واختلف معناه ، ومنه نسخة خطية ببرلين<sup>(٢)</sup> ، برقم ( ٣١٤٢ ) باسم : معجم للمشارك اللفظي .

وقد وجدت في دفاتري القديمة اسم كتاب مخطوط لابن الشجري ، بعنوان « كتاب في اللغة » محفوظ بمكتبة إسماعيل صائب بأنقرة<sup>(٣)</sup> ، ويحمل هذا المخطوط رقم ( ٢٤٥٩ ) فلعله هو كتاب « ما اتفق لفظه واختلف معناه » .

(١) هو المبارك بن الفاخر بن محمد النحوي البغدادي . توفي سنة ٥٠٠ هـ ، ترجمته في نزهة الألباء ص ٣٨٢ ، إنباه الرواة ٢٥٦/٣ ، وغير ذلك مما تراه في حواشي الإنباه .

(٢) تاريخ الأدب العربي ١٦٥/٥ .

(٣) رأيت هذا المخطوط في أثناء زيارتي لتركيا في شتاء عام ١٩٧٠ م ، ولم أعن بتأمل أبوابه ومنهجه ، إذ لم أكن وقتئذ معنيا بابن الشجري .

٨ - مختارات أشعار العرب ، ويسمى ديوان مختارات الشعراء ، ويعرف عند المحققين باسم مختارات ابن الشجري . وقد طبع هذا الكتاب بمصر سنة ١٣٠٦ هـ طبعة حجرية ، ثم في سنة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م بمصر أيضا ، بإشراف محمود حسن زناتي ، ثم أعاد نشره على محمد البجاوي بالقاهرة سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

ومن هذا الكتاب نسخة بخط ابن الشجري نفسه (١) ، ونخطه نسخي نفيس ، يجري على نمط خطوط القرن السادس الجيدة المضبوطة .  
٩ - شرح لامية العرب ، للشنفرى .

وهذا الشرح لم يذكره أحد من الذين ترجموا لابن الشجري ، قديماً وحديثاً . وقد ذكره العلامة البغدادي ، في حديثه عن اللامية ، لكنه ذكر أنه لم يره (٢) . وقد وقفتُ على نقلٍ عنه ، في كتاب « الإكسير في علم التفسير » لنجم الدين الطوفي الحنبلي ، المتوفى سنة ( ٧١٦ ) ، قال : « وابن الشجري من أعيان أهل الأدب ، حُكي عن شرحه لامية العرب ، أنه قال فيه في قوله : « وأستفّ ترب الأرض » إن أصله أستفعل . وقد عيبَ [ عليه ] لأنه وهم قبيح ... ووزن أستف : أفتعل . والسّين أصل (٣) » .

\* \* \*

وهناك ملاحظة عامة على كتب ابن الشجري المطبوعة : الأمالي والحامسة والمختارات ، وهي أنها كلها خلت من مقدمة ، كالتى نراها في أول المصنفات ، تُبين عن منهج المؤلف ، والدافع له إلى تأليف كتابه . وقد يدل هذا على أن ابن الشجري كان يميل مصنفاته إملأء .

\* \* \*

(١) انظر نموذجا منه في الأعلام ٣٢/٩ - الصفحة المقابلة .

(٢) الخزانة ٣/٣٤١ .

(٣) الإكسير ص ٤٨ ، ٤٩ ، ومما ينبغي التنبيه عليه أن ابن الشجري أورد « لامية الشنفرى » في مختاراته ص ٧٢ - ١٠٦ ، وذكر بعض الشروح اللغوية ، وليس منها هذا الذى حكاه الطوفي .

## الباب الثاني

### آراء ابن الشجري النحوية

سلكت سبيلين في التعرف على آراء ابن الشجري : ما ذكره هو نفسه من قوله : وهذا ما خطر لي ، أو : والقول عندي كذا ، أو : والصحيح كذا والاختيار كذا ، أو : فتأمل ما استنبطته لك ، ونحو ذلك . ثم ما أورده النحاة المتأخرون ، كابن هشام والمرادي والسيوطي والبغدادى ، من أقوال وآراء نسبوها إلى ابن الشجري .

وأريد أن أنبه بادية ذى بدء إلى أنى وجدت في « الأملى » آراءً كثيرة في النحو والصرف واللغة ، ساقها ابن الشجري غير معزوة إلى أحد من تقدمه ، ولم أقطع بنسبتها إليه ، لاحتمال وجودها في كلام غيره ممن سبقه ، وقد أمكنتني عون الله وتوفيقه أن أردد بعض هذه الآراء إلى أصحابها ، وإذا كنت قد وقفت عند بعض هذه الآراء التي نسبها ابن الشجري إلى نفسه أو نسبت إليه ورددتها إلى أصحابها من النحاة المتقدمين ، فما ظنك بهذه الآراء التي جاءت في « الأملى » غير معزوة ولا منسوبة ؟

وقد وجدت كثيراً ممن يدرسون علماً من الأعلام يحشدون آراءه حشداً ، دون فصل بين ما قال وما حكى ، وبعض مصنفى الكتب القديمة لم يُعَنُوا بعزو كل رأى إلى قائله ، خوفاً من الإملال والإطالة ، ولا نظنّ بهم إلا خيراً ، هذا أمرٌ ، وأمرٌ آخر أن حركة التأليف العربى عرفت لوناً من ألوان التصنيف ، تمثّل في تلك الرسائل والكتب الصغيرة التي التقمّتها الكتب الكبار ، فضاعت في غمارها وطويت في لُجّتها ، وحين جاء أصحاب الموسوعات النحوية شُغِل بعضهم <sup>(١)</sup> بما انتهى إليهم

(١) قلت : « بعضهم » لأخرج العلامة البغدادى ، فقد ذكر في موسوعته العظيمة « خزانة الأدب » كثيراً من هذه الرسائل الصغيرة ، وخرّص على عزو الآراء ونسبتها إلى أصحابها الحقيقيين .

من هذه الكتب الكبار فنسبوا الآراء إلى أصحاب هذه الكتب ، ثم نسج على نولهم من جاء بعدهم (١) .

والأمر من قبل ومن بعد موكول إلى ثقافة الدارس ومحاولته التعرف على مسار التأليف العربي ، وإدراك العلاقة بين الكتب : تأثرا أو نقدا أو شرحا أو اختصارا أو تذييلا ، وهذا مفضى لا محالة إلى التوقف والحذر في نسبة الآراء وعزوها .  
وهذه آراء ابن الشجري ، أسوقها بحسب تسلسلها في « الأمالي » إلا إذا اقتضت المناسبة أن أجمع ما يتصل بالمسألة الواحدة في مكان واحد :

١ - قسم ابن الشجري التثنية إلى ثلاثة أضرب (٢) : تثنية لفظية وتثنية معنوية وردت بلفظ الجمع ، وتثنية لفظية كان حقها التكرير بالعطف . وعن الضرب الثاني ، وهو تثنية آحاد ما في الجسد ، كالأنف والوجه والبطن والظهر ، نحو ضربت رعوس الرجلين ، وشققت بطون الحملين ، قال : « وربما استغنوا في هذا النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبئ عن المراد ، كقولك : ضربت رأس الرجلين ، وشققت بطن الحملين ، ولا يكادون يستعملون هذا إلا في الشعر ، وأنشدوا شاهداً عليه :

كأنه وجه تركيبين قد غضبا مستهدفين لطعن غير تذييب

وقد حكى البغدادي (٣) هذا الكلام ، ثم قال : « والعجب من ابن الشجري في حمله الأفراد على ضرورة الشعر ، فإنه لم يقل أحد إنه من قبيل الضرورة ... وتبعه ابن عصفور في كتاب ضرائر الشعر ، والصحيح أنه غير مختص بالشعر » .

هذا كلام البغدادي ، والمتأمل لعبارة ابن الشجري : « ولا يكادون يستعملون هذا إلا في الشعر » يراها غير قاطعة بأن استعمال ذلك خاص بالشعر ، وصدر

(١) دليل ذلك يظهر إن شاء الله فيما أكتبه عن مصادر ابن الشجري ، ثم أثره في الدراسات النحوية .

(٢) المجلس الثاني من الأمالي .

(٣) الخزانة ٣/٣٧١ .



كلامه يشعر بهذا ، فإنه يقول : « وربما استغنوا في هذا النحو بواحد » . إلى آخر ما قال ، ولو كان يرى قصر استعمال مثل هذا على الشعر لصرّح به من أول الأمر .  
٢ - ضعّف ابن الشجري مجيء الحال من المضاف إليه ، وتأول ما ورد من ذلك ، فقال في المجلس الثالث : « وأنشدوا في الحال من المضاف إليه قول تأبط شرا :

سلبت سلاحى بائسا وشتمتنى فياخير مسلوب وياشر سالب

ولست أرى أن « بائسا » حال من ضمير المتكلم الذي في « سلاحى » ولكنه عندى حال من مفعول « سلبت » المحذوف ، والتقدير : سلبتني بائسا سلاحى ، وجاء بالحال من المحذوف ، لأنه مقدر عنده منوى ، ومثل ذلك في القرآن قوله جل وعز : ﴿ ذُرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ فوحيداً حال من الهاء العائدة في التقدير على ( مَنْ ) ، ومثله : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ ألا ترى أنك لا بد أن تقدر : خلقته وحيدا ، وبعثه الله رسولا ، لأن الاسم الموصول لا بد له من عائد ، لفظا أو تقديرا ، وإنما وجب العلول عن نصب « بائس » على الحال من الياء التي في « سلاحى » لما ذكرته لك من عزة حال المضاف إليه ، فإذا وجدت مندوحة عنه وجب تركه .

وقال في المجلس السادس والسبعين <sup>(١)</sup> : « فإن قيل : قد جاءت الحال من المضاف إليه في القرآن في قوله عز وجل : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ فالقول عندى أن الوجه أن تجعل ( حنيفا ) حالا من الملة ، وإن خالفها بالتذكير ، لأن الملة بمعنى الدين ، فجاءت الحال على المعنى ، ألا ترى أن الملة قد أبدلت من الدين في قوله : ﴿ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ .

٣ - ذهب ابن الشجري إلى أن الإشارة بمنزلة الإضمار . قال <sup>(٢)</sup> : « ألا ترى أنها قد سدت مسدّ الضمير في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ

(١) وانظر أيضا المجلس الحادى والثمانين ، وحكاه عنه البغدادى في الخزانة ١٧٣/٣ ، ١٧٤ ، وانظر ما يأتي في الحديث عن مصادر ابن الشجرى ( أبو على الفارسى - الفقرة التاسعة ) .  
(٢) المجلس العاشر .

كُلُّ أَوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿﴾ فالإشارة من (أولئك) قامت مقام الضمير العائد من الجملة إلى المخبر عنه ، فكأنه قيل : كلهن كان عنه مسؤولا .

٤ - وجه ابن الشجري التأنيث في قول أعشى تغلب (١) :

وقد خاب من كانت سريره الغدرُ

بأنه أنث « الغدر » لَمَّا كان السريرة في المعنى ، واستشهد لذلك بقراءة النصب في قوله تعالى : ﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾ قال : فالتقدير : ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم ، وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في المعنى ، ومثله رفع « الإقدام » ونصب « العادة » في قول لبيد :

فمضى وقدمها وكانت عادةً منه إذا هي عرّدت إقدامها

وإنما استجاز تأنيث « الإقدام » لتأنيث خبره ، لأن الخبر إذا كان مفردا فهو المخبر عنه في المعنى ، وقد قيل في الآية وفي بيت لبيد قول آخر ، وذلك أنهم حملوا « أن قالوا » على معنى المقالة ، وحملوا « الإقدام » على معنى التقدمة . قال : والقول الأول هو المأخوذ به ، والثاني قول الكسائي ، وليس في بيت أعشى تغلب إلا ما ذكرناه أولا فيجب أن يكون العمل عليه .

وأقول : كأن ابن الشجري ينكر تأنيث المذكر ، لأن فيه ردّ أصل إلى فرع . قال ابن جنى (٢) : « وتذكير المؤنث واسع جدا ، لأنه ردّ فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب » .

٥ - ذكر ابن الشجري (٣) أن « أبي يأيى » مما شذ عن القياس ، لحيثه على فعل يفعل ، بفتح العين من الماضي والمستقبل ، وليست عينه ولا لامه من حروف الحلق ، وكان قياسه : يأيى ، مثل يأتى .

ثم حكى ثلاثة أقوال في تعليل ذلك ، وصحح الأول منها .

(١) المجلس التاسع عشر .

(٢) الخصائص ٤١٥/٢ .

(٣) المجلس الحادى والعشرون .

٦ - ذهب ابن الشجري إلى أن الفصل بالأجنبي يمنع التعلّق ، وساق عليه شواهد من القرآن الكريم والشعر ، وقد تعقبه ابن هشام في « المغنى » لكنه تناقض ورجع إلى تأويل ابن الشجري في « شرح بانت سعاد » ذكرت كل ذلك في حواشئ تحقيق المجلس التاسع والعشرين (١) .

٧ - جمع ابن الشجري (٢) « المكان » بمعنى الموضع على « مكانات » . وهو جائز على قاعدة أن كل مذكر غير عاقل يجوز جمعه بالألف والتاء ، كما تقول في حمام : حمامات .

وقد ذكر ابن الشجري ذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾ قال : « أى مكانات حرب » . والذي رأيته في كتب التفسير في شرح « مواطن » : أماكن حرب . وفي لسان العرب ، مادة ( مكن وكون ) عن ابن سيده : « المكان : الموضع ، والجمع : أمكنة ، كقذال وأقذلة ، وأماكن : جمع الجمع » . وذكر صاحب اللسان عن ابن سيده أيضا أن المكانات جمع المكانية ، بمعنى المنزلة عند الملك .

٨ - يرى ابن الشجري (٣) أن « الأحباب » في قول المتنبي :

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلًا

جمع حَبِّ ، كعِدْل وأعدال ، قال : ولا ينبغي أن يكون جمع حبيب ، كشريف وأشرف ، ویتيم وأيتام ، لأمرين : أحدهما أن الأول أقيس وأكثر ، والثاني أن يتيما وشريفا من باب فعيل الذى بمعنى فاعل ، وحيبيا : فعيل الذى بمعنى مفعول ، فأصله محبوب ، كما أن قتيلا أصله مقتول ، فافترقا .

هذا كلام ابن الشجري ، وقد كان ينبغي عليه أن يذكر على أى شيء يجمع « حبيب » الذى هو فعيل بمعنى مفعول ، وقد ذكرت في حواشئ التحقيق أنه يجمع

(١) وانظر أيضا المجلس الحادى والعشرين .

(٢) المجلس السابع والعشرون .

(٣) المجلس الحادى والثلاثون .

على أفعلاء : أحباء ، كما جاء في قوله تعالى : ﴿ وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه ﴾ . وعدم تصريح ابن الشجري بذكر هذا الجمع غريب على أسلوبه في « الأمالي » ، فقد درج على الاستطراد وذكر الغرائب والفوائد ، لأدنى ملايسة .  
٩ - وكما قصر ابن الشجري في ذكر جمع فعيل الذي بمعنى مفعول ، قصر أيضا في ذكر جمع « النادی » ، وهم القوم المجتمعون ، قال في بيت فارعة بنت شداد (١) :

رَفَاعُ أَلْوِيَّةِ شَهَادُ أُنْدِيَةِ سَدَادُ أَوْهِيَةِ فَتَاحُ أَسْدَادِ

« والأندية ليست بجمع نادٍ ، لما قلنا من أن فاعلا لا يجمع على أفعلة ، لكنها جمع نَدِيٍّ ، كَرغيف وأرغفة ، وهو مجلسُ القوم ومُتحدِّثهم » وقد قلت في حواشي التحقيق إن « النادی » جمع في الحديث على أنداء ، ففي حديث أبي سعيد الخدري : « كنا أنداءً فخرج علينا رسول الله ﷺ » . قال ابن الأثير (٢) :

« الأنداء . جمع النادی ، وهم القوم المجتمعون » .

١٠ - أثبت ابن الشجري جمع جمع الجمع ، فقال في أصائل (٣) :

« الواحد أصيل ، فقدَّروا جمعه على أصل ، كقضييب وقضب ، ثم جمعوا الأصل في التقدير على آصال ، كمشط وأمشاط ، وعُنق وأعناق ، ثم جمعوا الآصال على أصائل » .

وابن الشجري مسبق في ذلك بـابن عَزَّيْزٍ في كتابه « غريب القرآن » ، والزجاجي في « الجمل » . وقد تعقب ابن الخشاب ابن الشجري في ذلك ، وذكر كلاما طويلا أورده في حواشي التحقيق ، ومن أنكر هذا الجمع أيضا السهيلي في « الروض الأنف » . وحكى كلامه أيضا .

(١) المجلس الثاني والثلاثون .

(٢) النهاية ٣٧/٥ .

(٣) المجلس السابق .

١١ - تحدث ابن الشجري عن وضع المفرد موضع الجمع ، وساق له شواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر ، ومن تلك الأمثلة قال (١) : « وكإيقاع » كثير « في موضع » كثيرين « و » قليل « في موضع » قليلين « ، فكثير في قوله تعالى : ﴿ رجالا كثيرا ونساء ﴾ وقليل في قوله تعالى : ﴿ وقليل من عبادى الشكور ﴾ فالمعنى : وقليلون من عبادى الشاكرون .

ويرى الأستاذ الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة (٢) أن جمع « كثير وقليل » مما انفرد به ابن الشجري ، وأنه لم يجد ذلك في شيء من كتب النحو ، ثم أفاد أن « كثير » قد لزمت الأفراد في القرآن الكريم ، أما « قليل » فقد جاءت مفردة ومجموعة في القرآن الكريم ، ومن مجيئها مجموعة قوله تعالى : ﴿ إن هؤلاء لشيرذمة قليلون ﴾ .

وأقول : استعمل ابن الشجري هذا الجمع في المجلس الرابع والسبعين ، فقال في شرح بيت المتنبي :

وما الخيل إلا كالصديق قليلة وإن كثرت في عين من لا يجرب

قال : والأصدقاء كذلك كثير عددهم ، إلا أنهم عند التحصيل والتحقيق قليلون .... وكذلك من لم يجرب الأصدقاء ويختبرهم عند شدته يراهم كثيرين .

١٢ - ولعله من تمام الفائدة أن أشير إلى ما ذكره ابن الشجري عن الجمع على غير اللفظ ، وعن الجمع على غير قياس ، وعن جمع الجمع ، في المجلس : الثالث والثلاثين ، والخامس والثلاثين ، والرابعين ، والتاسع والأربعين .

١٣ - نسب النحاة المتأخرون : المرادى وابن هشام والأشموقي ، إلى ابن الشجري أنه أجاز الجزم بلو . والحق أن ابن الشجري ضَعَف الجزم بلو ، حين قصره على الضرورة الشعرية (٣) ، وكلامه صريح في أن « لو » لا تجزم ، قال في بيت الشريف الرضى :

(١) المجلس الثامن والأربعون .

(٢) النحويين التجديد والتقليد ص ٨٩ - مقالة بمجلة كلية اللغة العربية بالرياض - العدد السادس

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

(٣) المجلسان : الثامن والعشرون ، والأربعون .



إن الوفاء كما اقترحت فلو تكن حياً إذا ما كنت بالمزاد  
جزم بلو ، وليس حقها أن يجزم بها ، لأنها مفارقة لحروف الشرط وإن اقتضت  
جواباً ، كما تقتضيه « إن » الشرطية ، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى  
الاستقبال ، كقولك : إن خرجت غداً خرجنا ، ولا تفعل ذلك « لو » وإنما تقول :  
لو خرجت أمس خرجنا .

هذا صريح كلام ابن الشجري . وقد أحسن البغدادي (١) كل الإحسان  
حين قال : « وما نقلوه عن ابن الشجري من أنه جَوَزَ الجزم بلو في الشعر ، غير  
موجود في « أماليه » وإنما أخبرنا بأنها جزمت في بيت ، وقد تكلم عليه في مجلسين  
من أماليه » .

١٤ - ذكر ابن الشجري (٢) أن « إطل » واحد الأطلال ، وهي الخواصر ،  
بكسر الطاء ، وهو أحد ما جاء من الأسماء على « فِعْل » بكسر الفاء والعين ، ثم أفاد  
أن الطاء قد تخفف ، أي تسكن ، وذهب ابن السيد البطليوسي (٣) إلى عكس  
هذا ، فذكر أن « إطل » بالسكون ، وأنه لم يسمع محركا إلا في الشعر .

وابن الشجري في إيراده لإِطْل ، ضمن ما جاء من الأسماء على فِعْل ، مسبوقة  
بأين قتيبة وابن جنى ، لكنهما لم يذكر فيهما سكون الطاء .

١٥ - أورد ابن الشجري سؤالا (٤) حول « كلا وكلتا » : لِمَ خالفت  
إضافتهما إلى المضمرة إضافتهما إلى المظهر ، وكان آخرهما في الإضافة إلى الضمير  
ألفاً في الرفع ، وباء في الجر والنصب ، وفي الإضافة إلى الظاهر ألفاً في الرفع والنصب  
والجر ؟

(١) الخزانة ٥٢٢/٤ .

(٢) المجلس الثامن والعشرون .

(٣) الاقتضاب ص ٢٧٣ .

(٤) أدب الكاتب ص ٦١١ ، والنصف ١٨/١ .

(٥) المجلس الثامن والعشرون .

وقد أجاب ابن الشجري عن هذا السؤال بكلام جيد ، وقال في آخره :  
فتأمل ما استنبطته لك في هاتين اللفظتين حق التأمل ، فهو من أعجب ما ألقته  
أفئدة العرب على ألسنتها .

هذا وقد أغار أبو البركات الأنباري (١) على بعض كلام شيخه ابن الشجري  
في هذه المسألة ، من غير تصريح باسمه .

١٦ - ذكر ابن الشجري علة النحويين في حذف النون للإضافة ، في نحو :  
مكرماك ومكرمك ، وأن ذلك الحذف لزم النون حملاً لها على التنوين ، كأنهم لما  
ألزموا التنوين الحذف ، في قولهم : مكرمك وضاربه ، فلم يقولوا : مكرمك  
ولا ضاربه ، ألزموا النون الحذف ، فلم يقولوا : مكرمانك ولا مكرمونك . قالوا : وإنما  
لزم حذف التنوين مع الضمير ، لأنه مماثلة ، من حيث كان التنوين مما لا يفصل ،  
كما أن هذا الضمير وضع متصلاً ، فلا يفصل ، وكرهوا الجمع بينه وبين التنوين ، كما  
كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، كالجمع بين إن ولام التوكيد .

وقد تعقب ابن الشجري تعليل النحويين هذا ، فقال : إن في العلة التي  
ذكرها النحويون نظراً ، من حيث كان الشبه العارض بين التنوين والضمير غير مانع  
من الجمع بينهما ، كما لم يمتنع الجمع بين هذا الضمير ونون التوكيد الخفيفة في نحو :  
لا يطعنيك مالك ﴿ ولا يستخفنيك الذين لا يؤقنون ﴾ في قراءة من خفف النون ،  
وحكم هذه النون حكم التنوين في أنه لا يفصل . ثم قال : والجواب الذي خطر لي  
في امتناع ثبوت التنوين والنون مع الضمير .... وذكر كلاماً طويلاً ، تراه في المجلس  
الثلاثين .

١٧ - حكى ابن الشجري الخلاف (٢) في اسم المفعول من الثلاثي المعتل  
العين ، نحو قال وباع ، وذكر أن مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول ،  
ومذهب أبي الحسن الأخفش أن المحذوف هو العين ، فوزنه على قولهما : مَفْعُل ،  
وعلى قوله : مَفْعُول .

(١) الإنصاف ص ٤٥٠ .

(٢) المجلس الحادي والثلاثون ، وقد عرض لهذه المسألة أيضاً في المجلسين : السابع عشر ، والسادس والأربعين .

وقد عرض ابن الشجري حجج الفريقين ، وانتصر لرأى الخليل وسيبويه ، واحتج لهما في كلام طويل جدا ، وبعض احتجاجاته مسلوخ من كلام المبرد وابن جنى ، وقد نهت على ذلك في حواشى التحقيق .

١٨ - ذهب ابن الشجرى إلى أن « كُلاً » لا تضاف إلى واحد معرفة . قال (١) : إلا أن يكون مما يصح تبغيضه ، كقولك : رأيت كل البلد ، ولا تقول : لقيت كل الرجل الذى أكرمته ، فإن قلت : لقيت كل رجل أكرمته ، حسن ذلك ، وصححت إضافته إلى المفرد النكرة ، كما تصح إضافته إلى الجمع المعرفة ، نحو : لقيت كل الرجال الذين أكرمتهم .

وكأن ابن الشجرى قد أخذ هذا من ابن جنى ، فإنه يرى أن « كُلاً » لا يضاف إلا إلى النكرة التى فى معنى الجنس . حكاه عنه السيوطى (٢) .

١٩ - حكى ابن الشجرى (٣) قول ابن جنى عن استعمال المتبى « لذن » بغير « من » فى قوله :

فأرحام شعر يتصلن لدنّه وأرحام مالٍ ماتنى تتقطع

قال ابن جنى : واستعمل « لذن » بغير « من » وهو قليل فى الكلام ، لا يكادون يستعملونها إلا ومعها « من » كما جاء فى التنزيل : ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ و ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ .

وقد تعقبه ابن الشجرى فقال : وقد جاء « لذن » بغير « من » فيما أنشده يعقوب ، من قوله :

فإنّ الكُتْرَ أعيانى قديماً ولم أفتُرْ لَدُنْ أُنَى غُلامٍ

وقال كثير :

(١) المجلس الحادى والثلاثون .

(٢) الأشباه والنظائر ٣/١٣١ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/١٤٧ .

(٣) المجلس الحادى والثلاثون .

ومازلت من ليل لذن أن عرفتها - لكاهائم المُقَصِي بكل مكانٍ  
وقد حكى ردُّ ابن الشجري هذا العكبري في شرحه (١) لديوان المتنبي ، دون  
عزو إلى ابن الشجري .

٢٠ - فرق ابن الشجري (٢) بين « لذن ولدى » وبين « عند » وحكى رأى  
أبي هلال العسكري وقواه ، ثم حكى مذهب أبي العلاء المعري وضعفه .  
٢١ - ذهب ابن الشجري (٣) إلى أن « معاً » في قول الخنساء :

\* وأفنى رجالى فبادوا معاً \*

منصوب على الحال ، بمنزلة جميعا ، وهو في الأصل ظرف موضوع  
للصحة ، قال : وعند بعض النحويين أن « معاً » في قولك : جاءوا معاً ، ينتصب  
على الظرف ، كانتصابه في قولك : معهم ، وإنما فكت إضافته وبقيت علّة نصبه على  
ما كانت عليه ، والصحيح ما ذكرته أولاً ، لأنه قد نقل من ذلك الموضع ، وصار  
معناه معنى جميعا .

٢٢ - تكلم ابن الشجري (٤) عن الفرق بين « أن » المخففة من الثقيلة ،  
و « أن » المصدرية ، وأن كل واحدة منهما مختصة بنوع من الفعل ، ولهما اشتراك في  
نوع منه ، ثم ردّ على المبرد إنكاره على سيبويه ما أجازته من إيقاع الناصبة للفعل بعد  
العلم ، على الوجه الذي قرره سيبويه ، وأنكر أيضا إيقاعه بعد الخوف والخشية المخففة  
من الثقيلة ، ثم قال : « إن استبعاد أبي العباس لما أجازته سيبويه من إيقاع المخففة بعد  
الخوف ، على المعنى الذي عناه سيبويه ، استبعاد غير واقع موقعه ، لأن الشعر  
القديم ، قد ورد بما أنكره أبو العباس » وساق شواهد .

(١) في نسبة هذا الشرح إلى العكبري خلاف ، والصحيح أنه ليس له ، ويأتي الكلام عليه قريباً .

(٢) المجلس السابق .

وانظر المغنى ص ١٦٩ ، والمهمع ٢٠٠/١ ، ٢٠٢ ، والأشباه والنظائر ١٨٦/٢ ، وشرح الأشموني على

الألفية ٢٦٤/٢ .

(٣) المجلس الثاني والثلاثون .

(٤) المجلس الثالث والثلاثون ، وأيضاً المجلس التاسع والسبعون .

ثم قال : وكذلك استبعاده لإجازة سيبويه : « ما أعلم إلا أن تقوم » استبعاد في غير حقه ، لأن سيبويه قد أوضح المعنى الذى أراد به فى قوله : « وتقول : ما علمت إلا أن تقوم » إذا أردت أنك لم تعلم شيئاً كائناً ألبته ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى من رأى أن تقوم ، فأنت لا تخبر أن قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما يستقبل .

والذى قاله سيبويه غير مدفوع مثله ، لأنهم كثيراً ما يستعملون معنى بلفظ معنى آخر . ثم ساق ابن الشجرى الشواهد على ذلك ، وختم كلامه بقوله : وإذا تأملت ما ذكرته لك من استعمال معنى بلفظ معنى آخر ، فى الكتاب العزيز وفى الشعر القديم ، وفى الكلام الفصيح ، وقفت من ذلك على أمر عجيب ، فأول فهمك ما أذكره لك من هذا الفن ، بعد ذكر أصول المعانى وفروعها .

٢٣ - ذهب ابن الشجرى إلى أن النداء ليس من باب الأمر (١) .

هذا وقد ذكر ابن الشجرى فى المجلس الخامس والثلاثين وجوهاً كثيرة للنداء ، ساق شواهدا ، وقال فى آخر كلامه : فهذه وجوه شتى قد احتملها النداء ، وإن كان فى أصل وضعه لتنبية المدعو ، والذى حملنى على تلخيصها ما ذكرته لك من إنكار كثير منهم أن يكون لفظ النداء محتملاً لمعنى غيره ، وقد أريتك أن أكثر معانى الكلام ، ليس لفظ من ألفاظها إلا وهو محتمل لمعان مباينة للمعنى الذى وضع له ذلك اللفظ ، فلا يكون فى احتماله لتلك المعانى ما يخرج عن معناه الأصلي .

٢٤ - وصحح أن التعجب (٢) داخل فى حيز الخبر ، قال : لأنك إذا قلت : ما أحسن زيدا ، فكأنك قلت : زيدٌ حسنٌ جداً ، وتمثله عند الخليل وسيبويه : شئ أحسن زيدا ، وعند الأحفش : الذى أحسن زيدا شئ ، وعند آخرين : شئ أحسن زيدا كائن .

وكان ابن الشجرى قد حكى أن بعضهم جعل التعجب معنى مفردا .

٢٥ - وذهب (٣) إلى أن العرّض ليس استفهاما . قال : واختلفوا فى العرّض

(١) المجلس الثالث والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس نفسه .

فقال قوم : هو من الخبر ، لأنه إذا عرض عليك النزول ، فقال : ألا تنزل ، فقد أخبر بأنه يحبّ نزولك عنده ، وأدخله قوم في الاستفهام ، لأن لفظه كلفظه ، ولو كان استفهاماً لم يكن المخاطب به مكرماً لمن خاطبه ، ولا موجباً عليه بذلك شكراً .  
وقال في المجلس الخامس والثلاثين : وإذا قال : ألا تنزل عندنا ، فلفظه لفظ الاستفهام ، ومعناه الطلب ، فكأنه قال : أنزل عندنا .

٢٦ - ومنع أن يدخل التمني في الخبر ، قال (١) : وقال بعضهم : التمني داخل في الخبر ، وكذلك الترجي ، لأنه إذا قال : ليت لي مالا ، فقد أخبر أنه تمنى ذلك ، ولو كان الأمر على ما قال ، لما امتنع فيه التصديق والتكذيب .

هكذا قال ابن الشجري في المجلس الثالث والثلاثين ، وزاده بيانا في المجلس الخامس والثلاثين .

٢٧ - وذهب (٢) إلى أن الجزء يدخل في الخبر ، وليس قسماً منفرداً ، قال : وذهب بعضهم إلى أن الجزء قسمٌ منفرد ، وليس الأمر كذلك ، لأن قول الله سبحانه : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا ﴾ يدخله التصديق .

وقال في المجلس الخامس والثلاثين : إذا قال : من يأتني آتة ، فقد أخبر .

٢٨ - فرق ابن الشجري بين النفي والجحد ، فقال (٣) : وقد يكون النفي جحداً ، فإذا كان النافي صادقاً فيما قاله سمي كلامه نفيًا ، وإن كان يعلم أنه كاذب فيما نفاه سمي ذلك النفي جحداً ، فالنفي إذن أعم من الجحد ، لأن كل جحد نفي ، وليس كل نفي جحداً ، فمن النفي قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ومن الجحد نفي فرعون وقومه لآيات موسى ، في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ \* وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ .

(١) المجلس نفسه .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس نفسه .



قال : ومن العلماء بالعربية من لا يفرق بين النفي والجحد ، والأصل فيه ما ذكرت لك . وقد حكى الزركشي (١) هذه التفرقة بين النفي والجحد ، عن ابن الشجري .

٢٩ - ذهب ابن الشجري (٢) إلى أن الاستفهام يجيء بمعنى الخبر بعد التسوية ، في قولك : ما أدري أزيد في الدار أم عمرو ؟ ومنه قول زهير :  
وما أدري ولستُ إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء  
وقد تعقبه ابن هشام ، فقال (٣) : والذي غلط ابن الشجري حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتة ، لمنافاته لفعل الدراية ، وجوابه أن معنى قولك : علمت أزيد قائم : علمت جواب أزيد قائم ، وكذلك ما علمت .

٣٠ - عقد ابن الشجري فصلاً للأمر (٤) ، وحدّه بأنه استدعاء الفعل بصيغة مخصوصة مع علو الرتبة ، ثم ذكر الأوجه التي يستعمل فيها الأمر على غير الوجه الذي حدّه ، نحو الندب والاستحباب والإباحة والوعيد والتأديب والإرشاد والخبر والتحدى والتنبيه على قدرة الخالق عز وجل ، وضرب لذلك الأمثال . ثم قال في آخر هذا الفصل : واعلم أن من أصحاب المعاني من قال : إن صيغة الأمر مشتركة بين هذه المعاني . وهذا غير صحيح ، لأن الذي يسبق إلى الفهم هو طلب الفعل ، فدل على أن الطلب حقيقة فيها دون غيره ، ولكنها حملت على غير الأمر الواجب بدليل ، والأمر الواجب هو الذي يستحق بتركه الدم ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴾ فذمهم على ترك الركوع بقوله : ﴿ وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ . هذا وإن ما ذكره ابن الشجري حول النداء والخبر والاستفهام والتمنى والأمر ، إنما يعالج في فن المعاني من علوم البلاغة .

(١) البرهان ٢/٢٧٦ .

(٢) المجلس الرابع والثلاثون .

(٣) المغنى ص ٤١ .

(٤) المجلس نفسه .

٣١ - ذهب ابن الشجري <sup>(١)</sup> إلى اعتبار « أن » في قول عنترة :

إن العدو لهم إليك وسيلة أن يأخذوك تكحلي وتخضبي

مصدرية ، ووجه تفسيره على هذا ، فقال : وقوله : « أن يأخذوك » موضعه نصب ، بتقدير حذف الخافض ، أي في أن يأخذوك ، أي لهم قرينة إليك في أخذهم إياك ، فذمها بإرادتها أن تؤخذ مسببة ، فلذلك قال : تكحلي وتخضبي .

وقد حكى البغدادي <sup>(٢)</sup> تأويل ابن الشجري هذا ، ثم تعقبه قائلاً : « وهذا تحريف منه ، فإن « إن » شرطية ، لا مفتوحة مصدرية ، وقد جازمت الشرط والجزاء ، وقد غفل عنهما » .

واعتبار « إن » شرطية ، أورده البغدادي عن الأعلام .

٣٢ - أجاز ابن الشجري <sup>(٣)</sup> أن يجيء اسم « لا » العاملة عمل « ليس » معرفة ، والنحويون على أن « لا » المشبهة بليس إنما ترفع النكرات خاصة ، وأنشد ابن الشجري شاهداً على ذلك قول النابغة الجعدي :

وحلّت سواد القلب لا أنا متبغ سواها ولا عن حبّها متراخيا

وقول المتنبي :

إذا الجود لم يُرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

وقد حكى هذا الرأي عن ابن الشجري : المرادى وابن هشام والعيني والأشموني .

وابن الشجري مسبوق في هذا بابن جنى ، كما ذكر المرادى ومن بعده ، وكما ذكر ابن الشجري نفسه ، قال : ووجدت أبا الفتح عثمان بن جنى غير منكر لذلك

(١) المجلس الثالث والثلاثون .

(٢) الخزانة ١٢/٣ .

(٣) المجلس الخامس والثلاثون . وانظر الجنى الداني ص ٢٩٣ ، والمغنى ص ٢٦٤ ، وشرح الشواهد

١٤٤/٢ ، وشرح الأشموني ٢٥٣/١ .

في تفسيره لشعر المتنبي ، ولكنه قال بعد إيراد البيت : « شبه « لا » بليس ، فنصب بها الخبر » .

وفي ظني أن ابن الشجري قد انفرد بإنشاد بيت النابغة المذكور ، كما ذكر المرادي والأشموني ، وكما تدل عليه عبارة ابن الشجري نفسه ، فإنه قال بعد إنشاد بيت المتنبي ، وحكاية قول ابن جنى : « ومرأى بيت للنابغة الجعدى ، فيه مرفوع « لا » معرفة » . وأنشد البيت .

٣٣ - حكى ابن الشجري <sup>(١)</sup> عن بعض النحويين المتأخرين حدَّ الاسم بأنه « كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل » . وقد شرح ابن الشجري هذا الحدَّ ، ثم تعقبه فقال : « وما اعترض به على هذا الحدَّ قولهم : آتيتك مَضْرِبَ الشَّوْلِ وَمَقْدَمَ الْحَاجِّ وَخُفُوقَ النِّجْمِ ، لدلالة هذه الأسماء على الزمان ، مع دلالتها على الحدث الذي هو الضَّرْبُ والقُدُومُ والخَفْقَانُ ، فقد دلت على معنيين . ثم قال : « وأسلم حدود الاسم من الطعن قولنا : الاسم ما دل على مسمًى به دلالة الوضع » وقد شرح ابن الشجري هذا الحدَّ شرحاً وافياً .

٣٤ - سئل ابن الشجري <sup>(٢)</sup> في جملة مسائل وردت إليه من الموصل ، عن العلة الموجبة لفتح التاء في « أرأيتكم » وهو لجماعة . فأجاب : أما فتح التاء في أرأيتكم وأرأيتكما وأرأيتك ياهذه وأرأيتكن : فقد علمت أنك إذا قلت : رأيت يارجل ، فتحت التاء ، وإذا قلت : رأيت يافلانة ، كسرتها ، وإذا خاطبت اثنين أو اثنتين أو جماعة ذكورا أو إناثا ، ضممتها ، فقلت : رأيتما ورأيتم ورأيتن ، وقد ثبت واستقر أن التذكير أصل للتأنيث ، وأن التوحيد أصل للتثنية والجمع ، فلما نخصوا الواحد المذكر المخاطب بفتح التاء ، ثم جردوا التاء من الخطاب ، فانفردت به الكاف في أرأيتك وأرأيتك يازينب ، والكاف وما زيد عليها في أرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتكن ألزموا التاء الحركة الأصلية ، وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد أصلا للثنتين والجماعة ، وكون المذكر أصلا للمؤنث ، فاعرف هذا واحتفظ به .

(١) المجلس السابع والثلاثون .

(٢) المجلسان السادس والثلاثون والسابع والثلاثون .

وقد بينت في حواشي التحقيق أن أصل هذا التعليل عند الفراء (١) .

٣٥ - أجاز ابن الشجري (٢) حذف خبر « كان » ومثّل له بأن يقول لك قائل : من كان في الدار ؟ فتقول : كان أبوك ، فتحذف الظرف ، ويقول : من كان قائما ؟ فتقول : كان حموك ، فتحذف « قائما » .

والمسألة خلافية ، فقد أجاز بعضهم حذف خبر « كان » ، ومنهم ابن جنى ، وبعضهم منعه إلا في ضرورة شعر ، ومنهم أبو حيان (٣) .

٣٦ - ذهب ابن الشجري (٤) إلى أن المنادى قد حذف في قراءة من قرأ : ﴿ أَلَا يَا سَاجِدُوا لِلَّهِ ﴾ بتخفيف اللام من « أَلَا » .

واعتبار المنادى هنا محذوفا ذهب إليه أبو العباس المبرد ، وأنكره عليه ابن جنى ، ورأى أن « يا » هنا أخلصت للتنبية ، مجردا من النداء ، وقد تكلمت عليه في حواشي التحقيق .

٣٧ - ضعف ابن الشجري (٥) الرفع في نحو : أزيد ضربته ، وزيد أكرمه ، وعمرو لاتضربه ، وعلل ذلك بأن الجملتين الأمرية والنهيية يضعف الإخبار بهما ، لأن الخبر حقه أن يكون محتملا للتصديق والتكذيب .

وقد حكى الشيخ خالد (٦) هذا الرأي عن ابن الشجري ، ثم قال : « قاله ابن الشجري ، ونوقش فيه » ، وقال الشيخ يس في حاشيته عليه : « وجه المناقشة أن الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الإنشاء ، أي الكلام الخبري ، لا خبر المبتدأ » .

(١) معاني القرآن ٣٣٣/١ ، ذكره في تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ﴾ التوبة ٤٠ .

(٢) المجلس التاسع والثلاثون .

(٣) الخصائص ٣٧٥/٢ ، والبحر المحيط ١٤٣/٦ ، والأشباه والنظائر ٢٩٦/١ ، والجمع ١١٦/١ ، وحواشي المقتضب ١١٨/٤ .

(٤) المجلس نفسه .

(٥) المجلس الأربعون .

(٦) التصريح على التوضيح ٢٩٨/١ ، ومعه حاشية الشيخ يس .

٣٨ - علل ابن الشجري (١) عدم صرف « سبحان » بأنه لما صار علما للتسييح ، وانضم إلى العلمية الألف والنون الرائدتان ، تنزل منزلة عثمان ، فوجب ترك صرفه ، وقد قطعوه عن الإضافة ونونوه ، لأنهم نكروه ، وذلك في الشعر ، كقول أمية بن أبي الصلت ، فيما أنشده سيبويه :

سبحانه ثم سبحاناً يعود له      وقبلنا سبح الجودى والجُمْدُ  
وقد عرفوه بالألف واللام في قول الشاعر :

\* سبحانك اللهم ذا سبحان \*

وقد حكى البغدادي (٢) هذا الكلام عن ابن الشجري ، وذكر أن ما ذهب إليه ابن الشجري في توجيه التنوين في « سبحان » هو أحد رأيين فيه ، والرأى الأول أنه نون ضرورة .

٣٩ - عقد ابن الشجري في المجلس الثاني والأربعين ، فصلا لشرح ما حكاه سيبويه من قولهم :

« افعل ذا إمالا » أورد فيه كلاما جيدا عن استعمال هذا التركيب وما فيه من حذف ، ثم قال في آخره : « فتأمل هذا الفصل ، فما علمت أن أحدا كشفه هذا الكشف » .

وقد ذكرت في حواشئ التحقيق أن ابن الشجري مسبوقة ببعض هذا الذي قاله في ذلك الفصل .

٤٠ - منع ابن الشجري (٣) أن تكون الواو زائدة في قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءوها ففتح أبوابها ﴾ وتأوله على حذف الجواب ، وهو « سعدوا » ، وهو رأى المبرد وكثير من البصريين ، وقال في ذلك : « قيل في الآية إن الواو مقحمة ، وليس ذلك بشيء ، لأن زيادة الواو لم تثبت في شيء من الكلام الفصيح » .

(١) المجلس الثاني والأربعون .

(٢) الخزانة ٣/٢٤٨ .

(٣) المجلس نفسه .

وقد وجدت لأبني جعفر الطبري كلاما شبيها بهذا الذي ذكره ابن الشجري ،  
قال (١) : « وغير جائز إبطال حرف كان دليلا على معنى في الكلام » .  
وقد حكى البغدادي رأى ابن الشجري هذا ، وتعقبه في كلام طويل ،  
اشتمل على فوائد جمّة (٢) .

٤١ - قَوَى ابن الشجري (٣) قراءة ابن كثير : ﴿ لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ قال :  
وقد جاء حذف النون وإبقاء اللام في قراءة ابن كثير : ﴿ لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾  
وحذف النون ها هنا حسن ، لأن نون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال ، والله تعالى  
أراد الإقسام في الحال ، كقولك : والله لأُخرج ، تريد بذلك خروجا أنت فيه ،  
ولو قلت : لأُخرجن ، أردت خروجا متوقعا .

وابن الشجري فيما ذكره من أن حذف النون ها هنا حسن ، قد خالف ابن  
جنى ، الذي ذكر أن حذف النون هنا ضعيف خبيث (٤) .

٤٢ - روى ابن الشجري (٥) قول الشاعر :

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكرِ الله إلا قليلا

بجرّ « ذاكر » ، قال : عطف نكرة على نكرة مجرورة بإضافة « غير » إليها .  
وقال البغدادي (٦) : « روى بنصب « ذاكر » وجره ، فالنصب للعطف على  
« غير » ، وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل : نصب « ذاكر » على  
أن « لا » بمعنى « غير » وقد تعذر فيها الإعراب ، فأعرب ما بعدها ، كما في نحو :  
جاءني رجل لا عالم ولا عاقل اهـ والجر للعطف على « مستعتب » و « لا » لتأكيد  
النفي المستفاد من « غير » وعلى هذه الرواية اقتصر ابن الشجري « ثم حكى تمام كلامه .

(١) تفسيره ٤٤٠/١ ، قاله ردا على من ذهب إلى أن « إذ » زائدة في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ  
لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ البقرة ٣٠ .  
(٢) الخزانة ١٧٠/٣ .  
(٣) المجلسان الرابع والأربعون ، والسابع والستون .  
(٤) المحتسب ٣٤١/٢ .  
(٥) المجلس الخامس والأربعون .  
(٦) الخزانة ٥٥٧/٤ ، ٥٥٨ .



٤٣ - ذكر ابن الشجري<sup>(١)</sup> أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين متسع في الشعر ، وأنشد عليه شواهد كثيرة ، وذكر أيضا أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين قد جاء فيما روى عن أبي عمرو في بعض طرقه : ﴿ أَحَدُ اللَّهِ الصَّمَدُ ﴾ .

وقد حكى البغدادي رأى ابن الشجري هذا ، وذكر أنه قد تبع سيبويه في ذلك ، وأفاد أيضا أن ابن هشام خالف في ذلك ، إذ جعل هذا الحذف قليلا<sup>(٢)</sup> .

٤٤ - نصر ابن الشجري<sup>(٣)</sup> مذهب ابن السكيت ، فيما ذهب إليه من أن القَيْل - وهو الملك من ملوك حمير - أصله من ذوات الواو ، وحكى المذهب الآخر الذي يرى أنه من اليأى ، قال : وأقول : إن قول ابن السكيت غير بعيد ، فيجوز أن يكون أصله « فيعل » من القول ، فلما خففوه ، حمله من قال في جمعه : أقيال ، على لفظه ، وحمله من قال : أقوال ، على أصله ، كما قالوا من الشوب : مشوب ومشيب ، فمن قال : مشيب ، حمله على لفظ شيب ، ومثله المحفو والمجفى ، وهو من جفوت .

٤٥ - حكى ابن الشجري<sup>(٤)</sup> عن ابن جنى اللغات الثمانية في « أف » ، ثم تعقبه في قوله : « ولا يقال : أفي ، بالياء ، كما تقول العامة » .

قال ابن الشجري : إن الذي تقوله العامة جائز في بعض اللغات ، وذلك في لغة من يقول في الوقف : أفعي وأعمي وحيلي ، يقلبون الألف ياءً خالصة ، فإذا وصلوا عادوا إلى الألف ، ومنهم من يحمل الوصل على الوقف ، وهم قليل .

٤٦ - إذا اجتمع نون الوقاية ونون « إن » وأخواتها ، جاز التخفيف بحذف إحدى النونات ، وقد ذهب ابن الشجري<sup>(٥)</sup> إلى أن المحذوف النون الوسطى ، قال : لأنها هي التي حذفها قبل أن يتصلن بالنون الثالثة ، وجاء القرآن بإقرارها في قوله : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ ﴾ وبحذفها في قوله : ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ .

(١) المجلس نفسه .

(٢) الخزانة ٥٥٥/٤ ، وراجع المغنى ص ٧١٦ .

(٣) المجلس نفسه .

(٤) المجلس نفسه .

(٥) المجلس السادس والأربعون .

قال السيوطي (١) : « إذا اجتمع نون الوقاية ونون إنَّ وأنَّ وكأَنَّ ولكنَّ ، جاز حذف أحدهما ، وفي المحذوفة قولان : أحدهما نون الوقاية ، وعليه الجمهور ، وقيل : نون إن ، لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إنني وإني ، وما دخل للفرق لا يحذف ، ثم اختلف ، هل المحذوف الأولى المدغمة ، لأنها ساكنة ، والساكن يسرع إلى الحذف ، أو الثانية المدغم فيها ، لأنها طرف ، على قولين ، صحح أبو البقاء في « اللباب » أولهما . »

٤٧ - حكى ابن الشجري (٢) قول قطرب وغيره من علماء العربية ، في اللغات الواردة في لفظ الجلالة ، قال في حكايته : إن هذا الاسم لكثرة دَوْرِهِ في الكلام ، كثرت فيه اللغات ، فمن العرب من يقول : والله لا أفعل ، ومنهم من يقول : لآه لا أفعل ، ومنهم من يقول : والله ، بحذف ألفه وإسكان هائه ، وترك تفخيم لامه ، وأنشدوا :

أقبل سبيلٌ جاء من أمر الله يجرّد يجرّد الجنّة المغلّة

وقد عقب ابن الشجري على هذه اللغة الأخيرة ، فقال : إن حذف ألفه إنما استعمله قائل هذا الرجز للضرورة ، وأسكن آخره للوقف عليه ، ورفق لامه لانكسار ما قبلها ، ولو لم يأت في قافية البيت الثاني : « المغلة » لأمكن أن يقول : جاء من أمر اللاه ، فيثبت ألفه ويقف على الهاء بالسكون .

وقد حكى البغدادي كلام ابن الشجري هذا (٣) .

٤٨ - منع ابن الشجري (٤) رفع « الفضل » على المجاورة ، في قول

المتنخل :

السالك الثغرة اليقظان كالفها مشى الهلوك عليها الخيعل الفضلُ

(١) الأشباه والنظائر ٣٤/١ ، وقد عرض أبو حيان لهذه المسألة في البحر المحيط ٤٥١/١ ، ٢٣٨/٥ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٢٣/١ .

(٢) المجلس السابع والأربعون .

(٣) الخزانة ٣٤٣/٤ .

(٤) المجلس التاسع والأربعون .

وشنَّ على قائله . قال : « وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب ، بل لا معرفة له بجملة الإعراب أن ارتفاع « الفضل » على المجاورة للمرفوع ، فارتكب خطأ فاحشاً ، وإنما « الفضل » نعت للهالك على المعنى ، لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذى هو « المشى » إليها ، كقولك : عجبت من ضرب زيد الطويل عمراً ، رفعت « الطويل » لأنه وصف لفاعل الضرب ، وإن كان مخفوضاً فى اللفظ » .

وقد أثبتُّ فى حواشى التحقيق أن أول من قال برفع « الفضل » على المجاورة ، وذهب إليه ابن قتيبة ، ثم نقلت قول البغدادي فى الخزانة إن الرفع على المجاورة لم يثبت عند المحققين ، وإنما ذهب إليه بعض ضعفة النحويين ، ثم حكى كلام ابن الشجرى .

ويبدو أن ابن الشجرى كان لا يميل إلى توجيه الإعراب على المجاورة ، فقد نقل عن أبى على الفارسي أن قول امرئ القيس :

كأن ثبيراً فى عرانيين وثبلة كبير أناس فى بجادٍ مُزَمَّل

على تقدير : « مزمل فيه » .

قال ابن الشجرى <sup>(١)</sup> : « ولولا تقدير « فيه » ها هنا ، وجب رفع « مزمل » على الوصف لكبير ، وتقدير « فيه » أمثل من حمل الجر على المجاورة » .

٤٩ - حكى ابن الشجرى <sup>(٢)</sup> الخلاف بين الصرقيين فى المحذوف من « دم ويد » هل هو الياء أو الواو ، ورجح أن يكون المحذوف منهما الياء . فى كلام طويل ، حكاها عنه البغدادي <sup>(٣)</sup> .

٥٠ - تكلم ابن الشجرى <sup>(٤)</sup> على حذف ألف « ثبالي » فى قولهم :

(١) المجلس الثالث عشر .

(٢) المجلس التاسع والأربعون .

(٣) الخزانة ٣/٣٥٠ .

(٤) المجلس الرابع والخمسون .

« لا تُبَلِّ » وتكلم أيضا على قولهم : « لم أُبَلِّه » بإلحاق هاء السكت ، ثم أورد اعتراضا على دخول هاء السكت في هذا الموضع ، وأجاب عليه ، قال : وقد اعترض في دخول هاء السكت في « لم أبله » على اللام وهي ساكنة ، وهاء السكت لا تدخل إلا على متحرك ، لتبين حركته ، كقولهم في عَمَّ ولم : عمه ولمه ؟ وفي كتابي وحسابي : كتابيه وحسابيه ، وفي قولهم : اسع وادن : اسعه وادنه ، وتدخل على الألف ، لأن الألف لخفائها تشبه الحركة ، وذلك في الندبة .

والجواب عن هذا الاعتراض أن لام « أبالي » مكسورة كسرا أصليا ، كما ترى ، والجازم أوجب حذف الياء منه وحدها ، كحذفها في لم آرام ، فحذف الكسرة بعد حذف الياء حذف بغير استحقاق ، لأن عَلم الجزم في « أبالي » إنما هو حذف يائه ، ولما حذفوا الياء ثم أتبعوها الكسرة كان ذلك جزما بغير جزم ، فالجزم الثاني غير مستحق ، وإذا كان إسكان اللام بغير استحقاق ، وكانت الكسرة المحذوفة مقدرة في اللام ، فكأنها موجودة لفظا ، وإذا كانت في تقدير الوجود صارت هاء السكت كأنها دخلت على متحرك ، وشبيه هذا ، وإن كان بعكسه ، تقدير السكون والعمل بمقتضى وجوده ، وذلك أن « هلم » مركب من حرف وهو « ها » وفعل وهو « المم » فهمة الوصل سقطت في الدرج ، والميم الأولى أُلقيت ضممتها على اللام ، ثم أدغمت في الثانية بعد تحريك الثانية بالفتح ، فصار إلى « ها لم » فلم يعتدوا بضممة اللام ، لأنها منقولة إليها من الميم ، فنزلت اللام منزلة الساكن ، حيث لم تكن ضممتها أصلية ، فكأنه التقى ساكنان ، فحذفوا ألف حرف التنبيه الذي هو « ها » لما كانت اللام ساكنة تقديرا ، فكما حذفوا هذه الألف لسكون مقدر ، كذلك أدخلوا هاء السكت على « أبل » حركة مقدرة أسقطت بغير حق ، لأنهم أسقطوها لجزم ثان ، فكأنها لذلك موجودة لفظا ، وهذا الجواب عن هذا الاعتراض مما استخرجته .

ولعل هذا الذي سقته من كلام ابن الشجري خير مثال على منهجه في القياس والاستدلال .

٥١ - حكى ابن الشجري اختلاف العلماء في معنى « إن » من قوله تعالى : ﴿ ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه ﴾ ثم اختار أن تكون نافية بمعنى « ما » .

قال : اختلف في « إن » هذه ، فزعم قُطْرِبُ أنها بمعنى « قد » ، وزعم الأَخْفَشُ أنها زائدة ، وقوله أمثل من قول قطرب ، وقال غيرهما : إنها نافية ، مثلها في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا ﴾ ، وهذا القول أسدُّ ما قيل فيها ، لأن « ما » بمعنى « الذي » والمعنى : ولقد مكناهم في الذي ما مكناكم فيه ، فهذا مطابق لقوله عز وجل : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قُرُونٍ مَكَتَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نَمُكِّنْ لَكُمْ ﴾ (١) .

وقد حكى رأى ابن الشجري هذا الزركشي ، وذكر أنه رأى الزمخشري أيضا (٢) .

وأقول : إن ابن الشجري والزمخشري مسبقان فيما ذهبا إليه بالمبرد ، فهذا هو رأيه وتقديره في الآية الكريمة ، حكاها عنه القرطبي (٣) . وقبل الثلاثة : الفراء ، فقد ذهب إلى أن « إن » بمنزلة « ما » في الجحد ، لكنه جعل تقدير الآية الكريمة : في الذي لم نمكنكم فيه (٤) .

ولابن الشجري فَضَّلَ التنظير والمطابقة بقوله تعالى : ﴿ مَكَتَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نَمُكِّنْ لَكُمْ ﴾ وقد ذكر هذا التنظير ابن هشام (٥) ، مؤيدا به كون « إن » بمعنى « ما » ولم يعزّه إلى ابن الشجري .

ومن ذهب إلى أن « إن » بمعنى « ما » الهروي ، ومكي بن أبي طالب (٦) .

٥٢ - حكى ابن الشجري (٧) الخلاف في تقدير جواب الأمر ، من قوله

(١) المجلس الثالث والستون وأيضا المجلس التاسع والسبعون .

(٢) البرهان ٢١٨/٤ ، وراجع الكشاف ٥٢٥/٣ .

(٣) تفسيره ٢٠٨/١٦ .

(٤) معاني القرآن ٥٦/٣ .

(٥) المغنى ص ١٩ .

(٦) الأزهية ص ٤٣ ، ومشكل إعراب القرآن الكريم ٣٠٢/٢ .

(٧) المجلس السابق .

تعالى : ﴿ وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن ﴾ وقوله : ﴿ قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ﴾ وقوله : ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ﴾ .

قال : « اختلف فى جزم « يقولوا ويغضوا ويغفروا » فذهب الأخفش إلى أنهم أجوبة « قل » وذهب غيره إلى أنهم أجوبة أمر آخر مضمر ، تقديره : قل لعبادى قولوا التى هى أحسن يقولوا ، وقل للمؤمنين غضوا من أبصاركم يغضوا ، وقل للذين آمنوا اغفروا للذين لا يرجون أيام الله يغفروا ، وهذا أوجه القولين ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ﴾ والذى يوضح إضمار أمر آخر أن « قل » لا بد له من جملة تحكى به ، فالجملة المحكية به هى التى ذكرناها ، لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبى : أقيموا الصلاة ، فلا يجوز أن تكون هذه الجزومات أجوبة لقل « انتهى كلام ابن الشجرى . ولى عليه قولان :

الأول : أن قوله : « وذهب غيره » المراد به المبرد ، فهذا رأيه (١) ، وذهب إليه ابن الأنبارى أيضا ، على ما حكاه ابن الجوزى (٢) . وأفسد هذا الرأى العكبرى ، وأبو حيان بكلام العكبرى (٣) .

الثانى : أن استدلال ابن الشجرى بقوله : « لأن أمر الله لنبيه بالقول .... » إلى آخر ما قال ، هو من كلام مكى بن أبى طالب (٤) ، وأفسده أيضا العكبرى .

٥٣ - اختار ابن الشجرى (٥) أن تقع « إذ » زائدة بعد « بينا وبيننا » خاصة ، فى نحو : بينا زيد إذ جاء عمرو ، قال : وصواب هذا الكلام عندى الحكم بزيادة « إذ » لأنك لو جعلتها غير زائدة ، عملت فيها الخبر مذكورا أو مقدرا ، وهى

(١) فى المقتضب ٨٤/٢ .

(٢) زاد المسير ٣٦٣/٤ .

(٣) التبيان ص ٧٧٠ ، والبحر ٤٢٦/٥ .

(٤) مشكل إعراب القرآن الكريم ٤٥١/١ .

(٥) المجلس الخامس والستون .



مضافة إلى الجملة الفعلية التي هي « جاء » وفاعله ، وهذا الفعل هو الناصب لبينا ، فإذا قدرت « إذ » مضافة إليه وهي على بابها غير زائدة ، بطل إعماله في « بينا » لأن المضاف إليه كما لا يصح إعماله في المضاف ، كذلك لا يصح أن يعمل فيما قبل المضاف ، ألا ترى أنهم لم يجيزوا في قولهم : أنت مثل ضارب زيدا ، تقديم « زيد » ، فيقولوا : أنت زيدا مثل ضارب .

وقد حكى اختيار ابن الشجري هذا : ابن هشام والسيوطي (١) .

٥٤ - ذهب ابن الشجري (٢) إلى أن خبر المبتدأ بعد « لولا » قد ظهر في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَا تَبْعَمُ الشَّيْطَانَ ﴾ وكذلك قوله : ﴿ وَلَوْلَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَحْمَتَهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ ﴾ .

وقد تعقبه ابن هشام في موضعين من المغني (٣) ، فقال في الموضع الأول : وزعم ابن الشجري أن من ذكره - أي من ذكر الخبر بعد لولا - ﴿ وَلَوْلَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ ﴾ وهذا غير متعين ، لجواز تعلق الظرف بالفضل . وقال في الموضع الثاني : وأما قول ابن الشجري في ﴿ وَلَوْلَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ إن ( عليكم ) خبر ، فمردود ، بل هو متعلق بالمبتدأ ، والخبر محذوف .

وقد حكى هذا الرأي عن ابن الشجري : المرادى ، والشيخ خالد ، والسيوطي والأشموني (٤) ، وأفادوا أن هذا الرأي يُعزى أيضاً إلى الرماني والشلوين وابن مالك . وقال ابن مالك (٥) : وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرماني والشجري والشلوين .

٥٥ - ضعف ابن الشجري (٦) مجيء « لولا » بمعنى « لم » .

(١) المغني ص ٨٨ ، والممع ٢٠٤/١ ، ٢٠٦ .

(٢) المجلس السادس والستون .

(٣) المغني ص ٣٠٢ ، ٤٨٢ .

(٤) الجنى الداني ص ٦٠٠ ، والتصريح ١٧٩/١ ، والممع ١٠٤/١ ، وشرح الأشموني على الألفية

٢١٦ .

(٥) التسهيل ، حواشي ص ٤٥ .

(٦) المجلس نفسه .

قال : وزعم قوم من الكوفيين أن « لولا » قد استعملت بمعنى « لم » واحتج بقوله : ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس ﴾ ، قال : معناه : لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس ، وكذلك ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم ﴾ وهذا التقدير موافق للمعنى ومباين لأصح الإعرابين ، لأن المستثنى بعد النفي يقوى فيه البديل ، ويجوز النصب ، ولم يأت في الآيتين إلا النصب .

وقد حكى الزركشي<sup>(١)</sup> كلام ابن الشجري ووضحه فقال : « أى فدل على أن الكلام موجب » . ثم قال : « وجوابه ما ذكرنا من أن فيه معنى النفي » . ومن ذهب إلى أن « لولا » في الآيتين بمعنى « لم » ابن فارس والهروري<sup>(٢)</sup> . وهذا الذى استشكله ابن الشجري قد رده أبو جعفر الطبرى<sup>(٣)</sup> بقوله : « فإن قال قائل : فإن كان الأمر على ما وصفت من أن قوله : ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها ﴾ بمعنى : فما كانت قرية آمنت ، بمعنى الجحود ، فكيف نصب ( قوم ) وقد علمت أن ما قبل الاستثناء إذا كان جحدا ، كان ما بعده مرفوعا ، وأن الصحيح من كلام العرب : ما قام أحدٌ إلا أخوك ، وما خرج أحد إلا أبوك .

قيل : إن ذلك فيما يكون كذلك ، إذا كان ما بعد الاستثناء من جنس ما قبله ، وذلك أن الأخ من جنس أحد ، وكذلك الأب ، ولكن لو اختلف الجنسان حتى يكون ما بعد الاستثناء من غير جنس ما قبله ، كان الفصيح من كلامهم النصب ، وذلك لو قلت : ما بقى فى الدار أحدٌ إلا الوتد ... لأن الوتد من غير جنس أحد .... فكذلك نصب ( قوم يونس ) لأنهم أمة غير الأمم الذين استثنوا منهم ، ومن غير جنسهم وشكلهم ، وإن كانوا من بنى آدم ، وهذا الاستثناء الذى يسميه بعض أهل العربية الاستثناء المنقطع ، ولو كان قوم يونس بعض الأمة الذين استثنوا منهم ، كان الكلام رفعا ، ولكنهم كما وصفت .

(١) البرهان ٤/٣٧٩ .

(٢) الصحاحى ص ٢٥٤ ، والأزهية ص ١٧٨ .

(٣) تفسيره ٢٠٦/١٥ .

انتهى كلام أبى جعفر الطبرى ، وهو منتزع من كلام القراء (١) .

٥٦ - ذكر ابن الشجرى (٢) من أوجه « لا » أن تجيء مؤكدة للنفى فى غير موضعها الذى تستحقه ، كقوله تعالى : ﴿ وما يستوى الأعمى والبصير والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا المسيء ﴾ ، قال : لأنك تقول : ما يستوى زيد وعمرو ، ولا تقول : ما يستوى زيد ، فتقتصر على واحد ، ومثله : ﴿ ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ﴾ .

وقد حكاها عن ابن الشجرى الزركشى (٣) ، ثم قال : وقال غيره : « لا » ها هنا صلة - أى زائدة - لأن المساواة لا تكون إلا بين شيئين .

٥٧ - ذكر ابن الشجرى (٤) من وجوه « ما » أن تكون اسماً بمعنى الحين ، كقوله تعالى : ﴿ كلما خبت زديناهم سعيراً ﴾ و ﴿ كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ﴾ و ﴿ كلما أضاء لهم مشواً فيه ﴾ ، قال : « أى فى كل حين خبت ، وفى كل حين نضجت جلودهم ، وفى كل حين أضاء لهم ، ومنه قول الشاعر :

منا الذى هو ما إن طرَّ شاربهُ  
والعانسون وميتا المرْدُ والشَّيبُ

قال ابن السكيت : يريد حين أن طر شاربه .

وقد ذكر ابن هشام (٥) « ما » هذه ، وسماها الزمانية ، وذهب إلى أنها تدل على الزمان بالنيابة عن الظرف المحذوف ، لا بذاتها . قال : « والزمانية نحو ﴿ ما دمتُ حياً ﴾ أصله : مدة دوامى حياً ، فحذف الظرف ، وخلفته « ما » وصلتها .

ثم تعقب ابن السكيت وابن الشجرى ، فقال : ولو كان معنى كونها زمانية

(١) فى معانى القرآن ٤٧٩/١ .

(٢) المجلس السابع والستون .

(٣) البرهان ٣٥٧/٤ .

(٤) المجلس الثامن والستون .

(٥) المغنى ص ٣٣٦ .

أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة ، لكانت اسما ، ولم تكن مصدرية ، كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري ، في قوله :

منا الذي ... البيت .

قال : « وبعد ، فالأولى في البيت تقدير « ما » نافية ، لأن زيادة « إن » حينئذ قياسية ، ولأن فيه سلامة من الإخبار بالزمان عن الجثة ، ومن إثبات معنى واستعمال « لما » لم يثبت له ، وهما كونها للزمان مجردة ، وكونها مضافة ، وكأن الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره ، أن ذكر « المرء » بعد ذلك لا يحسن ، إذ الذي لم يثبت شاربه أمرء ، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا ، ألا ترى أن العانسين ، وهم الذين لم يتزوجوا ، لا يناسبون بقية الأقسام ، وإنما العرب محميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني » .

وهنا أمران ، الأول : أن ابن السكيت أنشد هذا البيت في إصلاح المنطق ، ص ٣٤١ ، شاهداً على شرح العانس ، ولم يذكر ما حكاه عنه ابن الشجري من قوله : « يريد حين أن طر شاربه » ولعل ابن السكيت ذكره في كتاب آخر غير « الإصلاح » ، ولم أجده أيضاً في كتابيه : الألفاظ ، والقلب والإبدال .

والثاني : أن ما ذكره ابن الشجري من مجيء « ما » اسماً بمعنى الحين ، والشواهد التي ساقها ، وحكاية قول ابن السكيت ، إنما سلخه من كلام الطروي بنصه وفصّه ، في كتابه الأزهية (١) ، وقد خفي هذا على ابن هشام كما ترى .

٥٨ - ذهب ابن الشجري (٢) إلى أن اللام في بيت متمم بن نويرة :

فلما تفرقنا كأني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

بمعنى « بعد » ، وحكاه عنه المرادي (٣) ، وبعضهم يرى أنها في البيت بمعنى « مع » أي مع طول اجتماع (٤) .

(١) الأزهية ص ٩٥ ، ٩٧ .

(٢) المجلس السبعون .

(٣) الجنى الداني ص ١٠١ .

(٤) الأزهية ص ٢٩٩ ، ورفض المبانى ص ٢٢٣ ، والمعنى ص ٢٣٤ ، وسياقه يؤذن بأنه ينقل عن ابن الشجري .

٥٩ - الأصل في « رب » أن تدخل على الفعل الماضي ، أما دخولها على المضارع في قوله تعالى : ﴿ رَبُّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ، فقد تأوله النحويون على أقوال ، حكاه ابن السجري ، مضعفاً لبعضها ، ومقوّياً لبعضها الآخر . قال (١) : « فمن أقوالهم أنه حكاية حال قد مضت ، ومنها إضمار « كان » بعد « ربما » ، وهو أردأ ما قيل فيه ، وأجودها أن « ربما » في الآية دخلت على الفعل المستقبل ، لصدق المخير سبحانه وعلمه بما سيكون ، كعلمه بما كان ، فأخبره بما لم يكن كإخبره بالكائن ، ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ فِرْعَوْنُ فَلَا قُوَّةَ ﴾ جاء في اللفظ كأنه قد كان ، وهو لصدقه كائن لا محالة . »

وهذا القول الذي ارتضاه ابن السجري راجع إلى كلام الفراء (٢) ، وقد حكاه ابن السجري في المجلس الثامن والستين ، عن علي بن عيسى الرّماني ، لكن لابن السجري فضل بسط العبارة وبيانها .

ولم يصرح ابن السجري بمن قال بإضمار « كان » بعد « ربما » . وقد أفاد أبو البركات الأنباري (٣) أنه أبو إسحاق ، وهو الزجاج .

٦٠ - ذكر ابن السجري (٤) من معاني « أو » أن تكون بمعنى « إن » الشرطية مع الواو ، كقولك : لأضربنك عشت أو مت ، معناه : إن عشت بعد الضرب وإن مت ، ومثله : لأتيناك إن أعطيتني أو حرمتني ، معناه : وإن حرمتني . وحكاه عن ابن السجري ابن هشام والسيوطي (٥) ، وتعقبه ابن هشام ، فقال : « وينبغي لمن قال : إنها تأتي للشرطية ، أن يقول : وللعطف ، لأنه قدّر مكانها : وإن ، والحق أن الفعل الذي قبلها دالٌّ على معنى حرف الشرط ، كما قدره

(١) المجلس الثالث والسبعون .

(٢) معاني القرآن ٨٢/٢ .

(٣) البيان ٦٣/٢ .

(٤) المجلس الخامس والسبعون .

(٥) المغنى ص ٧٠ ، ٧١ ، والمجمع ١٣٤/٢ .

هذا القائل ، وأن « أو » على بابها ، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط ، دخل المعطوف في معنى الشرط . انتهى كلام ابن هشام ، وقد غاب عنه أن ابن الشجري إنما ذكر هذا القسم من معاني « أو » عن الهروي <sup>(١)</sup> ، ولم يصرح ابن الشجري بأخذه عنه ، كما هو شأنه في مواطن كثيرة ، سلخ فيها كلام الهروي ، وساقه كأنه من عند نفسه .

٦١ - ذهب ابن الشجري <sup>(٢)</sup> إلى أن الفاء زائدة في قوله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ . وَالرُّجْزَ فَاهْجِرْ ﴾ قال : « لأنك إن لم تحكم بزيادتها أدّى ذلك إلى دخول الواو العاطفة عليها ، وهي عاطفة » وابن الشجري مسبوق في ذلك بأبي الحسن الأخفش وابن جنى <sup>(٣)</sup> .

٦٢ - ذكر ابن الشجري <sup>(٤)</sup> من معاني « إما » التخيير ، قال : « كقولك لمن تخيره في مالك : خذ إما ثوباً وإما ديناراً ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَنْتُمْ تُعَذِّبُونَ وَإِنَّمَا أَنْتُمْ تُنذِرُونَ ﴾ وقوله : ﴿ إِذَا يُعَذِّبُهُمْ وَإِنَّمَا يُنذِرُ لَعْنَتُهُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ إِذَا أَنْتُمْ تُلْقُونَ وَإِنَّمَا أَنْتُمْ لِقَاءُ أُولَىٰ ذُنُوبٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ وَإِنَّمَا يَأْتِي بِذُنُوبٍ ﴾ هذا كله تخيير ، إنما هو هذا أو هذا .

وقد تعقبه ابن هشام ، فقال <sup>(٥)</sup> : « ووهم ابن الشجري ، فجعل من ذلك : ﴿ إِذَا يُعَذِّبُهُمْ وَإِنَّمَا يُنذِرُ لَعْنَتُهُمْ ﴾ ، وكان ابن هشام قد جعل « إما » في الآية الكريمة لمعنى الإبهام .

وعلق الدماميني على كلام ابن هشام ، فقال <sup>(٦)</sup> : « ولم يبيّن المصنف وجه الوهم ، وكأنه ما تقرّر من أنه لا بدّ من أن يكون حرف التخيير مسبقاً بطلب ، وليس

(١) في كتابه الأزهية ص ١٢٧ .

(٢) المجلس السادس والسبعون .

(٣) راجع شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٨ ، وتفسير القرطبي ، وكتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٤٤/٢ .

(٤) المجلس الثامن والسبعون .

(٥) المعنى ص ٦٢ .

(٦) شرحه على المعنى ١٣١/١ .



هنا طلب ، ولابن الشجري أن يمنع اشتراط ذلك ، ويقول : المعنى بكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للمتكلّم أو للسامع الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين .

انتهى كلام الدماميني ، وأصرح منه في الدفاع عن ابن الشجري ما ذكره الأمير (١) ، قال : « قال الشُّمْنِيُّ : ووجه الوهم أن التخيير إنما يكون بعد الطلب ، ولا يقع بعد « إما » فيه إلا مفرد ، صريحاً أو تأويلاً ، وكلاهما منفي في الآية ، قال : وتحفَى هذا على بعضهم حتى قال : وجه الوهم أن التخيير يستلزم مخيراً ، وهو ممنوع على الله ، وأجاب بأنه يجوز أن يكون تخييره تعالى من ذاته . نعم لابن الشجري أن لا يلتزم شيئاً مما سبق ، كما أشار له الشارح ، ويقول : المدار على استواء الأمرين ، وتحقق الخيرة بينهما ، وأيضاً ظاهر أنه لا يجتمع التعذيب والتوبة » .

وأقول : هذا كلام ابن هشام ، وكلام شراحه ، وقد خفي عليهم جميعاً أن ابن الشجري إنما انتزع كلامه وشواهدَه في هذا الباب من كلام الهروي ، في كتابه الأزهية (٢) .

٦٣ - منع ابن الشجري (٣) مجيء « أن » بمعنى « إذ » قال : « زعم بعض النحويين أن « أن » قد استعملت بمعنى « إذ » في نحو : هجرني زيد أن ضربت عمراً ، قال : معناه : إذ ضربت ، واحتج بقول الله تعالى : ﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ ﴾ قال : أراد : إذ جاءهم ، ويقول : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾ ويقول : ﴿ إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، ويقول : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا ﴾ ، ويقول : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ، ويقول : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ ﴾ في قراءة من فتح الهمزة ، ويقول الشاعر :

(١) حاشيته على المغنى ٥٨/١ .

(٢) الأزهية ص ١٤٩ .

(٣) المجلس التاسع والسبعون .

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأْتَانِي قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتَانِي بُنْكَرٍ

ويقول جميل :

أَحْبَبْتُ أَنْ سَكَنْتَ جِبَالَ حِسْمِي وَأَنْ نَاسَبْتَ بَنَّةً مِنْ قَرِيبٍ

ويقول الفرزدق :

أَتَغَضَّبُ أَنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتْنَا جَهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ

وهذا قول خالٍ من علم العربية ، والصواب أن « أن » في الآي المذكورة والأبيات الثلاثة على بابها ، فهي مع الفعل الذي وصلت به في تأويل مصدر ، مفعول من أجله ، فقوله : ﴿ وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ﴾ معناه : لأن جاءهم ، أو من أجل أن جاءهم ، وكذا التقدير في جميع ما استشهد به .

ثم أقول : « إن تقدير « إذ » في بعض هذه الآي التي استشهد بها يفسد المعنى ويحيله ، ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا ﴾ لا يصح إلا بتقدير من أجل أن يكبروا ، ويفسد المعنى بتقدير : إذ يكبروا ، ثم إذا قدرها في هذه الآية بالظرف الذي هو « إذ » ونصب بها الفعل ، فحذف نون ﴿ يكبرون ﴾ كان فسادا ثانيا .

وقد ذكر المرادى وابن هشام هذا الوجه من معاني « أن » وصوبوا ما انتهى إليه

ابن الشجري (١) .

٦٤ - علل ابن الشجري (٢) لضعف الابتداء بالنكرة . قال : « وإنما ضعف الابتداء بالنكرة ، لأن النفس تتنبه بالمعرفة على طلب الفائدة ، وإذا كان الخبر عنه مجهولا ، كان الخبر حقيقا باطراح الإصغاء إلى خبر من لا يعرفه ، وحد الكلام إذا كان المبتدأ منكورا ، وتضمن خبره اسما معروفا ، أن يقدم الخبر ، كقولك : لزيد مال ، لأن الغرض في كل خبر أن يتطرق إليه بالمعرفة ، فيصدر الكلام بها ، وهذا موجود ها هنا ، لأنك وضعت زيدا مجرورا ، لتخبر عنه بأن له مالا قد استقر له ، فقولك : لزيد مال ، في تقدير : زيد ذو مال ، فالمبتدأ الذي هو « مال » هو الخبر في

(١) الجنبي الداني ص ٢٢٥ ، والمعنى ص ٣٥ .

(٢) المجلس الحادي والثلاثون .

الحقيقة ، وقولك : « لزيد » هو المبتدأ في المعنى . وقوله (١) : « مَتَّى كُنَّ لِي » مفيد ، لأن في ضمن الخبر ضمير المتكلم ، وهو أعرف المعارف ، ولو قال : منى كن لرجل ، لم يحصل بذلك فائدة ، لخلوه من اسم معروف . فاحتفظ بهذا الفصل فإنه أصل كبير .

\* \* \*

وبعد : فهذه أبرز آراء ابن الشجرى النحوية ، كما ظهرت لى من استقراء كتابه « الأمالى » ، ومن خلال نقول النحاة المتأخرين عنه ، وأكرر ما قلته من قبل أن كتاب « الأمالى » زاخر بالآراء الغريبة العجيبة ، وهى آراء تكاد تستغرق أبواب النحو والصرف كلها ، على أنى لم أستبح لنفسي أن أنسب إلى ابن الشجرى منها ، إلا ما صرح هو به من نسبته إلى نفسه ، أو صرح به النحاة المتأخرون .

وقد وقفت عند ابن الشجرى على ظاهرتين غلبتا على كتابه « الأمالى » ولم يكد يخلو منهما مجلس من مجالسه ، وهما ظاهرة الإعراب ، وظاهرة الحذف ، وقد رأيت أن أفرد كل ظاهرة منهما بكلمة ، إذ كان جمهور مسائل النحو راجعاً إليهما ومبنياً عليهما ، ثم لأن هاتين الظاهرتين قد ثار حولهما لغطٌ كثير ، وتناولهما بعض الدارسين بكثير من السهولة واليسر ، دون مراجعة الأصول واستقراء الأسباب ، والنفاد إلى أسرار العربية في علومها المختلفة .

### الظاهرة الإعرابية

كادت كتب النحو الأولى تخلص لإرساء القواعد ووضع الأصول ، وما جاء فيها من كلام فى الإعراب إنما جاء لترسيخ هذه القواعد ، وإيضاح تلك الأصول ، ولم تعرف ظاهرة التوسع فى الإعراب إلا من خلال كتب إعراب القرآن الكريم ، وكتب القراءات ، ولئن ضاعت بعض الأصول الأولى المصنفة فى هذين الفنين ، فإن القدر الذى بقى منهما كافٍ فى الدلالة على أن ظاهرة الإعراب إنما أخذت صورتها الحقيقية من خلال هذه الكتب ، وحسبنا التمثيل بمعانى القرآن للفراء ، وإعراب

(١) يشير إلى قول المتنبي :

منى كن لى أن البياض خضاب فيخفى بتبييض القرون شباب

القرآن ، للزجاج والنحاس ومكي بن أبي طالب ، والحجة في القراءات ، لأبي علي  
الفارسي ، والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ، ثم من جاء بعد  
هؤلاء ، كأبي البركات الأنباري ، في كتابه « البيان في غريب إعراب القرآن » ، وأبي  
البقاء العكبري ، في كتابه « التبيان في إعراب القرآن » (١) .

ولقد كانت هذه المصنفات الروافد التي أمدت كتب النحو المتأخرة بذلك  
الفيض الزاخر من أوجه الإعراب المختلفة .

ولعل « أمالي ابن الشجري » هو أول كتاب نحوي حفل بظاهرة الإعراب ،  
فإن الناظر في كتاب « الأمالي » يستوقفه هذا الحشد الهائل من الوجوه الإعرابية في  
آيات القرآن الكريم ، وشواهد الشعر القديم والحديث . وقد استكثر ابن الشجري من  
الإعراب ، مفردًا له بعض مجالسه ، أو مستطردًا إليه من خلال ما يعرض له من  
مسائل العربية المختلفة التي يُستفتى فيها ويُسأل عنها . وابن الشجري بهذه المثابة يمثل  
البداية الحقيقية للنحو التطبيقي التعليمي .

وقد كان لابن الشجري وجوهٌ من الإعراب ، خالف بها من سبقوه ، ووجوه  
أخرى انفرد بها وخولف فيها . وهو حريص في كل ذلك على أن يؤكد أن الإعراب  
مرتبط بصحة المعنى أو فساده ، وأن المعنى يقدم على الوجه الإعرابي (٢) وإن كان  
جائزًا ، وأنه لا بد من إعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب .

(١) طبع قديمًا باسم : إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن . والصحيح  
ما أثبت .

(٢) العلاقة بين المعنى والإعراب عالجهما النحاة من قبل ابن الشجري ، وتعرض لها ابن جني في أكثر  
من موضع من كتابه الخصائص ، فقال في ٢٨٣/١ : « باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى : فإن  
أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى ، فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب  
مخالفاً لتفسير المعنى ، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذ  
شيء منها عليك » . وقال في ٢٥٥/٣ : « باب في تجاذب المعاني والإعراب : وذلك أنك تجد في كثير من  
المنثور والمنظوم ، الإعراب والمعنى متجاذبين ، هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً  
ما أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحیح الإعراب » وانظر تقدمتي لكتاب الشعر ص ٣٦

ويميل ابن الشجري في ذكر الأوجه الإعرابية إلى السهولة وطرح التكلف .  
وهذه شواهد ومثّل ، استخرجتها من « الأمالي » تكشف عن موقف ابن  
الشجري من الظاهرة الإعرابية ، وتبين عن اتجاهاته التي أشرت إليها ، ولا سبيل إلى  
ذكر كل ما في « الأمالي » من إعراب ، فإن هذا مُجَوِّحٌ إلى صفحات كثيرة ،  
للذي ذكرته من أن ابن الشجري لم يكده يخلّى مجلسا من مجالسه من وجوه الإعراب :  
١ - حكى ابن الشجري <sup>(١)</sup> ما جرى بين الأصمعي والكسائي من خلاف  
حول إعراب « رثمان » من قول الشاعر :

أني جزوا عامراً سوءاً بفعلهم أم كيف يَجْزُونَنِي السَّوِيءِ مِنَ الْحَسَنِ  
أم كيف ينفع ما تُعْطَى الْعَلُوقُ بِهِ رَثْمَانُ أَنْفٌ إِذَا مَاضُنَّ بِاللَّبَنِ  
وذكر أن الأصمعي يرويه « رثمان » بالنصب ، والكسائي يميز فيه الرفع  
والنصب والخفض ، وعقب ابن الشجري فقال : « وانتصاب « الرثمان » هو الوجه  
الذي يصح به المعنى والإعراب ، وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه ، لأن  
رثمان العلوق للبوّ بأنفها هو عطيتها ، ليس لها عطية غيره ، فإذا أنت رفعته لم يبق لها  
عطية في البيت لفظاً ولا تقديراً ، ورفعته على البدل من « ما » لأنها فاعل « ينفع »  
وهو بدل الاشتغال ، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه ، كأنك  
قلت : رثمان أنفها إياه ، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب ، ولكن  
في رفعه ما ذكرت لك من إخلاء « تعطي » من مفعول في اللفظ والتقدير ، وجرّ  
« الرثمان » على البدل أقرب إلى الصحيح قليلاً ، وإعطاء الكلام حقه من المعنى  
والإعراب إنما هو بنصب « الرثمان » . ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل  
فارغة من حقيقة » .

وقد حكى النحاة المتأخرون : ابن هشام والدماميني والبغدادى ، كلام ابن  
الشجري هذا ، وتعقبه الدماميني بما ذكرته في حواشي التحقيق .

(١) المجلس السادس .

٢ - ذكر ابن الشجري <sup>(١)</sup> في إعراب قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ قال : فأما قوله : ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ فيَحْتَمِلُ العامل فيه وجوها : أحدها في قول بعض معرّبي القرآن أن يكون في موضع نصب ، بدلا من ( ما ) ، والثاني : أجازة هذا المعرب ، أن يكون في موضع رفع ، على تقدير مبتدأ محذوف ، أي هو أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، ولا يصح عندي هذان التقديران ، إلا أن يحكم بزيادة ( لا ) ، لأن الذي حرّمه الله عليهم هو أن يشركوا به ، فإن حكمت بأن ( لا ) للنفي ، صار المحرم ترك الإشراك ، فإذا قدرت بها الطرح ، كما لحقت مزيدة في نحو : ﴿ فَلَاقِسْمُ رَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ و ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ استقام القولان .

ثم قال : ويحتمل عندي قوله : ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ ﴾ وجهين آخرين : أحدهما : أن تكون ( أن ) مفسّرة بمعنى « أي » كالتي في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلِقُ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمْسُوا ﴾ معناه : أي امشوا ، وتكون ( لا ) نهيًا ، و « أن » المفسرة تؤدي معنى القول ، فكأنه قيل : أقول : لا تشركوا به شيئا .

والوجه الثاني : أن تجعل ( عليكم ) منفصلة مما قبلها ، فتكون إغراءً ، بمعنى الزموا ، كأنه اجتزىء بقوله : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي ﴾ ثم قيل على وجه الاستئناف : ﴿ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ .

٣ - أعرب ابن الشجري <sup>(٢)</sup> « ما » مصدرية ، من قول الشاعر :

أَلْفُ الصُّقُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا

قال : « ما » مصدرية ، فالمعنى : من قيامه ، و « من » متعلقة بالخبر المحذوف ، ثم قال : فتحقيق اللفظ والمعنى : ألف القيام على ثلاث فما يزال كسيرًا ، أي ثانيا إحدى قوائمه ، حتى كأنه مخلوق من القيام على الثلاث .

(١) المجلس الثامن .

(٢) المجلس الحادي عشر .



٤ - أعرب ابن الشجري (١) بيت لبيد :

فغدت كِلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خَلْفُهَا وأمامها  
وضعف إعراب بعض النحويين لمخالفته لصحة المعنى .

قال : والمضمر في « غدت » ضمير بقرة وحشية ، تقدم ذكرها ، ويروى :  
« فغدت » من العدو .... وموضع « كلا » رفع بالابتداء ، والجملة من « تحسب »  
وفاعله ومفعوله خير المبتدأ ، وعائد الجملة الهاء التي في اسم « أن » ، وعاد إلى  
« كلا » ضمير مفرد ، لأنه اسم مفرد ، وإن أفاد معنى التثنية ، وموضع المبتدأ مع  
الجملة التي هي خبره نصب بأنها خير « غدت » لأن منهم من يجعل « غدا » في  
الإعمال بمنزلة « أصبح وأضحى » ، ومن جعلها تامة كان موضع الجملة بعدها نصبا  
على الحال ، ومن رواها بالعين غير المعجمة ، فالجملة حال لا غير . و « خلفها » رفع  
على البديل من « كلا » ، والتقدير : فغدت وخلفها وأمامها تحسب أنه يلي المخافة ،  
وإن رفعته بتقدير : هو خلفها وأمامها ، فجائز .

قال : وبعض النحويين أبدله من « مولى المخافة » وذلك فاسد من طريق  
المعنى ، لأن البديل يقدر إيقاعه في مكان المبدل منه ، وإن منع من ذلك موجب  
اللفظ في بعض الأماكن ، فلو قلت : كلا الفرجين تحسب أنه خلفها وأمامها ، لم  
تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وأمامها ، فليس في إيقاع الحساب على  
ذلك فائدة .

٥ - ذكر ابن الشجري (٢) تقديراتٍ وحذوفاً كثيرة في قوله تعالى :  
﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ ، ثم وجّه الإعراب وفق هذه  
الحذوف ، وقال في آخر كلامه : « والذي ذكرته من التقديرات والحذوف في هذه  
الآية مشتمل على حقيقة الإعراب مع المعنى » .

ثم أخذ على الزجاج وأبي علي الفارسي إخلالهما بحقيقة إعراب الآية ، قال :  
« وذكر الزجاج وأبو علي في تفسير قوله : ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ تفسيراً تضمن المعنى دون

(١) المجلس السابع عشر .

(٢) المجلس الثالث والعشرون .

حقيقة الإعراب . قال الزجاج في تقدير المحذوف : فكما تكرهون أكل لحمه ميتا ، كذلك تجنبوا ذكره بالسوء غائبا . وقال أبو علي في « التذكرة » : فكما كرهتم أكل لحمه ميتا فاكروها غيبته واتقوا الله .

ثم أخذ على الفراء إغفاله لجانب المعنى ، قال : وقال الفراء : فقد كرهتموه فلا تفعلوه ، يريد : فقد كرهتم أكل لحمه ميتا فلا تغتابوه ، فإن هذا كهذا ، فلم يفصح بحقيقة المعنى .

٦ - قال ابن الشجري (١) في بيت المتنبي :

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

« والمصدر الذى هو « مفارقة » مضاف إلى فاعله ، وليس بمضاف إلى مفعوله ، كإضافة السؤال فى قوله تعالى : ﴿ لقد ظلمك بسؤال نعجتك ﴾ ، ولا يحسن أن تقدر : لولا مفارقة المحبين الأحباب ، وإن كان ذلك جائزا من طريق الإعراب ، لأن المحب لا يوصف بمفارقة محبوبه ، وإيجاد سبيل للمنية إلى روحه ، وإنما هو مفارق لا مفارق » .

٧ - وجه ابن الشجري (٢) قوله تعالى : ﴿ وإذا كالوهم أو وزنوهم يُخسرون ﴾ على حذف اللام . قال : « معناه : كالوا لهم أو وزنوا لهم ، وأخطأ بعض المتأولين فى تأويل هذا اللفظ ، فزعم أن قوله : ﴿ هم ﴾ ضمير مرفوع ، وكُدت به الواو ، كالضمير فى قولك : خرجوا هم ، « فهم » على هذا التأويل عائد على « المطففين » .

ويدلك على بطلان هذا القول عدم تصوير الألف بعد الواو فى ﴿ كالوهم ﴾ و ﴿ وزنوهم ﴾ ، ولو كان المراد ما ذهب إليه هذا المتأول ، لم يكن بد من إثبات ألف بعد الواو ، على ما اتفقت عليه خطوط المصاحف كلها ، فى نحو ﴿ خرجوا من ديارهم ﴾ و ﴿ قالوا لنبيهم ﴾ وإذا ثبت بهذا فساد قوله ، فالضمير الذى هو ﴿ هم ﴾ منصوب بوصول الفعل إليه ، بعد حذف اللام ، وهو عائد على ﴿ الناس ﴾

(١) المجلس الحادى والثلاثون .

(٢) المجلس الثالث والأربعون .

في قوله تعالى : ﴿ إذا اكتألوا على الناس ﴾ وهذا أيضا دليل على فساد قوله : إن الضمير مرفوع ، ألا ترى أن المعنى : إذا كألوا على الناس يستوفون ، وإذا كألوا للناس أو وزنوا للناس يخسرون .

فابن الشجري في هذا النص يقوَّى ما ذهب إليه بعامل صناعى ، وهو رسم المصاحف ، وعامل معنوى ، وهو صحة المعنى وسلامته .

٨ - حكى ابن الشجري <sup>(١)</sup> إعراب الزجاج والسيرافي « للمستخف » من قول الأخطل :

إن العرارة والنَّبَّوحَ لداريم والمستخفَّ أخوهم الأثقالا

ثم قال : وأسهل من هذا عندي أن ترفع « المستخف » بتقدير : وهم المستخف أخوهم الأثقالا ، والمضمر المقدر عائد على « دارم » و « هم » من « أخوهم » عائد على الألف واللام ، لأنهما بمعنى الذين ، فكأنك قلت : وهم الذين يستخف أخوهم الأثقالا .

٩ - تعقب ابن الشجري <sup>(٢)</sup> شراح المتنبي : ابن جنى وأبا العلاء المعرى والربعى ، في إعرابهم بيت المتنبي :

كفى تُعلاً فخرا بأنك منهمٌ ودهرٌ لأن أمسيت من أهله أهل

فقال عن إعراب ابن جنى : إنه قول من لم ينعم النظر ، وقنع بأول لحة ، ووصف قول المعرى بأن فيه إسهابا وتكلفا شاقا ، وقول الربعى بأنه بعيد من حصول فائدة ، ثم قال بعد حكاية أقوالهم : « والأوجه المذكورة عمن عزوتها إليهم ، ليس فيها وجهٌ خال من حذف ، إلا الوجه الذى ذهب إليه الربعى فى النصب ، وهو قول لا تصحبه فائدة ، فأبو الفتح والربعى قدرا فعلا لرفع « دهر » ، والمعرى قدراً مبتدأ لرفع « أهل » ، وقدّر المعرى أيضا لنصب « دهر » ما حكيت لك لفظه الشاق .

(١) المجلس التاسع والعشرون .

(٢) المجلس الثلاثون .

قال : ويتجه عندي في إعراب البيت بعد هذا وجهٌ لم يذهب إليه من تقدم ، كما لم يذهبوا إلى عطف « دهر » ، على فاعل « كفى » ، وهو أنك ترفع « الفخر » بإسناد « كفى » إليه ، وتخرج الباء عن كونها زائدة فتجعلها معدية متعلقة بالفخر ، وتجبر « الدهر » بالعطف على مجرور الباء ، وترفع « الأهل » بتقدير المبتدأ الذي تقدم ذكره ، فيصير اللفظ : كفى ثعلا فخر بكونك منهم ، وبدهر هو أهل لأن أمسيت من أهله ، والمعنى أنهم اكتفوا بفخرهم به ، وبزمانه عن الفخر بغيرهما .

١٠ - ذكر ابن الشجري (١) من شواهد إعمال « لا » عمل « ليس » قول

النابعة الجعدى :

وَحَلَّتْ سِوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مَبْتِغٍ سِوَاهَا وَلَا عَنْ حِبِّهَا مَتْرَاحِيَا

ثم قال : « فمبتغ خبرها ، وكان حقه أن ينصب ، ولكنه أسكن الياء في موضع النصب ، كما أسكنها الآخر في قوله :

\* كفى بالنأى من أسماء كافي \*

وكان حقه « كافيا » لأنه حال بمنزلة المنصوب في قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ .

قال : ووجدت بعد انقضاء هذه الأمالي في كتاب عتيق ، يتضمن المختار من شعر الجعدى : « لا أنا باغيا سواها » . فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على مبتغ .

وهذه العبارة الأخيرة صريحة الدلالة على أن ابن الشجري يميل فيما يعالج من إعراب إلى إثبات السهولة وطرح التكلف وعدم التعلق بالضرورة .

١١ - ذهب ابن الشجري (٢) إلى أن « محمدا » في قول العباس بن

مرداس :

(١) المجلس الخامس والثلاثون .

(٢) المجلس السابع عشر .

وَمِنْ قَبْلِ آمَنَّا وَقَدْ كَانَ قَوْمُنَا يَصْلُونَ لِلْأوثَانِ قَبْلَ مُحَمَّدَا  
منصوب على نزع الخافض . قال : « نصب « محمد » بآمنا ، والأصل :  
بمحمد » . وقد ذكرت في حواشي التحقيق أن ابن الشجري قد خالف المعريين قبله ،  
فقد ذكروا أن « محمدا » منصوب على المفعولية لآمنا المضمن معنى صدقنا . هذا وقد  
حكى السخاوي <sup>(١)</sup> الوجهين ، ثم استحسّن النصب على إسقاط الخافض .

١٢ - قال ابن الشجري <sup>(٢)</sup> في بيت الشماخ :

وهنّ وقوف ينتظرن قضاءه بضاحى عذاة أمره وهو ضامز  
« وفي البيت فصل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله :  
« بضاحى عذاة » متعلق بوقوف أو ينتظرن ، فهو أجنبي من المصدر الذي هو  
« قضاء » فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخر ، كأنه لما قال : « ينتظرن  
قضاءه بضاحى عذاة » أضمر « يقضى » فنصب به أمره » .

وقد حكى ابن هشام عن النحويين أن الباء في قوله : « بضاحى » متعلقة  
بقضائه ، لا بوقوف ولا ينتظرن ، لئلا يفصل بين « قضاءه » و « أمره » بالأجنبي . ثم  
قال : « ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره « أمره » معمولا لقضى محذوفا ،  
لوجود ما يعمل » .

هذا كلام ابن هشام في المغنى <sup>(٣)</sup> ، ولكنه نقضه في كتابه شرح بانت  
سعاد <sup>(٤)</sup> ، حيث قال بعد أن أنشد البيت : « وأمره منتصب بقضائه محذوفا ، مبدلا  
من « قضائه » المذكور ، ولا ينتصب بالمذكور ، لأن الباء ومجروها متعلقان ينتظرن ،  
ولا يفصل المصدر من معموله » . انتهى كلامه ، ووضح أنه يرجع إلى كلام ابن  
الشجري ، والفرق الوحيد بينهما أن ابن الشجري يقدر المحذوف أو المضمر  
« يقضى » . وابن هشام يقدره « قضاء » .

(١) في سدر السعادة ص ٧١٩ ، وحكاها السيوطي في الأشباه والنظائر ١٨٣/٣ .

(٢) المجلس التاسع والعشرون .

(٣) ص ٥٩٥ .

(٤) ص ٩٤ .

١٣ - ذهب ابن الشجري<sup>(١)</sup> إلى أن الضمير يقوم مقام الواو المحذوفة في ربط الجملة الاسمية الحالية ، قال : « ولو حذف الواو اكتفاء بالضمير ، فقلت : خرج أخوك يده على وجهه ، جاز ، كما قال المسيب بن علس :

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقَهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

أى ما يدري ما حاله .

وقد تعقبه البغدادي<sup>(٢)</sup> ، فقال : « والعجب من كلام ابن الشجري في « أماليه » فإنه جعل الجملة حالا من « النهار » المرفوع ، وقال : « الرابط الضمير » ، وهذا لا يصح ، فإن الضمير ليس للنهار » . وكان البغدادي قد قدر الضمير في « غامره » عائدا على الغواص . وابن هشام<sup>(٣)</sup> قدر الرابط في البيت الواو المحذوفة .

١٤ - سئل ابن الشجري<sup>(٤)</sup> عن إعراب « فضلاً » ومعناه ، في قول

الشاعر :

ووحشية لسنا نرى من يصدها عن الفتك فضلاً أن نرى من يصيدها

فأجاب بأنه ينتصب على المصدر ، قال : « والتقدير : فضل انتفاء أن نرى إنسانا يصدها عن الفتك بنا فضلاً عن رؤيتنا إنسانا يصيدها لنا ، ففضلها هنا مصدر فضل من الشيء كذا : إذا بقيت منه بقية ، كقولك : أنفقت أكثر دراهمك ، والذي فضل منها ثلاثة ، وكقولك لإنسان خلص من أمر عظيم ولحقه منه بعض الضّر : معك فضل كثير ، وكذلك وجود إنسان يصيد هذه الوحشية ، وانتفاء من يكفها عن الفتك بينهما فضل كبير ، فإذا كان من يكفها عن الفتك معدوماً ، فكيف من يقدر على صيدها موجوداً » .

(١) المجلس الحادي والسبعون .

(٢) الجزانة ٣/٢٣٤ .

(٣) المغنى ص ٥٥٩ ، ٧٠٧ .

(٤) المجلس الرابع والسبعون .

وتعبير « فضلا » مما شغل به اللغويون والنحاة المتأخرون ، وقد ذكر الفيومي في مادة ( فضل ) من المصباح المنير ؛ ذكر إعراب « فضلا » ومعناه بمثل ما ذكره ابن الشجري ، ثم حكى عن قطب الدين الشيرازي في شرح المفتاح ، قال : « وقال شيخنا أبو حيان الأندلسي نزيل مصر المحروسة ، أبقاه الله تعالى : ولم أظفر بنص على أن مثل هذا التركيب من كلام العرب » .

ولابن هشام رأى في إعراب « فضلا » ، حكاها عنه السيوطي (١) .

١٥ - ومما يتصل بإعراب التعبيرات النحوية ، ما ذكره ابن الشجري (٢) من إعراب قولهم : « أخطب ما يكون الأمير قائما » ، وقولهم : « شرى السويق ملتوتا » ، وهما من التعبيرات النحوية الشائعة ، وقد أطل ابن الشجري في إعراب التعبير الأول ، ثم قال في آخر كلامه : « فتأمل جملة الكلام في هذه المسألة ، فقد أبرزت لك غامضها وكشفت لك مخبوءها » .

١٦ - تعقب ابن الشجري شيخه التبريزي في إعراب « مواهبا » من قول

المتنبي :

ومحل قائمة يسيل مواهبا لو كنّ سيلا ما وجَدنّ مسيلا

فقال : « قال يحيى بن علي التبريزي : مواهبا منصوبة ، لأنها مفعول . فقلت : لا يجوز أن تكون مفعولا ، لأن « يسيل » لا يتعدى إلى مفعول به ، بدلالة أنه لا ينصب المعرفة ، تقول : سال الوادي رجالا ، ولا تقول : سال الوادي الرجال ، وسالت الطرق خيلا ، ولا تقول : سالت الطرق الخيل ، فلما لزمه نصب النكرة خاصة ، والمفعول يكون معرفة ويكون نكرة ، والمميز لا يكون إلا نكرة ، ثبت أن قوله : « مواهبا » مميز ، ويوضح هذا لك أنك إذا أدخلت همزة النقل على سال ، تعدى إلى مفعول واحد ، تقول : أسال الوادي الماء المعين ، فلو كان قبل النقل بالهمزة يتعدى إلى مفعول ، لتعدى بعد النقل إلى مفعولين .

(١) في الأشباه والنظائر ٣/١٨٧ .

(٢) المجلس السابع والثلاثون .



فإن قيل : إن المميز من شأنه أن يكون واحدا .

قلنا : لعمرى ، إن هذا هو الأغلب ، وقد يكون جمعا ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ وكقوله : ﴿ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ﴾ .

انتهى كلام ابن الشجري ، وقد حكاها شارح ديوان المتنبي <sup>(١)</sup> ، وأفاد أن إعراب « مواهبا » مفعولا به ، هو قول ابن جنى أيضا .

وبعد : فهذه أبرز آراء ابن الشجري الإعرابية ، استخرجتها لتدل على غيرها ، مما زحرت به الأمالي ، وما ينبغى التنبيه له والإشارة إليه أن الهدف التعليمي الذي أخذ به ابن الشجري نفسه ، وصرف إليه همته ، قد حمله على إجمالة النظر وتقليب الفكر ، فيما تمثل في هذه الأوجه <sup>(٢)</sup> الإعرابية الكثيرة التي أوردها في الكلمة الواحدة ، مما يدل على تمكنه وتبحره في فقه العربية ، وما يدل أيضا على أن ظاهرة التوسع الإعرابي <sup>(٣)</sup> ليست من صنيع النحاة المتأخرين ، كما يظن بعض الدارسين .

\* \* \*

(١) شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ٢٣٧/٣ .

(٢) انظر مثلا : المجالس : العشرين ، والثامن والعشرين ، والحادي والثلاثين ، والثاني والثلاثين والحادي والأربعين .

(٣) بل هي أقدم من ابن الشجري ، فيما تراه عند أبي علي الفارسي . راجع مقدمتي لكتاب الشعر

## الحذف

الحذف من خصائص العربية ، وهو سِمةٌ من سمات فصاحتها وبلاغتها ، إذ كان بيانها قائماً على الإيجاز والاختصار ، ويجعله ابن جنى من باب شجاعة العربية (١) .

والحذف : إسقاط كلمة للاجتماع عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام . هكذا عرفه الرماني (٢) .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام (٣) : والاختصار في كلام العرب كثير لا يُحصى ، وهو عندنا أعرب الكلام وأفصح ، وأكثر ما وجدناه في القرآن . ويرى ابن الشجري (٤) أن الحذف من أفصح كلام العرب ، لأن المحذوف كالمنطوق به ، من حيث كان الكلام مقتضياً له ، لا يكمل معناه إلا به .

والحذف خلاف الأصل . قال الزركشي (٥) : « والحذف خلاف الأصل ، وعليه يبنى فرعان ، أحدهما : إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه ، كان الحمل على عدمه أولى ، لأن الأصل عدم التغيير . والثاني : إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته ، كان الحمل على قلته أولى » .

ولما كان الحذف بهذه المثابة ، فقد أجمعوا على أنه لا يُصار إليه ولا يُستحسن إلا باجتماع شيئين : أولهما : أن تدعو إليه ضرورة فنية ، مبناهما على ما اختصت به العربية من الإيجاز وطرح فضول الكلام ، والاكتفاء باللمحة الدالة ، وطلب الخفة واليسر ، رعاية للانسجام الصوتي في بعض أنواع الكلمة والكلام ، ثم من قبل كل

(١) الخصائص ٣٦٢/٢ ، والله در ابن جنى ، كيف تأتى له هذا التعبير !

(٢) النكت في إعجاز القرآن ص ٧٠ .

(٣) غريب الحديث ٢٧٢/٢ .

(٤) الأمال - المجلس الثالث والأربعون .

(٥) البرهان ١٠٤/٣ .

ذلك ومن بعده إمتاعُ الذهن بما تذهب إليه النفس في تقدير المحذوف المطوَّى في ثنايا الكلام (١) .

والثاني : أن يدل على المحذوف دليل ، كما أفاد الرماني في كلامه السابق .  
وقال المبرد (٢) : ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدل عليه من متقدم خبر ، أو مشاهدة حال .

وقال أبو جعفر الطبري (٣) : قد دللنا فيما مضى أن العرب من شأنها - إذا عرفت مكان الكلمة ولم تشكك أن سامعها يعرف بما أظهرت من منطقتها ما حذفت - حذفت ما كفى منه الظاهر من منطقتها ، ولا سيما إن كانت تلك الكلمة التي حذفت قولاً أو تأويل قول .

وقال ابن جنى (٤) : قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته .

وقال الشريف المرتضى (٥) : وإنما تستحسن العرب الحذف في بعض المواضع ، لاقتضاء الكلام المحذوف ودلالته عليه .

(١) ترى أمثلة ذلك في البرهان ١٠٤/٣ - ٢٢٠ ، وانظر مبحث الحذف وأمثله - بالإضافة إلى ما ذكرت - في مجاز القرآن ٨/١ ، والبيان والتبيين ٢٧٨/٢ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢١٠ ، والصناعتين ص ١٨١ ، والصاحبي ص ٣٣٧ ، ٣٨٦ - ٣٩٣ ، وإعجاز القرآن للباقلاني ص ٢٦٢ ، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ٢٣٧ ، والتبيان في علم البيان ص ١١٢ ، والمغنى ص ٦٦٨ - ٧٢٥ ، والحذف يسمى أيضا : الإضمار والاختصار ، وقرئ المرتضى بين الحذف والاختصار ، فجعل الحذف يتعلق بالألفاظ ، والاختصار يرجع إلى المعاني . راجع أماليه ٧٣/٢ .

(٢) المقتضب ٨١/٢ .

(٣) تفسير الطبري ١٣٩/١ ، ١٧٩ ، وانظر أيضا ٢٧/٢ .

(٤) الخصائص ٣٦٠/٢ .

(٥) أمالي المرتضى ٤٨/٢ .

وقال الشيخ عبد القاهر (١) عن الحذف : هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجبدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأنت ما تكون بيانا إذا لم تُبِن ، وهذه جملة قد تنكرها حتى تُخْبِر ، وتدفعها حتى تنظر ، وأنا أكتب لك بديها أمثلة مما عرض فيه الحذف ، ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه ، وأقيم الحجة من ذلك عليه .

وقال أيضا فيما نقل عنه الزركشي (٢) : ما من اسم حُذِف في الحالة التي ينبغي أن يُحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره ، والله درّ القائل :

إذا نطقت جاءت بكل مليحة وإن سكتت جاءت بكل مليح

٦٣ - وقال العز بن عبد السلام (٣) : والعرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه ولا وصلة إليه ، لأن حذف ما لا دلالة عليه منافٍ لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام ، وفائدة الحذف تقليل الكلام ، وتقريب معانيه إلى الأفهام .

وقال حازم القرطاجني ، فيما حكى عنه الزركشي (٤) : إنما يحسن الحذف ما لم يشكل به المعنى ، لقوة الدلالة عليه ، أو يقصد به تعديد أشياء ، فيكون في تعدادها طولٌ وسامة ، فيحذف ويكتفى بدلالة الحال عليه ، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها على الحال .

وقد تنازع مبحث الحذف علماء إعجاز القرآن ، والبلاغة والنحو ، لكن علماء الإعجاز والبلاغة عالجوا الحذف في أبواب خاصة أفردوها له ووقفوها عليه ، ثم تكلموا عليه مرة واحدة ، وخلطوا مباحث البيان بمباحث النحو ، أما النحويون فقد

(١) دلائل الإعجاز ص ١٤٦ .

(٢) البرهان ١٠٥/٣ .

(٣) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ص ٥ .

(٤) الموضوع السابق من البرهان ، وقد حكى الزركشي كلام حازم هذا من كتابه « مناهج البلغاء » ولم

أجده في المطبوع منه ، ووضعه محققه في ملحق الكتاب ص ٣٩١ ، نقلا عن البرهان .

فرقوا الكلام على الحذف ، على أبواب النحو المختلفة ، كحذف المبتدأ والخبر ، وحذف المفعول والحال والتمييز والصلة والعطف والموصوف والصفة ، ثم حذف الأدوات . وقل من رأيناه أفرد للحذف بابا ، نعم وقف ابن هشام بعض الباب الخامس من « المغنى » على الكلام على الحذف : شروطه وأنواعه وأمثله ، لكنه عالج أيضا مسائل من الحذف ، في مباحث الكتاب المختلفة ، شأنه شأن النحاة السابقين واللاحقين .

هذا وقد حدّد ابن هشام مجال البحث النحوي في الحذف ، فقال (١) : « الحذف الذى يلزم النحويّ النَّظْرُ فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفا بدون معطوف عليه ، أو معمولا بدون عامل ، نحو : ﴿ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ ﴾ ونحو : ﴿ قالوا خَيْرًا ﴾ ، ونحو : « خير عافاك الله » ، وأما قولهم في نحو ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ : إن التقدير : والبرد ، ونحو : ﴿ وتلك نعمة تمنّوها علىّ أن عبّدت بنى إسرائيل ﴾ : إن التقدير : ولم تعبّدنى ، ففضول في فن النحو ، وإنما ذلك للمفسّر ، وكذا قولهم : يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول ، أو بالعكس ، أو للجهل به ، أو للخوف عليه أو منه ، ونحو ذلك ، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان .

والبحث النحويّ يتناول حذف الجملة والمفرد والحرف والحركة (٢) ، وهذان الأخيران مما اختص بهما علم الصرف .

وقد أفسح ابن الشجرى « أماليه » لكل أنواع هذه الحذوف ، ثم تناول أيضا تلك الحذوف التي أشار ابن هشام إلى أنها من علمى التفسير والبيان . ذكر ابن الشجرى كل ذلك وضرب له الأمثال من الكتاب العزيز ، ومن كلام العرب وأشعارها ، ثم اعتنى عناية خاصة بذكر حذوف القرآن الكريم ، ويقول في ذلك (٣) : « فحذوف القرآن كثيرة عجيبة » .

(١) المغنى ص ٧٢٤ .

(٢) الخصائص ٢/٣٦٠ ، والأشباه والنظائر ١/٢٨ .

(٣) المجلس الثالث والعشرون .

وابن الشجري يشترط ما اشترطه غيره من ضرورة قيام دليل على المحذوف ، قال (١) : « إن حذف المضاف في كلام العرب وأشعارها ، وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى ، وأحسنه ما دل عليه معنى أو قرينة أو نظير أو قياس » ثم مثل لهذه الدلالات .

وقد عالج ابن الشجري ضروب الحذف في ثنايا كثير من مجالسه (٢) ، قصداً أو استطراداً ، ثم أفرد لها سبعة عشر مجلساً ، بدءاً من منتصف المجلس التاسع والثلاثين ، استغرقت مائة وخمسين ورقة من مخطوطة الأمامي التي اتخذتها أصلاً ، وهو قدر كبير يصلح أن يكون كتاباً مستقلاً ، وقد تكلم في هذه المجالس على المحذوف الواقعة بالأسماء المفردة والجمل والأفعال والحروف ، وهذه المباحث تكاد تستغرق أبواب النحو كلها ، وفي كلام ابن الشجري عن الحذف في الحروف ، أراد حروف المعاني ، كاللام وِمن والباء وعلَى وإلى ، مما يعرف بحروف الجر ، ثم الحروف التي هي من بنية الكلمة ، وحذف هذه الحروف الأخيرة يُعالج في أبواب الصرف كالإعلال والإبدال والقلب والنقل .

وإفراد ابن الشجري هذه المجالس المتتابعة لدراسة المحذوف مفيدٌ في ميدان الدراسات النحوية والصرفية ، إذ كان ذلك مغنياً عن تلمُّس ظاهرة المحذوف في أبواب النحو المختلفة ، حيث تأتي أمثلة المحذوف مفرقةً بحسب ترتيب أبواب النحو ، وبخاصة في الكتب التعليمية المتأخرة ، ابتداءً من القرن السابع ، على يد شراح ابن مالك .

وابن الشجري يمثل أحياناً لظهور المحذوف الذي يقدره ، في شاهد آخر ، فقد قال (٣) في أدلة المحذوف : « ودلالة النظير مع القياس والقرينة ، كقوله سبحانه : ﴿ هل يسمعونكم إذ تدعون ﴾ أراد : هل يسمعون دعاءكم ، كما قال في الأخرى : ﴿ إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ﴾ ودلالة القياس على هذا المحذوف أنك لا تقول :

(١) المجلس الثامن ، وانظر أيضاً المجلس السابع والثلاثين .

(٢) انظر مثلاً المجالس : الأول والرابع والخامس والسابع والتاسع والسادس والثلاثين والثامن والستين .

(٣) المجلس الثامن .

سمعت زيدا وتُسميك ، حتى تأتي ، بعد ذلك بلفظ مما يُسمع ، كقولك : سمعته يقرأ ، وسمعته ينشد .

وحكى في الكلام على حذف المبتدأ ، قال (١) : « وجاء الحذف في قوله تعالى : ﴿ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ﴾ فقيل : تقديره : أمرنا طاعة ، واحتج صاحبُ هذا القول بقول الشاعر :

فقال على اسم الله أمرُك طاعةٌ وإن كنت قد كُلفتُ ما لم أعوِّدُ

فقال : فقد أظهر الشاعر المبتدأ المحذوف في الآية .

وقال في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه (٢) : « ومنه ﴿ وإلى مَدِينٍ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ أى إلى أهل مدين ، ألا ترى أن الضمير الذى هو الهاء والميم في ( أخاهم ) لا يعود على ( مدين ) نفسها ، وإنما يعود على أهلها ، وقد أظهر هذا المحذوف في موضع آخر ، وهو قوله : ﴿ وما كنت ثاويًا في أهل مَدِينٍ ﴾ .

وذكر في حديثه عن حذف العائد من جملة الصفة إلى الموصوف ، قال (٣) : « وفي التنزيل : ﴿ وأتقوا يوما لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئا ﴾ أراد : لا تجزى فيه ، فحذف الجارَّ والمجرور المقرَّين في قوله تعالى : ﴿ وأتقوا يوما تُرجعون فيه إلى الله ﴾ .

وقد أسرف ابن الشجرى في تقدير بعض الحذوف ، فقال في ذكر معانى « أو (٤) » : « التاسع أن تكون للتبويض في قول بعض الكوفيين ، وإنما جعلها للتبويض ، لأنها لأحد الشيئين ، وذلك في قول الله سبحانه : ﴿ وقالوا كونوا هودًا أو نصارى تهتدوا ﴾ وهذا القول إنما هو إخبار من الله عز وجل عن الفريقين ، وفي الكلام حذف مضاف من أوله ، ثم حذف واو العطف وجملتين فعليتين من آخره ، وهما قال وفاعله ، وكان واسمها . فأما تقدير المضاف فإن قوله :

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس الأربعون .

(٤) المجلس الخامس والسبعون .



( وقالوا ) معناه : وقال بعضهم - يعنى اليهود - كونوا هودا ، وتقدير الواو والجملتين : وقال بعضهم : كونوا نصارى ، فقام قوله : ( أو نصارى ) مقام هذا الكلام ، وهذا يدل على شرف هذا الحرف .

وقد حكى ابن هشام (١) تقدير ابن الشجرى هذا ، ونسبه إلى التعسف . ولما كان الحذف خلاف الأصل - كما ذكرت في صدر هذا البحث - فإن ابن الشجرى يضعفه ما لم تدع إليه ضرورة فنية ، وما لم يدل عليه دليل ، ويُقوى الأوجه الخالية من الحذف ، وقد ذكرته في الفقرة التاسعة من آرائه الإعرابية . وقد حكى اختلاف النحاة في قول دريد بن الصمة :

لقد كذبتك عينك فاكذبتها فإن جزعاً وإن إجمالاً صبر

فقال (٢) : قال سيبويه : فهذا على « إما » ولا يكون على « إن » التي للشرط ، لأنها لو كانت للشرط لاحتج إلى جواب ، لأن جواب « إن » إذا ألحقها الفاء لا يكون إلا بعدها ، فإن لم تلحقها فقلت : أكرمك إن زرتنى ، سد ما تقدم على حرف الشرط مسد الجواب ... وقال غير سيبويه : هو على « إن » التي للشرط ، والجواب محذوف ، فكأنه قال : إن كان شأنك جزعاً شقيت به ، وإن كان إجمالاً صبر سعدت به .

قال ابن الشجرى : وقول سيبويه هو القول المعول عليه ، لأنه غير مفتقر إلى هذا الحذف ، الذى هو حذف كان ومرفوعها ، وحذف جوابين لا دليل عليهما . وقد ضعف ابن الشجرى بعض الحذوف ، فقال في حذف الموصوف (٣) : « وكذلك لا يجوز : مررت بالطويل زيد ، على أن تجعل الطويل صفة لزيد ، ولكن إن أردت : مررت بالرجل الطويل ، فحذفت الموصوف ، وأبدلت زيدا من الصفة ، جاز على قبح ، لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، مما شدد فيه سيبويه ، وإن

(١) المعنى ص ٦٩ .

(٢) المجلس التاسع والسبعون .

(٣) المجلس السابع والعشرون .

كان قد ورد ذلك في الاستعمال على شذوذه ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورِ ﴾ أى العبدُ الشكور ، وكقوله : ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ ﴾ أى دروعاً سابغات ، وكقوله : ﴿ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ أى الأمة القيمة .

قلت : لم أجد فيما بين يديّ من كتب النحو إنكارَ حذف الموصوف ، وقد أجازوه بشرط وجود الدليل عليه ، وشروط أخرى (١) ، وابن الشجري نفسه قد استشهد لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، بشواهد كثيرة في المجالس : التاسع والثلاثين ، والستين ، والرابع والستين ، والتاسع والستين ، ولم يصفه هناك بقبح أو شذوذ ، كصنيعه هنا .

هذا وتعبيرُ ابن الشجري بالشذوذ في الاستعمال القرآني فيه نظر ، ولعله إنما يتكلم بحسب الصنعة ليس غير ، فقد ذكر ما يُشبه هذا في موطن آخر ، حين استشهد لحذف اللام على الشذوذ (٢) ، بما جاء من حذف الياء اكتفاءً بالكسرة ، في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُنَّ نَفْسٌ ﴾ وقوله : ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ ﴾ .

\* \* \*

(١) راجع المغني ص ٧٢٨ ، وشرح ابن عقيل ١٦٢/٢ ، وشرح الأشموني ٧٠/٢ ، والتصريح على التوضيح ١١٨/٢ - وعبارته « ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم » - والجمع ١٢٠/٢ .  
(٢) المجلس الثالث والخمسون .

## الأدوات عند ابن الشجري

المراد بالأدوات : الحروف (١) وما شابهها من الأسماء والأفعال والظروف ، ويطلق عليها حروف المعاني . وقد جاء الحديث عن الأدوات مفرقاً في ثنايا كتب التفسير ، وكتب علوم القرآن ، نحو مشكل القرآن لابن قتيبة ، والبرهان للزركشي ، وكتب اللغة والبلاغة .

وقد تناولت المصنّفات النحوية مبحث الأدوات خلال أبواب النحو المختلفة ، ثم أفرد بعض النحاة تصانيف خاصة للأدوات ، ومن أشهر هذه التصانيف : معاني الحروف للرماني (٢) ، وكتاب اللامات للزجاجي ، والأزمية للهروي ، ووصف المباني في حروف المعاني للمالقي ، والجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم المرادي ، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي ، ثم خصص ابن هشام الجزء الأول من « المغني » للأدوات .

ويعد ابن الشجري من أهم من عاجلوا مبحث الأدوات : معانيها وعملها وشواهدا ، ودخول بعضها مكان بعض ، ذكر كل ذلك في ثنايا مجالسه ، ثم أفرد مجالس خاصة لبعض هذه الأدوات ، فقصر المجلس السابع والستين على « لا » ، قال في آخره : « فهذه وجوه « لا » لم أخلّ منها بشيء ، والمجلس الذي بعده خصصه لمعاني وعمل « ما » ، ثم عقد فصلاً في المجلس السابع لدخول حروف الخفض بعضها مكان بعض ، وهو فصل مفيد جداً ، أتى فيه ابن الشجري على شواهد كثيرة من الكتاب العزيز ، مما يفيد في مجال الدراسات القرآنية . وعمل ابن الشجري هذا يُعدّ حلقةً من السلسلة التي بدأها ابن قتيبة في كتابه تأويل مشكل القرآن ، وابن فارس في كتابه الصحابي .

وتكلم ابن الشجري في المجلس الثالث والسبعين ، عن « أي » و « رب » ، وفي المجلس الذي بعده تحدث عن أقسام « من » الاسمية ، وافتتح المجلس الخامس والسبعين بذكر معاني « أو » ومواضعها ، وكذلك تحدث عن معاني « أم » ومواضعها

(١) مقدمة تحقيق الجنى الداني في حروف المعاني ص ٣ .

(٢) إن صَحَّحَتْ نَسْبُهُ إِلَيْهِ .

في المجلس السابع والسبعين ، وابتدأ المجلس التالي بذكر أقسام « إما » المكسورة ، و « أما » المفتوحة ، وبسط الكلام على « إن » الخفيفة المكسورة والمفتوحة في المجلس الذي بعده .

وقد أفاد ابن الشجري في معالجته للأدوات من جهود العلماء السابقين ، وعلى رأسهم الهروي صاحب « الأزهية » ، وقد أغار ابن الشجري على كثير من مباحث هذا العالم ، من غير أن يُنَبِّه عليه ، وحديث هذا يأتي إن شاء الله في الكلام على مصادر ابن الشجري ، ثم أفاد النحاة المتأخرون من جهود ابن الشجري في هذا المجال ، وصرحوا بالنقل عنه والأخذ منه ، ومن هؤلاء المرادى صاحب « الجنى الداني » ، وابن هشام في « المغنى » لكن ابن هشام يغفل أحيانا ذكر ابن الشجري ، وقد عارضت كلامه بكلامه ، ونهت عليه في حواشي التحقيق .

وتبدو أهمية ابن الشجري في هذا المجال ، متمثلة في ذلك الفيض الزاخر من الشواهد التي انتزعتها من كتاب الله العزيز ، ومن أشعار العرب ، وبعض هذه الشواهد مما انفرد به ابن الشجري ، ولم يرد في أشهر كتب الأدوات التي ذكرتها ، ومن ذلك ما أنشده على زيادة « ما » ، من قول الشاعر (١) :

ما مع أنك يوم الوردِ ذو جَزْرِ ضَحْمُ الدَّسِيعَةِ بالسُّلْمَيْنِ وَكَارُ

\* \* \*

(١) المجلسان الرابع والأربعون والسابع والستون .

## الشواهد عند ابن الشجري

### شواهد القرآن الكريم :

لم يعرض ابن الشجري لأصل من الأصول أو قاعدة من القواعد إلا استشهد لها بآية أو أكثر من الكتاب العزيز . وقد استكثر ابن الشجري من شواهد القرآن الكريم ، فيما عرض له من مسائل الإعراب والحذوف والأدوات ، ثم عقد أبواباً وفصولاً خاصة لبعض آي الذكر الحكيم : تفسيراً وإعراباً (١) ، بل إنه قصر المجلسين الحادى والثمانين والذي بعده ، على ذكر زلات مكى بن أبى طالب المغربى ، فى كتابه مشكل إعراب القرآن الكريم .

ولعل خير ما يكشف عن منهج ابن الشجري فى تناوله لتفسير وإعراب القرآن الكريم هذان المثالان ، مما ذكره فى المجلس العاشر .

قال : سألتنى سائل عن قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ فقال : ما معنى تستجيبون بحمده ؟ وم تتعلق الباء ؟ فقد زعم بعض المفسرين أن معنى بحمده : بأمره .

وقال فى الموضوع الآخر : سألتنى سائل مكاتبته عن قوله عز من قائل : ﴿ ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا ﴾ الآية ، فقال : ما معنى الاصطفاء ، وما أصله الذى اشتق منه ، وما حقيقة معنى المقتصد ، وإلى أى شىء هذا السبق ، وما معنى الخيرات ها هنا ، وكيف دخل الظالم لنفسه فى الذين اصطفاهم الله ، وقد قال تعالى : ﴿ قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ﴾ وإلى أى شىء تتوجه الإشارة فى قوله : ﴿ ذلك هو الفضل الكبير ﴾ ؟

وقد أجاب ابن الشجري عن السؤالين إجابة العالم المتمكن .

ولم يُخل ابن الشجري « أماليه » من مسائل الصرف فى آى القرآن الكريم ، وقد ذكر من هذه المسائل الكثير على امتداد مجالسه ، ثم أفرد فى المجلس الرابع

(١) أمثلة ذلك فى المجالس : السابع والثامن والتاسع ، والثانى والعشرين والثالث والعشرين ، والحادى والثلاثين ، والحادى والستين ، والثالث والستين ، والرابع والستين ، والسادس والسبعين .

والستين مسألة للكلام على « تَرْيِنٌ » . قال : سئلت عن ( تَرْيِنٌ ) في قول الله سبحانه : ﴿ فَأَمَّا تَرْيِنٌ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ وذكر السائل لي أن الواعظ المعروف بالشعري امتحن الناس بهذه اللفظة على الكرسي ، فقال : ما المحذوف منها ، وما وزنها ؟ فرأيت أن أقدم أسأً بيني الكلام فيها عليه .

ثم أجاب ابن الشجري بكلام طويل ، تضمن فوائد صرفية جيدة ، وقال في آخر إجابته : « فأحسبن تأمل ما ذكرته ، فقد بالغت في إيضاح المسؤول عنه بتوفيق الله » .

ومسألة « تَرْيِنٌ » مما أكثر الصرفيون الكلام فيه ، ولم أجد أحدًا من السابقين على ابن الشجري - فيما بين يدي من كتبهم المطبوعة - أشبع الكلام فيها على هذا النحو .

وقد انتزع ابن الشجري شواهد كثيرة من الكتاب الحكيم لما عرض له من مسائل علم البلاغة ، فقد استشهد للاستعارة والتكرير والترصيع والخبر والاستفهام والأمر والنهي (١) ، ثم كانت له مع المفسرين وقفات ، رد عليهم في بعضها ، وزاد على أقوالهم في بعضها الآخر (٢) .

وقد عرض ابن الشجري لبعض الآيات المشككة التي يشكك بها الملاحدة ، قال في المجلس الثامن : « تأويل قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يُعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ هذه الآية من الآي المشككة التي تعلقت بها الملحدة ، وأنا إن شاء الله أكشف لك غموضها وأبرز مكنونها .... » إلى آخر ما ذكر .

وابن الشجري فيما استخرجه من شواهد القرآن الكريم - نحواً وصرفاً ولغة ومعاني - يحرص كثيراً على ضمّ النظر إلى نظيره ، وربط آي القرآن بعضها ببعض ، وذلك (٣) « لأن مجاز القرآن مجاز الكلام الواحد والسورة الواحدة » قالوا : والذي يدل

(١) المجالس : الحادي والثلاثون ، والثاني والثلاثون ، والرابع والثلاثون .

(٢) المجالس : الثاني والخمسون ، والثالث والستون ، والخامس والسبعون .

(٣) المجالس : الرابع والأربعون ، والسابع والستون .

على ذلك أنه قد يذكر الشيء في سورة فيجىء جوابه في سورة أخرى ، كقوله : ﴿ وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون ﴾ جاء جوابه في سورة أخرى : ﴿ ما أنت بنعمة ربك بمجنون ﴾ .

وأمام هذا الحشد الهائل من شواهد الكتاب العزيز التي زحرت بها « الأمالي » وقع ابن الشجري في بعض الاختلاف والاضطراب والأخطاء ، فقد استشهد على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة بشواهد كثيرة ، ذكر منها قوله تعالى : ﴿ ما ودَّعك ربك وما قلى ﴾ ذكر ذلك في المجلس الثامن عشر ، ثم أعاد الآية الكريمة في المجلسين التاسع والثلاثين والأربعين ، شاهداً على حذف المفعول ، وقد تعقبه الزركشي (١) ، فقال في أثناء كلامه على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة : « وجعل منه ابن الشجري : ﴿ ما ودَّعك ربك وما قلى ﴾ وقد سبق أنه على حذف المفعول ، فلا التفات » . هذا كلام الزركشي ، وقد خفى عنه الموضع الثاني الذي ذكر فيه ابن الشجري أنه على حذف المفعول .

وأخطأ ابن الشجري في بعض تلاوات القرآن الكريم ، وقد نبت عليه في حواشي التحقيق (٢) . وما ينبغي أن تُحمل مثل هذه الأخطاء على أوهام النسخ ، فالخطأ ثابت في كلتا النسختين المخطوطتين من الأمالي ، وأيضا فإن بعض هذه الأخطاء ثابت في خزانة الأدب للبغدادى فيما حكاه عن ابن الشجري .

\*\*\*

(١) البرهان ٣/٣١٩ .

(٢) المجالس : الرابع والثلاثون ، والتاسع والثلاثون ، والثالث والأربعون ، والثامن والأربعون .



## القراءات عند ابن الشجري

أكثر الدارسون قديماً وحديثاً من الكلام حول قبول القراءات والاستشهاد بها والاحتجاج لها ، وقد أثير عن جماعة من نخبة البصرة المتقدمين شيء من الطعن على بعض القراءات السبعية وردّها والتشنيع على من قرأ بها (١) . ولم يقف ابن الشجري من القراءات هذا الموقف ، فهو قد استشهد بالقراءات ، متواترها وشاذّها ، على مسائل النحو والصرف واللغة ، بل إنه قوى بعض القراءات السبعية ، ووجه بعض القراءات الشاذة ، ولا سبيل إلى ذكر كل ما عرض له ابن الشجري من قراءات (٢) .

فأكتفى بذكر مثلين يكشفان عن منهج ابن الشجري وموقفه من القراءات ، الأول في الترجيح بين قراءتين سبعيتين ، والثاني في توجيه قراءة شاذة :

١ - ذكر ابن الشجري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ ، قال (٣) : « وقرأ ابن عامر : ﴿ بِالْغُدُوَّةِ ﴾ ، وبها قرأ أبو عبد الرحمن السلمى ، وأوجه القراءتين : ﴿ بِالْغَدَاةِ ﴾ ، لأن غدوة معرفة علم للحين ، ومثلها بكرة ، تقول : جئتك أمس غدوة ، ولقيته اليوم بكرة ، قال الفراء : سمعت أبا الجراح يقول في غداة يوم بارد : ما رأيت كغدوة قط ، يريد غداة يومه ، وقال الفراء : ألا ترى أن العرب لا تضيفها ، وكذلك لا تدخلها الألف واللام ، وإنما يقولون : أتيتك غداة الخميس ، ولا يقولون : غدوة الخميس ، فهذا دليل على أنها معرفة . انتهى كلامه . وأقول : إن حق الألف واللام الدخول على النكرات ، وإنما دخلتا في الغداة ، لأنك تقول : خرجنا في غداة باردة ، وهذه غداة طيبة ، ووجه قراءة ابن عامر أن سيبويه قال : « زعم الخليل أنه يجوز أن تقول : أتيتك اليوم غدوة وبكرة ، فجعلتهما بمنزلة ضحوة » ، وإنما علقوا غدوة وبكرة على الوقت علمين ،

(١) انظر مقدمة المقتضب ص ١١١ ، ومدرسة الكوفة ص ٣٣٧ ، ٣٤٥ .

(٢) راجع المجالس : الثالث ، والخامس عشر ، والسادس عشر ، والثامن عشر ، والثالث والعشرين ، والثلاثين ، والثامن والثلاثين ، والسادس والأربعين ، وانظر الفقرة الحادية والأربعين من آراء ابن الشجري النحوية .

(٣) المجلس الثاني والعشرون .

لأنهما جعللا اسمين لوقت منحصر ، ولم يفعلوا ذلك في ضحوة وعشية ، لأنهما لوقتين متسعين ، وما يحتاج به لليحصى والسلمى أن بعض أسماء الزمان قد استعملته العرب معرفة بغير الألف واللام ، وقد سمع منهم إدخال الألف واللام عليه ، نحو ما حكاه أبو زيد من قولهم : لقيته فينة فينة يافتى ، غير مصروف ، ولقيته الفينة بعد الفينة ، أى الحين بعد الحين ، ووجه إدخال الألف واللام في هذا الضرب أنه يقدر فيه الشيعاء .

٢ - حكى ابن الشجرى (١) اختلاف القراء في إعراب قوله تعالى : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ بنصب ﴿ يوم ﴾ ورفع . وقال في آخر ما حكاه : « وقد قرئ فيما شذ من القراءات السبع : ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ بنصب ﴿ صدقهم ﴾ مع نصب ﴿ يوم ﴾ ، وإسناد ﴿ ينفع ﴾ إلى ضمير راجع إلى الله سبحانه وتعالى . ويحتمل نصب ﴿ صدقهم ﴾ ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون مفعولا له ، أى ينفع الله الصادقين لصدقهم ، والثانى أن تنصبه على المصدر ، لا بفعل مضمر ، ولكن تعمل فيه ﴿ الصادقين ﴾ ، فتدخله في صلة الألف واللام ، وتقدير الأصل : ينفع الله الصادقين صدقا ، ثم أضيف إلى ضمير « هم » فقيل : صدقهم ، كما تقول : أكرمت القوم إكراما ، وأكرمتهم إكرامهم ، قال الله تعالى في الأفراد : ﴿ وَمَكْرُوهًا مَّكْرًا وَمَكْرُوهًا مَّكْرًا ﴾ وفى الإضافة : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾ ، ومثله : ﴿ وَزُلْزَلُوا زَلْزَالًا ﴾ و ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ والثالث : أن تنصبه بتقدير حذف الباء ، لأنك تقول : نفعته بكذا ، فيكون الأصل : ينفع الله الصادقين بصدقهم ، فلما سقطت الباء وصل الفعل ، ومثله فى إسقاط الباء ثم إيصال الفعل قوله سبحانه : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ أى بأوليائه ، لأن المعنى يخوفكم بهم ، ويدلك عليه قوله : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾ .

\* \* \*

(١) المجلس السابع .

### شواهد الحديث النبوي

الاستشهاد بالحديث النبويّ ، واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج في قضايا النحو والصرف ، أمرٌ كثير الجدلٍ حوله بين مؤيّد ومعارض ، وقد أشبع العلامة البغدادي الكلام فيه (١) .

وقد قلّ استشهادُ ابن السجري بالحديث في « أماليه » قلّة ظاهرة ، بالقياس إلى شواهد القرآن الكريم ، وشواهد الشعر القديم والمحدث .

ولم أجد له استشهاداً بالحديث على قضايا النحو إلا في موضعين اثنين من « الأمالي » أولهما ما أورده شاهداً على حذف خبر « إن » فيما رواه (٢) عن أبي عبيد القاسم بن سلام : « أن المهاجرين قالوا : يا رسول الله ، إن الأنصار قد فضلونا ، إنهم آوؤنا وفعّلوا بنا وفعّلوا ، فقال : ألستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : بلى ، قال : فإن ذلك . » قوله : « فإن ذلك » معناه : فإن ذلك مكافأة منكم لهم ، أى معرفتكم بصنيعهم وإحسانهم مكافأة لهم . وهذا كحديثه الآخر : « من أزلت إليه نعمة فليكافئ بها فإن لم يجد فليظهر ثناء حسناً » ، فقوله عليه السلام : « فإن ذلك » يريد به هذا المعنى .

والموضع الثاني ما ذكره في الكلام على لام الأمر ، قال (٣) : إن الأصل في أمر المواجه أن يستعمل بلام الأمر مع تاء الخطاب ، فقد روى عن النبي عليه السلام أنه قال في بعض مغازيه : « لتأخذوا مصافكم » ، وفي قراءة أبيّ : ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾ .

(١) الخزانة ٩/١ - ١٥ ، وينظر أيضاً البحث الذي كتبه الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين ، عن الاستشهاد بالحديث ، في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٩/٣ . ومن الدراسات الحديثة التي عنيت بهذا الموضوع : الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية . للدكتور محمد ضاري حمادي . بغداد ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م . وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث . للدكتورة خديجة الخديثي . بغداد ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م . والحديث النبوي في النحو العربي . للدكتور محمود فجال . نادي أهدى الأدبي . المملكة العربية السعودية ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م . ثم انظر تقدمتي لكتاب الشعر ص ٧١ .

(٢) المجلس التاسع والثلاثون .

(٣) المجلس السادس والستون .

وقد استشهد ابن الشجري بالحديث الشريف على مسائل اللغة وتفسيرها ، فقال (١) في شرح الضبع ، وهو السنة الشديدة : « ومنه الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « أن رجلا جاءه ، فقال : يا رسول الله ، أكلتنا الضبع وتقطعت عنا الخنْف » قال : عنى بالخنْف جمع خنيف ، وهو ثوب من كتان ردىء » . وذكر في تفسير « الخير » من قوله تعالى : ﴿ إِي أَحِبُّتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ (٢) : « والخير ها هنا هو الخيل ، وتسميتها بالخير مطابق لقوله عليه السلام : الخيل معقودٌ في نواصيها الخير » .

وقال (٤) في شرح « مغيون » من قول الشاعر :

\* وإخال أنك سيد مغيون \*

مغيون : مفعول من قولهم : غين على قلبه : أى غطى عليه ، وفي الحديث : « إنه ليغان على قلبى » .

واستشهد على تخفيف « هينة » بقوله ﷺ (٥) : « المؤمن هين ليين » .

وقال في شرح الوكاء ، وهو السير الذى يشدُّ به رأس القربة (٦) : « وشبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، العينين فى اليقظة بالوكاء ، فى قوله : « العَيْنَانِ وَكَاءَ السَّهْ ، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء » . قال : « السَّهْ والاسْتُ بمعنى » أراد أن العينين شداد الاسْت ، فإذا كان يقظان حفظت عينه استه ، كما يحفظ الوكاء ما فى الوعاء ، فإذا نام انحل الشداد » .

(١) المجلس الخامس .

(٢) المجلس التاسع .

(٣) المجلس الخامس .

(٤) المجلس السابع عشر .

(٥) المجلسان الخامس والثلاثون ، والخامس والأربعون .

(٦) المجلس التاسع والأربعون .

وذكر في المحذوف اللام : « دد » ، قال (١) : « وقولهم : دد ، أصله ددن ، وهو اللهو واللعب ، وجاء في الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « ما أنا من ددٍ ولا الدُّدُ منى » وقال عدى بن زيد العبادي :

أيها القلب تعلل بددن إن همي في سماع وأذن

الأذن : الاستماع ، يقال : أذن للحديث يأذن أذنًا : إذا استمع ، وفي المأثور عنه عليه السلام : ما أذن الله لشيء كأذنه لنبي يتغنى بالقرآن .

ثم استشهد ابن الشجري بالحديث على قضايا من علم البلاغة ، في أربعة مواضع من الأمالي :

الأول : ما أورده (٢) في مبحث الاستعارة ، قال : « ومن ذلك استعارة النبي ﷺ للغيرة أنفا ، وقد رأى عليا وفاطمة عليهما السلام ، في بيت ، فرد الباب عليهما وقال : جدع الحلال أنف الغيرة » .

قلت : لم أجد هذا الحديث فيما بين يدي من كتب السنة ، ولا في كتب غريب الحديث التي أعرفها ، وكذلك لم أجد في المظان الأخرى ، مثل المجازات النبوية للشريف الرضي ، ونهج البلاغة - اعتمادا على فهرسه - ثم وجدت الثعالبي (٣) يقول عند كلامه على « أنف الكرم » : قد تصرف الناس في استعارة الأنف ، بين الإصابة والمقاربة ، وأحسن وأبلغ ما سمعت فيها قول النبي ﷺ : « جدع الحلال أنف الغيرة » .

وذكره الميداني (٤) ، ثم قال : « قاله ﷺ ، ليلة زُفَّت فاطمة إلى علي رضي الله تعالى عنهما ، وهذا حديث يروى عن الحجاج بن منهال ، يرفعه » .  
والثاني (٥) : ما استشهد به على خروج الخبر إلى الأمر ، من قوله ﷺ :

(١) المجلس التاسع والأربعون .

(٢) المجلس الحادي والثلاثون .

(٣) ثمار القلوب ص ٣٣٠ .

(٤) مجمع الأمثال ١٦٣/١ . وذكره أيضا أبو هلال ، في ديوان المعاني ١٠١/١ ، ٩٥/٢ .

(٥) المجلس الثالث والثلاثون .

« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، قال : أى اقرءوا فى الصلوات الفاتحة .  
والثالث (١) : ما ذكره من شواهد خروج صيغة الأمر إلى الندب  
والاستحباب ، من قوله ﷺ : « من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل » .  
والرابع (٢) : ما أورده من شواهد النهى ، وقوله ﷺ : « لا تَبَاغَضُوا  
ولا تَحَاسَدُوا » .

وفى هذا الموضوع استشهد بحديث شريف ، على خروج النهى إلى معنى  
التنزيه ، قال : وقد ترد هذه الصيغة ، والمراد بها التنزيه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْسُوا  
الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ أى لا تتركوه ، وليس ذلك بحتم ، وكقول النبى صلى الله عليه وآله  
وسلم : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاثا »  
ولا تحمل هذه الصيغة على التنزيه إلا بدليل .

#### شواهد الأثر :

ومما يتصل بالاستشهاد بالحديث الاستشهاد بالأثر ، وهو كلام الصحابة  
والتابعين ، رضى الله عنهم أجمعين ، والنحويون يستشهدون بالأثر كثيرا ، فمن ذلك  
استشهادهم فى باب التحذير والإغراء بقول عمر رضوان الله عليه : « إياي وأن  
يخذف أحدكم الأرنب » وفى باب المقصور والممدود بقوله أيضا : « لولا الخليفة  
لأُرُنت » أى الخلافة .

وقد استشهد ابن الشجرى بكلام العباس بن عبد المطلب ، وعمر بن  
الخطاب وعلى بن أبى طالب ، وعمر بن عبد العزيز ، رضوان الله عليهم أجمعين .  
فقد استدل على أنه يمكنك أن تقول فى الوقف (٣) : ياطلحت ، بسكون  
التاء ، بما روى عن العباس رضى الله عنه ، أنه قال فى ندائه المسلمين لما انهزموا يوم

(١) المجلس الرابع والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس الرابع والخمسون .

حين : « يا أصحاب بيعة الشجرة ، يا أصحاب سورة البقرت ، فقال الجيب له منهم : والله ما أحفظ منها آيت » .

واستشهد (١) لمجيء النداء استغاثة بقول عمر رضي الله عنه ، لما طعنه العليج : « يا لله وللمسلمين » .

وذكر في كلامه (٢) على النداء أنهم قد ينادون الأوقات ، وأورد شواهد كثيرة ، منها نداء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، للدنيا وخطابه لها : « يا دنيا ألى تعرضت ، لا حان حينك ، قد بتتلك ثلاثا ، لا رجعة لي فيك ، فعمرك قصير وعيشك حقير ، وخطرك يسير » .

واستدل (٣) على حذف خير « إن » بما روى أن رجلا جاء إلى عمر بن عبد العزيز رضوان الله عليه ، فجعل يمت بقرابته ، فقال عمر : « فإن ذاك » ، ثم ذكر له حاجته ، فقال : « لعل ذاك » ، لم يزد على أن قال : « فإن ذاك » و « لعل ذاك » ، أى إن ذاك كما قلت ، ولعل حاجتك أن تقضى .

\* \* \*

(١) المجلس الخامس والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس التاسع والثلاثون .



## شواهد الشعر

لا أعرف كتاباً نحوياً قبل كتاب ابن الشجري ، ضمّ هذا القدر الضخم من الشواهد الشعرية ، فقد بلغت شواهده أكثر من مائة وألف (١) بيت (١١٠٠) ، ولم أدخل في هذا العدد ما أورده ابن الشجري في المجلس الأخير ، من أبيات كثيرة للمتنبي ، مما يُتمثل به ، ولم أعتبر في هذا العدد أيضاً الشواهد المكررة ، فكثير من الشواهد قد تكرر مرتين ، وبعضها تكرر ثلاثة وأربع مرات ، وبعض ثالث تكرر خمس مرات ، كقول القائل :

إذا نُهي السفيه جرى إليه وخالف والسفيه إلى خلاف

ونعم ليست هذه الشواهد كلها خالصةً للنحو والصرف ، ففيها من شواهد اللغة والأدب والبلاغة والعروض والقوافي ، أبيات ذوات عدد ، لكن يبقى القدر الأكبر خالصاً للنحو والصرف .

وشواهد ابن الشجري منتزعة من شعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والمحدثين ، والاستشهاد بشعر هذه الطبقة الأخيرة محل خلاف ، تكلم عليه البغدادي (٢) ، وأفاد أن الطبقتين الأوليين يُستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يُستشهد بكلامها مطلقاً ، وقيل : يُستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واختاره الرمخشي .

وقد استكثر ابن الشجري من شعر الشعراء المحدثين ، أمثال دعبل الخزاعي ، ومروان بن أبي حفصة (٣) - ونص على أنهما من المحدثين - وابن المعتز وأبي تمام والبحري وابن نباتة ، ومن إليهم .

(١) بلغت شواهد سيبويه - فيما أحصاه أستاذنا أحمد راتب النفاخ - سبعة وأربعين بيتاً وألف بيت (١٠٤٧) فهرس شواهد سيبويه ص ٩ .

(٢) الخزانة ٦/١ .

(٣) المجالس : التاسع ، والحادي والثلاثون ، والثاني والثلاثون .

وكأنما أحسَّ ابن الشجري حرجًا أو نقداً ، في إيرادِه لشعر هؤلاء المحدثين والاحتجاج به ، فقال في مبحث النداء ، عندما استشهد بيت الشريف الرضى <sup>(١)</sup> : « ومن وصف الليل بالقصر ، لما نال واصفه فيه من السرور ، وأحسن ما شاء ، قول الشريف أبي الحسن الرضى ، رضى الله عنه وأرضاه ، وإن كان متأخراً ، فإنما نسج المتأخرون على منوال المتقدمين :

ياليلةً كاد من تقاصرها يعثر فيها العشاء بالسحر

ولابن الشجري عناية خاصة بالشريف الرضى ، فقد أنشد له واستشهد به في بعض مجالسه ، ثم أفرد المجلس الثاني والستين لشرح قصيدته النونية التي مطلعها :  
مازلت أطرف المنازل بالنوى حتى نزلت منازل النعمان  
وقد أتى في هذا الشرح على مسائل جياذ من النحو واللغة والأدب .

ويقف أبو الطيب المتنبي على رأس الشعراء المحدثين الذين استشهد بشعرهم ابن الشجري ، فقد ذكر شعره في خمسة وثمانين موضعاً من الأمالي ، عدا المجلس الأخير الذى قصره على التنبيه على فضائله ، وأورد فيه غرراً من حكمه وشعره الذى يتمثل به .

وقد أورد ابن الشجري شعر المتنبي ، مستشهداً به على إعراب أو قاعدة ، ومتعقباً شراحه : ابن جنى وأبا العلاء المعرى وابن فورجة ، والتبريزى ، ومن إليهم ، وشارحاً ومعرباً ما أهمله هؤلاء الشراح . قال في إعراب بيت المتنبي :

أى يوم سررتنى بوصول لم ترعنى ثلاثة بصدود

« (٢) وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسرّوه ، فأنبه على معنى أو إعراب أغفلوه ، وهذا البيت لبُعدِه من التكلف ، وخلوّه من التعسّف ، وسرعة انصبابه إلى السمع وتولّجه في القلب ، أهملوا تأمله فخفى عنهم ما فيه » .

(١) المجلس الخامس والثلاثون وانظر عن الاستشهاد بشعر المحدثين ، تقدمتى لكتاب الشعر ص ٧٣ .

(٢) المجلس الثانى عشر .

وقال في قوله :

جَرَّبْتُ مِنْ نَارِ الْهَوَى مَا تَنْطَفِي نَارُ الْغَضَا وَتَكِيلُ عَمَا تُحْرِقُ  
« (١) وهذا البيت أيضا مما أمروه على أسماعهم إمرارا ، فلم يُعطوه حصّةً من  
التفكّر ، ولم يولوه طرفاً من التأمل » .

وابن الشجري بهذه المثابة يُعدُّ من سُراخ المتنبي ، فما أورده من شعره والكلام  
عليه ينهض كتابا مستقلا ، يُضمُّ إلى ما كتب عن أبي الطيب ، ولعل الله يبسّر لي  
صنع هذا الكتاب الذي يُعين على فهم شعر المتنبي والإبانة عنه .

ولندعُ حديث أبي الطيب ، وشعرَ المُحدّثين ، ولنفرغ إلى منهج ابن الشجري  
في شواهد الشعرية ، فأقول : إن اشتغال ابن الشجري برواية الأدب وجمع الشعر  
قد أعاناه على اختيار شواهد الشعرية من أوثق النصوص وأبعدها عن الشكِّ  
والوضع ، وحين عرض لبعض الشواهد الموضوعه لغاية تعليمية ، نصّ على أنها  
مصنوعة ، فقال في قول الراجز (٢) :

إِنَّ هُنْدَ الْكَرِيمَةَ الْحَسَنَاءَ وَأَيَّ مَنْ أَضْمَرْتَ لَوَأْيٍ وَفَاءَ

« وهذا البيت والذي قبله من الأبيات المصنوعة لرياضة المبتدئين ، لا تزال  
تداولها ألسنُ الممتحنين » .

ويتنبه ابن الشجري لمظنّة صنع الشاهد ، ويدفعها بإنشاد بيتٍ قبله وبيتٍ  
بعده ، ليدلّ على أن الشاهد منتزَعٌ من قصيدة ، فقد استشهد على محي اسم  
« لا » العاملة عمل « ليس » معرفة ، فقال (٣) : « ومرّ بي بيت للنابعة الجعدي ،  
فيه مرفوع « لا » معرفة ، وهو :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مَبْتَغٍ سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا

(١) المجلس الثاني عشر ، وأنه هنا إلى أن شرح ابن الشجري للمتنبي كان مددا وعونا لبعض شراحه ،  
مما يأتي بسط الكلام عليه في ( أثر ابن الشجري في الدراسات النحوية ) إن شاء الله .

(٢) المجلس الثامن والثلاثون .

(٣) المجلس الخامس والثلاثون .

وقبله :

دَنَتْ فِعْلٌ ذِي حَبٍّ فَلَمَّا تَبَعْتُهَا تَوَلَّتْ وَرَدَّتْ حَاجَتِي فِي فَوَادِيَا

وبعده :

وَقَدْ طَالَ عَهْدِي بِالشَّبَابِ وَظَلُّهُ وَلَا قِيَتَ أَيَّاماً تُشِيبُ النَوَاصِيَا

وإنما ذكرت هذين البيتين ، مستدلاً بهما على نصب القافية ، لئلا يتوهم متوهم أن البيت فردٌ مصنوع ، لأن إسكان الياء في قوله : « متراخيا » ممكن مع تصحيح الوزن ، على أن يكون البيت من الطويل الثالث ، مثل :

أَقِيمُوا بَنِي الْعَمَانِ عَنَا صِدُورَكُمْ وَإِلَّا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرَّعُوسَا  
وَابْنَ الشَّجَرِي حَرِيصٍ عَلَى الدَّقَّةِ فِي رِوَايَةِ الشَّعْرِ ، وَالِاحْتِيَاطِ لِأَمْنِ اللَّبْسِ ،  
وَسَلَامَةِ الْقَوَاعِدِ ، فيقول في بيت ابن أحرر (١) :

عَلَى حَيِّينَ فِي عَامَيْنِ شَتَا فَقَدْ عَنَّا طِلَابُهُمَا وَطَالَا

« ومعنى « شتا » افترقا ، ولا يجوز أن تكتب « شتا » ها هنا بالياء ، كالتى فى قوله تعالى : ﴿ وَقَلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾ ، لأن ألف « شتًا » فى البيت ضمير ، و « شتى » فى الآية اسم على فَعْلَى ، جمع شتيت ، كقتيل وقتلى ، وإنما ذكرت هذا ، لأنى وجدته فى نسخة بالياء .

وقال فى قوله من القصيدة نفسها :

وَجُرْدٍ يَغْلَهُ الدَّاعِي إِلَيْهَا مَتَى رَكِبَ الْفَوَارِسُ أَوْ مَتَالَا

« (٢) ومتى ها هنا شرط ، وجوابه محذوف للدلالة عليه ، فالتقدير : متى ركب الفوارس أو متى لم يركبوا ، غَلَهُ الداعى إليها .... وينبغى أن تكتب « متالا » الثانية بالألف ، لأن ألفها رَدْفٌ ، وإذا صَوَّرْتَهَا ياءً كان ذلك داعياً إلى جواز إمالتها ، وإمالتها تُقْرِبُهَا مِنَ الْيَاءِ ، وإذا كانت الألف رَدْفًا ، انفردت بالقصيدة أو المقطوعة .

(١) المجلس الحادى والعشرون .

(٢) المجلس الثانى والعشرون .

ويظهر إجلال ابن الشجري للشعر القديم ، والاحتجاج به ، فيما تعقب (١) به أبا العباس المبرد ، في طعنه على قصيدة يزيد بن الحكم الثقفي ، وقوله : « إن في هذه القصيدة شذوذا في مواضع ، وخروجاً عن القياس ، فلا مُعَرِّج على هذا البيت » (٢) .

فقال ابن الشجري : إن الحرف الشاذ أو الحرفين أو الثلاثة ، إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم ، لم يكن قادحاً في قائلها ، ولا دافعاً للاحتجاج بشعره ، وقد جاء في شعر لأعرابي :

\* لولاك هذا العام لم أحجج \*

ولا يقف ابن الشجري في إيراد الشاهد عند حدود الغرض النحوي الذي سبق له ، بل يستطرد إلى شرح غريبه وتفسير معناه ، مازجاً النحو باللغة والأدب ، فإذا وجد خطأ لبعض الشراح نبه عليه ، ومن ذلك بيت الخطيئة ، وأورده شاهداً على إضافة المصدر إلى المفعول :

أمن رسم دارٍ مربعٍ ومصيفٍ لعينيك من ماء الشؤنٍ وكيفُ

قال (٣) : الرسم ها هنا مصدر رسم المطر الدار يرسمها رسماً : إذا جعل فيها رسوماً ، أي آثاراً ، وهو مضاف إلى المفعول ، والمربع : رفع بأنه الفاعل ، والمراد به مطر الربيع ، والمصيف : مطر الصيف ، ومن فسّر شعر الخطيئة من اللغويين فسّروا الرسم بالأثر ، وفسّروا المربع بأنه المنزل في الربيع ، والمصيف بأنه المنزل في الصيف ، وذلك فاسد ، لأن تقديره : أمن أثر دار منزل في الربيع ومنزل في الصيف ؟ ثم لا يتصل عجز البيت بمصدره على هذا التقدير ، وتكون « من » في هذا القول للتبعيض ، فكأنه قال : أبعض أثر دار منزل في الربيع ، وهي في قول بعض النحويين بمعنى لام العلة ، مثلها في قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ أي

(١) المجلس السابع والعشرون .

(٢) يريد قوله :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى وهو شاهد على وقوع الضمير المتصل بعد « لولا » ، وقد منعه المبرد .

(٣) المجلس الثاني والأربعون .

لإملاق ، وفي قوهم : فعلت ذلك من أجلك ، يريدون لأجلك ، والصحيح ما ذهب إليه النحويون ، لأن المعنى : أمن أجل أن أثمر في دارٍ مطرٌ ربيع ومطرٌ صيف ، لعينيك وكيف من ماء الشؤون ؟

#### نسبة الشواهد :

عزا ابن الشجري كثيراً من الشواهد إلى قائلها ، وسكت عن نسبة بعض أبيات ، عزوتُ قدرًا منها ، بالرجوع إلى دواوين الشعر ومصنّفات النحو وسائر كتب العربية ، وشدّ منها شيءٌ لم أجده فيما بين يديّ من مظان ، وقد انفرد ابن الشجري بإنشاد أبيات ، كما انفرد بنسبة أبيات ، وظنّي أن مرجعه في الحالين كتبُ أبي علي الفارسي (١) ، المخطوطة والمفقودة ، فقد رأيت ابن الشجري كثير التطواف حول أبي علي ، ويأتي هذا مبسوطاً إن شاء الله في حديثي عن مصادر ابن الشجري .

وتمثّل بعض شواهد ابن الشجري إضافاتٍ جيّدةً لشعر بعض الشعراء ، فقد أنشد بيتين لكثير لم أجدهما في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور إحسان عباس . البيت الأول :

من اليوم زوراها خليليّ إنها سيأتي عليها حقبة لا نزورها (٢)  
ولم أجدهما في ديوانه المطبوع بتحقيق الدكتور إحسان عباس .  
والبيت الثاني :

ومازلتُ من ليلي لُدن أن عرفتها لكاهائم المُقصي بكّل مكان (٣)  
وهذا البيت أنشد من غير نسبة في المنصف لابن جني ٥٢/٣ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ٢٤١/٢ .

(١) رأيت تصديق هذا حين حققت كتاب الشعر لأبي علي .

(٢) المجلس الأول ، ولكن كثير قصيدة من بحر هذا البيت وقافيته ، ديوانه ص ٣١٢ .

(٣) المجلس الحادي والثلاثون .

وتظهر أهمية شواهد ابن الشجري أيضا ، فيما حكاه عن سيبويه ، فقد استدل على حذف المنادى بما أنشده سيبويه من قول الشاعر (١) :

ألا يا إننى سلِّم لأهلك فاقبلى سلمى

وهذا الشاهد لم أجده في كتاب سيبويه ، اعتمادًا على ما صنع له من فهارس ، ومعروف عند الدارسين « أن بين أصول الكتاب القديمة اختلافًا في عدة الآيات ، وأن بعضها ربما انفرد بشواهد أُخِلَّ بها غيره » (٢) . وابن الشجري نفسه يصرح بأن لكتاب سيبويه أكثر من نسخة (٣) .

وهذه جملة ملاحظات حول منهج ابن الشجري في نسبة الشواهد وروايتها :

١ - روى ابن الشجري قول أبي تمام (٤) :

أفى الحق أن يُمسيى بقلبي مائتم من الشوق والبلوى وعيناي في عرس

ورواية البيت في ديوان أبي تمام ٢٢٠/٤ :

أسكن قلباً هائما فيه مائتم من الشوق إلا أن عينى في عرس

ويأتعد ما بين الروایتين في مجال الدرس الأدبي .

٢ - وأنشد بيت الفرزدق (٥) :

ولو بخلت يداى بها وضنت لكان على للقدر الخيار

ورواية الديوان ص ٣٦٤ :

ولو رضيت يداى بها وقرت لكان لها على القدر الخيار

ويقال فيه ما قيل في سابقه .

(١) المجلس التاسع والثلاثون . والبيت من غير نسبه في اللسان ( سلم ) .

(٢) فهرس شواهد سيبويه ص ٩ لشيخنا العلامة أحمد راتب التفاح .

(٣) المجلس الحادى عشر .

(٤) المجلس الثامن عشر .

(٥) المجلس نفسه .



٣ - نسب ابن الشجرى هذا البيت من الرجز ، إلى الشماخ (١) :

رُبُّ ابْنِ عَمِي لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ

والصواب أنه لجبار بن جزء ، على ما فى ديوان الشماخ ص ٣٨٩ ، وجزء أخو الشماخ . وهذا البيت أنشده ابن الشجرى مع بيت بعده ، من غير نسبة ، فى المجلس التاسع والستين .

٤ - أنشد ابن الشجرى فى المجلس الثانى والعشرين ، هذين البيتين ، ونسبهما إلى تأبط شرا :

فَإِذَا تُعْرَضِينَ أُمَيْمَ عَنَى وَيَنْزَعُكَ الْوُشَاةُ أَوْلُو النَّيَاطِ  
فَخُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِى الْبُرُودِ وَفِى الرَّيَاطِ

ثم أنشدهما فى المجلس الثالث والأربعين ، ونسبهما إلى الهدلى من غير تعيين ، والبيتان من قصيدة للمتنخل الهدلى ، كما فى شرح أشعار الهدليين ص ١٢٦٧ .

٥ - نسب ابن الشجرى إلى رؤبة هذين البيتين :

وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ يَحُشَّ الطُّبْحُ بَيْ الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَبْرَحُ (٢)

ولم يردا فى ديوان رؤبة المطبوع ، وهما فى ديوان أبيه العجاج ص ٤٥٩ .

٦ - وصنع عكس هذا ، حين نسب بيتاً للعجاج (٣) ، والصواب أنه لرؤبة فى ديوانه ص ١٦ ، وذلك قوله :

\* وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطَوَاءَ الْحِضْبِ \*

٧ - ونسب إلى رؤبة (٤) :

(١) المجلس التاسع عشر .

(٢) المجلس الخامس والثلاثون ، وأنشد جزءا من البيت الثانى ، من غير نسبة فى المجلس الحادى والثلاثين .

(٣) المجلس التاسع والخمسون .

(٤) المجلس الثامن والسبعون ، ولم يرد البيتان فى ديوان رؤبة المطبوع .

- يأيتها المائح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمونكا  
ونسبة البيتين إلى رؤية خطأ ، تبع فيه ابن الشجرى القاضى الجرجانى فى  
الوساطة ص ٢٧٥ ، وقد تعقب البغدادى<sup>(١)</sup> ابن الشجرى فى هذه النسبة ، ثم عزا  
البيتين إلى راجز جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم .
- ٨ - استشهد ابن الشجرى على حذف اللام فى الشعر بقول الأعشى<sup>(٢)</sup> :  
أبالموت الذى لا بد أنى ملاقي لا أباك تخوفينى  
فإن كان ابن الشجرى يريد الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، فإنى لم أجد  
هذا البيت فى ديوانه المطبوع ، وقد تكلمت عليه فى حواشى التحقيق .
- ٩ - روى ابن الشجرى « متتابع » فى هذا البيت<sup>(٣)</sup> :  
أرى ابن نزار قد جفانى وملنى على هتواتٍ شأنها متتابع  
بالياء التحتية ، وشرح التتابع بأنه التهافت فى الشر ، وقد ذكرت فى حواشى  
التحقيق أن الرواية « متتابع » بالياء الموحدة ، فى كل ما رجعت إليه من كتب ، وهى  
الكتاب والمقتضب والمنصف ، وسر صناعة الإعراب ، وشرح المفصل ، وشرح  
الملوكى ، واللسان ، ثم نقلت عن الأعلام أنهما روايتان .
- ١٠ - روى ابن الشجرى بإسناده إلى بديع الزمان الهمداني ، قصيدة بشر  
ابن عوانة الأسدى ، التى مطلعها<sup>(٤)</sup> :  
أفاطم لو شهدت ببطن حبتٍ وقد لاقى الهزير أخاك بشرا  
وقال فى مقدمة القصيدة : « قيل إن أجود شعر قيل فى لقاء الأسد ، من  
الشعر القديم هذه القصيدة » .

(١) الخزانة ١٨/٣ .

(٢) المجلس الثالث والأربعون .

(٣) المجلس التاسع والأربعون .

(٤) المجلس الرابع والستون .

ويرى الأستاذ الدكتور مصطفى الشكعة<sup>(١)</sup> أن بشر بن عوانة الأسدي هذا شخصية وهمية ، اخترعها بديع الزمان في مقاماته ، وأجرى على لسانها هذه الأبيات . وقد سبق إلى هذا التنبيه الأستاذ الزركلي<sup>(٢)</sup> ، رحمه الله رحمة واسعة .

١١ - أنشد ابن الشجري شاهدا على التمدح هذين البيتين<sup>(٣)</sup> :

لِحَافِي لِحَافِ الضَّيْفِ وَالْبَيْتِ بَيْتُهُ      وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ غَزَالٌ مُقَنَّعٌ  
أَحَادِيثُهُ إِنْ الْحَدِيثَ مِنَ الْقِرَى      وَتَعَلَّمُ نَفْسِي أَنَّهُ سَوْفَ يَهْجِعُ

ونسبهما لعقبة بن مسكين الدارمي ، وقد انفرد ابن الشجري بهذه النسبة ، كما ذكر البغدادي<sup>(٤)</sup> ، وأفاد أن البيتين لمسكين الدارمي ، وأن الجاحظ والأعلم الشنتمري نسبا البيتين إلى كعب بن سعد الغنوي ، ونسبهما التبريزي إلى عتبة بن بُجَيْر .

\* \* \*

(١) مناهج التأليف عند العلماء العرب ص ٣٩٦ .

(٢) الأعلام ٢٧/٢ ، وانظر المثل السائر ٣/٢٨٤ .

(٣) المجلس الخامس والستون .

(٤) الخزائن ٤/٢٥٤ ، والبيتان في ديوان مسكين ص ٥١ ، وتخريجهما في ٧٦ .

## مصادر ابن الشجري

ال  
أ  
ا  
و  
و  
ا  
:

جاء ابن الشجري وقد استوى النحو العربي على شوقه أو كاد ، فقد فرغ النحاة من وضع الأصول وبسط الفروع ، ولم يكد أبو الفتح ابن جنى يضع قلمه المبدع بعد هذه التصانيف الجياد التي نفذ بها إلى أسرار العربية ، حتى كان هذا إيذاناً ببدء مرحلة جديدة يعكف فيها النحاة على هذا الموروث العظيم الذي آل إليهم : كشافاً عن أسراره ، ونفاذاً إلى دقائقه ، وتنبهاً على غوامضه ، واستدراكاً لفائته .  
ونعم كان للجيل الذي تلا ابن جنى ، ولجيل ابن الشجري آراءً مبتكرة ، والعربية فسيحة الأرجاء ، متراحة الأطراف ، وقد يفتح الله على الأواخر بما لم يفتح به على الأوائل ، ولكن يظل الفرق بين هؤلاء وهؤلاء كما ترى من الفرق بين الجدول الصغير والبحر الزخار ، ولو أتيت لكل مصنفات الأوائل أن تضيع وتنتشر ، لعرفت صدق ما أقول .

وما أريد أن أسلب الأجيال الخالفة حقها ، فما إلى هذا قصدت ، وما أنا بمستطيعه ، ولكني أريد أن أدل على عظمة الأوائل الذين عرفوا للغتهم حقها ، من دقة النظر وحسن الفقه ، وكريم الرعاية ، ثم ما كان لنا أن نفقه سير العربية ونقف على دقائقها لولا جهود هذه الأجيال اللاحقة التي جمعت الوجوه ، ورصدت النظائر ، ثم أحسنت التبويب والتأليف .

وابن الشجري واحد من هذا النفر الكريم الذين أحسنوا النظر في ذلك الحصاد الطيب الذي سبق به الأوائل ، وعكف عليه : شارحاً ومفسراً ، ومتعقبا وناقداً ، ومضيفاً ومستديراً .

وقد كانت أمالي ابن الشجري معرضاً لآراء أعلام النحاة ، على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم ، وقد نقل ابن الشجري كثيراً عن أعلام النحو واللغة المتقدمين ، وتظهر أهمية هذه النقول فيما حكاه عن كتبهم المفقودة ، من مثل كتاب « الأوسط » للأخفش سعيد بن مسعدة ، و « الواسط » لأبي بكر بن الأنباري ، وبعض كتب أبي علي الفارسي ، وما إليها ، ثم فيما حكاه عن سيبويه والمبرد ، مما ليس يوجد في المطبوع من « الكتاب والمقتضب والكامل » .

وليس يعنيني هنا أن أتحدّث عن هؤلاء الأعلام الذين حكى عنهم ابن الشجري الرأى والرأين ، دون أن يعرضَ لهذه الآراء بتقوية أو تضعيف ، ومن هؤلاء : أبو عمرو بن العلاء ، والخليل ويونس وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، وأبو عبيد القاسم ابن سلام ، وأبو زيد والمازني والجاحظ وابن قتيبة وثعلب وابن السراج وابن دريد وأبو بكر بن الأنباري وابن دَرَسْتَوَيْه وابن فارس وابن فُورْجَة .

وإنما أذكر من هؤلاء الأعلام من أكثر ابن الشجري من النقل عنهم ، والانتصار لهم ، والاستدراك عليهم ، بما يجلو شخصيته النحوية ، ويبرزُ موقفه من مصنفات الأوائل ، وهو موقف ذو ثلاث شعب ، كما رأيت ، وسنرى من بين هؤلاء الأعلام من أخذ ابن الشجري عنهم ، ولم يصرح ، وساق كلامهم كأنه من عند نفسه ، وما أنا ذا أذكرهم بحسب وقياتهم :

سيبويه - أبو بشر عمرو بن عثمان

( ١٨٠ هـ )

ابن الشجري موصول النسب النحوي بسيبويه ، قال أبو البركات الأنباري في ترجمة ابن الشجري : « وعنه أخذت علم العربية ، وأخبرني أنه أخذه عن ابن طباطبا ، وأخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الرّبّعي ، وأخذه الرّبّعي عن أبي علي الفارسي ، وأخذه أبو علي الفارسي عن أبي بكر بن السراج ، وأخذه ابن السراج عن أبي العباس المبرد ، وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازني وأبي عمر الجرّمي ، وأخذه عن أبي الحسن الأخفش ، وأخذه الأخفش عن سيبويه وغيره ..... » .

وسيبويه إمام النحاة ، وكتابه العظيم قرآن النحو ، لا يخلو كتاب نحوي من الأخذ عنه والنقل منه ، وقد استكثر ابن الشجري من حكاية أقواله والاحتجاج بكلامه ، ثم نصب نفسه لشرحه والانتصار له ، وتصحيح ما ذهب إليه . وقد تبعه ابن الشجري في مسائل كثيرة ، تراها على امتداد « الأمالي » ، غير أني رأيت يتابع آراءه دون أن يصرح ، فمن ذلك ما ذكره ابن الشجري <sup>(٢)</sup> من أن « حُسَّانًا » في قول الشاعر :

(١) نزهة الألباء ص ٤٠٦ ، وترجمة ابن الشجري آخر تراجم الكتاب .

(٢) المجلس السادس .

قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فِتْيٍ أَبْيَضٍ حُسْنَانَا

منصوب على الوصف لكل ، ثم ذكر البغدادي أن ابن الشجري تبع سيبويه في ذلك (١) .

ومن ذلك ما ظهر لي من كلام ابن الشجري في تأويل قول الراجز :

\* أَطْرِبًا وَأَنْتَ قِنْسِرِيٌّ \*

قال (٢) : « خاطب نفسه مستفهماً ، وهو مثبت ، أي قد طرِبْتُ ، ولا يجوز : هل طريباً » فقد رأيت مشابه بين هذا الكلام وقول سيبويه (٣) : « وما يدلُّك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة هل ، أنك تقول للرجل : أطرباً ؟ وأنت تعلم أنه قد طرب ، لتوبخه وتقرره ولا تقول هذا بعد هل » .

وقد لا يكون ابن الشجري أخذ هذا الكلام من سيبويه ، فإن ذلك مما يعدُّ قَدْرًا مشتركاً بين الكتب ، ولكنه كلامٌ من نظر في كتاب سيبويه ، بلا ريب . وهذه مُثَلُّ أجتزىء بها مما أورده ابن الشجري ، شرحاً لكلام سيبويه واحتجاجاً لأقواله ، ورداً على من خالفه :

١ - نقل ابن الشجري (٤) عن سيبويه : « وتقول : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبيد الله ، وما رأيت أحداً يفعل ذاك إلا زيدا . هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت : إلا زيد ، فرفعت ، فعربي ، قال الشاعر : في ليلة لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبها

وكذلك : ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيدا ، وإن رفعت فجائز حسن ، وإنما اختير النصب ها هنا ، لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه ، ولا يكون

(١) الخزانة ٤٠٧/٢ ، والأمر على ما قال البغدادي ، في كتاب سيبويه ١١١/٢ .

(٢) المجلس الرابع والثلاثون .

(٣) الكتاب ١٧٦/٣ .

(٤) المجلس الحادي عشر .

بدلاً إلا من منفى ، لأن المبدل منه منصوب منفى ، ومضمرة مرفوع ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً من « أحد » ، لأنه هو المنفى ، وجعلوا « يقول ذاك » وصفا للمنفى ، وقد تكلموا بالآخر ، لأن معناه معنى المنفى ، إذ كان وصفاً لمنفى . انتهى كلامه . قال ابن الشجري : « ومعنى قوله : « تكلموا بالآخر » أى تكلموا بالرفع فى المستثنى » ثم استطرد فى شرح هذه المسألة .

٢ - تكلم سيبويه على حذف الفعل مع « أمّا » من قولهم : « أما أنت منطلقاً انطلقت معك » ، قال : فإنما هى « أن » ضمت إليها « ما » وهى ما التوكيد ، ولزمت « ما » كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل ، كما كانت الهاء والألف عوضاً من ياء الزنادقة واليماني .

ويتناول ابن الشجري هذا الكلام الموجز بالشرح والبسط (١) .

٣ - رجّح ابن الشجري (٢) مذهب سيبويه على مذهب الأخفش ، فى كون « أن » تسدُّ مسدِّ مفعولين ، فى باب ظن وأخواتها .

٤ - حكى ابن الشجري (٣) مذهب سيبويه فى أن « ما » المصدرية لا تحتاج إلى عائد ، وذكر أن أبا الحسن الأخفش كان يخالفه فى ذلك ، ويضمّر لها عائداً ، فهى على قوله اسم ، وعلى قول سيبويه حرف .

وقد أبطل ابن الشجري مذهب الأخفش بقوله : « ومما يبطل قول الأخفش أننا نقول : عجبت مما ضحكت ، ومما نام زيد ، فنجد « ضحك ونام » خاليين من ضمير عائد على « ما » ظاهر ومقدر ، ونجد أبداً عائداً إلى « ما » الخيرية ، ظاهراً فى نحو : عجبت مما أخذته ، ومما جلبه زيد ، ومقدراً فى نحو ﴿ فكلوا مما رزقكم الله ﴾ فإن احتج للأخفش بأن الفعل الذى لا يتعدى إلى مفعول به يتعدى إلى مصدره ، كما يتعدى الفعل المتعدى إلى المفعول به إلى مصدره ، والفعل إذا ذكر دل بلفظه على مصدره ، فنقدر إذن ضميراً يعود على الضحك ، فى قولنا : عجبت مما ضحكت ،

(١) المجلس الثانى والأربعون .

(٢) المجلس السابع .

(٣) المجلس الثامن والستون .



وضميراً يعود على النوم ، في قولنا : عجبت مما نام زيد ، ويجوز أن نبرز هذا الضمير فنقول : عجبت مما ضحكته ، ومما نامه زيد ، فهذا قد أفسده النحويون بقول الله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ في قراءة من ضم ياءه وشدد ذاله ، وقالوا : لا يخلو الضمير المحذوف من قوله ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ أن يعود على القرآن ، أو على النبي ، أو على المصدر الذي هو التكذيب ، فإن أعدناه إلى القرآن أو النبي ، فقد استحقوا بذلك العذاب ، وإن أعدناه إلى التكذيب لم يستحقوا العذاب ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن وبالنبي كانوا بذلك مؤمنين ، فكيف يكون لهم عذاب أليم بتكذيب التكذيب ؟ .

وقد تعقب ابن هشام ابن الشجري فيما حكاه من إفساد قول الأخفش ، قال (١) : « وقال ابن الشجري : أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ فقالوا : إن كان الضمير المحذوف للنبي عليه السلام أو للقرآن ، صحَّ المعنى وحثَّ الصلة عن عائد ، أو للتكذيب فسد المعنى ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين اهـ وهذا سهو منه ومنهم ، لأن كذبوا ليس واقعاً على التكذيب ، بل مؤكد به ، لأنه مفعول مطلق ، لا مفعول به ، والمفعول به محذوف أيضاً ، أى بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكذيباً ، ونظيره : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ .

وقد انتصر ابن الشجري لسيبويه في المسألة الزبورية الشهيرة التي جرت بينه وبين الكسائي ، ثم انتصر له أيضاً في مواضع أخرى من الأمالي (٢) .  
وكما نسب ابن الشجري إلى سيبويه إنشاد شاهد من الشواهد ، لم أجده في المطبوع من الكتاب - ورجعتُ هذا إلى اختلاف نسخ كتاب سيبويه - كذلك حكى عنه أقوالاً لم أجدها في الكتاب ، فمن ذلك : ما حكاه في معنى « أو » ، قال (٣) : واختلفوا في قوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ فقال بعض

(١) المغنى ص ٣٣٨ .

(٢) انظر المجلسين السابع والعشرين ، والحادي والثلاثين ، والفقرتين السابعة عشرة والثانية والعشرين من آراء ابن الشجري ، ثم ما كتبه عن المحذوف .

(٣) المجلس الخامس والسبعون ، وانظر أيضاً المجلس الأول في الكلام على حذف العائد .

الكوفيين : « أو » بمعنى الواو ، وقال آخرون منهم : المعنى بل يزيدون ، وهذا القول ليس بشيء عند البصريين ، وللبصريين في « أو » هذه ثلاثة أقوال : أحدها قول سيبويه ، وهو أن « أو » ها هنا للتخيير ، والمعنى أنه إذا رآهم الرائي يُخَيَّرُ في أن يقول : هم مائة ألف ، وأن يقول : أو يزيدون .

وقد فَتَّشْتُ في كتاب سيبويه ، فلم أجد فيه شيئاً مما حكاه عنه ابن الشجري ، ثم رأيت ابن هشام يشكك في هذا الذي حكاه ابن الشجري ، قال بعد ذكر هذا الوجه (١) : « نقله ابن الشجري عن سيبويه ، وفي ثبوته عنه نظر ، ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما » .

### الكسائي - علي بن حمزة

( ١٨٩ هـ )

اختار ابن الشجري ما ذهب إليه الكسائي في تقدير المحذوف من قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ .

قال (٢) : « التقدير : لا تجزى فيه ، كما قال : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ ... واختلف النحويون في هذا الحرف ، فقال الكسائي : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء ، أراد أن الجار حذف أولاً ، ثم حذف العائد ثانياً . وقال نحوي آخر : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا « فيه » . وقال أكثر أهل العربية ، منهم سيبويه والأحفش : يجوز الأمران . والأقيسُ عندي أن يكون حرف الظرف حذف أولاً ، فجعل الظرف مفعولاً به على السعة » .

وهذا القول الذي جعله ابن الشجري هو الأقيس عنده ، هو رأى الكسائي السابق . وقد نصَّ ابنُ هشام (٣) على أن ابن الشجري نقله عن الكسائي .

(١) المغني ص ٦٧ .

(٢) المجلس الأول .

(٣) المغني ص ٦٨٢ .

وقوى ابن الشجري رأى الكسائي في حذف الفاعل ، في باب إعمال  
الفعالين (١) .

وإلى جانب هذا ضَعَّف ابن الشجري ما ذهب إليه الكسائي في توجيه  
التأنيث من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ وقد تكلمت عليه في  
الفقرة الرابعة من آراء ابن الشجري النحوية .

ثم ضَعَّف رأيه في المسألة الزُبُورِيَّة الشهيرة ، وأشرت إليها قريبا في حديث  
سيبويه .

قطرب - محمد بن المستنير

( ٢٠٦ هـ )

حكى عنه ابن الشجري (٢) مجيء « لعل » بمعنى « لام كي » . ثم تعقبه فيما  
حكاه من مجيء « إن » بمعنى « قد » قال (٣) : « وقد حكى قطرب أن « إن » قد  
جاءت بمعنى « قد » ، وهو من الأقوال التي لا ينبغي أن يُعْرَجَ عليها » .

الفرّاء - يحيى بن زياد

( ٢٠٧ هـ )

نقل عنه ابن الشجري رأيه في أن « غُدوة » معرفة بغير دخول الألف واللام (٤) .  
وحكى عنه تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ بمعنى لا تنصرف  
عيناك عنهم (٥) .

- (١) المجلس الثاني والثلاثون .
- (٢) المجلس الثامن .
- (٣) المجلس التاسع والسبعون .
- (٤) المجلس الثاني والعشرون .
- (٥) المجلس نفسه .

وقد تعقبه ابن السجري في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ فقال بعد أن حكى تأويل الزجاج والفارسي (١) : « وقال الفراء : فقد كرهتموه فلا تفعلوه ، يريد : فقد كرهتم أكل لحمه ميتا فلا تغتابوه ، فإن هذا كهذا ، فلم يفصح بحقيقة المعنى » .

وتعقبه أيضا في إعرابه « خيرا » من قوله تعالى : ﴿ انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ ﴾ فقال (٢) : « والثاني أن « خيرا » صفة مصدر محذوف ، تقديره : انتهوا انتهاً خيراً لكم ، وهو قول الفراء ، وهذا القول ليس فيه زيادة فائدة على ما دل عليه « انتهوا » لأن « انتهوا » يدل على الانتهاء بلفظه ، فيفيد ما يفيد الانتهاء » .

وقد ذكرت في تحقيقي أن الفراء لم يقل هذا الرأي صراحةً ، ولكن محقق كتابه « معاني القرآن » قد أول كلامه تأويلاً ينتهي إلى ما ذكره عنه ابن السجري ، وذكرت أيضا أن الأحفش الصغير سبق ابن السجري في هذا التعقب (٣) .

هذا وقد ساق ابن السجري بعض الآراء ، غير معزوة ، وظهر لي بالتبعية والمراجعة أنها من كلام الفراء ، فمن ذلك :

١ - أنشد ابن السجري شاهدا على الإضمار لغير مذكور قول القطامي (٤) :

هم الملوك وأبناء الملوك لهمم والآخذون به والساسة الأول

قال : أراد الآخذون بالملك .

وقد ذكر البغدادي أن ابن السجري أخذ هذا من الفراء ، ولم يعزه إليه (٥) .

٢ - حكى ابن السجري ثلاثة أقوال ، في ضم الضاد وتشديد الراء ورفعها ،

(١) المجلس الثالث والعشرون .

(٢) المجلس الحادي والأربعون ، وانظر مثالا آخر لتعقب الفراء في المجلس الخمسين .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١ ، وتفسير القرطبي ٢٥/٦ .

(٤) المجلس العاشر .

(٥) الخزانة ٣٨٤/٢ ، وراجع معاني القرآن للفراء ١٠٤/١ .

من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرَّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾ وقال في الوجه الثالث (١) : « أن يكون ضم الراء إتباعاً لضمة الضاد ، كقولك : لم يردكم ، والأصل : يضرركم ويردكم ، فألقيت ضمة المثل الأول على الساكن قبله ، وحرك الثاني بالضم إتباعاً للضمة قبله ، فلما حرك الثاني وقد سكن الأول وجب الإدغام . وتحريك الثاني في هذا النحو بالفتح هو الوجه ، لخفة الفتحة مع التضعيف ، وبه قرأ في هذا الحرف المفضل الضبي ، عن عاصم بن أبي النجود . »

ووجه الفتح هذا هو اختيار الفراء ، كما في معاني القرآن ٢٣٢/١ .

٣ - أشار ابن الشجري إلى ما قيل في اتصال قوله تعالى : ﴿ كَمَا أُخْرِجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ بما قبله وبما بعده ، ثم قال (٢) : « وَأَوْجَهُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنَّ مَوْضِعَ الْكَافِ رَفَعَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ... أَيْ اقْبَلُوا مَا أَمَرَكَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِهِ فِي الْغَنَائِمِ وَغَيْرِهَا ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ كَمَا أُخْرِجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ وَالتقدير : كراهيتهم لما فعلت في الغنائم كما أخرجك من بيتك على كرهٍ منهم ، ودل على ذلك قوله : ﴿ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ . »

وهذا الوجه الذي اختاره ابن الشجري هو من تقدير الفراء ، وذكره في معاني القرآن ٤٠٣/١ ، وحكاها ابن الشجري بألفاظه في المجلس الحادى والثانين ، ونسبه أبو جعفر الطبرى إلى بعض نحوئى الكوفة (٣) .

٤ - تكلم ابن الشجري على دخول « إلا » في قول ابن أحرر : « أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تَلَجَّجَا » ، فقال (٤) : « دخلت « إلا » ها هنا موجبةً للنفى الذى تضمنه هذا الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : أبى زيد أن يقوم ، فقد نفيت قيامه ، فإذا قلت : أبى إلا أن يقوم ، فقد أوجبت بإلا قيامه ، لأن المعنى : لم يرد إلا أن يقوم . وفي التنزيل : ﴿ وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ أى لا يريد الله إلا إتمام نوره . »

(١) المجلس الثانى عشر .

(٢) المجلس الثالث عشر .

(٣) تفسير الطبرى ٣٩٢/١٣ .

(٤) المجلس الحادى والعشرون .

وكلام ابن الشجري هذا منتزع من كلام الفراء ، في معاني القرآن ٤٣٣/١ ، مع اختلاف العبارة ، ومع وضع المصطلح البصري موضع المصطلح الكوفي ، وأعني كلمة « النفي » عند ابن الشجري مكان « الجحد » عند الفراء .

٥ - استشهد ابنُ الشجري على جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف ملتبساً به ، بقوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ، قال (١) : « أخبر بخاضعين عن المضاف إليه ، ولو أخبر عن المضاف لقال : « خاضعةً ، أو خضعةً أو خواضِع ، وإنما حَسُنَ ذلك ، لأن خضوع أصحاب الأعناق بخضوع أعناقهم » .

وهذا الذي استحسنته ابنُ الشجري هو اختيارُ الفراء ، في معاني القرآن ٢٧٧/٢ .

٦ - أورد ابنُ الشجري (٢) أقوالاً كثيرة في تقدير جواب القسم المحذوف لقوله تعالى : ﴿ صَ . وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ ، وذكر من هذه الأقوال أن الجواب قوله تعالى : ﴿ إِنْ ذَلِكَ لِحَقِّ تَخَاصُمِ أَهْلِ النَّارِ ﴾ ، وعلّق على هذا التقدير فقال : « وهذا قول ضعيف جدا ، لُبْعِد ما بينه وبين القسم ، ولأن الإشارة بقوله : ﴿ ذَلِكَ ﴾ متوجهة إلى ما يكون من التلاوم والتخاصم بين أهل النار يوم القيامة ، وذكر تلاومهم متأخر عن القسم » .

وقد سبقَ الفراءُ إلى تضعيف هذا التقدير ، فقال (٣) : « وذلك كلامٌ قد تأخر تأخراً كثيراً عن قوله : ﴿ وَالْقُرْآنِ ﴾ ، وَجَرَتْ بينهما قصص مختلفة ، فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية » .

٧ - ذكر ابنُ الشجري في إعراب ﴿ فَيَتَيْنِ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فَيَتَيْنِ ﴾ قال (٤) : « انتصاب فئتين على الحال ، لأن المعنى : ما لكم

- (١) المجلس الرابع والعشرون .  
(٢) المجلس الثاني والأربعون .  
(٣) معاني القرآن ٣٩٧/٢ .  
(٤) المجلس الحادي والسبعون .

منقسمين في شأنهم فرقتين ، فرقة تمدحهم وفرقة تذمهم . وحقيقة القول عندى أن ﴿ ففتين ﴾ في معنى مختلفين ، فحرف الجر الذى هو « في » متعلق بهذا المعنى ، أى مالكم مختلفين في أمرهم ، فانتصابه كانتصاب ﴿ معرضين ﴾ في قوله : ﴿ فما لهم عن التذكرة معرضين ﴾ .

وتفسير ﴿ ففتين ﴾ بمختلفين ، هو من قول الفراء (١) ، ولابن الشجرى فضل النظر بالآية الأخرى .

هذه مأخذ ابن الشجرى من الفراء ، وقد لا يكون صاحبنا أخذ هذه الآراء نصاً ، ولكنه كلام من نظر في كتاب الفراء ، كما قلت من قبل في مأخذ ابن الشجرى من سيبويه .

#### الأخفش الأوسط - سعيد بن مسعدة

( ٢١٥ هـ )

نقل ابن الشجرى عنه في مواضع من « الأمالى » ، وبخاصة من كتابه (٢) « الأوسط » ، وهو من الكتب المفقودة حتى الآن .

وقد ضعّف ابنُ الشجرى بعض آراء الأخفش التى خالف فيها سيبويه ، وذكرت هذا في حديثى عن سيبويه .

هذا وقد وجدت بعض آراء أوردها ابن الشجرى غير معزّوة ، ورأيت بالتتبع نسبتها إلى الأخفش ، فمن ذلك :

استشهد ابنُ الشجرى على تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، بقول الشاعر (٣) :

ألا يا نخلة من ذات عرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

(١) معانى القرآن ١/٢٨٠ .

(٢) المجلسان الثالث والثلاثون والثانى والأربعون .

(٣) المجلس السابع والعشرون .



وتقديره عنده : عليك السلام ورحمة الله . وقد أفاد البغدادي (١) أن هذا من تقدير الأخفش . ومنه أيضا أن ابن الشجري (٢) ذكر من شواهد حذف الجملة . قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ، ثم قال : أى وقيل لى : ﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ . وهذا تأويل الأخفش ، كما ذكر ابن الجوزي (٣) ، والذي ذكره ابن الشجري أخذه من الشريف المرتضى (٤) .

هذا وقد نسب ابن الشجري إلى الأخفش رأيين متعارضين في وقوع جملة الماضى حالاً . ونهت عليه في حواشى التحقيق (٥) .

الأصمعى - عبد الملك بن قريب

( ٢١٦ هـ )

نقل عنه ابن الشجري تفسيره لقول لبيد (٦) :  
حتى تهجر في الروح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم  
وقوى رأيه في أن « إن » للشرط في قول الشاعر (٧) :  
سقته الرواعد من صيف وإن من خريف فلن يعدما  
وأن المعنى : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى . ثم حكى عن سيبويه قوله : أراد : وإما من خريف ، وحذف « ما » لضرورة الشعر ، وإنما يصف وعلماً . قال ابن الشجري : وقول الأصمعى قوياً من وجهين ، أحدهما أن « إما » لا تستعمل إلا مكررة ، أو يكون معها ما يقوم مقام التكرير ، كقولك : إما أن تتحدث بالصدق وإلا فاسكت ، وإما أن تزورنى أو أزورك ، وهذا معدوم في البيت .

(١) الخزانة ١/٣٩٩ ، ٢/١٩٢ .

(٢) المجلس الثالث والأربعون .

(٣) زاد المسير ١١/٣ وهو في معانى القرآن للأخفش ص ٢٧٠ .

(٤) أماليه ٢/٧١ .

(٥) المجلس الرابع والأربعون ، والحادى والسبعون .

(٦) المجلس التاسع والأربعون .

(٧) المجلس التاسع والسبعون .

والثاني أن مجيء الفاء في قوله : « فلن بعدما » يدل على أن « إن » الشرطية ، لأن الشرطية تُجَاب بالفاء ، وإما لا تقتضى وقوع الفاء بعدها ، ولا يجوز ذلك فيها ، تقول : إما تزورنى وإما أزورك ، ولا يجوز : وإما فأزورك ، فبهذين كان قول الأصمعيّ عندى أصوب القولين .

وقوى رأيه أيضا فيما ذهب إليه من نصب « رثمان » وإنكار رفعه في قول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تُعطى العَلُوقُ به رثمان إذا ما ضُنَّ باللبين  
وقد عرضت لهذا في الفقرة الأولى من آراء ابن الشجرى الإعرابية .

الجَرْمِيُّ - صالح بن إسحاق

( ٢٢٥ هـ )

حكى ابن الشجرى رأيه في إعراب « دخلت البيت » قال (١) : فمذهب سيبويه أن البيت ينتصب بتقدير حذف الخافض - أى دخلت إلى البيت - وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمى ، فزعم أن البيت مفعول به ، مثله في قولك : بنيت البيت .

وتعقبه في وزن « كلتا » قال (٢) : وذهب الجرمى إلى أن وزن كلتا : فَعْتَل ، وأن التاء على تأنيثها ، ويشهد بفساد هذا القول ثلاثة أشياء ، أحدها : سكن ما قبلها ، والثاني : أن تاء التأنيث لا تُزَادُ حَشْوًا ، والثالث : أن مثال فَعْتَل معدوم في العربية .

وكان ابن الشجرى قد حكى مذهب سيبويه ، قال : وذهب سيبويه في « كلتا » إلى أنها فعلى ، كذكرى ، وأصلها : كلوى ، فحذفوا واوها ، وعوضوا منها التاء ، كما فعلوا في بنت وأخت وهنت .

(١) المجلس الثالث والأربعون .

(٢) المجلس الثالث والخمسون .

## ابن السكيت - يعقوب بن إسحاق

( ٢٤٤ هـ )

نقل عنه ابنُ الشجري في غير مجلس ، كثيراً من شروحه اللغوية ، ورجح رأيه في اشتقاق « القَيْلِ » . قال (١) : فأما قولهم للملك الذي دون الملك الأعظم : قَيْل ، فقال فيه ابن السكيت : القيل : الملك من ملوك حمير ، وجمعه أقيال وأقوال ، فمن قال : أقيال ، بناه على لفظ قَيْل ، ومن قال : أقوال ، جمعه على الأصل ، وأصله من ذوات الواو ، وكان أصله قَيْل ، فخفف ، مثل سيّد ، من ساد يسود .

ثم ذكر ابن الشجري الرأي الآخر ، في اشتقاق « قَيْلِ » ، وهو أن أصله من البائى ، وقال : إن قول ابن السكيت غير بعيد ، فيجوز أن يكون أصله فيعل ، من القول ، فلما خففوه ، حمّله من قال في جمعه : أقيال ، على لفظه ، وحمّله من قال : أقوال ، على أصله ، كما قالوا من الشُّوب : مَشُوب ومَشِيْب .

## المبرد - محمد بن يزيد

( ٢٨٥ هـ )

ابن الشجرى موصول النسب (٢) النحوى بأبى العباس المبرد ، وقد نقل ابن الشجرى آراءه ، مستشهدا وشارحا وناقدا .

وحكاية ابن الشجرى لأقوال المبرد كثيرة في « الأمالى » ، ولا سبيل إلى إيرادها كلها ، والذي يعينى ذكر المواضع التى تعقب فيها ابنُ الشجرى أبا العباس المبرد ، وهذه مُثل منها :

١ - فى حديث ابن الشجرى عن « أما » ، قال (٣) : « واعلم أن « أما » لما نزلت منزلة الفعل نصبت ، ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها ، وإنما نصبت الظرف الصحيح ، كقولك : أما اليوم فأنى منطلق ، وأما عندك فأنى جالس ، وتعلق

(١) المجلس الخامس والأربعون .

(٢) راجع ما نقلته عن أبى البركات الأنبارى فى حديث سيبويه .

(٣) المجلس السادس والثلاثون ، وأعاد ابن الشجرى فى المجلس الثامن والسبعين .

بها حرف الظرف ، في نحو قولك : أما في الدار فزيد نائم ، وإنما لم يجز أن يعمل ما بعد الظرف في الظرف ، لأن ما بعد « إن » لا يعمل فيما قبلها ، وعلى ذلك يحمل قول أبي علي : « أما على أثر ذلك فإني جمعت » ، ومثله قولك : أما في زيد فإني رغبت ، ففي متعلقة بأما نفسها في قول سيبويه وجميع النحويين ، إلا أبا العباس المبرد ، فإنه زعم أن الجار متعلق برغبت ، وهو قول مبين للصحة ، خارق للإجماع ، لما ذكرته لك من أن « إن » تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها ، فلذلك أجازوا : زيدا جعفر ضارب ، ولم يجيزوا : زيدا إن جعفر ضارب ، فإن قلت : أما زيدا فإني ضارب ، فهذه المسألة فاسدة في قول جميع النحويين ، لما ذكرته لك من أن « أما » لا تنصب المفعول الصريح ، وأن « إن » لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهو في مذهب أبي العباس جائز ، وفساده واضح .

هذا وقد أفاد السيوطي (١) أن المبرد قد رجع عن رأيه هذا .

٢ - حكى ابن الشجري (٢) تضعيف أبي علي الفارسي لما ذهب إليه المبرد من أن قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ دعاء عليهم ، على طريقة ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ ﴾ و ﴿ قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ قال ابن الشجري : ودفع ذلك أبو علي وغيره بقوله تعالى : ﴿ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ ، قالوا : لا يجوز أن ندعو عليهم بأن تُحصَرَّ صدورهم عن قتالهم لقومهم ، بل نقول : اللهم أَلِّقِ بِأَسْهَمِ بَيْنَهُمْ .

٣ - حكى ابن الشجري (٣) أقوال العلماء في تأويل وإعراب قوله تعالى : ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ ضُرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ ، ثم قال : وقال أبو العباس محمد بن يزيد : « يدعو في موضع الحال ، والمعنى : ذلك هو الضلال البعيد في حال دعائه إياه ، وقوله : ﴿ لِمَنْ ﴾ ، مستأنف مرفوع بالابتداء ، وقوله : ﴿ ضُرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ صليته ، و ﴿ لِبَيْتِ الْمَوْلَى ﴾ خبره .

(١) الجمع ٦٨/٢ ، ونقلت عبارته في حواشي التحقيق .

(٢) المجلس الرابع والأربعون ، وأعادته في المجلس الحادي والسبعين .

(٣) المجلس الحادي والستون . وانظر أمثلة أخرى لموقف ابن الشجري من المبرد ، شارحا وناقدا ، في

المجالس : التاسع عشر ، والخامس والخمسين ، والسادس والخمسين ، والسابع والخمسين .

قال ابن الشجري : وهذا الذى قاله يستقيم لو كان فى موضع ﴿ يَدْعُو ﴾ يُدْعَى ، فىكون تقديره : ذلك هو الضلال البعيد مدْعُورًا ، فىكون حالا من الضلال ، فمجيئه بصيغة فعل الفاعل ، وليس فيه ضمير عائد على المدعو ، يعده عن الصواب .

هذا وقد نسب ابن الشجرى إلى المبرد ما لم يُقَلَّ به ، حين حكى اختلاف النحويين فى إعراب ﴿ تَوَمَّنُونَ ﴾ و ﴿ تُجَاهِدُونَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ \* تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال (١) : « فذهب أبو العباس المبرد إلى أن قوله : ﴿ تَوَمَّنُونَ ﴾ و ﴿ تُجَاهِدُونَ ﴾ معناه آمِنُوا وَجَاهِدُوا ... وقال غير أبى العباس : تَوَمَّنُونَ وَتُجَاهِدُونَ ، عطف بيان على ما قبله .

وقد ظهر لى أن المبرد لم يذهب هذا المذهب ، إنما جعل « تَوَمَّنُونَ » بياناً للتجارة ، وهو الوجه الذى عزاه ابن الشجرى لغير المبرد ، وظهر لى أيضا أن نسبة الوجه الأول إلى المبرد ، قديمة ، فقد نسبه إليه أبو جعفر النحاس (٢) .

ثم رأيت ابن الشجرى ينقل كلاما عن المبرد ، لم أجده فى كتابيه المقتضب والكامل . قال ابن الشجرى فى أوجه النداء (٣) : « وقال أبو العباس المبرد : من قال : يا بؤسا لزيد ، جعل النداء بمعنى الدعاء على المذكور ، وكذلك قول سعد بن مالك بن ضبيعة :

يَابُؤْسَ لِلْحَرْبِ التِّى وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَا حُوا

كأنه دعا على الحرب ، وأراد يابؤس الحرب ، فزاد اللام » .

ولم أجد من هذا الكلام كله عند المبرد إلا قوله : « أراد يابؤس الحرب ، فأقحم اللام توكيدا ، لأنها توجب الإضافة » . وهذا وجدته فى الكامل ٢١٧/٣ ، وقد ذكره ابن الشجرى فى المجلس الرابع والخمسين .

(١) المجلس الثالث والثلاثون .

(٢) راجع المقتضب ٨٢/٢ ، ١٣٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٣/٣ .

(٣) المجلس الخامس والثلاثون .

وقد وجدت ابن الشجري يُغير على كلام المبرد ، دون عزو إليه ، فقد قال في المجلس الأول : « حذف الضمير العائد من الصلة أقيس من حذف العائد من الصفة ، لأن الصلة تلزم الموصول ، ولا تلزم الصفة الموصوف ، فتنزل الموصول والصلة منزلة اسم واحد ، فحسن الحذف لما جرت أربعة أشياء مجرى شيء واحد ، وهي الموصول والفعل والفاعل والمفعول » .  
فهذا من كلام المبرد في المقتضب ١٩/١ ، وقد أعاده ابن الشجري في المجلس الأربعين .

ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن الشجري من شواهد حذف خبر « إن » في قول الأخطل :

سوى أن حياً من قريش تفضّلوا على الناس أو أن الأكاريم نهشلا  
ال ابن الشجري (١) : « أراد : أو أن الأكاريم نهشلا تفضّلوا على الناس ، والبيت آخر القصيدة » .

وهذه الجملة الأخيرة من كلام المبرد في المقتضب أيضا ١٣١/٤ .

ابن كيسان - محمد بن أحمد

( ٢٩٩ هـ )

ردّ عليه ابن الشجري ما أجازته من تقديم حال المجرور عليه ، فقال (٢) :  
« وأما ما تعلق به ابن كيسان من قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ فإن  
﴿ كافة ﴾ ليس بحال من ﴿ الناس ﴾ كما توهم ، وإنما هو على ما قاله أبو إسحاق  
الزجاج حال من الكاف في ﴿ أرسلناك ﴾ والمراد كافة ، وإنما دخلته الهاء للمبالغة ،  
كدخولها في علامة ونسابة وراوية ، أي أرسلناك لتكف الناس عن الشرك وارتكاب  
الكبائر » .

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) المجلس الحادي والسبعون .

وقد روى عنه ابن الشجرى حكايةً طريفة ، تدل على فضله ، وتباليته ، قال (١) : « روى عن أبى الحسن بن كيسان أنه قال : حضرت مجلس إسماعيل القاضى ، وحضر أبو العباس المبرد ، فقال لى أبو العباس : ما معنى قول سيبويه : « هذا باب ما يعمل فيه ما قبله وما بعده » ! قال : فقلت : هذا باب ذكر فيه سيبويه مسائل مجموعة ، منها ما يعمل فيه ما قبله ، نحو قولهم : أنت الرجل ديناً ، نصبوه على الحال ، أى أنت الرجل المستحق الرجولية فى حال دين ، ومنها ما يعمل فيه ما بعده ، نحو قولهم : أما زيداً فأنا ضارب ، فالعامل فى « زيد » ها هنا « ضارب » ، لأن « أما » لا تعمل فى صريح المفعول ، ولم يُرد سيبويه بقوله هذا أن شيئاً واحداً يعمل فيه ما قبله وما بعده ، هذا لا يكون . فقال لى أبو العباس : هذا لا يوصل إليه إلا بعد فكّرٍ طويل ، ولا يفهمه إلا من أعب نفسه . فقلت له : منك سمعتُ هذا ، وأنت فسرتَه لى ، فقال : إني من كثرة فضولى فى جهْد .

### الزَّجَّاج - إبراهيم بن السَّرِيِّ

( ٣١١ هـ )

حكى عنه ابن الشجرى كثيراً من آرائه (٢) ، وبخاصة فى إعراب القرآن الكريم ، وكتاب الزججاج فيه من الأصول التى اعتمد عليها المعربون واللغويون والمفسرون . ثم رأيت ابن الشجرى يورد كلامه من غير تصريح بنسبته إليه ، جاء ذلك فى تفسير قوله تعالى : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج ﴾ (٣) . وقد رجح ابن الشجرى رأى الزَّجَّاج على رأى أبى على الفارسي ، فى إعراب ﴿ هَنِيئاً ﴾ من قوله تعالى : ﴿ كلوا واشربوا هنيئاً ﴾ ، فأبو على يرى أن ﴿ هنيئاً ﴾ حال وقعت موقع الفعل ، بدلا من اللفظ به ، كما وقع المصدر فى قولهم : سقياً له ورعياً ، بدلا من اللفظ بسقاه الله ورعاه الله ، والزججاج يذهب إلى أن ﴿ هنيئاً ﴾ وقع وهو صفة فى موضع المصدر .

(١) المجلس الثامن والسبعون .

(٢) راجع المجالس : الثامن والتاسع ، والثاني والعشرين ، والتاسع والستين .

(٣) المجلس الرابع والثلاثون ، ويقارن ما أورده ابن الشجرى بما فى معانى القرآن للزججاج ٢٦٩/١ . وانظر أيضاً المجلس الحادى والستين .



قال ابن الشجري (١) : « وقول الزجاج أقيس من قول أبي علي ، لأنه نصب ﴿ هنيئاً ﴾ نصّب المصدر ، والمصدر قد استعملته العرب بدلا من الفعل ، في نحو : سقياً له ورعياً ، وجاء ﴿ هنيئاً ﴾ على قول الزجاج مفردا بعد لفظ الجمع في قوله تعالى : ﴿ كُلُوا واشْرَبُوا هنيئاً ﴾ لأنه وقع موقع المصدر ، والمصدر يقع مفردا في موضع التثنية وفي موضع الجمع ، كقولك : ضربتهما ضرباً ، وقتلتهم قتلاً ، لأنه اسم جنس ، بمنزلة العسل والبرّ والزيت ، فلا يصح تثنيته وجمعه ، إلا أن يتنوع .  
وقد تعقب ابن الشجري الزجاج ، وأفسد ما ذهب إليه في تأويل قوله تعالى : ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ ، وذلك أن ابن الشجري حكى أقوال العلماء في توجيه الآية الكريمة ، ثم قال (٢) : « قال الزجاج : ومثل ( يدعو ) قول عنترة :  
يَدْعُونَ عَنَتْرَ والرَّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بئرٍ فِي لَبَانِ الأَذْهِمِ  
أى يقولون : ياعنتر ، وهذا القول في تقدير الزجاج فاسد المعنى ، وإنما كان يصح لو كانت اللام لام الجر ، فقليل : يقول لمن ضره أقرب من نفعه هو مولاي ، وفي التقدير الآخر يصح لو كان تقدير يدعو : يزعم ، وهذا غير معروف ، وذلك أن الزعم يتعدى إلى مفعولين ، ويجوز تعليقه عنهما باللام المفتوحة ، كقولك : زعمت لزيد منطلق ، والمعنى في تقدير الزجاج بعيد من الصواب ، لأن المعنى في تقديره : يقول عابد الوثن : مَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ هو مولاي ، لا فرق في المعنى بين إدخال اللام وإسقاطها ، وكيف يقر عابد الوثن أن ضره الوثن أقرب إليه من نفعه ، وهو يعبده ويزعم أنه موله ؟ ولم يكن عبّاد الأوثان يزعمون أن عبادتها تضرهم ، بل كانوا يقولون إنها تقربهم إلى الله ، كما قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ ﴾ أى يقولون ما نعبدهم .

السِّيرَافِيُّ - أبو سعيد الحسن بن عبد الله

( ٣٦٨ هـ )

نقل عنه ابن الشجري نقلاً عزيزاً ، لا تكاد تظفر به في كتاب من كتب

(١) المجلس الخامس والعشرون .

(٢) المجلس الحادى والستون .

النحو ، وذلك أن أبا القاسم الآمدي صاحب « الموازنة » استشكل شيئا من معاني « قد » ذكره المبرد في « المقتضب » فكتب يستفتي أبا سعيد السيرافي .

قال ابن الشجري (١) : « وروى عن أبي أحمد عبد السلام بن الحسين البصري ، أنه قال : كتب إلي شيخنا أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي ، رُقعةً نُسخْتُها : أريد - قُدِّمْتُ قبلك - أن تسأل القاضي أبا سعيد ، أدام الله عزّه ، عما أنا ذاكره في هذه الرقعة ، وتتطوّل بتعريفى ما يكون في الجواب .... » ثم ذكر ابن الشجري صورة السؤال والجواب .

وحكى عنه ما اعترض به المبرد ، في تكرير « لا » (٢) .

وقد تعقب ابن الشجري أبا سعيد السيرافي ، في بعض ما ذهب إليه من آراء ، قال في ترخيم « طيلسان » مسمّى به (٣) : « وأجاز أبو سعيد السيرافي « ياطيلس » بكسر اللام ، على لغة من ضم آخر المرتخم ، وإن لم يكن في الصحيح اسمٌ على فيعل . قال : كما جاز : يا منص ، فجىء به على مفع ، وليس مثله في الكلام » .

قال ابن الشجري : وهذا تشبيه فاسد ، لأنه شبه مثلاً تاماً بمثال ناقص محذوف اللام ، وإنما يشبه التام بالتام ، كتشبيه طيلس بجيدر .  
وردّ عليه ما أورده في شرح كتاب سيبويه ، من تفسير لعبارة « أكلوني البراغيث » في كلام طويل ، أورده في المجلسين : العشرين ، والحادى والستين .  
ونسبه إلى السهو فيما عرّض له من الكلام على قول الشاعر :

\* يا صاح يا ذا الضامر العنس \*

وقول عبيد :

ياذا المخوفنا بمقتل شيخه حُجر تمنى صاحب الأحلام

(١) المجلس الحادى والثلاثون .

(٢) المجلس نفسه .

(٣) المجلس السادس والخمسون .

فقال (١) : « قال السيرافي : ذا في البيتين للإشارة ، وما بعدهما نعت لهما ، وهو رفع وإن كان مضافا ، لأن الأصل فيه غير الإضافة . أما البيت الأول فتقديره : إذا الضامر عنسه ، كما تقول : أيها الضامر عنسه ، والبيت الثاني تقديره : إذا الخوف لنا ، كما تقول : أيها الخوف لنا » .

قال ابن الشجري : قول أبي سعيد إن الضامر مضاف إلى العنس ، صحيح ، لأن الضامر غير متعد ، والاسم الذي بعده فيه ألف ولام ، وقوله : إن الخوف مضاف إلى ما بعده ، سهو ، لأن الخوف متعد ، وليس بعده اسم فيه ألف ولام ، وأنت لا تقول : الخوف زيد ، فالضمير في قوله : الخوفنا ، منصوب لا مجرور .

الفارسي - أبو علي الحسن بن أحمد

( ٣٧٧ هـ )

وأبو علي ركن من العلم باذخ ، وقد أوى إليه ابن الشجري كثيراً في « أماليه » ، وطوّف به : مستشهدا وشارحا وناقدا .

وابن الشجري موصول النسب النحوي بأبي (٢) علي ، ويبدو إجلاله له واحتفاله بمصنفاته في هذا الحشد الهائل من النقول التي حكّاها عنه ابن الشجري ، وملاً بها كتابه ، ثم في تصديده لشراحه ، وردّه كتبه بعضها إلى بعض ، وأظن ظناً أن قدراً كبيراً من الآراء التي ساقها ابن الشجري غير معزوة ، إنما ترجع إلى مصنفات أبي علي (٣) ، فقد رأيت ابن الشجري كثير الإعظام له والتعويل عليه ، ثم ظهر لي في تحقيق الجزء الأول من الأمالي ثمانية مواضع ، أورد فيها ابن الشجري آراء لأبي علي ، لم يعزها إليه ، وساقها كأنها من عند نفسه (٤) ، ولا سبيل إلى ذكر كل المواضع التي

(١) المجلس الخامس والسبعون .

(٢) راجع كلامي عن سيبويه .

(٣) هذا ما قلته منذ إحدى عشرة سنة عند إعداد هذه الرسالة . وقد رأيت تصديقه ، حين اتصلت بأبي علي ، وتخيّرته منهجه ، في أثناء تحقيقي لكتابه (الشعر) وذكرت ذلك في مقدمة تحقيقي له ص ٩٠ - ٩٢ .

(٤) انظرها في المجالس : الرابع والحادي عشر ، والثاني والعشرين والسابع والعشرين ، والحادي والثلاثين والخامس والثلاثين والسابع والثلاثين ( مرتين ) .

وانظر « أبو علي الفارسي » ص ٦٥٠ وما بعدها .

أفاد فيها ابن الشجري من أبي علي ، فهي إلى الكثرة ما هي<sup>١</sup> . وحسبى أن أذكر أمثلة من شرح ابن الشجري له ، واستدراكه عليه ، ومخالفته عن آرائه :

١ - حكى ابنُ الشجري عن أبي علي قوله في باب تخفيف الهمزة : « ولا تُخَفَّفُ الهمزة إلا في موضع يجوز أن يقع فيه ساكن غير مدغم ، إلا أن يكون الساكن الذي بعده الهمزة المخففة الألف ، نحو هبابة » .

قال ابن الشجري<sup>(١)</sup> : قلت : « قد ألغز في كلامه هذا ، وما وجدت لأحد من مفسري<sup>(٢)</sup> كتابه الذي وسمه بالإيضاح ، تفسير هذا الكلام .... » ثم أورد كلاماً طويلاً في شرح قول أبي علي المذكور .

٢ - نقل ابنُ الشجري أقوال النحاة في تفسير « عَمَرَكَ اللهُ » ثم ساق تأويل أبي علي ، وعرض له بالشرح ، قائلاً<sup>(٣)</sup> : « ويجب أن ترعى قلبك ما أقوله في تفسير قول أبي علي » . وهذه العبارة تؤذن بأن هذا الشرح مما ظهر لابن الشجري ، من دون سائر الشراح .

٣ - تكلم ابنُ الشجري على قولهم : « وَيَلْمُهُ » وحذف إحدى اللامين منه ، إذ كان الأصل : ويل لأمه . ثم حكى كلام أبي علي ، وأورد عليه شرحاً جيداً ، خلص منه إلى مسائل من الإدغام<sup>(٤)</sup> .

٤ - حكى ابنُ الشجري الخلاف الشهير في وزن « أشياء » والمحذوف منها ، ونقل كلام أبي علي ، ثم عرض له بالشرح والبيان<sup>(٥)</sup> .

٥ - استفتح ابنُ الشجري المجلس الخمسين بذكر الحذف من قولهم : « فوك وذو مال » ثم قال : « ولأبي علي كلام في « في » أورده في تكملة الإيضاح ، وهو مفتقر إلى كلام يبرزه وتفسير يوضحه .... » ثم حكى كلامه ، وشرحه .

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) أنظر أيضاً مثلاً لتعقب ابن الشجري شراح أبي علي ، في المجلس السابع والثلاثين .

(٣) المجلس الثاني والأربعون .

(٤) المجلس السادس والأربعون .

(٥) المجلس الثامن والأربعون .

٦ - صحَّح ابنُ الشَّجَرِيّ خطأَ لأبي عليّ ، أوردَه في كتابه « العوالم » ،  
فقد استشهد أبو عليّ على استعمال الظن بمعنى التهمة ، فقال : « وعلى هذا قوله :  
أو ظنين في ولاء » .

قال ابن الشَّجَرِيّ (١) : « والصواب : « أو ظنيننا » هكذا هو منصوب ،  
عطف على مستثنى موجب ، في رسالة عمر رضوان الله عليه ، إلى أبي موسى ،  
وذلك قوله : « المسلمون عدول بعضهم على بعض ، إلا مجلوداً في حدِّ ، أو مجرباً  
عليه شهادة زور ، أو ظنيناً في ولاء أو نسب » .

والأمر على ما قال ابن الشَّجَرِيّ في الكامل للمبرد ١٣/١ ، وهو من أوثق  
المصادر التي ذكرت هذه الرسالة .

٧ - خالف ابنُ الشَّجَرِيّ أبا عليّ ، في إعراب « خُضِبِن » من قول النابغة  
الجعدي (٢) :

كَأَنَّ حَوَامِيَه مُدْبِرًا خُضِبِنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ  
حِجَارَةَ غَيْلٍ بَرَضْرَاضَةٍ كُسِينَ طِلَاءً مِنَ الطَّحْلُبِ

فقوله : « خضبن » عند أبي عليّ ، في موضع نصب بأنه حال من  
« الحوامي » والعامل فيه ما في « كأن » من معنى الفعل ، ولم يجعل أبو عليّ  
« خضبن » خبر « كأن » لأنه جعل خبرها قوله : « حجارة غيل » ، ولم يُجز أن  
يكونا خبرين لكأن ، على حدِّ قولهم : هذا حلو حامض ، أي قد جمع الطعمين ،  
قال : لأنك لا تجد فيما أخبروا عنه بخبرين أن يكون أحدهما مفرداً ، والآخر جملة ،  
لا تقول : زيد خرج عاقل .

قال ابن الشَّجَرِيّ : « والقول عندي أن يكون موضع « خضبن » رفعاً بأنه  
خبر « كأن » وقوله : « حجارة غيل » خبر مبتدأ محذوف ، أي هي حجارة غيل ،  
وأداة التشبيه محذوفة .... ومثله في حذف حرف التشبيه في التنزيل : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ  
أَمْهَاتُهُمْ ﴾ ، أي مثل أمهاتهم في تحريمهن عليهم والتزامهم تعظيمهن » .

(١) المجلس الثالث والعشرون .

(٢) المجلس الرابع والعشرون .

قلت : وإعراب ابن الشجري أولى من إعراب أبي علي ، لأن إعراب هذا يؤول إلى التطويل بذكر الخبر ، وذكر حالين متوالين قبل استيفاء الخبر .

٨ - ذكر أبو علي أقوالاً في « مُخَضَّب » من قول الأعشى (١) :

أرى رجلاً منكم أسيفاً كأنما يَضُمُّ إلى كَشْحِيه كَفًّا مُخَضَّباً

ومن هذه الأقوال أن يكون صفة لرجل ، لأنك تقول : رجل مخضوب ، إذا خضبت يده ، كما تقول : مقطوع ، إذا قطعت يده ، فتقول على هذا : رجل مخضب ، إذا أخضبت يده ، قال : وإن شئت جعلته حالا من الضمير المرفوع في « يضم » أو المجرور في قوله : « كَشْحِيه » ، لأنهما في المعنى لرجل المذكور .

قال ابن الشجري : وأقول : إنك إذا جعلته حالا من المضمَر في « يضم » كان أمثل من أن تجعله حالا من المضاف إليه ، إلا أن ذلك جاز لالتباس الكشحيين بما أضيفتا إليه ، وأما إجازته أن يكون وصفاً لرجل ، ففاسد في المعنى ، وهو محمول على ترك إنعام نظره فيه ، لأنك إذا فعلت ذلك ، أخرجته من حيز التشبيه والمجاز ، فصار وصفاً حقيقياً ، والشاعر لم يرد ذلك ، لأن الرجل الذي عناه لم يكن مخضباً على الحقيقة ، وإنما شبهه بمن قطعت يده ، وضمها إليه مخضبة بالدم .

هذا كلام ابن الشجري ، وهو يرجع إلى رأيه في أن التوجيه الإعرابي مرتبط بصحة المعنى وسلامته ، كما ذكرت من قبل في الظاهرة الإعرابية عند ابن الشجري .

٩ - ذكر ابن الشجري في قول أبي الصلت :

أشرب هنيئاً عليك التاجُ مُرْتَفَقاً في رأس غمَدانَ داراً مِنْكَ مَحَلَّلاً

قال (٢) : وأما قوله : « داراً » فحال من « رأس غمدان » ، وأجاز أبو علي أن يكون حالا من « غمدان » . قال : لأن الحال قد جاءت من المضاف إليه ، نحو ما أنشده أبو زيد :

عُودٌ وَبُهْثَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مَضَاعِفًا يَتْلَهُبُ

(١) المجلس الرابع والعشرون .

(٢) المجلس الخامس والعشرون ، وأيضاً المجلس السادس والسبعون .

قال ابن السجري : وليس في هذا البيت شاهد قاطع بأن « مضاعفا » حال من « الحديد » بل الوجه أن يكون حالا من « الحلق » لأمرين : أحدهما ضعف مجيء الحال من المضاف إليه (١) ، والآخر أن وصف الحلق بالمضاعف أشبه من وصف الحديد به ، كما قال أبو الطيب :

أَقْبَلَتْ تَبَسُّمُ وَالجِيَادُ عَوَائِسُ يَخْبِيْنَ فِي الحَلَقِ المضاعِفِ وَالقَنَا

ويتوجه ضعف ما قاله من جهة أخرى ، وذلك أنه لا عامل له في هذه الحال ، إذا كانت من « الحديد » إلا ما قدره في الكلام من معنى الفعل بالإضافة ، وذلك قوله : « ألا ترى أنه لا تخلو الإضافة من أن تكون بمعنى اللام أو من » .

قال ابن السجري : وأقول إن « مضاعفا » في الحقيقة إنما هو حال من الذكر المستكن في « عليهم » إن رفعت « الحلق » بالابتداء ، وإن رفعته بالظرف ، على قول الأحفش والكوفيين ، فالحال منه ، لأن الظرف حينئذ يخلو من ذكر .

١٠ - خالف ابن السجري أبا علي في تقدير الجواب من قوله تعالى (٢) :

﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ \* فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ فأبو علي يرى أن الفاء جواب « إن » ، وابن السجري يذهب إلى أن الفاء جواب « أمّا » . ولم يصرح ابن السجري بهذه المخالفة ، وإنما ظهرت لي من كلام أبي حيان (٣) .

١١ - استبعد ابن السجري ما ذهب إليه أبو علي في تأويل قوله تعالى :

﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ .

قال (٤) : « قال أبو علي في كتابه الذي سماه « التذكرة » : « قيل لنا : علام عطف قول الله سبحانه تعالى : ﴿ فَاكْرَهُتُمُوهُ ﴾ من قوله : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَاكْرَهُتُمُوهُ ﴾ ؟ فقلنا : المعنى : فكما كرهتموه فاكروهوا الغيبة واتقوا الله

(١) راجع الفقرة الثانية من آراء ابن السجري النحوية .

(٢) المجلس الثاني والأربعون . وانظر أيضاً المجلس الحادي والثلاثين ، وكتاب الشعر لأبي علي ص ٦٤ .

(٣) البحر المحيط ٢١٦/٨ ، وانظر المقتضب ٧٠/٢ ، وحواشيه .

(٤) المجلس السادس والسبعون ، وانظر أيضاً المجلس الثالث والعشرين .



فقوله : ﴿ واتقوا الله ﴾ عطف على قوله : فآكروها ، وإن لم يذكر للدلالة الكلام عليه ، كقوله : ﴿ اضربْ بعضاك الحجر فانفجرت ﴾ أى فضرِب فانفجرت ، وقوله : ﴿ فكرهتموه ﴾ كلام مستأنف ، وإنما دخلت الفاء ، لما فى الكلام من معنى الجواب ، لأن قوله : ﴿ أحبُّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ﴾ كأنهم قالوا فى جوابه : لا ، فقال : ﴿ فكرهتموه ﴾ ، أى فكما كرهتموه فآكروها الغيبة ، فهو جوابٌ لما يدلُّ عليه الكلام ، من قولهم : « لا » ، فالفاء ها هنا بمنزلتها فى الجزاء ، والمعنى على : فكما كرهتموه ، وإن لم تكن « كما » مذكورة ، كما أن قولهم : ما تأتيني فتحدثنى ، المعنى : ما تأتيني فكيف تحدثنى ، وإن لم تكن « كيف » مذكورة ، وإنما هى مقدرة .

قال ابن الشجرى : والقول عندى أن الذى قدره أبو على ها هنا بعيد ، لأنه قدر المحذوف موصولا ، وهو « ما » المصدرية ، وحذف الموصول وإبقاء صلته ردىء ضعيف ، ولو قدر المحذوف مبتدأ ، كان جيدا ، لأن حذف المبتدأ كثير فى القرآن والتقدير عندى : فهذا كرهتموه ، والجمله المقدرة المحذوفة مبتدئية ، لا أمرية ، كما قدرها ، فكأنه قيل : فهذا كرهتموه ، والغيبة مثله ، وإنما قدرها أمرية ليعطف عليها الجملة الأمرية ، التى هى : ﴿ واتقوا الله ﴾ ، ولا حاجة بالكلام إلى تقدير جملة أمرية لتعطف عليها الجملة الأمرية ، لأن قوله : ﴿ واتقوا الله ﴾ عطف على الجملة النهية التى هى قوله : ﴿ ولا يغتب بعضكم بعضا ﴾ ، وعطف الجملة على جملة مذكورة أولى من عطفها على جملة مقدرة ، والإشارة فى المبتدأ الذى قدرته ، وهو « هذا » موجهة إلى الأكل الذى وصفه الله ، كأنه لما قدر أنهم قالوا : لا ، فى جواب قوله : ﴿ أحبُّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ﴾ قيل : فهذا كرهتموه ، أى : فأكل لحم الأخ الميت كرهتموه ، والغيبة مثله . فتأمل ما ذكرته تجده أصوب الكلامين .

وقد ذكر أبو على هذه المسألة فى « الحجة » أيضا . انتهى كلام ابن الشجرى ، وقد حكاه الزركشى<sup>(١)</sup> . ثم حكى ابن هشام كلا التقديرين وقال<sup>(٢)</sup> : « وبعد فعندى أن ابن الشجرى لم يتأمل كلام الفارسي ، فإنه قال : « كأنهم قالوا فى الجواب : « لا » فقيل لهم : فكرهتموه فآكروها الغيبة واتقوا الله ، فاتقوا عطف على

(١) البرهان ١٩٦/٣ .

(٢) المغنى ص ١٨١ .

فاكرهوا ، وإن لم يذكر ، كما في : ﴿ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾ ، والمعنى : فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة ، وإن لم تكن « كما » مذكورة ، كما أن « ما تأتينا فنحدثنا » معناه : فكيف تحدثنا ؟ وإن لم تكن « كيف » مذكورة اهـ . وهذا يقتضى أن « كما » ليست محذوفة ، بل إن المعنى يعطيها ، فهو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب .

الرَّمَّانِي - عَلِيٌّ بْنُ عَيْسَى

( ٣٨٤ هـ )

نقل عنه ابن الشجري <sup>(١)</sup> أن اللام في قوله تعالى : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ لأم الجحد ، وأن الفعل بعدها منصوب بإضمار « أن » ، ولا تظهر « أن » هذه بعد اللام .

وتعقبه في تقدير المحذوف من قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ فقال بعد أن حكى تقدير الكسائي والفراء والمبرد <sup>(٢)</sup> : وقال علي بن عيسى الرمانى : إن التقديرين <sup>(٣)</sup> في قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ واقعان موقعهما ، لأن البيان لا يكون طريقا إلى الضلال ، فمن حذف « لا » فحذفها للدلالة عليها ، كما حذفت للدلالة عليها من جواب القسم في نحو : والله أقوم ، أى لا أقوم ، إلا أن أبا العباس حمل الحذف على الأكثر ، لأن حذف المضاف لإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف لا .

قال ابن الشجري : وأقول : ليس يجرى حذف « لا » في نحو : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ مجرى حذفها من جواب القسم ، لأن الدلالة عليها إذا حذفت من جواب القسم قائمة ، لأنك إذا قلت : والله أقوم ، لو لم ترد « لا » لجئت باللام والنون ، فقلت : لأقومن .

وحكى تأويله <sup>(٤)</sup> لموضع الكاف من قوله تعالى : ﴿ كَذَّابٍ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ ثم

(١) المجلس الرابع والأربعون .

(٢) المجلس التاسع والسبعون .

(٣) التقدير الأول : فلا تضلوا ، والثاني : كراهة أن تضلوا .

(٤) المجلس الثمانون .

ذكر أن كلام الرماني في الآية الكريمة كلامٌ من نظر في كتاب الفراء .

هذا وقد حكى ابن الشجري رأيَ الرماني في زيادة الباء في ﴿ كفى بالله ﴾ ولم ينسبه إليه ، ونبه على هذا البغدادى في شرح أبيات المعنى (١) .

ابن جنى - أبو الفتح عثمان بن جنى

( ٣٩٢ هـ )

وأبو الفتح من عرفت - نفاذ بصيرة ولطافة حس - فتح للعربية آفاقاً رحبة ، وكشف عن جوانب فذة منها ، أضاءت الطريق للباحثين والدارسين ، قديماً وحديثاً .

ولابن الشجري خصوصية بابن جنى ، فقد شرح كتابيه : التصريف الملوكي ، واللمع ، وقد أفاد ابن الشجري من ابن جنى ، ووقف منه موقفه من أعلام العربية : ناقلاً وشارحاً وناقداً . ولا سبيل إلى ذكر كلِّ المواضع التي نقل فيها ابن الشجري عن ابن جنى ، فقد امتلأ كتاب الأملى بأقوال ابن جنى ، وكان أبو الفتح أوَّلَ علمٍ يحكى عنه ابن الشجري في المجلس الأول من الأملى . ولكن الذى يعينى هو تلك المواطن التي ذكر فيها ابنُ الشجري آراءَ ابن جنى دون أن يعزوها إليه ، أو تلك الآراء التي ساقها ابن الشجري غير منسوبة ، ورأيت فيها مشابهة من كلام ابن جنى ، وكذلك الآراء التي نصره أو تعقبه فيها . فمن ذلك :

١ - ذكر ابن الشجري في قول عدي بن زيد :

لم أرَ مثل الأقوم في عَبن الأيام ينسون ما عواقبها .

قال (٢) : وقوله : « ما عواقبها » ما استفهامية ، و « ينسون » معلق ، كما عُلّق نقيضه وهو يعلمون ، فالتقدير : ينسون أى شيء عواقبها .

وقد ذكرت في تحقيقي أن هذا من كلام ابن جنى في كتابه المحتسب .

(١) ٣٤٧/٢ ، ٣٤٨ ، وأملى ابن الشجري ، المجلس الموفى الثلاثين .

(٢) المجلس الحادى عشر .

٢ - فرق ابن الشجري بين تخفيف الهمزة ، وبين إبدالها ياء ، فذكر في قول

المتنبي :

جريت من نار الهوى ما تنطفئ نار الغضا وتكل عما تحرق

قال (١) : أبدل من همزة « تنطفئ » ياء ، لانكسار ما قبلها ، كما أبدل

الفرزدق من المفتوح ما قبلها ألفا ، في قوله :

راحت بمسلمة البغال عشية فازعني فزارة لا هناك المرتع

وهذا لا يسمى تخفيفا ، وإنما هو إبدال ، لا يجوز إلا في الشعر ، والتخفيف

الذي يقتضيه القياس في هذا النحو أن تجعل الهمزة بين بين .

وهذا من كلام ابن جنى في المحتسب أيضا ، كما ذكرت في حواشي التحقيق .

٣ - حكى ابن الشجري عن أبي علي الفارسي حذف « فيه » من قول

امرئ القيس :

\* كبير أناس في بجادٍ مزمل \*

أى مزمل فيه ، ثم قال ابن الشجري (٢) : « ولولا تقدير « فيه » ها هنا ،

وجب رفع « مزمل » على الوصف لكبير ، وتقدير « فيه » أمثل من حمل الجر على

المجاورة » .

وقد ذكرت في تحقيق هذا الموضوع أن هذا هو رأى ابن جنى في الخصائص .

٤ - ذهب ابن الشجري (٣) إلى أن « كلاً » لا تضاف إلى واحد معرفة .

وقد رأيت هذا الرأى معزواً إلى ابن جنى ، في الأشباه والنظائر للسيوطي . وذكرته في

حواشي التحقيق .

(١) المجلس الثاني عشر .

(٢) المجلس الثالث عشر .

(٣) المجلس الحادي والثلاثون .

٥ - في مبحث التكرير استشهد ابنُ الشجري على تكرير المفرد بقول القائل (١) :

أبوك أبوك أُرْبُدُ غَيْرَ شَكِّ أَحْلُكُ فِي الْخَزَايِ حَيْثُ حَلَّا  
وقد رأيت بحاشية أصل الأملئ : « هذا البيت وما معه من الشرح كله كلام ابن جنئ في كتاب مشكل أبيات الحماسة » .

٦ - أنشد ابنُ الشجري في عود الضمير مفردا إلى اثنين قول الشاعر (٢) :

أخو الذئب يَعْوِي والغرابُ ومن يكن شريكه يُطمع نفسه شرَّ مطمع  
ثم قال : « جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد ، فأعاد إليهما ضميرا مفردا ، لأنهما كثيرا ما يصطحبان في الوقوع على الجيف ، ولولا ذلك كان حقه أن يقول : ومن يكونا شريكه » .

وقد رأيت هذا الكلام لابن جنئ في المحتسب ، مع اختلاف يسير في العبارة ، كما ذكرت في حواشئ التحقيق .

٧ - ذكر ابنُ الشجري (٣) أن الألف لا يفارق المدد . وقد وجدت هذا لابن جنئ في اللسان ( ردف ) .

٨ - في حديث ابن الشجري عن الحذوف ، أنشد قول الراجز (٤) :

تروحي أجدر أن تقيل غدا بجنبئ باردٍ ظليل  
وذكر أن فيه خمسة حذوف ، ثم قال : « لأنه قدر : إيتى مكانا أجدر بأن تقيلي فيه ، فحذف الفعل ، وحذف المفعول الموصوف الذي هو « مكانا » ، وحذف الباء التي يتعدى بها « أجدر » ، وحذف الجار من « فيه » فصار : تقيليه ،

(١) المجلس الثاني والثلاثون .

(٢) المجلس الثامن والثلاثون .

(٣) المجلس التاسع والثلاثون .

(٤) المجلس الحادئ والأربعون .

فحذف العائد إلى الموصوف ، كما حذف في قوله سبحانه : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ أى لا تجزى فيه .

وقد رأيت هذا الكلام كله - عدا الاستشهاد بالآية الكريمة - في المحتسب لابن جنى .

٩ - في حديث ابن الشجرى عن حذف النون ، قال (١) : « وإنما استمر هذا الحذف والإبدال في النون ، لما بينها وبين حروف العلة من المشابهة ، لأنها إذا سكنت تضمنت غنةً ، كما تتضمن حروف اللين مدًا » .

وهذا من كلام ابن جنى في المنصف ، ولابن الشجرى فضل التمثيل والإيضاح بما ذكره بعد .

هذا ولابن الشجرى وقفات مع ابن جنى ، نصره في بعضها ، وتعقبه في بعضها الآخر : فمن ذلك :

١ - ما ذكره في إعراب « هنيئاً » ، قال (٢) : وجعل أبو الفتح بن جنى هنيئاً في قول كثير :

هنيئاً مريئاً غير داءٍ مخامرٍ لعزةٍ من أعراضنا ما استحلَّت

حالا ، وقعت بدلا من اللفظ بالفعل ، وخالف أبا على في تقدير ذلك الفعل ، فزعم أن التقدير : ثبت هنيئاً لعزةٍ ما استحلَّت من أعراضنا ، فحذف « ثبت » وأقام « هنيئاً » مقامه ، فرفع به الفاعل الذى هو « ما استحلَّت » ، وكذلك قال في قول المتنبي :

\* هنيئاً لك العيد الذى أنت عيدُه \*

قال : العيد مرفوع بفعله ، والأصل : ثبت هنيئاً لك العيد ، فحذف الفعل وقامت الحال مقامه ، فرفعت الحال العيد ، كما كان الفعل يرفعه . وقول أبى الفتح في

(١) المجلس الخامس والأربعون . والمنصف ٢/٢٢٨ ، وأيضاً سر صناعة الإعراب ص ٤٣٨ .

(٢) المجلس الخامس والعشرون .

هذا أشبه (١) من قول أبي علي ، لأن أبا علي زعم أن « هنيئاً » وقع موقع « ليهنئك » ، وهذا لفظ أمر ، والأمر لا يقع حالا ، أو موقع « هنأك » ، وهذا لفظ خبر يراد به الدعاء ، كقولهم : رحم الله فلانا ، والدعاء أيضاً لا يكون حالا .

٢ - حكى ابن الشجري كلام الشراح في قول المتنبي (٢) :

كفى ثعلا فخراً بأنك منهم ودهراً لأن أمسيت من أهله أهل

ونقل رأى ابن جنى ، قال : قال أبو الفتح : « ارتفع « أهل » لأنه وصف الدهر ، وارتفع « دهر » بفعل مضمر ، دل عليه أول الكلام ، فكأنه قال : وليفخر دهر أهل لأن أمسيت من أهله ، لا يتجه رفعه إلا على هذا ، لأنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه . »

وقد تعقبه ابن الشجري ، فقال : وأما قول أبي الفتح إنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه ، فقول من لم يُنعم النظر ، وقنع بأول لحة ، فقد يجوز عطف « دهر » على فاعل « كفى » وهو المصدر المقدر ، لأن « أن » مع خبرها ها هنا بمعنى الكون ، لتعلق « منهم » باسم الفاعل المقدر الذي هو « كائن » ، فالتقدير : كفى ثعلا فخراً كونك منهم ، ودهر مستحق لأن أمسيت من أهله ، أى وكفاهم فخرا دهر أنت فيه ، فأراد أنهم فخرؤا بكونه منهم ، وفخروا بزمانه ، لنضارة أيامه ، كما قال أبو تمام :

\* كأن أيامهم من حُسْنِهَا جُمِعُ \*

٣ - قال ابن جنى في شرح قول المتنبي :

ويصطنع المعروف مبتدئاً به ويمنعه من كل من ذمه حمد

« معناه : يعطى معروفه المستحقين ، ومن تزكو عنده الصنعة ، ويمنعه من كل ساقط ، إذا ذم أحداً فقد مدحه . »

(١) انظر مثلاً آخر لنصر ابن الشجري رأى ابن جنى ، فيما يأتي من حديث أبي العلاء المعري .

(٢) المجلس الثلاثون .



وقد تعقبه ابن الشجري في هذا الشرح (١)

٤ - حكى ابن الشجري عن ابن جنى اللغات الثمانية في « أف » ، وقوله :  
« ولا يقال : أُفٍّ ، بالياء ، كما تقول العامة » .

قال ابن الشجري (٢) : وأقول : إن الذي تقوله العامة جائز في بعض اللغات ، وذلك في لغة من يقول في الوقف : أفعى وأعمى وحبلى ، يقبلون الألف ياء خالصة ، فإذا وصلوا عادوا إلى الألف ، ومنهم من يحمل الوصل على الوقف ، وهم قليل (٣) .

الجرجاني - القاضي علي بن عبد العزيز

( ٣٩٢ هـ )

١ - حكى عنه ابن الشجري علة زيادة الضاد في قول المتنبي (٤) :

إنَّ شكلي وإنَّ شكلك شتَّى فالزيمي الخُصَّ واخفِضِي تبييضِي

٢ - ونقل عنه أيضا تأويله لقول المتنبي (٥) :

أَمْطُ عَنْكَ تشبيهي بما وكأنه فما أحدٌ فوق ولا أحدٌ مثلي

٣ - ومع تصريح ابن الشجري بالنقل عن القاضي الجرجاني في الموضوعين السابقين ، إلا أنه قد أثار على كلامه الذي أورده في الوساطة ، عن الشعراء الذين ذكروا الطير التي تتبع الجيش لتصيب من لحوم القتلى . ولم يكتفِ ابن الشجري بهذا حتى استاق كلامَ الجرجاني ، وتأويله لبيت المتنبي :

سحابٌ من العقبان يَزْحَفُ تحته سحابٌ إذا استسقت سقتهَا صَوَامِرُهُ (٦)

(١) المجلس الحادي والثلاثون .

(٢) المجلس الخامس والأربعون .

(٣) وانظر نقداً آخر لابن الشجري حول تفسير ابن جنى لشعر المتنبي في المجلس الثالث والسبعين .

(٤) المجلس الحادي والثلاثون ، وقارن بالوساطة ص ٤٥٥ .

(٥) المجلس الثالث والثمانون ، والوساطة ص ٤٤٢ .

(٦) المجلس الثامن والسبعون ، والوساطة ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

والعجب من ابن الشجري إذ ينقل كلام الجرجاني بحروفه ، ثم ينسبه إلى نفسه .

الهروي - علي بن محمد النحوي

( نحو ٤١٥ هـ )

وهذا عالمٌ من علماء العربية ، حجب الزمن تصانيفه ، ولم يظهر منها إلا كتاب « الأزهية » الذي طبع في دمشق منذ ثمانية عشر عاماً (١) ، وهو كتاب رائد في علم الحروف والأدوات ، ولما كان ابن الشجري قد عالج مبحث الأدوات في كثير من مجالسه ، كما أشرت إلى ذلك من قبل (٢) ، فقد أفاد من جهود العلماء المتقدمين ، وعلى رأسهم الهروي ، لكن ابن الشجري لم يصرح بالنقل عنه ألبتة . وهذا ما ظهر لي من ذلك بالمراجعة :

١ - ذكر ابن الشجري من معاني « ما » أن تكون اسماً بمعنى الحين ، وكلامه في ذلك كله منتزع من كلام الهروي ، وقد خفي هذا على ابن هشام ، فتعقب ابن الشجري فيما أورده ، ونهت عليه في الفقرة السابعة والخمسين من آراء ابن الشجري .

٢ - ما أورده ابن الشجري من مجيء « أو » بمعنى واو العطف ، وشواهد ذلك ، أخذه كله من الهروي (٣) .

٣ - وفي حديثه عن « أو » أيضاً ، ذكر أنها تستعمل بمعنى « إن » الشرطية مع الواو ، وذلك مما سبق به الهروي ، وقد خفي هذا أيضاً على ابن هشام والسيوطي فنسباه إلى ابن الشجري ، وأشارت إليه في الفقرة الستين من آراء ابن الشجري .

٤ - سلخ ابن الشجري كلام الهروي جميعه في « إما » وقد وهم (٤) ابن

(١) ثم طبع كتابه « اللامات » في بغداد ومصر .

(٢) راجع ما كتبه عن « الأدوات عند ابن الشجري » .

(٣) المجلس الخامس والسبعون ، وقارن بالأزهية ص ١١٧ - ١٢٣ .

(٤) راجع الفقرة الثانية والستين من آراء ابن الشجري .

هشام ابن الشجرى فى توجيه قوله تعالى : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ على التخيير ، وابن الشجرى إنما انتزع شواهدَه كلها - ومنها الآية الكريمة - فى هذا المبحث من الهروى ، فإن كان إيرادُ فعلى الهروى .

٥ - سطا ابنُ الشجرى (١) على كلام الهروى وشواهدَه حول معنى « إن » الخفيفة ، مكسورة ومفتوحة ، لكنه خالفه فى تقدير « ما » من قول الشاعر :  
ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتَه على السنّ خيراً لا يزال يزيُدُ  
فابن الشجرى يقدرها « ما » المصدرية ، والهروى يراها « ما » التى بمعنى « حين » .

### الرَّبِيعِيّ - عليّ بن عيسى

( ٤٢٠ هـ )

الرَّبِيعِيّ شيخُ شيوخ ابن الشجرى ، وقد حكى عنه ابنُ الشجرى قوله فى بناء « حذام » ونظائرها ، فقال بعد أن نقل آراء النحاة (٢) : ولعلّى بن عيسى الربيعى فى بناء « حذام » ونظائرها علّة لم يسبق إليها ، وهى تضمّن معنى علامة التأنيث التى فى حاذمة وقاطمة وراقشة ، فلما عدلن عن اسم مقدّرة فيه تاء التأنيث ، وجب بناؤهنّ لتضمّن معنى الحرف .

ونقل عنه شرحه لقول المتنبي (٣) :

نهبت من الأعمار ما لو حويته هُنَّتِ الدنيا بأنك خالد

وقوله (٤) :

لا تكثر الأموات كثرة قلة إلا إذا شقيت بك الأحياء

(١) المجلس التاسع والسبعون ، وقارن بالأزهمية ص ٣٢ - ٧٠ .

(٢) المجلس السابع والخمسون .

(٣) المجلس الثامن والسبعون .

(٤) المجلس الثانى والثمانون .

وقوله (١) :

أُمرتُ عنكَ تشبيهي بما وكأنه فما أُحدُّ فوق ولا أُحدُّ مثلي

ثم تعقَّبه في تفسيره لقول المتنبي :

رمانى خِساسُ الناس من صائبِ استه وآخِرُ قطن من يديه الجنادلُ

فقال (٢) : « وفسَّرَ علي بن عيسى الربيعي قوله : « من صائب استه » بأنه من

ضعفه إذا رمى يصيب استه ، فحمله على معنى قوله : « وآخِرُ قطن من يديه الجنادل » وليس هذا القول بشيء ، لأننا لم نجد في الموصوفين بالضعف من يرمى بحجر أو غير حجر مما ترمى به اليد فيصيب استه ، وإنما هو مثل ضربه ، فذكر تفصيل عائبيه : فقال : عابني أراذل الناس ، فمنهم من رمانى بعيب هو فيه ، وهو الأئنة ، فانقلب قوله عليه ، فأصاب استه بالعيب الذى رمانى به ، وآخِر لم يؤثر كلامه فى عرضي ، لِعِيهِ وحقارته ، فهو كمن يرمى قرنه بسباح القطن ، أى الذين رمونى من هذين الصنفين بهذين الوصفين » .

وقد رأيت أحمد بن علي بن معقل المهلبى الأزدى المتوفى سنة ٦٤٤ هـ ، يردُّ

على ابن الشجرى تفسيره هذا ، فيقول ، بعد أن ذكر البيت (٣) : « وقال شيخ شيخنا الشريف ابن الشجرى : إنما هذا مثل ، أى رمانى بعيب هو فيه ، لأنه ذو أئنة ، فكأنه أراد : أصابني فأصاب استه . وأقول : إن هذه الأقوال ضعيفة ، وأضعفها قول ابن الشجرى : « رمانى بعيب هو فيه ، أى رمانى بالأئنة » . والمعنى أنه رمانى بسهم من عيب فردَّ عليه أقبح رد ، كأنه يقول : أنا ليس فى عيب ، فعابني عائب نفسه أقبح عيب » .

(١) المجلس الثالث والثمانون .

(٢) المجلس الرابع والثمانون ، وذكر شارح ديوان المتنبي ١٧٤/٣ ، كلام ابن الشجرى هذا ، فى

إفساد قول الربيعي ، ولم يعزه إلى ابن الشجرى .

(٣) ماخِذ الأزدى على أبى اليمن الكندى فى تفسير شعر المتنبي . بتحقيق الدكتور هلال ناجى ، نشر

بمجلة المورد العراقية - المجلد السادس - العدد الثالث ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

## الشريف المرتضى - علي بن الحسين

( ٤٣٦ هـ )

تجمع بين الشريف المرتضى وبين ابن الشجري علاقة التشيع . وهذا الشريف من أصحاب الأمل ، وتحتل « أماليه » مكانة عالية في كتب علوم العربية ، وتسمى غرر الفوائد ودُرر القلائد . وقد كان لابن الشجري نسخة من هذه الأمل ، استنسخها بخطه (١) .

وقد أثار ابن الشجري على كلام المرتضى في الحنوف ، وذكر كلامه بألفاظه ، دون أن يصرح بالنقل عنه أو الإفادة منه (٢) .

والموضع الوحيد الذي صرح فيه ابن الشجري بالشريف المرتضى ، غمزه فيه ، ونسبه إلى شيء من القصور . قال : « ذكر الشريف المرتضى رضي الله عنه ، البيتين اللذين الأول منهما : » (٣) « ويلم قوم » في كتابه الذي سماه غرر الفوائد ، وبين معنيهما ، غير أنه لم يستوعب تفسير ما فيهما من اللغة ، ولم يتعرض للإعراب فيهما ، ولم يزل قليل الإلمام بهذا الفن » .

## مكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي

( ٤٣٧ هـ )

ومكي علم من أعلام العربية في القرنين الرابع والخامس ، وكتبه في علم القراءات وإعراب القرآن الكريم من عمد هذين الفنين . وقد خطأه ابن الشجري فيما ذهب إليه ، من أن « إن » الشرطية لا تدخل على الأسماء ، إلا أن تضم بعد « إن » فعلاً يرتفع بعده الاسم على الفاعلية ، ليس غير ، وصحح ابن الشجري أن النحويين كما يضمرون بعد حرف الشرط أفعالاً ترفع

(١) راجع مقدمة تحقيق أمالي المرتضى ص ٢١

(٢) المجلس الثالث والأربعون ، وقارن بما في أمالي المرتضى ٧٢/٢ .

(٣) يعني قول الشاعر :

ويلم قوم غدوا عنكم لطبتهم لا يكتنون غداة العل والنهل

راجع المجلس التاسع والأربعين ، وأمالي المرتضى ١٥٧/٢ .

الاسم بأنه فاعل ، كذلك يضمرون بعده أفعالا تنصب الاسم بأنه مفعول . ثم قال ابن الشجري بعد أن استوفى هذا المبحث (١) : « ولكي في تأليفه « مشكل إعراب القرآن » زلات ، سأذكر فيما بعد طرفاً منها إن شاء الله » .

وقد أفرد ابن الشجري لهذه الزلات المجلس الثامن ، وبعضاً من الحادي والثمانين ، بدأ بذكر أغلاط مكى في سورة البقرة ، وانتهى بسورة مريم ، ثم قال في آخر كلامه : « هذه جملة ما علقْتُ به من سقطات هذا الكتاب ، على أنني لم أبالغ في تتبعها ، وإنما ذكرت هذه الردود على هذه الأغاليط ، لئلا يغترَّ بها مقصِّر في هذا العلم ، فيعولَّ عليها ويعمل بها » .

وقد رأيت ابن هشام يدفع بعض اعتراضات ابن الشجري على مكى (٢) . ثم كتب الدكتور أحمد حسن فرحات ، ثلاث مقالات بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (٣) ، بعنوان « نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكى في كتاب مشكل إعراب القرآن » ، ردَّ في هذه المقالات بعض ما أخذ ابن الشجري بأنها راجعة إلى سِقَمِ النُّسخة التي وقعت لابن الشجري من « المشكل » ، وذكر أن بعضاً آخر من هذه المآخذ موجودٌ في كتب المفسِّرين والمعريين قبل مكى .

ولعل موقف مكى من المعتزلة - الذين يرجع إليهم ابن الشجري في عقيدته - وتهجُّمهم عليهم (٤) ، هو الذي أغرى ابن الشجري به ، ودفعه إلى الانتقاص منه والطعن عليه .

والعجب من ابن الشجري ، يحمل على مكى ثم يستاق كلامه ، فقد رأيت مواضع من الأمالي اتفق فيها سياق ابن الشجري مع سياق مكى في « المشكل »

(١) المجلس الثامن والسبعون .

(٢) المغنى ص ١٩٥ ، في الكلام على الكاف المفردة .

(٣) الأجزاء الثلاثة الأولى من المجلد الحادي والخمسين (يناير - يوليو ١٩٧٦) ، وانظر أيضاً : ما لم ينشر من الأمالي الشجرية . تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن - مجلة المورد العراقية - المجلد الثالث - العددان الأول والثاني - ١٩٧٤ .

(٤) راجع مشكل إعراب القرآن ٤٣٢/٢ ، في تأويل قوله تعالى : ﴿ وَجِئْتُمْ بِحُكْمٍ غَافِقٍ إِذْ يُؤْتِي السَّمَاءَ دُخَانًا وَسُحَابًا مُّغْتَابًا ﴾ .

اتفاقاً تاماً ، كأن ابن الشجري ينقل عنه ، أو كأنهما ينقلان عن مصدر واحد ، بل إن ابن الشجري ينقل استدلال مكى بحروفه ، وقد دلت على ذلك في حواشي التحقيق (١) ، بما يغني عن الإطالة بذكره هنا .

الثماني - عمر بن ثابت

( ٤٤٢ هـ )

نقل عنه ابن الشجري ما حكاه عن بعض النحويين ، من إجازة تقديم حال المجرور عليه ، وتضعيفه لذلك (٢)

وحكى عنه لغة في « التي » قال (٣) : وذكر أبو القاسم الثماني لغة خامسة ، وهي التي ، بتشديد الياء ، كما قالوا في المذكر : الذي .

ثم ضعف رأيه في فتح عين « يأيى » ، فقال (٤) : وقال بعض النحويين : إنما فتحوا عين يأيى على سبيل الغلط ، وتوهوا أن ماضيه على فَعِل ، وعول أبو القاسم الثماني على هذا القول ، والصواب ما ذكرته أولاً .

أبو العلاء المعري - أحمد بن عبد الله

( ٤٤٩ هـ )

نقل عنه ابن الشجري نقلاً عزيزاً ، فقال بعد أن حكى أقوال العلماء في شرح عبارة سيبويه « ما أغفله عنك شيئاً » : (٥) ووجدت بخط أبي الفرج سعيد بن علي بن السنالي الكوفي ، ما أملاه عليه أبو العلاء المعري ، ونسبه المعري إلى بعض

(١) راجع المجالس : التاسع ، والثالث والثلاثين ، والأربعين ، وانظر أيضاً ما سبق في الفقرة الثانية والخمسين من آراء ابن الشجري .

(٢) المجلس الحادي والسبعون .

(٣) المجلس الرابع والسبعون .

(٤) المجلس الحادي والعشرون .

(٥) المجلس السادس والستون .



النحويين ولم يُسمَّه ، قال : إن الذي قيل له هذا الكلام كان له صديق عوَّده أن يبرَّه  
ويحسنَ إليه ، وأنه ذكر صنيعه به ، فقال له السامع : ما أغفله عنك شيئا ، قال :  
فالكلام يتم عند قوله : « عنك » ، وقوله : « شيئا » من كلام مستأنف ، كأنه قال :  
فكر شيئا ، أى تفكيرا قليلا ، أى إنه قد انتقل عن الحال التي كنت تجده عليها ،  
فكان الرجل المثني على الصديق شكَّ في أمره ، ولم يَدْرٍ ما أغفله عنه ، فقال له من  
حضر : فكَّر شيئا ، أى دع الشك ، لأنه إذا فكَّر وجب أن يصحَّ له الأمر . وقال  
المعري : إن المراد بقوله : « ما أغفله عنك » التعجب ، ويحتمل أن يكون استفهاما ،  
كأنه قال : أى شيء أغفله عنك ؟

وقد تعقب ابن الشجري أبا العلاء في شرحه لقولهم : « عمرك الله » (١) .

وتعقبه أيضا في شرحه لشعر المتنبي ، فقال في قوله (٢) :

وأنت بالأمس كنتَ محتملاً شيخ معد وأنت أمرؤها

وحكى أبو زكريا في تفسيره لشعر المتنبي ، عن أبي العلاء المعري ، أنه قال :  
زعم بعض النحويين أن « كان » لا تعمل في الحال ، قال : وإذا أخذ بهذا القول  
جعل العامل في « محتملا » من قوله : « وأنت بالأمس كنت محتملا » الفعل المضمر  
الذي عمل في قوله : بالأمس .

قال ابن الشجري : وأقول : إن هذا القول سهو من قائله وحاكبه ، لأنك إذا  
علقت قوله « بالأمس » بمحذوف ، فلا بد أن يكون « بالأمس » خبرا لأن ،  
أو لكان ، لأن الظرف لا يتعلق بمحذوف إلا أن يكون خبرا أو صفة أو حالا  
أو صلة ، ولا يجوز أن يكون خبرا لأن ولا لكان ، لأن ظروف الزمان لا توقع أخبارا  
للجثث ، ولا صفات لها ولا صلوات ولا أحوالا منها ، وإذا استحال أن يتعلق قوله :  
« بالأمس » بمحذوف ، علقت بكان ، وأعملت « كان » في « محتملا » .

(١) المجلس الثاني والأربعون .

(٢) المجلس التاسع والستون . ويُعدُّ أبو العلاء من شراح المتنبي الكبار ، واسم شرحه : معجز أحمد ،  
ويسمى أيضا اللامع العزيزي . وانظر كلاماً جيداً حول هذين الكتابين في (أبو العلاء الناقد الأدبي) للأخ  
الدكتور السعيد السيد عبادة ص ١١٢ - ١٢٦ .

وقد أخذ ابن الشجري على أبي العلاء تفسيره لقول المتنبي (١) :

لم تُسَمَّ ياهارونُ إلا بعد ما آقُ — تَرَعَتْ وَنَارَعَتْ آسَمَكَ الْأَسْمَاءُ

فقال : قال فيه أبو الفتح : أراد لم تسم بهذا الاسم إلا بعد ما تقارعت عليك الأسماء ، فكلُّ أراد أن يُسَمَّى به ، فخراً بك . وقال أبو العلاء : أجد ما يتأول في هذا أن يكون الاسم ها هنا في معنى الصيت ، كما يقال : فلان قد ظهر اسمه ، أي قد ذهب صيته في الناس ، فذكره لا يشاركه فيه أحد ، وماله يشترك فيه الناس ، فأما أن يكون عنى باسمه هارون ، فهذا يحتمله ادعاء الشعراء ، وهو مستحيل في الحقيقة ، لأن العالم لا يخلو أن يكون فيهم جماعة يعرفون بهارون .

والذي ذهب إليه أبو الفتح من إرادته اسمه العلم هو الصواب ، وقول المعري إن الاسم هنا يريد به الصيت ، ليس بشيء يعول عليه ، لأن قول أبي الطيب : « لم تسم » معناه لم يجعل لك اسم ، وأما دفع المعري أن يكون المراد الاسم العلم بقوله : إن في الناس جماعة يعرفون بهارون ، فقول من لم يتأمل لفظ صدر البيت الذي يلي هذا البيت ، وهو قوله :

\* فغَدَوْتُ واسمُك فيك غيرُ مشارِكٍ \*

والمعنى : إن اسمك انفرد بك دون غيره من الأسماء ، فمعارضته بأن في الناس جماعة يعرفون بهارون ، إنما يلزم أبا الطيب ، لو قال : فغدوت وأنت غير مشارك في اسمك ، فلم يفرق المعري بين أن يقال : اسمك مشارك فيك ، وأن يقال : أنت غير مشارك في اسمك ، وإنما أراد أن اسمك انفرد بك دون الأسماء ، ولم يرد أنك انفردت باسمك دون الناس ، فاللفظان متضادان كما ترى .

الواحدى - على بن أحمد

( ٤٦٨ هـ )

الواحدى من شرح المتنبي المعدودين ، وقد أفاد منه ابن الشجري في بعض

(١) المجلس الثانى والثمانون .

ما عرض له من شعر المتنبي ، ولم يصرح ابن الشجري بالنقل عن الواحدى ، مع إغارته على كلامه بحروفه في المواضع التي ظهرت لى خلال تحقيق الجزء الأول من الأمالى .  
ويبدو أن ابن الشجري كان في نفسه شيء من الواحدى ، وآية ذلك أنه حين اضطر أن يحكى كلامه في الرد على ابن جنى ، ولم يرخص أن ينسب الرد إلى نفسه ، ذكره بأسلوب الإخفاء والإغماض .

وذلك أن ابن الشجري حكى شرح ابن جنى لقول المتنبي (١) .  
مَنْ لى بفهم أهيل عصر يدعى أن يُحسب الهندى فيهم باقل  
قال : قال ابن جنى : في هذا البيت شيء يمكن أن يتعلق به عليه ، وذلك أن باقلاً لم يؤت من سوء حسابه ، وإنما أتى من سوء عبارته ، فكان ينبغي أن يذكر مع سوء العبارة الخطابة والفصاحة ، لأن سوء العبارة والفصاحة ضدان ، ولا يذكر مع عيب اللسان جودة الحساب ، لأنهما ليسا ضدّين ، ولو قال : « أن يفحم الخطباء فيهم باقل » ونحو ذلك ، كان أسوغ .

وقال من رد على ابن جنى : ليس الأمر كما قال ، فإن باقلاً كما أتى من سوء البيان أتى من الجهل بعقد البنان ، فإنه لو ثنى من سبائته وإبهامه دائرة ، ومن خنصره عقدة ، لم تفلت منه الطيبة ، فقد صحّ قوله فيما نسبه إليه من الجهل بالحساب .  
انتهى ما ذكره ابن الشجري ، وهذا الرد على ابن جنى ، من كلام الواحدى (٢) ، مع اختلاف يسير في العبارة ، وقد صرح بنسبته إليه شارح ديوان المتنبي (٣) .

وقد رأيت ابن الشجري يسألح كلام الواحدى في مواضع من شرح المتنبي ، ودلت على هذه المواضع في حواشى التحقيق (٤) .  
وأصرح من كل ذلك ما ذكره ابن الشجري في شرح قول المتنبي :

- (١) المجلس الخامس والستون .  
(٢) شرح ديوان المتنبي ص ٢٧١ .  
(٣) شرح ديوان المتنبي المنسوب خطأ للمكبرى ٢٦٠/٣ .  
(٤) راجع المجلسين التاسع والعشرين ، والحادى والثلاثين ( في ثلاثة مواضع ) .

نهبت من الأعمار ما لو حويته لهنت الدنيا بأنك خالد  
حيث أغار على كل ما ذكره الواحدى فى شرح البيت (١) .

التبريزى - أبو زكريا يحيى بن على

( ٥٠٢ هـ )

من أبرز شيوخ ابن الشجرى ، أخذ عنه اللغة والأدب . وقد تعقبه ابن  
الشجرى فى مواضع من شرحه لشعر المتنبى :

فقال بعد أن حكى ثلاثة أقوال فى قول المتنبى (٢) :

أمط عنك تشببى بما وكأنه فما أحدٌ فوقى ولا أحدٌ مثلى

والرابع : قول أبى على بن فورجة ، قال : هذه « ما » التى تصحب « كأن »  
إذا قلت : كأنما زيد الأسد ، وإليه ذهب أبو زكريا ، قال : أراد أمط عنك تشببى  
بأن تقول : كأنه الأسد ، وكأنما هو الليث . وهذا القول أردأ الأقوال ، وأبعدها من  
الصواب ، لأن المتنبى قد فصل « ما » من « كأن » وقدمها عليه ، وأتى فى مكانها  
بالهاء ، فاتصال « ما » بكأنه غير ممكن ، لفظاً ولا تقديراً ، وهى مع ذلك لا تفيد  
معنى إذا اتصلت بكأن ، فكيف إذا انفصلت منه وقدمت عليه ؟

وقد أخذ ابن الشجرى على شيخه تفسير قول أبى الطيب :

أنت الجواد بلا من ولا كدرٍ ولا مطأل ولا وعد ولا مدل

فقال (٣) : سألتنى سائل عن المذل ، فقلت : قد قيل فيه قولان : أحدهما أن  
معناه القلق ، يقال : مذلت من كلامك ، أى قلت ، ومذل فلان على فراشه : إذا  
قلق فلم يستقر ، والقول الآخر : البوح بالسر ، يقال : فلان مذلٌ بسره ، وكذلك  
هو مذلٌ بماله : إذا جاد به .

وذكر أبو زكريا فى تفسير البيت الوجهين فى المذل ، ثم قال : والذى أراد

(١) المجلس الثامن والسبعون ، وقارن بما فى شرح الواحدى ص ٤٦٦ .

(٢) المجلس الثالث والثمانون .

(٣) المجلس الرابع والثمانون ، وقد تعقب ابن الشجرى شيخه التبريزى فى موضعين آخرين من هذا المجلس .

أبو الطيب بالمدل أنه لا يقلق بما يلقاه من الشدائد ، كما يقلق غيره . وليس ما قاله بشيء عليه تعويل ، بل المَدْلُ ها هنا البَوْحُ بالأمر ونفى ذلك عنه ، فأراد أنه إذا جاد كتم معرفته ، فلم يُبَحْ به ، وقول أبي زكريا : « أراد أنه لا يقلق بما يلقاه من الشدائد » قد زاد بذكر « الشدائد » ما ذهب إليه بعداً من الصواب ، وهل في البيت ما يدل على الشدائد ؟ إنما مبنى البيت على الجود ، والخِلال التي مدحه بنفها عنه متعلقة بمعنى الجود ، وهي المنّ والكدر والمطال والوعد ، والمَدْلُ الذي هو البوح بالشيء .

\* \* \*

## أثر ابن الشجري في الدراسات النحوية واللغوية

يُمثّل ابنُ الشجري ومَن إليه من نُحاة القرنين الخامس والسادس (١) ، حلقة الوصل بين المتقدمين من النحاة وبين المتأخرين .

فقد كان لقرب هذا الجيل من منابع الأولى ، بالتلقّي والمشاهدة ، وما ظفر (٢) به نحاة هذا الجيل من الكتب والمصنفات التي عمرت بها دور العلم وخزائن المكتبات ، قبل أن تعصف بها عوادي الناس والأيام ، كان لذلك كله فضل حفظ آراء المتقدمين ، مما أمّد النحاة المتأخرين بذلك الفيض الزاخر من الوجوه والآراء ، وفتح لهم آفاق النظر ، ومهّد أمامهم سبل البحث .

وقد أودع ابن الشجري كتابه « الأملی » علماً كثيراً ، أفاد منه المتأخرون ، مصرّحين بالأخذ عنه وغير مصرّحين ، على أن تأثيره في مصنفات من بعده يبدو بشكل عام فيما عالجته من مسائل الإعراب والحنوف ، ثم في هذا الحشد الهائل من شواهد القرآن الكريم والشعر .

وقد تتبعنا ابنَ الشجري في مصنفات النحاة المتأخرين ، باستقراء أرجو ألا يكون فاتني معه شيء ، ثم أفضى تخريج شواهد من كتب العربية إلى تأثر خفي من أصحاب هذه الكتب لم يصرحوا به .

وهذا بيان الآخذين عن ابن الشجري والمستفيدين منه ، أذكرهم بحسب وفياتهم ، صنيعي في مصادر ابن الشجري :

الأنباري - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد

( ٥٧٧ هـ )

وأبو البركات من أبرز تلاميذ ابن الشجري ، أخذ عنه علم العربية ، كما ذكر

(١) من مثل الزمخشري وأبي البركات الأنباري وابن يعيش ، في المشرق ، وابن السيد البطليوسي وابن الباذش والسهيلي في المغرب .

(٢) قد يُمثّل لذلك بما ظفر به ابن الشجري من كتاب « الأزهية » للهروي - وإن لم يصرح - وهذا الكتاب مما لم يتح لابن هشام والسيوطي ، كما ذكرت في حديثي عن الهروي . ومن قبل « الأزهية » كتاب « الأوسط » للأخفش ، و « الواسط » لأبي بكر بن الأنباري ، كما تقدّم .

هو نفسه ، في ترجمته التي ختم بها كتابه « نزهة الألبا » .

وقد ذهب الأنباري بالشهرة كلها ، بكتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » الذي أفاد فيه من ابن الشجري إفادة واضحة ، كما أفاد منه في كتبه الأخرى ، والعجب من الأنباري يُثنى على شيخه ويُفيد منه كل هذه الإفادة ، ثم لا يصرح باسمه في أي من كتبه المطبوعة !

وقبل أن أدل على مواضع أخذ الأنباري من ابن الشجري ، أشير إلى أن الأستاذ الدكتور محمد خير الحلواني (١) ، قد تنبه قبل إلى تأثير ابن الشجري في الأنباري ، وذكر أن الأنباري أخذ معظم أدلة ابن الشجري في الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وأنه أغار على أسلوبه اللفظي في غير موضع (٢) .

وهذه مثل لما رأيته عند الأنباري من كلام شيخه ابن الشجري :

١ - نقل الأنباري كلام ابن الشجري عن « كلا وكلتا » ، وفي تعليل حملهما على المفرد إذا أضيفا إلى المظهر ، وعلى المثني إذا أضيفا إلى المضمّر ، ذكر رأى ابن الشجري ، ثم قال : « وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين » . ولست أدري لماذا لم يصرح الأنباري بنسبة هذا الوجه إلى شيخه ابن الشجري ، وهو لم يُعرف عن غيره من المتأخرين (٣) ؟

٢ - في تعليل بناء « قبل وبعد » على الضمة دون الفتحة والكسرة ، ذكر الأنباري تعليل ابن الشجري ولم يعزّه إليه (٤) .

٣ - وفي حديثه عن الثنية وأن أصلها العطف ، استاق كلام ابن الشجري (٥)

(١) رحمه الله رحمة واسعة ، فقد كان من فضلاء علماء سوربة ، وقد سعدت بمعرفته أيام اشتغاله برسالة الدكتوراه التي تقدم بها إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس .

(٢) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، صفحات ١٣١ - ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ٢٦٦ .

(٣) الإنصاف ص ٤٥٠ ( المسألة ٦٢ ) ويقارن بالأمال - المجلس الثامن والعشرين .

(٤) أسرار العربية ص ٣١ ، ويقارن بالأمال - المجلس الأربعين .

(٥) أسرار العربية ص ٤٧ ، ويقارن بالأمال - المجلس الثاني .

- ٤ - نقل ما ذكره ابن الشجري من رأى الكوفيين ، فى مجيء « أو » بمعنى الواو ، ومعنى « بل » ، وردّ البصريين عليهم (١) .
- ٥ - وأبين من ذلك كله فى أخذ الأنبارى من ابن الشجري ، ما ذكره فى الخلاف فى « نعم وبئس » و « أفعال التعجب » ، فقد أثار الأنبارى فى هاتين المسألتين على كلام ابن الشجري ، واستعان بشواهد وطريقة حججه وردّه ، كما لاحظ بحق الأستاذ الدكتور الحلوانى فى كتابه المذكور (٢) وهناك مواضع تأثير أخرى ، أشار إليه الدكتور الحلوانى - وأحسن كل الإحسان - فى كتابى ابن الشجري والأنبارى (٣) .

### العُكْبَرِيُّ - أبو البقاء عبد الله بن الحسين

( ٦١٦ هـ )

من النحاة البارزين فى عصره ، وقد اشتهر بكتابه « التبيان فى إعراب القرآن » ونشر له أخيراً كتاب « إعراب الحديث النبوى » (٤) . وقد اعتنى فى هذين الكتابين بغاية تعليمية تطبيقية ، فلم يهتم كثيراً بنسبة الأوجه الإعرابية إلى أصحابها ، ولا أستبعد أن يكون قد أفاد (٥) من الوجوه الإعرابية التى ملأ بها ابن الشجري « أماليه » ، فهو قريب العهد والدار من ابن الشجري ، ثم هو قد تلمذ لابن الخشاب الذى ردّ على ابن الشجري فى « أماليه » .

على أن العكبرى قد أشار إلى ابن الشجري إشارة غامضة ، حين ذكر اختلاف النحاة فى حدّ الاسم ، فقال : « وقال ابن السراج : هو كل لفظ دل على

(١) الإنصاف ص ٤٧٨ - ٤٨١ ( المسألة ٦٧ ) ، ويقارن بالأمالى - المجلس الخامس والسبعين .  
(٢) الإنصاف ص ٩٧ - ١٤٨ ( المسألتان ١٤ ، ١٥ ) ، ويقارن بالأمالى - المجلس التاسع والخمسون والستون .

(٣) الخلاف النحوى ص ١٤٦ .

(٤) ثم نشر له بعد ذلك : شرح لامية العرب ، والتبيين عن مذاهب النحويين .

(٥) انظر مثلاً التبيان فى إعراب القرآن ص ١١٤٢ ، وقارن بالأمالى - المجلس الحادى عشر ، فى إعراب قوله تعالى : ﴿ وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله ﴾ .



معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل ، وزاد بعضهم في هذا دلالة الوضع « .  
ويقول الأستاذ الدكتور محمد خير الحلواني ، تعليقا على ذلك <sup>(١)</sup> : لعله يريد به ابن  
الشجري ، لأنه ينسب إلى نفسه هذه الزيادة .

### شارح ديوان المتنبي

ومما يتصل بأبي البقاء العكبري شرح ديوان المتنبي ، الذي ظل يُنسب إليه  
دهراً طويلاً ، حتى جاء الدكتور مصطفى جواد رحمه الله ، وأثبت أن هذا الشرح  
ليس للعكبري <sup>(٢)</sup> ، وأنه لابن عدلان ، وهو غفيف الدين أبو الحسن علي بن عدلان  
ابن حماد الربيعي الموصل النحوي المتوفى بالقاهرة سنة ٦٦٦ هـ .

وقد يقوى رأى الدكتور مصطفى جواد أن أبا البقاء العكبري لم يذكر ابن  
الشجري في أي من كتبه المطبوعة التي رأيتها ، على حين نرى شارح ديوان المتنبي  
كثير النقل عن ابن الشجري والتصريح باسمه ، فلو كان العكبري هو شارح ديوان  
المتنبي لما اختلف حاله بين شرح الديوان وسائر كتبه .

ومهما يكن من أمر فقد أفاد شارح ديوان المتنبي هذا من ابن الشجري ،  
وحكى كلامه مصرحاً وغير مصرح ، ولست بسبيل ذكر كل المواضع التي صرح  
فيها الشارح بابن الشجري ، فهي بالغة الكثرة <sup>(٣)</sup> ، ولكنني أدل على المواطن التي  
أغار فيها على كلام ابن الشجري ، من غير تصريح بالنقل عنه :

١ - أورد الشارح إعراب ابن الشجري لبيت الشماخ <sup>(٤)</sup> :

(١) مسائل خلافية في النحو ، للعكبري ، تحقيق الدكتور الحلواني ص ٤٢ ، وراجع ما سبق في  
الفقرة الثالثة والثلاثين من آراء ابن الشجري النحوية .

(٢) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق - المجلد الثاني والعشرون ص ٣٧ ، ١١٠ - دمشق ١٣٦٦ هـ -  
١٩٤٧ م . وانظر ما كتبه الأخ الدكتور عبد الرحمن العثيمين في مقدمة تحقيق التبيين ص ٤٩ .

(٣) انظر مثلاً شرح الديوان ٢٧/١ ، ٣٧٩ ، ٢٣٩/٢ ، ٣٣٩ ، ١٦٢/٣ ، ١٦٣ ، ١٩٠ ،  
٣٦/٤ ، ١٢٩ ، ١٩٢ ، وفي بعض هذه المواضع يصرح هذا الشارح بأنه نقل بخطه من أمالي ابن الشجري ،  
وذلك بعض ما اعتمد عليه الدكتور مصطفى جواد في رد نسبة الشرح إلى العكبري ، إذ كان هذا ضريراً ،  
أضرب في صباه بالجدري .

(٤) شرح الديوان ١٧٤/٢ - والأمالي - المجلس الرابع .

- إذا الأرتى توسد أبرديه نخلود جوازىء بالرمل عين
- ٢ - نقل الشارح إعراب ابن الشجرى بحروفه لقول المتنبي (١) :
- جريت من نار الهوى ما تنطفى نار الغضا وتكلّ عما تحرق
- ٣ - وحكى توجيهه لقول المتنبي (٢) :
- كبرت حول ديارهم لما بدت منها الشمس وليس فيها المشرق
- ٤ - ونقل تأويله لقول المتنبي (٣) :
- حشاي على جمر ذكى من الهوى وعيناي فى روض من الحسن ترتع
- ٥ - وذكر إعرابه لقول المتنبي (٤) :
- يعطى فلا مطلقه يكدرها بها ولا مته ينكدها
- ٦ - ولخص كلامه على قول المتنبي (٥) :
- ما لمن ينصب الحبال فى الأرض ومرجأه أن يصيد الهللا
- ٧ - واستاق شرحه لقول المتنبي (٦) :
- وما الخيل إلا كالصديق قليلة وإن كثرت فى عين من لا يجرب
- ٨ - وفى قول المتنبي (٧) :
- لو كان ما تعطيم من قبل أن تعطيم لم يعرفوا التأميلا
- أخذ الشارح تفسير وإعراب ابن الشجرى بألفاظه ، ثم أورد ما أنشده ابن الشجرى من شعر أبى نصر بن نباتة وأبى الفرج بن البغاء ، على معنى بيت المتنبي .

(١) شرح الديوان ٣٣٣/٢ - والأمالى - المجلس الثانى عشر .

(٢) » » ٣٣٧/٢ ، والأمالى - المجلس نفسه .

(٣) » » ٢٣٥/٢ ، والأمالى - المجلس الثامن عشر .

(٤) » » ٣٠٤/١ ، والأمالى - المجلس التاسع والعشرون .

(٥) » » ١٤٤/٣ ، والأمالى - المجلس الحادى والثلاثون .

(٦) » » ١٨٠/١ ، والأمالى - المجلس الرابع والسبعون .

(٧) » » ٢٤٤/٣ ، والأمالى - المجلس نفسه .

٩ - وسلخ إعراب ابن الشجري لقول المتنبي (١) :

ما قولت عيناه إلا ظنتا تحت الدجى نار الفريق حلولا  
ثم أنشد شواهد على مجيء الحال من المضاف إليه ، ونقل حكايته عن أبي  
على الفارسي ، في « المسائل الشيرازيات » ، كل ذلك فعل ، دون أن يصرح بابن  
الشجري .

١٠ - وساق كلامه كله في علة منع الابتداء بالنكرة ، والكلام على قول

المتنبي (٢) :

مُتَى كُنْ لِي أَنْ الْبِيضُ يَحْضَابُ فَيَحْفَى بِتَبْيِيضِ الْقُرُونِ شَبَابُ

١١ - أفسد الشارح كلام الربيعي بما أفسده به ابن الشجري ، وساق  
الكلام كأنه من عند نفسه ، وقد أشرت إلى ذلك في حديثي عن الربيعي .

ومن قبل كل ذلك ومن بعده ، أخذ شارح ديوان المتنبي ما أفرده ابن  
الشجري في المجلس الأخير من « أماليه » لأعجاز أبي الطيب التي يُتمثل بها ،  
ثم الأبيات التي تُعدُّ من بدائعه (٣) .

ابن يعيش - يعيش بن علي بن يعيش

( ٦٤٣ هـ )

اشتهر عند الدارسين بشرحه على « المفصل للزمخشري » وبشرحه على « الملوكي  
في التصريف » لابن جنى ، ولم يصرح بنقل عن ابن الشجري ، لكني رأيت في  
بعض مباحثه مشابهة من كلام ابن الشجري ، كأنه ينقل عنه ، أو كأن الاثنين  
ينقلان عن مصدر واحد (٤) ، فمن ذلك :

(١) شرح الديوان ٢٣٨/٣ ، والأمالى - المجلس السادس والسبعون .

(٢) شرح الديوان ١٨٨/١ ، والأمالى - المجلس الحادى والثمانون .

(٣) شرح ديوان المتنبي ٢٢/١ ، ١٦٢ .

(٤) وهذا المصدر الواحد - فيما أرجح - هو أبو على الفارسي ، فقد كان ابن يعيش كثير الأخذ  
عنه ، وكذلك ابن الشجري ، كما أخبرتك . وانظر مقدمتى لكتاب الشعر ص ٩٢ .

ما ذكره في الكلام على « أف » فقد اتفق سياقه مع سياق ابن الشجري تماما<sup>(١)</sup>. وما أورده في أن أصل التثنية العطف بالواو<sup>(٢)</sup>. وغير ذلك كثير، مما حاك في صدرى أن ابن يعيش متأثر فيه ابن الشجري، ولكنى لا أملك الدليل القاطع عليه.

### المظفر بن الفضل العلوي الحسيني

( ٦٥٦ هـ )

صاحب « نضرة الإغريض في نضرة القريض »، وهو كتاب في صناعة الشعر، عل غرار كتاب « العمدة » لابن رشيق.

وقد روى العلوي هذا من طريق ابن الشجري، كلمة لأبي العلاء المعري عن الشعر، قال<sup>(٣)</sup>: « وروى لي الغزنوي، عن هبة الله المعروف بابن الشجري، قال: حدثني أبو زكريا التبريزي، قال: كنت أسأل المعري عن شعر أقرؤه عليه، فيقول لي: هذا نظم جيد، فإذا مرّ به بيت جيد، قال: يا أبا زكريا، هذا هو الشعر ». ثم رأيت مواضع من كتابه هذا، أكاد أقطع بأن مصدره فيها ابن الشجري، وإن لم يصرح بالنقل عنه، وقد أشرت إلى ذلك في حواشي التحقيق<sup>(٤)</sup>.

### ابن عُصْفُور - علي بن مؤمن

( ٦٦٩ هـ )

في حديث ابن الشجري عن التثنية، قال<sup>(٥)</sup>: « وربما استغنوا في هذا

(١) شرح الملوكي ص ٤٣٨، ويقارن بالأمالى - المجلس الخامس والأربعون.

(٢) شرح المفصل ٤/١٣٨، ٨/٩١، والأمالى - المجلس الثاني.

(٣) نضرة الإغريض ص ١١.

(٤) نضرة الإغريض، صفحات ٢٤٦، ٢٦٢ - ٢٦٨، ٢٨٣، وقارن بالأمالى - المجالس:

السابع، والسادس عشر، والخامس والأربعين.

(٥) المجلس الثاني.

النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبئ عن المراد ، كقولك : ضربت رأس الرجلين ، وشققت بطن الحملين ، ولا يكادون يستعملون هذا إلا في الشعر .  
وقد علق البغدادي على هذا ، فقال (١) : « والعجب من ابن الشجري في حمله الأفراد على ضرورة الشعر ، فإنه لم يقل أحد إنه من قبيل الضرورة ... وتبعه ابن عصفور في كتاب ضرائر الشعر ، والصحيح أنه غير مختص بالشعر » .

القرطبي - محمد بن أحمد

( ٦٧١ هـ )

نقل في « تفسيره » أقوال ابن الشجري ، مصرحاً به وغير مصرح ، فمما صرح فيه :

- ١ - إعراب قوله تعالى (٢) : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ .
  - ٢ - تأويل قوله تعالى (٣) : ﴿ قُلْ مَا يَعْبُؤْكُمْ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ ﴾ .  
ومما لم يصرح به ، واتفق سياقه مع سياق ابن الشجري ، كأنه ينقل عنه ، أو أن الاثنين ينقلان عن مصدر واحد :
  - ١ - الكلام (٤) على معنى ﴿ اصْطَفَيْنَا ﴾ من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ .
  - ٢ - شرح قول الشاعر (٥) :
- نُعَاطِي الْمُلُوكَ السَّلْمَ مَا قَصَدُوا لَنَا  
وَلَيْسَ عَلَيْنَا قَتْلُهُمْ بِمَحْرَمٍ

(١) الخزانة ٥٣٨/٧ ، وانظر الفقرة الأولى من آراء ابن الشجري ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٤٩ ، ولم يذكر ابن عصفور ابن الشجري .  
(٢) تفسير القرطبي ١٣١/٧ ، والأمالى - المجلس الثامن .  
(٣) » » ٨٤/١٣ ، والأمالى - المجلس نفسه . وانظر أيضا ٢١٢/١ ، ٢٣٥ ، ١١٢/٣ ، ٦٨/٥ ، ٨٣ .  
(٤) » » ٣٤٧/١٤ ، والأمالى - المجلس العاشر .  
(٥) » » ٣٤٩/١٤ ، والأمالى - المجلس نفسه .

- ٣ - الحديث عن حمل الأفعال بعضها على بعض (١) ، عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ .
- ٤ - تأويل قوله تعالى (٢) : ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ .

ابن مالك - محمد بن عبد الله

( ٦٧٢ هـ )

أبرز نحاة القرن السابع ، وصاحب أشهر نظم في النحو .  
ذكر ابن هشام أن ابن مالك قد تبع ابن الشجري في إعراب قول الشاعر (٣) :

غير مأسوفٍ على زمني ينقضني بالهم والحزن

وصرح ابن مالك أن مذهبه في ظهور الخبر بعد « لولا » ، هو مذهب الرماني وابن الشجري والشلوطين . وقد أشرت إلى ذلك في الفقرة الرابعة والخمسين من آراء ابن الشجري . كما حكى عنه في مواضع من شرح الكافية الشافية (٤) .

رضي الدين الشاطبي - محمد بن علي

( ٦٨٤ هـ )

من كبار اللغويين والقراء ، روى عنه القراءة أبو حيان النحوي . وقد حكى رضي الدين عن ابن الشجري تفسيره للألي ، من قول الشريف الرضي :  
قد كان جدك عصمة العرب الألي فاليوم أنت لهم من الإعدام  
ونقله ابن منظور (٥) من خط رضي الدين .

(١) تفسير القرطبي ٣١٦/٢ ، والأمل - المجلس الثاني والعشرون .

(٢) » » ٣٩١/١٠ ، والأمل - المجلس نفسه .

(٣) المغني ص ١٧٢ ، والأمل - المجلس الخامس .

(٤) صفحات ٤٤٠ ، ٩٦١ ، ١٦٣٢ .

(٥) لسان العرب ( أ ل ) ٣٢٢/٢٠ ، والأمل - المجلس الخامس .

أبو حيان الأندلسي - محمد بن يوسف

( ٧٤٥ هـ )

من فحول النحاة في القرن الثامن . وما زال أكبر أعماله مخطوطاً ، وهو كتاب التذييل والتكميل ، شرح التسهيل لابن مالك ، وهو أمرٌ يدعو إلى العجب والأسف معاً .

وقد رأيت عنده موضعاً (١) ، حكى فيه كلام ابن الشجري ، عند تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ ﴾ .

ثم حكى عن ابن الشجري ما ذكره من جمع جمع الجمع ، ونقل ردّ ابن الخشاب عليه ، رأيت ذلك في كتاب مخطوط له اسمه « تذكرة النحاة » (٢) .

المُرَادِيّ - الحسن بن قاسم ، أو ابن أمّ قاسم

( ٧٤٩ هـ )

من شراح الزمخشري وابن معطى وابن مالك ، وقد عُرف بكتابه « الجنى الداني في حروف المعاني » .

وقد حكى المرادي عن ابن الشجري أقواله (٣) في مجيء اللام بمعنى « بعد » ، وفي الجزم بلو ، وعمل « لا » عمل « ليس » في المعرفة ، وظهور الخبر بعد « لولا » . ثم كانت شواهد ابن الشجري مَدَدًا له في كتابه المذكور .

(١) البحر المحيط ٢٤٩/٤ ، وقارن بما في الأمل - المجلس الثامن .

(٢) الموجود منه الجزء الثاني ، وهو مخطوط بالخزانة العامة بالرباط - المغرب ، وأشرت إلى ذلك في حواشي تحقيق المجلس الثاني والثلاثين . وقد طبع أخيراً ، وذكرت موضع هذا النقل من المطبوع في تعليقاتي في المجلس المذكور . ثم حكى عنه في ثلاثة مواضع من ارتشاف الضرب ٢١٩/١ ، ٣١/٢ ، ٥٧٢ .

(٣) الجنى الداني - صفحات ١٠١ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٦٠٠ ، وقد أشرت إلى ذلك في الحديث عن آراء ابن الشجري .

### ابن مكتوم - أحمد بن عبد القادر

( ٧٤٩ هـ )

من تلاميذ أبي حيان ، وجمع من تفسيره مجلداً ، سماه الدرر<sup>(١)</sup> اللقيط من البحر المحيط ، وله تصانيف أخر في اللغة وأخبار النحاة .

وقد حكى السيوطي<sup>(٢)</sup> إعراب ابن الشجري لقول الشاعر :

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

ونسبه إلى ابن مكتوم هذا في « تذكرته » . وهذا الذي حكاه السيوطي موجوداً حرفاً حرفاً عند ابن الشجري . ولست أدري هل أغار ابن مكتوم على كلام ابن الشجري ، أم أن السيوطي قد سها ، ونسب ما وجده في أمالي ابن الشجري إلى تذكرة ابن مكتوم ؟ وقد ينفي هذا الاحتمال الثاني أن السيوطي حين أورد هذا الكلام كان بصدد حكاية نقول كثيرة عن تذكرة ابن مكتوم ، ثم إنه صدّر ما حكاه في شرح البيت بقوله : وقال ابن مكتوم في موضع آخر من تذكرته .

### ابن هشام - عبد الله بن يوسف

( ٧٦١ هـ )

أبرز نحاة القرن الثامن ، شرقت كتبه وغرّبت ، وذهب كتابه « المغنى » بالشهرة والصيت . وقد نقل في « المغنى » آراء ابن الشجري ، وتعقبه في بعضها ، وظهر في كلامه شيء من التحامل عليه ، على أن ابن هشام قد أفاد من ابن الشجري إفادة واضحة ، وبخاصة في مباحثه عن الأدوات ، معانيها وشواهداها ، بل إنه ساق عباراته بألفاظها ، دون أن يصرح بنسبة الكلام إليه . وقد ثبت أن ابن هشام كانت لديه نسخة من أمالي ابن الشجري ، صححها وأمل عليها بعض تعليقات ، كتبها أحد تلاميذه<sup>(٣)</sup> .

(١) طبع بهامش البحر المحيط .

(٢) الأشباه والنظائر ١٢٦/٣ ، ويقارن بالأمالي - المجلس الخامس .

(٣) انظر ما يأتي عن نسخ الأمالي .



وليس يعينى هنا ذكر المواضع التى حكى فيها ابن هشام آراء ابن الشجرى ، فهذا قد ذكرته فى حواشى التحقيق ، وإنما أشير إلى المواضع التى أفاد فيها ابن هشام من ابن الشجرى وتأثره ، دون أن يصرح به ، ثم أعرض لـمأخذ ابن هشام على ابن الشجرى . فمن ذلك :

١ - نقل ابن هشام بعض ما ذكره ابن الشجرى فى إعراب قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ (١) .

٢ - نفى ابن هشام أن تكون « أى » شرطية ، فى قول المتنبي :

أى يوم سررتنى بوصول لم ترعنى ثلاثة بصلود

قال : لأن المعنى حينئذ : « إن سررتنى يوما بوصولك آمنتنى ثلاثة أيام من صدودك ، وهذا عكس المعنى المراد ، وإنما هى للاستفهام الذى يراد به النفى ، كقولك لمن ادعى أنه أكرمك : أى يوم أكرمتنى ؟ » . هذا تأويل ابن هشام ، وهو مسلوخ من كلام ابن الشجرى (٢) ، وقد نبه البغدادي على أن ابن هشام قد أخذ كلام ابن الشجرى هنا برؤيته (٣) .

٣ - قال ابن هشام : من مشكل باب « ليت » قول يزيد بن الحكم :

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرثوى

ثم أورد أوجه الإشكال فى إعراب هذا البيت ، وساق الأجوبة عليها . وقد أثار ابن هشام فيما أورد وساق ، على كلام ابن الشجرى ، الذى أطال التّفَسُّ فى هذا البيت ، وقد نبه البغدادي إلى أن ابن هشام قد تبع ابن الشجرى فى كلامه على ذلك البيت ، وقال : وقد لخص ابن هشام فى « المغنى » كلام ابن الشجرى فى غير وجهه ، فإنه لم يبين ما يبين على كل قول من الأقوال (٤) .

(١) المغنى ص ٤٨٥ ، والأمالى - المجلس الحادى عشر .

(٢) المغنى ص ٨٣ ، والأمالى - المجلس الثانى عشر .

(٣) شرح أبيات المغنى ١٥٥/٢ .

(٤) المغنى ص ٣٢٠ ، والأمالى - المجلس الثامن والعشرون ، والخزانة ٤٨٣/١٠ .

- ٤ - أورد ابن هشام في شواهد « إذ » بيت الأخطل :
- كانت منازل آلاف عهدتهم إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا  
ثم تكلم على إعراب البيت بكلام يرجع إلى ما ذكره ابن الشجري فيه (١) .  
وقد رجح عندي أن ابن هشام ناقل عن ابن الشجري في هذا الموضوع ، أن  
ذلك البيت لم يرد في ديوان الأخطل المطبوع ، وأنى لم أجد أحداً أنشده ، أو نسبه  
هذه النسبة قبل ابن هشام سوى ابن الشجري ، ويبدو أنه وحده صاحب (٢) هذه  
النسبة ، فقد قال السيوطي : « قال ابن الشجري في أماليه : هو للأخطل » (٣) .
- ٥ - في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ هل أتى على الإنسان حيناً من الدهر ﴾  
حكى كثيراً من ألفاظ ابن الشجري في تأويل الآية الكريمة (٤) .
- ٦ - نقل ابن هشام كلام ابن الشجري على بيت المتنبى (٥) :
- لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا  
٧ - تكلم ابن هشام على الفاء التي في جواب « أما » ، وأورد فيها احتمالات  
ثلاثة ؛ أن تكون عاطفة أو زائدة أو جزاء . ثم صحح أنها للجزاء . وهذا الذي أورده  
ابن هشام كأنه خارج من كيس ابن الشجري (٦) .
- ٨ - في حديث ابن هشام عن حذف المبتدأ ، تشابه سياقه مع سياق ابن  
الشجري ، كأنه ينقل عنه ، أو كأن الاثنين ينقلان عن مصدر واحد (٧) .
- ٩ - ساق ابن هشام شواهد كثيرة على « القلب » ، وبعض هذه الشواهد  
منتزعة من ابن الشجري انتزاعاً ، وهو مما لا يخفى على المتأمل لكلا السياقين (٨) .

(١) المعنى ص ٩٠ ، والأمالي - المجلس الثلاثون .  
(٢) هذا ما قلته عند إعداد هذه الرسالة منذ إحدى عشرة سنة ، ثم ظهر لي أن صاحب هذه النسبة  
هو أبو علي الفارسي . وهو في كتابه : الشعر ص ٢٨٤ .  
(٣) شرح شواهد المعنى ص ٨٨ .  
(٤) المعنى ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، والأمالي - المجلس الحادي والثلاثون .  
(٥) المعنى ص ٢٤٥ ، والأمالي - المجلس نفسه .  
(٦) المعنى ص ٥٧ ، والأمالي - المجلس السادس والثلاثون .  
(٧) المعنى ص ٦٩٩ ، والأمالي - المجلس التاسع والثلاثون .  
(٨) المعنى ص ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، والأمالي - المجلس الثالث والأربعون .

١٠ - هذا وقد أشرت في الفقرة الثامنة والخمسين من آراء ابن الشجري ، إلى أن سياق ابن هشام في الكلام على مجيء اللام بمعنى « بعد » يؤذن بأنه ينقل عن ابن الشجري .

وقد أخذ ابن هشام على ابن الشجري أشياء ، نسبة فيها إلى الوهم . فمن ذلك :

١ - نسب إليه أنه أجاز الجزم بلو ، ثم نسب إليه أيضا أنه أنشد شاهداً على الجزم بلو قول الشاعر (١) :

تامت فؤادك لو يحزُّنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا  
وهذا الشاهد لا وجود له في أمالي ابن الشجري ، كما أن ابن الشجري لم يُجزم الجزم بلو ، وإنما قصره على الضرورة الشعرية . وقد ذكرت ذلك في الفقرة الثالثة عشرة من آراء ابن الشجري .

٢ - أخذ ابن هشام على ابن الشجري إعرابه لقول الشماخ :  
وهنَّ وقوفٌ ينتظرن قضاءه بضاحى عذاةٍ أمره وهو ضامزٌ  
وذلك أن ابن الشجري قال (٢) : وفي البيت فصلٌ بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله : « بضاحى عذاة » متعلق بوقوف أو ينتظرن ، فهو أجنبي من المصدر الذي هو « قضاء » فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخر ، كأنه لما قال : ينتظرن قضاءه بضاحى عذاة ، أضمر « يقضى » فنصب به « أمره » .

وقد ذكر ابن هشام عن النحويين أن الباء في قوله : « بضاحى » متعلقة بقضائه ، لا بوقوف ولا ينتظرن ، لئلا يفصل بين « قضاءه وأمره » بالأجنبي ، ثم قال (٣) : « ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره « أمره » معمولا لقضى محذوفا ، لوجود ما يعمل » .

(١) شرح قصيدة بانث سعاد ص ١١ ، والمغنى ص ٣٠٠ ، ٧٧٩ .

(٢) المجلس التاسع والعشرون .

(٣) المغنى ص ٥٩٥ .

هذا كلام ابن هشام في « المغنى » ، ولكنه نقضه في كتابه « شرح بانت سعاد »<sup>(١)</sup> حيث قال بعد أن أنشد البيت : « وأمره منتصب بقضائه محذوفاً ، مبدلاً من « قضائه » المذكور ، ولا ينتصب بالمذكور ، لأن الباء ومجرورها متعلقان بينظرن ، ولا يفصل المصدر من معموله » .

انتهى كلامه ، وواضح أنه يرجع إلى كلام ابن الشجرى ، والفرق الوحيد بينهما أن ابن الشجرى يقدر المحذوف أو المضمّر « يقضى » وابن هشام يقدره « قضاء » .

٣ - استشهد ابن الشجرى على مجيء الاستفهام بمعنى الخبر بعد التسوية ، بقول زهير<sup>(٢)</sup> :

وما أدرى وسوف إخال أدرى أقوم آل حصن أم نساء  
وقد ردّ ابن هشام على ابن الشجرى هذا الاستشهاد ، فقال<sup>(٣)</sup> : والذى غلط ابن الشجرى حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتّة ، لمنافاته لفعل الدّراية ، وجوابه أن معنى قولك : علمت أزيد قائم ؟ : علمت جواب أزيد قائم ، وكذلك ما علمت .

٤ - تشكك ابن هشام في نقل ابن الشجرى عن سيبويه أن « أو » في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ للتخيير ، وقد ذكرت ذلك في حديثى عن سيبويه ، وذكرت أيضاً أن الحق مع ابن هشام ، في تشككه في هذا النقل ، إذ لم أجده في كتاب سيبويه المطبوع .

٥ - نسب ابن هشام ابن الشجرى إلى التعسّف ، فيما قدره من حذف ، في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ ، وقد أشرت إلى ذلك في مبحث الحذف .

(١) شرح بانت سعاد ص ٩٤ .

(٢) الأمالى - المجلس الرابع والثلاثون .

(٣) المغنى ص ٤١ .

٦ - وهَمَّ ابْنُ هِشَامِ ابْنَ الشَّجَرِيِّ فِي جَعْلِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ مِنْ بَابِ التَّخْيِيرِ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ فِي الْفَقْرَةَ الثَّانِيَةَ وَالسِّتِينَ مِنْ آرَاءِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ، وَأَشْرْتُ إِلَى أَنَّ ابْنَ الشَّجَرِيِّ إِنَّمَا انْتَزَعَ كَلَامَهُ مِنْ كَلَامِ الْهَرَوِيِّ ، فِي « الْأَرْهِيَةِ » ، فَإِنَّ كَانَ إِيرَادُ فِعْلِي الْهَرَوِيِّ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ ذَكَرْتُ فِي الْفَقْرَتَيْنِ السَّابِعَةِ وَالْخَمْسِينَ ، وَالسِّتِينَ .

٧ - رَدَّ ابْنُ هِشَامٍ مَا أَخَذَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ عَلَى مَكِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فِي إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ : ﴿ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ وَ ﴿ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ وَذَلِكَ أَنَّ مَكِّيًّا قَالَ فِيمَا حَكَى ابْنُ الشَّجَرِيِّ <sup>(١)</sup> : « الْكَافُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ قَوْلًا مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ، وَقَوْلًا مِثْلَ ذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، ثُمَّ قَالَ : وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرُ » .

وَيُعَقَّبُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فَيَقُولُ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ الْكَافِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ رَفْعًا ، كَمَا زَعَمَ ، لِأَنَّكَ إِذَا قَدَرْتَهَا مَبْتَدَأً ، احْتَاجْتَ إِلَى عَائِدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ ، وَلَيْسَ فِي الْجُمْلَةِ عَائِدٌ ، فَإِنَّ قُلْتَ : أَقْدَرُ الْعَائِدُ مَحْذُوفًا ، كَتَقْدِيرِهِ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : ﴿ وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ أَيْ وَعَدَهُ اللَّهُ ، فَأَقْدَرُ : كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ، وَكَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، لَمْ يَجْزِ هَذَا ، لِأَنَّ « قَالَ » قَدْ تَعَدَّى إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ مِنْ مَنْصُوبِهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى مَنْصُوبٍ آخَرَ .

وَيَعْلَقُ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى كَلَامِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ، فَيَقُولُ <sup>(٢)</sup> : وَرَدَّ ابْنُ الشَّجَرِيِّ ذَلِكَ عَلَى مَكِيِّ ، بِأَنَّ « قَالَ » قَدْ اسْتَوْفَى مَعْمُولَهُ ، وَهُوَ ﴿ مِثْلَ ﴾ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّ ﴿ مِثْلَ ﴾ حَيْثُذُ مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ ، أَوْ مَفْعُولٍ بِهِ لِيَعْلَمُونَ ، وَالضَّمِيرُ الْمَقْدَّرُ مَفْعُولٌ بِهِ لِقَالَ .

٨ - وَقَدْ رَدَّ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ مَا انْتَقَدَهُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ ،

(١) المجلس الثمانون ، وقارن بمشكل إعراب القرآن لمكي ٦٩/١ .

(٢) المغني ص ١٩٥ .

في توجيه قوله تعالى : ﴿ أَيُّحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ . وأشارت إلى ذلك من قبل (١) .

هذا وقد أورد ابن هشام اعتراضا لابن الشجري على أبي علي الفارسي ، ولم أجد هذا الاعتراض في « أمالي ابن الشجري » ، قال ابن هشام (٢) : وقول الفارسي في ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ إنه من باب « زيدا ضربته » ، واعترضه ابن الشجري بأن المنصوب في هذا الباب ، شرطه أن يكون مختصا ، ليصح رفعه بالابتداء ، والمشهور أنه عطف على ما قبله ، و ﴿ ابْتَدَعُوهَا ﴾ صفة ، ولا بد من تقدير مضاف ، أي : وحب رهبانية ، وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك ، لاعتزاله ، فقال : لأن ما يبتدعونه لا يخلق الله عز وجل .

بهاء الدين السبكي - أحمد بن علي

( ٧٦٣ هـ )

من علماء البلاغة ، وكتابه « عروس الأفراح » من الكتب المعتبرة في الفن ، وقد نقل عن ابن الشجري في كتابه المذكور (٣) ، في أثناء « شرح نفى النفي إثبات » ، قال : يعني أن الإنكار إذا دخل على النفي كان لنفي النفي ، وهو إثبات ، ولذلك قيل : إن أمدح بيت قالته العرب :

ألستم خيرا من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راج

نقله ابن الشجري في « أماليه » ولولا صراحته في تقدير المدح لما قيل ذلك .

ابن عقيل - عبد الله بن عبد الرحمن

( ٧٦٩ هـ )

نقل عن ابن الشجري نقلا غريبا ، فقد ذكر في باب المبتدأ والخبر ، قال (٤) :

(١) راجع الفقرة الحادية عشرة من الكلام على أبي علي الفارسي .

(٢) المعنى ص ٦٣٩ ، وانظر كلام أبي علي في الإيضاح ص ٣١ .

(٣) عروس الأفراح المنشور ضمن شروح التلخيص ٢/٢٩٧ ، وقارن بالأمالي - المجلس الرابع

والثلاثين .

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٢٠٠ .

« ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الإجماع من البصريين والكوفيين ، على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين » .

والذي ذكره ابن الشجري الإجماع من البصريين ليس غير . قال وقد سئل عن إعراب هذا البيت (١) :

أَنِّي تُرِدُّ لِيَّ الْحَمُولُ أَرَاهُمْ مَا أَقْرَبَ الْمَسْوَعِ مِنْهُ الدَّاءُ

« فأجبت بأن الداء مبتدأ فُدم خبره عليه ، وإن كان الخبر جملةً اتساعاً ، لأن البصريين مجتمعون على جواز تقديم الجملة على الخبر بها عنه ، كقولك : مررت به المسكين ، وأكرمت أخاه زيد ، أى المسكين مررت به ، وزيد أكرمت أخاه » . ثم نقل عن ابن الشجري ، في باب الاشتغال ، نصب « فارس » من قول الشاعرة (٢) :

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مَلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَيْلٍ

ونقل عنه أيضا ما حكاه عن أبي على الفارسي ، من جواز مجيء الحال من المضاف إليه (٣) .

الزركشى - محمد بن بهادر بن عبد الله

( ٧٩٤ هـ )

صاحب كتاب « البرهان في علوم القرآن » ، وعليه بنى السيوطي كتابه « الإتيان في علوم القرآن » الذى ذهب بالشهرة كلها . وقد نقل الزركشى في كتابه هذا عن ابن الشجري ، مصرحاً بالنقل ، في تسعة عشر موضعا (٤) . غير أن هناك ملاحظتين على نقل الزركشى عن ابن الشجري :

(١) المجلس الرابع .

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٤٧ ، وقارن بالأمالى - المجلس الثامن والعشرين .

(٣) « » « » « » « » ، وقارن بالأمالى - المجلس السادس والسبعين .

(٤) تراها في فهرس الأعلام من البرهان ٤/٤٧٤ .

الأولى : ما ذكره في حديثه عن الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ، قال (١) :  
« وجعل منه ابن الشجرى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ ، وقد سبق أنه على حذف  
المفعول ، فلا التفات » .

وهذا الذى حكاه الزركشى عن ابن الشجرى ، مذكور فى المجلس الثامن عشر  
من « الأملى » ، لكن ابن الشجرى أعاد هذه الآية الكريمة فى المجلسين التاسع  
والثلاثين والأربعين ، شاهداً على حذف المفعول ، كما يرى الزركشى ، الذى خفى  
عليه هذا الموضوع الثانى من « الأملى » ، فقال ما قال ، وقد أشرت إلى ذلك فى  
حديثى عن شواهد القرآن الكريم عند ابن الشجرى .

والملاحظة الثانية : حكى الزركشى كلام ابن الشجرى ، فى معنى « أن » من  
قوله تعالى : ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتَكَ ﴾ ، وكلام ابن  
الشجرى فى الآيتين مسلوخ من كلام الهروى ، صاحب كتاب « الأزهية » ، وقد  
نبهت عليه من قبل (٢) .

#### العيني - محمود بن أحمد

( ٨٥٥ هـ )

صاحب كتاب « المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية » وقد  
أنشد العيني فى هذا الكتاب (٣) عن ابن الشجرى قول الراجز :  
يا عنز هذا شجر وماء وحجرة فى جوفها صلاء  
ثم رأيت قد لخص كلام ابن الشجرى فى معانى « القول » ، ولم يصرح بالنقل  
عنه (٤) .

(١) البرهان ٣/٣١٩ .

(٢) البرهان ٤/٢٢٥ ، والأملى - المجلس التاسع والسبعون ، والأزهية ص ٥٦ ، ٦٤ .

(٣) المقاصد النحوية ٤/٣١٤ ، وقارن بالأملى - المجلس الخامس والثلاثين .

(٤) « ٣٦٢/١ » ، وقارن بالأملى - المجلس الثامن والثلاثين .



الأشْمُونِيُّ - عليّ بن محمد  
( نحو ٩٠٠ هـ )

شارح ألفية ابن مالك ، وقد نقل في شرحه هذا عن ابن الشجري ، فحكى عنه رواية نصب « فارس » من قول الشاعرة (١) :

فارساً ما غادروه ملحماً غير زُمَيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكَيْلٍ  
وحكى عنه الفرق بين « عند ولدن » (٢) .

ونقل عنه ما حكاه عن أبي علي الفارسي ، من جواز مجيء الحال من المضاف إليه (٣) .

ثم ذكره في مواضع أخرى من شرحه المذكور (٤) .

الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى  
( ٩٠٥ هـ )

حكى في كتابه « التصريح على التوضيح » عن ابن الشجري ، فذكر تأويله لقول القطامي (٥) :

صريعُ غوايٍ رافهُنَّ ورُقنَه لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الذَّوَابِ  
ونقل رأيه في أن الجملتين الأمرية والنهيية يضعف الإخبار بهما ، لأن الخبر حقه أن يكون محتملاً للتصديق والتكذيب . حكى هذا الكلام ثم قال (٦) : « قاله ابن الشجري وتوقّش فيه » . ولم يبين الشيخ خالد وجه المناقشة ، وتكفل بها الشيخ

(١) شرح الأشموى ٨٢/٢ ، وانظر ما تقدم قريبا عن ابن عقيل .

(٢) « » ٢٦٤/٢ ، والأمالى - المجلس الحادى والثلاثين .

(٣) « » ١٧٩/٢ ، وانظر ما تقدم قريبا عن ابن عقيل .

(٤) « » ٢١٦/١ (باب المبتدأ والخبر) ، و ٢٥٣/١ (فصل لا العاملة عمل ليس) و ١٤/٤

(باب الجوازم) .

(٥) التصريح على التوضيح ٤٦/٢ ، ويقارن بالأمالى - المجلس الحادى والثلاثين .

(٦) « » ٢٩٨/١ ، ويقارن بالأمالى - المجلس الأربعين .

يس ، فقال (١) : « وجه المناقشة أن الخير المحتمل لما ذكر يقابل الإنشاء ، أي الكلام الخبيري ، لا خبر المبتدأ » .  
ثم حكى الشيخ خالد أقوال ابن الشجري في مواضع آخر من كتابه المذكور ، ولم يتعرض له فيها بشيء (٢) .

### السيوطي - عبد الرحمن بن أبي بكر

( ٩١١ هـ )

أشهر النحاة المتأخرين على الإطلاق ، وقد حكى في كتبه : همع الهوامع ، والأشباه والنظائر ، وشرح شواهد المغنى ، حكى أقوال ابن الشجري ، ولم يتعقبه في شيء .

وترجع أهمية نقول السيوطي عن ابن الشجري ، إلى أنه لم يحك رأياً أو اختياراً لابن الشجري فقط ، بل إنه تجاوز ذلك إلى نقل فصول بأكملها ، مما يُعدُّ توثيقاً للأمالى (٣) .

وقد رأيت السيوطي ينسب كلاماً إلى ابن مكنوم ، هو من صميم كلام ابن الشجري ، وقد ذكرتُ هذا ، في حديثي عن ابن مكنوم .

### البغدادى - عبد القادر بن عمر

( ١٠٩٣ هـ )

صاحب « خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب » ، وهو شرح شواهد الرضي على كافية ابن الحاجب .

ويُعدُّ هذا الكتاب أعلى موسوعة في علوم العربية وآدابها ، شحنه بالنصوص

(١) حاشية يس على التصريح ، المنشورة بحاشية التصريح .

(٢) التصريح على التوضيح ٣٠٣/١ ، ٣٠٤ ، ٣٧٤ ، ١٤٤/٢ .

(٣) راجع الأشباه والنظائر ٨٤/١ ، ٧٦/٢ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ٢٨٦ ، ٧٢/٣ ، ١٣١/٤ ، ١٦٠ ،

وشرح شواهد المغنى ص ٨٨ ، ٢٤٦ ، والهمع ١٠٤/١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ١٣٤/٢ .

النادرة ، وحفظ لنا به بقايا من كتب قد فقدت أو اندثرت ، مع عناية فائقة بالند والتحقق لكل ما يورده من ذلك (١) .

وقد أورد البغدادي « أمالي ابن الشجري » ضمن المواد التي اعتمد عليها في تأليف كتابه (٢) .

ثم رأيت قد ذكر ابن الشجري في نحو تسعين ومائة موضع من الخزانة (٣) ، ناقلا آراءه وأقواله في مسائل النحو والصرف واللغة والأدب ، ومنشدا شواهد في كل ذلك .

ومع تصريح البغدادي بابن الشجري فيما حكاه من أقواله ، فإن رأيت موضعا من الخزانة ، نقل فيه كلام ابن الشجري ، ولم يصرح ، وذلك ما ذكره في شرح قول امرئ القيس (٤) :

على لاحب لا يهتدى بمناره إذا سافه العوذ الديافي جرجرا  
وقريب من هذا أن البغدادي ينقل كلام سيبويه من طريق ابن الشجري ، دون أن يصرح ، فمن ذلك ما حكاه عن سيبويه ، في مسألة : « ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله » ، وقول الشاعر :

في ليلة لا نرى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبها  
فقد رأيت سياقه يتفق مع سياق ابن الشجري تماما ، مع تصرف ابن الشجري فيما نقل عن سيبويه ، وقد نبه إلى هذا شيخنا عبد السلام هارون (٥) ، رحمه الله ورضي عنه .

ومن ذلك أيضا ما حكاه البغدادي عن سيبويه حول إلغاء « لا » وزيادتها في قول الشاعر :

تركنتي حين لا مال أعيش به وحين جُن زمان الناس أو كلبا

(١) من كلام شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله رحمة واسعة في مقدمة تحقيق الخزانة ص ١٩ .

(٢) الخزانة ١٨/١ .

(٣) راجع فهرس الخزانة ١٩/١٣ ، ٢٨٤ .

(٤) الخزانة ١٠/١٩٣ ، ويقارن بالأمالي - المجلس التاسع والعشرين .

(٥) الخزانة ٣/٣٤٩ ، والأمالي - المجلس الحادي عشر ، والكتاب ٢/٣١٢ .

فقد سطا على ما حكاه ابن الشجرى عن سيويه (١) .  
وقد استصوب البغداديُّ تأويل ابن الشجرى لقول الشاعر :  
وقد جعلتُ نفسى تطيب لضَعْمَةٍ      لضَعْمِهَا ما يقرعُ العظمَ نأبها  
فقال : وقد اختلف الناس في معنى هذا البيت ، وأصوب من تكلم عليه ابن  
الشجرى في أماليه ، في موضعين منها (٢) .  
ثم دفع ما ذكره النحاة المتأخرون من أن ابن الشجرى . قد أجاز الجزم بلو ،  
وقد ذكرت ذلك في الفقرة الثالثة عشرة من آراء ابن الشجرى .  
وقد تعقب البغداديُّ ابن الشجرى فيما ذكره من أن قول أبي طالب (٣) :  
ضروبٌ بنصْلِ السيفِ سَوَّقَ سِمَانِهَا      إذا عَدِمُوا زادًا فإنك عاقرٌ  
في مدح النبي ﷺ .  
قال البغدادي (٤) : وهذا البيت من قصيدة لأبي طالب عم النبي ﷺ ، رثى  
بها أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ... وغلط بعضهم فزعم أنها  
مدحٌ في مسافر بن أبي عمرو . وأفحش من هذا القول قول ابن الشجرى في  
« أماليه » إنها في النبي ﷺ .  
هذا وقد حكى البغداديُّ أيضا عن ابن الشجرى ، في مواضع من كتابه  
« شرح شواهد الشافية » وقد دلت على تلك المواضع في حواشى التحقيق .  
وفي كتابه شرح أبيات مغنى اللبيب ، ذكره نحو أربعين ومائة مرة (٥) .  
وفي كتابه شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، ذكره مرتين (٦) .

(١) الخزانة ٣٩/٤ ، ٤٠ ، والأمالي - المجلس الحادى والثلاثين ، والكتاب ٣٠٢/٢ .

(٢) الخزانة ٣٠٢/٥ ، والأمالي - المجلسين الثالث عشر ، والخامس والستين .

(٣) الأمالي - المجلس السابع والخمسون .

(٤) الخزانة ٢٤٤/٤ ، والأمر على ما قال البغدادي في ديوان أبي طالب ص ٧٧ .

(٥) شرح أبيات المغنى ٣٥٢/٨ .

(٦) ص ٨٨ ، ١٢٣ .

المرتضى الزبيدي - محمد بن محمد  
( ١٢٠٥ هـ )

صاحب أضخم المعجمات العربية : تاج العروس في شرح القاموس . وقد وقع لي موضع من هذا المعجم ، ذكر فيه الزبيدي ابن الشجري ، ولم أستقص جميع أجزاء ذلك المعجم الضخم ، فإن ذلك محوَّج إلى زمن طويل :

ذكر الزبيدي أقوال العلماء في اشتقاق « القَيْل » وهو الملك من ملوك حمير ، ثم قال (١) : « وفيه كلام طويل لابن الشجري وغيره » .

ثم رأيت موضعاً آخر ، رجحت فيه أن الزبيدي ناقل عن ابن الشجري ، وذلك ما أنشده من قول الشاعر :

رُحِبَ وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المنزير

ثم قال الزبيدي (٢) : « قلت : هو للأقيشير ، وقد جاء في شعر الفرزدق أيضاً ، وصدره :

وأنت لو باكرت مشمولة صهبا مثل الفرس الأشقر

وقد ذكرت في حواشي التحقيق ترجيحاً أن الزبيدي نقل ذلك من أمالي ابن الشجري ، استناداً إلى أن ابن الشجري انفرد بهذه الرواية ، وينسب الشعر إلى الفرزدق .

\* \* \*

(١) تاج العروس . مادة ( قول ) ، ويقارن بالأمالى - المجلس الخامس والأربعين .

(٢) تاج العروس . مادة ( هنو ) ويقارن بالأمالى - المجلس التاسع والأربعين .

## مذهب ابن الشجري النحوي

وإذ فرغت من بيان آراء ابن الشجري ، والكشف عن مصادره وموارده ، وأثره  
فيمرنا جاء بعده من النحاة ، يأتي السؤال التقليدي : أين يقف ابن الشجري من  
المدارس النحوية : بصرية وكوفية وبغدادية ؟

وقد كفانا ابن الشجري مؤونة البحث والاستنتاج ، حين نسب نفسه صراحة  
إلى البصريين ، وذلك قوله في سرد حجج البصريين في فعليه « أفعال التعجب » :  
« لأصحابنا » وقوله : « ومن أدلة مذهبنا » (١) .

ثم إن ابن الشجري موصول النسب النحوي بالبصرية ، فإن سلسلة شيوخه  
كلها من نحاة البصرة ، وقد ذكرتها نقلاً عن تلميذه أبي البركات الأنباري ، في أثناء  
حديثه عن سيبويه . وتبدو بصرية ابن الشجري على امتداد كتابه « الأمالي »  
ودلائلها كثيرة ، لعل من أبرزها موقفه من الخلاف بين سيبويه والكسائي ، في المسألة  
الزنبورية ، وانتصاره لسيبويه ، ثم من الخلاف بين البصريين والكوفيين ، في « نعم  
وبئس » و « أفعال التعجب » ، واختياره جانب البصريين - وقد أشرت إلى ذلك من  
قبل - ثم ما وراء ذلك من استعمال المصطلحات البصرية .

وقد أعمل ابن الشجري القياس ، وأجزى العلة ، واعتبر العامل ، لفظياً  
ومعنوياً ، كل ذلك فعل ، في مسائل النحو والصرف واللغة ، وفق المنهج  
البصري (٢) .

وقد صحح ابن الشجري آراء البصريين في مواضع من الأمالي ، منها رأيهم في

(١) المجلس التاسع والخمسون .

(٢) أكثر الدارسون ، قديماً وحديثاً ، من الكلام على القياس والعلة والعامل ، مما يجعل التعرض لذلك  
ضرباً من اللغو والهذر ، وتسويد الصفحات بما لا طائل تحته ولا غناء فيه . وبحسبي أن أشير إلى بعض المواضع  
التي عالج فيها ابن الشجري القياس والعلة والعامل ، وتراها في المجالس : الأول والسابع والثامن ، والثالث  
والعشرين والخامس والعشرين ، والحادي والثلاثين والثاني والثلاثين ، والثاني والأربعين والرابع والأربعين ،  
والثامن والخمسين ، والثالث والستين ، والسبعين .

عدم الجمع بين حرف النداء والميم في « اللهم » (١) ، ومنها قولهم في أن الفتحة في نحو « لا رجل في الدار » بناء يُشبهه الإعراب (٢) .

هذا وقد جرت قواعد البصريين على لسان ابن الشجري ، من غير أن يصرح بنسبتها إليهم ، وهو مما ظهر لي في أثناء تحقيق الجزء الأول من الأمل ، فمن ذلك :

١ - تعليل استعمال الجمع مكان المثني ، في نحو « ما أحسن وجوه الرجلين » ذكره ابن الشجري ، وحكاه عنه البغدادي ، ثم قال (٣) : « وهذا علّة البصريين » .

٢ - ذكر ابن الشجري أن الضّعف والضاد وضمها ، لغتان ، كالزعم والزعم ، والفقر والفقر ، قال : وزعم قوم أن الضّعف بالضم ، في الجسم ، والضّعف في العقل ، وليس هذا بقول يعتمد عليه ، لأن القراء قد ضموا الضاد وفتحوها في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ﴾ .

هذا كلام ابن الشجري (٤) ، وهو راجع إلى أهل البصرة ، كما جاء في اللسان ، مادة ( ضعف ) .

٣ - قال ابنُ الشجري في قول الأعشى :

\* يقولون أصبح ليلاً والليل عاتم \*

أراد : ياليل ، فحذف حرف النداء ، وحذفه إذا صح أن يكون المنادى صفة لأيّ ، قليل ، لشذوذه عن القياس (٥) .

وقد أفاد الشيخ خالد الأزهرى أن هذا رأى البصريين (٦) .

(١) المجلس السادس والخمسون .

(٢) المجلس السابع والستون .

(٣) الخزانة ٣/٣٧٠ ، والأمل - المجلس الثاني .

(٤) المجلس الحادى والثلاثون .

(٥) المجلس الخامس والثلاثون .

(٦) التصريح على التوضيح ٢/١٦٥ .

٤ - ذكر ابنُ الشجري أن اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له -  
خبيراً أو وصفاً - لزمك إبرازُ ضمير المتكلم والمخاطب والغائب (١) . وهذا هو رأى  
البصريين ، وقد عقد له أبو البركات الأنباري مسألة في الإنصاف (٢) .

٥ - حكى ابنُ الشجري عن المبرد - وهو من أئمة البصريين - أن المراد في  
قوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ : ولدان الساعة الآخرة ، على تقدير حذف  
الموصوف وإقامة الصفة مقامه (٣) .

وقد ذكرت في حواشي التحقيق أن الكوفيين يجعلون هذا ونحوه من باب إضافة  
الشيء إلى نفسه ، كمسجد الجامع ، وصلاة الأولى .

٦ - ذكر ابنُ الشجري أن الاسم الظاهر لا يسوغُ عطفه على الضمير  
المجرور إلا بإعادة الجاز (٤) . وهذا مذهب البصريين ، وأشهر شواهدة قوله تعالى :  
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ .

٧ - ذكر ابنُ الشجري (٥) من حروف المعاني التي حُذفت وقُدِّرت « قد »  
في قوله تعالى : ﴿ أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبِعْكَ الْأَرْضُونَ ﴾ ، أى : وقد اتبعك الأزدلون ، أى :  
أنؤمن لك في هذه الحال . قال : وإنما وجب تقدير « قد » ها هنا ، لأن الماضي  
لا يقع في موضع الحال إلا ومعه « قد » ظاهرة أو مقدرة .  
وهذا قولُ البصريين ، كما ذكر الأنباري (٦) .

ومع ولاء ابنِ الشجري للمدرسة البصرية ، وتزوجه إلى آرائها ، فإنه قد خالف  
عن أقوالها ، فيما تعقب به المبرد ومن إليه من أعلام هذه المدرسة ، وقد عرضت  
لذلك في حديثي عن مصادره .

(١) المجلس التاسع والثلاثون .

(٢) الإنصاف ( المسألة الثامنة ) ص ٥٧ .

(٣) المجلس التاسع والثلاثون .

(٤) المجلس الحادى والأربعون .

(٥) المجلس الرابع والأربعون .

(٦) الإنصاف ( المسألة الثانية والثلاثون ) ص ٢٥٢ .



ثم رأيتَه قد خالف البصريَّة في توجيه الباء في قوله تعالى : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ فهو يرى أن الباء هنا بمعنى « عن » ، وأن المراد : فاسأل عنه خبيراً (١) .  
وأهل البصرة على غير هذا . قال ابن هشام (٢) : وتأول البصريون ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ على أن الباء للسببية ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى « عن » أصلاً ، وفيه بُعد ، لأنه لا يقتضى قولك : سألت بسببه ، أن المجرور هو المسؤول عنه .

\* \* \*

(١) المجلس السبعون .

(٢) المغنى ص ١١٠ ، وراجع دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٧/٢ .

## ابن الشجرى ومدرسة الكوفة

لابن الشجرى كلمة عن أهل الكوفة ، تعكسُ موقفه منهم وحكمه عليهم ، وذلك قوله تعقيباً على رأى الكسائى ، فى إعراب قول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به رثمان أنف إذا ماضن باللبن

قال ابن الشجرى بعد مناقشة إعراب الكسائى (١) : ولشحة الكوفة فى أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة .

ثم يمضى ابن الشجرى - على امتداد الأملى - يردُّ على الكوفيين ويستبعد أقوالهم ، وقد مرَّ بك موقفه من الكسائى - رأس مدرسة الكوفة - فى المسألة الزنبرية ، ونصه لمذهب سيبويه ، ثم موقفه من الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فى فعلية « نعم وبئس » و « أفعال التعجب » ، ومن ذلك أيضاً تضعيفه لرأيهم فى اشتقاق الاسم (٢) . وردَّ عليهم فى إعراب فعل الأمر للمخاطب ، قال (٣) : « وزعم الكوفيون أن فعل الأمر للمواجه مجزوم بتقدير اللام الأمرية ، وهو قول منافٍ للقياس ، وذلك أن الجزم فى الفعل نظير الجر فى الاسم ، فحرف الجر أقوى من حرف الجزم ، كما أن الاسم أقوى من الفعل ، وحرف الجر لا يسوغُ إعماله مقدراً إلا على سبيل الشذوذ ، وإذا امتنع هذا فى القوى ، فامتناعه فى الضعيف أجدر » . ثم استبعد أقوال الكوفيين فى مواضع أخرى من الأملى (٤) .

على أن موقف ابن الشجرى هذا من الكوفيين ، لم يمنعه من الأخذ عنهم ، والميل إلى آرائهم ، وقد تقدمت حكايته أقوال الكسائى والفراء ، بل إنه قوى رأى الكسائى فى بعض الأحيان ، وتأثر أبا زكريا الفراء فى أشياء كثيرة ، وقد تحدثت عن ذلك من قبل . ثم حكى رأى ثعلب فى الفرق بين قام زيد وعمرو معا ، وقام زيد

(١) المجلس السادس .

(٢) المجلس الثالث والخمسون .

(٣) المجلس السابع والخمسون .

(٤) تراها فى المجالس : الثامن والستين ، والرابع والسبعين ، والتاسع والسبعين .

وعمره جميعاً (١). وقد ثبت أن ابن الشجري كان يقرئ. « أمالي ثعلب » ، وقد أقرأ جزءاً منها للحافظ أبي سعد السمعي (٢).

وقد استجاد ابن الشجري رأى الكوفيين في تعليق ﴿ عليكم ﴾ من قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ قال (٣) : فإن علقت ﴿ عليكم ﴾ بحرّم ، فهو الوجه ، لأنه الأقرب ، وهو اختيار البصريين ، وإن علقت بأتل ، فجيّد ، لأنه الأسبق ، وهو اختيار الكوفيين .

ولم يمنع ابن الشجري من تقدير الكوفيين في إعراب « أجره » من قول المتنبي :

أَتَأذُنُ لِي وَلِكَ السَّابِقَاتُ أَجْرُهُ لَكَ فِي ذَا الْفَتَى  
قال (٤) : وفي قوله : « أجره » حذفان ، لأن الأصل : في أن أجره ، فحذف الجار ، وحذف « أن » فارتفع الفعل ، ولو نصبته بتقدير « أن » لجاز ، على المذهب الكوفي .

ثم رأيت يتابع الكوفية غير مصرح ، فمن ذلك :

توجيه إعراب « فاه » من قولهم : « كلمته فاه إلى في » ، قال (٥) : « فالجواب أن « فاه » عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر ، وذلك المحذوف كان هو الحال في الحقيقة ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه ، وتقديره : « جاعلاً فاه » إلى في . وقد ذكرت في حواشي التحقيق ، نقلاً عن ابن يعيش وأبي حيان ، أن هذا من تقدير الكوفيين .

وقال (٦) في إعراب ﴿ لِمَنْ كَانَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ لقد كان لكم في

(١) المجلس الثاني والثلاثون .

(٢) مرآة الجنان ٢٧٥/٣ .

(٣) المجلس الثامن .

(٤) المجلس الحادي والثلاثون .

(٥) المجلس الثالث والعشرون .

(٦) المجلس الحادي والأربعون .

رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله ﴿ : لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ ﴾ بدل  
من قوله : ﴿ لَكُمْ ﴾ وأعيدت اللام في البدل ، كما أعيدت في قوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ  
الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ ، وقد أشرت في حواشي  
التحقيق إلى أن هذا رأى الكوفيين والأخفش ، وعليه الزمخشري ، ولا يُجيزه  
البصريون ، لأن الغائب لا يبدل من المخاطب ، وعندهم أن اللام في ﴿ لِمَنْ ﴾ متعلقة  
بحسنة .

ويبقى بعد ذلك أن أشير إلى ما ذكره أستاذنا الدكتور شوقي ضيف (١) ، فقد  
جعل ابن الشجري في عداد المدرسة البغدادية ، التي خلطت المذهبين ، مع نزوع  
إلى آراء البصريين ، ويدفع ذلك تصريح ابن الشجري نفسه ببصريته في غير موضع  
من الأمالي ، كما قدمت ، وابن الشجري يذكر البغداديين (٢) ولا يُعَدُّ نَفْسَهُ فِيهِمْ .

\* \* \*

(١) المدارس النحوية ص ٢٧٧ .

(٢) المجلس الثاني والثلاثون .

## الباب الثالث

### أمالى ابن الشجرى

قال الحاج خليفة (١) : « الأمالى : هو جمع الإملاء (٢) ، وهو أن يَقَعِدَ عالمٌ وحوَلَهُ تلامذته بالخبر والقرايطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ، ويكتبه التلامذة ، فيصير كتاباً ويسمونه الإملاء والأمالى ، وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم ، فاندرسَتْ لذهاب العلم والعلماء ، وإلى الله المصير ، وعلماء الشافعية يُسَمُّون مثله التعليق » .

وقد كثرت الأمالى فى مختلف العلوم والفنون ، ولعل علماء الحديث هم أكثرُ الناس اهتماماً بهذا اللون من التأليف .

والذى يعيننا هنا الأمالى المصنفة فى علوم العربية ، فمن أشهرها :

١ - أمالى ثعلب ( ٢٩١ هـ ) وقد نشرت باسم : مجالس ثعلب ، بتحقيق شيخنا الجليل عبد السلام هارون رحمه الله ، وقد طبعت أكثر من طبعة بدار المعارف بمصر ، وهى الكتاب الأول من سلسلة ذخائر العرب .

٢ - أمالى اليزيدى ( ٣١٠ هـ ) ، نشرت فى حيدرآباد بالهند ، سنة ١٣٦٧ هـ .

٣ - أمالى الزجاجى (٣) ( ٣٤٠ هـ ) حققها شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله . مطبعة المؤسسة العربية الحديثة القاهرة ١٣٨٢ هـ .

٤ - أمالى القالى ( ٣٥٦ هـ ) وهى أكثر كتب الأمالى شهرةً وذيوغاً . طبعت بدار الكتب المصرية سنة ١٣٤٤ هـ .

(١) كشف الظنون ص ١٦١ .

(٢) على غير قياس ، وقيل : جمع أملية ، كأغنية وأحجية وألفية وأمسية . راجع مقالة الدكتور عمر الدقاق ( أبو على القالى وكتابه الأمالى ) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مجلد ٤٤ جزء ٣ ص ٥٢٧ .

(٣) ويلتحق بأمالى الزجاجى : مجالسه ، التى نشرها شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله بالكويت سنة ١٩٦٢ م ، للصلة الوثيقة بين الأمالى والمجالس ، وإن كان شيخنا يرى بينهما فرقا دقيقا ، ذكره فى =

٥ - أمالي المرتضى ( ٤٣٦ هـ ) وتسمى غرر الفوائد ودرر القلائد ، نشرها الأستاذ الكبير محمد أبو الفضل إبراهيم ، رحمه الله ، بمطبعة عيسى البابي الحلبي ، بالقاهرة سنة ١٣٧٣ هـ .

٦ - أمالي ابن الشجري ( ٥٤٢ هـ ) موضوع هذه الدراسة .

٧ - أمالي ابن الحاجب ( ٦٤٦ هـ ) أقام عليها درسا للدكتوراه الأستاذ الدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، رحمه الله . ونشرها الدكتور هادي حسن حمودي ، سنة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م - عالم الكتب - بيروت .

٨ - أمالي الشَّهاب الخفاجي ( ١٠٦٩ هـ ) ، وتسمى طراز المجالس <sup>(١)</sup> ، طبعت بالمطبعة الوهيبية بمصر سنة ١٢٨٤ هـ وقد أشار الخفاجي في مقدمة « أماليه » هذه إلى ابن الشجري ، وذلك قوله : « فهذه بنات فكر زففتها إليك ، وأمالي مجالس أملتيتها عليك ، مما تقرُّ به عينُ الأدب ، ويتحلَّى بذوقه لسان العرب ، لو رآها ابن الشجري لقال : هذه ثمرات الألباب ، أو ابن الحاجب لقام بين يديها من جملة الحجاب ، أو ثعلب لراغ عمَّا أملاه ، أو القالي لهجر ما أملاه وقلاه » .

\* \* \*

وقد اختلفت هذه الأمالي فيما بينها شرعةً ومنهاجا ، من حديث غلبة فن من الفنون على سواه من الفنون الأخرى ، كما ترى من غلبة اللغة والأدب على أمالي القالي .

= مقدمة « مجالس ثعلب » ، من حيث إن الأمالي كان يُملئها الشيخ أو من يُنيبه عنه بحضرته ، فيتلقفها الطلاب بالتقييد في دفاترهم ، وفي هذا يكون الشيخ قد أعد ما يملئ ، أو يلقى إلى الطلبة ما يشاء من تلقاء نفسه ، وأما المجالس فتختلف عن تلك بأنها تسجيل كامل ، لما كان يحدث في مجالس العلماء ، ففيها يلقى الشيخ ما يشاء من تلقاء نفسه ، وفيها كذلك يسأل الشيخ فيجيب ، فيُدون كل ذلك فيما يسمى مجلسا . وقد يرد ما ذهب إليه أستاذنا شيبان : الأول أن كتب الأمالي تسمى مجالس ، كما في أمالي ثعلب وأمالي الخفاجي الآتية . والثاني أن بعض كتب الأمالي تأتي مسألها تحت اسم « مجالس » كما هو الحال في أمالي المرتضى وأمالي ابن الشجري ، فلا فرق إذن .

(١) راجع مقدمة تحقيق ربحانة الألبا ص ١٢ ، ٢١ .

وتفوق أمالي ابن الشجري كل هذه الأمالي : حجماً ومادة ، فقد بلغت مجالسها أربعة وثمانين مجلساً ، استغرقت من الصفحات قدراً كبيراً ، وعرض فيها لمسائل من النحو والصرف واللغة والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والأخبار . ولئن طوّف ابنُ الشجري بكل هذه الفنون ، إلا أنه ظلّ مشدوداً إلى مسائل النحو والصرف ، مما جعل العلامة البغدادي يضع « أمالي ابن الشجري » ضمن مراجعه في علم النحو (١) .

وتنفرد أمالي ابن الشجري بظاهرة لم تُعرَف في الأمالي الأخرى ، وهي ظاهرة التأريخ للمجالس ، غير أن هذه الظاهرة لم تطرُد في كل المجالس ، فقد بدأت بالمجلس الثامن الذي أُرُخ يوم السبت مستهلَّ جمادى الأولى ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة ، وفي يوم السبت التالي له كان المجلس التاسع ، وأرُخ المجلس العاشر يوم السبت الثاني والعشرين من الشهر نفسه ، وعقد المجلس الحادي عشر يوم السبت سلخ الشهر المذكور ، ولم يُورخ للمجلس الثاني عشر ، وأرُخ المجلس الثالث عشر يوم السبت رابع جمادى الآخرة ، ولم يُورخ للرابع عشر ، لاتصاله بما قبله ، ثم أُرُخ الخامس عشر يوم السبت ثامن وعشرين من جمادى الآخرة ، ثم تتابعت المجالس بعد ذلك كل يوم سبت ، حتى المجلس الثاني والعشرين الذي أُرُخ يوم الثلاثاء من جمادى الأولى ، سنة ست وعشرين وخمسمائة . ومعنى ذلك أن بين المجلس الحادي والعشرين والثاني والعشرين نحو سنتين توقف فيهما الإملاء .

ثم تتابعت المجالس بعد ذلك التاريخ ، كل يوم ثلاثاء ، وقد تتوقف أسبوعين أو ثلاثة . ثم توقف الإملاء بين المجلس الحادي والثلاثين (٢) ، المؤرخ يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شوال ، سنة ست وعشرين وخمسمائة ، وبين المجلس الثاني والثلاثين المؤرخ يوم السبت ثامن شهر ربيع الأول ، سنة ست وثلاثين وخمسمائة . ومعنى هذا أن الإملاء قد انقطع عشر سنوات ، وهذه فجوة كبيرة ، فهل توقّف ابنُ الشجري طيلة هذه المدّة عن الإملاء ، أم أن هذه التواريخ من صنع بعض التلامذة المستملين الذين قد يتطرّق الوهم إلى ذاكرتهم في تسجيل التاريخ ؟

(١) خزائن الأدب ١٨/١ .

(٢) ثبت من استقراء نسخ الأمالي أن هذا المجلس هو ختام الجزء الأول من الأمالي . ويأتى حديث ذلك .

وقد يدل على أن هذه التواريخ من صنع أحد التلامذة المستملين ، ما جاء  
بآخر المجلس الحادى والثلاثين ، من زيادة قال جامعها : « هذه زيادة ألحقت بهذا  
الجزء فى شهر ربيع الآخر من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة ، ولم تُعَدَّ فى مجالسه ، وهى  
مضمَّنة فوائده جَمَّة » .

ومهما يكن من أمر فقد وقف التأريخ للمجالس عند المجلس الثالث  
والثلاثين ، المؤرخ فى يوم السبت الخامس عشر من شهر ربيع الأول من سنة ست  
وثلاثين وخمسمائة ، ولم يُورخ لباقى المجالس بعد ذلك .

\* \* \*



## منهج ابن الشجري في الأمالي

لا ريب أن ابن الشجري قد نظر في الأمالي التي سبق بها الأوائل ، وقد ثبت أنه كان يقرئ أمالي ثعلب ، كما ثبت أنه استنسخ بخطه نسخة من أمالي المرتضى (١) .

والناظر في أمالي ابن الشجري يرى مشابهة واضحة بينها وبين أمالي المرتضى ، في الشكل العام ، من حيث تقسيم الأمالي إلى مجالس ، وتفريع المجالس إلى مسائل وفصول ، ثم تعدى تأثر ابن الشجري الشريف المرتضى في الشكل العام للأمالي ، إلى أن نقل شيئا من كلامه وشواهد ، مصرحا وغير مصرح ، وقد أشرت إلى ذلك في حديثي عن الشريف المرتضى .

وقد جرى ابن الشجري في « أماليه » على أن يستفتح مجلسه بذكر مسألة من مسائل النحو أو الصرف ، أو آية قرآنية ، أو بيت من الشعر ، ثم يدلّف من ذلك إلى مباحث أخرى يدعو إليها الاستطراد والتداعي (٢) .

ومسائل الأمالي ذات ثلاث شعب : مسائل يلقيها ابن الشجري من ذات نفسه ، ومسائل أخرى يجيب بها تلامذته ، والثالثة ما يردّ به على المسائل التي تردّ عليه من البلدان كالموصل وغيرها (٣) .

ومع طول الأمالي وتشعب الأقوال فيها ، يبدو ابن الشجري متنبهاً لبعض الموضوعات التي عاجلها من قبل ، وهذا يدلّ على أنه احتشد للأمالي احتشادا ، فليست آراء يلمحها على الطلبة ثم يفرغ منها ، فمن ذلك أنه حينما تكلم على « أما » في المجلس الثامن والسبعين ، قال : « وقد ذكرتها في موضعين » . ومن ذلك أيضا قوله في المجلس الثامن والخمسين : « قد تكرر قولنا إن الكسر هو الأصل في التقاء الساكنين » ، وقال في المجلس التاسع والستين : « وقد بسطت الكلام على « مع » في الجزء الثاني من هذه الأمالي » .

(١) أشرت إلى ذلك في حديثي عن الشريف المرتضى ، وعن موقف ابن الشجري من الكوفيين .

(٢) من أمثلة الاستطراد ما تراه في المجالس : الرابع عشر والسابع عشر والثامن عشر .

(٣) انظر أمثلة لذلك في المجلسين : الرابع ، والحادي والثلاثين .

وظاهرة التكرير واضحة في « الأمالي » فقد تكلم ابن الشجري على بعض المسائل في أكثر من مجلس ، فمن ذلك : مجيء الحال من المضاف إليه ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وحذف الضمير العائد من الصلة ومن الصفة ، وإعادة الضمير إلى مصدر مقدر ، دل السياق عليه (١) .

وهذا التكرار قد أوقع ابن الشجري في شيء من الاختلاف لم يتنبه له ، فمن ذلك أنه وجه قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ على أنه من باب الالتفات من الخطاب إلى العيبة ، ثم عاد في موضع آخر ووجهه على حذف المفعول ، وقد أشرت إلى ذلك في حديثي عن شواهد القرآن الكريم عند ابن الشجري ، ثم في الحديث عن الزركشي .

\* \* \*

(١) اقتضاني ذلك أن أفهرس لمسائل الكتاب وشواهد قبل تحقيقه ، فسهل عليّ بذلك ربط الكتاب ببعضه البعض الآخر . وهذا حتمّ واجب على كل من يتصدّى لتحقيق النصوص .

## أسلوب ابن الشجري في الأمالي

عمد ابن الشجري في سرد القواعد والأحكام إلى أخف الألفاظ وأيسرها ، ثم غلب عليه أسلوب المعلمين في البسط والشرح ، وتقليب العبارة ، وكثرة التنظير (١) ، فإذا جاء إلى موضع أدب ، رأيت الفحولة والجزالة ، فمن ذلك قوله في بيت المتنبي :

أى يوم سررتنى بوصول لم ترعنى ثلاثة بصلود

قال (٢) : « وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسروه ، فأنبه على معنى أو إعراب أغفلوه ، وهذا البيت لبعد من التكلف وخلوه من التعسف ، وسرعة انصبابه إلى السمع وتولجه في القلب ، أهملوا تأمله فحفى عنهم ما فيه » .  
ويقول في الرد على معاصره أبى نزار الملقب ملك النحاة (٣) : « ومن خطأ الأعشى في لغته التى جُبِلَ عليها - وشعره يُستشهد به في كتاب الله تعالى - فقد شهد على نفسه بأنه مدخولُ العقل ، ضاربٌ في غمرة الجهل ، وليس لهذا المتطاول إلى ما يقصر عنه ذرعه شيءٌ يتعلّق به في تخطئة العرب إلا قول الشاعر :  
حراجيجُ ما تنفكُ إلا مناخةً على الحسْفِ أو نرمي بها بلداً قفراً  
فكلّ فاقرة يُنزها بالعربية يُزفُ أمامها هذا البيت ، معارضاً به أشعار الفحول من العرب العاربة » .

وقد وصف أبو البركات الأنباري شيخه ابن الشجري ، بأنه كان فصيحاً حلّو الكلام ، حسن البيان والإفهام (٤) .

(١) لا سبيل إلى التمثيل لما ذكرت ، فهو شائع شيوعاً على امتداد الأمالي ، وبخاصة في إجراء الإعراب وتقدير الحذوف .

(٢) المجلس الثاني عشر .

(٣) المجلس الثامن والخمسون .

(٤) نزهة الألبا ص ٤٠٤ .

وقال ابن خلكان عنه <sup>(١)</sup> : وكان حسنَ الكلام ، حلَّو الألفاظ ، فصيحاً ،  
جيدَ البيان والتفهيم .

#### اعتدادُ ابن الشجريِّ بآرائه :

يرى بعضُ العلماء أن الله قد فتح عليه بما لم يُفتح به على سواه ، فيجري على  
لسانه شيءٌ من الزَّهو ، يُحمل على الرضا والحمد أكثر مما يُردُّ إلى العُجب  
والتفاخر ، وقد ختم ابن الشجري بعضَ مباحثه بشيء من هذا ، فقال عقبَ شرح  
قولهم : « افعل ذا إما لا » ، قال <sup>(٢)</sup> : « فتأمل هذا الفصل ، فما علمتُ أن أحداً  
كشفه هذا الكشف » .

وقال بعد أن علَّل ضعف الابتداء بالنكرة <sup>(٣)</sup> : « فاحتفظ بهذا الفصل ، فإنه  
أصلٌ كبير » .

وقال بعد كلام عن « قبل وبعد » : <sup>(٤)</sup> فهذا قول جليُّ كما تراه ، والمتَّسِمون  
بالنحو قُبيل وقتنا هذا ، وممن شاهدته وسمعت كلامه على خلاف ما قلته  
وأوضحته ، فاستمسك بما ذكرته لك ، فقد أقمْتُ له برهانه » .

#### ثناء العلماء على الأملِي :

حظي كتاب الأملِي بالشهرة ويُعد الصَّيِّت ، وقد أحسن العلماء الثناء عليه ،  
فيقول أبو البركات الأنباري تلميذ ابن الشجري ، في الموضع المذكور قريباً من نزهة  
الألبا : « وأملِي كتاب الأملِي ، وهو كتابٌ نفيس ، كثير الفائدة ، يشتمل على فنون  
من علوم الأدب » .

ويقول ياقوت <sup>(٥)</sup> : « وصنَّف الأملِي ، وهو أكبر تصانيفه وأمتعها » .

(١) وفيات الأعيان ٩٦/٥ .

(٢) المجلس الثاني والأربعون .

(٣) « » والثانون .

(٤) « نفسه » .

(٥) معجم الأديباء ٢٨٣/١٩ .

ونحو هذا قال المترجمون المتأخرون ، ويرى الأستاذ مصطفى صادق الرافعي (١) أن خاتمة أهل الإملاء على طريقة المتقدمين هو إمام العربية في عصره أبو السعادات ابن الشجري .

### الانتقادات على الأمالي :

قال القفطى في ترجمة ابن الشجري (٢) : « ولما أملى « أماليه » في النحو ، أراد ابن الخشاب النحوى أن يسمعها عليه ، فامتنع من ذلك ، فعاداه وردّ عليه في مواضع منها ، ووقف الشريف أبو السعادات على شيء من الردّ ، فردّ عليه فيه ، ويّين موضع غلطه في كتاب سماه « الانتصار » ، وهو كتاب على صغر جرمه في غاية الإفادة ، وملكته والحمد لله بخطه رحمه الله ، وقد قرأه عليه الناس » .

وابن الخشاب من تلاميذ ابن الشجري ، ولم تُعرف لردّه هذا نسخة خطية ، لكنى ظفرت بشيء من هذا الردّ ، وذلك منعه لجمع جمع الجمع الذى ذكره ابن الشجري ، وقد وقفت عليه في كتاب مخطوط يُنسب إلى أبى حيان ، يسمى التذكرة ، وذكرته في تحقيق المجلس الثانى والثلاثين ، ثم ظفرت أيضا بشيء من ردّ ابن الشجري على ابن الخشاب ، وذلك قوله بعد إعراب بيت ابن ميادة :

ألا ليت شعرى هل إلى أم معمر سبيلاً فأما الصبر عنها فلا صبرا

قال ابن الشجري (٣) : « واعترض بيت ابن ميادة - وقد كنت ذكرته فيما تقدّم من الأمالي - جُوَيْهَلْ ، فزعم أن قافيته مرفوعة ، وإنما صغرته بقولى : جُوَيْهَلْ ، لأنه سُويَّب استولى الجهل عليه ، فعدا طوره ، وجاوز حدّه ، مع حقارة علمه ورداءة فهمه ، وهذا البيت من مقطوعة منصوبة القوافى » .

وقد جاء بحاشية أصل الأمالي أن هذا الجُوَيْهَلْ هو الخشاب .

(١) تاريخ آداب العربية ١/٣٢٧ .

(٢) إنباه الرواة ٣/٣٥٦ .

(٣) المجلس الثامن والسبعون .

هذا وقد رأيت في كلام ابن الخشاب في كتابه « المرتجل » مشابه من كلام ابن الشجري ، وذلك فيما ذكره في نقض كلام الجرهمي ، في وزن « كلتا » (١) .

### رواية الأملی :

احتفظت النسخة الهندية من الأملی بذكر السند في أولها ، ويبدأ السند بأبي حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادي ، الذي أقرأ الأملی بدمشق سنة ثلاث وستائة ، رواية عن ابن الشجري ببغداد ، ولم يصرح المسند الأول الذي روى عن ابن طبرزد ، باسمه .

وقد خلت « الأملی » من مقدمة ، حيث بدأ الكلام بالمجلس الأول مباشرة ، وهذه الظاهرة ملحوظة أيضا في كتابي ابن الشجري : الحماسة ، ومختارات شعراء العرب ، فقد خلا هذان الكتابان أيضا من مقدمة ، حيث بدأت الحماسة بشعر محرز بن المكعبر الضبي ، وبدأت المختارات بقصيدة لقيط بن يعمر . وقد أشرت إلى ذلك في حديثي عن « مصنفات ابن الشجري » في الباب الأول .

### علوم العربية في الأملی :

ذكر ابن خلكان أن كتاب الأملی قد اشتمل على فوائد جمّة من فنون الأدب ، وذكر الياقعي أن الأملی تضمنت خمسة فنون من الأدب (٢) .

فما هي فنون الأدب عند الأقدمين ؟ يقول أبو جعفر أحمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٧٩ هـ : علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو ، والمعاني والبيان والبدیع (٣) .

وقد أفسح ابن الشجري « أماليه » لهذه الفنون المذكورة ، وأيضا عالج مسائل من العروض والقوافي ، والتاريخ والأخبار ، والجغرافيا والبلدان ، ثم الأدب بمعناه الحديث ، من نقد وموازنة .

(١) المرتجل شرح الجمل ص ٦٧ ، ويقارن بالأملی - المجلس الثالث والخمسين .

(٢) وفيات الأعيان ومراة الجنان ، الموضع المذكور في صدر ترجمة ابن الشجري .

(٣) خزنة الأدب ٥/١ .

وهذا بيان تلك الفنون من « الأمالي » ، وقد سبق الكلام على النحو والصرف ، إذ كان مَبْنَى الدراسة عليهما .

### اللغة في الأمالي :

لعل هذا الفن أهمُّ الفنون التي عالجها ابن الشجري بعد النحو والصرف ، فقد احتفل احتفالا زائدا باللغة : دلالة واشتقاقا ، فلم يدع لفظا غريبا أو دون الغريب ، في شاهد من الشواهد إلا عرض له بالشرح والبيان ، ناقلا عن أئمة اللغة ، كأبي زيد والأصمعي وابن السكيت <sup>(١)</sup> وابن قتيبة وابن دريد وابن فارس ، ومن إليهم . ولم يقف ابن الشجري عند حدود الحكاية والنقل ، بل صحح بعض اللغات وقواها ، ووفق بين آراء اللغويين فيما يبدو متعارضاً <sup>(٢)</sup> ، وفرق بين ما يبدو مترادفاً <sup>(٣)</sup> ، وتعقب بعض علماء اللغة <sup>(٤)</sup> .

وقد عرض ابن الشجري لقضايا وظواهر لغوية كثيرة ، كالمشترك اللفظي <sup>(٥)</sup> ، وتركب اللغات وتداخلها <sup>(٦)</sup> ، ولغة العامة <sup>(٧)</sup> ، ولهجات القبائل <sup>(٨)</sup> ، والأصوات ومخارج الحروف <sup>(٩)</sup> ، وتطور دلالات الألفاظ <sup>(١٠)</sup> .

(١) رأيت ابن الشجري يعول كثيرا على ابن السكيت ، ثم رأيت ينقل كلامه دون أن يصرح ، وقد أشرت إلى ذلك في الحديث عن مصادر ابن الشجري ، وانظر أيضا المجلس الثامن والثلاثين ، في التفرقة بين زريت عليه وأزريت به .

(٢) فمن ذلك التوفيق بين ابن دريد وابن فارس في شرح التقويض ، في المجلس الرابع والستين .

(٣) كتفرقته بين السماع والاستماع ، في المجلس التاسع والأربعين .

(٤) كتعقبه ابن فارس في اشتقاق « نياط المفازة » في المجلس الثاني والعشرين .

(٥) راجع المجلس التاسع والعشرين ، في شرح « العرارة » ، والمجلس الثامن والثلاثين ، في تفسير

« الشمال » .

(٦) المجلس الحادي والعشرون .

(٧) « الثاني والأربعون ، والخامس والأربعون ، والتاسع والأربعون .

(٨) « السابع عشر ، والسادس والعشرون ، والخامس والثلاثون ، والحادي والخمسون .

(٩) « الرابع عشر ، والخامس والثلاثون ، والثالث والستون ، والسادس والستون .

(١٠) المجلس الثامن .

وقد غلبت على ابن الشجرى طبيعة المعلم ، فى ذلك الحشد الضخم من الشروح والتفسيرات اللغوية للمفردات والتراكيب ، ثم فى محاولة النظم التعليمى ، فيقول (١) : الفدوكس : الشديد ، فى قول ثعلب ، وقال أبو زيد : هو الغليظ الجافى ، وقد نظمت فيه بيتاً لثلاً يشدُّ عن الحفظ ، وهو :

فَدَوْكَسٌ عَنْ ثَعْلَبٍ شَدِيدٌ وَعَنْ أَبِي زَيْدٍ غَلِيظٌ جَافِيٌ

ولم يسلم ابن الشجرى من بعض الهنات اللغوية ، فمن ذلك أنه روى « مغيون » بالغين المعجمة ، من قول العباس بن مرداس :

قَدْ كَانَ قَوْمَكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا وَإِنْ خَالَ أَنْكَ سَيِّدٌ مَغْيُونٌ

وقال (٢) : « مغيون : مفعول من قوطم : غين على قلبه : أى غطى عليه ، وفى الحديث : « إنه ليغان على قلبى » ، ولكن الناس ينشدونه بالباء ، وهو تصحيف ، وقد روى « معيون » بالعين غير المعجمة ، أى مصاب بالعين ، ومغيون هو الوجه » .

وقد انفرد ابن الشجرى برواية الغين المعجمة ، ثم وجدت بهامش أصل الأملى فى المجلس الحادى والثلاثين حاشية ، نصها : « هذا البيت يروى بالعين المهملة بإجماع الرواة إلا الشريف ، ألفيته رحمه الله قد رواه بالغين المعجمة أيضا ، وكنت أسمع قديما ببغداد أنه أنكر عليه تصحيفه » .

ومن أوهامه اللغوية ما أورده فى تفسير « العَلِّ والنَّهْلِ » ، قال (٣) : « والعَلِّ : الشرب الأول ، والنهْل : الشرب الثانى » . هذا كلامه ، والذى فى كتب اللغة عكس هذا ، ومن أقوالهم : سقاه عَلَّلاً بعد نَهْلٍ .

ومن ذلك أيضا - وسبقه إليه الشريف المرتضى فى أماليه - شرحه لقول الشاعر (٤) :

(١) المجلس السادس والخمسون .

(٢) المجلسان : السابع عشر ، والحادى والثلاثون .

(٣) المجلس التاسع والأربعون .

(٤) المجلس نفسه .



\* لا يكتنون غداة العَلِّ والنَّهْلِ \*

قال : « وقال بعض أهل العلم باللغة في قوله : « يكتنون » إنه من قولهم : كَتَنْتُ يده تكْتُن : إذا خَشُنَّت من العمل » .

وقد جاء بهامش أصل الأملَى حاشية تعليقا على هذا التأويل : « كأن هذا سهو ، لأن خشونة اليد وصلابتها من العمل ، يقال له : « الكنب » بالنون والباء ، كنبت يده وأكنبت ، فأما « كتنت » بالثاء والنون ، فمعناه الوسخ والدرن ، يتلطيخ به الشيء ، وهو أثر الدخان » .

هذا وقد غمِز ابن الشجري في معرفته باللغة ، حكى الذهبي في ترجمته (١) ، قال : « قال أبو الفضل بن شافع » (٢) في « تاريخه » : « وكان نحويا حسن الشرح والإيراد والمحفوظ ، وقد صنف أملَى قرئت عليه ، فيها أغاليط ، لأن اللغة لم يكن مضطلعا بها » .

#### البلاغة في الأملَى :

عرض ابن الشجري لكثير من قضايا علم البلاغة ، بأقسامها الثلاثة : المعاني والبيان والبديع ، فتكلم على الخبر والإنشاء ، والتشبيه والاستعارة ، والترصيع والتضمين والتكرير والطباق (٣) .

#### الأدب في الأملَى :

كان ابن الشجري متضلعا من الأدب ، كما يقول ياقوت في ترجمته ، كما كان بصيرا بأشعار العرب ، وله في ذلك كتابان يجتلان مكانة سامقة في المكتبة العربية : الحماسة ومختارات أشعار العرب .

وقد استفاض كتابه « الأملَى » بأشعار القدامى والمحدثين ، وإذا تركنا الشواهد

(١) من تاريخ الإسلام ، الموضع المذكور في صدر الترجمة .

(٢) هو أحمد بن صالح بن شافع الجبلي ، من مؤرخى بغداد ، توفى سنة ٥٦٥ هـ ، شذرات الذهب

٢١٥/٤ .

(٣) راجع هذه المباحث في المجالس : الثاني عشر والسابع والعشرين ، ومن الحادى والثلاثين إلى

الخامس والثلاثين ، والسادس والأربعين ، والثاني والخمسين ، والحادى والستين .

النحوية التي بلغت قدراً ضخماً أشرت إليه في حديثي عن الشواهد ، وجدنا ابن الشجري يروي قصائد جيداً ، لعدى بن زيد ، والنابغة الجعدى ، وأعشى تغلب ، وأبى الصلت الثقفى ، ويزيد بن الحكم ، وابن أحم ، والخنساء ، والعباس بن عبد المطلب . ومن شعر المحدثين روى للمتنبى (١) والشريف الرضى ، وابن نباتة السعدى . ثم عرض لهذه القصائد بالشرح والبيان ، ويعد شرحه لبعض هذه القصائد ، من الشروح النادرة العزيرة ، التي لا تكاد توجد في كتاب ، كشرحه لقصيدة يزيد بن الحكم (٢) .

وتعدُّ « الأمالى » بهذه المثابة مرجعاً هاماً في جمع الشعر وتوثيقه ، وبخاصة أن ابن الشجري ينفرد برواية قصائد لبعض الشعراء ، يقل وجودها عند غيره من رواة الشعر ، كما فعل في رواية قصيدة ابن أحم ، فقد روى منها خمسة عشر بيتاً ، وأبيات هذه القصيدة لا تكاد توجد مجتمعة بهذا العدد في أى من الكتب المطبوعة (٣) .

وقد عنى ابن الشجري بذكر ما أخذ الشعراء والموازنة بينهم ، فقد ذكر (٤) أن الشريف الرضى أخذ قوله :

مَنْ الركبُ ما بين النقا والأناعم      نشاوى من الإدلاج ميل العمائم  
من قول العملى :

فأصبحن بالمومة يحملن فتيةً      نشاوى من الإدلاج ميل العمائم  
وقال في بيت ابن نباتة السعدى (٥) :

لأية حال يخلسن نفوسهم      وهنّ عليها بالحنين نوادبُ

(١) راجع حديث المتنبى ، في الكلام على الشواهد الشعرية .

(٢) هذه القصيدة تعد من بئغ العناب في الشعر . وقد ذكرها ابن الشجري في المجلس السابع والعشرين ، ثم عرض لها بالشرح الجامع البديع ، وقد أثنى على هذا الشرح الشيخ الجليل أحمد محمد شاکر ، رحمه الله ، في حواشى لباب الآداب ص ٣٩٦ .

(٣) راجع المجلس الحادى والعشرين ، وديوان ابن أحم ص ١٢٤ ، ٢١٣ .

(٤) المجلس العشرون .

(٥) المجلس الثالث والستون .

وقد نظر في هذا إلى قول ابن الرومي :

كالقوس تُصمى الرمايا وهي مِرْنَانُ

وفي شرحه لقصيدة بشر بن عوانة ، قال في (١) بيته :

إِذْ لِرَأَيْتَ لَيْثًا أُمَّ لَيْثًا هِزْبَرًا أَغْلَبًا لَاقَى هِزْبَرًا

أخذ البحتری هذا البيت لفظا ومعنى ، في قوله :

هَزْبَرٌ مَشَى يَبْغِي هِزْبَرًا وَأَغْلَبٌ مِنْ الْقَوْمِ يَعْشَى بِسَبِيلِ الْوَجْهِ أَغْلَبًا

وذكر في شرح بيت المتنبي :

لو كان ما تعطيمهم من قبل أن تعطيمهم لم يعرفوا التأميلا

قال (٢) : التقدير : لو كان لهم الذي تعطيمهم من قبل أن تعطيمهم إياه ، لم

يعرفوا التأميل ، لأن ذلك كان يغنيهم عن التأميل ، وقد كشف أبو نصر بن نباتة هذا

المعنى ، وجاء به في أحسن لفظ ، في قوله :

لم يُبْقِ جودك لي شيئا أؤمله تركنتني أصحاب الدنيا بلا أمل

ومثله لأبي الفرج البيهقي :

لم يُبْقِ جودك لي شيئا أؤمله دهرى لأنك قد أفنيت آمالي

وكان أبو الفرج وابن نباتة متعاصرين ، فلست أعلم أيهما أخذ من صاحبه .

ومن الموازنات ما أورده ابن الشجري في المجلس الثامن والسبعين ، عن الشعراء الذين ذكروا الطير التي تتبع الجيش ، لتصيب من لجوم القتلى ، وقد أغار في هذا الفصل على كلام القاضي الجرجاني في « الوساطة » ، وقد أشرت إليه في حديثي عن مصادر ابن الشجري .

(١) المجلس الرابع والستون . وراجع الكلام على قصيدة بشر في حديث الشواهد الشعرية ، وإذا صح أن « بشرا » هذا شخصية وهمية اخترعها بديع الزمان الهمداني ، وأجرى على لسانها هذه الأبيات ، إذا صح هذا فيكون بديع الزمان هو الذي أخذ البيت لفظا ومعنى من البحتری ، إذ كان بديع الزمان توفي سنة ٣٩٨ ، والبحتری سنة ٢٨٤ .

(٢) المجلس الرابع والسبعون .

وقد روى ابن الشجري أشعاراً في الهجاء لبعض الشعراء المغمورين في  
عصره (١).

وتعدُّ شروخُ ابن الشجري لما عرض له من شعر المتنبي (٢) إضافةً جيِّدة لفهم  
هذا الشاعر العظيم ، وإلقاء الضوء على المفاهيم الأدبية في ذلك العصر ، ثم تكشف  
هذه الشروح أيضاً عن مشاركة النحاة في توجيه الدراسات الأدبية ، فلم يكن  
النحويون الأوائل بمَعزِلٍ عن هذه الدراسات ، كما يفهم بعضُ الدارسين ... وهذا  
حديث طويل .

### العروض والقوافي في الأمالي :

عالج ابن الشجري في « أماليه » مسائل من العروض والقوافي (٣) ، ولعله قد  
درس هذا الفن على شيخه التبريزي ، الذي عُرف بالاشتغال به ، وله فيه مصنفٌ  
شهير ، هو « الكافي في العروض والقوافي » ، ولم يُسند ابن الشجري شيئاً ممَّا عالجه  
في العروض والقوافي إلى التبريزي ، ولكني رأيت له كلاماً في الزحاف ، كأنه سلخه  
من كلام أستاذه ، وذلك قوله (٤) : « وقد قيل : رَبِّ زحافٍ أطيب في الذوق من  
الأصل » ، فهذا من قول التبريزي في كتابه الكافي (٥) : « وربما كان الزحافُ في  
الذوق أطيب من الأصل » ، إلا إن كانت هذه العبارة أقدم من التبريزي .  
وتمثَّل بعضُ شواهد ابن الشجري التي ساقها فيما عالج به مسائل القافية ،  
إضافة لشواهد هذا الفن ، ومن ذلك أنه ذكر شواهد كثيرة على الإكفاء (٦) ، ومن  
هذه الشواهد واحدٌ لم أجده فيما بين يدي من كتب القوافي المطبوعة ، وهو :  
ياريها اليوم على مُبين على مُبين جرد القصيم

(١) المجلس الثاني والخمسون .

(٢) راجع ما كتبه عن المتنبي في الحديث عن الشواهد الشعرية .

(٣) ترى هذه المسائل في المجالس : الخامس عشر ، والثامن عشر ، والحادي والثلاثين ، والثالث

والثلاثين .

(٤) المجلس الحادي والثمانون .

(٥) الكافي ص ١٩ .

(٦) المجلس الخامس والثلاثون .

وقد وَهَمَ ابن الشجرى فى مسألة من مسائل العروض ، فقد قال فى بيت امرىء القيس :

وعينٌ لها حَدرَةٌ بَدْرَةٌ شَقَّتْ مآقيهما من أُخْرٍ

قال (١) : « والبيت من ثالث البحر المسمى المتقارب ، عروضه سالمة ، وضربه محذوف ، ووزنه فَعَلٌ ، وقد استعمل فيه الحرم الذى يسمى التلم ، فى أول النصف الثانى ، وقَلَّ ما يُوجد الحرمُ إلا فى أول البيت » .

وموضع الوهم فى قوله : « عروضه سالمة » ، وجاء بهامش أصل الأملى حاشيتان تعقيباً على هذا القول ، الحاشية الأولى : « هذا البيت عروضه وضربه جميعاً محذوفان » والثانية : « وقوله : سالمة ، ينبغى أن يكون غلطاً من الكاتب إن شاء الله » .

وقد حكى البغدادى (٢) كلام ابن الشجرى هذا ، كما ورد فى الأملى ، ولم يتعقبه بشيء ، لكن قال مصحح الطبعة الأولى من الخزانة معلقاً : « قوله : عروضه سالمة . فيه أن العروض محذوفة مثل الضرب » .

### التاريخ والأخبار فى الأملى :

نثر ابن الشجرى فى « أماليه » كثيراً من الأخبار والحوادث التاريخية وأيام العرب وأنسابها . فذكر (٣) حديث فاطمة بنت الخرشب الأثمالية وبنيتها الكملة بنى زياد العَبْسِيِّين ، وما كان بينهم وبين قيس بن زهير العبسى . وألمَّ بشيء من تاريخ سَابُور ذى الأكتاف ، وكِسْرَى أنوشروان (٤) . وتحدث عن حرب بكر وتغلب (٥) .

(١) المجلس الثامن عشر .

(٢) الخزانة ٣/٣٧٩ .

(٣) المجلسان : الثالث ، والثالث عشر .

(٤) المجلسان : الرابع عشر ، والخامس عشر .

(٥) المجلس السابع عشر .

وتكلم على أدواء اليمن : تاريخهم واشتقاق أسمائهم (١) .

وعرض لحديث المغيرة بن شعبة مع هند بنت النعمان ، وخبر جذيمة الأبرش ،  
والغساسنة ملوك الشام (٢) .

وقد حرص ابن الشجري في كثير مما أورد من أسماء قديمة على أن يتكلم على  
اشتقاقها وضبطها (٣) .

### الجغرافيا والبلدان في الأمالي :

تكلم ابن الشجري على البلدان والمواضع التي وردت في ثنايا الشعر الذي  
رواه ، ومن هذه البلدان ما هو موغل في القدم ، كمدينة الحضرم ، بين دجلة  
والفرات ، وقد ذكر أنه دخلها وشاهد بقاياها (٤) . ثم تحدث عن البنايات  
الشهيرة ، كالحوزنق والسدير ، وقصر عُمدان بصنعاء (٥) .

\* \* \*

(١) المجلس السادس والعشرون .

(٢) المجلس الثاني والستون .

(٣) انظر مثلا المجلس السابع عشر .

(٤) المجلس الرابع عشر .

(٥) المجلسان : الخامس عشر ، والسادس والعشرون .

### نُسخ الأُمالي :

رُزق كتابُ الأُمالي الحُطوة والقبول ، فكثرت نُسخُه ، وقد ذكر بروكلمان (١)

منه هذه النسخ :

- ١ - نسخة عاشر افندى برقم ( ٧٥١ ) .
  - ٢ - نسخة سليم أغا برقم ( ٣/١٠٧٧ ) .
  - ٣ - نسخة راغب باشا برقم ( ١٠٧١ - ١٠٧٢ ) (٢) .
  - ٤ - نسخة بايزيد برقم ( ٢٩٠٢ ) .
  - ٥ - نسخة فيض الله برقم ( ١٥٧٤ - ١٥٧٦ ) .
- وهذه المكتبات الخمس باستانبول .
- ٦ - نسخة المكتبة الآصفية بحيدرآباد - الهند ١٤٢/١ ، برقم ( ٧٠ ) .

ومما لم يذكره بروكلمان :

٧ - نسخة بدار الكتب المصرية (٣) ، كتبها علي بن محمد بن مصطفى شمس الدين ، فرغ من كتابتها سنة ١٣٠٠ هـ ، والنسخة محفوظة بالدار برقم ( ٥٩ ش ) .

٨ - نسخة أخرى بالدار المذكورة ، منقولة من النسخة السابقة ، كتبها محمد بن إبراهيم الخفير ، فرغ منها في شهر صفر سنة ١٣٣٩ هـ ، برقم ( ٣٦٣٣ ) .

٩ - نسخة محفوظة بالخزانة التيمورية الملحقه بدار الكتب المصرية ، برقم ( ٦٧٢ أدب ) ، وتاريخ هذه النسخة سنة ١٩٢٠ م .

(١) تاريخ الأدب العربي ١٦٥/٥ .

(٢) جاء في كتاب بروكلمان المذكور ( ١١٧١ ، ١١٧٢ ) والذي أثبتته من واقع صورة النسخة

المحفوظة بمعهد المخطوطات .

(٣) فهرس دار الكتب المصرية ٢٢/٣ ، وقد أشار بروكلمان إلى هذا الفهرس فقط .

١٠ - نسخة محفوظة بمكتبة الأوقاف ببغداد ، برقم ( ٥٦٦٧ ) في مجلد أوله المجلس الثاني والثلاثون . وهذه النسخة منقولة عن نسخة كتبت سنة ٥٤٠ هـ ، وبآخرها إجازة في التاريخ المذكور ، من ابن الشجري لأبي القاسم نصر بن سعيد بن سميع الموصلی ، أن يروى عنه مقرآته ومسموعاته (١) .

١١ - نسخة في مكتبة المتحف العراقي ببغداد ، برقم ( ١٣٣١ ) تبدأ بالمجلس الثاني والثلاثين ، وتنتهي بالمجلس الخامس والخمسين (٢) . وهذه القطعة تمثل الجزء الثاني .

١٢ - الجزء الثالث من نسخة ، بمكتبة الدراسات العليا ببغداد ، برقم ( ٣٦٩ ) ، وهذا الجزء بخط نسخي جيد ، كتب سنة ٦٢٤ هـ ، ويبدأ بالمجلس السادس والخمسين ، وينتهي بنهاية الكتاب وعدد أوراق هذا الجزء ١٩٣ ورقة ، ومسطرته ١٩ سطرًا ، ومن هذا الجزء صورة بمعهد المخطوطات لم تفهرس بعد . وقد رمزت له في تعليقاتي بالحرف ( د ) .

١٣ - الجزء الثالث أيضا من نسخة ، بالخزانة العامة بالرباط ، برقم ( ٣٤٢ ك ) ويبدأ وينتهي مثل سابقه ، وفي أثنائه سقط كبير ، يبدأ في أثناء المجلس السادس والخمسين ، وينتهي في أثناء المجلس التاسع والستين . ويقع في الطبعة الهندية من ص ٩٨ إلى ٢٦٢ ، وهذا الجزء بخط نسخي نفيس ، وجاء بأوله أنه بخط ابن الشجري ، وبآخره سماع لأبي الغنائم حبشي بن محمد الواسطي ، على ابن الشجري ، وهذا السماع مؤرخ سنة ٥٣٩ هـ ، وكتب ابن الشجري صحة السماع بما صورته : « هذا صحيح . وكتب هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني » . ثم قراءات أخرى على ابن الشجري ، سنة ٥٤٠ ، ٥٤١ ، وأبو الغنائم الواسطي هذا من تلاميذ ابن الشجري ، وقد تكلمت عليه من قبل .

وفي هذا الجزء زيادة مسألتين على ما في نسخة « راغب باشا » وهي النسخة التي اتخذتها أصلاً . وترى هاتين المسألتين ، في المجلسين : السادس والسبعين ، والسابع والسبعين .

(١) ابن الشجري ومنهجه في النحو ص ٦٠ .

(٢) المرجع نفسه .



ويقع هذا الجزء - قبل السُّقْط - في ١٧٧ صفحة ، ومسطرته ٢٠ سطرا .  
ومن هذا الجزء صورة بمعهد المخطوطات لم تفهرس بعد ، وقد رمزت له في  
تعليقاتي بالحرف ( ط ) .

ويتضح من هذا العرض أن نسخ القاهرة الثلاث ليست بذات طائل ، لحداثة  
نسخها ، وأن نسخ استانبول مجهولة الصفة ، إلا نسخة راغب باشا ، وهي النسخة  
التي اتخذتها أصلا ، وسأفرد لها كلمة ، وكذلك سأفرد كلمة لنسخة الأصفية ، وأن  
بقية النسخ أخلتُ بالجزء الأول ، وقد ظهر أن الأمالي تقع في ثلاثة أجزاء ، تجزئة  
قديمة ، ينتهي الجزء الأول بالمجلس الحادي والثلاثين ، وينتهي الجزء الثاني بالمجلس الخامس  
والخمسين ، ويمضي الثالث إلى نهاية الكتاب . وقد أُلحقت بآخر الجزء الأول زيادة في شهر  
ربيع الآخر ، من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة . وقد أشرت إلى ذلك من قبل .

#### نسخة راغب باشا باستانبول :

اتخذتُ هذه النسخة أصلا ، وهي محفوظة بمكتبة راغب باشا ، برقم  
( ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ) ومنها صورة بمعهد المخطوطات <sup>(١)</sup> برقم ( ٥٩ أدب ) .

وتقع هذه النسخة في جزئين ، الأول في ٣٤٤ ورقة ، وينتهي بالمجلس التاسع  
والأربعين ، والثاني في ٣٣٥ ورقة ، وفي كل ورقة ١٥ سطرا ، ومقاسها ١٢,٥ × ٢٠  
سم ، وبأثناء الجزء الأول أوراق قليلة بخط حديث .

والنسخة مكتوبة بخط نسخي نفيس جدا ، وقد ضُبِطت بالشكل الكامل ،  
ضبطاً صحيحاً متقناً ، وناسخها - أثابه الله خيرا - هو أسعد بن معالي بن إبراهيم  
ابن عبد الله ، فرغ من نسخها سنة إحدى وثمانين وخمسمائة . ويبدو أن هذا  
الناسخ المتقن كان محترفاً نَسَخَ الكتب ، فقد وقع لي مخطوط آخر ، قام على نسخه ،  
وهو شرح ديوان هذيل <sup>(٢)</sup> ، لابن جنى ، وهذا المخطوط محفوظ بمكتبة الأوقاف العامة  
ببغداد ، برقم ( ٥٦٥٧ ) ، وقد فرغ أسعد هذا من نسخه سنة ثمانين وخمسمائة .  
ومن هذه النسخة صورة بمعهد المخطوطات .

(١) فهرس المخطوطات المصورة ٤٢٧/١ ، والمُدْرَج في هذا الفهرس الجزء الثاني فقط من النسخة ،  
وقد استبعد الجزء الأول لغيب في تصويره ، ولكنه أصلح ، وعاد سليما مقروعا ، والحمد لله .  
(٢) نشر في بغداد باسم « التمام في تفسير أشعار هذيل » سنة ١٩٦٢ م ، بتحقيق أحمد ناجي القيسي  
وخديجة الحديشي وأحمد مطلوب ، وقد نشر الكتاب عن النسخة المذكورة .

ونعود إلى نسختنا من الأمالي فنقول : إنها مقابلة بأصلها المنقول منه ، وجاء  
بآخرها سماع هذا صورته : « سمع جميع هذه المجلدة على الشيخ الأمين أبي  
القاسم <sup>(١)</sup> الحسين بن هبة الله بن صصرى ، أبقاه الله ، بإجازته من ممليتها الشريف  
أبي السعادات بن الشجرى صاحبها : المولى الإمام العالم القاضى الأشرف بهاء الدين  
شرف المحدثين أبو العباس <sup>(٢)</sup> أحمد بن القاضى الفاضل أبى على عبد الرحيم بن على  
البيسانى ، أدام الله أيامه ، والشيخ الإمام المقرئ علم القراء علم الدين  
أبو الحسن على بن محمد السخاوى <sup>(٣)</sup> ، والحاجب الأخص عز الدين أبو الفتح عمر  
ابن محمد بن منصور الأمينى ، وصح وثبت بقراءة عبيد الله .... » .

وقد ضاع فى آخر النسخة اسم القارىء ، ومكان السماع وتاريخه ، ولكن  
تراجم رجال السماع تدل على أنه كان بدمشق ، فى القرن السادس أو السابع ، من  
حيث إن هؤلاء الرجال كلهم من أهل دمشق ، وإن أبا القاسم بن صصرى توفى  
سنة ست وعشرين وستائة .

وبحواشى النسخة تعليقات جيدة ، بعضها بخط قديم ، وبعضها بخط فارسى  
حديث ، وهذه التعليقات الحديثة منقولة من نسخة مصححة ، بتصحيح ابن هشام  
صاحب « المغنى » وكتب التعليقات أحد تلاميذه .

وقد تضمنت هذه التعليقات فوائد كثيرة ، منها النص على أوهم ابن  
الشجرى ، ونسبة بعض الأقوال المهمة إلى أصحابها ، وتصحيح نسبة بعض  
الشواهد <sup>(٤)</sup> ، وقد نسبت بعض هذه التعليقات لأبى اليمن الكندى ، تلميذ ابن الشجرى .

(١) ترجمته فى العبر ١٠٥/٥ ، وقارن بما فى طبقات الشافعية ٤٨٣/٧ .

(٢) ترجمته فى العبر ١٧٥/٥ .

(٣) ترجمته فى طبقات الشافعية ٢٩٧/٨ ، وكان السخاوى إماما فى النحو والقراءات والتفسير ، توفى

سنة ٦٤٣ هـ ، وبعض أهل زماننا يخلطون بينه وبين شمس الدين السخاوى المؤرخ ، صاحب « الضوء  
اللامع » والمتوفى سنة ٩٠٢ .

(٤) راجع ما سبق عن اللغة والعروض والقوافى فى الأمالى ، وانظر الأمالى : المجلس الخامس فى قول

عبيد : « ونحن ألى ضربنا رأس حجر » ، والمجلس السادس والعشرين فى الحديث عن « الأذعار » ، والخامس  
والأربعين فى الحديث عن اشتقاق « القليل » ، وانظر أيضا ما كتبه عن « مذهب ابن الشجرى واعتزاله » فى  
الباب الأول .

هذا وقد رأيت بعض أخطاء النسخة ثابتة عند البغدادي (١) ، فيما ينقل عن ابن الشجري ، مما يدل على أن نسخة البغدادي من « الأملى » هي هذه النسخة ، أو أن الاثنتين ترجعان إلى أصل واحد .

### نسخة الأصفية بجيدراآباد - الهند

الموجود من هذه النسخة الجزء الأول فقط ، وهو مكتوب بقلم نسخي جيد ، كتبه محمد بن حسين بن علي الشهير بالعاملي ، فرغ منه يوم الجمعة خامس المحرم ، من سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة ، وينتهي هذا الجزء بالمجلس الخامس والأربعين ، وقد ألحق به بخط حديث المجالس : من السادس والأربعين إلى التاسع والأربعين . وبهذا الجزء بعض الأسقاط أشرت إليها في جواشي التحقيق (٢) . ويقع في مائتي ورقة ، ومسطرته ٢٢ سطرا ، مقاس ١١,٥ × ١٩,٥ سم ، ورقمه في المكتبة الأصفية ( ٧٠ بلاغة ) ومنه صورة بمعهد المخطوطات لم تفهرس بعد . وقد اعتبرت هذا الجزء في تحقيقي للكتاب ، ورمزت له بالحرف ( هـ ) .

وبهذه النسخة زيادة ليست في نسخة راغب باشا ، التي اتخذتها أصلاً ، وهي المسألة التي تراها في آخر الزيادة التي ألحقت بالمجلس الحادي والثلاثين ( مسألة إذا قال رجل لامرأته : إن أكلت إن شربت فأنت طالق ) .

(١) راجع المجلس الحادي عشر ، في الاستشهاد بقوله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ والمجلس الحادي والثلاثين ، في الكلام على قول الشاعر : « حَنَّتْ قَلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَمْنَحُ » .  
(٢) ترى نماذج من هذه الأسقاط في المجالس : ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ .

وهذه الأسقاط تراها في طبعة الهند من الأملى التي سأذكرها قريبا ، في الجزء الأول ، صفحات : ٥١ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣٢٠ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٤١ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ .  
وفي الجزء الثاني ، صفحات ٩ ، ١١ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ٣٢ . وإنما كان ذلك كذلك لأن طبعة الهند قد عوّلت على نسخة الأصفية التي تنتهي بنهاية المجلس التاسع والأربعين ، كما ذكرت .

## طبعتان للأمالى :

طُبعت الأمالى أوَّل ما طُبعت في دائرة المعارف العثمانية ، بمحيدراباد - الهند - سنة ١٣٤٩ هـ ، في جزئين : الأوَّل ينتهى بالمجلس الخامس والأربعين ، والثانى وقف في أثناء المجلس الثامن والسبعين . وجاء بخاتمة الطبع : « إلى هنا انتهى ما تيسر لنا الحصول عليه من الجزء الثانى ، وقد بقيت بقية (١) كما يعلم من الخاتمة » .

وهذه الطبعة ملفقة من نسختين : نسخة الأصفية المشار إليها ، ونسخة راغب باشا (٢) التى اتخذتها أصلاً . وإن كان التعويل على نسخة الأصفية إلى نهاية المجلس التاسع والأربعين ، وهو نهاية هذه النسخة كما ذكرت .

وقد قام على هذه الطبعة علماء كرام أفاضل ، في دائرة المعارف العثمانية ، هم : حبيب عبد الله بن حمد العلوى ، وعبد الرحمن اليماني ، والسيد زين العابدين الموسوى . وبرغم ما بذله هؤلاء الأفاضل من إتقان - أحسن الله إليهم ، وأثابهم خيراً - فقد اشتملت هذه الطبعة على عدّة أسقاط ، وبعض هنات . وبخاصة في الجزء الأوَّل الذى كان الاعتماد فيه على نسخة الأصفية ، وبها من الأسقاط ما وصفت .

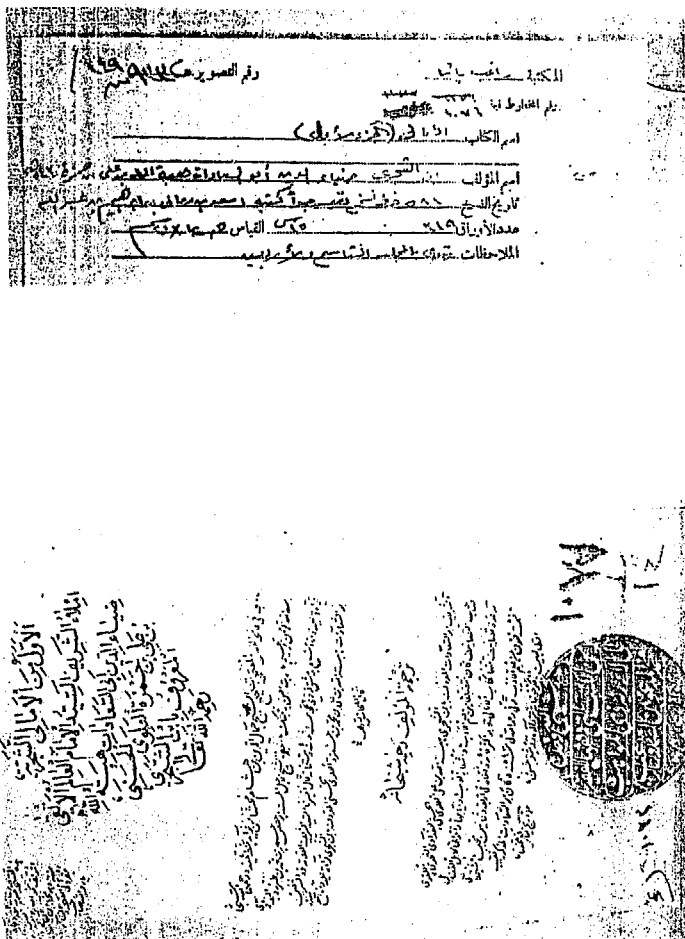
(١) نشر هذه البقية - وهى بقية المجلس الثامن والسبعين إلى المجلس الرابع والثمانين ، وبه تمام الأمالى . وهذه البقية تقع في سبعين ورقة من نسخة راغب باشا - نشرها الأخ الصديق الدكتور حاتم صالح الضامن ، في مجلة المورد العراقية - المجلد الثالث - العددان الأوَّل والثانى ١٩٧٤ م .

(٢) لم يصرح ناشرو الطبعة الهندية بهذه النسخة ، وإنما ذكروها على الإطلاق « نسخة في بعض المكاتب الإسلامية » ولكن إشاراتهم إلى قراءتها وفروقتها في الحواشى متفقة تماماً مع نسخة راغب باشا التى بيدي ، مما رجح عندى أنها هى . إلا أنهم لم يُحصّلوها كاملة . يقول السيد زين العابدين الموسوى أحد مصحّحي الطبعة الهندية : « ومجمل أحوال نشره وإشاعته أن أرباب مجلس الدائرة لَمَّا وجدوا المجلد الأوَّل من هذا الكتاب في المكتبة الأصفية ، ورأوا المصلحة في نشره أمرّوا بطبعه ، فاشتغلنا بتصحيحه والنظر فيه ، وبينما نحن فيه إذ سمعنا بوجود نسخة كاملة منه في بعض المكاتب الإسلامية ، فسعينا في تحصيل تلك النسخة من هناك بواسطة العالم الجليل ( مستر سالم الكرنكوى الألمانى ) مصحح الدائرة ، فحصل الجنب المومى إليه عكس تلك النسخة ، وجعل يرسل إلينا شيئاً فشيئاً منها ، فمن سوء الاتفاق ما أمكنه تحصيل عكس النسخة كاملاً ، بل شطراً قليلاً من أول الجزء الأوَّل ، وشيئاً وافرأ من الجزء الثانى ، فوصل كلا الجزئين إلينا ناقصاً .... » .

ولما كانت هذه الطبعة الهندية من الأمالي قد استقرت في المكتبات ودُور العلم زماناً طويلاً ، وكثر الاقتباسُ منها والإحالةُ عليها ، فقد أثبتُّ أرقام صفحاتها على جوانب شرقي هذه .

ثم طبع الجزء الأول بمصر ، بمطبعة الأمانة سنة ١٩٣٠ م ، وقد تضمَّن هذا الجزء تسعة وأربعين مجلساً . وقام على طبعه الشيخ مصطفى عبد الخالق محمد . ولم أر هذا الجزء ، ولكنني نقلت وصفه من بعض الفهارس .

\* \* \*



وهذا الخط الحديث الذي تراه على يمين الصورة هو خط عالم المخطوطات الكبير الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب ، رحمه الله رحمة واسعة ، وصف به النسخة أيام أن كان في استانبول سنة

١٩٤٩ م













فَوُوْضِيْبٌ وَصَابِرٌ فَوُوْضِيْبٌ لَوْ شِئْتُمْ تَأْتِي بِشَرْبِ الْبَحْرِ عَالِمٌ  
 الْإِسْلَامِيِّ تَسْلِيَةً عَنْ خَيْرِ مَا كُنْتُمْ رَأَيْتُمْ وَالْمَعْلَمُ ابْنُ السُّنَمِ صَالِحٌ  
 وَقَوْلُهُ وَجَوَلْتُ عَلَى اللَّهِ فِي جَاهِلِيَّتِكَ عَلِيٌّ مَقْبُولٌ بِجَمَلٍ نَا  
 قَوْلُهُ اللَّهُ لِي جَاهِلِيٌّ فَهُوَ الصَّاعِدُ أَيُّ جَاهِلِيَّةٍ لِي عَلِيٌّ وَفَشَرٌ  
 بِلِسَانِ عِيْسَى الرَّبِّيِّ قَوْلُهُ مِنْ جَابِ اسْمِهِ بَاءٌ مِنْ صَخْفِهِ إِذَا  
 رَدَّيْتُ نَيْبِيَّ اسْمُهُ فَحَمَلُهُ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ وَالْأَخْرَافُ نَسَبٌ  
 بِرَبِّهِ لِيَزَادَكَ وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ شَيْءٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فِي الْمَوْضُوعَيْنِ  
 بِالضَّعْفِ مِنْ رَمَى تَجْبِرُ أَوْ عَجِبُ جَبْرٌ مِمَّا تَرَى فِي الْبَدَايِيْصِ اسْمُهُ  
 رَأَيْتُمْ مِثْلَكَ صَرِيحًا تَذَكَّرْتُ صَيْدَ عَائِيَّةٍ تَأْتِي غَانِي  
 إِذَا بَكَتَ أَنْتَ مِنْ مَنَّهُمْ مِنْ رَبِّي جَيْبٌ هُوَ فِيهِ رُحْمٌ لِأَنَّ  
 وَتَقَابَ قَوْلَهُ عَلَيْهِ فَأَصَابَ اسْمُهُ بِالْقَيْبِ الَّذِي يَأْتِي  
 فِي الْوَخْرِ لَمْ يُوَثِّرْ كَلَامُهُ فِي عَرَبِيٍّ لَيْتَهُ وَحَقَّارَتُهُ هُوَ كَرِيْمٌ  
 مَرْتَنَةٌ سَبَّاحُ الْقَلْبِ أَيُّ النَّبِيِّ الْبُرْجَانِيِّ مِنَ الْفَلَانِيَّةِ الْقَيْنِيَّةِ الْبَارِيَّةِ  
 وَرَبِّيَّةِ ① نَمُ الْكَلْبُ

وَالْحَقُّ تَدْرِبُ الْعَالَمِينَ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ حَامِ الْبَيْتِ  
 وَأَعْلَى آةِ أَنْوَارِ الْقَضَاءِ بِرَبِّهِ وَنَحْنُ بِنَا إِلَهُ وَنَعْمُ الْوَكِيلِ  
 مَسْعُومٌ فِي سُرَّةِ عَمْرٍو خَيْرٌ مِنْ حَاكِمِيٍّ مَرَّحٍ  
 بِرَبِّهِ عَرَبِيٌّ حَامِدٌ الْبَدَايِيْصِ

الصفحة الأخيرة من النسخة البغدادية (ذ)









# أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ

هَبَّةُ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمَزَةَ  
الْحَسَنِ الْعَلَوِيِّ  
(٨٤٥٠ - ٨٥٤٢)





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

٣ / أخبرنا الشيخ الأجلُّ المسند أبو حفص عمر بن محمد بن طَبْرَزْدُ البغداديُّ ،  
قراءةً عليه وأنا أسمع بدمشق في ذى الحِجَّةِ سنةً ثلاثٍ وستائة .  
قال : أخبرنا السيّد الشريف العلامة ذو الشَّرْفَيْنِ أبو السعادات هبةُ الله بن  
علي بن محمد بن حمزة العلويّ الحَسَنِيّ المعروف بابن الشجريّ ، قراءةً عليه وأنا  
أسمع ببغداد قال :<sup>(١)</sup>

### المجلس الأول

( مسألة ) قال أطال الله بقاءه :<sup>(٢)</sup> إنما وجب بناء ما قبل ياء المتكلم على  
الكسرة ؛ لأنهم لو أعربوه لم تسلم الياء مع الضم والفتح ، إذ الضمُّ يقتضى قلبها  
إلى الواو ، والفتحُ يقتضى قلبها ألفاً .  
فإن قيل : قد فعلوا ذلك في نحو ياغلاما .

(١) عمر بن محمد بن معمر - بتشديد الميم - بن طَبْرَزْدُ . محدث مشهور ، سمع وحديث كثيرًا ،  
مولده سنة ٥١٦ هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٦٠٧ هـ . وفيات الأعيان ١٢٤/٣ ، والعيبر ٢٤/٥ . وطبرزد ، بفتح الطاء  
المهملة والباء الموحدة وسكون الراء وفتح الزاي ، فارسي ، وهو نوعٌ من السكر . وفيات الأعيان ، والمعرب  
للجواليقي ص ٢٢٨ .

(٢) لم يرد هذا الإسناد في الأصل ، وأثبتته من هـ .

(٣) في هـ : رضی الله عنه .

قيل : إنما فعلوا ذلك في النداء ؛ لأنه باب تغيير وتخفيف لكثرة استعماله ، وجاء ذلك فيه قليلا ، والأكثر : يا غلامى ، فلما تعدد رفع الحرف المتصل بهذه / الياء ونصبه ، كسروه ليسلم .

حكم أبو الفتح عثمان بن جنى في كتابه الذى سماه ( كتاب الخصائص )<sup>(١)</sup> على الكسرة في غلامى ونحوه بأنها لا حركة إعراب ولا حركة بناء ، وإنما حكم بذلك لأن الاسم الذى اتصلت به الياء لم يشبه الحرف ، ولا تضمن معناه .

وأقول : إن هذه الحركة حركة بناء كحركة التقاء الساكنين في نحو لم يخرج القوم ، و « لا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ »<sup>(٢)</sup> وإن كانت في كلمة معربة . وأقول : إن كَلَّ حركة لم تحدث عن عامل حركة بناء ، كما حكم أبو على في الباب الثانى من الجزء الثانى من كتاب الإيضاح ، بأن حركة التقاء الساكنين حركة بناء ، وذلك في قوله : « وحركات البناء التى تتعاقب على أواخر هذه المبنية نحو حركة التقاء الساكنين في أرْدُدِ الْقَوْمَ » .

ألا ترى أن أبا الفتح قد نص على ما قلته في قوله : الإعراب ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ ، والفرق بينهما زوال الإعراب لتغيير العامل ، وانتقاله ، ولزوم البناء الحادث من غير عامل وثباته .

أراد أن البناء حدوثه عن علة لا عن عامل ، فالعلة التى أوجبت الكسرة في لم يخرج القوم التقاء الساكنين ، والعلة التى أوجبت الكسرة في غلامى ونحوه انقلاب الياء وأو لو ضم ما قبلها ، وانقلابها ألفاً لو فُتح ما قبلها .

(١) الخصائص ٣٥٦/٢ (باب في الحكم يقف بين الحكمين) ، وينظر أيضا ٥٧/٣ ، وشرح المفصل ٣٢/٣ ، والتبيين للعكبرى ص ١٥٠ ، وحواشيه .

(٢) في هـ : فأقول .

(٣) في الأصل : « إن هذه الحركة حركة التقاء الساكنين » وأثبت ما في هـ .

(٤) سورة آل عمران ٢٨ .

(٥) في هـ : من .

(٦) وهو التكملة ص ٥ .

(٧) في هـ : وانتفائه .

(مسألة) قال حرس الله نعمته: استدلوا على أن الظرف إذا وقع خبراً تضمن ضميراً منتقلاً إليه من الخبر الأصلي المرفوض استعماله، وهو مستقر أو كائن، أو نحو ذلك بقول كثير:

- / فإن يك جثماني بأرضي سواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع  
إذا قلت هذا حين أسلو ذكرتها فظلت لها نفسي تشوق وتزعج
- ووجه هذا الاستدلال أن قوله: «أجمع» لا بد أن يكون تابعاً لمرفوع، وليس في قوله: «فإن فؤادي عندك الدهر» مرفوع ظاهر، فلم يبق إلا أن يكون تابعاً للضمير المستكن في قوله: «عندك».

(مسألة) قال كبت الله أعداءه: حذف الضمير العائد من الصلة أقيس من حذف العائد من الصلة، لأن الصلة تلزم الموصول، ولا تلزم الصفة الموصوف، فتنزل الموصول والصلة منزلة اسم واحد، فحسب الحذف لما جرت أربعة أشياء مجرى شيء واحد، وهي الموصول والفعل والفاعل والمفعول، وإنما شبهوا الصلة بالصلة من حيث كانت موضحة للموصوف، كما توضح الصلة الموصول، ومن حيث كانت الصلة لا تعمل في الموصوف، كما لا تعمل الصلة في الموصول، فحذفوا العائد من الجملة الوصفية، كما حذفوه من الجملة الموصول بها في نحو: «أهدا الذي بعث الله رسولا»، وذلك نحو قول الحارث بن كلدة الثقفي:

- (١) في هـ: رضى الله عنه . (٢) في الأصل: عن .  
(٣) ديوانه ص ٤٠٤ ، والبيتان يُنسبان أيضاً إلى جميل ، ديوانه ص ١١٨ ، وانظر معجم شواهد العربية ص ٢١٧ ، وقد أنشد ابن الشجري البيت الأول مرة أخرى في المجلس المتم الأربعين ، منسوباً لكثير أيضاً .  
(٤) في هـ: تعمد الله برضوانه .  
(٥) في الأصل «الصلة والموصول» ، وأثبت ما في هـ ، وسيأتي نظيره في المجلس المتم الأربعين .  
(٦) أعاده ابن الشجري في المجلس المذكور ، وهو مأخوذ من كلام أبي العباس المبرد ، في كتابه المقتضب ١٩/١ . وانظر ما يأتي في المجلسين الرابع عشر ، والأربعين .  
(٧) سورة الفرقان ٤١ ، وانظر البرهان ١٦٠/٣ ، ١٦١ ، فقد نقل الزركشي كلام ابن الشجري هذا في الحذف .  
(٨) في هـ: «حزاة» وهو خطأ ، وسيأتي الكلام عليه قريباً مع بقية الأبيات .

فَمَا أُدْرِى أَعْيَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا  
وقول جرير: <sup>(١)</sup>

أَبَحَّتْ جَمِي تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ  
التقدير: أصابوه ، وحميته .

وقد حذفوا العائد المجرور مع الجارِّ كقول كثير: <sup>(٢)</sup>

/ مِنْ الْيَوْمِ زُورَاهَا خَلِيلِيَّ لِمَهَا سِيَأِي عَلَيْهَا حِقْبَةً لَا نَزُورُهَا

التقدير: لا نزورها فيها ، ومثله في التنزيل: ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَعْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ <sup>(٣)</sup> التقدير: لا تعزى فيه ، كما قال: ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> وكذلك تُقَدَّرُ في الجمل المعطوفة على الأولى ، لأن حكمهن حكمها ، فالتقدير ولا تُقبل منها شفاعَةٌ فيه ، ولا يُؤخذ منها عدلٌ فيه ، ولا هم يُنصرون فيه .

واختلف النحويون في هذا الحرف ، فقال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء ، أراد أن الجارُّ حُذِفَ أولاً ، ثم حُذِفَ العائدُ ثانياً .

وقال نحويٌّ آخر: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا « فيه » .

وقال أكثر أهل العربية ، منهم سيبويه ، والأخفش: يجوز الأمران <sup>(٥)</sup> .

(١) ديوانه ص ٨٩ ، وقد أنشده المصنف أيضاً في المجلسين الثاني عشر ، والأربعين ، وانظر الشعر ٣٨٨ ، وحواشيه ، ومعجم الشواهد ص ٨٨ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٣٦ .

(٢) ليس في ديوانه كثير المطبوع بتحقيق الدكتور إحسان عباس ، ولم أجده في كتب النحو والتفسير واللغة التي بين يدي .

(٣) سورة البقرة ٤٨ ، ١٢٣ . (٤) سورة البقرة ٢٨١ .

(٥) تفصيل هذه المسألة تجده في الكتاب ٣٨٦/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢/١ ، وللأخفش ص ٨٨ ، ومجالس ثعلب ص ٤٠٣ ، والشعر ص ٢٣٤ ، والعسكريات ص ١٩١ ، وتفسير الطبري ٢٧/٢ ، وشرح الحماسة ص ٣٣ ، والبحر المحيظ ١٨٩/١ ، ومعنى اللبيب ص ٥٥٧ ( الباب الرابع ) و ٦٨٢ ( الباب الخامس ) ، ولسان العرب ( جزى ) .

والأقيس عندي : أن يكون حرفُ الظرفِ حَذَفَ أولاً ، فُجِعِلَ الظرفُ مفعولاً  
[ به ] على السَّعة ، كما قال :<sup>(١)</sup>

ويوم شهدناه سُلَيْمًا وعامِرًا قليلِ سِوَى الطَّعْنِ التَّهَالِ نَوَافِلُهُ

وكقول الآخر :

في ساعةٍ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ<sup>(٤)</sup>

أراد شهدنا فيه ، ويُحِبُّ فيها ، ثم حَذَفَ الجارَّينَ توسُّعًا ، والأصل :  
لا تَجْزِي فيه ، ثم لا تَجْزِيه ، ثم لا تَجْزِي ، وإنما جازَ حَذَفَ الجارَّ من ضمير  
الظرف كما جازَ حذفه من مُظهره ، إذ كنت تقول : قمتُ في اليوم ، وقمتُ اليوم ،

= والذي نسبه ابن الشجري إلى سيبويه من تجويزه الأمرين ، لم أجده في الكتاب المطبوع ، والذي  
وجدته حذف « فيه » فقط ، وهذه عبارته في الموضوع الذي ذكرته : « كما قال سبحانه : ﴿ يوماً لا تجزي  
نفسٌ ﴾ أضمر فيه » . وقد نص ابن هشام على هذا ، فقال في الموضوع الثاني من المعنى : « وعن سيبويه أنهما  
حذفا دفعة » . وقد تعقب ابن هشام ابن الشجري ، فيما حكاه في المسألة ، فقال في الموضوع الأول :  
« وهو مخالف لما نقل غيره » ، وقال في الموضوع الثاني : « وهو نقل غريب » .

(١) هذا اختيار لرأى الكسائي السابق ، وقد نص عليه ابن هشام في الموضوع الثاني .

(٢) ليس في هـ .

(٣) هو رجلٌ من بني عامر ، كما في الكتاب ١٧٨/١ ، والبيت من غير نسبة في المقتضب ١٠٥/٣ ،  
والكامل ٣٣/١ ، والشعر ص ٤٥ ، وشرح الحماسة ص ٨٨ ، والمقرب ١٤٧/١ ، والتبصرة ص ٣٠٨ ،  
٥٢٩ ، ومجمع الأمثال ١٢/١ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب خطأ إلى العكبري ٢٩٩/١ ، وإعراب القرآن  
المنسوب خطأ إلى الزجاج ص ٤٥٠ ، والمعنى ص ٥٠٣ ، وشرح أبياته ٨٤/٧ ، واللسان ( جزي ) . وفي  
حواشي المقتضب تحريجات أخرى . وأعاد ابن الشجري في المجلسين الثامن والعشرين ، والثالث والثمانين .

(٤) معاني القرآن ٣٢/١ ، والكامل ٣٤/١ ، وتفسير الطبري ٢٦/٢ ، والأضداد لأبي الطيب  
ص ٧٣٢ ، ومعجم الشواهد ص ٥٣٦ ، وأعاد المصنف في المجلسين المذكورين قبل . وجاء بهامش  
الأصل : « قال شيخنا ابن هشام ، أبقاه الله سبحانه : لا دليل في هذا البيت ولا في الذي قبله على مُدَّعاه ،  
وهو الجار [ هكذا ، ولعله : وهو الحذف ] على التدرج ، غاية ما فيه أنه حذف حرف الجرّ منهما وأبقى  
مجزوره ، ومُدَّعاه إذا حذفهما على التدرج . من خط تلميذ المولى ابن هشام » .

(٥) في هـ : فأبما .

كذلك قلت : اليومَ قمتُ فيه ، واليومَ قمتُهُ ، ولولا تقدير العوائِدِ من هذه الجمل لأضيف اليومُ إلى لا تَجْزِي ، فقبل : واتقوا يومَ لا تَجْزِي نفس ، لأن إضافته إلى الجملة تُخْرِجُ الجملةَ عن أن تكونَ وصفا ، وإذا خرجت عن / أن تكون وصفاً بطلَ الاحتياجُ إلى عائِدٍ منها لفظاً وتقديراً .

وحذفُ العائد من الصلة إنما يقع بالمنصوب المتصل غالباً نحو : قام الذي أكرمْتُ و ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْت عَلَيَّ ﴾<sup>(١)</sup> فإن كان مجروراً منصوباً في المعنى جاز حذفه ، كقولك : هذا الذي زيدَ ضاربٌ ، وعجبتُ مما أنت صانعٌ ، ومثله : ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾<sup>(٢)</sup> التقدير : ضاربه وصانعه وقاضيه ، فإن اتصل العائد بحرف جر ، نحو قام الذي مررت به ، فحذفه قليلاً جداً ، فمما جاء من ذلك في الشعر القديم قولُ القائل :  
وقد كنتُ تُخْفِي حُبَّ سَمَاءَ حِقْبَةً فَبِحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ

الأصل : بائحٌ به ، ثم بائحُه ، ثم بائح ، ومثله في التنزيل : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾<sup>(٣)</sup> الأصل : يُبَشِّرُ به ، ثم يبشِّره ، ثم يبشِّرُ .

فإن كان العائد متصلاً مرفوعاً في المعنى لم يجوز حذفه كقولك : قام الذي أعجب ضربه زيداً ، لا يجوز الذي أعجب ضربٌ زيداً ، لأن الهاء فاعلُ المصدر ، وإنما جاز حمل المجرور على المنصوب لاتفاقهما في كونهما فضلتين ، وقد شبهوا العائد من جملة الخبر إلى الخبر عنه ، بالعائد من جملة الصفة إلى الموصوف فحذفوه ، وحذفه ضعيف ، لا يحسن استعماله في حال السعة ، وإنما قبِح ذلك لأن الفعل إذا وقع خيراً وكان متعدباً فحذفت الضمير الذي تعدى إليه ، تسلط الفعل على المبتدأ

(١) سورة الإسراء ٦٢ ، وقد جاءت تلاوة الآية خطأ في الأصل ، هكذا ﴿ أهذا الذي كرمت علي ﴾ .

(٢) سورة طه ٧٢ .

(٣) عنترة العبيسي ، ديوانه ص ٤٢ ، والخصائص ٩٠/٣ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٥١/١ ، واللسان ( أين ) ، ومعجم الشواهد ص ٨٤ .

(٤) سورة الشورى ٢٣ .

فنصبه ، كقولك في زيد ضربته : زيداً ضربتُ ، فهذا وجه الكلام .

فإن قلت : زيدٌ ضربتُ ، على إرادة الهاء لم يجز ذلك إلا في الشعر ، على أن الروايات قد تظاهرت عن ابن عامر بأنه قرأ ﴿ وَكُلُّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ في سورة الحديد خاصة ، وكذلك جاءت / الرواية بالرفع في قول الراجز :<sup>(١)</sup>

قد أصبحتُ أمَّ الخِيارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

روؤه بالرفع لما تقدّم على الفعل ، وحجز حرفُ النفي بينهما ، وإن كان ذلك لا يمنع من تسلط الفعل عليه ، فلما كان الضمير متى حذفته من جملة الخبر تسلط الفعل على المبتدأ ، ومتى حذفته من جملة الصفة لم يتسلط الفعل على الموصوف ، لأن الصفة كبعض الموصوف ، كما أن الصلة كبعض الموصول : جاز حذفُ العائد من جملة الصفة ، وقبح حذفه من جملة الخبر .

(١) سورة النساء ٩٥ ، والحديد ١٠ ، وآية الحديد هي المرادة كما نصّ المصنف ، وجاء بمحاشية الأصل : « إنما قرأ ابن عامر بالرفع في سورة الحديد خاصة ؛ لأنه شغل الخبر بهاء مضمرة ، وليس قبل هذه الجملة جملة فعلية يُختار لأجلها النصب ، فرفع بالابتداء ، وأما الذي في سورة النساء ﴿ وَكُلُّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ فإنما اختار فيه النصب ؛ لأن فيه جملة فعلية ، وهي قوله : ﴿ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ .

وانظر توجيه قراءة ابن عامر ، في الكشف عن وجوه القراءات ، لمكي ٣٠٧/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ، له ٣٥٧/٢ ، والبحر المحيط ٢١٩/٨ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ص ٣٨٣ ، في آية سورة النساء .

(٢) أبو النجم العجلي . ديوانه ص ١٣٢ ، والكتاب ٨٥/١ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ٢٠/٣ ، واستقصيت تحريجه في كتاب الشعر ص ٥٠٤ ، والبيتان أعادهما ابن الشجري في المجلسين الرابع عشر ، والمتّم الأربعين .

(٣) محاشية الأصل : « بل يمنع تسلط الفعل عليه من وجه آخر ، وهو أن « كُلًّا » إذا أُضيفت إلى المضمرة لا تستعمل إلا تأكيداً أو مبتدأ ، وليس في الكلام ما تجرى عليه تأكيداً ، فتعين الابتداء ، وامتنع تسلط الفعل عليه . والله أعلم » .

والبيت المنسوب إلى الحارث بن كلدة<sup>(١)</sup> من مقطوعة متضمنة لطف عتاب وأحسنه ، قالها وقد خرج إلى الشام ، فكتب إلى بني عمه فلم يجيبوه ، وهي :

أَلَا أَبْلُغُ مُعَاتِبَتِي وَقَوْلِي      بَنِي عَمِّي فَقَدْ حَسَنَ الْعِتَابِ<sup>(٢)</sup>  
وَسَلُّ هَلْ كَانَ لِي ذَنْبٌ إِلَيْهِمْ      هُمْ مِنْهُ فَأَعْتَبْتُهُمْ غِضَابُ  
كُتِبْتُ إِلَيْهِمْ كُتُبًا مِرَارًا      فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ لَهَا جَوَابُ  
فَمَا أَذْرِي أَعْيَّرَهُمْ تَنَاءٍ      وَطَوَّلَ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا  
فَمَنْ يَلِكُ لَا يَدُومُ لَهُ وَصَالٌ      وَفِيهِ حِينَ يَغْتَرِبُ انْقِلَابُ  
فَعَهْدِي دَائِمٌ لَهُمْ وَوُدِّي      عَلَى حَالٍ إِذَا شَهِدُوا وَغَابُوا

وإنما قال : « أم مآل أصابوا » لأن الغنى في أكثر الناس يُغَيِّرُ الإخوان على إخوانهم . فمن ذلك ما روى أن أبا الهول الشاعر كان له صديق ضرب في البلاد فأيسر ، فاحتاج أبو الهول إليه فلم يجده بحيث يحب ، فكتب إليه :

٩ / لَيْنٌ كَانَتْ الدُّنْيَا أَنَا لَتَكَ ثَرَوَةٌ      فَأَصْبَحْتَ فِيهَا بَعْدَ عُسْرِ أَحَايُسِرٍ<sup>(٣)</sup>  
لَقَدْ كَشَفَ الْإِثْرَاءُ مِنْكَ خَلِيقًا      مِنَ اللُّؤْمِ كَانَتْ تَحْتَ ثَوْبٍ مِنَ الْفَقْرِ<sup>(٤)</sup>

(١) الحارث بن كلدة - بفتح الكاف واللام - عُرف بطبيب العرب ، من ثقف ، وهو من أهل الطائف ، رحل إلى فارس ، وأخذ الطب في مدرسة جند يسابور ، ثم عاد إلى بلاده ، وتوفى نحو سنة ١٣ ، واختلف في إسلامه . طبقات الأطباء والحكماء ص ٥٤ ، وتاريخ الحكماء ص ١٦١ ، وأسد الغابة ٤١٣/١ ، والمؤتلف والمختلف ص ٢٦١ .

(٢) الأبيات في الحماسة الشجرية ٢٦٠/١ ، والبيت الشاهد - وهو الرابع - أعاده المصنف في المجلسين ، المتّم الأربعين ، والسابع والسبعين ، وهو في الكتاب ٨٨/١ ، ١٣٠ ، والأزهية ص ١٤٦ ، والتبصرة ص ٣٢٨ ، ٣٣١ ، وشرح المفصل ٨٩/٦ ، وشرح ابن عقيل ١٥٦/٢ ، والبحر المحيط ١٩٠/١ ، ٢١٩ ، ومعجم الشواهد ص ٤٨ .

(٣) أبو الهول الحميري ، اسمه عامر بن عبد الرحمن ، شاعرٌ مُؤَلِّ ، من شعراء الدولة العباسية . انظر حواشي البيان والنبين ٣٥١/٣ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ص ١٥٣ .

(٤) البيتان لأبي الهول في الحماسة الشجرية ٢٨٩/١ ، والحماسة البصرية ٢٦٧/٢ ، في هجاء طلحة بن معمر التيمي ، ومن غير نسبة في كتاب الآداب لجعفر بن شمس الخلافة ص ١١٦ ، وشرح شواهد الكشاف ٣٢٧/٤ . وفي زهر الآداب ص ٨٢٨ أن محمد بن الحسن بن سهل كتب البيتين لصديق له رأى منه =



ومن جيد الشعر في العتاب أبيات أنس بن زُئيم<sup>(١)</sup> الهدلبي، وقد وفد على عمر بن  
عبيد الله بن معمر التيمي، في جماعة من الشعراء، فصده الحاجب عن الدخول<sup>(٢)</sup>  
لحماسة كانت بينهما، وأذن لغيره، فلما طال حجابُه كتب إليه<sup>(٣)</sup>:

لقد كنتُ أسعى في هوائك وأبتغي رضاك وأرجو منك ما لست لأقيا  
حفاظاً وإمساكاً لما كان بيننا لتجزيني يوماً فما كنتُ جازياً  
أراني إذا ما شمتُ منك سحابةً لتُمطرني عاذتُ عجاباً وسافياً<sup>(٤)</sup>  
إذا قلتُ نالتني سماؤك يا منتُ شأبيها أو أتجمتُ عن شماليا<sup>(٥)</sup>  
وأدليتُ ذلوي في دلاءٍ كثيرة فابن ملاء غير ذلوي كما هيا<sup>(٦)</sup>

= نبوة وتغبراً. ونسبهما ابن خلكان لإبراهيم بن العباس الصولي، قالهما في محمد بن عبد الملك الزيات .  
وفيات الأعيان ١٨٥/٤ ، وهما في ديوان الصولي ( الطرائف الأدبية ) ص ١٥٨ ، وانظر حواشي الحماسة  
الشجرية .

(١) هكذا يذكر ابن الشجري هنا ، وفي حماسته ٢٧٩/١ أن أنس بن زئيم هذلي ، ولم يذكر أحد ممن  
ترجمه أنه هذلي ، وكلهم أجمعوا على أنه ذؤلي ، من بني الدئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة . وأنس هذا من  
الشعراء الصحابة . انظر ترجمته في أسد الغابة ١٤٧/١ ، وجمهرة الأنساب لابن حزم ص ١٨٤ ، والحيوان  
٢٥٥/٥ ، وخراتة الأدب ١٢١/٢ ، والمؤتلف والمختلف ص ٧٠ ، والشعر والشعراء ص ٧٣٧ . ويبقى بعد  
ذلك أني لم أجد له ذكراً ولا شعراً في شرح أشعار الهدليين .

(٢) في الأصل ، والموضع السابق من الحماسة الشجرية « عبد الله » وأثبت ما في هـ ، ومثله في الخبر ص  
٦٦ ، ١٥١ ، والمعارف ص ٢٣٤ - وانظر فهارسه - والعقد الفريد ٤/٤٧ ، والمردفات من قرئش ( نواذر  
المخطوطات ٧١/١ ) .

(٣) الحماسة - بضم الحاء المعجمة - هي من الجنايات : كل ما كان دون القتل والدية ، من قطع  
أو جرح أو ضرب أو نهب ، ونحو ذلك من أنواع الأذى .

(٤) الأبيات في الموضع السابق من الحماسة الشجرية ، والحماسة البصرية ٢٤/٢ ، لأنس بن زئيم ،  
ونسبها صاحب الأغاني ٨٤/١٣ للمغيرة بن حبياء ، وهي في طبقات ابن المعتز ص ١٥٦ لتصيب الأصغر ،  
أبي الحجناء ، وأورد ابن المعتز فيها هذا البيت السيار :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا مبتنا أشد تغانيا

وانظر له شرح شواهد المغنى ص ١٨٩ ، وشرح أبياته ٢٧٠/٤ .

(٥) شام السحابة : نظر إليها أين تمطر . والعجاج : العُبار . والسافي : الريح التي تسمى التراب ، أو هو  
التراب نفسه .

(٦) بحاشية الأصل : « ويروي : وانعجرت » وسيأتي في شرح المصنف .

أَقْصَى وَيُدْنِي مَنْ يُقْصِرُ رَأْيَهُ وَمَنْ لَيْسَ يُغْنِي عَنْكَ مِثْلُ غَنَائِيَا

١٠ فلما قرأ الأبيات عنَّف حاجبِه ، وأذِن له وقال : ويحك ما الذى ذهاك ؟ قال : /  
فَعَلُّ حاجبك وطولُ مُقامي ببابك ، وأنت تُعْطِي مَنْ أَقْبَل وأدبر ، ولا تلتفتُ إليَّ ،  
فقال له : يا هذا أشهدتَ معي مُودَّةَ هَجْرٍ<sup>(١)</sup> ؟ قال : لا ، قال : فهل كنت معي يومَ  
الخِوارجِ<sup>(٢)</sup> بَدُولابِ الأهوازِ ؟ قال : لا ، قال : فهل لك عليَّ مِنْ يَدٍ تستحقُّ بها  
ما طلبتَ ؟ قال : نعم كنت أجلس بين يديك فأسمعُ حديثك فأنشُرُ محاسنَه وأطوي  
مساويَه ، قال : إنَّ في هذا لَمَا يُشكَّرُ ، كم أقمْت بالباب ؟ قال : أربعين يوماً ، فأمر  
له بأربعين ألفاً .

الشُّبُوبُ : الدَّفْعَةُ مِنَ المَطَرِ ، ويقال : أَتَجَمَّ المَطَرُ : إذا دام ، والأَنْعِجَارُ :

الهِطْلَانُ .

\* \* \*

(١) فى الأملئ ، والحماسة الشجرية « مودة » بألف غير مهموزة بعد الدال ، وصوابه بالهمز ؛ لأنه من (ودأ) . وقد ضببطت ميم « المودة » فى أصل الأملئ بالضم . والأرض المودأة : هى المهلكة . وهجر : بالبحرين . وراجع هذه الموقعة فى تاريخ الطبرى ١٩٣/٦ .

(٢) فى الأصل : « الخرج » وأثبت ما فى هـ ، ومثله فى الحماسة الشجرية ، وانظر عن يوم الخوارج بئولاب الأهواز : تاريخ الطبرى ١٢٠/٦ ، والكامل للمبرد ٢٩٧/٣ ، وحواشئ الحماسة الشجرية ٢٢١/١ .

## المجلس الثاني

### تقاسيم في التثنية

قال أدام الله نعمته <sup>(١)</sup>: التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالعطف ، فقولك : جاء الرجلان ، ومررت بالزئدين أصله : جاء الرجلُ والرجلُ ، ومررت بزئد وزئد ، فحذفوا العاطف والمعطوف ، وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً ، وصحَّ ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد ، فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرير بالعاطف ، كقولك : جاء الرجلُ والفرس ، ومررت بزئد وبكر ، إذ كان مفعلوه من الحذف في المتفقين يستحيل في المختلفين ، ولَمَّا التزموا في تثنية المتفقين ما ذكرناه من الحذف كان التزامه في الجمع مما لا بُدَّ منه ولا مندوحة عنه ، لأنَّ حرف الجمع ينوب عن ثلاثة فصاعداً إلى ما لا يُدرکه الحصر .

ويدلُّك على صحة ما ذكرته لك أنهم ربَّما رجعوا إلى الأصل في تثنية المتفقين وما فوق <sup>(٢)</sup> ذلك من العدد ، فاستعملوا التكرير بالعاطف ، إما للضرورة ، وإما للتفخيم ، فالضرورة <sup>(٣)</sup> كقول القائل :

- (١) في هـ : رضی الله عنه .  
(٢) في الأصل : « بالرجلين » ، لكن فيه بعد ذلك في التمثيل والتفصيل : « ومررت بزئد وزئد » وأثبت ما في هـ ، ومثله في الخزانة ٣/٣٤٠ ، من كلام ابن السجری . وانظر المقتصد ١/١٨٣ ، وشرح الفصل ٢/٥ ، وشرح الجمل ١/١٣٥ ، والبسيط ص ٢٤٧ .  
(٣) في الأصل : « وكان » . ولم ترد الواو في هـ ، والخزانة .  
(٤) في هـ : « فوق » . وما في الأصل مثله في الخزانة .  
(٥) هو منظور بن مرثد الأسدي . ويقال : منظور بن حبة - وحبة أمه - انظر المؤلف =

## كَأَنَّ بَيْنَ فَكُّهَا وَالْفَكِّ

١١ أراد أن يقول : بين فكُّها ، فقاده تصحيح / الوزن والقافية إلى استعمال العطف ، ومثله :

ليث وليث في مكانٍ ضنكٍ<sup>(١)</sup>

ومثله فيما جاوزَ الاثنين قولُ أبي نواس:<sup>(٢)</sup>

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحِيلِ خَامِسُ<sup>(٣)</sup>

فإن استعملت هذا في السَّعةِ فإنما تستعمله لتفخيم الشيء الذي تقصد تعظيمه ، كقولك لمن تعنَّفه بقبیح تكرر منه ، وتنبهه على تكرير عفوك عنه : قد صفحت لك عن جُرْمٍ وَجُرْمٍ وَجُرْمٍ وَجُرْمٍ ، وكقولك لمن يحقير أيادي أسديتها إليه ،

= والمختلف ص ١٤٧ ، ومعجم الشعراء ص ٢٨١ . والبيت الشاهد ينسب أيضاً إلى رؤبة ، وهو في زيادات ديوانه ص ١٩١ ، وانظر إصلاح المنطق ص ٧ ، وأسرار العربية ص ٤٧ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٧ ، والبسيط ص ٢٠٠ ، ٢٤٧ ، وحواشيه - والخزانة ٣/٣٤٠ ، ٣٤٣ ، واللسان ( فكك ) .

(١) أنشد المصنف هذا البيت مع أبيات أخر ضمن قصة - ونسبه لجحدرد بن مالك الحنفي - في المجلس الرابع والستين ، ويُنسب أيضاً لوائلة بن الأسقع الصحابي ، كما في الخزانة ٣/٣٤١ ، والدرر اللوامع ١/١٨ ، وأنشد من غير نسبة في أسرار العربية ص ٤٨ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٧ ، والمقرب لابن عصفور ٢/٤١ ، وشرح الجمل له ١/١٣٧ ، والجمع ١/٤٣ .

(٢) ديوانه ص ٢٩٥ ، والكامل ص ١٠٤٩ ، وأمالى الزجاجي ص ١٤٧ وأمالى المرتضى ١/١٩٨ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٨ ، والمغنى ص ٣٩٣ ، وشرح أبياته ٦/٨٣ ، والخزانة ٣/٣٤٠ ، عن ابن الشجري كما سبق . وأنشد من غير نسبة في المقرب ٢/٤٩ وشرح الجمل ١/١٤٦ . وانظر معجم الشواهد ص ١٩٧ ، ثم انظر رأى ضياء الدين بن الأثير في ضعف هذا البيت ، في المثل السائر ٣/٢٤ ، ورَدُّ صلاح الدين الصفدي عليه في الغيث المسجم ١/١٨٥ .

(٣) جاء بهامش الأصل : « فسّر الأبدى في شرح الجزولية مدّة الإقامة في هذا البيت الذي لأبي نواس بأنها أربعة أيام ، والصواب أنها ثمانية ، ويدل عليه قوله « ويوما » بعد قوله « ثالثا » ، فدل على أنه يوم =

أَوْ يُنْكَرُ مَا أَنْعَمْتَ بِهِ عَلَيْهِ : قَدْ أَعْطَيْتِكَ أَلْفًا وَأَلْفًا وَأَلْفًا ، فَهَذَا أَفْخَمُ فِي اللَّفْظِ ، وَأَوْقَعُ فِي  
النَّفْسِ مِنْ قَوْلِكَ : قَدْ صَفَحْتُ لَكَ عَنْ أَرْبَعَةِ أَجْرَامٍ ، وَقَدْ أَعْطَيْتِكَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ .  
وَالثَّنِيَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ : ثَّنِيَّةٌ لَفْظِيَّةٌ ، وَثَّنِيَّةٌ مَعْنَوِيَّةٌ وَرَدَتْ بِلَفْظِ الْجَمْعِ ،  
وَثَّنِيَّةٌ لَفْظِيَّةٌ كَانَتْ حَقُّهَا التَّكْرِيرُ بِالْعَطْفِ .

فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ عَلَيْهِ مَعْظَمُ الْكَلَامِ ، كَقَوْلِكَ فِي رَجُلٍ : رَجُلَانِ ، وَفِي زَيْدٍ : زَيْدَانِ .  
وَالضَّرْبُ الثَّانِي : ثَّنِيَّةٌ آحَادٍ مَا فِي الْجَسَدِ كَالْأَنْفِ وَالْوَجْهِ وَالْبَطْنَ وَالظَّهْرَ ،  
تَقُولُ : ضَرَبْتُ رِجْلَيْ رَجُلَيْنِ ، وَشَقَقْتُ بَطُونَ الْحَمَلِينَ ، وَرَأَيْتُ ظَهْرَ رَجُلٍ ، وَحَيَّا  
اللَّهَ وَجْهَهُمَا ، فَتَجْمَعُ وَأَنْتَ / تَرِيدُ : رَأْسَيْنِ وَبَطْنَيْنِ وَظَهْرَيْنِ وَوَجْهَيْنِ ، وَمِنْ ذَلِكَ فِي ١٢  
التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ جَلِ ثَنَاؤُهُ : ﴿ فَقَدْ صَعَّتْ أَقْلُوبُكُمْ ﴾ (١) وَجَرُّوا عَلَى هَذَا السَّنَنِ فِي الْمَنْفَصِلِ  
عَنِ الْجَسَدِ ، فَقَالُوا : مَدَّ اللَّهُ فِي أَعْمَارِكُمْ ، وَنَسَأَ اللَّهُ فِي آجَالِكُمْ ، وَمِثْلُهُ فِي الْمَنْفَصِلِ  
فِيمَا حَكَاهُ سَيَّبُوهُ : ضَعَّ رِجَالَهُمَا (٢) .  
وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَعْطِي هَذَا كَلَّهُ حَقَّهُ مِنَ الثَّنِيَّةِ ، فَيَقُولُونَ : ضَرَبْتُ رَأْسَيْهِمَا (٤) ،

= رَابِعٌ ، ثُمَّ قَالَ « لَه » أَيْ لِذَلِكَ الْيَوْمِ الرَّابِعِ يَوْمَ التَّرْحَلِ خَامِسٍ ، وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ : أَقْمَنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَلَاثًا  
وَيَوْمًا رَابِعًا ، يَوْمُ التَّرْحَلِ خَامِسٌ لَهُ ، أَيْ لِذَلِكَ الْيَوْمِ الرَّابِعِ ، وَخَامِسُ الرَّابِعِ تَاسِعٌ ، وَهَذَا التَّاسِعُ هُوَ  
التَّرْحَلُ ، فَيَبْقَى ثَمَانِيَّةٌ . وَالَّذِي يُوْهَمُ كَوْنُ الْإِقَامَةِ أَرْبَعَةَ حَمَلٍ قَوْلُهُ « خَامِسٌ » عَلَى أَنَّهُ خَامِسُ وَاحِدٍ ، وَلَيْسَ  
كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَامِسُ أَرْبَعَةٍ . وَهَذَا التَّفْسِيرُ ، أَيْ كَوْنُ الْإِقَامَةِ ثَمَانِيَّةً مَنقُولٌ عَنِ الْأَسْتَاذِ أَبِي مُوْهَبٍ  
مَنْصُورِ الْجَوَالِيْقِيِّ . مِنْ خَطِّ تَلْمِيذِ ابْنِ هِشَامٍ .

انتهت الحاشية ، وأورد ابن هشام ملخصها في الموضوع المذكور من المغنى . وعبارة الأئذنى في شرحه على  
الجزولية : « لولا الضرورة لقال أياماً أربعة » راجع : الأبدى ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من  
شرح على الجزولية ، ص ١١١ ( رسالة دكتوراة مخطوطة ، بكلية اللغة العربية - جامعة أم القرى - من  
إعداد الأخ الدكتور سعد حمدان الغامدي ) .

(١) في هـ « الجمليين » ، وسيأتي بالخاء المهملة قريباً .  
(٢) الآية الرابعة من سورة التحريم ، وانظر معاني القرآن ٣٠٦/١ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأً إلى  
الزجاج ٧٨٧/٣ ، وشرح الحماسة ص ٨٨٦ ، وقد حكى البغدادي هذا الكلام عن ابن الشجري - الخزانة  
٣٧٠/٣ .

(٣) الكتاب ٦٢٢/٣ ، عن يونس ، وحكاه في ٤٩/٢ « وضَعَا رِجَالَهُمَا » بصيغة الماضي لا الأمر ، وثبته  
عليه البغدادي فيما سبق من الخزانة . وبهذه الصيغة أعاده ابن الشجري في المجلس الخامس والسِّتِينَ .  
(٤) في هـ « فيقول » وما في الأصل مثله في الخزانة ٣٧١/٣ ، عن ابن الشجري .

وشققت بطنيهما ، وعرفتُ ظَهْرَيْكَمَا ، وحياَ الله وجهيكما ، فمما ورد بهذه اللغة  
قولُ الفرزدق<sup>(١)</sup> :

بما في فؤادينا من الشوقِ والهوى

وقولُ أبي ذؤيب<sup>(٢)</sup> :

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِدِ كَنَوَافِدِ الْعُبُطِ الَّتِي لَا تُرْفَعُ

أراد بِطَعَنَاتِ نَوَافِدِ ، وَالْعُبُطُ : جَمْعُ الْعَيْبِطِ : وَهُوَ الْبَعِيرُ الَّذِي يُنْحَرِ لِغَيْرِ دَاءٍ .  
وَالجَمْعُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ ، هُوَ الْوَجْهُ ، كَمَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا  
أَنْفُسَنَا ﴾ ، وَجَمْعُ هِمْيَانَ بِنُ قَحَافَةٍ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ :  
وَمَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرْتَيْنِ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ<sup>(٣)</sup>  
الْمَهْمَةُ : الْمَفَازَةُ الْخَرْقَاءُ ، وَالْقَدْفُ وَالْقَذِيفُ : الْبَعِيدُ ، وَالْمَرْتُ : كُلُّ مَكَانٍ  
لَا يُنْبِتُ مَرْعَى .

وربما استغنوا في هذا النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبئ عن المراد ،  
كقولك : ضربتُ رأسَ الرجلين ، وشققتُ بطنَ الحملين ، ولا يكادون يستعملون

(١) ديوانه ص ٥٥٤ ، والكتاب ٦٢٣/٣ ، والجمل ص ٣١٢ ، والتبصرة ص ٦٨٥ ، وما يجوز للشاعر  
في الضرورة ص ١٨٥ ، وتفسير الطبري ٤١/٨ ، وأنشده ابن الشجري مرة أخرى في المجلس الخامس  
والستين . وانظر معجم الشواهد ص ٢٣٦ . وعجز البيت :

فيرا منهاض الفؤاد المشعف

وفي رواية القافية خلاف ، انظره في حواشي الكتاب والطبري .

(٢) شرح أشعار الهذليين ص ٤٠ ، وتخرجه في ص ١٣٦٢ ، ومعجم الشواهد ص ٢٢٧ ، هو أيضاً في  
شواهد التوضيح ص ٦١ .

(٣) سورة الأعراف ٢٣ .

(٤) ينسب أيضاً إلى عظام المجاشعي . وأعاد ابن الشجري في المجلس الخامس والستين . وانظر الكتاب  
٤٨/٢ ، ٦٢٢/٣ ، والبيان والتبيين ١٥٦/١ ، وغريب القرآن لابن قتيبة ص ٤٣٩ ، والجمل ص ٣١٣ ،  
والتبصرة ص ٦٨٤ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج ص ٧٨٧ ، وشواهد التوضيح ص ٦١ ،  
وضرائر الشعر ص ٢٥٠ ، والخزانة ٣/٣٧٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٩٤ ، ومعجم الشواهد ص ٥٤٣ .

هذا إلا في الشعر ، وأنشدوا شاهداً عليه :<sup>(١)</sup>

كَأَنَّهُ وَجْهُ تُرْكِيِّينَ قَدْ غَضِبَا مُسْتَهْدَفَيْنِ لَطْعَنِ غَيْرِ تَذْيِيبِ<sup>(٢)</sup>

ذَبَّ فُلَانٌ عَنِ فُلَانٍ : دَفَعَ عَنْهُ ، وَ ذَبَّبَ فِي الطَّعْنِ وَالدَّفْعِ : إِذَا لَمْ يُبَالِغْ فِيهِمَا .

قال سيبويه :<sup>(٣)</sup> وسألته ، يعني الخليل ، عن قولهم : ما أحسنَ وجوهَهُما [ فجمعوا وهم يريدون اثنين ] فقال :<sup>(٤)</sup> لأن الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا [ ذاك ] ، ولكنهم أرادوا أن يُفَرَّقُوا بَيْنَ مَا يَكُونُ مَفْرَدًا ، وَبَيْنَ مَا يَكُونُ شَيْئًا مِنْ شَيْءٍ .

١٣ / والقول في تفسير هذه الحكاية : أنهم قالوا : ما أحسنَ وجوهَ الرجلين ، فاستعملوا الجمع موضع الاثنين ، كما قال الاثنان : نحن فعلنا ، ونحن إنما هو ضمير موضوع للجماعة ، وإنما استحسنا ذلك لما بين الثنية والجمع من التقارب ، من

(١) قال البغدادي : « والعجب من ابن الشجري في حمله الأفراد على ضرورة الشعر ؛ فإنه لم يقل أحدًا إنه من قبيل الضرورة ... وتبعه ابن عصفور في كتاب ضرائر الشعر ، والصحيح أنه غير مختص بالشعر » الخزانة ٣٧١/٣ . هذا كلام البغدادي ، وفيه نظر ، فإن عبارة « ولا يكادون يستعملون هذا إلا في الشعر » تؤذن بأنه قد يستعمل في سعة الكلام أيضا .

(٢) للفرزدق . ديوانه ص ٣٧١ ، ورواية العجز فيه :

مستهدف لطماعٍ غير منحجرٍ

وقد أنشد البغدادي البيت عن ابن الشجري ، ثم قال : « والبيت الشاهد قافيته رائية لا بائية » ويبدو أن ابن الشجري قد تابع الفراء في إنشاد البيت على قافية الباء ، فإنه رواه هكذا في معاني القرآن ٣٠٨/١ . وقد جاءت هذه القافية في بيت للفرزدق ، في ديوانه ص ٢٥ ، من قصيدة يمدح بها الحكم بن أيوب الثقفي . قال :

مجاهدٌ لعداوةِ اللهِ محسبٌ جهادهم بضرايبٍ غيرِ تذييبِ

وانظر البصرة ص ٦٨٤ ، والبيان لأبي البركات الأنباري ٢٩١/١ ، وشرح المفصل ١٥٧/٤ ، وشرح الجمل ٤٢١/١ ، ٤٤٤/٢ .

(٣) الكتاب ٤٨/٢ .

(٤) لم يرد عند سيبويه ، ولا عند البغدادي فيما حكاه في الخزانة ٣٦٨/٣ .

(٥) زيادة من الكتاب والخزانة .

(٦) في الكتاب والخزانة : « مفردا » وكذلك فيما يأتي .

حيث كانت التثنية عددًا تركَّب من ضمِّ واحدٍ إلى واحد ، وأول الجمع ، وهو الثلاثة ، تركَّب من ضمِّ واحدٍ إلى اثنين ، فلذلك قال : « لأن الاثنين جميع » وقوله : « ولكنهم أرادوا أن يفرِّقوا بين ما يكون مفردا وبين ما يكون شيئا من شيء » معناه أنهم أعطوا المفردَ حقَّه من لفظ التثنية ، فقالوا في رجل : رجلان ، وفي وجه : وجهان ، ولم يفعل ذلك أهل اللغة العليا في قولهم : ما أحسن وجوهَ الرجلين ، وذلك أن الوجه المضاف إلى صاحبه إنما هو شيء من شيء ، فإذا تثنيت الثاني منهما علم السامعُ ضرورةً أن الأول لابد من أن يكون وقَّفه في العدة ، فجمعوا الأول كراهة أن يأتوا بتثنتين متلاصقتين في مضافٍ ومضاف إليه ، والمتضايفان يجريان مجرى الاسم الواحد ، فلما كرهوا أن يقولوا : ما أحسن وجهي الرجلين ، فيكونوا كأنهم قد جمعوا في اسمٍ واحد بين تثنتين ، غيروا لفظ التثنية الأولى بلفظ الجمع ، إذ العلم محيطٌ بأنه لا يكون للاتنين أكثر من وجهين ، فلما أمنوا اللبس في وضع الوجوه موضع الوجهين استعملوا أسهل اللفظين .

فأما ما في الجسد منه اثنان ، فتثنيته إذا تثنيت المضاف إليه واجبة ، تقول : فقأت عينيهما ، وقطعت أذنيهما ، لأنك لو قلت : أعينهما وأذانهما ، لالتبس بأنك أوقعت الفعل بالأربع .

فإن قيل : فقد جاء في القرآن : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾<sup>(٣)</sup> فجمع اليد ، وفي الجسد يدان ، فهذا يُوجب بظاهر اللفظ إيقاع القطع بالأربع .

الجواب : أن المراد : فاقطعوا أيما أيهما ، وكذلك هي في مصحف عبد الله ، فلما /  
عُلم بالدليل الشرعي أن القطع محلُّه اليمين ، وليس في الجسد إلا يمين واحدة ، جرت مجرى آحاد الجسد فجمعت كما جمع الوجه والظهر والقلب .

- (١) في هـ « لا بد أن يكون وفقه في جميع العدة » وفي الخزانة ٣/٣٧٠ « لا بد أن يكون وفقه في العدد » .
- (٢) هنا انتهى ما حكاه البغدادي عن ابن الشجري . وقال عقبه : وهذا علة البصريين .
- (٣) سورة المائدة ٣٨ .
- (٤) ابن مسعود ، رضي الله عنه . وانظر معاني القرآن ١/٣٠٦ ، وتفسير الطبري ١٠/٢٩٤ ، والخزانة ٣/٣٧١ .
- (٥) في الخزانة : والبطن .



والضرب الثالث من ضروب الثنية : ثنية التغليب ، وذلك أنهم أُجْرُوا المُخْتَلَفِينَ مُجْرَى الْمُتَفَقِّينَ ، بتغليب أحدهما على الآخر ، لِحَفَّتِهِ أَوْ شُهُرْتِهِ ، جاء ذلك مسموعاً في أسماءٍ صالحة ، كقوله للأب والأم : الأَبَوَانِ ، وللشمس والقمر : القَمَرَانِ ، ولأبي بكر وعمر رضي الله عنهما : العُمَرَانِ ، غَلَبُوا القَمَرَ على الشمس لِحَفَّةِ التذكير ، وغَلَبُوا عمر على أبي بكر ، لأن أيام عمر امتدت فاشتهرت ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِالْعُمَرَيْنِ عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ، فليس قوله بشيء ، لأنهم نطقوا بالعميرين من قبل أن يعرفوا عمر بن عبد العزيز ، ورؤى أنهم قالوا لعثمان رضوان الله عليه : نسألك سيرة العُمَرَيْنِ ، وقال الفرزدق :

أَحْذَنَّا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالتُّجُومُ الطَّوَالِعُ

أراد لنا شمسها وقمرها ، وَعَنَى بِالشَّمْسِ إِبْرَاهِيمَ ، وبالقمر محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ، وبالتُّجُومِ عَشِيرَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وكذلك أراد المتنبي بالقمرين الشمس والقمر في قوله :

وَاسْتَقْبَلْتُ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا فَأَرْتِي الْقَمْرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعَا

ولو لم يُرد الشمس والقمر لم يُدخل الألف واللام ، ولقال : أرتنى قمرين .  
وقيل في قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَ بَيْتِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ ﴾ : إن المراد المشرق والمغرب ، فغلب المشرق لأنه أشهر الجهتين .

(١) ديوانه ص ٥١٩ ، وأنشده ابن الشجري أيضاً في المجلس الحادي والستين . وانظر الكامل ١٤٣/١ ، والمقتضب ٣٢٦/٤ ، ومجالس العلماء ص ٣٦ ، وإعراب القرآن المنسوب خطأ إلى الزجاج ص ٧٨٨ ، وشرح الجمل ١٣٦/١ ، ومعجم الشواهد ص ٢٢١ .

(٢) حكى تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ١٩٨/٢ ، عن والده ، هذا التأويل عن أمالي ابن الشجري ، لكن ورد في حكايته أن المراد بالنجوم « الصحابة » . وانظر الموضوع السابق من مجالس العلماء ، والمغنى ص ٧٦٥ ، وشرح آياته ٨٨/٨ .

(٣) ديوانه ٢٦٠/٢ ، ومعجم الشواهد ص ٢١٤ .

(٤) هذا من تأويل الشيخ عبد القاهر في أسرار البلاغة ص ٢٩٣ .

(٥) سورة الزخرف ٣٨ ، وحكى تأويل ابن الشجري ، الزركشي في البرهان ٣١٢/٣ .

وقالوا لمُصْعَب بن الزبير وابنه المُصْعَبان ، وقالوا لعبد الله بن الزبير وأخيه مُصْعَب : الحُيَّبان ، وكان عبد الله يُكْنَى أبا حُيَّيب ، قال الراجز:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الحُيَّيبِينَ قَدِي

وقد أفرد صاحب (إصلاح المنطق) لهذا الضرب باباً.

١٥

كان لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة من شعراء الجاهلية وأدرك الإسلام فحسُن إسلامه ، وترك قول الشعر في الإسلام ، وسأله عمر بن الخطاب رضوان الله عليه في خلافته ، عن شعره واستنشدته ، فقرأ سورة البقرة ، فقال : إنما سألتك عن شعرك ، فقال : ما كنت لأقول بيتاً من الشعر بعد إذ علمني الله البقرة وآل عمران ، فأعجب عمر قوله ، وكان عطاؤه ألفين فزاده خمسمائة ، وعاش إلى بعض أيام معاوية ، وكان عطاؤه بالكوفة ، وكتب معاوية إلى زياد بأن المال قد قلّ وكثر أهل العطاء ، فأنقص من أعطيات أهل الشرف خمسمائة [ خمسمائة ] فنقصهم زياد عند أخذهم للعطاء رجلاً رجلاً ، حتى انتهى إلى لبيد ، فقال له : هذان الخرجان يا أبا عقيل فما هذه العلاوة ؟ فقال له لبيد : أمضها لا أبا لك ، فعن قليل ما يرجع إليك الخرجان والعلوة ، فاستحيا منه زياد لسنته

(١) اسمه عيسى . راجع تاريخ الطبري ١٥٨/٦ (حوادث سنة ٧١) ، واللسان (صعب) وزاد قولاً آخر أن المراد بالمصعبين : مصعب بن الزبير وأخوه عبد الله .

(٢) هو حميد الأرقط ، وقيل غيره . الكتاب ٣٧١/٢ ، واستقصيت تخريجه في كتاب الشعر ص ١٥٥ ، وقد أعاده ابن الشجري في المجلس التاسع والخمسين .

(٣) إصلاح المنطق ص ٤٠٠ ، وترجم له بباب الاسمين يُغلب أحدهما على صاحبه لشهرته أو لخصته .

(٤) بقية نسبه في الأغاني ٣٦١/١٥ ، وترجمة لبيد في غير كتاب . انظر الشعر والشعراء ٢٧٤/١ ، وحواشيه .

(٥) ليس في هـ .

(٦) الذي في الأغاني والشعر والشعراء أن القائل هو معاوية .

(٧) العلاوة - بكسر العين - ما عُولى فوق الحمل وزيد عليه . النهاية ٢٩٥/٣ .

وشرفه ، فأعطاه عطاءه على تمامه ، ولم يفعل ذلك مع أحد غيره ، فكان ذلك آخر ما قبض [ من العطاء ] .<sup>(١)</sup>

وكان لبيد آلى على نفسه في الجاهلية ألا تَهْبُ الصَّبَا إلا نحر وأطعم الناس حتى تسكُن ، وألزم ذلك نفسه في الإسلام ، وخطب الوليد بن عقبة بن أبي مُعَيْط الناس بالكوفة في يوم صَبَا ، فقال : معاشرَ الناس ، إن أخاكم لبيد بن ربيعة آلى على نفسه في الجاهلية ألا تَهْبُ الصَّبَا إلا نحر وأطعم الناس حتى تسكُن ، وأقام على سنته في الإسلام ، وهذا اليوم من أيامه فأعينوه ، وأنا أول من يُعِينه ، ونزل عن المنبر ، فبعث إليه بمائة بكرة ، وكتب إليه بهذه الأبيات :

أرى الجَزَارَ يَشْحَدُ شَفْرَتَيْهِ إِذَا هَبَّتْ رِيَا حُ أَيِّ عَقِيلِ  
أَشْمُ الْأَنْفِ أَصِيدُ عَامِرِي طَوِيلُ الْبَا عِ كَالسَيْفِ الصَّقِيلِ  
وَقَى ابْنُ الْجَعْفَرِيِّ بِمَا عَلَيْهِ عَلَى الْعِلَاتِ وَالْمَالِ الْقَلِيلِ

فلما وصلت الأبيات إلى لبيد ، قال لبنت له : يا بُنَيَّةُ أجيبيه ، فقد رأيتني وما أعيا بجواب شاعر ، فقالت :

إِذَا هَبَّتْ رِيَا حُ أَيِّ عَقِيلِ دَعُونَا عِنْدَ هَبَّتِهَا الْوَلِيدَا  
أَشْمُ الْأَنْفِ أَصِيدُ عَبْشَمِيًّا أَعَانَ عَلَى مَرُوعَتِهِ لَبِيدَا  
بَأَمْثَالِ الْهَضَابِ كَأَنَّ رَكْبًا عَلَيْهَا مِنْ بَنِي حَامٍ قُعُودَا  
أَبَا وَهَبٍ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا نَحَرْنَاهَا وَأَطَعَمْنَا الثَّرِيدَا  
فَعُدَّ إِنَّ الْكَرِيمَ لَهُ مَعَادٌ وَطَنِي بَابِنِ أُرُوزَى أَنْ يَعُودَا

(١) ليس في هـ .

(٢) في هـ « وألزم نفسه ذلك ... » ، وما في الأصل مثله في الحماسة الشجرية ٣٧٨/١ .

(٣) الأبيات في الأغاني ، والشعر والشعراء ، والحماسة الشجرية ، وجمهرة أشعار العرب ٨٧/١ ، وشرح

القصائد السبع ص ٥١٥ .

فقال لها أبوها : أحسنيت لولا أنك استزدتيه ، فقالت : إن الأمراء لا يُستَحْيَا من  
الطلب إليهم ، ولاغضاضة على سائلهم ، فقال : وأنت في هذا القول أشعر .

\* \* \*

### المجلس الثالث

قال كبت الله أعداءه <sup>(١)</sup> : كان بنو زياد العَبَسِيُّونَ الرَّبِيعُ وَعُمارةُ وقيسٌ وأنسٌ ، كلُّ واحدٍ منهم قد رَأَسَ في الجاهلية وقاد جيشاً ، وأمهم فاطمة بنت الخُرَشِبِ الأُمَيرِية ، وكانت إحدى المُنْجِباتِ ، وهي التي سُئِلت فقيل لها : أَيُّ بَنِيكَ أَفْضَلُ ؟ فقالت : ربيعٌ ، بل عُمارةٌ ، بل قيسٌ ، بل أنسٌ ، ثم قالت : نَكَلْتُهُمْ إِنْ كُنْتُ أَدْرِي . وكان لكلِّ واحدٍ منهم لَقَبٌ ، فكان عُمارة يُقال له : الوَهَّابُ ، وكان الربيعُ يُقال له : الكاملُ ، وقيسٌ يُقال له : الجَوَادُ ، وأنسٌ يُقال له : أنسُ الحِفاظِ ، وكان عُمارة آلى على نفسه ألا يسمع صوتَ أسيرٍ يُنادى في الليل / إلا افتكَّهُ ، وفيه يقول المسيَّب <sup>(٢)</sup> ١٧  
ابن عامر .

جَزَى اللهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِكَفِّهِ عُمارةٌ عَبَسَ نَضْرَةً وَسَلَامًا  
كسيفِ الفِرْنَدِ العَضْبِ أُخْلِصَ صِقْلُهُ تُرَاوِحُهُ أَيْدِي الرِّجَالِ قِيَامًا  
إِذَا مَا مَلَمَّاتُ الأُمُورِ غَشِيْنَتْهُ تَفَرَّجَنَ عَنْهُ أَصْلَتِيًّا حُسَامًا

(١) في هـ : نعمده الله برضوانه .

(٢) في هـ : « كانت من المنجبات » . وأخبار فاطمة في غير كتاب ، انظر المحبر ص ٣٩٨ ، ٤٥٨ ،  
والكامل ١/٢٢٦ ، والشعر والشعراء ١/٣١٦ ، والأغانى ١٧/١٩٧ ، ويقال في الأمثال : « أنجب من فاطمة  
بنت الخرشب » انظر الدررة الفاخرة ١/٤١٠ ، ومجمع الأمثال ٢/٣٤٩ .

(٣) الذى فى المراجع : قيس الحفظ وأنس الفوارس .

(٤) لم أعرف المسيَّب هذا ، ولم أجد أبياته فيما بين يدي من مراجع ، وقد أنشد البغدادي البيت الثاني  
منسوباً إلى المسيَّب هذا ، حكاية عن ابن الشجرى . الخزانة ٣/١٦٣ .

لَعَمْرُكَ مَا أَلْفَيْتَهُ مُتَعَبِسًا وَلَا مَالَهُ دُونَ الصِّدِّيقِ حَرَامًا

النُّضْرَةُ : الحُسْنُ ، وَنَضَرَ اللَّهُ وَجْهَكَ : حَسَنَهُ ، وَمِنْهُ ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾<sup>(١)</sup>  
﴿ وَقَلَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴾<sup>(٢)</sup> وَالسَّلَامُ : التَّحِيَّةُ ، وَالسَّلَامُ : السَّلَامَةُ ، وَالسَّلَامُ : اللَّهُ  
جَلَّتْ عَظَمَتُهُ ، وَمِنْ السَّلَامَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

ثُحَيِّي بِالسَّلَامَةِ أُمُّ بَكْرٍ وَهَلْ لِي بَعْدَ قَوْمِي مِنْ سَلَامٍ<sup>(٣)</sup>

وَمِنْ السَّلَامَةِ أَيْضًا قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> وَسَمَّى اللَّهُ  
الْجَنَّةَ دَارَ السَّلَامِ ، لِسَلَامَةِ أَهْلِهَا مِنَ الْآفَاتِ : الْفَقْرِ وَالْمَرَضِ وَالْمَوْتِ وَالْأَحْزَانِ .  
وَالْفَرِيدُ : جَوْهَرُ السَّيْفِ . وَالْأَصْلَتِيُّ : الْعَسَنُ ، وَالْأَصْلَتِيُّ : الْمَاضِي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .  
وَنَصَّبَ « قِيَامًا » عَلَى الْحَالِ مِنَ الرِّجَالِ ، وَالْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ قَلِيلَةٌ ، فَمِنْ  
ذَلِكَ قَوْلُ الْجَعْدِيِّ يَصِفُ فَرَسًا :<sup>(٥)</sup>

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا خُضْبِينَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ

نَصَبَ « مُدْبِرًا » عَلَى الْحَالِ مِنَ الْهَاءِ ، وَالْحَامِيَةُ : مَا فَوْقَ الْخَافِرِ ، وَقِيلَ الْحَامِيَةُ :  
مَا عَنِ يَمِينِ الْخَافِرِ وَشِمَالِهِ ، وَهَذَا أَثْبَتٌ .

وَأَنْشَدُوا فِي الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ قَوْلَ تَابُطُ شَرًّا<sup>(٦)</sup> :

(١) سورة القيامة ٢٢ .

(٢) سورة الإنسان ١١ .

(٣) أنشده المصنف أيضا في المجلس الثامن ، وهو من قصيدة لابن شعوب - وهي أمه - واسمه عمرو بن  
سُمَيٍّ ، قالها في بكاء قتل بدر . راجع من نُسِبَ إلى أمه من الشعراء ص ٨٣ ( نواذر المخطوطات ) ، وسيرة  
ابن هشام ٢٩/٣ ، والبيت من غير نسبة في تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص ٦ ، واللسان ( سلم )  
واشتقاق أسماء الله ، لأبي القاسم الزجاجي ص ٢١٥ ، وفي حواشيه زيادة في تخريج البيت ، وفي نسبه .

(٤) سورة الأنعام ١٢٧ .

(٥) ديوان النابغة الجعدي ص ٢٠ ، وقد أنشد المصنف البيت في المجالس : الثالث والعشرين ، والرابع  
والعشرين ، والسادس والسبعين ، وهو في الخيل لأبي غبيدة ص ١٦٤ ، والخزانة ١٦١/٣ ، وفي حواش  
الديوان فضل تخريج .

(٦) هذا تفسير ابن قتيبة . وسيأتي التصريح به في المجلس الرابع والعشرين .

(٧) ديوانه ص ٦٢ ، والخزانة ١٦٤/٣ ، وأعادته المصنف في المجالس : الحادي والثلاثين ، والسادس  
والسبعين ، والحادي والثمانين .

سَلَبَتْ سِلَاحِي بَائِسًا وَشْتَمَّتَنِي فَيَاخَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَاشِرَّ سَالِبٍ

ولست أرى أن « بائسا » حال من ضمير المتكلم الذي في « سلاحي » ولكنه عندي / ١٨  
 حال من مفعول « سلبت » المحذوف ، والتقدير : سلبتني بائسا سلاحي ، وجاء  
 بالحال من المحذوف لأنه مقدّر عنده منوي ، ومثل ذلك في القرآن قوله جلّ وعزّ :  
 ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١﴾ فَوْحِيدًا حَالٍ مِنَ الْمَاءِ الْعَائِدَةِ فِي التَّقْدِيرِ عَلَى  
 « مَنْ » ومثله : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴿٢﴾ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا بَدَّ أَنْ تَقْدَّرَ خَلْقُهُ  
 وَحِيدًا ، وبعثه الله رسولا ، لأن الاسم الموصول لا بدّ له من عائد لفظًا أو تقديرًا .  
 وإنما وجب العُدول عن نصب « بئس » على الحال من الياء التي في « سلاحي »  
 لما ذكرته لك من عِزَّةِ حَالِ المضاف إليه ، فإذا وجدت مندوحة عنه وجب تركه .  
 وسلب : يتعدى إلى مفعولين ، يجوز الاقتصار على أحدهما ، كقولك : سلبت  
 زيدًا ثوبًا ، وقالوا : سلب زيد ثوبه ، بالرفع على بدل الاشتغال ، وثوبه ، بالنصب على  
 أنه مفعول ثان ، وفي التنزيل : ﴿ وَإِنْ يَسْأَلُكَمُ الدُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ﴿٤﴾  
 فيجوز على هذا أن تجعل « بئسا » مفعولا ثانيًا بتقدير حذف الموصوف : أي  
 سلبت سلاحي رجلاً بائسًا ، كما تقول : لتعلمن مني رجلاً مُنصفًا ، ومما جاءت فيه  
 الحال من المضاف إليه في القرآن قوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴿٥﴾ قِيلَ :  
 إن « حنيفًا » حال من إبراهيم ، وأوجه من ذلك عندي أن تجعله حالاً من « المِلَّة »  
 وإن خالفها بالتذكير ، لأن المِلَّةَ في معنى الدِّين ، ألا ترى أنها قد أُبدلت من الدِّين  
 في قوله جلّ وعزّ : ﴿ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴿٦﴾ فَإِذَا جَعَلْتَ « حَنِيفًا » حالاً من « المِلَّة »

(٢) سورة الفرقان ٤١ .

(٤) سورة الحج ٧٣ .

(١) سورة المدثر ١١ .

(٣) في هـ : من .

(٥) سورة البقرة ١٣٥ .

(٦) سورة الأنعام ١٦١ ، و « قِيمًا » ضبطت في الأصل بفتح القاف وتشديد الياء ، وهي قراءة ابن  
 كثير ونافع وأبي عمرو . السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٤ ، وقال أبو جعفر الطبري في تفسيره ٢٨٢/١٢ إنها  
 قراءة عامة قرأة المدينة وبعض البصريين .

فالناصب له هو الناصب للملّة ، وتقديره : بل نتبع ملّة إبراهيم حنيفا ، وإنما أضمر « نتبع » لأن ما حكاه الله عنهم من قولهم : ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ معناه : اتبعوا اليهودية أو النصرانية ، فقال لنييه قل بل نتبع ملّة إبراهيم حنيفا .

وإنما ضَعُفَ مجيء الحال من المضاف / إليه ، لأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذى الحال .

رجعنا إلى ما بدأنا به من الإخبار عن عُمارة بن زياد العَبَسِيّ . قالوا : وكان عُمارةُ يحسُدُ عنترَةَ على شجاعته ، إلا أنه كان يُظهر تحقيره ، ويقول لقومه : إنكم قد أكثرتم من ذكره ، ولو دِدْتُ أنى لقيته خالياً حتى أريحكم منه ، وحتى أعلمكم أنه عبد ، وكان عُمارةُ مع جوده كثيرَ المال ، وكان عنترَةَ لا يكاد يُمسِكُ إبلاً ، ولكن يعطيها إخوته ويقسمها فيهم ، فبلغه ما يقول عُمارةُ فقال :

أَحْوَلِي تَنْفُضُ اسْتِكَ مِذْرَوِيهَا	لِتَقْتَلَنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا
مَتَى مَا تَلْقَنِي خِلَوَيْنِ تَرْجُفُ	رَوَانِفُ الأَيْتِيكَ وَتُسْتَطَارَا
وَسِيْفِي صَارِمٌ قَبِضَتْ عَلَيْهِ	أَشَاجِعُ لَا تَرَى فِيهَا انْتِشَارَا
حَسَامٌ كَالعَقِيْقَةِ فَهَوَ كِمَعِي	سِيْلَاحِي لَا أَفْلٌ وَلَا فُطَارَا
وَمُطْرِدُ الكُعُوبِ أَحْصُ صَدْقُ	تَحَالَ سِنَانُهُ فِي اللَّيْلِ نَارَا
سَتَعَلَّمُ أَيُّنَا لِلْمَوْتِ أَدْنَى	إِذَا دَانِيَتْ لِي الأَسَلُ الحِرَارَا
وَحَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِحَيْلِ	عَلَيْهَا الأَسْدُ تَهْتَصِرُ اهْتِصَارَا

المِذْرَوَانِ : جانبا الأليتين المقتربان ، ومن كلام العرب : « جاء يَنْفُضُ مِذْرَوِيَهُ »<sup>(١)</sup>

(١) ديوانه ص ٧٥ ، والأبيات أنشدها المصنف في حماسته ٢٦/١ ، وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٤٥٥/٤ ، والكامل ١٠٠/١ ، والشعر ص ١١٨ ، وتفسير الطبري ٢٨٣/١١ ، والبصرة ص ٢٣٦ ، وأمالى المرتضى ١٥٦/١ ، والسمط ٤٨٣/١ ، والحماسة البصرية ١٦/١ ، وشرح الجمل ٤٠٢/١ ، والخزانة ٣٦٢/٣ ، واللسان ( طير - فطر - هصر - كمع - رنف - عقق - قلال ) .

(٢) مجمع الأمثال ١٧١/١ ، قال الميداني : يُضْرَبُ لمن يتوَعَّد من غير حقيقة .



إذا جاء يتهدد . وهذا الحرف مما شذ عن [ قياس ] نظائره ، وكان حقه أن تصير واوه إلى الياء كما صارت إلى الياء في قولهم : مَلْهِيَانٌ وَمَعْرِيَانٌ ، لأن الواو متى وقع في هذا النحو طرفاً رابعاً فصاعداً استحق الانقلاب إلى الياء ، حملاً على انقلابه في الفعل في نحو يُلْهِى وَيُعْرَى ، وإنما انقلبت الواو ياء في قولك : مَلْهِيَانٌ وَمَعْرِيَانٌ وإن لم تكن طرفاً ، لأنها في تقدير الطرف ، من حيث كان حرف الثنية لا يُحصن ما اتصل به ، لأن دخوله كخروجه ، وصححت الواو في المذروين ؛ لأنهم بنوه على الثنية ، فلم يُفردوا فيقولوا مِذْرَى ، كما قالوا : مَلْهَى ، فصححت لذلك ، كما صححت الواو والياء في العلاوة والنهية ، فلم يُقلبا إلى الهمزة ، لأنهم بنوا الاسم على التانيث ، وكما صححت الياء في الثنائين من قولهم : عَقَلْتُهُ بِنْتَيْنِ : إذا عَقَلْت يديه جميعاً بطرفي جبل ، لأنهم صاغوه مُثْنَى ، ولو أنهم تكلموا بواحدة لقالوا : ثِنَاءٌ ، مهموزٌ كإداء ، ولقالوا في ثنيتيه : ثِنَاءَانٌ وَثِنَاءَيْنِ ، كإدائين .

وقوله : « متى ما تلقني خِلْوَيْنِ » نصب « خِلْوَيْنِ » على الحال من الفاعل والمفعول ، أراد خَالِيَيْنِ ، ويُرْوَى ، بَرَزَيْنِ : أي بارزَيْنِ ، ومثله الحال من ضمير الاثنين المستتر في الطرف من قوله عز وجل : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ ﴾ .

والرَّانِفَةُ : طَرَفُ الآلِيَةِ الَّتِي يَلِي الْأَرْضَ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ قَائِمًا . وأما الآلية

(١) ليس في هـ .

(٢) هكذا جاءت العبارة في الأصل ، وفيما نقله البغدادي عن ابن السجري . وجاء في هـ : كما صارت إليها في قولهم ...

(٣) انظر هذه المسألة والتي بعدها : ( مذروان - عقلمته بثنائين ) في كتاب الشعر ص ١١٩ ، وحواشيه ، والكامل ص ١٣٣ ، والمقتضب ١/١٩١ ، والمختص ١٥/١١٤ ، وليس في كلام العرب ص ٢٦٦ ، ٣٣٤ ، وشرح الحماسة ص ١١٩١ ، وشرح الرضوي على الكافية ٣/٣٥٩ .

(٤) سورة الحشر ١٧ .

فقال أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسي رحمه الله : قد جاء من المؤنث بالياء حرفان ،  
لم يلحق في تثنيتهما التاء وذلك قولهم : خُصَيان وأليان ، فإذا أفردوا قالوا : خُصِيَّة  
وأليَّة ، وأنشد أبو زيد :

تَرْتَجُّ أليَاءُ ارْتِجَاجِ الوَطْبِ

(٣)  
وأنشد سيبويه :

كَأَنَّ خُصِيَّيْهِ مِنَ التَّدْلُدِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

(٤)  
انتهى كلامه . وقد جاءت في قوله - : « روائف أليتيك » تاء التأنيث ، كما ترى ،

/ فالعرب إذاً مختلفة في ذلك . ٢١

(١) عبارة أبي عليّ في التكملة ص ١١٨ « وقد جاء حرفان لم يلحق ... » .  
(٢) في نوادره ص ١٣٠ ، وانظره في التكملة ، والمقتضب ٤١/٣ ، وأدب الكاتب ص ٤١٠ ،  
والمناصب ١٣١/٢ ، والمقرب ٤٥/٢ ، وشرح الجمل ١٤٠/١ ، والخزانة ٣٦٠/٣ ، واللسان (ألا - خصا)  
وأنشده ابن سيده في المخصص ٩٨/١٦ ، عن أبي عليّ .  
(٣) الكتاب ٥٦٩/٣ ، ٦٢٤ ، والمقتضب ١٥٦/٢ ، وإصلاح المنطق ص ١٦٨ ، والتكملة والمناصب  
المواضع السابقة - والمخصص ١١٠/١٢ ، ١٩٦/١٣ ، ٩٨/١٦ ، وشرح الحماسة ص ١٨٤٧ ، والمقرب  
٣٠٥/١ ، ٤٥/٢ ، وشرح الجمل ١٤٠/١ ، ٢٧٦ ، ٢٩/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٨٤ ،  
ومع الهوامع ٢٥٣/١ ، والخزانة ، والموضع السابق ، واللسان (ثنى - خصا) .  
والبيتان ينسبان لخطام الجاشعي ، ولجنبدل بن المثنى ، ولسلمى الهذلية ، ولشمام الهذلية . راجع الدرر  
للوامع ٢٠٩/١ ، ومعجم الشواهد ص ٥٢٤ .  
(٤) الذي حكاه الرضي عن أبي عليّ الفارسي ، يدل على أنه يجوز أن يقال : « أليتان وخصيتان » بتاء  
التأنيث ، وأن حذف التاء منهنما إنما يجيء في ضرورات الشعر ، كما في الشاهدين السابقين ، وقد نبه البغدادي  
على ذلك . انظر شرح الكافية ١٧٦/٢ ، والخزانة ٣٥٩/٣ . والمسألة محررة في المراجع التي ذكرتها في مخرج  
الشاهدين .  
وجاء بهامش الأصل « جاء من كلام العرب أيضا التاء في تثنية خصبة . أنشد العلامة إمام النحاة ابن مالك  
في شرح التسهيل ، لطفي الغنوي :

فإنّ الفحل تنزع خصبته فيضحى جافراً قرح العجاء

انتهى . فيطلب بهذا ويقول عنتره : « أليتيك » قول الفارسي من أن العرب لا تثبت في تثنية هاتين الكلمتين  
التاء . ثم قول الفارسي « فإذا أفردوا قالوا خصبة وألية » يوهم أنهم لم يقولوا غير ذلك . وقد نقل ابن مالك أنهم  
قالوا : ألي وخصبي ، بمعنى ألية وخصبية . انتهى من خط تلميذ ابن هشام .

قلت : لم أجد هذا البيت في ديوان طفيل الغنوي ، المطبوع ، وهو ليزيد بن الصعق ، في اللسان ( خصا ) .

ومعنى « تُسْتَطَار » : تُسْتَخَف ، وَيَحْتَمِلُ قوله « وَتُسْتَطَارَا » وجهين من الإعراب ، أحدهما : أن يكون مجزوماً معطوفاً على جواب الشرط ، وأصله : تستطاران ، فسقطت نونُهُ للجزم ، فالألف على هذا ضميرٌ عائِدٌ على الروائف ، وعاد إليها وهى جمعٌ ضميرٌ تثنية ، لأنها من الجموع الواقعة فى مواقع التثنية ، نحو قولك : وَجُوهَ الرَّجُلَيْنِ ، فعاد الضميرُ على معناها دون لفظها ، إذ المعنى رانفتا أَيْتِيكَ ، كما أن معنى الوجوه من قولك : حَيًّا اللهُ وَجُوهَكَمَا ، معنى الوجهين ، لأنه لا يكون لواحدٍ أَكْثَرَ مِنْ وَجْهِه ، كما أنه ليس للآلية إلا رانفةٌ واحدة .

والوجه الثانى : أن يكون نصباً على الجواب بالواو ، بتقدير : وأن تستطارا<sup>(١)</sup> ، فالألف على هذا لإطلاق القافية ، والتناء للخطاب ، وهى فى الوجه الأول للتأنيث ، ويجوز أن تجعل التناء فى هذا الوجه أيضاً لتأنيث الروائف ، وجاء الجواب بعد الشرط والجزاء ، كما يجىء بعد الكلام الذى ليس بواجب ، كالنهي والنفى فى قولهم : « لا تأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ » ، و « لا يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَعَجِرُ عَنْكَ » ، ومثله فى انتصاب الجواب بالواو بعد الشرط والجزاء قولُ الله عز وجل : « إِنَّ يَشَأُ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَالِيِ ظَهْرِهِ » - ثم قال : - أَوْ يُوقِفَهُنَّ بِمَا كَسَبْنَ وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ . وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ﴿٣١﴾ وَمَنْ قَرَأَ : ﴿٣٢﴾ وَيَعْلَمُ ﴿٣٣﴾ رَفَعًا - وهو نافع وابن عامر - استأنفه ، ومثله فى النصب على الجواب بعد الواو قولُ النابغة :

فإن يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهْلِكْ ربيعُ الناسِ والشَّهْرُ الحرامُ  
ونأخذُ بعده بذنابِ عَيْشٍ أجبَ الظَّهْرِ ليس له سَنَامُ

(١) سيأتى الكلام على هذا الذى بعده فى المجلس الرابع والأربعين .

(٢) سورة الشورى ٣٣ - ٣٥ .

(٣) السبعة لابن مجاهد ص ٥٨١ ، وانظر معانى القرآن ٢٤/٣ ، وإعزاب القرآن للنحاس ٦٣/٣ .

(٤) ديوانه ص ٢٣١ ، وقد استشهد المصنف بالبيت الثانى فى المجلس التاسع والخمسين . وانظر معجم

لشواهد ص ٣٥١ ، والتبيين للعكرى ص ٢٨٧ .

قد روى [ ونأخذ<sup>(١)</sup> ] جزءاً بالعطف على جواب الشرط ، ويروى : « ونأخذ » ، رفعا على الاستئناف ، ويروى : « ونأخذ » ، نصبا على الجواب ، ومثله الجواب بالفاء بعد / الشرط والجزاء في قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفُورُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾<sup>(٢)</sup> الاختلاف في « فيغفر » كالاختلاف في « ونأخذ » قرأه ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي ، جزءاً بالعطف على « يُحَاسِبِكُمْ » وقرأ عاصم وابن عامر ، رفعا على الاستئناف ، ويروى نصبه على الجواب عن ابن عباس رضي الله عنه ، وإنما نصبوا الجواب بعد جملة الشرط والجزاء ، لأن الجزاء متعلق بالشرط ، يقع بوقوعه ويمتنع بامتناعه ، فأشبهه النفي .

٢٢

والأشاجع : عروق ظاهر الكف ، واجدها : أشجع ، وبه سُمي الرجل ، وهو قبل التسمية مصروف كما ينصرف أفكَل ، ويقال : رجل عارى الأشاجع : إذا كان قليل لحم الكف .

وقوله : « حسام كالعقيقة فهو كِمَعِي » العقيقة : الشقة من البرق ، وهي ما انعق منه ، وانعقاه : تشققه . والكِمَع ، والكَمِيع : الضجيج ، وجاء في الحديث - النهي عن المُكَاَمَةِ والمُكَاَعِمَةِ - والمكامة : أن يضطجع الرجلان في ثوب واحد ليس بينهما حاجز ، والمكاعمة : أن يُقبِلَ الرجلُ الرجلَ على فيه .  
وقوله : « لا أفل ولا فطارا » : أى لا فَلَ فيه ولا فَطَرَ ، والفَل : الثلم ، والفَطْر : الشق .

(١) زيادة من الخزانة ٣/٣٦٠ ، حكاية عن ابن الشجري .

(٢) سورة البقرة ٢٨٤ .

(٣) السبعة ص ١٩٥ ، وإرشاد المبتدى ص ٢٥٣ .

(٤) في هـ : وروى .

(٥) وتروى هذه القراءة أيضا عن الأعرج وأبي حنيفة . إعراب القرآن للنحاس ٣٠٤/١ ، ومشكل إعراب القرآن ١٢١/١ ، والبحر ٣٦٠/٢ . وانظر الإشارة إلى هذه القراءة في الكتاب ٩٠/٣ .

(٦) مأخوذ من كعام البعير ، وهو أن يشد فمه إذا هاج ، وكلُّ مشدود الفم : مكعوم . ذكره أبو عبيد في غريب الحديث ١٧١/١ .

وموضع قوله : « كالعقيقة » رفع ، وصُفَّ لحسام ، ففى الكاف ضمير عائد على الموصوف . وانتصاب « أفَلَّ » على الحال من المضمر فى الكاف ، والعامل فى الحال مافى الكاف من معنى التشبيه ، والتقدير : حُسامٌ يشبه العقيقة غير مُنْفَلٍ ولا مُنْفَطِرٍ .

وقوله : « ومُطَرِّدُ الكُعبِ » : أى متتابع الكُعبِ ، أى ليس فى كُعبه اختلاف [ يقال <sup>(١)</sup> : أطرد القول : إذا تتابع ، والكُعبُ من الرمح : العُقْدُ ما بين كل أُنبوين كُعب .

والأحصُ : الأملسُ ، يقال : انحصَّ رأسُه : إذا ذهب شعرُه ، وسنَّةُ حصاءٍ : لا تبث فيها

والصدُّقُ : الصُّلبُ ، وقوله :

سَتَعَلَّمُ أَيْنَا لِّلْمَوْتِ أَدْنَى إِذَا دَانَيْتَ لِي الْأَسْلَ الْجِرَارَا

/ أراد : إلى الموتِ أدنى ، وإذا دانيتِ لىَّ الأسل ، فوضع اللام فى موضع ٢٣ « إلى » ، لأن الدنوَّ وما تصرف منه أصله التعدى بإلى ، ومثله فى إقامة اللام مقام « إلى » قول الله سبحانه : ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> أى أوحى إليها ، ومثله ﴿ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾ ثم قال : ﴿ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

والأسلُ : الرِّماح . والجِرارُ : العطاش ، ومن دعائهم : « رماه الله بالحِرة <sup>(٤)</sup> تحت القِرَّة » : أى بالعطش تحت البرد .

(١) ليس فى هـ .

(٢) سورة الزلزلة ٥ ، وانظر كتاب الشعر ص ١٠٣ ، ٣٦٠ .

(٣) سورة يونس ٣٥ ، وانظر كتاب الشعر ص ١٠٣ .

(٤) بكسر الحاء ، وحقها الفتح ، ولكنهم كسروها لتزواج القِرَّة .

وقوله : « وخيّل قد دلفتُ لها بِحَيْلٍ » الدَّيْفُ : المشيُّ الرَّوَيْدُ ، وهو فُوقُ  
الدَّيْبِ ، وهو مَشْيُ الكَتِيبَةِ إلى الكَتِيبَةِ .

وقوله : « عليها الأَسْدُ تَهْتَصِرُ » معنى تَهْتَصِرُ : تَجْتَذِبُ أَقْرَانَهَا ، يقال :  
هَصَرْتُ الغَصْنَ واهْتَصَرْتُهُ : إذا جَذَبْتَهُ ، ويقال : رجلٌ هَصِرٌ : إذا كان شديدَ  
الجذبِ للأقرانِ ، ومنه اشتقاقُ : مُهاصِرٍ ، اسم رجلٍ . آخر المجلس .

\* \* \*

## المجلس الرابع

### بابٌ يشتمل على تفسير أبياتٍ ، إعراباً ومعنى

بيت للكُميت بن زيد الأسديّ ، من قصيدة مدح بها بعض ملوك بني أمية :<sup>(١)</sup>

صَرَّ رَجُلَ الْغُرَابِ مُلْكُكَ فِي النَّاسِ عَلَى مَنْ أَرَادَ فِيهِ الْفُجُورَا<sup>(٢)</sup>

نصب « رَجُلَ الْغُرَابِ » ، على المصدر ، قال أبو عبيد القاسم بن سلام : رَجُلُ الْغُرَابِ : ضَرْبٌ مِنْ صَرٍّ أَخْلَافِ النَّاقَةِ لَا يَنْحَلُّ ، وَلَا يَقْدِرُ فَصِيلٌ عَلَى أَنْ يَرْضَعَ مَعَهُ ، انْتَهَى كَلَامُهُ .

قال كبت الله عدوه : إن هذا مثلُ ضربه وتشبيهه ، ومفعول « صَرَّ » محذوف ، والمعنى : صَرَّ مُلْكُكَ الْبِلَادَ فَمَنْعَهَا مِنَ الْمَفْسِدِينَ وَقَطَمَهُمْ مِنْهَا ، كَمَا يُمْنَعُ الْفَصِيلُ لَبَنَ أُمِّهِ بِالصَّرِّ ، والتقدير : صَرَّ الْبِلَادَ مُلْكُكَ صَرًّا مِثْلَ الصَّرِّ الْمَعْرُوفِ بِرَجُلِ الْغُرَابِ .

بيتٌ للشَّمَاخِ<sup>(٣)</sup> .

٢٤ / إِذَا الْأَرْضَى تَوَسَّدَ أُبْرَدِيَّةً تُحْدُوْدُ جَوَازِيَّ بِالرَّمْلِ عَيْنِ

الأبردان : العداة والعشي ، والجوازىء من البقر والظباء : التى جَزَأَتْ بِالرُّطْبِ

(١) هشام بن عبد الملك . الأغاني ٢١/١٧ .

(٢) ديوان الكُميت ص ٢١٣ ، وتخرجه في ص ٣٤٩ .

(٣) في هـ : قال المصنف .

(٤) ديوانه ص ٣٣١ ، وتخرجه في ص ٣٤٨ .

عن الماء ، أى استعنت ، وهو جمع جازيٍ وجازئة ، والمصدرُ الجُزءُ مضموم الأول ،  
والجُزوءُ أيضاً على الفُعول ، والعين : الواسعةُ العيون ، الواحدُ أعينٌ وعيناء .

ويقال : ما موضعُ الأُرطى ؟

والجواب : نَصَبٌ بتوسد ، ولا حاجةُ بك إلى إضمار فعلٍ ينصبه ، يكون هذا  
مفسراً له ، لأن الظاهرَ غير مشغول عن العمل فيه ، وانتصاب « أبردِيه » على  
الظرف ، والهاء عائدة على الأُرطى ، ولو أنها اتصلت بالفعل ففعل : توسدّه ، وجب  
أن تُضمَرَ للأُرطى ناصباً يُفسره هذا الظاهر ، ولكنه كقولك : إذا زيداً أكرمَ بكرٌ  
طرفي نهاره كان كذا .

أنشد أبو العباس محمد بن يزيد ، في المقتضب<sup>(١)</sup> :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَّتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

لم يأت للموصولين الأولين بصيلة ، لأن صيلة الموصول الثالث دلت على ما أراد ،  
ومثله :

مِنَ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي زَعَمَنَ أَتَى كَبَرَتْ لِدَاتِي

وصل اللاتي وحذف صلة اللواتي والتي ، للدلالة عليها .

(١) في هـ : المفعول .

(٢) انظر هذا الإعراب في شرح ديوان المتنبي المنسوب خطأً إلى العكبري ١٧٤/٢ .

(٣) ذهب إلى هذا الإضمار ، البغداديُّ في الخزانة ٣٥٦/٤ .

(٤) في هـ : من .

(٥) أعرب البغداديُّ « أبردِيه » بدلاً اشتغال من « الأُرطى » .

(٦) المقتضب ٢٨٩/٢ ، والبيتان للعجاج ، في ديوانه ص ٢٧٤ ، والكتاب ٣٤٧/٢ ، ٤٨٨/٣ ، وغير

ذلك كثير .

واللَّتْيَا ، بفتح اللام وضمُّها ، كما ذكر أبو زيد ، في النوادر ص ٣٧٦ ، وأفاد أن الضمَّ جرى على أصل

التصغير ، لكنَّ الحريريَّ ذكر أن الضمَّ خطأً . درة الغواص ص ١٢ .

(٧) البيتان من غير نسبة في الشعر والشعراء ٨٨/١ ، وشرح الجمل ٩٣/١ ، ١٨٧ ، واللسان ( لتى )

وانظر كتاب الشعر ص ٤٢٥ ، وحواشيه .



ومما حُذِفُ منه صلةٌ موصولين ، فلم يُؤْتِ فيه بصِلَةٍ أُخْرَى ، قَوْلُ سُلَيْمِ بْنِ رَيْبَعَةَ السَّيِّدِيِّ :

٢٥ / ولقد رأبتُ ثأى العَشِيرَةِ بَيْنَهَا وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتِيَا وَالَّتِي  
أَرَادَ اللَّتِيَا وَالَّتِي تَأْتِي عَلَى النَّفُوسِ ، لِأَنَّ تَأْنِيثَ اللَّتِيَا وَالَّتِي هَا هُنَا إِنَّمَا هُوَ لِتَأْنِيثِ  
الدَّاهِيَةِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الرَّاجِزِ :

بَعْدَ اللَّتِيَا وَاللَّتِيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَّتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

وَتَرَدَّتْ : تَفَعَّلَتْ مِنَ الرَّدَى ، مَصْدَرُ رَدَى يَرْدَى : إِذَا هَلَكَ ، وَإِنْ شَعَتْ  
أَخَذَتْهُ مِنَ التَّرْدَى : الَّذِي هُوَ السُّقُوطُ مِنْ عُلوٍّ ، وَمِنْهُ « التَّرْدِيَّةُ » : الشَّاةُ الَّتِي  
تَسْقُطُ مِنْ جَبَلٍ أَوْ حَائِطٍ ، أَوْ فِي بَحْرِ فَنَمُوتُ ، وَمِنْهُ : ﴿ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا  
تَرَدَّى ﴾ أَي إِذَا سَقَطَ عَلَى رَأْسِهِ فِي جَهَنَّمَ .<sup>(١)</sup>

وَحُذِفُ الصَّلَةُ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ إِنَّمَا هُوَ لِتَعْظِيمِ الْأَمْرِ وَتَفْخِيمِهِ ،  
وَمِثْلُ ذَلِكَ حَذْفُ الْأَجْوِبَةِ فِي نَحْوِ : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمْرَاتِ الْمَوْتِ ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) ضُبِطَ فِي الْأَصْلِ بِيَضْمِ السَّيْنِ وَسُكُونِ اللَّامِ وَكَسْرِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ ، وَهُوَ أَحَدُ ضَبْطَيْنِ فِيهِ ،  
وَالثَّانِي بَفَتْحِ السَّيْنِ وَسُكُونِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْمِيمِ . وَفِيهِ كَلَامٌ كَثِيرٌ تَرَاهُ فِي جَوَاشِي شَرْحِ الْحَمَاسَةِ ص ٥٤٦ ، وَأَنَا  
أَمِيلُ إِلَى الضَّبْطِ الْأَوَّلِ ، لِحُلُوضِهِ مِنْ شِبْهِ التَّأْنِيثِ .

وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ مِنْ قَصِيدَةِ تُرْوَى لِسُلَيْمِ بْنِ رَيْبَعَةَ هَذَا ، وَلَعَلْبَاءُ بْنُ أَرْقَمٍ ، وَيُنَسَبُ بَيْتَانِ مِنْهَا لِعَمْرُو بْنِ  
قَمِيئَةَ . رَاجِعِ الْمَوْضِعَ السَّابِقَ مِنْ شَرْحِ الْحَمَاسَةِ ، وَنَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ ص ٣٧٤ ، وَالْأَصْمَعِيَّاتِ ص ١٦١ ،  
وَدِيوَانَ عَمْرُو بْنِ قَمِيئَةَ ص ١٩٧ ، وَانظُرْ كِتَابَ الشَّعْرِ ص ٣٩٠ .

(٢) تَقَدَّمَ قَرِيبًا .

(٣) انظُرْهَا فِي آيَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٤) سُورَةُ اللَّيْلِ ١١ .

(٥) فِي هـ : « وَحَذْفُ الْحَذْفِ ... » ، وَفِي الْخِزَانَةِ ٥٦٠/٢ - مِنْ طَبْعَةِ بُولَاقٍ - « وَالْحَذْفُ مِنْ هَذَا  
الضَّرْبِ » وَحِكَاةُ الْبَغْدَادِيِّ عَنِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ . وَانظُرْ طَبْعَةَ شَيْخِنَا عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَبَرَّدَ  
مُضْجَعَهُ - ١٥٥/٦ .

(٦) ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي مَنَالِ الطَّالِبِ ص ١٦٣ ، ٥١٣ . (٧) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ٩٣ .

ونحو : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا ﴾<sup>(١)</sup> تقدير الجواب ، والله أعلم : لرأيت أمرا هائلا ، ومن ذلك قولهم : « أصاب الناس جهْدٌ ولو ترى أهل مكة »<sup>(٢)</sup> تقدير المحذوف : لرأيتهم بأسوا حال ، وقد جاء التحقير في كلامهم للتعظيم كقوله :<sup>(٣)</sup>

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُورِيَّةٌ تَصْفُرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

أراد بالدويبية الموت ، ولا داهية أعظم منها ، وكقول أوس بن حجر :<sup>(٤)</sup>

فُوقِي جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلَا

أى لم تكن لتبلغ رأسه .

فتحقير اللتياها هنا إنما هو تعظيم ، ويبعد أن يكون أراد باللتيا الفعلة الهيئة لقوله : « وكفيت جانيتها اللتيا » ، والفعلة الهيئة لا يكاد فاعلها يسمى جانيا .

/ فأما قوله : « ولقد رأبت ثأى العشيبة بينها » فالرأب : الإصلاح ، والثأى : الفساد ، والظرف متعلق بالثأى : أى أصلحت ما فسد بينها .

بيت ، سأل عن إعرابه ومعناه أبو الحسن علي بن عبد الرحمن المغربي :

أَتَى تُرْدُ لِي الْحُمُولُ أَرَاهُمْ مَا أَقْرَبَ الْمَلْسُوعَ مِنْهُ الدَّاءُ<sup>(٥)</sup>

فأجبت بأن الداء مبتدأ قديم خبره عليه ، وإن كان الخبر جملة ، اتساعا ، لأن

(١) سورة السجدة ١٢ .

(٢) اللسان ( رأى ) ، وأعاده المصنف في المجلس الرابع والخمسين .

(٣) لبيد ، رضى الله عنه ، والبيت في ديوانه ص ٢٥٧ ، وتخرجه في ص ٣٩٠ ، وقد أنشده المصنف من غير نسبة في المجلس الحادى والخمسين ، ومنسوبا للبيد في المجلس التاسع والخمسين . وهو أيضا في كتاب الشعر ص ٣٩١ ، وشرح الجمل ٢/٢٨٩ .

(٤) ديوانه ص ٨٧ ، وتخرجه في ص ١٦٤ ، وهو في الموضع السابق من شرح الجمل .

(٥) البيت من غير نسبة في اللسان ( حمل ) .

(١) البصريين مُجمعون على جواز تقديم الجملة على الخبر بها عنه ، كقولك : مرث به المسكين ، وأكرمت أخاه زيد ، أى المسكين مرث به ، وزيد أكرمت أخاه ، والمعلّق للجملة بالمبتدأ الهاء في « منه » فالتقدير : الداء ما أقرب الملسوع منه ، كقولك : زيد ما أحسن وجهه ، وجاز الإخبار بجملة التعجب ، لأن التعجب ضرب من الخبر ، من حيث يدخله التصديق والتكذيب ، ومثل ذلك الإخبار بنعم وفاعلها ، في قولك : نعم الرجل زيد ، في قول من جعل زيدا مبتدأ ، كأنك قلت : زيد نعم الرجل ، وإنما ألزموا الخبر المركب من نعم وفاعلها التقديم على المبتدأ غالبا ؛ لقوة عنايتهم بالمدح .

والأصل في الحُمُول أن تكون الأحمال ، وأنسعوا فيها حتى استعملوها للمتحمّلين .

(٢) ومن ذلك قول المتنبى في وصف الدنيا :

مَنْ رَأَاهَا بَعَيْنَهَا شَاقَّةُ الْقُطْبِ      أَنْ فِيهَا كَمَا تَشْتَوِي الْحُمُولُ

أى كما يشوق المتحمّلون .

وقوله : « أتى تُردُّ لى الحُمُول » استفهام أخرجهُ مُخْرَجَ الإنكار ، وقال : « أراهم » فأعاد إلى الحُمُول ضمير العقلاء الذكور ، لأنه ذهب بالحُمُول إلى المتحمّلين .

وقد جاءت الحُمُول بمعنى النساء المتحمّلات في قول مُعَقَّر بن حِمَار البارقى :

(١) ذكر ابن عقيل في باب المبتدأ والخبر من شرحه على الألفية ٢٠٠/١ ، قال : « ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجرى ، الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين . انتهى كلام ابن عقيل . وأنت ترى أن ابن الشجرى إنما نقل الإجماع عن البصريين ليس غير .

(٢) ديوانه ١٥٠/٣ .

(٣) وفيه رأى آخر : أنه على حذف المضاف ، كأنه أراد ذوى الحمول . راجع الديوان .

أَمِنْ آلِ شَعْنَاءَ الْحُمُولِ الْبَوَاكِرُ<sup>(١)</sup> مَعَ الصُّبْحِ قَدْ زَالَتْ بِهِنَ الْأَبَاعِرُ

والمعنى أنه استبعد بقاءه إلى حين رجعة المتحملين إليه ونظره إليهم ، فقال : /  
كيف يُرَدُّ لى الذين تحمّلوا حتى أراهم ، أى لا يكون ذلك ؛ لأنى كالمسوع الذى  
داؤه المؤدى إلى موته أقرب الأشياء إليه ، لأن داء المسوع لا تكاد تُرَجى السلامة  
منه .

٢٧

امرؤ القيس ، فى وصف ناقته :<sup>(٢)</sup>

تَحْدِي عَلَى الْعَلَاتِ سَامِ رَأْسُهَا رَوْعَاءَ مَنْسِمُهَا رَثِيمٌ دَامِي  
جَالَتْ لِتَصْرَعْنِي فَقَلْتُ لَهَا اقْصِرِي إِلَى امْرُؤِ صَرَعِي عَلَيْكِ حَرَامٌ

تَحْدَى الْبَعِيرُ يَحْدِي تَحْدِيًا ، وَوَحَدٌ يَحْدُ وَوَحْدَانًا وَوَحْدًا : كِلَاهِمَا مِنَ السَّيْرِ  
السَّرِيعِ .

وقوله : « على العلات » أى على ما بها من الكلال والجوع والعطش .

و « سام رأسها » : أى مرتفع من نشاطها ، وموضع « سام » نصب على  
الحال ، ولكنه أسكنه ضرورة ، كقول بشر بن أبى خازم :<sup>(٣)</sup>

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءِ كَافِي

(١) البيت فى اللسان ( حمل ) والموضع المذكور من ديوان المتنبي ، وهو مطلع قصيدة معقر التى فيها  
البيت الذائع :

فَأَلَقْتُ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّتْ بِهَا النَّوَى كَمَا قَرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمَسَافِرُ

نقائض جرير والفرزدق ص ٦٧٦ .

(٢) ديوانه ص ١١٦ .

(٣) ديوانه ص ١٤٢ ، وتخرجه فيه ، وزد عليه كتاب الشعر ص ١١٠ وخواشيه ، وسعيده  
ابن الشجرى فى المجالس : الثامن والعشرين ، والخامس والثلاثين ، والسابع والثلاثين . وعجز البيت :  
وليس لحيها إذ طال شاف

وأشده ابن الشجرى القصيدة فى مختاراته ص ٢٧٩ - ٢٩٠ ، وانظر معجم الشواهد ص ٢٤٠ .

فَرَأْسُهَا إِذَا مَرْتَفِعٌ بِسَائِمٍ ، دُونَ الْإِبْتِدَاءِ ، ارْتِفَاعُ الْفَاعِلِ بِفَعْلِهِ ، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا اعْتَمَدَ عَمَلُ عَمَلِ الْفِعْلِ ، وَاعْتِمَادُهُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا أَوْ صِفَةً أَوْ صَلَةً أَوْ حَالًا .  
وَرَوْعَاءُ : حَدِيدَةُ الْفُؤَادِ ، تَرْتَاعُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَانْتِصَابُهَا عَلَى الْحَالِ .

وَالْمَنْسِيمُ لِلْبَعِيرِ كَالظُّفْرِ لِلْإِنْسَانِ .

وَرَثِيمٌ : مَشْقُوقٌ ، فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، صَكَّتْهُ الْحِجَارَةُ فَرَثِمَتْهُ ، وَأَصْلُ الرَّثِمِ فِي الْأَنْفِ ، يُقَالُ : رَثِمْتُ أَنْفَهُ : إِذَا شَقَّقْتَهُ حَتَّى يَسِيلَ [ مِنْهُ ] دَمٌ ، وَلَكِنَّهُ اسْتِعَارَةٌ لِلْمَنْسِيمِ .

وَقَوْلُهُ : أَقْصِرِي ، مِنَ الْقَصْرِ الَّذِي هُوَ الْحَبْسُ ، أَيْ احْبِسِي جَوْلَانِكَ ، وَمِنْهُ ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ ﴾<sup>(١)</sup> .

وَقَوْلُهُ : « إِنِّي أَمْرٌ صَرَعِي عَلَيْكَ » كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ : صَرَعُهُ ، فَيُعِيدُ إِلَى أَمْرٍ ضَمِيرٌ غَيْبِيَّةٌ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْبِيَّةٌ ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا وَقَعَ خَبَرًا عَنِ يَأَى الْمُتَكَلِّمِ ، وَالخَبْرُ الْمَفْرُودُ هُوَ الْمُخْبِرُ عَنْهُ ، أَعَادَ إِلَيْهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي وَصَفَهُ بِهَا ضَمِيرٌ مُتَكَلِّمٌ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ جَلَّتْ عَظَمَتُهُ : ﴿ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> كَانَ قِيَاسُهُ : يَجْهَلُونَ بِالْيَاءِ ، لِأَنَّهُ صِفَةٌ قَوْمٍ ، وَقَوْمٌ اسْمٌ غَيْبِيَّةٌ ، وَالتَّاءُ / خَطَابٌ ، وَلَكِنْ حَسُنَ إِجْرَاءُ الْخَطَابِ ٢٨ وَصَفًا لِقَوْمٍ ، لَوْقَعَهُ خَبَرًا عَنِ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِينَ .

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي قَوْلِهِ : « صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَامٌ » : الْمَعْنَى أَنَّهُ حَازِقٌ بِالرُّكُوبِ ، فَهَذِهِ النَّاقَةُ لَا تَقْدِرُ أَنْ تَصْرَعَهُ ، وَقَالَ غَيْرُ أَبِي حَاتِمٍ : مَعْنَاهُ قَدْ آتَيْتُ إِلَيْكَ مِنَ الْإِحْسَانِ مَا لَا يَنْبَغِي لَكَ مَعَهُ أَنْ تَصْرَعَنِي ، أَيْ قَدْ حَرَّمَ إِحْسَانِي إِلَيْكَ صَرَعِي عَلَيْكَ .

(١) ليس في الأصل .

(٢) سورة الرحمن ٧٢ .

(٣) سورة الأعراف ١٣٨ .

وهذا البيت انفرد الأصمعي<sup>(١)</sup> بروايته ، وروى « حرام » مكسور الميم ، ولو رواه  
بضمها على الإقواء كان أحبب إليّ ، وقال أبو حاتم في تعليل الكسر فيه : أخرج  
« حرام » مُخْرَجَ كَفَافٍ ، من قول الراجز :

يَالَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الصَّافِي وَالْفَضْلُ أَنْ تَتْرُكَنِي كَفَافٍ  
عدل كَفَافٍ عن كَافٍ ، وإن شئت فقدرتها معدولة عن التَّرْكَة الكَافَّة . انتهى  
كلامه .

قال أدام الله نعمته : حَرَامٌ لَا يَتَأْتِي فِيهَا الْعَدْلُ عَنْ فَاعِلٍ أَوْ فَاعِلَةٌ ، كما تَأْتِي  
ذلك في كَفَافٍ ، وَكَفَافٍ قَدْ اتَّسَعَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الشَّعْرِ الْقَدِيمِ ، وقد ورد في أشعار  
المتأخرين ، كقول أبي العلاء المعرّي ، في ابتداء مراثية أبي أحمد الموسويّ والد  
المرتضى والرّضويّ :

أَوْدَى فَلَيْتَ الْحَادِثَاتِ كَفَافٍ مَالُ الْمُسَيْفِ وَعَنْبَرُ الْمُسْتَأْفِ<sup>(٢)</sup>  
المُسَيْفِ : الذي ذهب ماله ، وَالْمُسْتَأْفُ مُفْتَعِلٌ مِنَ السَّوْفِ ، وهو الشَّمُّ .

(١) وكذا ذكر محقق الديوان في تخرّج البيت ص ٤١٠ .

(٢) وهذا هو رأى امرئ القيس ، فيما استنطقه أبو العلاء المعرّي . جاء في رسالة الغفران ص ٢٣٣ :  
« أتقول : « حرام » ، فَتَقْوِي ، أم تقول : « حرام » فتخرجه مُخْرَجَ حِذَامٍ وَقَطَامٍ ؟ وقد كان بعض علماء  
الدولة الثانية [ أى الدولة العباسية ] يجعلك لا يجوز الإقواء عليك . فيقول امرؤ القيس : « لانكرة عندنا في  
الإقواء » ... إلى آخر ما قال .

(٣) هو رؤبة . ديوانه ص ١٠٠ ، وشروح سقط الزند ص ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، واللسان ( كفف ) ،  
ومعجم الشواهد ص ٥٠٣ .

(٤) قال ابن هشام : « فالأصل كفافاً ، فهو حال ، أو ترك كفاف ، فهو مصدر » المغنى ص ٧٥٨ .  
(٥) في هـ : رحمه الله .

(٦) شروح سقط الزند ص ١٢٦٤ .

(٧) المال هنا : الإبل . المرجع السابق ، واللسان ( سوف ) ، وقال ابن الأثير في النهاية ٣٧٣/٤ : « المال  
في الأصل : ما يملك من الذهب والفضة ، ثم أطلق على كل ما يفتنى ويملك من الأعيان ، وأكثر ما يطلق المأل  
عند العرب على الإبل ؛ لأنها كانت أكثر أموالهم » .

عَدَلْ كَفَافٍ عَنِ كَافَّةٍ ، أَى لَيْتَ الْحَادِثَاتِ كَفَّتْ عَنَّا خَيْرَهَا وَشَرَّهَا ، فَلَمْ تُسَدِّ إِلَيْنَا خَيْرًا ، وَلَمْ تُوقِعْ بِنَا شَرًّا ، فَفَقَامَ هَذَا بِهَذَا .

وَإِذَا كَانَ الْعَدْلُ فِي « كَفَافٍ » مُمْكِنًا وَفِي « حَرَامٍ » مُتَعَسِّفًا وَجِبَاطُوحُ الْمُتَعَسِّفِ ، وَأَنْ تُحْمَلَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَلَى وَجْهِ يَسْتَقِيمُ بِهِ فِيهَا الْكَسْرُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ / أَلْحَقَهَا يَاءُ النَّسَبِ لِلْمَبَالِغَةِ ، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ وَصْفًا ، كَقَوْلِهِمْ فِي الْأَحْمَرِ : أَحْمَرِي ، ٢٩ وَفِي الدَّوَارِ : دَوَّارِي ، قَالَ الرَّاجِزُ :

وَالدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ

ثُمَّ خَفَّفَ الْيَاءَ مِنْ « حَرَامِي » ضَرُورَةً ، كَمَا خَفَّفَهَا الْقَائِلُ :

قَتَلْتُ عِلْبَاءَ وَهِنْدَ الْجَمَلِيَّ

فَهَذَا أَمْتَلُ مِمَّا رَأَى أَبُو حَاتِمٍ ، وَيَجِبُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِثْبَاتُ الْيَاءِ فِي الْخَطِّ .

\* \* \*

(١) هَذَا تَأْوِيلُ أُنَى عَلَى الْفَارَسِيِّ ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنَى ، الْمَوْضِعُ السَّابِقُ .  
(٢) هُوَ الْعِجَاجُ . دِيْوَانُهُ ص ٣١٠ ، وَالتَّبَصُّرَةُ ص ٤٧٣ ، وَمَعْجَمُ الشُّوَاهِدِ ص ٥٦١ .  
(٣) هُوَ عَمْرُو بْنُ يَثْرِبَ . تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ ٥١٧/٤ ، وَاللِّسَانُ ( جَمَل ) . وَانظُرْ شَرْحَ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ ٢٥٩/١ ، فِي أَحْدَاثِ يَوْمِ الْجَمَلِ .

### المجلس الخامس

بَيْتٌ لِلرَّضِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ مَدَحَ بِهَا الطَّائِعَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

قَدْ كَانَ جَدُّكَ عِصْمَةَ الْعَرَبِ الْأَلِيِّ فَالْيَوْمَ أَنْتَ لَهُمْ مِنَ الْإِعْدَامِ<sup>(١)</sup>

قوله : « الألي » يَحْتَمِلُ وجهين ، أحدهما : أن يكون اسماً ناقصاً بمعنى الذين

أراد الألي سلفوا ، فحذف الصلّة للعلم بها ، كما حذفها عبيد بن الأبرص في قوله :

نَحْنُ الْأَلِيُّ فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup>

أراد نحن الألي عرفتهم .

والوجه الثاني : أن يكون أراد الأولى ، فحذف الواو التي هي عَيْنُ الْفُعْلَى ، كما

حذفها الأسود بن يعفر في قوله :

وَأَتَبَعْتُ أَنْحَرَاهُمْ طَرِيقَ الْأَهْمِ كَمَا قِيلَ نَجْمٌ قَدْ حَوَى مُتَتَابِعُ<sup>(٣)</sup>

(١) ديوان الشريف الرضي ٣٣٥/٢ ، واللسان ( أ لا ) ٣٢٢/٢٠ ، وأنشده المصنف في المجلس الثاني والستين .

(٢) حكاة صاحب اللسان ، عن رضى الدين الشاطبي ، عن ابن الشجري .

(٣) ديوانه ص ١٣٧ ، وكتاب الشعر ص ٤٢٢ ، وحواشيه ، واللسان ( أ لا ) . وأنشده المصنف في المجلسين : الثاني والستين ، والرابع والسبعين .

(٤) ديوان الأسود بن يعفر ص ٤٥ ، وتخريجه في ص ٧٩ ، وانظر كتاب الشعر ص ٢٠٨ ، وحواشيه . وأعاد المصنف الشاهد في المجلس الثاني والستين .

وقد وردت قافية البيت في الديوان ومراجع تخرج البيت على ثلاث صور : متتابع ، بالياء الموحدة قبل العين ، ومتتابع ، بالياء التحتية ، ومتتابع ، بالهمز . والصورة الأولى أضعفهن . وقد أثبت البغدادي ، =



قيل : إنه أراد هجوتُ آخِرهم كما هجوتُ أولهم ، أى الحقتُ آخِرهم بأولهم في الهجاء ، ويقال : نَحوتُ النجومُ : إذا سقطت فلم يكن عن سقوطها مطر .  
وبذلك على أنه أراد بالأهمُ أولهمُ أمران ، أحدهما : معادلتُها لأخراهم ، ومثله قول أمية بن أبي الصلت<sup>(١)</sup> :

وقد عَلِمْنَا لَوْ أَنَّ الْعِلْمَ يَنْفَعُنَا أَنْ سَوْفَ تُلْحَقُ أُخْرَانَا بِأَوْلَانَا

ومثله في كتاب الله عز وجل : ﴿ قَالَتْ أَوْلَاهُمُ لِأَخْرَاهُمُ ﴾<sup>(٢)</sup> .

٣٠ / والثاني : أنها لا تخلو من أن يكون المراد بها ما ذكرته ، أو تكون « ألى » المبهمة التى فى قول الأعشى<sup>(٣)</sup> :

هاؤلا ثم هاؤلا كلاً أعطيت ست نعالاً محدوةً ينعال

أو تكون التى بمعنى الذين ، كقول بشر<sup>(٤)</sup> :

= الصورة الثالثة ، قال فى الخزانة ٣٠٧/١١ : « ومتتاع بالهمز ؛ لأنه اسم فاعل من التباع ، بالمشاة التحتية . قال فى الصحاح : التباع : التهافت فى الشر واللباج ، ولا يكون التباع إلا فى الشر . وجاء بحاشية الخزانة ، طبعة بولاق ٥٢٦/٤ » قوله ومتتاع بالهمز الخ فى ذلك نظر ظاهر . وقال شيخنا عبد السلام هارون ، رحمه الله ورضى عنه فى حواشى طبعته : « المعهود أن يعامل هذه المعاملة اسم الفاعل من الثلاثى المعتل ، أما نحو المتباع من التباع ، والمتساير من التساير ، فلا تُقلب فيه الباء همزة ، وفى الحديث : « المتبايعان بالخيار » ، وذلك لأن عين الفعل من تبايعا وتبايعا وتسايرا لم تُعَلَّ ، فهى نحو عَيْنٍ وَعَوْرٍ ، فهو عاين وعاور . انتهى كلام شيخنا ، وانظر هذه المسألة التصريفية فى الكامل ص ١٠٨٩ . ويبقى أن أقول : إن الرواية فى ديوانه ( طبع بغداد ) « متتاع » بالهمز ، أما فى طبعة فينا ( ضمن الصبح المنير فى شعر أبى بصير . وهو المسمى ديوان الأعششين ) فهى « متباع » بالياء التحتية ، وهو الصواب إن شاء الله ، على ما يقتضيه حق التصريف . واعلم أن شعر الأسود بن يعفر وُضِعَ مع شعر الأعششين ؛ لأنه عُرف بأعشى بنى تَهْشَل .

(١) ديوانه ص ٥١٧ ، وأعادته المصنف فى المجلسين : الثانى والستين ، والتاسع والسبعين . وانظر كتاب الشعر ص ٤٢٢ ، وسياقه يؤذن بأن ابن الشجرى ينقل عن أبى على .

(٢) سورة الأعراف ٣٩ ، وتلاوة الآية الكريمة : « وقالت » لكن ترك الواو والفاء ونحوهما فى أول الاستشهاد جائز ، وقد جرى الإمام الشافعى على هذا النحو فى ثلاثة مواضع من « الرسالة » . راجع حواشى الحيوان ٥٧/٤ ، ومجالس ثعلب ص ٥٥٥ ، والفصول الخمسون ص ١٦٥ ، ومنال الطالب ص ٤٦٨ .

(٣) ديوانه ص ١١ ، والقافية فيه : « بيتال » . وانظر كتاب الشعر ص ٤١٦ ، وحواشيه .

(٤) فى هـ « أو يكون بمعنى الذين » .

(٥) فى النسختين : الأصل وهـ : « كقول عبيد » ، ولم أجده فى ديوان عبيد بن الأبرص المطبوع . =

ونحن ألى ضربنا رأس حُجْرٍ

فلا يجوز أن تكون المهممة ولا الموصولة ، لأنَّ تَيْنِكَ لا تُضافان ، فثبت ما ذكرته أن المراد بها أولاهم ، وإنما استجازوا مثل هذا الحذف في المعتل الأصلي تشبيهاً له بالزائد ، كقولهم في الرَّؤُوف : الرَّؤُف ، وفي العُلَاطِط : العُلَاطِط ، وفي العَرَّتَيْن : العَرَّتْن ، وفي العُرَيْقِصَان : العُرَقِصَان ، ومن ذلك حذفهم اللام من مُراما ، في قولهم مُرَامِي ، تشبيهاً لها بألف التأنيث في حُبَارِي ، وحذفهم الياء الساكنة التي هي عين في تَحِيَّة ، تشبيهاً بالياء الزائدة في حنيفة ، فقالوا : تَحَوِي ، كما قالوا : حَنَفِي ، وكذلك شبهوا اللامات المعتلة بالحركة الزائدة ، فحذفوهن للجزم في نحو : لم يدع ولم يمش ولم يخش ، كما حذفوا الحركة من الصحيح .

العُلَاطِط : القطيع الضخم من الغنم ، والعَرَّتَيْن : ضرب من الشجر ،  
والعُرَيْقِصَان : اسم جنس من الدواب .

بيت للرضي ، قال أدام الله نعمته : سئِلْتُ عنه :

تُزْهِى عَلَى تِلْكَ الظُّبَا ءِ فليت شعري مَنْ أبَاها<sup>(٤)</sup>  
وَقَفَّ الهَوَى بِي عِنْدَهَا وَسَرَّتْ بِقَلْبِي مُقْلَتَاها

يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ : « مَنْ أبَاها » ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون بمعنى قولك :  
أبواها ، فهو تثنية أب ، على لغة من قال : هذان أبان ، ورأيت أبين ، ومررت  
/ بأبين ، فلم يرد لامه في التثنية ، كما لم يرد اللام من قال : يدان ودمان ، وأنشدوا ٣١

= وجاء بهامش الأصل : « صوابه بشر بن أبي خازم الأسدي » وقد رأيت في ديوانه بشر ص ١٦٦ . وتماه :  
بأسيايف مهتدة رفاق

وانظر كتاب الشعر ص ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٢٢ .

(١) كتاب الشعر ص ٢٠٨ ، ٤٢١ .

(٢) وكتاب الشعر أيضا ص ٤٢١ .

(٣) في هـ : قال رحمه الله : تُزْهِى ...

(٤) ديوانه ٥٦٧/٢ ، واللسان ( ألى ) عن ابن بَرِي .

على هذه اللغة قول الفرزدق <sup>(١)</sup>.

يا خَلِيلِي اسْقِيَانِي      أَرْبَعاً بَعْدَ اثْنَيْتَيْنِ  
مِنْ شَرَابِ كَدَمِ الْجَوِّ      فِي يُحْرُ الكُلَيْتَيْنِ  
واصْرِفَا الكَأْسَ عَنِ الجَا      هَلِ يَحْيَىٰ بِنِ حُصَيْنِ  
لَا يَذُوقُ اليَوْمَ كَأْساً      أَوْ يُفَدِّي بِالْأَبْيَنِ

وعلى هذا المذهب ثناء المتنبي في قوله <sup>(٢)</sup>:

تَسَلَّلَ يَفْكَرِي فِي أَبِيكَ فَإِنَّمَا      بَكَيْتَ فَكَانَ الضُّحْكُ بَعْدَ قَرِيبِ

فوزن أباهَا وأبيكَ : فَعَاهَا وَفَعَيْكَ ، وحذفاً منهما التَّوْنين للإضافة .

والثاني : أن يكون المراد بقوله « أباهَا » واحداً ، على لغة من قال : هذا أبا ، ورأيت أبا ، ومررت بأبا ، فأبدل من الواو التي هي لام الفعل ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، إذا الأصل فيه : أبُو كَقَلَمٍ ، فجاء به على حدِّ عصاً ، وبدل على أنه في الأصل فَعَلَّ مفتوح العين جمعه على آباء ، فجاء على حدِّ جَبَلٍ وأَجْبَالٍ ، وهذه اللغة رواها أبو العباس ثعلب .

والثالث : أن يكون معنى قوله : « مَنْ أباهَا » من كان لها أبا ، فأباهَا على هذا فَعَلَّ كقولك : رآها ، من قوهم : أبُوْتُ ثلاثة : أي كنتُ أباً لثلاثة .

ورَوَوْا أن أعرابياً وقف على قوم فسألهم فقال : إني أبُوْتُ عشرةً ، وأخوْتُ عشرةً ، وأنا اليوم وحيد ، فرحم الله مَنْ أَمَرَ بِمَيْرٍ أَوْ دَعَا بِخَيْرٍ .

وقوله : « تُزْهَى » من الزَّهْوِ ، الذي هو الكِبَرُ ، لا يستعملونه إلا مضموم الأول

(١) لم أجد هذه الأبيات في ديوان الفرزدق المطبوع ، وهي له في الموضع المذكور من اللسان .

(٢) ديوانه ٥٤/١ .

على مالم يُسَمِّ فاعله ، تقول : زُهَيْتَ علينا يا رجلُ تُزْهِى ، فأنت مَزْهُوٌ ، أى تكبَّرتَ ، ولا تقول : زَهَوْتَ ، فتجعل الفعلَ له ، لأنَّ الفعلَ إنما هو للشئ الذى يحمّله على الزَّهو ، كالمال والجمال والسلطان ، وإنما يُفسَّرُونَ زُهَيْتَ بتكبَّرتَ مجازاً ، وتفسيره : حُمِلْتَ على التكبُّر .<sup>(١)</sup>

٣٢ / وقوله : « ليت شعري من أبها » لك فى خبر « ليت » مذهبان : إن شئت قلت : هو محذوفٌ لطول الكلام ، وتقديره : واقعٌ أو موجودٌ ، وإن شئت قلت : كما كان قوله « ليت شعري » مؤدِّياً معنى ليتنى أشعر ، استغنى عن خبر ، كما استغنى المبتدأ فى قولك : أقائمٌ أخواك ، حيث أدّى معنى يقوم ، وقوله : « من أبها » جملةٌ ابتداء عميلٌ فى موضعها المصدر ، كأنه قال : ليت أن أشعرَ أى الناس أبها .  
وأما قولُ القائل :

ليت شعري إذا القيامةُ قامتُ ودعا بالحساب أين المصير<sup>(٢)</sup>

وقبله :

حَمَّرَ الشَّيْبُ لِمَتِي تَحْمِيرًا وَحَدَا بِي إِلَى الْقُبُورِ الْبَعِيرَا

فإن المصير منصوب بالمصدر ، وأين : خبر مبتدأ محذوف ، تقديره أين هو ، وقد

(١) فى هـ : يافلان .

(٢) فى هـ : وتفسيره فى الحقيقة : حُمِلت ...

(٣) البيت الأول وحده من غير نسبة فى كتاب الشعر ص ٣١٤ ، والبيتان من غير نسبة أيضا فى

الإفصاح ص ١٨١ .

(٤) وهو « شعري » وأصله « شِعْرَقِي » . يقال : شَعْرَبَهُ ، وشَعْرَ يَشَعُرُ ، شِعْرًا وشِعْرًا وشِعْرَةً . قال سيبويه : قالوا : ليت شعري ، فحذفوا التاء مع الإضافة للكثرة - يعنى لكثرة الاستعمال - كما قالوا : ذهب بعُدْرَتِهَا ، وهو أبو عُذْرَتِهَا ، فحذفوا التاء مع الأب خاصة . اللسان ( شعر ) . وانظر كلام سيبويه فى الكتاب ٤٤/٤ ، وأدب الكاتب ص ٦١ .

وهذا التركيب « ليت شعري » ممَّا حُذِفَ فيه الخير . قال ابن الأثير : « وفيه - أى فى الحديث - وليت شعري ما صنع فلان ، أى ليت علمى حاضرٌ أو محيِّطٌ بما صنع ، فحُذِفَ الخير ، وهو كثيرٌ فى كلامهم » .  
النهاية ٤٨٠/٢ .

أساء بشيعين ، بحذف المبتدأ ، وبالفصل بين شعري ومعموله بأين ، وهو أجنبي ،  
ولو أعطى الكلام حقه قيل : ليت شعري المصير أين هو ؟

وقوله : « خمر الشيب لمتى » معناه غطى سوادها ، ومنه الخمار لتغطيته  
الوجه ، والخمر لأنها تغطى العقل ، والخمر : ما يوارى من الشجر ، وعنّى بالبعير  
عمره ، كقوتهم : من كان الليل والنهار مطيته أسرع به السير .

بيت سئل عنه

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن<sup>(١)</sup>

فقيل : بم يرتفع « غير » ؟ فأقول : إن قوله : « مأسوف » مفعول من الأسف ،  
وهو الحزن ، « وعلى » متعلقة به ، كقولك : أسفت على كذا أسفاً ، وحزنت عليه  
حزناً ، ولهفت عليه لهفاً ، وأسيت عليه أسى ، وموضع قوله : « بالهم » نصب على  
الحال ، والتقدير : ينقضي مشوباً بالهم و « غير » رفع بالابتداء ، ولما أضيفت إلى اسم  
المفعول ، وهو مسند إلى الجار والمجرور ، استغنى المبتدأ عن خبر ، كما استغنى « قائم »  
ومضروب<sup>(٢)</sup> في قولك : أقائم أخواك ؟ وما مضروب غلامك ، عن خبر ، من حيث  
سد الاسم المرفوع بهما مسد الخبر ، لأن « قائم ومضروب » قاما مقام يقوم ويضرب ،  
فتنزل كل واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجملة ، وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى  
الجار والمجرور سد الجار والمجرور مسد الاسم الذى يرتفع به ، كقولك : أحزون

(١) البيت لأبي نواس ، كما في المغنى ص ١٧١ ، ٧٥٣ ، وليس في ديوانه . ويقال : إن « على » بن  
أبي الفتح بن جنى ، سأل أباه عن إعراب هذا البيت . راجع شرح ابن عقيل ١٦٥/١ ، وتذكرة النحاة  
ص ١٧١ ، ٣٦٦ ، ٤٠٥ ، وشرح الشواهد للعيني ٥١٣/١ ، والهمع ٩٤/١ ، والأشباه والنظائر ١٢٣/٣ ،  
وشرح الأشموني ١٩١/١ ، والخزانة ٣٤٥/١ ، وشرح أبيات المغنى ٣/٤ .

(٢) في هـ « متعلق » وقد حكى السيوطي هذا الكلام كله في الأشباه ١٢٦/٣ ، معزواً إلى ابن مكنوم في  
« تذكرته » . وابن مكنوم متأخر عن ابن الشجري بقرنين من الزمان ، فقد توفي سنة ٧٤٩ .

(٣) حكى ابن هشام هذا الوجه عن ابن الشجري ، ونص على أن ابن مالك قد تبعه . المغنى ص ١٧٢ .

على زيد؟ وما مأسوف على بكر، كما تقول في الفعل: أَيَحْزَنُ على زيد؟ وما يُؤَسِّفُ على بكر، فلما كانت «غير» للمخالفة في الوصف، فجرت [لذلك] <sup>(١)</sup> معجى حرف النفي، وأضيفت إلى اسم المفعول، وهو مسندٌ إلى الجارِّ والمجرور، - والمتضايغان بمنزلة الاسم الواحد - سدَّ ذلك مسدَّ الجملة، حيث أفاد قولك: غيرُ مأسوفٍ على زيد، ما يُؤَسِّفُهُ قولك: ما يُؤَسِّفُ على زيد.

رَبِيعَةُ بن مَقْرُومِ الضَّبِيِّ :

وَوَارِدَةٌ كَأَنَّهَا عَصَبُ الْقَطَا تَثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِلِكِ أَصْهَبًا <sup>(٢)</sup>  
كَفَفْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدِ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبًا

إن احتجَّ محتجٌّ لمن أجاز: عَرَفًا تَصَبَّبْتُ، فالدافع له أن يقول: إن العامل في الماء هو الرافع للعطفين، من حيث كان التقدير: إذا تحلَّب عطفاه ماءً، كقولك: إذا زيدٌ ركبًا خَرَجَ أَكْرَمْتُهُ، وإنما احتجت إلى إضمار الفعل بعد «إذا»، لأنها تطلب الفعل كما تطلبه «إن» الشرطية، والاسم بعدها يرتفع أو ينتصب بفعلٍ مُضَمَّرٍ يُفَسِّرُهُ الظاهر، كما ارتفع بعد «إن» في نحو: ﴿إِنْ آمَرُوا هَلَكْ﴾ <sup>(٣)</sup> وانتصب بعدها في نحو:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَّفَسًا أَهْلَكَتَهُ <sup>(٤)</sup>

- (١) ليس في هـ. وفي الأشباه: «جَرَتْ لذلك» بإسقاط الفاء، وفي الخزانة «وجرت لذلك».
- (٢) فيه وجوه أخرى من الإعراب، اطلبها في الأشباه والخزانة.
- (٣) الأصمعيات ص ٢٢٤، والمفضليات ص ٣٧٦، والشعر والشعراء ٣٢٠/١، وشرح الشواهد للعبسي ٢٢٩/٣. وشعره ص ٢٤٩، ٢٥٠، ضمن (شعراء إسلاميون).
- (٤) في هـ «يخرج».
- (٥) سورة النساء ١٧٦.
- (٦) للنمر بن تولب، رضى الله عنه. ديوانه ص ٧٢، وتخرجه في ص ١٤٧، وزد عليه كتاب الشعر ص ٧٧، ٨٧، ٣٢٦، وخواشيه. وعجزه:
- =  
وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

فمثال المرتفع بعد إذا ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾<sup>(١)</sup> - و ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾<sup>(٢)</sup>

٣٤

ومثال المنتصب بعدها :

﴿ إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَغْتَهُ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكَ جَاوِزٌ ﴾<sup>(٣)</sup>

فإن قيل : لم نجد اسمين معاً مرفوعاً ومنصوباً عميل فيهما فعل مضمّر .

قيل : بلى ، قال سيبويه في ( باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك

إظهاره ) :

من ذلك قول العرب : أمّا أنت مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ معك [ أى لأن كنت منطلقاً

انطلقت معك ] وأمّا زيدٌ ذاهباً ذهبْتُ معه ، قال عباس بن مرداس :

أبا حُرَاشَةَ أمّا أنتَ ذَا نَفْرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ<sup>(٤)</sup>

ثم قال : فإنما هي « أن » ضُمَّتْ إليها « ما » وهي ما التوكيد ، وألزمت « ما »

لتكون عوضاً من ذهاب الفعل ، كما كانت الهاء والألف عوضاً من ياء الزنادقة

والجماني . انتهى كلامه .

= وأعاد ابن الشجري في المجلسين : المتم الأربعين ، والثامن والسبعين .

(١) الآية الأولى من سورة الانشقاق .

(٢) الآية الأولى من سورة الانفطار .

(٣) قائله ذو الرمة . ديوانه ص ١٠٤٢ ، وتخرجه في ص ٢٠١٢ ، وزد عليه كتاب الشعر ص ٤٩١ ،  
وحواشيه .

(٤) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٥) ما بين الحاصرتين لم يرد في هـ ، ولا في كتاب سيبويه .

(٦) الكتاب ، الموضع السابق ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والمنصف ١١٦/٣ ، والإنصاف ص ٧١ ،

والمقرب ٢٥٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٤١٨ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٦/١ ، والمعنى صفحات ٣٥ ،

٥٩ ، ٤٣٧ ، ٦٩٤ ، وشرح أبياته ١٧٣/١ ، وفهارسه ، والخزانة ١٣/٤ ، وانظر كتاب الشعر ص ٥٨ ،

وأعاد ابن الشجري في المجلسين الثاني والأربعين ، والثامن والسبعين .

(٧) في الكتاب : ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً ...

وهذا الذي قد ذكره من مجيء اسمين مرفوع ومنصوب بفعلٍ مضمر وإن لم يكن  
فإنه قد ورد كما ترى .

ولو زعم زاعمٌ أن « عطفاه » رُفِعَ بالفعل المضمر ، وأن « ماءً » منتصبٌ بقوله  
« تحلباً » على قول مَنْ رَوَى :

وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ<sup>(١)</sup>

لم يبعدُ قوله

فأما قولُ سيبويه : « كما كانت الهاء والألف عوضاً من ياء الزنادقة واليماني »  
فتفسيره أن أصل الزنادقة : الزناديق ، وأصل اليماني : اليماني ، فحذفوا الياء من الزناديق ،  
وعوضوا منها هاء التانيث ، وحذفوا الياء الساكنة من اليماني ، وعوضوا منها الألف .  
والسَّيِّدُ : الذئبُ ، والنَّهْدُ من الخيل : الجسيم ، والمقلَّصُ : المرتفع ، والكميش :  
الصَّغِيرُ الجردان .

والضَّبْعُ في قوله : « فإن قومي لم تأكلهم الضبُعُ » فيها قولان ، أحدهما أنه عنى  
بالضبُعِ السَّنةَ الشديدة ، ومنه الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « أن  
رجلاً جاءه فقال : يا رسول الله ، أكلتنا الضبُعُ ، وتقطعت عنا الخنْفُ » عنى  
بالخنْفِ جمعَ خَنيفٍ : وهو ثوبٌ من كتانٍ ردىء .

والثاني : أنه أراد [ أن قومه ] لم يُقتلوا فتأكلهم الضبَاعُ .

(١) صدره :

أنهجر ليل بالفراق حبيبها

وينسب للمخيل السعدي ، ولأعشى همدان ، وللمجنون - وليس في ديوانه المطبوع - وهو في شعر أعشى  
همدان المنشور ضمن الصبح المنير ص ٣١٢ ، وهو فيه بيت مفرد . وراجع الكتاب ٢١١/١ - وهو فيه من  
زيادات المازني - والأصول ٢٢٤/١ ، والمقتضب ٣٧/٣ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والبصرة ص ٣١٩ ،  
والإنصاف ص ٨٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٥٦٥/١ ، وشرح الجمل ٢٨٣/٢ ، وغير ذلك كثير تراه في حواشي  
إيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٤٩ ، ومعجم الشواهد ص ٤١ .

(٢) الجردان : القضيبي من ذوات الخافر ، وقيل : هو الذكر عموماً . والمعروف في تفسير « الكميش »  
أنه السريع .

(٣) هذا ملفقٌ من حديثين ، رواهما الإمام أحمد في مسنده ٤٨٧/٣ ( من حديث رجلٍ يسمى طلحة ) ،  
١٥٤/٥ ، ١٧٨ ، ٣٦٨ ( عن رجلٍ لم يُسم ) . وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٤٧/١ ، ٤٥/٣ .

(٤) سقط من هـ .



### الجلس السادس

بيت للمتنبئ لم يعرض له أحد من مفسري شعره ، وهو :<sup>(١)</sup>

وتراه أصغر ما تراه ناطقاً ويكون أكذب ما يكون ويُقسِمُ

يقال : من أيّ الرؤيتين « ترى » الأول والثاني ، أم من رؤية

القلب ، أم أحدهما من رؤية العين ، والثاني من رؤية القلب ؟

وأيهما العامل في « ناطق » ؟ .

وما معنى « يكون » الأول والثاني ، أناقضان هما أم تآمان ، أم أحدهما ناقص

والآخر تام ؟ .

وما معنى « ما » الأولى والثانية ؟ .

وعلام انتصاب « أصغر وأكذب » ؟ .

وما معنى الواو في قوله : « ويُقسِمُ » وظاهر أمرها أنها عاطفة ؟ فما المعنى في

عطف « يقسم » على « يكون » ؟ فإن قلت : إنها واو الحال فأنت لا تقول : رأيت

زيداً ويضحك ، تريد ضاحكاً ، فإن حذف الواو صح أن يكون حالاً .

الجواب : إن كل واحد من الفعلين المأخوذ من الرؤية قد تعدى إلى مفعول

واحد ، وهو الهاء ، لأن « أصغر » منصوب على المصدر ، و « ناطقاً » منصوب على

(١) ديوانه ١٢٩/٤ ، وأعاده ابن الشجري في المجلس الثاني والثالثين .

الحال [ وإذا ] <sup>(١)</sup> كان لم يتعدَّ إلا إلى مفعول واحد ثبت أنه من الرؤية التي هي الإبصار ، دون الرؤية التي هي العلم ، وإنما قلنا إن « أصغر » منصوب على المصدر ؛ لأنه مضاف إلى « ما » وهي مصدرية ، وأفعل الموضوع للمفاضلة إنما هو بعض ما يُضاف إليه ، فصار كقولك : سيرت أشدَّ السير ، وكذلك « أكذب » حُكِّمَهُ حُكْمُ « أصغر » والناصب « ناطقًا » هو الأولُ منهما ، وقد علمت أن الهاء من « تراه » عائدة على عين ، فلو كان من الرؤية التي يُراد بها العلمُ اقتضى مفعولاً ثانيًا ، يكون هو الأولُ في المعنى ، كقولك : رأيتُ اللهَ غالبًا ، ولما كانت الهاء / عائدة على جُتَّة ، فلم يَجُزْ لذلك أن يكونَ المفعولُ الثاني حَدَثًا ، وكان انتصابُ « ناطقًا » على الحال ، علمت أن « تراه » بمعنى تُبصره ، لا بمعنى تُعلمه ، فتقدير الإعراب : تراه ناطقًا أحقرَ رؤيتك إياه ، فالتحقيقُ تناولَ الرؤيةَ في اللفظ ، والمرادُ تحقيرَ المرئيِّ ، لأن المعنى : تراه ناطقًا أحقرَ منه إذا رأيتَه ساكنًا .

٣٦

وأما « يكون » الأول والثاني فكلاهما بمعنى يُوجدُ ، فإن قلت : أجعلُ الأولُ ناقصًا وأجعلُ خيره « أكذب » ، لم يَجُزْ ذلك ؛ لما ذكرته من انتصاب « أكذب » على المصدر ؛ لإضافته إلى المصدر ، وإذا ثبت أنه اسمٌ حَدَّثَ لإضافته إلى « ما » المصدرية ، والمضمر في « يكون » عائدٌ على عين ، وخيرُ « كان » إذا كان مفردًا فهو واسمُها عبارة عن شيءٍ واحد ، بطلَ أن تجعلَ « يكون » ناقصًا ، لفساد الإخبار عن الجُتَّة بالأحداث .

والواو في قوله « ويُقسِم » وأو الحال ، فالجملة بعده حال ، عمل فيها « يكون » الأول ، وهي جملة ابتداء ، والمبتدأ محذوف ، فالتقدير : وهو يُقسِم ، وحذف « هو »

(١) تكلمة من هـ .

(٢) في هـ : قلت .

(٣) من هنا إلى قوله تعالى : ﴿ والنهار مبصرًا ﴾ حكاه شارح ديوان المتنبي - الموضع المذكور - عن ابن الشجري بشيء من التصرف .

(٤) في هـ : قاهرا .

كما حذف الأعشى « هي » من قوله <sup>(١)</sup> :

وَرَدَّتْ عَلَى سَعْدِ بْنِ قَيْسٍ نَاقَتِي وَلَمَّا بِهَا

أراد : وهي لما بها من الجهد ، فحذف المبتدأ من جملة الحال ، فالتقدير : <sup>(٢)</sup> ويوجد وهو مُقسِمٌ وجوداً أكذب وجوده <sup>(٣)</sup> ، فالوصف بالكذب يتناول وجوده لفظاً وهو في المعنى موجّهٌ إليه ، إذ المعنى : يوجد مُقسِماً أكذب منه إذا وجد غير مُقسِم ، وإنما أضاف الكذب إلى وجوده وكونه ، كما أضافوا الخطابة إلى كون الأمير في قولهم : « أخطب ما يكون الأمير قائماً » فالتقدير عند النحويين : أخطب أوقات كون الأمير إذا كان قائماً ، وهذا اتساعٌ جرى في كلام العرب ، كما قالوا : « نام ليلك » والمعنى : نمت ليلك كله ، قال الشاعر <sup>(٤)</sup> :

لقد لُمْتنا يا أمَّ غَيْلانَ في السُّرى وَنِمْتِ وَمالِئِ الْمَطِيَّ بِنِائِمِ  
وقال آخر <sup>(٥)</sup> :

/ فنام ليلي وتجلّى همي

ومثله في الاتساع وصف النهار بمُبصِرٍ في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ <sup>(٦)</sup> وإنما النهار مُبصِرٌ فيه ، ومن هذا الضرب قوله

(١) ديوانه ص ٢٥٧ ، وشرح ديوان المتنبي ، الموضع السابق .

(٢) في هـ : فيوجد ، وفي شرح الديوان : يوجد .

(٣) في شرح الديوان : أكذب وجوده غير مقسم .

(٤) يأتي الكلام عليه مبسوطاً في المجلسين : الحادي عشر ، والسابع والثلاثين .

(٥) جرير . ديوانه ص ٩٩٣ ، والكتاب ١/١٦٠ ، والكامل ص ١٧٦ ، ٢٨٥ ، ١٣٥٦ ، والجمل

المنسوب للخليل ص ٤٤ ، والإنصاف ص ٢٤٣ ، وتفسير القرطبي ٨/٣٦٠ ، ٤٢/٢٠ ، والخزانة

١/٤٦٥ ، وأنشده ابن الشجري أيضاً في المجلس السابع والثلاثين .

(٦) رؤبة . ديوانه ص ١٤٢ ، ومجاز القرآن ١/٢٧٩ ، والكامل ، والمقتضب ٣/١٠٥ ، ٣٣١/٤ ،

والمختص ٢/١٨٤ ، وتفسير القرطبي ١٤/٣٠٣ ، ومعجم الشواهد ص ٥٣٨ .

(٧) سورة غافر ٦١ .

جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾<sup>(١)</sup> [ وحقيقته مكرّم في الليل والنهار ]<sup>(٢)</sup> .  
 روى عن أبي العباس ثعلب أنه قال : كان الكسائي والأصمعي يوماً بحضرة  
 الرشيد ، وكانا ملازمين له ، يقيمان بإقامته ، ويظعنان بظعنه ، فأنشد الكسائي :  
 أَنِّي جَزَوْتُ عَامِرًا سُوءَى يَفْعَلُهُمْ      أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ<sup>(٣)</sup>  
 أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعَلُوقُ بِهِ      رِثْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَاضُنٌّ بِاللَّبَنِ<sup>(٤)</sup>  
 فقال الأصمعي : إنما هو رثمان أنف ، بالنصب ، فقال له الكسائي : اسكت  
 ما أنت وهذا ! يجوز رثمان أنف ، ورثمان أنف ، ورثمان أنف ، بالرفع والنصب  
 والخفض ، أما الرفع فعلى الرَّدِّ على « ما » لأنها في موضع رفع بينفع ، التقدير :  
 كيف ينفع رثمان أنف ، والنصب بتعطى ، والخفض على الردّ على الهاء التي في به .  
 قال : فسكت الأصمعي ، ولم يكن له علمٌ بالعربية ، إنما كان صاحب لغة ، لم يكن  
 صاحب إعراب . انتهى كلامه .

(١) سورة سبأ ٣٣ .

(٢) سقط من هـ . وانظر معاني القرآن ٣٦٣/٢ ، والموضع السابق من الكامل والمقتضب .

(٣) رويت هذه القصة من طريق ثعلب في أمالي الزجاجي ص ٥٠ ، ومجالس العلماء ، له ص ٤٢ ،  
 ومعجم الأدباء ٨٣/١٣ ( ترجمة على بن حمزة الكسائي ) ، والأشباه والنظائر ٢٢٤/٣ ، والخزانة ٤٥٨/٤ .  
 (٤) البيتان من كلمة لأفنون التغلبي ، وقد استفاضت بهما كتب اللغة والأدب والنحو . انظر مع المراجع  
 السابقة : المفضليات ص ٢٦٣ ، والكامل ١٠٧/١ ، والبيان والتبيين ٩/١ ، وأمالي القالي ٥١/٢ ،  
 والبغداديات ص ٤١٩ ، والاشتقاق ص ٢٥٩ ، والخصائص ١٨٤/٢ ، ١٠٧/٣ ، والمعنى ص ٤٥ ، وشرح  
 أبياته ٢٤٠/١ ، وغير ذلك كثير ، تراه في حواشي تلك الكتب .

(٥) أى البدل من « ما » . ويقولون إن « الرد » مصطلح كوفي ، يقابله عند البصريين : البدل أو عطف  
 البيان . وقد استعمله الفراء الكوفي كثيراً ، في معاني القرآن ، ولكني رأيت هذا المصطلح عند واحد من  
 البصريين المعاصرين للفراء ، وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى ، في كتابه شرح النقاظ ص ٨١٧ ، وذلك  
 ما ذكره في قول الفرزدق :

لعلك في حدراء لُمت على الذى      تُخَّيرت المغزى على كلِّ حالٍ  
 عطيةً أو ذى شملتين كأنه      عطيةً زوجٍ للأتاني وراكبٍ

قال : « رَدُّ عطيةً على الذى » .

وأقول : إن الضمير الذى هو الهاء والميم فى قوله : « بفعلهم » يعود على عامر ، لأنه أراد به القبيلة ، وقوله : « من الحسن » متعلق بحال محذوفة ، والتقدير : كيف يَجْزُونَنِي السُّوعَى بدلاً من الحسن ، ومثله فى التنزيل : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ (١) أى بدلاً من الآخرة ، وقال جَلُّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ (٢) التقدير : لجعلنا بدلاً منكم ملائكة ، وقال كثيرٌ .  
وإِنَّا لَنُعْطِي الْعَقْلَ دُونَ دِمَائِنَا وَنَأْتِي فَلَا نَسْتَأْقُ مِنْ دَمِنَا عَقْلًا (٣)

٣٨

أراد بدلاً من دمنا ، والعقل هاهنا : الدية ، وقال آخرٌ فى وصف الإبل :  
كَسَوْنَاهَا مِنَ الرَّيْطِ الْيَمَانِيِّ مُسُوْحًا فِي بَنَائِقِهَا فَضُولٌ (٤)

أى كسوناها بدلاً من الرَيْطِ مُسُوْحًا ، والرَيْطُ : جمع رَيْطَةٍ ، وهى الملاءة التى لا تكون لِفَقَيْنِ ، والبنائق : جمع بَيْقَةٍ ، وهى كلُّ رُقْعَةٍ تُرْقَعُ فى القميص كاللينة ونحوها ، وأراد بالمُسُوْحِ عَرَقَهَا ، شَبَّهَهُ لسواده بالمُسُوْحِ .

والعَلُوقُ مِنَ التُّوقِ : التى تَأْتِي أَنْ تَرَأَمَ وَلَدَهَا أَوْ بَوَّهَا ، والبَوُّ - يقال له الجِلْدُ أيضاً (٥) - جِلْدُ الْحُوَارِ يُحْشَى ثَمَامًا أَوْ حَشِيشًا غَيْرَهُ وَيُقَدَّمُ إِلَيْهَا لِتَرَأَمَهُ فَتَدَّرُ عَلَيْهِ فَتُحَلَبُ فَهِيَ تَرَأَمُهُ بِأَنْفِهَا وَيُنَكِّرُهُ قَلْبُهَا ، فَرَأَمُهَا لَهُ أَنْ تَشَمَّهُ فَقَطْ ، وَلَا تُرْسِلُ لِبَنَتِهَا ، وَهَذَا يُضْرَبُ مَثَلًا لِمَنْ يَعُدُّ بِكُلِّ جَمِيلٍ وَلَا يَفْعَلُ مِنْهُ شَيْئًا ، لِأَنَّ قَلْبَهُ مُنْطَوٍ عَلَى ضِدِّهِ .

(١) سورة التوبة ٣٨ .

(٢) أعاده المصنف فى المجلس الثانى والخمسين .

(٣) الآية المتمة الستين من سورة الزخرف .

(٤) نسبه ابن الشجرى إلى كثيرٍ أيضاً فى المجلس الثانى والخمسين ، وكذلك فى حماسته ٢٠٦/١ ، وقد أفاد محقق ديوان كثيرٍ أن البيت للأفوه الأودى . ديوان كثيرٍ ص ٣٨٤ ، ٣٨٦ . وهو فى ديوان الأفوه ( الطرائف الأدبية ص ٢٣ ) برواية :

وإِنَّا لَنُعْطِي الْمَالَ دُونَ دِمَائِنَا وَنَأْتِي فَمَا نَسْتَامُ دُونَ دَمِ عَقْلًا

(٥) أعاده فى المجلس الثانى والخمسين ، وأنشده صاحب اللسان ( طها ) من غير نسبة .

(٦) بفتح الجيم والدال .

وقوله : « ما تُعْطَى العُلُوقُ به رِثْمَانُ أَيْفُ » ما خبرية بمعنى الذى ، وهى واقعة على البؤ ، وانتصاب « الرِّثْمَانُ » هو الوجه الذى يصحُّ به المعنى والإعراب ، وإنكار الأَصْمَعِيِّ لرفعه إنكاراً فى موضعه ، لأنَّ رِثْمَانَ العُلُوقِ للبؤ بأنفها هو عطيتها ليس لها عطيةٌ غيره ، فإذا أنت رفعتَه لم يبق لها عطيةٌ فى البيت ، لفظاً ولا تقديراً ، ورفعهُ على البديل من « ما » لأنها فاعل « ينفع » وهو بدل الاشتمال ، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه على المبدل منه ، كأنك قلت : رِثْمَانُ أنفها إياه ، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد فى كلام العرب ، ولكن فى رفعه ما ذكرتُ لك من إخلاء « تُعْطَى » من مفعولٍ فى اللفظ والتقدير ، وجَرَّ الرِثْمَانُ على البديل أقربُ إلى الصَّحِيحِ قليلاً ، وإعطاءُ الكلام حَقَّهُ من المعنى والإعراب إنما / هو بنصب الرِثْمَانُ ، ولُنْحَاةِ الكُوفِيِّينَ فى أكثر كلامهم تهاويلُ فارغةٌ من حقيقة.

٣٩

ذو الإصْبَعِ العَدَوَانِيَّ :

لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعًا فَأَوْقَى الجَمْعُ مَا كَانَا<sup>(٤)</sup>

(١) حكى ابن هشام فى المغنى ص ٤٥ تصويب ابن الشجرى لإنكار الأَصْمَعِيِّ هذا . ويرى البغدادي أن هذا إقرار من ابن هشام لرأى ابن الشجرى ، ثم نقل اعتراض الدمامينى على ابن الشجرى قال : « ولقد أجاد الدمامينى فى الاعتراض على ابن الشجرى بقوله : ولقائل أن يقول : لم لا يجوز أن يكون الضمير من « به » عائداً على « ما » لا على « البؤ » ، و « به » يتعلق بتعطى ، على أنه مضمَّن معنى تجود ، فلا يكون مُخْلِى من مفعول مع رِثْمَانُ » . الخزانة ٤/٤٥٨ - ٤٦٠ .

(٢) قال فى الخزانة : « وقد اعترض الدمامينى على مستند ابن الشجرى فى إنكار الرفع بأنه قد يلتزم ولا محذور فيه ؛ لأن الفعل المتعدى قد يكون الغرض منه إثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط ، فيُنزَلُ منزلة اللزوم ، ولا يُقدَّرُ له مفعولٌ تقول : فلان يُعطى ، أى يفعل الإعطاء ، فلا تذكر للفعل مفعولاً ولا تقدِّره ، لأن ذلك يخلُّ بالغرض ، واعتبار هذا المعنى فى البيت ممكن » هذا كلام الدمامينى ، وقد حكى البغدادي اعتراض ابن الحنبلى عليه .... فى كلام. طويل .

(٣) فى هـ : « الحقيقة » وما فى الأصل مثله فى الخزانة ، عن ابن الشجرى .

(٤) تنسب هذه الأبيات لذى الإصْبَعِ - كما ذكر المصنف - ولأبى بجيلة ، ولبعض اللصوص . راجع الكتاب ١١١/٢ ، ٣٦٢ ، ومهذِّب الألفاظ لابن السكيت ص ٢١٠ ، والإنصاف ص ٦٩٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٧٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٦١ ، وشرح الجمل ١٨/٢ ، والخزانة ٤٠٧/٢ ، واللسان ( حسن - أيا ) .

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِذْ مَا نَقْتُلُ إِيَّانَا  
قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فِتْيَ أَيْضَ حُسَّانَا  
يُرَى يَرْفُلُ فِي بُرْدَيْهِ مِنْ أِبْرَادِ نَجْرَانَا

البيت الثاني من أبيات « الكتاب »<sup>(١)</sup> شاهدٌ على وضع الضمير المنفصل موضع المتصل .

قوله : « فَأَوْفَى الْجَمْعُ مَاكَانَا » أى فَأَوْفَى الْجَمْعُ الَّذِي لَقِينَاهُ مَاكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَهُ ، وَقُرَى : اسم مكان .<sup>(٢)</sup>

وكان حق الكلام أن يقول : نقتل أنفسنا ، لأن الفعل لا يتعدى فاعله إلى ضميره إلا أن يكون من أفعال العلم والحسبان والظن ، لا تقول : ضربتني ولا أضرتني ، ولا ضربتكَ ، بفتح التاء ، ولا زيدَ ضربته ، على إعادة الضمير إلى زيد ، ولكن تقول : ضربت نفسي ، وضربت نفسك ، وزيدَ ضربت نفسه ، وإنما تجنبوا تعدى الفعل إلى ضمير فاعله ، كراهة أن يكون الفاعل مفعولاً في اللفظ ، فاستعملوا في موضع الضمير النفس ، نزلوها منزلة الأجنبي ، واستجازوا ذلك في أفعال العلم والظن الداخلة على جملة الابتداء ، فقالوا : حسبتني في الدار ، وظننتني منطلقاً ، وظننتكَ قادمًا ، وزيدَ خاله عالمًا ، وعمرو يراه مُحسِنًا ، بمعنى يعلمه ، كما جاء في التنزيل : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاطِئٌ . أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْتَبَ ﴾<sup>(٣)</sup> ولم يأت ذلك في غير هذا الباب ، إلا في فعلين قالوا : عِدْمَتُنِي وَفَقْدَتُنِي ، وأنشدوا لجران العود<sup>(٤)</sup> :

(١) في الموضع الثاني المذكور في التعليق السابق .  
(٢) بضم أوله وتشديد ثانيه : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب ، وقيل : ماء من تبالة ، بلدة صغيرة من اليمن . معجم ما استعجم ص ١٠٦٢ ، والموضع المذكور من الخزانة .  
(٣) الكتاب ٣٦٦/٢ ، وشرح الحماسة ص ١٠٩٠ .  
(٤) سورة العلق ٦ ، ٧ .  
(٥) ديوانه ص ٤ ، ومعجم الشواهد ص ٨٢ .

لقد كان لي عن ضربتين عِدْمَتِي وَعَمَّا الْأَقْبَى مِنْهُمَا مُتَزَحِّزِحُ

٤٠ / ولما لم يُمكن هذا الشاعر أن يقول: نقتل أنفسنا، ولا نقتلنا، وضع «إيانا» موضع «نا» وحسن ذلك قليلا أن استعمال المتصل هاهنا قبيح أيضا، وأن الضمير المنفصل أشبه بالظاهر من المتصل، فإيانا أشبه بأنفسنا من «نا» ولكن أقبح من هذا قول الراجز: <sup>(١)</sup>

إليك حتى بلغت إياكا

لأن اتصال الكاف ببلغت حسن، فكذلك وضع «إياهم» في موضع «هم» من قوله: <sup>(٢)</sup>

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهاير

قبيح، ومثله في ضمير الرفع قول طرفة: <sup>(٣)</sup>

أصرمت حبل الوصل أم صرموا ياصاح بل قطع الوصال هم

(١) حميد الأرقط. الكتاب ٣٦٢/٢، والجمل المنسوب للخليل ص ٩٢، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٤/٢، والإنصاف ص ٦٩٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٧٤، وضرائر الشعر ص ٢٦١، وشرح الجمل ١٩/٢، والخزانة ٤٠٦/٢، وغير ذلك.  
(٢) الفرزدق. ديوانه ص ٢٦٤، والإنصاف ص ٦٩٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٣٨، وضرائر الشعر - الموضوع السابق - وشرح ابن عقيل ٨٩/١، ٩٥، والتصريح ١٠٤/١، وشرح الأعمش ١١٦/١، والخزانة ٤٠٩/٢.

ونسبه ابن جني في الخصائص ٣٠٧/١، ١٥٩/٢، لأمية بن أبي الصلت. وقد أثبتته محقق ديوان أمية ص ٥٥١، في القسم الذي لا تصح نسبته إلى أمية.

(٣) ديوانه ص ١٩٣، وضرائر الشعر ص ٢٦٠، والجمع ٦٠/١، والخزانة ٤١٠/٢، حكاية عن ابن الشجري. والتقدير: بل صرّموا الحبال. والنحاة يستشهدون لهذا أيضاً بقول زياد بن حمّل:

لم ألق بعدهم حياً فأخبرهم إلا يزيدهم حياً إلى هم

فقد وضع الضمير المنفصل موضع المتصل؛ لأنه كان الوجه أن يقول: إلا يزيدونهم حياً إلى. راجع سر صناعة الإعراب ص ٢٧١، وضرائر الشعر - الموضوع السابق - وشرح أبيات المغنى ٢٧٥/٣. وانظر أيضاً شرح الحماسة ص ١٣٩٢.



وأما معنى قوله : « كَأَنَّا نَقْتُلُ إِيَّانَا » فإنه شبه المقتولين بنفسيه وقومه ، في الحُسن والسيادة ، فلذلك وصفهم بقوله :

قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فِتْيٍ أَبْيَضَ حُسَانًا

وبقوله :

يُرَى يَرْفُلٌ فِي بُرْدَيْهِ مِنْ أَرَادٍ نَجْرَانَا

أى هم سادة يلبسون أبردآ اليمن ، فكأننا بقتلنا إيَّاهم قتلنا أنفسنا ، ونصب « حُسَانًا » على الوصف لكُلِّ ، ولو كان في نثر لجاز « حُسَانِينَ » وصفًا لكُلِّ ، على معناها ، لأن لفظها لفظ واحد ومعناها معنى جمع ، فلذلك عاد إليها ضمير واحد في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ آَمَنَ بِاللَّهِ ﴾ وضمير جمع في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ أَتْوَاهُ دَاخِرِينَ ﴾ وأُفْرِدَ خبرها في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ وجميع في قوله جلَّ وعز : ﴿ وَكُلُّ أَتْوَاهُ دَاخِرِينَ ﴾ ومثل ذلك في إجراء الوصف على المضاف تارةً والمضاف إليه أخرى ، قولك : أخذت خمسة أثوابٍ طوَالًا ، على التعت للعدد ، وطوَالٍ ، على النعت للمعدود ، وجاء الوصف للمعدود في قوله جلَّ ثناؤه : ﴿ إِيَّيْ أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِيْمَانٍ ﴾ وفي قوله : ﴿ وَسَبْعَ سَنَابِلَاتٍ ٤١ حُضْرٍ ﴾ وجاء وصف العدد في قوله سبحانه : ﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ قيل : « طِبَاقًا » جمع طَبَقَةٍ ، كَرَقَبَةٍ وَرِقَابٍ ، وقيل : جمع طَبَقٍ ، كَجَبَلٍ

(١) بضم الحاء وتشديد السين ، وهو وصف بمعنى الكثير الحُسن ، كالتطوال ، بمعنى المفرط في الطول . ذكره البغدادي في الخزانة ٤٠٧/٢ ، ونصَّ على أن ابن السجري تبع سيبويه في نصب « حُسَان » على الوصف لكُلِّ . ورأى سيبويه هذا في الكتاب ١١١/٢ . وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٦٠/٢ .  
(٢) سورة البقرة ٢٨٥ ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٥٠/٢ ، وأيضاً كتاب الشعر ص ١٢٨ ، ٢٧٧ .

(٣) سورة النمل ٨٧

(٤) سورة مريم ٩٥ .

(٥) سورة يوسف ٤٣ .

(٦) الآية الثالثة من سورة الملك .

(٧) في هـ : طباق .

وجبال ، لأنَّ السماءَ كالطَّبِيقِ لما تَحْتَهَا ، قال امرؤ القيس <sup>(١)</sup> :  
دِيمَةٌ هَطْلَاءٌ فِيهَا وَطْفٌ طَبَقُ الْأَرْضِ تَحْرَى وَتَدْرٌ

الدَّيْمَةُ : مطرٌ يدومُ أيَّامًا ، وهي هاهنا سحابةٌ يدومُ مطرُها ، وصارت الواو فيها إلى  
الياء ، لسكونها وانكسارِ ما قبلها ، فإذا حَقَّرْتَهَا أعدت الواو فقلت : دُؤَيْمَةٌ ،  
وكذلك الفعل منها ، تقول : دَوَّمتِ السَّحَابَةَ .

وهَطْلَاءٌ : ذاتُ هَطْلَانٍ ، وهو تتابعُ القطرِ .

وفِيهَا وَطْفٌ : أى استرخاء ، وهي أن يكون لها شِبْهُ الهُدْبِ مِنْ رَبَائِبِهَا ، والرَّيَابِ :  
سحابٌ رقيقٌ دونَ السَّحابِ الكثيفِ .

وتَحْرَى : من قوْطِمِ : تَحْرَى فلانٌ بالمكان : تمكَّث فيه <sup>(٢)</sup> .

وتَدْرٌ : تُرْسِلُ دِرَّتْهَا ، أى ترسل ما فيها من الماء ، كما تُرْسِلُ الناقَةُ لَبْنَهَا .

وقد قيل فى قوله تعالى : ﴿ سَبَّحَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ : إن « طِبَاقًا » نصبٌ على  
المصدر ، أى طُوِبِقَتْ طِبَاقًا ، والتفسير الأول أحبُّ إلى .

ويقال : حَسَنٌ وَحَسَنَةٌ ، فإذا بِالْعُورِ فى الحُسْنِ قالوا : حُسَانٌ وَحُسَانَةٌ مَخْفَفَان ،  
فإذا أرادوا النِّهَايَةَ فى قولوا : حُسَانٌ وَحُسَانَةٌ ، مَثَقَلَان <sup>(٣)</sup> ، قال :

دَارُ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا يَاطِبِيَّةٌ عَطْلًا حُسَانَةَ الْجِيْدِ

وإذا طال الثوبُ على لابسِهِ وَجَرَّهُ فى مَشْيِهِ وَرَكَلَهُ ، قيل : جاء يرفُلُ فى ثِيَابِهِ ،  
يفعلون ذلك تَكْبِيرًا ، قال شاعرُ الكوفة <sup>(٤)</sup> :

(١) ديوانه ص ١٤٤ ، ٤٢٢ .

(٢) فى هـ : وهو .

(٣) فى هـ : به .

(٤) الشماخ . ديوانه ص ١١٢ ، وتخريجُه فى ص ١٢٥ .

(٥) أبو الطيب المتنبى ، بمدح عمر بن سليمان الشرايى . ديوانه ٨٥/٤ .

وَلَا يَرْمَحُ الْأَذْيَالَ مِنْ جَبْرِيَّةٍ وَلَا يَخْدُمُ الدُّنْيَا وَإِيَّاهُ تَخْدُمُ<sup>(١)</sup>  
وَأَرَادَ بِأَبْرَادِ نَجْرَانَ أَبْرَادَ الْيَمَنِ ، لِأَنَّ نَجْرَانَ مِنْ نَاحِيَةِ الْيَمَنِ ، وَبَيْنَ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ  
مَكَانٌ فِي الْبَرِّيَّةِ يُسَمَّى نَجْرَانَ .

\* \* \*

(١) الرَّمْحُ : الضَّرْبُ بِالرَّجْلِ أَوْ الرَّجْلَيْنِ ، وَأَصْلُهُ مِنْ فِعْلِ كُلِّ ذِي ظَفَرٍ . وَالْجَبْرِيَّةُ بِكَسْرِ الْجِيمِ وَسُكُونِ  
الْبَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ : التَّكْبُرُ .

/ المجلس السابع

قال كبت الله عدوه : قال لقيط بن يعمر الإيادي<sup>(١)</sup> :

يادارَ عَمْرَةَ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَرَعاَ هاجتَ لِي الهَمُّ والأحزانَ والوجعا  
الجرعُ والجرعاء : رَملةٌ لا تُثبِت .

ويقال : ما معنى « مُحْتَلَّ » هاهنا ، وعلام انتصب « الجرع » وبماذا تتعلق  
« من » وما معناها ، أهي لابتداء الغاية أم للتبعية أم للتبيين ؟

الجواب : مُحْتَلَّ هاهنا : مصدرٌ بمعنى الاحتلال ، لأن العرب إذا بنوا المُفْعَل  
بمعنى المصدر ، ممّا جاوز الثلاثة جاءوا به على صيغة اسم المفعول ، فقالوا : أكرمته  
مُكْرَمًا ، ودحرجته مُدْحَرْجًا ، وقطعته مُقْطَعًا ، واستخرجتُ المالَ مُسْتَخْرَجًا ، قال  
جرير:<sup>(٢)</sup>

ألم تُعَلِّمِ مُسَرِّجِي القوافي فلا عِيًا يَهِنَ ولا اجْتِلابا  
أراد تسريحي ، وفي التنزيل : ﴿ وَمَرْفَأُهُمْ كُلِّ مُمَزَّقٍ ﴾<sup>(٣)</sup> أي كلِّ تمزيق ، وفيه :

(١) ديوانه ص ٣٠ ، وتخريجه في ص ٥٩ .

(٢) ديوانه ص ٦٥١ ، وتخريجه في ص ١٠٩٥ . ورواية الديوان : « ألم تُخَبِّرِ بِمَسَرِّجِي » ورواية  
« مُسَرِّجِي » بضم الميم وفتح السين وتشديد الراء ، هي رواية النحويين . انظر الكتاب ٢٣٣/١ ، ٢٣٦ ،  
والمقتضب ٧٥/١ ، والخصائص ٣٦٧/١ ، ٢٩٤/٣ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١١٦ ، والكشاف  
٢٨٠/٣ ، والبحر المحيط ٢٦٠/٧ .

(٣) سورة سبأ ١٩ .

﴿ أَنْزَلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا ﴾<sup>(١)</sup> أَي أَنْزَلَا .

والمصدرُ مضافٌ إلى فاعله ، لأنَّ الهاءَ عائدةٌ على « عَمْرَةَ » لا على الدار .  
وانتصاب « الْجَرَجِ » على الظَّرْفِ ، وكان حَقُّهُ إِصْصَالَ الفِعْلِ إِلَيْهِ بِفِي ، ولكنه  
حَذَفَ « فِي » كَمَا حَذَفَهَا القَائِلُ :<sup>(٢)</sup>

لَدَنْ يَهْزُ الكَفَّ يَعْسِلُ مَثْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ التَّعَلَّبُ

أراد : في الطريق ، فحذف « في » ضرورةً .

و « مِنْ » هَاهُنَا خَارِجَةٌ عَنْ مَعَانِيهَا الثَّلَاثَةَ ؛ الْإِبْتِدَاءَ وَالتَّبْعِيضَ وَالتَّبْيِينَ ، وَمَعْنَاهَا  
مَعْنَى لَامِ العِلَّةِ ، كَقَوْلِكَ : جِئْتُ مِنْ أَجْلِكَ وَأَجْلِكَ ، وَأَكْرَمْتُهُ مِنْ خَوْفِهِ وَخَوْفِهِ ،  
وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِهَاجَتِ ، فَجُمْلَةُ النِّدَاءِ مُنْقَطِعَةٌ مِمَّا بَعْدَهَا ، كَأَنَّهُ نَادَى الدَّارَ تَلَهُّفًا ثُمَّ  
تَرَكَ خِطَابَهَا ، وَقَالَ : مِنْ اِحْتِلَالِ عَمْرَةَ فِي الْجَرَجِ هَاجَتِ لِي الهَمُّ .

سُلَيْمَى بْنِ رَبِيعَةَ ، أَخُو بَنِي السَّيِّدِ

رَعَمَتْ ثُمَاضِيرُ أَنْتِي إِذَا أُمْتُ يَسْدُدُ أُبْيُنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي<sup>(٣)</sup>

الرَّعْمُ وَالرُّعْمُ : القَوْلُ عَنْ غَيْرِ صِحَّةٍ ، قَالَ اللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ رَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا  
أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) سورة المؤمنون ٢٩ .

(٢) ساعدة بن جؤية الهذلي . والبيت في شرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠ . وتخرجه في ص ١٤٩٣ ،  
وكتاب الشعر ص ٣٣٨ ، ٤٤٦ ، وحواشيه ، والجمل المنسوب للخليل ص ٤٢ ، وأعاد ابن الشجري  
إنشاده في المجلس التاسع والستين .

(٣) البيت في شرح الحماسة ص ٥٤٧ ، ورسالة الملائكة ص ١٤٦ ، والممع ٦٣/٢ ، والخزانة  
٤٠٠/٣ . وأعاد المصنف في المجلس الثالث والخمسين . وقد تكلمت على القصيدة التي منها هذا البيت ، في  
المجلس الرابع .

(٤) وبكسر الزاي أيضا ، فهو مثلث .

(٥) الآية السابعة من سورة التغابن .

و « ثَمَاضِير » من أسماء النساء ، كزَيْنَبَ وسُعَاد ، والتاء فيه على رأى بعض البصريين فاء ، فهو عندهم فُعَالِل ، لأن التاء متى وقعت في مواقع الحروف الأصول فهي أصل ، حتى يقوم دليل على زيادتها ، كتاء تَرْجُمَان وتِبْرَاك ، وهو اسم مكان ، وتَبْرَكَ فلان بالمكان : أقام فيه ، فترجمان فُعَلَلان كجُلْجُلان ، وهو السُّمْسِم ، وتِبْرَكَ : فُعَلَل كقِرطاس ، وتَبْرَكَ : فُعَلَل ، مثل دَخَرَج ، وكذلك تاء كِبْرِيَت وحِلْيَتِيت أصل ، لوقوعها موقع الزاي من دِهْلِيَز ، وكذلك التاء الواقعة حَشْوًا كتاء عِثْرِيَف ، وهو الرجل الخبيث ، وعُثْرَفَان ، وهو الذئب ، ويُحْثَر ، وهو القَصِير . فتاء ثَمَاضِير عند هؤلاء أصل ، لوقوعها موقع العين من عُذَافِر ، والدال من دُوَادِم ، وقالوا للبعير الصُّلْب : عُذَافِر ، ولما يَخْرُج من السُّمْرِ ، وهو ضَرْبٌ من الشجر شبه الدَّم : دُوَادِم ، وبعض التصريفيين يشتق ثَمَاضِير من اللَّبْنِ المَضِير والمَاضِير : وهو الحامض ، فهو على هذا القول تَفَاعِل ، ولا أرى بهذا القول بأساً ، ويُقَوَّى ذلك أن النساء يُوصَفْنَ بالبياض .

والزَّعْم يقتضى مفعولين ، كما يقتضيهما الحُسْبَان ونحوه .

ومذهب سيبويه أن « أن » تسد في هذا الباب مسد المفعولين ، لأنها تتضمن جملة أصلها مبتدأ وخبر ، كما أن المفعولين في هذا الباب أصلهما الابتداء وخبره ، ومذهب أبى الحسن الأَخْفَش أن « أن » بصِلَتها سدَّت مسد مفعول واحد ، والمفعول الآخر مُقَدَّر ، تقديره : كائناً أو واقعاً ، والذي ذهب إليه سيبويه أولى ، لأن المفعول المقدَّر عند الأَخْفَش لم يظهر في شيء من كلام العرب .

و « أْبِيُون » عند سيبويه تصغير اسم / للجمع غير مسموع ، وتقديره : أبنا ،

(١) وإلى هذا ذهب ابن جنى . راجع الخصائص ١٩٧/٣ ، والخزانة ٣٨/٨ ، وانظر المتع ص ٩٦ .

(٢) بضم التاء وفتحها .

(٣) اختلفوا في تحديده . راجع معجم البلدان ٨٢٠/١ .

(٤) راجع الجمهرة ٣٦٧/٢ ، والاشتقاق ص ٣٠ ، والمراجع المذكورة .

(٥) الكتاب ٤٥٦/٣ ، ٤٨٦ ، وكتاب الشعر ص ١٣٨ ، وسعيد ابن الشجرى هذا البحث في المجلس

الثالث والخمسين .

مقصور ، مثل أَعْمَى ، فهو اسمٌ سَمَّوْا به الجمع ولم ينطقوا به ، ولكن لما سُمِعَ تصغيره دَلَّ على أن المكبَّر أَفْعَل ، وليس « أُبَيُّون » جمعاً لتصغير ابن ، لو كان كذلك لقليل : بُيُّون ، وليس أيضاً بجمع لتصغير أبناء ، لأن ذلك يقتضى أن يقال : أُبَيُّون ، ولو أرادوا هذا لاستغنوا بقولهم : أُبَيُّون عن جمعه بالواو والنون ، ولما بطل هذان علمت أنه جمعٌ لتحقير اسمٍ وُضِعَ دالاً على الجمع ، غير داخلٍ في أبنية التكسير ، والمكبَّر : ابنا ، وتصغيره : أُبَيُّون يافتى ، مثل أُعَيِّم ، ووزن أُبَيُّون : أُفيعون حُذِفَتْ لأمه كما حُذِفَتْ اللام في قولك : قاضون .

والحَلَّةُ في الكلام على معانٍ : أحدها الحاجة ، والثاني الحَصْلَةُ ، والثالث الاختلال ، وهو المراد في هذا البيت ، وأصل الحَلَل : الفُرْجَةُ بين الشيئين ، أى زَعَمَتْ ثَمَاضِيرُ أن أبناءها الأصاغِرَ يَسْتُدُّون بعِدَى ما اختلَّ من الأمور .

\*\*\*

## المجلس السابع

### باب

يشتمل على تفسير آي من كتاب الله تعالى وتعريفها

إعرابُ قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> انفرد نافعٌ بنصب الميم من « يوم » ، وأجمع الباقون من السبعة على رفعها ، فمن رفعها فالإشارة بهذا إلى اليوم ، وهو يوم القيامة ، أى هذا اليوم يومُ ينفَعُ الصادقين صدقُهُم ، فهذا مبتدأ ، ويومُ ينفَعُ الصادقين صدقُهُم خبره ، وموضع الجملة نصب بوقوع القول عليها ، وموضع الجملة التى هى « ينفَعُ الصادقين صدقُهُم » جر بإضافة « يوم » إليها .

ومن نصب الميم فموضع « هذا » فى قراءته نصبٌ ، مفعولٌ لقال ، وانتصاب « يوم » على الظرف للقول ، والإشارة بهذا إلى القصص الذى تقدم ذكره فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي / وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> إلى قوله : ﴿ إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ وَإِنْ تُغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ فالمعنى : قال الله هذا الكلام فى يوم ينفَعُ الصادقين صدقُهُم ،

٤٥

(١) سورة المائدة ١١٩ .

(٢) راجع السبعة ص ٢٥٠ ، ومعالي القرآن ٣٢٦/١ ، وتفسير الطبرى ٢٤١/١١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٣٣/١ ، والكشف عن وجوه القراءات ٤٢٣/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٥٥/١ ، والمعنى ص ٥٧٢ .

(٣) سورة المائدة ١١٦ - ١١٨ .



وحقيقته : يقول الله ، وكذلك معنى إذ قال الله : إذا يقول الله ، وإنما حَسُنَ إيقاعُ الماضي في موضع الآتي ، لأنَّ أمرَ القيامة لظهور براهينه ، وصِدْقِ الخبر به بمنزلة ما وقع وشوهد ، وقال أبو النَّجْم<sup>(١)</sup> :

ثُمَّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنَّا إِذْ جَزَى جَنَاتِ عَدْنِ فِي الْعَلَالِيِّ الْعَلِيِّ

فوضع « إِذْ جَزَى » في موضع إذا يجزى ، ومثله : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ﴾<sup>(٢)</sup> وقد جاء في القرآن عكسُ هذا ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾<sup>(٤)</sup> وضع « يعبد » في موضع « عبَد » و « تقتلون » في موضع « قتلتم » وقال الطَّرْمَاحُ :

وَالْمِئِيُّ لَا تَيْكُمُ تَشْكُرُ مَا مَضَى مِنْ الْوُدِّ وَاسْتِيْجَابَ مَا كَانَ فِي غَدِ

وضع « كان » في موضع « يكون » ونقيضه قول زياد الأعجم :

وَأَنْضَحَ جَوَانِبَ قَبْرِهِ بِدِمَائِهَا فَلَقَدْ يَكُونُ أَحَا دِمٍ وَدَبَائِحِ<sup>(٥)</sup>

(١) أحال الشيخ عضية رحمه الله ، على مراجع كثيرة في هذا المبحث ، في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٦/١ .

(٢) ديوانه ص ٢١٠ ، وتخرجه في ص ٢٥٦ ، وتفسير الطبري ٢٣٥/١١ ، ٣١٧ .

(٣) في هـ : جزى .

(٤) سورة الأعراف ٤٤ .

(٥) سورة البقرة ٩١ .

(٦) سورة هود ١٠٩ .

(٧) ذيل ديوانه ص ٥٧٢ ، وتخرجه فيه ، وسيعيده ابن الشجري في المجلسين : الثامن والثلاثين ، والثاني والستين ، والبيت من غير نسبة في شرح الجمل ، المنسوب للخليل ص ١١٩ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٨ ، وتفسير القرطبي ٨٦/١ ، وهو في نضرة الإغريض ص ٢٨٣ ، نقلاً عن ابن الشجري ، وإن لم يصرح صاحبه .

وقوله « من الود » كتبت في أصل الأمل « من الأمل » ثم وضع فوقها « الود » ، وفوقها « صح » . وانظر حواشي الديوان ، ففي ألفاظ البيت روايات متعددة .

(٨) أعاده ابن الشجري في المجلسين المذكورين في التعليق السابق . والبيت من قصيدة زياد الشهيرة التي رثى بها المغيرة بن المهلب . انظرها في الأغاني ٣٨١/١٥ ، وأمل المرتضى ١٩٩/٢ ، ٣٠١ ، وذيل أمل القائل ص ٨ ، والشعر والشعراء ص ٤٣١ . وقد افتتح اليزيدي أمله بهذه القصيدة .

ووجه استجازتهم هذا الإبدال مع تضاد الأفعال أن الأفعال جنس واحد، وإنما خولف بين صيغها، لتدل كل صيغة على زمان غير الذي تدل عليه الأخرى، وإذا تضمن الكلام معنى يُزيح الإلباس جاز وضع بعضها في موضع بعض توسعاً.  
وأجاز الفراء أن يكون النصب في ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ﴾ بناءً، وموضع «يوم» رفع، فيكون المعنى في قراءة نافع كالمعنى في الأخرى، ولم يُجز ذلك أحد من البصريين، لأن المضارع معرب، وإنما يُجيزون البناء في المضاف إذا كان فيه إبهام، كمثّل وغيره حين، وأضيف إلى مبنى، كإضافة حين إلى «عائت» في قوله:

/ على حين عائت المشيب على الصبا

وإضافة «يوم» إلى «إذ» في نحو ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾ و ﴿مِنْ نَخْرٍ يَوْمَئِذٍ﴾ وإضافة «مثل» إلى «أن» في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ وإضافة «غير» إلى «أن» في قول القائل:

(١) هذا كلام أبي بكر بن السراج، وسيأتي التصريح به في المجلسين المذكورين، ويأتي شيء منه في المجلس العاشر.

(٢) معاني القرآن - الموضع السابق - وتفسير القرطبي ٣٨٠/٦.

(٣) النابغة الذبياني. وعجز البيت:

فقلت ألمّا تصح والشيب وازع

ديوانه ص ٤٤، وهو بيت سيار، تراه في غير كتاب. انظر الكتاب ٣٣٠/٢، والأصول ٢٧٦/١، والبغداديات ص ٣٣٧، والتبصرة ص ٢٩٤ - وحواشيها - والبسيط ص ١٦١ - وفهارسه - وشرح الجمل ١٠٦/١، ٣٢٨/٢. وأعادته ابن الشجري في المجلسين: التاسع والخمسين، والمتم السبعين.

(٤) سورة المعارج ١١، وعلى إضافة «يوم» إلى «إذ» تفتح الميم في الآيتين، وهي قراءة نافع والكسائي: السبعة ص ٣٣٦، والكشف ٥٣٢/٢، وسعيد ابن الشجري الكلام على الآيتين في المجلس المتّم السبعين.

(٥) سورة هود ٦٦.

(٦) سورة الذاريات ٢٣. وكلام ابن الشجري متجه على أن «ما» زائدة، ولذلك قال «إضافة مثل إلى أن» فلم يعتبر «ما». وانظر الكشف ٢٨٧/٢.

(٧) هو أبو قيس بن الأسلت. ديوانه ص ٨٥، والكتاب ٣٢٩/٢، والأصول ٢٧٦/١، ٢٩٨، والتبيين ص ٤١٨، وشرح الجمل ٣٢٨/٢، والموضع السابق من الكشف، ومعجم الشواهد ص ٣١٤، وأعادته ابن الشجري في المجلس المتّم السبعين.

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ  
وإضافة « بين » إلى الضمير في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> والإعراب في هذه  
الأحرف ونظائرها حسنٌ ، وإنما سَرَى البناء من المضاف إليه إلى المضاف كما سَرَى إليه  
منه الاستفهام في نحو : غُلَامٌ أَيُّهُمْ تَضْرِبُ ؟ ، والجزء في نحو : صاحبٌ مَنْ تُكْرِمُ أَكْرِمٌ .  
ووجه إجازة الفراء الفتح في « يوم ينفع » حملة الفعل على الفعل ، والقياس يمنع  
من جوازه ، وقد قرئ في شذ من القراءات السبع : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ  
صِدْقَهُمْ ﴾ بنصب « صِدْقَهُمْ » مع نصب « يوم » وإسناد « ينفع » إلى ضمير راجع  
إلى الله سبحانه وتعالى ، وَيَحْتَمِلُ نَصْبُ « صِدْقَهُمْ » ثلاثة أوجه : أحدها : أن  
يكون مفعولاً له ، أي ينفع الله الصادقين لصدقهم .

والثاني : أن تنصبه على المصدر ، لا بفعل مضمر ، ولكن تُعْمَلُ فِيهِ الصادقين ،  
فتدخله في صلة الألف واللام ، وتقدير الأصل : ينفع الله الصادقين صِدْقًا ، ثم  
أُضِيفَ إِلَى ضَمِيرِ « هُمْ » ففعل : صِدْقَهُمْ ، كما تقول : أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ إِكْرَامًا ،  
وَأَكْرَمْتُهُمْ إِكْرَامَهُمْ ، قال الله تعالى في الأفراد : ﴿ وَمَكْرُوهًا وَمَكْرُوهًا مَكْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> وفي  
الإضافة : ﴿ وَقَدْ مَكْرُوهًا مَكْرُهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ومثله : ﴿ وَزُلْزَلُوا زُلْزَالًا ﴾<sup>(٤)</sup> و ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ  
زُلْزَالَهَا ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) سورة الأنعام ٩٤ ، وقراءة النصب هذه عن نافع والكسائي ، وحفص عن عاصم ، كما ذكر المصنف  
في المجلس التاسع والستين . وانظر السبعة ص ٢٦٣ ، وتفسير الطبري ٥٤٩/١١ ، والقرطبي ٤٣/٧ ،  
ومجالس العلماء للزجاجي ص ١٤٣ ، والغريبي ٢٣٤/١ .

(٢) لم أجد هذه القراءة في المحتسب ، ومختصر في شواذ القراءات ، والإتحاف ، وقد ذكرها العكبري في  
التيبان ٤٧٧/١ ، وأبو حيان في البحر ٦٣/٤ ، وزادا في توجيهها وجهاً رابعاً ، سأذكره حين يفرغ ابن  
الشجري من ذكر أوجهه .

(٣) في الأصل « صفة » ، وأثبت ما في هـ ، وهو في تقدير العكبري وأبي حيان ، قال : أي الذين  
يصدقون صدقهم .

(٤) الآية المتمة الخمسين من سورة التمل .

(٥) سورة إبراهيم ٤٦ .

(٦) سورة الأحزاب ١١ .

(٧) أول سورة الزلزلة .

والثالث : أن تنصبه بتقدير حذف الباء ، لأنك تقول : نفعته بكذا ، فيكون الأصل : ينفع الله الصادقين بصدقهم ، فلما سقطت الباء وصل الفعل ، ومثله في إسقاط الباء ثم إيصال الفعل قوله سبحانه : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾<sup>(١)</sup> أى بأوليائه ، لأنّ المعنى يُخَوِّفُكُمْ بهم ، ويدلّك عليه قوله : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> آخر المجلس .

\* \* \*

(١) سورة آل عمران ١٧٥ .  
(٢) هذا تأويل ابن عباس رضی الله عنهما . تفسير الطبري ٤١٦/٧ ، وقيل إن المعنى : يجعلكم تخافون أوليائه ، على إرادة المفعول في « يخوف » . راجع المحتسب ١٧٧/١ ، ومجالس ثعلب ص ٥٥٠ ، واللسان ( خوف ) والدر المصون ٤٩١/٣ ، وقد أعاد ابن الشجري الكلام على حذف الباء هنا ، في المجلسين الثامن والعشرين ، والسابع والثلاثين .  
(٣) زاد العكبري وأبو حيان وجهاً رابعاً في نصب « صدقهم » : وهو أن يكون مفعولاً به ، والفاعل مضمّر في « الصادقين » أى يصدقون الصديق ، كقوله : صدقته القتال ، والمعنى : يحققون الصديق .

## المجلس الثامن

/ وهو مجلسُ يومِ السبتِ مستهلُّ جُمادى الأولى ، من سنة أربعٍ وعشرين ٤٧ وخمسمائة .

تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾<sup>(١)</sup> الآية . يقال للرجل : تعال ، أى تقدّم ، وللمرأة : تعالنى ، وللأثنين والاثنتين : تعالنيا ، ولجماعة الرجال : تعالوا ، ولجماعة النساء : تعالين ، وجعلوا التقدّم ضرباً من التعالى والارتفاع ، لأن المأمور بالتقدّم فى أصل وضع هذا الفعل ، كأنه كان قاعداً فقيل له : تعال ، أى ارفع شخصك بالقيام وتقدّم ، وأنسعوا فيه حتى جعلوه للواقف والماسئى ، ويدللك على أن التقدّم الآن قد صار ضرباً من الارتفاع قولهم : ارتفع فلانٌ وفلانٌ إلى الحاكم : أى تقدّما إليه ، ورفّع فلانٌ فى سيره : أى تقدّم فيه ، وأصله أنه كأنه أحبّ ناقته ليتقدّم فرفع الحَببَ شخَصَها وشخَصَه ، واستعملوا التّعالي

(١) سورة الأنعام ١٥١ .

(٢) قوله « الآن » إشارة إلى التطور اللغوى .

(٣) حكى صاحب اللسان فى مادة ( رفع ) مثل هذا التعبير ، واستشهد له ، لكنه قال : « وهو من قولك : ارتفع الشيء ، أى تقدم ، وليس هو من الارتفاع الذى هو بمعنى العلو » . وجعله ابن فارس من الرفع بمعنى تقريب الشيء ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ وفرش مرفوعة ﴾ قال : أى مقرّبة لهم ، ثم قال : ومن ذلك قوله : رفعته للسلطان .

مقاييس اللغة ٢/٤٢٤ .

للارتفاع وحده ، مجرداً من معنى التقدّم في قوظم : تعالى الله .

والوجه في « ما » أن تكون خبرية ، في موضع نصب بأثّل ، والمعنى : تعالوا  
أثّل الذي حرّمه ربكم عليكم ، فإن علقت « عَلَيْكُمْ » بحرّم فهو الوجه ، لأنه  
الأقرب ، وهو اختيار البصريين ، وإن علقت بأثّل فجيد ، لأنه الأسبق ، وهو  
اختيار الكوفيين ، فالتقدير في هذا القول : أثّل عليكم الذي حرّم ربكم .

وأجاز الزجاج أن تكون « ما » استفهامية ، في موضع نصب بحرّم ، والجملة من  
الفعل والفاعل والمفعول محكية بالتلاوة ، لأن التلاوة بمنزلة القول ، فكأنه قيل : تعالوا  
أثّل أي شيء حرّم ربكم عليكم ، أهذا الذي ادعيتم تحريمه ، أم هذا الذي جفتكم  
بتحريمه ؟ وجوز أن يكون المراد بالمتلوا المحرمات المذكورة في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا  
أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ  
لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلٍ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ .

٤٨ / فأما قوله : ﴿ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ فيحتمل العامل فيه وجوهاً : أحدها في قول  
بعض معرّبي القرآن أن يكون في موضع نصب ، بدلاً من « ما » .

والثاني : أجازته هذا المعرب : أن يكون في موضع رفع ، على تقدير مبتدأ  
محذوف ، أي : هو ألا تشركوا به شيئاً ، ولا يصحّ عندي هذان التقديران ، إلا أن  
يُحكّم بزيادة « لا » لأن الذي حرّمه الله عليهم هو أن يُشركوا به ، فإن حكمت بأن

(١) على رأيهم في إعمال أول المتنازعين . قاله في المعنى ص ٢٧٧ ، وحكاه أبو حيان في البحر ٢٤٩/٤  
عن ابن السجري ، والقرطبي ١٣١/٧ . (٢) معاني القرآن ٣٠٣/٢ .  
(٣) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٤) لعل ابن السجري يعني مكّي بن أبي طالب ؛ فإنه هو الذي ذكر الوجهين الآتين بالترتيب الوارد  
هنا ، في كتابه مشكل إعراب القرآن ٢٩٨/١ ، ولابن السجري عليه تعقبات أوردها في آخر مجالسه من  
الأمالي . نعم حكى القرطبي في تفسيره - الموضع السابق - الوجه الأول ، وعزاه إلى النحاس ، وهو في  
إعراب القرآن له ٥٩١/١ . ونقل ابن هشام كلام ابن السجري ، وقوله : « بعض المعربين » ولم يستمه .  
راجع الموضع السابق من المعنى .

« لا » للنفي صار المحرم ترك الإشراك ، فإذا قَدَّرتَ بها الطَّرْحَ كما لحقت مزيدةً في نحو : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ و ﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أُمِرْتَ ﴾ استقام القولان .

وأجاز الزجاجُ فيه ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون منصوباً بتقدير طَرَحَ اللام ، وإضمار « أبيض » أي أبيض لكم الحرام لأن لا تُشركوا به شيئاً ، لأنهم إذا حَرَمُوا ما أحلَّ الله لهم فقد جعلوا غير الله بمنزلة الله ، ولما جعلوه في قبولهم منه بمنزلة الله ، صاروا بذلك مشركين .

والثاني : أن يكون محمولاً على المعنى ، فتضمير له فعلاً من لفظ الأول ومعناه ، وتقديره : أتى عليكم ألا تشركوا به شيئاً ، أي أتى عليكم تحريم الإشراك .

والثالث : أن يكون منصوباً بتقدير : أوصيكم بألا تشركوا به شيئاً ؛ لأن قوله : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ محمولٌ على معنى : وأوصيكم بالوالدين إحساناً . انتهى كلامُ الزجاج .

ويدلُّ على تقدير إضمار الإيضاء قوله في آخر الآية : ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ ﴾ فانتصابُ ﴿ إِحْسَانًا ﴾ على أنه مفعولٌ ثانٍ لأوصيكم ، كقولك : أوصيك بزيد خيراً . قال أبو النجم :

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حُرًّا بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحِمَاةِ شَرًّا

ويحتمل عندى قوله : ﴿ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ ﴾ وجهين آخرين ، أحدهما : أن تكون « أن » مفسرةً بمعنى « أي » كالتى في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمُ أَنْ آمَسُوا ﴾ / معناه : أي امشوا ، وتكون « لا » نهيًا ، و « أن » المفسرة تؤدَّى معنى ٤٩

(١) الآية المتمة الأربعين من سورة المعارج .

(٢) سورة الأعراف ١٢ .

(٣) ديوانه ص ١٢٣ ، وتخريجه في ص ٢٤٩ ، وزد عليه الكامل ٩٥/٣ ، والخزانة ٤٠٣/٢ .

(٤) الآية السادسة من سورة ص .

(٥) جعله الفراء من بعض وجوه الإعراب . معاني القرآن ٣٦٤/١ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ،

الموضع السابق .

القول ، فكأنه قيل : أقول : لا تُشركوا به شيئاً ، وتنصب « إْحْسَانًا » في هذا الوجه على المصدر ، والتقدير : وأحسنوا بالوالدين إْحْسَانًا .

فإن قيل : إن « أحسن » إنما يتعدى إلى كما قال تعالى : ﴿ وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾<sup>(١)</sup> قيل : إنه قد يُعدى أيضًا بالباء ، كما جاء في التنزيل : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> وكذلك نقيضه ، عدته العربُ تارةً بالباء ، وتارةً إلى فقالوا : أسأتُ إليه ، وأسأتُ به ، قال كثيرٌ :

أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتْ<sup>(٣)</sup>

والوجه الثاني : أن تجعل ﴿ عَلَيكُمْ ﴾ منفصلةً مما قبلها ، فتكون إغراءً بمعنى الزُّموا ، كأنه اجتزأ بقوله : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ ثم قيل على وجه الاستئناف : ﴿ عَلَيكُمْ أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ أى عليكم تركُ الإشراك ، وعليكم إْحْسَانًا بالوالدين ، وأن لا تقتلوا أولادكم ، وأن لا تفرَّبوا الفواحش ، كما تقول : عليك شأئك ، أى الزم شأئك ، وكما قال تعالى : ﴿ عَلَيكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> أى الزموا أنفسكم .

وقوله : ﴿ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ أى من خوف إِمْلَاق ، ومن أجل إِمْلَاق ، والإملاق والإفلاس والإقتار والإعدام : كُله الفقر ، واستعملت « مِنْ » في موضع لامِ العِلَّة كقولهم : زرتُه مِنْ حُبِّي له ، ولِحُبِّي له ، كما استعملت « الباء » مكان « اللام » في قوله تعالى : ﴿ فَيُظْلَمُونَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُجِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ .

(١) سورة القصص ٧٧ .

(٢) الآية المثمة المائة من سورة يوسف .

(٣) انظر أن النقيض يُحمل على النقيض في التعدية ، في شرح الحماسة ص ١٤٦٢ ، والخصائص

٣٨٩ ، ٣١١/٢ .

(٤) ديوانه ص ١٠١ ، وتخرجه في ص ١٠٥ ، وقد أعاد المصنف إنشاده في المجلسين : الثامن عشر ،

والخادي والثمانين .

(٥) سورة المائدة ١٠٥ . (٦) سورة النساء ١٦٠ .



وقوله : ﴿ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ موضعه نصبٌ على البدل من ﴿ الْفَوَاحِش ﴾  
﴿ وَمَا بَطَّنَ ﴾ عطفٌ عليه ، وقيل في تفسير ما بَطَّنَ : إنه الرُّنَا ، وما ظَهَرَ : اتَّخَذُ  
الأخذان على جهة الرِّيِّية ، والأخذان : جمعُ خِذْنٍ ، وهو الصديق ، يكون للمرأة ،  
ويكون للرجل .

- ٥٠ . وقوله : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ﴾ الألف / واللام في النفس لتعريف  
الجنس ، كقولهم : أهلك الناس الدرهم والدينار ، ومثله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَخَلِيقٌ  
هَلُوعًا ﴾ ألا ترى أنه سبحانه قال : ﴿ إِلَّا الْمُصَلِّينَ ﴾ وقد أدخلوا الألف واللام في  
الأوصاف على هذا المعنى ، كقوله جلَّتْ عظمتُهُ : ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى  
يَدَيْهِ ﴾ وكقول الأحيلىة :

كَأَنَّ فِتْيَ الْفِتْيَانِ تَوْبَةً لَمْ يُنْخَ      بِنَجْدٍ وَلَمْ يَهْبِطْ مَعَ الْمُتَعَوِّرِ<sup>(١)</sup>

ومنه قول الراجز :

إِنْ تَبَخَّلَى يَأْمَى أَوْ تَعْتَلَى      أَوْ تُصْبِحَى فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلَّى

أى في الظاعنين المؤلين .

(١) معاني القرآن للأخفش ص ١٧٠ ، والكامل ص ٧٩٥ ، والأصول ١٥٠/١ ، وسر صناعة الإعراب  
ص ١٥ ، ٣٥٠ .

(٢) سورة المعارج ١٩ .

(٣) السورة نفسها ٢٢ .

(٤) في هـ : في هذا .

(٥) سورة الفرقان ٢٧ .

(٦) الكامل ص ٩٥٣ ، ١٤٠٤ ، والأغاني ٢٣٢/١١ . وقوله « المتغور » من العور ، وهو كلُّ  
ما انخفض ، وعكسه التَّجْدُ .

(٧) هو منظور بن مرثد الأسدي ، وينسب إلى أمِّه فيقال : منظور بن حبة - بالياء الموحدة - نوادر أنى  
زيد ص ٢٤٨ ، والأصول ٤٥٢/٣ ، وكتاب الش

وقوله : ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ ﴾ الكاف والميم في ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ بخلاف الكاف والميم في ﴿ وَصَّاكُمْ ﴾ ؛ لأنهما في ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ حرف للخطاب ، لا يحكم لموضعه بشيء من الإعراب ، وهما في ﴿ وَصَّاكُمْ ﴾ ضمير موضوع للمخاطبة موضعه نصب ، ولو حكمت بأنه في ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ ضمير وجب الحكم بأنه في موضع جر بالإضافة ، وأسماء الإشارة لا تصح إضافتها ؛ لأن ذلك جمع بين تعريفين ، تعريف الإشارة وتعريف الإضافة .

ويقال في قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ و ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك مما ورد في كلامه القديم سبحانه ، كيف وقع « لعل » في كلام الله تعالى ؟ ولعل إنما هو حرف موضوع للرجاء ، والراجح شك ، بدلالة أنك تقول : لعلني أدخل الجنة ، وأرجو أن أدخل الجنة ، ولا تقول : أرجو أن يدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجنة ، ولا : لعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدخل الجنة ، لأنك على غير يقين من دخولك الجنة ، وغير شك في دخول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجنة .

وعن هذا السؤال ثلاثة أجوبة : أحدها : أن ماجاء من هذا في كلامه سبحانه ، فهو على شك المخاطبين ، فكأنه قيل : افعلوا ذلك على الرجاء منكم / والطمع أن تعقلوا وأن تذكروا وأن تتقوا ، وإلى هذا ذهب سيبويه في قوله عز وجل : ﴿ اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ . فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾<sup>(٣)</sup> قال : معناه اذهبا على طمئكما ورجائكما أن يتذكر أو يخشى .

(١) سورة الأنعام ١٥٢ ، وفي غير سورة من الكتاب العزيز .

(٢) سورة البقرة ٢١ ، ومواضع أخرى من الذكر الحكيم .

(٣) هكذا في هـ ، وفي الأصل : كلام .

(٤) الكتاب ٣٣١/١ ، وانظر الجني الداني ص ٥٨٠ ، والبرهان ٥٧/٤

(٥) سورة طه عليه الصلاة والسلام ٤٣ ، ٤٤ .

والثاني : أن العرب قد استعملت « لعلَّ » مجردةً من الشكِّ ، بمعنى لام كي ،  
فالمعنى : لتعقلوا ولتذكروا ولتتقوا ، وعلى ذلك قول الشاعر :

وَقُلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الْحُرُوبَ لَعَلَّنَا نَكُفُّ وَوَقَّعْتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْثِقٍ <sup>(١)</sup>  
فَلَمَّا كَفَفْنَا الْحَرْبَ كَانَتْ عُهْودُكُمْ كَلَمَعَ سَرَابٍ فِي الْمَلَا مُتَالِقٍ

المعنى : كُفُّوا الْحُرُوبَ لِنَكُفُّ ، ولو كانت « لعلَّ » ها هنا شكًا لم يُوثِّقوا لهم كلُّ  
مَوْثِقٍ [ وهذا القول عن قُطْرِب ] . <sup>(٢)</sup>

والثالث : أن يكون « لعلَّ » بمعنى التعرُّضِ للشيء ، كأنه قيل : افعَلُوا ذلك  
متعرِّضين لأن تعقلوا أو لأن تذكروا أو لأن تتقوا .

تأويل قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَعْجُبُكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ  
يَكُونُ لِرَأْمَا <sup>(٣)</sup> ﴾ هذه الآية من الآي المشكِّلة التي تعلَّقت بها المُلْحِدة ، وأنا إن شاء  
الله أكشِفُ لك غموضها وأبرز مكنونها .

يقال : ما عَبَّأْتُ بفلان : أى ما بالَيْتُ به ، أى ما كان له عندى وزنٌ ولا قَدْر ، والمصدرُ  
العَبَّءُ ، و « ما » استفهامية ، ظهر ذلك فى أثناء كلام الزجاج ، وصرَّح به الفراء ، <sup>(٤)</sup>

(١) البیتان من غير نسبة فى تفسیر الطبری ٣٦٤/١ ، والقرطبی ٢٢٧/١ ، ٢٨٢/١٢ ، والحماسة  
البصرية ٢٥/١ ، وزاد المسیر ٤٨/١ .

(٢) هذا الكلام فى تفسیر الطبری .

(٣) ليس فى هـ ، وتفسیر الطبری . وهو فى تفسیر القرطبی ، وفيه زيادة : « والطبری » . ومجىء « لعلَّ »  
بمعنى التعلیل يروى عن يونس والكسائى والأخفش والفراء . راجع الموضوع السابق من الجنى الدانى ،  
والبرهان ، واللسان ( علل ) .

(٤) الآية الأخيرة من سورة الفرقان .

(٥) حين قَدَّر « ما » بأى ، فقال : « وتأويل ما يعبأ بكم : أى أى وزنٌ يكون لكم عنده » إعراب  
القرآن . المجلد الثامن ، ص ١٤ ، من نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم ٣٣٣ ق ، وحكاة الأزهرى فى  
التهديب ٢٣٤/٣ ، وعنه اللسان ( عبأ ) .

(٦) معانى القرآن ٢٧٥/٢ .

وليس يَبْعُدُ أن تكون نافية ، لأنك إذا حكمت بأنها استفهام ، فهو نفى  
خرج مَخْرَجَ الاستفهام ، كما قال : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾<sup>(١)</sup> .  
وقال ابن قتيبة : في هذه الآية مُضْمَرٌ ، وله أَشْكَالٌ ، أى ما يعبُوْ بعدا بكم ربي ،  
قال : ويوضِّح ذلك قوله : ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ أى يكون العذاب لمن كذب<sup>(٢)</sup>  
بالحق لازماً . انتهى كلامه .

وأقول : إن حذف المضاف في كلام العرب وأشعارها وفي الكتاب العزيز أكثر من  
أن يُحصَى ، وأحسنه ما دل عليه معنى / أو قرينة أو نظير أو قياس ، فدلالة المعنى  
كقوله جل جلاله : ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> أى حُبَّ الْعِجْلِ ،  
وكقوله : ﴿ وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾<sup>(٤)</sup> أى أهل القرية ، وكقوله : ﴿ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ  
يَحْتَسِبُوا ﴾<sup>(٥)</sup> أى أمر الله ، وكقوله : ﴿ الْحَجُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾<sup>(٦)</sup> أى

(١) الآية المتمة الستين من سورة الرحمن . وأعادها ابن الشجري في المجلس الرابع والسبعين ، وكشفه  
هناك بأنهم مما هنا .

(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٤٣٨ .

(٣) بعده في تأويل المشكل : لولا ما تدعون من دونه من الشريك والولد .

(٤) الذى في التأويل : « لمن كذب ودعا من دونه لها » . وقد رد الطبري هذا التفسير . راجع حواشى  
التأويل . وجعل المرتضى الحذف هنا من المشكل ؛ لأنه لا دليل في الآية من لفظها ، على ما يتعلق به قوله  
« دعاؤكم » . أمالى المرتضى ٣٦٦/٢ .

(٥) يقول ابن جنى : « حذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة » .  
المحتسب ١٨٨/١ . وقال في الخصائص ٣٦٢/٢ : « وذلك كثير واسع » وانظر كلامى عن « الحذف » في  
موضعه من الدراسة ص ٨٢ .

(٦) سورة البقرة ٩٣ ، وكان ابن الشجري ينقل عن ابن قتيبة . انظر تأويل المشكل ص ٢١٠ ، وراجع  
أيضا الصناعتين ص ١٨١ ، وأمالي المرتضى ٢٠٢/١ ، ٦١٥ ، ٤٨/٢ .

(٧) سورة يوسف ٨٢ ، وانظر مع المراجع السابقة كتاب الشعر ص ٣٤٦ ، ٥٢٧ ، والخصائص  
٤٤٧/٢ ، والغريبين ٨٦/١ .

(٨) الآية الثانية من سورة الحشر .

(٩) سورة البقرة ١٩٧ .

[ الحج<sup>(١)</sup> ] حَجُّ أَشْهُرٍ مَعْلُومَاتٍ ، وَكَقَوْلِهِمْ : مَا زِلْنَا نَطُورُ السَّمَاءَ حَتَّى أَتَيْنَاكُمْ ، أَيْ مَاءَ السَّمَاءِ ، وَكَقَوْلِ مُهْلِهِل :

بُئِثْتُ أَنْ النَّارَ بَعْدَكَ أُوقِدْتُ      وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَأْكُلُيبُ الْمَجْلِسُ<sup>(٢)</sup>  
أَيْ أَهْلَ الْمَجْلِسِ ، وَكَقَوْلِ الْمَرْقَشِ<sup>(٤)</sup> :

لَيْسَ عَلَيَّ طُولُ الْحَيَاةِ نَدَمٌ

أَيْ عَلَى فَقْدِ طُولِ الْحَيَاةِ .

وَالْقَرِينَةُ مَعَ الْمَعْنَى كَقَوْلِ النَّابِغَةِ<sup>(٥)</sup> :

وَقَدْ خِفْتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي      عَلَى وَعِيلٍ فِي ذِي الْمَطَارَةِ عَاقِلٍ  
أَيْ عَلَى مَخَافَةِ وَعِيلٍ [ وَهُوَ تَيْسُ الْجَبَلِ<sup>(٦)</sup> ] وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ تَقَدُّمُ ذِكْرِ الْمَخَافَةِ ، وَأَنَّهُ قَصَدَ إِلَى تَشْبِيهِ حَدِيثٍ بِحَدِيثٍ .

(١) تكملة بما أورده ابن الشجري في المجلس التاسع والثلاثين ، قال : « أَيْ أَشْهُرُ الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ : الْحَجُّ حَجُّ أَشْهُرٍ مَعْلُومَاتٍ » . وَقَدْ اقْتَصَرَ ابْنُ قَتَيْبَةَ عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ . قَالَ : أَيْ وَقْتُ الْحَجِّ .

(٢) أعاده في المجلس السابع والثلاثين ، وانظر شبيهه في الأصول ٢٥٥/٢ .

(٣) أنشده ابن الشجري أيضاً في المجلسين : الثامن والعشرين ، والتاسع والثلاثين . والبيت مما استفاضت به كتب العربية . انظر نواذر أبي زيد ص ٢٠٤ ، ومجالس ثعلب ص ٣٧ ، ٥٨٤ ، والكامل ٣١٧/١ ، وأمالى القالى ٩٥/١ ، وبهجة المجالس ٦٣١/١ ، وأسرار البلاغة ص ٣٧١ ، وغير ذلك كثير .

(٤) المرقش الأكبر . وعجز البيت :

وَمِنْ وَرَاءِ الْمَرْءِ مَا تَعَلَّمَ

وقد أنشده المصنف في المجلسين : السابع والثلاثين ، والثاني والثمانين . وهو في المفضليات ص ٢٣٩ ، والشعر والشعراء ص ٢١٣ ، ومعجم الشعراء ص ٤ ، واللسان ( صلم - وري ) .

(٥) ديوانه ص ٦٨ ، ومجاز القرآن ١/٦٥ ، ١٣٩ ، وتأويل المشكل ص ١٩٧ ، وتفسير الطبرى ٣١١/٣ ، والمقتضب ٣/٢٣١ ، والإنصاف ص ٣٧٢ ، وضرائر الشعر ص ٢٦٧ ، وشرح أبيات المعنى ٣٢٤/٢ ، ومعجم ما استعجم ص ١٢٣٨ ، في رسم ( ذى المطارة ) وهو جبل . وأعاد المصنف إنشاده في المجلس التاسع والثلاثين .

(٦) زيادة من هـ .

ودلالة القياس كقولهم : الليلة الهلال ، أى طلوع الهلال ، والجباب شهرين ،  
أى لبس الجباب ، وكقوله : « اليوم خمراً وغداً أمر » أى اليوم شرب خمر ، وغداً حدوث  
أمر ، وإنما دلّ على هذه المحذوفات أن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الأعيان .

ودلالة التظير مع القياس [ والقرينة <sup>(١)</sup> ] كقوله سبحانه : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ  
تَدْعُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> أراد هل يسمعون دعاءكم ؟ كما قال فى الأخرى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا  
دُعَاءَكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ودلالة القياس على هذا المحذوف أنك لا تقول : سمعت زيدا وتُمسِك حتى تأتى بعد  
ذلك بلفظ مما يُسمع ، كقولك : سمعته يقرأ ، وسمعته يُشيد ، فتقدير ابن قتيبة :  
ما يعبؤ بعذابكم ربى ، نظيره فى التنزيل قوله عز وجل : ﴿ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ /  
بِعَذَابِكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

٥٣

وقد جاء فى تفسير قوله : ﴿ مَا يَعْجَبُ أَيْكُم ﴾ : أى ما يفعل الله بكم ، حكى  
ذلك الزجاج <sup>(٥)</sup> .

وحقيقة القول عندى فيه أن موضع « ما » نصب ، والتقدير : أى عبء يعبؤ <sup>(٦)</sup>

(١) يجوز فى « الليلة » الرفع والنصب ، وهى هنا منصوبة ، وبيان ذلك تراه فى المجلس التاسع والثلاثين .  
وانظر الكتاب ٤١٨/١ ، وكتاب الشعر ص ٣٣٣ ، وحواشيه ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٣٥١ ، وشرح  
الحماسة ص ٦٦٠ ، ٩٨٢ ، والبسيط ص ٦٠١ .

(٢) هو امرؤ القيس ، وحديثه مشهور ، وسعيده المصنف فى المجلس التاسع والثلاثين . وانظر كتاب  
الشعر ص ٢٥٠ ، ومجمع الأمثال ٤١٧/٢ ، والخزانة ٣٣٢/١ ، ٣٥٦/٨ ، وسائر كتب النحو فى ( باب  
الابتداء والخبر ) .

(٣) سقط من هـ .

(٤) سورة الشعراء ٧٢ .

(٥) سورة فاطر ١٤ .

(٦) سورة النساء ١٤٧ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الثانى والأربعين .

(٧) فى الموضع الذى أشرت إليه من كتابه إعراب القرآن ، راجع ص ٧٧ .

(٨) حكاه عنه القرطبى فى تفسيره ٨٤/١٣ .

بكم ربي ، أى أئى مبالاة يُبالي ربي بكم ، وحذف جواب « لولا » كما حذف جواب « لو » فى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى ﴾<sup>(١)</sup> أى لكان هذا القرآن ، والمصدر الذى هو الدعاء على هذا القول مضاف إلى مفعوله ، فى قول الفراء ، وفاعله محذوف ، فالتقدير : لولا دعاؤه إياكم ، أى لولا دعاؤه إياكم إلى الإسلام ، وجواب « لولا » تقديره : لم يعبا بكم ، أى لولا دعاؤه إياكم إلى توحيدهِ لم يُبَلِّ بذكركم .

وذهب ابن قتيبة ، - وهو قول أبى على الفارسي - إلى أن الدعاء مضاف إلى فاعله ، والمفعول محذوف ، الأصل : لولا دعاؤكم آلهة من دونه ، وجواب « لولا » تقديره فى هذا الوجه : لم يُعذبكم ، ونظير قوله : لولا دعاؤكم آلهة من دونه قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ ﴾ أى كذبتُم بما دُعيتُم إليه ، هذا على القول الأول ، وكذبتُم بوحداية الله ، على القول الثانى ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ أى يكون تكذيبكم ملازمًا لكم ، والمراد جزاء تكذيبكم ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا ﴾<sup>(٣)</sup> أى جزاء ما عملوا ، وكما قال جلّ وعلا : ﴿ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> أى جزاء ما كنتم تكفرون ، وحسن إضمار التكذيب لتقدم ذكر فعله ،

(١) سورة الرعد ٣١ .

(٢) معانى القرآن ٢٧٥/٢ .

(٣) فى الأصل : « لولا دعاؤكم إياكم » ، وأثبت ما فى هـ ، والذى فى القرطبي فيما حكاه عن ابن الشجرى : « لولا دعاؤكم ، أى لولا دعاؤه إياكم لتعبده » ، واكتفى الفراء فى التقدير بقوله : « لولا دعاؤه إياكم إلى الإسلام » .

(٤) فى القرطبي عن ابن الشجرى : « وجواب لولا محذوف تقديره ... » هنا وفى الموضع الآتى .

(٥) بضم الباء وفتح الباء . وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله ، فى المجلس الرابع والخمسين .

(٦) فى الموضع السابق من تأويل مشكل القرآن .

(٧) فى هـ : « والأصل » بإقحام الواو .

(٨) سورة الأعراف ١٩٤ .

(٩) سورة الكهف ٤٩ .

(١٠) سورة التوبة ٣٥ .

لأنك إذا ذكرت الفعل دلّ بلفظه على مصدره ، كما قالوا : « من كذب كان شراً له » أي كان الكذب ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> أي لكان الإيمان ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ أي يرض الشكر لكم .

والتفاسيرُ مجمعةٌ على أن / المراد بقوله : ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ ما نزل بهم يوم بدر ، وقال الزجاج : « وقرئت ﴿ لِزَامًا ﴾ مفتوحة اللام ، قال : وتأويله : فسوف يكون تكذيبكم لازماً لكم ، فلا تُعطون التوبة منه ، وتلزمكم العقوبة ، فيدخل في هذا يوم بدر وغيره من العذاب الذي يلزمهم » .

وأقول : إن اللزّام بالكسر : مصدر لازم لزّاماً ، مثل خاصم خصاماً ، واللزّام بالفتح : مصدر لزّيم لزّاماً ، مثل سلّم سلّاماً ، أي سلامةً ، قال الشاعر :

تحيى بالسلّامة أمم بكرٍ وهل لي بعد قومي من سلّام<sup>(٢)</sup>

ومنه : ﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> أي دارُ السلّامة ، فاللّزّام بالفتح : اللزّوم ، واللّزّام : الملازمة ، والمصدر في القراءتين وقع موقع اسم الفاعل ، فاللّزّام وقع موقع مُلازم ، واللّزّام وقع موقع لازم ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾<sup>(٤)</sup> أي غائراً ، وإن شئت قدّرت مضافاً ، أي كان العذاب ذا لزّام ، وذا لزّام .  
آخر المجلس .

\* \* \*

(١) أعاده ابن الشجري في المجلس التاسع والخمسين . وهو في الكتاب ٣٩١/٢ ، والأصول ٧٩/١ ، ١٧٦/٢ ، وشرح الحماسة ص ٤٥٥ ، ١٥٧٧ ، ١٥٩٩ ، والخزانة ١٢٠/١ ، ١٢٠/٨ .

(٢) سورة آل عمران ١١٠ .

(٣) الآية السابعة من سورة الزمر .

(٤) إعراب القرآن ، ص ١٥ من المجلد الثامن ، من النسخة التي وصفتها قريباً . مع بعض اختلاف في اللفظ . وقراءة « لزّاماً » بفتح اللام تُنسب لأبي السّمّال وغيره . وهو مصدر . يقال : لزّوماً ولزّاماً ، مثل ثبت ثبوتاً وثباتاً . إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٤٧٩/٢ ، والقرطبي ٨٦/١٣ ، والبحر ٥١٨/٦ .

(٥) سبق تخريجه في المجلس الثالث .

(٦) سورة الأنعام ١٢٧ .

(٧) آخر آيات سورة الملك .



### المجلس التاسع

مجلس يوم السبت ، ثامن جمادى الأولى ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة .  
تفسير قوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ - إِلَى قَوْلِهِ  
تعالى :- وَالْأَعْتَابِ ١١ ﴾ يقال : وهبتُ لك درهماً ، ووهبتُكَ درهماً ، كما تقول :  
وزنتُ لك الدرهم ، ووزنتُكَ الدرهم ، وكِلْتُ لك البر ، وكِلْتُكَ البر ، كما جاء  
في التنزيل : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾ أى كألواهم ، ووزنوا لهم ، وقد عُدُّوا  
لفظَ الأمر من وهب إلى مفعولين ، الثانى منهما هو الأول ، وأخرجوه من معنى  
الهيئة ، وأدخلوه في معنى الحُسيان ، كقولك : هب زيدا مسيئاً واعف عنه ، أى  
احسبه مسيئاً ، وهب الأمير سوقةً وخاطبه ، أى ظنّه وعُدّه كذلك ، والمعنى نُزِله  
في ظنِّك هذه المنزلة ، قال قيس / بن الملوّح ١٢ :

هَبُونِي امرءًا منكم أضلَّ بغيره له ذمّة إن الذمّام كبيرُ  
داود من الأعجمية التي وافقت العربية في الوزن ، فجاء على مثال فاعول ،  
كعاقول وكافور ، ومثله في الرّثة من الأعلام الأعجمية : سَابور ، وقَابوس ، ومن

(١) سورة ص ٣٠ - ٣٣ .

(٢) الآية الثالثة من سورة المطففين . وسيتكلم المصنف على هذه الآية بأوسع ممّا هنا في المجلس الثالث والأربعين .

(٣) هكذا ينسبه المصنف لقيس بن الملوّح - مجنون ليلي - ويروى له ، ولأبي دهب الجمحي ، ولقيس بن معاذ . انظر ديوان المجنون ص ١٣٩ ، وأبي دهب ص ٧٧ ، ١٢٨ .

غير الأعلام قوهم لِمِكْيَالِ الحَلِّ : راقود - وقال بعض اللغويين - : <sup>(١)</sup>الراقود ما يُجَعَلُ فيه الحَلُّ ، ويُسمَّى الحَايِيَّةَ .

وإحدى الواوين من داود وما أشبهه ، كطَاوُسٍ وناوُسٍ وهاوُنٌ محذوفةٌ من الحَطِّ ، لأنهم يكرهون تكرير الأشباه في كلمة .

وسُلَيْمَانُ مصعَّرٌ سَلْمَانُ ، وكلُّ اسمٍ آخره أَلْفٌ ونونٌ زائدتان ، فتصغيره محمول على تكسيه ، فإن علمت أن العرب كسرتَه فقلبت أَلْفَه في التكسير ياءً ، وأثبتت نونه ، فجاءت به على مثال فعَالين ، حملت تصغيره على تكسيه ، فصعرتَه على مثال فُعَيْلين ، كقولك في سُلْطَانٍ وسِرْحَانٍ وورَشَانٍ : سُلَيْطِينٍ وسُرَيْحِينٍ وورَيْشِينٍ ، لقولهم : سَلَاطِينٍ وسَرَاحِينٍ وورَاشِينٍ ، فإن لم تعلم العرب كسرتَه على هذا الحدِّ أقررت أَلْفَه فجئت به على مثال فُعَيْلان ، كقولك في سَكَرانٍ وعُثمَانٍ وسَلْمَانٍ : سَكِرَانٍ وعُثْمَانٍ وسَلْمَانٍ ، لأنهم لم يقولوا : سَكَارِينٍ ولاعُثْمَانِينٍ ولاسَلْمَانِينٍ ، وإن شئتَ حذفت الألفَ من سُلَيْمَانٍ في الحَطِّ لطوله بالحرف السادس .

و « نِعْم » من الألفاظ الموضوعية لغاية المدح ، فلذلك مدح الله به نفسه في قوله : ﴿ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ومدح بها أنبياءه ، فقال في سُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ وأراد نِعْمَ الْعَبْدُ سُلَيْمَانُ ، ونِعْمَ الْعَبْدُ أَيُّوبُ ، ولكن المقصود بالمدح قد يُحذف تخفيفاً إذا تقدّم ذكره ، وحذفه يقوى قول من يرى رفعه بالابتداء ، لأنك إن جعلته خبر مبتدأ مقدر ، كان الحذف واقعا بجُملة ، وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة .

(١) ذكره الجواليقي في المعرب ص ١٦٠ ، قال : « والراقود : إناء من آنية الشراب ، أعجمي معرب » . وانظر الجمهرة ٢/٢٥٣ ، ٣/٣٩٠ ، والنهاية ٢/٢٥٠ .

(٢) السرحان بكسر السين : الذئب . والورشان ، بفتح الواو والراء : طائر .

(٣) الآية الأخيرة من سورة الحج .

و (أَوَاب) مِنْ أَوَّابٍ إِذَا رَجَعَ / صَوْتَهُ بِالتَّسْبِيحِ ، وَ ﴿ يَا جِبَالُ أُوْبِي مَعَهُ ﴾<sup>(١)</sup> رَجَعِي ٥٦  
مَعَهُ ، أَى سَبَّحِي ، وَالْأَوَابُ أَيضًا : التَّائِبُ .

وَالصَّافِنُ مِنَ الْخَيْلِ : الْقَائِمُ الَّذِي يُثْنِي إِحْدَى يَدَيْهِ ، أَوْ إِحْدَى رِجْلَيْهِ حَتَّى يَقِفَ بِهَا  
عَلَى سُنْبُكِهِ ، وَالسُّنْبُكُ : مُقَدِّمُ الْحَافِرِ ، فَثَلَاثٌ مِنْ قَوَائِمِهِ حَوَافِرُهَا مَطْبِقَةٌ عَلَى الْأَرْضِ ،  
وَالرَّابِعَةُ مَتَّصِلَةٌ بِالْأَرْضِ طَرَفُ حَافِرِهَا فَقَطْ ، هَذَا قَوْلُ أَهْلِ اللُّغَةِ وَأَصْحَابِ التَّفْسِيرِ :  
وَقَالَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ : الصَّافِنُ : الْقَائِمُ ، ثَنَى إِحْدَى قَوَائِمِهِ أَوْ لَمْ يَثْنِهَا ، وَأَصُوبُ  
الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي الْأَوَّلُ ، بِدَلِيلَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَلْفَ الصُّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهٗ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا<sup>(٢)</sup>

وَالثَّانِي قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ : ﴿ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافِنَ ﴾<sup>(٣)</sup> أَرَادَ مُعَقَّلَاتٍ قِيَامًا  
عَلَى ثَلَاثِ ، شَبَّهَ الْإِبِلَ الَّتِي تُقَامُ لِتُنَحَّرَ وَإِحْدَى قَوَائِمِ الْبَعِيرِ مُعَقَّلَةً ، بِالْخَيْلِ  
الصَّافِنَةِ .

وَالجِيَادُ : جَمْعُ جَوَادٍ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تَصِحَّ الْوَاوُ فِي الْجِيَادِ ، لِتَحْرُكِهَا فِي  
الوَاحِدِ ، كَمَا صَحَّتْ الْوَاوُ فِي الطَّوَالِ ، لِتَحْرُكِهَا فِي طَوِيلٍ ، وَلَكِنَّهُ مِمَّا شَدَّ إِعْلَالُهُ  
كَشَدُوذِ التَّصْحِيحِ فِي الْقَوَدِ وَالِاسْتِحْوَاذِ وَنَحْوِهِمَا ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ فِي جَمْعِ الطَّوِيلِ :  
طِيَالٍ ، وَأُنشِدُوا :

(١) الآية العاشرة من سورة سبأ .

(٢) راجع معاني القرآن ٤٠٥/٢ ، وتفسير غريب القرآن ص ٣٧٩ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ٨/٣ ،  
والخيل لأبي عبيدة ص ١٢٤ ، ومجاز القرآن له ١٨٢/٢ .

(٣) أعاده المصنف في المجلس الحادي عشر ، وهو في شرح القوائد السبع ص ٣٩٠ ، وزاد المسير  
١٢٧/٧ ، والكشاف ٣٧٣/٣ ، وتفسير القرطبي ٦٢/١٢ ، ١٩٣/١٥ ، والبحر المحيط ٣٨٨/٧ ، والمعنى  
ص ٣٥٢ ، وشرح شواهد ص ٢٤٨ ، وشرح أبياته ٣٠١/٥ ، وأساس البلاغة واللسان ( صفن ) . ونُسب  
في شرح شواهد الكشاف ٤١٩/٤ لامرئ القيس ، وليس في ديوانه ، ولا في زياداته .

(٤) سورة الحج ٣٦ ، و « عبد الله » هو ابن مسعود رضى الله عنه ، وهو المراد عند الإطلاق ، وتنسب  
هذه القراءة له ، ولغيره . انظر المحتسب ٨١/٢ .

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهَا<sup>(١)</sup>

وإنما يجب قلب الواو ياءً في هذا المثال من الجمع إذا سكنت في الواحد ، كواو ثوب وحوض ، المنقلبة ياءً في ثياب وحياض .

والجواد من الخيل : كأنه الذي يأتي بجري بعد جري ، كالجواد من الناس ، الذي يعطى مرة بعد مرة ، وفرقوا بين مصادرها ، فقالوا : رجل جواد بين الجود ، وفرس جواد بين الجودة والجودة .

وفي قراءة عبد الله : ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ [ بطرح قوله : فقال ] وجاء في قراءته عكس هذا : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ يُقُولَانِ رَبَّنَا ۖ وَالْقَوْلُ كَثِيرًا ۗ مَا يُحَدِّثُ لِقُوَّةِ الْعِلْمِ بِمَكَانِهِ ، وَقَدْ اتَّسَعَ حَذْفُهُ فِي الْقُرْآنِ ، كَقَوْلِهِ / ٥٧  
تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ أي يقولون : سلام عليكم ، وكقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ أي فيقال لهم : أكفرتم [ بعد إيمانكم ] وكقوله : ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ

(١) البيت لأنيف بن زيمان النهشلي ، وقيل : لأنال بن عبدة بن الطيب [ الطويل ] . الحماسة البصرية ٣٥/١ ، والمنصف ٣٤٢/١ ، والمختصب ١٨٤/١ ، وشرح المفصل ٨٨/١٠ ، وشرح الجمل ٥٣٣/٢ ، والمتع ص ٤٩٧ ، والخزانة ٤٨٨/٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٥ ، وشرح أبيات المغني ٦٨/٤ ، والتصريح على التوضيح ٣٧٩/٢ ، وشرح الأشموني ٣٠٤/٤ ، واللسان ( طول ) . والشاهد من غير نسبة صريحة في الكامل ص ١٢١ ، ١٠٤٤ ، ومجالس ثعلب ص ٤١٢ ، وانظر القصيدة التي منها هذا البيت في شرح الحماسة ص ١٦٩ ، ٦٣٧ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة البقرة ١٢٧ ، وانظر المختصب ١٠٨/١ ، وحواشيه ، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، وكان ابن الشجري ينقل عنه .

(٤) حكى ابن هشام عن أبي علي الفارسي قوله : « حذف القول من حديث البحر ، قل ولا حرج » شرح قصيدة كعب بن زهير ص ٣٨ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٣٢ .

(٥) سورة الرعد ٢٣ ، ٢٤ .

(٦) سورة آل عمران ١٠٦ .

(٧) ليس في الأصل .

إِلَّا لِيُقَرَّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى<sup>(١)</sup> ﴿ أَي يَقُولُونَ : مَا نَعْبُدُهُمْ .

وظاهر لفظ قوله تعالى : ﴿ أَحَبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ أن انتصاب ﴿ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ على المصدر ، وليس كذلك ، لأنه لم يُخْبِرْ أنه أَحَبَّ حُبًّا مِثْلَ حُبِّ الْخَيْرِ ، كما قال : ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ ﴾ أَي شُرْبًا مِثْلَ شُرْبِ الْهَيْمِ ، وكقولك : ضربه ضربَ الأمير اللَّصِّ ، أَي ضرباً مِثْلَ ضربِ الأميرِ اللَّصِّ ، لأنه لو أراد هذا لأخرج الخيل عن أن تكون من الخير ، إذ التقدير : أَحَبَبْتُ الْخَيْلَ حُبًّا مِثْلَ حُبِّ الْخَيْرِ ، وإذا كان هذا القياسُ ظاهرَ الفساد كما ترى ، كان انتصاب ﴿ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ على وجهين :

أحدهما : أن يكون مفعولاً به ، والمعنى آثرتُ حُبَّ الْخَيْرِ ، لأنك إذا أَحَبَبْتَ الشَّيْءَ فَأَنْتَ مُؤَثِّرٌ لَهُ ، وهذا قول الفراء والزجاج ، و ﴿ الْخَيْرِ ﴾ هاهنا : هو الخيل ، وتسميتها بالخير مطابقٌ لقوله عليه السلام : « الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرِ » .

وقوله : ﴿ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾ إن شئتَ علَّقته بالمعنى الذى حملتَ ﴿ أَحَبَبْتُ ﴾ عليه وجعلتَ « عن » نائبةً منابَ « على » ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْحُلْ فَإِنَّمَا يَبْحُلْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ أَي على نفسه ، فكأنه قيل : آثرتُ حُبَّ الْخَيْرِ على ذكرِ رَبِّي ، وإن شئتَ علَّقتَ « عن » بحالٍ محذوفةٍ تقديراً : آثرتُ حُبَّ الْخَيْرِ غَافِلاً عن ذكرِ رَبِّي ، أو منصرفاً عن ذكرِ رَبِّي .

(١) الآية الثالثة من سورة الزمر .

(٢) هذا الكلام بنصه في مشكل إعراب القرآن لمكي ٢٥٠/٢ .

(٣) سورة الواقعة ٥٥ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٤٠٥/٢ ، وللزجاج ٣٣١/٤ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٧٩٤/٢ .

(٥) أخرجه البخارى في ( باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة . من كتاب الجهاد ) و ( باب حدثنا مسدد . من فُرْضِ الْخَمْسِ ) و ( باب حدثنا مسدد ، من أواخر كتاب المناقب ) صحيح البخارى ٣٤/٤ ، ١٠٤ ، ٢٥٢ ، ومسلم في ( باب إثم مانع الزكاة . من كتاب الزكاة ) و ( باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة . من كتاب الإمارة ) صحيح مسلم ص ٦٨٣ ، ١٤٩٢ ، والحديث دائر في غير الصحيحين من دواوين السنة . انظر المعجم المفهرس ٢٩٤/٤ .

(٦) الآية الأخيرة من سورة محمد عليه الصلاة والسلام .

(٧) وتكون « عن » حينئذ على بابها ، كما صرح ابن هشام في المغنى ص ١٥٨ .

والوجه الآخر : أن يكون ﴿ أَحَبُّهُ ﴾ من قولهم : أَحَبُّ البعيرُ : إذا وَقَفَ فلم يَنْبَعِثْ ، والإحباب في الإبل كالجران في ذوات الحافر ، وأنشدوا :  
/ حُلْتُ عليه بالقطيع ضَرْبًا ضَرْبَ بَعِيرِ السُّوءِ إِذْ أَحَبًّا<sup>(١)</sup>

٥٨

فيكون انتصاب ﴿ حُبِّ الخَيْرِ ﴾ على أنه مفعول له ، و « عن » متعلقة بمعنى أحببت ، لأنه بمعنى تثبَّطْتُ ، وهذا القول عن أبي عبيدة ، حكاه عنه علي بن عيسى الرَّمَانِيُّ ، قال : قال أبو عبيدة : أَحَبُّ البعيرِ إيجابًا ، وهو أن يَبْرُكَ فلا يُثُورُ ، وذلك في الإبل كالجران في الخيل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي ﴾ أي لصقتُ بالأرض لحبِّ الخير حتى فاتتني الصلاة ، قال أهل التفسير : وكانت هذه الخيلُ وردت على سليمان عليه السلام من غنيمة جيش كان له ، فلما صَلَّى الظهر دعا بها فلم تنزل تُعْرَضُ عليه حتى غابت الشمس ولم يُصَلِّ العصر ، وكان مهيباً لا يُبتدأ بشيء ولا يَجْسُرُ أحدٌ أن يُنبِّهه لوقت صلاة ، ولم يكن ذلك عن تكبر منه .

قال الزجاج : ولست أدري أكانت صلاةُ العصر مفروضةً في ذلك الوقت أم لا ؟ إلا أن عَرَضَ الخيل شغله حتى جاز وقت يُذَكَّرُ فيه الله تعالى ، [ قال<sup>(٢)</sup> ] :

(١) البيتان لأبي محمد الفقهسي . وهما في الأصمعيات ص ١٦٣ ، والمختصب ٣٦٤/١ ، والجمهرة ٢٥/١ ، واللسان ( حب - قفل ) ، والبيت الأول في اللسان ( قرشب ) ، والثاني في مقاييس اللغة ٢٧/٢ ، وتفسير القرطبي ١٩٤/١٥ .

(٢) العجب أن أبا عبيدة لم يذكر هذا التفسير في كتابه مجاز القرآن ١٨٢/٢ ، حين عرض للآية الكريمة ، إنما قال : « مجازه أحبته حباً ، ثم أضاف الحب إلى الخير » . وجاء بحاشيته من نسخة : « قال أبو حاتم : ليس الأمر على ما ظن أبو عبيدة ، إنما معنى « أحببت » لزمت الأرض فلم أقم للصلاة ، والإحباب : اللزوق بالأرض ، يقال : يعيرُ محبٌ ، إذا لزم بالأرض من مرض به » .

(٣) حكى صاحب اللسان ( حب ) هذا الكلام عن أبي عبيدة . وانظر التعليق السابق .  
(٤) في هـ « جاوز » وكذلك في الأصل ، مع أثر تغيير ، فقد كتبت « جاز » أولاً ، وهو الذي في معاني القرآن الموضع السابق وفي نقل ابن السجري عنه بعض اختلاف .

(٥) سقط من هـ .

(١) وقال أهل اللغة في قوله : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ : يعنى [ به ] الشمس ، ولم يَجْر لها ذِكْر ، قال : وهذا لا أَحْسَبُهُمْ أَعْطَوْا فِيهِ الْفِكْرَ حَقَّهُ ، لأن في الآية دليلاً على الشمس ، وهو قوله : ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ ﴾ لأن معناه إذ عُرِضَ عَلَيْهِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ ، وليس يجوز الإضمار إلا أن يَجْرَى له ذِكْرٌ أو دليلٌ بمنزلة الذِّكْر . انتهى كلامه .

(٤) وأقول : إن إضمار الغائب مستعملٌ في كلام العرب على أربعة أوجه : الأول : عَوْدُ الضمير إلى مذكورٍ قبله ، كقولك : زيدٌ لقيته ، وهنْدٌ قامت ، وأخوأك أكرمتهما ، وإخوتك انطلقوا ، والنساء برزن ، هذا هو الأصل في ضمير الغيبة . والثاني : توجيهُ الضمير إلى مذكورٍ بعده ، ورد في سياقة الكلام مؤخراً ورتبته / التقديم ، كقولك : ضرب غلامه زيدٌ ، وأكرمتهما أخوأك ، وكقولهم : « في بيته يُوتى الحكم » ، وكقول زهير :

إِنْ تَلَقَى يَوْمًا عَلَى عِيَالَتِهِ هَرِمًا تَلَقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالتَّدَى خُلُقًا

ومثله في التنزيل : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ (٧) ﴿ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ (٨) .

- (١) من هنا إلى آخر الفقرة أورده ابن الجوزي منسوباً إلى نفسه . راجع الموضوع المذكور من زاد المسير .  
(٢) لم يرد في هـ ، ولا في إعراب القرآن للزجاج . وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٢٢٦ .  
(٣) في إعراب القرآن ، وزاد المسير : « بعد زوال الشمس حتى توارت الشمس بالحجاب » .  
(٤) أعاد ابن السجري هذا الكلام في المجلس السابع والسبعين .  
(٥) من أمثال العرب . انظره في مجمع الأمثال ٧٢/٢ ، والدرة الفاخرة في الأمثال السائرة ص ٤٥٦ ، والمقتضب ١٠٢/٤ ، والأصول ٢٣٩/٢ ، والإنصاف ص ٦٦ ، ٢٥٢ ، وأعاده المصنف في المجلس السابع والسبعين .  
(٦) ديوانه ص ٥٣ ، والموضع السابق من المقتضب .  
(٧) سورة طه ٦٧ .  
(٨) سورة القصص ٧٨ .

والثالث : رجوع الضمير إلى معلوم قام قوة العلم به ، وارتفاع اللبس فيه بدليل لفظي أو معنوي مقام تقدم الذكر له ، فأضمروه اختصاراً أو ثقة بفهم السامع ، كقوله : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ أضممر الشمس لدلالة ذكر ﴿ الْعَشِيِّ ﴾ عليها ، من حيث [ كان ] ابتداء العشي بعد زوال الشمس ، ومثله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ أضممر القرآن ، لأن ذكر الإنزال دل عليه ، ومثله : ﴿ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴾ و ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ أضممر النفس لدلالة ذكر ﴿ الْحُلُقُومِ ﴾ و ﴿ التَّرَاقِي ﴾ عليها ، ومثله قول حاتم :

أَمَاوِيٌّ مَا يُعْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الْفَتْسَى إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ

أراد حشرجت النفس : أى ترددت ، ومثله إضممار الأرض لقوة الدلالة عليها في قوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ و ﴿ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾ ومنه قول الخطيب :

أَلَا طَرَقْنَا بَعْدَمَا هَجَعُوا هِنْدُ وَقَدْ سِرْنَ خَمْسًا وَاثَلَابَ بِنَا نَجْدُ

أراد هجع أصحابي ، فأضممرهم وأضممر المطايا في سيرن ، والبيت أول القصيدة ، ومنه في شعر المحدثين قول دَعْبِل :<sup>(١)</sup>

- (١) في هـ « وثقة » .  
(٢) زيادة من هـ .  
(٣) مفتتح سورة القدر .  
(٤) سورة الواقعة ٨٣ .  
(٥) سورة القيامة ٢٦ .  
(٦) ديوانه ص ٢١٠ ، وتخرجه في ص ٣٥٢ ، وهذا بيت سيار ، وقد أعاده ابن الشجري في المجلس السابع والسبعين .  
(٧) سورة الرحمن ٢٦ .  
(٨) الآية الأخيرة من سورة فاطر .  
(٩) ديوانه ص ٦٣ ، وتخرجه فيه ، وزد عليه المنصف ٢٦/٣ .  
(١٠) ديوانه ص ١١٦ ، وتخرجه في ص ١١٥ ، وأعاده ابن الشجري في المجلس السابع والسبعين .



نَفَرِ ابْنِ شَكَلَةَ بِالْعِرَاقِ وَأَهْلِهِ      فَهَذَا إِلَيْهِ كُلُّ أَطْلَسَ مَاتِقٍ  
إِنْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ مُضْطَلِعًا بِهَا      فَلْتَصْلُحَنَّ مِنْ بَعْدِهِ لِمُخَارِقِ  
/ أَرَادَ مُضْطَلِعًا بِالْخِلَافَةِ ، وَقَوْلُ ابْنِ الْمُعْتَزِ .<sup>(١)</sup>

وَتَدْمَانٍ دَعَوْتُ فَهَبَّ نَحْوِي      وَسَلَّسَلَهَا كَمَا انْخَرَطَ الْعَقِيقُ  
أَضْمَرَ « الْخَمْرَ » ، لِأَنَّ ذِكْرَ التَّدْمَانِ دَلٌّ عَلَيْهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمُتَنَبِّئِيِّ :<sup>(٢)</sup>  
خَلِيلِي مَا هَذَا مُنَاخًا لِمِثْلِنَا      فَشُدًّا عَلَيْهَا وَإِرْحَالًا بِنَهَارِ  
أَضْمَرَ « الْمَطَايَا » لِدَلَالَةِ الْمُنَاخِ عَلَيْهَا ، وَهَذَا فِي الشَّعْرِ الْقَدِيمِ وَالْمُحَدَّثِ غَيْرِ  
مَحْصُورٍ .

وَقَوْلُ دِعْبَلِ : « نَفَرِ ابْنِ شَكَلَةَ » شَكَلَةٌ : أُمُّ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَهْدِيِّ ، وَعَنَى بُنْفُورَهُ  
وَتُؤْتِيهِ عَلَى الْخِلَافَةِ وَالْمَأْمُونُ بِخِرَاسَانَ ، وَقَوْلُهُ : « فَهَذَا إِلَيْهِ كُلُّ أَطْلَسَ » أَيْ خَجَفَ  
إِلَيْهِ ، مِنْ قَوْمِهِ : هَذَا الظَّلِيمُ : إِذَا عَدَا ، وَهَفَّتِ الصُّوفَةُ : إِذَا طَارَتْ فِي الْهَوَاءِ .  
وَالْأَطْلَسُ : الذُّئْبُ الْأَغْبَرُ ، شَبَّهَ أَتْبَاعَهُ بِالذُّئَابِ الْغُبْرِ  
وَالْمَاتِقُ : الْأَحْمَقُ .

وَقَوْلُهُ : « مُضْطَلِعًا بِهَا » : أَيْ قَوِيًّا عَلَى حَمَلِهَا ، يُقَالُ : اضْطَلَعَ فَلَانٌ بِالْأَمْرِ : أَيْ  
قَامَ بِهِ ، وَقَوِيَّتُ اضْطَلَعَهُ عَلَى حَمَلِهِ .  
وَكَانَ مُخَارِقٍ مِنْ حُدَاقِ الْمُغْتَنِّينَ ، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ مُغْتَنِيًّا بِالْعُودِ .

وَالرَّابِعُ : إِضْمَارٌ غَائِبٌ لَا يَعُودُ عَلَى مَذْكُورٍ وَلَا مَعْلُومٍ ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمَجْهُولُ  
الَّذِي يَلْزَمُهُ التَّفْسِيرُ ، إِمَّا بِالْجُمْلَةِ ، وَإِمَّا بِالْمَفْرَدِ الْمَنْصُوبِ ، فَالْمَفْسَرُ بِالْجُمْلَةِ ضَمِيرُ  
الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ فِي نَحْوِ : هُوَ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، وَ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ<sup>(٣)</sup> ، وَإِنَّهُ أَنَا ذَاهِبٌ ، وَ هُوَ إِنَّهُ

(١) ديوانه ٢٨٥/٢ ، وَأَنشَدَهُ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا فِي الْمَجْلَسِ الْمَذْكُورِ .

(٢) ديوانه ١١٤/٢ .

(٣) مَفْتَحُ سُورَةِ الْإِحْلَاصِ .

أَنَا اللَّهُ ﴿١﴾ فهذا ضمير الشأن ، وهي هندٌ جالسة ، فهي ضمير القصة ، كما قال جلُّ  
ثناؤه : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

والمفسر بالمفرد الإضمار في نعم وبئس ورب ، نحو نعم غلاماً زيد ، و ﴿ بئس  
لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ الأصل : نعم الغلام ، وبئس البديل ، فلما أضمرنا فسراً بنكرة من  
لفظيهما ، والمضمر في « رَبُّ » كقولك : رَبُّهُ رجلاً عالماً أدركتُ ، وجاز أن يلاصق  
« رَبُّ » المضمر وهي لاتلها المعارف ؛ لأنه غير عائد على مذكور ، فهو جارٍ  
مَجْرَى ظاهرٍ منكور .

وقوله : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾ طَفِقَ من / أفعال المقاربة ، التي تلزم  
بعدها الأفعال المستقبلية ، كَجَعَلَ وَأَخَذَ وَكَرَبَ ، تقول : طَفِقَ يفعلُ كذا ، وجَعَلَ  
يتكلمُ بِحُجَّتِهِ ، وأَخَذَ يَلُومُ زَيْدًا ، وَكَرَبَتِ الشَّمْسُ تَغِيْبُ : أى قَارَبَتِ المَغِيْبَ ،  
والتقدير : فَطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحًا بِالسُّوقِ ، لِأَبَدٍ لَهُ مِنْ يَفْعَلُ [ كذا ] ، كما قال  
تعالى : ﴿ وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ ولا يجوز أن تُقَدَّرَ أن  
﴿ مَسْحًا ﴾ وقع موقع ماسحاً ، كما وقع ﴿ غَوْرًا ﴾ موقع غائراً في قوله تعالى : ﴿ قُلْ  
أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ لأن هذا الضرب من الأفعال يلزمه يَفْعَلُ ، ظاهراً أو  
مقدراً .

والمسحُ هاهنا : القَطْعُ ، ومنه اشتقاق التمساح ، لدائبةٍ من دوابِّ البحر ، لأنه  
يقطع بأسنانه كما يقطع السيف .

- (١) الآية التاسعة من سورة المل .
- (٢) سورة الأنبياء ٩٧ ، وانظر كتاب الشعر ص ٢٧٤ .
- (٣) الآية الثمة الخمسين من سورة الكهف .
- (٤) سقط من هـ .
- (٥) سورة الأعراف ٢٢ ، وطه ١٢١ .
- (٦) أى تعربه مصدرًا في موضع الحال ، كما قال العكبري في التبيان ص ١١٠١ ، وانظر كتاب الشعر  
ص ٣٤٣ . وانظر ماسبق في ص ٨٢ .
- (٧) الآية الأخيرة من سورة الملك .

وقوله : ﴿ بالسُّوقِ ﴾ يجوز أن يكون وصفاً لمسح ، فتكون الباء متعلقة بمحذوف ، أى مسحاً واقعاً بالسُّوقِ ، ويجوز أن يكون مفعولاً به ، عمِلَ فيه الفعلُ المقدَّرُ ، والباء زائدة ، أى فطِفِقَ بِمَسْحِ الرُّعُوسِ مِنَ الْأَعْنَاقِ مَسْحًا ، والسُّوقِ : جمع ساق ، كدائرٍ ودُورٍ ، ونارٍ وتُورٍ ، أنشد أبو زيد ، وهو من أبيات الإيضاح :

شَهَدْتُ وَدَعَوَانَا أُمِيمَةً أَنَّنَا بَنُو الْحَرْبِ نَصَلَاهَا إِذَا شَبَّ نُورُهَا

ومثله ممَّا أُثِّبَتْ بِنَاءِ التَّائِيثِ : نَاقَةٌ وَتُوقٌ ، وَقَارَةٌ - وَهِيَ الْجَبَلُ الْمُنْفَرِدُ - وَقُورٌ ، وَلَابَةٌ - وَهِيَ الْحَرَّةُ - وَلُوبٌ ، وَسَاحَةٌ وَسُوحٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَكَانَ سَيِّانٍ أَنْ لَا يَسْرُحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرُحُوهُ بِهَا وَاعْتَبَرَتْ السُّوحُ

هكذا أنشده الرواة « سييان » مرفوعاً على إضمار الشأن في « كان » .

وروى عن ابن كثير أنه قرأ : ﴿ بالسُّوقِ ﴾ على الفُعُولِ ، وهمز الواو للزوم الضمة

(١) هكذا في هـ ، وفي الأصل : « والأعناق » ولعل الصواب : مسح السُّوقِ والأعناق .  
(٢) في نوادره ص ١٠٧ ، والبيت لحاتم الطائي . ديوانه ص ٢٤٩ ، وتخريجه في ص ٣٦٤ . وقوله « أننا » يرويه أبو حاتم السجستاني بفتح الهززة ، كما جاء في النوادر ، وجاء بحاشية أصل الأمل : « هكذا رؤوا « أننا » بفتح الهززة ، والصواب الكسر ؛ لأنه استئناف كلام » .  
(٣) يقصد الجزء الثاني منه ، وهو التكملة ، والشاهد فيها ص ١٥٠ ، وأنشده أبو علي أيضاً في كتاب الشعر ص ٢٤٥ .

(٤) أبو ذؤيب الهذلي . والبيت برواية النحويين هذه ملفق من بيتين وردا في شعر أبي ذؤيب هكذا :

وقال ماشيهم سيان سيركم أو أن تقيموا به واعتبرت السُّوحُ  
وكان مثلين أن لايسرحوا نَعْمًا حيث استرادت مواشيهم وتسريح

قال البغدادي : « وعلى هذا لاشاهد فيه » الخزانة ١٣٧/٥ . وشرح أشعار الهذليين ص ١٢٢ ، وتخريجه في ص ١٣٧٦ ، وزد عليه كتاب الشعر ص ٣٢٣ ، وحواشيه . وقد أنشد ابن الشجري البيت في المجلس الخامس والسبعين بالرواية نفسها .

(٥) قال ابن هشام : « أى وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط ، وإنما قدرنا « كان » شأنية ؛ لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة » المغني ص ٦٥ ، وحكى صاحب الخزانة : « قال ابن يسعون : كان ينبغي أن يقول : سيين ؛ لأن المعرفة أولى بأن تكون اسم كان » . وانظر كلام أبي علي في الشعر .

(٦) السبعة لابن مجاهد ص ٥٥٣ ، وزاد المسير ١٣٠/٧ .

لها ، وإن كانت وسطاً ، كما همزوها أولاً في نحو **وَجُوهٌ** و**وُقَّتَتْ** <sup>(١)</sup> .

والتفاسير مجمعة على أنه **ضَرَبَ** بالسيف **سُوقَ** الخيل وأعناقها ، وقول الحسن [ في ذلك ] وقتادة سواء ، قالوا : **تَسَفَّ** عراقيبها ، و**ضَرَبَ** أعناقها ، وقال قتادة : ما نازعه بنو إسرائيل فيما فعل ، ولكن ولوه / من ذلك ما ولأه الله .

٦٢

وقال الزجاج : لم يك سليمان ليضرب سوقها وأعناقها إلا وقد أباحه الله ذلك ، ولو لم يكن مافعله مباحاً لكان قد جعل التوبة من الذنب بذنبٍ عظيم .  
وقال قوم : إنه مسح بالماء سوقها وأعناقها بيده ، وهذا القول غير صحيح ، لأنه لم تأت به رواية عن السلف ، ولأن شغلها إياه عن ذكر الله لا يُوجب مسح سوقها وأعناقها بالماء ، وإنما قالوا ذلك لأن قتلها منكر ، وليس ما يبيحه الله بمنكر ، وجائز أن يكون ذلك أبيض لسليمان وحظر في هذا الوقت .

وكان مالك بن أنس يذهب إلى أنه لا ينبغي أن يؤكل لحم الخيل ، لأن الله تعالى قال : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ وقال في الإبل : ﴿ لِتَرْكَبُوهَا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

(١) في الأصل : « ووفيت » ، وأثبت الصواب من هـ ، والمنصف ٢١٢/١ ، واللسان ( وقت ) ومما ذكره ابن الشجري في المجلس السادس والأربعين ، عند قوله تعالى : ﴿ وإذا الرسل أقتت ﴾ .

(٢) سقط من هـ .

(٣) التُسْف : الطعن .

(٤) في الأصل : « ولكن ولوه من ولوه من ذلك ... » .

(٥) هذه المسألة مستوفاة في أحكام القرآن لابن العربي ص ١١٣٢ ، وتفسير القرطبي ٧٦/١٠ .

(٦) الآية الثامنة من سورة النحل .

(٧) سورة غافر ٧٩ .

### المجلس العاشر

وهو مجلس يوم السبت ، الثاني والعشرين من جمادى الأولى سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

تأويل آية أخرى : سألتني سائل عن قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ ﴾ فقال : <sup>(١)</sup> ما معنى تستجيبون بحمده ؟ وم يتعلق الباء ، فقد زعم بعض المفسرين أن معنى بحمده : بأمره . <sup>(٢)</sup>

فأجبت بأن الحمد هو الثناء والمدح ، وليس بمعروف في لغات العرب على اختلافها [ أن الحمد <sup>(٣)</sup> بمعنى الأمر ، وأما تستجيبون فمعناه تُجيبون ، قال كعب بن سعد الغنوي :

وداع دعا يأمن يُجيب إلى التدى فلم يستجبه عند ذاك مُجيب <sup>(٤)</sup>

أراد فلم يُجبه ، ومثله في التنزيل : ﴿ وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

(١) سورة الإسراء ٥٢ .

(٢) ينسب هذا إلى ابن عباس ، وابن جريج ، وابن زيد . انظر زاد المسير ٤٥/٥ ، وتفسير القرطبي ٢٧٦/١٠ .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) الأصمعيات ص ٩٦ ، وأمالى القالي ١٥١/٢ ، والتعازي والمرائ ص ٢٤ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٣٠ ، والخزانة ٣٧٥/٤ ، واللسان ( جوب ) وغير ذلك كثير . والبيت من قصيدة شهيرة ، يرى فيها كعب أخاه أبا المغوار .

وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ﴿١﴾ أَي وَيُجِيبُ ، ويجوز أن يعلق الباء بتستجيبون ، كما تقول : ناداني فلان فأجبتة بالتلبية ، ويجوز أن يعلقها بحال محذوفة ، فالتقدير : مُعَلِّين بِحَمْدِهِ ، / ومثله في جواز تعلق الباء بالفعل المذكور ، وتعلقها بالمحذوف قوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ إن شئت علقت الباء بالتسبيح ، أي فسبح بالثناء على ربك ، وإن شئت قدرت : فسبح معلنا بحمد ربك .

والخطاب في الآية للمشركين ، لأنه جاء على سياقة قوله ، حاكياً ذلك عن منكري البعث : ﴿ أَتَدَّكُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَلَيْسَ لِمَنْبُؤُنَا خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ وقوله : ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ ﴾ أي يُحَرِّكُونَ رُءُوسَهُمْ استهزاءً ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ ﴾ أي متى البعث ، ومعلوم أن من يشرك بالله يستكبر إذا قيل له : لا إله إلا الله ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ فقد ألحق بالله سبحانه نقصاً عظيماً بإشراكه في عبادته أحجاراً لا تضر ولا تنفع ، فإذا دعاه الله حين تزلزل الشوك ، أجابه بالثناء عليه والحمد له ، وأحد أوصاف الثناء على الله والحمد له توحيداً له ، فجوابه : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لا إله إلا أنت » .

آية أخرى : إن سأل سائل عن قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ فقال : كيف وصف الله الأعين بأنها كانت في غطاء عن الذكر ، والذكر إنما هو مسموع لا مرئي ، وكيف وصفهم بأنهم كانوا لا يستطيعون سماعاً ، ونفى الاستطاعة للسمع نفى القدرة عليه ؟

- (١) سورة الشورى ٢٦ .  
(٢) في هـ : تتعلق ... كما يقال .  
(٣) حكى هذا عن ابن الشجري ابن هشام في المغنى ص ١٠٩ .  
(٤) سورة الحجر ٩٨ ، والنصر ٣ .  
(٥) سورة الإسراء ٤٩ .  
(٦) السورة نفسها ٥١ .  
(٧) سورة الصافات ٣٥ .  
(٨) سورة الكهف ١٠١ .  
(٩) في الأصل « والقدرة » بإقحام الواو .

فالجواب : أن هذين الوصفين عبارة عن الإعراض منهم عند سماع الذكر ، وعن ترك الإصغاء إليه والقبول له ، فقوله : ﴿ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي ﴾ أي كانوا معرضين بأبصارهم وقت سماع الذكر ، عن المتكلم به ، وقوله : ﴿ وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ أي كان سماع الذكر ثقيلاً عليهم ، فلا يستمعون له ولا يُنصتون إليه ، كما تقول : ما أستطيع أن أرى فلانا ، ولا أستطيع أن أسمع كلامه ، تريد أنك كارهٌ لذلك ، لا أنك في الحقيقة غير قادرٍ عليه ، وقد حكى الله / عنهم أنهم كان ٦٤ بعضهم يتهى بعضاً عن الإصغاء إلى سماع تلاوة كتاب الله ، ويأمرونهم بالتكلم باللغو عند سماعه ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْفِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> وقد بالغ الله سبحانه في ذمهم بعُدولهم عن الحق في قوله : ﴿ صُمُّ بُكْمٌ عُمَى ﴾ <sup>(٢)</sup> ولو كانوا بهذه الأوصاف على الحقيقة لم يُكَلَّفوا فرضاً ، لأن الصمَّ ذهابُ السمع ، والبكْم هو الحرس ، وإنما أراد أنهم صُمُّ عن استماع الحق ، بُكْمٌ عن التكلم به ، عُمَى عن النظر إلى قائله ، فهذا على تشبيههم بمن لحقته آفاتٌ في سمعه ولسانه وبصره ، قال الشاعر :

أصمُّ عما ساءه سَمِيعٌ <sup>(٤)</sup>

فوصف الممدوح بالصمم مع وصفه له بسميع ، وهو اللفظ الموضوع للمبالغة في السمع ، وذلك على وجهين مختلفين ، مجيئه معدولاً عن فاعل ، كما جاء قديراً ورحيمٌ معدولين عن قادرٍ وراحم ، والآخر مجيئه معدولاً من مُفعل في قول عمرو بن معديكرب :

(١) سورة فصلت ٢٦ .

(٢) سورة البقرة ١٨ ، ١٧١ .

(٣) في هـ : بأنهم .

(٤) من غير نسبة ، ومن غير تكملة في شرح الحماسة ص ١٤٥٠ ، والكشاف ٢٠٤/١ ، وتفسير

القرطبي ٢١٤/١ ، واللسان ( سمع - صمم ) .

(٥) ديوانه ص ١٣٦ ، وهو بيت دائر في كتب العربية . وقد أعاده ابن الشجري في المجلس السابع

والخمسین .

أَمِنْ رِيحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورْقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ

أى الداعى المُسمِع .

ويَحْتَمِلُ قَوْلُهُ : ﴿ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنِ ذِكْرِي ﴾ أَنْ يَرِيدُ بِهِ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَمِعُوا التَّلَاوَةَ غَطُّوا وَجُوهَهُمْ وَسَلُّوا آذَانَهُمْ بِأَصَابِعِهِمْ ، كَمَا كَانَ قَوْمٌ نُوْحٍ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ إِذَا دَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَعْشَوْا ثِيَابَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ مَبَالِغَةً فِي الْإِعْرَاضِ عَنِ سَمَاعِ دَعَائِهِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهِ .

تأويل آية أخرى :

سَأَلَنِي سَائِلٌ مَكَاتِبَةً مِنَ الْمَشْهَدِ بِالْعَرَبِيِّ عَلَى [ عَلِيٍّ ] صَاحِبِهِ السَّلَامُ ، عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ ، الْآيَةَ ، فَقَالَ : مَا مَعْنَى / الْاصْطِفَاءِ ، وَمَا أَصْلُهُ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ ، وَمَا حَقِيقَةُ مَعْنَى الْمُقْتَصِدِ ، وَإِلَى أَى شَيْءٍ هَذَا السَّبَبُ ، وَمَا مَعْنَى الْخَيْرَاتِ هَاهُنَا ، وَكَيْفَ دَخَلَ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ فِي الَّذِينَ اصْطَفَاهُمْ اللَّهُ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ﴾ <sup>(٢)</sup> وَإِلَى أَى شَيْءٍ تَتَوَجَّهُ الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ . فَأَجَبْتُ بِأَنْ مَعْنَى اصْطَفَيْنَا : اخْتَرْنَا ، وَاشْتَقَّاقَهُ مِنَ الصَّفْوِ ، وَهُوَ الخُلُوصُ مِنْ

= ومنع بعضهم أن يكون « فعيل » هنا بمعنى « مفعول » في بحث طويل تراه في الخزانة ١٧٨/٨ ، وانظر الكامل ص ٢٦٠ .

(١) الآية السابعة من سورة نوح . (٢) ليس في هـ .  
(٢) العرِّي ، بفتح العين وكسر الراء وتشديد الياء : أحد العرِّيِّين ، وهما بناءان كالصومعتين بظاهر الكوفة قرب قبر علي بن أبي طالب رضي الله عنه . معجم ياقوت ٧٩٠/٣ .  
(٣) سورة فاطر ٣٢ .  
(٤) سورة النمل ٥٩ .  
(٥) جاء بمحاشية الأصل هنا حاشية من كلام لجام الله الزمخشري ، في توجيه الآية الكريمة ، ولم أر فائدة من نقلها ، حيث تراها في الكشاف ٣٠٨/٣ .  
(٦) من هنا إلى قوله : « والواو ياء » . أورده القرطبي في تفسيره ٣٤٧/١٤ ، من غير عزو .



شائب الكدر ، وأصله اصْتَفَوْنَا ، فأبدلت التاء طاءً والواو ياءً ، أما الطاءُ فإن العرب تُبدلها من تاء افتعال إذا كان فائزاً صاداً ، لأن بين الصاد والطاءِ وفاقاً من جهتين : الإطباق والاستعلاء ، وبين الطاء والتاء وفاقاً من جهة المخرج ، فلما حصل بين الصاد والطاءِ ما ذكرناه من التوافق ، مع ما بينها وبين التاء من / التنافر ، أبدلوا الطاءَ من التاء ٦٦ لتقارب مخرجيهما ، وأما إبدال الياء من الواو ، فإن الواو متى وقعت في الماضي رابعةً فصاعداً قلبت ياءً ، نحو : اصْطَفَيْتُ واستدعيْتُ ورَجَّيْتُ وأَعْطَيْتُ ، حملاً على قلبها في قولك : اصْطَفَيْتُ وأَسْتَدْعِي وَأُرْجِي وَأَعْطِي ، فلما كانت تصير في المستقبل إلى الياء لانكسار ما قبلها ، حملوا الماضي عليه ، وحسن حمل الفعل على الفعل ، لأن الأفعال جنسٌ واحد .

والعبدُ يُجمع في القلة على الأعبد ، وفي الكثرة على العباد والعبيد والعبدان ، وكانَّ العبدان جمع العبيد ، على قياس قضيب وقضبان وخصبي وخصيان ، قال الحطيفة :

هو الواهبُ الكومَ الصفايا لجاره يُروُّحها العبدانُ من عازبٍ ندى

الكوم : العظام الأسنمة ، والصفايا : جمع ناقة صقي ، وهي الكثيرة اللبن ، والعازب : المكان المنتحى عن مرعى الناس .  
والعباد مختصُّ بالله تعالى ، يقولون : نحن عبادُ الله ، لا يكادون يضيفونه إلى الناس ، وقد جاء ذلك فيما أنشده سيبويه من قول القائل :

(١) هذا من كلام ابن السراج ، وقد أشرت إليه في المجلس السابع .

(٢) يقال : عبَّدان ، بكسر العين وضمها ، وكذلك قضبان ، بالكسر والضم .

(٣) ديوانه ص ٨٢ .

(٤) بحاشية الأصل : « قد يكثر الشيء في كلامهم وغيره مثله في الجواز ، لكن يقل استعماله له ، فأما العباد فقد جاء في قوله تعالى : ﴿ والصالحين من عبادكم وإمائكم ﴾ [النور ٣٢] وهذا قاطع لمن يخالفه .

(٥) هو شقيق بن جزء الباهلي ، كما في الحماسة البصرية ١٠٣/١ ، والبيتان من غير نسبة في الكتاب ٣٠٤/١ ، والمحتمب ٢١٥/١ ، ١٤/٢ ، والبصرة ص ٢٦٠ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٧٠ ، =

أَتَوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بَنَ جَحَلٍ أَشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا  
بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٍو وَالْحَيَادَا<sup>(١)</sup>

والعبيد : اسمٌ للجمع ، وليس بتكسيرٍ عند سيبويه ، لخروجه عن القياس ،  
ومثله : الكليب والمعيز والضئين ، في جمع كلبٍ ومَعْرٍ وضئانٍ ، وقالوا أيضا في جمع  
العبد : العبدى والمعبوداء ، ممدود ، ومثله في جمع شيخٍ : مشيوخاء ، وفي جمع  
عيرٍ : معيورااء .

والمقتصد في اللغة : اللزيم للقصد ، وهو ترك الميل ، ومنه قول جابر بن حنّى  
التغلبى :

نُعَاطِي الْمَلُوكِ السَّلْمَ مَا قَصَدُوا لَنَا وَلَيْسَ عَلَيْنَا قَتْلُهُمْ بِمُحَرَّمٍ<sup>(٢)</sup>

أى نعطيهم الصلحَ ما ركبوا بنا القصد ، أى ما لم يجوروا ، وليس قتلهم بمحرّم  
علينا / إن جاروا ، فلذلك كان المقتصد له منزلةٌ بين المنزلتين ، فهو فوق الظالم  
لنفسه ، ودون السابق بالخيرات .

= ٣٠٩ . والبيت الثانى فى اللسان ( حَضَن ) . وفى هذه المراجع كلها ، والنسخة هـ « جحل » بتقديم الحاء  
المهملة على الجيم . والذى فى أصل الأمالى بتقديم الجيم ، وقد وضعت حاء صغيرة علامة الإهمال تحت الحاء  
بعد الجيم . وجاء فى الحاشية : « الجحل : السقاء العظيم ، والأشابات : الأخلاط » . وهو بتقديم الجيم أيضا فى  
النكت فى تفسير كتاب سيبويه ص ٣٦٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١٩٦/١ ، والمؤتلف والمختلف ص ١١٢ ،  
وقال الأمدى : فأما جحل فهو من باهلة ، وهو جحل بن فضلة ، أحد بنى عمرو بن عبد ... وهو القائل :

جاء شقيق عارضاً رجحه إن بنى عمك فيهم رماخ

(١) حَضَن ، بفتح الحاء والضاد : قبيلة من تغلب .

(٢) بل ذكره فى التفسير ، ولكنه وصفه بالقلة . الكتاب ٥٦٧/٣ ، ٥٧٦ ، ٦٢٨ .

(٣) جاء هذا الجمع فى حديث استسقاء عبد المطلب جد النبى ﷺ . انظره فى غريب الحديث للخطابى  
٤٣٦/١ ، والروض الأنف ١٧٩/١ ، ومنال الطالب ص ٢٥٩ .

(٤) المفضليات ص ٢١١ ، ومعجم الشعراء ص ١٣ ، وتفسير القرطبى ٣٤٩/١٤ ، وحكى ألفاظ ابن  
الشجرى فى شرح البيت دون عَزْو .

والسَّبْقُ هَاهُنَا : السَّبْقُ إِلَى الطَّاعَاتِ لِلَّهِ ، وَالْخَيْرَاتُ : الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ ،  
والتقدير : فَمِنْهُمْ فَرِيقٌ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ فَرِيقٌ مُقْتَصِدٌ ، وَمِنْهُمْ فَرِيقٌ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ .<sup>(١)</sup>

وَفِي الظَّالِمِ لِنَفْسِهِ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٌ ، قِيلَ : الْمَوْحَدُ الْحَامِلُ كِتَابِ اللَّهِ ، الَّذِي يَشُوبُ مَعَ  
صِحَّةِ الْعَقْدِ فِي التَّوْحِيدِ أَعْمَالًا سَيِّئَةً بِأَعْمَالٍ صَالِحَةٍ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ خَلَطُوا  
عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾<sup>(٢)</sup> وَقِيلَ : هُوَ الْمَنَافِقُ ، وَقِيلَ : هُوَ الْكَافِرُ ، وَدَلِيلُ الْقَوْلِ  
الْأَوَّلِ فِيمَا حَكَاهُ الرَّجَّاجُ ، الْخَبِيرُ الْمَرْوِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، قَالَ : قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « سَابِقُنَا سَابِقٌ وَمُقْتَصِدُنَا نَاجٍ وَظَالِمُنَا مَغْفُورٌ  
لَهُ » فَعَلِيَ هَذَا يُقَدَّرُ مَفْعُولُ الْأَصْطِفَاءِ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ  
أَصْطَفَيْنَا ﴾ مِضَافًا حُذِفَ ، كَمَا حُذِفَ الْمِضَافُ فِي : ﴿ وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾<sup>(٣)</sup> أَى  
أَصْطَفَيْنَا دِينَهُمْ ، فَبَقِيَ : أَصْطَفَيْنَاهُمْ ، فَحُذِفَ الْعَائِدُ إِلَى الْمَوْصُولِ كَمَا حُذِفَ فِي  
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> أَى تَزْدَرِيهِمْ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ  
عَلَّةَ حُسْنِ حَذْفِ الْعَائِدِ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا ، فَالْأَصْطِفَاءُ إِذَا مَوَّجَّهٌ إِلَى دِينِهِمْ ، كَمَا قَالَ  
تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وقوله عليه السلام : « سَابِقُنَا سَابِقٌ » أَى سَابِقُنَا إِلَى الطَّاعَاتِ سَابِقٌ إِلَى الْجَنَاتِ ،

(١) بِحَاشِيَةِ الْأَصْلِ : « قَرَأَ » سَبَاقٌ وَمَعْنَى « بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ أَى بِتَبْسِيرِهِ وَتَوْفِيقِهِ ، وَقَدَّمَ الظَّالِمَ لِأَنَّهُ  
الْكَثِيرُ ، وَالْمُقْتَصِدُونَ قَلِيلٌ ، وَالسَّابِقُونَ أَقَلُّ مِنَ الْقَلِيلِ . مِنْ خَطِّ تَلْمِيزِ ابْنِ هِشَامٍ .

قَالَ : سَبَاقٌ ، بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ وَالْجَحْدَرِيِّ وَابْنِ السَّمِيعِ ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي  
زَادَ الْمَسِيرَ ٤٩٠/٦ ، وَانظُرَ الْبَحْرَ ٣١٤/٧ . وَهَذِهِ الْحَاشِيَةُ الْمَنْقُولَةُ مِنْ خَطِّ تَلْمِيزِ ابْنِ هِشَامٍ هِيَ مِنْ كَلَامِ  
الرَّمْخَشَرِيِّ فِي الْكَشَافِ ٣٠٩/٣ .

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ ١٠٢ .

(٣) رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مَوْقُوفًا وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . الدَّرُ الْمُنْتَشَرُ  
٢٥/٧ [ طَبْعَةُ دَارِ الْفِكْرِ - بَيْرُوتَ ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م ] ، وَانظُرَ حَوَاشِيَّ زَادَ الْمَسِيرَ ٤٨٩/٦ ،  
وَالرَّمْخَشَرِيِّ عَلَيْهِ كَلَامٌ ، انظُرْهُ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ الْكَشَافِ . وَانظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلرَّجَّاجِ ٢٦٨/٤ .

(٤) سُورَةُ هُودٍ ٣١ .

(٥) سُورَةُ يُوسُفَ ٨٢ .

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٣٢ .

(٦) فِي الْمَجْلَسِ الْأَوَّلِ .

كما قال تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ <sup>(١)</sup> ﴾ أى السابقون إلى الإيمان السابقون إلى الجنة .  
وقال قتادة ، وهو قول الحسن : الظالم لنفسه هو المنافق ، نطق بكتاب الله  
وصدق بلسانه وخالف بعمله ، والمقتصد صاحب اليمين ، والسابق بالخيرات هو  
المقرب ، قال : وإن الناس نُزِّلُوا / عند الموت في ثلاثة منازل ، وذلك قول الله عز  
وجل : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ \* فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّةٌ نَّعِيمٌ <sup>(٢)</sup> ﴾ إلى آخر  
السورة ، أى إنك ترى فيهم ماتحُبُّ من السلامة ، وقد علمت ما أعد لهم ، ومعنى  
﴿ فَنُزِّلُ ﴾ أى فغذاءً من حميم ، ﴿ وَتَصْلِيَةٌ جَاجِيمٌ ﴾ أى إقامة على جحيم ، قال :  
ويجعل لهم يوم القيامة ثلاثة منازل ، فقال تعالى : ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ  
الْمَيْمَنَةِ \* وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ \* وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ \* أُولَئِكَ  
الْمُقْرَبُونَ <sup>(٣)</sup> ﴾ .

وقال الضحَّاك بن مزاحم : المقتصد : المؤمن ، والظالم لنفسه : المشرك ،  
والسابق بالخيرات : المقرب ، وبعضهم أفضل من بعض ، كما قال في الصافات :  
﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ مُبِينٌ <sup>(٤)</sup> ﴾ .

وقال الفراء كقول الضحَّاك ، قال : فمنهم ظالم لنفسه : هذا الكافر ، ومنهم  
مقتصد : هؤلاء أصحاب اليمين ، والسابق بالخيرات : هم المقربون ، كآية التي في  
الواقعة ، موافقاً تفسيرها تفسيرها ، فأصحاب الميمنة هم المقتصدون ، وأصحاب  
المشأمة في النار ، والسابقون السابقون أولئك المقربون : انتهت الحكاية عنه .  
وأقول : إن الضمائر الثلاثة من قوله : ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ

(١) الآية العاشرة من سورة الواقعة .

(٢) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩ .

(٣) السورة نفسها ٨ - ١١ .

(٤) سورة الصافات ١١٣ .

(٥) معالي القرآن ٣٦٩/٢ ، وقد تصرف ابن الشجري في عبارة الفراء بعض التصرف .

وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴿ تَعُودُ فِي هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ عَلَى الْعِبَادِ ، فِي قَوْلِ مَنْ فَسَّرَ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ بِالْمُنَافِقِ ، وَقَوْلِ مَنْ فَسَّرَهُ بِالْمُشْرِكِ ، فَتَقْدِيرُهُ : ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ، فَمِنْ عِبَادِنَا ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ مَقْتَصِدٌ ، وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ . وَأَمَّا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ فَمَوْجَّهَةٌ إِلَى السَّبِقِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ ( سَابِقٌ ) كَمَا وَجَّهَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى الصَّبْرِ وَالْغَفْرَانِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَكَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ <sup>(١)</sup> لِدَلَالَةِ فِعْلَيْهِمَا عَلَيْهِمَا ، وَكَمَا عَادَ الضَّمِيرُ إِلَى السَّفْهَةِ ، الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ السَّفِيهُ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ :

إِذَا نُهِىَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافٍ

٦٩

/ أَى جَرَى إِلَى السَّفْهِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْقَطَامِيِّ <sup>(٢)</sup> :

هُمُ الْمُلُوكُ وَأَبْنَاءُ الْمُلُوكِ لَهُمْ وَالْآخِذُونَ بِهِ وَالسَّاسَةُ الْأُولُ

أَرَادَ الْآخِذُونَ بِالْمُلْكِ ، فَأَضْمَرَهُ لِدَلَالَةِ ذِكْرِ الْمُلُوكِ عَلَيْهِ ، وَالْإِشَارَةُ بِمَنْزِلَةِ الْإِضْمَارِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا قَدْ سَدَّتْ مَسَدَّ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ <sup>(٣)</sup> فَالْإِشَارَةُ مِنْ « أُولَئِكَ » قَامَتْ مَقَامَ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ إِلَى الْخَبَرِ عَنْهُ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : كَلَّهِنَّ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا .  
آخر المجلس .

\*\*\*

(١) سورة الشورى ٤٣ .

(٢) غير مُسَمَّى . والبيت في معاني القرآن ١٠٤/١ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٢٧ ، ومجالس ثعلب ٦٠/١ ، ونقائض جرير والأخطل ص ١٥٧ ، والخصائص ٤٩/٣ ، والاحتساب ١٧٠/١ ، وشرح الحماسة ص ٢٤٤ ، وأمالى المرتضى ٢٠٣/١ ، والإنصاف ص ١٤٠ ، والهمع ٦٥/١ . وفي حواشئ تأويل المشكل مراجع أخرى . ونُسِبَ إِلَى أَبِي قَيْسِ بْنِ الْأَسْلَتِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْمُنْسُوبِ خَطَأً إِلَى الزَّجَّاجِ ص ٩٠٢ ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ الْمَطْبُوعِ . وَأَعَادَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ إِشْدَادَهُ فِي الْمَجَالِسِ : السَّابِعُ عَشَرَ ، وَالثَّامِنُ وَالثَّلَاثِينَ ، وَالتَّاسِعُ وَالْخَمْسِينَ ، وَالْخَامِسُ وَالسِّتِينَ .

(٣) ديوانه ص ٣٠ ، والموضع المذكور من معاني القرآن ، وأمالى المرتضى ، وجمهرة أشعار العرب ص ٨١٩ ، والخزانة ٢٢٦/٥ . والبيت أعاده ابن الشجري في المجلسين الثامن والثلاثين ، والسادس والسبعين .

(٤) سورة الإسراء ٣٦ .

## المجلس الحادى عشر

مجلس يوم السبت ، سلخُ جمادى الأولى ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

### تفسير مسائل وأبيات

#### مسألة<sup>(١)</sup>

من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر ، وإعطاء المصادر حكم الأعيان ، فمن ذلك قولهم : « أخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً » فأخطب إنما هو للأمير ، وقد أضافوه إلى « ما » المصدرية ، ولفظة أفعل التى وضعوها للمفاضلة مهما أضيفت إليه صارت بعضه ، ولما أضافوا أخطب إلى « ما » وهى موصولةً بىكون صار أخطب كونا ، فالتقدير . أخطبُ كون الأمير ، فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين ، والمعنى راجع إلى الأمير ، فلذلك سدّت الحال مسدّد خبر [ هذا ] المبتدأ ، إذ الحال لا تسدّ مسدّد خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسمَ حَدِيثٍ ، كقولك : ضربنى زيداً جالساً ، ولا تسدّ الحال مسدّد خبر المبتدأ إذا كان اسمَ عين ، فالعامل فى هذه الحال

(١) حكى السيوطى خلاصة هذه المسألة ، عن أمالى ابن الشجرى ، فى الأشباه والنظائر ١/١٨٣ .

(٢) تقدم فى المجلس السادس ، ويأتى فى المجلس السادس والثلاثين . وانظره فى الكتاب ١/٤٠٢ ،

٤٠٣ ، والأصول ٢/٣٥٩ ، وكتاب الشعر ص ٢٣٨ وحواشيه .

(٣) سقط من هـ ، وهو فى الأشباه والنظائر ، حكاية عن ابن الشجرى ، كما سبق .

« كان » التامة مضمرة ، فهي حال من ضميرٍ مستتر في فعلٍ مجرور الموضع ، بإضافة ظرفٍ زمانى إليه ، عمل فيه اسمٌ فاعلٍ محذوف ، فالتقدير : ضربى زيداً إذا كان جالسا ، أو إذ كان جالسا ، تقدّر / ما يقتضيه الفعل من زمانٍ التوقع أو المضى<sup>(١)</sup> ، وذو الحال الضمير المستكن في « كان » وهى كان التى بمعنى وجد ، وموضعها جرٌّ بإضافة « إذا » إليها أو « إذ » ، والعامل في هذا الظرف اسمٌ فاعلٍ مُقدّر ، كالذى تُقدّره في قولك : الخروج يوم السبت ، أى واقع يوم السبت ، فأما قول المتنبي :

بِحُبِّ قَاتِلَتِي وَالشَّيْبِ تَغْدِيَتِي هَوَاىَ طِفْلاً وَشَيْبَى بِالْعِ الْحُلْمِ

فيحتمل موضع « هَوَاىَ وَشَيْبَى » الرفع والجر ، فالرفع على أن يكونا مبتدئين ، وطفلاً وبالْعِ الْحُلْمِ حالان سداً مسدداً الخبرين ، على ما قررته في قولك : ضربى زيداً جالساً ، فالتقدير : هَوَاىَ إذ كنتُ طفلاً ، وشَيْبَى إذ كنتُ بالْعِ الْحُلْمِ ، والجر على أن يُبدلها من الحُبِّ والشَّيْبِ ، وحسن إبدال الهوى من الحُبِّ إذ كان بمعناه ، والعامل في الحالين على هذا القول المصدران اللذان هما هَوَاىَ وشَيْبَى ، فالتقدير : تغديتى بحبى قاتلتى ، وبالشَّيْبِ بأن هويتُ طفلاً ، وبأن شَيْبْتُ بِالْعِ الْحُلْمِ . والقول الأول قول عثمان بن جنى ، والثانى قول الربيعى ، وكلاهما سديد .

والنصف الآخر من البيت تفصيلاً لما أجمله في النصف الأول ، لأنه بين [ به ]<sup>(٢)</sup> وقت المحبة ووقت الشَّيْبِ ، والمعنى : هَوَيْتُ وأنا طفلٌ ، وشَيْبْتُ حين احتلمت ، فصار الهوى والشَّيْبُ كالغذاء لى .

ومن إعطاء العين حكم المصدر حتى وصفوه بالمصدر ، أو جرى خبراً عنه قوله

(١) في هـ : « والمضى » . وقوله : « التوقع » يريد به الاستقبال ، كما صرح به في المجلس الحادى والسبعين .

(٢) ديوانه ٣٦/٤ ، ونقل شارحه إعراب ابن الشجرى للبيت ، وأعادته المصنف في المجلس الحادى والسبعين .

(٣) في هـ : « ونخص » وما في الأصل مثله في شرح ديوان المتنبي .

(٤) ليس في هـ .

تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَيَّ قَمِيصِيهِ بَدِيمٍ كَذِبٍ ﴾ (١) أى مكذوب به ، وقوله : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ  
إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ (٢) أى غائراً ، وقوله : ﴿ ثُمَّ آذَعْنَهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ﴾ (٣) أى  
ساعات ، فسعيًا مصدرٌ وقع موقع الحال ، كقولهم : قتلته صبرًا ، أى مصبورًا ،  
والمعنى محبوساً ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ (٤) أى إن ابنك  
عَمَلٌ ، فى أحد الأقوال الثلاثة ، والقول الثانى : أن يكون فى الكلام / تقديرٌ حذف  
مضاف ، أى إنه ذو عملٍ ، والثالث : أن يُعادَ الضميرُ إلى المصدر الذى هو  
السؤال ، لدلالة فعله عليه ، فالمعنى : إن سؤالك إياى أن أنجىَ كافرًا غيرَ صالحٍ ،  
وأوجهها أنه جعله العملَ اتساعاً ؛ لكثرة وقوع العمل غيرِ الصالح منه ، كقولهم :  
ما أنت إلا نومٌ ، وما زيدٌ إلا أكلٌ وشربٌ ، وإنما أنت دخولٌ وخروجٌ ، ومنه قول  
الخنساء (٥) :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

فى أحد الوجهين ، لأنه يُتَأَوَّلُ على : هى ذاتُ إقبالٍ وإدبارٍ ، ومن ذلك قولُ

الشاعر :

أَلِفُ الصُّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا (٦)

(١) سورة يوسف ١٨ .

(٢) الآية الأخيرة من سورة الملك . وانظر ص ٩٢ .

(٣) سورة البقرة ٢٦٠ .

(٤) سورة هود ٤٦ .

(٥) وهو القول الأول .

(٦) من قصيدتها السيرة فى رثاء أخيها صخر . ديوانها ( أنيس الجلساء ) ص ٧٨ ، وهو فى الكتاب  
٣٣٧/١ ، ومعانى القرآن للأخفش ص ٩٧ ، والكامل ص ٣٧٤ ، ١٣٥٦ ، ١٤١٢ ، والمقتضب ٢٣٠/٣ ،  
٣٠٥/٤ ، والتعازى والمرائى ص ١٠٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٠/١ ، ٦٢٠ ، والخصائص ٢٠٣/٢ ،  
١٨٩/٣ ، والمختص ٤٣/٢ ، والمنصف ١٩٧/١ ، ودلائل الإعجاز ص ٣٠٠ ، والنهاية ١٣/٢ ، ٢٨٣ ،  
وتفسير القرطبى ٤٦/٩ ، والخزانة ٤٣١/١ ، وغير ذلك كثير .

(٧) فرغت منه فى المجلس التاسع .



قد ذكرتُ قبلُ أن الصُّفُون مصدر صَفَن : إذا تَنَّى في وقوفه إحدى قوائمه فوقف على سُنْبُكَيْهَا ، وقد يكون الصُّفُون أيضاً في غير هذا جَمْع صَافِي ، قال عمرو بن كلثوم :  
تَرَكْنَا الحَيْلَ عَاكِفَةً عَلَيْهِ مُقَلَّدَةً أَعْتَتَهَا صُفُونًا

وكَسِيرٌ على هذا المعنى من الأوصاف المعدولة عن فاعلٍ إلى فَعِيلٍ للمبالغة ، فكَسِيرٌ أبلغُ في الوصف من كاسِر ، كما أن رحيماً وسميماً وقديراً أبلغُ من سامعٍ وراحِمٍ وقادر ، لأن الموصوفَ بَفَعِيلٍ هو الذى يكثُر منه ذلك الفعل ، ومعنى كاسِر : ثانٍ ، من قولك : تَنَّى يده : أى لواها ، وتَنَّى الفرسُ قائمته ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ثَانِي عِطْفِهِ ﴾ أى لأوياً عُنُقَهُ تكبُّراً ، وانتصاب « كَسيراً » على أنه خبر ما يزال .

وقوله : ممَّا يقومُ على الثَّلاث : ما مصدرية ، فالمعنى : من قيامه ، ومن متعلِّقة بالخبر المحذوف ، فتحقيق اللفظ والمعنى : أَلِفُ القِيَامِ على ثلاثٍ فما يزال كَسيراً ، أى ثانياً إحدى قوائمه ، حتى كأنه مخلوقٌ من القيام على الثلاث .

٧٢

ومثله في وصف / العين باسم الحدِّث قول الآخر :

أَلَا أَصْبَحْتُ أَسْمَاءَ جَاذِمَةَ الحَبْلِ وَضَنْتُ عَلَيْنَا وَالضَّنِينُ مِنَ البُخْلِ  
كأنه قال : والضنينُ مخلوقٌ من البخل ، ومثله :  
\* وَهَنَّ مِنَ الإِخْلَافِ قَبْلَكَ وَالْمَطْلِ \*

(١) في المجلس المذكور .

(٢) في هـ : غيرها .

(٣) من معلقته . شرح القصائد السبع ص ٣٨٩ ، والمختص ٨١/٢ ، وتفسير القرطبي ١٥/١٩٣ .

(٤) الآية التاسعة من سورة الحج .

(٥) هو البعيت الماشعى . والبيت من قصيدة في النقائص ص ١٣٥ . وهو في الخصائص ٢/٢٠٢ ،

والخزانة ١٠/٢١٦ ، والمختص ٤٦/٢ ، والمغنى ص ٣٤٤ ، وشرح أبياته ٥/٢٦٥ ، وشرح شواهده ص ٢٤٦ ،

واللسان ( جزم - ضنن ) .

(٦) للبعيت أيضاً : وصدرة :

فَصَلَّتْ فَأَعْدَانَا بِهِجِي صَدُودَهَا

أى : والنساء تُحْلِقْنَ فى أوّل الدهرِ من الإخلاف والمَطل ، فهذا كلّه من تنزيل الأعيان منزلة المصادر .

فأما تنزيل المصادر منزلة الأعيان ، فكقولهم : موتٌ مائتٌ ، وشيْبٌ شائبٌ ، وشِعْرٌ شاعِرٌ ، قال ابن مقبل<sup>(١)</sup> :

إذا مِتُّ عن ذكرِ القوافى فلن تَرى لها شاعِراً مثلى أظبُّ وأشعِرا  
وأكثرُ بيتاً شاعِراً ضُرِبَتْ به بَطونُ جبالِ الشُّعْرِ حتى تيسِراً

أراد بجبالِ الشُّعْرِ أسبابَ الشُّعْرِ ، لأنّ الحبلَ يسمّى سَبَباً<sup>(٢)</sup> .

وقد ذهب بعضهم فى قوله : « مِمَّا يَقوم على الثلاث كَسِيرًا » إلى أن « ما » بمعنى الذى ، والمضمَر فى « يقوم » عائدٌ على « ما » ، وكسيراً حالٌ من الضمير ، وهو بمعنى مكسور ، كقَتِيلٍ ومقتول ، والمعنى : كأنه من الحيوان الذى يقوم على الثلاث مكسوراً ، وخبر « ما يزال » الجملة من كأنَّ واسمها وخبرها ، والقولُ الأوّل قولُ أهلِ العِلْمِ الموثوقِ بعلمهم .

= راجع الموضوع السابق من النقائص ، واللسان ( ولع ) ، والخصائص ٢٠٣/٢ ، ٢٦٠/٣ ، والموضع المذكور من المحتسب .

(١) انظره وأمثاله فى الأصول ٨٤/٣ ، وكتاب الشعر ص ٢٣٨ ، وشرح الحماسة ص ٢١٦ ، ٥٨٤ ، ٨٥٤ ، ١٦٠١ .

(٢) ديوانه ص ١٣٦ ، وتخريجُه فيه . ورواية الديوان : « وأكثرُ بيتاً مارداً » .

(٣) الذى فى الديوان « جبال » بالجيم ، وجاء بحاشية أصل الأمالى : « قال الإمام أبو اليمن الكندى رحمه الله : قوله : « جبال الشعر » بالخاء المهملة سهو ، وإنما هو « جبال » ، بالجيم . أنشد ابن جنى هذين البيتين فى كتابه المعروف بالخاطريات ، على قوله تعالى : ﴿ لتزول منه الجبال ﴾ يريد أن الجبال تُذكَر ويُراد بها كلُّ ما يثبت ويعظم شأنه . ولهذا وُضِعَ عبارة عمّا لاتدركه المعانية ، وإنما هو للمعانى المنصورة . قال : « ولهذا قال أبو الحسن الأخفش فى قوله : ﴿ من جبالٍ فيها من يرد ﴾ إنه يريد بها الكثرة والوفور ، لا نفس الجبال المشاهدة فى نصبها وتشكلها . وهذا واضح » . وانظر الخاطريات ص ٥٨ ، والحليات ص ١٩٧ .

### مسألة أخرى

/ قال سيبويه<sup>(١)</sup>: وتقول: ما مررت بأحد يقول ذلك إلا عبد الله، وما رأيت ٧٣  
أحداً يفعل ذلك إلا زيّداً، هذا وجه الكلام، وإن حملته على الإضمار الذي في  
الفعل فقلت: إلا زيّداً، فرفعت، فعرّبني، قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

في ليلة لا ترى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها

وكذلك: ما أظنّ أحداً يقول ذلك إلا زيّداً، وإن رفعت فجائز حسن، وإنما  
اختير النصب هاهنا؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، ولا يكون  
بدلاً إلا من منفي، لأن المبدل منه منصوب منفي، ومضمرة مرفوع، فأرادوا أن  
يجعلوا المستثنى بدلاً من أحد، لأنه هو المنفي، وجعلوا «يقول ذلك» وصفاً  
للمنفي، وقد تكلموا بالآخر، لأن معناه معنى المنفي، إذ كان وصفاً لمنفي. انتهى  
كلامه. ومعنى قوله: تكلموا بالآخر، أي تكلموا بالرفع في المستثنى.

وأقول: إن إبدال المستثنى إنما يقع فيما كان غير واجب، نفيًا أو نهياً، أو  
استفهاماً، وذلك قولهم: ما خرج أحدٌ إلا زيّداً، ولا تمرُّ بأحدٍ إلا عبد الله، وهل  
لقيت أحداً إلا محمداً، فإن وصفت المستثنى منه بجملة من فعلٍ وفاعلٍ مضمّر،  
كقولك: ما رأيت أحداً يقول ذلك، فحكّم الصفة حكّم الموصوف، في تناول

(١) الكتاب ٣١٢/٢، ٣١٣، مع بعض اختلاف في العبارة.

(٢) في هـ: «أوجه» وأثبت الصواب من الأصل والكتاب، والخزانة ٣/٣٤٩، وسياقه يتفق مع سياق  
الأمال، كأنه ينقل كلام سيبويه عن ابن الشجري، ونه عليه شيخنا عبد السلام هارون، رحمه الله.  
(٣) عدّي بن زيد، وقيل: أحيحة بن الجلاح. راجع ملحقات ديوان عدّي ص ١٩٤، وديوان أحيحة  
ص ٦٢، والأصول ١/٢٩٥، وشرح الجمل ٢/٢٥٥، وحواشي الكتاب والخزانة، وستكلم ابن الشجري  
قريباً على نسبة البيت. ويروى «نرى» بالنون، و«ترى» بالتاء.

(٤) في الكتاب: «وأن لا يكون» وما في الأمال مثله في الخزانة.

(٥) في الكتاب: «فالمبدل منه»، وما في الأمال مثله في الخزانة.

النفي [ لها ] فإذا استثنيت من الضمير [ الذي ] في يقول ، فكأنك استثنيت من الموصوف المضمير المنفي ، فلذلك جاز الرفع في المستثنى ، من حيث كان بدلاً من مرفوع عائد على المنفي .

والبيت الذي أنشده سيبويه شاهداً على جواز الرفع ، من مقطوعة لرجل من الأنصار ، ورؤى أنه لما أُذخِلَتْ حَبَابَةٌ على يزيد بن عبد الملك دخلت وعليها ثياب مُعَصْفَرَةٌ ، وببيدها دُفٌّ وهي تُصَفِّقه بيدها ، / وتُغني هذه الأبيات :

مَا أَحْسَنَ الْجَيْدِ مِنْ مُلَيْكَةِ وَاللَّبَا      إِذْ زَانَهَا تَرَائِبُهَا  
يَا لَيْتَنِي لَيْلَةٌ إِذَا هَجَّعَ الدَّ      سَاسُ وَنَامَ الْكِلَابُ صَاحِبُهَا  
فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا      يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

رَفَعَ « كَوَاكِبُهَا » على البدل من المضمير في « يحكى » ، ولولا احتياجه إلى تصحيح القافية كان النصب فيها أولى ، من ثلاثة أوجه : أحدها إبدالها من الظاهر الذي تناوله النفي على الحقيقة ، والثاني نصبها على أصل باب الاستثناء ، كقراءة ابن عامر اليحصبي : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ ، والثالث أنه استثناء من غير الجنس ، كقولك : ما في الدار أحدٌ إلا الخيام ، وأهل الحجاز يجمعون فيه على النصب ، وعلى ذلك أجمع القراء في قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ .

(١) زيادة من هـ .

(٢) ليس في هـ .

(٣) نسبها صاحب الأغاني ٣٦/١٥ ، لأحيحة بن الجلاح . وانظر ماتقدم في تخرج الشاهد .

(٤) حكاه البغدادي في الخزانة ٣٥١/٣ ، عن ابن الشجري .

(٥) سورة النساء ٦٦ ، وقرأ بالنصب أيضاً أبي ، وابن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر . السبعة لابن

مجاهد ص ٢٣٥ ، والكشف لمكي ٣٩٢/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ ، والبحر ٢٨٥/٣ .

(٦) سورة النساء ١٥٧ ، وجاء في الأصل : ﴿ وما لهم ﴾ بإقحام الواو ، ولم تأت في النسخة هـ . ومن

الطريف أن الواو أقحمت أيضاً في نسختي خزانة الأدب - والبغدادي ناقل عن ابن الشجري كما أشرت قريبا - وقد نبه على هذا الخطأ شيخنا عبد السلام هارون رحمه الله ، وأفاد أن الواو إنما جاءت في الآية ٢٨ من

سورة النجم ، وتلاوتها : ﴿ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن ﴾ .

والبيت الذي ذكره سيبويه يقع في أكثر نُسَخ الكتاب غير منسوبٍ إلى شاعرٍ مسمًى ، ووجدته في كتابٍ لُغَوِيٍّ منسوباً إلى عدِيّ بن زيد ، وتصفححت نسختين من ديوان شعر عدِيٍّ فلم أجد فيهما هذه المقطوعة ، بل وجدت له قصيدةً على هذا الوزن وهذه القافية ، أولها :

لم آرِ مِثْلَ الأَقْوَامِ فِي غَبْنِ الأَيِّمِ      مِمَّ يَنْسُونَ مَا عَوَّاقِبُهَا  
يَرُونَ إِخْوَانَهُمْ وَمَصْرَعَهُمْ      وَكَيْفَ تَعْتَأْفُهُمْ مَخَالِبُهَا  
فَمَا تُرَجِّي النَّفْسُ مِنْ طَلَبِ العَيْدِ      رِ وَحُبِّ الحَيَاةِ كاذِبُهَا<sup>(١)</sup>

قوله : « في غَبْنِ الأَيَامِ » يدل على أنهم قد استعملوا العَبْنَ المتحرك الأوسط في البَيْع ، والأشهر : غَبْنُهُ في البَيْعِ غَبْنًا ، بسكون وسَطِهِ ، والأغْلَبُ على العَبْنِ المفتوح أن يُستعمل في الرأى ، وفِعْلُهُ غَبِنَ يَغْبِنُ مثل رَكِبَ يَرَكِبُ ، يقال : غَبِنَ رأيه ، والمعنى : في رأيه ، ومفعول العَبْنِ في البيت محذوف ، أي في غَبْنِ الأَيَامِ إياهم ، / ٧٥ وما استعمل فيه العَبْنُ المفتوح الأوسط في البَيْع قول الأعشى :

لا يَقْبَلُ الرُّشُوةَ فِي حُكْمِهِ      ولا يُبَالِي غَبْنَ الخاسِرِ

وقوله : « ما عَوَّاقِبُهَا » ما استفهامية ، « وَيَنْسُونَ » معلق ، كما عُلِقَ نقيضُهُ ، وهو يَعْلَمُونَ ، فالتقدير : يَنْسُونَ أَيُّ شَيْءٍ عَوَّاقِبُهَا ، وَيَحْتَمِلُ « ما » أن تكون موصولة بمعنى الذي أو التي ، وكونها بمعنى التي هاهنا حَسَنٌ ، و « عَوَّاقِبُهَا » في هذا الوجه خبرٌ مبتدأ محذوف ، والتقدير : يَنْسُونَ التي هي عَوَّاقِبُهَا ، أي يَنْسُونَ الأشياءَ

(١) ديوان عدِيٍّ ص ٤٥ ، وتخرجه فيه ، وزد عليه : معاني القرآن ٢٤٥/١ ، وكتاب الشعر ص ٤٣٣ ، وحواشيه . والمسائل العضديات ص ١٦٦ .

(٢) هكذا « كاذِبُهَا » ويُقَوِّيه شرح ابن الشجري الآتي . وجاء في الأغاني ١٤٧/٢ « كَارِبُهَا » بالراء ، وقال أبو الفرج : « و كَارِبُهَا » هاهنا : غامُها ... يقال : كربه الأمر وكرته .. إذا غمَّه .

(٣) راجع إصلاح المنطق ص ٩٧ ، وأدب الكاتب ص ٣٠٩ .

(٤) ديوانه ص ١٤١ .

(٥) هذا كلام ابن جنى في المحتسب ٦٤/١ ، وأصرح منه ماجاء في ص ٢٣٥ ، ومثّل لتعليق « يعلمون » بقوله : علمت من أبوك ، وعرفت أيهم أخوك ؟ .

التي هي عواقب الأيام ، وجاز حذف العائد من الصلة ، وهو أحد جزئى الجملة ، على ضعف ، كما روى عن رؤبة بن العجاج أنه قرأ : ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾<sup>(١)</sup> بمعنى الذى هو بعوضة ، وعلى هذا قرأ يحيى بن يعمر : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾<sup>(٢)</sup> أى الذى هو أحسن ، وهذا وإن كان قبيحاً من حيث كان المحذوف ضميراً مرفوعاً ، وهو أحد ركنى الجملة ، فقد جاء مثله فى الشعر ، نحو مارواه الخليل عن العرب من قولهم : ما أنا بالذى قاتل لك سوءاً ، ورؤى شيئاً<sup>(٣)</sup> ، وإنما حسن حذف المبتدأ العائد هاهنا لتكثُر الصلّة بالموصول والجار والمجرور ، ومثله فى التنزيل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي

(١) سورة البقرة ٢٦ . وقراءة الرفع هذه قرأ بها أيضاً الضحّاك ، وإبراهيم بن أبى عبله ، وقطرب . راجع معانى القرآن ٢٢/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٣/١ ، والمختص ٦٤/١ ، وتفسير القرطبي ٢٤٣/١ ، والبحر ١٢٣/١ . والعجب ممّا ذكره ابن الجوزى فى زاد المسير ٥٥/١ ، قال : « وروى الأصمعى عن نافع : « بعوضة » بالرفع ، على إضمار هو » . والإمام نافع أحد القراء السبعة ، ولم أجد أحداً نسب إليه قراءة الرفع هذه !

(٢) سورة الأنعام ١٥٤ . وهى قراءة الحسن والأعمش وابن أبى إسحاق أيضاً . راجع المختص ٦٤/١ ، ٢٣٤ ، وتفسير القرطبي ١٤٢/٧ ، والبحر ٢٥٥/٤ ، والإتحاف ص ٢٢٠ . وانظر معانى القرآن ٣٦٥/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٩٣/١ .

(٣) هكذا جاءت كلمة « الشعر » ، واضحة فى الأصل ، وهى والشاهد الذى حكاه ابن الشجرى عن الخليل ليس من الشعر فى شىء - وسيأتىك تحريجه - ولعل ابن الشجرى رحمه الله قدسها ، أو لعل الشاهد قد سقط فى الإملاء . والشاهد الذى أقطع بأنه هو المراد هنا ، قول حسان بن ثابت ، أو كعب بن مالك رضى الله عنهما :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

فى رواية من رفع « غيرنا » . والدليل على ذلك أن سيبويه قد استشهد على حذف الضمير المرفوع بيت حسان ، وآية الأنعام ، وما حكاه الخليل عن العرب ، بهذا الترتيب . راجع الكتاب ١٠٧/٢ ، ١٠٨ ، والخزانة ١٢٠/٦ ، وأيضاً فقد أنشد ابن الشجرى البيت المذكور فى المجالس : الحادى والستين ، والرابع والسبعين ، والثالث والثمانين ، شاهداً على رفع « غيرنا » .

(٤) ويروى : « قبيحا » . راجع الكتاب ١٠٨/٢ ، ٤٠٤ ، والأصول ٣٩٦/٢ ، والإنصاف ص ٣٩١ ، ٣٩٣ ، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١ ، وشرح المفصل ١٥٢/٣ ، والبسيط ص ٥٤٨ ، ٦٨٥ ، والخزانة ٣٢٥/١٠ ، وانظر أيضاً الكشاف ٤٩٨/٣ ، والبحر المحيط ٢٩/٨ ، والمواضع المذكورة من قبل فى المختص ، وتفسير القرطبي . وقد أعاده المصنف فى المجلسين : الحادى والثلاثين ، والثالث والثمانين .

السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴿١﴾ التقدير : الذى هو فى السماءِ إلهٌ ، وقوى الحذف هاهنا لطول الصلّة بالظرف ، والظرف متعلق بإله ، لأنه فى معنى معبود .

فإن قيل : هلا كان ﴿ إله ﴾ مبتدأ ، والظرف خبراً عنه قدّم عليه ، لأن المبتدأ متى كان نكرةً وخبره ظرفٌ وجب تقديم الظرف ، كقولك : فى الدار رجلٌ ، وإذا كان ﴿ إله ﴾ مبتدأ والظرف خبره ، لم يحتج [ به ] إلى تقدير جزءٍ آخر .

فالجواب : أن هذا التقدير يؤدّى إلى إخلاء الصلّة من عائدٍ على الموصول لفظاً<sup>(٢)</sup> وتقديراً ؛ لأنك إذا جعلت الظرف خبراً عن إله أضمرت فيه عائداً / على إله ، ٧٦ وبقى الموصول بغير عائد ، فقد ثبت بهذا صحّة ما قررته من تقدير مبتدأ راجع إلى الموصول .

ومعنى قوله : « وحبُّ الحياة كاذبها »<sup>(٤)</sup> أن حبَّ النفوس للحياة قد يستحيل بُغضاً ، لما يتكرّر عليها من الشدائد والآفات التى يتمنى صاحبها الموت ، كما قال المتنبي :

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً وحسبُ المَنايا أن يَكُنَّ أمانياً  
وَاللَّبَّةُ : الموضع الذى [ يكون ]<sup>(٦)</sup> عليه طَرْفُ القِلادة ، والترائب : واحدها تَرْيئةٌ ، وقيل : تَرْيِبٌ ، وهو الصنّدر ، وإنما جمع اللبّة والتريئة بما حولهما ، كأنه سمى ما يجاور اللبّة لَبّةً ، وما يجاور التريئة تَرْيئةً ، كما قالوا : شابت مَفارقةً ، ويعير

(١) سورة الزخرف ٨٤ . وانظر دراسات لأسلوب القرآن ٧٣/٣ .

(٢) أضيفت بهامش الأصل .

(٣) ذكره ابن هشام فى المغنى ص ٤٨٥ ، من غير عزو ، وكذلك العكبرى فى البيان ص ١١٤٢ ، وأعادته المصنف فى المجلسين الحادى والثلاثين ، والثامن والستين ، وانظر البحر المحيط ٢٩/٨ .

(٤) حكاها البغدادي فى الخزانة ٣٥٤/٣ ، عن ابن الشجرى .

(٥) مطلع قصيدته السيارة . ديوانه ٢٨١/٤ ، وأعادته ابن الشجرى فى المجلس الثالث والثمانين .

(٦) زيادة من هـ .

المجلس الحادى عشر

١١٤

ذو عَثَانَيْنِ، وَمِثْلُ الْبَيْتِ فِي جَمْعِ اللَّبَّةِ وَالتَّرْبِيَةِ قَوْلُ الْآخَرِ: <sup>(١)</sup>

وَالزَّعْفَرَانُ عَلَى تَرَائِبِهَا شَرِقٌ بِهِ اللَّبَّاتُ وَالنَّحْرُ

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ <sup>(٤)</sup>.

آخر المجلس .

\* \* \*

(١) مفردة «عُثُون» وهو شُعَيْرَات عند مَذْبَح البعير والتيس . وانظره والذي قبله في الكتاب ٤٨٤/٣ ،  
والخصائص ص ٤٢١ ، وسعيدهما ابن الشجرى في المجلس الثامن والعشرين .

(٢) في هـ : ومثل هذا في جمع ...

(٣) هو المَخْبَلُ ، كما في اللسان ( شرق ) ، وأنشده من غير نسبة في ( ترب ) ، وهو من غير نسبة أيضا في  
تفسير القرطبي ٥/٢٠ ، والبحر ٤٥٣/٨ ، وأعادها ابن الشجرى في المجالس : الثاني والخمسين ، والسابع  
والسبعين ، والثاني والثمانين .

(٤) الآية السابعة من سورة الطارق .



## المجلس الثاني عشر

### بيت للمتنبي<sup>(١)</sup>

٧٧ أَيْ يَوْمَ سَرَرْتَنِي بِوَصَالِي لَمْ تُرْعِنِي ثَلَاثَةَ بَصُدُودٍ

وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسرّوه ، فأنبّه على معنّى أو إعراب أغفلوه ، وهذا البيت لبُعده من التكلف ، وخلوّه من التعسف ، وسُرعة انصبابه إلى السمع وتولّجه في القلب ، أهملوا تأمّله فحَفِنِي عنهم ما فيه .

والذى يتوجّه فيه من السؤال أن يقال : ما وجه تعلق عَجْزِهِ بصدريه ، وهل للجمله الأخيرة موضعٌ من الإعراب ؟

فإن قيل : نعم ، قيل : ماهو ؟ ولم وجهاً من وجوه الإعراب يَحْتَمِلُ ؟ وهل يجوز أن تكون « أَيْ » فيه شرطية ، لتتعلق الجملة بالجملة تعلق الجزاء بالشرط كقولك : « أَيْ يَوْمَ لَقِينِي زَيْدٌ لَمْ أُعْرِضْ عَنْهُ » ، تريد أَيْ يَوْمَ لَقِينِي أَقْبَلْتُ عَلَيْهِ .

والجواب عن هذا السؤال أنه لا يصحُّ حَمْلُ « أَيْ » على معنى الشرط ؛ لأن في ذلك مناقضةً للمعنى الذى أرادّه الشاعر<sup>(١)</sup> ، فكأنه قال : إن سررتنى يوماً بوصالك

(١) ديوانه بالشرح المنسوب للعكبرى ٣١٩/١ ، والمغنى ص ٨٣ ، ٥٦٨ ، وشرح أبياته ١٥٢/٢ .

(٢) ذكر ابن هشام هذا التأويل من غير عَزْوٍ ، ونصّ البغداديّ على أن ابن هشام قد أخذ كلام ابن الشجرى برمته . وكذلك ذكره شارح ديوان المتنبي دون عَزْوٍ .

أُمَّتَنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ صُدُودِكَ ، وَهَذَا عَكْسُ مُرَادِهِ فِي الْبَيْتِ ، وَإِنَّمَا « أَيْ » اسْتِفْهَامٌ  
خَرَجَ مَخْرَجَ النَّفْيِ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَدْعِي أَنَّهُ أَكْرَمُكَ : أَيْ يَوْمَ أَكْرَمْتَنِي ؟ تَرِيدُ  
مَا أَكْرَمْتَنِي قَطُّ ، قَالَ الْهَذَلِيُّ<sup>(١)</sup> :

فَاذْهَبْ فَأَيُّ فِتْيٍ فِي النَّاسِ أَحْرَزَهُ مِنْ حَتْفِهِ ظَلَمٌ دُعُجٌّ وَلَا جَبَلٌ

ذَهَبَ بِأَيِّ مَذْهَبِ النَّفْيِ ، فَأَدْخَلَ مَعَ لَا حَرْفَ الْعَطْفِ ، كَمَا تَقُولُ : مَا قَامَ زَيْدٌ  
وَلَا عَمْرُوٌ ، فَمَعْنَى الْبَيْتِ : مَا سَرَرْتَنِي يَوْمًا بِوَصَالِكَ إِلَّا رُغِئْتَنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِصُدُودِكَ<sup>(٢)</sup>

/ فَإِنْ قُلْتَ : أَجْعَلُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا ، لَا عُلُقَةَ لَهَا  
بِالْأُخْرَى ، فَلَا أَحْكَمَ لِلْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ بِمَوْضِعٍ مِنَ الْإِعْرَابِ .

فَإِنْ فِي ذَلِكَ [ أَيْضًا ]<sup>(٤)</sup> فِسَادًا لِمَعْنَى الْمُرَادِ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : « أَيْ يَوْمَ سَرَرْتَنِي  
بِوَصَالٍ » يُفِيدُ مَعْنَى : مَا سَرَرْتَنِي قَطُّ بِوَصَالٍ ، ثُمَّ قَوْلِكَ مُسْتَأْنِفًا : « لَمْ تُرْغِئْنِي  
ثَلَاثَةَ بِصُدُودٍ » يُفِيدُ مَعْنَى أَنْتَ تَصَدَّدُ عَنِّي يَوْمَيْنِ ، وَتَصِلُنِي فِي الثَّلَاثِ ، فَمَا يَنْتَظِمُ  
صُدُودُكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَفِي هَذَا تَنَاقُضٌ يُبْطِلُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ ، فَقَدْ ثَبَتَ بِمَا قُلْتَهُ أَنَّهُ  
لَا بُدَّ مِنْ عُلُقَةٍ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ .

وَالْعُلُقَةُ بَيْنَهُمَا تَصَحُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : أَحَدُهَا أَنْ تُجْرِيَ الْجُمْلَةُ وَصْفًا لِوَصَالٍ ،  
فَتَحْكُمُ عَلَى مَوْضِعِهَا بِالْجَرِّ ، وَالْعَائِدُ مِنْهَا إِلَى الْمَوْصُوفِ مَقْدَّرٌ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ لَكَ  
فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ حَذَفَتْ عَائِدَ الصِّفَةِ حَذْفًا يَقَارِبُ حَذْفَ عَائِدِ الصِّلَةِ<sup>(٥)</sup>

(١) الْمُتَنَحَّلُ . شَرَحَ أَشْعَارَ الْهَذَلِيِّينَ ص ١٢٨٣ ، وَتَحْرِيجِهِ فِي ص ١٥١٨ . وَزِدَ عَلَيْهِ : مَعَانِي الْقُرْآنِ  
١٦٤/١ ، وَالْمُخْتَسَبُ ١٥٩/٢ ، وَاللِّسَانُ ( قَلَا ) وَالْقَافِيَةُ فِيهِ ( خَبَلٌ ) تَصْحِيفٌ ، وَانظُرْ مَعْجَمَ الشُّوَاهِدِ ص  
٢٩٢ ، وَقَدْ أَعَادَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي الْمَجْلِسِ التَّاسِعِ وَالْأَرْبَعِينَ .

(٢) فِي هـ : بِصُدُودٍ .

(٣) هَذَا جَوَابُ « فَإِنْ قُلْتَ » ، وَهُوَ أَسْلُوبٌ قَدِيمٌ . انظُرْ مَقْدَمَتِي لِكِتَابِ الشُّعْرِ ص ٦٣ .

(٤) لَيْسَ فِي هـ .

(٥) فِي الْمَجْلِسِ الْأَوَّلِ .

كحذف الهاء في قوله: <sup>(١)</sup>

\* وما شيءٌ حميتٌ بمُستباحٍ \*

وفي قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ أراد لا تجزى فيه ، كما قال: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ وإذا قدرت مثل ذلك في البيت اتصل الكلامان فصح المعنى ، وتقدير العائد في البيت: أي يوم سررتني بوصالي لم ترعني بعده ثلاثة أيام بصدود ، فالهاء عائدة على وصال ، فكأنك قلت: ماسررتني يوماً بوصالي مأمونٍ بعده صدودك ثلاثة أيام ، وإذا ثبت صحة هذا المعنى بهذا التقدير ، فإن شئت قدرت أنك حذف الطرف أولاً ، فبقي «لم ترعني» ثم حذف الهاء ثانياً ، على مذهب من قدر في الآية حذف الجار أولاً ، فبقي «لا تجزيه» ثم حذف الهاء ، وإن شئت قدرت أنك حذف الطرف والعائد حذفاً واحدةً ، فهذا أحد الأوجه الثلاثة .

والوجه الثاني: أنك تُقدر بالجملة العطف ، وتضمير العاطف ، فكأنك قلت:

أي يوم سررتني بوصالي فلم ترعني ثلاثة بصدود ، والعرب تضمير / الفاء والواو العاطفتين ، فمما جاء فيه إضمار الفاء قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ فأضمر الفاء في ﴿قَالُوا﴾ تمام كلام موسى عليه السلام ، ثم أضمر الفاء في ﴿قال﴾ تمام كلام قومه ، وهذا كثير في القرآن .  
ومما أضمرت فيه الواو قول الخطيعة: <sup>(٨)</sup>

(١) جاءت العبارة في هـ مضطربة هكذا: يقارب حذف عائد كحذف الصلة في قوله ...

(٢) فرغت منه في المجلس الأول . (٣) سورة البقرة ٤٨ ، ١٢٣ .

(٤) سورة البقرة ٢٨١ . (٥) في هـ: صدود .

(٦) سورة البقرة ٦٧ . (٧) حكاة الزركشي في البرهان ٢١٢/٣ .

(٨) ديوانه ص ١١ ، والمعنى ص ٧٠٦ ، وشرح أبياته ٣٢٦/٧ ، ومعجم ما استعجم ص ١٣٨٧ ،

وأعاده ابن السجري في المجلس الرابع والأربعين .

إِنَّ امْرَأً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنَزِلُهُ بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَاراً شَدَّ مَا عَثَرِيَا  
أراد : ومنزله برمل يبرين ، وكذلك أضمرها الراجز في قوله :  
لما رأيت تَبَطَّأً أنصاراً شَمَرْتُ عن رُكْبَتِي الإِزَارَا<sup>(١)</sup>  
كُنْتُ لها من النَّصَارَى جَارَا

أراد : وكنتُ ، وليس للجملة في هذا الوجه موضعٌ من الإعراب ، لأنها في  
التقدير معطوفةٌ على جملةٍ لا موضع لها .

والثالث : أن تجعل الجملة حالاً من التاء في « سررتني » والعائد على التاء من  
حالتها هو الضمير المستتر في « ترعني » فكأنك قلت : أي يوم سررتني غير رائج  
لي ، وهذه حالٌ مقدرةٌ كقولك : « مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً » أي  
مقدراً به الصيد ، ومثله في التنزيل : ﴿ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ أي مقدرين  
الخلود ، ومن ذلك : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ  
رُءُوسَكُمْ ﴾ أي مقدرين التحليق ، لأن التحليق لا يكون في وقت الدخول ، وكذلك  
المراد : أي يوم سررتني بوصالك غير مقدرٍ أنك تروعني ثلاثة أيام بصدودك . فهذه  
ثلاثة أقوال جارية في مضمار كلام العرب .

ومن روى : « لم ترعني ثلاثة » برفع « ثلاثة » على إسناد الفعل إليها ، كانت

(١) الرجز في معاني القرآن ٤٤/١ ، وتفسير الطبري ١٤٤/٢ ، والقرطبي ٤٣٤/١ ، والبيت الأول في  
اللسان ( نصر ) شاهداً على أن « أنصار » بمعنى النصارى . وقد أعاد ابن الشجري هذا الرجز في المجلس الرابع  
والأربعين .

(٢) قدره في المجلس المذكور على حذف الفاء ، أي : فكنت .

(٣) أعاده ابن الشجري في المجلس الحادى والسبعين . وهو في الكتاب ٤٩/٢ ، والمقتضب  
٢٦١/٣ ، والأصول ٣٨/٢ ، ٢٦٨ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٤٢ ، والجمل المنسوب للخليل  
ص ١٧١ ، واللسان ( خلف ) ، وانظر كتاب الشعر ص ٢٦٢ ، وحواشيه .

(٤) سورة الزمر ٧٣ .

(٥) سورة الفتح ٢٧ .

٨٠. العُلُقَةُ بين الجملتين بتقدير الوصفِ أو العطف ، وبطل أن تكون الجملة حَالًا لِحَلْوٍ / « تُرْعِنِي » من ضمير يعود على ذى الحال .

بيتٌ آخِرُهُ له <sup>(١)</sup> :

جَرَيْتُ مِنْ نَارِ الْهَوَى مَا تَنْطَفِي نَارُ الْعَصَا وَتَكِيلُ عَمَّا تَحْرِقُ  
وهذا البيتُ أيضاً ممَّا أمرُوه على أسماعهم إمراراً ، فلم يُعطوه حصَّةً من التفكير ، ولم يُولوه طرفاً من التأمل ، ويتوجَّه فيه سؤالٌ عن معنى « ما » الأولى ، وسؤالٌ عن الفاعل المستكنَّ في « تحريق » إلى أىِّ النارين يعود ؟ وسؤالٌ عمَّا فيه من الحذوف ، وسؤالٌ عن الجارِّ الذى هو « عن » بم يتعلَّق ؟ فإنَّ الانطفاءَ والكُلُولَ كلاهما ممَّا يتعدَّى بعن ، قال الأخطل <sup>(٢)</sup> :

وأطفأت عني نارُ نعمانَ بعدما أغدَّ لأمرٍ عاجزٍ وتجرَّداً  
وأنا أوضح لك ، إن شاء الله تعالى ، الأجوبة عن هذه الأسئلة <sup>(٣)</sup> ، بعد أن أذكر لك بُدَّةً تستفيدُها ، من اشتقاقٍ وغيره ، فمن ذلك أن معنى التجريب تكريُّ الاختبار ، لأنَّ أمثلة التفعيل موضوعةٌ للمبالغة والتكثير ، وأصله من قولهم : جَرَيْتُهُ : أى داويته من الجرب ، فنظرتُ أصلح حاله أم لا ، ومثله : قَرَدْتُ البعيرَ : أى أرلُتُ عنه القرد ، وقَرَعْتُ الفصيلَ : أى داويته من القرع ، وهو دائماً يَلْحَقُ الفِصال .  
وألفُ العَصَا أصلها الياء ، لقولهم : أرضٌ غَضِيَاءٌ <sup>(٤)</sup> ، ولا تجوز إمالته وإن كانت أَلْفُه من الياء ، لأنَّ فيه حرفين مُسْتَعْلِيَيْن <sup>(٥)</sup> .

(١) ديوانه ٣٣٣/٢ .

(٢) ديوانه ص ٣٠٧ ، من قصيدة يمدح بها يزيد بن معاوية . وأراد بنعمان : النعمان بن بشير بن سعد الخزرجي . والأمر العاجز : الشديد يعجز عنه صاحبه . وأغدَّ : أسرع . وتجرَّد : شمرَّ وجَدَّ .

(٣) في هـ « الأسئلة » . وما في الأصل محكى عن ابن جنى ، فإنه حكى : « سؤال وأسولة » . بطرح الهمز . راجع اللسان ( سول ) .

(٤) الذى فى اللسان بالقصر ، قال : وأرضٌ غَضِيَاءٌ : كثيرة الغضى .

(٥) وهما الغين والضاد .

ويقال : طَفِئَتِ النَّارُ وَأَنْطَفَأَتْ<sup>(١)</sup> ، مهموز ، ولكنه أُبدِلَ من همزة تنطفيء ياءً لانكسار ما قبلها ، كما أُبدِلَ الفرزدقُ من المفتوح ما قبلها ألباءً في قوله :

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارَعَى فَرَاةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

وهذا لا يُسَمَّى تخفيفاً ، وإنما هو إبدالٌ لا يجوز إلا في الشعر ، والتخفيف الذي يقتضيه القياسُ في هذا النحو أن تُجْعَلَ الهمزة فيه بَيْنَ بَيْنٍ .

وأما « ما » من قوله : « مَا تَنْطَفِيءُ » فمصدرية ، والضميرُ الذي في « تَحْرِقُ » / عائدٌ على « نارِ الهوى » ، وقوله : « عَمَّا تَحْرِقُ » متعلقٌ « بِتَكْلِ » ومعمولٌ « تَنْطَفِيءُ » محذوف ، وذلك اختيارُ البصريين في إعمالِ الفعلين ، كقولك : رضيتُ وصفحْتُ عن زيدٍ [ أردتُ : رضيتُ عن زيدٍ وصفحْتُ عن زيدٍ ] فحذفتُ معمولَ الأولِ لدلالة معمولِ الثاني عليه ، وحجَّتْهم أن الثاني أقربُ إلى المعمول ، فإن استعملت الاختيارَ الكوفيَّ فعلقْتَ الجارَّ بالأولِ ، فلأنه الأسبقُ في الذكر ، فهذا أحدُ المحذوفات من البيت .

والمحذوفُ الثاني : العائدُ إلى « ما » الثانية من صِلَتِها ، وفيه حذفان آخران ، لأن تقديرَ معنى البيت : جَرَّبْتُ مِنْ قُوَّةِ نارِ الهوى انطفاءً نارِ [ الغضا ] وكُلُوْلَها عن إحراقِ ما تحرقُه نارُ الهوى ، لا بُدَّ من تقدير هذين المضافين ، القُوَّةُ والإحراقُ ؛ لأن المعنى يقتضيهما ، وإنما حَصَّ الغضا ، لأن نارهَ أشدُّ النَّيرانِ وأبقاها .

- (١) هذه عن الزجاجي ، حكاها في كتابه الجمل ، كما في اللسان ( طفاً ) . وهي في الجمل ص ٢٩٧ .  
(٢) ديوانه ص ٥٠٨ ، وضرورة الشعر ص ١٣٨ ، وتخرجه في كتاب الشعر ص ١٤٥ ، وأعادته ابن السجري في المجلس الثالث والستين .  
(٣) هذا كلام ابن جنى . راجع المحتسب ١٧٣/٢ .  
(٤) في شرح ديوان المتنبي - وهو ينقل عن الأماشي - « في إعمال ثاني الفعلين » .  
(٥) سقط من هـ ، ومن شرح الديوان .  
(٦) في الأصل : « علقْتُ ... لأنه » .  
(٧) سقط من هـ .

ومن هذه القصيدة :

كَبَّرْتُ حَوْلَ دِيَارِهِمْ لَمَّا بَدَتْ مِنْهَا الشُّمُوسُ وَلَيْسَ فِيهَا الْمَشْرِيقُ<sup>(١)</sup>

ذكرت هذا البيت لأنهم أضربوا عن الكلام فيه صَفْحاً ، وفيه ما يقتضى أسئلة ، أولها : كيف قال : بَدَتْ منها الشُّمُوسُ ، فذكر المشبّه به دون المشبّه ، وأسقط أداة التشبيه ؟ والثاني : كيف جَمَعَ الشمسَ وليس في العالم إلا شمسٌ واحدة ، وهل فعل ذلك أحدٌ من الشعراء القدماء قبله ؟

والثالث : في أيّ شيء شَبَّه هؤلاء الممدوحين بالشمس ؟

والجواب أنه كان حقُّ تشبيههم بالشمس أن يُقال : رجالٌ مثلُ الشمسِ ، ولكنه جاء به على حذف المشبّه وإسقاط أداة التشبيه ، ليجعل كلَّ واحدٍ منهم الشمسَ على الحقيقة ، ثم جَمَعَ الشمسَ ليقابل جماعةً بجماعة ، وبالغ فيما أراده من المعنى بإخباره أنه كَبَّرَ الله سبحانه متعجباً من طلوع شُموِسٍ في / غير جهة ، ٨٢ المشرق ، لأن ديارهم كانت في جهة المغرب .

ومثل ذلك في إسقاط المشبه وحرف التشبيه ، قصداً لتحقيق الشبّه قولك : لقيتُ فلاناً فلقيتُ حاتماً جوداً ، والنابعة شعراً ، والأحنف جُلماً ، وإياساً ذكاءً ، وعمرو بن العاص دهاءً ، وخالد بن صفوان بلاغةً ، ويحيى بن عبد الحميد كتابةً .<sup>(٢)</sup> فأما استجازة جمع الشمس فلاختلاف مطالعها ومغارها ، وازدياد حميتها وانتقاصه ، وتغيّر لونها في الأصائل ، ولذلك قالوا : شمسُ الشتاء ، وشمسُ الصيف ، وشمسُ الضحى ، وشمسُ الأصيل . فأضافوا إلى هذه الأشياء المتضادة ، وليس شمسٌ غيرها ، ولذلك جاء في التنزيل على الأصل : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ أي مكان

(١) ديوانه ٣٣٧/٢ ، وأسرار البلاغة ص ٢٨١ .

(٢) في هـ : « جميعها » ، وفي شرح الديوان - : « حرّها » .

(٣) هكذا . والمعروف بالكتابة هو : عبد الحميد بن يحيى .

(٤) سورة الشعراء ٢٨ ، والمزمل ٩ .

الشروق ومكان الغروب ، وجاء فيه : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾<sup>(١)</sup> أراد مشرق  
الشتاء ومغربه [ ومشرق الصيف ومغربه ] وجاء فيه : ﴿ بَرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾<sup>(٢)</sup>  
لأن للشمس في كل يوم مشرقاً ومغرباً غير مشرقها ومغربها في اليوم الذي قبله .

وأما جمع الشمس في الشعر القديم فنحو قول مالك الأشتر :<sup>(٣)</sup>

حَمِيَّ الْحَدِيدُ عَلَيْهِمْ فَكَأَنَّهُ وَمَضَانُ بَرِّقِ أَوْ شُعَاعُ شُمُوسٍ

وأما المعاني التي نرطم بها منزلة الشمس ، فمنها أن غلوا أقدارهم واشتبارهم في  
الناس كغلوا الشمس واشتبارها ، ومنها أن الانتفاع بهم كالانتفاع بضيائها ، ونماء  
النبات بها ، ومنها أن إشراق وجوههم وصفاء ألوانهم كإشراقها وصفائها .<sup>(٤)</sup>

بيت آخر منها :<sup>(٥)</sup>

أَمْطِرْ عَلَيَّ سَحَابَ جُودِكَ ثَرَّةً وَاَنْظُرْ إِلَيَّ بِرَحْمَةٍ لَا أَعْرُقُ

يقال : سحابٌ ثرٌّ ، للكثير الماء ، واستعاروه للفرس الكثير الجري ، قال الشاعر :<sup>(٦)</sup>

وَقَدْ أَغْدُو إِلَى الْهَيْجَا ۚ بِالْمُحْتَنِكِ الثَّرُّ<sup>(٧)</sup>

(١) سورة الرحمن ١٧ . (٢) سقط من هـ .

(٣) الآية المثمة الأربعين من سورة المعارج . وجاء في الأصل وهـ « رب » بإسقاط الباء ، وهو تحريف . وتام الآية الكريمة : ﴿ فَمَا أَقْسَمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ ﴾ وقد سقطت الباء أيضاً من شرح ديوان المتنبي ، وشارحه ينقل عن ابن الشجري ، كما قدمت مراراً .

(٤) الأشتر : لقب له ؛ لأن رجلاً ضربه في يوم اليرموك على رأسه فسألت الجراحة قبيحاً إلى عينه فشترتها ، أي قلبت جفنها من أعلى وأسفل . واسم الأشتر : مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي الكوفي ، كان من أصحاب علي رضي الله عنه ، وحديثه في الجمل وصيغتين معروف . والبيت في أمالي القالي ٨٥/١ ، وشرح الحماسة ص ١٥١ ، والمؤتلف والمختلف ص ٣٢ ، ومعجم الشعراء ص ٢٦٣ ، والتصريح على التوضيح ٩١/١ ، واللسان ( شمس ) . وشرح ديوان المتنبي ، الموضع السابق .

(٥) في الأصل : وضيائها . (٦) ديوانه : ٣٣٩/٢ .

(٧) هو ابن ضبّة ، كما في الحيوان ٢٩/٤ ، وانظر حواشيه .

(٨) رواية الحيوان « الثرُّ » بالياء الفوقية ، وكذلك في اللسان ( ترر ) وفيه : الثرُّ من الخيل : المعتدل الأعضاء ، الخفيف . ورواه الزمخشري في الأساس « الثر » بالياء المثالثة ، كرواية ابن الشجري .



٨٣ / الْمُحْتَبِكُ : الذي احتنكه السنُّ ، وذلك إذا قَرَحَ ، وقالوا للناقة العزيرة وللطعنة الواسعة ، وللعين الكثيرة الدمع : ثرة .

ونصب « ثرة » على الحال ، وأنت الحال لأن السحاب بمعنى السحاب ، ومن قال : سحابٌ ثرٌ ، فلأن السحاب اسمٌ مفردٌ يقع على الجنس ، كالشجر والنخل ، والأغلب عليه التذكير ، كما جاء في التنزيل : ﴿ وَالسَّحَابِ الْمُسْحَرِ ﴾ و ﴿ مِنْ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ﴾ و ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ وجاء التأنيث في قوله تعالى : ﴿ وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ ﴾ و ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ وأنت الشجر في قوله : ﴿ لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقومٍ \* فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴾ وذكره في قوله : ﴿ شَجَرٍ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ .

وكان الوجه في إعراب « لا أغرق » الجزم ، على أن يكون جواباً للطلب الذي هو قوله : « انظر إليّ » بتقدير : فإنك إن تنظر إليّ لا أغرق ، ولهذا الحرف ذكرت هذا البيت .

(١) في هـ : « أحنكته » ، وأثبت ما في الأصل ، وهما سواء . يقال : أحنكته التجارب والسنن واحتنكته .

(٢) قالوا : إذا دخل الفرس في السادسة واستتم الخامسة فقد قرح - بفتحين - أي انتهت أسنانه .

(٣) سورة البقرة ١٦٤ .

(٤) الآية المئمة الثمانين من سورة يس .

(٥) الآية المئمة العشرين من سورة القمر ، وانظر كتاب الشعر ص ٤٦٢ .

(٦) سورة الرعد ١٢ ، وانظر كتاب الشعر ص ٤٦١ ، وحواشيه . وسيأتي هذا كله مرة أخرى في

المجلسين الثامن والثلاثين ، والثاني والسبعين .

(٧) الآية السابعة من سورة الحاقة .

(٨) سورة الواقعة ٥٢ ، ٥٣ .

(٩) الآية العاشرة من سورة النحل .

(١٠) حكى هذا شارح ديوان المتنبي ٣٣٩/٢ ، ٣٤٠ ، عن ابن الشجري .

ورفعه يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون أراد لَفْلًا أَغْرَقَ ، وحذَفَ لَامَ الْعَلَّةِ ، ثم حذَفَ « أَنْ » فَرَفَعَ ، كما فَعَلَ فِي قَوْلِهِ :

أَوْجَدَ مَيْتًا قُبَيْلًا أَفْقَدَهَا

أراد أن أفقدَها ، فحذف « أن » فارتفع الفعل لَفَقَدَ الناصب ، قال طَرْفَةٌ :

أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيِ

أراد أن أحضر [ الوَعْيِ ] فلما أسقط « أن » رفع ، وإن كانت مرادةً ، ويدلُّك على أن الأصل أن أحضر قولهُ :

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِيدِي

والثاني : أن تكون الفاء فيه مقدرة ، وإذا كانت الفاء في الجواب مقدرة ارتفع الفعل بتقديرها ، كما يرتفع بإثباتها ، وإذا كانوا يحذفونها من جواب الشرط الصريح فيرفعون ، كان حذفها من جواب الأمر النائب عن الشرط أسهل ، فمما حذفت فيه من جواب الشرط قوله :

/ مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

(١) ديوانه ٢٩٦/١ . وصدر البيت :

يا حادي عيرها وأحسبني

وقد أنشده ابن الشجري بتامه في المجلس الثاني والثمانين ، وابن هشام في المعنى ص ٤٤٥ ، وانظر شرح أبيات المعنى ٣٧٥/٤ .

(٢) ديوانه ص ٣١ ، وشرح القصائد السبع ص ١٩٢ ، ورسالة الغفران ص ٢٥١ ، وهذا شاهد كثير الدوران ، وقد أعاده ابن الشجري في المجلس الثاني والثمانين ، وانظر الكتاب ٩٩/٣ ، والشعر ص ٤٠٤ ، وحواشيها .

(٣) سقط من هـ .

(٤) في هـ : « أجوبة » وما في الأصل مثله في شرح ديوان المتنبي .

(٥) تمامه :

والشرّ بالشرّ عند الله سيّان

ويروى « مثلان » . وقد أنشده ابن الشجري في المجلسين السادس والثلاثين ، والرابع والأربعين ، ونسبه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت . وفي نسبة هذا البيت خلاف ، فينسب لعبد الرحمن بن حسان كما =

فأما قوله جل ثناؤه : ﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾<sup>(١)</sup> بضم الضاد وتشديد الراء ورفعها ، ففيه ثلاثة أقوال : أحدها : تقديرُ الفاء ، والثاني : التقديم والتأخير ، كأنه قيل : لا يضرُّكم كَيْدُهُمْ شيئاً إن تصبروا وتتقوا ، وبهذا التقدير ارتفع « تُصْرَعُ » من قول الراجز :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنَّك إنَّ يُصْرَعُ أخوك تُصْرَعُ

وإن شئت رفعت بتقدير الفاء ، والثالث : أن يكون ضمُّ الراء إتباعاً لضمة الضاد ، كقولك : لم يردُّكم ، والأصل : يضرُّركم ، فألقيت ضمةً المثل الأول على الساكن قبله ، وحركت الثاني بالضم إتباعاً للضمة قبله ، فلما حركت الثاني وقد سكن الأول وجب الإدغام ، وتحريك الثاني في هذا النحو بالفتح هو الوجه ؛ لحققة الفتحة مع التضعيف ، وبه قرأ في هذا الحرف المفضل الضبي عن عاصم بن أبي النجود .

\* \* \*

= ترى ، ولأبيه حسبان ، ولكعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنهم أجمعين . راجع ديوان حسبان ص ٥١٦ ، وديوان كعب ص ٢٨٨ ، ٣١٢ ، والكتاب ٦٤/٣ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، والأصول ١٩٥/٢ ، ٤٦٢/٣ ، وضرورة الشعر ص ١١٥ ، والتبصرة ص ٤١٠ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٢٠١ ، والبسيط ص ٨١٧ ، وشرح الجمل ١٩٩/٢ ، ٥٩٢ ، وضرائر الشعر ص ١٦٠ .

(١) سورة آل عمران ١٢٠ .

(٢) وهي قراة ابن عامر وعاصم وحمة والكسائي . وقرأ باقي السبعة ﴿ لا يضرُّكم ﴾ بكسر الضاد وسكون الراء . السبعة لابن مجاهد ص ٢١٥ ، والكشف لمكي ٣٥٥/١ . وانظر معاني القرآن للفراء ٢٣٢/١ ، والأخفش ص ٢١٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦١/١ ، وتفسير القرطبي ١٨٤/٤ .

(٣) هو جرير بن عبد الله البجلي ، وقيل : عمرو بن خثارم العجلي . انظر الكتاب ٦٧/٣ والمقتضب ٧٢/٢ ، وضرورة الشعر ص ١١٥ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٩٨ ، والتبصرة ص ٤١٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١٥٥/١ ، والمقرب ٢٧٥/١ ، وضرائر الشعر ص ١٦٠ ، والخزانة ٢٠/٨ ، ٤٧/٩ ، وغير ذلك كثير .

(٤) وهو رأي المبرد . راجع المقتضب .

(٥) راجع مراجع تخریج الآية الكريمة . وانظر الجمل ص ٤١٥ .

### المجلس الثالث عشر

وهو مجلس يوم السبت ، رابعُ جُمادى الآخرة ، سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

إعرابُ بيتٍ وما يتَّصل به

ألم يأتيك والأنباءُ تُنمِي بما لاقت لبونُ بني زيادٍ<sup>(١)</sup>

هذا البيتُ من مقطوعة لقيس بن زهير بن جَدِيمة بن رَواحة العَبَسِيِّ ، وكان سيِّد قومهِ ، ونشأتُ بينهُ وبين الربيع بن زياد العَبَسِيِّ شَحْناءُ في [ شأن ]<sup>(٢)</sup> درعٍ ساومه فيها ، فلمَّا نظر إليها وهو على ظهر فرسه وضعها على القَرْنُوسِ ثم ركض بها ، فلم يردّها عليه ، فاعترض قيسٌ فاطمة بنت الحُرْشُبِ الأُمَارية ، وهي إحدى المنجبات ، وهي أم الربيع بن زياد ، وقد ذكرتُ هذا فيما مرَّ من الأمالي<sup>(٣)</sup> ، وكانت / حين عرض لها قيسٌ في ظعائن من بني عَبَسٍ ، فاقتاد جملها يريد أن يرتهنها بذرعه ، فقالت له : مارأيثُ كالِيومَ قَطُّ فِعْلَ رَجُلٍ ! أين ضلَّ جِلمُك ؟ أترجو أن تصنطليح أنت وبنو زياد

٨٥

(١) هذا الشاهد مما استفاضت به كتب العربية ، وقد أعاده المصنف في المجلس الحادى والثلاثين . وانظر الكتاب ٣/٣١٥ ، ٣١٦ ، وضرورة الشعر ص ٦١ ، وكتاب الشعر ص ٢٠٤ ، وشرح الحماسة ص ١٤٨١ ، ١٧٧١ ، ١٨٥٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٢٠٤ ، وحواشى هذه الكتب كلها .

(٢) هذه القصة في غير كتاب ، وحسبك النقائض ص ٩٠ ، والأغاني ١٧/١٩٧ ، ومجمع الأمثال ١/١٩٤ ، عند ذكر المثل : « حسبك من شرِّ سماعه » .

(٣) ليس في هـ .

(٤) في المجلس الثالث .

أبدأ وقد أخذت أمهم فذهبت بها يمينا وشمالا ، فقال الناس في ذلك ماشاءوا أن يقولوا ، « وإن حسبتك من شر سماعه » ، فأرسلتها مثلاً ، فعرف قيس ما قالت ، فحلى سبيلها ، ثم اطرّد إبلا لبني زياد ، فقدم بها مكة ، فباعها من عبد الله بن جدعان التيمي معاوضة بأدراع وسيوف ، ثم جاور ربيعة بن قُرط بن سلمة بن قشير ، وهو ربيعة الخير ، ويكنى أبا هلال ، وقيل : هو ربيعة بن قُرط بن عبد بن أبي بكر بن كلاب .

وقال قيس في ذلك :

ألم يأتيك والأنباء تنمي	بما لاقت لبون بني زياد
ومحيسها على القرشي تشرى	بأدراع وأسياف حداد
كما لاقيت من حمل بن بدر	وإخوته على ذات الإصاد
هم فخرُوا على بغير فخر	وردوا دون غايته جوادى
وكت إذا منيت بخصم سوء	دلقت له بداهية ناد
بداهية تدق الصلب منه	فتقصم أو تجوب على الفواد
أطوف ما أطوف ثم آوى	إلى جار كجار أبى دؤاد
تظل جياذه يعسلن حولى	بذات الرمث كالجدا العوادى
كفانى ما أخاف أبو هلال	ربيعة فانتت عنى الأعادى
كأنى إذ أنحت إلى ابن قُرط	أنحت إلى يلملم أو تضاد

(١) ذلك على مكانه في مجمع الأمثال ، وتأويله عند الميداني : كفى بالمقالة عاراً وإن كان باطلاً .

(٢) في جمهرة الأنساب ص ٢٨٣ : عبد الله .

قوله : « ألم يأتيك » أثبت الياء في موضع الجزم لإقامة الوزن كما [ أثبت الآخر <sup>(١)</sup> ]  
في قوله : <sup>(٢)</sup>

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مَعْتَدِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُوْ وَلَمْ تَدْعِ

٨٦ / ووجه ذلك أنَّهما نَزَلَا الواو والياء منزلة الحرف الصحيح ، فقدَّرا فيهما الحركة ،  
فكأنَّ الجازم دخل ولفظ الفعل : يَأْتِيكَ وَتَهْجُوْ بِضَمٍّ لَامِيهًا ، كقولك : يَضْرِبُكَ  
وَيَخْرُجُ ، فأسقط الحركة المقدرة كما يُسْقِطُ الحركة الملقوطة بها ، ويدلُّك على أن الحركة  
في هذا النحو مرادة أن الشاعر متى احتاج إليها أظهرها ، كما أظهر الضمَّة في ياء  
المنقوص ، والكسرة في نحو :

جاء في ناعِيٍّ بِنَعِيٍّ سُلَيْمِيٍّ <sup>(٤)</sup>

ونحو ما أنشده سيبويه لأعرابيٍّ من بني كَلَيْبٍ : <sup>(٥)</sup>  
فيوماً يُجَارِيزُ الهَوَى غيرَ ماضِيٍّ ويوماً تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلٌ تَغْوُلُ <sup>(٦)</sup>

(١) رواية النقائض والأغاني : « ألم يبلغك » وبها يفوت الاستشهاد . وفيه روايات أخرى يذهب معها  
الاستشهاد ، انظرها في سر صناعة الإعراب ص ٧٨ ، ٦٣١ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، والخزانة ٣٦٢/٨ ،  
وشرح الشواهد للعيني ٢٣٤/١ .

(٢) سقط من هـ . ووجه الكلام : « كما أثبت الآخر الواو في قوله » .

(٣) هو الإمام أبو عمرو بن العلاء : وبيته هذا دائرٌ سَيَّارٌ في كتب العربية . انظره في معاني القرآن  
١٦٢/١ ، ١٨٨/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٢٠٣ ، وشرح الحماسة ص ١٧٧١ ، وزدته تخريجاً في  
كتاب الشعر ص ٢٠٤ .

(٤) لم أعرفه .

(٥) هكذا في الأصل ، وهـ . والذي في كتاب سيبويه ٣١٤/٣ : « وقال - يعني الخليل - وأنشدني  
أعرابيٌّ من بني كَلَيْبٍ لجرير » . والبيت في ديوان جرير ص ١٤٠ ، وتخريجه في ص ١٠٥٩ ، وزد عليه مافي  
حواشي سيبويه ، والأصول ٤٤٣/٣ ، وكتاب الشعر ص ٢٠٦ ، وضرورة الشعر ص ٦٠ ، وضرائر الشعر  
ص ٤٢ .

ورواية الديوان : « فيوماً يجاريز الهوى غير ماضيٍّ » وعليها يفوت الاستشهاد . وبعده في الديوان : « قال  
المهلبى : هذه رواية جيدة ، وسيبويه يرويه « غير ماضي » بتحريك الياء ، وهو ردىء ، إلا أنه شاهد » .  
وانظر اللسان ( مضى ) .

(٦) في هـ « يجاريز » بالراء ، وأثبتته بالزاي من الأصل ، ومثله في الخصائص ١٥٩/٣ ، واللسان =

وقد أثبتوا الألف في موضع الجزم ، تشبيهاً بالياء كقوله :<sup>(١)</sup>

إذا العجوزُ غضبتُ فطلَّقُ ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقُ

وكقول الآخر :

ما أُنْسَ لا أنساهُ آخِرَ عَيْشَتِي<sup>(٢)</sup>

فأما إثباتها في قوله تعالى : ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾<sup>(٣)</sup> فلأنه نفى لا نهى ، أى فلست تنسى إذا قرأتك ، أعلمه الله أنه سيجعل له آيةً تبيِّنُ بها الفضيلةَ له ، وذلك أن المَلَكَ كان ينزل عليه بالوحي فيقرؤه عليه ولا يُكرِّره ، فلا ينسى صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً مما يُوحى إليه وهو أمِّي لا يخطُّ بيده كتاباً ولا يقرؤه ، قال الله سبحانه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾<sup>(٥)</sup> فيه قولان : أحدهما : إلا ما شاء الله أن تنساه ثم تذكره بعد ، والآخر : إلا ما شاء الله أن يؤخِّره فتترك تلاوته على أصحابك إلى وقتٍ آخر ، فعلى هذا يكون معنى ﴿ فَلَا تَنْسَى ﴾ : فلا تترك ، كما قال : ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> أى تركوا الله فتركهم .

= (مضى) . وهما روايتان ، راجع التعليق السابق . وهناك ثلاثة في ضرائر الشعر « يجاذبن » .  
(١) رؤبة . ملحقات ديوانه ص ١٧٩ ، وشرح الحماسة ص ١٧٧١ ، ١٨٥٢ ، والحلبيات ص ٨٦ ،  
وتخرجه مستقصى في كتاب الشعر ص ٢٠٥ .  
(٢) تمامه :

ملاح بالمعزاء ربيع سراب

وقائله حصين بن قعقاع بن معبد بن زرارة ، كما ذكر البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٤١٣ ،  
٤١٤ ، وانظر كتاب الشعر ص ٢٠٤ ، وحواشيه . والمعزاء بفتح الميم وسكون العين المهملة ، بعدها زاي  
معجمة : الأرض الصلبة الكثيرة الحصا . والربيع : مصدر راع السراب يربيع : أى جاء وذهب .  
(٣) الآية السادسة من سورة الأعلى . وأصل هذا التأويل عند أبي علي ، في كتاب الشعر ص ٢٠٦ .  
(٤) الآية التاسعة من سورة الحجر .  
(٥) الآية السابعة من سورة الأعلى .  
(٦) سورة التوبة ٦٧ .

(٩ - أمالي ابن الشجري ج ١)

وَرُوِيَ أَنَّ الْمَأْمُونَ قَالَ لِأَبِي عَلِيٍّ الْمِنْقَرِيِّ : بَلَّغْنِي أَنَّكَ أُمَّيٌّ ، وَأَنَّكَ لَا تُقِيمُ الشُّعْرَ ، / وَأَنَّكَ تُلْحَنُ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَمَا اللَّحْنُ فَرِيْمًا سَبَقَ لِسَانِي بِشَيْءٍ مِنْهُ ، وَأَمَّا الْأَمِيَّةُ وَكَسْرُ الشُّعْرِ فَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا يَكْتُبُ وَلَا يُقِيمُ الشُّعْرَ ، فَقَالَ لَهُ : سَأَلْتُكَ عَنْ ثَلَاثَةِ عَيُوبٍ فِيكَ فَرَدَدْتَنِي رَابِعًا ، وَهُوَ الْجَهْلُ ، يَا جَاهِلُ ! إِنْ ذَلِكَ كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَضِيلَةً ، وَهُوَ فِيكَ وَفِي أَمْثَالِكَ نَقِيصَةٌ ، وَإِنَّمَا مُنِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ لِنَفْسِ الظَّنَّةِ عَنْهُ ، لَا لِعَيْبٍ فِي الشُّعْرِ وَالْكِتَابَةِ .

٨٧

وَفِي فَاعِلٍ « يَا تَيْكَ » قَوْلَانِ ، قِيلَ : إِنَّهُ مَضْمُرٌ مَقْدَّرٌ ، كَمَا حَكَى سَيَّبُوهُ (١) إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتَنِي « أَيْ إِذَا كَانَ مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ الرَّخَاءِ أَوْ الْبَلَاءِ غَدًا فَأَتَنِي ، وَتَقْدِيرُهُ : أَلَمْ يَأْتِكِ النَّبَأُ ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : « وَالْأَنْبَاءُ تَنْجِي » وَقِيلَ إِنْ الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ : « بِمَا لَأَقْتُ » زَائِدَةٌ ، وَ« مَا » هِيَ الْفَاعِلُ ، كَمَا زِيدَتْ الْبَاءُ مَعَ الْفَاعِلِ فِي : « كَفَى بِاللَّهِ » وَمَعَ الْمَبْتَدَأِ فِي قَوْلِهِمْ : « بِحَسْبِكَ قَوْلُ السَّوِّءِ » وَمَعَ الْمَفْعُولِ فِي نَحْوِ : « لَا يَقْرَأَنَّ

(١) هذه الحكاية بألفاظها في تفسير القرطبي ٥٤/١٥ ، عند تفسير قوله تعالى من سورة يس : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ﴾ .

(٢) الكتاب ٢٢٤/١ . وذكر سيبويه أن نصب « غدا » لغة بني تميم . والتقدير : إذا كان ما نحن عليه من السلامة ، أو كان ما نحن عليه من البلاء في غداً فأتني . ويروى بالرفع « غداً » على أن يكون فاعلاً لكان التامة ، ولا حذف . راجع كتاب الشعر ص ٣٥٣ ، وحواشيه . وقد أعاد ابن الشجري هذا الشاهد النحوي في المجالس : الثامن والعشرين ، والسابع والثلاثين ، والتاسع والستين .

(٣) في هـ : « ما نحن فيه » .

(٤) نسبة البغدادي في الخزانة ٥٣٥/٣ للأعلم وابن الشجري .

(٥) سورة الرعد ٤٣ ، والعنكبوت ٥٢ . وفي غير موضع من الكتاب العزيز . وانظر ما يأتي في المجلس المتم الثلاثين .

(٦) جزء من بيت ، وتمامه :

هِنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٌ أَحْمَرَةٌ سَوْدُ الْحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

وينسب للقتال الكلالي ، وللراعي العميري . ديوان القتال ص ٥٣ ، وديوان الراعي ص ١٢٢ ، وتخرجه فيه مستقصى ، وزد عليه : كتاب الشعر ص ٤٤٢ وحواشيه . والحرائر : جمع حُرَّة ، ومعناها الكريمة والأصيلة ، وضيد الأمة . والربَّات : جمع رَبَّةٍ بمعنى صاحبة . والأحمره : جمع حِمار ، بالحاء المهملة ، وتخص الحُمير ؛ لأنها رُذال المال وشُرّه . يقال : شَرُّ الْمَالِ مَا لَا يَزْكِي وَلَا يُدْكِي . والحاجر : جمع محجر : بوزن مجلس ومُنبر . والحاجر من الوجه : حيث يقع عليه النقب ، وما بدا من النقب أيضاً . وأراد سواد الوجه كله . والمعنى : هُنَّ خَيْرَاتٌ كَرِيمَاتٌ ، يَتْلُونَ الْقُرْآنَ ، وَلَسِنَّ بِإِمَاءِ سَوْدٍ ذَوَاتِ حُمْرٍ يَسْقِينَهَا . الخزانة ١١٠/٩ .



بالسُّورِ « ونحو : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> وهي ومجرورها على القول الأول في موضع النصب ، لا متعلقة بتنجي .

وقوله : « كما لاقيت » العامل فيه محذوف ، تقديره : لاقيت منهم كما لاقيت من حمَل بن بدر ، ومثله في حذف الفعل منه للدلالة عليه قول يزيد بن مفرغ <sup>(٢)</sup> الجميري :

لَاذَعَرْتُ السَّوَامَ فِي وَضَحِ الصُّبِّ حَجَّ مُغِيرًا وَلَا دُعَيْتُ يَزِيدَا  
يَوْمَ أُعْطِيَ مِنَ الْمَخَافَةِ ضَمِيمًا وَالْمَنَايَا يَرْصُدُنِي أَنْ أَحِيدَا  
طَالِعَاتٍ أَخَذْنَ كُلَّ سَبِيلٍ لِاشْقِيَاءِ وَلَا يَدْعُنَ سَعِيدَا

أراد : لا يدعن شقيًا ، فحذف .

فأما قوله تعالى جده : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ <sup>(٣)</sup> فهذا التشبيه في الظاهر كأنه منقطع مما قبله ، لأنه جاء بعد قوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ثم وصف المؤمنين فقال : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ \* الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ \* أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> [ ثم قال ] : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ .

(١) سورة البقرة ١٩٥ .

(٢) ديوانه ص ٧٢ ، والخزانة ٣٦٧/٨ ، حكاية عن ابن الشجري ، والبيت الأول في الخصائص

٢٧٣/٣ .

(٣) الآية الخامسة من سورة الأنفال .

(٤) أول سورة الأنفال .

(٥) سورة الأنفال : ٢-٤ .

(٦) ليس في هـ .

وقد قيل في اتصاله بما قبله وبما بعده أقوالٌ رغبتُ عن ذكرها ، لبعدها عن التأويل<sup>(١)</sup> ، وأوجه ما قيل فيه أن موضع الكاف رقعٌ خبرٌ مبتدأٌ محذوف ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى قلة المؤمنين يوم بدر ، وكراهتهم للقتال قال : « من قتل منهم واحداً فله كذا ، ومن أسر واحداً فله كذا » وقيل : إنه جعل للقاتل سلب المقتول ، ليرغبهم في القتال ، فلما فرغ من أهل بدر ، قام سعد بن معاذ ، فقال : يا رسول الله إن نفلت هؤلاء ما سميت لهم بقى [ نقر<sup>(٢)</sup> ] كثير من المسلمين بلا شيء ، فأنزل الله تعالى : ﴿ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ يصنع فيها ما يشاء ، فسكتوا وفي أنفسهم من ذلك كراهية ، فقال الله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ أى اقبلوا ما أمركم الله ورسوله به في الغنائم وغيرها ، ثم قال : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾ والتقدير : كراهيتهم لما فعلت في الغنائم كما أخرجك من بيتك على كره منهم ، ودل على ذلك قوله : ﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهِونَ ﴾ . وذات الإصعاد : مكان .

وقوله : « وردوا دون غايته جوادى » كان قيس بن زهير خاطر حذيفة بن بدر الفزاري على فرسيه ، داحس والعبراء ، وفرسى حذيفة الخطار والحنفاء ، فجاء

(١) يعنى الأقوال التى حكاها مكى بن أبى طالب ، وقد بسط ابن الشجرى الكلام على هذه الأقوال فى المجلس الحادى والثانى . وقد جمع أبو حيان خمسة عشر قولاً فى هذه المسألة ، ولم يستحسن شيئاً منها . انظر البحر ٤/٤٥٩ - ٤٦٣ ، والتبيان للعكرى ص ٦٦٦ .

(٢) فى الأصل « بما » وأثبت ما فى هـ ، ومثله فى المجلس الحادى والثانى .

(٣) ليس فى هـ . وانظر المصنف ٥/٢٣٩ ، والدر المنثور ٣/١٦٠ . وفيهما : « سعد بن عبادة » .

(٤) فى هـ : « أى اقبلوا ما أمركم الله ورسوله أى اقبلوا ما أمركم به فى الغنائم ... » .

(٥) هذا تقدير الفراء ، كما فى معانى القرآن ١/٤٠٣ ، وقد حكاه ابن الشجرى بألفاظه فى المجلس الحادى والثانى . ونسب أبو جعفر الطبرى هذا القول لبعض نحوى الكوفة . انظر تفسيره ١٣/٣٩٢ . وراجع الكشف ٢/١٤٣ ، والموضع السابق من البحر .

(٦) فى ديار عيس وسط هضبة القليب . وهضبة القليب جبال صغارٌ بنجد . معجم ياقوت ١/٢٩١ ، وانظر معجم ما استعجم ص ١٦١ .

داحسٌ سابقاً ، وقد أكننت له فزارةً رجلاً ليصده عن الغاية إن جاء / سابقاً ، فلطمه ٨٩ وجهه ثم أمسكه ، فجاء إلى الغاية مسبقاً .

وقوله : « مُنِيتُ بِحَصْنِ سُوءٍ » : أى بُليتُ به ، والنَّاد : الشديدة من الدواهي .  
والقَصْم : الكسر ، وجارِ أَيْ دُوَاد : هو الحارث بن هَمَّام بن مُرَّة بن ذُهَل بن شَيْبان ، كان أبو دُوَاد الإيادي جاوره ، فخرج صبيان الحَيَّ يلعبون في غدير فغمسوا ابن أَيْ دُوَاد فقتلوه ، فقال الحارث : لا يبقى في الحَيَّ صبىٌ إلا عُرق في العَدير ، فُوْدَى ابنُ أَيْ دُوَادٍ تسع دياتٍ أو عَشْرًا .

ويَعْسِلُن : من العَسَلان ، وهو اهتزاز العادي ، والجَدَأ : جمع جِدَاء ، طائر معروف ، وَيَلْمَلَمُ وَنَضَاد : جَبَلان ، ويقال أيضا : يَرْمَرَم .  
بيت آخر :<sup>(١)</sup>

فإن لها جارئين لن يعديرا بها أبو جعدة العادي وعرفاء جبال

أبو جعدة : الذئب ، وعرفاء جبال<sup>(٢)</sup> : الضبيع ، والضمير يعود على غنم تقدم ذكرها ، وإذا اجتمع الذئب والضبيع اشتغل كل واحد منهما بالآخر ، وسلمت

(١) وهكذا في النقائض ص ٩١ ، والأغاني ١٧/١٩٩ ، وقيل : إن جارِ أَيْ دُوَاد هو كعب بن مامة . قالوا : كان كعبٌ إذا جاوره رجلٌ فمات وداه ، وإن هلك له بعيرٌ أو شاةٌ أخلف عليه ، فجاوره أبو دُوَاد الإيادي الشاعر ، وكان يفعل به ذلك ، فصارت العرب إذا حمدت جاراً لحسن جواره قالوا : كجارِ أَيْ دُوَاد ، ثم أنشدوا بيت قيس بن رهير هذا . الدرر الفاخرة ص ١٣٠ ، وثمار القلوب ص ١٢٧ ، وجمع الأمثال ١٦٣/١ ( حرف الجيم - جارِ كجارِ أَيْ دُوَاد ) . وانظر في تضعيف هذه الرواية ديوان أَيْ دُوَاد ص ٢٦٠ .

(٢) في النقائض : « قَمَسَ الصبيان ابن أَيْ دُوَاد » وقمس بمعنى غمس .

(٣) للكُميت ، كما في المنصف ٦/٣ ، واللسان ( عرف ) . وهو من غير نسبة في كتاب الشعر ص ٢٩١ ، ورواية الصدر فيه ، وفيهما :  
لنا راعيا سوء مضيعان منها

(٤) يقال للضيع « عَرَفَاء » لطول عَرَفِها وكثرة شعرها .

الغَنَم ، وفي كتاب سيبويه<sup>(١)</sup> « اللهم ضُبْعاً وَذُبْياً » .

بيت آخر :

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغيمهاها يقرع العظم نأبها<sup>(٢)</sup>

الضغَم : العَض ، ومنه قيل للأسد : ضيغَم ، و « ها » من قوله :  
« لضغيمهاها » ضمير الضغمة ، وانتصابه انتصاب المصدر ، وفاعل المصدر  
محذوف ، والتقدير : لضغيمي إياهما الضغمة ، واللام متعلقة بيقرع<sup>(٣)</sup> .

عدي بن زيد العبادي<sup>(٤)</sup> :

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأني حال تصير

قال أبو علي : رواح مودع : كقولهم : ليل نائم ، ولو أنشد « مودع » جاز ،  
وكان / التقدير : مودع فيه ، وحذف كما حذف من قوله :<sup>(٥)</sup>

\* كبير أناس في بجاد مزمل \*

أي مزمل فيه . انتهى كلامه .

(١) ٢٥٥/١ .

(٢) أنشده المصنف في المجلس الخامس والستين ، ضمن قصيدة نسبها للقيط بن مرة الأسدي ، وتروي أيضاً لمغلس بن لقيط . انظر الكتاب ٣٦٥/٢ ، والإيضاح ٣٤/١ ، وشرح شواهده إيضاح الشواهد ص ٨٢ ، وشرح الجمل ١٩/٢ ، والخزانة ٣٠١/٥ - ٣٠٥ ، وغير ذلك مما تراه في حواشي إيضاح الشواهد .

(٣) أعاد ابن الشجري هذا الكلام في المجلس الخامس والستين ، وحكاه عنه البغدادي في الخزانة ، ثم قال : « وقد اختلف الناس في معنى هذا البيت ، وأصوب من تكلم عليه ابن الشجري » .  
(٤) ديوانه ص ٨٤ ، وتخرجه في ص ٢١٦ ، وزد عليه مافي حواشي طبقات فحول الشعراء ص ١٤١ ، وكتاب الشعر ص ٣٢٥ .

(٥) امرؤ القيس . ديوانه ص ٢٥ ، ٣٧٦ ، والكامل ص ٩٩٣ ، والخصائص ١٩٢/١ ، ٢٢١/٣ ، والمختص ١٣٥/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٧٦ ، وتذكرة النحاة ص ٣٠٨ ، ٣٤٦ ، والمغني ص ٥٦٩ ، ٧٦٠ ، وشرح أبياته ١١١/٧ ، والخزانة ٩٨/٥ ، وانظر فهرسه .

كَأَنَّ نَبِيْرًا فِي عَرَابِيْنِ وَبِلَهٗ كَبِيْرٌ اُنَّاسِ فِي بِيْجَادٍ مُرْمَلٍ

البِجَادُ : الكِسَاءُ المَخْطُوطُ ، والمُرْمَلُ : المَلْفُفُ ، ولولا تَقْدِيْرُ « فِيهٖ » هَاهُنَا وَجِبَ رَفْعُ « مُرْمَلٍ » عَلٰى الوَصْفِ لَكَبِيْرٍ ، وَتَقْدِيْرُ « فِيهٖ » اَمْتَلُ مِنْ حَمَلِ الْجُرِّ عَلٰى المَجَاوِرَةِ ، شَبَّهَ الجَبَلَ فِي اَوَائِلِ الوَيْلِ ، وَهُوَ المَطَرُ الشَّدِيْدُ الوَقْعِ ، العَظِيْمُ القَطْرِ ، بِكَبِيْرٍ قَوْمٍ مُتَلَفِّفٍ بِكِسَاءٍ .

وَيُرْوٰى : « لِأَيِّ ذَاكَ تَصْيِيْرُ » وَقَالَ : لِأَيِّ ذَاكَ ، وَلَمْ يَقُلْ : ذٰنِكَ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يُوقِعُونَ ذَاكَ وَذٰلِكَ عَلٰى الجَمَلِ ، يَقُولُ القَائِلُ : زَارَنِي اُمْسِي زَيْدٌ وَأَخُوكَ مَعَهُ وَهَمَا يَضْحَكَانِ ، فَتَقُولُ : قَدْ عَلِمْتُ ذٰلِكَ ، وَلِذٰلِكَ جَازَتْ إِضَافَةُ « بَيْنَ » إِلَى ذٰلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالٰى : ﴿ لَا فَاْرِضْ وَلَا يَكْرَهْ عَوَّانٌ بَيْنَ ذٰلِكَ ﴾ وَمِثْلُهُ : ﴿ وَالَّذِيْنَ إِذَا اُنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذٰلِكَ قَوَامًا ﴾ أَلَا تَرٰى أَنَّ إِضَافَةَ « بَيْنَ » فِي قَوْلِكَ : جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ ، لَا يَجُوزُ حَتَّى تَقُولَ : وَبِكْرٍ ، أَوْ بَيْنَ الزَيْدِيْنَ ، أَوْ بَيْنَ القَوْمِ ، أَوْ نَحْوِ ذٰلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « لِأَيِّ حَالٍ » وَلَمْ يَقُلْ : لِأَيِّ حَالٍ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلٰى لُغَةٍ مِنْ [ ذَكَرَ الحَالِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلٰى لُغَةٍ مِنْ ] أَتَشْهَأُ لِأَنَّ تَأْنِيْثَهَا غَيْرُ حَقِيْقِيٍّ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَمَلُ الحَالِ عَلٰى الشَّأْنِ ، لِأَنَّهُمَا فِي المَعْنَى مُتَقَارِبَانِ .

وَيَحْتَمِلُ « رَوَّاحٌ » أَنْ يَكُونَ خَبِرًا عَنِ « أَنْتِ » ، بِتَقْدِيْرِ : أَذُو رَوَّاحٍ أَنْتِ ؟ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأًا خَبِرُهُ مَحْدُوْفٌ ، أَيْ أَلْكَ رَوَّاحٌ ؟ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبِرَ

(١) وَهَذَا رَأٰى ابْنَ جَنِيٍّ . رَاجِعِ الخِصَالِصَ .

(٢) سُورَةُ البَقْرَةِ ٦٨ ، وَقَدْ بَسَطَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ الكَلَامَ عَلٰى « بَيْنَ » فِي المَجْلِسِ الحَادِي وَالسَّتِيْنِ ، وَانظُرْ

مَعَانِي القُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٤٥/١ .

(٣) سُورَةُ الفِرْقَانِ ٦٧ .

(٤) سَاقَطَ مِنْ هٗ .

مبتدأ محذوف ، أى أرواحك روائح مودّع ؟ فعلى هذين التقديرين يرتفع « أنت » بفعيل مضمّر يفسره « انظر » وإن شئت رفعتَه بتقدير : أم ذو بُكُورٍ أنت ؟ وإن شئت رفعتَه بالمصدر الذى هو « بُكُور » رَفَعَ الفاعِل بفعله ، كقولك : أم بُكُورُ زَيْدٍ ، بتقدير : أم أن يَبْكُرُ زَيْدٌ ، وإن شئت جعلته فى قول أبى الحسن الأَخْفَش مبتدأ وخبره « فانظر » والفاء زائدة ، وإلى هذا ذهب فى قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ۗ وَسِيبُوهُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ قَدَّرُوا الْخَبْرَ : فيما فُرِضَ عَلَيْكُمْ ، أو فيما يُثَلَى عَلَيْكُمْ : السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ، أى حَدَّ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ .

قال أبو على : إذا قلت : زيدا فاضرب ، فزيدٌ منصوب بهذا الفعل ، وليست الفاء بمانعة من العمل ، وتسمى هذه الفاء معلقة ، كأنها تعلق الفعل المؤخر بالاسم المقدم ، فهى تُشبهه الزائدة ، ويدلُّك على أن العامل هو هذا الفعل قولك : بزَيْدٍ فامرُرْ ، لأن الباء لا بد لها من شىءٍ تعلق به .

\* \* \*

(١) معانى القرآن له ص ١٢٤ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٢٦ ، وسرى أن ابن الشجرى قد سلخ كلام أبى على فى هذه الأعراب .

(٢) سورة المائدة ٣٨ .

(٣) الكتاب ١/١٤٣ ، وانظر معانى القرآن للفراء ١/٣٠٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٩٥ ، والبحر المحيط ٣/٤٧٦ .

(٤) فى هـ : فإن الباء لا بد لها من متعلق به .

### المجلس الرابع عشر

وهو من القصيدة التي هذا البيت أولها :

أيها الشامِثُ المُعَيَّرُ بالدُّ      هِرِ أأنتِ المُبَرِّأُ الموفُورُ<sup>(١)</sup>  
 أم لَدِيكَ العَهْدُ الوَثِيقُ مِنَ الأَيِّ      إم بَلْ أنتِ جَاهِلٌ مغرورُ  
 مَن رَأَيْتِ المَنُونِ عَرِيْنَ أم مَن      ذَا عَلِيهِ مَن أن يُضَامَ خَفِيرُ  
 أَيْنَ كِسْرَى خَيْرُ المَلُوكِ أُنُوشِرُ      وَإنْ أم أَيْنَ قَبْلَهُ سَابُورُ  
 وَبَنُو الأَصْفَرِ الكِرَامِ مَلُوكِ الرُّ      وَمَ لِمَ يَبِيقُ مِنْهُمُ مَذكُورُ  
 وَأُنْحُو الحَضْرَ إِذْ بَنَاهُ وَإِذْ دَ      جَلَّةٌ تُجَبِي إِلَيْهِ وَالخَابُورُ  
 شَادَهُ مَرْمَرًا وَجَلَّلَهُ كِلَ      سَأَ فَلَطِيرٍ فِي ذُرَاهِ وَكُورُ  
 لِمَ يَهَبُهُ رَبُّبُ المَنُونِ فَبَادَ إلِ      مُلْكُ عَنهُ فَبَابُهُ مَهجُورُ  
 وَتَفَكَّرَ رَبُّ الخَوَزَنِيِّ إِذْ أَشَدَّ      رَفَ يَوْمًا وَلِلهُدَى تَفَكِيرُ  
 سَرَّهُ مُلْكُهُ وَكَثْرَةُ مَا يَحُدُّ      وَيُوبِهِ وَالبَحْرُ مُعْرِضًا وَالسَّدِيرُ  
 فَارْعَوَى قَلْبُهُ فَقَالَ فَمَا غِيبُ      طَةً حَيٌّ إِلَى المَمَاتِ يَصِيرُ  
 ثُمَّ بَعْدَ الفَلاحِ وَالمُلْكِ وَالإِمَّةِ      بَةِ وَارْتُهُمُ هُنَاكَ القُبُورُ  
 / ثُمَّ أَضْحَحُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌّ جَدُّ      فَفَ فَالْوَتُّ بِهِ الصَّبَا وَالدَّبُورُ  
 وَكَذَلِكَ الأَيَّامُ يَغْدِرُنَ بِالنَّا      سِ وَفِيهَا العُوصَاءُ وَالمَيْسُورُ

(١) ديوان عدى ص ٨٧ ، وتخريج في ص ٢١٧ . وزد عليه ما في حواشي طبقات فحول الشعراء ص ١٤١ ، وكتاب الشعر ص ٢١٦ .

إِنْ يُصْبِنِي بَعْضُ الْأَذَاةِ فَلَا وَآ  
بِإِنْ ضَعِيفٌ وَلَا أَكْبُ عَثُورُ  
وَأَنَا النَّاصِرُ الْحَقِيقَةُ إِنْ أَظْ  
سَلَّمَ يَوْمَ تَضْيِيقُ فِيهِ الصُّدُورُ  
يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الرَّوَاعُ وَلَا يُفَعُ  
يَدُ مُ إِلَّا الْمَشِيْعُ النَّحْرِيْرُ

قوله : « أَيُّهَا الشَّامِثُ » خَاطَبَ بِهِ عَدِيُّ بْنُ مَرِينَا الْأَسَدِيُّ ، وَقَوْلُهُ : « الْمَعِيْرُ بِالْدَّهْرِ » أَرَادَ بِنَوَائِبِ الدَّهْرِ ، يُقَالُ : عَيَّرْتُهُ بِكَذَا ، وَعَيَّرْتُهُ كَذَا ، وَطَرَحُ الْبَاءِ أَكْثَرُ ، قَالَ الْمُتَلَمِّسُ :

يُعَيِّرُنِي أُمِّي رِجَالٌ وَلَا أَرَى أَخَا كَرَمٍ إِلَّا بَانَ يَتَكْرَمَا

قَوْلُهُ : « الْمُبْرَأُ » أَرَادَ الْمُبْرَأَ مِنَ الْمَصَائِبِ ، وَالْمَوْفُورُ : الَّذِي لَمْ يُؤْخَذْ مِنْ مَالِهِ شَيْءٌ ، يُقَالُ : وَفَّرَ فُلَانٌ يُوفِّرُ .

قَوْلُهُ : « مَنْ رَأَيْتَ الْمُنُونَ عَرَّيْنَ » الْمُنُونُ يَذْكَرُ وَيُؤنَّثُ ، فَمَنْ ذَكَرَهُ أَرَادَ الدَّهْرَ ، وَمَنْ أُنْثَتْهُ أَرَادَ الْمَنِيَّةَ ، وَيَكُونُ وَاحِدًا وَجَمْعًا ، وَقَوْلُهُ : « عَرَّيْنَ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ذَهَبَ بِهِ مَذْهَبَ الْجَمْعِ ، كَأَنَّهُ أَرَادَ الدُّهُورَ أَوْ الْمَنَايَا ، وَقِيلَ لِلدَّهْرِ أَوْ الْمَوْتِ : الْمُنُونُ ، لِأَنَّهُ يَقْطَعُ مَتْنِ الْأَشْيَاءِ ، أَيْ قَوَاهَا .

و [ قَوْلُهُ ] « عَرَّيْنَ » مَعْنَاهُ اعْتَزَلْنَ ، وَمِنْهُ الْعَرِيَّةُ ، وَهِيَ النَّخْلَةُ الَّتِي إِذَا عُرِضَ النَّخْلُ عَلَى بَيْعِ ثَمَرَتِهِ عُرِّيَتْ مِنْهُ ، أَيْ عُزِلَتْ عَنِ الْمُسَاوَمَةِ ، وَيُرْوَى : « تَحْلَدَنَّ » أَيْ تَرَكَنَهُ يُحْلَدُ .

(١) فِي هـ : « إِنْ تُصْبِنِي بَعْضُ ... » وَصَحَّحْتَهُ مِنَ الْأَصْلِ وَالِدِيَّانِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ وَهـ ، وَالِدِيَّانِ : « وَلَا يَنْفَعُ » ، وَأَبْنَتْ مَا فِي الْجُمُورَةِ ٣٩٨/٢ ، وَالْمَرْبُ ص ٣٣١ ،

وَشَفَاءُ الْغَلِيلِ ص ٢٢٦ .

(٣) انظُرْ خَبَرَ عِدَاوَتِهِ لِلشَّاعِرِ فِي أَسْمَاءِ الْمُغْتَالِينَ ص ١٤٠ ، وَالْأَغَانِي ١١٥/٢ .

(٤) دِيَوَانُهُ ص ١٤ ، وَمَخْتَارَاتُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ص ١١٨ .

(٥) لَيْسَ فِي هـ .

(٦) فِي هـ : وَالْعَرِيَّةُ هِيَ النَّخْلَةُ .



والضَّيْمُ : الْقَهْرُ .

والخَفِيرُ : المَانِعُ ، والحَامِي ، يقال : خَفَرْتُهُ : إذا مَنَعْتَهُ وَحَمَيْتَهُ ، وَأَخْفَرْتُهُ : إذا نَقَضْتَ عَهْدَهُ وَأَسْلَمْتَهُ .

وأبى أبو عليّ في « المَنُونِ » إلا الرَفْعَ ، ولم يُجِزْ فيها النَّصْبَ بوجه ؛ لأن رأيت في معنى عَلِمْتَ ، وقد وقع متوسّطاً ، فلا يخلو من أن يكون ملغى أو مُعَمَّلاً ، فإن اعتقدت إغاءه حكمت بأن « مَنْ » مبتدأ « و » « المنون » مبتدأ ثانٍ ، و « عَرَّيْنِ » جملة من فِعْلٍ وفاعل في موضع خبر المبتدأ الثاني ، والجملة التي هي المبتدأ الثاني وخبره خبرٌ عن المبتدأ الأول ، والعائدُ إلى « المَنُونِ » من خبرها النون ، والعائد إلى « من » محذوف ، كما حُذِفَ عائدُ المبتدأ في قوله :

قد أصبحت أم الخِيار تدعى عليّ ذنباً كُلُّهُ لم أصنع

وفي قول الآخر :

\* ثلاث كلهن قتلن عمداً \*<sup>(١)</sup>

وفي قراءة من قرأ : ﴿ وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾<sup>(٢)</sup> .

والتقدير : أي إنسان فيما ترى ، المَنُونُ عَرَّيْتَهُ ؟ وإن اعتقدت إعمال « رأيت » حكمت بأن « مَنْ » مفعول أول ، والجملة التي هي « المَنُونُ عَرَّيْنِ » في موضع المفعول الثاني ، والتقدير : أي إنسان علمت ، المَنُونُ عَرَّيْتَهُ ، كقولك : أزيداً علمت الهندات أكرمته ؟

(١) راجع كتاب الشعر ص ٢١٦ .

(٢) فرغت منه في المجلس الأول .

(٣) تمامه :

فأخزى الله رابعة تعود

وأعاده ابن الشجري في المجلس الموقف الأربعين . وهو من غير نسبة في الكتاب ٨٦/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٥٢ ، والتبصرة ص ٣٢٨ ، ونتائج الفكر ص ٤٣٦ ، وشرح الجمل المنسوب للخليل ص ٣٦ ، والخزانة ٣٦٦/١ .

(٤) الآية العاشرة من سورة الحديد . وتقدم الكلام على هذه القراءة في المجلس الأول .

وَيَتَّجِهْ عِنْدِي نَصَبُ « المنون » على أن تجعلها مفعولاً لرأيت ، « وعَرَّين » في موضع المفعول الثاني ، وتجعل « من » مبتدئاً ، و « رأيت » ومفعولها خبراً عنه ، والعائد إلى المبتدأ الهاء المحذوفة التي هي مفعول « عَرَّين » وجاز حذف العائد إلى المبتدأ من الجملة المخبر بها عنه ، على قولك : زيدٌ ضربتُ ، وقول امرئ القيس :  
فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا فَتَوَّبَ نَسِيْتُ وَثَوَّبَ أُجْرُ

وقولهم : « شهرٌ تَرَى وشهرٌ تَرَى وشهرٌ مَرَعَى » أى شهرٌ تَرَى فيه العُشْبُ .  
فكأنك قلت : أى إنسان علمت النساء أكرمن ؟ أردت أكرمته ، فحذفت .  
ومواضع حذف العائد ثلاثة : الصلَّة والصفة والخبر ، وحذفه من الصلَّة أقيسُ من حذفه من الصفة ، وحذفه من الخبر ، وإنما استحسنا حذفه من الصلَّة حتى اتسع ذلك في القرآن اتساع الإثبات ، لئلا يكون اسمٌ من أربعة أشياء ، فحذفه من « الذى » مثل : ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ وإثباته مثل : ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا ﴾ وحذفه من « مَنْ » مثل :

(١) فى هـ : وجاء .  
(٢) ديوانه ص ١٥٩ ، وروايته : « فوياً نسييت وثوباً أجر » بالنصب . وأعادته ابن الشجرى برواية الرفع أيضاً فى المجلس المئتم الأربعين . وانظر الكتاب ٨٦/١ ، والخزانة ٣٧٣/١ ، وحواشيها .  
(٣) يروى هذا عن رؤية . انظر الكتاب ، الموضع المذكور ، والنبات للأصمعى ص ٣٠ ، وأدب الكاتب ص ٩٦ ، ونتائج الفكر ص ٤٣٧ ، ومجمع الأمثال ٣٧٠/١ ، والبسيط ص ٥٣٨ ، ٥٦٦ ، وأعادته ابن الشجرى فى المجلس المذكور . ومعنى هذا القول أن المطر إذا وقع الأول منه قبل الأرض ، تمكث الأرض تراباً رطباً ، فهو قوله : « ترى » ، ثم تنبت فيرى النبات ، فهو قوله « ترى » ثم يكون فى الشهر الثالث مرعى . وهذا قول الأصمعى . وقال الميدانى : « وإنما حذف التنوين من ترى ومرعى فى المثل لتابعة « ترى » الذى هو الفعل » .  
(٤) هكذا قال : « أربعة » والأولى « ثلاثة » ؛ لأنهم قالوا إن الموصول وصلته والعائد من الصلَّة إلى الموصول ، هذه الأشياء الثلاثة فى قوة كلمة واحدة ، استطالوها فامتساعوا الحذف فيها . ولعل ابن الشجرى يعتبر الصلَّة اثنين ، من حيث إنها تتكون من جملة : مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل . وراجع حواشى الشيخ محمد محبى الدين عبد الحميد ، رحمه الله ، على أوضح المسالك ١٦٦/١ . وابن الشجرى متابع فى ذلك المبرّد ، وقد نهبت عليه فى المجلس الأول .  
(٥) سورة التوبة ١١٠ .  
(٦) سورة الأعراف ١٧٥ .

﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾<sup>(١)</sup> وإثباته مثل : ﴿ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا / ٩٤ حَسَنًا ﴾<sup>(٢)</sup> واستحسنوا حذف العائد من الصفة ، قياساً على حذفه من الصلّة ، لاشتراك الصلّة والصفة في أشياء ، منها أن الصفة تُتَمَّم وتُكَمَّل وتُوضَّح وتُخَصِّص ، كما أن الصلّة كذلك ، ومنها أن الصفة لا تعمل في الموصوف ، كما أن الصلّة لا تعمل في الموصول ، ومنها أن الصفة لا تتقدّم على الموصوف ، كما أن الصلّة لا تتقدّم على الموصول ، ومنها أن العامل في الموصوف والصفة واحد ، كما أن العامل في الموصول والصلّة كذلك .

ويفترقان في أن الموصول لا يكاد يستغنى عن الصلّة ، والموصوف قد يستغنى عن الصفة ، فلذلك لم يتأكد تقديرُك الصفة مع الموصوف اسماً واحداً ، كما تأكد ذلك في الصلّة والموصول ، فإزالة العائد من الصلّة كإزالة الياء من اشهباب ، في قولك : اشهباب<sup>(٣)</sup> .

وأما خبرُ المبتدأ فيفارق الصلّة والصفة بأنه ليس مع المبتدأ كاسمٍ واحد ، وأنه ليس العاملُ فيهما واحداً ، على رأى أكثر النحويين ، وأنه قد يتقدّم على المبتدأ ، وأنه إذا لم يُشغَل في نحو قولك : زيدٌ ضربته ، عمِل في المبتدأ .

وقوله :

أين كِسْرَى خَيْرُ الملوِكِ أُنُو شَرْوَانِ

كان أُنُو شَرْوَانِ بن قُبَادِ بن فَيْرُوزِ بن يَزْدَجَرْدِ بن بَهْرَامِ جُورِ ، من أعظم ملوك فارس ، أعاد أمور دولتهم إلى أحوالها بعد ضعفها واختلالها ، ونفى رعوس المزدقة ، وعمِل بسيرة أردشير بن بابك بن ساسان ، وافتتح أنطاكية ، وكان معظم جنود

(١) سورة المدثر ١١ .

(٢) سورة النحل ٧٥ .

(٣) راجع الكلام عليه وعلى نظائره في شرح الشافية ١٢١/٣ .

(٤) راجع المعارف ص ٦٦٣ .

قَيْصَرٌ فِيهَا ، وَبَنَى بِنَاحِيَةِ الْمَدَائِنِ الْمَدِينَةَ الَّتِي سَمَّاهَا رُومِيَّةً ، عَلَى صُورَةِ أَنْطَاكِيَّةِ ، وَأَنْزَلَ السَّبْيَ الَّذِي سَبَّاهُ مِنْ أَنْطَاكِيَّةِ فِيهَا ، وَافْتَتَحَ مَدِينَةَ هِرَقْلَ وَالْأَسْكَندَرِيَّةَ ، وَمَلَكَ آلَ الْمُنْدَرِ عَلَى الْعَرَبِ ، وَسَارَ نَحْوَ الْهَيْاطِلَّةِ ، وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِمْ بِخَاقَانَ ، وَكَانَ قَدْ صَاحَرَهُ ، فَأَوْقَعَ بِهِمْ ، وَأَنْزَلَ جُنُودَهُ / يَفْرَغَانَةَ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ مِنْ خُرَاسَانَ قَدِمَ عَلَيْهِ سَيْفُ بْنُ ذِي يَزْنَ الْحَمِيرِيِّ ، يَسْتَنْصِرُ عَلَى الْحَبِشَةِ ، فَبِعَثَ مَعَهُ إِسْوَارًا مِنْ عِظْمَاءِ أَسَاوَرْتِهِ فِي جُنْدٍ مِنَ الدَّيْلَمِ ، فَافْتَتَحُوا الْيَمْنَ ، وَتَفَقَّوْا عَنْهَا السُّودَانَ ، وَأَقَامُوا هُنَاكَ إِلَى أَنْ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ ، وَكَانَتْ مَدَّةُ مَلِكِهِ سَبْعًا وَأَرْبَعِينَ سَنَةً وَأَشْهُرًا .

وقوله : « أم أين قبله سابور » : كان قبل أنوشروان بدهرٍ طويلٍ سابور بن أردشير بن بابك بن ساسان ، وبعد سابور بن أردشير بدهرٍ : سابور بن هرمز بن نرسی ، وكان يلقبُ ذا الأكتاف ، وهو الذي عناه ، وإنما قيل له : ذو الأكتاف ، لأنه غزا العربَ في مشاتهم حتى أوغل في بلادها وغور مياهاها ، وكان يخلعُ أكتافَ مَنْ ظَفِرَ بِهِ [ منهم ] . وكِسْرَى : لقبٌ كان للملوكِ الفُرسِ ، وقَيْصَرُ للملوكِ الرُّومِ ، وِخَاقَانَ لملوكِ التُّركِ ، وَبِعْبُورُ لملوكِ الهندِ ، وَتُبَّعُ لملوكِ حِمِيرِ .

وروى الكوفيون كِسْرَى ، بكسر الكاف ، ورواه البصريون بفتحها ، إلا أبا عمرو بن العلاء ، وجمعه العربُ جَمْعِينَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ ، وَهِيَ الْأَكْسِيرَةُ وَالْكُسُورُ ،

(١) الإسوار ، بكسر الهمزة ، والضمُّ لغةٌ فيه : أعجميٌّ معرَّبٌ ، وهو الرامي ، وقيل : الفارس ، ويُجمع على الأساور والأسورة : المعرَّبُ ص ٢٠ ، والذي في المعارف : « فبعث قائداً من قواده » .

(٢) ليس في هـ . وراجع المعارف ص ٦٥٧ .

(٣) في الأصل : « يغبور » . وفي هـ : « يعبور » . وأثبت ما جاء بحاشية الأصل ، قال : « بغبور ، بفتح الباء الموحدة وسكون الغين المعجمة وضم الموحدة ... لقب ملوك الصين » . وكذلك جاء في لسان العرب ( بغبر ) . و ضبط فيه بضم الباء الأولى ، ضبط قلم .

(٤) وهو الأفضح ، كما نصَّ صاحب المعرَّب ص ٢٨٢ .

(٥) ويُجمع أيضاً : « كساسة » على غير القياس . وقياسه « كِسْرُونَ » بفتح الراء ، مثل عيسون وموسون . اللسان ( كسر ) .

وذلك أن حَدَّ الأفاعلة أن يكون جمعاً لإفعال ونحوه ، كإِسْكَافٍ وَأَسْكَافَةٍ ، وأما الكُسُورُ فكأنهم جمعوه عليه بتقدير طَرَحَ أَلْفَهُ ، فهو كَجِدْعٍ وَجُدُوعٍ ، في قول مَنْ كَسَرَ أَوَّلَهُ ، وَدَرَبٍ وَدُرُوبٍ ، في قول مَنْ فَتَحَهُ ، واستعمل الكُسُورَ أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن ثبَّاتَةَ ، في قصيدة مدح بها الملك بهاء الدولة أبا نصر بن عَضُدِ الدولة وابنه أبا منصور ، فقال :

وَتَفَرَّسْتُ فِيهِ غَيْرَ مُجَابٍ أَنَّهُ كَائِنٌ أَبَاً لِلْكَسُورِ<sup>(١)</sup>  
يَالَهَا مِنْ مَخِيلَةٍ كَانَ يَوْمًا شَامَهَا أَرْدَشِيرٌ فِي سَابُورِ

وقوله : « وَأَخُو الْحَضْرُ إِذْ بَنَاهُ » يَحْتَمِلُ « أَخُو الْحَضْرُ » أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمُرْتَفَعَةِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، فَالتَّقْدِيرُ : أَيْنَ كِسْرَى أُمِّ أَيْنِ سَابُورِ ، وَأَيْنَ بَنُو / الْأَصْفَرِ ، وَأَيْنَ أَخُو الْحَضْرُ ؟ وَيَجُوزُ أَنْ تَقْطَعَهُ عَمَّا قَبْلَهُ ، فَتَرْفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَتَجْعَلَ الْخَبْرَ عَنْهُ « شَادَهُ » ، وَ « شَادَهُ » هُوَ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ الَّذِي هُوَ « إِذْ » وَمَعْنَى شَادَهُ : رَفَعَهُ ، وَقَصْرٌ مَشِيدٌ : مَرْفُوعٌ ، وَقِيلَ : مَبْنِيٌّ بِالشَّيْءِ ، وَهُوَ الْجِصُّ ، وَيُقَالُ لِكُلِّ حَجَرٍ أَمْلَسَ : « مَرَمَرٌ » وَأَرَادَ شَادَهُ بِمَرَمَرٍ ، فَلَمَّا حَذَفَ الْبَاءَ عَاقَبَهَا النَّصْبُ ، فَالتَّقْدِيرُ : وَأَخُو الْحَضْرُ إِذْ بَنَاهُ ، رَفَعَهُ بِمَرَمَرٍ .

وقوله : « وَجَلَّلَهُ كَيْلَسًا » يُقَالُ : جَلَّلْتَهُ الثَّوْبَ وَبِالثَّوْبِ ، وَطَرَحُ الْبَاءِ أَكْثَرُ ، وَالْكَيْلَسُ : الصَّارُوجُ ، وَهُوَ الْجِيَارُ أَيْضًا ، وَذَرَاهُ : أَعَالِيهِ ، وَاحْدَتُهَا : ذِرْوَةٌ ،

(١) سقطت « أنه » من هـ .

(٢) بحاشية الأصل : « قال العسكري في كتاب التصحيف : « ترويه العامة « جَلَّلَهُ » بِالْجِيمِ ، وَقَرَأْتَهُ عَلَى ابْنِ دَرِيدٍ : « خَلَّلَهُ » بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، أَيْ جَعَلَ الْكَيْلَسَ فِي خَلَلِ الْحَجَرِ ، وَقَالَ : جَلَّلَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ . انْتَهَى » . وَهَذَا الْكَلَامُ أوردَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ فِي كِتَابِهِ شَرْحَ مَا يَتَّقَى فِيهِ التَّصْحِيفُ وَالتَّحْرِيفُ ص ٢٣٥ ، وَأَنْشَدَ ابْنَ دَرِيدٍ الْبَيْتَ فِي الْجُمُحَةِ ٤٥/٣ ، وَقَالَ : « هَكَذَا رَوَاهُ الْأَصْمَعِيُّ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، وَقَالَ : لَيْسَ « جَلَّلَهُ » بِالْجِيمِ بِشَيْءٍ ، وَرَوَى غَيْرُهُ بِالْجِيمِ ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : إِنَّمَا هُوَ « خَلَّلَهُ » أَيْ صَيَّرَ الْكَيْلَسَ فِي خَلَلِ الْحِجَارَةِ ، وَكَانَ يَضْحَكُ مِنْ هَذَا ، وَيَقُولُ : مَتَى رَأَوْا جِصَّنًا مُصَهَّرًا جَا ؟ » .

مكسورة الأول ، ومثلها لِحِيَّةٌ وَلُحْيٌ ، في قول مَنْ ضَمَّ ، والكسرُ أفصح ، ونظيرها في الشذوذ قَرِيَّةٌ وَقَرِيٌّ .

والْحَضْرُ : مدينةٌ بين دَجَلَةَ والفُراتِ بِحِيَالِ تِكْرِيْتِ ، شاهدتُ بقاياها ودخلتها ، وقيل : إن الذي بناها الضَّيِّزُ بن معاوية بن العُبَيْدِ بن الأجرام بن عمرو ابن النَّخَعِ بن سَلِيحِ بن حُلُوَانِ بن الحَافِ بن قُضَاعَةَ ، وكان مُلِكُ الجزيرة ، ومعه من بني العُبَيْدِ بن الأجرام وقبائل قُضَاعَةَ ما لا يُحْصَى ، ونال مُلْكُهُ الشام ، وأغار على طرف من بلاد العَجَمِ ، على عهد سابور ذي الأكتاف ، وفتح مدينةً من مدُنهم يقال لها : بَهْرَسِيْر ، وقتل من الأعاجم أعداداً ، فقال في ذلك عمر بن أُلَاهِ بن جُدَيِّ ، أحدُ بني عِمْرانِ بن الحَافِ بن قُضَاعَةَ :

دَلَّفْنَا لِلْأَعَاجِمِ مِنْ بَعِيدٍ      بَجَمْعِ مَلْجَازِيْرَةٍ كَالسَّعِيْرِ  
لَقَيْنَاهُمْ بِمَجْرٍ مِنْ عِلَافٍ      عَلَى الْخَيْلِ الصَّلَادِمَةَ الذُّكُورِ  
فَلَاقَتْ فَارِسٌ مَتًّا نَكَالًا      وَقَتَّلْنَا هَرَايِدَ شَهْرَ زُورِ

(١) إنما كان شاذًا ؛ لأن ما كان على فَعْلَةٍ من المعتل فبأنه أن يُجمع على فَعَالٍ ، بالكسر ، مثل ظبية وظباء .  
(٢) وأنا أيضاً شاهدتها ، وشاهدت بقايا قصر « الْحَضْرُ » وهو بمحافظة نينوى من العراق الشقيق ، وكانت زيارتي هذه في شهر مارس ( آذار ) ١٩٨٢ م حين دُعيت للمشاركة في ندوة ( أبناء الأئمة ) التي أقامتها جامعة الموصل .

(٣) صحَّح ياقوت أن المراد هنا : سابور بن أردشير ، قال : « وليس بذي الأكتاف ؛ لأن سابور ذا الأكتاف هو سابور بن هرمز بن نرسی ... بن سابور البطل ، وهو سابور الجنود صاحب هذه القصة ، وإنما ذكرت ذلك ؛ لأن بعضهم يغلط ويروى أنه ذو الأكتاف » معجم البلدان ٢/٢٨٢ ، وراجع المعارف لابن قتيبة ص ٦٥٤ ، ٦٥٦ .

(٤) في الأغاني ٢/١٤١ : « عمرو بن السليح بن حدى » ، وفي تاريخ الطبري ٢/٤٧ : « عمرو بن ألة ابن الجدِّي » ، وفي الموضوع السابق من معجم البلدان : « الجدِّي بن الدهاث » .

(٥) في هـ : « كالشعير » ، وصححته من الأصل ، والمراجع الثلاثة المذكورة ، ويقع اختلاف بينها في الرواية .

(٦) الهرايد : جمع هَرَيْدٍ ، بكسر الهاء والباء ، وهم خدم نار المجوس ، وقيل : عظماء الهند أو علماءهم . اللسان وحواشي الأغاني .

قوله : « ملجزيرة » حذف نون « من » لسكونها وسكون اللام ، تشبيها للنون الساكنة بحروف اللين ، لأن فيها غنة تضارع ما فيهن من المد واللين ، ومثله قول عمرو ابن كلثوم :

٩٧ / فما أبتت الأيام لملمال عندنا سيوى جذم أذوادٍ مُحَدِّفَةِ النَّسْلِ<sup>(١)</sup>

وقول الآخر :

أبلغ أبا دَخْتَنُوسَ مَالِكَةَ غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَدِبِ<sup>(٢)</sup>

أبو دَخْتَنُوسَ : لَقِيْطُ بْنُ زُرَّارَةَ التَّمِيمِي ، وَدَخْتَنُوسُ : اسْمُ بِنْتِهِ ، وَكَانَ جَوْسِيًّا . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي بَنِي الْحَرْثِ وَبَنِي الْهَجِيمِ وَبَنِي الْعَنْبَرِ : بَلَّحَرْثٌ وَبَلَّهَجِيمٌ وَبَلَّعَنْبَرٌ ، فَإِنَّهُمْ حَذَفُوا الْيَاءَ مِنْ « بَنِي » لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ لَامِ التَّعْرِيفِ ، ثُمَّ اسْتَخَفُّوا حَذْفَ النُّونِ كِرَاهَةً لِاجْتِمَاعِ الْمُتَقَارِبِينَ ، كَمَا كَرِهُوا اجْتِمَاعَ الْمُثَلِّينَ ، فَحَذَفُوا الْأَوَّلَ فِي نَحْوِ :  
غَدَاةَ طَفَّتْ عُلَمَاءُ بَكْرٍ بْنِ وَاثِلٍ وَعُجْنَا صُدُورَ الْخَيْلِ نَحْوَ تَمِيمِ<sup>(٣)</sup>

أراد : على الماء ، ونظير هذا الحذف في الكلمة الواحدة قولهم في ظَلَلْتُ وَمَسَيْبْتُ : ظَلْتُ وَمَسْتُ ، ومنهم من يُسْقِطُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَ الْمَحذُوفِ وَيَلْقَى حَرَكَةَ الْمَحذُوفِ عَلَيْهِ ، فَيَقُولُ : ظَلْتُ وَمَسْتُ ، يُحَرِّكُ الظَّاءَ وَالْمِيمَ بِكَسْرِ اللَّامِ وَالسَّيْنِ ،

(١) شرح الحماسة ص ٤٧٦ ، وأنشد في اللسان ( ذود ) من غير نسبة . والمال أكثر ما يُطلق عند العرب على الإبل ؛ لأنها كانت أكثر أموالهم . والجذم ، بكسر الجيم : الأصل ، والأذواد : جمع الذود ، ويقع على مادون العشرة . ومحدِّفة النسْلِ : أى مقطوعة النسْلِ . وأراد بالأيام الوقعات .

(٢) أعاده في المجلس الخامس والأربعين ، وهو في الخصائص ٣١١/١ ، ٢٧٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٩ ، وضرائر الشعر ص ١١٤ ، وشرح المفصل ٣٥/٨ ، ١٠٠/٩ ، ١١٦ ، واللسان ( ألك - من ) .  
(٣) راجع الشعر والشعراء ص ٧١٠ .

(٤) نسبه ابن الشجري في المجلس السادس والأربعين لقطري بن الفجاءة . وهو من قصيدة لقطري في الكامل ٢٩٧/٣ ، وانظر شعر الخوارج ص ٤٤ ، ١٦٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٨ ، ومعجم شواهد العربية ص ٣٦٧ .

( ١٠ - أمالي ابن الشجري ج ١ ) .

وقرأ قوم : ﴿ فَظَلُّتُمْ تَفَكُّهُونَ ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿ إِلَهَكَ الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾<sup>(٢)</sup> فإن كان ما قبل المحذوف ساكناً لم يكن بُدْ من إلقاء حركته على الساكن لئلا يلتقى ساكنان ، وذلك قولهم في أَحَسَسْتُ : أَحَسْتُ ، قال أبو زُبيد<sup>(٣)</sup> :

سِوَى أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

الأشوسُ : الذي ينظر بأحد شِقَيْ عَيْنِهِ تَغِيظًا ، وقيل : هو الذي يُصَعِّرُ عَيْنِيهِ وَيَضُّمُّ أَجْفَانَهُ ، والهاء التي في « به » و « إليه » تعود على الأسد ، ولأبي زُبيد معه حديث .

فأما نحوُ بنى النَّجَّارِ فلم يَخْفَوُهُ فَيَقُولُوا بَنَجَّارٍ ، لئلا يجمعوا بين إعلالين متواليين : الحذف والإدغام<sup>(٤)</sup> .

والمعجُرُ : الجيشُ العظيم ، وعِلافٌ : بطنٌ من قُضَاعَةٍ ، والصَّلَادِمُ من الخليل : الشُّدَاد ، واحدها صِلْدِمٌ ، وأدخل الهاء في الصَّلَادِمَةَ تأكيداً لتأنيث الجمع ، ومثله الصِّيَاقِلَةُ والصِّيَارِفَةُ ، ودخولُ الهاء في الجمع لمعانٍ ، هذا أحدُها ، والثاني : دخولُها في نحو : الجَحَاجِحَةِ والتَّنَابِلَةِ ، عوضاً من ياء الجَحَاجِحِ والتَّنَابِيلِ .  
والثالث : دخولُها في نحو : المَهَالِبَةِ والمَنَازِرَةِ ، دالَّةٌ على ما تدلُّ عليه الياء في المَهَلْبِيِّينَ والمُنْدَرِيِّينَ .

والرابع : دخولُها في جمع أسماءٍ أعجمية جاءت على هذا المثال ، وذلك نحو : الجَوَارِيَةِ والمَوَازِجَةِ والكِيَالِجَةِ ، وواحد المَوَازِجَةِ : مَوَزَجٌ ، وهو الحُفٌّ ، وإنما دخلت

(١) سورة الواقعة ٦٥ ، وقراءة الكسر هذه قرأ بها عبد الله بن مسعود ، والشُعْبِيُّ ، والأعمش ، وغيرهم . انظر زاد المسير ٣١٩/٥ ، ١٤٨/٨ ، وتفسير القرطبي ٢٤٢/١١ ، ٢١٩/١٧ .

(٢) سورة طه ٩٧ .

(٣) الطائي . والبيت في ديوانه ص ٩٦ ، وتخرجه في ١٦٥ ، ورواية الديوان « حَسَسُنْ » وتكلم عليه محقق الديوان . وأعادته ابن الشجري في المجلس الخامس والأربعين . وانظر المقتضب ٢٤٥/١ ، والتبيين ص ٤٠٧ . (٤) راجع الممتع ص ٧١٨ .

(٥) وواحد الكيالجة : كيلجة ، وهو مكيالٌ معروفٌ قديماً لأهل العراق . راجع العرب ص ٢٩٢ ، والقاموس ( كلج ) والمصباح المنير .



الهاء في جمع هذه الأسماء الأعجمية للمشابهة بين الاسم الذي تلحقه علامة التَّسْبِ ، وبين الأعجميِّ المعرَّب ، من حيث كانا مُنتَقَلين ؛ هذا مُنتَقَلٌ إلى التعريب ، وذلك منتقلٌ من العلميَّة إلى الوصفية ، وقد دخلت الهاء فيما اجتمع فيه التَّسْبُ والعُجْمَة ، وذلك نحو : السَّبَابِجَة والْبَرَابِرَة ، يريدون : السَّبِيحِيَّين والْبَرَبْرِيَّين ، ودخولها في هذا أوجب من دخولها في المهالبة والموازجة ، لاجتماع المعنيين فيه .

\* \* \*

(١) هم قومٌ ذُوو جَلْدٍ من أهل السُّنْدِ والهند ، يَكُونون مع رئيس السفينة البحرية . والسَّبَابِجَة : جاءت بالياء التحتية بعد السين « السَّبَابِجَة » في الأملالي وأصل المعرب للجواليقي ص ١٨٣ ، ١٩٦ ، وصحح الشيخ أحمد محمد شاكر في حواشي المعرب أنها « السَّبَابِجَة » بالياء الموحدة بعد السين . والأمر على ما قال الشيخ رحمه الله في التهذيب ٥٩٨/١٠ ، واللسان ( سبج ) لكنى وجدتها بالياء التحتية في الجمهرة ٥٠٤/٣ ، ويبدو أن هذا الخطأ قديم ، فقد وجدته كذلك في نسختين صحيحتين قديمتين من كتاب الشعر ، وانظره ص ١٥٦ .

### المجلس الخامس عشر

وهو مجلس يوم السبت ، ثامن وعشرين من جمادى الآخرة ، سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

ثم إن سَابُورَ ذَا الْأَكْتَفِ جَمَعَ لَهُمْ وَسَارَ إِلَيْهِمْ ، فَأَقَامَ عَلَى الْحَضَرِ أَرْبَعِ سِنِينَ ، وَإِنَّ النَّضِيرَةَ بِنْتَ الضَّيِّزِ رَأَاهَا سَابُورٌ وَرَأَاهُ ، فَعَشِقَهَا وَعَشِقَتْهُ ، وَكَانَ مِنْ أَجْمَلِ أَهْلِ دَهْرِهِ ، وَكَانَتْ مِنْ أَحْسَنِ أَهْلِ زَمَانِهَا ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ : مَا الَّذِي تَجْعَلُ لِي إِنْ دَلَلْتُكَ عَلَى عَوْرَةِ الْمَدِينَةِ ؟ فَقَالَ : أَجْعَلُ لَكَ حُكْمَكَ ، وَأَرْفَعُكَ عَلَى نِسَائِي ، / وَأَخْصُوكَ بِنَفْسِي دُونَهُنَّ ، فَدَلَّكَ عَلَى قَنَوَاتٍ كَانَ يَجْرِي الْمَاءُ فِيهَا مِنْ دِجْلَةٍ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَقَطَعَ الْمَاءَ عَنْهُمْ ، وَفَتَحَهَا عَنُوتَهُ ، وَقَتَلَ الضَّيِّزَ وَأَبَادَ بَنِي الْعُبَيْدِ ، وَأَصَابَتْ قِبَائِلَ مِنْ حُلْوَانَ بْنِ الْحَافِ بْنِ قُضَاعَةَ فَانْقَرَضُوا .

قال ابن دريد : تفرَّعت قُضَاعَةُ بَيْنَ الْحَافِ وَالْحَاذِي ، وَاشْتَقَّاقُ الْحَافِ مِنَ الْحَفَا ، وَالْحَاذِي مِنَ الْاِحْتِذَاءِ . انْتَهَى كَلَامُهُ .

والْحَافِ : مِمَّا حَذَفَتِ الْعَرَبُ يَاءَهُ اجْتِزَاءً بِالْكَسْرِ ، كَقَوْلِهِمْ : الْعَاصِي ، فِي الْعَاصِي <sup>(١)</sup>

(١) حكى أبو الفرج والطبري حيلة أخرى . انظرها في الأغاني ١٤٢/٢ ، والتاريخ ٤٩/٢ .

(٢) الاشتقاق ص ٥٣٦ .

(٣) في هـ : « الحادي » بالبدال المهملة ، هنا وفيما يأتي . وصوابه بالذال المعجمة .

(٤) سيأتي هذا في المجلس الثالث والخمسين .

ابن أمية بن عبد شمس ، وفي العاصي بن وإثيل السهمي ، وكقولهم : إيمان ، في  
أبي حذيفة بن اليمان ، وكقوله تعالى : ﴿ دَعْوَةُ الدَّاعِ ﴾ .<sup>(١)</sup>

وقال عمر بن أله ، يذكر من هلك في تلك الواقعة :

ألم يَحْزُنْكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْجِي بِمَا لَاقَتْ سَرَاةُ بَنِي الْعُبَيْدِ<sup>(٢)</sup>  
وَمَصْرَعُ ضَيْزِينِ وَبَنِي أَبِيهِ وَفُرسَانِ الْكُتَائِبِ مِنْ تَزِيدِ  
أَتَاهُمْ بِالْفُيُورِ مُجَلَّلَاتٍ وَبِالْأَبْطَالِ سَابُورُ الْجُنُودِ

جاء في هذه الأبيات سِنَادُ الْحَذُو ، وَالْحَذُو : حَرَكَةٌ مَاقِبِلِ الرَّذْفِ ، فَإِنْ كَانَتْ  
ضَمَّةً مَعَ كَسْرَةٍ فَلَا عَيْبَ ، وَإِنْ كَانَتْ مَعَ إِحْدَاهُمَا فَتَحَةٌ ، سَمِيَ ذَلِكَ سِنَادًا ،  
كَقَوْلِ عَمْرٍو بْنِ كَلْثُومِ<sup>(٣)</sup> :

تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا

مع قوله :

وَلَا تُبْقِي نُحُمُورَ الْأَنْدَرِينَا

و :

تَرَبَّعَتِ الْأَجَارِعُ وَالْمُتُونَا

وكذلك مجيء فتحة العبيد مع كسرة يزيد وضمة الجنود .

رجع الحديث : وهدم سابور المدينة ، واحتمل النضيرة بنت الضيزين ، فأعرس بها

(١) سورة البقرة ١٨٦ .

(٢) ذكرت الخلاف في اسمه قريبا .

(٣) الأبيات في الموضع السابق من الأغاني ، وتاريخ الطبري ، ومعجم البلدان ٢/٢٨٣ .

(٤) راجع القوافي للأخفش ص ٣٦ ، ٥٩ ، والعيون الغامرة ص ٢٦٣ .

(٥) من معلقته الشهيرة . شرح القصائد السبع ص ٤١٦ . وانظر رسالة الغفران ص ٢٤٤ .

في عَيْنِ التمر ، فلم تزل ليلتها تَنْضَوْرٌ <sup>(١)</sup> مِنْ حُشُونَةٍ فِرَاشِهَا ، وهو من حرير مَحْشُوٌّ  
بَقَزٍّ ، فاتمس ما يؤذيها ، فإذا ورقة آسٍ مُلتزقةٌ بَعَكْنَةٍ <sup>(٢)</sup> من عُكْنِهَا قد أُثِرَتْ فيها ، فقال  
لها سَابُورٌ : ويحك ، بأيّ شيءٍ كان يغذوك أبوك ؟ فقالت : بالزُّبْدِ والمُخِّ وشُهد  
الأبكار من النَّحلِ وصَفْوَةِ الخمر ، فقال لها : غَدَاكِ بهذا ثم لم تَصْلُحْ له ، فكيف  
بكِ أن تَصْلُحِي لي وأنا واترك ؟ وأمر رجلاً فركب فرساً جُمُوحاً ، وعصب  
غَدَائِرَهَا بِذَنَبِهِ ، ثم استركضه فقطّعها ، وذكرها بعض شعرائهم في قوله :

أَقْفَرَ الحَضْرُ مِنْ نُضِيرَةٍ فَالْمِرُّ بَاعٌ مِنْهَا فَجَانِبُ الثَّرِثَارِ <sup>(٣)</sup>

وقد قيل إن صاحب الحَضْرُ هو السَّاطِرُونَ بن أسْطِيرُونَ ، وكان ملك  
السُّرْيَانِيِّينَ ، وكان من رُسْتاقٍ من رَسَاتِيقِ المَوْصِلِ ، يقال له : باجْرَمِي ، وشاهد  
هذا القول قولُ أبي دُوَادِ الإِيَادِي ، واسمه جاريةُ بن الحَجَّاجِ <sup>(٤)</sup> :

وَأَرَى المَوْتَ قد تَدَلَّى مِنَ الحَضْرِ بِرِ عَلَى رَبِّ أَهْلِهِ السَّاطِرُونَ

وقيل : إن ملوك الحيرة من ولده .

وقوله : « لم يَهَبْه رَبُّ المُنُونِ » رَبُّ المُنُونِ : حادثُ الدَّهْرِ ، كذا قال  
المفسِّرون في قوله تعالى : ﴿ تَتَرَبَّصُّ بِهِ رَبُّ المُنُونِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقد روى « وتذكَّرُ رَبُّ الحَوْرُتِقِ » بالرفع ، و « رَبُّ الحَوْرُنِقِ » بالنصب ، فَمَنْ  
رَفَعَ ، فتذكَّرُ في روايته : ماضٍ سَكَنْتَ رَأُوهُ للإدغام ، وَمَنْ نَصَبَ أَرَادَ : تذكَّرُ أَيُّهَا

(١) بلدة قريبة من الأنبار غربي الكوفة .

(٢) العُكْنَةُ : بضم العين : الطُّيُّ في البطن من السَّمْنِ ، والجمع عُكْنٌ ، مثل غُرْفَةٍ وغُرْفٍ ، وربما قيل  
أعكان .

(٣) البيت في الموضوع المذكور من الأغاني ، وتاريخ الطبري ، ومعجم ما استعجم ص ٣٣٨ ، ٤٥٤ .

(٤) ديوانه ص ٣٤٧ ، وتخرجه في ٣٤٥ .

(٥) الآية الممتدة الثلاثين من سورة الطور .

المعير بالدهر رَبِّ الخَوْرْتِق ، فسكون الراء في هذا القول بناءً ، على مذهب البصريين ، وجزم على مذهب الكوفيين ، و « رَبِّ الخَوْرْتِق » مفعول ، وهو في القول الأول فاعل .

ومن روى : « وتفكَّرُ رَبُّ الخَوْرْتِق » فليس فيه إلا الرفع ، لأن « تفكَّر » غير مُتَعَدِّ ، فهو مسند إلى رَبِّ الخَوْرْتِق ، وسكون رائه للإدغام ، كسكونها في ﴿ أُمْرٌ رَبِّي بِالْقِسْطِ ﴾<sup>(١)</sup> في الإدغام الكبير لأبي عمرو .

ومن روى « تذكَّر » روى « وللهدى تذكُّر » ، وكان القياس : وللهدى تذكَّر وتفكَّر ، لأن مصدر تفعلت : التَّفَعَّل ، فأما التَّفَعِيل فمصدر فَعَّلْتُ ، كقوله : كلمته تكليماً ، وسلَّمْتُ تسليماً ، ولكن المصدرين إذا تقارَب / لفظاهما مع تقارب ١٠١ معنيهما جاز وقوع كل واحد منهما موضع صاحبه ، كقوله تعالى : ﴿ وَبَيَّنَّا إِلَيْهِ تَبْيِيلاً ﴾<sup>(٢)</sup> .

وَرَبُّ الخَوْرْتِق : الثُّعْمَانُ بن امرئ القيس بن عمرو بن امرئ القيس بن عمرو ابن عدى بن نصر بن ربيعة اللخمي .

ويروى : « والبَحْرُ مُعْرَضاً ، ومُعْرَضٌ » ويروى : « والنَّحْلُ » .

والخَوْرْتِق والسِّدِير : بناءان ، وهما مُعْرَبَان ، وكان الثُّعْمَانُ هذا من أشدَّ الملوك نكايَةً ، وأبعدهم مُغَاراً ، غزا أهل الشام مراراً ، وأكثر المصائب في أهله ، وسبى وغنم ، وكان قد أُعْطِيَ المُلْكَ والكثرة والغلبة ، مع فتاة السن .

قال أبو عثمان بن بحر الجاحظ : عاش الثُّعْمَانُ بن امرئ القيس ثمانين سنة ، وبنى الخَوْرْتِق في عشرين سنة ، وكان لما عزم على بنائه بعث إلى بلاد الروم فأتى

(١) سورة الأعراف ٢٩ .

(٢) الآية الثامنة من سورة المزمل . وقد تكلم ابن الشجري على وقوع المصادر موقع بعضها بأتم من هذا في المجلس التاسع والخمسين .

برجل مشهورٍ بِعَمَلِ المصانعِ والحُصونِ والقُصورِ للملوكِ ، يقالُ له سِنِمَارٌ ، وكان بينى سِنينَ ويغيبُ سِنينَ ، يريدُ بذلكَ أن يطمئنُ البناءُ ، فلما فرغَ منه تعجَّبَ النعمانُ مِن حُسنه ، وإتقانِ عمله ، فقالَ له سِنِمَارُ عندَ ذلكَ تقريباً إليه بِالْحَدِيقِ وحُسنِ المعرفةِ : أَيَّتَ اللَّعَنَ ، واللهِ إني لأُعرفُ فيه مَوْضِعَ حجرٍ لو زالَ لزالَ جميعُ البُنَيانِ ، فقالَ له : أو كذلكَ ؟ قالَ : نعم ، قالَ : لا جَرَمَ واللهِ لأدعنه لا يعلمُ بمكانه أحدٌ ، ثم أمرَ به فُرِمِيَ من أعلاه فتقطَّعَ ، فذكرتهُ العربُ في أشعارها ، فمن ذلك قول سَلِيطِ بنِ سَعْدِ :

جَزَى بَنُوهُ أبا الغِيلانِ عن كَبِيرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجَزَى سِنِمَارٌ<sup>(١)</sup>

قوله : جَزَى بَنُوهُ أبا الغِيلانِ : أعاد الهاء إلى المفعول وهي متصلة بالفاعل ، وكلاهما في رُثبته ، كقولك : ضرب غلامه زيداً ، ولم يُجز ذلك أحدٌ من النحويين لأن رُتبة الضمير التأخير عن مُظهِره ، فإذا تقدَّم المضمَر على مُظهِره لفظاً / ومعنى ، لم يُجز أن يُنَوَّى به غيرُ رُثبته ، واستعماله في الشُّعر من أقبح الضُّرورات<sup>(٢)</sup> ، فأما قول الآخر<sup>(٣)</sup> :

(١) المصانع : جمع مَصْنَعَة ومَصْنَع ، وهو شبه الصُّهرج يُجمَع فيه ماء المطر ، وهي أيضاً ما يصنعه الناس من الآبار والأبنية . وقال عبد الرزاق : المصانع عندنا بلغة اليمن : القصور العالية . اللسان ( صنع ) وفتح القدير للشوكاني ١١٠/٤ .  
(٢) حديثه في الحيوان ٢٣/١ ، والأغانى ١٤٥/٢ ، وتاريخ الطبرى ٦٥/٢ ، وثمار القلوب ص ١٣٩ ، وجمع الأمثال ١٥٩/١ ، ومعجم البلدان ٤٩١/٢ ( الخورنق ) .  
(٣) شرح ابن عقيل ٤٢٢/١ ، وشرح الأشموني ٥٩/٢ ، وشرح الشواهد الكبرى ٤٩٥/٢ ، والممع ٦٦/١ ، والخزانة ٢٨٠/١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ .  
(٤) وهو على قبحة أجزاه الأخفش ، وابن جنى ، وأبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين ، وابن مالك ، كما في المراجع المذكورة ، والخصائص ٢٩٤/١ .  
(٥) أبو الأسود الدؤلى ، أو النابغة الذبياني ، أو عبد الله بن همارق بن غطفان . مستدرک ديوان أبى الأسود ص ١٢٤ ، وديوان النابغة ص ٢١٤ ، والفاخر ص ٢٣٠ ، والخصائص ٢٩٤/١ ، وشرح الجمل ١٤/٢ ، وضرائر الشعر ص ٢٠٩ ، والخزانة ٢٧٧/١ . والرواية في ديوان النابغة :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عِدِّي بِنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

فقد تأوّلوه على إعادة الهاء إلى المصدر الذي دلّ عليه « جَزَى » فقدّروه : جَزَى  
ربّ الجزاء ، وهو عندي كالبيت الذي قبله .

وقوله : « كما يُجَزَى سِنْمَارٌ » أراد كما جَزَى سِنْمَارٌ ، فوضع المستقبل موضع  
الماضي ، وخلاف ذلك قول أبي النجم <sup>(١)</sup> :

ثُمَّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنَّا إِذْ جَزَى جَنَاتِ عَدْنِ فِي الْعَلَالِي الْعُلَى

وضع « إِذْ جَزَى » موضع « إِذَا يَجْزَى » وقد قدّمتُ شرحَ هذا ، وقال  
عبدُ العزّي بن امرئ القيس [ الكلبي ] <sup>(٢)</sup> :

جَزَانِي جَزَاهُ اللَّهُ شَرَّ جَزَائِهِ جَزَاءَ سِنْمَارٍ وَمَا كَانَ ذَنْبِ  
سِوَى رَصْبِ الْبُنْيَانِ عِشْرِينَ حِجَّةً يُعَلَى عَلَيْهِ بِالْقَرَامِيدِ وَالسُّكْبِ  
وظَنَّ سِنْمَارٌ بِهِ كُلَّ حَبْرَةٍ وَفَازَ لَدَيْهِ بِالْمَوَدَّةِ وَالقُرْبِ  
فَقَالَ اقْدِفُوا بِالْعَلِيجِ مِنْ فَوْقِ بُرْجِهِ فَذَلِكَ لَعَمْرُ اللَّهِ مِنْ أَعْظَمِ الحَطْبِ

سِنْمَارٌ : اسمٌ عربي ، ذكره سيبويه في الأبنية ، يقال : رجلٌ سِنْمَارٌ : إذا كان  
حسنَ الوجهِ أبيضه ، ويقال للقمر : سِنْمَارٌ . <sup>(٣)</sup>

جزى الله عبساً في المواطن كلها

وفي الفاخر :

جزى الله عبساً عبس إنَّ بَعْضِ

وعلى هاتين الروايتين يفوت الاستشهاد .

(١) سبق في المجلس السابع .

(٢) في المجلس المذكور .

(٣) ليس في هـ ، وهو في الأصل والمراجع المذكورة في تخرّج حديث سنمار .

(٤) ذكر الجواليقي أنه أعجمي . قال : « وسنار ، اسمٌ أعجمي ، وقد تكلمت به العرب » . المعرب

ص ١٩٥ .

(٥) الكتاب ٢٩٥/٤ ، وانظر اللسان ( سنمر ) .

وقوله : « سَيَوَى رَصَّهُ الْبُنْيَانَ » ، رَصُّ الْبُنْيَانِ : ضَمُّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ ﴾<sup>(١)</sup> .

وَالْقَرَامِيدُ : جَمْعُ الْقَرْمِيدِ ، وَهُوَ الْأَجْرُ ، وَالْيَاءُ فِيهِ كَالْيَاءِ فِي الصِّيَارِيفِ ، وَحَذْفُهَا مِمَّا لَا يُجِئُ بِالْوِزْنِ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ مِمَّنْ لَا يَقْبَلُ طِبَاعُهُ الرَّحَافَ ، وَيُقَالُ : / قَرَمِدَةٌ وَأَجْرَةٌ ، مُشَدَّدَةُ الرَّاءِ ، وَأَجْرَةٌ ، خَفِيفَتُهَا ، وَأَجْوَرَةٌ .

وَالسَّكْبُ : الصَّارُوجُ<sup>(٢)</sup> ، وَالْحَبِيرَةُ : الْفَرْحُ . وَقَوْلُ عِدِيِّ<sup>(٣)</sup> :

فَارْعَوَى قَلْبَهُ فَقَالَ فَمَا غِبَ سَطَّةٌ حَتَّى إِلَى الْمَمَاتِ يَصِيرُ

أَرْعَوَى : رَجَعَ وَكَفَّ ، وَالغِبْطَةُ : السَّرُورُ وَالْفَرْحُ ، وَالغِبْطَةُ أَيْضاً : حُسْنُ الْحَالِ ، وَذَلِكَ أَنَّ التُّعْمَانَ بْنَ أَمْرِءَ الْقَيْسِ ضُرِبَتْ لَهُ فَازَةٌ<sup>(٤)</sup> بِأَعْلَى الْخَوْرَنْقِ فِي عَامٍ [ قَدْ ] بِكَرٍّ وَسَمِيهِ وَتَتَابَعَ وَرَيْبِهِ ، وَأَخَذَتْ الْأَرْضُ فِيهِ زَيْنَتَهَا ، مِنْ اخْتِلَافِ أَلْوَانِ نَبْتِهَا ، فَهِيَ فِي أَحْسَنِ مَنْظَرٍ وَمُخْتَبَرٍ ، مِنْ نَوْرِ رَيْبِ مُورِقٍ ، فِي صَعِيدٍ كَأَنَّهُ قِطْعُ الْكَافُورِ ، فَلَوْ أَنَّ نُطْفَةَ أَلْقَيْتَ فِيهِ لَمْ تَتَرَبَّبْ ، فَنَظَرَ التُّعْمَانُ فَأَبْعَدَ النَّظَرَ فَرَأَى الْبَرَّ وَالْبَحَرَ ، وَصَيَّدَ الطَّبَّاءَ وَالْحُمُرَ ، وَصَيَّدَ الطَّيْرَ وَالْحَيْتَانَ ، وَالنَّجْفَ إِذْ ذَاكَ بَحْرٌ تَتَلَاطَمُ أَمْوَاجُهُ ، وَتَتَوَاتَبُ حَيْثَانُهُ ، وَسَمِعَ غِنَاءَ الْمَلَّاحِينَ وَتَطْرِيْبَ الْحَادِيْنَ ، وَرَأَى الْفُرْسَانَ تَتَلَاعَبُ بِالرَّمَاكِ فِي الْمِيَادِينَ ، وَرَأَى أَنْوَاعَ الزَّهْرِ مِنَ النَّخِيلِ وَالشَّجَرِ فِي الْبَسَاتِينِ ، وَسَمِعَ أَصْوَاتَ الطَّيْرِ عَلَى اخْتِلَافِهَا وَائْتِلَافِهَا ، فَأَعْجَبَ بِذَلِكَ إِعْجَاباً شَدِيداً ، وَقَالَ

(١) الآية الرابعة من سورة الصف .

(٢) الصاروج : فارسيّ معرب ، وهو الثَّورَةُ وَأَخْلَاطُهَا الَّتِي تُصْرَجُ بِهَا الْحِيَاضُ وَالْحَمَامَاتُ . يُقَالُ : صَرَجْتَ الْحَوْضَ : إِذَا طَلَيْتَهُ بِالطَّيْنِ . الْمَعْرَبُ ص ٢١٣ . وَالثَّورَةُ ، بضم النون ، من الحجر الذي يُحْرَقُ وَيَسْوَى مِنْهُ الْكَيْلِسُ ، أَيْ الْجَيْرُ .

(٣) في هـ : وقوله .

(٤) جاء بهامش الأصل : « الفائزة : مظلةٌ بعمودين » . وانظر اللسان ( فوز ) .

(٥) زيادة من الأغاني ١٣٧/٢ .

(٦) الوَسْيِيُّ : أَوَّلُ الْمَطَرِ . وَالْوَيْئِيُّ : الْمَطَرُ بَعْدَ الْمَطَرِ فِي كُلِّ حِينٍ . الْمَطَرُ لِأَيِّ زَيْدٍ ص ١٠٠ - ١٠٤ .



لجلسائه : هل رأيتم مثل هذا المنظرِ والمسمع ؟ وكان عنده رجلٌ من بقايا حَمَلَةَ  
الْحُجَّةِ ، والمُضَيِّ عَلَى أَدْبِ الْحَقِّ وَمِنَاجِهِ ، فقال له : أَيُّهَا الْمَلِكُ ، قد سألت عن  
أمرٍ أفتأذُنُ في الجواب عنه ؟ قال : نعم ، قال : رأيتَ هذا الذي أنت فيه ، شيءٌ لم  
تزل فيه ، أم شيءٌ صارَ إليك ممَّن كان قبلك وهو زائلٌ عنك ، وصائرٌ إلى مَنْ  
بعدك ؟ فقال : بل هو شيءٌ صارَ إليَّ ممَّن كان قبلي ، وسيزول عني إلى مَنْ يكون  
بعدي ، قال : فأراك إنما أُعجبتُ بشيءٍ تكون فيه قليلاً ، وتغيبُ عنه طويلاً ، وتكون  
[ غداً ] بحسابه مُرْتَهَنًا ، فقال : ويحك ! فكيف المخلص ؟ قال : إما أن تُقيمَ في  
مُلْكِكَ ، وتعملَ فيه بطاعة الله على ما ساءك وسرَّك ، وإما أن تضعَ تاجك وتخلعَ  
لباسك ، وتلبسَ أمساحاً ، وتعبُدَ الله في جبلٍ / حتى يأتيك أجلك ، قال : ١٠٤  
فإذا كان السَّحَرُ فافزعْ على البابِ ، فإني مختارٌ أحدَ الرأيين ، فإن اخترتُ ما أنا فيه  
كنتُ وزيراً لا تُعصى ، وإن اخترتُ السَّيَاحَةَ في الفلوات والقفار والجبال كنتُ رقيقاً  
لا تُخالَفُ ، ففرع عليه بابَه عند السَّحَرِ فإذا هو قد وضعَ تاجه ولباسه ، وتبيهاً  
للسَّيَاحَةِ ، فلزما جبلاً يعبدان الله فيه حتى أتهما آجالهما .

وقوله : « ثم بعد الفلاح والمُلك والإمَّة » الفلاح : البقاء ، والإمَّة : النعمة .

وقوله : « ثم أضحووا كأنهم ورَق جَفَّ » روى بعضُ الرواة : جَفَّ ، أى يابسٌ .

وقوله : « فالوث به الصبأ » أى ذهبَ به .

وقوله : « فلا وإن ضعیفٌ ولا أكْبُ عَثُورٌ » الوانى : الفاتِر ، ومنه قوله تعالى :  
﴿ وَلَا تَبْتَئُوا فِي ذِكْرِي ﴾ . والأكْبُ : مِنَ الْإِنْكِبَابِ ، والعَثُورُ هاهنا : المخطيءُ في  
رأيه .

(١) زيادة من الأغاني ١٣٨/٢ .

(٢) في الأغاني : وتخلع أطمارك ، وتلبس أمساحك ، وتعبد ربك حتى يأتيك أجلك .

(٣) سورة طه ٤٢ .

وقوله : « وفيها العوصاء والميسور » العوصاء : العسر ، والميسور : اليسر .  
وقوله : « وأنا الناصير الحقيقة » الحقيقة : ما يحق على الرجل أن يحميه ، وقيل :  
الحقيقة : الراية .

وقوله : « إن أظلم يوم » أي إن ستر العبار عين الشمس فأظلم النهار ، ويجوز أن  
يريد : أن الشدة تُعطى على القلوب فلا يهتدى للرأى فيه .

وقوله :

يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الرَّوَاحُ وَلَا يُقْدِمُ إِلَّا الْمَشِيْعُ النَّحْرِيْرُ

الرواح : الفرار ، والمشيع : الشجاع ، كأنه الذي يشيعه قلبه ، والنحرير :  
الحاذق بالشيء ، العالم به . آخر المجلس .

\* \* \*

### المجلس السادس عشر

وهو مجلس يوم السبت ، سادس رجب ، من سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

قال رؤبة بن العجاج ، يصف حُمَرَ الوَحْشِ<sup>(١)</sup> :

سَوَى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الْحُقُقِ تَفْلِيلَ مَا قَارَعَنَّ مِنْ سُمْرِ الطُّرُقِ

سَمَى حَوَافِرَهُنَّ مَسَاجِي ؛ لِأَنَّهَا تَسْنَحُو [ الْأَرْضَ ]<sup>(٢)</sup> أَى تَقَشِّرُهَا ، وَأَسْكِن الْبِئَاءِ

مِنْ « مَسَاحِيهِنَّ » فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ .

/ قال أبو العباس محمد بن يزيد : وهو من أحسن الضَّرُورَاتِ ، لِأَنَّهَا أَحَقُّو حَالَةً ١٠٥  
بِحَالَتَيْنِ ، يَعْنَى أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَنْصُوبَ كَالْمَجْرُورِ وَالْمَرْفُوعَ ، مَعَ أَنَّ السُّكُونَ أَحْفُ مِنْ  
أَخْفِ الْحَرَكَاتِ ، وَلِذَلِكَ اعْتَمَزُوا عَلَى إِسْكَانِ الْبِئَاءِ فِي ذَوَاتِ الْبِئَاءِ مِنَ الْمَرْكَبَاتِ ، نَحْوِ  
مَعْدِيكَرِبٍ ، وَقَالِي قَلَا .

وَالْحُقُقُ : جَمْعُ حُقَّةٍ<sup>(٣)</sup> ، وَتَقْطِيطُهَا : تَقْطِيعُهَا وَإِصْلَاحُهَا .

(١) ديوان رؤبة ص ١٠٦ ، والكتاب ٣/٣٠٦ ، والمقتضب ٤/٢٢ ، والكمال ٣/٢١ ، والمنصف ٢/١١٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٠٦ ، ومعجم الشواهد ص ٥٠٥ .

(٢) سقط من هـ . وانظر اللسان ( ققط - سحا ) .

(٣) لم أجد هذا الكلام بنصه في كتابي المبرد - الموضع السابق - وإن ذكر كلاماً بمعناه ، وقد حكاه  
البغدادي بألفاظ ابن الشجري ، في الخزانة ٣/٥٢٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦ ، في الكلام على الرجز  
الآتي ، وكذلك ذكره العلوي في نضرة الإغريض ص ٢٦٢ .

(٤) بضم الحاء ، وهي وعاء من الخشب أو العاج ، يُنحت لِيُوضَعَ فِيهِ الطَّيْبُ .

وَنَصَبَ التَّقْطِيطَ عَلَى الْمَصْدَرِ ، لِأَنَّ التَّقْطِيطَ تَسْوِيَةٌ ، فَالتَّقْدِيرُ : سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ تَسْوِيَةً مِثْلَ تَقْطِيطِ الْحَقِّقِ ، وَحَذَفَ الْمَصْدَرَ وَصِفَتَهُ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصِّ ، تَرِيدُ ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ اللَّصِّ .

وَالتَّفْلِيلُ : التَّثْلِيمُ وَالتَّكْسِيرُ ، وَارْتِفَاعُهُ بِإِسْنَادِ « سَوَّى » إِلَيْهِ ، وَالطَّرْقُ : مَا تَطَارَقَ مِنْ الصِّفَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ ، الْوَاحِدَةُ : طَرْقَةٌ .

وَمِثْلُ « سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ » فِي إِسْكَانِ يَأْتِيهِ قَوْلُهُ :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ السَّوْرِقِ<sup>(١)</sup>

الْقَرِيقُ : الْأَمْلَسُ ، وَالسَّوْرِقُ : الدَّرَاهِمُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ ﴾ ، وَيَتَعَاطَيْنَ : يُنَاقِلُ بَعْضُهُنَّ بَعْضاً .

وَمِنَ الْمُسَكَّنِ الْمُتَوَّنِ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

يُقَلِّبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْنًا لَهُ حَوْلَاءَ بَادٍ عُيُوبُهَا

فَهَذَا عَلَى قَوْلِكَ : رَأَيْتَ امْرَأَةً ضَاحِكًا إِخْوَتُهَا ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ يَضْحَكُ إِخْوَتُهَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا كَانَ عُيُوبُهَا مَبْتَدَأً ، وَبَادٍ خَبْرَهُ ؟

قُلْتَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ تَأْنِيثُ « بَادٍ » لِأَنَّكَ تَقُولُ : عُيُوبُكَ بَادِيَةٌ ،

(١) أَى الْمَصْدَرِ التَّشْبِيهِ ، أَوْ الْمَشَبَّهَ بِهِ . رَاجِعِ اللِّسَانَ ( قَطَط ) .

(٢) يَنْسَبَانِ لِرُوَيْتِهِ . مَلْحَقَاتُ دِيْوَانِهِ ص ١٧٩ ، وَالْكَامِلُ ٢١/٣ ، وَالْخِصَائِصُ ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، وَالْمُخْتَسَبُ ١٢٦/١ ، ٢٨٩ ، وَشَرْحُ الْحَمَاسَةِ ص ٢٩٤ ، ٩٧٠ ، ١٠٣٢ ، وَحَوَاشِي ١٦٨٨ ، وَالْعَمْدَةُ ٢٤٩/٢ ، وَأَمْالِي الْمَرْتَضَى ٥٦١/١ ، وَنَضْرَةُ الْإِغْرِيضِ ص ٢٦٣ ، وَاللِّسَانَ ( قَرِق ) ، وَالْمَوْضِعَ الْمَذْكُورَ مِنَ الْخِزَانَةِ وَشَرْحَ شَوَاهِدِ الشَّافِعِيَّةِ .

(٣) سُورَةُ الْكَهْفِ ١٩ .

(٤) دِيْوَانُهُ ص ٥١ ، مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الرِّوَايَةِ . وَالْبَيْتُ بِرَوَايَتِنَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ مِنْ نَضْرَةِ الْإِغْرِيضِ ، وَأَعَادَهُ الْمَصْنُفُ فِي الْمَجْلَسِ الْخَامِسِ وَالثَّلَاثِينَ . وَأَنْشُدُهُ السِّيُوطِيُّ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ ١٦١/٤ ، حِكَايَةُ عَنِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ .

(٥) فِي هَذَا : قَبْلُ .

ولا تقول : عيوبك بادٍ ، وإنما جاز في الشعر :  
فإنَّ الحوادثِ أودى بها<sup>(١)</sup>

حَمَلًا للحوادثِ على الحَدَثَانِ ، كما حَمَلَ الآخَرُ الحَدَثَانِ على الحوادثِ فَأَنَّثَهُ في  
قوله :

١٠٦ / وَحَمَّالُ المِثْمِينِ إِذَا المَثُّ بِنَا الحَدَثَانِ والأُنْفُ التَّصَوُّرُ<sup>(٢)</sup>

بيت في وصف امرأة :

لقد عَلِمَ الأَيْقَاطُ أُخْفِيَةَ الكَرَى تَزَجُّجُهَا من حَالِكِ وَاكْتِحَالِهَا<sup>(٣)</sup>  
رَجُلٌ يَقْظُ وَجْمُهُ أَيْقَاطٌ ، ومثله في الزَّئِنَةِ : نَجْدٌ وَأَنْجَادٌ ، والنَّجْدُ : الشَّجَاعُ ،  
والأُخْفِيَةُ : وَاحِدُهَا خِفَاءٌ ، وهو كِسَاءٌ يُغْطِي بِهِ وَطْبُ اللَّبَنِ ، وَسَمَّى العَيُونََ على  
سَبِيلِ الاستِعَارَةِ أُخْفِيَةً ، لأنها كالأُغْطِيَةَ للرُّقَادِ ، كما أَنَّ الأُخْفِيَةَ أُغْطِيَةُ لِلوطَابِ .  
والجَرِّ في « أُخْفِيَةَ الكَرَى » على حَدِّ جَرِّ الرُّجُوهِ في قولك : الحِسانُ الوجوهُ ،  
فكَأَنَّهُ قال : الأَيْقَاطُ العَيُونَُ ، ويجوز [ فيها ] النصبُ ، كما جاز الحِسانُ الوجوهُ ،  
تشبيهاً بقولك : الضارِبُ الرجلَ ، فاعَلَمَ .

(١) للأعشى . ديوانه ص ١٧١ . وصدرة : « فأما ترينى ولي لمة » وأعادته المصنف في المجلسين : الحادى والثلاثين ، والثامن والسبعين . وهو في الكتاب ٤٦/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٢٨/١ ، وللأخفش ص ٥٥ ، ٩١ ، والأصول ٤١٣/٢ ، ونتائج الفكر ص ١٦٨ ، وشرح الجمل ٣٩٥/٢ ، والبسيط ص ٣٢٧ ، وانظر فهرسه .

(٢) معاني القرآن ١٢٩/١ ، ومجالس ثعلب ص ٤٢١ ، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأبارى ص ٢٢٢ ، وكتاب الشعر ص ٥٣٠ ، وما في حواشيه . وأعادته ابن الشجرى في المجلس الثاني والثمانين .  
(٣) نسبة القيسى والعينى إلى الكميت بن زيد الأسدى ، وليس في ديوانه المطبوع . إيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٣٩ ، وشرح الشواهد الكبرى ٦١٢/٣ ، وهو من غير نسبة في التكملة ص ١٨٢ ، والمختصب ٤٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ١٠٧١ ، وشرح المفصل ٢٧/٥ ، واللسان ( خفى ) . والشاعر يصف حرباً ، وأنها تنزى لمن لا يقربها . قاله القيسى .

(٤) بضم القاف ، وكذلك بضم الجيم في « نجد » . راجع الكتاب ٦٣١/٣ ، واللسان ( يقظ ) .  
(٥) سقط من هـ . وهذا النصب على التشبيه بالمفعول به ، أو التمييز ، كما تقول : الحِسانُ وجوهاً .

وتزججها : في معنى تزججها حاجبها بالخضاب ، والحالك : الشديد السواد ،  
واشتقاق التزجج من الزجج<sup>(١)</sup> ، أراد أنها تجعل حاجبها بالخضاب كالزجج في التحديد .

\*\*\*

جرير بن الحطفي<sup>(٢)</sup> :

وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا

قالوا في معنى « كم » الخبيرة : كائين وكائن ، مثل كاعن ، لغتان كثير  
استعمالهما ، إلا أن الخفيفة أكثر في الشعر ، والثقيلة أكثر في القراءة ، ولم يقرأ من  
السبعة بالخفيفة إلا ابن كثير وحده ، ووافقه من غير السبعة يزيد بن القعقاع المدني ،  
وأصل الثقيلة : آى ، دخلت عليها كاف التشبيه ، فعملت فيها الجر ، وأزيلتا عن  
معنيهما ، فجعلتا كلمة واحدة مضمنة معنى « كم » التي للتكثير ، ووصل التنوين  
بها في الوقف ، وجعلت له صورة في الحط ، وصار كأنه حرف من الأصل ،  
فلذلك وقف القراء عليها بالنون ، أتباعاً لخط المصحف ، إلا أبا عمرو ، فإنه  
أسقطها ؛ لأنها في الأصل تنوين ، ووافقه من غير السبعة يعقوب بن إسحاق  
الحضرمي .

وأما الخفيفة فأصلها : كائين ، فقدّموا الياء على الهمزة ، وحركوا كل واحدة  
منهما / بحركة الأخرى ، كما يفعلون فيما يُقدّمون بعض حروفه على بعض ، كقوهم في  
جمع بشر : آبار ، والأصل : آبار [ فصارت ] كئين<sup>(٣)</sup> مثل كئين ، فخففوها كما خففوا  
نحو ميت فصار كئين مثل كئين ، فأبدلوا الياء وهي ساكنة ألفاً فصارت كائن ، كما

(١) الزجج : الحديدية التي تركب في أسفل الرح والسنان . والزجج تركب به الرح في الأرض .

(٢) ديوانه ص ٢٤٤ ، وأوسعته تخريجاً في كتاب الشعر ص ٢١٤ .

(٣) السبعة ص ٢١٦ ، والكشف ٣٥٧/١ ، والنشر ٢٤٢/٢ ، في توجيه الآية ١٤٦ من سورة  
آل عمران .

(٤) سقط من هـ . وانظر سر صناعة الإعراب ص ٣٠٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٦٣ .

قالوا في النسب إلى طَيْبٍ : طَائِيٌّ وَطَيْبِيٌّ ، فَيَعْلُ ، وكان قياسه طَيْبِيٌّ ، مثل طَيْبِيٌّ ، كقولك في النَّسَبِ إلى سَيِّدٍ : سَيِّدِيٌّ ، فقلِّبوا الياءَ ألفاً بوجود أحد شرطها ، وهو انفتاح ما قبلها ، وإذا كانوا قد قلبوا [ الياءَ ] الساكنةَ ألفاً مع انكسار ما قبلها ، فقالوا في النَّسَبِ إلى الحِيرةِ : حَارِيٌّ ، فقلِّبها مع وجود الفتحة قبلها أسهل .

وقال بعض البصريين ، وهو أيضاً مأثورٌ عن الخليل : أصل كائن : كائِنٌ ، وذلك أنهم قدَّموا الياءَ الأولى وهي الساكنة المدغمة على الهمزة ، فانفتحت الياءُ بانفتاح الهمزة ، وسكنت الهمزة بسكون الياء ، فصار : كَيَّائِنٌ ، مثل كَيَّعِيْنٌ ، فلما تحرَّكت الياءُ وقبلها فتحة الكاف انقلبت ألفاً ، والهمزة بعدها ساكنة ، فحرَّكت الهمزة بالكسر لالتقاء الساكنين ، فصادت كسرُها كسرةَ الياءِ بعدها ، فاستثقلوا أن يقولوا : كائِنٌ ، كما استثقلوا أن يقولوا : مررتُ بقاضي ، فأسكنوا الياءَ فصادف سكونُها سكونَ النون بعدها ، فوجب حذفُها لالتقاء الساكنين ، كما وجب حذفُ الياءِ من قاضي لسكونها وسكون التنوين ، فحذفوها فاتَّصلت الهمزة بالنون ، فصار كائِنٌ مثل قاضي .

فأما قوله : « يراني لو أُصِبتُ هو المُصَابَا » فمعنى يراني : يَعْلَمُنِي ، والمراد بالمُصَابِ المصيبة ، كقولهم : جَبَرَ اللهُ مُصَابَكَ - أي مُصِيبَتَكَ - وهو في الأصل مصدر بمعنى الإصابة ، ومن ذلك قول الشاعر :

أُظْلِمُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ تَحِيَّةً ظُلْمٌ

أراد إن إصابتكم رجلاً .

وقوله : « هو » فصلٌ ، وهو الذي يسميه الكوفيون / عماداً ، وهذا الضربُ ١٠٨

(١) وهذا أيضاً ساقط من هـ .

(٢) هو الحارث بن خالد الخزومي . وقيل العرجي . الأغاني ٢٢٦/٩ ، ومجالس ثعلب ص ٢٢٤ ، والأصول ١٣٩/١ ، وتفسير الطبري ١١٦/١ ، والبصرة ص ٢٤٥ ، وشرح الجمل ٢٧/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٥٨/٧ . ودويان العرجي ص ١٩٢ .

من الإضمار لا بُدَّ أن يكون وَفَّقَ ماقبله في الغيبة والخطاب [ والتكلم <sup>(١)</sup> ] لأنَّ فيه نوعاً من التوكيد ، تقول : علمت، زيداً هو المنطلق ، وعلمتُك أنت المنطلق ، وعلمتني أنا المنطلق .

ويتوجَّه على هذا سؤالان ، أحدهما : كيف وقع ضميرُ الغيبة بعد ضمير المتكلم ، وحقُّ الفصل أن يكونَ وفقاً لما قبله ، فيقال : يراني أنا المُصاب .

كما جاء في التنزيل : ﴿ إِنَّ تَرْنِي أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا <sup>(٢)</sup> ﴾ .

والسؤال الآخر : أن المفعول الثاني في باب العلم والظن يلزم أن يكون هو المفعول الأول ، فكيف جاز أن يكون المراد بالمصاب المصيبة ، والمفعول الأول هو الياء من يراني ؟ .

والجواب عن السؤالين أن في قوله : « يراني » تقدير مضاف يعود ضميرُ الغيبة إليه ، أي يرى مُصابي هو المصاب [ والمعنى : يرى مصابي هو المصاب ] العظيم ، ولو أنه قال : يراه لو أصبت هو المصابا ، فأعاد الهاء من « يراه » إلى الصديق ، والمعنى يرى نفسه ، كما جاء في التنزيل : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ <sup>(٣)</sup> ﴾ .

(١) في هـ : وهذا الضرب من الإبدال يكون وفق ...

(٢) ساقط من هـ .

(٣) سورة الكهف ٣٩ . و ﴿ تَرْنِي ﴾ هكذا جاءت في الأصل وهـ بإثبات الياء ، وهى قراءة ابن كثير ، أثبت الياء فيها في الوصل والوقف جميعاً . وقرأ نافع وأبو عمرو بياء في الوصل ، وبغير ياء في الوقف ، والباقون يحذفون الياء في الوصل والوقف جميعاً . السبعة لابن مجاهد ص ٣٩١ ، ووافق ابن كثير من العشرة ، يعقوب ابن إسحاق الحضرمي . إرشاد المبتدئ ص ٤٢٥ .

(٤) ساقط من هـ ، وهو في الخزانة ٤٥٥/٢ .

(٥) هذه رواية . قال ابن هشام في المغنى ص ٥٤٩ : « ويروى « يراه » أى يرى نفسه ، و « تراه » بالخطاب ، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير ، والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال : ولو أنه قال « يراه » لكان حسناً ، أى يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصبت » . ولعل ابن هشام يعنى ببعضهم ابن الشجري .

(٦) سورة العلق ٦ ، ٧ .



لَسَقَطَ مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ ، وَلَمْ يُحْتَجَّ إِلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ [ وَلَكَانَ الْمَصَابِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْ قَوْلِكَ : أُصِيبَ زَيْدٌ فَهُوَ مُصَابٌ ] وَلَكِنَّ الْمُرُوءِي : يَرَانِي .

\* \* \*

لَيْبِدُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ كِلَابٍ ، يَصِفُ حِمَارًا وَأَتَانًا وَحَشِييْنًا<sup>(١)</sup> :

يَعْلُو بِهَا حَدَبَ الْإِكَامِ مُسَحَّجٌ قَدْ رَابَهُ عَصِيَانُهَا وَوَحَامُهَا  
بِأَجْزَةِ الثَّلْبُوتِ يَرْبَأُ فَوْقَهَا قَفْرًا مَرَاقِبَ<sup>(٢)</sup> خَوْفُهَا آرَامُهَا

الْحَدَبُ مِنَ الْأَرْضِ : مَا ارْتَفَعَ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> أَيْ يُسْرِعُونَ مَعَ تَقَارُبِ الْخَطْوِ ، كَمَشَى الذَّنْبُ إِذَا أُسْرِعَ ، يُقَالُ : مَرَّ يَنْسِلُ وَيَعْمِلُ ، وَالْمَصْدَرُ النَّسْلَانُ وَالْعَسْلَانُ ، وَالْإِكَامُ : جَمْعُ أَكْمَةٍ ، وَهِيَ مَرْتَفَعٌ مِنَ الْأَرْضِ مُلَبَّسٌ حِجَارَةً سَوْدَاءَ ، وَجَمْعُهَا عَلَى فِعَالٍ ، كَرَقَبَةٍ وَرِقَابٍ ، وَجَمْعُهَا أَيْضًا عَلَى الْأَكْمِ وَالْأُكْمِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهْلَ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ

/ بِشَدَّتِنَا : أَيْ بِحَمَلَتِنَا . وَالْقَفُّ : مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ فِي صَلَابَةٍ ، وَسَفْحُهُ : ١٠٩ وَجْهُهُ ، قَالَ أَبُو دُوَادٍ :

يَخْتَطِي الْأَكْمَ وَالْحَبَارَ بِقَدْرِ مِنْ يَدِ رَسَلَةٍ وَرَجُلٍ زَبُونٍ

الْحَبَارُ : الْأَرْضُ اللَّيِّنَةُ ، وَيَدُ رَسَلَةٍ : لَيِّنَةُ الْمَفَاصِلِ ، وَالزَّبُونُ : مِنَ الزَّيْنِ ، وَهُوَ الدَّفْعُ .

(١) ساقط من هـ ، وهو في الخزانة ، الموضع السابق ، حكاية عن ابن الشجري .

(٢) ديوانه ص ٣٠٤ ، وتخريجه في ص ٣٩٤ ، ومعجم الشواهد ص ٣٥٦ .

(٣) هكذا في النسختين . وسيأتي توجيهه . والذي في الديوان : قفر المراقب .

(٤) سورة الأنبياء ٩٦ .

(٥) زيد الخليل . المقتضب ٤٤/١ ، ٢٩١/٣ ، وأوسعته تخريجاً في كتاب الشعر ص ٨٨ ، وأعادته ابن

الشجري في المجلس السابع والسبعين .

(٦) ليس في ديوانه المطبوع ، وفيه قصيدة من بحر البيت وقافيته ، انظره ص ٣٤٦ .

وقالوا أيضاً : آكام ، فيجوز أن يكون جمع أكم ، كجبل وأجبال ، ويجوز أن يكون جمع أكم ، كبرد وأبراد ، وقالوا أيضاً : أكم ، فهذا جمع أكم ، على سبيل الشذوذ ، كقولهم في جبل : أجبل ، قال :

إِنِّي لَأَكْنِي عَنْ أَجْبَالٍ بِأَجْبُلِهَا وَذَكَرَ أوديةً عَنْ ذِكْرِ وَإِيهَا<sup>(١)</sup>

وَمُسْحَجٌ : مُكَّدَمٌ ، كدَمته الحُمُر ، ويقال : رابني الأمر : إذا أدخل [ عليك ]<sup>(٢)</sup> شكاً وخوفاً .

والوِجَامُ وَالوَحَمُ : أن تشتهي المرأة شيئاً على حبلها ، وقد وحمنها : أى أطعمناها شهوتها ، ووجام الأتان : أن تشتهي المرعى ، ومُسْحَجٌ رَفَعٌ يعلو ، أى يعلو بالأتان حذب الأكام جماراً مُسْحَجٌ .

فإن قيل : فهل يجوز إسناد « يعلو » إلى ضمير الجمار ، ونصب « مسحج » على الحال ؟

قيل : ليس ذلك بمتنع ، ولكن العرب كثيراً ماتدع هذا وتُسند الفعل إلى صفة النكرة المحذوفة ، كقوله :

خَوْدٌ إِذَا قَامَتْ إِلَى خِدْرِهَا قَامَتْ قَطُوفُ الْخَطُوفِ مِكَسَالَهُ<sup>(٣)</sup>

أى قامت امرأة قَطُوفُ الْخَطُوفِ ، فأما قول الله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾<sup>(٤)</sup> فليس من هذا الفن ، ولا يحسن نصب « مبارك » على الحال من الهاء في « أنزلناه » لأن رفعه يوجب أن يكون مباركاً قبل إنزاله ، وفي وقت إنزاله ، وبعد إنزاله ، ونصبه يوجب أن يكون مباركاً في وقت إنزاله خاصة .

(١) الكامل ٦٠/١ ، والمقتضب ٢٠٠/٢ ، والخصائص ٥٩/٣ ، ٣١٦ ، والبيت مع ثلاثة أخر في الأغاني ٣٣٤/٥ ، ونسبها أبو الفرج لأعرابي .

(٢) ساقط من هـ .

(٣) لم أعرفه .

(٤) سورة الأنعام ٩٢ ، ١٥٥ .

وقوله : « بأحزرة الثلثوت » الأجزئة : جمع حَزِير ، وهو الغليظ من الأرض ،  
المُسْتَدِقُّ المنقاد ، والثَّلْبُوت : / ماءٌ لبنى ذُبْيَان ، وقيل : هو وادٍ في أرض بنى عامر . ١١٠

وقوله : « يربأ فوقها » أى يكون كالربيعة ، وهو طليعة القوم وحافظهم الذى ينظر  
لهم على مكانٍ مرتفع ، ويسمى الدَّيْدَبَان .

وقوله : « قفراًمراقب خوفها » المراقب : المواضع المشرفة ، والقفر : الخالى ،  
والتقدير : يربأ فوقها على مراقب قفر ، فحذف « على » فعاقبها النصب ، وقدم  
الصفة فانتصبت على الحال ، ويروى : قفراً المراقب<sup>(١)</sup> ، بالنصب على ماقلناه من  
تقدير الجار .

وقوله : « خوفها آرامها » الآرام : الأعلام ، واحدها أرم وإرم ، والتقدير : مواضع  
خوفها ، فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعرابه ، أى مواضع خوف هذه  
المراقب أعلامها ، وذلك لما يكمن خلف الأعلام من صائد وغيره . آخر المجلس .

\* \* \*

(١) وهى رواية الديوان ، ومراجع تخرج البيت .

(٢) فى هـ : صايده .

### المجلس السابع عشر

وهو مجلس يوم السبت ، ثالث عشر رجب ، من سنة أربع وعشرين وخمس  
مائة ، ومن القصيدة التي منها هذه الأبيات قوله :<sup>(١)</sup>

فَعَدْتُ كَيْلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا

وهذا البيت من أبيات الكتاب ، ذكره شاهداً على الاتساع في الظروف بإجرائها  
مُجْرَى الْأَسْمَاءِ .<sup>(٢)</sup>

والمضمر في « عَدْتُ » ضميرُ بقرَةٍ وحشيَّةٍ تقدَّم ذكرُها ، ويروى « فَعَدْتُ » من  
العَدْوِ ، والْفَرْجِ : موضعُ المخافَةِ ، ومثله الثَّغْرُ والثُّغْرَةُ ، والعَوْرَةُ ، و « مَوْلَى الْمَخَافَةِ »  
[ معناه وَلِيُّ الْمَخَافَةِ ] أى مكانٌ يَلِي الْمَخَافَةَ ، وموضع « كَيْلَا » رَفَعٌ بِالابتداءِ ، والجملةُ  
من تَحْسَبُ وفاعلهُ ومفعولُه خبرُ المبتدأِ ، وعائد الجملة الهاء التي في اسم « أَنْ » وعاد  
إلى « كَيْلَا » ضميرٌ مفردٌ ، لأنه اسمٌ مفردٌ ، وإن أفاد معنى التثنية ، وموضعُ المبتدأِ  
مع الجملة التي هي خبرُه نصبٌ بأنها خبر « عَدْتُ » لأنَّ منهم من يجعل « عَدَا » في  
الإعمال بمنزلة أصبح وأضحى ، ومَنْ جعلها تامَّةً كان موضعُ الجملة بعدها نصباً  
/ ١١١ على الحال ، ومَنْ رواها بالعين غير المعجمة ، فالجملة حالٌ لا غير .

(١) ديوان لبيد ص ٣١١ ، وتخرجه في ص ٣٩٥ . وزد عليه المقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، والبصرة  
ص ٣١٢ ، ٥٢٨ ، والبسيط ص ٥٠٢ ، ٨٨٢ ، وأعاده ابن الشجري في المجلس التاسع والستين .

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢ .

(٣) ساقط من هـ . وانظر شرح القصائد السبع ص ٥٦٦ .

وخلفها رفع على البدل من « كِلا » ، والتقدير : فعدت وخلفها وأمامها تحسب أنه يلي الخفاة ، وإن رفعته بتقدير : هو خلفها وأمامها فجائز .

وبعض النحويين<sup>(١)</sup> أبدله من « مولى الخفاة » وذلك فاسد من طريق المعنى ؛ لأن البدل يقدر إيقاعه في مكان المبدل منه ، وإن منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن ، فلو قلت : كِلا الفرجين تحسب أنه خلفها وأمامها ، لم تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وأمامها ، فليس في إيقاع الحُسبان على ذلك فائدة .

\* \* \*

وقال العباس بن مزداس السلمي ، يُخاطب كُليب بن عُيَيمَةَ السلمي :  
أَكْلَيْبُ مَالِكِ كُلِّ يَوْمٍ ظَالِمًا وَالظُّلْمُ أَتَكَدُّ غَيْبُهُ مَلْعُونٌ  
أَتُرِيدُ قَوْمَكَ مَا أَرَادَ بَوَائِلِ يَوْمِ الْقَلِيبِ سَمِيكَ الْمُطْعُونُ  
وَأَظُنُّ أَنَّكَ سَوْفَ تُنْفِذُ مِثْلَهَا فِي صَفْحَتَيْكَ سِنَانِي الْمَسْتُونُ  
قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا وَأَخَالَ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ  
عُيَيمَةَ : منقول من مُحَقَّرِ العَيْمَةِ ، وهي شهوة اللبن ، أو مُحَقَّرِ العَيْمَةِ ، بكسر العين ، وهي حيارُ المال ، ومنه قولهم : اعتام الرجل : أى أخذ العَيْمَةَ ، قال طرفة<sup>(٢)</sup> :

أرى الموتَ يَعْتَامُ الكِرَامَ وَيَصْطَفِي عَقِيلَةَ مَالِ الفَاحِشِ المُتَشَدِّدِ

وقوله : « ما لك » ما استفامية ، وموضعها رفع بالابتداء ، « ولك » الخبر ، والخبر

(١) هو رأى أبى على الفارسي . ذكره القيسني في إيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٣٤ .  
(٢) الأغاني ٣٨/٥ ، ٣٤٢/٦ ، ٣٤٣ ، والنقائض ص ٩٠٧ ، والوحشيات ص ٢٣٨ ، والحيوان ٣٢٢/١ ، ١٤٢/٢ ، والمقتضب ١٠٢/١ ، والخصائص ٢٦١/١ ، والنبصرة ص ٨٨٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٧ - ٣٨٩ ، وغير ذلك كثير ، تراه في حواشي تلك الكتب . وأعاد ابن الشجري إنشاد البيت الرابع في المجلس الحادي والثلاثين .  
(٣) ديوانه ص ٣٦ ، وتخرجه في ص ٢١٣ .

هو العامل في الظرف والحال ، وإن شئت نصبت الظرف بالحال ، ومثله في التنزيل : ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلِكَ مُهْطِعِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> إن شئت نصبت « قِبَلِكَ » بالخبر ، وإن شئت أعملت فيه « مُهْطِعِينَ » وكان حق المعنى أن لا يعمل في الحال ، لأن ١١٢ الحَال عبارة عن ذى الحال ، ولكن عَمِلَ فيها المعنى لشبهها بالظرف ، من حيث / كان قولك : جاءني زيدٌ راكبًا ، معناه : جاء في حال الركوب ، ولذلك عَطَفَ عليها الظرف في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ \* وَبِاللَّيْلِ ﴾ <sup>(٢)</sup> وليس الشبهة الذي بينهما بمُسْتَحْكِمٍ ، لأنك لا تقدر أن تقول : جاء زيدٌ في راكب ، كما تقول : جاء في يوم السبت ، وجلس في مكانه ، وإنما أدخلوا حرف الظرف على لفظ متأول ، ولما لم يستحكم الشبه بين الظرف والحال امتنعوا من تقديم الحال على العامل المعنوي ، وإن لم يمتنعوا من تقديم الظرف على المعنى العامل فيه ، كقولهم : « كل يوم لك ثوبٌ » فإن جاءت الحال بلفظ الظرف جاز تقديمها على المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ <sup>(٣)</sup> هنالك ظرفٌ في موضع الحال ، والعامل فيه قوله : « لِلَّهِ » وذو الحال المضمَرُ المستكنُّ في « لِلَّهِ » .

وقوله : « وَالظُّلْمُ أَكْبَدُ غَيْبُهُ مَلْعُونٌ » التَّكْدُّ : العُسْرُ وخُرُوجُ الشَّيْءِ إِلَى طَالِبِهِ بشدَّة ، وغَيْبُهُ : عاقبته ، واللَّعْنُ : الطَّرْدُ والإبعاد ، يقال للرجل المَطْرُودُ : لَعِينٌ .

- (١) سورة المعارج ٣٦ . وفي الأصل وهـ ﴿ فما للذين ﴾ ورددته إلى رسم المصحف .
- (٢) انظر وجوه شبه الحال بالظرف في كتاب الشعر ص ٢٤٤ ، وحواشيه ، وذكر ابن الشجري شيئاً منه في المجلسين الخامس والعشرين ، والمجلس الرابع والثلاثين ، والحادي والسبعين .
- (٣) سورة الصافات ١٣٧ ، ١٣٨ .
- (٤) في هـ : مكانك .
- (٥) عرض ابن الشجري لذلك بأبسط من ذلك في المجلس الحادي والسبعين . وانظر أصل هذه المسألة في المقتضب ١٧١/٤ ، وحواشيه .
- (٦) ويروى : « أكمل ... » . وانظره في الكتاب ١١٨/١ ، والأصول ٦٤/١ ، ٢٤٧/٢ ، والبغداديات ص ٥٥٥ ، والمسائل المنثورة ص ١٥٨ ، وأعادها ابن الشجري في المجالس : الخامس والعشرين ، والتاسع والستين ، والحادي والسبعين .
- (٧) سورة الكهف ٤٤ .

وقوله : « أَتُرِيدُ قَوْمَكَ مَا أَرَادَ بَوَائِلُ » أراد : بقومك ، فحذف الباء ، فظهر  
النصبُ المعاقبُ لها ، ومثله النصبُ في قول الآخر :

وَمِنْ قَبْلُ آمَنَّا وَقَدْ كَانَ قَوْمُنَا يُصَلُّونَ لِلأَوْثَانِ قَبْلُ مُحَمَّدًا<sup>(١)</sup>

نصب « محمدًا » بآمنًا ، والأصل : بمحمد .

وأراد بوائيل بكرةً وتغلبَ ابني وائل بن قاسيط بن هنب بن أفصى بن دُعَيْمِ بن  
جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان .

وقوله : « سَمِيكَ المَطْعُونِ » أراد كُليب بن ربيعة [ بن مُرَّة<sup>(٢)</sup> ] بن الحارث بن زهير  
ابن جُشم بن حبيب بن تغلب بن وائل ، طعنه جَسَّاسُ بن مُرَّة بن ذهل بن شيان  
ابن ثعلبة ، قتلته ، وسأذكر قصته بعد شرح هذه الآيات بمشيئة الله .<sup>(٤)</sup>

وقوله : « يُنْفِذُ مِثْلَهَا » أى مِثْلَ الطَّعْنَةِ التى طعنها جَسَّاسُ بن مُرَّة كُليب بن / ١١٣  
ربيعة ، وحسن إضمارُ الطعنة ولم يجر لها ذكر ، لأنَّ ذَكَرَ المَطْعُونُ دَلَّ عليها ، كما دَلَّ<sup>(٥)</sup>  
السفينة على السفه في قول القائل :

إِذَا نُهِىَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ

أراد إلى السفه ، وقد شرحتُ هذا فيما قدَّمته من الأمالى ، وذكرتُ أنه لا بدُّ من

(١) قاله العباس بن مرداس ، رضى الله عنه ، كما فى الإفصاح ص ١٦٢ ، ومعيد النعم ص ٩٩ ، وأنشد  
من غير نسبة فى شرح القصائد السبع ص ١٤٩ ، والتهذيب ٥١٧/١٥ ، واللسان ( أمن ) ، وتوجيه النصب  
فى هذه الكتب على أن « آمنًا » بمعنى صدقنا ، وليس على إسقاط الجار ، كما يرى ابن السجى ، وقد  
استحسن السخاوى النصب على إسقاط الجار . راجع سفر السعادة ص ٧١٩ ، والأشباه والنظائر ١٨٣/٣ .  
(٢) لم يرد هذا فى سلسلة نسب « كليب » فى مختلف القبائل لابن حبيب ص ٢١ ، وجمهرة ابن حزم  
ص ٣٠٥ ، والنقائض ص ٩٠٥ .

(٣) بضم الحاء وفتح الباء ، على ما قيده ابن حبيب فى مختلف القبائل ص ٦ .

(٤) فى هـ : نقلته .

(٥) سبق تخريجه فى المجلس العاشر .

دليل على ما يعود [ الضمير<sup>(١)</sup> ] عليه إذا لم يجز له ذكر ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى  
الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِّنْ سَبِيلٍ - ثُمَّ قَالَ : - وَتَرَاهُمْ  
يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا <sup>(٢)</sup> فَأَضْمَرَ النَّارَ أَوْ جَهَنَّمَ ، لَأَنَّ ذِكْرَ الْعَذَابِ دَلٌّ عَلَيْهَا .

وقوله : « وَأَخَالَ أَنْكَ سَيْدٌ مَّعْيُونٌ » أَخَالَ بفتح أوله ، وهو الأصل ، وإخال  
بالكسر فيه لغة الذين كسروا حرف المضارعة ، مما جاء على مثال تَفَعَّلَ نحو تَعَجَّبَ  
وَتَعَلَّمَ وَتَرَكَّبَ ، لتدل كسرته على كسرة العين من عَجِبَ وَعَلِمَ وَرَكِبَ ، ونحو  
ذلك ، يقولون : أنا إعجب وأنت تعلم ونحن نركب ، واستقلوا الكسرة على الياء  
فألزموها الفتح .

ومَعْيُونٌ : مفعولٌ مِنْ قَوْطِمٍ : غَيْنٌ عَلَى قَلْبِهِ ، أَى غُطِّيَ عَلَيْهِ ، وفي الحديث :  
« إِنَّهُ لَيَغَانُ عَلَى قَلْبِي » ولكنَّ النَّاسَ يُنْشِدُونَهُ بِالْبَاءِ ، وهو تصحيف ، وقد روى  
« مَعْيُونٌ » بالعين غير المعجمة ، أَى مُصَابٌ بِالْعَيْنِ ، ومَعْيُونٌ هو الوجه ، وكلاهما  
مما جاء فيه التصحيح ، وإن كان الاعتلال فيه أكثر ، كقوله : طعامٌ مَزَيُوتٌ ، وِزْبٌ  
مَكِّيُولٌ ، وَثُوبٌ مَحْيُوطٌ ، والقياس : مَعْيِينٌ ، وَمَزَيْتٌ ، وَمَكْيِيلٌ ، وَمَحْيِيطٌ ، حملاً على  
غَيْنٍ وَزَيْتٍ وَكَيْلٍ وَحَيْطٍ ، قال أبو علي : « ولو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم  
يُنْكَرْ ، ألا تراهم قد قالوا : العُورُورُ ، فهو مثل مفعول من الواو ، لو صحَّ » انتهى كلامه .

(١) ساقط من هـ .

(٢) سورة الشورى ٤٤ ، ٤٥ .

(٣) وتسمى هذه الظاهرة : تلتلة بَهْرَاءَ - وبهراء : حَيٌّ مِنَ الْيَمَنِ - وانظر القبائل التي تنطق بهذه اللغة في  
مجالس ثعلب ص ٢٨١ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٣٩ ، والصاحبي ص ٣٤ ، وكتاب الشعر ص ١٩٤ ،  
والخصائص ١١/٢ ، واللسان ( تلل ) . وانظر اللهجات في كتاب سيبويه ص ١٦٢ .  
(٤) تمامه : « وإني لأستغفر الله مائة مرة » . وهو في صحيح مسلم ( باب استحياب الاستغفار  
والاستكثار منه . من كتاب الذكر والدعاء ) ص ٢٠٧٥ ، وسنن أبي داود ( باب الاستغفار من كتاب  
الصلاة ) ٨٥/٢ ، ومسنند أحمد ٢١١/٤ ، ٢٦٠ ، وغريب الحديث لأبي عبيد ١٣٦/١ .  
(٥) يأتي الكلام عليه بأوسع ممَّا هنا في المجلسين الحادى والثلاثين ، والسادس والأربعين .  
(٦) في هـ « فعول » . وانظر كلام أبي علي في التكملة ص ٢٥٥ ، وراجع المنصف ٢٨٥/١ ، وشرح  
شواهد الشافية ص ٣٩٠ ، عن ابن الشجرى .



وقد صحَّحوا أحرفاً من ذوات الواو ، وقالوا : مِسْكٌ مَدْوُوفٌ ، وثوبٌ مَصْوُونٌ ،  
وفرسٌ مَقْوُودٌ .

والغُورُورُ : مصدر غَارَتْ عينُه تَغُورُ غُورًا ، وإنما صحَّح اسم المفعول من هذا  
التركيب ، فخالف بذلك اسم الفاعل ، لأنَّ اسمَ المفعول غيرُ جارٍ على فعله ، في  
حركاته وسكونه ، كما تجرى أسماءُ الفاعلين / على أفعالها ، فلمَّا خالف اسمُ المفعول ١١٤  
فعله فيما ذكرناه خالفه في إعلاله .

وهذا ما وعدتُك به من حديث كُليب بن ربيعة ، وذلك أن العربَ كانت تضرب  
به المثلَّ في العِزِّ ، فيقولون : « أُعزُّ من كُليبٍ وائلٍ » ، وكان سيِّدَ ربيعةَ بن نزارٍ في  
دَهْرِهِ ، وهو الذي كان يُنزِهم في منازلهم ، لم يكونوا يظعنون من منزلٍ ، ولا ينزلون إلا  
بأمره ، فبلغ من عِزِّه وبِعْيه أنه اتَّخذ جِرْوَ كلبٍ ، فكان إذا نزل منزلاً مَكَلِّماً قَذَفَ  
بذلك الجِرْوِ فيه فيعوي ، فلا يقربُ أحدٌ ذلك الكلبَ إلا بإذنه ، أو أن يُؤذَنَ  
بحَرْبٍ ، وكذلك كان يفعل في الماء ، وفي أرض الصَّيِّدِ ، كان إذا وردَ الماءَ قَذَفَ  
بالجِرْوِ عند الحوضِ ، فلا يقربُ أحدٌ ذلك الماءَ حتى تُصْدِرَ إبلُه ، وكان يحمي  
الصَّيِّدَ ، فيقول : صَيِّدُ أرضِ كذا في جِواري ، فلا يُهاجُ ذلك الصَّيِّدُ ، وكان  
لا يَحْوِضُ معه أحدٌ في حديثٍ ، ولا يمرُّ أحدٌ بين يديه [ وهو جالسٌ <sup>(٤)</sup> ] ولا يَحْتَبِي في  
مجلسه غيره ، فصار في العِزِّ والبُعَى مَثَلًا ، وكان سببَ قتله أن البَسُوسَ ، وهى امرأةٌ  
من غنَّيِّ ، وضربت العربُ بها المَثَلُ في الشُّومِ ، فقالوا : « أشامٌ من البَسُوسِ » كانت  
في جِوَارِ جَسَّاسِ بن مُرَّةٍ ، فمرَّت إبلٌ لكُليبٍ تريد الماءَ ، فاختلطت بها ناقةٌ للبَسُوسِ

(١) هذا التعليل لأبي علي في التكملة ص ٢٥٦ .

(٢) الفاخر ص ٩٣ ، والدرّة الفاخرة ص ٣٠٠ ، ومجمع الأمثال ٤٢/٢ ( باب ماجاء على أفعل من باب

العين ) .

(٣) في هـ : بالماء .

(٤) سقط من هـ .

(٥) الفاخر ص ٩٣ ، والدرّة الفاخرة ص ٢٣٦ ، ومجمع الأمثال ٣٧٤/١ ( ما جاء على أفعل من باب

الشين ) .

فوردت معها ، فراها كليب فأنكرها ، فقال : لمن هذه الناقة ؟ فقال الرعاء : للبسوس جارة جسّاس ، فرماها بسهم فانتظم ضرعها ، فأقبلت الناقة تبعج وضرعها يسيل دماً ولبناً ، فلما رأتها البسوس قذفت خمارها ثم صاحت : واذلّه ، واجاراه ، فأحشمت<sup>(١)</sup> جسّاساً ، أى أغضبتّه ، فركب فرسه وأخذ رُمحَه ، وتبعه عمرو بن الحارث بن ذهل بن شيبان ، على فرسه ومعه رمح ، فركضا نحو الحمى والخباء ، فلحقيا رجلاً فسألاه : من رمى الناقة ؟ فقال : من حلّاكُما عن برّ الماء ، وسامكما الحسّف فأقررتُما به ، فزادهما ذلك حميةً وغضباً .

١١٥ / يقال : حلّاه عن الماء : إذا طرده عنه ، وسام فلان فلاناً الحسّف : إذا أولاه الدنيّة ، وقيل : أراد ذلك منه .

رجع الحديث : فأقبلا حتى وقفا على كليب ، فقال له جسّاس : ياأبا الماجد ، أما علمت أنها ناقة جارقى ؟ فقال كليب : وإن كانت ناقة جارتك ، فمّة ؟ أترك ما زبى أن أذب عن حماى ! فأحفظه ذلك - يقال : أحفظته إذا أغضبتّه - فحمل عليه فطعنه ، وطعنه عمرو فقتلاه . وذلك قول مهلهل بن ربيعة أخى كليب :  
وكليب قتيل عمرو وجسّاساً      س قد أودى فماله من تلاق<sup>(٢)</sup>

وقال كليب لجسّاس ، وهو يجرؤد بنفسه : اسقنى ماء ، فقال له جسّاس : « هيهات ! تجاوزت الأحصّ وشبيثاً<sup>(٣)</sup> » ، فذهب قوله مثلاً ، والأحصّ وشبيث : ما ان ، وفي ذلك حاجت حرب بكرٍ وتغلب ابني وائل أربعين عامًا .

(١) بحاشية الأصل : « بخط الكندي : أحشمت فلاناً وأحشته لفتان » .

(٢) من قصيدته التى فيها هذا البيت السيار :

ضربت صدرها إلى وقالت      ياعدنيا لقد وقتك الأواق

راجع الأغاني ٥/٥٤ ، وشرح الشواهد للعيني ٤/٢١١ ، ولم أجد فيهما هذا البيت المذكور هنا .

(٣) ويروى : « تحطى إلى شبيثا والأحصّ » مجمع الأمثال ١/١٤٥ ( باب التاء ) .

(٤) فى بلاد نجد . معجم البلدان ١/١٤٩ ، ٣/٢٥٧ ، وبالشام أيضاً من نواحي حلب موضعان يقال

لهما : الأحصّ وشبيث .

وقالت الشعراء في بغي كليب ، وضربوه مثلاً ، فمن ذلك قول عمرو بن الأهمم السعدي :

فإن كليباً كان يظلم رَهْطَهُ      فأذركه مثل الذي تَرَيَانِ<sup>(١)</sup>  
فلما حساه السَّمُّ رُمِحَ ابن عمه      تَذَكَّرَ غِبَّ الظُّلْمِ أَيُّ أَوَانِ

وقول رجل من بني عبس :

أتيت مائى كليب في عشيرته      لو كان في الحى خرق مثل جساس<sup>(٢)</sup>

وقول معبد بن سَعْنَةَ الضبي :

أظن ضيرار أننى سأطبعه      وأنى سأعطيه الذى كنت أمتع  
إذا اغرورقت عيناه واحمرَّ وجهه      وقد كاد غيظاً جلده يتمزغ  
كفعل كليب ظن بالجهل أنه      يحوز أكلاء المياه ويمنع<sup>(٣)</sup>

يتمزغ : يتقطع ، والمزعة : القطعة من اللحم ، وقد تكسر ميمها .

وسَعْنَةَ : منقول من قوهم : ماله سَعْنَةٌ ولا مَعْنَةٌ : أى ماله شيء كثير ولا قليل ، ١١٦  
ومن قال في ذلك النابغة الجعدي ، واسمه قيس بن عبد الله بن عدس

(١) من قصيدة في الموضوع الثانى المذكور من معجم البلدان . وعمرو بن الأهمم هذا هو الذى قال له النبى ﷺ ، حين أعجبه حسن بيانه : « إن من الشعر لحكماً ، وإن من البيان لسحراً » راجع الاستيعاب ص ١١٦٤ ، ولباب الآداب ص ٣٣٣ ، ٣٥٤ .

(٢) هو بُشَيْر - بالتصغير - بن أبى العَبَسِ . على ما ذكر أبو زيد في النوادر ص ١٥١ ، وأنشد بعده بيتاً ، وأنشدهما الجاحظ في الحيوان ١/٣٢٣ ، ونسبهما لرجل من بنى كلاب من الخوارج ، قالهما لمعاوية رضى الله عنه ، وكذلك صنع ابن عبد البر في بهجة المجالس ٢/١٨٤ .

وبشير هذا ذكره الأمدى هكذا : بُشَيْر بن أبى جذيمة العَبَسِ . المؤلف والمختلف ص ٧٩ .

(٣) الخرق ، بكسر الخاء : الكريم المتخرق في الكرم .

(٤) البيت مع آخر في مجمع الأمثال ٢/٤٢ .

(٥) وأصلها الضم .

(٦) فى هـ : « ما لهم سَعْنَةٌ ولا مَعْنَةٌ ، أى ما لهم شيء ... » وما فى الأصل مثله فى إصلاح المنطق

ص ٣٨٤ ( باب ما يتكلم فيه بالجد ) . والأمثال لأبى عبيد ص ٣٨٨ .

ابن ربيعة بن جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة [ قال لعقال بن حويلد ، أحد بني كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة <sup>(١)</sup> ] :

كَلَيْبٌ لَعَمْرِي كَانَ أَكْثَرَ نَاصِرًا      وَأَيْسَرَ جُرْمًا مِنْكَ ضُرْجٌ بِالدَّمِ  
رَمَى ضُرْعَ نَابٍ فَاسْتَمَرَ بِطَعْنَةٍ      كحاشية البرد اليماني المُسَهَّمِ  
فَقَالَ لَجَسَّاسٍ أَغْنَيْتَنِي بِشَرِيَّةٍ      مِنَ الْمَاءِ فَاْمُنُّنَهَا عَلَيَّ وَأُنْعِمِ

الناب : الناقة المسينة ، وشبهه الطعنة بحاشية البرد ، لحمرة الدم ، والمُسَهَّمِ : المُخَطَّط الذي عليه أمثال السهام .

وقال بعضُ النُّسَّابِينَ المُتَقَدِّمِينَ <sup>(٢)</sup> : كلُّ اسم في العَرَب من تركيب ( ع د س ) فهو عُدَس ، مفتوحُ الدال ، إلا عُدَس بن زيد بن تميم ، فإنه مضمومُ الدال . انتهى كلامه .

وأقول : إن مَنْ فتح الدال منه عدله عن عادس ، فلم يصرفه ، فإن شئت اشتقت عادسًا من العدس ، وهو شدة الوطء ، يقال : عدسه يعدسه : إذا وطئه بشدة ، وإن شئت أخذته من قولهم : عدس في الأرض : إذا ذهب فيها ، وأنشدني الشريف أبو المعمر يحيى بن محمد ، شيخنا رضى الله عنه ، قال : أنشدنا أبو القاسم ابن برهان ، لحاجب بن زُرارة التميمي :

شَرِبْتُ الخَمْرَ حَتَّى خِلْتُ أَنِّي      أَبُو قَابُوسَ أَوْ عَبْدُ المَدَانِ <sup>(٣)</sup>  
أَمْشَى فِي بَنِي عُدَسِ بْنِ زَيْدٍ      رَحِيَّ البَالِ مُعْتَقَلِ اللِّسَانِ

(١) سقط من هـ . والأبيات في ديوان النابغة ص ١٤٣ ، وتخرجها في ص ١٣٧ .  
(٢) يُنسَب هذا إلى أبي عبيدة ، كما ذكر ابن حبيب في مختلف القبائل ص ٤ ، وراجع النقائص صفحات ١٨٢ ، ٤٥١ ، ٥٨٧ ، وانظر فهارسه . وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٨٧ ، ٩٩ ، وتاج العروس ( عدس ) ٢٣٥/١٦ .  
(٣) البيتان في الكامل ١٢٣/١ ، ونسبهما المبرد للقيظ بن زُرارة ، أخي حاجب .

فضم الشريف الدال وكسر السين ، وكان ابنُ بَرّهان له في علم النَّسب قدمٌ راسخة ، وذكر أبو بكر بن دريد في كتاب الاشتقاق أنه عُدسُ بن زيد ، مفتوحُ الدال .

وأبو قابُوس : أراد به الثُّعمان بن المنذر ، وعبدُ المَدان من بني الحارث بن كعب ، كان من أكابر ساداتهم ، وقال شريكُ بن الأعور الحارثي ، وقد حرَّكه معاويةُ / بكلامٍ أغضبه ، وكان من ولدِ عبد المَدان :

١١٧

أَيْشْتُمْنِي مَعَاوِيَةُ بْنُ حَرْبٍ	وَسَيْفِي صَارِمٌ وَمَعِي لِسَانِي <sup>(١)</sup>
وَحَوْلِي مِنْ ذَوِي يَمَنِ لُيُوثٌ	ضِرَاعِمَةٌ تَهَشُّ إِلَى الطَّعَانِ
فَلَا تَبْسُطُ لِسَانِكَ يَا ابْنَ حَرْبٍ	فَإِنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ مَدَى الْأَمَانِي
فَإِنْ تَكُ مِنْ أُمَّيَّةَ فِي ذُرَاهَا	فَإِنِّي فِي ذُرَى عَبْدِ الْمَدَانِ
وَإِنْ تَكُ لِلشَّقَاءِ لَنَا أَمِيرًا	فَإِنَّا لَا نُقِيمُ عَلَى الْهَوَانِ

فترضاه معاوية .

وقابُوسُ غير مصروف ، لأنه أعجمي ، وأصله كأووس<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) ص ٢٣٤ .

(٢) أَعَاد ابن الشجرى هذه الأبيات في المجلس الموقى الخمسين ، وهي في الحماسة البصرية ٢٣٢/١ ، وثمرات الأوراق ص ٦٥ ، والمستطرف ٧٢/١ - طبعة بولاق ١٢٨٥ هـ - والكشكول ٣٦٣/١ .

(٣) في الأصل : « كأووش » بالشين المعجمة ، وأثبتته بالسين المهملة من هـ ، والمعرب ص ٢٥٩ .

### المجلس الثامن عشر

وهو مجلس يوم السبت ، العشرين من رجب ، من سنة أربع وعشرين وخمس  
مائة . وأبيات الجعدي من قصيدة أولها :<sup>(١)</sup>

أيا دارَ سَلَمَى بِالْحَزُونِ أَلَا اسَلَمَى	نُحْيِيكَ عَنِ شَحْطٍ وَإِنْ لَمْ تُكَلِّمِي <sup>(٢)</sup>
عَفَّتْ بَعْدَ حَيٍّ مِنْ سَلِيمٍ وَعَامِرٍ	تَفَانُوا وَدَقُّوا بَيْنَهُمْ عِطْرَ مَنْشِيمٍ <sup>(٣)</sup>
وَمَسْكُنُهَا بَيْنَ الْفُرَاتِ إِلَى اللَّوَى	إِلَى شُعْبٍ تَرَعَى بِهِنَ فَعِيهِمْ
أَقَامَتْ بِهِ الْبُرْدَيْنِ ثُمَّ تَذَكَّرَتْ	مَنَازِلَهَا بَيْنَ الْجَوَاءِ فَجُرْتُمْ
لِيَالِي تَصْنَطَاذُ الرَّجَالِ بِفَاحِمٍ	وَأَبْيَضَ كَالْإِغْرِضِ لَمْ يَتَثَلَّمِ

خاطب الدار بقوله : أيا دارَ سَلَمَى ، ويقوله : اسَلَمَى وما بعده ، ثم انصرف عن  
خطابها إلى إضمار العيبة في قوله : عَفَّتْ ، والعرب كثيراً ما تنصرف عن العيبة إلى  
الخطاب ، وعن الخطاب إلى العيبة ، وهذا الفن من التصرف متسع في القرآن وفي  
الشعر ، قال أبو كبير الهذلي :<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل : « من قصيدة للجعدي أولها » ، وأثبت مافي هـ . والأبيات في ديوان النابغة الجعدي  
ص ١٣٧ - ١٤١ ، مع بعض اختلاف في الرواية . وقد روى البغدادي الأبيات في الخزانة ٤/٤٠٦ ، برواية  
ابن الشجري ، حكاية عنه .

(٢) في هـ : « سخط » ، والصواب في الأصل والخزانة . وقال البغدادي : « والشحط : البعد ، وفعله  
من باب منع » الخزانة ٤/٤٠٨ ، ورواية الديوان :

إلى جانب الصمّان فالمتلّم

(٣) يأتي هذا العجز قريباً في شعر زهير .

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٨١ ، وتخرجه في ص ١٤٨٨ .

يَالْهَيْفَ نَفْسِي كَانَ جِدَّةُ خَالِدٍ وَبِياضُ وَجْهِكَ لِلتُّرَابِ الْأَغْفَرِ

فخاطَبَ بعد الغيبة ، ونقيضُ ذلك في قول كثير :

١١٨ / أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لِأَمْلُومَةٍ لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتْ<sup>(١)</sup>

أراد : لا أنت ملومة ولا مقلية ، أى مُبْعَضَةٌ إِنْ تَبْعَضْتَ و [ مثله ]<sup>(٢)</sup> في التنزيل : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾<sup>(٣)</sup> ونظيره في التنزيل : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَيْنَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ومثله : ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغِفُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> وقال جل ثناؤه : ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُخْبَرُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> ثم قال : ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَبِهِي الْأَنْفُسُ وَتَلْدُو الْأَعْيُنَ ﴾<sup>(٧)</sup> ثم قال : ﴿ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ .

والخروجُ من الغيبة إلى الخطاب جاء في قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(٨)</sup> وتعقيبه بقوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾<sup>(٩)</sup> .

(١) فرغت منه في المجلس الثامن .

(٢) ساقط من هـ .

(٣) الآية الثالثة من سورة الضحى ، قال الزركشى في البرهان ٣/٣١٩ ، في أثناء كلامه على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة : « وجعل منه ابنُ الشجرى ﴿ ماودَّعك ربك وما قلى ﴾ ، وقد سبق أنه على حذف المفعول ، فلا التفات . وانظر البرهان ٣/١٦٧ ، وقد أعاد ابنُ الشجرى هذه الآية الكريمة في المجلسين : التاسع والثلاثين والذي بعده ، شاهدًا على حذف المفعول ، كما يرى الزركشى .

(٤) سورة يونس ٢٢ .

(٥) سورة الروم ٣٩ .

(٦) سورة الزخرف ٧٠ .

(٧) سورة الزخرف ٧١ ، وجاء في الأصل وهـ : ﴿ وفيها ما تشتهي الأنفس ﴾ وهو خطأ .

(٨) أول فاتحة الكتاب .

(٩) سورة الفاتحة ٥ .

وقوله : « وَمَسْكُنُهَا » ترك إضممار الدار إلى إضممار سلمى ، وقوله : « إلى شُعْبٍ » الشُّعْبُ<sup>(١)</sup> : جمع شُعْبَةٍ ، وهو مَسِيلٌ من ارتفاع إلى بطنِ الوادى ، أصغرُ من التَّلْعَةِ .

وقوله : « أَقَامَتْ بِهِ الْبَرْدَيْنِ » أضممر المَسْكَنَ بعد إضممار الشُّعْبِ ، وأراد بِالْبَرْدَيْنِ طَرْفِي الشِّتَاءِ ، وَالْبَرْدَانِ أَيضًا : الْعِدَاةُ وَالْعَشِيُّ .

وقوله : « وَأَبْيَضَ كَالْإِغْرِيبِ » شَبَّهَ نَعْرَهَا بِالْإِغْرِيبِ ، وهو الطَّلَعُ<sup>(٢)</sup> . وسَلِمَ وعامر اللذان ذكرهما : سَلِيمُ بن منصور بن عِكْرِمَةَ بن حَصَفَةَ بن قَيْسِ بن عَيْلَانَ ، وعامر ابن صَعَصَعَةَ بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عِكْرِمَةَ بن حَصَفَةَ بن قَيْسِ عَيْلَانَ .

وقوله : وَدُقُّوا بَيْنَهُمْ عِطْرٌ مَنْشِيمٌ : أراد امرأةً من خِزَاعَةَ يقال لها : مَنْشِيمُ بنتِ الْوَجِيهِ ، كانت تباع العِطْرَ في الجاهليَّةِ ، فلما وقعت الحربُ بين جُرْهُمٍ وخِزَاعَةَ كانت إذا حضر القتالُ تجيءُ بالطَّيْبِ مدقوقاً في الأوعية فتطيبُ به فتيانَ خِزَاعَةَ ، فكان من مَسَّ من ذلك الطَّيْبِ شيئاً لم يرجع من يومه حتى يُبَلَى ، فأما أن يُحْمَلَ جريحاً ، أو يُقْتَلَ ، فضربت العربُ المَثَلَ بعطرها في الشُّؤْمِ ، قال زهير للحارث بن عوف ، وهَرِمِ بن سِنَانَ المُرِّيِّينِ :

تَدَارَكْتُمَا عَيْسًا وَذُبْيَانَ بَعْدَمَا تَفَانُوا وَدُقُّوا بَيْنَهُمْ عِطْرٌ مَنْشِيمٌ<sup>(٤)</sup>

(١) في هـ « والشعب » بإقحام الواو .

(٢) هكذا ثبتت « بن » هنا بين « قيس وعيلان » وحذفت بعد قليل . قال ابن حزم في الجمهرة ص ١٠ : « وقد قال قومٌ : « قيس بن عيلان بن مضر ، والصحيح : قيس عيلان » . وحول هذا كلامٌ كثير ، انظره في التاج ( قيس ) ٤١٧/١٦ ، وفهارس الجمهرة .

(٣) الأقاويل فيها كثيرة . انظر المعارف ص ٦١٣ ، والدرة الفاخرة ص ٢٤٣ ، وثمار القلوب ص ٣٠٨ ، ومجمع الأمثال ٣٨١/١ ( ما جاء على أفعال من باب الشين : أشأم من عطر منشم ) ، واللسان ( نشم ) . وفي شرح القصائد السبع ص ٢٦١ ، عن ابن الكلبي : « منشم امرأة الوجيه الحميري » .

(٤) ديوان زهير ص ١٥ ، وشرح القصائد السبع ، الموضع السابق .



هذا قول نصر بن شاهيد الخُزاعي ، وزعم إسحاق بن زكريا اليربوعي أن منشيم امرأة من بني عُدانة ، وهي صاحبة يسار الكواعب .

ومن حديثها أن يسار الكواعب كان عبداً أسوداً دميماً قبيحاً ، وقيل له : يسار الكواعب ، لأن النساء [ الكواعب ] كن إذا رأينه ضحككن من قبحه ، وكان يظن أنهن إنما يضحكن من عجبهن به ، حتى نظرت إليه امرأة مولاه ، وهي منشيم ، فضحكت فظن أنها تخضعت إليه ، فقال لصاحب له أسود ، كان يكون معه في الإبل : قد والله عشقتني مولاتي ، فلا زورنّها الليلة ، ولم يكن يفارق الإبل ، فقال له صاحبه : يا يسار ، اشرب لبن العشار ، وكل لحم الحوار ، وإياك وبنات الأحرار ، فقال له : يا صاحب ، أنا يسار الكواعب ، والله مارأيتني حرّة قط إلا عشقتني ، فلما أمسى قال لصاحبه : احفظ عليّ الإبل حتى أنصرف إليك ، فنهاه صاحبه فلم ينته ، حتى دخل على امرأة مولاه ، يريدّها عن نفسها ، فقالت له : مكائك فإن للحرائر طيباً فأشمك إياه ، فقال لها : فهاتي ، فأتته بطيب وبموسى خذمة ، أى قاطعة ، فأشمته الطيب ، ثم أنحت بالموسى على أنفه فاستوعبته قطعاً ، فخرج هارباً حتى أتى صاحبه ودمه يسيل ، فقال له : لا يبعد الله غيرك ، وضربت به العرب المتل في الشر ، وبطيب منشيم ، قال الفرزدق لجرير :

فهل أنت إن ماتت أتأثك راجلٌ إلى آل بسطام بن قيس فخطب<sup>(٤)</sup>

(١) راجع النقائص ص ٨١٦ ، وثمار القلوب ص ١٠٨ ، والفاخر ص ٩٩ ، ومجمع الأمثال ١/٣٩٣ ، في شرح المثل : « صبراً على مجامر الكرام » .

(٢) ليس في هـ .

(٣) في هـ : « حذمة » بالحاء المهملة ، وصوابه بالحاء المعجمة ، كما في الأصل ، والنهاية ١٧/٢ ، والخذم : سرعة القطع ، وبه سمى السيف ويخدماً .

(٤) البيتان من قصيدة مجرورة القافية ، وهما متباعدان في ديوان الفرزدق ، فقد جاء الأول في ص ١١١ ، والثاني في ص ١١٣ ، وكذلك جاء في النقائص ، ص ٨١٣ ، ٨١٦ ، والرواية فيهما :

ألسنت إذا القعساء أنسل ظهرها إلى آل بسطام بن قيس يخاطب  
وإني لأخشي إن خطبت إليهم عليك الذي لاقى يسار الكواعب

ولا إقواء على هذه الرواية . ورواية ابن الشجري للبيت الأول - وبها جاء الإقواء - مطابقة لرواية ابن سلام ، في طبقات فحول الشعراء ص ٣٦٦ ، وشروح سقط الزند ص ٥٣ .

وإني لأخشى إن رحلت إليهم عليك الذي لاقى يسأركوا عيب

رفع قافيةً وجراً أخرى ، وهذا يُسمى الإقواء ، من قوهم : أقوى الحابل : / إذا جاء بقوة من قوى الحبل تُخالف سائر قواه .

١٢٠

وقيل : منثيم : امرأة كانت بالبحرين ، دقت عطراً لقوم فتحالفوا عليه وغمسوا أيديهم فيه ، ثم وقع بينهم شرٌ بعد ذلك ، فتشاءموا بذلك العطر .

وقيل : منثيم : امرأة كان لها خلمٌ ، يعنى صديقاً ، فشم زوجها من رأس خلمها رائحة دهنه وعطيره ، وقد كان أنهمم بها ، فحقق عند ذلك ما وقع في ظنه ، فقتله ، فوثب قومه على زوجها فقتلوه ، فوقعت بين قوميها الحرب حتى تفانوا ، فضربت العرب بها المثل في الشؤم .

= وقد حكى التبريزي عن أبي العلاء المعري ، قال : « والذي أذهب إليه أن قوله : « فخطب » أمرٌ لجرير ، من قوهم : خطبهم يُخطبهم خطاباً ، كما تقول للرجل إذا لمته على الشيء فسكت : تكلم ، أي هات حجتك على ما فعلت » قال شيخنا محمود محمد شاكر حفظه الله ، تعليقا عليه : يريد أبو العلاء أن يرفع الإقواء ، فتكلف تكلفنا .

هذا وقد جاء بهامش أصل الأمل حاشية من كلام تاج الدين الكندي ، هذا نصها : « هذان البيتان يرويان للفرزدق بهذا اللفظ على الإقواء ، وليس كذلك ، والصواب أنهما ، على ما تتبعته من شعرهما في النقائض : أن الفرزدق أجاب جريراً عن قصيدة بائنة مرفوعة ، يُعيرُه فيها بتزوج حدراء ، وهي نصرانية ، وقصيدة الفرزدق على وزنها ورويها ، إلا أنها مجرورة ، وأحد البيتين بعد الآخر بأبيات ، الأول منهما :

ألست إذا القساء أنسل ظهرها إلى آل بسطام بن قيس بخاطب

والثاني :

وإني لأخشى إن خطبت إليهم عليك الذي لاقى يسأركوا عيب

وكنت قديماً أرويهما كما رواهما مشايخنا ، فلما تتبعت شعريهما ... « وهنا ذهب بقية كلام الكندي في التصوير . وانظر قصيدة جرير المشار إليها في النقائض ص ٨٠٧ .

(١) فلما خالفت القافية سائر قوافي القصيدة معها باختلاف حركات المجرى ، قيل : أقوى ، أي خالف بين قوافيه . الكافي للتبريزي ص ١٦١ ، وقيل الإقواء من قوهم : أقوى الربيع : إذا غمى وتغير وخلا من سكاته ، فكذلك الروى تغيرت جريته ، وخلا من حركته . العيون الغامزة ص ٢٤٧ .

ويقال : إنَّ مَنْشِيمَ امرأةٍ مِنْ جُرْهُمَ ، كانت تَبِيعُ العِطْرَ ، فكانوا إذا أرادوا أن يَحْتَرِبُوا تطَيَّبُوا مِنْ عِطْرِهَا عند القتال .

وقال أبو عمرو الشَّيبَانِيُّ : هي امرأةٌ مِنْ خُزَاعَةَ ، كانت تَبِيعُ العِطْرَ ، فإذا حَارَبُوا اشْتَرَوْا مِنْهَا كَافُورًا لِقَتْلِهِمْ ، فَنَشَاءُوا بِهَا ، وكانت تَسْكُنُ مَكَّةَ .

بَيْتٌ لِلْمُتَّبِئِيِّ :

حَشَايَ عَلَى جَمْرِ ذَكِيٍّ مِنَ الهَوَى وَعَيْنَايَ فِي رَوْضٍ مِنَ الحُسْنِ تَرْتَعُ<sup>(١)</sup>  
الحَشَا : ما بين الضَّلَعِ التي في آخر الجَنْبِ إلى الوَرِكِ ، والجمع أحشاء ، وذَكَتِ النارُ تَذْكُوتُ : اتَّقَدَّتْ وارتفع لَهَبُهَا . والرَّوْضَةُ : موضعٌ يَتَسَّعُ ويَجْتَمِعُ فِيهِ المَاءُ فيكثُرُ تَبَّتُهُ ، ولا يُقال لموضع الشجر : رَوْضَةٌ . والرُّتُوعُ في الأصل للماشية : وهو ذهابها وَمَجِيئُهَا في الرَّعْيِ ، وكثُرَ ذلك حتى اسْتُعْمِلَ لِلأَدَمِيِّينَ ، وفي التنزيل : ﴿ تَرْتَعُ<sup>(٢)</sup> وَتَلْعَبُ<sup>(٣)</sup> ﴾ ومن قرأ ﴿ تَرْتَعُ ﴾ بكسر العين ، فهو تَفْتَعَلُ مِنَ الرَّعْيِ ، وأصل رَتَعَ : أكل ماشاء ، ومنه قول سُؤَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ :

وَيُحْيِيْنِي إِذَا لَاقَيْتُهُ وَإِذَا يَخْلُو لَه لِحْمِي رَتَعَ<sup>(٤)</sup>

وإنما قال : عَيْنَايَ ، فَنَتَّى ثم قال : تَرْتَعُ ، فأخبر عن الاثنتين بفعلٍ واحدٍ ، لأنَّ

/ العَضُوبِينَ المُشْتَرِكِينَ فِي فِعْلِ وَاحِدٍ ، مع اتفاقهما في التسمية ، يَجْرِي عَلَيْهِمَا ١٢١

(١) ديوانه ٢٣٥/٢ .

(٢) سورة يوسف ١٢ و ﴿ تَرْتَعُ وَتَلْعَبُ ﴾ بالنون فهما وتسكين العين والباء ، كما في الأصل ، وهـ والخزاعة ٥٥٤/٧ حكاية عن ابن السجري . وهى قراءة أبى عمرو وابن عامر . والقراءة التالية ، بالنون وكسر العين من غير باء ، من ارتعيت ، وقرأ بها ابن كثير . وقرأ عاصم وحزمة والكسائى ويعقوب ﴿ يرتع ويلعب ﴾ بالياء التحتية وسكون العين والباء . السبعة لابن مجاهد ص ٣٤٥ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٢ ، وانظر تفسير الطبرى ٥٦٩/١٥ .

(٣) فى هـ : « تفعليل » وكتب كاتب فى الهامش : الصحيح افتعال .

(٤) من قصيدته المفضلية العالية . شرح المفضليات لأبى محمد الأنبارى ص ٤٠٢ ، والمقتضب ١٧٠/٤ ،

واللسان ( رتع ) وغير ذلك كثير .

(٥) فى هـ : فعل .

ما يجري على أحدهما، ألا ترى أن كلَّ واحدةٍ من العينين لا تكاد تنفردُ بالرؤية دون الأخرى، فاشترَاكُهُما في النظر كاشتراك الأذنين في السَّمع، والقَدَمين في السَّعى، ويجوز أن يُعبرَ عنهما بواحدة، يقال: رأيتُه بعيني، وسمعتُه بأذني، وما سَعَت في ذلك قدَمي، كما قال:

خَدَلَّجُ السَّاقَيْنِ خَفَاقُ الْقَدَمِ<sup>(١)</sup>

فإن قلت: بعيني وبأذني وقدَمي، فثَبِّتَ فهو حَقُّ الكلام، والأول أخفُّ وأكثرُ استعمالاً.

ولك في هذا الباب أربعةُ أوجهٍ من الاستعمال، أحدها: أن تستعملَ الحقيقةَ في الخبرِ والخبرِ عنه، وذلك قولك: عيناى رأته، وأذناى سمعته، وقدماى سَعَتَا فيه، والثاني: أن تُعبرَ عن العضوين بواحد، وتُفردَ الخبرَ حملاً على اللفظ، تقول: عيناى رأته، وأذنى سمعته، وقدَمي سَعَت فيه، وإنما استعملوا الإفراد في هذا تخفيفاً، وللعلم بما يريدون، فاللفظ على الإفراد، والمعنى على التثنية.

فلو قيل على هذا: «وعيناى فى روضٍ من الحسنِ ترتعُ» كان جيِّداً.

والثالث: أن تُثَنَّى العضو، وتُفردَ الخبر، لأنَّ حُكْمَ العينين أو الأذنين أو القَدَمين حكمٌ واحدةٍ، لاشتراكِهما في الفعل، فتقول: أذناى سمعته، وعيناى رأته، وقدماى سَعَت فيه، كما قال: وعيناى فى روضٍ من الحسنِ ترتعُ، ومنه قول سُلَيْمِ بن ربيعة السَّيِّدِيّ:

(١) يقول أبو على المرزوق: متى اجتمع شيخان في أمر لا يفترقان فيه اجتزىء بذكر أحدهما عن الآخر. شرح الحماسة ص ٥٤٧.

(٢) من رجز لُرَشِيدِ بن رُمَيْضِ العنبري، وينسب لغيره. الأغاني ٢٥٤/١٥، واللسان (حطم). وإنشاد الحجاج لهذا الرجز ذائع الصبوت، دائرٌ في كتب اللغة والأدب والتاريخ. انظر البيان والتبيين ٣٠٨/٢، والكامل ص ٤٩٩، والعقد الفريد ١٢٠/٤، ١٧/٥، ومعجم الشواهد ص ٥٢٨.

(٣) في هـ: «البيت» وما في الأصل مثله في الخزانة، وديوان المتنبي، الموضع السابق، وذكر شارحه هذه الأوجه الأربعة، ولم يعزها إلى ابن الشجري.

فَكَانَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنُفُلٍ أَوْ سُنْبُلًا كُجِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ<sup>(١)</sup>  
ومثله قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup> :

لِمَنْ زُحْلُوفَةٌ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ<sup>(٣)</sup>  
وللفرزديق :

١٢٢ / ولو بَخِلَتْ يَدَايَ بِهَا وَضُنَّتْ لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدْرِ الْخِيَارُ

والرابع : أن تعبر عن العضوين بواحد ، وتثنى الخبر ، حملاً على المعنى ،  
كقولك : أذني سمعته ، وعيني رأته ، وهذا قليل ، ومنه قول امرئ القيس<sup>(٤)</sup> :

وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مَا قِيَهُمَا مِنْ أُخْرٍ

وقول الآخر :

إِذَا ذَكَرْتُ عَيْنِي الزَّمَانَ الَّذِي مَضَى بَصَحْرَاءٍ فَلَجَّ ظَلَّتَا تَكْفَانِ<sup>(٥)</sup>

فأما ما أنشده ابن السكيت من قول الراجز :

وَالسَّاقُ مَنِّي بَارِدَاتُ الرَّيْرِ<sup>(٦)</sup>

(١) سبق تخريج القصيدة التي منها هذا البيت في المجلس الرابع . وانظر شواهد التوضيح ص ٦٢ .  
(٢) ملحقات ديوانه ص ٤٧٢ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه ما في معجم الشواهد ص ٢٩٨ ، وشرح ديوان  
المتنبي للواحدى ص ٤٣ ، وأنشد العجز فقط من غير نسبة .

(٣) ديوانه ص ٣٦٤ ، برواية :

ولو رضيت يداي بها وقرت لكان لها على القدر الخيار

وانظر حواشي الديوان ، ومعجم الشواهد ص ١٦٦ . وحواشي طبقات فحول الشعراء ص ٣١٨ .

(٤) ديوانه ص ١٦٦ ، وزدته تخريجاً في كتاب الشعر ص ٢١١ ، ٣٠٨ ، وأعاد ابن الشجري في المجلس  
الثالث والثلاثين .

(٥) شرح ديوان المتنبي ٢٣٦/١ ، والهمع ٥٠/١ ، والدرر اللوامع ٢٥/١ ، وذكر مصنفه كلام ابن  
الشجري دون عزو .

(٦) إصلاح المنطق ص ٨٩ . واللسان ( رير ) ، والخزانة ، الموضع المذكور .

(٧) هكذا في الأصل وهـ « باردات » هنا ، وفيما يأتي من مشتقاته . ومثله في إصلاح المنطق ، =

فكان الوجه أن يقول : باردة ، حملاً على لفظ الساق ، أو باردتان ؛ لأن المراد بالساق الساقان ، ولكنه جمع في موضع التثنية لقرب الجمع من التثنية ، ويشبه ذلك قولك : ضربت رءوسهما ، ويمكن أن تكون الألف في بارادات إشباعاً كقول القائل :

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَرَجٍ

أراد : بمُنْتَرَجٍ ، فأشبع الفتحة فنشأت عنها الألف .

ويقال : مُخٌّ رَأْرٌ وَرَيْرٌ ، للترقيق منه .

وقوله : « مِنْ الْهَوَى » مفسر للجمر ، وكذلك قوله : « مِنْ الْجُسْنِ » مفسر

للرؤض ، فمن متعلقة بمحذوف ، وصيف للمفسر .

وقال : « حَشَائِي » والمراد ما جاور الحشا ، وهو القلب ، والعرب تُعَبِّرُ عن

الشيء بمجاوره ، فالمعنى : قلبى على جمرٍ من الهوى شديد التوقد لفرأقهم ، وعينى

ترتج من وجه الحبيب في روضٍ من الحسن ، واستعار الرثوع للعين ، لتصويب النظر

وتصعيده في محاسن المنظور إليه ، واستعار لحسنه روضاً ، تشبيهاً لعينه بالترجس ،

ولخذه بالشقيق ، ولغره بالأقحوان ، ومعنى البيت ناظرٌ إلى قول أبى تمام :

= والخزاعة ٥٥٦/٧ ، وهو من قولهم : « برد فلان : إذا ضعفت قوائمه ، وغيره مصحح طبعة الهند فجعله « باديات » هنا وفيما يأتي ، وهو كذلك في اللسان ، ونسخة من إصلاح المنطق .

(١) في هـ : « قولهم » . وتقدم الكلام على ذلك في المجلس الثاني .

(٢) إبراهيم بن هرمة . ديوانه ص ٩٢ ، وتخرجه في ص ٢٥١ ، وزد عليه ما في حواشى كتاب الشعر ص ١٦ ، والفصول الخمسون ص ٢٧١ . وأعاده ابن الشجرى في المجلسين : الحادى والثلاثين ، والمتن الستين .

(٣) في هـ : في .

(٤) ديوانه ٢٢٠/٤ ، برواية :

أَسْكُنُ قَلْبًا هَائِمًا فِيهِ مَأْتَمٌ مِنَ الشُّوقِ إِلَّا أَنْ عَيْنِي فِي غُرْسٍ

والذى في الخزاعة وشرح ديوان المتنبي مطابق لرواية ابن الشجرى ، وهما ناقلان عنه ، كما أسلفت .

١٢٣ / أفي الحَقِّ أن يُمسي بقلبي مأتمَّ من الشوقِ والبُلوى وعيناي في عُرسٍ  
وأُنشِدْتُ للرُّضِيِّ<sup>(١)</sup>:

فالقلبُ في مأتمِّ والعينُ في عُرسٍ

واستعمالُ المأتمِّ لجماعة النساءِ في المناحةِ خاصَّةً مما لم تُردهِ العربُ ، ولكنه  
عندهم لجماعة ، في المناحةِ وغيرها ، قال أبو حَيَّةَ<sup>(٢)</sup>:

رَمَتْهُ أناةٌ مِنْ ربيعةِ عامِرٍ تُووِّمُ الضُّحَى في مأتمِّ أيِّ مأتمِّ  
وقولُ امرئِ القيسِ فيما ذكرتهُ شاهداً :

وعينٌ لها حُدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مآقيهما مِنْ أُخْرٍ

وصفَ به عينَ فرسٍ ، ومعنى حُدْرَةٌ : مُكْتَنَزَةٌ صَحْحَمَةٌ ، وبَدْرَةٌ : تَبْدُرُ النظرِ<sup>(٤)</sup> ،  
وشُقَّتْ مآقيهما مِنْ أُخْرٍ : أي اتَّسَعَتْ مِنْ آخِرِهَا .

والبيت من ثالث البحر المسمَّى المتقاربِ ، عَرُوضُهُ سالمةٌ وضربُهُ محذوفٌ ، ووزنه

(١) ديوانه ٥٥٧/١ ، صدره :

تلذَّ عيني وقلبي منك في ألمٍ ،

(٢) الثُميري . والبيت في أدب الكاتب ص ٢٥ ، وشرحه الاقضياب ص ٢٩٣ ، وشرح الحماسة  
ص ١٣٦٨ ، ومقاييس اللغة ٤٨/١ ، واللسان ( أتم - أن ) .

(٣) في اللسان ، عن الأصمعيّ : الأناة من النساء : التي فيها فتورٌ عن القيام وتأنُّ .

(٤) وكذا في الخزانة . والذي في اللسان والقاموس : « بالنظر » . ومعنى « تبدر » . تسرع وتسبق .  
وقيل : حدره : واسعة . وبدره : تامَّةٌ كالبدن . وهناك أقوال أخرى تراها في اللسان . وقال ابن فارس :  
« وعينٌ بدره : أي ممتلئة » . المقاييس ٢٠٨/١ .

(٥) بهامش الأصل بخط الناسخ حاشية : « هذا البيت عَرُوضُهُ وضربُهُ جميعاً محذوفان » وبعد ذلك بخط  
مغاير : « وقوله : « سالمة » ينبغي أن يكون غلطاً من الكاتب إن شاء الله » . وجاء بحاشية الخزانة لمصحح  
طبعة بولاق « قوله : « عَرُوضُهُ سالمة » فيه أن العروض محذوفة مثل الضرب » .  
والحذف : سقوط السبب الخفيف من فَعُولُنْ ، فتصير « فَعُو » أو « فَعَل » ، وهو الذي جاء في العروض  
والضرب معاً .

فَعَلَّ ، وقد اسْتَعْمِلَ فِيهِ الْحَرْمُ الَّذِي يُسَمَّى الثَّلَمُ<sup>(١)</sup> ، فِي أَوَّلِ النِّصْفِ الثَّانِي ، وَقَلَّ  
مَا يُوجَدُ الْحَرْمُ إِلَّا فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ<sup>(٢)</sup> .

وقوله : لِمَنْ زُحْلُوفَةٌ : الرَّحْلُوفَةُ : الرَّلَّاقَةُ الَّتِي يَتَرَجَّحُ فِيهَا الصَّبِيَّانِ فَيَزَلِقُونَ ،  
وَيُرَوَى « زُحْلُوفَةٌ » بِالْقَافِ . آخِرُ الْمَجْلَسِ .

\* \* \*

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَثَلَمٌ » ، وَأَثَبْتُ مَا فِي هـ ، وَالخَزَائِنُ .

(٢) رَاجِعِ الْمُنْصَفَ ٦٨/١ ، وَالكَافِي ص ٢٧ ، ١٤١ .



### المجلس التاسع عشر

وهو مجلس يوم السبت ، سابع وعشرين رجب سنة أربع وعشرين وخمسمائة .<sup>(١)</sup>

قال أعشى تغلب ، واسمه ربيعة بن نجوان ، وقال أبو جعفر محمد بن حبيب : هو  
نعمان بن نجوان ، وكان نصرانياً من بني معاوية بن جشم بن بكر بن حبيب بن  
عمرو بن غنم بن تغلب :

كأن بني مروان بعد وليدهم      جلاميد ما تئدى وإن بلها القطر<sup>(٢)</sup>  
وكانوا أناساً يتفحون فأصبحوا      وأكثر ما يعطونك النظر الشزر<sup>(٣)</sup>  
/ أننسى إذا مالم تنبكم كريمة<sup>(٤)</sup>      وندعى إذا ما هز الأسل الحمر<sup>(٥)</sup>  
ألم يك غدرًا ما فعلتم بشمعل      وقد خاب من كانت سريره العدر<sup>(٦)</sup>  
وكائن دفعنا عنكم من عظيمة      ولكن أبيتكم لا وفاء ولا شكر<sup>(٧)</sup>  
ونحن قتلنا مصعباً قد علمتم      بمسكين يوم الحرب أنيابها خضر<sup>(٨)</sup>

١٢٤

(١) في هـ : « سابع عشر » ، وهو خطأ ، فإن تاريخ المجلس السابق : العشرون من رجب .  
(٢) مكان هذا في تاج العروس ( عشى ) ٢٤٤/١٠ ، جاوان ، وفي الأغاني ٢٨١/١١ ، يحيى ،  
وكذلك في معجم الأدباء ١٣٢/١١ . وما في المؤلف والمختلف ص ٢٠ مطابق لما عند ابن الشجري . وذكر  
المرزباني في معجم الشعراء ص ٦٩ عمرو بن الأيهم بن أفلت التغلبي ، وقال : « نصراني كثير الشعر ،  
وقيل : اسمه عمير . ويقال : هو أعشى بن تغلب » وذكر صاحب المكاثر عند المذاكرة ص ٦ « أعشى بن  
تغلب » ، ثم قال : لم أجد اسمه ولا نسيه . وانظر شرح شواهد المعنى ص ٨٦ .  
(٣) الأبيات من قصيدة في ديوان الأعشيين ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، والبيت الأول في الأغاني ، والثالث في  
المكاثر ، وانظر الحماسة البصرية ٩٨/١ .  
(٤) في ديوان الأعشيين : « أيتسى ... ونسى » .

فَمَارَبَّ ذَاكَ الْفَضْلَ كَاسِيرٌ عَيْنِهِ هَشَامٌ وَلَا عَبْدُ الْعَزِيزِ وَلَا بِشْرُ  
فَإِنْ تَكْفُرُوا مَا قَدْ عَلِمْتُمْ فَرِيًّا أُتِيحَ لَكُمْ قَسْرًا بِأَسْيَافِنَا النَّصْرُ

قوله : « بعد وليدهم » أراد الوليد بن عبد الملك ، لا الوليد بن يزيد بن عبد الملك .

وقوله : « وكانوا أناساً ينفحون » وزن أناس : فُعال ، وناسٌ مَنْقُوصٌ منه ، عند أكثر النحويين ، فوزنه عال ، والنقص والإتمام فيه متساويان في كثرة الاستعمال مادام منكوراً ، فإذا دخلت عليه الألف واللام التزموا فيه الحذف ، فقالوا : الناس ، ولا يكادون يقولون : الأناس إلا في الشعر ، كقوله :<sup>(١)</sup>

إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلَعْنَ عَلَى الْأَنْسِ الْأَمِينَا

وحجة هذا المذهب وقوع الإنس على الناس ، فاشتقاقه من الأئس : نقيض الوحشة ، لأن بعضهم يأئس ببعض .

وذهب الكسائي إلى أن الناس لغة مفردة ، وهو اسم تام ، وألفه منقلبة عن واو ، واستدل بقول العرب في تحقيره : نُؤيس ، قال : ولو كان منقوصاً من أناس ، لردّه التحقير إلى أصله فقليل : أئيس .

وقال بعض من وافق الكسائي في هذا القول : إنه مأخوذ من النَّؤس ، مصدر ناسٍ يُنؤسُ : إذا تحرك ، ومنه قيل للملك من ملوك حمير<sup>(٢)</sup> : ذو نؤاس ، لضفيرتين

(١) ذو جدن الحميري . المعمران ص ٤٣ ، والخصائص ١٥١/٣ ، ومجالس العلماء ص ٧٠ ، والخزانة ٢٨٠/٢ ، واللسان ( أنس - نؤس ) ، وأعمده ابن الشجري في المجلس السابع والأربعين .

(٢) في هـ : ومنه قيل للملك من الملوك : ذو نؤاس .

كانتا ثنوسان على عاتقه ، قال الفراء : <sup>(١)</sup> والمذهب الأول أشبهه ، وهو مذهب المشيخة .

وقال أبو علي : أصل الناس : الأناس ، فحذفت الهمزة التي هي فاء ، ويدل ذلك الإنس والأناسي ، فأما قولهم في تحقيره : نُؤيس ، فإن الألف لما صارت ثانية وهي زائدة ، أشبهت ألف فاعل ، يعنى أنها أشبهت بكونها ثانية وهي زائدة ، ألف ضارب ، فقييل : نُؤيس ، كما قيل : ضؤيرب .

وقال سلمة بن عاصم ، وكان من أصحاب الفراء : الأشبهه في القياس أن يكون كل واحد منهما أصلاً بنفسه ، فأناس من الأئس ، وناس من النؤس ، لقولهم <sup>(٢)</sup> في تحقيره : نُؤيس ، كبؤيب في تحقير باب .

ومعنى ينفحون : يُعطون المال ، يقال : نفحه بالمال : إذا أعطاه ، ولفلان نفحات من المعروف : أى عطايا .

والنظر الشزر : نظر الغضبان بمؤخر عينه .

وقوله : « أننسى » يحتمل أن يكون من النسيان ، الذى هو نقيض الذكر ، بضم الدال ، من قولهم : اجعله منك على ذكر : أى لا تنسه ، ويحتمل أن يكون من النسيان الذى هو الترك ، من قوله تعالى : ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى تركوا الله فتركهم .

وقوله : « مالم تُنبكم كربة » يقال : نابه أمر : أى نزل به ، والكربة : الشدة في الحرب .

(١) وهو مذهب جماعة من البصريين ، وافقهم فيه الفراء ، كما ذكر المصنف في المجلس السابع والأربعين .

(٢) في هـ : كقولهم .

(٣) سورة التوبة ٦٧ .

وقوله : « هُزْهَزَ الْأَسْلُ » الأسْلُ : القَنَا ، وَالْهَزْهَزَةُ : الهَزْرُ .

وقوله : « أَلَمْ يَكُ عَدْرًا مَا فَعَلْتُمْ بِشَمْعَلٍ » شَمْعَلٌ : ترخيم شَمْعَلَةٌ ، وهو منقول من قولهم : ناقةٌ شَمْعَلَةٌ : أى سريعة ، ومنه اشْمَعَلٌ فى أمره : إذا جَدَّ فيه ومضَى ، قال الشَّمَاخُ<sup>(١)</sup> :

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لَسُلَيْمَى مُشْمَعَلٌ

وهو شَمْعَلَةُ بن فائد بن هلال التُّغَلْبِيّ ، وكان عظيمَ القَدْرِ فى البادية ، ذا جمالٍ وَفَضْلٍ ، وكان نصرانيًّا ، فطالبه هشامُ بن عبد الملك بأن يُسَلِّمَ ، لِمَا رأى من فَضله وَجَماله ، فأبى ، فقال له هشام : لئن لم تفعلْ لأطعمنك لحمك ، وقال : حُزُوا من فِخْذه حُزَّةً خفيفةً ولا تزيدوا على ذلك ، ففعلوا ، فقال : لو قُطِّعَتْ لِمَا أَسَلَمْتُ على هذا الوجه ، فلما نُحِّلَى عنه قال أعداؤه : أطعمه هشامٌ لحمه ، فقال<sup>(٢)</sup> :

١٢٦ / أَمِنْ حُزَّةٍ فى الفِخْذِ مَنَى تَبَاشَرَتْ عِدَاتِي فلا تَقْصُ عَلَيَّ ولا وَثِرْ  
وإنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَفَعَلَهُ لَكَالذَّهْرِ لَاعَارٌّ بما فَعَلَ الذَّهْرُ

ورتحم « شمعة » فى غير النداء ضرورةً ، وأعربه ، لأنه رتحمه على لغة من قال : يا حارُّ ، ولو رتحمه على اللغة الأخرى أقر فتحة اللام ، واتفق النحاة على جواز الترخيم فى غير النداء ، على لغة الذين قالوا : يا حارُّ ، بالضم ، لأن أصحاب هذه اللغة يجعلون الاسم بمنزلة مالم يُحذف منه شيء ، فهم لا يريدون المحذوف ، واختلفوا فى

(١) ديوان الشماخ ص ٣٨٩ ، مع نسبه لجبار بن جَزء ، وجَزء : أخو الشماخ . وانظر تحريجه فى ص ٣٩٦ من الديوان ، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٢٩ . وانظر المجلس التاسع والستين .

(٢) وهكذا نُسب البيتان إلى شمعة فى المكائفة ص ٧ ، وجعلهما أبو الفرج فى الأغاني ٢٨٢/١١ من قول أعشى تغلب ، والبيت الثانى فى رسالة الغفران ص ٣٦٠ منسوباً لشمعة ، والبيتان باختلاف فى الرواية فى الكامل ١٥٨/٣ ، منسوبين لشمعل التغلبى . وكذلك فى زهر الآداب ص ١٠٣٢ ، ونسب البيت الثانى فى المصون ص ٦٩ ، ٩٩ ، إلى الأخطل ، وصحح شيخنا رحمه الله نسبه إلى شمعة .

الترخيم على اللغة الأخرى ، فأجازه سيبويه ، وأنشد فيه أبياتا ، منها قول زهير <sup>(١)</sup> :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمَ بِالْمَغِيبِ تُذَكَّرُ

أراد عِكْرَمَةَ ، فحذف التاء ، وبقيت فتحة الميم دالةً عليها .

ومنها قول ابن حَبْنَاءَ <sup>(٢)</sup> :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدِحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد حارثة ، وقول حسان بن ثابت <sup>(٣)</sup> :

أَتَانِي عَنْ أُمِّي نَثَا حَدِيثٍ وَمَا هُوَ فِي الْمَغِيبِ بِذِي حِفَاظِ

وقول جرير <sup>(٤)</sup> :

(١) ديوانه ص ٢١٤ ، والكتاب ٢/٢٧١ ، وضرورة الشعر ص ٨٤ ، وضرائر الشعر ص ١٣٨ ، والتبصرة ص ٣٧٢ ، والتبيين ص ٤٥٤ ، وشرح الجمل ٢/٥٧١ ، وأعاد ابن الشجري في المجلس الخامس والخمسين .

(٢) الرَّحْم ، بكسر الراء : القرابة ، مثل الرَّحِم .

(٣) هو المغيرة بن حنناء - والبيت في الكتاب ٢/٢٧٢ ، والأصول ٣/٤٥٨ ، والإنصاف ص ٣٥٤ ، وأسرار العربية ص ٢٤١ ، ورسالة الغفران ص ٢٣٥ ، والضاهايل والشاحج ص ٤٨٨ ، والتبصرة ص ٣٧٣ ، والضرائر ص ١٣٩ ، والمقرب ١/١٨٨ ، وشرح الجمل ٢/٥٧٣ ، وغير ذلك كثير . وأعاد ابن الشجري في المجلس الخامس والخمسين .

وقد أورد أبو الفرج البيت ضمن قصيدة في مدح المهلب بن أبي صفرة ، برواية :

إِنَّ الْمَهْلَبَ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدِحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وبهذه الرواية يفوت الاستشهاد . الأغاني ١٣/٨٨ .

(٤) مطلع قصيدة في ديوانه ص ١٥٣ ، يهجو بها أمية بن خلف الجمحي . وأعاد ابن الشجري إنشاده في المجلس الخامس والخمسين من غير نسبة ، وذكر أنه مما أنشده سيبويه ، ولم أجده في الكتاب المطبوع ، وليس في شواهد سيبويه من قافية الظاء شيء .

(٥) ديوانه ص ٢٢١ ، برواية :

أَصْبَحَ وَصَلُّ حَبْلِكُمْ رِمَامًا وَمَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أَمَامًا

وعليها يفوت الاستشهاد . والبيت بروايتنا في الكتاب ٢/٢٧٠ ، وضرورة الشعر ص ٨٤ ، وضرائر الشعر ص ١٣٨ ، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٣٦٤ ، والإنصاف ص ٣٥٣ ، وشرح =

أَلَا أَضْحَحْتَ جِبَالَكُمْ رِمَامَا وَأَضْحَحْتَ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامَا  
حَدَفَ تَاءَ التَّأْنِيثِ مِنْ أَمَامَةٍ ، وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ بِأَضْحَحْتَ ، وَبَقِيَ فَتْحَةُ الْمِيمِ ، وَجَاءَ  
بَعْدَهَا بِالْفِ الإِطْلَاقِ ، وَمِثْلُ هَذَا فِيمَا أَنْشَدَهُ قَوْلُ ابْنِ أَحْمَرَ :

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنَا وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا

أَرَادَ أَثَالَةً ، وَأَنْشَدَ قَبْلَهُ لِيُعْلِمَ أَنَّ الْقَوَافِي مَنْصُوبَةٌ :

/ أَرَى ذَا شَيْبَةٍ حَمَّالٍ ثِقَلٍ وَأَبْيَضَ مِثْلَ صَدْرِ الرَّحْمِ نَالًا

١٢٧

يُقَالُ : رَجُلٌ نَالٌ : إِذَا كَثُرَ نَائِلُهُ ، كَقَوْلِهِمْ : رَجُلٌ مَالٌ : إِذَا كَانَ كَثِيرَ الْمَالِ ،  
وَالْأَصْلُ نَوَّلٌ وَمَوَّلٌ ، بِوَزْنِ وَتَيْدٍ ، لِأَنَّ مِثَالَ فَعِيلٍ مِنْ أَمْثَلَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي الْوَصْفِ ،  
وَمِنْهُ فِي التَّنْزِيلِ : ﴿ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ (١) وَمِثْلُ نَالٍ وَمَالٍ : كَبَشٌ صَافٌ : كَثِيرٌ  
الصُّوفِ ، وَيَوْمٌ رَاحٌ : شَدِيدُ الرِّيحِ ، وَمِنْ الْبَاءِ : يَوْمٌ طَانٌ : كَثِيرُ الطَّيْنِ .  
وَمِثْلُ تَرْخِيمٍ شَمْعَلَةٌ تَرْخِيمٌ حَنْظَلَةٌ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ :

= الْجَمَلُ ٥٧١/٢ ، وَالْكَلَامُ عَلَى الرَّوَاتِبِينَ فِي نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ ص ٣١ ، وَالخَزَانَةُ ٣٦٣/٢ ، وَأَعَادَهُ  
ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي الْمَجْلَدِ الْخَامِسِ وَالْخَمْسِينَ .

(١) دِيْوَانُهُ ص ١٢٩ ، وَتَخْرِيجُهُ فِي ص ٢١٤ ، وَالْكِتَابُ ٢٧٠/٢ ، وَضُرُورَةُ الشَّعْرِ ص ٨٥ ،  
وَالْإِنْصَافُ ص ٣٥٤ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ ٥٧٢/٢ ، وَأَعَادَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي الْمَجْلَدِ الْمَشَارِ إِلَى قَرِيبًا . وَسَأْتِي  
الْقَصِيدَةُ الَّتِي مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ فِي الْمَجْلَدِ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ .

(٢) لَمْ يَنْشُدْ سِيبَوِيهِ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ شَيْئًا لِابْنِ أَحْمَرَ . وَمِثْلُ قَوْلِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ذَكَرَ الْعَيْثِيُّ ، قَالَ فِي شَرَحِ  
الشُّوَاهِدِ الْكُبْرَى ٤٢٢/٢ : « وَأَنْشَدَ سِيبَوِيهِ فِي كِتَابِهِ بَيْتًا آخَرَ قَبْلَ قَوْلِهِ « أَبُو حَنْشٍ » وَهُوَ : أَرَى ذَا شَيْبَةٍ .  
وَيُظْهِرُ أَنَّ فِي أَصُولِ كِتَابِ سِيبَوِيهِ الْمَطْبُوعِ نَقْصًا ، فَقَدْ جَاءَ هَذَا الْبَيْتُ الَّذِي ذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ أَنَّ سِيبَوِيهِ  
أَنْشَدَهُ ، فِي شَرَحِ آيَاتِ سِيبَوِيهِ لِلنَّحَاسِ ص ١٩١ ، وَجَاءَ فِي شَرَحِ آيَاتِهِ لِابْنِ السُّيْرَانِيِّ ٤٨٧/١ مَكَانَهُ بَيْتٌ  
آخَرَ ، قَافِيَتُهُ « خِيَالًا » مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سِيبَوِيهِ أَرَادَ أَنْ يُعْلِمَ أَنَّ الْقَوَافِي مَنْصُوبَةٌ .

(٣) دِيْوَانُ ابْنِ أَحْمَرَ ص ١٣٠ .

(٤) شَرَحَ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ « نَالًا » فِي الْبَيْتِ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ، فَهُوَ عِنْدَهُ فَعْلٌ مُسْنَدٌ لِأَلْفِ  
الْأَثْنَيْنِ . قَالَ فِي الْمَصُونِ ص ٨٣ : « وَيُرِيدُ أَنَّ هَذَيْنِ مِنْ قَوْمِهِ نَالَا مَا يُرِيدَانِ » .

(٥) سُورَةُ الزُّخْرُفِ ٥٨ .

(٦) بِحَاشِيَةِ الْأَصْلِ : « هُوَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرَ النَّهْشَلِيُّ » . وَالْبَيْتَانِ فِي دِيْوَانِهِ ص ٥٦ ، وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ  
ص ١٥٩ ، وَالْكِتَابُ ٢٤٦/٢ ، وَضُرُورَةُ الشَّعْرِ ص ٨٣ ، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ ص ١٣٦ ، وَالتَّبَصُّرَةُ ص ٣٧٤ ،  
وَالْجَمَلُ الْمُنْسُوبُ لِلخَلِيلِ ص ٢٠١ ، وَالتَّبَيُّينُ ص ٤٥٤ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ ١٢٦/٢ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ . وَأَعَادَهُمَا  
الْمُصَنِّفُ فِي الْمَجْلَدِ الْمَذْكُورِ .

ألا مالهذا الدهر من مُتعلِّلٍ      عن الناس مَهْمَا شاء بالناس يَفْعَلُ  
وهذا رِدَائِي عنده يستعيرُهُ      ليسلِّبْنِي عِزِّي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ  
فأما ترخيمُ حَنْظَلَةَ في قولِ الراجزِ :<sup>(١)</sup>

وقد وَسَطْتُ مَالِكًا وَحَنْظَلًا      صِيَّابَهَا وَالْعَدَدَ الْمُجَلِّجَلَا

فَتَحْتَمَلُ الْفَتْحَةَ أَنْ تَكُونَ فَتْحَةَ الْبِنَاءِ الَّتِي فِي حَنْظَلَةَ ، عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالِ : يَاحَارِ  
بِالْكَسْرِ ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ نَصْبًا عَلَى اللُّغَةِ الْأُخْرَى بِالْعَطْفِ عَلَى مَالِكِ ، وَالْأَلْفُ فِي  
الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لِلْإِطْلَاقِ ، وَفِي الْقَوْلِ الثَّانِي بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ .  
ومثله قول الآخر :<sup>(٢)</sup>

أَرِقُّ لِأَرْحَامٍ أَرَاهَا قَرِيبَةً      لِحَارِ بْنِ كَعْبٍ لِالْجَرِّمِ وَرَاسِبِ

تَحْتَمِلُ الْكَسْرَةَ لَأَنَّ تَكُونَ الَّتِي لِلْبِنَاءِ فِي حَارِثِ ، عَلَى لُغَةِ الَّذِينَ أَبْقَوْا مَا قَبْلَ  
المَحذُوفِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَرًّا عَلَى اللُّغَةِ الْأُخْرَى ، وَأَرَادَ لِحَارِ ،  
فَحَذَفَ التَّنْوِينَ ، كَمَا تَحَذَفُ فِي قَوْلِكَ : لَزِيدِ بْنِ بَكْرٍ .

وَأَبَى أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ أَنْ يَكُونَ تَرْخِيمَ الضَّرُورَةِ ، إِلَّا عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالِ :  
يَاحَارُ ، بِالضَّمِّ ، وَخَرَّجَ بَعْضَ الْأَبْيَاتِ الَّتِي أَنْشَدَهَا سَيَبُوهُ عَلَى مَا يَسُوعُغُ فِي مَذْهَبِهِ  
الَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ ، وَرَوَى بَعْضَ تِلْكَ الْأَبْيَاتِ عَلَى غَيْرِ رِوَايَةِ صَاحِبِ الْكِتَابِ ، فَرَوَى  
عَجَزَ بَيْتِ جَرِيرِ :

/ وما عهدك كعهديك يا أماما .<sup>(٣)</sup>

(١) هو غيلان بن حريث ، كما في مجالس ثعلب ص ٢٥٤ ، وانظر الكتاب ٢/٢٦٩ ، والضرائر ص ١٣٧ ، واللسان ( صيب - وسط ) .  
(٢) بعض بيتي عبس ، كما في شرح الحماسة للمرزوقي ص ٣٢٨ ، والإنصاف ص ٣٥٥ ، وأعادته ابن الشجري في المجلس المذكور .  
(٣) وهي رواية الديوان التي أشرت إليها عند نخرج البيت .

وقال في قول زهير : « يَا آلَ عِكْرِمَ » إنه ترخيم عِكْرِمَة ، على لغة من قال : ياحارُ بالضم ، وكان حقُّه أن يقول : يا آلَ عكرم ، بالجر ، ولكنه جعل عِكْرِمَ قبيلة ، فلم يصرف لاجتماع التعريف والتأنيث .

قال السيرافي : وعِكْرِمَة هذا : عِكْرِمَة بن حَصَفَة بن قيس عيلان بن مُضَر ، وهو أبو القبائل .

وقال أبو العباس في قول ابن حَبِئَاءَ : « إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ » كما قال في « يَا آلَ عِكْرِمَ » وقال في قول ابن أحمَر :

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنَا وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا

إن أَثَالَا ترخيمُ أَثَالَة ، على لغة من قال : ياحارُ ، بالضم ، وانتصابه بالعطف على الضمير المنصوب في « يُورِّقُنَا » .

وهؤلاء المُسَمَّون في البيت من عشيرة ابن أحمَر ، كانوا هلكوا قَتْلًا أو موتًا ، فرثاهم ، فقوله « أَثَالَا » على مذهب سيبويه ممن كان قُتِلَ أو مات يومئذ ، لأنه معطوفٌ على الأسماء المرفوعة ، وفتحُ اللام هي فتحُها التي في أَثَالَة ، وهو في قول أبي العباس ممن كان يومئذ حيًّا ، لأن التَّأْرِيْقَ واقعٌ عليه ، وفتحُ اللام على مذهبه إعرابٌ .

قال السيرافي : والذي عندي أنه وقع وَهَمٌّ في أن الرجلُ أَثَالَة ، وإنما هو أَثَال ، ولا نعلم في أسماء العرب ولا في أسماء المواضع أَثَالَة ، وقد عُرف من كلامهم في

(١) في هـ : « بن عيلان » وتكلمت عليه في المجلس السابق .

(٢) في الأصل : « وهي » . وقد بسط ابن الشجري الكلام على هذه المسألة في المجلس الخامس

والخمسین .

(٣) قاله في ضرورة الشعر ص ٨٦ ، وهو مستل من شرحه على الكتاب .



أسماء الناس وغيرهم أثال ، ووافق سيبويه في أنه داخل في جملة الهالكين يومئذ ، وجعل انتصابه بإضمار فعيل دل عليه « يؤرثنا » فكأنه قال : وتندكر آونة أئالا ، وآونة : جمع أوان .

ومن الاحتجاج لأبي العباس في هذه المسئلة أن من يقول : يا حار ، يريد المحذوف ، وإذا أراد / المحذوف كان منادى مستوجبا إعراب النداء ، وإذا استوجب ١٢٩ إعراب النداء لم يصح أن يُرثم في غير النداء ، لاختلاف الإعراب والحكم في البابين ، باب النداء ، وباب الخبر ، وهذا لا يلزم سيبويه ، لأن الترخيم في اللغتين أصله في باب النداء دون غيره ، وإن اختلف الحكم فيهما ، وإذا ثبت جوازه في أحد الوجهين ، والأصل فيهما واحد جاز في الوجه الآخر .

وما يدل على مذهب سيبويه ، ولم يكن فيه ما تأوله أبو العباس في بيت زهير ، فزعم أنه أراد يا آل عكرم ، بالجر والتنوين ، قول الشاعر :

أبا عُرْو لا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سِيدُعُوهُ دَاعِي مَوْتِهِ فُجِيبٌ<sup>(١)</sup>

ألا ترى أنه لا يمكن أبا العباس أن يقول : إن « عُرْو » قبيلة ، كما قال ذلك في عكرمة ، ولا يمكنه أن يقول : أراد أبا عُرْو ، بالجر والتنوين ، فمنعه من ذلك أن عُرْو لا ينصرف للتأنيث في التعريف ، وكذلك قول حسان :

أتاني عن أُمِّي نثا حَدِيثٍ

شاهد لسبويه على أبي العباس ، لأنه أراد أُمِّيَّة بن أبي الصلت الثقفى ، ولم يُرِدْ<sup>(٤)</sup>

(١) في هـ : فاذا .

(٢) معاني القرآن ١/١٨٧ ، والبصرة ص ٣٧٣ ، والإنصاف ص ٣٤٨ ، وأسرار العربية ص ٢٣٩ ، والتبيين ص ٤٥٤ ، وضرائر الشعر ص ١٣٩ ، وشرح الشواهد الكبرى ٤/٢٨٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/١٨٤ ، والخزانة ٢/٣٣٦ .

(٣) في هـ : « للتأنيث والتعريف » . وما في الأصل مثله في الخزانة ، عن ابن الشجري .

(٤) الذي في الديوان أنه أراد أُمِّيَّة بن خلف الجمحي .

القبيلة التي هي أمية بن عبد شمس ، ويوضح ذلك مع الرواية قوله :

وما هو في المغيب بذي حفاظ

فقد ثبت بهذا صحة ما ذهب إليه سيبويه .

وقوله : « نثا حديث » : أي ظاهر حديث ، يقال : نثا الحديث ينثوه : إذا أظهره ، وقال بعض أهل اللغة : النثا : الذكر القبيح ، وقال أكثرهم : النثا : الخير ، يكون في الخير والشر ، فأما النثاء فممدود ، وهو المدح لا غير .

وقول زهير : « واذكروا أواصيرنا » الأواصير : جمع أصيرة ، وهي القرابة .

وقول الراجز : صيآبها والعدد المجلجلا .

الصيآب : جمع صيآبة ، وهي الخيار من كل شيء . والمجلجل : المصوت ، وسحاب مجلجل : ذو رعد .

وقول أعشى تغلب :

وقد خاب من كانت سريره العدر

أثت العدر لما كان السريرة في المعنى ، // لأن الخبر المفرد هو في المعنى ما أخبرت به عنه ، ومثل هذا في التنزيل فيما وردت به الرواية عن نافع وأبي عمرو وعاصم ، فيما رواه عنه أبو بكر بن عيآش : « ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّتْهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا <sup>(١)</sup> بَنَصَبِ الْفِتْنَةِ ، وَإِسْنَادُ « تَكُنْ » إِلَى « أَنْ قَالُوا » ، فَالتقدير : ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّتْهُمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ ، وَجَاز تَأْنِيثُ الْقَوْلِ لِأَنَّهُ الْفِتْنَةُ فِي الْمَعْنَى ، وَمِثْلُهُ رَفْعُ الْإِقْدَامِ وَنَصْبُ الْعَادَةِ فِي قَوْلِ <sup>(٢)</sup> لِيَبْدُ :

(١) سورة الأنعام ٢٣ ، وانظر لهذه القراءة السبعة ص ٢٥٥ ، وتفسير الطبري ٢٩٨/١١ ، والكشف ٤٢٦/١ .

(٢) ديوانه ص ٣٠٦ ، وتخريجه في ص ٣٩٤ ، وانظر الموضوع السابق من تفسير الطبري ، وشرح القصائد السبع ص ٥٥١ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٢٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٧٣ ، والمذكر والمؤنث ص ٦٠٨ .

فمضَى<sup>(١)</sup> وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ إِقْدَامَهَا

ولمَّا استعْجَزَ تَأْنِيثَ الإِقْدَامِ لِتَأْنِيثِ خَبْرِهِ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ مَفْرَدًا فَهُوَ الْخَبْرُ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، وَقَدْ قِيلَ فِي الْآيَةِ وَفِي بَيْتٍ لِبَيْدٍ قَوْلٌ آخَرَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ حَمَلُوا « أَنْ قَالُوا » عَلَى مَعْنَى الْمَقَالَةِ ، وَحَمَلُوا الإِقْدَامَ عَلَى مَعْنَى التَّقْدِيمَةِ ، فَجَاءَ التَّأْنِيثُ فِي فِعْلَيْهِمَا ، كَمَا جَاءَ تَأْنِيثُ فِعْلِ الْعُذْرِ فِي قَوْلِ حَاتِمٍ :

أَمَاوِيٌُّّ قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْهَجْرُ وَقَدْ عَذَّرْتَنِي فِي طِلَابِكُمْ الْعُذْرُ

لأنه ذهب به مذهب المعذرة<sup>(٢)</sup> ، والقول الأول هو المأخوذ به ، والثاني قول الكسائي ، وليس في بيت أعشى تغلب إلا ما ذكرناه أولاً ، فيجب أن يكون العمل عليه .

وقوله : « وَكَاتِنٌ دَفَعْنَا عَنْكُمْ » قد تقدم القول في أصل كاتن<sup>(٤)</sup> ، ومعناها ، وموضعها نصبٌ بدفعنا ، لأنه غير مشغول عنها ، وقوله : « مِنْ عَظِيمَةٍ » تبيين لها ، وقوله : « وَلَكِنْ أَيْتِمٌ لَا وِفَاءَ وَلَا شُكْرَ » حذف مفعول « أَيْتِمٌ » وكذلك حذف خبر المبتدأ الذي هو « وِفَاءٌ » والتقدير : أَيْتِمٌ أَنْ تَقُوا لَنَا وَتَشْكُرُوا ، فَلَا وِفَاءَ عِنْدَكُمْ وَلَا شُكْرَ - آخر المجلس .

\* \* \*

- (١) في هـ : « فمضت » وما في الأصل مثله في الديوان ، والضمير راجع إلى حمار قدم الأثن . وعرد : ترك القصد وانهم .  
(٢) ديوانه ص ٢٠٩ ، وتخريجه في ص ٣٥٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٧٥ ، والمذكر والمؤنث ص ٦٠٩ .  
(٣) رد هذا ابن عصفور ، في الضرائر .  
(٤) في المجلس السادس عشر .  
(٥) في هـ : أَيْتِمٌ أَنْ تَقُولُوا لَنَا وَتَشْكُرَ .

### المجلس الموقفي العشرين

وهو مجلس يوم السبت ، رابع شعبان من سنة أربع وعشرين وخمسمائة .

١٣١ / وقوله : « ونحن قتلنا مُصْعَباً » كانت تغلبُ ممن أبلَى في محاربة مُصْعَبِ بن الزبير ، مع عبد الملك بن مروان ، وتغلبُ من ربيعة ، والذي تولى قتل مُصْعَبِ رَبِيعِيٌّ ، وهو عبيد الله بن زياد بن ظبيان ، أحدُ بنى تميم اللات بن ثعلبة ، ويكنى أبا مطرٍ ، وكان فاتيكاً جلفاً فظاً جباراً ، وهو الذي قال له مالك بن يسْمَعِ : أكثرَ اللهُ في العشيرة مثلك ، فقال : سألتَ ربَّكَ شَطَطاً .

وَمَسْكِينُ : من دُجِيل ، ويُعرف أيضاً بدَيْرِ الجائليق ، وهو المكان الذي فيه قبرُ مُصْعَبِ ، ولم يصرف مَسْكِينُ ، لأنه ذهبَ به مذهبُ البُقعة .

وكان مُصْعَبُ جمعَ الشجاعة والجود [ والجمال<sup>(١)</sup> ] وبَدَل له عبدُ الملك الأمان ، وجعل له بعد ذلك حُكْمَه ، فقال له ابنه عيسى : اقبل ما بذله لك ، فقال : لا والله ، لا تتحدَّثُ عني نساءُ قريشِ على مغازيلها أني هبْتُ الموت ، ولكن اذهب أنت حيثُ شئت ، فقال عيسى : لا والله ، لا يتحدَّثُ الناسُ عني أني أسلمتُ

(١) في الأصل وهـ ، عبد الله ، وأثبت ما في تاريخ الطبري ١٥٩/٦ ، والكامل لابن الأثير ١٦٠/٤ (حوادث سنة ٧١) والجمهرة لابن خزم ص ٣١٥ ، ٣٢٤ .

(٢) راجع هذا الخبر في البيان والتبيين ٣٢٦/١ ، والعقد الفريد ١٩٠/٢ .

(٣) ليس في هـ .

أبى ضيفاً عليه بنفسى ، وقاتل حتى قُتل ، وتمثل مُصعبُ بقول القائل <sup>(١)</sup> :

فإن الألى بالطُف من آلِ هاشمٍ تأسوا فسنوا للكرامِ التأسيا

وقاتل حتى قُتل ، فقال بعضُ شعراءِ الكوفة <sup>(٢)</sup> :

لقد أورتِ المِصرين حُزناً وذلةً قَتيلٌ بدئيرِ الجائليقِ مُقيمٌ

تَوَلَّى قتالَ المارقينَ بنفسِهِ وقد أسلماه مُبعدٌ وحميمٌ

فما قاتلتُ في الله بكرُ بنِ وائلٍ ولا صبرتُ عندَ اللقاءِ تميمٌ

وقوله : « يومَ الحربِ أنيابها حُضُرٌ » أضاف اليوم إلى جملة الابتداء ، وأصل

إضافة أسماء الزمان إلى الجُمْل إضافةً إليها إلى جملة الفعل ، للشبّه الذى بين الفعل

والزمان ، وذلك من حيث كان الفعلُ عبارةً عن أحداثٍ مُتَقَضِيَةٍ ، كما أنّ الزمانَ

حادِثٌ يتَقَضَى ، والفعلُ نتيجةُ حركاتِ الفاعلين ، كما أنّ الزمانَ نتيجةُ حركاتِ

الفلكِ ، ولذلك بنوا الفعلَ على أمثلة مختلفة ، ليدلَّ كلُّ مثالٍ على زمانٍ غيرِ الزمانِ / ١٣٢

الذى يدلُّ عليه المثالُ الآخر ، ولما أضافوا اسمَ الزمانِ إلى جملة الفعلِ لما ذكرنا ،

أضافوه أيضاً إلى جملة الابتداء ، لأنها أختها ، فمِن إضافة إلى جملة الفعلِ في

التنزيل ، قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ و ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup>

(١) هكذا ضبطت الضاد في الأصل بالكسر ، وهو الأكثر . راجع النهاية ١٠٤/٣ ، والمصباح .

(٢) سليمان بن قُتَيْبَةَ . كما في الأغاني ١٢٩/١٩ ، وأنساب الأشراف ٣٣٩/٥ ، ٣٤٤ ، وتفسير الطبرى

٢٣١/٧ . والبيت من غير نسبة في الكامل للمبرد ١٤/١ ، ولابن الأثير ١٥٩/٤ ، وشرح الحماسة

ص ١٠٧ ، واللسان ( أسا ) وفيه عن ابن بَرِي : « وتأسوا فيه من المؤاساة » كما ذكر الجوهري ، لامن

التأسي ، كما ذكر المبرد ، فقال : تأسوا بمعنى تأسوا ، وتأسوا بمعنى تعزوا . وفي تاج العروس ( قنت ) تخليطٌ

في نسب الشاعر ، قارنه بما في حواشى تفسير الطبرى . وانظر التنبيهات لعل بن حمزة ص ٩٤ .

(٣) الطُف ، بفتح أوله وتشديد ثانيه : بناحية العراق ، من أرض الكوفة ، وبه الموضع المعروف

بكريلاء ، الذى قتل فيه الحسين رضى الله عنه . معجم ما استعجم ص ٨٩١ .

(٤) هو عبيد الله بن قيس الرقيات . والأبيات في ديوانه ص ١٩٦ ، وتخريجها فيه : والبيت الثانى من

شواهد النحو السيارة . وسيتكلم عليه المصنف قريباً . وانظر معجم الشواهد ص ٣٤٣ .

(٥) سورة المعارج ٤٣ .

(٦) سورة المرسلات ٣٥ .

وأضافه القطاميُّ إلى جملة الابتداء في قوله <sup>(١)</sup>:

الضَّارِبِينَ عُمَيْرًا عَنْ بُيُوتِهِمْ بِالثَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٍ ظَالِمٍ عَادِي  
وَسَمَى السُّيُوفَ وَالرِّمَاحَ وَالسُّهَامَ أَنْيَابَ الْحَرْبِ ، لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : عَضَّتْهُمْ  
الْحَرْبُ ، وَحَرَّبَتْ ضُرُوسَ .

وقوله : « كاسِرُ عينه هِشَامٌ » أراد هِشَامَ بن عبد الملك ، وكان أخوَل ،  
وعبد العزيز وبِشْرُ : ابنا مَرُوان بن الحكم .

وقوله : « أُتِيحَ لَكُمْ قَسْرًا بِأَسْيَافِنَا النَّصْرُ » الإِتَاحَةُ : التقدير ، أتاح اللهُ الشَّيْءَ :  
أى قَدَّرَهُ ، والقَسْرُ : القَهْرُ ، ومنه قيل للأسد : قَسْرَةٌ ، لأن الواو فيه زائدة ،  
والتَّصْرُ : الإِيعَانَةُ ، والتَّصْرُ : الإِيتِيَانُ ، نصرتُ أرضَ بني فلان : أتيتهَا ، والتَّصْرُ :  
الإِمْطَارُ ، نُصِرْتُ الأَرْضُ : إذا مُطِرَتْ .

ومجيءُ الألفِ في قول القائل : « وقد أسلماه مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ » لغة الذين قالوا :  
« أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، تقول على هذه اللغة : قاما أخواك ، وخرجوا إخوتك ،  
وانطلقن إماؤك ، فالألف والواو والنون علاماتٌ للتثنية والجمع ، بمنزلة علامة التانيث  
في نحو : خرجت هندٌ ، وجاءت المرأة ، وإنما لزمَت علامة التانيث الحقيقي في لغة  
جميع العرب ، ولم تلزم علامة التثنية والجمع ، لأن التانيث معنى لازمٌ ، والتثنية والجمع  
لا يلزمان ، ألا ترى أن الاثنين يفترقان ، وكذلك الجماعة ، فمما جاء على هذه اللغة  
قولُ الشاعر <sup>(٢)</sup> :

(١) ديوانه ص ٨٨ ، والمقتضب ٤/١٤٥ ، ومعجم الشواهد ص ١٢١ .  
(٢) هذا الشاهد الثرى الذائع لم أجد من نسبه من النحاة ، ثم وجدت أبا عبيدة ينسبه إلى أبي عمرو  
الهدلي ، وهو من فصحاء الأعراب الذين سمع منهم أبو عبيدة ، وأبو زيد . مجاز القرآن ١/١٠١ ، ١٧٤ ،  
٣٤/٢ . وقد أشبعته تخريجاً في كتاب الشعر ص ٤٧٣ .  
(٣) هو عمرو بن بلقظ . نوادر أبي زيد ص ٦٢ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص ٢٢٠ ، وشرح  
الجميل ١/١٦٧ ، والمغنى ص ٤١٠ ، وشرح أبياته ٢/٣٦٣ ، ١٥٤/٦ ، وشرح الشواهد الكبرى ٢/٤٥٨ ،  
والتبصير على التوضيح ١/٢٧٥ ، والخزانة ٣/٦٣٣ .

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهُ

وقول الآخر :

١٣٣ / يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيذِ لِي قَوْمِي فَكَلُّهُمْ أَلْوَمٌ<sup>(١)</sup>

وقول الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَاْفِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرُونَ السَّلِيْطَ أَقَارِيَهُ

[ دِيَاْفِيٌّ : منسوبٌ إلى قرية بالشام . والسَّلِيْطُ : الشَّرِيْقُ ، وهو دُهْنُ السَّمْسِمِ ]<sup>(٢)</sup>

وقد استعمل المتنبي هذه اللغة في مواضع من شعره ، منها قوله :

وَرَمَى وَمَارَمَتَا يَدَاهُ فَصَابِنِي سَهْمٌ يُعَدُّبُ وَالسَّهَامُ تُرِيْحُ

وقوله :

نُفْدِيكَ مِنْ سَيْلٍ إِذَا سَيْلَ النَّدَى هَوْلٌ إِذَا اخْتَلَطَا دَمٌ وَمَسِيْحُ

المَسِيْحُ : هَاهُنَا الْعَرَقُ ، وَسُمِّيَ مَسِيْحًا لِأَنَّهُ يُمَسَّحُ ، فَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ .

وقد حمل بعضُ النَّحْوِيِّينَ مَوْضِعَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ : أَحَدُهُمَا قَوْلُهُ

تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرًا مِنْهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> وَالْآخَرُ قَوْلُهُ جَلَّتْ عَظَمَتُهُ : ﴿ وَأَسْرُوا

(١) يُنسب إلى أحيحة بن الجلاح ، وإلى أمية بن أبي الصلت . وهو في ملحق ديوان أمية ص ٣٥٧ ، بقافية « فكلهم يعدل » . وليس في ديوان أحيحة المطبوع بالنادي الأدبي بالطائف . وانظر معاني القرآن ٣١٦/١ ، وشرح شواهد المغنى ص ٢٦٥ ، وشرح آياته ١٣٢/٦ ، ومعجم الشواهد ص ٢٩٩ ، ٣٥٨ .

(٢) ديوانه ص ٥٠ ، والكتاب ٤٠/٢ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، والتبصرة ص ١٠٨ ، والبسيط ص ٢٦٩ ، وانظر فهارسه ، وتفسير القرطبي ٢٤٨/٦ ، ومعجم الشواهد ص ٤٢ .

(٣) ليس في هـ . وراجع معجم البلدان ٦٣٧/٢ ، وأنشد البيت .

(٤) ديوانه ٢٤٥/١ ، والمغنى ص ٤١٠ .

(٥) ص ٢٥٣ من القصيدة نفسها .

(٦) سورة المائدة ٧١ .

النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴿١﴾ فَكَثِيرٌ وَالَّذِينَ ظَلَمُوا ، على هذا القول فاعلان، وَتَحْتَمِلُ الْوَاوُ فِي « عَمُوا وَصَمُوا » أَنْ يَكُونَا ضَمِيرَيْنِ ، وَ « كَثِيرٌ » بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ الَّتِي فِي « عَمُوا » وَالْوَاوِ الْأُخْرَى عَائِدَةٌ عَلَى « كَثِيرٌ » فَكَأَنَّهُ قِيلَ : عَمِيَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَصَمُوا ، وَإِنَّمَا اخْتَرْتُ هَذَا لِتَنَاوُلِ الْعَمَى وَالصَّمِّ الْكَثِيرِ مِنْهُمْ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَيَحْتَمِلُ [ كَثِيرٌ ] أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، تَقْدِيرُهُ : وَهُمْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، أَيْ أَصْحَابُ [ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ ] كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَتَحْتَمِلُ وَاوُ « وَأَسْرُوا النَّجْوَى » أَنْ تَكُونَ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى النَّاسِ ، وَ « الَّذِينَ ظَلَمُوا » بَدَلًا مِنْهَا ، وَيَحْتَمِلُ مَوْضِعَ « الَّذِينَ ظَلَمُوا » أَنْ يَكُونَ جَرًّا عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْهَاءِ وَالْمِيمِ اللَّتَيْنِ فِي « قُلُوبُهُمْ » فَكَأَنَّهُ قِيلَ : لَاهِيَةً قُلُوبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ رَفْعًا عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي فِي « اسْتَمَعُوهُ » فَكَأَنَّهُ قِيلَ : اسْتَمَعَهُ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَهُمْ يَلْعَبُونَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، أَيْ هُمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ نَصْبًا / عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْهَاءِ وَالْمِيمِ اللَّتَيْنِ فِي « يَأْتِيَهُمْ » فَكَأَنَّهُ قِيلَ : مَا يَأْتِي الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ لِأَعْيُنٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبٌ الْمَوْضِعِ عَلَى الذَّمِّ ، بِتَقْدِيرِ : أَعْنَى الَّذِينَ ظَلَمُوا [ أَوْ أَذَمُّ الَّذِينَ ظَلَمُوا ] وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ رَفْعًا بِالْقَوْلِ الْمَضْمَرِ الَّذِي حُكِّيتَ بِهِ الْجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ بَعْدَهُ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : يَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ .

وقال السيرافي في شرح الكتاب في قولهم : « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ثلاثة

(١) الآية الثالثة من سورة الأنبياء .

(٢) راجع معاني القرآن ٣١٦/١ ، ١٩٨/٢ ، ومجاز القرآن ١٧٤/١ ، ٣٤/٢ ، وتفسير القرطبي

٢٤٨/٦ ، ٢٦٩/١١ ، والبيان في إعراب القرآن ص ٤٥٣ ، ٩١١ .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) ساقط من هـ .

(٥) ساقط من هـ .

(٦) في الأصل « ومثله » ثم وضع الناسخ فوقها علامة تشبه أن تكون تضييباً . وقد أعاد ابن الشجري

كلام السيرافي هذا في المجلس الحادي والستين .



أوجهه : أحدها ماقاله سيويه ، وهو أنهم جعلوا الواو علامة تُؤذِن بالجماعة وليست ضميراً ، والثاني : أن تكون البراغيثُ مبتدأ ، وأكلوني خبراً مقدماً ، فالتقدير : البراغيثُ أكلوني ، والثالث : أن تكون الواو ضميراً على شرط التفسير ، والبراغيثُ بدلاً منه ، كقولك : ضربوني وضربتُ قومك ، فتضمير قبل الذكر على شرط التفسير ، قال : وقد كان الوجه على تقديم علامة الجماعة أن يقال : أكلتني البراغيثُ ، لأن ضمير ما لا يعقل من الذكور كضمير الإناث ، إلا أنهم جعلوا البراغيثُ مشبهةً بما يعقل حين وصفوها بالأكل ، وهي مما يُوصف بالقرص كالبق وشبهه ، فأجرؤها مُجرى العقلاء ، ولهذا نظائر ، منها قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ لَمَّا وَصَفَهَا بِالسُّجُودِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْعُقَلَاءِ ، أَجْرَاهَا فِي الْإِضْمَارِ وَالْجَمْعِ مُجْرَاهُمْ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ لَمَّا وَجَّهَ الْخَطَابَ إِلَى النَّمْلِ ، وَالْخَطَابُ لَا يُوجَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا إِلَى الْعُقَلَاءِ أُجْرِيَتْ فِي الْإِضْمَارِ مُجْرَى الْعُقَلَاءِ . انتهى كلام أبي سعيد .

وأقول : إنَّ حَمَلَ الْأَكْلِ عَلَى السُّجُودِ وَالْخَطَابِ ، فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْعُقَلَاءِ ، سَهْوٌ مِنْهُ ، لِأَنَّ الْبِهَائِمَ مَشَارِكَةٌ لِلْعُقَلَاءِ فِي الْوَصْفِ بِالْأَكْلِ ، وَالْقَوْلُ عِنْدِي / ١٣٥ أَنَّنَا لَا نَحْمِلُ قَوْلَهُمْ : أَكَلُونِي الْبِرَاقِثُ ، عَلَى الْأَكْلِ الْحَقِيقِيِّ ، بَلْ نَحْمِلُهُ عَلَى مَعْنَى الْعُدْوَانِ وَالظُّلْمِ وَالْبَغْيِ ، كَقَوْلِهِمْ : أَكَلَ فُلَانٌ جَارَهُ : أَي ظَلَمَهُ وَتَعَدَّى عَلَيْهِ ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ عُفْلَةَ بْنِ عَقِيلِ بْنِ عُفْلَةَ الْمُرِّيِّ لِأَبِيهِ :

(١) جاء بهامش الأصل في المجلس المذكور : « لعله : تقدير » .

(٢) في هـ : وهو .

(٣) الآية الرابعة من سورة يوسف .

(٤) سورة النمل ١٨ .

(٥) حكاه ابن هشام في المغني ص ٤٠٥ عن ابن الشجري .

أَكَلْتُ بَنِيكَ أَكَلَّ الضَّبُّ حَتَّى وَجَدْتُ مَرَارَةَ الْكَلْبِ الْوَيْبِلِ<sup>(١)</sup>

أى ظلمتهم وَيَغَيَّتْ عليهم ، ومنه قولُ الْمُمَزَّقِ الْعَبْدِيِّ :

فَإِنْ كُنْتُ مَا كَوَّلَا فَكُنْ أَنْتَ أَكَلِي وَإِلَّا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أَمَزَّقِ<sup>(٢)</sup>

أى إن كنتُ مظلوماً فتَوَلَّ [ أنت ] ظلمي ، فظلمك لى أحبُّ إلى من أن يظلمنى غيرك ، فإذا حملنا الأكلَ فى قولهم : « أكلوني البراغيث » على هذا المعنى ، صحَّ إجراء البراغيث مُجرى العقلاء ، لأن الظلمَ والبغى والتعدى من أوصاف العقلاء .

وقول عُلفَةَ بنِ عَقِيلٍ : « أَكَلْتُ بَنِيكَ أَكَلَّ الضَّبُّ » شَبَّهَ فِيهِ الْأَكْلَ الْمُسْتَعَارَ لِلتَّعْدَى بِالْأَكْلِ الْحَقِيقِيِّ ، فَإِنْ شَتَّ قَدَّرْتَ أَنَّ الْمَصْدَرَ مِضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَالْفَاعِلُ مَحذُوفٌ ، أَى أَكَلْتُ بَنِيكَ أَكَلَّا مِثْلَ أَكَلَّكَ الضَّبُّ ، وَخَصَّ الضَّبُّ بِذَلِكَ لِأَنَّ أَكَلَ الضَّبَابِ يُعْجِبُ الْأَعْرَابَ ، قَالَ رَاجِزُهُمْ<sup>(٣)</sup> :  
وَأَنْتَ لَوْ ذُقْتَ الْكُشَى بِالْأَكْبَادِ لَمَا تَرَكْتَ الضَّبَّ يَغْدُو بِالوَادِ

الْكُشَى<sup>(٤)</sup> : جَمْعُ كُشِيَّةٍ ، وَهِيَ شَحْمَةٌ مُسْتَطِيلَةٌ فِي عُنُقِ الضَّبِّ إِلَى فَخِذِهِ ، وَإِنْ شَتَّ قَدَّرْتَ الْمَصْدَرَ مِضَافاً إِلَى فَاعِلِهِ ، وَالْمَفْعُولُ مَحذُوفٌ ، أَى أَكَلْتُ بَنِيكَ أَكَلَّا

(١) أعاده ابن السجري فى المجلس الحادى والستين . والبيت يُنسب أيضاً إلى عَمَلَسِ بنِ عَقِيلٍ ، وإلى أَرطَاةِ بنِ سَهْمَةَ . راجع كتاب العققة والبررة ( نواذر المخطوطات ) ٣٥٩/٢ ، والحيوان ٤٩/٦ ، والأغاني ٢٦٩/١٢ ، وشرح شواهد المغنى ص ٢٦٥ وشرح أبياته ١٣٤/٦ ، والبيت من غير نسبة فى الموضع السابق من المغنى ، ونسب فى المجازات النبوية للشريف الرضى ص ٣٣١ لعلقمة بن عقيل ، وهو تصحيف .  
(٢) هذا بيتٌ دأثر فى كتب العربية ، وهو من قصيدة أصمعية . فى الأصمعيات ص ١٦٦ ، وتخرجه فيها .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) الحيوان ١٠٠/٦ ، ٣٥٣ ، وعيون الأخبار ٢١١/٣ ، والصاله والشاحج ص ١٥٠ ، واللسان

( كشا ) .

(٥) بضم الكاف وفتح الشين ، والمفرد بضم فسكون .

مثل أَكَلِ الضَّبِّ أَوْلَادَهُ ، ومن أمثالهم : « أَعَقُّ مِنْ ضَبِّ » ، لأنه فيما يُؤَثَّرُ يَأْكُلُ أَوْلَادَهُ ، وقال بعض أهل اللغة : قولهم : أَعَقُّ مِنْ ضَبِّ ، أصله : من ضَبَّة ، وكثر ذلك في كلامهم ، فأسقطوا الهاء ، قال : وَعُقُوقُهَا أَنهَا تَأْكُلُ أَوْلَادَهَا ، وذلك أنها إذا باضت حرسَتْ بيضها من الحَيَّةِ وَالْوَرَلِ ، وغير ذلك مما يقدر عليه ، فإذا نَقَبَتْ أَوْلَادَهَا وَخَرَجَتْ مِنَ الْبَيْضِ ظَنَّتْهَا شَيْئاً يَرِيدُ بَيْضَهَا فَوَثِبَتْ عَلَيْهَا فَفَقَلَّتْهَا وَأَكَلَتْهَا ، فلا ينجو منها / إلا الشريد .

١٣٦

عُلْفَةٌ : منقولٌ مِنْ وَاحِدِ الْعُلْفِ ، وهو ثَمَرُ الطَّلْحِ ، وَالْوَيْبِلُ فِي قَوْلِهِ : « وَجَدْتُ مَرَاةَ الْكَلْبِ الْوَيْبِلِ » الْوَيْبِلُ : الْوَجِيمُ ، وَيُقَالُ : وَبِلٌ وَوَجِيمٌ ، بِحَذْفِ الْيَاءِ مِنْهُمَا ، وَالْوَيْبِلُ أَيْضاً : الضَّرْبُ الشَّدِيدُ ، وَالْوَيْبِلُ : الْحُزْمَةُ مِنَ الْحَطَبِ ، وَالْوَيْبِلُ : خَشَبَةُ الْقَصَّارِ الَّتِي يَدُقُّ بِهَا الثُوبَ بَعْدَ غَسْلِهِ ، وَالْوَيْبِلُ مِنَ الرِّجَالِ : الَّذِي لَا يُصْلِحُ شَيْئاً يَتَوَلَّاهُ .

وكان عقيل بن علفة غيوراً ، فكان يُجِيعُ بناته ويُعْرِيهن ، فقبل له في ذلك ، فقال : أُجِيعُهُنَّ فَلَا يَبْطُرُنَّ ، وَأُعْرِيهُنَّ فَلَا يَظْهَرُنَّ ، وكان من غيرته [ أنه ] يُسَافِرُ معه بناته ، فبينما هو في بعض أسفاره ومعه بنوه وبناته إذ قال :

قَضَيْتُ وَطْراً مِنْ دَيْرٍ سَعِدٍ وَرَبَّماً عَلَى عَجَلٍ نَاطَحْتَهُ بِالْجَمَاجِمِ (٧)

ثم قال لابنه العمّلس : أَجْزُ يَا عَمَلْسُ ، فقال :

فَأَصْبَحَنَ بِالْمَوْمَاةِ يَحْمِلُنَ فِتْيَةً نَشَاوَى مِنَ الْإِدْلَاجِ مِثْلَ الْعَمَائِمِ (٨)

(١) اختار هذا ابن هشام في المعنى ، قال : لأن ذلك أذخُلُ في التشبيه .

(٢) الدرّة الفاخرة ص ٣٠٦ ، ومجمع الأمثال ٤٧/٢ ، وثمار القلوب ص ٤١٦ .

(٣) دابة كالبضب ، أو العظيم من أشكال الوزغ ( وهو سامٌ أبرص ) طويل الذنب ، صغير الرأس .

(٤) المهج لابن جنى ص ٨٧ .

(٥) في هـ : « فلا يظرن » وجعلها مصحح طبعة الهند : فلا يظرن .

(٦) زيادة من هـ .

(٧) طبقات فحول الشعراء ص ٧١٥ ، وأمال المرتضى ٣٧٣/١ . وفي حواشي الطبقات فضل تخرج .

(٨) هذا والذي بعده من غير نسبة في ديوان المعاني ١٣١/٢ .

فقال لابنته الجرباء : أجزبي يا جرباء ، فقالت :

كَأَنَّ الْكَرَى سَقَاهُمْ صَرَخِدِيَّةً عُقَاراً تَمْشَى فِي الْمَطَا وَالْقَوَائِمِ

فقال : والله ما وصفتها بهذا الوصف إلا وقد شربتها ، وأقبل عليها بالقطيع

يضربها ، فحال بنوه بينه وبينها ، ورماه أحدهم بسهم فانظم فخذيته ، فقال :

إِنَّ بَنِيَّ ضَرَّجُونِي بِالْدَّمِ مَنْ يَلْقَى أَبْطَالَ الرَّجَالِ يَكْلِمُ<sup>(١)</sup>

وَمَنْ يَكُنْ ذَا أَوْدٍ يُقَوِّمُ شِنْشِينَةَ أَعْرِفُهَا مِنْ أُخْزَمِ

أخزم : اسم فحل ، والشنشينة : الشبه ، وقيل : هي السجية والخليفة ، وهذا

مثل قديم اجتلبه عقيل بن علفة ، لأن أخزم هذا في أكثر القولين جد حاتم الطائي ،

وهو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج بن أخزم بن أبي أخزم . والعملس : من

أسماء الذئب ، والصرخدية : منسوبة إلى صرخد ، قرية ، والمطا : الظهر .

/ والقطيع : السوط .

١٣٧

وأخذ الشريف الرضي قول العملس :

نشاوى من الإدلاج ميل العمائم

في قوله :

مَنْ الرِّكْبُ مَا بَيْنَ النَّقَا وَالْأَنْعَامِ<sup>(٢)</sup> نَشَاوَى مِنْ الإِدْلَاجِ مَيْلِ العِمَائِمِ<sup>(٤)</sup>

\* \* \*

(١) أمالي المرتضى ، الموضع السابق ، وطبقات فحول الشعراء ص ٧١٣ ، وفي حواشها تخرج كثير .

(٢) قيل : كان عاقاً فمات وترك بين فوثوا يوماً على جدّهم أبي أخزم فأذمّوه ، فقال الرجز . يعني أن

هؤلاء أشبهوا أباهم في العقوق . غريب الحديث لأبي عبيد ٢٤١/٣ ، ومجمع الأمثال ٣٦١/١ .

(٣) من أعمال دمشق .

(٤) ديوانه ٤٢٩/٢ . وفيه : « فالأنعام » وما في الأصل مثله في الديوان .

### المجلس الحادى والعشرون

وهو مجلس [ يوم السبت <sup>(١)</sup> ] ثالث عشر شعبان ، سنة أربع وعشرين وخمسمائة .  
ومن قصيدة لابن أحمَر الباهلي ، وهو عمرو بن أحمَر بن العَمَرَد بن عامر بن عبيد  
شمس بن مَعْن بن مالك بن أَعْصَر بن سَعَد بن قَيْسِ عَيْلان بن مُضَر ، وكان من  
شعراء الجاهلية ، وأدرك الإسلام :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تَلَجَا	وَتَحْتَالَا بِمَائِهِمَا اخْتِيَالَا <sup>(٢)</sup>
كَأَنَّهُمَا شَعِيبَا مُسْتَغِيثَا	يُزْجِي ظَالِعَا بِهِمَا نِفَالَا
وَهِيَ حَرَزَاهُمَا فَاَلْمَاءُ يَجْرِي	خِلَالَهُمَا وَيَنْسَلُ انْسِيَالَا
عَلَى حَيِّينَ فِي عَامِّينَ شَتَا	فَقَدْ غَنَّا طِلَابُهُمَا وَطَالَا <sup>(٣)</sup>
وَأَيَّامَ الْمَدِينَةِ وَدَعُونَا	فَلَمْ يَدْعُوا لِقَائِلَةِ مَقَالَا
فَأَيَّةَ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوَا	فَتُصْبِحَ لَا تَرَى مِنْهُمْ نَحِيَالَا
يُورِقُنَا أَبُو حَنْشٍ وَطَلَّقَ	وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةُ أُنَالَا
أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا	تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَرَلَ انْخِرَالَا

(١) سقط من هـ .

(٢) ديوان ابن أحمَر ص ١٢٩ - ١٣٢ ، وتخرجه في ص ٢١٤ ، عن ابن الشجري . وأنشد ابن  
الشجري شيئاً من هذه القصيدة في المجلس التاسع عشر ، والخامس والخمسين .  
(٣) في هـ « فقد غننا بهما » وجعلها مصحح طبعة الهند : فقل غناءنا بهما وطالاً ، ونقله عنه جامع شعر  
ابن أحمَر ، وهو فاسد ، وصوابه في الأصل ، وشرح الشواهد الكبرى ٤٢٢/٢ .

إذا أنا كالذى أُجْرَى لِرُورِدِ      إلى آلِ فلم يُدْرِكْ بِلَا  
أرى ذا شَيْبَةٍ حَمَّالٍ ثَقِيلٍ      وأَبْيَضَ مِثْلَ صَدْرِ السَّيْفِ نَالَا  
عَطَارِفُ لَا يَصُدُّ الضَّيْفَ عَنْهُمْ      إذا ما طَلَّقَ البَرَمُ العِيَالَا  
بِهِمْ فَخَرُّ المَفَاجِرِ يَوْمَ حَفَلٍ      إذا ما عَدَّ بِأَسَاً أَوْ فَعَالَا  
وَبِيضٍ لَمْ يُخَالِطَهُنَّ فُحْشٌ      تَسِينَ وَصَالَنَا إِلَّا سُؤَالَا  
/ وَجُرْدٍ يَعْلَهُ الدَّاعِي إِلَيْهَا      مَتَى رَكِبَ الفَوَارِسُ أَوْ مَتَالَا<sup>(١)</sup>  
فَوَارِسُهُنَّ لَا كُشْفٌ بِحَفَافٍ      وَلَا مِيلٌ إِذَا العُرْضِيُّ مَالَا

١٣٨

قوله :

أبت عيناك إلا أن تلجأ

دخلت « إلا » هاهنا مُوجِبَةً للنفي الذى تضمَّنه هذا الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : أبى زيد أن يقوم ، فقد نفيت قيامه ، فإذا قلت : أبى إلا أن يقوم ، فقد أوجبت بإلا قيامه ، لأنَّ المعنى : لم يُرَدِّ إلا أن يقوم ، وفى التنزيل : ﴿ وَيَأْتِي اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> أى لا يريد الله إلا إتمام نوره .

وقومهم : أبى يأتى ، مما شُدَّ عن القياس ، لجيئه على فَعَلٍ يَفْعَلُ ، بفتح العين من الماضى والمستقبل ، وليست عينه ولا لامه من حُرُوفِ الحلق ، وكان قياسه : يأتى مثل يأتى<sup>(٣)</sup> .

(١) رُسمت فى الأصل ، والديوان : « متى لا » وأثبت ما فى هـ ، وستكلم المصنّف قريباً عن علة كتابتها بالألف .

(٢) سورة التوبة ٣٢ ، وكلام ابن السجى على دخول « إلا » هنا ، مسلوخٌ من كلام الفراء ، مع اختلاف العبارة . راجع معانى القرآن ٤٣٣/١ ، وتفسير القرطبي ١٢١/٨ .

(٣) راجع الكلام عليه فى الكتاب ٤/١٠٥ ، ١١٠ ، وإصلاح المنطق ص ٢١٧ ، وتهذيبه ص ٥٠٦ ، وأدب الكاتب ص ٤٨٢ ، وديوان الأدب ١٣٨/٢ ، وليس فى كلام العرب ص ٢٨ ، والخصائص ٣٨٢/١ ، وبنية الآمال فى معرفة مستقبلات الأفعال صفحات ٣٣ ، ٦٣ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، وشرح الشافية للرضي ١٢٣/١ ، والمزهر ٩٢/٢ ، واللسان ( أبى ) .

وقيل فى علة ذلك قولان : أحدهما أنهم حملوه على مَنَع ، لأن الإباءَ والمنعَ نظيران ، فحملوه على نظيره ، كما حملوا يَنْذُرُ على يَدَع ، لاتفاقهما فى المعنى ، وإن لم يكن فى يَنْذُرُ حرفٌ حلقى .

والقول الآخر : أنهم أجزوا الألفَ مُجْرَى الهَمْزَةِ ، لأنها من مَخْرَجِهَا ، فقالوا : أبى يَأْبَى ، كما قالوا : بدأ يبدأ ، والقول الأولُ أصح ، لأن ألفات الأفعال لَسَنَ بأصول ، وإنما هُنَّ منقلبات عن ياءٍ أو واوٍ ، وألف « يَأْبَى » إنما وُجِدَتْ بعد وجودِ الفتحَةِ الملاصقة لها ، فلولا الفتحَةُ لم تصير الياءُ ألفاً ، والفتحة فى يَمْنَعُ وبيدأُ وَيَجْبَهُ ، ونحو ذلك إنما حَدَّثَتْ بعد وجودِ حرفِ الحَلْقِ .

وقال بعضُ النحويين : إنما فتحوا عينَ يَأْبَى على سبيلِ العَلَطِ ، توهموا أن ماضيه على فَعَلٍ ، وَعَوَّلَ أبو القاسمِ الثَّمَانِيّ على هذا القول ، والصوابُ ما ذكرته أولاً . وقد حُكِيَتْ حروفٌ أُخْرُ مُتَأَوِّلَةٌ ، وهُنَّ سَلَا يَسْلَا ، وَقَلَى يَقْلَى ، وَغَسَا اللَّيْلُ يَغْسَا ، وَجَبَا يَجْبَا ، من قولهم : جَبَا الخِرَاجَ يَجْبَاهُ ، ووجهُ تأويلها أن بعضَ العرب قالوا / سَلَى يَسْلَى ، مثل رَضَى يَرْضَى ، وقال آخرون : سَلَا يَسْلُو ، مثل خَلَا يَخْلُو ، فَرَكَّبَتْ طَائِفَةٌ ثَالِثَةٌ مِنَ اللَّغْتَيْنِ لُغَةً ثَالِثَةً ، وأخذوا الماضى من لغة من قال : سَلَا ، والمستقبل من لغة من قال : يَسْلَى ، قال رؤبة<sup>(١)</sup> :

لو أَشْرَبُ السُّلْوَانَ مَسَلَيْتُ مَائِي غِنَى عَنكَ وَإِنْ غَنَيْتُ  
السُّلْوَانَ : جمع سُلوَانة ، وهى خَرْزَةٌ كانوا يقولون : مَنْ شَرِبَ عَلَيْهَا سَلَا ، قال آخر :  
شَرِبْتُ عَلَى سُلْوَانَةٍ مَاءً مُزْنَةً فَلَا وَجْدِيْدِ الْعَيْشِ يَأْمِي مَأْسَلُو<sup>(٢)</sup>

(١) راجع كتاب الشعر ص ١٦٤ ، والمقتضب ٣/٣٨٠ .

(٢) راجع الموضوع السابق من ليس فى كلام العرب ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم .

القسم الثانى من الجزء الثانى ص ١١٩ ، ورحم الله مصنّفه رحمة واسعة .

(٣) راجع الخصائص ١/٣٧٦ ( باب تركيب اللغات ) .

(٤) ديوانه ص ٢٥ ، ٢٦ ، واللسان ( سلا ) . والبيت الأول فى المقاييس ٣/٩٢ من غير نسبة .

(٥) البيت من غير نسبة فى الموضوع السابق من المقاييس واللسان .

وكذلك الأحرُفُ الأخرى ، قال قومٌ : قَلَى يَقْلَى ، مثل مَشَى يَمْشَى ، وقال آخرون : قَلَى يَقْلَى ، مثل شَقَى يَشْقَى ، فركبت قبيلةً أخرى لغةً أخرى ، فقالوا : قَلَى يَقْلَى ، وكذلك قال بعضهم على القياس : غَسَا يَغْسُو ، وبعضُ [ غَسَا ]<sup>(١)</sup> يَغْسَى ، وقال قليلٌ منهم : غَسَا يَغْسَى ، وحكى عن آخرين : أغسَى يُغْسَى

وجاء من الصحيح على طريقة هذه الأحرُف حرفان ، أحدهما قولهم على القياس : فَنَطَ يَقْنَطُ ، مثل ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَقَنْطَ يَقْنَطُ ، مثل عَلِمَ يَعْلَمُ ، وقال آخرون : فَنَطَ يَقْنَطُ ، مثل مَنَعَ يَمْنَعُ ، فأخذوا الماضى من لغة من فتح عينه ، والمستقبل من لغة من فتح عينه .

والحرفُ الآخرُ لحقه الشذوذُ من جهتين ، وذلك قول بعضهم : رَكِنْتُ أُرْكِنُ ، مثل رَكِبْتُ أُرْكِبُ ، قال الخليل : هى لغة سُفْلَى مُضَرٍ ، وقول آخريين : رَكِنْتُ أُرْكِنُ ، مثل خَرَجْتُ أُخْرَجُ ، وركبت قبيلتان أُخْرِيَانِ من اللغتين لُغَيْتَيْنِ نَادِرَتَيْنِ ، فقالت إحداهما : رَكِنْتُ أُرْكِنُ ، مثل سَأَلْتُ أَسْأَلُ ، وقالت الأخرى : رَكِبْتُ أُرْكِبُ ، بكسر العين من الماضى وضمها من المستقبل ، وهذه أوغلُ في الشذوذ ، ومثلها ما حكى عن ناسٍ قليلٍ أنهم قالوا : فَضِلَ يَفْضُلُ<sup>(٢)</sup> .

فأما ما عينه أو لأمه حرفٌ من حروف الحلق الستة ، فإن العين من مضارع فَعَلٍ من هذا الضرب تُفْتَحُ ، طلباً للتشاكل ، وذلك أن الفتحة من الألف ، / والألف تنشأ من الحلق ، فحركوا العين بالحركة التى هى أقربُ الحركات إلى حروف الحلق . ولحروف الحلق ثلاثة مخارج ، فأقصاها مخرجُ الهمزة والهاء ، وأوسطها مخرجُ

(١) غسا الليل : أظلم .

(٢) ليس فى هـ .

(٣) راجع الكتاب ٤/٤٠ ، والاشتقاق ص ٦٤ ، والمنصف ١/٢٥٦ ، والخصائص ١/٣٨٠ ، وشرح

الشافعية ١/١٣٤ ، ١٣٦ ، وشرح المفصل ٧/١٥٤ .



الْعَيْنُ وَالْحَاءُ ، وَأَدْنَاهَا إِلَى الْفَمِ مَخْرُجُ الْعَيْنِ وَالْحَاءِ ، فَمِمَّا وَقَعَ الْحَلْقِيُّ فِيهِ هَمْزَةٌ :  
سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَدَابُّ يَدُوبُ [ وَبَدَأُ يَبْدَأُ ] وَبَسَأَ بِهِ يَبْسَأُ ، إِذَا أُنْسِيَ بِهِ

وَمِمَّا الْحَلْقِيُّ مِنْهُ هَاءٌ : ذَهَبَ يَذْهَبُ ، وَنَهَضَ يَنْهَضُ ، وَجَبَهُ يَجْبَهُ ، وَنَقَّهَ  
الْمَرِيضُ يَنْقَهُ .

وَمِمَّا الْحَلْقِيُّ مِنْهُ عَيْنٌ : جَعَلَ يَجْعَلُ ، وَنَعَتَ يَنْعَتُ ، وَصَنَعَ يَصْنَعُ ، وَرَتَعَ يَرْتَعُ .<sup>(١)</sup>

وَمِمَّا الْحَلْقِيُّ مِنْهُ حَاءٌ : سَحَرَ يَسْحَرُ ، وَتَحَرَ يَتَحَرَّ ، وَمَدَحَ يَمْدَحُ ، وَسَنَحَ  
يَسْنَحُ .

وَمِمَّا الْحَلْقِيُّ مِنْهُ غَيْنٌ : شَعَلَ يَشْعَلُ ، وَقَعَّرَ فَاهُ يَفْعَرُ ، وَنَزَعَ الشَّيْطَانُ يَنْزَعُ ،  
وَتَبِعَ الرَّجُلُ يَتَّبِعُ : إِذَا قَالَ الشَّعْرَ فَأَجَادَ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي أَصْلِهِ ، وَمِنْهُ النَّابِغَةُ .

وَمِمَّا الْحَلْقِيُّ مِنْهُ خَاءٌ : فَخَرَ يَفْخَرُ ، وَشَخَّصَ يَشْخِصُ ، وَسَلَخَ يَسْلَخُ ،  
وَشَمَخَ بِأَنْفِهِ يَشْمَخُ .

وَلَيْسَ هَذَا بِمَطْرُودٍ ، بَلْ قَدْ يَتَّبَعُ بَعْضُ الْأَفْعَالِ الْقِيَاسَ ، فَيَجِيءُ عَلَى يَفْعَلُ أَوْ  
يَفْعُلُ ، كَقَوْلِهِمْ : رَجَعَ يَرْجِعُ ، وَزَارَ يَزِيرُ ، وَنَامَ يَنْتَمُ ، وَالنَّيْمُ : صَوْتُ فِيهِ  
ضَعْفٌ ، وَمِنْهُ دَخَلَ يَدْخُلُ ، وَتَفَخَّ يَتَفَخُّ ، وَفَرَّغَ يَفْرُغُ ، وَصَلَحَ يَصْلُحُ ، وَهُوَ  
كَثِيرٌ ، وَرَبَّمَا جَاءَ فِيهِ الْفَتْحُ وَغَيْرُهُ ، كَقَوْلِهِمْ : صَبَغَ يَصْبِغُ وَيَصْبِغُ ، وَمَضَّغَ يَمْضِغُ  
وَيَمْضِغُ ، وَدَبَّغَ يَدْبِغُ وَيَدْبِغُ ، وَمَخَّضَ يَمْخِضُ وَيَمْخِضُ ، وَنَطَحَ يَنْطَحُ وَيَنْطَحُ ،  
وَمَنَحَ يَمْنَحُ وَيَمْنَحُ ، وَهَذَا كَثِيرٌ أَيْضاً .<sup>(٢)</sup>

فَإِنْ كَانَ حَرْفُ الْحَلْقِ فَاءً لَمْ تُفْتَحْ لَهُ الْعَيْنُ ، لِأَنَّ الْفَاءَ مِنْ يَفْعَلُ لَا تَكُونُ إِلَّا<sup>(٣)</sup>

(١) ليس في هـ .

(٢) في هـ : ربع يربع .

(٣) انظر المقتضب ١١٠/٢ ، والمخصص ٢٠٥/١٤ ، والمتع ص ١٧٥ ، وشرح المفصل ١٥٣/٧ .

(٤) هذا كلام أبى العباس المبرد ، فى المقتضب ١١١/٢ ، وانظر حواشيه .

ساكنة ، وإنما تتحرك في المعتل العين بحركة منقولة إليها ، كتحرُّكها في يقول ويبيع .  
رجع التفسير إلى بيت ابن أحرمر ، وقوله : « وَتَخْتَالَا بِمَايَهُمَا » من قولهم : اختالت  
السماءُ وتخيَّلتُ وأخالتُ وتخيَّلتُ : إذا تهيأت للمطر ، وسحابةٌ مُخيَّلةٌ ، بضمَّ  
أولها : / متهيئةٌ للمطر ، وما أحسنَ مخيَّلتها ، مفتوحة الميم : أى دلالتها على  
الأمطار . ١٤١

وقوله : « كَأَنَّهُمَا شَعِيْبَا مُسْتَعِيْبٌ » شبه عينيه بشعيبى رجلٍ استغاث بالماء لشدة  
عطشه وعطش أهله ، وإذا كان كذلك بالغ في ملء سيقائه . والشعيب : المَزَادَةُ  
الضَّخْمَةُ ، وقال بعضهم : السَّقاءُ البالى .

وقوله : يزجى ظالعا بهما ثفالا  
أى يسوق بالمزادتين بعيرا غامرا بطيئا ، وإذا كان بهذين الوصفين كان انصبابُ  
الماء أكثر .

وقوله : « وَهَى خَرَزَاهُمَا » الوهى : الاسترخاء ، أى استرخى خَرَزَا هَاتَيْنِ  
المَزَادَتَيْنِ ، « فالماء يَجْرِى بِخِلَالِهِمَا » أى بِخِلَالِ الخَرَزَيْنِ .

وقوله : « عَلَى حَيِّينَ » الحى من أحياء العرب : قبيلةٌ مُتجاوِرةٌ بيوتها .  
وإن عَلَّقْتَ « على » بتَلَجًا ، لفظًا لم يَجُزْ ، لأنه صِلَةٌ « أن » ، وقد فصل بينه  
وبين « على » كلامٌ أجنبي ، وكذلك لا تُعَلِّقُهُ بِتَخْتَالَا ، لأنه معطوفٌ على « تَلَجًا »  
فقد دخل بالعطف في الصلَّة ، ولكن تُعَلِّقُهُ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ « تَلَجًا » كأنك  
قلت : تَبْكِيَانِ عَلَى حَيِّينَ ، لأنه أراد بقوله : « أن تَلَجًا » لَجَاجَهُمَا فِي البكاء .  
وقوله : « فِي عَامِنِينَ » متعلِّقٌ بِشَتَا ، ومعنى « شَتَا » افترقا ، ولا يجوز أن تُكْتَبَ

(١) الغمز . فى الدابة : هو الظَّلَعُ والعَرَجُ .

(٢) سيتكلم ابن الشجرى على أن الفصل بالأجنبي يمنع التعلق ، فى المجلس التاسع والعشرين .

(٣) كتب فوقها فى الأصل : فعلٌ ماضٍ .

« شتًا » هاهنا بالياء ، كالتى فى قوله تعالى : ﴿ وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾ <sup>(١)</sup> لأن ألف « شتًا » فى البيت ضمير ، وشتى فى الآية اسم على فعلى ، جمع شتيت ، كقتيل وقتلى ، وإنما ذكرتُ هذا لأنى وجدته فى نسخة بالياء .

وقوله :

فلم يدعوا لقائلة مَقالا

أى لم يدعوا بهلاكهم لنائحة تأيينا ، والتأين : مدح الميت ، أى قد أنفد الحزن عليهم أقوال النوائح .

وقوله :

فأية ليلة تأتيك سهوا

أى تأتيك ذات سُكون ولين ، أى ليست تمر بك ليلة لا شر فيها يُسهرُك إلا رأيت منهم نحىلا

وقوله : « يورثنا أبو حنّس » <sup>(٢)</sup> قد تقدم الكلام فى هذا البيت .

وقوله : « أراهم رُفقتى » [ أى أراهم رُفقتى ] فى المنام ، « حتى إذا ما تنجأنى الليل » : أى ارتفع ، من قوله تعالى : ﴿ تَنجَأْنِي جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى تنبؤ عنها وترتفع .

وقوله : « انْحَزَلْ » : أى انقطع ، وجواب إذا / من قوله :

إذا أنا كالذى أُجرى ليورد

(١) سورة الحشر ١٤ .

(٢) فى المجلس التاسع عشر .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) سورة السجدة ١٦ .

أوقع إذا المكانية جواباً للزمانية ، لأنّ الزمانية من أدوات الشرط ، والمكانية تكفى من الفاء فى الجواب ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ ﴾<sup>(١)</sup> أى فهم يقطنون ، والمعنى : أراهم فى المنام كأنهم رُققة لى ، فإذا استيقظت عند زوال الليل ، كنت كالأذى أجرى دابته ليرد سراباً ظنه ماء فلم يدرك ما يبيل يده .

وقوله : « أرى ذا شيبية » أى أرى منهم فى منامى أشيب حمالاً للثقل ، وأبيض كصدر السيف فى المضاء والحسن ، نالا : أى ذا نوالٍ كثير .

وقوله : « غطارف » القياس : غطاريف أو غطاريفه ، على تعويض تاء التأنيث من الياء ، لأن الواحد غطريف أو غطراف ، وإذا وقع حرف اللين رابعاً لم يحدف فى التفسير والتحقيق ، لأنهم قد استجازوا أن يعوضوا من الحرف المحذوف ياءً قبل الطرف ، كقولك فى تكسير جردحل وتحقيقه : جراديح وجريدح ، فإذا ظفروا بحرف اللين واقعاً هذا الموقع تمسكوا [ به ]<sup>(٢)</sup> إلا إذا اضطر شاعر ، ونقيض هذا زيادة الياء فيما لم يدخله حذف ، كزيادتها فى الصياريف من قوله :

(١) سورة الروم ٣٦ .

(٢) كما قال تعالى فى آية الشورى ٤٨ : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ ﴾ .

(٣) فى هـ : ماأا .

(٤) لأبى أحمد العسكري شرح آخر ، ذكرته فى المجلس التاسع عشر .

(٥) الجردحل ، بكسر الجيم : الضخم من الإبل ، للذكر والأنثى ، وهو أيضاً : الوادى .

(٦) ساقط من هـ .

(٧) الفرزدق . وهو بيت مفرد فى ديوانه ص ٥٧٠ ، وراجع الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والكامل ٢٥٣/١ ، والأصول ١٢/٣ ، ٤٥٠ ، وكتاب الشعر ص ٢٠٨ ، ٤٤٧ ، وضرورة الشعر ص ٧٣ ، وضرائر الشعر ص ٣٦ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، والمحاسب ٦٩/١ ، ورسالة الغفران ص ٥٢٦ ، والإنصاف ص ٢٧ ، ١٢١ ، والفوائد المحصورة ص ٣٢٩ ، والخزانة ٢٥٥/٢ ، وغير ذلك كثير . وأعادته ابن الشجرى فى المجالس : الحادى والثلاثين ، والخامس والخمسين ، والمتم الستين .

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَا فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَاذُ الصِّيَارِفِ  
وَالْغَطْرِيفُ : السَّيِّدُ السَّخِيَّ ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ : الْغَطْرِيفُ : مِنَ الْغَطْرِفَةِ ، وَهِيَ  
التَّكْبُرُ ، وَمِثْلُهَا الْغَطْرِسَةُ .

وقوله : « لا يَصُدُّ الضَّيْفُ عَنْهُمْ إِذَا مَا طَلَّقَ الْبَرْمُ الْعِيَالَا » أَيْ لَا يَتَجَاوَزُهُمُ الضِّيُوفُ  
فِي وَقْتِ تَطْلِيقِ الْبَرْمِ عِيَالَهُ ، وَذَلِكَ فِي زَمَانِ الْبَرْدِ وَالْجَدْبِ ، وَالْبَرْمُ : الَّذِي لَا يَدْخُلُ مَعَ  
الْقَوْمِ فِي الْمَيْسِرِ ، وَلَا يَتَحَمَّلُ غُرْمًا لِإِصْلَاحِ حَالِ . آخِرُ الْمَجْلَسِ .

\* \* \*

### المجلس الثاني والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، الثالث والعشرين من جمادى الأولى ، سنة ست  
١٤٣ وعشرين وخمسمائة .

يتضمن تفسير مابقي من آيات ابن أحرر ، وتفسير قول الله تعالى : ﴿ وَأَصْبِرْ  
تَفْسِكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ ﴾ .<sup>(١)</sup>

قوله :

يَهُمْ فَخُرُّ الْمُفَاخِرِ يَوْمَ حَفْلٍ

أى يوم اجتماع ، يقال : حَفَلَ الْقَوْمُ واحتفلوا ، وَالْمَحْفِلُ : مكان اجتماعهم .

وقوله :

إِذَا مَا عَدَّ بَأْسًا أَوْ فَعَالًا

البأس : الشدة في الحرب ، وَالْفَعَالُ بفتح الفاء : كَلَّ فَعِيلٌ حَسَنٌ ، مِنْ جِلْمٍ أَوْ  
سَخَاءٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَسَرْتَ فَاءَهُ صَلَحَ لِمَا حَسُنَ مِنْ  
الْحَالِ وَمَا لَمْ يَحْسُنْ .

وقوله : « وبيض » اختلف النحويون في هذه الواو ، فذهبت طائفة من المحققين ،

(١) سورة الكهف ٢٨ .

منهم أبو عليّ وعثمان بن جنيّ ، إلى أنها عاطفة جملة على جملة ، ورُبّ هي الجارة مضمرة بعدها ، وجاز إعمال الجار مضمراً ، لأن اللفظ بالواو سدّ مسدّه ، وقال من خالفهم : بل الواو هي الجارة ، لأنها صارت عوضاً من رُبّ ، فعملت عملها ، بحكم نيابتها عنها ، كما عملت همزة الاستفهام وحرف التنبيه الجرّ في القسم ، بحكم النيابة عن واوه نحو : آله لتنطلقن ؟ ولاها الله ذا ، وقالوا : لو كانت عاطفة لم تقع في أول الكلام ، لوقوعها في نحو :

وَبَلَدٍ عَامِيَّةٍ أَعْمَاؤُهُ<sup>(١)</sup>

عامية : مستعارٌ من عمى العين ، وأعماءه : أقطاره .

وقال من زعمها عاطفة : إنهم إذا استعملوها في أول الكلام عطفوا بها على كلام مقدر [ في نفوسهم ] واحتجوا بأن العرب قد أضمرت رُبّ بعد الفاء في جواب الشرط ، كقول ربيعة بن مرقوم الضبيّ .

فإن أهلك فدى حنق لظاهُ يكادُ عليّ يلتهبُ التهاها<sup>(٢)</sup>

وقال تأبط شراً :

فإِذَا تُعْرِضُ أُمَيْمٌ عَنِّي وَيَنْزِعُكِ الْوُشَاةُ أُولُو النَّيَاطِ<sup>(٣)</sup>

(١) وهم الكوفيون والمبرد . راجع المغنى ص ٤٠٠ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ ، والإنصاف ص ٣٧٦ .

(٢) لرؤبة . ديوانه ص ٣ ، وأشبعته تخريجاً في كتاب الشعر ص ٢٣٨ ، وأعاده ابن الشجري في المجلسين : الثالث والأربعين ، والتمم الخمسين .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) شرح الحماسة ص ٥٤٤ ، والمغنى ص ١٧٧ ، وشرح أبياته ٣٤/٤ ، والخزانة ١٠١/٤ .  
(٥) هكذا ينسب ابن الشجري البيتين لتأبط شراً ، وفي المجلس الثالث والأربعين ينسبهما للهلديّ ، من غير تعيين . وليس في ديوان تأبط شراً المطبوع . وهما من قصيدة للمتخل الهلديّ . شرح أشعار الهلديين ص ١٢٦٧ ، وتخرجهما في ص ١٥١٤ ، وزد عليه كتاب الشعر ص ٥٠ ، وحواشيه .

(٦) هكذا « النياط » بالياء التحتية بعد النون ، ويشرحه المصنف قريباً . والذي في شعر الهلديين : « النباط » بالياء الموحدة ، وسيشير إليه ابن الشجري .

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي الْبُرُودِ وَفِي الرِّيَابِ

١٤٤ فالفاء جواب الشرط كما ترى ، فلا بد أن يكون التقدير : فُرَبُّ ذِي حَنْقٍ ، /

وَفُرَبُّ حُورٍ ، لأن الفاء لم تُوجَدْ جازةً في شيء من كلامهم .

قال أبو علي : « وقد انجرَّ الاسمُ بعد « بَلْ » في قوله :<sup>(١)</sup>

بَلْ بَلْدٍ مِلءُ الفِجَاجِ قَتْمُهُ

فلو كان الجرُّ بالواو دون رُبِّ المضمرة ، لكان الجرُّ في قوله : « بَلْ بَلْدٍ » ببَلْ ،

قال : وهذا لا نعلمُ أحداً به اعتداداً بقوله .

وقوله :

وَجُرْدٍ يَعْلهُ الدَّاعِي إليها

يقال : عَلِهَتْ إلى الشيء : إذا نازَعَتْكَ نفسُك إلىه .

وقوله :

مَتَى رَكِبَ الفَوَارِسُ أَوْ مَتَالًا

تقديره : أَوْ مَتَى لَا رَكِبُوا ، وَلَا رَكِبُوا بمعنى لم يركبوا ، كما جاء في التنزيل : ﴿ فَلَا

صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾<sup>(٢)</sup> أَي فَلَمْ يُصَدَّقْ وَلَمْ يُصَلِّ ، ومثله :

إِنْ تَغْفِرِ اللّٰهُمَّ تَغْفِرُ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا الْمَا<sup>(٣)</sup>

(١) قاله في كتاب الشعر ص ٥١ .

(٢) رؤبة . ديوانه ص ١٥٠ ، وتخرجه في كتاب الشعر ص ٥٠ . ويأتي في المجلس الثالث والأربعين .

(٣) جاءت العبارة في هـ هكذا : « أومتى لا تركبوا كما جاء في التنزيل ... » . وقد تكلم ابن الشجري

على استعمال « لا » بمعنى « لم » في المجلسين : الخامس والخمسين ، والسابع والستين .

(٤) سورة القيامة ٣١ ، وانظر مجاز القرآن ٢٧٨/٢ ، وتفسير القرطبي ١١٣/١٩ .

(٥) أنشد ابن الشجري الشطرين في المجلس الخامس والخمسين من غير نسبة ، ونسبهما لأبي خراش

الهلذلي في المجلس السابع والستين . والبيتان ينسبان إلى أبي خراش ، وإلى أمية بن أبي الصلت ، وهو الأكثر .

انظر ما ينسب إلى أبي خراش في شرح أشعار الهذليين ص ١٣٤٦ ، وديوان أمية ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ومعجم

الشواهد ص ٥٣٠ .



أى لم يُلَمَّ بالذنوب ، ومثله للأعشى<sup>(١)</sup> :

أَيُّ نَارِ الْحَرْبِ لَا أَوْقَدَهَا

ومنه قول المتنبي<sup>(٢)</sup> :

يَطَّأَنَّ مِنَ الْأَبْطَالِ مَنْ لَأَحْمَلْتَهُ

و « متى » هاهنا شَرْطٌ ، وجوابه محذوفٌ للدلالة عليه ، فالتقدير : متى ركب الفوارسُ أو متى لم يركبوا عِلَّةَ الدَّاعِي إليها ، وأراد بالدَّاعِي الذى يدعوها لشِدَّةِ تَنْزِيلِ به . وينبغى أن تُكْتَبَ « متالاً » الثانية بالألف ، لأنَّ أَلْفَهَا رِدْفٌ ، وإذا صَوَّرْتَهَا يَاءً كان ذلك داعياً إلى جواز إمالتها ، وإمالتها تُقَرِّبُهَا من الياء ، وإذا كانت الألف رِدْفاً انفردت بالقصيدة أو المقطوعة .

وقوله : « فَوَارِسُهُنَّ لَا كُشْفٌ خِيفَافٌ وَلَا مَيْلٌ » الكُشْفُ : جمع الأَكْشَفِ ، وهو الذى لا تُرْسَ معه ، والمَيْلُ : جمع الأَمَيْلِ ، وهو الذى لا يُحْسِنُ الرُّكُوبَ . وقال ابن السكيت<sup>(٣)</sup> : العُرْضِيُّ : الذى فيه عَجَارِفٌ ، فليس برقيق ، قال : ويقال للناقة التى ليست بذلول : فيها عُرْضِيَّةٌ .

(١) ديوانه ص ٢٤١ ، وتمام البيت :

حطبا جزلاً فأورى وقدح

يمدح إياس بن قبيصة الطائي .

(٢) ديوانه ٣/٣٥٣ ، وتمام البيت :

ومن قصيد المران مالا يُقَوْمُ

القصيد : قطع الرماح إذا انكسرت . الواحدة قصيدة . والمران : الرماح .

(٣) انظر تهذيب ألفاظ ابن السكيت ، للتبريزي ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، واللسان ( عرض ) .

والنَّيَاطُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي أوردته آينفاً لتأبَّطَ :

فإِذَا تُعْرِضِينَ أَمِيمَ عَنِّي وَتُنزِعُكَ الْوُشَاةُ أُولُو النَّيَاطِ

[ النَّيَاطُ <sup>(١)</sup> ] : جمع نَوَاطٍ ، وهي الحِقْدُ ، والنَّيَاطُ أيضاً : مُعَلَّقُ الْقَلْبِ <sup>(٢)</sup> ، قال أبو الحسين بن فارس / في المجمل <sup>(٣)</sup> : « وَنَيَاطُ الْمَفَازَةِ مُشْتَقٌّ مِنْهُ ، كَأَنَّهَا قَدْ نَيَطَتْ بِغَيْرِهَا ، وَلِذَلِكَ قِيلَ لِلأَرْنَبِ : مُقَطَّعَةُ النَّيَاطِ » ، والصوابُ عندي أنهم قالوا [ لها ] مُقَطَّعَةُ النَّيَاطِ ، لأنها تُقَطِّعُ نَيَاطَ قَلْبِ الْكَلْبِ بِالْعَدْوِ فِي طَلَبِهَا ، كما قالوا لها : مُقَطَّعَةُ الْأَسْحَارِ ، يريدون جمع سَحَرٍ ، وهي الرِّثَّةُ .

وروى بعضهم « أُولُو النَّيَاطِ » وفسره بأنه الكذب ، فكأنه من استنباط الحديث ، وهو استخراجُه ، وأصله استنباطُ الماء ، ويقال لكلِّ ما استُخْرِجَ حتى تقَعَّ عليه رؤية العين أو معرفة القلب : قد استنبط ، وأنبطتُ الماءَ أيضاً : استخرجته ، ويقال للماء الذي يخرج من البئر أول ما تُحْفَرُ : نَبَّطَ ، بفتح أوله وثانيه ، ومنه سُمِّيَ النَّبَّطُ مِنَ النَّاسِ ، لاستخراجهم ماء العيون .

#### تفسير قول الله عز وجل

﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴾ الصبر في قولك : صَبَرْتُ عَلَى كَذَا وَصَبَرْتُ عَنْهُ ،

(١) ليس في هـ .

(٢) في الموضع الآتي من المجمل : « النَّيَاطُ : عِرْقٌ مُعَلَّقٌ بِالْقَلْبِ » .

(٣) المجمل ٤/٨٤٨ ، وفيه « كَأَنَّهَا قَدْ نَيَطَتْ بِغَيْرِهَا ، وَلِذَلِكَ يَقَالُ ... » وانظر أيضاً مقاييس اللغة

٣٧٠/٥ .

(٤) ليس في هـ .

(٥) ومثل ذلك قال الزمخشري في الأساس - وهو معاصر لابن الشجري - قال : ويقال للأرنب : مُقَطَّعَةُ النَّيَاطِ ، كَأَنَّهَا تُقَطِّعُ نَيَاطَ مَنْ يَطْلُبُهَا لِشِدَّةِ عَدْوِهَا .

(٦) سورة الكهف ٢٨ .

معناه : حَبِسْتُ نفسي عليه وحَبَسْتُها عنه ، فلذلك تعدَّى اصْبِرُ في قوله : ﴿ وَاصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ بغير وساطة الجارِّ ، لأنَّ المعنى : احْبِسْ نَفْسَكَ ، وقولهم : « قُتِلَ فُلَانٌ صَبْرًا » معناه حَبَسًا ، وهو مصدرٌ وقع موقعَ الحال ، يريدون مَصْبُورًا ، قال عنترة :  
فَصَبِرْتُ عَارِفَةً لَدُنْكَ حُرَّةً تَرُسُو إِذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَطَلَّعُ  
أى حَبِسْتُ نَفْسًا عَارِفَةً لِلشَّدَائِدِ .

وقرأ ابنُ عامرٍ : ﴿ بِالْعُدْوَةِ ﴾ وبها قرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ، وأوجهُ القراءتين :  
﴿ بِالْعُدَاةِ ﴾ لأنَّ عُدْوَةَ معرفةٌ : عَلِمَ لِلْحَيْنِ ، ومثلها بُكْرَةٌ ، تقول : جئْتُكَ أَمْسَ  
عُدْوَةَ ، ولقيته اليومَ بُكْرَةَ .

/ قال الفراءُ : سمعتُ أبا الجراح يقول في غداةٍ يومٍ باردٍ : ما رأيتُ كَعُدْوَةَ ١٤٦  
قطُّ ، يريد غداةً يومه ، وقال الفراءُ : ألا ترى أن العربَ لا تُضيفها ، وكذلك  
لا تُدخِلُها الألفَ واللامَ ، إنما يقولون : أتيتُكَ غداةَ الخميسِ ، ولا يقولون : عُدْوَةَ  
الخميسِ ، فهذا دليلٌ على أنها معرفةٌ . انتهى كلامه .  
وأقول : إن حَقَّ الألفُ واللامُ الدخولَ على التكراتِ ، وإنما دخلتا في العداةِ ،  
لأنك تقول : خرجنا في غداةٍ باردةٍ ، وهذه غداةٌ طيبةٌ .  
ووجهُ قراءةِ ابنِ عامرٍ أن سيبويه قال : « زعم الخليلُ أنه يجوز أن تقول : أتيتُكَ<sup>(٦)</sup>  
اليومَ عُدْوَةَ وبُكْرَةَ ، فجعلتهما بمنزلةِ ضَحْوَةٍ » .

(١) في هـ : بغير واسطة لأن المعنى ....

(٢) ديوانه ص ١٠٤ ، واللسان ( عرف ) . وأنشده ابن الشجري في المجلسين : الثامن والثلاثين ،

والثامن والستين .

(٣) السبعة ص ٣٩٠ ، وتفسير القرطبي ٣٩١/١٠ ، والبحر ١٣٦/٤ .

(٤) راجع الكتاب ٢٩٣/٣ ، والمقتضب ٣٧٩/٣ ، واللسان ( غدا ) .

(٥) معاني القرآن ١٣٩/٢ .

(٦) الكتاب ٢٩٤/٣ ، وانظر حواشي المقتضب ٣٧٩/٣ ، وزاد المسير ٤٦/٣ .

(٧) في الكتاب : « أتيتك » . وأعاد ابن الشجري في المجلس التاسع والستين : جئتكَ .

(٨) في هـ : « فجعلهما » ، وفي الكتاب : تجعلهما .

وإنما علّقوا غُدوةً ويُكرّةً على الوقتِ علمين ، لأنهما جُعِلَا اسمين لوقتٍ مُنحصِرٍ ، ولم يفعلوا ذلك في ضَحوةٍ وعشيةٍ ، لأنهما لوقتين مُتسعين .  
ومما يُحتجُّ به للتحصينيِّ ، والسُّلميّ أن بعضَ أسماء الزمان قد استعملته العربُ معرفةً بغير الألف واللام ، وقد سُمع منهم إدخال الألف واللام [ عليه ] نحو ما حكاها أبو زيد من قولهم : لقيتهُ فَيَنَّةً فَيَنَّةً يافتى ، غيرَ مصروف ، ولقيتهُ الفَيَنَةَ بعدَ الفَيَنَةِ ، أى الحين بعد الحين ، ووجهُ إدخال الألف واللام في هذا الضرب أنه يُقدَّرُ فيه الشّيع .  
قال أبو عليّ : ومثل ما حكاها سيبويه من قول العرب : هذا يومٌ اثنين مُباركاً فيه ، وجئتُك يومَ اثنين مُباركاً فيه ، استعملوه معرفةً بغير ألف ولام ، كما استعملوه معرفةً بألف ولام ، ومن ثمّ انتصبَ الحالُ عنه .

وإنما تحصّن الله سبحانه الدعاءَ بالعداء والعشيّ لشرف هذين الوقتين ، فللدعاء فيهما فضلٌ ، وقال قتادة <sup>(١)</sup> : هما صلاتان ، صلاةُ الصبح وصلاةُ العصر ، فذهب بالدعاء إلى الصلاة ، وقال الرّجّاج <sup>(٢)</sup> : يدعونه بالتوحيد والإخلاص ، ويعبدونه ، فقوله : « ويعبدونه » موافقٌ لقول قتادة : هما صلاتان ، صلاةُ الصبح وصلاةُ العصر ، / قال : ومعنى ﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ لا يقصدون بعبادتهم إلا إيّاه ، وقال قتادة : ذُكِرَ لنا أنه لما نزلت هذه الآية قال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم <sup>(٣)</sup> : « الحمدُ لله الذي جعلَ في أمّتي من أمرني أن أصبرَ نفسيّ معه » .

(١) يعني ابن عامر ، وأبا عبد الرحمن .

(٢) ساقط من هـ .

(٣) النوادر ص ٤٠٣ ، مع بعض اختلاف . وانظر سرّ صناعة الإعراب ص ٣٥٩ ، والحليّات ص ٢٨٧ ، واللسان ( فين ) .

(٤) بعده في اللسان : قال : فهذا مما اعتقب عليه تعريفان ، تعريف العلمية والألف واللام .

(٥) الكتاب ٢٩٣/٣ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٤٧ .

(٦) تفسير الطبري ٣٨٣/١١ ، في أثناء تفسير الآية (٥٢) من سورة الأنعام .

(٧) معاني القرآن ٢٨١/٣ .

(٨) أخرجه أبو داود في سننه ( باب في القصص من كتاب العلم ) ٤٤٠/٣ ، من حديث أبي سعيد

الخدري ، رضى الله عنه . وانظر زاد المسير ١٣٢/٥ ، وتفسير ابن كثير ١٤٩/٥ ، والدر المنثور ٢١٩/٤ .

وقوله: ﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ أى لا تتجاوزهم عينك ، من قولهم: لا تعدُّ هذا الأمر ، ولا تتعدده ، أى لا تتجاوزوه ، ولكنه أوصيل إلى المفعول بعن ، حملاً على المعنى ، لأنك إذا تجاوزت الشيء وتعديته فقد انصرفت عنه ، فحُمِلَ ﴿ لَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ على : لا تنصرف عينك عنهم ، وبهذا اللفظ فسره الفراء ، ولهذا نظائر في القرآن ، وفي شعر العرب ، فمنها تعدية الرَفْتِ بإلى في قوله تعالى جَدُّهُ : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ وأنت لا تقول : رفئت إلى النساء ، ولكنه جىء به محمولا على الإفضاء الذى يُرادُ به الملامسة فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾ ومنها تعدية الإجماء فى قوله : ﴿ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ وهو مُتَعَدٌّ بنفسه فى قولك : أَحْمَيْتُ الحديدَةَ ، قال الشاعر :

إِنْ تَكُ جُلْمُودَ صَحْرٍ لَا أُؤَيِّسُهُ<sup>(٨)</sup> أَوْ قَدْ عَلَيْهِ فَأَحْمِيهِ فَيَنْصَدِعُ

أُؤَيِّسُهُ : أَذَلُّهُ ، وَإِنَّمَا حُمِلَ « يُحْمَى » عَلَى يُوقَدُ ، لِأَنَّ الْإِيقَادَ عَلَيْهَا هُوَ السَّبَبُ

(١) فى هـ : قوله .

(٢) معانى القرآن ١٤٠/٢ .

(٣) سورة البقرة ١٨٧ ، وراجع تفسير القرطبي ٣١٦/٢ ، فقد أورد معظم ما ذكره ابن الشجري من حمل الأفعال بعضها على بعض فى التعدى . وانظر المغنى ص ٧٦٢ ( الباب الثامن ، القاعدة الثالثة ) وهو مبحث التضمين . وانظر التمام فى تفسير شعر هذيل ص ٢٠٥ ، ٢٢٩ ، وأحال ابن جنى على موضع سابق فى كتابه تحدت فيه عن التضمين فى الآية الكريمة ، ولم أجده فى المطبوع من كتاب التمام ، مما يدل على أن مخطوطة الكتاب ناقصة .

(٤) سورة النساء ٢١ .

(٥) سورة التوبة ٣٥ .

(٦) فى هـ : « وقال » بإقحام الواو .

(٧) العباس بن مرداس ، كما فى اللسان ( بصر - أبس ) ، وصدر البيت من غير نسبة فى المقاييس ١٦٤/١ ، وقصيدة العباس فى الأغاني ٨٣/١٨ ، ٨٤ ، وليس فيها هذا البيت الشاهد . ونُسب إلى خفاف بن ندبة . ديوانه ص ١٣٥ ، وتخريجه فيه .

(٨) هكذا « أُؤَيِّسُهُ » بالياء التحتية ، وكذلك فى المقاييس ، مع رواية « يُؤَيِّسُهُ » . والذى فى اللسان فى الموضوعين : « أُؤَيِّسُهُ » بالياء الموحدة ، والفعالان يرجعان إلى معنى واحد ، هو التذليل والتأثير فى الشيء .

المؤدَّى إلى إحمائها ، فأجرى ﴿ يُحْمَى عَلَيْهَا ﴾ مُجْرَى يُوقَدُ عَلَيْهَا ، والمعنى تَحْمَى هِيَ .

ومن ذلك تعدية « يُخَالِفُ » بَعْنُ في قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ وهو في قولك : خالفتُ زيداً ، غيرُ مفتقرٍ إلى التعدى بالجار ، وإنما جاء محمولاً على يَنْحَرِفُونَ عن أمره ، أو يُرْوِغُونَ عن أمره .

ومثله تعدية « رَجِمَ » بالباء في نحو : ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ حملاً على رَعُوفٍ في نحو ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَعُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ ألا ترى أنك تقول : رأفتُ به ، ولا تقول : رجمتُ به ، ولكنه لما وافقه في المعنى نُزِلَ مَنْزِلَتَهُ في التعدية ، ومن هذا الضرب قولُ أبي كبيرٍ الهذليّ :

/ حَمَلْتُ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْعُودَةٍ كَرَّهَا وَعَقَدْتُ نِطَاقَهَا لَمْ يُحْلَلِ

١٤٨

عَدَى « حَمَلْتُ » بالباء ، وحقه أن يصل إلى المفعول بنفسه ، كما جاء في التنزيل : ﴿ حَمَلْتُهُ أُمَّهُ كَرَّهَا ﴾ [ ولكنه قال : حملتُ به ، لأنه في معنى : حَبَلْتُ به ]

(١) سورة النور ٦٣ ، وذهب أبو عبيدة والأخفش إلى أن « عن » في الآية زائدة . وقال الخليل وسيبويه : ليست بزائدة . والمعنى : يخالفون بعد أمره . انظر مجاز القرآن ٦٩/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٢٣/١٢ ، وذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه ابن السجري . راجع المعنى ص ٣٢١ ، ٥٧٥ ، ومجىء « عن » بمعنى « بعد » ذكره المصنف في المجلس المتم السبعين ، وساق له شواهد كثيرة ، لكنه لم يذكر فيها هذه الآية الكريمة .

(٢) بهامش الأصل : « أو يزيغون » وبجانبها « صح » . وما في هذا الهامش مثله في تفسير القرطبي . وقد رجحت أن القرطبي نقل عن ابن السجري ، أو أن الاثنين نقلًا عن مصدر واحد لم يذكره .

(٣) سورة الأحزاب ٤٣ .

(٤) سورة التوبة ١٢٨ .

(٥) شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٢ ، وتخرجه في ص ١٤٨٥ ، وزد عليه : الصاهل والشاحح

ص ٢٦١ ، وتفسير القرطبي .

(٦) في هـ : « وحقه يصل » بإسقاط « أن » وضبط « يصل » بالرفع ، وهو صحيح على حد قول جرير :

« وحقك تنفي من المسجد » راجع كتاب الشعر ص ٤٠٢ .

(٧) سورة الأحقاف ١٥ .

(٨) مكان هذا في هـ : « ولكنه قال حملت به » فقط . وما في الأصل جاء مثله في تفسير القرطبي ، =

وشبيهة بهذا وضع الجارِّ في موضع الجارِّ ، لاتفاق الفعلين في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(١)</sup> والجارى على ألسنتهم : ظفرتُ به ، وأظفرتني اللهُ به ، ولكن جاء أظفركم عليهم ، محمولاً على أظفركم عليهم .

ومن زعم أنه كان حقُّ الكلام : « لا تُعَدُّ عَيْنِيكَ عَنْهُمْ » لأن « تُعَدُّو » متعدُّ بنفسه ، فليس قوله بشيء ، لأنَّ عَدَوْتُ وجاوزتُ بمعنى ، وأنت لا تقول : جاوزَ فلانٌ عَيْنِيَّ عن فلان ، ولو جاءت التلاوةُ بنصب العينين ، لكان اللفظُ بنصبهما محمولاً أيضاً على : لا تُصَرِّفُ عَيْنِيكَ عَنْهُمْ ، وإذا كان كذلك فالذى وردت به التلاوةُ من رفع العينين يُقُولُ إلى معنى النَّصْبِ فيهما ، إذ كان ﴿ لا تُعَدُّ عَيْنِيكَ عَنْهُمْ ﴾ بمنزلةِ لا تُصَرِّفُ عَيْنِيكَ عَنْهُمْ ، ومعنى لا تُصَرِّفُ عَيْنِيكَ عَنْهُمْ : لا تُصَرِّفُ عَيْنِيكَ عَنْهُمْ ، فالفعلُ مسندٌ إلى العينين وهو في الحقيقة موجَّهٌ إلى النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، كما قال : ﴿ فَلا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> فأسند الإعجابَ إلى الأموال ، والمعنى لا تُعْجَبُ يا محمدُ بأموالهم . فتبيِّن ما ذكرته في هذا الفصل ، فإذا عرفته عرفتَ جهلَ الذي زعم أنه كان حقُّ العينين في الآية النَّصْبِ .

= وزدت « به » الأخيرة منه . وقد حكى البغداديُّ كلامَ ابنِ الشجريِّ هذا بشيء من التصرف . الخزانة . ١٩٨/٨ .

(١) سورة الفتح ٢٤ .

(٢) حكى ابن الجوزيِّ في زاد المسير ٤٣٩/٧ : « ظفرتُ بفلان ، وظفرتُ عليه » ، وهو في اللسان (ظفر) عن الأخصف ، فلا حَمَلُ إِذْنٍ ، وإنما الفعل يتعدى بالباء ، كما يتعدى بعلَى .

(٣) من هنا إلى آخر الفقرة حكاه الزركشي في البرهان ٣٤٠/٣ ، عن ابنِ الشجريِّ ، وحكى معظمه القرطبي ٣٩١/١٠ ، دون عَزْوٍ .

(٤) جاءت في الشواذ : قرأ الحسن : ﴿ ولا تُعَدُّ عَيْنِيكَ ﴾ بضمِّ التاء وسكون العين وكسر الدال الخفيفة . قال ابن جنى : « هذا منقول من : عَدَّتْ عَيْنِيكَ ، أى جاوزتاً ، من قولهم : جاء القومُ عدداً زيدا ، أى جاوز بعضهم زيدا ، ثم نقل إلى أَعَدَيْتُ عَيْنِيَّ عن كذا ، أى صرفتها عنه » . وقرئ أيضاً في الشواذ عن عيسى والحسن ﴿ ولا تُعَدُّ ﴾ بالثنيديد . المحاسب ٢٧/٢ ، ومختصر في شواذ القراءات ص ٧٩ ، وتفسير القرطبي . (٥) سورة التوبة ٥٥ ، وانظر أيضاً الآية ٨٥

( ١٥ - أمالي ابنِ الشجريِّ ج ١ )

وَيَزِيدُكَ وَضُوحاً فِي أَنْ مَعْنَى الرَّفْعِ كَمَعْنَى التَّنْصِبِ ، وَأَنْ الْفَعْلَ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ  
مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى الصَّرْفِ ، قَوْلُ الزَّجَّاجِ <sup>(١)</sup> : إِنَّ مَعْنَى لَا تُعَدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ : لَا تُصَرِّفُ  
بَصْرَكَ عَنْهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ مِنْ ذَوِي الْهَيْمَاتِ وَالزَّيْنَةِ ، وَذَلِكَ أَنْ جَمَاعَةً مِنْ عَظَمَاءِ  
المشركين قالوا للنبي عليه السلام : بَاعِدْ عَنْكَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَائِحَتُهُمْ رَائِحَةُ الضَّأْنِ ،  
وَهُمْ مَوَالِيٌ وَلَيْسُوا بِأَشْرَافٍ ، لَتُجَالِسَكَ وَتَفْهَمَ عَنْكَ ، يَعْنُونَ خِيبَاباً وَصَهْبِيّاً وَعَمَّاراً  
وَسَلْمَانَ وَبِلَالاً ، وَمَنْ أَشْبَهُهُمْ ، فَأَمَرَ اللهُ أَنْ يَجْعَلَ إِقْبَالَهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، وَيُزَلِّمَ / نَفْسَهُ ١٤٩  
مَجَالِسَتَهُمْ ، وَلَا يَلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِ مَنْ سَوَّلَ لَهُ مُبَاعَدَتَهُمْ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا  
قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا ﴾ وَمَعْنَى أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ : وَجَدْنَاهُ غَافِلاً ، كَقَوْلِكَ : لَقِيتُ فُلَاناً  
فَأَحْمَدْتُهُ ، أَيْ وَجَدْتُهُ مَحْمُوداً . وَقَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِيكَرِبٍ لِبْنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ :  
« وَاللَّهِ لَقَدْ سَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْتَنَاكُمْ ، وَقَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أُجِبْتَنَاكُمْ ، وَهَاجَبْنَاكُمْ فَمَا  
أَفْحَمْتَنَاكُمْ » أَيْ مَا وَجَدْنَاكُمْ بُخْلَاءَ وَلَا جُبْنَاءَ وَلَا مُفْحَمِينَ .

وقوله : ﴿ وَكَانَ أَمْرُهُ قُرْطاً ﴾ قَالَ الْمَفْسُورُونَ : سَرَفاً ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : سَرَفاً  
وَتَضْيِيعاً ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ <sup>(٢)</sup> : نَدَمًا ، وَقَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ كَقَوْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ ، وَقَالَ : أَصْلُهُ  
الْعَجَلَةُ وَالسَّبْقُ ، يُقَالُ : فَرَطَ مِنْهُ قَوْلٌ قَبِيحٌ : أَيْ سَبَقَ ، وَمِنْهُ فَرَسٌ قُرْطٌ : أَيْ  
مَتَقَدِّمٌ لِلخَيْلِ .

(١) معاني القرآن ٢٨١/٣ .

(١) بهامش الأصل : « قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ جَمَالُ الدِّينِ بْنِ هِشَامٍ ، أَبَقَاهُ اللهُ سَبْحَانَهُ : هَذِهِ الْمَقَالَةُ ،  
أَعْنَى كَوْنِ « أَغْفَلْنَا » بِمَعْنَى وَجَدْنَاهُ غَافِلاً ، تَقَدَّمَ لَهَا ابْنُ جَنِّي ، نَصَّ عَلَيْهَا فِي الْمُحْتَسَبِ وَغَيْرِهِ ، وَحَامَلَهُ  
عَلَيْهَا الْاِعْتِرَالُ . مِنْ خَطِّ تَلْمِيزِ ابْنِ هِشَامٍ » اِنْتَهَى .

قلت : وابن هشام يشير إلى قاعدة المعتزلة المعروفة : أن الله لا يخلق فعل الضلال والمعصية ، وإنما ذلك من  
فعل العبد . وانظر كلام ابن جنى المشار إليه في المحتسب ٢٨/٢ ، وقد انتصر لهذه المقالة بكلام عالٍ نفيس ،  
في الخصائص ٢٥٣/٣ - ٢٥٥ وانظر أيضاً الكشاف ٤٨٢/٢ ، والبحر المحييط ١١٩/٦ ، واللسان (غفل) .

(٢) أعاده ابن الشجري في المجلس الحادى والثلاثين . وانظره أيضاً في إصلاح المنطق ص ٢٥٠ ، وأدب  
الكتاب ص ٤٤٧ ، والروض الأنف ١٥٠/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٩٢/١٠ ، والموضع السابق من المحتسب .

(٣) الذى فى مجاز القرآن لأبى عبيدة ٣٩٨/١ : « سَرَفًا وَتَضْيِيعًا » . وَكَانَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ يَنْقُلُ كَلَامَ أَبِي عُبَيْدَةَ  
مِنْ طَرِيقِ ابْنِ قَتَيْبَةَ ، فَهُوَ الَّذِى حَكَى عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ « نَدَمًا » رَاجِعَ تَفْسِيرَ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قَتَيْبَةَ ص ٢٦٦ .



وقال الزجاج<sup>(١)</sup> : أى كان أمره التّفريط ، والتّفريط : تقدّم العجز ، وقال الفراء<sup>(٢)</sup> :  
كان أمره متروكاً لإفراطه في القول ، يعنى عيّنة بن حصن الفزاري ، قال : نحن رؤوس  
مُضَرَّ وأشرافها ، إن أسلمنا أسلم الناس ، وعاب سلمان وأشباؤه . آخر المجلس .

\* \* \*

(١) معاني القرآن . الموضع السابق .

(٢) معاني القرآن ١٤٠/٢ .

### المجلس الثالث والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، سلَّحَ جُمَادَى الْأُولَى من سنة ستِّ وعشرين وخمسمائة .

تفسير قوله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾<sup>(١)</sup> .

يقال : اجتنبتُ الشيءَ : أى اعتزلته جانبًا ، وإن شئت أخذته من الجنابة ، وهى البُعد ، قال علقمة بن عبدة<sup>(٢)</sup> :

فَلَا تُحَرِّمْنِي نَائِلًا عَنِ جَنَابَةٍ فَإِنِّي أَمْرٌ وَسَطَ الْبُيُوتِ غَرِيبٌ

فالمعنى على هذا : باعدوا ، وكلا القولين يرجع إلى أصل واحد .

والظنّ ها هنا : / التُّهمة ، ومنه قراءة من قرأ : ﴿ وَمَاهُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِّينٍ ﴾<sup>(٣)</sup> أى بمتَّهم ، قال أبو عليّ في كتاب العوامل : وعلى هذا قوله : « أو ظنّين في ولاء » والصواب : « أو ظنّيناً » هكذا هو منصوب ، عطّف على مستثنى موجب في رسالة<sup>(٤)</sup>

(١) سورة الحجرات ١٢ .

(٢) ديوانه ص ٤٨ ، وتخرجه في ص ١٤٤ .

(٣) سورة التّكوير ٢٤ ، وهى قراءة ابن كثير ، وأبى عمرو ، والكسائى . السبعة ص ٦٧٣ ، والكشف

. ٣٦٤/٢ .

(٤) أوردها أبو العباس المبرد في كتابه الكامل ١٢/١ .

عمر رضوان الله عليه إلى أبي موسى ، وذلك قوله : « المسلمون غدولٌ بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حدّ ، أو مجرباً عليه شهادة زور ، أو ظنيناً في ولاءٍ أو نسب » .  
وقال أبو إسحاق الزجاج<sup>(١)</sup> : أمر الله باجتنب كثير من الظن ، وهو أن تظن بأهل الخير سوءاً ، إذا كُنّا نعلم أن الذي ظهر منهم خير ، فأما أهل السوء والفُسوق فلنّا أن تظنّ بهم مثل الذي ظهر منهم .

وقوله : ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ : أى ولا تبحثوا عن الأخبار ، ومنه أخذ الجاسوسُ ، فهذا يُعرف بالتُّطق والسَّمع ، وقد يكون هذا المعنى باليد ، كقولك : جَسَسْتُ الكَبشَ بيدي ، وذلك لِتَنْظُرَ أُسَيِّينٌ هو أم هَزِيل .

وقال ابن دريد<sup>(٢)</sup> : وقد يكون الجَسُّ بالعين ، وأنشد :

فاغصُوصُوبُوا ثم جَسُّوه بأعينهم<sup>(٣)</sup>

قال الضَّحَّاك بن مُزَاحِم : قوله : ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ أى لا تَلْتَمِسْ عَوْرَةَ أَخِيكَ ، وقرأه أبو رجاء والحسن وابن سيرين : ﴿ وَلَا تَحَسَّسُوا ﴾ بالخاء ، وهو من إحساس البصر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾<sup>(٤)</sup> أى هل ترى ؟ .

(١) معاني القرآن ٣٦/٥ .

(٢) الجمهرة ٥١/١ ، ٥٢ .

(٣) تمامه :

ثم اختفوه وقرن الشمس قد زالا

والبيت مع آخر قبله في الموضع السابق من الجمهرة ، ونسبها في حواشيتها لعبيد بن أيوب العنبري ، ولم أجدهما في شعره الذي جمعه الدكتور نوري القيسي ، الذي نشره بمجلة المورد العراقية ( المجلد الثالث - العدد الثاني ١٩٧٤ م ) . والبيتان لعبيد بن أيوب في التاج ( جسس ) مع اختلاف في الرواية . ومن غير نسبة في اللسان ( جسس ) أيضا . والبيت الشاهد فيه وفي التاج ( خفا ) من غير نسبة أيضا .

(٤) مختصر في شواذ القراءات ص ١٤٣ ، وزاد المسير ٤٧١/٧ ، وتفسير القرطبي ٣٣٢/١٦ ،

والإنحاف ص ٣٩٨ .

(٥) ختام سورة مريم .

وقوله : ﴿ وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ قال قتادة بن دعامة : ذُكِرَ لَنَا أَنَّ الْغَيْبَةَ أَنْ تَذْكَرَ أَحَاكَ بِمَا يَشِينُهُ ، وَتَعْيِبَهُ بِمَا فِيهِ ، فَإِنْ كَذَبْتَ عَلَيْهِ فَذَلِكَ الْبُهْتَانُ ، وَقَالَ الرَّجَّاحُ<sup>(١)</sup> : الْغَيْبَةُ أَنْ تَذْكَرَ الْإِنْسَانَ مِنْ خَلْفِهِ بِسُوءٍ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ السُّوءُ ، فَأَمَّا ذِكْرُهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ فَذَلِكَ الْبُهْتَانُ وَالْبُهْتَانُ ، كَذَلِكَ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

وقوله : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ الهاء في ١٥١ ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾ عائدة على الأكل ، وفي الكلام اختصاراً / شديد ، والتقدير فيما أراه أن الجملة التي هي ﴿ كَرِهْتُمُوهُ ﴾ خيرٌ لمبتدأٍ مقدرٍ ، وبعدها تقديرٌ كلامين حذفاً للدلالة عليهما ، كأنه قيل : فأكل لحم أخيك ميتاً كرهتموه ، والغيبة مثله فاكروهوا ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره معطوفة على الجواب الذي يقتضيه الاستفهام ، لأن قوله : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ جوابه : لا و « لا » إنما تقع في الجواب نائبة عن جملة ، وكذلك كل حرفٍ جوابيٍّ ، نحو بلى ونعم ، يقوم مقام جملة ، فإذا قال القائل : ألم أكرمك ؟ قلت : بلى ، فالتقدير : بلى قد أكرمتني ، وإن قلت : لا ، فالتقدير : لا لم تُكْرِمْنِي ، فالحرف الجوابيُّ يُنَوِّبُ عَنِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ ، وَرِيْمَا جِيءَ بِهَا مَذْكُورَةً بَعْدَهُ تَوْكِيدًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ \* قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ<sup>(٢)</sup> ﴾ وإذا عرفت هذا فجواب قوله : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ تقديره : لا يُحِبُّ أَحَدٌ مِمَّا ذَلِكَ ، فَقِيلَ لَهُمْ : فَأَكُلْ لَحْمَ أَخِيكُمْ مَيْتًا كَرِهْتُمُوهُ ، وَالْغَيْبَةُ مِثْلُهُ فَاكْرَهَوْهَا . ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ فيجوز أن يكون قوله : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ معطوفاً على هذا الأمر المقدر ، ويجوز أن يكون معطوفاً على ماتقدم من الجملة الأمرية في أول الآية ، وهي قوله : ﴿ اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِمَّنَ الظَّنِّ ﴾

(١) معاني القرآن ٣٧/٥ .

(٢) من الآيتين الثامنة والتاسعة من سورة الملك .

ويجوز أن يكون معطوفاً على الجملة التهيئية التي هي قوله : ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ فَإِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى الْمَحذُوفِ الْمَقْدَّرِ فَحَسَنٌ ، ونظيره قوله : ﴿ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾<sup>(١)</sup> .

التقدير : فَضْرَبَ فَانفَجَرَتْ ، وقد جاء ماهو أكثر من هذا ، وهو تقدير معطوفين ، في قوله جَلَّ اسْمُهُ : ﴿ فَقَلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾<sup>(٢)</sup> التقدير : فَضْرِبُوهُ فَحْيَى ، وجاء ماهو أشد من هذا ، وهو تقدير ثلاث جمل معطوفة في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ﴾ - ثم قال : - يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ<sup>(٣)</sup> فَالتقدير : فَأَرْسَلُوهُ فَأَتَى يُوسُفُ فقال له : / يوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ . فَحُذُوفُ الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ عَجِيبَةٌ ، وَالَّذِي ذَكَرْتَهُ ١٥٢ من التقديراتِ وَالْحُذُوفِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مُشْتَمَلٌ عَلَى حَقِيقَةِ الْإِعْرَابِ مَعَ الْمَعْنَى .

وذكر الزجاج وأبو علي في تفسير قوله : ﴿ فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾<sup>(٤)</sup> تفسيراً تضمن المعنى دون حقيقة الإعراب ، قال الزجاج في تقدير المحذوف : فكما تكرهون أكل لحمه ميتاً ، كذلك تجنبوا ذكره بالسوء [ غائباً ] وقال أبو علي في التذكرة : فكما كرهتم أكل لحمه ميتاً فاكروهوا غيبته وأتقوا الله .

(١) سورة البقرة ٦٠ .

(٢) سورة البقرة ٧٣ .

(٣) في هـ « ضربه » ، وصوابه بالفاء ، كما في الأصل هنا ، وفي المجلس الثالث والأربعين .

(٤) سورة يوسف ٤٥ ، ٤٦ .

(٥) في هـ : في حقيقة المحذوف .

(٦) سقط من هـ . وهو في الموضع السابق من معاني القرآن .

(٧) في هـ « وكما » . وأثبتته بالفاء من الأصل ، ومما يأتي في المجلس السادس والسبعين . وقد حكى

أبو حيان تأويل أبي علي الفارسي ، ثم تعقبه ، فقال : « وفيه عجرفة العجم » . ثم حكى كلام الزمخشري -

وفيه مشابه من كلام الفارسي وابن الشجري - وتعقبه كذلك قائلاً : « وفيه أيضاً عجرفة العجم » . البحر

المحيط ١١٥/٨ ، والكشاف ٥٦٨/٣ .

بقي أن أقول : إن كلام الفارسي في رواية ابن الشجري ، شبيه بما أثير معناه عن مجاهد ، كما ذكر القرطبي

٣٤٠/١٦ . وانظر تفسير مجاهد ص ٦١٢ .

وقال الفرّاء : فقد كرهتموه فلا تفعلوه ، يريد <sup>(١)</sup> : فقد كرهتم أكل لحمه ميتاً فلا تغتابوه ، فإنّ هذا كهذا ، فلم يُفصِّح بحقيقة المعنى .

وقرىء فيما خرّج عن القراءات المشهورة ﴿ فَكَرَهُتُمُوهُ ﴾ بالتشديد ، على ما لم يُسمّ فاعله ، أى بُغِضَ إليكم .

وقرأ نافع بن أبى نعيم [ ميتاً <sup>(٢)</sup> ] بالتشديد ، والميت والميت بمعنى ، كالميت والميت ، واللين واللين ، والطيب والطيب ، ومنه طيبة ، اسم المدينة ، سماها به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، مخففةً من طيبة ، ويدلّك على أنه لا فرق بين الميت والميت قول الشاعر <sup>(٣)</sup> :

ليس من مات فاستراح بميتٍ إنما الميت ميت الأحياء

ألا ترى أنه أوقع المخفف والمشدّد على شيء واحد ، قال أبو على في الحجة : وكذلك قول الآخر :

ومنهلٍ فيه الغراب الميت <sup>(٤)</sup>

قال : فلو شدّد لجاز .

(١) فى الأصل وهـ : « فلا تفعلوا » ، وأثبتته بالهاء من معانى القرآن للفرّاء ٧٣/٣ - والنقل عنه - وفيما حكاه عنه أبو حيان فى البحر ، وقال بعد ذكر تأويل الفارسى والزخشرى ، الذى أشرت إليه : « والذى قدره الفرّاء أسهل وأقلّ تكلفاً ، وأجرى على قواعد العربية » .

(٢) فى هـ : هكذا .

(٣) أى يضم الكاف وتشديد الراء . وقرأ بها أبو سعيد الخدرى ، وأبو حيوة ، والضحاك ، وعاصم الجحدرى . مختصر فى شواذ القراءات ص ١٤٣ ، وزاد المسير ٤٧٢/٧ ، والبحر ، الموضع المذكور .

(٤) ساقط من هـ .

(٥) عدى بن الرّغلاء القسّانى . الأصمعيّات ص ١٥٢ ، وحماسة ابن الشجرى ١٩٥/١ ، والمنصف ١٧/٢ ، ٦٢/٣ ، والعقد الفريد ٤٩١/٥ ، والصاهل والشاحج ص ٥٢٢ ، والكافى فى العروض والقوافى ص ١١٦ ، وغير ذلك كثير .

(٦) هذا البيت الذى بعده من أرجوزة تُنسب لأبى محمد الفقىسى ، وللمعجاج . أمالى القالى ٥٢/١ ، ٢٤٤/٢ ، والسّمط ٢٠٠/١ ، ٢٠١ ، واللسان ( غف - أجن ) .

قلت : يجوز ذلك إذا أُخْرِجَ عَمَّا بعده ، لأنَّ بعده :

سَقَيْتُ مِنْهُ الْقَوْمَ وَاسْتَقَيْتُ

وانتصاب « مَيْت » في الآية على الحال من « أَخِيهِ » وقد قَدِّمْتُ فيما مرَّ من  
الأُمالي أنَّ الحال من المضاف إليه مما قَلَّ استعماله ، وجاء ذلك في قول الجعدي<sup>(١)</sup> :

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا

وفي قول أبي الصَّلْتِ الثَّقَفِيِّ<sup>(٢)</sup> :

في رَأْسِ غُمْدَانٍ دَارًا مِنْكَ مَحْلَلًا

في أحد الوجهين ، وسأذكر لك إن شاء الله شرح هذين البيتين ، بعد استقصاء  
الكلام في « كُلُّ وَبَعْضٌ » وذلك أنه تعالى جَدَّهُ قَطَعَ « بَعْضًا » عَمَّا يقتضيه من  
الإضافة في قوله : ﴿ وَلَا يَعْتَبُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴾ وكذلك قوله : ﴿ كُلُّ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup>  
والأصل : لا يَعْتَبُ بَعْضُكُمْ بَعْضَكُمْ ، وكلُّهُم آمَنَ بِاللَّهِ ، ولتقدير الإضافة فيهما  
امتنع بعضُ التحوين من إدخال الألف واللام عليهما ، ويجوز في قياس قول سيبويه ،  
وفي رأى أبي عليّ ، لحاق الألف واللام لهما ، وذلك أن سيبويه أجاز في قول الشاعر<sup>(٥)</sup> :

تَرَى نَحْلَهَا نِصْفًا قَنَاةً قَوِيْمَةً وَنِصْفًا نَقًا يَرِيحُ أَوْ يَتَمَرُّمُرُ

(١) في المجلس الثالث وغيره مما ظهر في تخریج بيت النابغة الجعدي الآتي .

(٢) سبق تخریجه في المجلس المذكور .

(٣) يأتي تمامه وتخریجه ، إن شاء الله تعالى ، في المجلس السادس والعشرين ، وقد عقده ابن الشجري  
للقصيدة كلها .

(٤) سورة البقرة ٢٨٥ .

(٥) ذو الرمة . والبيت في ديوانه ص ٦٢٣ ، وتخریجه في ص ١٩٨٢ ، وزد عليه : الجمل المنسوب

للخليل ص ١٠١ ، وراجع الكتاب ١١/٢ .

[ يُرَوَى : « تَرَى تَخْلَفُهَا » ودل على ذلك قوله : « ونصفاً نقاً » وذلك لأن العَجِيزَةَ لا تكون إلا تَخْلَفُهَا<sup>(١)</sup> ] .

أن تنصِبَ نِصْفًا على أنه حال ، يعنى أنه كان أصله : ترى تَخْلَقُهَا قَنَاةً قَوِيمةً نِصْفًا ، ونَقًا يرتجُ نِصْفًا ، فلما قُدِّمَ وصِفُ النكرة عليها ، صار انتصابُه على الحال ، ولما أجاز انتصاب « نِصْف » على الحال دل ذلك على أنه عنده نكرة ، وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه ، لأنه إنما يكون في قطعِه عن الإضافة معرفة ، إذا قُدِّرَتْ إضافته إلى معرفة ، وإذا لم تُقَدَّرْ إضافته إلى معرفة كان نكرة ، وإذا كان نكرة جاز دخول الألف واللام عليه ، كما جاء في التنزيل : ﴿ قَلَمًا نِصْفٌ ﴾<sup>(٢)</sup> وكلُّ وبعضٌ مجراهما مجرى نِصْف ، لأنه يقتضى الإضافة إلى ماهو نِصْف له ، كما أن كلاً يقتضى الإضافة إلى ماهو كَلٌّ له ، وبعضًا يقتضى الإضافة إلى ماهو بعضٌ له ، فإذا قُدِّرَتْ إضافة كَلٌّ وبعضٌ إلى المعارف كانا معرفتين ، وإذا قُدِّرَتْ إضافتهما إلى التكررات كانا نكرتين ، فهما في هذا بمنزلة نِصْفٍ ، تقول : نِصْفُ دِينَارٍ ، ونِصْفُ الدينارِ ، وكلُّ رجلٍ ، وكلُّ الرجالِ ، وبعضٌ رَغِيْفٍ ، وبعضٌ الرَغِيْفِ .

قال أبو عليّ : ومما يدلُّ على صحة جواز دخول الألف واللام عليهما أن أبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون : مررتُ بهم كلاً ، فينصبونه على الحال ، ويُجرونه مُجْرَى : مررتُ بهم جميعًا ، وإذا جاز انتصابُه على الحال ، فيما حكاه عن

(١) ساقط من هـ . وكنت ظننت في أول الأمر أن هذه حاشية مقحمة ، لكنني رأيت الكلام بخط الناسخ نفسه ، ولم تجر عاداته أن يقحم حواشٍ على صلب الأمالي ، ولا تُكران إن شاء الله ، فهذا هو أسلوب المجالس والأمالي التي تلقى على الطلبة ، وقد جرى عليه ابنُ الشجري في غير مكان من الأمالي ، ولكنه يبدو غريباً هنا ، لفصله بين الفعل « أجاز » ومعموله « أن تنصب » . وانظر مثلاً ص ٣٣٤ .

وهذه الرواية « خلفها » بالفاء هي رواية الديوان . ورواية سيويه بالقاف ، كرواية ابن الشجري . (٢) في هـ : « على الحال » وجاء بهامش الأصل : « الكلام في جواز تعريف « كلٌ وبعض » بالألف واللام ، مما تنبه له أبو علي ، وزعم أنه قياس قول سيويه ، ولم يُسبق إليه ، وقد شرحه في المسائل الحلبيات » انتهى . ولم أجده في المطبوع من الحلبيات . ومعلوم أن في نسختها نقصاً .

(٣) سورة النساء ١١ .



/ العرب ، فلا إشكال في جواز دخول الألف واللام عليه ، ولا اعتبار بما وقع من ١٥٤ المعارف في مواقع الأحوال ، كقولهم : <sup>(١)</sup> طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ ، وَرَجَعَ عَوْدَهُ عَلَيَّ بِدَيْهِ ، وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، لأن هذه مصادرُ عملت فيها أفعالٌ من ألفاظها مقدرةٌ ، وتلك الأفعال واقعةٌ في مواقع الأحوال ، والأفعال نكراتٌ فلا يمتنع وقوعُ الفعل موقعَ الحال ، والتقدير : طَلَبْتَهُ تَجْهَدُ جَهْدَكَ ، وَرَجَعَ يَعُودُ عَوْدَهُ ، وَأَرْسَلَهَا يُعَارِكُ بَعْضُهَا بَعْضَهَا الْعِرَاكَ .

فإن قيل : فقد قالوا : القومُ فيها الجَمَاءُ الْعَفِيرَ ، فنصبوا الجَمَاءَ على الحال ، وفيه الألف واللام وليس بمصدر .

قيل : إن النحويين قد قَدَرُوا الألف واللام في هذا الاسم تقديرَ الزيادة ، كما قَدَرُوهُمَا زَائِدَيْنِ في قولهم : إني لأمرُّ بالرجلِ مِثْلِكَ فَيُكْرِمُنِي ، وكما جاءت زيادتهما في مواضع كثيرة نحو :

عَلَى قَنَّةِ الْعُرَى وَبِالنَّسْرِ عِنْدَمَا <sup>(٢)</sup>

و :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي <sup>(٣)</sup>

(١) أعاد ابن الشجري الكلام على ذلك مستوفى في المجلس الحادي والسبعين ، وقد قصره على الكلام في الحال .  
(٢) صدره :

أما ودماءٍ ثاراتٍ تخالها

وهو لعمرو بن عبد الجبن . المنصف ١٣٤/٣ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٠ ، ومعجم الشعراء ص ١٨ ، والتبيين ص ٤٣٥ ، والإنصاف ص ٣١٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٤٨ ، وشرح الشواهد الكبرى ٥٠٠/١ ، والخزانة ٢١٤/٧ ، وأنشد ابن الشجري البيت الشاهد مع بيتين بعده في المجلس السابع والسبعين .

(٣) المنصف ١٣٤/٣ ، والمخصص ١٦٨/١ ، ٢٢٠/١١ ، ٢١٦/١٣ ، والإنصاف ص ٣١٦ ، وشرح المفصل ٤٤/١ . والبيت في إصلاح المنطق ص ٢٦٢ ، برواية « الغمر » بالعين المعجمة . وهو في اللسان ( وبر ) بالعين المهملة ، عن الأصمعي ، ثم قال بعد إنشاده : « يريد أنه عمرو ، فيمن رواه هكذا ، ولأولاً فالأعرف : ياليت أم الغمر » . وانظر ما يأتي في المجلس التاسع والستين . وفيه الكلام عن إثبات الواو وحذفها من « عمرو » .

و :

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا<sup>(١)</sup>

وكزيادتهما في الذي ونحوه ، وإذا ساغ التأويل في قولهم : « هم فيها الجماء الغفير » لم يكن لمن جعل الحال معرفة حجة في ذلك ، وتأنيت الجماء لتأنيث الجماعة ، واشتقاقها من الجَمِّ وهو الكثير ، وفي التنزيل : ﴿ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾<sup>(٢)</sup> والغفير : مأخوذ من العفر ، وهو التغطية والستر ، كأنهم يسترون الأرض بكثرتهم .

فإن قلت : فقد قالوا : كلمته فاه إلى في ، فنصبوا المضاف إلى المعرفة على الحال وليس بمصدر ففعل فيه فعلاً من لفظه ، وتحكم بأن فعله واقع موقع الحال ، ولا هو من أسماء الفاعلين وغيرها ، مما يُقدَّر بإضافته الانفصال .

فالجواب : أن « فاه » عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر ، وذلك المحذوف كان هو الحال في الحقيقة ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه ، وتقديره : جاءلاً<sup>(٣)</sup> / ١٥٥ / فاه إلى في .

على أن هذه الكلم التي وضعوها مواضع الأحوال وهي معارف ، لو كانت خالية

(١) تمامه مع اختلاف الرواية :

مطيقاً لأعباء الخلافة كاهله

وهو لابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد . والبيت في ديوانه ص ١٩٢ ، وتخرجه في ص ١٩٥ ، وزد عليه : شرح شواهد الشافعية ص ١٢ ، وأعاده ابن الشجري في المجلسين : التاسع والستين ، والسابع والسبعين .

(٢) سورة الفجر ٢٠ .

(٣) في هـ : بإضافة .

(٤) هذا تقدير الكوفيين ، كما ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٦١/٢ ، وهو ما فهمه أبو حيان من كلام الفراء ، وحكاه البغدادي في الخزانة ٢٠٠/٣ ، أما تقدير سيوييه والمرد ، وأكثر البصريين فهو : مشافهة ، أو مشافهاً . راجع الكتاب ٣٩١/١ ، والمقتضب ٢٣٦/٣ . وقد ذكر ابن الشجري التقديرين في المجلس الحادي والسبعين ، دون عزو .

من تأويل يُدخلها في حيز التكرات لما ساع الاحتجاج بها ، لأن ذلك عدولٌ عن العام الشائع إلى الشاذ النادر .

فقد ثبت بما ذكرنا أن دخول الألف واللام على « كَلٌّ وبعض » جائز من جهتين : إحداهما أنك لا تُقدِّرهما مضافين إلى معرفة ، وإذا لم تُقدِّر إضافتهما إلى معرفة جرياً مجرى « نصيف » وغيره من التكرات المتصرفة .

والجهة الأخرى : أن يكون « كَلٌّ » على ما ذكره أبو الحسن من استعمالهم إيَّاه حالاً بمعنى جميعاً ، فيجوز دخول الألف واللام عليه ، كما دخلا في الجميع ، فقد ثبت بهذا أن من امتنع من دخول الألف واللام عليهما مخطيء .

فإن قيل : فقد علمت أن « كُلاًّ وبعضاً » مما لا ينفك من الإضافة لفظاً ومعنى ، أو معنى لا لفظاً ، فهما في ذلك بمنزلة « قَبْلٌ وبعْدٌ » فما الفرق بينهما وبين « قَبْلٌ وبعْدٌ » حتى أجزئتم دخول الألف واللام عليهما ، ولم يأت ذلك في « قَبْلٌ وبعْدٌ » وحتى جاء بناء « قَبْلٌ وبعْدٌ » على الضم في حال إفرادهما ، إذا قُدِّرا مضافين إلى معرفة ، ولم يأت ذلك في « كَلٌّ وبعض » ؟

فالجواب : أن امتناع الألف واللام من الدخول على « قَبْلٌ وبعْدٌ » من حيث لم يُستعمل إلا طرفين ناقصي التمكن ، فجريا في ذلك مجرى الظروف التي لم تتمكن كأذ ولَدْنٌ وعِنْدٌ ولَدَى ، وساع البناء فهما إذا أُفردا نُقصان تمكنهما في حال الإضافة ، ألا تراهما لا يُرفعان مضافين ، وليس بعد نُقصان التمكن مع حذف المضاف إليه ، وهو جار مجرى بعض أجزاء المضاف إلا البناء ، وليس كذلك « كَلٌّ وبعض » ، لأنهما اسمان متمكنان كل التمكن ، فأُتبع النظر فيما ذكرته لك من هذه الفصول ، لتعرف حقيقتها بتوفيق الله .

(١) في الأصل « حتى » بطرح الواو .

### المجلس الرابع والعشرون

١٥٦ / وهو مجلس يوم الثلاثاء ، الثامن من جمادى الآخرة ، سنة ست وعشرين وخمسمائة .

يتضمن قول النابغة الجعدي في وصف فرس :

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُذْبِرًا خُضِبِينَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبِ<sup>(١)</sup>  
حِجَارَةٌ غَيْلٍ بَرَضْرَاضَةٍ كُسِينِ طِلَاءٍ مِنَ الطُّحْلِبِ

الحاميتان : ناحيتا الحافر عن يمين وشمال ، وقال ابن قتيبة<sup>(٢)</sup> : « الحاميتان عن يمين السنبلك وشماله ، والسنبلك : طرف مقدم الحافر » ، وقيل : الحامية : أعلى الحافر ، والقول الأول أثبت .

والغيل : الماء الجاري على وجه الأرض .

والرَضْرَاضَةُ : [ الأرض<sup>(٣)</sup> ] الصلبة ، ويُسْتَحَبُّ في الحوافر أن تكون سوداً أو خضراً لا يبيض منها شيء ، لأنَّ ابيضاضها رِقَّةٌ ، شبه حوافره بحجارة مقيمة في ماء قليل ، وذلك أصلب لها ، ويقال للصخرة التي بعضها في الماء وبعضها خارج : آنان

(١) فرغت منه في المجلس الثالث .

(٢) في أدب الكاتب ص ١٣٦ . وقال في المعاني الكبير ص ١٦٦ : « الحوامي : جوانب الحوافر . يقول : هي سود كأنها خضبت » . وهذا التفسير الذي حكاه ابن الشجري عن ابن قتيبة يُنسب لأبي عبيدة أيضا ، على ما في اللسان ( حمى ) . وانظر كتابه الخيل ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٣) سقط من هـ .

الضَّحْلُ ، والضَّحْلُ : الماء القليل ، وذلك النهاية في صلابتها ، وإياها عنى المتنبئ بقوله :

أنا صخرة الوادى إذا ما زوجمت<sup>(١)</sup>

وإذا كانت جوانب الحافر صلاباً ، على الوصف الذى ذكرناه ، وكانت سوداً أو خضراً ، فمقاديمها أصلب وأشد سواداً أو خضرة .

وقوله : « خضين » عند أبى على : فى موضع نصب ، بأنه حال من الحوامى ، والعامل فيه مافى « كأن » من معنى الفعل ، كقول النابغة الآخر ، فى وصف قرن الثور ، ونفوذ فى صفحة الكلب :

كأنه خارجاً من جنب صفحته سقود شرب نسوه عند مفتاد<sup>(٢)</sup>

والشرب : جمع شارب ، والمفتاد : المطبخ والمشتوى .

ولم يجعل « خضين » خبر كأن ، لأنه جعل خبرها قوله : « حجارة غيل » ولم يجز أن يكونا خبرين لكأن ، على حد قولهم : هذا حلو حامض<sup>(٣)</sup> ، أى قد جمع الطعمين ، قال : لأنك لا تجد فيما أخبروا / عنه بخبرين أن يكون أحدهما ١٥٧ مفرداً والآخر جملة ، لا تقول : زيد خرج عاقل .

والقول عندى أن يكون موضع « خضين » رفعاً بأنه خبر كأن ، وقوله :

(١) تمامه :

وإذا نطقت فإننى الجوزاء

ديوانه ١٥/١ ، والخزانة ١٦٣/٣ .

(٢) ديوان النابغة الذبياني ص ١١ ، وكتاب الشعر صفحات ٦٢ ، ٢١٩ ، ٢٤٨ ، وحواشيه ، والجمل المنسوب للخليل ص ٧٥ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس الحادى والسبعين .

(٣) الكتاب ٨٣/٢ ، وكتاب الشعر ص ٢٣٩ ، ٢٤٣ .

« حِجَارَةٌ غَمِيلٌ » خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ ، أى هى حِجَارَةٌ غَمِيلٌ ، وأداة التشبيه محذوفة ، كما قال :

فَهُنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتُ الْعَلَّائِلِ<sup>(١)</sup>

أى مثلُ إضياءٍ ، والإضياءُ : العُذْرانُ ، وإجْدَها : أضاءَ ، فَعَلَةٌ جُمِعَتْ على فِعالٍ ، كَرَقَبَةٍ وَرِقَابٍ ، شَبَّهَ الدَّرُوعَ فى صَفائِها بِالْعُذْرانِ ، ومِثْلُه فى حَذفِ حَرفِ التَّشْبِيهِ فى التَّنزِيلِ : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> أى مِثْلُ أُمَّهَاتِهِمْ فى تَحْرِيمِهِمْ عَلَيْهِمْ ، والتَّزَامُهُمْ تَعْظِيمَهُمْ .

وأما قوله : « مُدْبِرًا » فحالٌ من الهاءِ ، والعامِلُ على رأى أبى علىٍّ ماتقَدَّرُه فى المِضَافِ إليه من معنى الجارِّ ، يعنى أن التقدير : كأنَّ حَواِمِيَّ ثابتَةٌ له مَدْبِرًا ، أو كائنةٌ له ، قال : ولا يجوزُ تَقْدِيمُ هذه الحالِ ، لأنَّ العامِلَ فيها معنى لا فِعْلٌ مَحْضٌ ، قال : ولا يجوزُ أن يكونَ العامِلُ فى قوله : « مُدْبِرًا » مافى « كَأَنَّ » من معنى الفِعلِ ، لأنَّه إذا عَمِلَ فى حالٍ لم يَعمَلْ فى أخرى ، يعنى أن « كَأَنَّ » قد عَمِلَ فى موضعٍ « تُحْضِيْنِ » النَّصَبِ على الحالِ ، فلا يَعمَلُ فى قوله : « مَدْبِرًا » . وهذا القولُ يدلُّ على أنَّه يُجِيزُ أن يَنْصَبَ حالٌ المِضَافِ إليه العامِلُ فى المِضَافِ ، وإذا كانَ هذا جائزًا عنده ، وقد قَرَّرْتُ لك أن تجعلَ « تُحْضِيْنِ » خبرَ كَأَنَّ ، فالعامِلُ إذا

(١) صدره :

عَلَيْنَ يَكْدِيونَ وَأُبْطِنُ كُرَّةً

وهو للنايعة ، يصف دروعاً بالصفاء . والكِدْيونُ : دُهْنٌ من الزيت أو الدَسَمِ تُجلى به الدَّرُوعُ . والكُرَّةُ : البَعْرُ ، وقيل : سِرْقِيْنٌ وترابٌ يَدُقُّ ثم تجلى به الدَّرُوعُ أيضا . ديوان النايعة ص ١٤٧ ، وكتاب الشعر ص ٣٣٣ ، وحواشيه ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٨٥ ، ٧٩١ . وقد أعاد ابن الشجرى موضع الشاهد من البيت فى المجلس السابع والعشرين .

(٢) الآية السادسة من سورة الأحزاب .

(٣) فى هـ : « وقد قررت أن يجعلُ تُحْضِيْنِ كأنَّ فالعامِلُ ... » وهو كلامٌ مضطربٌ أصلحه مصححُ الطبعة الهندية بزيادة « عاملٍ » ، ولكنَّه بقى على فساده . وفى الخزانة ١٦٥/٣ عن ابن الشجرى : « وإذا كانَ هذا جائزًا عنده فإنَّ جعلَ تُحْضِيْنِ خبرَ كَأَنَّ فالعامِلُ ... » وهو تغييرٌ من البغدادى لكلام ابن الشجرى .

في قوله « مدبراً » ما في كأن من معنى الفعل ، وهذا - أعنى نَصَبَ حالِ المضاف إليه بالعامِلِ في المضاف - إنما يجوز إذا كان المضاف ملتبساً بالمضاف إليه ، كالتباس الحوامي بما هي له ، ولا يجوز في قولك : ضربتُ غلامَ هندی جالسةً ، أن تنصبَ « جالسةً » بضربت ، لأن الغلامَ غيرُ ملتبسٍ بهند ، كالتباسِ الحوامي بصاحبها ، ولا يجوزُ عندي أن تنصبَ « جالسةً » بما تُقدِّره من معنى اللام في المضاف إليه ، فكأنك قلت : ضربتُ غلاماً كائناً لهندي جالسةً ، لأن ذلك يوجب أن يكون الغلامُ لهندي في حال جلوسها خاصةً ، وهذا مستحيل ، فكذلك قوله : « كأن حواميه مُدبراً » إن قَدَّرتْ / فيه : حوامي ثابتةً له مُدبراً ، ووجب أن يكونَ الحوامي ١٥٨ له في حال إداره ، دُونَ حال إقباله ، وهذا يُوضِّح لك فسادَ إعمالك في هذه الحال معني الجارِّ المُقدَّر في المضاف إليه ، فلا يجوزُ إذاً : ضربتُ غلامَ هندی جالسةً لذلك ، ولعدم التباسِ المضافِ بالمضاف إليه .

ونظيرُ ما ذكرناه : من جوازِ مجيءِ الحالِ من المضافِ إليه إذا كان المضافُ ملتبساً به ، قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> أخبر بخاضعين عن المضاف إليه ، ولو أخبر عن المضاف لقال : خاضعةً ، أو خُضِعاً أو خواضِعَ ، وإنما حَسُنَ ذلك ، لأن خُضوعَ أصحابِ الأعناقِ بخُضوعِ أعناقهم ، وقد قيل فيه غيرُ هذا ، وذلك ما جاء في التفسير ، من أن المرادَ بأعناقهم كبراًؤهم ، وقال أهل اللغة : أعناقهم : جماعتهم ، كقولك : جاءني عُتُقٌ من الناس : أي جماعةٌ ، فالخبرُ في هذين القولين عن الأعناق .

وقال أبو علي في « مُحَضَّبٍ » من قول الأعشى<sup>(٥)</sup> :

(١) في هـ : « كذلك » . وما في الأصل مثله في الخزانة .

(٢) الآية الرابعة من سورة الشعراء .

(٣) وهذا اختيار الفراء . راجع معاني القرآن ٢/٢٧٧ ، وانظر مجاز القرآن ٢/٨٣ ، والكامل ١/١٤١ .

(٤) بضم العين والنون .

(٥) ديوانه ص ١١٥ . وكلام أبي علي في التكملة ص ١٣٤ ، وانظر أيضاً مجالس ثعلب =

أرى رجلاً منكم <sup>(١)</sup> أسيفاً كماًما يَضُمُّ إلى كَشْحِيهِ كَفًّا مُحَضَّباً  
أقولاً : أحدهما : أن يكونَ وَصْفاً لكَفِّ ، وقال : يجوز أن يكونَ كَقَوْلِهِ : .

ولا أرضَ أبْقَلَ إِبْقَالِهَا

ويجوز أن يكونَ حَمَلُ الكَفِّ على العَضْوِ ، كما حَمَلَ الآخَرُ البِئْرَ على القَلْبِ ، في

قوله :

يا بئْرُ يا بئْرَ بنِي عَدِيٍّ لَأَنْزَحْنَ قَعْرَكَ بِالذُّلِيِّ <sup>(٢)</sup>

حتى تُعَوِّدِي أَقْطَعَ الوَلِيِّ

أى حَتَّى تُعَوِّدِي قَلْبِيًّا أَقْطَعَ الوَلِيِّ ، لأنَّ التذكيرَ في القَلْبِ أكثرُ ، ألا ترى أنهم  
قد قالوا في جَمْعِهِ : أَقْلِبِيَّةٌ ، يعني أن أَفْعَلَةً هو القياسُ في جمع ما كان على فَعِيلٍ  
ونحوه ، كَفِعَالٍ وفُعَالٍ [ وفَعَالٌ <sup>(٣)</sup> ] إذا كان واقِعاً على مُدَكَّرٍ ، كَفَفَيْزٍ وِجِمَارٍ وغُرَابٍ  
وَفَدَانٍ <sup>(٤)</sup> ، فإذا كان اسماً لمؤنثٍ غلب عليه جمعُه على أَفْعَلٍ ، كَيَمِينٍ وأَيْمَنٍ ، وشِمَالٍ

= ص ٣٨ ، وضرورة الشعر ص ٢١٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٧٣ ، والبلغة في الفرق بين المذكر  
والمؤنث ص ٧٠ ، وغير ذلك كثير تراه في حواشي ما ذكرت . وأعاده ابن الشجري في المجلسين الحادي  
والثلاثين ، والثاني والثلاثين . وأنشده ابن منظور في اللسان (أسف) وترجم على الأعشى ، وليس يصح ، لأنه  
مات على الكفر في أكثر الأقوال .

(١) في الأصل : « منهم » . وما في الأصل مثله في الديوان ، وانظر حواشي البلغة .

(٢) لم يرد هذا الوجه عند أبي علي في التكملة .

(٣) هو عامر بن جُوَيْن الطائي . وصدر البيت :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا

وهو في غير كتاب . انظر سيبويه ٤٦/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والمختص ١١٢/٢ ، والمقرب  
٣٠٣/١ ، والبلغة ص ٦٤ ، وحواشيا .

(٤) الموضوع السابق من التكملة ، والخصص ١٤٨/١٦ ، ٨/١٧ ، والإنصاف ص ٥٠٩ .

(٥) قال صاحب الإنصاف : « وكان الأصل أن يقول : « قَطَعِي الوَلِيَّ ؛ لأن البئر مؤنثة ، إلا أنه ذكَّره  
حملاً على المعنى ، فكأنه قال : حتى تعودي قلبياً أَقْطَعَ الوَلِيَّ » . ثم ذكر بقية كلام ابن الشجري .

(٦) سقط من هـ .

(٧) في هـ : « وفلان » خطأ ، والفدان بتخفيف الدال : الذي يجمع أداة الثورين في القران - وهو الحبل

- للحرث .



وَأَشْمَلُ ، وَعَنَاقُ / وَأَعْنُقُ ، وَعُقَابُ وَأَعْقَبُ ، وَأَتَانُ وَأَتْنُ ، وقد جاء في القليب ١٥٩  
التذكير والتأنيث ، فجمعهم إياه على أقلية ، كقَفِيزٍ وَأَقْفِيزَةٍ ، دليل على قوة التذكير  
فيه ، فلما لم يقل : قَطَعَاءَ الْوَلِيِّ ، عَلِمْنَا أَنَّهُ حَمَلَ الْبَيْرَ عَلَى الْقَلِيبِ .

وأما « الْوَلِيِّ » فكأنه أراد به الماء الذي يلي الماء الموجود في البئر ، إذا نُزِحَ الموجودُ  
وَلِيَهُ مَاءٌ آخَرَ ، كان معدوماً فظَهَرَ .

قال أبو علي : ومثله في الحَمَلِ على المعنى قول الأعشى أيضاً<sup>(١)</sup> :

لِقَوْمٍ وَكَانُوا هُمُ الْمُنْفِذِينَ شَرَابَهُمْ قَبْلَ إِنْفَادِهَا

أَثَّ الشَّرَابِ ، حيث كان الخمر في المعنى ، كما ذَكَرَ « الْكَفِّ » حيث كان  
عضواً في المعنى ، وهذا النحو كثير .

قلت : إن قوله : « لِقَوْمٍ » وصف لنكرة تقدم ذكرها [ في قوله ] :

فَبَاتَتْ رِكَابٌ بِأَكْوَارِهَا لَدَيْنَا وَخَيْلٌ بِالْبَادِهَا

وإنما قال : « بَاتَتْ رِكَابٌ بِأَكْوَارِهَا ، وَخَيْلٌ بِالْبَادِهَا » لأنهم جاءوا في طلب  
الخمر ، فباتت رِكَابُهُمْ وَخَيْلُهُمْ بِحَالِهَا ، لأنهم على سَفَرٍ ، وَالرِّكَابُ : إِبِلُ الْقَوْمِ الَّتِي  
يُرَكِّبُونَهَا وَيَمْتَارُونَ عَلَيْهَا ، وَوَاحِدُ الْأَكْوَارِ : كُورٌ ، وَهُوَ رَحْلُ الْبَعِيرِ بِأَدَاتِهِ .

وفي تأنيث الضمير من قوله : « قَبْلَ إِنْفَادِهَا » قولان : أحدهما أن يكون أراد قبل  
إِنْفَادِ عَقُولِهِمْ ، فيكون من باب : ﴿ مَا تَرَكَ عَلَيَّ ظَهْرَهَا مِنْ ذَابَّةٍ ﴾<sup>(٢)</sup> لَأَنَّ ذِكْرَ الشَّرَابِ  
وَإِنْفَادَهُ دَلِيلٌ عَلَى نَفَادِ عَقُولِ شَارِبِيهِ ، وَقَدْ أَشْبَعَتْ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الضَّرْبِ مِنَ  
الإضمار فيما سبق من الأمالي ، وهذا قول الأصمعي<sup>(٤)</sup> .

(١) ديوانه ص ٧١ ، والإنصاف ص ٥٠٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٧٦ .

(٢) ليس في هـ .

(٣) الآية الأخيرة من سورة فاطر .

(٤) في المجلس التاسع .

والقول الآخر الذي ذكره أبو علي هو قول المؤرج السدوسي ، وذلك حمّل  
الشرب على الخمر ، ومفعول الإنفاد على هذا القول محذوف ، أي قبل إنفادها  
عقولهم ، والفاعل في القول الأول هو المحذوف ، أي قبل إنفاد الشرب عقولهم ، لأن  
فاعل المصدر يُحذف كثيراً .

/ فإن قيل : ما وجه التمدح بإنفاد خمرهم قبل نفاذ عقولهم ؟

فالجواب : أنهم يمدحون ويتمدحون بكثرة شرب الخمر ، فيقولون : رجل خمي  
وشري ، كما قال :

شريبٌ خمرٍ مسعرٍ لحروبٍ

ولما بنوه على فِعيل ، لأنه من أبنية التثكير ، ومثله : رجلٌ سيكيت : كثير  
السكوت ، وإذا لم يكذ يسكرُ شاربُ الخمر دَلَّ ذلك على إدمان شربها ، وبذلك  
مدح المتنبي سيف اللولة في قوله :

تَعَجَّبَتِ الْمُدَامُ وَقَدْ حَسَاها فَلَـم يَسْكَرْ وَجَادَ فَمَا أَفَاقَا

ومدح آخر فقال :

مَرَّتْكَ ابْنُ إِبرَاهِيمَ صَافِيَةُ الْخَمْرِ وَهَنْتُهَا مِنْ شَارِبِ مُسْكَرِ السُّكْرِ

قال أبو علي : ويجوز أن يكون جعل « المُخْضَبُ » للرجل ، لأنك تقول : رجلٌ  
مُخْضَبٌ : إذا خُضِبَتْ يَدُهُ ، كما تقول : مَقْطُوعٌ : إذا قُطِعَتْ يَدُهُ ، فتقول على  
هذا : رجلٌ مُخْضَبٌ : إذا خُضِبَتْ يَدُهُ ، ويُقَوَّى ذلك قول الشاعر :

(١) حسان بن ثابت رضى الله عنه . وقيل غيره . ديوانه ٤١٠/٢ ، والهمع ٩٧/٢ . وصدر البيت :

لا تنفري يا ناق منه فإنه

(٢) ديوان المتنبي ٣٠١/٢ .

(٣) ديوانه ١٣٧/٢ ، والمملوح هو : علي بن إبراهيم التنوخي . شرح الواحدي ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٤) في بعض نُسَخِ التكملة زيادة « صفة » . فجاءت العبارة هكذا : « جعل الخضب صفة للرجل » .

سَقَى الْعَلَمَ الْفَرْدَ الَّذِي فِي ظِلَالِهِ غَزَالَانِ مَكْحُولَانِ مُخْتَضِبَانِ<sup>(١)</sup>

فإذا استقام ذلك أمكن أن تجعل « مُخْتَضِبًا » صفة لرجل المنكور ، وإن شئت جعلته حالاً من الضمير المرفوع في يَضُمُّ ، أو الجرور في قوله : « كَشْحِيهِ » لأنهما في المعنى لرجل المنكور . انتهى كلامه ، وذلك في باب ما أُثِّتَ من الأسماء من غير لحاق علامةٍ من العلامات الثلاث به .

وأقول<sup>(٢)</sup> : إنك إذا جعلته حالاً من المضمير في « يَضُمُّ » كان أمثل من أن تجعله حالاً من المضاف إليه ، إلا أن ذلك جاز لالتباس الكشحين بما أضيفتا إليه ، وأما إجازته أن يكون وصفاً لرجل ، ففاسدٌ في المعنى ، وهو محمولٌ على ترك إنعام نظره فيه ، لأنك إذا فعلت ذلك أخرجته من حيز التشبيه والمجاز ، فصار وصفاً حقيقياً ، والشاعر لم يُريد / ذلك ، لأن الرجل الذي عناه لم يكن مُخْتَضِبًا على الحقيقة ، وإنما شَبَّهه بمن قُطعت يده ، وَضُمَّهَا إِلَيْهِ مُخْتَضِبَةً بِالْذَّمِّ .

والأسيْفُ : الحزِينُ ، والأسيْفُ [ أَيْضًا ]<sup>(٣)</sup> والأسيْفُ : الشَّدِيدُ الغَضَبِ ، من قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِيفًا ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا

(١) البيت في الأغاني ٢٨٦/٩ ، والقافية فيه : « مؤتلفان » . وهو مما ينسب إلى مجنون بنى عامر . وهو في ديوانه ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، برواية :

أيا جبل الثلج الذي في ظلاله غزالان مكحولان مؤتلفان

ويروى : أيا جبل الدوم .

هذا وقد ذكر القيسى في إيضاح شواهد الإيضاح ص ٦٧٧ ، أن أبا زيد أنشده في نوادره لبعض الأعراب من بنى جشم ، وأنشد بعده بيتاً . قلت : ولم أجده في نوادر أبي زيد المطبوع .

(٢) في هـ : « إلحاق » . وما في الأصل مثله في التكملة لأبي علي ص ١٣٢ ، والنقل منه .

(٣) في هـ : وذلك أنك ...

(٤) في هـ : حالاً هو المضمير ...

(٥) ليس في هـ .

(٦) سورة الأعراف ١٥٠ ، وانظر أيضاً سورة طه ٨٦ .

انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴿١﴾ .

فالمعنى : أرى رجلاً منكم حزينا<sup>(٢)</sup> أو شديد الغضب ، كأنه من بغضه لى وغضبه على<sup>(٣)</sup> قد قطعت كفه فضمها إلى خاضرتيه مخضبةً بدمها ، فإذا جعلت « مُخَضَّباً » وصفاً لرجل ، فالتقدير : أرى رجلاً منكم مخضباً ، كأنه يضم إلى كشحيه كفاً ، فجعلت التبخضيب حقيقةً له ، فأخرجته من التشبيه ، وليس الأمر كذلك .

فأما إجازته أن يكون قوله : « كَفًّا مُخَضَّبًا » كقول الآخر :

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِيقَالِهَا

وأن يكون حمل الكف على العضو ، فعلية اعتراض<sup>(٤)</sup> ، وهو أن يُقال : أى فرق بين هذين الوجهين ، ونحن إنما نحمل الأرض في قوله :

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِيقَالِهَا

على المكان ، كما نحمل الكف على العضو ؟

والجواب : أن بينهما فصلاً ، وهو أن يجعل تأنيث الأرض في قوله :

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِيقَالِهَا

مُعتدّاً به ، إلا أنه مع الاعتداد به لما كان تأنيثاً ضعيفاً ، لأنه غير حقيقى ، وليست له علامة ، جاز في الضرورة تذكير المضمَر في « أَبْقَلَ » ، ويُجعل الكف بمنزلة العضو ، فلا يعتد بتأنيثها ، بل يجعلها مجردة من معنى التأنيث ، حتى كأنه

(١) سورة الزخرف ٥٥ .

(٢) في هـ « منكم » هنا وفي الموضع التالى . وانظر ماتقدم في تخرج البيت .

(٣) في هـ : « وقد » بإقحام الوار .

(٤) في هـ : الاعتراض .

٢٤٧

المجلس الرابع والعشرون

قال : عضواً مخضباً ، ومثله في حَمَلِ المَوْتِ عَلَى النَظِيرِ المَذْكَرِ قَوْلِ المُنْتَبِي <sup>(١)</sup> :

مَثَلتِ عَيْنِكَ فِي حَشَايَ جِرَاحَةً فَتَشَابَهَا كِلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ

كان الِوَجْهُ أَن يَقُول : فَتَشَابَهْتَا ، وَلَكِنَّهُ حَمَلِ الجِرَاحَةِ عَلَى الجُرْحِ ، وَالْعَيْنَ

عَلَى العُضْوِ . آخِرُ المَجْلِسِ .

\* \* \*

(١) ديوانه ١٤/١ .

### المجلس الخامس والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، منتصف جمادى الآخرة ، من سنة ست وعشرين

١٦٢ وخمسمائة .

يتضمّن ما وعدتكم به من تفسير قول أبي الصّلت الثقفى :

اشْرَبْ هَنِئاً عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِئاً<sup>(١)</sup> فِي رَأْسِ غُمْدَانَ دَارًا مِنْكَ مِخْلَالاً

يقال : هَنَأَهُ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ يَهْنِئُهُ ، وما كان هَنِئاً ، ولقد هُنُوٌ ، والمصدرُ  
الهْنَاءُ ، وكلُّ ما لم يَأْتِ بِمَشَقَّةٍ وَلَا عَنَاءٍ فَهُوَ هَنِئٌ ، وهَنِئٌ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ هُنُوٌ ،  
كَظَرِيفٍ مِنْ ظَرْفٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْدُولاً عَنْ هَانِيٍّ ، مِنْ قَوْلِكَ : هَانَى فُهِو  
هَانِيٌّ ، كَمَا عُدِلَ رَجِيمٌ وَعَلِيمٌ ، عَنْ رَاجِمٍ وَعَالِيمٍ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الرَّجُلُ : هَانِئاً ، لِأَمِنْ  
قَوْمِهِ . هِنَأْتُ الْبَعِيرَ : إِذَا طَلَيْتَهُ بِالْهِنَاءِ ، وَهُوَ الْقَطِرَانُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ :  
إِنَّمَا سُمِّيَتْ هَانِئاً لِتَهْنِيٍّ<sup>(٢)</sup> .

وذهب أبو عليّ إلى أن « هَنِئاً » حَالٌ وَقَعَتْ مَوْجِعَ الْفِعْلِ ، بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِهِ ،  
كَمَا وَقَعَ الْمَصْدَرُ فِي قَوْمِهِ : سَقِيًّا لَهُ وَرَعِيًّا ، بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِسَقَاهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ اللَّهُ ،

(١) يأتي تخريجه ، إن شاء الله ، مع القصيدة كلها في المجلس التالي .

(٢) وتنهتاً أيضاً ، فهما لغتان . والمعنى : لتغول وتكفي ، وهو مثل يضرب لمن عُرف بالإحسان ، فيقال  
له : اجْرِ عَلَى عَادَتِكَ وَلَا تَقْطَعْهَا . مجمع الأمثال ١٨/١ ، والخصائص ٢٧١/٣ ، واللسان ( هنا ) .

(٣) ذكره في الشيرازيات ، ورقة ٧١ ب - ٧٣ ب ، وسيلذكر ابن السجري شيئاً من ذلك في المجلس  
الحادى والأربعين .

فلا يجوز ظهور الفعل معه ، لأنه قام مقامه ، فصار عوضاً عنه ، فقوله : « هنيئاً » لاتعلق له باشرب ، لأنه وقع موقع ليهيئك أو هنأك أو هنؤ ، والتقدير : ليهيئك شرئك . أو هنأك شرئك ، أو هنؤ شرئك .

قال : ويدل ذلك على كونه بدلاً من الفعل تعاقبهما على الموضع الواحد ، كقوله :<sup>(١)</sup>

أظفره الله فليهيئ له الظفر

فهذا بمنزلة : فهنيئاً له الظفر ، واستدل أيضاً على أن هنيئاً صار بدلاً من اللفظ بالفعل ، بأنه أجرى بلفظ الأفراد على الجميع ، في قوله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> متكئين أراد أنه قال تعالى : ﴿ هَنِيئًا ﴾ ولم يقل : هَنِيئِينَ ، فأفرد بعد لفظ الجمع ، لأن « هنيئاً » ناب عن الفعل ، فصار بدلاً من اللفظ به ، والفعل لا يجمع فكذلك ما ناب عنه ، فصار بدلاً منه ، وأجاز في « متكئين » أن يكون حالاً من الواو في « كلوا » وأن يكون حالاً من المضمر في « هنيئاً » قال : وكونه حالاً من المضمر في « هنيئاً » أقيس ، لأنه أقرب إليه .

/ قال : وإذا ثبت أن « هنيئاً » بدل من هنؤ أو هنأك أو ليهيئك ، لم يكن حالاً ١٦٣ من المضمر في « اشرب » كما أن الفعل الذي هو بدل منه لا يكون كذلك ، قال : ووجه كون « هنيئاً » بدلاً من الفعل من جهة القياس : أن الحال مُشَبَّهَةٌ لِلظرف<sup>(٤)</sup> ،

(١) هو الأخطل . ديوانه ص ١٩٦ ، والكتاب ٣١٧/١ ، وشرح المفصل ١٢٣/١ . صدره :

إلى امرئ لا تُعْرِينَا نَوَافِلُهُ

ويعنى بامرئ : الخليفة عبد الملك بن مروان . ولا تُعْرِينَا : أى لا تتركنا ولا تغفلنا .

وانظر حواشى الكتاب .

(٢) سورة الحاقة ٢٤ .

(٣) سورة الطور ١٩ ، ٢٠ .

(٤) انظر لهذه المشابهة ما سبق في المجلس السابع عشر .

من حيث كانت مفعولاً فيها ، كما أن الظرف مفعولٌ فيه ، فمن حيث وقعت الظروف في الأمر [ العام ]<sup>(١)</sup> وغيره بدلاً من الفعل ، في قولهم : إليك ووراءك وعليك زيداً ، ودوتك عمراً ، وجاءني من عندك ، والذي في الدار زيدٌ ، كذلك وقعت الحال بدلاً من الفعل . أراد أن إليك ووراءك ، وقعا موقع : تَنَحَّ وارجع ، وعليك ودوتك ، وقعا موقع : الزم وخذ ، ووقع الظرف في قولك : جاءني من عندك ، والذي في الدار زيدٌ ، موقع : استقر .

قال : فكما قامت هذه الظروف مقام الأفعال ، وصارت بمنزلتها ، فكان كل واحد منها بدلاً من فعل ، كذلك صار الحال في قولهم : هنيئاً بدلاً من الفعل الذي هو اهتأ أوليهنئك أو هتأك أو هتؤ ، ولما اجتمع الظرف والحال فيما ذكرنا ، من كون كل واحد منهما مفعولاً فيه ، اجتماعاً في أن عملت فيهما معاني الأفعال ، نحو : زيدٌ فيها قائماً ، وكل يوم لك ثوبٌ ، ولولا ما ذكرناه من الشبه بينهما ما كان من حُكْم المعنى أن يعمل في الاسم المنتصب على الحال ، ألا ترى أن الحال عبارة عن الاسم الذي يكون مفعولاً به ، في نحو : ضربت زيدا مشدوداً ، فكما أن المفعول به لا تعمل فيه المعاني ، كذلك كان القياس فيما هو عبارة عن المفعول به أن لا يعمل فيه المعنى ، لولا ما حصل بين الظرف والحال من المناسبة .

قال : ومثل قوله : « اشرب هنيئاً » في أن « هنيئاً » غير متعلق بـ « اشرب » ، وإن كان ذلك فيه جائزاً قبل أن يكون بدلاً : انتفاء تعلق الظرف في نحو : عندك زيداً ، / ١٦٤ / ودوتك بكرةً ، بالفعل الذي صار الظرف بدلاً منه ، وإن كان تعلقه به جائزاً قبل أن يقع موقعه ، ويعمل عمله ، فصار إذا ذكرته معه فكأنك كررت الفعل

(١) لم ترد هذه في نسخة الشيرازيات التي بيدي ، وقد تصرف ابن الشجري بعض التصرف في عبارة أبي علي .

(٢) سبق تحريمه في المجلس السابع عشر .



مرتين كقول القائل<sup>(١)</sup> :

إذا جَشَأَتْ نَفْسِي أقول لها أرْجِعِي ورائكِ واستَحْيِي بياضَ اللهازمِ

فقوله : « أرْجِعِي ورائكِ » بمنزلة أرْجِعِي أرْجِعِي ، وعلى هذا حُجِلَ قولُ الله تعالى : ﴿ قِيلَ آرْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> [ لا على أن « ورائكم » ظرفٌ عمِلَ فيه أرْجِعُوا<sup>(٣)</sup> ] ومنه ما أنشده أبو عبيدة :

فقلتُ لها فيئبي إليك فإئني حرامٌ وإئني بعد ذلك لبيبٌ

فهذا كأنه قال : فيئبي فيئبي ، ومثله قول الآخر فيما أنشده أحمد بن يحيى :

أذهب إليك فإئني من بني أسدٍ أهل القبابِ وأهل الخيل والنَّادى<sup>(٤)</sup>

انتهت الحكايات عن أبي علي رحمه الله .

فإن قيل : فما فاعل الحال في [ قوله : « اشربَ هنيئاً » وما فاعل الفعل الذي صارت الحال بدلاً منه على ] قول أبي علي ؟

فالجواب : أن الفاعل على قوله ضمير المصدر الذي دل عليه اشربَ ، فكأنه قيل : هنيئاً شربك ، وليهنيئتك شربك ، وهنؤ شربك ، وهنأك شربك ، ومثله في إضمار المصدر الذي دل عليه فعله قوله تعالى : ﴿ وَتُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا ﴾<sup>(٥)</sup> أراد

(١) الفرزدق . ديوانه ص ٨٥١ ، وكتاب الشعر ص ٤ .

(٢) سورة الحديد ١٣ .

(٣) ساقط من هـ . وقال العكبري : « ورائكم : اسمٌ للفعل ، فيه ضمير فاعل ، أي ارجعوا ارجعوا ، وليس بظرف لقلّة فائدته ؛ لأن الرجوع لا يكون إلا إلى وراء » . النيبان ص ١٢٠٨ .

(٤) مجاز القرآن ١/١٤٥ ، ٢/٣٠٠ . والبيت للمضرب بن كعب بن زهير بن أبي سلمى ، كما في السَّمَط ص ٧٩١ ، ونُسب إلى غيره . راجع كتاب الشعر ص ٣ ، والاقْتَضاب ص ٤٧٥ ، وحواشي المجاز والسَّمَط . وقوله « لبيب » أي مُلبِّ بالحق ، وحرام : أي مُحْرَم .

(٥) قائله غبيد بن الأبرص . ديوانه ص ٤٩ ، وكتاب الشعر ص ٤ ، ومختارات ابن السجري ص ٣٧٢ .

(٦) ساقط من هـ .

(٧) سورة الإسراء ٦٠ .

فما يزيدهم التخويف ، وقوله : ﴿ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> أى لكان الإيمان .

وقول الزجاج في تفسير قول الله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا ﴾ مخالف لقول أبي علي ، وذلك أنه قال : إن « هنيئاً » وقع وهو صفة في موضع المصدر ، فالمعنى : كُلُوا وَاشْرَبُوا هُنَيْئًا هُنَيْئًا [ وَلِيَهْنَيْتُمْ مَاصِرْتُمْ إِلَيْهِ هُنَيْئًا ] <sup>(٢)</sup> أراد أن « هنيئاً » وقع موقعَ هَنَاءٍ ، كما وقع قائماً وصائماً في قول القائل :

قُمْ قائماً قُمْ قائماً إني عسيث صائماً <sup>(٣)</sup>

في موضع صيماً وقياماً ، وعكسُ هذا إيقاعُ المصدر موقعَ اسمِ الفاعل في نحو : ﴿ إِنَّ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ <sup>(٤)</sup> أى غائراً ، وموقعُ / اسمِ المفعول في نحو : قتلته صَبْرًا ، أى مَصْبُورًا .

وقول الزجاج أقيسُ من قول أبي علي ، لأنه نصب « هَنَيْئًا » نَصَبَ المصدر ،

(١) سورة آل عمران ١١٠ .

(٢) ليس في الأصل ، وأثبتته من هـ ، ومعاني القرآن للزجاج ٦٣/٥ ، وسيأتي قريباً .

(٣) هكذا جاء الرجز . وقال ابن هشام ، فيما حكاه عنه البغدادي في الخزانة ٣١٧/٩ : « وقد حُرِّفَ ابنُ الشجري هذا الرجز ، فأنشده :

قُمْ قائماً قُمْ قائماً إني عسيث صائماً

وإنما « قُمْ قائماً » صدر رجز آخر يأتي في باب الحال ، ولا يتركب قوله : « إني عسيث صائماً » عليه ، بل أصله :

أكثر في العُدْل ملحاً دائماً لا تكثرن إني عسيث صائماً »

ومثل هذا ذكر العيني في شرح الشواهد الكبرى ١٦١/٢ ، وهذا الرجز الأخير يُنسب إلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٥ ، والمقرب ١٠٠/١ ، والمعنى ص ١٦٤ ، ومعجم شواهد العربية ص ٥٣٣ . أما الرجز الذي ذكر ابن هشام أنه يأتي في باب الحال فهو :

قُمْ قائماً قُمْ قائماً لاقيت عبداً نائماً

وسينشده ابنُ الشجري في المجلس الحادي والأربعين .

(٤) الآية الأخيرة من سورة الملك . وقد كُتِبَ ابنُ الشجري ذلك . راجع ص ٨٢ ، ٩٢ .

والمصدرُ قد استعملته العربُ بدلاً من الفعلِ في نحو : سَقِيَا لَهُ وَرَعِيَا ، وجاءَ هَنِئِيًا على قولِ الرَّجَّاحِ مفرداً بعد لفظِ الجمعِ في قوله تعالى : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا ﴾ لأنه وقعَ موقعَ المصدرِ ، والمصدرُ يقعُ مفرداً في موضعِ التثنيةِ ، وفي موضعِ الجمعِ ، كقولك : ضَرَبْتُهُمَا ضَرْبًا وَقَتَلْتُهُمَا قَتْلًا ، لأنه اسمُ جنسٍ ، بمنزلةِ العَمَلِ وَالْبُرِّ وَالزَّيْتِ ، فلا يصحُّ تثنيته [ وجمعه ] إلا أن يتنوعَ ، وجعلَ أبو الفتحِ بن جتّى « هَنِئِيًا » في قولِ كَثِيرٍ :

هَنِئِيًا مَرِيئًا غَيْرَ دَائٍ مُخَايِرٍ لِعِزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

حالاً وقعت بدلاً من اللفظِ بالفعلِ ، وخالفَ أبا عليٍّ في تقديرِ ذلكِ الفعلِ ، فزعمَ أن التقديرَ : ثَبَّتَ هَنِئِيًا لِعِزَّةٍ مَا اسْتَحَلَّتْ مِنْ أَعْرَاضِنَا ، فحذفَ « ثَبَّتَ » وأقامَ « هَنِئِيًا » مقامه فرفعَ به الفاعلَ الذي هو « ما استحلَّتْ » ، وكذلك قال في قولِ المتنبي :

هَنِئِيًا لَكَ الْعَيْدُ الَّذِي أَنْتَ عَيْدُهُ

قال : العَيْدُ/مرفوعٌ بفعله ، والأصلُ : ثَبَّتَ هَنِئِيًا لَكَ الْعَيْدُ ، فحذفَ الفعلَ وقامتِ الحالُ مقامه ، فرفعتِ الحالُ العَيْدَ ، كما كان الفعلُ يرفعه .

وقولُ أبي الفتحِ في هذا أشبههُ من قولِ أبي عليٍّ ، لأنَّ أبا عليٍّ زعمَ أن هَنِئِيًا وقعَ موقعَ لَيْهَيْتِكَ ، وهذا لفظُ أمرٍ ، والأمرُ لا يقعُ حالاً ، أو موقعَ هَنَّاكَ ، وهذا لفظُ خيرٍ يُرادُ به الدعاءُ ، كقولهم : رَجِمَ اللهُ فلاناً ، والدعاءُ أيضاً لا يكونُ حالاً .

(١) في هـ : وقتلتها .

(٢) سقط من هـ .

(٣) ديوانه ص ١٠٠ ، ونخرجه في ص ١٠٤ ، ١٠٦ .

(٤) ديوانه ٢٨٥/١ ، وقامه :

وعيدٌ لمن سَمِيَ وضمي وعيدا

وأنشده المصنف في المجلس الحادي والأربعين .

والفاعل في « اشْرَبْ هنيئاً » على تقدير أبي الفتح مضمراً أيضاً ، كأنه قيل : اشْرَبْ ثبتَ هنيئاً شُرْبُكَ ، وقال أبو عليّ أيضاً في أثناء كلامه في قوله : « اشْرَبْ هنيئاً » : « فهذا بمنزلة اشْرَبْ واهناً ، جملةٌ أُتْبِعَتْ جُمْلَةً <sup>(١)</sup> » ، فأتى في التقدير بعاطفٍ ليس في الكلام ، وصرّح بلفظ الأمر ، والمُعدول عن هذا التقدير إلى ماقدّمه ابنُ جنّيّ أولى ، ثم إن أبا عليّ تلزّمه المطالبة له بناصبِ هذه الحال ، فلا بُدَّ / أن يقول إن الناصب لها هو الفعل الذي هو بدلٌ منه ، لأنه قد منع أن تكون متعلّقةً باشْرَبْ ، فالتقدير على مذهبه فيها : اهناً هنيئاً ، وهذا كقولك ، اجلسْ جالساً ، أى اجلسْ في حالِ جُلوسِك ، وهذا كلامٌ بعيدٌ من الفائدة ، ولا يلزم هذا الاعتراضُ الرَّجّاج ، لأن التقدير عنده : هُنَيْتُمْ هنيئاً ، أو لِيَهَيْتُكُمْ ما صيرتم إليه هنيئاً ، كما أن التقدير في قول القائل : قُم قائماً : قُم قياماً .

فأما فتحة الظرف من قوهم : وَرَأَيْكَ أَوْسَعَ لَكَ ، ومن قوهم : عندك زيداً ، ودُوْنَكَ بكرةً ، فهي بناءٌ عند حُذّاق النحويّين ، لأنّ الظرف وقع موقعَ الأمرِ المبنيّ ، فأدّى معناه وَعَمِلَ عمله .

وأما قوله : « عليك التاج » فجملة في موضع الحال ، يجوز أن يكونَ العاملُ في موضعها : اشْرَبْ ، فيكون التقدير : اشْرَبْ مُتَوَجِّجاً ، ويجوز أن يكونَ العاملُ في موضعها على مذهب أبي عليّ : هنيئاً ، كأنه قال : اهناً مُتَوَجِّجاً ، ويعملُ فيها على مذهب الرَّجّاج الفعل الذي نصبَ هنيئاً نصبَ المصدر ، والتقدير : هُنَيْتَ هَنَاءً مُتَوَجِّجاً .

وأما قوله : « مُرْتَفِقاً » فيمكن أن يكونَ حالاً من أحد ثلاثة أشياء ، وذلك الضميرُ الذي في « اشْرَبْ » أو الذي في « هنيئاً » على قول أبي عليّ ، أو الكاف من

(١) الشيرازيات ورقة ١٧٣ .

(٢) الكتاب ٢٨٢/١ ، والأصول ٢٥٣/٢ ، وشرح الحماسة ص ١٧٣٠ ، وسيأتي في المجلس الحادي والأربعين .

« عليك » والضمائر الثلاثة واحد في المعنى ، لأنهنَّ للمخاطب ، وحسن أن يكون « مُرتَفِقاً » حالاً من الكاف في عليك ، لقربها منه ، ولملاءمة التتويج للارتفاق ، وهو الاتكاء .

وأما قوله : « في رأس غُمدان » فيمكنُ تعلُّقُ الظرف فيه بعاملين : أحدهما « مرتفقا » والآخر ما في « عليك » من معنى الفعل ، فأما تعلُّقه بمُرتفق فعلى وجهين : أحدهما أن يكون ظرفاً ، كأنه يبيِّن موضع الارتفاق أين هو ، والآخر أن يكون الظرف في موضع الحال من الذكر الذي في مُرتفق ، فيتعلَّق / على هذا الوجه ١٦٧ بمحذوف ، وفيه ذكْرٌ يعود إلى ذى الحال ، والتقدير : كائناً أو مستقراً في رأس غُمدان ، والثاني من العاملين اللذين جاز تعلُّقُ الظرف بهما هو ما في « عليك » من معنى الفعل .

وتعلُّقُ الظرف أيضاً بعليك على ضربين : أحدهما أن يكون ظرفاً ، والآخر أن يكون حالاً ، فتعلُّقه بعليك على وجه الظرف هو أن يبيِّن الموضع الذى علاه فيه التاج ، ولا ذكْرٌ في الظرف على هذا الوجه ، لأنه لم يتعلَّق بمحذوف ، وإنما تعلَّق بمعنى الفعل ، كما يتعلَّق بنفس الفعل لو قيل : تُوجت في رأس غُمدان ، وإذا كان حالاً فالعامل فيه العامل في ذى الحال ، وذو الحال أحد ثلاثة أشياء : إن شئت جعلته حالاً من الضمير المستكن في « عليك » العائد إلى التاج ، وذلك في قول من رفع التاج بالابتداء ، وإن شئت جعلته حالاً من التاج ، في قول من رأى أن يرفع هذا النحو بالظرف ، فالتاج مرتفع بعليك ارتفاع الفاعل ، ولا ذكْرٌ في « عليك » على هذا القول ، والتاج إذا هو ذو الحال ، وإن شئت كان ذا الحال الكاف من « عليك » كأنه قال : عليك التاج حالاً في رأس غُمدان .

(١) أى الضمير ، وهو من مصطلحات أبى على الفارسي . راجع مقدمتي لكتاب الشعر ص ٥٤ ، والكلام هنا لأبى على في الشيرازيات ورقة ٧٣ ب .  
(٢) هو الأخفض ، كما يأتي التصريح به قريباً . والرأى الآخر - وهو رفعه بالابتداء - لسببويه ، وقد أشار إلى هذا ابن السجري في المجلس الحادي والسبعين . وعلقت عليه في حواشي كتاب الشعر ص ٢٦٥ .

وأما قوله : « داراً » فحالٌ من رأسِ غمّدان ، وأجاز أبو عليّ أن يكونَ حالاً من غمّدان ، قال : لأنّ الحالَ قد جاءت من المضاف إليه ، نحو ما أنشده أبو زيد :

عَوِذٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتْلَهُبُ

وليس في هذا البيت شاهدٌ قاطعٌ بأن « مضاعفاً » حال من « الحديد » بل الوجه أن يكونَ حالاً من « الحَلَقِ » لأمرين : أحدهما : ضعفُ مجيءِ الحال من المضاف إليه ، على ما قدّمْتُ ذِكرَه في أماكن من هذه الأمالي ، والآخِر : أن وصفَ الحَلَقِ بالمُضَاعَفِ أشبهُ من وصفِ الحديد به ، كما قال أبو الطيّب :

أَقْبَلْتُ تَبَسُّمٌ وَالْجِيَادُ عَوَائِسُ يَحْبُبِينَ فِي الْحَلَقِ الْمُضَاعَفِ وَالْقَنَا

١٦٨

ويتوجّه ضِعْفُ ما قاله من جهةٍ أخرى ، وذلك أنه لا عاملٌ [ له ] في هذه الحال إذا كانت من الحديد ، إلا ما قدّره في الكلام من معنى الفعل بالإضافة ، وذلك قوله : ألا ترى أنه لا تخلو بالإضافة من أن تكون بمعنى اللام أو من .

وأقول : إنّ « مضاعفاً » في الحقيقة إنما هو حالٌ من الذِّكْرِ المستكنِّ في « عليهم » إن رفعت « الحَلَقِ » بالابتداء ، وإن رفعتَه بالطَّرْفِ على قول الأَخْفَشِ والكوفيين ، فالحالُ منه ، لأن الطَّرْفَ حينئذٍ يخلو من ذِكرٍ .

(١) في الشيرازيات ٧٤ ب.

(٢) النوادر ص ٣٥٩ ، والهمع ٢٤٠/١ ، والخزانة ١٧٣/٣ ، ٥/٧ ، وأعاده ابن الشجري في المجلس السادس والسبعين . والبيت من أبيات لزيد الفوارس بن حصين الضبي . جاهلي .

(٣) في المجلسين : الثالث ، والثالث والعشرين ، ويأتي أيضاً في المجلس السادس والسبعين .

(٤) ديوانه ٢٠٣/٤ ، وأعاده المصنف في المجلس المذكور .

(٥) سقط من هـ . وهو في الخزانة ١٧٤/٣ . حكاية عن ابن الشجري .

(٦) قال في المجلس السادس والسبعين شارحاً هذا : يعني أنك تعمل في الحال ما تتضمنه بالإضافة من معنى الاستقرار أو الكون .

(٧) زاد في المجلس المذكور وجهاً آخر ، فانظره هناك . والذكر هنا معناه الضمير .

فإن قيل : إن « داراً » اسمٌ غيرٌ وصف ، فكيف انتصب على الحال ، ومن شرائط الحال الاشتقاق ، لأنها صفةٌ معنويةٌ ، ومن شرط الصفة أن تكون مشتقةً .

فالجواب : أنهم قد استعملوا أسماءً لست بأوصافٍ أحوالاً ، فمن ذلك في التنزيل قوله تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ۗ ﴾ وقولهم : ﴿ هَذَا بُسْرًا طَيِّبٌ مِنْهُ رُطْبًا ۗ ﴾<sup>(١)</sup> وقولهم : ﴿ الْعَجَبُ مِنْ بُرٍّ مَرَزْنَا بِهِ قَبْلَ قَفِيْزًا بِدَرْهَمٍ ﴾ قال أبو علي : وهذا من طريق القياس بين أيضاً ، لأن الحال إنما هي زيادةٌ في الخبر ، فكما أن الخبر يكون تارةً اسماً وتارةً وصفاً ، فكذلك الزيادة عليه .

وأقول : إن هذه الأسماء التي استعملوها أحوالاً ، لا بد لها من تأويلٍ يدخلها في حيز المشتق ، كما قالوا : « مررت بقاعٍ عرفجٍ كله » ، لأنهم ذهبوا به مذهب تخشين كله ، وقوله تعالى حاكياً عن صالح عليه السلام : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ۗ ﴾ أراد علامةً دالةً على أني نبي ، وقولهم : ﴿ هَذَا بُسْرًا طَيِّبٌ مِنْهُ رُطْبًا ﴾ تقديره : هذا إذا كان صلباً طيباً منه إذا كان كيناً ، وقولهم : ﴿ الْعَجَبُ مِنْ بُرٍّ مَرَزْنَا بِهِ قَبْلَ قَفِيْزًا بِدَرْهَمٍ ﴾ أي مقدراً ثمانية مكايلك بدرهم ، وكذلك نصب « داراً » على الحال ، لأنه ذهب بها مذهب المسكن والمنزل .

(١) سورة الأعراف ٧٣ ، وهود ٦٤ ، وأجاز أبو البركات الأنباري في نصب « آية » وجهاً ثانياً ، قال : « والثاني أن يكون منصوباً على التمييز ، أي هذه ناقة الله لكم من جملة الآيات » . البيان ١٩/٢ .

(٢) الكتاب ٤٠٠/١ ، والأصول ٢٢٠/١ ، ٣٥٩/٢ ، وشرح المفصل ٦٠/٢ .

(٣) الكتاب ٣٩٦/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٣ .

(٤) ضبطت لام « كله » في الأصل بالفتح ، كأنه توهمه حالاً لحيته في سياق الكلام على الأحوال ، والصواب الرفع ، ذكر ابن جنى في ( باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف ) من الخصائص ٢٧٢/٣ « مررت برجلٍ صوفٍ تكته ، أي خشيته ، ونظرت إلى رجلٍ نخرٍ قميصه ، أي ناعم ، ومررت بقاعٍ عرفجٍ كله ، أي جافٍ وتخشين . وإن جعلت ( كله ) توكيداً لما في ( عرفج ) من الضمير ، فالحال واحدة ، لأنه لم يتضمن الضمير إلا لما فيه من معنى الصفة » . وانظر الإيضاح ٣٨/١ ، والكتاب ٢٤/٢ ، ٢٧ ، والخصائص أيضاً ١٢٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٣٤١ والتنظير هنا لتأويل الجامد بالمشتق .

( ١٧ - أمالي ابن الشجري ج ١ )

وقوله : « منك » وصفٌ لدارٍ ، بتقدير حذف مضاف ، أى داراً من دُورِكَ .  
/ ومِحلال : من الحُلُول ، وهو التَّزول ، وجاء بلفظ التذكير ، والدارُ اسمٌ مؤنثٌ ، لأنَّ ما جاء على مِفعالٍ يستوى فيه الذكورُ والإناثُ ، كاستئوائهما في فَعُولٍ ،  
قالوا : امرأةٌ مذكَّارٌ ومِثْناتٌ ، كما قالوا : امرأةٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ .

\* \* \*



### المجلس السادس والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء سَلَخَ جُمادى الآخرة ، سنة ستِّ وعشرين وخمسمائة .  
سألتنى سَدَّدَكَ اللهُ وَأَيَّدَكَ ، وَوَقَّفَكَ لِمَا يُرْضِيهِ وَأَرْشَدَكَ ، أَنْ أذْكَرَ لَكَ آيَاتِ  
أَبِي الصَّلْتِ الَّتِي مِنْهَا :

اشْرَبْ هَنِيئاً عَلَيْكَ النَّاجُ مُرْتَفِقاً

وَأَفْسَرَ مِنْهَا مَا يَجِبُ تَفْسِيرُهُ ، وَالْمَدْوُوحُ بِهَا سَيْفُ بَنِي ذِي يَزَانَ الْجَمِيرِيِّ ، وَذَلِكَ  
أَنَّهُ بَعْدَ ظَفَرِهِ بِالْحَبِشَةِ وَاسْتِقْرَارِهِ فِي دَارِ مَمْلَكَتِهِ ، وَفَدَتْ عَلَيْهِ وَفَوْدُ الْعَرَبِ يَهْتَمُّونَهُ  
بِالْمُلْكِ وَالظَّفَرِ ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو الصَّلْتِ فِي وَفْدِ ثَقِيفٍ ، وَقِيلَ : إِنْ قَاتَلَ هَذِهِ  
الْآيَاتِ أُمِيَّةٌ بَنِي أَبِي الصَّلْتِ ، فَأَنْشَدَهُ :

لِيَطْلُبَ الْوَتَرَ أَمْثَالَ ابْنِ ذِي يَزَانَ	لَجَجَّ فِي الْبَحْرِ لِلْأَعْدَاءِ أَحْوَالاً
أَنْ هِرْقَلَ وَقَدْ شَأَلَتْ نَعَامَتُهُ	فَلَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ الْقَوْلَ الَّذِي قَالَا
ثُمَّ انْتَحَى نَحْوَ كِسْرَى بَعْدَ سَابِعَةِ	مِنَ السَّنِينَ لَقَدْ أَبْعَدَتْ قَلْقَالَا
حَتَّى أَنْ يَبْنِيَ الْأَحْرَارِ يَقْدُمُهُمْ	تَخَالَهُمْ فَوْقَ سَهْلِ الْأَرْضِ أَجْبَالَا
لِللَّهِ دَرُهُمْ مِنْ عُصْبَةِ صَبْرٍ	مَا إِنْ رَأَيْتَ لَهُمْ فِي النَّاسِ أَمْثَالَا

(١) ديوان أمية ص ٣٤١ - ٣٥٠ ( قسم الشعر المنسوب إلى أمية ) وتخرج القصيدة فيه ، وانظر أيضاً  
طبقات فحول الشعراء ص ٢٦٠ ، وحواشيه . ويقع اختلاف في رواية ألفاظ هذه القصيدة أمسكت عنه  
لكثرته ، وتراه في حاشية الديوان .

بِيضٌ مَرَايِبَةٌ غُلْبٌ أَسَاوِرَةٌ      أَسَدٌ تُرْبٌ فِي الْعَيْضَاتِ أَشْبَالًا  
حَمَلَتْ أَسَدًا عَلَى سُودِ الْكِلَابِ فَقَدْ      أَضْحَى شَرِيدُهُمْ فِي الْبَحْرِ فَلَالًا<sup>(١)</sup>  
اشْرَبَ هَنِيئًا عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِقًا      فِي رَأْسِ غُمْدَانَ دَارًا مِنْكَ وَمَحَلَالًا<sup>(٢)</sup>  
/ ثُمَّ أَطَّلَ الْمِسْكَ إِذْ شَأَلَتْ نَعَامَتُهُمْ      وَأَسْبَلَ الْيَوْمَ فِي بُرْدِكَ إِسْبَالًا  
هَدَى الْمَكَارِمُ لَأَقْعَبَانَ مِنْ لَبَنِ      شَيْبَا بِمَاءِ فَعَادَا بَعْدُ أَبْوَالًا<sup>(٣)</sup>

الوثر : الذحل ، قال يونس : أهل العالية يقولون : الوثر ، بالكسر ، في العدم  
والذحل ، وتميم تقول : وثر ، بالفتح فيهما .

وكان ذو يزن ملكاً ، وإليه نُسبت الرماح اليزنية .

وأذواء اليمن كان منهم ملوك ، ومنهم أقيال ، والقيل : دون الملك ، فمن الأذواء  
الأوائل : أبرهة ذو المنار ، وابنه عمرو ، ذو الأذعار ، والمنار : مفعّل من النور<sup>(٤)</sup> ،  
والأذعار : جمع عودٍ ذعر<sup>(٥)</sup> ، وهو الكثير الدخان ، وقيل هو : الأذعار بالذال المعجمة ،

(١) في الأصل « ضلالا » . وأثبت ما في هـ ، والديوان . وسيأتي .

(٢) هذا هو البيت الشاهد . وقد أنشده ابن الشجري في المجالس : الثالث والعشرين ، والخامس  
والعشرين ، والحادي والسبعين ، والسادس والسبعين .

(٣) في هـ : « بالمسك » وفي الديوان : « واطل بالمسك » . وما في الأصل مثله في الشعر والشعراء  
ص ٤٦٢ ، وراجع حواشي طبقات فحول الشعراء .

(٤) ينسب هذا البيت إلى النابغة الجعدي . وهو آخر قصيدة في ديوانه ص ١١٢ . وممن صحح نسبته  
إليه ابن هشام في السيرة النبوية ٦٦/١ . وهذا البيت من الشواهد النحوية على أن « لا » من وضعها أن تُخرج  
الثاني عمًا دخل فيه الأول . يريد أن هذه الأمور الكريمة هي التي يصح أن تُوصف بأنها مفاخر ، وليس مما  
يجوز له هذا الوصف قعبان من لبن . والقعب : القدح . شرح المفصل ١٠٤/٨ .

(٥) قال ابن دريد في الاشتقاق ص ٥٣٢ : « وذو المنار هو أول من بنى الأميال على الطرق ، فسُمي ذا  
المنار » . والأميال : جمع ميل ، بكسر الميم ، وهو منارٌ يُبنى للمسافر في مرتفعات الأرض .

(٦) بفتح الدال وكسر العين ، كما قيده البغدادي في الخزانة ٢٩٠/٢ .

(٧) في هـ « بالذال المعجمة جمع ذعر » وجاء بهامش الأصل : « هو ذو الأذعار ، بذال معجمة لا غير ،  
وذلك أنه حمل معه إلى اليمن نسناساً ذعر الناس منه ، فسُمي ذا الأذعار . والذال المهملة تصحيف ، وسمعت  
أنه أنكر عليه ببغداد فأصّر » . وما في هذه الحاشية ساقه البغدادي في الخزانة ، ولم يذكر قائله . وفي الخزانة  
« فأصّر عليه » . وقال ابن دريد في الموضوع المذكور من الاشتقاق : « ويزع ابن الكلبي أنه سُمي =

وبعد ذى الأذعار بدهرٍ : « ذو معاير » ، واسمه حَسَّانٌ ، واشتقاقُ معايرٍ من العَهرِ ، وهو الفُجورُ ، واشتقاقُ حَسَّانٍ من الحَسِّ ، وهو القتلُ ، من قوله جَلَّتْ عظمتُهُ : ﴿ إِذْ تُحْسِنُونَهُمْ بِأَذْنِهِ ﴾<sup>(١)</sup> ولو اشتققته من الحُسْنِ صرَّفته ، ولم ينصرف في القول الأول ، لأنه فَعْلَانٌ ، وتصرفه في الثاني ، لأنه فَعَّالٌ .

وبعد ذى المعاير بزمان « ذو رُعَيْنِ الأكبرِ » واسمه يَرِيمٌ ، ورُعَيْنِ : اسمُ حصنٍ كان له ، وهو في الأصل تصغيرُ رَعْنٍ ، والرَّعْنُ : الأَنْفُ النَّادِرُ مِنَ الْجَبَلِ ، وَيَرِيمٌ من قولك : فلانٌ لا يَرِيمُ مكانه : أى لا يترُحُّ من مكانه ، قال زهير :

لِمَنْ طَلَّلَ بِرَامَةَ لَا يَرِيمُ

و « ذو رُعَيْنِ الأصغرِ » واسمه عَبْدُ كُلالٍ .

وبعد بدهرٍ : « ذو سَنَائِرِ » واسمه يَنُوفٌ ، من قولهم : نَافَ الشَّيْءُ يَنُوفٌ : إذا طَالَ وارتفع ، والسَّنَائِرُ : الأصابعُ في لغة أهل اليمن .

ومنهم « ذو القَرْنَيْنِ » واسمه الصَّعْبُ ، و « ذو غَيْمانِ » وهو من الغَيْمِ ، الذى هو العطشُ وحرارةُ الجَوْفِ ، و « ذو أَصْبَحِ » وإليه تُنسَبُ السَّيَّاطُ الأَصْبَحِيَّةُ ، و « ذو سَحَرٍ وَذو جَدَيْنِ » وَجَدْنٌ : اسمٌ مُرْتَجِلٌ ، و « ذو شَعْبَانِ » و « ذو ١٧١ فائِشٍ » واسمه سلامةٌ ، وفائِشٌ : من الفَيْاشِ ، وهو المُفَاخِرَةُ ، و « ذو حُمَامِ » والحُمَامُ : حُمَى الإِبِلِ ، و « ذو تُرْحِمِ » من قولهم : ما أُدرى أَىُّ تُرْحِمِ

= ذى الأذعار ؛ لأنه جلب التناسل إلى اليمن ، فذعر الناس منهم ، فسُمِّي ذى الأذعار ، ولا أدري ما صحة هذا . وذكر هذا صاحبُ اللسان ، ثم زاد عليه : « وقيل : ذى الأذعار جدُّ تُبَعِ ، كان سبى سَيِّبًا ، فذعر الناس منهم » . اللسان ( ذعر ) .

(١) سورة آل عمران ١٥٢ .

(٢) ديوانه ص ٢٠٦ ، وقام البيت :

عفا وتخلأ له عهدٌ قديمٌ

(٣) ومفرده : الشنترة والشنتيرة .

(٤) وقيل : حُمَى جميع الدواب . راجع حواشى الخزانة .

هو؟ أى أئى الناس، و « ذُو يَحْصُبٍ » من قولهم: حَصَبَهُ يَحْصِبُهُ: إذا رماه بالحصباء، وهى الحصى الصغار، و « ذُو عَسِيمٍ »، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَسَمِ، وهو يُنْسَى فِي الْمَرْفِقِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَسَمِ، وهو الطَّمَعُ، و « ذُو قُثَاثٍ » واشتقاقه من قولهم: قَثَّ يَقُثُّ: إذا جَمَعَ، و « ذُو حُوَالٍ » واسمُه عامر، وحوال: من المُحاوَلَة، وهى الطَّلَبُ، و « ذُو مِهْدَمٍ » وهو مِفْعَلٌ مِنْ هَدَمْتُ الْبَيْتَ، و « ذُو الْجَنَاحِ » واسمُه شَمِرٌ، و « ذُو أُنْسٍ » والأُنْسُ: الجماعةُ مِنَ النَّاسِ، و « ذُو سُحَيْمٍ » وسُحَيْمٌ: تصغيرُ أُسْحَمٍ، وهو الشَّدِيدُ السَّوَادِ، و « ذُو الْكُبَّاسِ » والْكُبَّاسُ: الرَّجُلُ الْعَظِيمُ الرَّأْسِ، و « ذُو حُفَارٍ » وهو مِنْ قَوْلِكَ: حَفَرَ الْبَيْرَ. و « ذُو نُوَّاسٍ » واسمُه زُرْعَةُ، ونُوَّاسٌ مِنَ النَّوَّاسِ، وهو تَذْبُذُبُ الشَّيْءِ وَشِدَّةُ حَرَكَتِهِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِضَفِيرَتَيْنِ كَانَتَا تُنَوَّسَانِ عَلَى عَاتِقِهِ، وهو صاحب الأُخْدُودِ الذى حَرَّقَ فِيهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَانُوا نَصَارَى مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ، عَلَى الدِّينِ الْأَوَّلِ الذى جاء به عيسى بنُ مريم عليه السلام، وكان ذو نُوَّاسٍ دعاهم إلى اليهودية فأبوا فحرقتهم، ثم ظهرت الحبيشة على اليمن، فحاربوا ذا نُوَّاسٍ أشدَّ حرب، فلما أيقن بالهلاك اعترض البحرَ بفرسه، فكان آخِرَ الْعَهْدِ به، وذكره عمرو بن معديكرب، فى شعرٍ قاله لعمر رضى الله عنه، وقد خفقه عُمرُ بالدَّرَّةِ، لكلامِ دار بينهما فقال:

أَتَضْرِبُنِي كَأَنَّكَ ذُو رُعَيْنِ      بِأَنْعَمِ عَيْشَةٍ أَوْ ذُو نُوَّاسٍ<sup>(١)</sup>  
فَكَمْ مَلِكٍ قَدِيمٍ قَدْ رَأَيْنَا      وَعِزُّ ظَاهِرِ الْجَبُرُوتِ قَاسٍ  
فَأَصْبَحَ أَهْلُهُ بَادُوا وَأَضْحَى      يُنْقَلُ مِنْ أَنَاسٍ فِي أَنَاسٍ

/ فقال: صدقت يا أبا نُور، وقد هدم ذلك كله الإسلام

١٧٢

(١) فى هـ: « عسم »، وما فى الأصل مثله فى الخزانة، وقيدَه البغدادي بفتح العين وكسر السين المهملين.

(٢) ديوان عمرو بن معديكرب ص ١١٦ - مع بعض اختلاف فى الرواية - والتخرىج فى الديوان ص ١١٥.

ومنهم « ذو الكلاع الأكبر ، وذو الكلاع الأصغر » وأدرك الأصغر الإسلام ، كتب إليه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، مع جرير بن عبد الله البجلي ، فأسلم وأعتق يوم أسلم أربعة آلاف عبد ، وهاجر بقومه في أيام أبي بكر رضي الله عنه إلى المدينة ، ثم سكنوا حِمص .

واشتقاق الكلاع من الكَلْع ، وهو شُقاقٌ ووسخٌ يكون في القدم ، يقال منه : كَلِعت رِجلُهُ ، وروى في كاف « ذى الكلاع » الضم والفتح ، كما قالوا : سَفَيان وسَفَيان ، فَضُمُّوا سَيْنَهُ وَكَسَرُوهَا ، وكما قالوا : الْقَطَامِيَّ وَالْقَطَامِيَّ ، بفتح القاف وضمِّها .

ومنهم « ذو عثكلان » و« عثكلان » من الأسماء المُرْتَجلة ، و « ذو ثعلبان » والثُّعْلَبان : ذكر الثُّعْلَاب ، و « ذو زهران » و « ذو مكارب » من قولهم : رجلٌ ذو مَكَارِبَ : أى ذو مَفَاصِلٍ شِدَادٍ ، واحداً مُكْرَبٌ ، و « ذو مُنَاخ » وكان نَزَلَ بِبَعْلَبَك . و « ذو ظَلِيم » واسمُهُ حَوْشَب ، والحَوْشَب : العَظِيمُ البَطْن ، والظَلِيم : ذَكَرُ النَّعَام ، وشَهِدَ ذُو الظَلِيمِ صَيِّفِينَ مع معاوية .

و « يَزَن » : اسمٌ مُرْتَجَلٌ ، وهو غيرُ مَصْرُوفٍ في حالِ السَّعة ، لأن أصله : يَزَانُ ، مثل يسأل ، فحَفَفُوا هَمزَتَهُ ، فصَارَ وَزْنُهُ : يَقَل ، مثل يَسَل ، ومنهم مَنْ رَدَّ عَيْنَهُ فِي النَّسَب ، فقال : رُمِحَ يَزَانِي .

وَلَجَجَ : رَكِبَ لُجَجَ البَحْر ، وَلُجَّةُ البَحْر : مُعْظَمُهُ ، وقولُهُ : « للأعداء » أى لَطَلِبِ الأعداء ، وقولُهُ : « أحوالا » أراد جَمَعَ حَوَالٍ ، لا جَمَعَ حَالٍ ، وقولُهُ : « شالَتْ نَعَامَتُهُ » أى تَفَرَّقَتْ جَمَاعَتُهُ .

(١) هكذا في الأصل ، وهـ . ومقتضى التنظير أن يكون « وفتحها » ، وأفاد صاحب اللسان (سفي) أن « سفيان » مثلت السين .

(٢) في هـ : « ينزل » . وما في الأصل مثله في الخزانة .

(٣) في هـ : « فقالوا » . وما في الأصل مثله في الخزانة .

و « هِرْقُلُ » غيرُ مصروفٍ للتعريف والعُجْمَة ، وهو اسمُ ملكِ الرُّومِ ، وكان وقد عليه سيفٌ يستنصره على الحبشة ، فشاور في ذلك وزرأه ، فقالوا له : إن الحبشة على دينك ، وهذا دينه مخالِفٌ لِدِينِكَ ، فوعده ومطلَّه سنين ، فلما يئس منه رجع إلى الحيرة ، فصار إلى ملكٍ من ملوك فارس ، / وهو هُرْمُزُ بن قَبَاز ، فبعث معه ١٧٣ جُنُوداً ، فأمر عليهم إسواراً من أكابر أساورته يقال له : وهِرْزُ ، وكان قد أتى عليه مائة وعشرون سنةً ، وسقط حاجباه على عينيه ، فساروا في البحر في عَشْرٍ سَفَائِنَ ، فغَرِقَ منها ثلاث ، وأرْفَأُوا ما بقى منها إلى ساحلِ عَدَنَ ، وتسامعتْ بهم الحبشة ، فاجتمعوا إلى ملكهم مَسْرُوقِ بن أْبْرَهَةَ ، واستعدُّوا لِقِتْلِهِمْ ، وخرج مسروقٌ على فيلٍ ، وعلى رأسه تاجٌ من ذهب ، وبين عينيه ياقوتة حمراء ، وانضمَّ إلى سيفٍ جمعٌ كثيرٌ من أهل اليمن ، والتقوا فاقْتَتَلُوا مَلِيًّا ، فقال وهِرْزُ : على أيِّ الدوابِّ ملكُهم ؟ فقالوا : على الفيل ، فقاتلهم ساعةً ، فقالوا له : قد تحوَّلَ إلى فرسٍ ، فقاتلهم ساعةً ، فقالوا له : قد تحوَّلَ إلى بَعْلٍ ، فقال : ابنُ الحِمَارِ ! ذلُّ الأَسْوَدِ وذُلُّ مُلْكِهِ ، ثم قال : اسْمِتُوا لِي سَمْتَهُ ، فلما استقرَّ بَصْرُهُ عليه ، وقد رَفَعَ حاجبيَّه عن عينيه ، أخذ قَوْسَهُ ولم يكن أحدٌ يُؤثرُها غيره ، وسدَّدَ إليه سَهْمًا ، وقال : إني راميه رَمِيَّةً ، فإن أكبَّتْ عليه الحبشة ولم يتفرَّقوا ، فاحملوا عليهم فإني قد قتلته ، وإن أكبُّوا عليه ثم تفرَّقوا ، فلا تُبرحوا مكاتكم .

ثم نزع في قوسه فرماه ففلق الياقوتة ، وتغلَّلَ السهمُ في رأسه ، فخرَّ لوجهه ، فأكبَّتْ عليه الحبشة ولم يتفرَّقوا ، فحملت الفرسُ عليهم ، فقتلوا من أدركوه منهم وانهمز الباقون ، فكان الرجلُ منهم يأخذُ العودَ ، فيضَعُه في فيه يستأمنُ به ، ويدخل النَّفْرُ منهم [ إلى ] الحائِطِ أو الدارِ ، فتقتلهم النساءُ والصبيانُ ، حتى أتى على آخِرهم .

(١) في تاريخ الطبري ٤١/٢ « ابنة الحمار » ، وفي سيرة ابن هشام ٦٤/١ : بنت الحمار .

(٢) ليس في هـ .

وكان كِسْرَى عَهْدَ إِلَى وَهْرَزَ فَقَالَ : إِذَا ظَفِرْتُ بِالْحَبِشَةِ فَاجْمَعِ وَجوهَ أَهْلِ الْيَمَنِ ،  
وَسَلِّمْهُمْ عَنْ سَيْفٍ ، فَإِنْ كَانَ ابْنُ مَلُو كَيْهَا كَمَا زَعَمَ ، فَتَوَجَّهْ بِهَذَا التَّاجِ وَمَلِّكْهُ عَلَيْهِمْ ،  
وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَاقْتُلْهُ وَاكْتُبْ إِلَيَّ لِأَكْتُبَ إِلَيْكَ بِرَأْيِي ، فَلَمَّا تَمَكَّنَ فِي الْبَلَدِ جَمَعَ  
أَبْنَاءَ الْمَلُوكِ وَرُؤَسَاءَ الْيَمَنِ ، وَقَالَ لَهُمْ : كَيْفَ سَيْفٌ فِيكُمْ ؟ فَقَالُوا : مَلِكُنَا وَابْنُ  
أَمْلَاكِنَا ، أَدْرَكَ بَثَارِنَا ، فَتَوَجَّهْ وَمَلِّكْهُ ، وَكْتُبْ إِلَى كِسْرَى بِذَلِكَ ، فَأَقْرَأَ / وَهْرَزَ وَمَنْ ١٧٤  
مَعَهُ بِالْيَمَنِ ، فَهَمَّ الْأَبْنَاءُ إِلَى الْيَوْمِ .

وقوله : « أَبْعَدْتُ قَلْقَالًا » الْقَلْقَالُ : سُرْعَةُ الْحَرَكَةِ ، وَرَجُلٌ قَلْقُلٌ : خَفِيفٌ ،  
وَبَعِيرٌ قَلَاقِلٌ : سَرِيعٌ ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَعْلَالٌ إِلَّا مِنَ الْمَضَاعِفِ ، نَحْوُ  
الْحَضْنَخَاضِ ، وَهُوَ ضَرَبٌ مِنَ الْقَطِرَانِ ، وَالجَحْجَاحِ ، وَهُوَ ثَبِتٌ ، وَمِنَ الصِّفَاتِ  
الْحَسَنَاتِ ، وَهُوَ مِنَ الرِّجَالِ : السَّخِيُّ الْمُطْعِمُ ، وَالْقَسْقَاسُ : الدَّلِيلُ الْهَادِي .

وقوله : « حَتَّى أَتَى بَنِي الْأَحْرَارِ » سُمِّيَتْ فَارِسُ : الْأَحْرَارُ ، لِأَنَّهُمْ نَحَلَصُوا مِنْ  
سُمْرَةِ الْعَرَبِ وَشُقْرَةِ الرُّومِ وَسَوَادِ الْحَبِشَةِ ، وَكُلُّ خَالِصٍ فَهُوَ حُرٌّ ، وَطِينٌ حُرٌّ :  
لَا رَمْلَ فِيهِ .

وَالْمَرَّازِيَّةُ : وَاحِدُهُمْ مَرَّزِيَانٌ ، وَهُوَ الْعَظِيمُ مِنَ الْفُرسِ ، قَالَ سُؤَيْدُ بْنُ أَبِي كَاهِلٍ  
الْيَشْكُرِيُّ :

وَمِنَّا بَرِيدٌ إِذْ تَعَدَّى جُمُوعَكُمْ فَلَمْ تَقْرُبُوهُ ، الْمَرَّزِيَانُ الْمُسَوَّرُ<sup>(١)</sup>

(١) الأبناء : هم الفرس الذين سكنوا اليمن .

(٢) ويكون الحرفان الأخيران منه بمنزلة الأولين . انظر الاستدراك على كتاب سيبويه ص ١٧٢ .

(٣) فسّر السُّهَيْلِيُّ « الْأَحْرَارَ » تَفْسِيرًا يَتَّفَقُ مَعَ مَدْلُولِ الْكَلِمَةِ فِي أَيَّامِنَا هَذِهِ ، قَالَ : « وَقَوْلُهُ لِفَارِسِ :  
الْأَحْرَارُ ، فَلِأَنَّ الْمَلِكَ فِيهِمْ مَتَوَارَثٌ مِنْ أَوَّلِ الدُّنْيَا ، مِنْ عَهْدِ جِيُومَرْتِ ( وَهُوَ آدَمٌ عِنْدَ الْفُرسِ ) فِي زَعْمِهِمْ ،  
إِلَى أَنْ جَاءَ الْإِسْلَامُ ، لَمْ يَدِينُوا لِلْمَلِكِ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَا أَدَّوْا الْإِتَائَةَ لِذِي سُلْطَانٍ مِنْ سِوَاهُمْ ، فَكَانُوا أَحْرَارًا  
لِذَلِكَ » . الرُّوضُ الْأَنْفُ ٥٥/١ .

(٤) يأتي تخريجه قريباً .

ولهذا البيت قصّة ، وفيه ما يقتضى كلاماً وسؤالاً ، وسأذكر ذلك بعد انتهاء الكلام فيما نحن فيه ، إن شاء الله تعالى .

وقوله : « غُلَبٌ أُسَاوِرَةٌ » واحد الغُلْبُ : أَعْلَبُ ، وهو الغليظ العُنُقُ ، وواحد الأساوره : أسوار ، وهو الفارس من الفرس ، وقد كسر بعضهم أوله ، والضمُّ أشهر<sup>(١)</sup> .

وقوله : « تُرَبُّبٌ فِي الْعَيْضَاتِ » العَيْضَةُ : الأَجْمَةُ ، وتُرَبُّبٌ : تُرَبَّى .  
وقوله :

أَضْحَى شَرِيدُهُمْ فِي الْبَحْرِ فَلَالاً<sup>(٢)</sup>

وضع الشَّرِيدُ في موضع الشَّرَادِ ، فلذلك وصفه بِفُلَالٍ ، وفِعِيلٌ كثيراً ما تستعمله العرب في معنى الجماعة ، كما جاء في التنزيل : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾<sup>(٤)</sup> وجاء : ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً ﴾<sup>(٥)</sup> و ﴿ تَخَلَّصُوا نَجِيّاً ﴾<sup>(٦)</sup> .

وَعُمْدَانُ : قصرٌ كان بصنعاء ، لم يُر مثله من البنيان القديم ، وكانت الملوك تنزله حتى هدمه عثمان بن عفان رضي الله عنه في أيامه ، وله رسومٌ باقية إلى اليوم ، وصنعاء من المدن التي لا يُدرى من بناها : صنعاء باليمن ، وإصطخر بفارس ، والأبلة بالعراق ، وتدمر بالشام .

وقول سويد بن أبي كاهل :

- (١) ذكره الجواليقي بالكسر أولاً ، ثم أفاد أن الضم لغة فيه . العرب ص ٢٠ .
- (٢) في الأصل : « ضلالا » . وانظر ما سبق في تخرج القصيدة . و « فلال » أي منزهون . واحدهم : فل .
- (٣) في الأصل : « بضلال » . وانظر التعليق السابق .
- (٤) الآية الرابعة من سورة التحريم .
- (٥) سورة النساء ٦٩ .
- (٦) سورة يوسف ٨٠ .



١٧٥ / وَمِنَّا بُرَيْدٌ إِذْ تَحَدَّى جُمُوعَكُمْ / فَلَمْ تَقْرُبُوهُ ، الْمَرْزُبَانُ الْمُسَوَّرُ  
فِبَارِزِهِ مِنَّا غُلَامٌ بِصَارِمِ حُسَامٍ إِذَا لَاقَى الضَّرْبِيَّةَ يَبْتَرُ

قاله لبنى شيبان يوم ذى قار ، وقد برز إسوار من عظماء الأعاجم مسور ، فى أذنيه ذرتان ، فتحدى للبراز ، فنادى فى بنى شيبان ، فلم يبارزه أحد ، فدنا من بنى يشكر فدعا إلى البراز ، فخرج إليه بريد بن حارثة ، أخو بنى ثعلبة بن عمرو ، فطعنه فأرماه عن فرسه ، ثم نزل إليه فأجهز عليه ضرباً بالسيف ، وأخذ جلتيه وسلاحه ، ففخر سويد بذلك على بنى شيبان .

وقوله : « تَحَدَّى جُمُوعَكُمْ » يقال : تحدى فلان فلاناً : إذا دعاه إلى أمرٍ ليظهر عجزه فيه ، ونازعه العلبة فى قتالٍ أو كلامٍ أو غير ذلك ، ويقول له إذا أراد ذلك منه : أنا حَدِيَّكَ ، أى أبرز لك وحدى ، والنسب صلى الله عليه وآله وسلم تحدى العرب قاطبة بالقرآن ، حيث قالوا : افتراه ، فأنزل الله عليه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ ﴾<sup>(١)</sup> فلما عجزوا عن الإتيان بعشر سورٍ تُشاهِلُ القرآن ، قال تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِّثْلِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ثم كرر هذا فقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> أى من كلامٍ مثله ، وقيل : من

(١) البيتان مع بعض اختلاف فى الرواية ، فى الأغاني ١٣/١٠٦ ، والأول فى النقائض ص ٦٤٣ ، بقافية منصوبة ، وفيها « المُسَوَّدَا » بالدال ، وأشار أبو عبيدة إلى رواية الرء .

(٢) فى الأغاني « يزيد » وكذلك فى النقائض ، وفيها : « ويقال : بُرَيْدٌ » .

(٣) بهامش الأصل حاشية : « ليس قوله : « وحدى » بشيء ؛ لأن التحدى التتبع ، ومنه الحادى » . وفى اللسان ( حدى ) عن التهذيب : « تقول : أنا حَدِيَّكَ بهذا الأمر : أى ابرزلى وحده وجارى » . وقد وجدت هذا الكلام فى التهذيب ٥/١٨٦ ، عن الليث ، وليس فيه « وحده » . وفى المقاييس ٢/٣٥ : « يقال : أنا حَدِيَّكَ لهذا الأمر : أى ابرزلى فيه » .

(٤) سورة هود ١٣ .

(٥) سورة يونس ٣٨ .

(٦) سورة البقرة ٢٣ .

(٧) انظر خلافاً أهل العلم حول ذلك فى طبقات الشافعية ١٠/٤٧ - ٧٢ .

بشرٍ مثله ، ويُحَقِّقُ القولَ الأوَّلَ الآيتانِ المقدمُ ذِكْرُهُما ، فلَمَّا عجزوا عن أن يأتوا بسورة تُشبه القرآن ، على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء ، قال : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ .

فإن قيل : فما العامل في « إذ » من قوله : « إذ تحدى مجموعكم » وهل يجوز أن يعمل فيه « تحدى » ؟

فالجواب : لا يصح أن يعمل فيه « تحدى » لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، من حيث كان المضاف إليه حالاً محلّ التنوين من المضاف ، مُعاقباً له ، فهو متنزل / منزلة جزءٍ من أجزاء المضاف ، وإذا فسد أن يعمل فيه « تحدى » ١٧٦ احتمل العامل فيه تقديرين : أحدهما أن قوله : « ومنا بُرئد » كلامٌ افتخر فيه ببرئد ، وفعله في ذلك اليوم ، فكأنه قال : فمخرناكم ببرئد إذ تحدى مجموعكم المرزبان ، أو أفخرنا ببرئد ، أي جعلنا نفخر .

والتقدير الآخر ، أن يكون أراد : اذكروا إذ تحدى مجموعكم المرزبان ، كما قيل في قوله عز وجل : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ إن التقدير : واذكروا إذ قال ربك للملائكة ، وقد ظهر هذا العامل المقدّر هاهنا في قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ ﴾ .

والهاء من قوله : ﴿ تَقْرُبُوهُ ﴾ عائدة على المرزبان ، وإن كان مؤخرًا في اللفظ فإنه مقدّم في المعنى ، لأن أصل الكلام : إذ تحدى مجموعكم المرزبان فلم تقربوه ، ومثله في إعمال الأول : أكرمني وأكرمته زيد ، عادت الهاء من قولك : أكرمته ، على زيد ،

(١) سورة الإسراء ٨٨ .

(٢) وذلك لأن « إذ » تلزم الإضافة إلى الجملة .

(٣) سورة البقرة : ٣٠ .

(٤) سورة الأعراف ٨٦ .

وهو مؤخر ، لأن النية به التقديم ، ومثله في إعمال الأول قول ذي الرمة<sup>(١)</sup> :  
ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيماً أن يكون أصاب ما لا

\*\*\*



General Director of the Al-Amir Ghazi Trust (GAT)

Dr. Mohamed El-Sherbini

General Secretary of the Al-Amir Ghazi Trust (GAT)

Dr. Mohamed El-Sherbini

General Treasurer of the Al-Amir Ghazi Trust (GAT)

Dr. Mohamed El-Sherbini

General Manager of the Al-Amir Ghazi Trust (GAT)

Dr. Mohamed El-Sherbini

(١) ديوانه ص ١٥٣٤ ، وتخرجه في ٢٠٥٣ .

## المجلس السابع والعشرون

وهو مجلسُ يوم الثلاثاء ، سابع رجب ، سنة ستِّ وعشرين وخمس مائة .  
قال زيدُ بن عبيد ربه ، وقيل : ليزيدُ بن الحكمِ الثَّقَفِيِّ :

تُكاشِرُنِي كَرِهًا كَأَنَّكَ نَاصِحٌ وَعَيْنُكَ تُبِيدِي أَنَّ صَدْرَكَ لِي ذَوِي<sup>(١)</sup>  
لِسَانِكَ لِي أُرَى وَعَيْنُكَ عَلَقَمٌ<sup>(٢)</sup> وَشُرْكَ مَبْسُوطٌ وَخَيْرُكَ مُلْتَوِي  
أَرَاكَ إِذَا لَمْ أَهْوَأْ أَمْرًا هَوَيْتَهُ وَلَسْتُ لِمَا أَهْوَى مِنَ الْأَمْرِ بِالْهَوَى  
/ عَدُوُّكَ يَخْشَى صَوْلَاتِي إِنْ لَقَيْتَهُ وَأَنْتَ عَدُوِّي لَيْسَ هَذَا بِمُسْتَوِي<sup>(٣)</sup> ١٧٧

(١) بهامش الأصل حاشية : « عبد ربه : أخو يزيد بن الحكم الثقفى . وزيد : هو ابن أخي يزيد بن الحكم . »

(٢) هذه القصيدة تُتَدُّ من بليغ العتاب في الشعر ، وهي ليزيد بن الحكم الثقفى ، يعاتب ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص . والقصيدة في شعر يزيد ، المطبوع ضمن ( شعراء أمويون ) ٢٧٤/٣ ، والتخرىج فيه ، وزد عليه : لباب الآداب ص ٣٩٦ - وأشبعها تخرىجاً العلامة المرحوم الشيخ أحمد محمد شاكر - واختيار المتع ص ٤٦٢ ، وبهجة المجالس ٤٠٤/١ ، ٤١٠ ، ٦٨٦ ، وشرح أبيات المغنى ١٨١/٥ . وقد روى أبو علي الفارسي هذه القصيدة كاملة في البصريات ص ٢٨٥ - ٢٨٧ بروايته عن الأخفش الصغير على بن سليمان . وانظر كتاب الشعر ص ٢٤١ .

وفي القصيدة شواهد نحوية يأتى تخرىجها فى مكانها إن شاء الله تعالى .

(٣) هكذا فى الأصل ، وهـ « وعينك » . وكذلك فى الأغاني ٢٨٥/١٢ ، والبصريات ، وأصل لباب الآداب ، وأصل الخزانة ١٣٢/٣ ، وتوجهه سهل . وغيره محققا للباب والخزانة ، رحمهما الله إلى : « وغيبك » كما فى أمالى القائل ٦٨/١ ، وغيره ، وكذلك هو فى كتاب الشعر ، ويقويه كلام أبى على فى تأويل اللسان فى البيت ، هل هو بمعنى الجارحة ، أو بمعنى الكلام ، وذلك قوله : « وأن تجعل اللسان حداثاً ، ولا تجعله الجارحة ، لأنه قد غطف عليه حداثاً ، وهو « الغيب » أشبه للتشاكل » . كتاب الشعر ص ٢٤٥ . ورواية بهجة المجالس : « وقلبك » وهى مقوية لرواية : « وعينك » .

وَمِ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى  
إِذَا مَا بَتَّتِي الْمَجْدَ ابْنُ عَمِّكَ لَمْ تُعِنْ  
وَإِنَّكَ إِنْ قِيلَ ابْنُ عَمِّكَ غَانِمٌ  
تَمَلَّأَتْ مِنْ غَيْظٍ عَلَيْهِ فَلَمْ يَزَلْ  
وَقَالَ النَّطَاسِيُّونَ إِنَّكَ مُشْعَسِرٌ  
جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَتَمِيمَةً  
فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ  
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلْبَةِ النَّيِّقِ مُنْهَوَى  
وَقَلَّتْ أَلَا بَلَّ لَيْتَ بَنِيَّاهُ نَحْوَى  
شَيْحٍ أَوْ عَمِيْدٍ أَوْ أُخُو مَعْلَةَ لَوَى  
بِكَ الْعَيْظُ حَتَّى كِيدَتْ بِالْعَيْظِ تَنْشَوَى  
سَلَالًا أَلَا بَلَّ أَنْتَ مِنْ حَسَدِ جَوَى  
بِحَلَالًا ثَلَاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوَى  
وَشُرْكَ عَنِّي مَا زَرْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوَى<sup>(١)</sup>

قوله : « تُكَاشِرُنِي » يقال : كَاشَرَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ : إِذَا كَشَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَصَاحِبِهِ ، وَهُوَ أَنْ يُبَدِيَ لَهُ أَسْنَانَهُ عِنْدَ التَّبَسُّمِ .

وقوله : « كَرَّهَا » مصدرٌ وقع في موضع الحال ، أَي كَارَهَا ، وَمِثْلُهُ فِي التَّنْزِيلِ : ﴿ لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرَّهَا ﴾<sup>(٢)</sup> أَي كَارِهَاتٍ ، وَالْكَرُّ بِالضَّمِّ : اسْمٌ لِلْمَكْرُوهِ ، وَمِنْهُ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> وَقِيلَ لِنَهْمَا لَغْتَانِ ، مِثْلَ الشَّرْبِ وَالشُّرْبِ ، وَالضُّعْفُ وَالضُّعْفُ ، / وَمِنْ غَيْرِ الْمَصَادِرِ : الدَّفُّ وَالدُّفُّ ، ١٧٨ وَالشَّهْدُ وَالشُّهْدُ .

وَالدَّوَى : الذِي بِهِ دَاءٌ . وَالأُرَى : العَسَلُ ، وَالعَلَقَمُ : الحَنْظَلُ الأَحْضَرُ .

(١) في هـ : « أَلَا يَالَيْتَ » وَكَذَلِكَ فِي أَمَالِ الْقَالِ وَاللِّبَابِ ، وَمَا فِي الأَصْلِ مِثْلُهُ فِي الخِزَانَةِ .  
(٢) زَادَ بَعْضُهُمْ فِي حَاشِيَةِ الأَصْلِ بَعْضَ آيَاتٍ مِنَ القَصِيدَةِ ، وَلَمْ أَرِ فَائِدَةً فِي نَقْلِهَا ، فَالْقَصِيدَةُ بِتَامِهَا فِيمَا قَدِمَتْ مِنْ مَصَادِرِ .  
(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ ١٩ .  
(٤) سُورَةُ البَقَرَةِ ٢١٦ .

وقوله : « لِسَانُكَ لِي أُرَى وَعَيْنُكَ عَلَيَّ » من باب : « فَهِنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتٌ »<sup>(١)</sup>  
« وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ »<sup>(٢)</sup> وأبو يُوْسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَدَاةُ التَّشْبِيهِ فِي هَذَا كَلَّةٌ مَحذُوفَةٌ ،  
وَيَتَقَدَّرُ بِهَا انْتِصَابُ الْمُمَيِّزِ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ زَهِيرٌ شِعْرًا ، وَأَخْوَكُ حَاتِمٌ جُودًا ، وَفِي قَوْلِ  
مُهَيَّارٍ :<sup>(٣)</sup>

أَيْنَ ظِبَاءِ الْمُنْحَنِى سَوَالِفًا وَأَعْيُنَا

أَرَادَ : أَيْنَ أَمْثَالُ ظِبَاءِ الْمُنْحَنِى ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَعْمَلَهُ مَقْدَرًا فِي التَّنْكِيرِ  
الْمَفْسَّرَةِ .

وقوله : « يَخْشَى صَوْلَتِي » الصَّوْلَةُ : مَصْدَرٌ صَالٌ عَلَيْهِ ، إِذَا اسْتَطَالَ عَلَيْهِ ،  
وَالْمُرَادُ بِالصَّوْلَةِ الْكَثْرَةُ ، كَالصَّوْلُ ، وَلَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الضَّرْبَةِ مِنَ الضَّرْبِ ، وَالْقَوْلَةُ مِنَ  
الْقَوْلِ ، وَلَكِنِهُمَا كَالْعَلْبَةِ وَالْعَلْبُ ، فَالصَّوْلَةُ مَصْدَرٌ جَاءَ عَلَى فَعْلَةٍ ، كَالرَّحْمَةِ ، فَإِذَا  
قُلْتَ : فَلَانٌ ذُو صَوْلَةٍ ، لَمْ تُرِدْ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ مَرَّةً فَقَطْ .

وقوله : « وَكَمْ مَوْطِنٍ » أَي كَمْ مَكَانٍ حَرْبٍ ، وَمَقَامٍ حَرْبٍ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : « وَكَمْ لَقَدْ  
نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ »<sup>(٤)</sup> أَي مَكَانَاتٍ حَرْبٍ ، وَيُرْوَى : « وَكَمْ حُطَّةٍ »

(١) تمامه :

فَهِنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتٌ الْغَلَائِلُ

وسبق تخريجها في المجلس الرابع والعشرين .

(٢) الآية السادسة من سورة الأحزاب .

(٣) ديوانه ١٤٢/٢ .

(٤) في هـ : « صال يصول عليه » .

(٥) سورة التوبة ٢٥ .

(٦) هكذا جمع ابن السجري « مكان » على « مكانات » . وهو جائز على قاعدة أن كل مذكر غير عاقل  
يجوز جمعه بالألف والتاء ، كما تقول في حمام : حمامات . الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٦٣ .  
والذى في لسان العرب ، عن ابن سيده : « المكان : الموضع ، والجمع أمكنة ، كقندال وأقذلة ، وأماكن :  
جمع الجمع » . وعن ابن سيده أيضا : « المكانة : المنزلة عند الملك ، والجمع مكانات » . اللسان (مكن)  
= وانظر أيضا (كون) .

وَالْحُطَّةُ : الحَالُ الشَّاقَّةُ ، وَيُقَالُ : طَاحَ الرَّجُلُ يَطْوُحُ وَيَطِيحُ ، إِذَا هَلَكَ ، فَمَنْ قَالَ : يَطْوُحُ قَالَ : طُحْتُ ، مِثْلُ قُلْتُ ، وَمَنْ قَالَ : يَطِيحُ قَالَ : طِيحْتُ ، مِثْلُ بَعْتُ .

وقوله : « كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ » يُقَالُ : هَوَى يَهْوِي هَوِيًّا ، إِذَا سَقَطَ ، وَأَجْرَامُهُ : أَى بَذَنُوهُ ، جَمْعُ جُرْمٍ ، وَيُرْوَى « بِأَجْرَامِهِ » مُصَدَّرُ أَجْرَمَ ، يُقَالُ : جَرَّمَ وَأَجْرَمَ ، لَغْتَانُ ، إِذَا أَذْنَبَ ، وَأَجْرَمَ لُغَةُ الْقُرْآنِ .

وَالثِّيْقُ : أَرْفَعُ الْجَبِيلِ ، وَقُلْتُهُ : مَا اسْتَدَقَّ مِنْ رَأْسِهِ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ « لَوْلَايَ طِيحْتُ » مَحَلُّهَا جَرُّ عَلَى النِّعْتِ لِمَوْطِنٍ ، وَالْعَائِدُ مِنْهَا إِلَى الْمَوْصُوفِ مَحذُوفٌ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَالتَّقْدِيرُ : كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِيحْتُ فِيهِ ، فَحَذَفَ « فِيهِ » فِي مَرَّةٍ (١) ، / ١٧٩ وَمِنْهُمْ مَنْ يُقَدِّرُ حَذْفَ الْجَارِّ أَوَّلًا ، ثُمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ بَعْدَهُ ، وَقَدْ اسْتَوْفَيْتُ الْقَوْلَ فِي هَذَا فِي بَعْضِ مَاقَدِّمَتِهِ مِنَ الْأَمَالِيِّ .

ويقال : نَحَوَى الْمَنْزِلَ يَحْوِي ، مِثْلُ رَمَى يَرْمِي ، وَنَحَوَى يَحْوِي ، مِثْلُ رَضِيَ يَرْضَى ، لَغْتَانُ ، الْأَوَّلَى مِنْهُمَا أَشْهَرُ .

= وَيَبْقَى أَنْ أَذْكَرَ أَنَّ عِبَارَةَ أَبِي جَعْفَرِ الطَّبْرِيِّ فِي تَفْسِيرِ (مَوَاطِنِ) فِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ : « أَمَا كُنْ حَرْبٌ » . تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ١٧٨/١٤ ، وَكَذَلِكَ فِي زَادِ الْمَسِيرِ ٤١٣/٣ .  
(١) فَسَّرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ ، عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ، فَقَالَ بَعْدَ إِنْشَادِ الْبَيْتِ : « وَجُرِّمَ الْإِنْسَانُ : تَحَلَّقَهُ » الْكَامِلُ ٣٤٥/٣ .

وَقَدْ أَخَذَ الْبَغْدَادِيُّ عَلَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ تَفْسِيرَهُ هَذَا ، فَقَالَ : « وَالْأَجْرَامُ : جَمْعُ جُرْمٍ بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ الْجِسْمُ ، كَأَنَّهُ جَعَلَ أَعْضَاءَهُ أَجْرَامًا ، تَوَسُّعًا ، أَى سَقَطَ بِجِسْمِهِ وَثَقَلَهُ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ هَاهُنَا الذَّنْبُ ، كَمَا فَسَّرَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَنَاسِبٍ » . وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى : « وَقَدْ زَلَّ قَلَمُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ فَقَالَ : بِأَجْرَامِهِ ، أَى بَذَنُوهُ ، جَمْعُ جُرْمٍ ... وَلَا يَخْفَى أَنَّ جَعَلَ الْأَجْرَامَ جَمْعَ جُرْمٍ بِالضَّمِّ ، وَتَفْسِيرُهُ بِالذَّنْبِ ، لَا وَجْهَ لَهُ هُنَا » . الْخَزَائِنَةُ ١٣٦/٣ ، ٣٤٣/٥ .

وَجَاءَ بِهَامِشِ الْأَمَالِيِّ حَاشِيَةٌ « قَوْلُهُ : « هَوَى بِأَجْرَامِهِ » مِثْلُ شَابَتْ مَفَارِقُهُ ، كَأَنَّهُ جَعَلَ أَعْضَاءَهُ أَجْرَامًا تَوَسُّعًا ، أَى سَقَطَ بِجِسْمِهِ ، وَلَيْسَ لِتَفْسِيرِ الْجُرْمِ بِالذَّنْبِ هَاهُنَا مَعْنَى » .  
(٢) يَعْنِي مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَسَبَقَ لَهُ التَّعْبِيرُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ بِقَوْلِهِ : « حَذَفْتُ وَاحِدَةً » رَاجِعِ الْمَجْلِسَ الثَّانِي عَشَرَ .

(٣) فِي الْمَجْلِسَيْنِ : الْأَوَّلُ ، وَالثَّانِي عَشَرَ .

وقوله :

شَجَّ أَوْ عَمِيْدٌ أَوْ أَخُو مَعْلَةٍ لَوِي

الشَّجِي : الحزِينُ المهموم ، والشَّجِي : العَصَان ، وكلُّ ما اعْتَرَضَ في الحَلْقِ فَمَنَعَ من الإِسَاغَةِ فهو شَجِي ، والعَمِيْدُ : الذي فَدَحَهُ المَرَضُ حَتَّى احتاجَ إلى أن يُعَمَدَ ، أى يُسْتَدَ ، فهو فَعِيْلٌ في معنى مَفْعُولٍ ، وَعَمِيْدُ القَوْمِ : هو سَيِّدُهُمْ ، فَعِيْلٌ في معنى فاعِلٍ ، من قولك : عَمَدْتُ الشَّيْءَ : إذا جَعَلْتُ له عِمَادًا .

والمَعْلَةُ والمَعْلُ أيضاً : وَجَعُ البَطْنِ ، فيكونُ في الدَّوَابِّ عن أَكْلِ التُّرابِ .  
وَاللَّوِي : الوَجِيعُ الجَوْفِ ، والمصدرُ اللَوِيُّ .<sup>(١)</sup>

وقوله : « تَنْشَوِي » يقال : شَوَيْتُ اللَّحْمَ فَاشْتَوَيْ ، هذا حَقِيقَةُ مُطَاوِعِ شَوَيْتُ ، وقد قالوا : شَوَيْتَهُ فَاشْتَوَيْ ، وهى رَدِيئَةٌ ، والصَّحِيحُ أنْ اشْتَوَيْتُ بِمعنى شَوَيْتُ ، جاءَ منه افْتَعَلْتُ بِمعنى فَعَلْتُ ، كما قالوا : قَدَرْتُ وَاقْتَدَرْتُ ، وَعَلَوْتُ وَاعْتَلَيْتُ ، فَالمُشْتَوِي هو الرَّجُلُ .

والتَّطَاسِي : العالِمِ ، وأراد بالتَّطَاسِيِيْنَ العُلَمَاءَ بالطَّبِّ .

وقوله : « مُشَعَّرٌ سُلَالًا » أى مُلَبَّسٌ شِعَارًا مِنْ سُلَالٍ ، والشُّعَارُ : ما وُلِيَ الجَسَدَ من الثِّيَابِ . والسُّلَالُ : السِّلُّ ، والجَوِي : مِنَ الجَوِي ، وهو دَاءُ القَلْبِ .

وقوله :

(١) في الأصل والخزانة ١٣٧/٣ : « الذى قد عمده المرض » ، وأثبت ما فى هـ ، ومثله فى اللسان ( عمد ) عن ابن الأعرابى . وفى اللسان أيضا ، قال : « وعمده المرض : أى أضناه » .  
(٢) يفتح اللام والواو ، وفعله من باب فَرِحَ ، كما ذكر صاحب الخزانة .  
(٣) لكن سيبويه يميز الاثنتين . راجع الكتاب ٦٥/٤ ، وانظر أيضا ص ٧٣ ، وحكاه ابن برى ، كما فى اللسان ( شوى ) . وانظر المصنف ٧٣/١ .



جَمَعَتْ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَتَمِيمَةً<sup>(١)</sup>

أراد : جَمَعَتْ غَيْبَةً وَتَمِيمَةً وَفُحْشًا ، فَقَدَّمَ المَعْطُوفَ عَلَى المَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَلا يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّابِعِ عَلَى المَتَّبِعِ لِلضَّرُورَةِ إِلا فِي العَطْفِ ، دُونَ الصِّفَةِ وَالتَّوَكِيدِ وَالبَدَلِ ، فَلَوْ قُلْتُ : ضَرَبْتُ رَأْسَهُ زَيْدًا ، وَأَكَلْتُ كَلَّهُ الرِّغِيفَ ، لَمْ يَجُزْ ، وَأَشَدُّ مِنْ هَذَا فِي الامْتِنَاعِ أَنْ تَقُولَ : رَأَيْتُ أَجْمَعِينَ القَوْمَ ، لِأَنَّكَ أَوْلَيْتَ « أَجْمَعِينَ » العَامِلَ ، وَالعَرَبُ لَمْ تَسْتَعْمَلْهُ إِلا تَابِعًا ، وَكَذَلِكَ لا يَجُوزُ : مَرَرْتُ بِالطَّوِيلِ زَيْدٌ ، عَلَى أَنْ تَجْعَلَ الطَّوِيلَ صِفَةً لِزَيْدٍ ، وَلَكِنْ إِنْ أَرَدْتَ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الطَّوِيلِ ، فَحَذَفْتَ المَوْصُوفَ / وَأَبْدَلْتَ ١٨٠ زَيْدًا مِنَ الصِّفَةِ ، جَازَ عَلَى قُبْحِ ، لِأَنَّ حَذْفَ المَوْصُوفِ وَإِقَامَةَ الصِّفَةِ مُقَامَهُ مِمَّا شَدَّدَ فِيهِ سَبِيوِيهِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي الاسْتِعْمَالِ عَلَى شَدُوذِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> أَيْ العَبْدُ الشَّاكِرُ ، وَكَقَوْلِهِ : ﴿ إِنْ أَعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾<sup>(٣)</sup> أَيْ دُرُوعًا سَابِغَاتٍ ، وَكَقَوْلِهِ : ﴿ وَذَلِكَ دِينُ القِيَمَةِ ﴾<sup>(٤)</sup> أَيْ الأُمَّةِ القِيَمَةِ . وَإِنَّمَا جَازَ فِي الضَّرُورَةِ تَقْدِيمُ المَعْطُوفِ عَلَى المَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ وَالتَّوَكِيدِ وَالبَدَلِ ، لِأَنَّ المَعْطُوفَ غَيْرُ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَالصِّفَةُ هِيَ المَوْصُوفُ ،

(١) راجع الكلام عليه في الخصائص ٣٨٣/٢ ، وضرائر الشعر ص ٢١٠ ، والتصريح على التوضيح ٣٤٤/١ ، ١٣٧/٢ ، وشرح الأشموني ١٣٧/٢ ، والهمع ٢٢٠/١ ، والخزانة ١٣٠/٣ ، ١٤١/٩ .

(٢) في هـ : لقيت .

(٣) الكتاب ١١٥/٢ ، ٣٤٥ .

(٤) في هـ : « شَدُوذٌ » وتعبيره بالشَدُوذِ فِي الاسْتِعْمَالِ القُرْآنِيِّ فِيهِ نَظَرٌ ، وَلَمْ أَجِدْ فِيهَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ كُتُبِ النُّحُوِّ مِنْ قَبْحِ حَذْفِ المَوْصُوفِ ، وَقَدْ أَجَازَهُ بِشَرَطِ وَجُودِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ ، وَشُرُوطِ أُخْرَى . وَابْنُ الشَّجَرِيِّ نَفْسُهُ قَدْ اسْتَشْهَدَ لِحَذْفِ المَوْصُوفِ وَإِقَامَةَ الصِّفَةِ مُقَامَهُ ، بِشَوَاهِدٍ كَثِيرَةٍ فِي المَجْلِسِ التَّاسِعِ وَالثَّلَاثِينَ ، وَأَيْضًا فِي المَجَالِسِ : المَثَمِ السِّتِينَ ، وَالرَّابِعِ وَالسِّتِينَ ، وَالتَّاسِعِ وَالسِّتِينَ ، وَلَمْ يَصِفْ هُنَاكَ بِقَبْحِ أَوْ شَدُوذِ كَصَنْعِهِ هُنَا . وَانظُرِ المَغْنَى ص ٧٢٨ ، وَشرح ابن عَقِيلِ ١٦٢/٢ ، وَشرح الأشموني ٧٠/٢ ، وَالتَّصْرِيحُ عَلَى التَّوَضِيحِ ١١٨/٢ ، وَعِبَارَتُهُ : « وَبِجُوزِ بكَثْرَةِ حَذْفِ المَنْعُوتِ إِنْ عُلِمَ » . وَالمِمْعُ ١٢٠/٢ .

(٥) سورة سبأ ١٣ .

(٦) سورة سبأ ١١ .

(٧) الآية الخامسة من سورة البينة .

(٨) في هـ : « لِأَنَّ غَيْرَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ ... » وَغَيْرُهُ نَاشِرُ الطَّبَعَةِ الهِنْدِيَّةِ إِلَى « لِأَنَّهُ » ، وَهُوَ فَاسِدٌ أَيْضًا .

وكذلك المؤكّد عبارة عن المؤكّد ، والبدل إما أن يكون هو المبدل أو بعضه أو شيئاً  
ملتبساً به .

ومثّل قوله :

جَمَعْتُ وَفُحْشاً غَيْبَةً وَنَمِيمَةً

قول الآخر :

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(١)</sup>

وقوله : « خِلَالاً ثَلَاثاً » بدل من قوله : « غَيْبَةً وَنَمِيمَةً وَفُحْشاً » بدل نكرة من  
نكرة ، وجمع من جمع .

وقوله : « لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي » يقال : ارْعَوَى عن القبيح : أى رجع عنه .

فصل في وقوع المضمّر بعد « لولا » التي يرتفع الاسم بعدها بالابتداء

وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب : فمذهب سيبويه أنه يرى إيقاع المنفصل  
المرفوع بعدها هو الوجه ، كقولك : لولا أنت فعلت كذا ، ولولا أنا لم يكن كذا ،

(١) يُنسب إلى الأحوص . حواشى ديوانه ص ١٩٠ ، وتخريجه فيه ، وزد عليه : الأصول ٣٢٦/١ ،  
٢٢٦/٢ ، وشرح الجمل ٢٤٥/١ ، ٨٤/٢ ، وقد عقب البغدادي على إنشاد ابن الشجري لهذا البيت بقوله :  
« فجعله من باب تقديم المعطوف ، لا من باب تقديم المفعول معه ؛ لأنه هو الأصل ، لكن في تنظيره نظر ،  
فإن قوله : « وَرَحْمَةُ اللَّهِ » معطوف عند سيبويه على الضمير المستكن في الظرف ، أعنى قوله « عَلَيْكَ » كما تقدّم  
بيانه . الخزانة ١٣١/٣ ، والبيان الذي أشار إليه تقدّم في ٣٩٩/١ ، ١٩٢/٢ ، وخلاصة ما ذكره في هذين  
الموضعين أن سيبويه يرى أن « السلام » مرفوع بالابتداء ، و « عليك » خبر مقدّم ، و « رحمة الله » معطوف  
على الضمير المستتر في « عليك » . والتقدير : السلام حصل عليك ، فحذف « حصل » ، ونقل ضميره إلى  
« عليك » واستتر فيه . ومذهب أبى الحسن الأخفش - وهو اختيار ابن الشجري - أنه أراد : عليك السلام  
ورحمة الله ، فقدّم المعطوف ضرورة ؛ لأن « السلام » عنده مرفوع بالاستقرار المقدر في الظرف . وذهب  
ابن جنى مذهب سيبويه . الخصائص ٣٨٦/٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٤/٢ ، وشرح آياته المختصر للنحاس ص ٢٠٥ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه =

ولا يمتنع من إجازة استعمال المتصل بعدها ، كقولك : لولاي ولولاك ولولاه ، ويحكم بأن المتصل بعدها مجرورٌ بها ، فيجعل لها مع المضمير حكماً يخالف حكمها مع المظهر .

ومذهب الأخفش أن الضمير المتصل بعدها مستعارٌ للرفع ، فيحكم بأن موضعه رفعٌ بالابتداء ، وإن كان بلفظ الضمير المنصوب أو المجرور ، فيجعل حكمها مع المضمير موافقاً حكمها مع المظهر .

١٨١

ومذهب أبي العباس محمد بن يزيد أنه لا يجوز أن يليها من المضمرات إلا المنفصل المرفوع ، واحتج بأنه لم يأت في القرآن غير ذلك ، وذلك قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ وقد ذكرت أن هذا هو الوجه عند سيبويه ، ولكنه وأبا الحسن الأخفش روي عن العرب وقوع الضمائر المتصلة بعدها ، واحتج سيبويه بقول الشاعر في هذه القصيدة : « وكم موطن لولاي طيحت » ودفع أبو العباس الاحتجاج بهذا البيت ، وقال : إن في هذه القصيدة شذوذاً في مواضع ، وتخرجاً عن القياس ، فلا مخرج على هذا البيت .

وأقول : إن الحرف الشاذ أو الحرفين أو الثلاثة ، إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم ، لم يكن قادحاً في قائلها ، ولا دافعاً للاحتجاج بشعره ، وقد جاء في شعر الأعرابي :

= ص ٦٦٤ ، والإنصاف ص ٦٩١ ، وشرح المفصل ١٢٢/٣ ، والمقرب ١٩٣/١ ، وشرح ابن عقيل ٦/٢ ، والمضي ص ٢٧٢ ، والممع ٣٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٦/٢ ، والخزانة ، ٣٣٩/٥ . وقد تكلم ابن الشجري كلاماً مفصلاً عن « لولا » في المجلس السادس والستين .

(١) ذكر مذهبه هذا في كتابه الكامل ٣٤٥/٣ ، وذكر طرفاً منه في المقتضب ٧٣/٣ .

(٢) سورة سبأ ٣١ .

(٣) لم أجد هذا القول في الموضوع المذكور من كتابي المبرد : الكامل والمقتضب ، ولعل ابن الشجري قد نقل هذا الكلام عن السرياني والنحاس ، فقد حكى كلاماً للمبرد شبيهاً بهذا . راجع حواشي الموضوع السابق من سيبويه ، والخزانة . وانظر هذه المسألة أيضاً البسيط ص ٥٩٥ ، وشرح الجمل ٤٧٣/١ .

لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجِجْ<sup>(١)</sup>

وللمحتجِّ لسيبويه أن يقول : إنه لما رأى الضمير في لولائي ولولاك ولولاه ، خارجاً عن حيز ضمائر الرفع ، وليست لولا من الحروف المضارعة للفعل ، فتعمل النصب كحروف النداء ، ألحقها بحروف الجر .

وحجة الأخفش أن العرب قد استعارت ضمير الرفع المنفصل للنصب في قولهم : لقيتكَ أنت ، وكذلك استعاروه للجرِّ في قولهم : مررتُ بك أنت ، أكدوا المنصوبَ والمجرورَ بالمرفوع كما ترى ، وأشدُّ من هذا إيقاعهم إياه بعد حرف الجرِّ في قولهم : « أنا كَأنت ، وأنت كَأنا » ، فكما استعاروا المرفوعَ للنصب والجرِّ فيما ذكرتُ لك ، كذلك استعملوا المنصوبَ للرفع في قولهم : لولائي ولولاك ولولاه ، وكذلك خالف الأخفش سيبويه في الضمير المتصل بعسى في قول بعض العرب : عساني أن أفعل ، وعساک أن تفعل ، وعساه أن يفعل ، فزعم / الأخفش أن هذا الضمير فاعلُ عسى ، وإن كان بلفظ ضمير النصب ، كما كان « أنت » في قولهم : لقيتكَ أنت ، في محلِّ النصب ، وإن كان موضوعاً للرفع ، [ فكذلك ] تنزل ضميرُ النصب في عساني وعساک وعساه وعساکم وعساكنَّ وعساهما وعساهم وعساهنَّ [ بمنزلة

(١) يُنسب إلى عمر بن أبي ربيعة . زيادات ديوانه ص ٤٨٧ ، ونُسب إلى العرجي ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ، مع وجود قصيدة من وزن البيت وقافيته ص ١٧ . وصدده :  
أومت بعينها من الهودج

وانظر شرح الجمل - الموضوع السابق - والإنصاف ص ٦٩٣ ، وشرح المفصل ١١٩/٣ ، وشرح ديوان أبي تمام ٣٠٠/١ .

(٢) في الخزانة : « وأشدُّ » بالذال المعجمة .

(٣) في كتاب الأزهية ص ١٨١ : « ما أنا كَأنت ولا أنت كَأنا » .

(٤) في الخزانة : استعاروا .

(٥) ساقط من هـ .

الضمير في عسيث وعسيثا وعسيثم وعسيثن ، وعسيينا وعسوا وعسين ، ومذهب  
سيبويه أن الضمير في عساني وعساك وعساه منصوب بمنزلة الضمير من رماني ورماك<sup>(١)</sup>  
ورماه ، لأنه ضمير نصب اتصل بفعل فوجب الحكم بأنه مفعول ، وقولك : أن أفعل  
وأن تفعل وأن يفعل [ فاعل عسي<sup>(٢)</sup> ، وجاز لعسي أن تُخالف حكمها فتنصب  
الضمير ، وحقها أن ترتفع بها الضمائر ، كما يرتفع بها الاسم الظاهر في قولك :  
عسيث أن أفعل ، وعسي زيد أن يفعل ، لأنها مواجبة لعل ، لتقاربهما في المعنى ،  
فتنزل عساني وعساك وعساه ، منزلة لعلى ولعلنى ولعلك ولعله ، وهذا عندي هو  
الوجه ، ومذهب الأنخفش مذهب يونس .

\* \* \*

(١) الكتاب ٣٧٥/٢ ، وانظر المعنى ص ١٦٤ .

(٢) وهذا أيضاً ساقط من هـ ، وهو سقط كبير كما ترى .

(٣) في هـ : « منزلة فاعل عسي ... » .

### المجلس الثامن والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، السادس والعشرين ، من شعبان سنة ست وعشرين وخمسمائة .

يتضمّن تفسير قوله من هذه الآيات :

فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك عني ما زلتوى الماء مَرْتَوِيٍّ<sup>(١)</sup>

قال بعض أهل الأدب : هذا البيت مُشْكِل ، وقد زاده تفسير أبي علي له إشكالا .

وأقول : إن اسم ليت ضمير محذوف ، وحذف هذا النحو مما تُجَوِّزه الضرورة ، فإن شئت قدرته ضمير الشأن والحديث ، وإن شئت قدرته ضمير المخاطب .

وكفافاً : معناه كافاً ، وهو خبر كان ، وخيرك اسمها ، وكله توكيد له ، والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خير اسم ليت ، فالتقدير على أن المحذوف ضمير الشأن : فليته كان خيرك كله كفافاً ، ومثله في هذا الإضمار : ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> أي

(١) أنشده أبو علي في الإيضاح ص ١٢٣ ، والعسكريات ص ١٠٧ ، وأورده أبو العلاء في رسالة الغفران ص ١٥٣ ، فيما تحمله من حوار بين قائل البيت وأبي علي منسّده . وانظر المقتصد ٤٦٦/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٤١ ، والإنصاف ص ١٨٤ ، والتبيين ص ٣٣٩ ، والمغنى ص ٣٢٠ ، وشرح أبياته ١٨٠/٥ ، وشرح شواهد ص ٢٣٧ ، والخزانة ٤٧٢/١٠ ، وأعاده ابن الشجري في المجلسين : السادس والثلاثين ، والسابع والثلاثين .

(٢) حكاه البغدادي في الخزانة ، ونصّ على أن ابن هشام تبع فيه ابن الشجري .

(٣) الآية التاسعة من سورة النمل .

إن الشَّانَ ، أنا الله ، ولا يلزمُ الجُمْلَ إذا كانت أخباراً عن ضمير الشَّانَ أن تتضمن عائداً إليه ، لأن الجملة نفسها هي الشَّانَ ، فإن حكمت بأن التقدير : فليتك كان كفافاً خيرُك ، فجائز ، والعائدُ على اسم لیت الذي هو ضمير المخاطب الكاف من قوله : خيرُك ، / ومثله في حذف الضمير على التقديرين قول الآخر :  
فليت دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي ساعةً فیتنا على ماخيَّلت ناعِمِي بال

١٨٣

أراد : فليتك أو فليته .

فإن قلت : هل يجوز أن تنصب « كفافاً » بليت ، وتجعل « كان » مستغنيةً بمرفوعها ، بمعنى حدث ووقع ، وتُخبر بالجملة التي هي كان وفاعلها عن كفاف ؟ قيل : إن ذلك لا يصح ، لخلو الجملة التي هي كان ومرفوعها من عائِد على كفاف ، فلو قلت : ليت زيدا قام عمرو ، لم يَجُز لعدم ضمير في اللفظ وفي التقدير ، راجع على اسم لیت ، فإن قلت : إليه أو معه ، أو نحو ذلك ، صحَّ الكلام .

وأما قوله : « وشرك » فقد روي مرفوعاً ومنصوباً ، فمن رفعه فبالعطف على اسم كان ، و « مُرتوي » في رأى أبي علي خبره ، وكان حقُّ « مُرتوي » أن ينتصب ، لأنه معطوف على « كفافاً » كما تقول : كان زيداً جالساً وبكرٌ قائماً ، تريد : وكان بكرٌ قائماً ، فكأنه قال : ليتك أو ليت الشَّانَ كان خيرُك كفافاً ، وكان شركٌ مُرتوياً

(١) في الأصل وهـ : « على التقدير » ، وأثبت ما في الخزانة ، ويقويه ما بعده . وصاحب الخزانة ينقل عن ابن الشجري .

(٢) هو عدی بن زيد . والبيت في ذيل ديوانه ص ١٦٢ ، وتخرجه فيه ، وزد عليه : إيضاح شواهد الإيضاح ص ١٤٠ ، والتبيين ص ٣٣٩ ، والمواضع المذكورة من الإنصاف والمعنى والخزانة ، والهمع ١٣٦/١ ، ١٤٣ ، والأشباه والنظائر ١٣٩/٤ . حكاية عن كتابنا . وأعاد ابن الشجري في المجلس السابع والثلاثين .

(٣) حكى هذا البغدادي ، وذكر أن ابن هشام تبع فيه ابن الشجري . والذي ظهر لي من صنع ابن هشام في المعنى ، أنه لم يرتض هذا الوجه من الإغراب ، بل اقتصر على إيراده فقط ، واختار الوجه السابق .

(٤) حكاة في الخزانة ، وأورد عليه كلاماً ، بيأته في المجلس السابع والثلاثين إن شاء الله .

عني ، وأسكن ياء « مُرْتَوِي » في موضع النصب ، لإقامة الوزن ، كقول بشر :

كَفَىٰ بِالنَّايِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِيًا<sup>(١)</sup>

وكان حقه كافياً ، لأنه حال ، كما قال الآخر :

كَفَىٰ الدَّهْرُ لَوْ وَكَلَّتْهُ بِي كَافِيًا<sup>(٢)</sup>

ومن روى « وشرك » نصباً ، حملة على ليت ، وليس المراد بالحمل على ليت أنه منصوبٌ بالعطف على منصوب ليت المذكورة ، لأن منصوبها غير ملفوظ به ، ولأنك لو لفظت بضمير الشأن لم يَجُزْ العطف عليه ، لأنه مجهول غير عائد على مذكور ، فكيف وهو محذوف ؟ ولكنك تحمله على ليت أخرى تُقدِّرها ، وليس هذا إضماراً لليت ، ولكنه حذف لها ، على نية الاعتداد بها ، حتى كأنها في اللفظ ، وحسن ذلك تقدُّمُ ذكرها .

ومثله في إعمال ليت وهي محذوفة ، جرُّ رؤيةً بالباء المقدَّرة ، وقد قيل له : / كيف أصبحت ؟ فقال : « خير عافاك الله »<sup>(٣)</sup> ، فالتقدير : وليت شرك مُرْتَوِي [ عني ، فمُرتَوِي<sup>(٤)</sup> ] في هذا الوجه مرفوع ، لأنه خبر ليت ، فهذا الذي أراد أبو علي بقوله : إن حملت العطف على كان ، كان مُرْتَوِي ، [ في موضع نصب ، وإن حملته على

(١) فرغث منه في المجلس الرابع .

(٢) صدره :

أعان عليّ الدهر إذ حاك بركه

والبرك ، بفتح الباء : كل كل البعير وصدْرُه الذي يدوك به الشيء تحته ، يقال : حكه ودكه وداهه بركه . والبيت من غير نسبة في شرح ديوان المتنبي للواحدى ص ٦٧١ ، والشرح المنسوب للعكبري ٢٤٠/٤ ، والإنصاف ص ١٦٩ .

(٣) كتاب الشعر ص ٥٢ ، وحواشيه ، والبسيط ص ٤٢٠ ، ٨٣٩ ، وحواشيه ، وأعاده ابن الشجري في المجلس الثالث والأربعين .

(٤) ساقط من هـ .

(٥) وهذا أيضاً ساقط من هـ ، وهو ثابت في المجلس السابع والثلاثين ، والخزانة ٤٨٢/١٠ حكاية عن ابن الشجري . ثم هو أيضاً كلام أبي علي في الإيضاح ص ١٢٣ .



ليت ، نصبت قوله : وشرك . ومُرْتَوَى [ مرفوع ، و « عن » في الوجهين متعلقة بمرتوى ، وجاز تعلقها به ، حملاً على المعنى ، لا بموجب اللفظ ، لأنَّ حَقَّ اللفظ أن يقول : ارتوتُ منه أو به ، ولكنه محمولٌ على معنى كافٍ ، لأنَّ الشارب إذا رَوَى كَفَّ عن الشرب .

ومثله في القرآن : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> وليس حَقُّ خالف أن يُعَدَّى بَعْن ، ولكنه محمولٌ على معنى يَعْدِلُونَ عن أمره ، ومثله تعدية الرَّفْتِ بِإِلَى ، في قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيِّمِ الرَّفْتِ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ولا يقال : رَفْنَا إِلَى النساء ، إلا أن ذلك جاء حملاً على الإفضاء في قوله : ﴿ وَقَدْ أَضْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقد استقصيتُ هذا الفنَّ فيما تقدم <sup>(٤)</sup> .

وارْتَوَى بمعنى رَوَى ، جاء افتعل بمعنى فَعَلَ ، كقوهم : رَقَى وارْتَقَى ، ومثله من الصَّحِيحِ خَطَفَ واخْتَطَفَ .

و « الماء » بمقتضى ما ذهب إليه أبو عليٍّ مرفوع ، وفي رفعه تأويلان : أحدهما أن تقدَّرَ مضافاً ، أى ما ارتوى شاربُ الماء ، أو أهلُ الماء ، وحُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامه ، فاكْتَسَى إعرابه ، كقول مُهْلِهِل <sup>(٥)</sup> :

وَاسْتَبَّ بِعَدِكَ يَا كَلْبِيبُ الْمَجْلِسُ

أى أهلُ المجلس ، وفي التنزيل : ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ <sup>(٦)</sup> [ أى حُبَّ العِجْلِ ] <sup>(٧)</sup> .

(١) سورة النور ٦٣ ، وحول الآية كلام كثير ، ذكرته في المجلس الثاني والعشرين .

(٢) سورة البقرة ١٨٧ .

(٣) سورة النساء ٢١ .

(٤) في المجلس الثاني والعشرين .

(٥) فرغْتُ منه في المجلس الثامن .

(٦) سورة البقرة ٩٣ .

(٧) ساقط من هـ . وهو ثابت في المجلسين : الثامن ، والثامن والستين .

والتأويل الآخر : أن يُراد : ما ارتوى الماء نفسه ، وجاز أن يُوصَفَ الماءُ بالارتواء ، على طريق المبالغة ، كما جاء وصفه بالعطش للمبالغة في قول المتنبي<sup>(١)</sup> :

وَجُبْتُ هَجِيرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيًا

وما هذه مصدرية زمانية ، فهي وصلتها في تأويل ارتواء ، وموضعها بصلتها نصب على الظرف ، بتقدير مُضاف ، أى مُدَّة ما ارتوى الماء ، أى مُدَّة ارتواء الماء ، ومثله في التنزيل : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ ﴾<sup>(٢)</sup> أى مُدَّة دوام السموات . ١٨٥

وقد تكلف بعض المتأخرين نصب الماء في القول الذي ذهب إليه أبو علي في البيت ، وذلك على إضمار فاعل ارتوى ، قياساً على ما حكاه سيويه ، من قولهم : « إذا كان غداً فأتني » ، أى إذا كان ما نحن فيه من الرِّخاء أو البلاء غداً ، فقدّر : ما ارتوى الناس الماء ، وأنشد على هذا قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

فإن كان لا يُرضيك حتى تُردني إلى قطري ما إخالك راضياً

أراد إن كان لا يُرضيك شأني ، أو ما أنا عليه ، فأضمر ذلك للعلم به .

وأقول : إن الإضمار فيما حكاه سيويه ، وفي البيت الشاهد ، حسنٌ ؛ لأنه معلوم ، وتقدير إضمار الناس في قوله : « ما ارتوى الماء » بعيدٌ .

(١) ديوانه ٢٨٩/٤ ، والمحتسب ٢٠١/٢ ، وكنوز العرفان في أسرار وبلاغة القرآن ص ١٩٦ ، والأشباه والنظائر ١٤١/٤ ، حكاية عن كتابنا . وأعاد ابن الشجري في المجلس السابع والثلاثين ، وصدر البيت :

لقيت المرزوي والشناخيب دونه

والمرزوي : جمع مرزوة ، وهي الفلاة الواسعة . والشناخيب : جمع شُنخوب ، وهي القطعة العالية من الجبل

(٢) سورة هود ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٣) سبق تخريجه في المجلس الثالث عشر .

(٤) سوار بن مضر بن مخاطب الحجاج ، وكان هذا قد دعاه إلى أن يكون في حرب الخوارج . وقطري : هو ابن الفجاءة ، وكان على رأس الخوارج . نوادر أبي زيد ص ٢٣٣ ، والكامل ١٠٢/٢ واستوفيت تخريجه في كتاب الشعر ص ٥٠٥ .

وغير أبي عليٍّ ومن اعتمد على قوله ، رَوَوْا نَصَبَ « الماء » ولم يَرَوْوا فيه الرفع ، فلزموا ظاهر اللفظ والمعنى ، فذهبوا إلى أن فاعل ارْتَوَى مُرْتَوَى ، وأبو طالب العَبْدِيُّ منهم ، وذلك أنه ذكر لفظ أبي عليٍّ في تعريب البيت ، ثم قال : وأنا مطالِبٌ بفاعل ارْتَوَى ، ثم مثل قوله : « ما ارْتَوَى الماء مُرْتَوَى » بقوله : ما شَرِبَ الماء شَارِبٌ ، أي أبداً ، فدلَّ كلامه على أنه لم يَعْرِفَ المعنى الذي ذهب إليه أبو عليٍّ ، من نَصَبِ مُرْتَوَى ، على أنه خبر كان ، أو رفعه على أنه خبر لیت .

والقول عندي فيه أن الالتزام بالظاهر على ما ذهب إليه العَبْدِيُّ أشبهه بمذاهب العرب فيما يريدون به التأييد ، كقولهم : لا أفعلُ كذا ما طَارَ طائرٌ ، ولا أكلمك ما سَمَرَ سامرٌ ، وقد مرَّ بي كلامٌ لأبي عليٍّ ، ذهب عنى مكانه ، يتضمن تجويز رفع مرتوى بارتوى ، وأنا منذ زمانٍ أُجِيلُ فِكْرِي وطَرْفِي في تعرُّفِ المكان الذي سَنَحَ لي فيه كلامه ، فلا أقفُ عليه .

و « عن » فيما ذهب إليه العَبْدِيُّ متعلِّقةٌ بمعنى « كفافاً » كأنه قال : فليتك / ٨٦ كان خيرك وشركك كافاً عنى ما ارْتَوَى الماء مُرْتَوَى .

فأما نصب « الماء » فتقدير حذف الجار ، أي ما ارْتَوَى من الماء ، أو بالماء ، وحذف الجار ثم إيصال الفعل إلى المجرور به مما كثر استعماله في القرآن والشعر ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾<sup>(١)</sup> أراد : من قومه ، ومثله

(١) وهو رأى أبي العلاء ، أجراه على لسان الشاعر ، وقد استنكر على أبي عليٍّ الرفع . انظر رسالة الغفران ص ١٥٣ .

(٢) في هـ : « التلزم » وغيره مصحح طبعة الهند إلى « التزام » . وما في الأصل مثله في الخزائنة ٤٨٠/١٠ .

(٣) ويقال : لا أفعل ذلك ما سمر ابننا سمير ، وما سمر السَّمير ، وهو الدهر . جمهرة الأمثال ٢٨٢/٢ ، والمستقصى ٢٤٩/٢ .

(٤) ذكر في المجلس السابع والثلاثين أن هذا الكلام مرَّ به في « التذكرة » لأبي عليٍّ .

(٥) سورة الأعراف ١٥٥ .

قول الفرزدق<sup>(١)</sup> :

ومنا الذي اختير الرجال سماحةً

وقول رؤبة<sup>(٢)</sup> ، وذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

تحت التي اختار له الله الشجر

أى تحت التي اختارها الله له من الشجر ، يعنى الشجرة التي بُوع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحتها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾<sup>(٣)</sup> أى إلى درجات ، وقوله : ﴿ وَلَا تَعَزُّمُوا عُقَدَةَ النَّكَّاحِ ﴾<sup>(٤)</sup> أى على عقدة النكاح ، كما قال القائل<sup>(٥)</sup> :

(١) ديوانه ص ٥١٦ ، والكتاب ٣٩/١ ، والمقتضب ٣٣٠/٤ ، والأصول ١٨٠/١ ، وتفسير الطبرى ١٤٥/١٣ ، ونتائج الفكر ص ٣٣١ ، والبسيط ص ٤٢٣ ، وشرح الجمل ٤٥٢/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٩٥ . وهو بيت سيار دائر في كتب العربية ، وقد أعاده ابن الشجرى في المجلس الثالث والأربعين . وتماه :

وجوداً إذا هبَّ الرياح الزعازعُ

(٢) هكذا في الأصل ، وهـ . والصواب : « العجاج » . والبيت من أرجوزته الشهيرة التي مدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي . ديوانه ص ٧ ، وكتاب الشعر ص ٣٩٧ ، وتفسير الطبرى ١٤٧/١٣ ، وحواشيه .

(٣) سورة البقرة ٢٥٣ .

(٤) وعلى هذا الوجه اكتفى مكى في مشكل إعراب القرآن ١٠٥/١ . وقيل في نصب « درجات » إنه حال من « بعضهم » أى ذا درجات - على حذف مضاف - وقيل : درجات مصدر في موضع الحال ، وقيل : انتصابه على المصدر ؛ لأن الدرجة بمعنى الرفعة ، فكأنه قال : ورفعنا بعضهم رفعات . وقيل : نصب على المفعول الثانى لرفع ، على طريق التضمنين لمعنى بلغ ، ويحتمل أن يكون بدلاً اشتغال ، أى ورفع درجات بعضهم . والمعنى : على درجات بعض . التبيان في إعراب القرآن ص ٢٠١ ، والبحر ٢٧٣/٢ .

(٥) سورة البقرة ٢٣٥ .

(٦) وقيل : عقدة منصوب على المصدر ، وتعزموا : بمعنى تعقدوا . وقيل : تعزموا بمعنى تنووا ، وهذا يتعدى بنفسه فيعمل عمله . راجع المشكل ١٠٠/١ ، والتبيان ص ١٨٨ ، والبيان لأبى البركات الأنبارى ١٦١/١ ، وتفسير القرطبي ١٩٢/٣ .

(٧) هو أنس بن مدركة الخثعمي . الكتاب ٢٢٧/١ ، والنكت في تفسيره ص ٣٢٠ ، والمقتضب ٣٤٥/٤ ، والخصائص ٣٢/٣ ، والبصرة ص ٣٠٨ ، والخزانة ٨٧/٣ ، وأنشدته الميداني في مجمع الأمثال ١٩٦/٢ ( حرف اللام ) ، وقال في شرحه : أى لا يُسود الرجل قومه إلا بالاستحقاق .

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَأَمْرِ مَا يُسْوَدُ مَنْ يُسْوَدُ

وَمِنْ حَذْفِ الْبَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾<sup>(١)</sup> أَيْ يُخَوِّفُكُمْ بِأَوْلِيَاءِهِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾ وَمِنْ حَذْفِ اللَّامِ قَوْلُهُ : ﴿ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾<sup>(٢)</sup> [ أَرَادَ : وَيَبْغُونَ لَهَا عِوَجًا ] وَمِثْلُهُ : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَا مَنَازِلَ ﴾<sup>(٣)</sup> أَيْ قَدَّرْنَا لَهُ مَنَازِلَ ، وَحَذْفِ حَرَفِ الظَّرْفِ كَثِيرٌ كَقَوْلِهِ :

وَيَوْمَ شَهِدْنَا سُلَيْمًا وَعَامِرًا<sup>(٤)</sup>

وقول الآخر :

فِي سَاعَةٍ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ

أَيْ يُحِبُّ فِيهَا

بيت للرضي

مِنْ قَصِيدَةٍ رَثَى بِهَا أَبَا إِسْحَاقَ إِبرَاهِيمَ بْنِ هِلَالِ الْكَاتِبِ الصَّابِيِّ :  
إِنَّ الْوَفَاءَ كَمَا اقْتَرَحْتَ فَلَوْ تَكُنَّ حَيًّا إِذَا مَا كُنْتَ بِالْمُزْدَادِ<sup>(٥)</sup>  
جَزَمَ بِلَوْ ، وَلَيْسَ حَقًّا أَنْ يُجَزَمَ بِهَا ، لِأَنَّهَا مَفَارِقَةٌ لِحُرُوفِ الشَّرْطِ ، وَإِنْ اقْتَضَتْ

(١) سورة آل عمران ١٧٥ .

(٢) الآية الثالثة من سورة إبراهيم .

(٣) ساقط من هـ . وهو ثابت في المجلس الحادي والأربعين .

(٤) سورة يس ٣٩ .

(٥) وقيل : إن « منازل » منصوب على الحال ، بتقدير : ذا منازل . وقيل : مفعول ثان ؛ لأن قَدَّرْنَا بِمَعْنَى صَيَّرْنَا . راجع المشكل ٢٢٦/٢ ، والبيان ٢٩٥/٢ ، والتهيان ص ١٠٨٣ ، وسيتكلم ابن الشجري كلاماً مبسوطاً على الآية الكريمة في المجلس الحادي والأربعين .

(٦) سبق تخريجه ، هو والذي بعده في المجلس الأول .

(٧) ديوان الشريف الرضي ٣٨٥/١ ، وأعاد ابن الشجري في المجلس المتمم الأربعين .

(٨) جاء بهامش الأصل حاشية : « قال أبو اليمن الكندي : ليس للرضي ، ولا لأمثاله أن يرتكب ما يخالف الأصول ، ولكن لو جاء مثل هذا عن العرب في ضرورات شعرهم لاحتل منهم ؛ وذلك أن « لو » =

جواباً كما تقتضيه إن الشرطية ، وذلك أن حرفَ الشرط ينقلُ الماضيَ إلى الاستقبال ، كقولك : إن خرجتَ غداً خرجنا ، ولا تفعلُ ذلك « لو » وإنما تقول : / لو خرجتَ أمس خرجنا ، وقد جاء الجزمُ بلو في مقطوعةٍ لامرأةٍ من بنى الحارث بن كعب :<sup>(١)</sup>

فَارِسًا مَا غَاذُرُوهُ مُلْحَمًا      غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَيْلٍ  
لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ      لِاحِقُّ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو حُصْلٍ  
غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ      وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجْلِ

= وإن كانت تطلب جواباً كما يطلبه حرفُ الشرط ليست موجبة للاستقبال كإذا ، بل يقع بعدها الماضي للماضي ، كما يقع المستقبل للمستقبل ، فلا يجوز بها ألبتة . انتهت الحاشية ، وقد حكاها البغدادي في الخزانة . ٣٠٠/١١

قلت : واضحٌ من كلام ابن الشجري أنه لا يرى الجزم بلو ، إلا في الضرورة ، وواضحٌ أيضاً أن كلام أبي اليمن الكندي راجعٌ إلى كلام ابن الشجري ، ولكن بعض النحويين ينسب إلى ابن الشجري أنه يميز الجزم بلو ، ومن قال بذلك ابن أم قاسم المرادي ، في الجنى الداني ص ٢٨٦ ، وابن هشام في المغني ص ٣٠٠ ، ٧٧٩ ، ولم يكتب ابن هشام بذلك حتى نسب إلى ابن الشجري أنه أنشد شاهداً على الجزم بلو قول الشاعر :

تامت فؤادك لو يجزلك ما صنعت      إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا

ذكر ذلك في كتابه شرح قصيدة بانت سعاد ص ١١ ، وحكاها عنه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٢٢٨ ، ولا وجود لهذا الشاهد في أمالي ابن الشجري . ومن نسب إلى ابن الشجري جواز الجزم بلو ، الأشموني في شرحه ٤/٤٢ ، وقد أحسن البغدادي كل الإحسان حين قال : « ومانقلوه عن ابن الشجري من أنه جَوَزَ الجزم بلو في الشعر ، غير موجود في أماليه ، وإنما أخبرنا بأنها جازمت في بيت ، وقد تكلم عليه في مجلسين من أماليه » . ثم حكى كلام ابن الشجري في هذا المجلس ، والمجلس الأربعين . الخزانة ١١/٢٩٩ ، وانظر أيضاً حاشيته على شرح بانت سعاد ١/٢٣٧ .

(١) وكذلك نسبت الأبيات هذه النسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ص ١١٠٧ ، وللتبريزي ٣/١٢١ ، والحماسة البصرية ١/٢٤٣ ، ونسبت لعلمة الفحل ، وهي في زيادات ديوانه ص ١٣٣ . وانظر بالإضافة إلى ما ذكرت في التعليق السابق : أسرار البلاغة ص ٥٣ ، وشواهد التوضيح ص ١٩ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٤٧ ، وشرح الأشموني ٢/٨٢ ، وشرح الشواهد للعيني ٢/٥٣٩ . والأبيات أعادها ابن الشجري في المجلس المتم الأربعين .

(٢) جاء بهامش الأصل حاشية لأبي اليمن الكندي : « ليس في قوله : « يشأ » شاهدٌ على الجزم بلو ، ولكنه مقصورٌ غير مهموز ، كما يقصر الممدود في الشعر » ونقله البغدادي في الخزانة . وذكر ابن هشام في الموضوعين السابقين من المغني ، أنه على لغة من يقول : شايشا ، بألف ، ثم أبدلت الألف همزة ساكنة ، كما قيل : العالم والخاتم ، وهو من كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص ١٦٣٣ ، وانظر شرح الشافية للرضي ٣/٣٦ ، ٣٩ .

الرَّوَايَةُ نَصَبَ « فَارِسٍ » بِمَضْمَرٍ يَفْسِّرُهُ الظَّاهِرُ وَ « مَا » صِلَةٌ ، وَالْمَفْسَّرُ مِنْ لَفْظِ الْمَفْسَّرِ ، لِأَنَّ الْمَفْسَّرَ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ ، وَلَكِنْ لَوْ تَعَدَّى بِحَرْفِ جَرٍّ أَضْمَرْتُمْ لَهُ مِنْ مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ ، كَقَوْلِكَ : أَزِيدُكَ : أَزِيدُكَ مَرَرْتُ بِهِ ؟ التَّقْدِيرُ : أَجَزْتُ زَيْدًا ؟ لِأَنَّكَ إِنْ أَضْمَرْتَ مَرَرْتُ ، أَضْمَرْتَ الْجَارَ ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ ، فَالتَّقْدِيرُ إِذَا : غَادَرُوا فَارِسًا .

وَيَجُوزُ رَفْعُ « فَارِسٍ » بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ « غَادَرُوهُ » وَصَفٌ لَهُ ، وَغَيْرُ زُمَيْلٍ : خَبْرُهُ ، وَلَا مَوْضِعَ مِنَ الْإِعْرَابِ فِي وَجْهِ النَّصْبِ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ « غَادَرُوهُ » ، لِأَنَّهَا مَفْسَّرَةٌ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْجُمْلَةِ الْمَفْسَّرَةِ ، وَحَسُنَ رَفْعُ « فَارِسٍ » ، بِالْإِبْتِدَاءِ وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً ، لِأَنَّهُ تَخَصَّصَ بِالصِّفَةِ ، وَإِذَا نَصَبْتَهُ نَصَبَتْ « غَيْرَ زُمَيْلٍ » وَصَفًا لَهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصَفًا لِلْحَالِ الَّتِي هِيَ « مُلْحَمًا » .

وَالْمُلْحَمُ : الَّذِي أَلْحَمْتَهُ الْحَرْبُ ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْشَبَ فِي الْمَعْرَكَةِ ، فَلَا يَتَّجِعُ لَهُ مِنْهَا مَخْرُجٌ ، وَيُقَالُ لِلْحَرْبِ : الْمُلْحَمَةُ ، وَ الزُّمَيْلُ : الْجَبَانُ الضَّعِيفُ ، وَالنُّكْسُ مِنْ الرِّجَالِ : الَّذِي لَا خَيْرَ فِيهِ ، مُشَبَّهٌ بِالنُّكْسِ مِنَ السَّهَامِ ، وَهُوَ الَّذِي يَنْكَسِرُ فَوْقَهُ ، فَيُجْعَلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ ، وَالْوَكِيلُ : الَّذِي يَكِيلُ أَمْرَهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَالْمَيْعَةُ : النَّشَاطُ ، وَالْمَيْعَةُ : أَوَّلُ جَرَى الْفَرَسِ ، وَالْمَيْعَةُ : أَوَّلُ الشَّبَابِ .

وَالْأَطَالُ : الْحَوَاصِيرُ ، وَوَأَحَدُهَا : إِطْلٌ ، وَقَدْ يُخَفَّفُ <sup>(٤)</sup> ، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ مِنْ

(١) هذا اختيار ابن السجري ، وحكاها عنه ابن عقيل في شرحه ٤٤٧/١ ، والأشموني ٨٢/٢ ، والبغدادي في الخزانة . وجاء بهامش أصل الأمل حاشية لأبي اليمن الكندي أيضا : قال : « والرواية برفع « فارس » كذا رواه أبو زكريا ، عن المعري وغيره ، وكذا قرأناه على الشيوخ عنه » .

قلت : ورواية الرفع هذه جاءت في شرح الحماسة للتريزي ، الموضع المذكور - وهو أبو زكريا في كلام الكندي - وكذلك جاءت في شرح الحماسة للمرزوقي .

(٢) أي زائدة .

(٣) في هـ « وهو ينكسر » وجعلها مصحح الطبعة الهندية : « وهو أن ينكسر » .

(٤) المراد بالتخفيف هنا سكون الطاء ، ويقال في مقابلة التثقيب الذي يُراد به تحريك الحرف . =

١٨٨ الأسماء على فِعْلٍ ، ومنه إِبِلٌ ، / وَجَيْرٌ ، من قولهم : بأَسْنَانِهِ جَيْرٌ ، وَمِنْ الصِّفَاتِ :  
يَلِزُ وَهِيَ الضُّخْمَةُ مِنَ النِّسَاءِ ، وَأَتَانٌ إِبْدٌ ، أَى مُتَوَحِّشَةٌ .

وَلَا حَقُّ الْآطَالِ : أَى قَدْ لَصِقَتْ إِطْلُهُ بِأَخْتِهَا ، مِنَ الضُّمْرِ ، وَجَمَعَتْ الْإِطْلَ فِي  
مَوْضِعِ التَّنْيَةِ ، وَذَلِكَ أَسْهَلُ مِنَ الْجَمْعِ فِي مَوْضِعِ الْوَحْدَةِ ، كَقَوْلِهِمْ ، شَابَتْ  
مَفَارِقُهُ ، وَبَعِيرٌ ذُو عَثَائِنٍ <sup>(١)</sup> ، وَلَوْ قَالَتْ : لَأَحِقُّ الْإِطْلَيْنِ ، بِسُكُونِ الطَّاءِ ، أَعْطَبَتْ  
الْوِزْنَ وَالْمَعْنَى حَقَّهُمَا .

وَالْتَهَدُ مِنَ الْخَيْلِ : الْجَسِيمُ الْمُشْرِفُ .

وقولها : « غير أن البأس » نصب « غير » على الاستثناء المنقطع ، والبأس :  
الشدة في الحرب ، والشئمة : الطبيعة ، وصروف الدهر : أحداثه .

### مسألة

إِنْ سُئِلَ عَنْ كَيْلَا وَكَيْلَتَا ، فَقِيلَ : لِمَ خَالَفَتْ إِضَافَتُهُمَا إِلَى الْمُضْمِرِ إِضَافَتَهُمَا إِلَى  
الْمُظْهَرِ ، وَكَانَ آخِرُهُمَا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ أَلْفَاً فِي الرَّفْعِ ، وَيَاءٌ فِي الْجَرِّ  
وَالنَّصْبِ ، وَفِي الْإِضَافَةِ إِلَى الظَّاهِرِ أَلْفَاً فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَّرِّ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُمَا لَمَّا لَزِمَتْهُمَا الْإِضَافَةُ ، وَقَدْ تَجَادَزَتَهُمَا الْإِفْرَادُ وَالتَّنْيَةُ ، فَكَادَ  
لِفِظَتَهُمَا لَفْظَ الْمَفْرَدِ ، وَمَعْنَاهُمَا مَعْنَى الْمُثْنِيِّ ، فَتَنَزَّلُ كَيْلَا فِي اللَّفْظِ مَنْزِلَةً مَعْنَى ، وَكَيْلَا  
مَنْزِلَةً دِفْلَى <sup>(٢)</sup> ، بِدَلَالَةِ الْإِخْبَارِ عَنْهُمَا بِالْمَفْرَدِ ، وَإِعَادَةِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِمَا مَفْرَدًا ، فِي نَحْوِ

= راجع مجالس ثعلب ص ٩٨ ، وشرحه على ديوان زهير ص ١٦٣ ، وإصلاح المنطق ص ٤١٩ ، وتهذيب  
اللغة ٥٠/٥ ، واللسان (رحم) .

هذا وقد ذكر ابن السَّيِّدِ أَنَّ الْمَعْرُوفَ « إِطْلٌ » بِالسُّكُونِ ، وَلَمْ يُسْمَعْ مَحْرَكًا إِلَّا فِي الشَّعْرِ . الْاِقْتِضَاءُ  
ص ٢٧٣ ، وَانظُرِ الْكِتَابَ ٤/٢٤٤ ، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ ص ٦١١ ، وَالْمَنْصَفُ ١/١٨ .

(١) الْحَبِيرُ : صَفْرَةٌ تَشُوبُ (٢) سَبَقَ هُوَ وَالَّذِي قَبْلَهُ فِي الْمَجْلِسِ الْحَادِي عَشَرَ .

(٣) فِي هـ : وَكَانَ . (٤) الْمَعْيُ ، بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكُسْرِهَا مَعَ الْقَصْرِ : وَاحِدُ الْأَمْعَاءِ .

(٥) الدَّفْلَى ، بِكُسْرِ الدَّالِ وَسُكُونِ الْفَاءِ ، مَعَ الْقَصْرِ أَيْضًا : شَجَرٌ مَرٌّ أَخْضَرٌ ، حَسَنُ الْمَنْظَرِ .



كِلَا غَلَامِيكَ مَنْطَلِقُ ، وَكِلْتَا جَارِيَّتِيكَ حَاضِرَةٌ ، وَكِلَاهُمَا أَكْرَمْتُهُ ، وَكِلْتَاهُمَا رَأَيْتُهُمَا  
وَنَحْوُ :

أَكْثَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصٌ<sup>(١)</sup>

و ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهُمَا ﴾ حُمَيْلًا بِحُكْمٍ لَفْظِيهِمَا عَلَى الْمَفْرَدَاتِ ، وَبِحُكْمٍ  
مَعْنَاهُمَا عَلَى الْمُثَنِّيَّاتِ ، فَأَعْرَبْنَا بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمَظْهَرِ بِالْحَرَكَاتِ الْمَقْدَّرَةِ ، فَقِيلَ : كِلَا  
غَلَامِيكَ وَكِلْتَا جَارِيَّتِيكَ ، فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ ، فَحُكِمَ بِأَنَّ عَلَى الأَلْفِ ضَمَّةً  
مَقْدَّرَةً ، فِي الرَّفْعِ ، وَفَتْحَةً فِي النَّصْبِ ، وَكَسْرَةً فِي الْجَرِّ ، كَمَا يَقْدَرُ ذَلِكَ فِي عَصَا  
زَيْدٍ ، / وَذَكَرَى مُحَمَّدٌ ، وَاسْتَعْمِلَا فِي الإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ عَلَى هَيْئَةِ الْمُثَنِّيِّ ، فَكَانَا فِي ١٨٩  
الرَّفْعِ بِالأَلْفِ ، وَفِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ بِالياءِ ، وَإِنْ كَانَتِ الأَلْفُ فِي كِلَاهُمَا وَالياءِ فِي  
كِلَيْهِمَا لَيْسَتْا بِحَرْفَيْنِ تَثْنِيَّةٍ ، بَلْ هُمَا فِي مَوْضِعِ لَامِ الْفِعْلِ ، وَالأَلْفُ فِي كِلْتَاهُمَا أَلْفُ  
التَّأْنِيثِ ، انْقَلَبَتْ يَاءٌ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ ، فَقَدْ خَالَفَ حُكْمُ هَذَيْنِ الأَسْمِينَ فِي  
الإِعْرَابِ حُكْمَ سَائِرِ أَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ .

وَيَتَوَجَّهُ [ فِيهِمَا ] سَوَّالٌ آخَرَ ، فَيُقَالُ : فَلَيْمَ حُمَيْلًا عَلَى حُكْمِ الْمَفْرَدَاتِ فِي

إِضَافَتِهِمَا إِلَى الْمَظْهَرِ ، وَعَلَى حُكْمِ الْمُثَنِّيَّاتِ فِي إِضَافَتِهِمَا إِلَى الْمُضْمَرِ ؟

فَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا : أَنَّ الإِعْرَابَ بِالْحَرَكَاتِ أَصْلٌ للإِعْرَابِ بِالْحُرُوفِ ، وَالأَسْمُ  
الظَّاهِرُ أَصْلٌ لِلْمُضْمَرِ ، فَأُعْطِيَ الإِعْرَابُ الأَصْلِيُّ فِي إِضَافَتِهِمَا إِلَى الأَصْلِ الَّذِي هُوَ  
الْمَظْهَرُ ، وَأُعْطِيَ شَكْلَ إِعْرَابِ التَّثْنِيَّةِ الَّذِي هُوَ إِعْرَابُ فَرْعِيٍّ ، فِي إِضَافَتِهِمَا إِلَى

(١) نَسَبَ فِي الْكِتَابِ ٧٣/٣ ، ٧٤ ، لَعْدَى بْنِ زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ فِي شَرْحِ آيَاتِهِ الْمُخْتَصِرِ لِلنَّحْوِ  
ص ٢٢٤ ، وَإِنْ ذَكَرَ « عَدِيًّا » فَقَطْ . وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيْوَانِ عَدَى بْنِ زَيْدٍ الْمَطْبُوعِ بِبَغْدَادَ ، وَاليبَيْتِ يَنْسَبُ  
لِعَمْرُو بْنِ جَابِرِ الْخَنْفِيِّ ، كَمَا فِي حِمَاسَةِ الْبَحْتَرِيِّ ص ١٨ ، وَدَلَّنَا عَلَيْهِ مُحَقِّقُ الْمُقْتَصِدِ ١٠٤/١ ، وَانظُرْ تَخْرِيْجَهُ  
فِي كِتَابِ الشُّعْرِ ص ١٢٧ .

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ ٣٣ .

(٣) فِي هـ : « لِحُكْمِ » هُنَا ، وَفِي الْمَوْضِعِ التَّالِي . وَقَوْلُهُ : « حُمَيْلًا » جَوَابُ « لَمَّا » الْمُتَقَدِّمِ .

(٤) لَيْسَ فِي هـ .

الفرع الذي هو المضمّر<sup>(١)</sup>. فتأمل ما استنبطته لك في هاتين اللفظيتين حق التأمل ،  
فهو من أعجب ما ألقته أفئدة العرب على ألسنتها . آخر المجلس .

\* \* \*

(١) حكى هذا الوجه مع بعض تغيير في العبارة : أبو البركات الأنباري ، ثم قال : « وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين » الإنصاف ص ٤٥٠ . والأنباري تلميذ ابن الشجري ، ولست أعلم لماذا لم يصرح بنسبة هذا الوجه لشيخه ، وهو لم يُعرف عن غيره من المتأخرين !

### المجلس التاسع والعشرون

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، التاسع من شوال ، من سنة ستِّ وعشرين وخمسمائة .  
بيت للأخطل<sup>(١)</sup> :

إِنَّ الْعَرَاةَ وَالنُّبُوْحَ لِدَارِمٍ وَالْمُسْتَحْفَ أَخُوهُمْ الْأَثْقَالَا

قال أبو عليّ في بعض أماليه : أنشدناه إبراهيم بن السريّ الزجاج ، وذكر أن  
الرواية في « المُسْتَحْفَ » بالنصب وبالرفع ، فأما « الأثقال » فخارج من الصلّة ،  
ومنتصبٌ بمضمّرٍ دلّ عليه المُسْتَحْفَ ، انتهت الحكاية<sup>(٢)</sup> عن الزجاج .

وهذا جميع ما ذكره في البيت ، في الجزء الذي وقع إليّ ، ولعله قد استوفى القول  
/ فيه في موضع آخر<sup>(٣)</sup> .

١٩٠

وذكر أبو سعيد السيرافيّ في شرح الكتاب أن نَصَبَ « المُسْتَحْفَ » بالعطف  
على اسم إنّ ، ورَفَعَهُ بالابتداء والاستئناف .

وأقول : إنك إذا جعلته مبتدأ ، فهو بمعنى الذي استَحْفَ ، أو الذي يَسْتَحْفَ ،

(١) ديوانه ص ١١٦ ، والعسكريات ص ٢٠٨ ، والبصريات ص ٨٨٨ ، والمخصص ٩٠/٢ - وحكى  
إعراب أبي عليّ - والصال والشاحج ص ٦٧٣ ، واللسان ( نبح - عرر ) .  
(٢) في هـ : حكايته .

(٣) زاد أبو عليّ في العسكريات ، قال : ولو أنشد منشد الجمر لكان أسوغ ، فانتصب المفعول بما في  
الصلة ، ولم يحتج بأن تقدّر له ناصباً آخر .

و «أخوهم» خبره ، والعائد على الألف واللام المضمّر في مُسْتَخِفّ ، و «هم» من «أخوهم» عائدٌ على دارم ، لأنه اسمُ قَبيلة ، فكأنه قال : والذي يستخف الأثقال أخوهم ، إلا أنه لما أّخر الأثقال ، بطل انتصابها بالمستخفّ ، للفصل بالخبر الذي هو أخوهم ، بينها وبين المستخفّ ، لأن الفصل بالأجنبيّ أّخرها من الدخول في صلة الألف واللام ، فوجب أن يُضمِر لها ناصباً من لفظ المستخفّ ، فكأنه قال بعد قوله : «المستخفّ أخوهم» : يَسْتَخِفّ الأثقال .

ومن نصب المستخفّ ، فبالعطف على العرارة ، وأخوهم معطوفٌ على خبر إنّ ، وهو قوله : «لدارم» ونظيره قولك : إن المألّ لزيد وعمراً صديقهُ ، وتقديره : إن المألّ كائنٌ لزيد ، وإن عمراً صديقهُ .

وأسهلٌ من هذا عند أبي سعيد أن تكون الألف واللام بمعنى الذين ، فيرتفع أخوهم بمستخف ، ارتفاعَ الفاعلِ بفعله ، و «هم» من «أخوهم» عائدٌ على الألف واللام ، و «الأثقال» داخلةٌ في صلةِ المستخفّ ، فكأنه قال : وإنّ الذين يستخف أخوهم الأثقال لدارم ، أى إن لدارم القوم الذين يستخفّ بعضهم الأثقال ، أى فيهم قبيلة يستخفّ بعضها الأثقال .

وأسهلٌ من هذا عندي أن ترفع المستخفّ بتقدير : وهم المستخفّ أخوهم الأثقالا ، والمضمّر المقدرُّ عائدٌ [ على دارم ، وهم من «أخوهم» عائدٌ <sup>(١)</sup> ] على الألف واللام ، لأنهما بمعنى الذين ، فكأنك قلت : وهم الذين يستخفّ أخوهم الأثقالا .

(١) في هـ : نفس .

(٢) في الأصل : «العامل» وتحت العين عينٌ أخرى صغيرة ، علامة الإهمال . وليس بشيء .

(٣) ما بين الحاصرتين ليس في الأصل .

والعَرَاةُ : الكَثْرَةُ والعِزُّ ، والعَرَاةُ في غير هذا : سُوءُ الخُلُقِ ، والعَرَاةُ : / واحدة ١٩١  
العَرَارُ : شَجَرٌ طَيِّبُ الرِّيحِ .

والنُّبُوْحُ : ضَجَّةُ النَّاسِ وَجَلَبَتُهُمْ .

ومثُلُ الفِصْلِ في هذا البيت قولُ الكَمِيَّتِ :

كذلك تَيْكُ وَكالتَّظَارَاتِ صَوَاجِبُهَا مَا يَرَى المِسْحَلُ<sup>(١)</sup>

شَبَّهُ نَاقَتَهُ بِعَيْرٍ عَانِيَةٍ<sup>(٢)</sup> ، وشَبَّهُ صَوَاجِبَ نَاقَتِهِ مِنَ الإِبِلِ بِأُثْنِ العَيْرِ ، فالمعنى :  
كذلك الجَمَارُ تلكِ النَاقَةِ ، والنَّظَارَاتِ : بمعنى المُنْتَظِرَاتِ ، مِن قولهِ تَعَالَى : ﴿ هَلْ  
يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ ﴾<sup>(٣)</sup> فهذا لا يَكُونُ إِلَّا بِمعنى يَنْتَظِرُونَ ، لأنَّ النَّظَرَ الذي بِمعنى  
الإِبْصَارِ لا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الأَعْيَانِ ، وَمِنْهُ قولُ الشَّاعِرِ في مَرثِيَةِ :

هَلْ أَنْتَ ابْنُ لَيْلَى إِنْ نَظَرْتُكَ رَاحِحٌ مَعَ الرُّكْبِ أَوْ غَادٍ غَدَاةً غَدِ مَعِي

وَالنَّظَرُ المَرَادُ بِهِ الانتِظَارُ بِمَنْزِلَةِ الانتِظَارِ فِي التَّعَدُّيِّ ، والذي يُرَادُ بِهِ الإِبْصَارُ  
يَتَّعَدُّ بِالجارِّ ، كقولهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْظُرُوا إِلَيَّ ثَمَرِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) ديوانه ٣٥/٢ ، عن الخصائص ٤٠٤/٢ ، ٢٥٧/٣ .

(٢) العانة : جماعة حمر الوَحْشِ . قال الجاحظ في ( ماله رئيس من الحيوان ) : « فأما الإبل والحُمير  
والبقر ، فإن الرياسة لفحل الهجمة ، ولعير العانة » . الحيوان ٤١٩/٥ ، ويقال : « فلان على عانة بكر بن  
وائل : أي جماعتهم وخزمتهم . وقيل : هو قائم بأمرهم » اللسان ( عون ) . والعرب تسمى السيد العظيم من  
الرجال عَيْرًا ، وإنما قيل للسيد من الرجال عَيْرٌ ؛ لأنه شَبَّهُه بالحمار في الصيد ، إذ كان أجل ما يُصطاد . شرح  
القصائد السبع لابن الأنباري ص ٤٥٠ ، وللنحاس ص ٥٦٠ ، وانظر كتاب الشعر ص ٣٧١ .

(٣) سورة الزخرف ٦٦ ، وانظر الآية ١٨ من سورة محمد عليه الصلاة والسلام .  
(٤) هو أرطاة بن سُهَيْبَةَ يَكِي ولده . والبيت في التعازي للمدائني ص ٣٥ ، والتعازي والمراتي للميرد  
ص ١٣٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٨٩٤ ، والصاهل والشاحج ص ٣٣٩ ، وهذا وللشريف الرضي  
بيت شبيه بهذا ، وهو قوله يرثي قاضي القضاة أبا محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف :

هَلْ أَنْتَ مُجِيبِي إِنْ دَعَوْتُ بِأَنْتِ . وَهَلْ أَنْتَ غَادٍ بَعْدَ طَوْلِ مَدَى مَعِي

ديوانه ٦٤١/١ . وقد أعاد ابن الشجري بيت أرطاة في المجلس السابع والخمسين .  
(٥) سورة الأنعام ٩٩ .

والمِسْحَلُ : الجمار ، واشتقاقه من السَّحِيل ، وهو التَّهْيِيقُ ، وقوله : « ما يَرَى المِسْحَلُ » كان حَقُّه أن يُقَدِّمَ على المبتدأ ، الذي هو صَوَاحِبُهَا ، لأنه في المعنى معمولٌ للناظرات ، فلما قُدِّمَ صَوَاحِبُهَا عليه ، لم يَرِ أَهْلُ العَرَبِيَّةِ نَصْبَهُ إلا بمضمرٍ يدلُّ عليه ماتقَدُّمٌ ، لأنَّ الفِصْلَ بينه وبين الناظرات يمنع من دخوله في صِلَةِ الألفِ واللامِ ، فهو مع الفِصْلِ خارجٌ عندهم من الصِّلَةِ ، محمولٌ على فِعْلٍ مَقْدَّرٍ ، كأنه لما قال : وكانِ لِنَاظِرَاتِ صَوَاحِبِهَا ، أَضْمَرَ يَنْتَظِرُنَ ، والمعنى : وصَوَاحِبُ هذه الناقَةِ مِثْلُ الأثْنِ المُنتَظِرَاتِ ما يَرَاهُ العَيْرُ مِنَ الوُرُودِ ، لِيَفْعَلَنَّ كِفْعَلِهِ ، ومثله قولُ الشَّمَاخِ :

وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرُنَ قِضَاءَهُ بِضَاحِي عَدَاةٍ أَمْرَهُ وَهُوَ ضَامِرٌ

أى يَنْتَظِرُنَ قِضَاءَهُ أَمْرَهُ ، وهو وُرُودُهُ بِهِنَّ ، والضَّاحِي مِنَ الأَرْضِ : الظاهرُ البارِزُ ، والعَدَاةُ : الأَرْضُ الطَّيِّبَةُ التَّرِيَّةُ ، والكَرِيمَةُ النَّبْتِ ، والضَّامِرُ : الرَّجُلُ السَّاكِتُ ، شَبَّهَهُ فِي إِمْسَاكِهِ عَنِ التَّهْيَاقِ بِهِ ، والضَّامِرُ مِنَ الإِبِلِ : المُمَسِكُ عَنِ الجِرَّةِ .

وفي البيت فَصْلٌ بِالظَّرْفِ الأَجْنِبِيِّ ، بين المِصْدَرِ وَمِنْصُوبِهِ ، لأنَّ قَوْلَهُ : « بِضَاحِي عَدَاةٍ » متعلِّقٌ بِوُقُوفٍ أَوْ يَنْتَظِرُنَ ، فهو أَجْنِبِيٌّ مِنَ المِصْدَرِ الَّذِي هو « قِضَاءٌ » فوجبَ لذلك حَمْلُ المَفْعُولِ على فِعْلِ الأَخْرِ ، كأنه لما قال : « يَنْتَظِرُنَ [ قِضَاءَهُ ] بِضَاحِي عَدَاةٍ » أَضْمَرَ « يَقْضِي » ، فنَصَبَ بِهِ « أَمْرَهُ » ، ومن ذلك

(١) ديوانه ص ١٧٧ ، وتخرجه في ص ٢٠٥ ، وزد عليه : المقضب ١٥/١ ، وكتاب الشعر ص ٣٧٢ ، والمقرب ١٣٠/١ ، وشرح أبيات المغنى ١٦٤/٧ .

(٢) في هـ : آخر .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) ذكر ابن هشام عن النحويين أن الباء في « بضاحي » متعلّقة بقضائه ، لا بوقوف ولا ينتظرون ؛ لأنَّ يفصل بين « قضاؤه » و « أمره » بالأجنبي . قال : « ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجرى وغيره « أمره » معمولاً لقضى محذوفاً ؛ لوجود ما يعمل . هذا كلام ابن هشام في المغنى ص ٥٩٥ ، ولكنه نقضه في =

قول المتنبي <sup>(١)</sup> :

يُعْطَى فَلَآ مَطْلُهُ يُكَدِّرُهَا بِهَا وَلَا مِنْهُ يُنَكِّدُهَا

أراد : فلا مَطْلُهُ بها ، فلَمَّا فَصَلَ بالأجنبي ، بين المصدر والباء ، أضمَرَ للباء ماتعلَّقَ به ، بعد قوله : يكَدِّرُهَا ، وتقديره : لا يَمْطُلُ بها ، ومن هذا الضَرْبِ في التنزيل : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ . يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ <sup>(٢)</sup> المعنى : إنه على رَجْعِهِ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ لَقَادِرٌ ، ولَمَّا فَصَلَ خَيْرٌ إِنَّ بين المصدر الذي هو الرَّجْعُ ، وبين الظَّرْفِ ، بطلَ عمله فيه ، فلزم إضمارُ ناصِبٍ من لفظِ الرَّجْعِ ، فكأنه قيل : يَرِجِعُهُ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرِ .

والمَطْلُ بإنجازِ الوعد ، مأخوذٌ من قولهم : مَطَلْتُ الحديدةَ : إذا ضَرَبْتَهَا بالمِيقَةِ لِتَطْوُلَ ، وشبَّهوا بذلك إطالةَ العِداتِ ، والمَنْ بالنعمة : التَّفْرِيعُ بها .

وكلٌ ماخرج إلى طالِبِهِ بشِدَّةٍ فهو نَكِيدٌ ، وقوله عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ وَالَّذِي حَبِثَ لَآيَخْرُجُ إِلَّا نَكِيدًا ﴾ <sup>(٤)</sup> قيل معناه : قليلاً عسيراً .

والهَاءُ مِنْ قولهِ : يُكَدِّرُهَا وَيُنَكِّدُهَا ، عائدةٌ على الأيادي من قوله :

= كتابه شرح بانت سعادٍ ص ٩٤ ، حيث قال بعد أن أنشد البيت : « وأمره منتصب بقضائه محذوفاً مبدلاً من قضائه المذكور ، ولا ينتصب بالذكر ؛ لأن الباء ومجروها متعلقان ينتظران ، ولا يفصل المصدر من معموله » . انتهى كلامه . وواضحٌ أن هذا الكلام الأخير يرجع إلى كلام ابن الشجري ، والفرق بينهما أن ابن الشجري يقدر المحذوف أو المضمَر « يقضى » وابن هشام يقدره « قضاء » .

(١) ديوانه بالشرح المنسوب إلى العكبري ٣٠٤/١ ، وفيه كلام ابن الشجري بحروفه ، من غير عَزْوِ .  
(٢) سورة الطارق ٨ ، ٩ .

(٣) ممن قال بعدم بطلان العمل ، وأن « يوم تبلى » منصوب برَجْعِهِ : الزمخشري ، ورَدَّه عليه ابن هشام . راجع الكشاف ٢٤١/٤ ، والمغنى ص ٥٩٥ ، والبيان ٥٠٧/٢ ، وما ذهب إليه ابن الشجري من أن التقدير : « يرجعه يوم تُبْلَى السَّرَائِرِ » سبق إليه ابن جنى في الخصائص ٤٠٢/٢ .

(٤) سورة الأعراف ٥٨ .

له أيادٍ إلَيَّ سابقَةٌ<sup>(١)</sup>

وليس يريد بقوله: « فلا مَطْلَهُ يُكَدِّرُهَا » وقوله: « ولا مَنَّهُ يُنَكِّدُهَا » أن له مَطْلًا لا يُكَدِّرُ ، ومَنًّا لا يُنَكِّدُ ، وإنما أراد انتفاء المَطْلِ والمَنِّ عنه البتَّةُ ، ومن هذا الضرب قول امرئ القيس:

على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ الدِّيَافِي جَرَجَرًا

لم يُرِدْ أن فيه مَنارًا لا يُهْتَدَى به ، ولكنه نفى أن يكون به منار ، والمعنى لا مَنار فيه فَيُهْتَدَى به ، ومنه قول الآخر في وصف مَفَاة:

لا تُفْرِغُ الْأُرْتَبَ أَهْوَالِهَا وَلَا تَرَى الضَّبَّ بِهَا يَنْجَجِرُ<sup>(٢)</sup>

/ لم يُرِدْ أن بها أُرْتَبَ لا تُفْرِغُهَا أَهْوَالِهَا ، ولا ضيابًا غير مُنَجَجِرَةٍ ، ولكنه نفى أن يكون بها حَيوان .

فحقيقة المعنى أنها أيادٍ لا يُكَدِّرُهَا مَطْلٌ ، ولا يُنَكِّدُهَا مَنٌّ .

وقول امرئ القيس: « على لاجِبٍ »: أى على طريقٍ واضح ، ويُقال له: لَحَبٌ أيضاً، والمَنار: جمع منارة ، وأصلها مَنورَةٌ ، مَفْعَلَةٌ مِنَ النُّورِ ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ: كُلُّ مُرْتَفِعٍ عَلَيْهِ نَارٌ ، ولذلك قالوا في جمعها: مَناورٌ .

(١) تمامه: أُعِدُّ مِنْهَا وَلَا أُعَدُّهَا

(٢) ديوانه ص ٦٦ ، والخصائص ١٦٥/٣ ، ٣٢١ ، والخزانة ١٩٣/١٠ .

وهذا الضرب من البيان قائم على أن العرب قد تنفى عن شيءٍ صفةً ما ، والمراد نفى ذلك الشيء أصلاً . ويسميه ضياء الدين بن الأثير: عكس الظاهر ، وهو نفى الشيء بإثباته . انظر المثل السائر ٢٥٧/٢ . وقد كشفه أبو الفتح بن جنى ، في الموضع المذكور من الخصائص ، وانظر أيضاً أمثلة له في الكامل ١/٣٣٥ ، والكشاف ١/٤٧٠ ، في تفسير الآية (١٥١) من سورة آل عمران ، ومثال الطالب صفحات ١١٢ ، ٢١٥ ، ٤٢٤ . وشرح الحماسة ص ١٢٠ ، والبيان والتبيين ١/٢٨٥ ، والإنصاف لابن السِّيد ص ١١٨ . (٣) في هـ « فيها » .

(٤) البيت لعمرو بن أحمَر ، وهو في ديوانه ص ٦٧ ، وتخرجه في ص ٢٠٠ ، وزد عليه: شرح المفضليات ص ٥٩ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١/١١٥ ، ٢٣٥ ، ١٥٨/٢ ، ٩٠/٣ ، ١٣٣/٤ ، والمراجع المذكورة من قبل .



وساقفه : شمه ، ومصدره السوف .

والعود : البعير الهرم ، وجمعه عود ، وقد عود البعير : إذا صار عوداً ، وذلك بعد بزوله بأربع سنين ، واشتقاقه من عاد يعود ، لأنه لعلو سینه يعود في الطرق مراراً .  
والديافى : منسوب إلى دياف ، قرية بالشام ، وقيل : بالجزيرة ، وقيل : بل دياف أنباط بالشام ، وفتح بعضهم أوله .  
والجرجرة : صوت يردد البعير في حنجرتة ، وإنما يُجرجر في الطريق إذا شمه ، لما يعرف من شدته وصعوبة مسلكه .

ومما وقع الفصل فيه بين المصدر وما اتصل به في المعنى ، فوجب حملُه على فعل يدل عليه المصدر قول المتنبي :

وفاؤكما كالرَّبع أشجاه طاسمُهُ بأن تُسعدنا والدَّمعُ أشفاهُ ساجمُهُ

قوله : « بأن تُسعدنا » متعلق في المعنى بالوفاء ، لأنه أراد : وفاؤكما بأن تُسعدنا كالرَّبع ، فلما فصل بينهما بأجنبي ، وجب عند النحويين تعليقه بمضمر ، تقديره عند أبي الفتح : وفيتما بأن تُسعدنا ، والمعنى : وفيتما بإسعادى وفاءً ضعيفاً ، ولذلك شبه وفاءهما بالرَّبع الدارس .

قال أبو الفتح : كلمته وقت القراءة في إعراب هذا البيت ، فقلت له : بأي شيء تتعلق الباء من « بأن » ؟ فقال : بالمصدر الذي هو وفاؤكما ، فقلت له : وبما ارتفع « وفاؤكما » ؟ فقال : بالابتداء ، فقلت : وما تحبره ؟ فقال : كالرَّبع ، فقلت : وهل / يصح أن تُخبر عن اسمٍ وقد بقيت منه بقية ، وهي الباء ومجرورها ؟ فقال : هذا ١٩٤ لا أدري ماهو ، إلا أنه قد جاء في الشعر له نظائر ، وأنشدني :

(١) ديوانه ٣/٣٢٥ ، والخصائص ٢/٤٠٣ ، والمعنى ص ٥٩٦ . وشرح أبياته ٧/١٦٧ ، وأملى ابن الحاجب ٣/١٠٩ . والفتح على أبي الفتح ص ٢٧٣ ، وشرح مشكل شعر المتنبي ص ١٦٧ - ١٦٩ ، وتفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب ص ٢٢٣ .

(٢) في الأصل : « وله » ولم ترد الواو في هـ ، وديوان المتنبي ، الموضع المذكور .

لَسْنَا كَمَا يَدَارُهَا تَكَرَّرَتْ تَرْقُبُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا<sup>(١)</sup>

أى لسنا كما يدارها ، فدارها الآن ليست منصوبةً بحلَّت هذه ، وإن كان المعنى يقتضى ذلك ، لأنه لا يُبدلُ من الاسم إلا بعد تمامه ، وإنما هي منصوبةٌ بفعلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه « حَلَّت » الظاهرة ، كأنه قال فيما بعد : حَلَّت دارها ، انتهى كلام أبي الفتح .

ومعنى البيت أنه خاطبَ صاحِبِيه ، وقد كانا عاهداه بأن يُسعداه بيكائهما عند رَّبِّعِ أَجْبَتِه ، فقال : وفاؤكما بإسعادى مُشْبِهَةٌ للرَّبِّعِ ، ثم بَيَّنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا بقوله : « أشجاء طاسمُه » يعنى أن الرَّبِّعِ إذا تقادمَ عَهْدُه فَدَرَسَ ، كان أشجى لزارته ، أى أبعثَ لشجوه ، أى لحزنه ، لأنه لا يتسلى به المحبُّ ، كما يتسلى بالرَّبِّعِ الواضح ، وكذلك الوفاء بالإسعاد إذا لم يكن بدمعٍ ساجمٍ [ أى هاملٍ ، كان أبعثَ للحزن ، فأراد أبكيا معى بدمعٍ ساجمٍ ] فإن الدمعَ أَشْفَى للغليل إذا سَجِمَ ، كما أن الرَّبِّعِ أَشْجَى للمحبِّ إذا عفا وطَسَمَ ، كما قال جرير :

لَا تَطْلُبَنَّ حُوْلَةً فِي تَغْلِبِ فَالرَّبِّعُ أَكْرَمُ مِنْهُمْ أَحْوَالًا

غَضِبْتَ العبيدُ من الرَّبِّعِ ، وقالوا : مَنْ يَغْدِرُنَا مِنْ ابْنِ الحَطَفَى ؟ مَنْ لَنَا بِنِ يَرُدُّ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ ؟ فقال رجلٌ منهم ، يقال له : سَفِيحُ بنِ رَبَاحٍ ، مَوْلَى بنى نَاجِيَةَ : أَنَا

(١) للأعشى . ديوانه ص ٢٣١ ، واستقصيت تحريجه في كتاب الشعر ص ٢٧٢ ، وأنشده أبو علي أيضا في العسكريات ص ٢٠٩ ، والبغداديات ص ٣٦١ ، وابن جنى في الخصائص ص ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣

(٢) تكلم عليه الجوهري في الصحاح ( منن ) .

(٣) بعض هذا الكلام للواحدى . راجع شرحه على الديوان ص ٣٧٣ .

(٤) ساقط من هـ . وهو في شرح أبيات المعنى ، الموضع السابق ، حكاية عن ابن الشجرى .

(٥) ديوانه ص ٦٥ ، من قصيدة يهجو فيها الأخطل . وانظر نقائض جرير والأخطل ص ٨٨ ، والكامل ص ٦٨٨ ، ٨٦٢ . ولا صلة بين قول جرير وقول المتنبي ، إلا أن تكون في توجيهه أفعال التفضيل في البيتين « أشجى » و « أكرم » فكما أريدت المبالغة في تأثير الربيع الدارس على المحبِّ ، فكذلك أريدت المبالغة في وصف تغلب باللؤم ، بأن الربيع أكرم منهم حوْلَةً وصِهْرًا .

(٦) في هـ : من .

(٧) هكذا في الأصل وهـ ، وضبط في الأصل بفتح السين وكسر الفاء . وقد اختلف في اسم هذا =

(١) لكم [ به ] ثم قال :

إِنَّ الْفِرْزَدَقَ صَخْرَةٌ مَلْمُومَةٌ طَالَتْ فَلَيْسَ تَنَالُهَا الْأَوْعَالُ (١)  
قَدِ قَسَتْ شِعْرَكَ يَا جَرِيرُ وَشِعْرَهُ فَقَصَّرَتْ عَنْهُ يَا جَرِيرُ وَطَالَا  
وَوَزَّئْتُ فَخْرَكَ يَا جَرِيرُ وَفَخْرَهُ فَخَفَّفَتْ عَنْهُ حِينَ قُلْتَ وَقَالَا  
الزُّنْجُ لَوْ لَا قَيْتَهُمْ فِي صَفِّهِمْ لَا قَيْتَ تَمَّ جَحَاجِحًا أَبْطَالَا  
/ كَانَ ابْنُ نَدْبَةَ فِيكُمْ مِنْ نَجَلِنَا وَخَفَافُ الْمُتَحَمِّلِ الْأَنْقَالَا (٢)  
١٩٥

قولهم : « مَنْ يَعْذِرُنَا مِنْ ابْنِ الْخَطَفِيِّ » أَي مَنْ يَأْتِينَا بِعُذْرٍ مِنْهُ فِيمَا قَالَ ؟ أَيْ لَيْسَ لَهُ فِي ذَلِكَ عُذْرٌ ، وَقَوْلُهُمْ : مَنْ لَنَا بِمَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ ؟ يُقَالُ : مَنْ لِي بِكَذَا ؟ أَيْ مَنْ كَافِلٌ لِي بِهِ ؟ وَقَوْلُ سَفِيحٍ : أَنَا لَكُمْ بِهِ ، أَيْ كَافِلٌ لَكُمْ بِمَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ . وَيُقَالُ : صَخْرَةٌ مَلْمُومَةٌ وَمَلْمَمَةٌ ، إِذَا كَانَتْ صُلْبَةً مُسْتَدِيرَةً .

وَالْأَوْعَالُ : تُيُوسُ الْجِبَالِ ، وَاحِدُهَا : وَعِيلٌ ، وَجَمْعُهُ فِي الْكَثْرَةِ وَغَوْلٌ ، وَأُنْثَاهُ أُرْوِيَّةٌ ، وَجَمْعُهَا أُرْوَى وَأُرَاوَى ، مِثْلُ عَذَارَى .

وَأَنْتِصَابُ الْأَوْعَالِ بِطَالَتْ ، أَيْ طَالَتْ الصَّخْرَةُ الْمَشْبَبَةُ بِهَا الْفِرْزَدَقُ الْأَوْعَالُ ، فَلَيْسَ تَنَالُهَا الْأَوْعَالُ ، وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا ، لِأَنَّ مَاوَى الْوَعْلِ قُلُّ الْجِبَالِ .

وَطَالَ هَذِهِ : أَصْلُهَا طَوَّلٌ ، مَفْتُوحٌ الْعَيْنِ ، فَلِذَلِكَ تَعَدَّتْ ، وَالْأُخْرَى الَّتِي نَقِيضُهَا

== الرجل واسم أبيه اختلافاً كثيراً . راجع حواشي كتاب العربية ، ليوهان فك ص ٣٦ ، والمراجع التالية في فريج الأبيات .

(١) ليس في هـ .

(٢) الأبيات من قصيدة أوردتها الجاحظ في رسائله ١٩٠/١ (رسالة فخر السؤدان على البيضان) وذكر بعضها المبرد في الكامل ص ٨٦٢ ، والبيت الأول في أمالي المرتضى ٢٢٤/٢ ، واللسان (طول) . وانظر الموضوع السابق من نقائض جرير والأخطل . والمقتضب لابن جني ص ٨٣ .

(٣) ضبطت النون في الأصل بالفتح ، وهو صحيح ، وتضبط بالضم أيضا . راجع مقدمة ديوان خفاف ابن ندبة ص ٧ ، و « ندبة » اسم أمه ، وكانت سوداء حبشية .

(٤) وقيل : معنى من يعذرنى من فلان ؟ أى من يقوم بعذرى إن أنا جازيته بسوء صنيعه ، ولا يلزمنى لوما على ما يكون منى إليه . وتقول : عذرتنى من فلان : أى لئتمه ولم ألم هذا . راجع مقاييس اللغة ٤/٢٥٣ ، واللسان (عذر) ، وهذان التفسيران أقرب مما ذكره ابن الشجري .

قَصُرَ أصلها طَوَّلٌ ، بضم العين ، واسم الفاعل منها طَوِيلٌ ، ومن الأولى طَائِلٌ ، يقال : طَاوَلْنِي فطَلْتُهُ ، أى غَلَبْتُهُ فى الطَوَّلِ ، وقال : فليس تنالها ، ولم يقل : فليست ، لأنه أضمرَ فى « ليس » الشأن .

وقيل : بل شَبَّه « ليس » بما ، فأخلاها من ضمير ، كما قالوا : « ليس الطَّيِّبُ إلا المِسْكُ » .

ويقال : قَسْتُ الشَّيْءَ بالشَّيْءِ : أى قَدَّرْتُهُ به ، وقوله : « قَسْتُ شِعْرَكَ وشِعْرَهُ » تَحْتَمِلُ الواو أن تكونَ عاطفةً ، وأن تكونَ بمعنى مع ، وأن تكونَ بمعنى الباء ، كما قالوا : اشتريت الحُمْلَانَ : حَمَلًا وِدْرَهُمَا ، يُرِيدُونَ بِدِرْهِمٍ .

والبَطْلُ : الشُّجَاعُ ، وألزموه فى الجمع مثالَ أفعال ، كما قالوا فى الاسم : أرسان [ وأقْلاب ] وأقلام وأقْتاب ، فلم يجاوزوا ذلك ، ومصدره البَطُولَةُ والبَطَالَةُ ، وفعله بَطُلٌ ، مثل ظَرْفٍ ، واشتقاقه فيما زعموا من البَطْلانِ ، قالوا : لأنه الذى تَبَطَّلُ عنده الدماء .

/ والجَحْجَاحُ : السَّيِّدُ ، وقياس جَمْعُهُ : جَحْجَاحٍ ، وَيَحْذِفُونَ الياءَ وَيُعْوِضُونَ

١٩٦

(١) هذا من شواهد النحو النثرية السيارة . راجع الكتاب ١/١٤٧ ، والمجلس الأول من مجالس العلماء للزجاجي ، وفيه قصة الشاهد وتحريجه . وانظر أيضاً كتاب الشعر ص ٧ .  
(٢) إلا أنك لما عطفته على المنصوب انتصب بالعطف عليه . راجع الأزهية ص ٢٤٢ ، وتمثيله بالرفع . وانظر الكتاب ١/٣٩٣ ، وكتاب الشعر ص ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، وهو فى المعنى ص ٣٩٧ ، بالنصب « بعثُ الشاة شاةً ودرهماً » .

(٣) زيادة من هـ . وهو جمع « قلب » بضم القاف وسكون اللام ، وهو بُبُ النخلة وشحمها . ويبقى أن هذا المثال دخيل على سائر ما أورده المصنف من أمثلة مفرد هذا الجمع ، فكل ما ذكره من وزن « فَعَلٌ » بفتح الفاء والعين .

(٤) تمام هذا التفسير : « فلا يدرك عنده ثأر » كما فى اللسان ( بطل ) ، وقيل سُمِّيَ بذلك لبطلان الحياة عند ملاقاته ، أو لبطلان العظام به ، كما قال الفيومى فى المصباح . وأفاد ابن فارس أن مادة ( بطل ) ترجع إلى أصل واحد ، وهو ذهاب الشئ وقلة مكانه ولبثه . قال : « والبطل الشجاع ، قال أصحاب هذا القياس : سُمِّيَ بذلك لأنه يعرض نفسه للمتلف ، وهو صحيح » . المقاييس ١/٢٥٨ .

منها تاء التأنيث <sup>(١)</sup> ، فيقولون : جَحَاجِحَةٌ ، وحَذَفُ الياء مع ترك التعويض جائز في الشعر ، وأجازه بعضهم في غير الشعر .

والتَّجْلُ : الولد [ يقَعُ على الواحد وما جاوزه من العدد ، كالتَّسْلِ ، وتناجَلُ القومُ وتناسلُوا وتوالَدُوا <sup>(٢)</sup> ] .

و « خُفَافٌ » هو ابن نُدْبَةَ ، فلا يجوز أن يكون ارتفاعه بالعطف عليه ، لأنَّ عطفَ الشيء على نفسه غيرُ جائز ، ولكِنَّكَ ترفَعُه بالابتداء ، و « المَتَحَمَّلُ » خبره ، ولك أن تجعله خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، والمتحمَّلُ صِفَتُهُ ، يريد : وهو خُفَافٌ المتحمَّلُ .

آخر المجلس .

\* \* \*

(١) سبق هذا في المجلس الحادي والعشرين .

(٢) ساقط من هـ .

### المجلس الموفى الثلاثين

وهو مجلس يوم الثلاثاء ، السادس عشر من شوال ، سنة ست وعشرين وخمسمائة .

#### مسألة

إن قيل : لِمَ لَمْ يَحذفُ النون من اسمِ الفاعل إذا اتَّصلت به الكافُ والهاءُ ، ونظائرهما من الضمائر ، في قولهم : مُكرِمَاكُ ومُكرِمُوكُ ، وضارِبَاهُ وضارِبُوهُ ، ولم يقولوا : مُكرِمَانِكَ ولا مُكرِمُونِكَ ، ولا ضارِبَانِيهِ ولا ضارِبُونِيهِ ، كما قالوا في الفعل : يُكرِمَانِكَ ويُكرِمُونِكَ ، ويضربَانِهِ ويضربُونِهِ ؟

فالجواب : أنَّ بَيْنَ التَّوْنينِ فرقاً ، وذلك أنَّ النونَ في الفعلِ إعرابٌ ، فهي تثبتُ إذا اتصل الفعلُ بمضمَرٍ أو مظهرٍ ، علامةً للرفعِ ، وتسقطُ في الجزمِ والنصبِ ، والنونُ في الاسمِ إنما هي بدلٌ من حركةِ الواحدِ وتنوينه ، فهي تسقطُ إذا أضفتَه إلى اسمٍ ظاهرٍ ، كقولك : مُكرِمَا زَيْدٍ ، ومُكرِمُو عَمْرٍو ، وتثبتُ إذا حملته على الفعلِ فقلت : مكرِمَانِ زَيْدًا ومكرِمُونِ عَمْرًا ، فإذا اتصل بالضميرِ اعتزمتُ العربُ على حذفها البتَّةُ ، فقالوا : مكرِمَاكُ ومكرِمُوكُ ، وضارِبَاهُ وضارِبُوهُ ، قصروه في هذه الحال على الإضافة ، كما جاء في التنزيلِ : ﴿ إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ ﴾<sup>(١)</sup> ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ

(١) سورة العنكبوت ٣٣ .

وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١﴾ .

/ وعلة ذلك عند النحويين أنّ الحذف لزم النون في هذا الوجه ، حملاً لها على ١٩٧ التنوين ، كأنهم لما ألزموا التنوين الحذف ، في قولهم : مُكْرِمُكَ وضارِبُهُ ، فلم يقولوا : مُكْرِمُكَ ولاضارِبُهُ ، ألزموا النون الحذف ، فلم يقولوا : مكرمانك ولا مكرمونك ، ولا ضارباناه ولا ضاربونه ، قالوا : وإنما لزم حذف التنوين مع الضمير لأنه مُمَائِلُهُ ، من حيث كان التنوين مما لا ينفصل ، كما أن هذا الضمير وُضِعَ مُتَّصِلاً ، فلا ينفصل ، وكرهوا الجمع بينه وبين التنوين ، كما كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، كالجمع بين إنَّ ولام التوكيد ، وبين حرف النداء ولام التعريف ، ولمّا كان هذا الضرب [ من الضمير <sup>(١)</sup> ] يلزمه الاتّصال ، وكان التنوين يُحذف مع الاسم الظاهر حذف جواز ، فيقال : ضاربُ زيد ، حُذِفَ مع هذا الضمير حذفٌ وُجُوبٌ ، فقيل : ضاربُكَ ، ولم يقولوا : ضاربُكَ ، كما قالوا : ضاربُ زيداً ، لأنَّ زيداً ونحوه ممّا وُضِعَ منفصلاً قائماً بنفسه ، والكاف ونحوها ممّا وُضِعَ مُتَّصِلاً ، لا يقوم بنفسه ، ولمّا وجب عندهم حذف التنوين لِمَا ذكروه ، حُمِلَتِ النونُ على التنوين ، فألْزِمَتِ الحذف في الموضع الذي لزم فيه حذف التنوين .

وأقول : إنّ في العلة التي ذكرها النحويون نظراً ، من حيث كان الشبّه العارضُ بين التنوين والضمير غير مانع من الجمع بينهما ، كما لم يمتنع الجمع بين هذا الضمير ونون التوكيد الخفيفة ، في نحو : لا يُطْعِمُكَ مالِكٌ ، ﴿ وَلَا يَسْتَحْفِنُكَ الَّذِينَ

(١) الآية السابعة من سورة القصص .

(٢) في هـ : فكَرَهُوا .

(٣) زيادة من هـ .

لَا يُوقُنُونَ ﴿١﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ النُّونَ ، وَحُكْمُ هَذِهِ النُّونِ حُكْمُ التَّنْوِينِ فِي أَنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ .

وأقول أيضاً : إن النون التي تُرَادُ في التثنية والجمع ، وإن كانت تُوافقُ التنوين ، في أنها تُحَدَفُ في الإضافة ، فإنها تُخالِفُه بثبوتها في مواضع لا يثبت فيها التنوين ، فمن ذلك ثبوتها مع الألف واللام ، في نحو : الزيدان والزيدون ، وفي النداء في قولهم : يا زيدان ويازيدون ، وفي باب التبرئة في نحو : لا زيدين عندي ، ولا زيدين ، وإذا كانت النون مخالفةً للتنوين بثبوتها في هذه الأماكن ، فليس بمستغرب أن يجوز ثباتها مع الضمير ، وإن لم يجز ثبات التنوين .

والجواب الذي تحظر لي في امتناع ثبوت التنوين والنون مع الضمير : أن اتصال الاسم بالاسم يُوجبُ عملَ الأول في الثاني ، ولا يخلو الأول من أن يكون جامداً أو مشتقاً أو مضارعاً للمشتق ، والجامد على ضربين ، مصدرٌ وغيرُ مصدر ، فغيرُ المصدر : كجَمَلٍ وَجَبَلٍ وَجَعْفَرٍ ، فهذا الضرب لا يعملُ فيما أتصل به إلا الجرُّ ، تقول : جَمَلُ زَيْدٍ ، وَجَبَلُ طَيْئٍ وَجَعْفَرُ عَشِيرَتِكُمْ ، إلا ما كان من ذلك مقداراً ، وما أشبه المقدار ، فإنه ينصب التكرات من أسماء الأجناس على التمييز ، كقولك : قَفِيْرٌ بُرٌّ ، وَمَنْوَانٌ سَمْنَا ، والمصدرُ يعملُ الجرُّ بحقِّ الأصل ، لأنه في الجمود بمنزلة الجَمَلِ وَالجَبَلِ وَجَعْفَرٍ ، ويعملُ النصبُ بحقِّ الشبه بالفاعل ، كقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ زَيْدًا ، وكذلك المشتقُ يعملُ الجرُّ بحقِّ الاسمِية ، ويعملُ النصبُ بحقِّ مشابهته للفاعل ، وهو أسماءُ الفاعلين وأسماءُ المفعولين ، ونحوهما من الصفات ، تقول : ضَارِبٌ زَيْدٌ ، وَضَارِبٌ زَيْدًا ، وَضَارِبًا بَكْرٍ وَضَارِبَانِ بَكْرًا ، وَضَارِبُو أَحِيكَ وَضَارِبُونَ أَحَاكَ ، والمضارع للمشتق أسماءُ العدد ، من نحو عشرين وثلاثين ، ومضارعها لأسماء الفاعلين من جهة قولك : عشرون وعشرين ، كما تقول : ضَارِبُونَ وَضَارِبِينَ ، فهذا

(١) آخر سورة الروم . وهي قراءة ابن أبي عملة ، ويعقوب . البحر المحيط ١٨٢/٧ .

(٢) هما أجا وسلمى .

(٣) في هـ « وجعفر » بالإنفراد .



الضربُ يعمل الجَرَّ والنصبَ ، فالجَرُّ في المعارفِ والنكراتِ ، والنصبُ في النكراتِ خاصةً ، تقول في الجر : تلك عِشْرُو زَيْدٍ ، وهذه عِشْرُو رَجُلٍ أُخْرٍ ، وقبضت حَمْسِيكَ ، وَحَمْسِي بَكْرٍ ، وَحَمْسِي رَجُلٍ غَيْرِهِ ، وفي النصب : عندي عشرون ١٩٩ رجلاً ، وقبضت خمسين درهماً ، فقد بان لك أنَّ عملَ الاسمِ الجرَّ حُكْمٌ تُوجِبُهُ الإضافةُ ، والإضافةُ مختصٌّ بها الاسمُ دونَ الفعلِ ، وعمله النصبُ عارضٌ طرأ عليه بمضارعتِهِ الفعلِ ، فوضح أنَّ عمله النَّصْبُ فرغٌ على عمله الجَرُّ [ لأنَّ عمله الجَرُّ ] بحقِّ الأصلِ ، وعمله النصبُ بحقِّ الشَّبهِ بالفعلِ ، ألا ترى أن الأسماءَ المعربةَ لا يمتنع شيءٌ منها من عملِ الجَرِّ ، والجوامدُ منها العاربةُ من شَبهِ الفعلِ وما ضارعَ الفعلِ ممتنعةٌ من عملِ النَّصْبِ ، فلما كانت الإضافةُ جائزةً في جميعها ، والنصبُ يجوز في بعضها دونَ بعضٍ ، علمت أن عملها النصبُ فرغٌ على عملها الجَرُّ ، ولما كان اسمُ الفاعلِ يتصلُ بالمفعولِ تارةً بحقِّ الأصلِ ، كقولك : ضاربُ زَيْدٍ ، وتارةً بحقِّ الفرعِ ، وهو شَبْههُ بالفعلِ ، كقولك : ضاربُ زَيْدًا ، ثم اتَّصل بالضميرِ ، ألزمه الضميرُ الأصلُ الذي هو الإضافةُ ، لأن الضميرَ يردُّ ما اتصل به إلى أصله ، فلذلك وجب حذفُ التنوينِ والنونِ ، فقول : ضاربُك وضاربُك وضاربوك ، فاعرفه .

ويزيدُ هذا القولُ وضوحاً قولهم في باب النداء وباب التبرئة : إن الاسمَ الطويلَ مضارعٌ للمضافِ ، من أجل طوله ، فلذلك انتصب في البابين ، كما ينتصب المضافُ ، فقول : يا ضارباً زَيْدًا ، كما قيل : يا ضاربَ زَيْدٍ ، ولا ضارباً رجلاً عندي ، كما قيل : لا ضاربَ رجلٍ ، وإذا كان الاسمُ الطويلُ مشبهاً بالمضافِ ، فالمُشَبَّه فرغٌ على ما شَبَّه به ، فقد بين لك هذا أن عمله النَّصْبُ فرغٌ على عمله الجَرُّ ، فلذلك ردُّ الضميرِ اسمَ الفاعلِ إلى عملِ الجَرِّ البتَّةُ .

(١) في الأصل : أُخْرٍ .

(٢) ساقط من هـ .

(٣) في هـ : غير ممتنعة .

وإن شئت قلت : إن الاسم المشتق فرع على الجامد [ لأن المشتق مأخوذ من الفعل ، والأفعال فروع على الأسماء ، لأنها مأخوذة من مصادرها ، والأسماء الجوامد من نحو : رجل وحمار وفرس وزيد وجعفر ، لاتعمل النصب ؛ لعدم شبهها بالفعل ، فهي مقصورة في العمل على الجر ، بحكم نيابتها عن حرفه ، وإذا ثبت بما ذكرته أن المشتق الذي هو اسم الفاعل ونحوه فرع على الجامد [ والجامد لا يعمل إلا الجر ، والجر يحدث عن الإضافة ، وكان اسم الفاعل يعمل في الأسماء الظاهرة ، جرّاً ونصباً ، ألحقه اتصاله بالضمير بالأصول التي هي الجوامد ، وذلك لأن الضمير قد ثبت أنه / فرع على المظهر ، فلم يجمعوا بين فرعين ، عمل النصب والضمير ، ويدل ذلك على أن الضمير يرد ما اتصل به إلى أصله أنك تقول : أعطيتكمو درهماً ، وإن شئت قلت : أعطيتكم ، فحذفت الواو ، وإثباتها هو الأصل ، فإذا قلت : الدرهم أعطيتكموه ، رده اتصاله بالضمير إلى أصله ، ولم يجز غير ذلك ، كما جاء في التنزيل : ﴿ أَلْزَمْتُمْوهَا ﴾<sup>(١)</sup> وكذلك أكرتموها هنداً ، وأكرتم ، بإثبات الواو وحذفها ، فإن قلت : هنداً أكرتموها ، أثبت الواو لا غير ، كما قال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا ﴾<sup>(٢)</sup> .

#### تعريب بيت للأخطل<sup>(٤)</sup> :

كانت منازل الألف عهدتهم إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا  
خبر المبتدأين اللذين هما « نحن وذاك » محذوفان ، أراد : عهدتهم إخواناً إذ نحن  
متألفون أو متأخون ، يدل على التقدير الأول ذكر الألف ، وعلى الثاني ذكر

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من هـ ، وهو سقط كبير كما ترى .

(٢) سورة هود ٢٨ .

(٣) سورة الزخرف ٧٢ .

(٤) ليس في ديوانه المطبوع ، وقد سبق إلى نسبته إليه أبو علي في كتاب الشعر ص ٢٨٤ ، وانظر مزيد

تخرج في حواشيه .

(٥) هكذا جاء مضبوطاً في الأصل بتشديد اللام المكسورة ، وكذلك في أصول كتاب الشعر .

الإخوان ، وأزاد إذ ذاك كائنٌ ، ولا يجوز أن يكون « إذ ذاك » خير « نحن » لأن ظروف الزمان لا يصحُّ الإخبارُ بها عن الأعيان ، فلو قلت : زيدٌ أمس ، لم تحصلُ بذلك فائدة ، و « إذ » الأولى ظرفٌ لعهدتهم ، وأما الثانية فيعمل فيها الخبرُ المقدرُ الذي هو مُتألفون أو متآخون .

وأما قوله : « دون الناس » فيَحْتَمِلُ أن يكون العاملُ فيه « عهدتهم » ويَحْتَمِلُ أن تعلقه بالخبرِ المضمر ، كأنك قلت : مُتألفون دون الناس ، ويجوز أن تعلقه بمحذوفٍ غيرِ الخبرِ المقدر ، على أن يكون في الأصل صفةً لإخوان ، كأنه قال : عهدتهم إخواناً دون الناس ، أي مُتصافين دون الناس ، فلما قُدِّم على الموصوف صارا حالاً ، وجاز أن تجعله وصفاً لعينٍ وحالاً منه ، لأنه ظرفٌ مكانيٌّ .

فإن قيل : إلامَ توجَّهت الإشارةُ بذاك ؟ فالجواب : إلى التَّجَاوُرِ الذي دلَّ عليه ذِكْرُ المنازل .

(٢)  
تعريب قول المتنبي :

٢٠١

كَفَى ثَعْلًا فخرًا بَأَنكَ مِنْهُمُ وَدَهْرًا لَأَنَّ أَمْسِيَّتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلٌ

الكِفاية : بلوغُ الغاية في الشيء ، فقولهم : كفاك به رجلاً ، وهو كافيك من رجل : معناه قد بلغ الغاية في حِصَالِ المدح ، وفلانٌ كافٍ : إذا قام بالأمر ، وانتهى إلى الغاية في التدبير ، ويكفي ويُجزى ويُعنى بمعنى واحد ، فهذا يتعدى إلى مفعول واحد ، كقولك : يكفيني درهمٌ ، وكفاني قُرْصٌ : أي أجزأني وأغناني عن كل قُرْصٍ آخر ، وعن بعض قُرْصٍ [ آخر ] فأما كَفَى المتعدى إلى مفعولين ، في نحو : كفيْتُ

(١) في هـ : أو .

(٢) ديوانه ١٩٠/٣ ، والمغنى ص ١١٣ ، وشرح أبياته ٢٤٥/٢ .

(٣) في الأصل : أكل .

(٤) زيادة من هـ .

فلاناً شرَّ فلان ، فمعناه منعه منه وحلَّت بيته وبيته ، ومنه في التنزيل :  
﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾<sup>(١)</sup> فهما مختلفان معنًى وعملاً ، فمن الضرب الأول قوله :

كَفَى تُعَلًّا فخرًا بأنك منهم

فُتَعَلًّا مفعول به ، وفخرًا تمييز ، والفاعل أن بصليتها ، والباء مزيدة ، كما زيدت في  
﴿ كَفَى بِاللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> وفي زيادتها في كَفَى بِاللَّهِ قولان : أحدهما قول الزجاج ، وهو أنه دخله  
معنى اكتفوا بالله ، والقول الآخر « أنها دخلت لتأكيد الاتصال ، لأن الاسم في  
قولك : كَفَى اللَّهُ ، يتصل بالفعل اتصال الفاعلية ، فإذا قلت : كفى بالله ، اتصل  
اتصال الإضافة واتصال الفاعلية ، وفعلوا ذلك إيداناً بأن الكفاية من الله سبحانه  
ليست كالكفاية من غيره ، في عظم المنزلة ، فضوعف لفظها لتضاعف معناها »  
فإذا قلت : كفى بزيد عالماً ، حملته على معنى اكتف به .

وتُعل : رَهْطُ الممدوح ، بطن من طيء ، وتُعالة : من أسماء الثعلب .

وأهل هاهنا : معناه مستأهل ومستحق ، فلذلك علق به « لأن أُمسيت من  
أهله » لأنه بمنزلة اسم الفاعل المقوى باللام ، في وصوله إلى المفعول ، وإن كان فعله  
متعدياً بنفسه ، كقولك : ظلم فلان فلاناً ، وهو ظالم له ، وكذلك استحق فلان  
هذا الصنع ، واستأهله ، وهو مستحق له ومستأهل له ، ولو قلت : مستحقه  
ومستأهله ، وهو / ظالمه ، لم يكن إيصاله بنفسه في الحُسن كإيصاله باللام ، فلذلك ٢٠٢

(١) سورة البقرة ١٣٧ .

(٢) جزء من آية كريمة ، في مواضع كثيرة من الكتاب العزيز ، وقد علق عليها في المجلس الثالث عشر .

(٣) معاني القرآن ٥٧/٢ ، في توجيه الآية (٤٥) من سورة النساء .

(٤) هو قول الرماني ، كما ذكر البغدادي في شرح أبيات المغني .

(٥) في هـ : اتصاله ..... كاتصاله .

جاء في التنزيل : ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾<sup>(١)</sup> ومما جاء فيه أهل في معنى مستأهل ، قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾<sup>(٢)</sup> أى ومُستأهلِها .

وقد روى في « دهر » الرفع والنصب ، فالرفع رواية ابن جنى والرَّبَعِي ، والنصب رواية الشاميين ، وعليها اعتمد المَعْرِي .

قال أبو الفتح : ارتفع « أهل » لأنه وصفٌ لدهر ، وارتفع « دهر » بفعلٍ مضمر دل عليه أول الكلام ، فكأنه قال : وَلِيَفْخَرْ دَهْرٌ أَهْلٌ لَأَنْ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ ، لا يَتَّجِعُهُ رَفْعُهُ إِلَّا عَلَى هَذَا ، لأنه ليس قبله مرفوعٌ يجوز عطفه عليه ، ولا وجه لرفعه بالابتداء ، إِلَّا عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ ، وليس في قُوَّةِ إِضْمَارِ الْفِعْلِ هَاهُنَا ، انتهى كلامه<sup>(٣)</sup> .

والمَعْرِي أسقط حكم الرفع ، وذلك أنه قال : وبعضُ الناس يرفع « دهرًا » ولا ينبغي أن يُلْتَفِتَ إليه ، وَعَطَفَ « دهرًا » على « تُعَلًّا » ورفع « أهل » بتقدير : هو أهلٌ ، وحكاية اللفظ الذي قدره للنصب : كَفَى تُعَلًّا فَخْرًا أَنْكَ مِنْهُمْ ، وكفى دهرًا هو أهلٌ لأن أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَنَّهُ أَهْلٌ ، لكونك من أهله . وهذا قولٌ فيه إسهابٌ كما تَرَى ، وتكَلَّفَ شاقٌّ ، والرفع ، وإن كان فيه تكلفٌ إضمارِ فعلٍ ، أقربُ متناولًا وأصحُّ معنىً ، وأكثرُ فائدةً .

وحملَ الربعيُّ نصبَ « دهر » على أنه معطوفٌ على اسم إن ، وأهلٌ خبرٌ عنه ، أى كفى تُعَلًّا فخراً أنك منهم ، وأن دهرًا أهلٌ لأن أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ ، وهذا القولُ بعيدٌ من حصولِ فائدةٍ ، ثم قال : والرفعُ أجودٌ ، على : وَلِيَفْخَرْ دَهْرٌ ، وهو روايتي ، والنصبُ روايةٌ شاميَّةٌ ، ذكرتها لِتُعْرَفَ .

(١) سورة فاطر ٣٢ ، وراجع ماتقدم في المجلس العاشر .

(٢) سورة الفتح ٢٦ .

(٣) الفتح الوهبي ص ١٢٦ ، وهو الشرح الصغير لديوان المتنبي ، وابن الشجري كأنه ينقل من الشرح الكبير .

(٤) وهذا رأى ابن فورجة أيضا . راجع كتابه الفتح على أبي الفتح ص ٢٥٠ ، وذهب ابن سيده إلى ماذهب إليه ابن جنى . انظر شرح مشكل شعر المتنبي ص ٥٦ . وانظر تفسير أبيات المعاني ص ٢٠٧ .

فهذه جملة الأقوال في رفع « دهر » ونصبه ، وإن رفعته بالابتداء وأضمرت له خبراً مدلولاً عليه بأول الكلام ، فليس بضعيف وإن كان نكرة ، لأنه متخصص بالصفة ، والتقدير : ودهر أهل لأن أمسيت من أهله فاخر بك .

٢٠٣ وأما قول / أبي الفتح إنه ليس قبله مرفوعٌ يجوز عطفه عليه ، فقول من لم يُنعم النظر ، وقنع بأول لمحة ، فقد يجوز عطف « دهر » على فاعل كفى ، وهو المصدر المقدر ، لأن « أن » مع خبرها هاهنا بمعنى الكون ، لتعلق « منهم » باسم الفاعل المقدر الذي هو كائن ، فالتقدير : كفى تَعَلًّا فخراً كونك منهم ، ودهرٌ مستحقٌ لأن أمسيت من أهله ، أي وكفاهم فخراً دهرٌ أنت فيه ، فأراد أنهم فخرُوا بكونه منهم ، وفخرُوا بزمانه لتضارة أيامه ، كما قال أبو تمام :

كَأَنَّ أَيَّامَهُمْ مِنْ حُسْنِهَا جُمُعُ

والعادة جارية في الكلام والشعر بمدج زمان الممدوح ، وذم زمان المذموم .

وعطف « دهر » وهو اسمٌ حديثٌ على الكون المقدر ، وهو اسمٌ حدث ، ودهرٌ موصوفٌ بصفةٍ فيها ضميرٌ عائذٌ على اسمٍ إن ، وهو التاء من « أمسيت » فهذا وجهٌ في الرفع ، صحيح المعنى ، ليس فيه تقديرٌ محذوف ، والأوجه المذكورة عمّن عزوتها إليهم ليس فيها وجهٌ خالٍ من حذف ، إلا الوجه الذي ذهب إليه الربيعي في النصب ، وهو قول لا تصحبه فائدة ، فأبو الفتح والربيعي قدرا فعلاً لرفع « دهر » والمعري قدراً مبتدأ لرفع « أهل » وقدّر المعري أيضاً لنصب دهر ما حكيث لك لفظه الشاق .

(١) في المغني ص ١١٤ - عن ابن السجري - : لأنه قد وُصِفَ بأهل .  
(٢) نسب الواحد في شرحه لديوان المتنبي ص ٧٢ ، اهلا الوجه إلى ابن فورجة ، ولم أجده في الموضوع الذي ذكرته من كتاب ابن فورجة : الفتح على أبي الفتح . على حين ينسبه ابن هشام إلى ابن السجري . راجع الموضوع السابق من المغني .

(٣) ديوانه ٩١/٤ ، وديوان المعاني ١٧٧/٢ ، وصدر البيت :  
ويضحك الدهر منهم عن غطارفة

ويُتَّجِه عندى فى إعراب البيت بعدَ هذا وجهٌ لم يذهب إليه من تقدّم ، كما لم يذهبوا إلى عطف « دهر » على فاعل « كفى » ، وهو أنك ترفعُ الفخر بإسناد « كفى » إليه ، وتُخْرِجُ الباء عن كونها زائدة ، فتجعلها مُعَدِّيَةً متعلقةً بالفخر ، وتجرُّ « الدهر » بالعطف على مجرور الباء ، وترفع « الأهل » [ بتقدير <sup>(١)</sup> ] المبتدأ الذى تقدّم ذكره ، فيصير اللفظ : كفى تُعَلَّا فخرٌ بكونك منهم ، وبدهرٍ هو أهلٌ لأن أُمسِيَّتَ من أهله ، والمعنى أنهم اكتفوا بفخرهم [ به <sup>(٢)</sup> ] ويزمانه عن الفخرِ بغيرهما .

\* \* \*

(١) قد ذكرت قريباً أن الواحدى عزا عطف « دهر » على فاعل « كفى » إلى ابن فُورِجَة ، وأنى لم أجده فى كتابه المطبوع .  
(٢) ساقط من هـ فى الموضعين . وهو فى شرح أبيات المغنى ٣٥١/٢ ، عن ابن الشجرى . هذا وعبارة ابن هشام فيما حكاه عن ابن الشجرى أُبَيْنُ ، قال : « وتُقَدَّرُ أَهْلًا خَيْرًا لَهُوَ مَحْنُوفًا » المغنى ص ١١٤ .

## المجلس الحادى والثلاثون

٢٠٤ / وهو مجلس يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شوال سنة ست وعشرين وخمسمائة .

### مسألة<sup>(١)</sup>

الخِلافُ في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ، نحو : قال وباع وخاف وهاب . الاسمُ المبنيُّ للمفعول من هذا الضَّرْبِ يَلْحَقُهُ الإِعْلَالُ ، كما لَحِقَ فِعْلُهُ ، واسمُ الفاعِلِ منه ، والإِعْلَالُ في البابِ مُخْتَلِفٌ ، فمنه قَلْبٌ فقط ، وذلك في الماضي واسمُ الفاعِلِ ، ومنه نَقَلَ فقط ، وذلك في نحو : يَقُولُ وَيَبِيعُ ، ومنه قَلْبٌ بعد نَقَلَ ، وذلك في [ نحو يخاف وهاب ، ومنه حَذَفٌ بعد نَقَلَ ، وذلك في ] مثال الأمر ، وفي الاسمِ المبنيِّ للمفعول ، لأن أصله مِمَّا عَيْنُهُ واو : مَقْرُوءٌ وَمَخْرُوفٌ ، فَتَقَلَّوْا الضِّمَّةَ من عينه إلى فائه ، فالتقى ساكنان ، العينُ وواوُ مفعول ، فحذفوا أحدهما ، فصار إلى مَقْرُوءٍ وَمَخْرُوفٍ ، فمذهب الخليل وسيبويه أن المحذوفَ واوُ مفعول ، ومذهبُ أبي الحسن الأخفش أن المحذوفَ هو العين ، فوزَّنه على قولهما : مَفْعَلٌ ، وعلى قوله : مَقْرُوءٌ ، وأصله مِمَّا عَيْنُهُ ياء : مَبْيُوعٌ ومَهْيُوبٌ ، فلما نُقِلَتِ ضِمَّةُ عينه إلى فائه ، ثم

(١) عالج ابن الشجرى شيئاً من هذه المسألة في المجلس السابع عشر ، ويأتى عنها كلام في المجلس السادس والأربعين . وانظر الكلام عليها في الكتاب ٤/٣٤٨ - ٣٥٠ ، والمقتضب ١/١٠٠ - ١٠٣ ، والأصول ٣/٢٨٣ ، والمنصف ١/٢٨٢ - ٢٩١ ، والخصائص ١/٢٦٠ ، ٢/٦٦ ، ٤٧٧ ، والنجرة ص ٨٨٧ ، وشرح الشافية ٣/١٤٧ ، والمتع ص ٤٥٤ ، ٤٦٢ . وشرح المفصل ١٠/٦٦ ، ٦٧ . وقد أفرد ابن جنى لهذه المسألة رسالة سماها « المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين » . وهي مطبوعة .

(٢) ساقط من هـ .



حُذِفَ على مذهب الخليل وسيبويه وأو مفعول ، أُبدِلَ من الضمّة المنقولة كسرةً ، ففيل : مَبِيعٌ ومَهِيْبٌ ، مَخَافَةٌ أَنْ تَنْقَلِبَ الياءُ لسكونها وضمٌّ ما قبلها واوًا ، فيقال : مَبُوعٌ ومَهُوبٌ ، فيلتبس ذواتُ الياءِ بذواتِ الواوِ ، والأخفش يزعمُ أن الياءِ من مَبِيعٍ ونحوه ، أصلُها واو مفعول ، لأنَّ الياءِ التي هي عينٌ سقطت في قوله ، فكِرِهوا أَنْ يقولوا : مَبُوعٌ ، فتوافق ذواتُ الياءِ ذواتِ الواوِ في اللفظ ، فأبدلوا من الضمة كسرةً ، فصارت واو مفعول ياءً ، فوزن مَبِيعٍ على المذهب الأول : مَفْعَلٌ ، وعلى مذهب الأخفش : مَفِيلٌ .

فمِنْ حُجَّةِ الخليل وسيبويه أَنَّ حَذْفَ واو مفعول الزائدة أولى مِنْ حَذْفِ / حرفٍ ٢٠٥ أصلٍ ، وهو مع كونه أصلًا مُتَحَصِّنٌ بكونه عينًا سابقًا للزائد .

وَمِنْ جوابِ الأخفش عن هذا القول : أَنَّ واو مفعول وإن كانت زائدة ، فإنها زِيدت لمعنى ، فوجب المحافظةُ عليها ، وقد وجدناهم حَذَفوا الأصلَ وأَبَقوا الزائدَ ، والأصلُ سابقٌ للزائد ، وذلك في قول مَنْ قال : تَقَى اللهُ ، قال عبد الله بن همام السُّلُويّ :

زِيَادَتُنَا نِعْمَانُ لَا نَنْسِيَنَّهَا تَقَى اللهُ فِينَا وَالكِتَابَ الَّذِي تُثَلُّو<sup>(١)</sup>  
وقالوا في الماضي : تَقَى ، وفي المستقبل : يَتَقَى ، والأصل : اتَّقَى وأَتَقَى وَيَتَقَى ، فأسقطوا التاء التي هي فاء ، وأَبَقوا تاءَ افتعل ، لأنها المعنى ، فوزن تَقَى [ تَج ] وتَقَى تَعَل ، وَيَتَقَى يَتَعَل ، وإذا كانوا قد حَذَفوا الفاءَ وهي سابقةٌ للزائد ، والفاءُ أقوى من

(١) البيت في نوادر أبي زيد ص ٤ ، ٢٧ ، والخصائص ٢/٢٨٦ ، ٣/٨٩ ، والمحتسب ٢/٣٧٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٩٨ ، وأمالى القالى ٢/٢٧٩ ، والأضداد لأبي الطيب ص ٣٥ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٦ ، وحاشية على شرح بانت سعاد ١/٢٥٠ واللسان ( بسل - وق ) وغير ذلك كثير .  
والنعمان في البيت : هو ابن بشر الأنصاري رضى الله عنه .  
(٢) سقط من هـ .

العين ، وأبعدُ من الاعتلال ، وأثبتوا الزائدُ لأنه لمعنى <sup>(١)</sup> ، فحذفتُ العين وإثباتُ الحرف الزائد لمعنى أسهل .

ومن جواب الخليل وسيبويه عن هذا أنَّ واوَ مفعول ليست وحدها دالةً على وضعه للمفعول ، ولكنها والميم مشتركان في ذلك ، ودلالة الميم أقوى من دلالتها عليه ، ألا تراها تنفردُ بهذا المعنى فيما جاوز الثلاثة ، نحو مُخْرَجٌ ومُدْخَرَجٌ ومُسْتَخْرَجٌ ، وليست الواو كذلك ، وإذا كان حكمُ الميم حكمَ الواو في هذا المعنى ، جاز حذفُ الواو ، اجتزاءً بإحدى الدالتين .

وليس احتجاجُ الأَخْفَشِ بِحَذْفِ التاءِ من اتَّقَى ، وإثباتِ التاءِ الزائدة ، بلازم ، لأن تاءً افتعل علامةً مفردة ، فلو سقطتْ بطلَ المعنى الذى زيدت له ، فليس حكمُ الزياتين لمعنى حكمَ الزيادة الواحدة .

فمن جواب أبى الحسن عن هذا : أن الزيادةَ التى لمعنى إذا شَرِكْتَهَا في الدلالة عليه زيادةٌ أخرى ، جَرَّتَا مَجْرَى الزيادة الواحدة ، لأن الدلالة تحصل بمجموعهما معاً ، وإذا حصلت الدلالة / بمجموعهما ، لم يَجُزْ أن تُحذفَ إحداهما ، كما لم يَجُزْ أن تُحذفَ الزيادةُ المفردة ، إذ كان وقوعُ الدلالة على المعنى بهما كوقوع الدلالة بالزيادة الواحدة ، فلو جاز أن تُحذفَ إحداهما ، وجب حذفُ الأخرى معها ، كما أنهم لَمَّا حذفوا إحدى الزياتين في سَعْدَانِ ونحوه للترخيم ، أتبعوها الأخرى .

فمن جواب سيبويه والخليل عن هذا : أننا إذا جعلنا حكمَ الزيادة حكمَ الأصل في باب الحذف ، لم يلزمنا أكثرُ من ذلك ، وقد وجدناهم استجازوا حذفَ بعض

(١) في الأصل : فأثبتوا .

(٢) في هـ : أشركتها .

(٣) في هـ : إذا .

الحروف الأصُول ، لدلالة ما يَبْقَى على ما يُلْتَقَى ، كحذفهم النونَ في لم يَكْ ، والياءَ في لا أَدِرْ<sup>(١)</sup> ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَسْرٌ ﴾<sup>(٢)</sup> وإذا استجازوا ذلك في الأصُول ، كان في الزيادة أَجَوَزَ ، فإن لم يكن أَجَوَزَ كان الزائد مساوياً للأصل في هذا ، فإذا ساغ حذْفُ بعض الحروف الأصلية ، لدلالة الباقي عليه ، كذلك يجوز حذْفُ بعض الزائد ، لدلالة الباقي منها عليه .

وقوله : إن الحرفين اللذين زيدا معاً لمعنى ، لو جاز حذف أحدهما تبعه الآخر ، كالزائدين في سَعْدان ونحوه : غير لازم ، لأن السين والتاء زيدا معاً في باب استفعال ، وقد قالوا : اسْطَاعَ يَسْطِيعُ ، فحذفوا إحداهما لأن الباقية تدلُّ على المحذوفة ، وهما في كونهما زائدين معاً لمعنى ، كالميم والواو في مفعول .

وشىءٌ آخرُ ينفصل به جنسا الزائدتين ، وهو أن الزائدتين في مفعول وقعنا متطرفتين غير متطرفتين ، والألف والنون في مروان ونحوه ، وقعا متلاصقتين متطرفتين<sup>(٣)</sup> فلما وقعا بهذين الوصفين كان الحذف أغلب عليهما ، إذ كان الطرف موضعاً تُحذف فيه الأصُول في الترخيم والتكسير والتحقيق ، فقد اُفترق حكماً جنسى الزائدتين بما بينته لك .

ويزيدُ ذلك عندك وضوحاً ، أن مَنْ حذف ياءِ النَّسَبِ لِيَاءِ النَّسَبِ ، فقال / في النسب إلى بُحْتِي : بُحْتِي ، لم يَحذف الألفَ من يَمَانٍ ونحوه ، إذا نُسب إليه ، ٢٠٧ وإن كانت الألفُ كإحدى اليائين من يَمَنِي ، قد زيدت هي والياءُ جميعاً لمعنى ، وإنما

(١) يأتي الكلام عليها إن شاء الله في المجلس الثالث والخمسين .

(٢) الآية الرابعة من سورة الفجر .

(٣) في هـ : متلاصقتين متطرفتين .

(٤) قال المبرد : « فإن كانت الياء زائدة متقلة فلا اختلاف في حذفها لياء النسب ، وذلك قولك في النسب إلى بُحْتِي : بُحْتِي فاعلم ، وإلى بِحَاتِي : بِحَاتِي فتصرف ؛ لأن الياء الظاهرة ياء النسب » المتضب ١٣٨/٣ ، وانظر التبصرة ص ٦٠٣ ، والمقرب ٥٤/٢ .

(٥) في هـ : وقد .

أجمعوا فى التَّسَبُّبِ إِلَى يَمَانٍ عَلَى يَمَانِيٍّ ، حيث انفصلت الياء عن الألف ، كما انفصلت واو مفعولٍ عن ميمه .

ومما احتجَّ به الأَخْفَشُ : أن العَيْنَ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهَا أَلْفٌ فَاعِلٌ ، لِحَقِّهَا الْإِعْلَالُ بِالْإِبْدَالِ أَوْ الْحَذْفِ ، فَالْإِبْدَالُ إِبْدَالُهِمُ الْهَمْزَةَ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، فِي قَائِلٍ وَبَائِعٍ ، وَالْحَذْفُ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ : شَاكُّ السَّلَاحِ ، بَرَفَعِ الْكَافِ ، وَأَصْلُهُ شَائِكٌ ، فَاعِلٌ مِنَ الشُّوْكَةِ ، وَهِيَ الْحَدُّ ، فَوَزَّنَهُ فِي هَذَا الْقَوْلِ : فَال ، وَمِنْ قَالَ : شَاكِي السَّلَاحِ ، قَدَّمَ اللَّامَ عَلَى الْعَيْنِ ، فَمِثَالُهُ : فَاعِلٌ ، وَلِحَقِّهَا الْإِعْلَالُ فِي الْمَاضِي بِالْقَلْبِ ، وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ بِالنَّقْلِ ، وَإِذَا كَانَتْ قَدْ أُعْلِتْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ بِالْقَلْبِ أَوْ الْحَذْفِ ، وَفِي الْفِعْلِ بِالْقَلْبِ أَوْ النَّقْلِ ، فَكَذَلِكَ أُعْلِتْ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ بِالْحَذْفِ .

والجواب : أنها قد أُعْلِتْ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ بِالنَّقْلِ ، قِيَاساً عَلَى نَقْلِهَا فِي يَقُولُ وَيَبِيعُ ، فَكَمَا نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا فِي يَقُولُ وَيَبِيعُ ، إِلَى الْفَاءِ ، كَذَلِكَ نُقِلَتْ فِي مَقُولُ وَمِيبِعُ ، فَمَنْ ادَّعَى زِيَادَةَ عَلَى هَذَا فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ .

وَمِنْ حُجَّتِهِ أَيْضاً : أن العَيْنَ هِيَ الَّتِي لَحِقَّهَا الْحَذْفُ فِي قُلْ وَيَعُ ، فَكَذَلِكَ هِيَ الَّتِي حُذِفَتْ فِي مَقُولُ وَمِيبِعُ .

والجواب : أن هذا لا يَلِزَمُ ، لِأَنَّ السَّاكِنَ الثَّانِيَّ فِي قُلْ وَيَعُ ، حَرْفٌ صَحِيحٌ ، وَإِذَا اجْتَمَعَ حَرْفٌ عِلَّةٌ وَحَرْفٌ صِحَّةٌ فَحَرْفُ الْعِلَّةِ أَوْلَى بِالْحَذْفِ ، وَالسَّاكِنَانِ فِي مَفْعُولٍ مَتَسَاوِيَانِ فِي الْإِعْتِلَالِ .

وَمِنْ حُجَّتِهِ : أن السَّاكِنِينَ إِذَا التَّقِيَا فِي كَلِمَةٍ ، حُذِفَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا ، كَحَذْفِ الْيَاءِ مِنَ قَاضٍ ، دُونَ التَّنْوِينِ .

وهذا لا يَلِزَمُ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ عَلَمٌ لِلصَّرْفِ ، فَلَوْ حُذِفَ / التَّبَسُّبُ الْمُنْصَرَفُ بِغَيْرِ الْمُنْصَرَفِ ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ لَوْ حُذِفَ ، كَدَلَالَةِ الْمِيمِ فِي مَقُولُ وَمِيبِعُ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ ٢٠٨

مفعول ، ولذلك وجب حذف ياء قاض ، دون التنوين ، ولأن الكسرة قبل يائه تدل عليها ، ولأن التنوين حرف صحيح ، وقد تقدم أن الساكنين إذا التقيا وأحدهما معتل وقع الحذف بالمعتل .

ومن حُجِّج أبى الحسن أيضاً : أن واو مفعول لو كانت هي المحذوفة ، وقع بذلك لَبَسٌ ، بين اسم المفعول والمصدر الذى جاء على المَفْعِل ، كالمَسِيرِ والمَسِيَّتِ . وهذا القول ليس بشيء ، لأن هذا النحو من المصادر إنما يُوافق اسمَ المفعول ، مما عينه ياء ، في هجائه وزنته ، على قول الخليل وسيبويه ، فالمصدرُ واسمُ المفعول في مذهب الخليل وسيبويه ، مثاله بعد النَّقْلِ مِنْ مَفْعِلٍ : مَفْعَلٌ ، مكسور الفاء ساكن العين ، وهما متفقان على مذهب الأَخْفَشِ في الهجاء ، وإن كانا مختلفين في الزَّنة ، فوزن مَبِيْعٍ في قوله ، إذا أردت به اسمَ المفعول : مَفِيْلٌ ، وإذا أردت به المصدر : مَفْعَلٌ ، بكسر الفاء وسكون العين ، فاللفظ في كلا القولين واحد ، وإن اختلفا في التقدير ، فكيف يقع لَبَسٌ بين المصدرِ واسمِ المفعول في مذهب الخليل وسيبويه دون مذهبه ؟ ولا فرق بينهما على المذهبين في اللفظ ، ثم إن اسمَ المفعول ينفصل من المصدر في المعنى ، بما يَصْنَحُبُ كُلَّ واحدٍ منهما مِنَ الْقَرِيْنَةِ ، كقولك : قبضتُ المَبِيْعَ ، وبعثتُ الثوبَ مَبِيْعًا ، وهل اتفاق المصدرِ واسمِ المفعول هاهنا إلا كاتفاقهما في الزَّنة ، إذا بنيتهما ممَّا جاوزَ الثلاثة ، نحو أكرم ودحرج واستخرج ، والقرائنُ فارقةٌ بينهما ، تقول : أخوك المَكْرَمُ ، وعِدْلُكَ المُدْحَرْجُ ، ومالكُ المُسْتَخْرَجُ ، وأكرمتُ زيداً مُكْرَمًا ، ودحرجتُ العِدْلَ مُدْحَرْجًا ، واستخرجتُ المالَ مُسْتَخْرَجًا ، ومنه : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أُنزِلْنِي مُنْزَلًا ﴾<sup>(١)</sup> أى إنزلا ، وقرأ بعضُ أصحابِ الشَّوَاذِ : ﴿ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرَمٍ ﴾<sup>(٢)</sup> أى إكرام .

(١) سورة المؤمنون ٢٩ .

(٢) سورة الحج ١٨ ، وقراءة (مكرم) بفتح الراء قرأ بها ابنُ أبى عبله ، وذكرها أبو معاذ . راجع البحر ٣٥٩/٦ ، ومختصر في شواذ القراءات ص ٩٤ ، وذكرها القراء من غير عزو . معانى القرآن =

وَمِنْ حُجَّةِ سَبِيهِهِ وَالْخَلِيلِ : أَنْ الظَّاهِرَ مِنْ ثَبَاتِ الياءِ حَذْفُ واوِ مَفْعُولٍ ،  
فَثَبَاتُ الياءِ فِي مَبِيعٍ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المَحذُوفَ واوِ مَبِيعٍ ، وَلَوْ كَانَتْ الياءُ ذَاهِبَةً وَالواوُ  
ثَابِتَةً ، لَقَالُوا مَبِوعٌ ، وَادِّعَاءُ الأَخْفَشِ أَنَّ ياءَ مَبِيعٍ أَصْلُهَا واوِ مَبِيعٍ ، لَيْسَ بِظَاهِرٍ ،  
وَالأَخَذُ بِالظَّاهِرِ أَوْلَى .

وَشَيْءٌ آخَرٌ يُحْتَجُّ بِهِ عَلَيْهِ : وَذَلِكَ أَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُمْ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ ذَوَاتِ الياءِ وَذَوَاتِ  
الواوِ ، بِإِبْدَالِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً فِي الجَمْعِ ، مِنْ نَحْوِ : بِيضٍ وَعَيْنٍ ، كَرَاهَةً أَنْ يَقُولُوا :  
بُوضٌ وَعُورٌ ، فَيَلْتَبِسُ بِنَحْوِ سُودٍ وَعُورٍ ، قَالَ : وَلَوْ صُعُتُ مِثَالِ فُعُلٍ مِنَ البَيَاضِ ،  
أُرِيدُ بِهِ وَاحِدًا لَقَلْتُ : بُوضٌ ، وَالْخَلِيلُ وَسَبِيهِ يَرِيانُ هَذَا الفَرْقَ فِي الجَمْعِ  
وَالأَحَادِ ، فَيُقَالُ لِلأَخْفَشِ ، فِي قَوْلِهِ : إِنَّهُمْ أَبَدَلُوا مِنَ الضَّمَّةِ فِي مَبِيعٍ كَسْرَةً ،  
فَانقَلَبَتْ واوُ مَفْعُولِ ياءٍ ، لِقَلًّا تَلْتَبَسُ ذَوَاتُ الياءِ بِذَوَاتِ الواوِ : قَدْ تَرَكْتُ أَصْلَكَ ،  
لأنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ هَذَا مُخْتَصٌّ بِهِ الجَمْعُ دُونَ الوَاحِدِ .

وَمَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَيْهِ : أَنَّهُمْ قَالُوا مِنَ الشُّوبِ : مَشُوبٌ وَمَشِيبٌ ، وَقَالُوا : غَارٌ مَنُوقٌ<sup>(١)</sup>  
وَمَنِيْلٌ ، وَهُوَ مِنَ النَّوْلِ ، فَلَوْ كَانَتْ الواوُ مِنْ مَقُولٍ هِيَ واوِ مَفْعُولٍ لَمْ تُقَلَّبْ ياءً فِي  
مَشِيبٍ وَمَنِيْلٍ ، لِأَنَّ واوِ مَفْعُولٍ لَأَتَقَلَّبَتْ ياءً ، إِلاَّ أَنْ تُدْعَمَ فِي الياءِ فِي نَحْوِ مَرْمِيٍّ  
وَمَحْشِيٍّ ، فَلَمَّا قَالُوا فِي مَشُوبٍ : مَشِيبٌ ، دَلَّ عَلَى أَنَّ واوِ مَشُوبٍ عَيْنٌ قَلِبَتْ ياءً ،  
كَمَا قَلِبَتْ عَيْنُ حُورٍ لِلإِثْبَاعِ ياءً ، فِي قَوْلِهِ :<sup>(٢)</sup>

= ٢١٩/٢ ، وَذَكَرَهَا القَرطَبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ ٢٤/١٢ ، حِكَايَةً عَنِ الأَخْفَشِ وَالكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ .

(١) فِي الأَصْلِ : بَنَاتٌ .

(٢) فِي هـ : « تَزْعُمُ أَنَّ يَحْتَصُّ ... » . وَكَلَامُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ هُنَا فِي الإِحتِجَاجِ عَلَى الأَخْفَشِ مَسْلُوحٌ مِنْ

كَلَامِ المَبْرَدِ فِي المَقْتَضِبِ ١٠١/١ .

(٣) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ : « مَعْنَاهُ يُنَالُ مَا فِيهِ » . المَنْصَفُ ٢٨٩/١ .

(٤) فِي هـ « فَلَوْ كَانَتْ الواوُ مَقُولٍ » ، وَجَعَلَهَا مَصْحُوحًا الطَّبَعَةُ المَهْدِيَّةُ : فَلَوْ كَانَتْ واوِ مَقُولٍ .

(٥) مِنْ أَرْجوزَةٍ تَنْسَبُ إِلَى مَنْظُورِ بَنِ مَرثَدٍ . النُّوادرُ لِأَبِي زَيْدٍ ص ٢٣٦ ، وَالمَنْصَفُ ٢٨٨/١ ، وَشرح

المَفْصَلُ ١١٤/٤ ، ٧٩/١٠ ، وَمَعْجَمُ الشُّواهِدِ ص ٤٧١ .

عَيْنَاءُ حَوْرَاءَ مِنَ الْعَيْنِ الْحَيْرِ

واختلفت العرب في اسم المفعول من بنات الياء ، فتممه بنو تميم ، فقالوا :  
مَعْيُوبٌ وَمَخْيُوطٌ وَمَكْيُوبٌ وَمَزْيُوتٌ ، وقال أهل الحجاز : مَعْيِبٌ وَمَخْيِيطٌ وَمَكْيِيلٌ  
وَمَزْيِتٌ ، وأجمع الفريقان على نقص ما كان من بنات الواو ، إلا ماجاء على جهة  
الشذوذ ، وهو قولهم : ثوب مَصْبُونٌ ، ومِسْكٌ مَدْرُوفٌ ، وقرسٌ مَقْرُودٌ ، وقول  
مَقْرُولٌ ، والأشهر : مَصُونٌ / وَمَدْرُوفٌ وَمَقْرُولٌ وَمَقْرُودٌ ، وأبو العباس محمد بن يزيد أجاز ٢١٠  
إتمام ما كان من ذوات الياء في الشعر خاصة ، وأنشد في ذلك قول علقمة :  
حَتَّى تَذَكَّرَ بَيضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمَ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الطَّلُّ مَعْيُومٌ  
قال : وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

وَكَاثِبًا تُفَاحَةً مَطْيُوبَةً<sup>(١)</sup>

وأنشد ، أعنى أبا العباس ، لعباس بن مرداس :

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا وَإِحَالُ أَنْتَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ<sup>(٢)</sup>

مَعْيُونٌ : من قولهم : غَيْنَ عَلِيٍّ كَذَا : أى غُطِّيَ عليه ، وكأنه مأخوذ من العَيْنِ ،  
الذى هو العَيْمُ ، ومنه قول الشاعر :

(١) راجع البحر ٣٦٤/٨ . وانظر ماسبق في المجلس السابع عشر .

(٢) في المقتضب ١٠١/١ .

(٣) ديوانه ص ٥٩ ، وتخرجه في ص ١٤٧ ، والمقتضب ، الموضوع السابق ، ومقتضب ابن جنى ص ٢٢ ، ٩٤ .  
(٤) ليس له تكملة ، وانظره في الموضوع السابق من المقتضب ، والمنصف ٢٨٦/١ ، ٤٧/٣ ، والخصائص  
٢٦١/١ ، وشرح المفصل ٨٠/١٠ ، واللسان ( طيب ) وفي معجم الشواهد ص ٥٨١ فضل تخرج .  
(٥) سبق تخرجه مع أبيات أخرى في المجلس السابع عشر . وجاء بهامش الأصل حاشية : « هذا البيت  
يروى بالعين المهملة بإجماع الرواة ، إلا الشريف - يعنى ابن الشجرى - ألقبته رحمه الله قد رواه بالعين  
المعجمة أيضا ، وكنت أسمع قديما ببغداد أنه أنكر عليه تصحيفه » وسيشير ابن الشجرى إلى رواية العين  
المهملة قريبا . وهذا الشاهد وشواهد المسألة كلها في المقتضب لابن جنى .

(٦) هو المعرور التيمى ، شاعر جاهلى ، معجم الشعراء ص ٤٣٨ ، وانظر الكامل ٨٤/٣ ، والإبدال  
لابن السكيت ص ٧٧ ، وللزجاجى ص ١٠٠ ، والمنصف ٤٨/٣ ، والمحاسب ٨٨/١ ، واللسان ( غين ) .

كَأَنِّي بَيْنَ خَافِيَتَيْ عُقَابٍ <sup>(١)</sup> أَصَابَ حَمَامَةً فِي يَوْمِ غَيْنٍ  
فَمَعْنَى مَعْيُونٍ : مُعْطَى عَلَى عَقْلِهِ .

وقد روى « معيئون » بالعين ، أى مصابٌ بالعين .

والبصريون أجمعون لا يُجيزون إتمام ما كان منه من ذوات الواو ، إلا أبا العباس <sup>(٢)</sup> ،  
فإنه جَوَّزَ ذلك في الضرورة ، قياساً على السُّوورِ والغُورِ ، مصدرى سُرْتُ سُوراً ،  
وغَارَتْ عينُه غُوراً ، قال : فهذا أثقل من « مفعول » من الواو ، لأن فيه واوَيْنِ  
وضمَّتَيْنِ ، وذكر مع السُّوورِ التُّورِ ، وهو قريبٌ منه في الثَّقَلِ ، وأنشد بيت أبي  
ذؤيب في وصف ظبيّة :

فَسَوَدَ مَاءُ المَرْدِ فَأَهَا فَلَوْنُهُ كَلَوْنِ التُّورِ وَهِيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا <sup>(٣)</sup>

المَرْدُ : ثمر الأراك ، والتُّورُ : دُخان الفَيْتِيلَةِ يَتَّخِذُ كُحْلاً لِلوَشْمِ ، وسَارُهَا :  
بمعنى سائرِها ، أى باقيها ، وارتفاعه على البَدَلِ من « هى » <sup>(٤)</sup> وَغُورِ العَيْنِ : دُخُولُهَا ،  
والسُّوورُ : الوُتُوبُ فِي غَضَبٍ ، قال الأخطل في وصف الخمر :

لَمَّا أَتَوْهَا بِمِصْبَاحٍ وَمِيزْلِهِمْ سَارَتْ إِلَيْهِمِ سُورَ الأَبْجَلِ الضَّارِي

الأَبْجَلُ : عِرْقٌ فِي بَاطِنِ الذَّرَاعِ ، وَيُقَالُ : ضَمَرَ العِرْقُ يَضْمُرُو : إِذَا نَفَحَ دَمَهُ / وَلَمْ  
يَنْقَطِعِ <sup>(٥)</sup> . تم المجلس .

\* \* \*

(١) في الأصل : « غراب » وأثبت ما في هـ ، والمراجع المذكورة .

(٢) المقتضب ١/١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) لم يذكر « الغور » في الموضع المذكور من المقتضب . وقد سبق في المجلس السابع عشر .

(٤) المقتضب ، وشرح أشعار الهدليين ص ٧٣ ، وتخريجه في ص ١٣٦٨ .

(٥) في شرح أشعار الهدليين : النضيج من ثمر الأراك .

(٦) وفيه الفصل بين البديل والمبدل منه ، وهو جائز . راجع حواشى المقتضب .

(٧) ديوانه ص ١٧١ ، والكتاب ٤/٥٠ ، واللسان ( سور - ضرى ) .

(٨) لم يشرح المصنف « الميزل » وهو حديدة تكون عند الحمارين ، تُغْرَزُ فِي زِقِّ الخمر إذا حضر المشتري

ليكون أنموذجاً للشراب ، ويشتره حينئذ . ذكره صاحب اللسان في ( ضرى ) .



هذه زيادةٌ أُلحقت بهذا الجزء ، فى شهر ربيع الآخر من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة ، ولم تُعدَّ فى مجالسه ، وهى مضمَّنةٌ فوائدهُ جَمَّةٌ .

منها الكلامُ فى قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ هَلْ أُنبِئُ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً ﴾ قيل فى الإنسان هاهنا قولان : أحدهما أنه آدمُ عليه السلام ، والآخر : أن المرادَ به الناس ، كما جاء : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ فلذلك استثنى منه فقيل : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ واختُلف فى « هَلْ » هاهنا فقيل : هى بمعنى قد ، وقيل : هى على بابها فى الاستفهام .

قال بعضُ المفسرين : والأحسن أن تكونَ للاستفهام الذى معناه التقرير ، وإنما هو تقريرٌ لمن أنكر البعث ، فلا بدَّ أن يقول : نعم قد مضى دهرٌ طويلٌ لا إنسانَ فيه ، فيقال له : فالذى أحدثَ الناسَ وكونَهم بعدَ عدَمِهِم ، كيف يمتنع عليه إحيائهم بعد موتهم ؟ وهو معنى قوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ أى فهلاً تذكرون فتعلمون أن من أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن ، قادرٌ على إعادته بعد عدَمِهِ .

وقال أبو إسحاق الزجاج : قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ هَلْ أُنبِئُ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً ﴾ المعنى : ألم يأتِ على الإنسان حينٌ من الدهر ، وإنما قال : لم يكن شيئاً مذكوراً ؛ لأنه كان تراباً وطِيناً إلى أن نفخ فيه الروح ، ويجوز أن يعنى به جميع الناس ، أنهم كانوا نُطفأً ثم عَلِقاً ثم مُضَعَّاً ، إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً .

(١) أول سورة الإنسان .

(٢) سورة العصر ٢ ، ٣ .

(٣) راجع تأويل مشكل القرآن ص ٥٣٨ ، والخصائص ٢/٤٦٢ ، والصاحبى ص ٢٩٥ ، ورفض

المباني ص ٤٠٧ ، والجنى الثانى ص ٣٤٤ ، والمغنى ص ٣٨٨ .

(٤) فى هـ « بمعنى » وما فى الأصل مثله فى المغنى ، وفيه هذا الكلام دون عزو .

(٥) سورة الواقعة ٦٢ .

(٦) فى معانى القرآن وإعرابه ٥/٢٥٧ ، مع بعض اختلاف .

وَرَوَى عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ<sup>(١)</sup> : أَنَّهُ قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ شَيْخُنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْحَسَنُ بْنُ بَشَرَ بْنِ يَحْيَى الْأَمِيدِيَّ رُقْعَةً نُسَخْتُهَا : أُرِيدُ ، قُدِّمْتُ قَبْلَكَ ، أَنْ تَسْأَلَ الْقَاضِيَّ أَبَا سَعِيدٍ ، أَدَامَ اللَّهُ عِزَّهُ ، عَمَّا أَنَا ذَاكِرُهُ فِي هَذِهِ الرُّقْعَةِ ، وَتَنْتَطَوْلُ بِتَعْرِيفِي مَا يَكُونُ فِي الْجَوَابِ :

٢١٢ / ذَكَرَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ فِي الْكِتَابِ الْمَقْتَضِبِ<sup>(٤)</sup> ، عِنْدَ تَحْدِيدِ حُرُوفِ الْمَعَانِي مَوَاضِعَ « قَدْ » فَقَالَ : تَكُونُ اسْمًا بِمَعْنَى حَسَبٍ ، فِي قَوْلِكَ : قَدْكَ ، وَتَكُونُ حَرْفًا فِي مَوَاضِعِينَ ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ قَوْمٌ يَتَوَقَّعُونَ جَوَابَ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ ؟ فَيَقَالُ : قَدْ قَامَ ، وَتَكُونُ فِي مَوْضِعٍ رُبَّمَا كَقَوْلِهِ :

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ

ثُمَّ ذَكَرَ « هَلْ » فَقَالَ : وَمِنَ الْحُرُوفِ هَلْ ، وَهِيَ لِاسْتِقْبَالِ الْاسْتِفْهَامِ نَحْوَ [ قَوْلِكَ ] : هَلْ جَاءَ زَيْدٌ ؟ وَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَدْ ، فِي قَوْلِهِ جَلَّ اسْمُهُ : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ .

وَهُوَ قَدْ ذَكَرَ مَوَاضِعَ « قَدْ » وَحَصَرَهَا ، فَفِي أَيِّ مَوَاضِعَ « قَدْ » الثَّلَاثَةُ تَكُونُ « هَلْ »

(١) كَانَ قَارِئًا لِلْقُرْآنِ ، عَارِفًا بِالْقِرَاءَاتِ ، مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ إِشَادًا لِلشَّعْرِ ، وَكَانَ يَتَوَلَّى بِبَغْدَادِ النَّظَرَ فِي دَارِ الْكُتُبِ ، وَآلِيهِ حَفِظُهَا وَالْإِشْرَافُ عَلَيْهَا . وَوُلِدَ سَنَةَ ٣٢٩ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٤٠٥ ، إِنْبَاهُ الرِّوَاةُ ١٧٥/٢ .  
(٢) هَذَا صَاحِبُ الْمَوَازِنَةِ ، وَالْمُؤَلِّفُ وَالْمُخْتَلَفُ .  
(٣) وَهَذَا الْإِمَامُ السِّرَافِيُّ شَارِحُ سَيَبَوِيهِ .  
(٤) الْمَقْتَضِبُ ٤٢/١ ، مَعَ بَعْضِ اخْتِلَافِ فِي الْعِبَارَةِ .  
(٥) عَبِيدُ بْنُ الْأَبْرَصِ . دِيْوَانُهُ ص ٤٩ ، وَالْكِتَابُ ٢٢٤/٤ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٤٣/١ ، وَكِتَابُ الشَّعْرِ ص ٣٩١ ، وَتَحْرِيجُهُ فِيهِ .  
وَقَمَامُهُ :

كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجْتَمَعَةٌ بِفِرْصَادٍ

وَالْقِرْنَ ، بِكَسْرِ الْقَافِ : الْمِثْلُ فِي الشَّجَاعَةِ . وَمُجْتَمَعَةٌ : دَمِيئَةٌ ، وَالْمِرَادُ صُيِّغَتْ ، وَالْفِرْصَادُ ، بِكَسْرِ الْفَاءِ : الثَّوْتُ ، شَبَّهِ الدَّمَ بِحَمْرَةِ عَصَارَتِهِ .  
(٦) سَقَطَ مِنْ هـ ، هُوَ وَالْمَوْضِعَانِ الْآتِيَانِ .

بمعناها؟ والعِلْمُ محيِّطٌ بأنّها لا تكون بمعنى حَسَبَ ، ولا تكون جواباً لقول من قال : هل قام زيد؟ فيقال : [ هل قام ] بمعنى قد قام ، لأنّ المجيبَ [ يكون ] كأنه قد حكى كلامَ المستفهم ، وهذا غيرُ معروفٍ في كلام العرب ، ولا يحسُن أن تكون بمعنى « ربّما » في قوله : « قد أتركُ القرنَ » لأنّ المعنى ربّما أتركُ القرنَ ، و « هل » لا تتضمن هذا المعنى ، وما علمت أحداً من أهل اللغة قال إن « هل » تكون في شيء من الكلام ولا القرآن بمعنى « قد » والنحويون يقولون في قوله جلّ اسمه : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾ إن المعنى ألم يأت؟ منهم الزجاج ، فمنّ ، جعلني الله فداك ، على بتعجيل الجواب ، فإنّي أتطلّعه .

فوقفتُ القاضيَ أبا سعيدٍ على الرُّقعة ، فأملى على ما كتبتُه على ظهرها :

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ على قول من جعله بمنزلة « قد » إنّما تكون « قد » من قسم دخولها للفعل المتوقع ، فكأنه قيل لقوم يتوقعون الإخبار عما أتى على الإنسان ، والإنسانُ آدم : قد أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ، لأنّ آدمَ بقى زماناً طيناً .

\* \* \*

وَيَصْطَنِعُ الْمَعْرُوفَ مَبْتَدِئاً بِهِ وَيَمْنَعُهُ مِنْ كُلِّ مَنْ ذَمُّهُ حَمْدٌ

قال أبو الفتح : معناه يعطى معروفه المستحقين ، ومن تزكوا عنده الصنيعة ، ويمنعه من كلّ ساقط ، إذا ذمّ أحداً فقد مدحه .

قوله : « إذا ذمّ أحداً فقد مدحه » تفسيرٌ غيرُ مرضيٍّ ، لأنّه لا يخلو من أحدٍ معنيين : أحدهما أنه يُورى عن الذمّ الصريح بكلامٍ يشبه المدح ، أو يريد أنه يضع

(١) في هـ : الفعل .

(٢) ديوانه ٣٧٩/١ .

المدح الصريح موضع الذم ، وليس يلحقه بهذين عيب ، ولا يستحق أن يحرم بذلك معروفاً .

والمعنى غير ما ذهب إليه أبو الفتح ، وذلك أنه وصف الممدوح بالتيقظ ، ومعرفة ما يأتي وما يدع ، فيضع الصنائع في موضعها ، فيعطى ذوى الأقدار قبل أن يسألوه ، كما قيل : « السخى من جاد بماله تبرعاً ، وكف عن أموال الناس تورعاً <sup>(١)</sup> » ويمنع ماله من كل دنى ، إذا ذمه الناس فقد مدحوه ، أى يقوم الذم له مقام المدح لغيره ، لدناءة عرضه ولؤم أصله ، فالمعنى أنه يقل عن الذم ، كما قال <sup>(٢)</sup> :

صَعُرْتُ عن المديح فقلتُ أهجى كأنك ماصعُرتُ عن الهجاءِ

والذم من قوله : « من ذمه حمد » مضاف إلى المفعول ، والفاعل محذوف ، فالتقدير من ذم الناس إياه ، كما جاء : « لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه <sup>(٣)</sup> » والمعنى بسؤاله نعجتك ، وأبو الفتح ذهب إلى أن الذم مضاف إلى الفاعل ، وأن المفعول محذوف ، ففسر على هذا التقدير ، فأفسد المعنى ، لأنه أراد من ذمه الناس حمد <sup>(٤)</sup> .

ومن [ فى ] قوله : « من ذمه » اسم نكرة ، والجملة بعده نعت له ، كأنه قال : <sup>(٥)</sup>

(١) فى التمثيل والمحاضرة ص ٤٠٩ : الجود أن تكون بمالك متبرعا ، وعن مال غيرك متورعا .

(٢) ديوانه ٤٦/١ ، والموضع السابق منه .

(٣) سورة ص ٢٤ .

(٤) قدره فى المجلس الرابع والثمانين : « بسؤاله إياك نعجتك » .

(٥) فى هـ : « ففسره » وأسقطت الماء كما فى الأصل ، وديوان المتنبي ، وشارحه يحكى كلام

ابن الشجرى .

(٦) ذهب عن ابن الشجرى أن تفسير ابن جنى هذا يشهد له قول المتنبي :

وإذا أتتك مذمتى من ناقص فهى الشهادة لى بأنى كامل

وانظر ديوان المعاني ٢٣٧/٢ .

(٧) سقط من هـ .

مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ ذِمَّةٌ حَمْدٌ ، ولا يجوز أن يكون بمعنى الذي ، لأن « كُلاً » لا تُضاف إلى واحدٍ معرفةً ، / إلا أن يكونَ مما يصحُّ تبييضُه ، كقولك : رأيتُ كُلَّ ٢١٤ البَلَدِ ، ولا تقول : لقيتُ كُلَّ الرجلِ الذي أكرمتَه ، فإن قلت : لقيتُ كُلَّ رجلٍ أكرمتَه ، حَسُنَ ذلك ، وصحَّت إضافته إلى المفرد النكرة ، كما تصحُّ إضافته إلى الجمع المعرفةً ، نحو : لقيتُ كُلَّ الرجالِ الذين أكرمتهم ، وقد ذكرتُ « مَنْ » إذا كانت نكرةً موصوفةً في مواضع .

وقال وقد عَرَضَ عليه ابنُ طَعَجٍ سيفاً ، فأشار به أبو الطَّيِّبِ إلى رجلٍ من الحاضرين كان يَشْتَوُهُ :

أَتَأذُنُ لِي وَلَكَ السَّابِقَاتُ أُجْرِيهِ لَكَ فِي ذَا الْفَتَى<sup>(١)</sup>

يقال في قوله : « أتأذن » أهو استفهامٌ صريحٌ ، أم المرادُ به غيرُ الاستفهام ؟ ويقال : السابقاتُ صفةٌ لمحذوفٍ ، فما تقديرُ المحذوفِ ؟ ويقال : هل لهذه الجملة ، أعنى « ولك السابقاتُ » موضعٌ من الإعراب ؟ ويقال : ما معنى هذه الواو ؟ ويقال : كم حذفاً في قوله : « أُجْرِيهِ » ، وما معنى « لك » هاهنا ؟ ولو قال : أُجْرِيهِ ، استغنى الكلامُ عن لك .

الجواب : أنَّ قوله : « أتأذن » استفهامٌ لفظيٌّ ، وهو في المعنى طلبٌ ، كأنه قال : إئذُنْ لِي ، ومثُلُ ذلك في التنزيل : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ اسْلَمْتُمْ<sup>(٢)</sup> ﴾ والمعنى : أسلموا .

وأما السابقاتُ ، فتقديرُ موصوفها : الحَسَنَاتُ السابقاتُ ، أو الأيادي

(١) هذا من قول ابن جنى ، فإنه أفاد أن « كُلاً » لا يُضاف إلا إلى النكرة التي في معنى الجنس . حكاه عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ١٣١/٣ ، وراجع كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٤٧/٣ .

(٢) عقد لها فصلاً في المجلس الرابع والسبعين .

(٣) ديوانه ٣٦/١ .

(٤) في هـ : أتأذن لي .

(٥) الآية العشرون من سورة آل عمران .

السابقات ، أى فاجعل تجريبى <sup>(١)</sup> لهذا السيف فى ذا الرجل يداً من أياديك .

وأما الواو فى « ولك السابقات » فواو ابتداء <sup>(٢)</sup> ، لا واو الحال ، وإنما لم تكن واو الحال ، لأنها معترضة ، والجملة المعترضة لا يكون لها موضع من الإعراب ، ومعنى قولهم : جملة معترضة ، أنها تقع بين مخبر عنه وخبره ، أو بين فعل وفاعله ، أو بين موصوف وصيفته ، أو بين الفعل ومفعوله ، فالموصوف والصفة كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> والفعل والفاعل كقول / قيس بن زهير العبسى :

ألم يأتيك والأنباء تنخى بما لاقت لبون بنى زياد <sup>(٤)</sup>

قوله : « بما لاقت » فاعل « يأتيك » ، والباء زائدة ، ومثله قول آخر <sup>(٥)</sup> :

وقد أدركتني والحوادث جممة أسنة قوم لاضعاف ولا عزل

الأعزل : الذى لا رُمح معه ، والمخبر عنه وخبره كقول ابن هرمة <sup>(٦)</sup> :

إن سلّمتى والله يكلؤها ضنت بشىء ما كان يرزؤها

ويدل على أن الواو الداخلة على الجملة المعترضة ليست واو الحال شيخان :

(١) فى الأصل : تجريبى .

(٢) ولكن هل يصح الابتداء فى وسط الكلام ؟ وبم ابتداء ؟ هكذا استفهم الأستاذ عبد الإله نيهان ، فى كلمة له جيدة عن واو الاعتراض ، حين ناقش ابن الشجرى ، ونبه على غياب مصطلح « واو الاعتراض » عنه وعن النحاة قبله ، وقد أفاد - أحسن الله إليه - أن أول من نصّ على هذا المصطلح هو العلامة رضى الدين الإستراباذى ، فى بحث (ولاسيما) من شرح الكافية . اطلب هذه الكلمة فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد ٥٢ جزء ٣ ص ٦٧٣ - ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م .

(٣) سورة الواقعة ٧٦ .

(٤) فرغت منه فى المجلس الثالث عشر .

(٥) هو جويرية - وقيل حويرثة - بن بدر . النقائض ص ٣٠٩ ، والخصائص ٣٣١/١ ، ٣٣٦ ، والمعنى ص ٤٣٢ ، وشرح شواهد ص ٢٧٣ ، وشرح أبياته ١٨٣/٦ ، ٢٠٦ ، والجمع ٢٤٨/١ ، واللسان (هم) .

(٦) ديوانه ص ٥٥ ، وتخريجه فى ص ٢٤٥ ، وزد عليه مجالس العلماء ص ١٦٠ ، وما فى حواشيه ، وشرح أبيات المعنى ٢٠٢/٦ .

أحدهما أن الحال لا تقع معترضةً ، والثانى أن قوله : « والله يكلؤها » دعاء ، وجملته الدعاء لا تقع حالاً ، وقد جاء الدعاء بالفعل مع هذه الواو فى قول أبى مُحَلِّم الشَّيبَانِيّ :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلَّغَتْهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمان<sup>(١)</sup>

فقوله : « ولك السابقات » اعتراضٌ بين « تَأَذَّن » ومفعوله .

وفى قوله : « أُجْرِيه » حذفان ، لأنَّ الأصل : فى أن أُجْرِيه ، فحذف الجارّ ، وحذف « أن » فارتفع الفعل ، ولو نصبته بتقدير « أن » لجاز على المذهب الكوفى .

وقوله : « لك » اللام لام المفعول من أجله ، والتقدير : أُجْرِيه لاختبارك [ أى لاختبارك ] إياه ، فحذف المضاف ، وفى التنزيل : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ولو قيل : ألم نشرح صدرك ، اكتفى الكلام ، ولكن جىء بلك على معنى : لهدايتك .

وقوله يخاطب سيف الدولة :

أذا الجود أعطى الناس ما أنت مالكٌ ولا تُعْطِينَ الناسَ ما أنا قائلٌ

فيه قولان [ أحدهما ] قال أبو الفتح : أى لا تُعْطِ الناسَ أشعاري فيفسدوها بسلخ معانيها . وقال المعريّ : يقول : أعطى الناسَ مالك ، ولا تُعْطِهم شعريّ ، أى لا تجعلهم فى طبقتى فتقل للشاعر : أنت مثل فلان ، وشعرك مثل شعره .

(١) هذا بيت دائر فى كتب العربية ، انظره فى أمالى القالى ١/٥٠ ، ورسالة الغفران ص ٥٤٢ ، ومعجم الأدباء ١٤٣/١٦ ، والمغنى ص ٤٣٤ ، ٤٤٢ ، وشرح شواهد ص ٢٧٨ ، وشرح أبياته ١٩٩/٦ ، وغير ذلك كثير . وأبو محلم : هو عوف بن محلم .

(٢) راجع كتاب الشعر ص ٤٠٤ ، ٥٢٢ .

(٣) ليس فى هـ .

(٤) أول سورة الشرح . وقد تكلم عليها المصنف بأوسع مما هنا فى المجلس السادس والسبعين .

(٥) ديوانه ١١٧/٣ .

(٦) ليس فى هـ .

٢١٦ / وأقول : إن الذي أراده المُتنبّي غير ما قاله ، أمّا قول أبي الفتح : لا تُعطي الناس أشعاري فيفسدوها بسلخ معانيها ، فليس بشيء ، لأمرين : أحدهما أنه لا يُمكنه ستر مدائح له عن الناس ، والآخر : أن المراد بالمديح أن يسير في الناس ، وأجود الشعر ما تداولته الألسن ، وتناقلته الرواة .

وأما قول المعري فهو معني قريب ، وإن كان أبو الطيب لم يرده ، وإنما أراد : لا تُحوّجني إلى مدح غيرك ، وحكى أبو زكريا ، قوليهما فقط .  
قوله :

لِمَ لا تُحذِرُ العواقِبَ في غِيءِ الدُّنيا أَوْ ما عَلَيْكَ حَرَامٌ

أصل لِمَ : لِمَا ، وسقطت ألف « ما » حين وليتها اللام الجارة ، لأنها استفهامية [ ومن لغتهم العليا إسقاط ألف « ما » إذا كانت استفهاما ووليها الجار ، وذلك للفرق بين الاستفهامية والخبرية فمثال الاستفهامية [ في التنزيل : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ومثال الخبرية : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِعَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

واللام في « لِمَ » متعلّقة بتحدّر ، ولزم اللام التقديم ، لأنصالحها بالاستفهام ، ومن شأن الاستفهام التصدّر .

(١) ما ذكره ابن الشجري في ردّ تفسير ابن جني مسلوخ من كلام الواحدى . انظر شرحه على الديوان ص ٥٤٠ .

(٢) وهذا أيضا من كلام الواحدى .

(٣) ديوانه ١٠٠/٤ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من هـ . وقد تكلم ابن الشجري كلاماً مبسوطاً حول « ما » في المجلس الثامن والستين .

(٥) أول سورة النبأ .

(٦) سورة هود ١٢٣ ، وغير ذلك من الكتاب العزيز . وجاء في هـ : ( يعملون ) بالياء التحتية ، وهى في الآية ١٣٢ من سورة الأنعام .



فأما « ما » الثانية فهي موصولة بمعنى الذى ، أو موصوفة بمعنى شيء ، وقد حُذِفَ المبتدأ من الصلّة أو الصّفة ، وموضع « ما » خفض بالعطف على « الدنيا » كأنه قال : أو الذى هو عليك حرام ، وإن شئت قدرت : أو شيء هو عليك حرام ، وإنما حسن حذف المبتدأ من الصلّة ، لطول الكلام بعليك ، كما روى الخليل عن العرب : « ما أنا بالذى قائل لك [ شيئاً<sup>(١)</sup> ] ومثله فى التنزيل : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾<sup>(٢)</sup> التقدير : وهو الذى هو فى السماء إله ، وحسن حذف « هو » لتقدم ذكره ، ولطول الكلام بفى ومجروها ، وهما فضلة متعلّقة بإله ، كأنه قيل : الذى [ هو ] معبودٌ فى السماء .

فإن قيل : فهلا رُفِعَ « إله » بالابتداء ، وقوله : « فى السماء » خبره ، وكانت الجملة صلة « الذى » واستغنى بذلك عن تقدير « هو » ؟

فالجواب : أن ذلك يمتنع ، من حيث كانت الجملة تخلو حينئذٍ من عائد إلى / ٢١٧ « الذى » ظاهرٍ ومقدّر ، لأنه إذا ارتفع « إله » بالابتداء ، كان المضمّر فى الظرف عائداً على المبتدأ ، وتعرّت الجملة من ضمير يعود على الموصول لفظاً وتقديراً ، وذلك ممّا لا يجوز مثله .

والدّنيا : جمع دنيعة ، مهموزة ، وأصله الدّنائىء ، بهمزيّن ، الأولى منقلبة عن الياء التى فى دنيعة ، والثانية لأمّ الكلمة ، وهى الظاهرة فى الواحد ، وتقديره : الدّناعع ، نُثْقِلُ الجمع بين الهمزيّن المتحرّكتين ، فأبدل من الثانية للكسرة قبلها ياء ، فصار للدّنائىء ، فى تقدير : الدّناعى ، ثم طلبوا التخفيف بتغيير آخر ، فأبدلوا من الكسرة

(١) ساقط من هـ . وسبق تحريمه فى المجلس الحادى عشر .

(٢) سورة الزخرف ٨٤ .

(٣) سقط من هـ .

(٤) راجع هذه المسألة فى الكتاب ٣٧٧/٤ ، والمقتضب ١٣٩/١ ، والمنصف ٥٤/٢ - ٦٢ ، وشرح

الشافعية ٥٩/٣ - ٦٢ ، واللسان ( خطأ ) .

فتحة ، فصارت الياء ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، وكونها في موضع حركة ، فصار  
الدَّناء ، في [ تقدير<sup>(١)</sup> ] الدَّنَاعا ، وإذا كانوا قد قالوا في الصَّحَارِي والمدَارِي : صَحَارَا  
ومَدَارَا ، كان التَّغْيِيرُ في ذوات الهمز أَوْجَبَ ، ولمَّا آل في التقدير إلى الدَّنَاءَا ،  
استثقلوا الجمع بين ثلاثة أمثال ، الألفين والهمزة بينهما ، فأبدلوا منها الياء .

فأمَّا معنى البيت ، فالمراد بالاستفهام النَّفَى ، كأنه قال : لست تحذُرُ عاقبةَ  
فِعْلٍ ، إلا أن يكون دنيئةً ، أو شيئاً محرماً ، فإنك تتهيبُ هذين ، فتعِفُ عن  
فعلهما ، خوفاً من عاقبتهما ، فعاقبةُ الدَّنيئةِ العار ، وعاقبةُ الحرامِ النار ، ولا تحذُرُ  
العاقبةَ في غير هذين ، كبَدَلِ الأموالِ وعاقبتهِ الفَقْرُ ، والإفْدامِ على الأهوالِ ، وعاقبتهِ  
القَتْلُ .

وممَّا اختلِفَ فيه قوله<sup>(٢)</sup> :

وَإِنَّ الَّذِي حَابَى جَدِيدَةَ طَيِّئٍ بِهِ اللَّهُ يُعْطَى مَنْ يَشَاءُ وَيَمْنَعُ

ذهب أبو الفتح إلى أن « حَابَى » بمعنى حَبَا ، مأخوذٌ من الحَبَاءِ ، وهو العطيةُ ،  
واسمُ الله تعالى مرتفعٌ به ، أى إن الذى حَبَا اللهُ به جَدِيدَةَ يُعْطَى ، فالجملةُ التى هى  
« يُعْطَى » وفاعله خبرُ اسمِ إن .

وحوْلِفَ أبو الفتح في هذا القول ، على أن عليه أكثرُ مفسرِي شِعْرِ المنتبِي ،  
والذى قاله الرَّادُّ على أبى الفتح أن معنى حَابَى : بَارَى ، مِنْ / قَوْلِهِمْ : حَابَيْتُ  
فُلَانًا ، أى بَارَيْتُهُ فِي الحَبَاءِ ، مثل بَاهَيْتُهُ فِي العَطَاءِ ، كما يقال : كَارَمْتُهُ ، أى بَارَيْتُهُ فِي  
الكَرْمِ ، قال : وليس بمعروفٍ أن معنى حَابَيْتُهُ بكذا : حَبَوْتُهُ بِهِ .

(١) ساقط من هـ .

(٢) ديوانه ٢٣٩/٢ ، بالشرح المنسوب إلى العكبرى .

(٣) لأبى الحسن الواحدى كلامٌ في الردِّ على ابن جنى ، متفق مع ما أورده ابن الشجرى . راجع شرحه

للدِيوان ص ٤٤ ، ثم انظر أيضاً الفتح على أبى الفتح ص ١٧٢ .

فعلى هذا القول يكون فاعل « حابى » مضمراً فيه ، يعود على « الذى » واسم الله مرفوعاً بالابتداء ، وخبره الجملة التى هى « يُعطى » وفاعلُه ومفعوله ، أى إن الذى بارى جديلةً طييءً فى الجباء ، الله يُعطى به من يشاء ، ومفعول « يمنع » محذوف ، دل عليه مفعول « يعطى » ومفعول « يشاء » المذكور ، و « يشاء » المحذوف ، محذوفان ، فالتقدير : يُعطى به الله من يشاء أن يُعطيه ، ويمنع به من يشاء أن يَمْنَعَهُ ، على أن المضممرين فى يعطيه ويمنعه يعودان على الممدوح ، والمعنى أنه مَلِكٌ قد فَوَّضَ اللهُ إليه أمرَ الخَلْقِ ، فى الإعطاء والمنع ، فالمدح على هذا يتوجه إليه وإلى عشيرته ، لأن المُباراة فى العطاء أنهم يُعْطُونَ فَيُعْطَى مُبَاهِيًا لهم بعطائه ، والمعنى فى قول أبى الفتح : إن الذى حبا الله به جديلةً طييءً بأن جعله منهم ، يُعطى من يشاء إعطاءه ، ويمنع من يشاء منعه ، لأنه يُعطى تكراً لاقهراً ، ويمنع عزةً لأبخلًا .

وأقول : إن أصلَ فاعلته أن يكون من اثنين فصاعداً ، وأن فاعله مفعولٌ فى المعنى ومفعوله فاعلٌ فى المعنى ، كقولك : خاصمته وسابقته وشاريته وشاركته ، ولم يأت من واحدٍ إلا فى أحرفٍ نوادرٍ ، كقولهم : طارقت النعل ، وعاقبت اللص ، وعافاك الله ، وقاتلهم الله ، فأبو الفتح ذهب بقولهم : حابيت زيدا مذهب هذه الألفاظ الخارجة من القياس ، وقد جاء حابى بمعنى حبا فى قول أشجع بن عمرو السلمي ، يمدح جعفر [ بن يحيى ] بن خالد البرمكي ، حين ولأه الرشيد خراسان :

إن خراسان وإن أصبحت ترفع من ذى الهمة الشانا  
/ لم يحب هرون بها جعفرًا لكنه حابى خراسانا

٢١٩

أى لم يحب جعفرًا بخراسان ، لكن حبا خراسان بجعفر ، فهذا يعضد قول

(١) فى الأصل وهـ : « حبا » ، وكذلك فيما حكاه البغدادي فى الخزانة ٥٠٧/٩ عن ابن الشجرى ، وأثبت ماى شرح ديوان المتننى ، وهو ينقل عن ابن الشجرى . وهذا الذى أثبتته هو لفظ البيت .

(٢) انظر كتاب الشعر ص ٤٩٨ .

(٣) سقط من هـ .

أبى الفتح ، ولو وَضِعَ مُثَبِّدٌ « حَبَا » فى مَوْضِعِ « حَايى » لم يكسر الوزن ، لأنَّ الجزء الذى هو حَايى : مستفعلن ، فإذا وضعت مكانه « حبا » دخله الرَّحَافُ الذى يُسَمَّى الحَبْنِ ، فصار مفاعِلن .

وهو من البحر المسمى السَّرِيع ، ولكنَّ التَّعْوِيلَ فى مثل هذا على الرَّوَاية . وممَّا جاء فيه يُحَايى بمعنى يبارى فى الجِباء ، قولُ سَبْرَةَ بن عمرو الفَقْعَسِيِّ :  
أَعْيَرْتَنَا أَلْبَانَهَا وَلُحُومَهَا      وذلك عَارٌّ يَا بَنَ رَيْطَةَ ظَاهِرٌ  
[ ظاهر هاهنا : بمعنى زائل ]<sup>(١)</sup>

تُحَايى بها أَكْفَاءَنَا وَتُهَيْئُهَا      وَنَشْرُبُ فى أَمْنَانِهَا وَنُقَامِرُ

فقوله : « تُحَايى بها أَكْفَاءَنَا » لا يكون إِلَّا بمعنى تُبَارِيهِمْ فى الجِباء ، وقد وردَ أُحَايى فى شِعْرِ زُهَيْرٍ بمعنى أُخْصُ ، وذلك فى قوله :

أُحَايى به مَيْتًا بَنَحْلٍ وَأَبْتَعَى      إِخَاءَكَ بِالْقَيْلِ الذى أَنَا قَاتِلٌ

قالوا : أراد أُحَايى بهذا الشُّعْرَ مَيْتًا بَنَحْلٍ ، يعنى بالمَيْتِ أبا الممدوح ، أى أُخْصَهُ به ، وَنَحْلٌ : أرضٌ بها قَبْرُهُ .<sup>(٢)</sup>

والإعرابُ فى هذا البيت كالإعراب فى قول أبى الفتح ، لا فرق بينهما إلا من جهة أن « حَايى » فى قول أبى الفتح بمعنى أُعْطَى ، وأُحَايى هاهنا بمعنى أُخْصُ ، ولو قال قائل : إن « أُحَايى به » فى بيت زُهَيْرٍ بمعنى أُحْبُو به ، لم يَعْجُدْ قَوْلُهُ مِنَ الصَّوَابِ ، لأنَّ فى مدح الابن الحى طَيْبٌ ذِكْرٌ لِلأَبِ المَيْتِ .

(١) البيتان فى شرح الحماسة للمرزوقى ص ٢٣٨ ، ومعجم البلدان ٤/٤٩ ، فى رسم (قراقر) ، والخزانة ٥٠٣/٩ ، ٥٠٤ .

(٢) لم يرد هذا الشرح فى هـ ، ولا عجب أن يجيء هكذا بين البيتين ، فهذا هو أسلوب الأملى ، وله نظائر أخرى فى كتابنا هذا . وانظر مثلا ص ٢٣٤ .

(٣) ديوانه ص ٢٩٩ ، ومعجم البلدان ٤/٧٦٩ ، فى رسم (نخل) .

(٤) على مرحلتين من المدينة ، وقيل : موضع بنجد من أرض غطفان .

وإنما قال : « جَدِيلَةٌ طَبِيَّةٌ » فَحَصَّبَ ، لِأَنَّ الْجَدَائِلَ ثَلَاثَةٌ : جَدِيلَةُ طَبِيَّةٍ فِي قَحْطَانَ ، وَهُوَ جَدِيلَةُ بَنِ خَارِجَةَ بَنِ سَعْدِ الْعَشِيرَةِ بِنِ مَذْحِجٍ ، وَفِي مُضَرَ : جَدِيلَةُ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : هُمُ فَهْمٌ وَعَدَوَانُ ابْنَا عَمْرُو بِنِ قَيْسِ عَيْلَانَ بِنِ مُضَرَ بِنِ نِزَارٍ ، وَفِي رِبِيعَةَ : جَدِيلَةُ بِنِ أَسَدِ بِنِ رِبِيعَةَ بِنِ نِزَارٍ .

/ مِمَّا أَنْكَرَ عَلَى أَبِي الطَّيِّبِ

٢٢٠

تَشْدِيدُ النَّوْنِ مِنْ « لَدُنَّ » فِي قَوْلِهِ :

فَأَرْحَامُ شِعْرِ يَتَّصِلْنَ لَدُنَّهُ وَأَرْحَامُ مَالٍ مَاتَنِي تَتَّقَعُ

وقيل : إِنَّ هَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ : قَوْلُهُ : « لَدُنَّهُ » فِيهِ قُبْحٌ وَبَشَاعَةٌ ، لِأَنَّ النَّوْنَ إِذَا تَشَدَّدَ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا نُونٌ ، نَحْوُ لَدُنِّي وَلَدُنَّا ، كَمَا قَالَ جَلُّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ قَدْ بَلَغَتْ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾<sup>(١)</sup> ﴿ وَعَلَّمْتَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾<sup>(٢)</sup> وَأَقْرَبُ مَا يُصْرَفُ هَذَا إِلَيْهِ أَنْ يُقَالَ : شَبَّهَ بَعْضَ الضَّمِيرِ بِبَعْضِ ضَرُورَةٍ ، فَكَمَا قَالَ : لَدُنِّي ، قَالَ : لَدُنَّهُ ، فَحَمَلَ أَحَدَ الضَّمِيرَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَاءِ مَا يُوجِبُ الْإِدْغَامَ مِنْ زِيَادَةِ نَوْنٍ قَبْلَهَا ، كَمَا قَالُوا : يَعُدُّ ، فَحَذَفُوا الْوَاوَ ، لَوْ قَوَعَهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ، ثُمَّ قَالُوا : أَعِدُّ وَتَعِدُّ وَتَعِدُّ ، فَحَذَفُوا الْوَاوَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يُجِبُّ لَهُ حَذْفُهَا ، قَالَ : وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَقُلَ النَّوْنُ ضَرُورَةً ، لِأَنَّ لِمَصَاحِبَتِهَا الضَّمِيرَ ، كَمَا قَالُوا فِي الْقُطْنِ : الْقُطْنُ ، وَفِي الْجُبْنِ : الْجُبْنُ ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ :

مِثْلَ الْجُمَانِ جَالٍ فِي سِلْكِنَةٍ<sup>(٤)</sup>

زَادَ نُونًا شَدِيدَةً .

(١) ديوانه ٢/٢٤٠ ، بالشرح المنسوب للعكبري ، وبشرح الواحدى ص ٤٤ ، والوساطة ص ٤٥٠ .

(٢) سورة الكهف ٧٦ .

(٣) سورة الكهف ٦٥ .

(٤) النوادر ص ٢٦٢ ، ضمن أبيات نسبها المفضل لرجل من الأشعرين يُكْنَى أبا الحُصَيْبِ ، وَأَنْشَدَهَا

أبو عليٍّ فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ ص ٤٢٥ ، وَعَنْهُ ابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ ١/٣٣١ ، ٣/١٦٨ .

وقال آخر :

إِنَّ شَكْلِي وَإِنَّ شَكْلَكَ شَتَّى فَالزَّمِي الْخُصَّ وَأَخْفِضِي تَبْيَضُّضِي<sup>(١)</sup>  
فزاد ضاذاً ، وقال سُحَيْمُ الْعَبْدِ :  
وَمَا دُمِيَّةٌ مِنْ دُمِي مَيْسَنَا نَ مُعْجِبَةٌ نَظْرًا وَاتِّصَافًا  
قالوا : أراد مَيْسَانَ ، فزاد النون ، وقال الأَسَدِيُّ :  
وَجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ السُّعْدِ نَفْسِي وَجَاشَتْ مِنْ جِبَالِ خُوَارِزْمِ<sup>(٢)</sup>  
أراد خُوَارِزْمَ ، فغَيَّرَهَا .

٢٢١ واحتج لأبي الطَّيِّبِ غيرُ أبي الفتح ، فيما ذكره القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني ، فقال : إن العلة في جواز هذه الزيادة أن الهاء لما كانت خفيفة<sup>(٣)</sup> وكانت النون ساكنة ، ومن حق النون الساكنة أن تتبين عند حروف الحلق ، حسن تشديدها ، لتظهر ظهوراً شافياً ، فهذه علة قريبة قد يحتمل للشاعر تغيير الكلام لأجلها ، ويؤكد ذلك أن النون أقرب الحروف إلى حرفي العلة ، والياء والواو ، وأكثرها شَبْهاً بهما ومناسبة لهما ، لأنها تُدْغَمُ فيهما ، وزيدت الثالثة ساكنة ، في نحو جَحْنَفَلِ<sup>(٤)</sup> ، كما

(١) البيت من غير نسبة في تأويل مشكل القرآن ص ٣٠٥ ، وتفسير الطبري ٢١٤/١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢١٤ ، والوساطة ص ٤٥٢ ، وضرائر الشعر ص ٥٥ ، واللسان ( جذب - بيض - خفض ) والشطر الثاني في ( حوا ) .

(٢) ديوانه ص ٤٣ ، والخصائص ٢٨٢/١ ، ٤٣٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٤٧ ، وضرائر الشعر ص ٢٤١ ، واللسان ( ميس - وصف ) . والبيت من غير نسبة في معجم ما استعجم ص ١٢٨٤ . وميسان : من قرى الشام .

(٣) هو شقيق بن سُلَيْك ، شاعر إسلامي . والبيت من حماسية ، انظرها في شرح الحماسة للتبريزي ٢٧٦/٢ ، وللمرزوقي ص ٧٧٩ ، والبيت الشاهد في سر صناعة الإعراب ص ١٩٢ ، والمعرّب ص ١٨١ ، ٢٤٥ ، ومعجم البلدان ٤٨١/٢ ( خوارزم ) ، و٩٥/٣ ( السغد ) ، واللسان ( رزم ) . ويروى : خوارزم .

(٤) الوساطة ص ٤٥٥ ، بتصرف .

(٥) في شرح ديوان المتنبي : « خفيفة » ، وجاءت العبارة مضطربة في الوساطة هكذا : أن النون كما كانت خفيفة وكانت ساكنة ...

(٦) الجحافل : العظيم من كل شيء . شرح أبيه سيويه ص ٦٠ .

زِيدت حُرُوفُ العِلَّةِ بهذا الوصف ، فى نُحُو : فَدَوَكْسٌ وَسَمَيْدَعٌ وَعُدَاْفِرٌ ، وَتُبَدَّلُ منها الألفُ فى الوقف ، إذا كانت خفيفةً ، فى نُحُو : آضْرِباً ، وَجُعِلت إعراباً فى الأمثلة الخمسة ، تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين ، كما جُعِلت إعراباً فى التثنية والجمع الذى على حُدِّها ، وتُحذف إذا كانت ساكنةً لالتقاء الساكنين ، فى نُحُو : آضْرِبِ الغلام ، بفتح الباء ، فلما حَلَّتْ مِنْ مناسبتين هذا المَحَلَّ ، اِحْتَمَلتْ ما يَحْتَمِلُنَّه من الزيادة ، وحروفُ العلة أوسَعُ الحروفُ تصرُّفاً ، ولذلك استجازوا زيادةَ الباءِ فى الصِّياريْفِ ، والواوِ فى فَأَنْظُرُ ، والألفِ فى مُنتَرَحٍ . انتهى كلامه ، أراد زيادةَ الباءِ فى الصِّياريْفِ من قول القائل :

تَنْفِي يداها الحصى فى كلِّ هاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَاذُ الصِّياريْفِ

وزيادةَ الواوِ فى : فَأَنْظُرُ ، من قول الآخر :

مِنْ حَيْثُ ماسَلَكُوا أَذُو فَأَنْظُرُ<sup>(١)</sup>

وزيادةَ الألفِ فى : مُنتَرَحٍ من قول الآخر :

(١) الفدوكس : الشديد ، وقيل : هو الغليظ الجافى . والسَّمَيْدَعُ : السَّيِّدُ ، ذكرهما ابن السجورى فى المجلس السادس والخمسين . ويقال : جَمَلٌ عُداْفِرٌ ، أى ضَخْمٌ شديد .

(٢) الفرزدق . وسبق تخريجه فى المجلس الحادى والعشرين .

(٣) قبله :

الله يعلم أننا فى تَلَفُّتِنا يومَ الفراقِ إلى أحببنا صُورُ  
وأنى حوثماً يثنى الهوى بصرى .....

وصُورُ : جمع أصور ، وهو المائل العُتُقُ . وحوثماً : لغة فى حِيثُما . وقائله مجهول . ونُسِبَ فى بعض الكتب خطأً إلى ابن هرمة . وهو اشتباه وتخلُّط ، لعلَّ الذى أوقع فيه أن لابن هرمة بيتاً - وهو الشاهد الآتى - فى هذه الظاهرة الصوتية ، وهى إشباع الحركة فيتولد عنها الحرف . راجع الخصائص ٤٢/١ ، والمختضب ٢٥٩/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٠/١ ، والصاحبى ص ٣٠ ، والإنصاف ص ٢٤ ، والفصول الخمسون ص ٢٧١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ٩٦ ، وضرائر الشعر ص ٣٥ ، والمغنى ص ٤٠٧ ، والخزانة ١٢١/١ ، ٧/٧ ، ٢٢٠/٨ ، ٣٧٣ ، واللسان ( صور = شرى ) وغير ذلك كثير ، وأعادته ابن السجورى فى المجلس المتّم الستين .

(٤) إبراهيم بن هرمة . وتقدم الكلام عليه فى المجلس الثامن عشر .

وَأَنْتَ مِنَ الْعَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى <sup>(١)</sup> وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَرَجٍ

وقد كان أبو الطيّب ، فيما ذكر الجرجاني <sup>(٢)</sup> ، مُحَوِّطٌ فِي ذَلِكَ ، فَجَعَلَ مَكَانَ « لَدُنَّه » : « بِبَابِهِ » وَرُويَ : « بِجُودِهِ » وَاحْتَجَّ بِنَحْوِ مَا احْتَجَّ بِهِ أَبُو الْفَتْحِ ، مِنْ الْآيَاتِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ الزِّيَادَةَ وَالتَّغْيِيرَ .

قال أبو الفتح : واستعمل « لَدُنْ » بغير « مِنْ » وهو قليلٌ في الكلام ، لا يكادون / يستعملونها إلا ومعها « مِنْ » كما جاء في التنزيل : ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> و ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ <sup>(٤)</sup> وَأَنشَدَ سيبويه : <sup>(٥)</sup>

مِنْ لَدُنْ شَوْلًا وَإِلَى إِتْلَائِهَا

نصب « شَوْلًا » بإضمار كان ، أي مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا إِلَى أَنْ أَثَلَّتْ ، أَي تَلَّتْهَا أَوْلَادُهَا ، هَذَا قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ ، مِضَافًا إِلَى قَوْلِ أَبِي الْفَتْحِ .

وقد جاء « لَدُنْ » بغير « مِنْ » فيما أنشده يعقوبٌ من قوله : <sup>(٦)</sup>  
فَإِنَّ الْكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيمًا وَلَمْ أَقْتِرْ لَدُنْ أُنِّي غُلَامًا

وقال كثيرٌ :

(١) في هـ : النوائب .

(٢) الوساطة ص ٤٥٠ .

(٣) الآية السادسة من سورة النمل .

(٤) سورة الكهف ٧٦ .

(٥) الكتاب ٢٦٤/١ ، والنكت عليه ص ٣٤١ ، والبسيط ص ٤٩٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٥/١ ، والمعنى ص ٤٧١ ، وشرح أبياته ٣/٣٤٢ ، ٦/٢٨٧ ، والخزانة ٤/٢٤ ، واللسان ( شول - لدن ) ، وغير ذلك كثير .

(٦) في الشيرازيات ٢٠ أ .

(٧) عمرو بن حسان . شاعرٌ صحابيٌّ . إصلاح المنطق ص ٣٣ ، ١٦٧ ، ٣٦٤ ، والخزانة ٧/١١٢ ، واللسان ( قتر - كثر ) .



ومازِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لِكَاهِلَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانٍ<sup>(١)</sup>

زاد اللام في قوله : لكاهلأئم .

وَلَدُنْ مِنْ الظُّرُوفِ الَّتِي لَمْ تَتَمَكَّنْ ، لِعَلْبَةِ الإِبْهَامِ عَلَيْهَا ، وَفِيهِ لُغَاتٌ : أَوَّلُهَا لَدُنْ مِثْلَ عَضُدٍ ، وَالثَّانِيَةُ لَدُنْ مِثْلَ عَضُدٍ ، وَالثَّلَاثَةُ لَدُنْ مِثْلَ عَضُدٍ ، خَفَّفُوهُ تَارَةً بِإِسْكَانِ أَوْسَطِهِ ، وَتَارَةً بِنَقْلِ الْحَرَكَةِ إِلَى أَوَّلِهِ ، وَحَرَّكَوا النُّونَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَخَصَّوْهَا بِالْحَرَكَةِ الَّتِي كَانَتْ لِلدَّالِ .

وَالرَّابِعَةُ لُدْ ، بِحَذْفِ النُّونِ ، كَمَا أَنْشَدَ سَيَّبُوِيهِ : « مِنْ لُدْ شَوْلًا » وَوَجْهَ حَذْفِ النُّونِ فِيمَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ ، أَنَّهُمْ حَذَفُوهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فِي قَوْلِهِمْ : لُدْ الصَّلَاةُ ، كَمَا حَذَفُوا التَّنْوِينَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ ، فِي نَحْوِ زَيْدُ بْنُ فُلَانٍ ، ثُمَّ أَجْرُوا النُّونَ فِي الْحَذْفِ ، وَلَمْ يَلْقَها سَاكِنٌ ، مُجْرَاهَا فِي الْحَذْفِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وَالخَامِسَةُ لُدْ ، بِحَذْفِ النُّونِ ، بَعْدَ نَقْلِ الضَّمَّةِ إِلَى اللَّامِ .

وَالسَّادِسَةُ لُدْ ، بِحَذْفِ النُّونِ وَضَمِّ اللَّامِ ، إِتْبَاعًا لِضَمِّ الدَّالِ ، وَإِنَّمَا يَحْذَفُونَ النُّونَ إِذَا أَضَافُوهُ إِلَى الْمَظْهَرِ ، فَإِنْ أَضَافُوهُ إِلَى الْمُضْمَرِ رَدُّوهُ ، فَقَالُوا : لُدُّنْكَ وَلُدُّنَا .

وَالسَّابِعَةُ لَدُنْ بِفَتْحِ الدَّالِ ، وَأَصْلُ هَذِهِ اللُّغَةُ أَنَّهُمْ حَذَفُوا النُّونَ بَعْدَ إِسْكَانِ الدَّالِ

(١) لم أجده في ديوان كثير المطبوع في بيروت ، وكذلك لم أجده في شعر المجنون الذي جمعه الأستاذ عبد الستار فراج رحمه الله . وهو من غير نسبة في المنصف ٥٢/٣ .

(٢) أعاد ابن الشجرى الكلام على « لدن » في المجلس التاسع والستين . وانظر حديث « لدن » في الكتاب ٢١٠/١ ، ٥٠٥/٣ ، ٢٣٣/٤ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٦٣ ، والكشف عن وجوه القراءات ٥٤/٢ ، والمخصص ٥٩/١٤ ، وشرح المفصل ١٠١/٤ ، والمساعد ٥٣٢/١ ، والمغنى ص ١٦٨ ، والجمع ٢١٤/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٦١ ، واللسان ( لدن ) . وانظر فهرس الخزانة ٥٩٧/١٢ ، ٥٩٨ ، ورجم الله شيخنا عبد السلام هارون رحمة واسعة سابعة .

(٣) الشيرازيات ١٩ ب ، ٢٠ أ .

ثم ردّوها ، ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين ، تشبيهاً للدال بآخر الفعل مع النون الخفيفة ، فى نحو : ﴿ لَنْسَفَعَا <sup>(١)</sup> ﴾ ولا يكون هذا العمل إلا مع غُدوة ، قال أبو زيد : قالوا : جئتُ فلانا لَدُنْ غُدوةً ، ففتحوا الدال . وقال سيبويه : شَبَّهوها بالخفيفة مع الفعل ، ففتحوا الدال ، كما فتحوا آخَرَ الفعل .

قال أبو على : ولم يكن حقها أن تُحذف النون منها ، لأن الحذف إنما يكون فى الأسماء المتمكّنة ، ولما أشبه « لَدُنْ » الحروف ، لم يحسن الحذف منه ، فاستكرهوه وجعلوا النون بمنزلة الزائد ، وقد أضيف إلى الفعل فى قول القطامي <sup>(٢)</sup> :

صَرِيْعُ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ

ويمكن أن تكون إضافته إلى الفعل ، كإضافة « حيث » إليه ، لأنه فى الإبهام مثله ، ويمكن أن يكون المعنى : لَدُنْ أَنْ شَبَّ ، فحذف « أَنْ » ويُقوى ذلك ثبات « أَنْ » فى قول الأعشى <sup>(٣)</sup> :

أَرَانِي لَدُنْ أَنْ غَابَ رَهْطِي كَأَنَّمَا يَرَى بِي فِيكُمْ طَالِبُ الضَّمِيمِ أَرْتَبَا

وقال أبو على أيضاً : فأما ما روى عن عاصم من قراءته ﴿ لَدُنْهِ <sup>(٤)</sup> ﴾ فالكسرة فيه

(١) سورة العلق ١٥ .

(٢) أى القشيريون ، كما صرح أبو زيد فى النوادر ص ٤٧٢ ، وانظر لإعراب « غُدوة » هنا كتاب الشعر ص ٩ ، والمسائل المنثورة ص ٢٩٨ .

(٣) ديوانه ص ٤٤ ، والمغنى ص ١٥٧ ، وشرح أبياته ٣/٣٩١ ، والهمع ١/٢١٥ ، والأشباه والنظائر ٢/١٨٦ ، والتصريح على التوضيح ٢/٤٦ ، والخزانة ٧/٨٦ .

(٤) ديوانه ص ١١٥ .

(٥) فى هـ : « يرانى » . ورواية الديوان وشرح ديوان المتنبي ٢/٢٤٢ :

يرانى فيهم طالب الحق أرتبا

وقد نهت من قبل على أن شارح ديوان المتنبي ينقل عن ابن الشجرى .

(٦) سورة الكهف ٢ ، وقال ابن مجاهد : « قرأ عاصم فى رواية أبى بكر : ( مِنْ لَدُنْهِ ) بفتح اللام ، وإشمام الدال الضمة ، وكسر النون والهاء ، ويصل الهاء بياء فى الوصل ، ولم يقرأ بذلك أحد غيره » السبعة ص ٣٨٨ ، والكشف لمكّي ٢/٥٤ ، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٦٤ .

ليست كسرة جرّ ، وإنما هي كسرة التقاء الساكنين ، وذلك أن الدالّ أسكنت كما أسكنت الباء ، من سُبُع ، والنون ساكنة ، فلما التقيا كُسِرَ الثانى منهما .

وقوله : « فأرحامُ شِعْرٍ <sup>(١)</sup> » استعار الأرحام للشعر ، وجعلها [ متصلةً عند الممدوح ، ثم قال : وأرحامُ مالٍ ، فاستعارها للمال وجعلها <sup>(٢)</sup> متقطعةً عند الممدوح ، لما سنذكره ، والرّجْمُ : علاقةُ القرابة ، ومعنى « تَنبَى » تَقْفُرُ ، قال العجاج <sup>(٣)</sup> :

فما وئى محمدٌ مذ أن غَفَرَ لَهُ الإلهُ مامضى وما غَبَّرَ

وفى التنزيل : ﴿ وَلَا تَنبَىٰ فِي ذِكْرِي ﴾ <sup>(٤)</sup> ومنه قولهم : امرأةٌ وناةٌ : إذا كان فيها فُتُوْرٌ

عند القيام ، فالمعنى : ماتفتّر عن التقطع ، والأصل : ماتنّبى عن أن تتقطّع ، / ٢٢٤ فحذف « عن » ثم حذف « أن » فارتفع الفعل .

ولئذ ولدى وعند نظائر ، إلا أن « عند » أمكنُ منهما .

ومِنَ الفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمَا أَنَّكَ تَقُولُ : هَذَا الْقَوْلُ عِنْدِي صَوَابٌ ، وَلَا تَقُولُ : هُوَ لَدَى صَوَابٌ ، وكذلك لا تقول : قولك لَدُنِّي صواب ، وقال أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ : تقول : عندى مالٌ [ وإن كان غائباً عنك ، ولا تقول : لَدَى مالٌ إلا فى المال الحاضر ، لأن لَدَى إنما هو لما يملك ، ولا تقول : لَدُنِّي مالٌ [ وإن كان حاضراً . فقد جعل لعند مزيةً على لَدَى ، وجعل لِلَدَى مزيةً على لَدُنْ .

(١) رجع إلى بيت المتنبي .

(٢) ساقط من هـ .

(٣) ديوانه ص ٨ .

(٤) سورة طه ٤٢ .

(٥) حكى هذا عن ابن الشجرى : ابن هشام فى المغنى ص ١٦٩ ، والسيوطى فى الهمع ٢٠٠/١ ،

٢٠٢ ، والأشباه والنظائر ١٨٦/٢ ( حكاية عن ابن هشام ) والأشمونى فى شرحه ٢٦٤/٢ .

(٦) ما بين الحاضرَيْن ساقط من هـ . وجاء الكلام فى كتاب أبى هلال ، الفروق اللغوية ص ٢٤٦ على هذا النحو : « وتقول : عندى مالٌ ، ولا تقول : لَدَى مالٌ ، ولكن تقول : لَدُنِّي مالٌ ، إلا أنك تقول ذلك فى المال الحاضر عندك ، ويجوز أن تقول : عندى مالٌ ، وإن كان غائباً عنك ؛ لأن لَدُنِّي هو لما يملك » .

وأجاز أبو العلاء المعري أن يقال : لَدُنِّي مَالٌ ، غائِباً كان أو حاضراً ، ومنع أن يكونَ بينَ عِنْدَ وَلَدُنْ فَرَّقَ ، في جميع أحوالها ، وقولُ أبي هلال أثبتُ ، وقد قاله غيره ، والذي ذكرته أولاً من قولهم : هذا القولُ عندي صوابٌ ، وامتناعهم أن يقولوا : هو لَدُنِّي صَوَابٌ ، فَرَّقَ واضح .

قال أبو الفتح : ومعنى البيت أنه يُحِبُّ المدحُ ، فَيُهَيِّنُ له المال .

وقال أبو العلاء : استعار الأرحامَ للشعر والمال ، كما يفعل الشعراء ، فيخرجون الأشياءَ من أصولها مستعارةً ، فيقولون : « ماء الصبابة ، وغمامُ العطاء » انقضى كلامه .

وليست الاستعارةُ مختصةً بالشعر ، وإنما هي ضربٌ من البديع يتسع في النثر كاتساعه في النظم ، وقد كثر ذلك في القرآن ، فمنه استعارةُ الجَنَاحِ للذُّلِّ في قوله تعالى ، مُوصِيًّا لِلوَلَدِ بِوَالِدِيهِ : ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ أراد : لِنِ لهُمَا مِن مِّبَالِغَتِكَ فِي الرَّحْمَةِ جَانِبَكَ مَتَذَلِّلاً ، ومنه استعارةُ السَّاقِ لشدَّةِ الأمرِ ، في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ ألا ترى أنك تقول لِمَنْ يَحْتَاجُ إِلَى الْجِدِّ فِي أَمْرٍ : شَمَّرَ عَنِ سَاقِكَ [ فِيهِ ] وَاشْدُدْ حَيَازِمَكَ لَهُ ، فيكون هذا القولُ أَوْكَدَ فِي نَفْسِهِ مِنْ قَوْلِكَ : جَدِّ فِي أَمْرِكَ .

٢٢٥ / ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا ﴾

(١) قاله محمد بن علي ، المعروف ببيerman ، والحري ، كما في المراجع المذكورة .

(٢) سورة الإسراء ٢٤ .

(٣) راجع الخصائص ٢٥١/٣ .

(٤) سورة القلم ٤٢ .

(٥) ليس في هـ .

(٦) جمع حيزوم ، وهو الصدر ، وقيل : وسطه .

(٧) سورة الفرقان ٢٣ .

فحقيقة « قَدِمْنَا » : عَمَدْنَا ، وَقَدِمْنَا أبلُغُ ، لأنه دَلٌّ فيه على ما كان من إِمهالِهِ لهم ، حتى كأنه كان غائِباً عنهم ثم قَدِمَ ، فاطَّلَعَ منهم على غير ما يَنبَغِي ، فجازاهم بحسبِهِ ، وقوله : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ حقيقته : أَبْطَلْنَاهُ حتى لم يحصلُ منه شيء ، فالاستعارة هاهنا أبلُغُ من الحقيقة .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ﴾ حقيقته « طَغَا » علا وطَمَا ، فالاستعارة أبلُغُ ، لأن فيها دلالة على القَهْر ، وذلك أن الطُّغْيَانَ عُلُوٌّ فيه غَلْبَةٌ وقَهْرٌ .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾ حقيقته : كَثُرَ الشَّيْبُ في الرأس وظَهَرَ ، فاستعار له الاشتعال ، لفضْلِ ضيَاءِ النار على ضيَاءِ الشَّيْبِ .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً . وَذَاعِباً إِلَى اللَّهِ بِأُذُنِهِ وَسِرَاجاً مُنِيراً ﴾ استعار له السُّرَاجُ ، أو للقرآن ، في قول مَنْ قَدَّرَ حَذْفَ مضاف ، فأراد : وذا سراج مُنِيرٍ .

ومن ذلك استعارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم للغيِّرة أنفاً ، وقد رأى عليّاً وفاطمة عليهما السلام ، في بيتِ فردِّ البابِ عليهما ، وقال : « جَدَعَ الْحَلَالُ أَنْفَ الْغَيْرَةِ » .

(١) سورة الحاقة ١١ .

(٢) الآية الرابعة من سورة مريم .

(٣) سورة الأحزاب ٤٥ ، ٤٦ .

(٤) لم أجده في كتب السنة التي بين يدي ، ولا في كتب غريب الحديث التي أعرفها ، كذلك لم أجده في المظان الأخرى ، مثل المجازات النبوية للشريف الرضي ، ثم وجدت أبا منصور النعماني يقول عند كلامه على « أنف الكرم » : « قد تصرَّفَ الناس في استعارة الأنف بين الإصابة والمقاربة ، وأحسن وأبلغ ما سمعت فيها قول النبي ﷺ : « جدع الحلال أنف الغيرة » ثمار القلوب ص ٣٣٠ ، وذكره الميداني في مجمع الأمثال ١٦٣/١ ، ثم قال : « قاله ﷺ ليلة زُفَّتْ فاطمة إلى علي رضي الله تعالى عنهما ، وهذا حديث يروى عن الحجاج بن منهل يرفعه » وذكره أيضا أبو هلال ، في ديوان المعاني ١٠١/١ ، ٩٥/٢ .

فلاستعارة تتضمَّن من زيادة الفائدة ما لا تتضمَّن الحقيقة ، ولولا ذلك كان استعمال الحقيقة أولى ، فاختصاص المعرَّى الشعْر بهذا الضرب من البديع ، قول مَنْ لم يقف على مافى كتاب الله من الاستعارات المعدودة فى إعجاز القرآن .

ثم أقول : إنَّ اتصال أرحام الشعْر عند الممدوح يَحْتَمِل معنيين ، أحدهما : أنه / ٢٢٦ يقبل الشعْر ويُنسبُ عليه ، فيحصلُ بينهما اتِّصالٌ ، كاتِّصال القربات ، والآخر : أنه يُمدِّحُ بأشعارٍ كثيرة ، تجتمع عنده ، فيتَّصلُ بعضها ببعض ، كاتِّصال الأرحام . وكذلك تَقَطُّعُ أرحام المال يَحْتَمِلُ معنيين ، أحدهما : أن يكون اجتماعه عنده كالرَّحِمِ بينهما ، وتفريقه كقطع الرَّحِمِ ، والثانى : أن المال لا يجتمع عنده ، كما قال :  
وكَلَّمَا لَقِيَ الدِّينَارَ صَاحِبَهُ فِي مَلِكِهِ افْتَرَقَا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَا  
فَمَنَعَهُ مِنْ اجْتِمَاعِ الْمَالِ كَأَنَّهُ قَطَعَ لِأَرْحَامٍ مُشْتَبِكَةٍ بَيْنَ صُنُوفِ الْأَمْوَالِ .

\* \* \*

وسئلْتُ عن قوله ، فى جُملة مسائل وردت من الموصيل :  
كُلُّ مَالٍ يَكُنُ مِنَ الصَّعْبِ فِي الْأَثْرِ نَفْسٍ سَهْلٍ فِيهَا إِذَا هُوَ كَانَا<sup>(١)</sup>  
فأجبتُ بأنَّ « ما » نكرةٌ موصوفةٌ بالجُملة ، فموضع الجُملة خفض ، ويكُنُ وكان تامَّتَانِ ، فى معنى يَقَعُ ووقِعَ ، وقوله : « من الصعب » صفةٌ أخرى ، فمِن متعلِّقةٌ بمحذوف ، فهى ومجرورها فى موضع خفض ، و « سَهْلٌ » خبر « كَلِّ » فالتقدير : كلُّ شَيْءٍ غَيْرِ وَاقِعٍ صَعْبٍ فِي الْأَنْفَسِ ، سَهْلٌ فِيهَا إِذَا وَقَعَ ، والمعنى أَنَّ الْأَمْرَ يَصْعَبُ عَلَى النَّفْسِ قَبْلَ وَقُوعِهِ ، فَإِذَا وَقَعَ سَهْلٌ ، وهذا من قول أعشى باهلة<sup>(٢)</sup> :

(١) ديوانه ١١٦/١ ، وضرائر الشعر ص ١٥٢ ، وأتى به ابنُ عصفور شاهداً على جواز إضمار « أن » الناصبة للفاعل ، وإبقاء عملها .

(٢) ديوانه ٢٤١/٤ .

(٣) فى هـ : « الأنفس » . وما فى الأصل مثله فى شرح الواحدى ص ٦٧٢ ، والعبارة كلها فيه .

(٤) اسمه عامر بن الحارث ، والبيت من قصيدة تُعدُّ من عيون المرائى ، يرى بها أخاه لأمه المنتشر بن وهب . ديوان الأعشى ص ٢٦٦ ، والأصمعيات ص ٩١ ، والتخرىج هناك . وانظر النهاية =

لَا يُصْعَبُ الْأَمْرُ إِلَّا رَيْثَ يَرْكَبُهُ وَكُلُّ شَيْءٍ سِوَى الْفَحْشَاءِ يَأْتِيهِ  
معنى لَا يُصْعَبُ الْأَمْرُ : لَا يَجْدُهُ صَعْباً ، كَقَوْلِهِمْ : أَحْمَدُ الرَّجُلُ ، أَيْ وَجَدْتُهُ  
مَحْمُوداً ، وَأَجْلَتْهُ : وَجَدْتُهُ بِجَيِّلاً ، وَمِنْهُ قَوْلُ عَمْرٍو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ لِبَنِي الْحَارِثِ بْنِ  
كَعْبٍ : « وَاللَّهِ لَقَدْ قَاتَلْنَاكُمْ فَمَا أَجَبْتَنَاكُمْ ، وَسَأَلْنَاكُمْ فَمَا أَبْخَلْنَاكُمْ ، وَهَاجَبْتَنَاكُمْ فَمَا  
أَفْحَمْنَاكُمْ<sup>(١)</sup> » أَيْ مَا وَجَدْنَاكُمْ جُبْنَاءَ وَلَا بُخْلَاءَ وَلَا مُفْحَمِينَ ، وَكَذَلِكَ أَصْعَبْتُ الْأَمْرَ :  
وَجَدْتُهُ صَعْباً .

وَالرَّيْثُ : الْإِبْطَاءُ ، يُقَالُ : رَاثَ الْخَبْرُ : أَيْ أَبْطَأَ ، يَقُولُ : لَا يَجِدُ الْأَمْرَ صَعْباً إِلَّا  
وَقْتًا [ إِبْطَاءً ]<sup>(٢)</sup> رَكُوبَهُ إِيَّاهُ .

\* \* \*

٢٢٧ / وَسُئِلَتْ عَنْ قَوْلِ سُحَيْمِ بْنِ عَبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ<sup>(٣)</sup> :

جُنُونًا بِهَا فِيمَا اعْتَشَرْنَا عِلَاقَةً عِلَاقَةً حُبٌّ مُسْتَسِيرًا وَبَادِيَا  
فَأَجَبْتُ بِأَنَّ « جُنُونًا » نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، أَيْ جُنِنْتُ جُنُونًا ، وَقَوْلُهُ :  
« عِلَاقَةً » مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ، وَالْعِلَاقَةُ ، وَالْعَلَقُ : الْحُبُّ الشَّدِيدُ ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ :  
« نَظْرَةٌ مِنْ ذِي عَلِقٍ<sup>(٤)</sup> » أَيْ مِنْ ذِي هَوَى قَدْ عَلِقَ بِمَنْ يَهْوَاهُ قَلْبُهُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :  
<sup>(٥)</sup>

= (ريث) ٢٨٧/٢ ، ووقع فيها تحريف في ضبط البيت ، في الطبعة الأولى - وهي طبعة العثمانية - وفي  
الطبعة الثانية التي أشرفت عليها ، ويُعْفَرُ لِي ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَقَدْ كَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ اسْتِغَالِي بِالْعِلْمِ . وَقَدْ وَقَعَ هَذَا  
التحريف أيضاً في اللسان (ريث) ، وجاء به على الصواب في (صعب) .  
وقد ذكر الشيخ حمزة فتح الله القصيدة ونص على التحريف الواقع في النهاية ، ثم حكى عن ابن الشجري  
ما أورده في شرح البيت . انظر المواهب الفتحية ٢١/٢ ، وانظر أيضاً مختارات ابن الشجري ص ٣٨ .  
(١) سبق تخريجه في المجلس الثاني والعشرين . وزد على ما هناك : تلخيص البيان ص ٢١٢ .  
(٢) ساقط من هـ . وهو في الأصل ، والمواهب الفتحية ، حكاية عن ابن الشجري ، كما أسلفت .  
(٣) ديوانه ص ١٧ ، وروايته : « اعتشرنا علالة » وسيشير إليها ابن الشجري .  
(٤) المستقصى ٣٦٨/٢ ، واللسان (علق) ، وجمع الأمثال ٣٣٢/٢ ، وفيه : من ذى علقه .  
(٥) عدى بن زيد العبادي ، والبيت في ذيل ديوانه ص ١٤٧ ، وتخريجه فيه .

عَلِقَ الْأَحْشَاءَ مِنْ هِنْدٍ عَلَقٌ مُسْتَسِيرٌ فِيهِ نَصَبٌ وَأَرْقٌ .

أراد : جُنِنْتُ بها لِعِلَاقَةٍ ، أى لِحُبِّ شَدِيدٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ « عِلَاقَةٌ » عَلَى الْبَدَلِ مِنْ « جُنُونًا » ، وَقَوْلُهُ : « عِلَاقَةٌ حُبٌّ » بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ : « عِلَاقَةٌ » كَمَا تَقُولُ : لَقِيتُ غُلَامًا غُلَامًا بَرَّازًا ، فَتُبِينُ الْأَوَّلَ بِالثَّانِي .

و « مُسْتَسِيرًا » نَصَبٌ عَلَى النِّعْتِ لِقَوْلِهِ : « عِلَاقَةٌ حُبٌّ » وَذَكَرَ الْوَصْفَ ، وَالْمَوْصُوفُ مُؤَنَّثٌ لِأَمْرَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْعِلَاقَةَ بِمَعْنَى الْعَلَقِ ، وَالْآخَرُ : أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ بَدَلًا مِنْ « جُنُونًا » فَهِيَ الْجُنُونُ ، وَقَدْ وَرَدَ تَذْكَيرُ الْمُؤَنَّثِ لِلْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى كَثِيرًا ، كَقَوْلِ الْأَعْشَى <sup>(١)</sup> :

يَضُمُّ إِلَى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبًا

ذَكَرَ الْكَفَّ ، لِأَنَّهُ ذَهَبٌ بِهَا مَذْهَبَ الْعَضْوِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ <sup>(٢)</sup> :

فَأَمَّا تَرْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

ذَكَرَ ضَمِيمَ الْخَوَادِثِ ، لِأَنَّهُ ذَهَبٌ بِهَا مَذْهَبَ الْحَدَثَانِ ، وَمِنْهُ فِي التَّنْزِيلِ تَذْكَيرُ خَيْرِ الرَّحْمَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّحْمَةِ هَاهُنَا فِي بَعْضِ التَّفْسِيرِ : الْعَيْثُ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ « مُسْتَسِيرًا » نِعْتًا لْجُنُونًا ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَحْسَنُ ، لِقُرْبِ النِّعْتِ مِنَ الْمَنْعُوتِ ، وَإِذَا حَقَّقْنَا الْقَوْلَ فِي مَعْنَى الْعِلَاقَةِ فَهِيَ التَّعَلُّقُ بِالْحُبِّ ، فَلِهَذَا أَضَافَهَا الشَّاعِرُ إِلَيْهِ ، فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا فِي نَصَبِ « مُسْتَسِيرًا » وَجِهَانِ آخِرَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَجْعَلَهُ حَالًا مِنْ « حُبِّ » وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً ، وَكَانَ مَجْمَعُ الْحَالِ مِنْهَا ضَعِيفًا ، وَإِنَّمَا

(١) سبق تخريجه في المجلس الرابع والعشرين .

(٢) وهذا أيضاً تقدم في المجلس السادس عشر .

(٣) سورة الأعراف ٥٦ ، وستكلم المصنف على هذه الآية بأبسط من هذا في المجلس التاسع والستين .



أجزتُ هذا لأمرين ، أحدهما : / أن كونَ الحالِ من النكرة جائز ، يجوز أن تقول : ٢٢٨  
مررت بامرأةٍ جالسةً ، وهذا رجلٌ مقبلاً .

والثانى : أن المضاف إلى « حُبِّ » مصدر ، فحُبٌّ منصوبٌ فى المعنى بعلاقة ،  
على أنه مفعولٌ به ، وفاعلُ المصدر محذوف ، فالتقدير : علاقَتى حُبًّا ، أى تعلقتى  
إياه ، فالعاملُ فى الحال المضاف الذى هو العلاقة ، فليست كالحال التى عمِلَ فيها  
مقابل المضاف فى نحو « سَلَبْتُ سلاحى بائسًا »<sup>(١)</sup> .

والوجه الآخر من وجهي النصب فى « مُسْتَسْرٍ » أن يكون نعتاً لحُبِّ ، على  
معناه ، وانتصابه فى هذا الوجه أقوى من انتصابه على الحال ، ألا ترى أن مفعول  
المصدر المجرور ، قد عُطِفَ عليه المنصوبُ فى قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

قد كنتُ دابنتُ بها حسانا مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانا

كما وُصِفَ فاعلُ المصدر مجروراً بمرفوع ، فى قول لبيد<sup>(٣)</sup> ، فى وصف العير والأتان :

يُوفى وَيَرْتَقِبُ النَّجَادَ كَأَنَّهُ ذُو إِزِيَّةٍ كُلِّ الْمَرَامِ يُرُومُ  
حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرُّوَجِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهَ الْمَظْلُومُ<sup>(٤)</sup>

(١) بعض بيت لتأبط شراً ، سبق تحريجه فى المجلس الثالث .

(٢) رؤبة ، كما فى الكتاب ١/١٩١ ، وهو من مقطوعة فى ملحقات ديوانه ص ١٨٧ ، ويُنسب أيضاً  
لزياد العنبرى . انظر النكت على كتاب سيبويه ص ٢٩٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٧٣ ، وشرح  
الكافية الشافية ص ١٠٢٢ ، وشرح ابن عقيل ٢/٨٥ ، والمعنى ص ٥٢٨ ، وشرح أبياته ٧/٤٦ ، وشرح  
الشواهد للعيني ٣/٥٢٠ ، والتصريح على التوضيح ٢/٦٥ ، والممع ٢/١٤٥ ، وشرح الأشمونى ٢/٢٩١ ،  
وقد أعاده ابن الشجرى فى المجلس التاسع والأربعين .

واللَّيَّان ، بفتح اللام وتشديد الياء التحتية : المَطْلُ واللُّيُّ والتسويق .

(٣) ديوانه ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، وتحريجه فى ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، وزد عليه كتاب الشعر ص ٢٦٨ ،  
وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٧٤ ، وما فى حواشيها . والبيتان أعادهما ابن الشجرى فى المجلس التاسع  
والأربعين .

(٤) فى الأصل : « وهاجه » وأثبت ما فى هـ ، وهو ما فى الأصل فى المجلس المذكور ، وهما روايتان كما فى  
الديوان .

فعلى هذا تقول : عجبتُ من ضربِ زيدِ الظريفِ عمراً ، والظريفُ ، خفضاً ورفعاً ، وعجبتُ من ضربِ زيدِ الظريفِ عمرو ، والظريفُ ، خفضاً ونصباً ، فهذان وجهان آخران فى نَصْبِ « مُسْتَسْرٍ » واضِحان .

ويروى :

جُنِنْتُ بها فيما اعْتَشَرْنَا عُلَالَةً

والْعُلَالَةُ : البَقِيَّةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، يقالُ لِبَقِيَّةِ الحَبِّ : عُلَالَةٌ ، وكذلكُ بَقِيَّةُ اللَّبَنِ فى الضَّرْعِ ، وبَقِيَّةُ جَرَى الفَرَسِ ، فالمعنى : جُنِنْتُ بها لبقيَّةِ حَبِّي ، والوجهُ هو الروايةُ الأولى .

واعْتَشَرْنَا : من المُعاشِرَةِ ، وهى المُصاحِبَةُ ، والعَشِيرُ : الصاحبُ ، وفى التنزيل : ﴿ لَيْسَ المَوْلَى وَلَيْسَ العَشِيرُ ﴾ .

/ وَسُئِلْتُ فى جملة المسائل الواردة

٢٢٩

من الموصِل ، عمَّا دار من الكلام بين سيبويه والكسائى ، بحضرة يحيى بن خالد البرمكى .

فقلت : إن الكسائى ، فيما وردت به الروايةُ ، سأل سيبويه ، فقال : كيف تقول : « كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّبُورِ ، فإذا هو هى ، أم فإذا هو إياها » ؟ فقال سيبويه : « فإذا هو هى » ولا يجوزُ النصبُ ، فقال له الكسائى : أخطأتُ ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو ، منها : خرجتُ فإذا عبدُ الله القائمُ ، والقائمُ ، برفع القائم ونصبه ، فقال سيبويه فى ذلك بالرفع دُونَ النصب ، فقال الكسائى :

(١) انظر المعجم فى بقية الأشياء ص ١٢٢ .

(٢) سورة الحج ١٣ .

(٣) هذه هى المسألة الزبورية الشهيرة . انظرها فى مجالس العلماء ص ٨ ، والإنصاف ص ٧٠٢ ، ومعجم الأدباء ١٣/١٨٥ ، ١١٩/١٦ ( ترجمة الكسائى وسيبويه ) ، والمغنى ص ٩٣ ( مبحث إذا ) ، والأشباه والنظائر ٣/٢٩ ، وانظر طبقات الشافعية الكبرى ٩/٢٩٦ - ٢٩٩ . وسفر السعادة ص ٥٤٩ وحواشيه .

العرب ترفع هذا كله وتنصبه ، فدفع سيبويه قوله .

فقال يحيى بن خالد : قد اختلفتُما وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن ذا يحكم بينكما ؟

فقال الكسائى : هذه العربُ بيابك ، قد اجتمعتُ من كلِّ أوب ، ووفدتُ عليك من كلِّ صقع ، وهم فصحاءُ الناس ، وقد قنع بهم أهلُ المصرين ، وسمع أهلُ البصرة وأهلُ الكوفة منهم ، فليُحضروا ويُسألوا .

فقال يحيى وابنه جعفر : قد أنصفتُ ، وأمر بإحضارهم ، فدخلوا ، وفيهم أبو فقَّس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ، فسئلوا عما جرى بين الكسائى وسيبويه ، فتابعوا الكسائى ، وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه ، فقال له : قد تسمع ا فاستكان سيبويه ، وأقبل الكسائى على يحيى ، فقال : أصلح الله الوزير ، إنه قد وفد عليك من بلده مؤملاً ، فإن رأيت أن لاتردّه خائباً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وصير وجهه إلى فارس ، فأقام هناك ولم يعد إلى البصرة .

وأقول : إن الصحيح في هاتين المسألتين قول سيبويه ، لأن « إذا » هذه هى المكانية الموضوعية للمفاجأة ، فهى تؤدى معنى الظرف الذى يُشار به إلى المكان ، / ٢٣٠ وهو هناك وثم ، فيجوز أن يُقتصر على الاسم المرفوع بعدها ، على أنه مبتدأ ، وهى خبره ، كقولك : خرجت فإذا زيد ، المعنى : فثم زيد ، أو فهناك زيد ، فإن جمعت بعد المرفوع بنكرة ، فلك فيها مذهبان ، أحدهما : أن ترفعها بأنها خبر المبتدأ ، فتكون « إذا » فضلة ، يعمل فيها الخبر ، تقول : فإذا زيد قائم ، كما تقول : هناك زيد قائم ، وفى الدار زيد قائم ، والمذهب الآخر : أن تنصب النكرة على الحال ، تقول :

(١) فى إنباه الرواة ٣٤٨/٢ : أبو دماذ .

(٢) فى هـ : « وهى » ، وقد أعاد ابن الشجرى الكلام على « إذا » هذه فى المجلس المتمم الأربعين .

فإذا زيد قائما ، فتكون « إذا » مستقرًا ، موضعها رفع بأنها خبر المبتدأ ، وهى الناصبة للحال ، لنيابتها عن الاستقرار .

وقول الكسائى : فإذا عبد الله القائم ، بنصب القائم ، لا وجه له ، لأن الحال لا تكون معرفة ، وإذا بطل النصب فى القائم ، فهو فى الضمير من قوله : فإذا هو إيّاها ، أشدُّ بطولًا .

وإنما أنكر سيبويه النصب ، لأنه لم يره مطابقاً للقياس ، ولم يره له وجهاً يقارب الصواب ، ولما لم يظفر الكسائى بحجة قياسية ، يدفع بها إنكار سيبويه للنصب ، كان قصاره الالتجاء إلى السماع ، والتشبث بقول أعراب أحضروا فسئلوا عن ذلك ، وكان للكسائى بهم أنسة ، وسيبويه إذ ذاك غريب طارىء عليهم .

وذكر قوم من البصريين أن الكسائى جعل لهم جعلاً ، استألم به إلى تصويب قوله ، وقيل : إنما قصد الكسائى بسؤاله عما علم أنه لا وجه له فى العربية ، وأنفق هو والقراء على ذلك ، ليخالفه سيبويه ، فيكون الرجوع إلى السماع ، فينقطع المجلس عن النظر والقياس .

\*\*\*

ومما قاله أبو الطيب فى صباه قوله :<sup>(١)</sup>

أحيا وأيسر ماقاسيت ماقنتلا والبين جار على ضغفى وماعدلا

أحيا : فعل متكلم ، والجمله التى هى « أيسر » وخبره فى موضع نصب على

الحال من المضمرة فى « أحيا » أى أعيش وأقل ماقاسيت ، أو أهون ماقاسيت ماقنتل

غبرى ، / أخبر بحياته فى هذه الحال كالمتعجب ، وحققة المعنى : كيف أعيش

وأهون الأشياء التى قاسيتها فى الهوى الشئ الذى قتل المحبين ؟

(١) ديوانه ١٦٢/٣ ، والمعنى ص ٧ ، وشرح أبياته ٤٣/١ ، وأمالى ابن الحاجب ١١٣/٣ . وشرح

مشكل شعر المتنبي ص ٣٢ ، وتفسير أبيات المعاني ص ٢٠٥ .

(٢) فدره ابن هشام : « أحيا » وحذفت همزة الاستفهام .

والضَّعْفُ والضُّعْفُ : لُغْتَانِ ، كَالرُّعْمِ والرُّعْمِ ، وَالْفَقْرُ والفُقْرُ ، وَرَعِمَ قَوْمٌ أَنْ الضُّعْفَ بِالضَّمِّ فِي الْجِسْمِ ، وَالضُّعْفُ فِي الْعَقْلِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِقَوْلٍ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْقُرَّاءَ قَدْ ضَمُّوا الضَّادَ وَفَتْحُوهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ﴾<sup>(١)</sup> .

### مسألة

إن قيل : كيف كرر المعنى في قوله :

وَالْبَيِّنُ جَارٌ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا

لأنه أثبت للبين الجور ، ونفى عنه العدل ، والمعنى فيهما واحد ؟

فالجواب : أن الجائر في وقتٍ قد يعدل في وقتٍ آخر ، فيوصف بالجور إذا جار ، وبالعدل إذا عدل ، وشبيه بذلك في التنزيل قوله تعالى ، في وصف الأوثان : ﴿ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾<sup>(٢)</sup> فوصفها بأموات قد دل على أنها غير أحياء ، والمعنى أنها أموات لا تحيي في مستقبل الأزمان ، كما يحيي الناس عند قيام الساعة .

(٥)  
ومنها :

(١) ابن الشجرى يوافق البصريين في أن اللغتين سواء ، جاء في اللسان (ضعف) بعد حكاية معنى الفتح والضم : « وقيل هما معاً جائزان في كل وجه ، وخص الأزهري بذلك أهل البصرة ، فقال : هما عند أهل البصرة سيان ، يستعملان معاً في ضعف البدن وضعف الرأي » .

وقد رأيت كلام الأزهري هذا في كتابه التهذيب ٤٨٢/١ ، محرفاً هكذا : « قلت : هما عند جماعة أهل البصر باللغة لغتان جيدتان ، مستعملتان في ضعف البدن وضعف الرأي » . ويدل على أن هذا الكلام محرف ومزأل عن وجهه استعمال كلمة « جماعة » فلو كان المراد أهل البصر والمعرفة ، لما كان هناك حاجة إلى استعمال هذه الكلمة .

(٢) سورة الروم ٥٤ ، وانظر السبعة ص ٥٠٨ ، والكشف ١٨٦/٢ ، وأدب الكاتب ص ٥٥٥ ، وإصلاح المنطق ص ٩١ ، (باب فَعَلَ وفُعِلَ باتفاق معنى) .

(٣) سورة النحل ٢١ .

(٤) هذا تأويل الأخفش . معاني القرآن له ص ٣٨٢ ، وزاد المسير ٤٣٧/٤ .

(٥) ديوانه ١٦٣/٣ .

لولا مُفارقةُ الأحبابِ ماوجدتُ لها المَنايا إلى أرواحنا سُبُلًا

هذا مأخوذٌ من قول أبي تمام<sup>(١)</sup>:

لو حارَ مُرتادُ المنيّةِ لم يَجِدْ إلا الفراقَ على النفوسِ دليلاً

الأحبابُ : جمع حَبٍّ ، كعَدَلٍ وأَعْدالٍ ، ومثله من الوصف : نَقَضٌ وأنْقاضٌ ، ولا ينبغي أن يكون جمع حَبِيبٍ ، كشرِيفٍ وأَشْرافٍ ، ويَتيمٍ وأَيْتامٍ ، لأمرين ، أحدهما : أن الأول أَقْبَسُ وأكثرُ ، والثاني : أن يتيماً وشريفاً من باب فَعِيلٍ الذي بمعنى فاعلٍ ، وحبيباً : فَعِيلٌ الذي بمعنى مفعولٍ ، فأصله محبوبٌ ، كما أن قَتِيلًا / أصله مقتولٌ ، فقد افترقا .

والمصدر الذي هو « مُفارقةٌ » مضافٌ إلى فاعله ، وليس بمضافٍ إلى مفعوله ، كما إضافة السُّؤالِ في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾ ولا يحسن أن تقدر : لولا مُفارقةُ الحَبِيبِ الأحبابِ ، وإن كان ذلك جائزاً من طريق الإعراب ، لأن المُجِبَّ لا يُوصَفُ بمُفارقةٍ محبوبه ، وإيجادِ سبيلٍ للمنيّةِ إلى رُوحِهِ ، وإنما هو مُفارقٌ لا مفارق .

وقوله : « لها » من الحَشْوِ الذي لا فائدةَ فيه ، لأن المعنى غيرُ مُفْتَقِرٍ إليه ، فهو من الزيادات الموضوعة لإقامة الوزن ، وقد حملَ عدمُ الفائدةِ به بعضُ أدباءِ المغرب<sup>(٤)</sup>

(١) ديوانه ٦٦/٣ ، والموضع السابق من ديوان المتنبي ، وشرح الواحدي ص ٢٤ ، والإبانة عن سرقات المتنبي ص ٤٨ ، والوساطة ص ٢١٧ ، والصبح المنبئ ص ٢٢٠ ، وشرح أبيات المغني ٣٣٢/٤ ، وحكى كلام ابن الشجري .

(٢) وهذا يُجمع على أفعلاء ، نحو شديدٍ وأشداء . شرح ابن عقيل ٣٦٦/٢ ، وانظر تفسير الطبري ١٥٢/١٠ ، في تفسير قوله تعالى : ﴿ وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه ﴾ سورة المائدة ١٨ .

(٣) سورة ص ٢٤ .

(٤) في هـ : « العرب » . وتفسير قوله : « بعض أدباء المغرب » . جاء في الموضع السابق من شرح ديوان المتنبي ، قال : « قال ابن القطاع : لها : هي الفاعلة ، والمنايا : في موضع خفض بالإضافة ، والمعنى : وجدت هوات المنايا ، فلها : جمع لهاة . وقال : قال لي شيخني محمد بن علي التميمي : قال لي أبو علي =

على أن جعله جَمْعَ لَهَا ، على حَدِّ حَصَاةٍ وَحَصَى ، وأضافه إلى « المنايا » ورفعَه بإسناد « وَجَدْتُ » إليه ، فاستعار للمنايا لَهَوَاتٍ ، على معنى [ أنها ] كشيء يَبْتَلِعُ النَّاسَ ، والمرادُ أفوَاهُ المنايا ، ولكنه استعمل اللها في موضع الأفواه ، لمجاورة اللهاة للهم ، وهذا قولٌ مُحْتَمَلٌ لو كان مُراداً للشاعر ، وهو لَعَمْرُ اللهِ يُشبه طريقته في الاستعارات ، وإذا لم يكن مُراداً له ، حملت « لها » على ما تزيده العربُ مبالغةً في التبيين ، وإن كان الكلام مستغنياً عنه ، كقولك : ما وجدتُ لى إليك طريقاً ، فقولك « لى » زيادة ، ومثله قول محمد بن يزيد الأموى :

فلا قَدَرْتُ عليك يَدُ اللَّيَالِي ولا وَجَدْتُ إليك لها سبيلا

وقد جاء في بيتٍ للشَّمَاخ مَاهُو أَنْفَرُ مِنْ هَذَا ، وذلك قوله :

وكنْتُ إذا لاقَيْتُها كان سِرُّنا نأنا بَيْنَنَا مِثْلَ الشَّوَاءِ الْمُلهُوجِ

= بن رشيدين : قلت للمتنبي عند قراءتي عليه : أضمرت قبل الذكر ا قال : ليس كذلك ، وليست المنايا فاعلة ، وإنما هي في موضع خفض .

وقد أورد ابن القطاع هذا التأويل في رسالته ( شرح المشكل من شعر المتنبي ) ص ٢٤١ من مجلة المورد العراقية - المجلد السادس - العدد الثالث - ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م - بتحقيق الدكتور محسن غياض . وجاء بهامش أصل الأمل حاشية : « قال شيخنا ابن هشام : يظهر لي أن الحامل لهذا القول على ذلك إنما هو إصلاح الإعراب ، لا إصلاح المعنى ، وذلك أنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، لا يقال : أحسنتُ إلى ، بل أحسنتُ إلى نفسي ، كذلك لا يتعدى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل ، لا يقال : أحسن زيدٌ إليه ، بل أحسن إلى نفسه . وعلى هذه القاعدة الثانية انبنى (١) أن قوله : « لها » ليس بجار ومجور مضمير عائد على « المنايا » المتأخرة لفظاً ، المتقدمة (٢) ومن مجموع الحامل لهذا على ما ذكر الأمرين جميعهما [ هكذا ] أعنى إصلاح المعنى واللفظ . فإن قلت : ما ذكرته يرتفع بجمل « لها » صفة في الأصل لسبباً ، فلما تقدّم عليه صار حالاً . فهذا في غاية البعد وضعف المعنى ، فلا معرّج عليه . انتهت الحاشية .

وقد وجدت كلام ابن هشام في المغني ص ٢٤٥ هكذا : « الظاهر أن « لها » من قول المتنبي « لولا مفارقة الأحباب ... البيت » جارٌ ومجور متعلق بوجدتُ ، لكن فيه تعدى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل ، كقولك : ضربه زيدٌ ، وذلك ممنوع ، فينبغي أن يقدر صفة في الأصل لسبباً ، فلما قدّم عليه صار حالاً منه . ثم حكى ما قيل من أن « لها » جمع لها ، بعبارة ابن الشجري .

(١) ليس في هـ .

(٢) ديوانه ص ٧٦ ، وتخرجه في ص ١٠٠ .

(٣) زوى : « كان سرُّنا وما بيننا »

والمعنى غير مفتقر إلى قوله : « لَنَا بَيْنَنَا » ، الْمُلهُوجُ من الشَّوَاءِ : الذى فيه نُيُوءَةٌ .

فأما موضع قوله : « لها » فإنه وصف في المعنى لسُبُلًا ، فالأصل : سُبُلًا كائنة لها ، فلما قَدَّمه صار حالاً من سُبُل ، ومثله قوله : « إلى أرواحنا » الأصل : سُبُلًا مسلوكة إلى أرواحنا ، فلما قَدَّم بطلت الوصفية فيه ، وحُكِم بأنه حال .

### مسألة

٢٣٣

إن قيل : إنَّ العادة جَرَتْ بأن يُقال : ماوجدتُ إليه سبيلاً ، ولا يقال : ماوجدتُ إليه سُبُلًا ، فما معنى الجمع هاهنا ؟

فالجواب : إنَّ ذِكْرَ الجمع هاهنا أصحُّ في المعنى ، لأنَّ فِرَاقَ المَحبُوبِ للمُحِبِّ يوجد للمنيَّة سُبُلًا إلى روحه ، مُبَايَنَةً للسَّبِيلِ الذى جَرَتْ عادةُ المنيَّةِ به ، وذلك أن فِرَاقَه له إنما يكون في الأغلب مع الهَجْر ، فالمنيَّة تُدْرِكُ رُوحَه ، من طريق العِشْقِ ، وطريق الفِرَاقِ ، وطريق الشوق ، وطريق الهَجْر ، فقد سلكت إلى رُوحِه سُبُلًا شتى ، فلذلك استعمل الجَمْعُ .

ومنها قوله <sup>(١)</sup> :

بِمَا بَجَفَنَيْكَ مِنْ سِحْرِ صِلَى دَنِفًا يَهْوَى الحَيَاةَ وَأَمَّا إِنْ صَدَدَتْ فَلَا

الدَّنْفُ : المرضُ الملازم ، ويقال للمريض : دَنِفٌ ودَنْفٌ ، بالكسر والفتح ، فإن فتحت لم تُثَنَّ ولم تُجَمَّع ولم تُؤنَّثْ ، لأنه مصدرٌ موصوفٌ به الشخص ، كما قالوا : رَجُلٌ كَرَمٌ [ وَرَجُلَانِ كَرَمٌ <sup>(٢)</sup> ] وَرَجَالٌ كَرَمٌ ، وكذلك المؤنَّث وتثنيته وجمعه .

(١) ديرانه ١٦٣/٣ .

(٢) ساقط من هـ .



قال الشاعر<sup>(١)</sup> :

وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسَى الْجَوَارِي<sup>(٢)</sup> فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمِ عِجَافٍ

فإن كسرت ثنيت وجمعت وأنثت ، لأنه صيغة ، كحذير وبطير .

والباء التى فى قوله : « بما » متعلقة بحال محذوفة ، وهى حال من الباء فى « صلبى »

(١) هو عيسى بن عاتك - أو ابن فاتك - من شعراء الخوارج . والبيت من قصيدة تراها فى شعر الخوارج ص ١٣ ، وتخرىجها فى ص ١٥٠ ، وقد تمثل بها أبو خالد القناتى الخارجى .  
(٢) وَهَمَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ضَبْطِ هَذَا الْفِعْلِ ( كَسَى ) حِينَ اعْتَبَرُوهُ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ ، فَضَبَطُوهُ بِضَمِّ الْكَافِ وَكَسَرَ السِّينَ ، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ فِي أَصْلِ الْأَمَالِي ، وَجَمِيعِ طَبْعَاتِ الْكِتَابِ الْكَامِلِ لِلْمَبْرِدِ الَّتِي أَعْرَفَهَا - وَالْكَامِلُ هُوَ أَقْدَمُ مَرْجِعٍ لِهَذَا الشُّعْرِ - وَمِنْهَا طَبْعَةٌ وَلِيَمِ رَايَتِ ، وَهِيَ أَصْحَحُ الطَّبْعَاتِ الْقَدِيمَةِ ، وَطَبْعَةٌ مُحَمَّدٌ أَحْمَدُ الدَّلَالِي ، وَهِيَ أَصْحَحُ الطَّبْعَاتِ الْحَدِيثَةِ . وَالْعَجَبُ مِنَ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ سَيِّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَرْصُفِيِّ ، أَنَّهُ قَيَّدَهُ بِالْعِبْرَةِ بِفَتْحِ الْكَافِ ، عَلَى الصَّوَابِ ، ثُمَّ ضَبَطَهُ بِالْقَلَمِ بِالضَّمِّ ، وَقَدْ أَخْبَرَنِي شَيْخِي مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ شَاكِرٌ - حَفِظَهُ اللَّهُ - وَكَانَ مَمَّنْ قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ الْمَرْصُفِيِّ ، أَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى تَصْحِيحَ كِتَابِهِ . انظر رغبة الأمل ٨١/٧ ، ٨٢ .  
وحقيقة الأمر فى هذا الفعل أنه بوزن فَعُولٍ ، كَعَرَى يَعْرَى ، وَرَضَى يَرْضَى . قال ابن هشام : « يقال : كَسَى زَيْدٌ ، بوزن فَرَحٍ ، فيكون قاصراً - أى لازماً - قال :

وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسَى الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمِ عِجَافٍ

فإذا فتحت السِّينَ صار بمعنى ستر وغطى ، وتعدى إلى واحد ، كقوله :

وَأَرْكَبُ فِي الرُّوعِ تَخِيفَانَةَ كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مَمْتَشِرٌ

أو بمعنى أعطى كسوة ، وهو الغالب ، فيتعدى إلى اثنين ، نحو « كسوتُ زيداً حبةً » . المغنى ص ٥٢٧ ( الباب الرابع ) . وابن هشام يسمي هذه التعدية : التعدية بتحويل حركة العين ، وابن جنى يسميها التعدية بالمثل ، أى بالوزن والبناء . راجع الخصائص ٢١٤/٢ .

ومن الكتب التى ضبط فيها هذا الفعل على الصواب ( كَسَى ) بفتح الكاف : الأضداد ص ٢٦ ، والخصائص ٢٩٢/٢ ، ٣٤٢ ، والخصص ١٥٧/١٤ ، ٣١/١٧ ، واللسان ( كسا ) . أما الكتب التى ضبطته على غير الصواب فهى : إصلاح المنطق ص ٦٠ ، والمذكر والمؤنث ص ٢٤٣ ، والمنصف ١١٥/٢ ، والوحشيات ص ٩٠ ، وشرح الحماسة ص ٢٨٤ ، والأغانى ١٠٨/١٨ ، ومعجم الشعراء للمرزبانى ص ٩٦ ، وشرح نهج البلاغة ٩٢/٥ ، والأساس ( كرم ) ، واللسان ( عجف - كرم ) ، فضلاً عن طبعات الكامل كلها ، كما أخبرتك ، وأشعار الخوارج .

وقد استكثرت لك من ذكر هذه الكتب حتى لا تغتر بشيوع الخطأ وتفتشيه ، وتتأبع الناس عليه .

ويبقى أن أشير إلى أن رواية عجز البيت فى معجم الشعراء :

فتنبو العين عن عُرِّ عِجَافٍ

وعليها يفوت الاستشهاد . والعُرُّ ، بضم العين : التجرب ، وقُرُوحٌ فى أعناق الإبل . والعجاف : الهزيلات وتنبو العين : لا تنظر إليهم .

والباء التى فى قوله : « بجفنيك » نائبةً مناب « فى » كما تقول : زيدٌ بالبصرة ، ومثله : ﴿ لِلَّذِي بِيَكَّةَ مُبَارَكًا ۙ ﴾<sup>(١)</sup> وهى متعلقة فى التقدير بفعلٍ لابسِمِ فاعل ، لأنها صِلَةٌ « ما » والظُرُوفُ وحروفُ الحفْضِ إذا كانت صِلات ، لم تتعلَّقْ باسمِ فاعل ، لأن اسمَ الفاعلِ مُفْرَدٌ ، وإن تَضَمَّنَ ضميراً ، من حيث لا اعتدادَ بالمضمر فيه ، والصلَّةُ لا تكونُ إلا جملةً أو ما يقوم مقامَ الجملة ، كالظرف ، فالتقدير : صِلي دَنِفًا ، ٢٣٤ مسؤولةً بما فى جفنيك من السحر ، / كما تقول : باللهِ زُرْنِي ، أى زُرْنِي مسؤولةً باللهِ .

قال أبو الفتح : الفاء فى قوله : « فلا » جوابُ « أمّا » لا جواب « إن » ، ومثله : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾<sup>(٢)</sup> انقضَى كلامه .

وأقول : إنما كانت الفاءُ جوابَ « أمّا » لأن « أمّا » أُسْبِقُ المُجَابِينَ ، وجوابُ الشرطِ محذوف ، دلَّ عليه الجوابُ المذكور ، ونظيرُ ذلك قولك : « واللهِ إن زُرْتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ »<sup>(٣)</sup> جعل الجوابُ للقسم لتقدمه ، وسدَّ جوابُ القسم مسدَّ جوابِ الشرط ، وكذلك إن قَدِمَتِ الشرطُ جعلت الجوابُ له ، فقلت : إن تُزْرِنِي وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ ، وممَّا جاء فى التنزيل ، مِنْ ذِكْرِ خَبَرِ الْأَسْبِقِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَئِنْ أَخْرَجُوا لِأَيِّحْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> لما كانت اللامُ فى « لئن » مُؤَدَّتَةً بالقسم ، كان الجوابُ للقسم ، وكذلك مجيء لولا فى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> ثم مجيء « لو » بعدها فى قوله :

(١) سورة آل عمران ٩٦ ، وقد استشهد ابن الشجرى لجمي الباء مكان « فى » بشواهد أخرى فى المجلس المتم السبعين .

(٢) سورة الواقعة ٩٠ ، ٩١ ، وجاء فى الأصل وهـ : ﴿ فَأَمَّا ﴾ بالفاء . وهو خطأ ، ويبدو أنه خطأ قديم ، فقد جاء هكذا فى نسختي كتاب الشعر ، لأبى عليّ ، وانظره ص ٦٤ ، وقد جاء على الصواب فى المجلس الثانى والأربعين من الأمالى .

(٣) فى هـ : وجعلت .

(٤) سورة الحشر ١٢ .

(٥) سورة الفتح ٢٥ .

﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا ﴾ وجاء الجواب في قوله : ﴿ لَعَدَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ وجب الحكم بأنه جواب « لولا » لتقدمها ، وهو ساد مسد جواب « لو » .  
وقوله : « يَهْوَى الْحَيَاة » تحتل ألف « يهوى » الإثبات في الخط والحذف ، فحذفها للجزم على جواب الأمر ، لأن الأمر أحد الأشياء التي تنوب عن الشرط ، فالتقدير : صِلِي دَنِيْفًا فَإِنْ تَصَلِيهِ يَهْوَى الْحَيَاة ، وإثباتها على إجرائه وصفاً لدنيف ، كما جاء الجزم والرفع في ﴿ يُصَدِّقُنِي ﴾ من قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾<sup>(١)</sup>  
وقول الشاعر : « وَأَمَا إِنْ صَدَدْتِ فَلَا » مما حذف منه جملة ، حذفها كالتلطيح بها ، لأن قوله : « يَهْوَى الْحَيَاة » دال على أنه أراد : فلا يَهْوَى الْحَيَاة ، والمعنى من قول دِعْبِلِ<sup>(٢)</sup> :

ما أَطْيَبَ الْعَيْشَ فَأَمَا عَلِيٌّ      أن لا أرى وَجْهَكَ يوماً فَلَا  
لو أن يوماً مِنْكَ أو ساعةً      تُباعُ بالدُّنْيَا إِذْ نَ ما غَلَا

\* \* \*

/ كَرَّرَ الْمُتَنَبِّيُّ مَعْنَى فِي آيَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ الْأَلْفَاظَ ، فَضَلَّ فِيهَا الْفِرْعَ عَلَى أَصْلِهِ ، ٢٣٥  
فَأَحْسَنَ فِيهَا كُلَّ الْإِحْسَانِ ، فَمِنْهَا قَوْلُهُ :<sup>(٣)</sup>  
فَإِنْ تُفْقِ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ      فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ  
وقوله في مرثية أخت سيف الدولة :<sup>(٤)</sup>  
فَإِنْ تَكُنْ تَعْلِبُ الْعَلْبَاءُ عُنْصُرَهَا      فَإِنَّ فِي الْحَمْرِ مَعْنَى لَيْسَ فِي الْعِنَبِ

(١) سورة القصص ٣٤ ، وجملة ﴿ يصدقني ﴾ في رواية رفع القاف صفة لردءًا ، أو حالاً من الضمير فيه .  
التبيان ص ١٠٢٠ . وقراءة الرفع لعاصم وحمزة ، والباقون بالجزم . السبعة ص ٤٩٤ .  
(٢) ديوانه ص ١٢١ ، وتخريجه فيه .  
(٣) ديوانه ٢٠/٣ ، وأعاد ابن الشجري في المجلس الأخير من الأمل .  
(٤) ديوانه ٩١/١ ، وأعاد ابن الشجري عجزه في المجلس المذكور .  
(٥) قال الواحدي في شرحه ص ٦٠٩ : « الغلباء : الغليظة الرقة ، وهو نعت « تغلب » [ القبيلة ] ، وجعلهم غلاظ الرقاب ؛ لأنهم لا يذلون لأحد ، ولا يتقادون له » .

المجلس الحادى والثلاثون

٣٥٨

(١)  
وقوله :

فإن يك سيار بن مكرم انقضى فأئك ماء الورد إن ذهب الورد

(٢)  
وقوله :

وما أنا منهم بالعيش فيهم ولكن معدن الذهب الرغام  
الرغام : التراب .

\* \* \*

(١) ديوانه ٣٨٠/١ . وسيأتى فى المجلس الأخير .  
(٢) ديوانه ٧٠/٤ . وسيأتى فى المجلس الأخير أيضا .

## فصل في سيوى

سيوى في الاستثناء معدودة في الظروف ، فهى في محل نصب على الظرف ، ومؤدية معنى « غير » ، فإن فتحت أولها مددتها ونصبتهما نصب الظرف ، فقلت : خرج القوم سواء زيد ، ولا يدخل الخافض عليهما إلا في الشعر كقوله :<sup>(١)</sup>

تجائف عن جُلِّ اليمامة نأقتى وما قصدت من أهلها لسوائكا

أى لعيرك ، وأراد عن جُلِّ أهل اليمامة ، أى أكثرهم ، وإنما لم يدخل الخافض عليهما ، لأنهما من الظروف التى لاتنصرف ، ووجه الظرفية فيهما أنك تقول : أخذت رجلاً ليعمل ما أكلفه سيوى زيد ، أى مكان زيد ، وأنهم قد وصلوا بهما ، فقالوا : جاء الذى سيوى زيد ، ومررت بالذى سواء بكر ، وليستا في باب الاستثناء من / المساواة ، وإنما هما مشتملتان على حروف المساواة ، ومعناهما معنى « غير » ، ٢٣٦ فإن أخرجتهما من باب الاستثناء جاءتا على ضروب ، أحدها : استعمالهما بمعنى المكان المتوسط بين المكائين ، فمن ذلك في التنزيل : ﴿ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لَأُنْخِلِفَهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَاناً سُوًى ﴾<sup>(٢)</sup> أى مكاناً يكون النصف مما بيننا وبينك ، وكذلك تقول في الممدودة : هذا مكان سواء ، أى متوسط بين المكائين ، وجاء في

(١) الأعرشى . ديوانه ص ٨٩ ، والكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، وضرورة الشعر ص ٢٢١ ، والتبيين ص ٤٢٠ ، واستقصيت ترجمته في كتاب الشعر ص ٤٥٣ ، وأعاده ابن الشجرى في المجالس : الخمسين ، والثامن والخمسين ، والتاسع والستين . وانظر الإنصاف ص ٢٩٤ .

(٢) سورة طه ٥٨ .

الآية : ﴿ سِوَى وَسُوَى ﴾ مكسور الأول ومضمومه ، وقد استعملوا المقصورة بمعنى القصد فقالوا : قَصَدْتُ سِوَى فُلَانٍ ، أى قَصَدْتُ قَصْدَهُ ، وهذا أَعْرَبُ ماجاء فيها ، قال :<sup>(١)</sup>

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُدَيْفَةَ مِدْحَتِي لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَجْرَافِ  
أراد قَصَدَ حُدَيْفَةَ .

واستعملوا الممدودة بمعنى الوسط ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ فَاطَّلَعَ فَرَاهُ فِى سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ أراد فى وَسَطِ الجحيم .<sup>(٢)</sup>

واستعملوها مصدرًا فى معنى اسمِ الفاعل المشتق من الاستواء ، كقوله جلّ ذكره : ﴿ سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِى ﴾ أى مُسْتَوٍ فِيهِ هذا وهذا ، ومنه قولهم : « مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » برفع العدم بالعطف على المضمر فى سواء ، والوجه أن تَوَكَّدَهُ بمنفصل فتقول : هو وَالْعَدَمُ ، فإن رفعت سواءً ، فلا بد من المنفصل ، تقول : سَوَاءٌ هُوَ وَالْعَدَمُ ، فهو مبتدأ والعدم معطوف عليه ، وسواءٌ خبر عنهما .

وقد استعملوها للتسوية بين الشيعين المتضادين ، كقولهم : سواءً على أقمّت أم قعدت ، كما جاء فى التنزيل : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ أى سواءً عليهم<sup>(٣)</sup>

(١) فى هـ : « إعراب » وما فى الأصل مثله فى المغنى ص ١٥٠ حكاية عن ابن الشجرى .

(٢) قيس بن الخطيم . ديوانه ص ١٢٧ ، وتخريجه فى ص ١٣٩ ، وينسب إلى حسان بن ثابت رضى الله عنه . ديوانه ص ٤٩٦ ، وانظر شرح أبيات المغنى ٢٢٠/٣ . والأجراف : اسم موضع .

(٣) سورة الصافات ٥٥ .

(٤) سورة الحج ٢٥ ، و ﴿ الْبَادِى ﴾ بإثبات الباء جاءت فى الأصل وهـ . وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو ، غير أن ابن كثير يقف بالياء ، وأبو عمرو بغرياء . وقرأ عاصم وابن عامر وحمة والكسائى والمسيبى عن نافع ، بغرياء فى الحالتين ، أى فى الوصل والوقف . السبعة ص ٤٣٦ ، وزاد المسير ٤١٩/٥ .

(٥) الكتاب ٣١/٢ ، والأصول ٢٨/٢ ، والمساعد ٤٧٠/٢ ، والمغنى ص ١٤١ ، ٦٦٠ ، وانظر أيضا الأمثال لأبى عبيد ص ٣٠٧ ، وجمهرة الأمثال ٥١٨/١ .

(٦) سورة البقرة ٦ ، وانظر سورة يس ١٠ .

إنذارك لهم وتركك إنذارك ، ومثله : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾<sup>(١)</sup> أى سواء علينا  
جَزَعْنَا وَصَبَرْنَا .

\* \* \*

سأل حَبَشِيُّ بن محمد بن شعيب الواسِطِيُّ ، عن إعراب قول المتنبي<sup>(٢)</sup> :

٢٣٧ / مَالِمَنْ يَنْصِبُ الْحَبَائِلَ فِي الْأُرَى ضِرٌّ وَمَرْجَاهُ أَنْ يَصِيدَ الْهَلَالَا

فأجبتُ بأنه يُرَوَى « مَرْجَاهُ » بإضافة « مَرْجَا » إلى الهاء ، و « مَرْجَاةً » بتاء  
التأنيث منصوبةً نَصَبَ المفعول معه ، كما تقول : مَالِكٌ وَزَيْدًا ؟ فَمَرْجَاةٌ مِثْلُ مَسْعَاةٍ  
وَمَرْضَاةٍ وَمَعْلَاةٍ ، وَأَجَازَ أَبُو الْفَتْحِ فِيهَا الْخَفْضَ بِالْعَطْفِ عَلَى « مِنْ » وَمَنْ رَوَى  
« مَرْجَاهُ » فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَ « أَنْ يَصِيدَ » خَبْرُهُ ،  
وَالجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ نَصْبًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ ،  
فَالْوَاوُ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَأَوُّ الْحَالِ ، وَفِي الثَّانِيِ بِمَعْنَى مَعَ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى مَا أَجَازَهُ  
أَبُو الْفَتْحِ فِي « مَرْجَاةٍ » مِنَ الْخَفْضِ ، فَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : وَهَذَا مِثْلُ  
ضَرَبِهِ ، فَأَرَادَ : أَيْنَ هُمْ مِنَ الظَّفَرِ بِكَ عَلَى بُعْدِهِمْ مِنْ ذَلِكَ ؟

وسأل عن قول كَعْبِ بن سعد :

فَقَلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ بَعْدَهَا لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ<sup>(٣)</sup>

(١) سورة إبراهيم ٢١ .

(٢) ضبطه الذهبي بفتح الحاء وسكون الباء وكسر الشين المعجمة . المشتبه ص ٢١٠ ، وحبشي هذا  
ممن أخذ عن ابن الشجري النحوي ولازمه حتى برع فيه . توفي ببغداد سنة ٥٦٥ . إنباه الرواة ١/٣٣٧ ،  
ومعجم الأدباء ٧/٢١٤ ، ونكت الهميان ص ١٣٣ .

(٣) ديوانه بالشرح المنسوب إلى العكبري ٣/١٤٤ .

(٤) لخص شارح ديوان المتنبي كلام ابن الشجري هنا ، ولم يعزّه . وبعض كلام ابن الشجري عند  
الواحدى في شرحه ص ٥٨٧ .

(٥) خرّجت القصيدة التي منها هذا البيت ، في المجلس العاشر . وانظر البيت الشاهد في نوادر أبي زيد  
ص ٢١٨ ، واستقصيت تحريجه في كتاب الشعر ص ٧٤ .

فأجبتُ بأنه أراد : لعل لأبى المغوار منك مكانٌ قريب ، فخفف<sup>(١)</sup> « لعل » وألغاهما  
كما يُلغون « إنَّ وأنَّ ولكنَّ » ، إذا خففوهن ، وكذلك « كأنَّ » فى قوله :  
وصدِّرِ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ  
ولمَّا حذف اللام المتطرِّفة بقى « لعل » ساكن اللام ، فأدغمها فى لام الجر ،  
وفتح لام الجر لاستثقال الكسوة على المضاعف ، والقياسُ فى الخطِّ أن تُكتبَ  
منفصلةً من لعل .

\* \* \*

وتوَلُّك فى قولهم : لا توَلُّك أن تفعل ، مأخوذٌ مِنَ التَّنَاوُلِ للشىء ، وهم يُريدون  
به الاختيار ، فإذا قالوا : توَلُّك أن تفعل كذا ، فمعناه ينبغى لك أن تفعل ،  
والاختيارُ لك أن تفعل ، ويقولون : لا توَلُّك أن تفعل كذا ، ومعناه : لا ينبغى لك  
أن تفعل كذا ، ولم يلزم تكريره وإن كان معرفة ، لأنه بمعنى لا ينبغى لك ، فلم يلزم  
٢٣٨ / تكريره ، كما لا يلزم تكرير الفعل إذا دخلت عليه « لا » وعَلَّل المبرِّدُ هذا بقوله : إن  
الأفعال وقعت موقعَ الأسماء النكرات التى تنصبها « لا » ، وتبني معها ، لأن الأفعال  
تقع فى مواقع النكرات ، أوصافاً وأحوالاً ، فلذلك لم تحتج إلى تكرير « لا » ، ولو  
قدَّرتها تقديرَ : لا رجلٌ فى الدار ولا امرأة ، لقلت : لا يقومُ زيدٌ ولا ينطلقُ ، وصار  
جواباً لمن قال : أيقومُ زيدٌ أم ينطلقُ ؟ .

(١) هذا تأويل أبى على الفارسي . نصَّ عليه صاحب الإفصاح ص ١١٠ ، والمعنى ص ٢٨٦ ، ٤٤١ ،  
وانظر الخزانة ٤٣١/١٠ . وهو فى الموضع السابق من كتاب الشعر .

(٢) المراد بالتخفيف هنا السكون ، بعد حذف اللام الثانية ، وقد تبَّهت عليه فى المجلس الثامن والعشرين .  
(٣) غير مسعَى . والبيت فى الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، وتفسير الطبرى ٤٩٧/١٥ ، والمنصف  
١٢٨/٣ ، والإنصاف ص ١٩٧ ، والتبيين ص ٣٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٤/١ ، وشرح المفصل ٨٢/٨ ،  
وغير ذلك كثير ، تراه فى حاشية الخزانة ٣٩٨/١٠ ، وأعماده ابن الشجرى فى المجلسين : السادس والأربعين ،  
والثامن والستين .

(٤) تكلم عليه سيبويه فى الكتاب ٣٠٢/٢ ، وأبو على فى المسائل المنثورة ص ١٠١ واللسان ( نول ) .  
وسياقُ كلامٍ عليه فى المجلس السابع والستين .  
(٥) فى هـ : أدخلت .



قال أبو سعيد : وهذا القول لا يصحُّ على موضوع أصحابنا ، لأنهم يقولون : عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، والصحيحُ عندي أن « لا » الواقعة على الفعل ، لا يلزمها التكرير ، لأنها جوابٌ يمين ، واليمينُ قد تقع على فعلٍ واحدٍ محدود ، فلا يلزم فيها تكريرُ « لا » كقولك : والله لا أخرجُ إلى البصرة ، بل لا معنى لتكريرها ويمينك واقعةٌ على شيءٍ واحد .

ووجهٌ آخرٌ أيضا ، وهو أن قولك : لا أفعل ، نقيض قولك : لأفعلن ، كقولك فى نفى : والله لأضربنَّ زيدا : والله لا أضربُ زيدا ، فمن حيث لم يجب ضمُّ فعلٍ آخر إلى قولك : لأضربنَّ ، لم يجب ضمُّ فعلٍ آخر إلى قولك : لا أضرب ، وأيضا فإن الفعلَ قد يُنفى بلمٍّ ولن ، ولا يلزمهما تكرير ، ف « لا » مثلهما فى أنها تنفى الفعل ، وإن كانت تختصُّ بجوابِ اليمين .

قال سيبويه : اعلم أن « لا » قد تكون فى بعض المواضع هى والمضاف إليه بمنزلة اسمٍ واحد ، وذلك قولهم : أخذته بلا ذنبٍ ، وغضبت من لاشيء ، وذهبت بلا عتادٍ ، والمعنى : ذهبت بغير عتاد ، ومثل ذلك : أجتتنا بغير شيء ؟ أى رائقاً ، وتقول إذا قلتُ الشيء : ما كان إلا كلاً شيئاً ، وإنك ولا شيئاً سواً ، ومن هذا النحو قولُ الشاعر :<sup>(١)</sup>

٢٣٩ / تركتني حين لا مالٍ أعيشُ به وحينَ جُنَّ زمانُ الناسِ أو كلبنا

(١) فى الكتاب ، الموضع المتقدم قريبا . وانظر حواشى المقتضب ٣٥٨/٤ ، والمغنى ص ٢٧٠ ، وأعاد ابن السجرى الكلام على هذه المسألة فى المجلس السابع والستين . وقد تصرّف فى عبارة سيبويه بعض التصرف .

(٢) بناء الخطاب ، فى هذا واللذين بعده ، كما فى الأصل والكتاب .

(٣) هو أبو الطفيل - واسمه عامر بن وائلة - صحابى . راجع أسد الغابة ١٤٥/٣ ، والإصابة ٢٣١/٧ ، وتهذيب التهذيب ٨٢/٥ . والبيت من قصيدة رثى بها أبو الطفيل ابنه . راجع الأغاني ١٥٣/١٥ ، والكتاب ٣٠٣/٢ ، والمسائل المنثورة ص ١٠١ ، والخزانة ٣٩/٤ .

والرفعُ عربيٌّ جيّدٌ ، على قوله : « جِينٌ لَامُستَصْرَحٌ »<sup>(١)</sup>  
و « لا بُرَاحٌ » والنصبُ أجودُ من الرفعِ ، يعني في غير البيت الذي أنشده ، قال :  
لأنك إذا قلت : لا غلامٌ ، فهي أكثرُ من الرافعة التي بمعنى ليس ، قال الشاعر :

حَنَنْتُ قَلُوصِي جِينَ لَا جِينَ مَحَنٌ<sup>(٢)</sup>

وأما قول جرير :

مَابَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالِدِّينِ      وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيْبٌ جِينَ لَا جِينِ

(١) جَوَزَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي لَامٍ « مَالٍ » الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ : الْجَزْ - وَهُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ - عَلَى إِضَافَةِ  
« جِينٍ » إِلَى « مَالٍ » مَعَ الْغَاءِ « لَا » وَزِيَادَتِهَا فِي اللَّفْظِ . وَالرَّفْعُ عَلَى أَنْ تُضَيَّفَ « جِينٌ » إِلَى الْجَمْعِ ، وَ « لَا »  
عَامِلَةٌ عَمَلِ « لَيْسَ » . وَالنَّصْبُ ، تَجَمُّعُهُ كَمَا كَانَ مَبْنِيًّا ، وَلَا تُعْجِلُ الْإِضَافَةَ ، كَمَا تَقُولُ : جَعْتُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ ،  
فَلَا تُعْمَلُ الْبَاءُ . رَاجِعِ الْمَسَائِلَ الْمُنْتَوْرَةَ وَالْحِزَانَ .

(٢) جِزْءٌ مِنَ الشُّطْرِ . لِلْعَجَاجِ ، تَمَامُهُ مَعَ مَا قَبْلَهُ :

وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تُحَشَّ الطَّبِيخُ      بِيَّ الْجَحِيمِ جِينَ لَامُستَصْرَحٌ

ديوان العجاج ص ٤٥٩ ، والكتاب ٣٠٣/٢ ، والمسائل المنتورة ص ٨٦ ، والإنصاف ص ٣٦٨ ، وشرح  
الحماسة ص ٥٠٦ ، واللمع ١٢٥/١ ، واللسان ( طبخ - فنج - حشش ) . وأعاده ابن الشجري في المجلس  
الخامس والثلاثين منسوبا لرؤية ، وليس له .

وَحَشَّ النَّارَ يُحَشُّهَا حَشًّا : جَمَعَ إِلَيْهَا مَا تَفَرَّقَ مِنَ الْحَطْبِ ، وَقِيلَ : أَوْقَدَهَا . وَالطَّبِيخُ : الْمَلَامِكَةُ الْمَوْكَلُونَ  
بِالْعَذَابِ . وَالْمَفْرَدُ : طَابِخٌ ، وَسَيَأْتِي شَرْحُ الْمُصْتَفَى لَهُ فِي الْمَجْلِسِ الْخَامِسِ وَالثَّلَاثِينَ .

(٣) وَهَذَا أَيْضًا جِزْءٌ مِنْ بَيْتِ لِسَعْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ ضَبِيْعَةَ . وَتَمَامُهُ :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا      فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بُرَاحٍ

وهو بيت سيار ، أعاده ابن الشجري في المجالس : الخامس والثلاثين ، والتاسع والثلاثين ، والسابع  
والستين ، وتراه في الكتاب ٥٨/١ ، ٢٩٦/٢ ، ٣٠٤ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، والمسائل المنتورة ص ٨٥ ،  
٨٧ ، وشرح الحماسة ص ٥٠٦ ، والإنصاف ص ٣٦٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٣٦ ،  
والفصول الخمسون ص ٢٠٩ ، والمعنى ص ٢٦٤ ، ٧٠١ ، وغير ذلك كثير ، تراه في حواشي تلك الكتب .

(٤) تُسَبُّ فِي نَسْخَةٍ مِنَ الْكِتَابِ إِلَى الْعَجَاجِ ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ الْمَطْبُوعِ . الْكِتَابُ ٣٠٤/٢ ، وَأَنْشَدَ مِنْ  
غَيْرِ نَسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣٥٨/٤ ، وَالْأَصُولُ ٣٨٠/١ ، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوْرَةَ ص ١٠٢ . وَشَرْحُ الْجَمَلِ ٢٧٨/٢ ،  
وَنَصُّ الْبَغْدَادِيِّ فِي الْحِزَانَةِ ٤٧/٤ ، عَلَى أَنَّ الْبَيْتَ مِنْ أَيْبَاتِ سَيْبُوهِ الْحَمْسِيِّنِ الَّتِي لَا يُعْرَفُ قَائِلُهَا ، وَلَا تَنْمُو لَهَا .

(٥) دِيْوَانُهُ ص ٥٥٧ ، وَالْكِتَابُ ٣٠٥/٢ ، وَالْمَسَائِلُ الْمُنْتَوْرَةَ ص ١٠٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ ، الْمَوْضِعِ  
السَّابِقِ ، وَالْحِزَانَةِ ٤٧/٤ ، وَأَعَادَهُ ابْنُ الشُّجْرِيِّ فِي الْمَجْلِسِ السَّابِعِ وَالسِّتِينَ . وَانظُرْ تَعْقِبَ الْبَغْدَادِيِّ  
لِابْنِ الشُّجْرِيِّ لَعَدِمَ تَنْبَهُهُ لِعِبَارَةِ سَيْبُوهِ .

فإنما هو حِينَ حِينَ ، و « لا » بمنزلة « ما » إذا أُغْيِت .

قال أبو سعيد : جئْتُ بغير شيء ، إنما يراد به جئْتُ خالياً من شيء معك ، وهذا معنى قوله : رائقاً ، لأن الرائق هو الخالى ، واشتقاقه من راق الشرابُ : إذا صفا ، كأنه جاء ولم يعلّق به شيء .

وقوله : « حِينَ لا حِينَ مَحَنٌ » حِينَ منصوب بلا ، كقولك : لامثل زيد ، ولا غلام امرأة ، وخبره محذوف ، التقدير [ حِينَ ] لا حِينَ مَحَنٌ لنا ، و « حِينَ » الأول مضاف إلى الجملة ، التى هى لا حِينَ مَحَنٌ لنا ، كما تُضاف أسماء الزمان إلى الجمل .

وأما قول جرير : « حِينَ لا حِينَ » فحين الأول مضاف إلى الثانى ، وفصلت « لا » بين الخافض والمخفوض ، كفصلها في : جئْتُ بلا شيء ، كأنه قال : حِينَ لا حِينَ فيه لهوٌ ولعبٌ ، أو نحو ذلك من الإضمار ، لأن المَشْيِبَ يمنع من اللّهُو واللّعب .

قال سيبويه : <sup>(٤)</sup> واعلم أن المعارف لا تَجْرَى مَجْرَى النكراتِ في هذا الباب ، لأن « لا » لا تعمل في معرفة ، فأما قول الشاعر :

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ <sup>(٥)</sup>

فإنه جعله نكرة ، أراد لا مِثْلَ هَيْثَمَ ، وقال ابنُ الزُّبَيْرِ الأسدَى :

أرى الحاجاتِ عند أبنِ حُبَيْبٍ نَكِيدَنَ ولا أُمِيَّةً فى البلادِ

(١) فى هـ : « عن » . وما فى الأصل جاء مثله فى حواشى الكتاب ٣٠٣/٢ ، عن أبى سعيد السيرافى أيضا .

(٢) تكلمة من الخزانة ٤٥/٤ ، عن الأعلام الشتتمرى .

(٣) هكذا فى الأصل وهـ ، ونصّ عليه البغدادى وقيدته « بالنون » حكاية عن ابن الشجرى ، وجعله

ناشر الطبعة الهندية : « لها » بالهاء !

(٤) الكتاب ٢٩٦/٢ .

(٥) الكتاب ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، والأصول ٣٨٢/١ ، والمسائل المثورة ص ٩٧ ، والخزانة ٥٧/٤ ،

وحواشى تلك الكتب . وقيل فى هيم هذا : إنه هيم بن الأشتر ، وكان مشهورا بين العرب بحسن الحداء ،

وبمعرفة البيداء .

(٦) الزُّبَيْرِ ، بفتح الزاى ، واسمه عبد الله . والبيت فى الموضوع السابق من الكتاب ، والمقتضب والأصول

٣٨٣/١ ، والمسائل المثورة ، الموضوع السابق ، والخزانة ٦١/٤ ، ويُنسب إلى فضالة بن شريك . انظر ذيل

ديوان عبد الله بن الزُّبَيْرِ ص ١٤٦ .

أراد : ولا أمثال أمية ، وقالوا : « قضية ولا أبا حسن »<sup>(١)</sup> قال الخليل : تجعله نكرة ،  
٢٤٠ فقلت : كيف يكون هذا ، وإنما أرادوا علياً عليه السلام ؟ فقال : لأنه لا يجوز / لك  
أن تُعمل « لا » إلا فى نكرة ، فإذا جعلت « أبا حسن » نكرة ، حسن لك أن تُعمل  
« لا » وعلم المخاطب أنه قد دخل فى هؤلاء المنكورين<sup>(٢)</sup> .

فإن قلت : لم يُرد أن ينفى كل من اسمه علي ، وإنما أراد أن ينفى منكورين ،  
كلهم فى صفة علي ، كأنه قال : لا أمثال علي لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على  
أنه ليس لها علي ، وأنه مُعَيَّب عنها ، وإن جعلته نكرة ورفعته كما رفعت « لا براح »  
فجائز<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) المعروف : « ولا أبا حسن لها » ولكنه جاء هكذا بطرح « لها » فى الأملى والكتاب . وانظر  
المقتضب ٣٦٣/٤ ، وشرح المفصل ١٢٣/٤ ، والمراجع السابقة . وانظر اللسان ( عضل ) .  
(٢) فى الكتاب : فى هؤلاء المنكورين علي .  
(٣) جاء بهامش الأصل : انتهى الجزء الأول . والحمد لله رب العالمين .

مسألة<sup>(١)</sup>

إذا قال رجل لامرأته : إن أكلتِ إن شربتِ فأنتِ طالق .  
الفتيا : أنها إن أكلتِ ثم شربتِ ، لا يحنث ، وإن شربتِ ثم أكلتِ حينئذ ،  
فيكون الشرط الثاني هو الأول في المعنى ، هذا هو الحكم بإجماع الفقهاء .  
وأما العلة عند أهل العربية ، فينبغي أن تعلم أولاً أنه متى كان في الكلام قسم  
وشرط ، فإن الجواب يكون عن الأسبق منهما ، مثل أن تقول : والله إن قمت  
لأقومن ، لأقومن جواب القسم ، والشرط معترض ، وجوابه في الكلام ، كما سنذكر ،  
وإن تقدم الشرط كان القسم معترضاً ، والجواب للشرط ، مثل : إن قمت والله  
قمت ، ولا يجوز أن تقول : إن قمت والله لأقومن ، فتأتي بجواب القسم ، وقد تقدم  
الشرط ، ولا : والله إن قمت قمت ، فتأتي بجواب الشرط وقد تقدم القسم .  
فإذا استقر هذا وعلم ، عُذنا إلى المسألة فقلنا : قوله : « إن أكلتِ إن شربتِ  
فأنتِ طالق » فأنتِ طالق ، جزاء « إن أكلتِ » وإن شربتِ ، شرط آخر ، جوابه إن  
أكلتِ فأنتِ طالق ، فقوله : « إن أكلتِ » في نية التأخير ، وإن تقدم لفظاً ، فإذا  
فعلتِ الشرط الذي هو المقدم في المعنى وأكلتِ بعده ، وقع الحنث ، ومثل هذا  
قولك : ظننت زيدا قائماً ، إذا تقدمت ظننتك ، فليس إلا إعمالها ، فإن توسّطت  
جاز الإلغاء والإعمال ، تقول في الإعمال : قائماً ظننت زيدا ، فقائماً / في نية التأخير  
وإن تقدم في اللفظ ، كذلك قوله : إن أكلتِ إن شربتِ فأنتِ طالق ، لما كان  
الجزء عن الأول ، وجب أن يكون الأول بعد الثاني ، يتلو الجزاء حكماً وتقديراً ،  
فهذه علة المسألة ، فاعلم ذلك إن شاء الله تعالى ، والحمد لله وحده ، وصلواته على  
محمد وآله وسلامه .

\* \* \*

(١) سقطت هذه المسألة كلها من الأصل ، وأثبتها من هـ . وهذه مسألة « دخول الشرط على الشرط »  
راجع المساعد ١٧٣/٣ ، والمغني لابن هشام ص ٦١٤ ، ولابن قدامة ٣٥٨/٨ ، وبدائع الفوائد ٥٨/١ ،  
٢٤٥/٣ ، والكوكب الدرّي ص ٤٥٢ ، والبرهان للزركشي ٣٧٣/٢

### المجلس الثاني والثلاثون

وهو مجلس يوم السبت ، ثامن شهر ربيع الأول ، من سنة ست وثلاثين وخمسمائة .

قالت الخنساء ، واسمها ثماضير بنت عمرو بن الشريد السلمية ، تبكى من هلك من قومها ، وتفتخر بهم :

تَعْرِفُنِي الدَّهْرُ نَهْسًا وَحَزًّا	وأوجعني الدهر قرعاً وعمزاً <sup>(١)</sup>
وأفنى رجالي فبادوا معاً	فأصبح قلبي بهم مستفزاً
كأن لم يكونوا جمى يتقى	إذ الناس إذ ذاك من عز بزا
وكانوا سراة بني مالك	وزين العشيرة فخرأ وعزاً
وهم في القديم سراة الأديب	جم والكائون من الخوف جززا
وهم منعوا جارهم والنساء	ء يحفز أحشاءها الخوف حفزاً
غداة لقوهم بملمومة	رداح تغادر للأرض ركزا
بييض الصفاح وسمر الرماح	فبالبيض ضرباً وبالسمر ونخزا
وخيل تكلس بالدارعين	وتحت العجاجة يجمزن جمزا
جززنا نواصي فرسانها	وكانوا يظنون أن لا تجزأ

(١) ديوانها ص ٨١ ، وفي حواشي كتاب الشعر ص ٢٤٧ فضل تخرج .

وَمَنْ ظَنَّ مِمَّنْ يُلَاقِي الْحُرُوبَ      بَأْنَ لَا يُصَابَ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزاً<sup>(١)</sup>  
نَعِيفٌ وَتَعْرِفُ حَقَّ الْجَوَارِ      وَتَتَّخِذُ الْحَمْدَ وَالْمَجْدَ كَنْزاً  
/ تفسير قولها : « تعرّفني الدهر » البيت ، يقال : عرقت العظم وتعرفتته : ٢٤٢  
إذا أخذت ما عليه من اللحم ، ويُقال للعظم الذي أخذ لحمه : العرق .  
والنّهس<sup>(٢)</sup> : القبضُ على اللحم بالأسنان ونثره ، ومثله النهش ، وقيل : بل النهش  
بمُقَدَّمِ الفم ، وهو قولُ أبي زيد ، والأول قولُ الأصمعي .  
والحزّ : قطعٌ غيرُ نافذ ، ومثله الفرض ، ويكونُ نافذاً ، لقولهم : حَزَّةٌ مِنْ بَطِيخٍ ،  
وَحَزَّةٌ مِنْ كَبِدٍ .

والقرع : مصدرُ قَرَعْتُهُ بالعصا وبالسيف ، والمُقَارَعَةُ بالسُّيُوفِ .  
والعَمَزُ : عَمَزَكَ الشَّيْءَ اللَّيْنُ بِيَدِكَ كَالَّتَيْنِ وَنَحْوَهُ ، أَرَادَتْ أَنْ الدَّهْرَ أَوْجَعَهَا  
بِكُبْرِيَّاتِ نَوَائِبِهِ وَصُعُوبَاتِهَا .

وانتصاب « نهساً وحزاً » بتقدير : نهسني نهساً ، وحزني حزاً ، وإضمارُ  
ناصبِ المصدرِ المأخوذِ من لفظه كثيرُ الاستعمال ، كقولهم : « ما أنت إلا نوماً  
وما أنت إلا أكلاً وشرباً » يريدون : تنامُ نوماً ، وتأكلُ أكلاً ، وتشربُ شرباً ، ويجوزُ أن  
يكونُ انتصابُ « نهساً وحزاً » على الحال ، ووقوعُ المصدرِ في موضعِ اسمِ الفاعلِ ،

(١) هذا من شواهد الأدب السَّيَّارة ، انظر مع المراجع المذكورة في حواشي كتاب الشعر : التمثيل  
والمحاضرة ص ٦٤ ، وبهجة المجالس ١/٤٧٤ .

(٢) كتب بلزاء هذا بحاشية الأصل : « العرق : العظم بما عليه من اللحم . [ وجمعه عُرَاق ] وهو أحد  
الأسماء التي جاءت بضم الفاء . عن ابن السكيت . وقد حكى بعضُ هذا عن ابن الشجري : البغدادي في  
شرح أبيات المغني ٢/١٨٨ ، وما بين الحاصرتين أثبتته منه . وكلام ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٣١٢ ،  
واللسان ( عرق ) .

(٣) بالسین المهملة ، وسيأتيك الفرقُ بينه وبين « النهش » بالشين المعجمة .  
(٤) في هـ : « القرض » بالقاف . وهو بالفاء في الأصل واللسان ( حرز - فرض ) وفي حديث عمر بن  
الخطاب ، رضي الله عنه ، « أنه اتخذ عامَّ الجذبِ قَدْحاً فيه قُرْضٌ » قال ابن الأثير : الفرض : الحزُّ في الشيء  
والقطع . النهاية ٣/٤٣٣ .

(٥) في هـ : « ما أنت إلا أكلاً وشرباً يريدون تنام نوماً ... » .

وموضع اسم المفعول حالاً ، مما اتسع استعماله ، ويجوز أن يكون انتصابهما بتقدير حذف الجار : أى تعرّفنى بنهسٍ وحزٍّ ، ويجوز أن تنصبهما على التمييز ، لأن التعرّف لما احتتمل أكثر من وجه ، فجاز أن يكون بالنهس وأن يكون بالحزّ أو الكشط أو غير ذلك ، كان ذِكْرُ كُلِّ واحدٍ منهما تبييناً .

وقولها : « قَرَعًا وَعَمْرًا » يَحْتَمِلُ الأوجُه الأربعة .

وكرّرت لفظ « الدهر » فلم تُضمِرْه ، تعظيماً للأمر .

والتكرير للتعظيم على ضربين ، أحدهما : استعماله بعد تمام الكلام ، كما جاء في هذا البيت ، وهو كثيرٌ في القرآن ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾<sup>(١)</sup> ومنه : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

٢٤٣ / والضرب الآخر : مجيء تكرير الظاهر في موضع المضمّر ، قبل أن يتم الكلام ، كقول الشاعر :

لَيْتَ الغُرَابَ غَدَاةً يَنْعَبُ دَائِبًا كَانَ الغُرَابُ مُقَطَّعَ الأوداجِ

ومثله في التنزيل : ﴿ أَلْحَاقَةَ . مَا أَلْحَاقَةَ ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿ الْقَارِعَةَ . مَا الْقَارِعَةَ ﴾<sup>(٦)</sup> كان القياس ، لولا ما أريد به من التعظيم والتفخيم : الحاقّة ماهي ، ومنه قول عدى بن زيد : لا أرى الموت يسبق الموت شيئاً نَعَصَ الموتُ ذا الغنى والفقيراً

(١) يُسَمَّى أيضاً : التكرار . راجع بحثه في العمدة ٧٣/٢ ، وتحرير التعبير ص ٣٧٥ ، وحواشيه .

(٢) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٣) سورة البقرة ٥٩ .

(٤) جرير . ديوانه ص ١٣٦ ، وتخرجه في ص ١٠٥٩ .

(٥) أول سورة الحاقّة .

(٦) أول سورة القارعة .

(٧) ديوانه ص ٦٥ ، وتخرجه في ص ٢١٣ ، وزد عليه : الخصائص ٥٣/٣ ، والمعنى ص ٥٥٤ ،

وضرورة الشعر ص ١٩٠ ، وما في حواشيه . وأعاده ابن الشجري في المجلس السادس والثلاثين .



فَكَرَّرَ لَفْظَةَ « الْمَوْتِ » ثَالِثَةً ، وَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ .  
ومثل قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ ﴾ قوله : ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا  
أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ . وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴾ كَرَّرَ لَفْظَ  
﴿ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴾ تَفْخِيمًا لِمَا يُبْلِهِمْ مِنْ جَزِيلِ الثَّوَابِ ، وَكَرَّرَ لَفْظَ ﴿ أَصْحَابُ  
الْمَشْأَمَةِ ﴾ تَعْظِيمًا لِمَا يُنَالُهُمْ مِنَ أَلِيمِ الْعَذَابِ .  
وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾ فَلَيْسَ هَذَا تَكْرِيرًا مِنَ الْفَنِّ الَّذِي  
قَدَّمْتُ ذِكْرَهُ ، وَلَكِنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا ، كَتَكْرِيرِ الْجُمْلِ  
لِلتَّوَكِيدِ ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ وَكَقَوْلِ  
الْخَنَسَاءِ :

هَمَمْتُ بِنَفْسِي بَعْضَ الْهُمُومِ فَأَوْلَى لِنَفْسِي أَوْلَى لَهَا  
وَكَقَوْلِ الْقَائِلِ :  
وَكُلَّ حَظٍّ أَمْرِي دُونِي سَيَأْخُذُهُ لَا بَدَّ لَابَدَّ أَنْ يَحْتَازَهُ دُونِي  
وَكَقَوْلِ عَمْرٍو بْنِ كَلْثُومِ :

(١) سورة الواقعة ٨ ، ٩ .

(٢) سورة الواقعة ١٠ .

(٣) سورة الشرح ٥ ، ٦ ، وقد تكلم ابن الشجري على السورة كلها في المجلس السادس والسبعين .

(٤) ديوانها ص ١٢١ ، والخصائص ٤٤/٣ ، وتفسير القرطبي ١١٥/١٩ ، واللسان ( ولى ) . وأعادته

ابن الشجري في المجلس السادس والسبعين .

(٥) غروة بن أذينة . والبيت من قصيدته الجيدة التي يقول فيها :

لقد علمت وما الإشراف من خلقي أن الذي هو رزقي سوف يأتيني  
أسعى له فيعنيني تطلبه ولو جلست أتانى لا يعنيني

ديوانه ص ٣٨٦ ، وتخريجه فيه . وسيميده ابن الشجري في المجلس المذكور . و « الإشراف » بالشين

المعجمة - وهي الرواية العالية - ومعناه الاستشراق والتطلع إلى أمور الدنيا ومكاسبها .

(٦) تمامه :

ألمَّا تعرفوا منا اليقيننا

شرح القصائد السبع ص ٤١٣ ، وكتاب الشعر ص ٥ .

إِلَيْكُمْ يَا بَنِي بَكْرِ إِلَيْكُمْ

ومما جاء فيه من هذا الضرب تكرير ثلاث جمل ، قول الآخر :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بَبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُوكَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ<sup>(١)</sup>

أراد : إلى أين تذهب ؟ إلى أين تذهب ؟ أَتَاكَ اللَّاحِقُوكَ ، أَتَاكَ اللَّاحِقُوكَ ، أَحْبِسِ الْبَغْلَةَ أَحْبِسِ الْبَغْلَةَ ، فَحَذَفَ الْفَعْلَ وَالْفَاعِلَ مِنَ اللَّفْظَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، وَحَذَفَ الْفَاعِلَ مِنْ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ الثَّانِيَيْنِ ، وَحَذَفَ الْمَفْعُولَيْنِ مِنَ اللَّفْظَيْنِ الثَّالِثَيْنِ ، وَحَذَفَ أَحَدَ الْفَاعِلَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ : « أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُوكَ » يَقْوَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكَسَائِيُّ مِنْ حَذَفِ الْفَاعِلِ ، فِي بَابِ إِعْمَالِ الْفَعْلَيْنِ ، أَلَا تَرَاهُ لَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلَ وَلَمْ يَحْذَفْ ، لَقَالَ : أَتَوْكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُوكَ ، أَوْ أَتَاكَ أَتَوْكَ اللَّاحِقُوكَ .

٢٤٤

ومن تكرير المفرد قول القائل :

أَبُوكَ أَبُوكَ أَرِيدُ غَيْرَ شَكِّ أَحَلَّكَ فِي الْمَخَازِي حَيْثُ حَلَّا

(١) شرح ابن عقيل ١٦٨/٢ ، وقطر الندى ص ٣٢٠ ، وشرح الشواهد للعينى ٩/٣ ، والتصریح ٣١٨/١ ، والجمع ١١١/٢ ، ١٢٥ ، وشرح الأشموني ٩٨/٢ ، والخزانة ١٥٨/٥ . قال البغدادي : « وهذا البيت مع شهرته لم يُعلم له قائل ولا تنمة » . ويبقى أن أشير إلى أنه يأتي في بعض الكتب « أَتَاكَ أَتَاكَ بِكسر الكاف ، كأنه خطاب للبعلة ، والصحيح أنه بالفتح ، والشاعر يخاطب صاحبه ، يقول : لا نجاة لك من اللاحقين ، فشجع نفسك ولا تُظهر الجزع . قاله أحمد بن الأمين الشنقيطي ، في الدرر ١٥٨/٢ ، قلت : وقد يكون الشاعر يخاطب نفسه . ويُروى : اللاحقون .

(٢) في الأصل : « وهذا يقوى » ، وأثبت ما في هـ .

(٣) هكذا في هـ . وفي الأصل : « قول الفرزدق » ، ولم أجده في ديوان الفرزدق المطبوع . والبيت مع بيت بعده لجميل في شرح الحماسة للمرزوقي ص ٣١٤ ، وعنه ديوان جميل ص ١٩١ . ونسبها لمساور بن مالك القيني ، في الأشباه والنظائر للخالد بن ٢٧٠/٢ .

والبيت الشاهد من غير نسبة في الخصائص ١٠٢/٣ ، والاعتضاب ص ٣٠٨ ، وجعله ابن السنيدي في هجاء ابن ميادة ، وهو الرماح بن أبرد ، وعليه فقد رواه : « أبوك أبرد » ، وخطأ رواية الحماسة « أريد » . وانظر مقدمة شعر ابن ميادة ص ٢٤ ، ولم يزد محققه شيئا على ما ذكره ابن السنيدي البطلبوسي .

وجاء بهامش أصل الأمل : « هذا البيت وما معه من الشرح كله كلام ابن جني في كتاب مشكل أبيات الحماسة ، من أوائل الحماسة » .

رفع الأب الثاني على الإبدال من الأول ، ورفع « أريد » بدلاً من الثاني ، وقوله : « أحلك في المخاري حيث حلاً » خبرٌ عن الأول ، ولم يكفه هذا التكرير للتوكيد ، حتى زاد في توكيده ، فقال : « غير شكٌ » وأجازوا فيه أن يكون الأب الثاني خبراً عن الأول ، كقول العجلي<sup>(١)</sup> :

أنا أبو النجم وشعري شعري

أى شعري شعري الذى قد سمعتم به ، ونحوه قول الآخر :

إذ الناس ناسٌ والبلاد بلادٌ<sup>(٢)</sup>

فعلى هذا يكون المعنى : أبوك أبوك الذى شاعت مخازيه ، والمخاري : جمع مخزاة ، وهى كل فعل قبيح ، يُخزى فاعله ، أى يُعرضه للخزى ، وهو الطرد والمقت ، ويقال منه : أخزاه الله .

وقوله : « غير شكٌ » أى حقا ، كأنه قال : لاشكاً ، أى لا أشكُ شكاً .

ومن تكرير الجملة قول عنتره<sup>(٤)</sup> :

أبيننا أبيننا أن تضيب لثائكم على مرشقات كالظباء عواطيا

اللثة : لحم الأسنان ، وتضيب : تسيل من الشهوة ، يقال : ضب فوه يضيب ،

(١) أبو النجم . ديوانه ص ٩٩ ، وتخرجه في ص ٢٤٦ ، عن الإفصاح ومعاهد التنصيص ليس غير ، وزد عليه ما في حواشى كتاب الشعر ص ٣٢٠ .

(٢) صدره باختلاف في الرواية :

بلادٌ بها كنا وكنا نُحبها

ويُنسب لرجل من عاد ، وله قصة ، انظرها في الأغاني ٩٣/٢١ ، والخصائص ٣٣٧/٣ ، ووفيات الأعيان ١١١/٦ ( ترجمة المهيم بن عدى ) . وروى في بيتمة الدهر ٢٧١/٤ ( ترجمة بديع الزمان الهمداني ) :

إذ الناس ناسٌ والزمان زمانٌ

وانظر بهجة المجالس ٧٩٦/١ وحواشيه ، والمغنى ص ٧٣٣ ، وشرح أبياته ٢٠/٨ .

(٣) ويريد أن « غير » منصوب على المصدر ، صرح به المرزوقى في الموضوع المذكور من شرح الحماسة .

(٤) ديوانه ص ١٩٣ ، والأساس واللسان ( ضيب ) .

وَبَضٌّ يَبِضُّ : إذا سال ، ويقال لمن اشتبه شيئاً : إنَّ فَمَهُ يَتَحَلَّبُ مِنَ الشَّهْوَةِ ،  
ويقال : جاء فلانٌ تَضِبُّ لثته : إذا جاء وهو حريصٌ على الشيء .

يقول : أيُّنا أن تَضِبُّ لِثَاتِكُمْ على نساتنا ، من الشَّهْوَةِ لهنَّ ، أى أيُّنا أن  
تأخذوهنَّ / وأنتم حِراسٌ عليهنَّ . ٢٤٥

والمُرَشِقَات من الطُّبَاء : اللواتي يَمُدُّنَ أعناقهنَّ إذا نظرنَّ ، يقال : أرشقت  
الطُّبِيَّةُ ، ورزى بعضهم : رشقت ، وليست بشائعة .

وَالعَوَاطِي : اللواتي يتناولنَّ الأغصانَ يَجذبُنَّها ليأكلنَّ ما فيها من الثمر ، ونَصَبَ  
« عَوَاطِي » على الحال .

والوجه الثاني من وجهي : « وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ » ﴿ أن يكونَ السَّبْقُ الثاني غيرَ  
الأول ، فيكونَ الثاني خبراً عن الأول ، والمراد : السابقون إلى الإيمان السابقون إلى  
الجنة ، وإذا جَعَلتَ الثاني توكيداً ، فخير الأول ﴿ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ .

وقولها : « فَبَادُوا مَعًا » انتصاب « معاً » على الحال ، بمنزلة جميعاً ، وهو في الأصل  
ظرفٌ موضوع للصُّحبة ، وأجاز بعضُ النحويين أن يكونَ حرفاً ، وتنوينه ودخول  
الجار [ عليه ] يُخرجانه من الحرفية ، وذلك فيما رواه البصريُّ والكوفيُّ ، في قولهم :  
جئتُ من معهم ، وكان معها فانترعته من معها ، كما تقول : كان عندها فانترعته من  
عندها ، فتغيُّرُ آخره لتغيُّرِ العامل فيه ، وتنوينه إذا استعمل حالاً يُدخِلانه في حيزِ  
الأسماء ، وذهب أبو عليٍّ إلى أنَّ من فتحه ، فهو عنده ظرف ، ومن أسكنه جعله  
حرفاً ، أراد أن من أسكنه نَزَلَه منزلة الأدوات الثنائية ، نحو هَلْ وَبَلْ ، وقد ، وأنشد في  
ذلك :

(١) ليس في هـ .

(٢) في الأصل : « وأنشدوا » . وأثبت ما في هـ ، وهو الذي في المجلس التاسع والستين .

فَرِيْشِي مِّنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا  
وَإِنَّمَا ذَهَبَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى كَوْنِهِ حَرْفًا ، لِحَيْثِهِ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَلَا يُعَلِّمُ لَهُ أَصْلٌ فِي  
بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ .

قال أبو العباس ثعلب : سألت ابنَ قادم : ما الفرقُ بينَ قامَ زيدٌ وعمرو معاً ،  
وقامَ زيدٌ وعمرو جميعاً ؟ فجعلَ يركُضُ إلى الليلِ ، فلما ضَجَّ قَلْتُ له : قامَ زيدٌ وعمرو  
معاً ، وقعَ القيامُ منهما في وقتٍ واحدٍ ، لا يكونُ إلا هذا ، وقامَ زيدٌ وعمرو جميعاً ،  
/ يجوزُ أن يكونَ القيامُ منهما وقعَ في وقتٍ واحدٍ ، ويجوزُ أن يكونَ وقعَ في وقتينِ ، ٢٤٦  
وكذلك ماتَ زيدٌ وعمرو جميعاً ، يكونُ زمانُ موتِهما مختلفاً ، وماتَ ذامعٌ ذا ، لا يكونُ  
موتِهما إلا في وقتٍ واحدٍ .

وعند بعضِ النحويين أن « معاً » في قولك : جاءوا معاً ، ينتصب على الظرف ،  
كانتصابه في قولك : معهم ، وإنما فُكِّتْ إضافته وبقية عِلَّةُ نصبه على ما كانت  
عليه ، والصحيحُ ما ذكرته أولاً ، لأنه قد نُقلَ من ذلك الموضع ، وصار معناه معنى  
جميعاً .

وقولها : « مُسْتَفْزَا » أي مُسْتَحْفَا ، يقال : استَفَزَّ فلانٌ فلاناً ، بمعنى استَحَفَّهُ ،  
وفي التنزيل : ﴿ وَاسْتَفْزِرْ مَنْ اسْتَطَاعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ ﴾<sup>(١)</sup>  
وقولها : كأن لم يكونوا حِمَى يُتَّقَى .

الحِمَى : نقيضُ المَبَاحِ ، وَعَزَّ هَاهُنَا : معناه غَلَبَ ، من قول الله عز وجل :

(١) لجرير ، وهو في ديوانه ص ٢٢٥ ، برواية : « وهوايَ فيكم » ، وعليها يفوت الاستشهاد . والبيت  
برواية النحاة في الكتاب ٢٨٧/٣ ، ونُسب فيه للراعي ، وهو في ملحق ديوانه ص ٣١١ . وانظره في شرح  
المفصل ١٢٨/٢ ، ١٣٨/٥ ، ورفض المبانى ص ٣٢٩ ، والجني الداني ص ٣٠٦ ، واللسان ( مع ) وغير  
ذلك مما تراه في حواشي تلك الكتب . وأعاد ابن الشجري في المجلس التاسع والستين .  
(٢) مجالس ثعلب ص ٣٨٦ ، وقد تصرَّف المصنَّف في كلام ثعلب ؛ ليبلِّغَ به ما درَجَ عليه من السُّهولة  
واليسر .

(٣) في المجالس : فلَمَّا أصبح .

(٤) سورة الإسراء ٦٤ .

﴿ وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴾<sup>(١)</sup>.

وَبَزَّ: معناه سَلَبَ ، تقول : بَزَزْتُ الرَّجُلَ : إِذَا سَلَبْتَهُ سِلَاحَهُ ، وَيُقَالُ لِلسِّلَاحِ الْمَسْلُوبِ : هَذَا بَزُّ فُلَانٍ .

و « مَنْ » فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى الَّذِي ، وَمَوْضِعُهَا مَعَ « عَزَّ » رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَ « بَزَّ » خَبْرُهَا ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ الْمَبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ ، خَبْرٌ عَنِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ « النَّاسُ » وَالْعَائِدُ إِلَى النَّاسِ مَحذُوفٌ ، كَمَا حَذَفُوهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : « السَّمْنُ مَنَوَانٍ يَدْرَهُمْ » يَرِيدُونَ : مَنَوَانٍ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ : مَنْ عَزَّ مِنْهُمْ بَزَّ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « إِذْ ذَاكَ » خَبْرًا عَنِ النَّاسِ ، لَمَّا ذَكَرْتَهُ لَكَ مِنْ امْتِنَاعِ الْإِنْخِبَارِ بِظُرُوفِ الزَّمَانِ عَنِ الْأَشْخَاصِ ، وَإِذَا بَطَّلَ أَنْ يَكُونَ « إِذْ ذَاكَ » خَبْرًا عَنِ « النَّاسِ » بَقِيَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِبَزَّ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « مَنْ » شَرْطِيَّةً ، لِأَنَّ الشَّرْطَ وَجَوَابَهُ لَا يَعْمَلُ وَاحِدًا مِنْهُمَا فِيمَا قَبْلَهُ بِإِجْمَاعِ الْبَصْرِيِّينَ ، كَمَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الِاسْتِفْهَامِ مَا يَكُونُ فِي حَيْزِهِ ، وَأَجَازَ قَوْمٌ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ أَنْ يَعْمَلَ جَوَابُ الشَّرْطِ فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، لِمَفَارَقَتِهِ الِاسْتِفْهَامَ بِكَوْنِهِ جَزَاءً ، فَعَلِيَ قَوْلُ هَؤُلَاءِ ٢٤٧ تَحْتَمِلُ « مَنْ » أَنْ تَكُونَ شَرْطًا .

/ فَأَمَّا « ذَاكَ » فَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ ، أَيْ ذَاكَ كَائِنٌ أَوْ موجودٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ « ذَاكَ » عَلَى انْفِرَادِهِ خَفِضًا ، لِأَنَّ « إِذْ » لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ ، فَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ « ذَاكَ » وَخَبْرُهُ جَزٌّ .

وقولها : « وَكَانُوا سَرَاةَ بَنِي مَالِكٍ » سَرَاةُ الْقَوْمِ : سَادَتْهُمْ ، ذَوُّ السَّخَاءِ وَالْمَرْوَةِ ، وَاحِدُهُمْ : سَرِيٌّ ، وَإِنْتِصَابُ « فَخْرًا وَعِزًّا » عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِمَا الْمَصْدَرُ الَّذِي هُوَ الزَّيْنُ .

(١) سورة ص ٢٣ .

(٢) الأصول ٦٩/١ ، ٣٠٢/٢ ، وكتاب الشعر ص ٢٤٧ ، ٣١٤ ، ٥٤٨ .

(٣) انظر كتاب الشعر ص ٢٤٧ .

### مسألة

إن قيل : لِمَ حَذَفُوا مِنَ الْخَطِّ أَلْفَ مُلِكٍ وَصَلِحَ وَخَلِدَ ، إِذَا سَمُّوا بِهِنَّ ، وَلَمْ يَحْذَفُوا أَلْفَ سَالِمٍ وَعَامِرٍ ؟

قيل : لَمَّا كَثُرَتِ التَّسْمِيَةُ بِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ وَأَمِنُوا اللَّبْسَ فِيهِنَّ ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يُسَمُّوا بِمُلْكٍ وَلَا بِصَلِحٍ وَلَا بِخَلْدٍ ، حَذَفُوا أَلْفَاتِهِنَّ ، تَخْفِيفًا <sup>(١)</sup> ، لِأَنَّهُمْ يَعْتَمِدُونَ التَّخْفِيفَ فِي الْخَطِّ ، كَمَا يَعْتَمِدُونَهُ فِي اللَّفْظِ ، وَلَمْ يَحْذَفُوا أَلْفَ سَالِمٍ وَعَامِرٍ ، مَخَافَةَ الْإِلْتِبَاسِ بِسَلْمٍ وَعُمَرَ ، وَنَظِيرُهُنَّ فِي ذَلِكَ حَارِثٌ ، حَذَفُوا أَلْفَهُ ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يُسَمُّوا بِحَرْثٍ .

وقولها : « فِي الْقَدِيمِ سَرَاةُ الْأَدِيمِ » سَرَاةُ الشَّيْءِ : ظَاهِرُهُ ، وَجَمْعُهَا فِي الْبَيْتِ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْأَدِيمِ ، يُسَمَّى فِي صِنَاعَةِ الشَّعْرِ : التَّرْصِيعَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرَأَةٍ جَاهِلِيَّةٍ فِي مَرْثِيَّةٍ :

رَفَاغُ أَلْوِيَةٍ شَهَادُ أُنْدِيَةٍ سَدَّادُ أَوْهِيَةٍ فَتَّاحُ أُسْدَادِ  
قَوْلٌ مُحْكَمَةٌ نَقَاضُ مُبْرَمَةٍ فَرَّاجُ مُبْهَمَةٍ طَلَّاعُ أَنْجَادِ

قولها : « سَدَّادُ أَوْهِيَةٍ » الْوَهْيُ : الشَّقُّ فِي الْأَدِيمِ وَغَيْرِهِ ، وَالْوَاهِيُ : الْمُنْشَقُّ ، <sup>(٢)</sup> وَلَيْسَ حَقُّ فَاعِلٍ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى أَفْعَلَةٍ ، وَلَكِنهَا أَتَبَعَتْهُ الْأَلْوِيَةُ وَالْأُنْدِيَةُ ، كَمَا قَالُوا : إِنِّي ٢٤٨  
لَأَتِيهِ بِالْعَدَايَا وَالْعَشَايَا ، وَالْعَدَاةُ لِأَتَجْمَعَ عَلَى الْعَدَايَا ، وَإِنَّمَا أَتَبَعُوهَا الْعَشَايَا ، فَإِذَا

(١) ويجوز فيهن إثبات الألف أيضاً . قاله ثعلب ، وحكاها أبو حيان عن بعض شيوخه . ذكره السيوطي في الهمع ٢/٢٤٠ . لكنني أتبه هنا إلى أن ألف « مالك » قد ثبتت في أصل الأمل ، في بيت الخنساء .  
(٢) في هذا تفصيل حكاها السيوطي ، قال في الكلام على حذف الألف : « وحذفت أيضاً من الحارث علماً ؛ لكثرة الاستعمال ، بخلافه صفة ، وشرطه أيضاً ألا يجرد من الألف واللام ، فإن جرد منها كتبت بالألف ، نحو حارث ، لعلاً يلتبس بحرث علماً ، واللبس مع اللام مفقود ؛ لأنها لا تدخل على كل علم » .  
(٣) هي فارعة بنت شداد المرثية ، ترقى أختها مسعود بن شداد . والبيتان من قصيدة تُنسب لفارعة ، ولعمرو بن مالك النخعي ، ولأبي الطمَّحان القيني . حماسة ابن الشجري ص ٣٠٤ ، وأمل القالي ٢/٣٢٤ ، والسَّمَطُ ص ٩٧٠ ، وفيه فضل تخرُّج . وانظر قواعد الشعر لثعلب ص ٨٨ .  
(٤) في هـ : وليس فاعل يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَلَةٍ .

أفردوا لم يقولوا : غدايا ، ومثله في الإتيان قول الآخر<sup>(١)</sup> :

هَتَاكَ أُخْيِيَّةٌ وَأَلَاجُ أُبُويَّةٍ يَخْلِطُ بِالْجِدِّ مِنْهُ الْبِرُّ وَاللِّينَا

جَمَعَ الْبَابَ عَلَى أُبُويَّةٍ ، لِمَكَانِ أُخْيِيَّةٍ ، وَلَوْ أَفْرَدَ لَمْ يَقُلْ : أُبُويَّةٌ .

وَالْأَنْدِيَّةُ لَيْسَتْ بِجَمْعِ نَادٍ ، لَمَّا قُلْنَا مِنْ أَنْ فَاعِلًا لَا يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَلَةٍ ، وَلَكِنهَا جَمْعُ نَدِيٍّ ، كَرَغِيفٍ وَأَرْغَفَةٍ ، وَهُوَ مَجْلِسُ الْقَوْمِ وَمُتَحَدِّثُهُمْ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقولها : « قَوْلٌ مُحْكَمَةٌ » أَيْ قَصِيدَةٌ مُحْكَمَةٌ .

و « نَقَاضٌ مُبْرَمَةٌ » أَيْ قَضِيَّةٌ مُبْرَمَةٌ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : أُبْرَمْتُ الْأَمْرَ : أَيْ أَحْكَمْتُهُ ، وَأُبْرَمْتُ الْحَبْلَ : إِذَا ضَفَّرْتَهُ فَأَجْدَتَ ضَفْرَهُ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ أُمَّ أُبْرُمُوا أُمَّرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقولها : « قَرَأُحٌ مُبْهَمَةٌ » أَيْ خُطْبَةٌ مُبْهَمَةٌ ، وَالْخُطْبَةُ : الْأَمْرُ الشَّاقُّ ، وَكُلُّ أَمْرٍ مُلْتَبِسٍ خُطْبَةٌ ، وَإِذَا بُولِغَ فِي وَصْفِهِ بِشِدَّةِ الْإِلْتِبَاسِ ، قِيلَ : خُطْبَةٌ عَوِصَاءٌ ، وَالْمُبْهَمُ مِنْ الْأُمُورِ وَالْأَبْوَابِ : الَّذِي مَالَهُ مَا تَمَّى ، قَالَ :

الْفَارِجِيُّ بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ<sup>(٤)</sup>

(١) تميم بن مقبل . وقيل : القلاخ بن جناب . والبيت مفرد في ذيل ديوان تميم ص ٤٠٦ ، وتخرجه فيه ، وزد عليه المنصف ٣٢٦/٢ ، من غير نسبة .

(٢) هذا هو القياس ، ولكن « النادى » جمع سماعاً على أندية . راجع اللسان ، والمصباح ( ندى ) ، وجمع أيضاً على أنداء ، في حديث أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه : « كَتْنَا أَنْدَاءً فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » . قال ابن الأثير : « الْأَنْدَاءُ : جَمْعُ النَّادِي ، وَهُمْ الْقَوْمُ الْمُجْتَمِعُونَ » النهاية ٣٧/٥ .

(٣) سورة مريم ٧٣ .

(٤) سورة الزخرف ٧٩ .

(٥) في هـ : وإن .

(٦) نسبه سيويه في الكتاب ١٨٥/١ ، لرجل من بنى ضبئة ، وهو من غير نسبة في المقتضب =



وقولها : « طَلَّعُ أَنْجَادٍ » الأنجاد : جمع نَجْدٍ ، وهو ما ارتفع من الأرض ، وقالوا  
أيضاً في جمعه : أنجد ، وهو القياس .<sup>(١)</sup>

ومن مُستحسن الترصيع في الشعر المحدث قول مروان بن أبي حفصة :  
هُمُ الْقَوْمُ إِنْ قَالُوا أَصَابُوا وَإِنْ دُعُوا أَجَابُوا وَإِنْ أَعْطُوا أَطَابُوا وَأَجْرَلُوا  
وقول المتنبي :<sup>(٢)</sup>

مُعْطَى الْكَوَاعِبِ وَالْجُرْدِ السَّلَاحِبِ وَالْ  
بِيضِ الْقَوَاضِي وَالْعَسَالَةِ الذُّبُلِ  
وقوله :<sup>(٣)</sup>

فَنَحْنُ فِي جَدَلٍ وَالرُّومُ فِي وَجَلٍ وَالْبُرُّ فِي شُعْلٍ وَالْبَحْرُ فِي حَجَلٍ  
/ ومن قيل الخنساء أيضاً :

٢٤٩

طَوِيلُ النَّجَادِ رَفِيعُ الْعِمَا دِ سَادَ عَشِيرَتِهِ أَمْرَدَا  
يُحْمَلُهُ الْقَوْمُ مَا عَالَهُمْ وَإِنْ كَانَ أَصْغَرُهُمْ مَوْلِدَا

يقال : عالني الشيء : أي أثقلني وغلبني ، وقد وردَ هذا الفنُّ من البديع في  
القرآن ، فمنه ما اختلف إعرابه ، ومنه ما جاء متفق الإعراب ، فما اختلف إعرابه قوله

= ١٤٥/٤ ، والفصول الخمسون ص ٢١٩ ، وأساس البلاغة ( بهم ) ، وفيه وفي الكتاب : الفارسي .  
وانظر زيادة تخرج في حواشي الكتاب .

(١) فإن قياس « فَعَلَ » أن يُجمع على « أَفْعَلُ » جمع قلة ، نحو فُلْسٌ وَأفْلَسٌ ، وَكَلْبٌ وَأَكْلَبٌ ، وَشَهْرٌ  
وَأَشْهُرٌ .

(٢) ديوانه ص ٨٨ ، وتخرجه في ص ١٢٨ . والقصيدة في حماسة ابن الشجري ص ٣٨٦ ، وكنوز  
العرفان لابن قيم الجوزية ص ٢٢٣ ، وابن القيم يسمي هذا اللون من البديع : السهل الممتنع - وهو أقرب إلى  
الوصف من التعريف - ويسميه ابن أبي الإصبع : التسميط ، وابن معصوم : المناسبة اللفظية ، وأنشدا البيت .  
تحرير التحرير ص ٢٩٥ ، وأنوار الربيع ٣/٣٦٥ .

(٣) ديوانه ٣/٧٩ .

(٤) ديوانه ٣/٨٠ ، وتحرير التحرير ص ٢٩٩ ، وجعله ابن أبي الإصبع من باب التجزئة ، وهو عند ابن  
معصوم من باب التسميع . أنوار الربيع ٦/٢٤٩ .

(٥) ديوانها ص ٣٠ .

تعالى : ﴿ وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ﴾ <sup>(١)</sup> ومما اتفق إعرابه قوله عز وجل : ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ فَضْرَبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴾ <sup>(٣)</sup> وليس ﴿ الْعَذَابُ ﴾ رأس آية عند جميع أصحاب الأعداد ، إلا الكوفيين . <sup>(٤)</sup>

وقولها :

يَحْفَرُ أَحْشَاءَهَا الْحَوْفُ حَفْرًا

الحَفْرُ : الدَّفْعُ ، والحَفْرُ : الطَّعْنُ بِالرُّمْحِ ، والحَفْرُ : السَّوْقُ وَالْحَثُّ .

وقولها : « بَمَلْمُومَةٍ رَدَاحٍ » أى بكتيبة مَلْمُومَةٍ ، وهى التى كثر عددها ، واجتمع فيها المِقْتَبُ إِلَى المِقْتَبِ ، والرَّدَاحُ : الكَثِيرَةُ الفُرْسَانِ ، وامرأة رَدَاحٌ : ثَقِيلَةُ الأَوْرَاقِ .

والرُّكُزُ : الصَّوْتُ الخَفِيٌّ ، وفى التَّنْزِيلِ : ﴿ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقولها : « بِيضِ الصَّفَّاحِ وَسُمْرِ الرَّمَّاحِ » جَمَعَهَا بَيْنَ الصَّفَّاحِ وَالرَّمَّاحِ ، كجَمْعِهَا القديم والأديم ، ويُقال لِكُلِّ سَيْفٍ عَرِيضٍ : صَفِيحَةٌ ، وقياسُهَا فى الجَمْعِ صَفَّاحٌ ، كسَفِينَةٍ وَسَفَّانٍ ، وليس حَقُّهَا أَنْ تُجْمَعَ عَلَى فِعَالٍ ، وَجَمَعُهَا عَلَى الصَّفَّاحِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونُوا جَمَعُوهَا أَوَّلًا عَلَى الصَّفِيحِ ، كالسَفِينَةِ وَالسَّفِينِ ، ثُمَّ جَمَعُوا الصَّفِيحَ عَلَى الصَّفُّحِ ، قِيَاسًا عَلَى رَغِيْفٍ وَرُغْفٍ ، وَكُتِبَ وَكُتِبَ ، ثُمَّ جَمَعُوا الصَّفُّحَ عَلَى الصَّفَّاحِ ، كالمُشْطِ وَالْمِشَاطِ ، ومثله جَمْعُ الجُمْدِ ،

(١) سورة الأحزاب ٢٠ .

(٢) سورة الإسراء ٥٥ .

(٣) سورة الحديد ١٣ .

(٤) انظر جمال القراء ص ٢٢٠ ، وبصائر ذوى التمييز ٤٥٣/١ .

(٥) آخر سورة مريم .

وهو المكان / المرتفع ، على الجِمام ، وما جاء جَمَعَ جَمْعَ قَوْلِهِمْ : أصائل ، ٢٥٠  
والواحد : أصييل ، فقدرُوا جَمَعَهُ على أصل ، كقضييبٍ وقضيبي ، ثم جمعوا الأصل في

(١) من هنا إلى آخر الفقرة حكاه أبو حيان في كتابه « تذكرة النحاة » ص ٣٧٢ - ٣٧٥ ثم ذكر بعده كلام ابن الخشاب الذي تعقب به ابن السجري : « قال ابن الخشاب : أخطأ من عدّه وجوه : أصيل وزنه فعيل ، والهمزة فاء والصاد عين واللام لام ، فليُحفظ هذا للحاجة إليه فيما يأتي ، فقوله : « فقدرُوا جمعه على أصل » لا يسع نحوياً جهل جمع أصيل على أصل ، لأن ذلك ظاهرٌ متردّد في كلامهم . قال الأعشى :  
ولا بأحسن منها إذ دنا الأصل

وقال آخر [ طرفة - ديوانه ص ١٤٦ ] :

وجامل نحووع من نيبه زجر المعلّى أصلاً والميّخ

وما وُجد مستعملاً لا يقال له : مُقدّر ، بل يُقال : جُمع على كذا ، لكنه لم يعرفه ، وباب الجمع وإن غلب عليه السماع والقياس فيه يُسمّى أكثرياً ، فلا يُعذر نحوئ في جهل ظواهره . وقوله : « ثم جمعوا الأصل في التقدير على أصال ، كمشط وأمشاط » إن كان أصال جمعاً لأصل ، فلا يحتاج أن يقول : إنه مُقدّر ، لأنّ فعلاً قد جاء في جمعه أفعال ، مجيئاً صالحاً ، ولكن هاهنا فرق ، وهو أن فعلاً يجمع على أفعال إذا كان مفرداً ، كعُنق ، والجمع لا يُقدّم على جمعه إلا بسماع ، ومن قاسه فقد جهل ، ألا ترى أنه لم يجيء في كتب وكتب ورسول وعجز : أفعال ، فلا وجه لتمثيله بالمفرد وتشبيهه به وحمله عليه .... وبعد فالأولى في الأصال أن يكون جمعاً لأصيل من أول وهلة ، لا جمعاً لجمعه الذي هو أصل ، فإن جَمَعَ فعيل على أفعال جاءت منه حروفٌ صالحة العِدّة ... » ذكر منها أمثلة كثيرة منها : يتيم وشريف ونجيب . ثم قال : وقوله : جمعوا الأصال إلى آخره ، خطأ ظاهر ، لأنه جعل الصاد فاء ، وهى عين الكلمة . ثم اندفع ابن الخشاب في كلام طويل لا يتحمّله هذا المقام . وانظر ارتشاف الضرب ٢١٩/١ .

هذا وقد أنكر السهيلي أن يُوجد في الكلام « جمع جمع الجمع » وذهب إلى أن الأصائل جمع أصيلة ، والأصيلة لغة معروفة في الأصيل ، وجمع الأصيل : أصل . أما أصال عنده فهى جمع أصل الذي هو اسم مفرد في معنى الأصائل ، لا جمع أصل ، الذي هو جمع . ثم أورد كلاماً كثيراً في المسألة ختمه بقوله : « ولا أعرف أحداً قال هذا القول - أعنى جمع جمع الجمع - غير الزجاجي وابن عُرَيز « الروض الأنف ١/١٧٥ ، ١٧٦ ، وقد وجدت كلام ابن عُرَيز في كتابه غريب القرآن ص ١٨ ، قال : « أصيل : ما بين العصر إلى الليل ، وجمعه أصيل ثم أصال ثم أصائل ، جمع جمع الجمع » . وكلام الزجاجي في كتابه الجمل ص ٣٨٢ .

وانظر ما قبل عن هذا الجمع في تفسير الطبري ١٣/٣٥٥ ، والقرطبي ٧/٣٥٥ ( في تفسير الآية ٢٠٥ من سورة الأعراف ) وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٣٨٣ ، وجمع الهوامع ٢/١٨٤ ، وتاج العروس ( أصل ) .

هذا وقد رأيت مثالا آخر لجمع جمع الجمع ، قال أبو الحسن الأخفش في « تُجر » بضم التاء والجم ، إنه جمع تجار ، ككتّيب وكتاب ، وتجار جمع تجر ، كصحاب وصحب ، وتجر ، بالفتح والسكون : أحد جموع تاجر . راجع شرح بانث سعاد لابن هشام ص ٣٣ ، واللسان ( تجر ) .

التقدير على آصال ، كمْشُطٍ وأمشاطٍ ، وعُنُقٍ وأعناق ، ثم جمعوا الآصال على أصائل ، وكان قياسه : أصائل ، على أفاعيل ، كأقوالٍ وأقاويل ، وأنعامٍ وأنعيم ، ولكنهم ألزموه القصر ، استثقالاً لتوالي ثلاثة أحرفٍ معتلة : الألف والهمزة والياء ، والهمزة مقارنةً للألف في المخرج .

والوجه الآخر في الصَّفاح : أن يكون جَمْعُ صَفْحَةٍ ، كجَفْنَةٍ وجِفَانٍ ، والصَّفْحَةُ : وجهُ السيف ، فالتقدير على هذا : بسُيُوفٍ بيضِ الصَّفاح .

وأما وصفهم الرِّمَاحَ بالسُّمرة ، إذا بالْعُوا في مدجها ، فإنَّ القنا إذا بقي حتى يَسْمُرَ في منابته ، دلَّ ذلك على نُضْجِه وشِدَّتِه .

\* \* \*

### المجلس الثالث والثلاثون

يتضمَّن تَمَمَّةَ تفسيرِ آياتِ الخنساءِ ، وغيرِ ذلكِ ، وهو مجلسُ يومِ السبتِ ، الخامسَ عشرَ من شهرِ ربيعِ الأولِ ، من سنةِ ستِّ وثلاثينَ وخمسمائةِ .

قولها : « بِيضُ الصَّفَاحِ » : الباءُ متعلِّقةٌ بحالٍ من المضمرِ في « تُغَادِرُ » أى تغادرِ الملمومةُ للأرضِ ركزاً مُلتبسةً ببيضِ الصَّفَاحِ .

والباءُ من قولها : « فالبييضُ ضَرْباً » متعلِّقةٌ بالفعلِ الناصبِ للمصدرِ ، أى فيضُربونَ بالبييضِ ضَرْباً ، وكذلك « وبالسُّمْرِ وَخِزاً » تقديره : وَيَخْرُونَ بالسُّمْرِ وَخِزاً ، والوَخْرُ : الطَّعْنُ بالرمحِ وغيره ، ولايكونُ نافذاً .

وقولها :

وَيَحْيِلُ تَكْدُسُ بِالْدَّارِعِينَ

التكْدُسُ : مشىُ الفرسِ مُثَقلاً .

وقولها : « يَجْمِزُنَ جَمَازاً » الجَمَازُ مِنَ السَّيْرِ : أشدُّ مِنَ العَنَقِ ، ومنه قيلُ للبعيرِ : جَمَازٌ .

والباءُ في قولها : « بَأَنَّ لَا يُصَابُ » زائدةٌ ، كما زيدتُ في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمِ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾<sup>(١)</sup> ولو أسقطتها لكان الجزءُ بإسقاطها مخروماً ، وهذا الوزنُ من / ٢٥١

(١) العنقُ ، بفتحِ التينِ : السَّيْرُ الفَسِيحُ السَّرِيعُ .

(٢) سورة العلقِ ١٤ .

المتقارب ، فوزن الجزء فعولن ، فلو سقطت الباء صار فععلن ، والحرم إنما يأتي في الجزء الأول من البيت ، وقد جاء في الجزء الأول من النصف الثاني من قول امرئ القيس :

وعين لها حذرة بادرة شقت ماقيهما من أخر<sup>(١)</sup>

وقد ذكرت هذا البيت ومافيه فيما قدّمته من الأمالي .

ويجوز في قولها : « يُصَاب » الرفع ، على أن تكون « أن » مخففة من الثقيلة ، والنصب على أن تكون المصدرية التي وضعت خفيفة ، والقول فيهما أن كل واحدة منهما مختصة بنوع من الفعل ، ولهما اشتراك في نوع منه ، فالمخففة من الثقيلة تقع بعد الأفعال الثابتة المستقرّة في النفوس ، نحو أيقنت وعلمت ورأيت ، في معنى علمت ، فحكّمها في ذلك حكم الثقيلة ، وقد عرفت أن الثقيلة موضوعة للتوكيد ، فهي ملائمة في المعنى لما ثبت واستقرّ من الأفعال ، لأن التوكيد لايقع بما لايبث في النفوس ، تقول : علمت أنك منطلق ، وأيقنت أنك جالس ، وكذلك تقول : أعلم أن لايقوم زيد ، وأرى أن سيقوم [ بكر<sup>(٢)</sup> ] برفع يقوم ، كما جاء في التنزيل : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَن لَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا<sup>(٣)</sup> ﴾ وجاء فيه : ﴿ لَعَلَّ يَعْلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ أَن لَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> ﴾ المعنى أنهم لا يقدرُونَ ، وكذلك [ هي ] في مصحف أبي<sup>(٥)</sup> .

(١) جاء بهامش الأصل حاشية : « لا يتحقّق الحزم بحذف الباء هنا ؛ لأن حركة آخر الجزء المقبوض تنوب عن الباء ، وإنما يتحقّق الحزم في البيت في أول النصف الثاني إذا كان العروض محذوفة ، ومثل هذا البيت يقع فيه التمام والقبض والحذف » .

(٢) فرغت منه في المجلس الثامن عشر .

(٣) سقط من هـ .

(٤) سورة طه ٨٩ ، وقد تكلم ابن الشجري على « أن » المخففة من الثقيلة ، بإسهاب في المجلس التاسع

والسبعين .

(٥) سورة الحديد ٢٩ .

(٦) في هـ : « لا يقدرُونَ على شيء » ، وأسقطت هذه الزيادة متابعة للأصل ، والكتاب ١٦٦/٣ .

(٧) سقط من هـ .

والناصبية للفعل ليست من التوكيد في شيء ، وهي مع ذلك تُصَرِّفُ الفعل إلى الاستقبال الذي لا ينحصرُ وقتُه ، فهي بهذا ملائمةٌ للفعل الذي ليس بثابت ، نحو الطمع والرجاء والخوف والتمنى والإشفاق والاشتفاء ، تقول : أرجو أن يقومَ ، وأطمعُ أن تُعطيني ، وأخاف أن تسبقني ، وأشفقُ أن تفوتني ، وأشتهى أن تزورني ، كما جاء في القرآن : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ﴾ وجاء فيه : / ﴿ وَأَخَافُ أَنْ ٢٥٢ يَأْكُلَهُ الذُّئْبُ ﴾ و ﴿ الشَّفَقْتُ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ ﴾ .

وأما ما اشتركا فيه من الفعل ، فالظنُّ والحُسابُ والرَّعْمُ والخيلانُ ، فهذا النحو لا يمتنع وقوعُ كلِّ واحدةٍ منهما بعده ، تقول في الناصبة للفعل : ظننتُ أن تنطلقَ ، وأظنُّ أن تخرجَ ، وفي التنزيل : ﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ وفيه : ﴿ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ وتقول في الثَّقِيلَةِ والمُخَفَّفَةِ منها : أظنُّ أنك منطلقٌ ، وأظنُّ أن لا تقومُ يافتى ، وإنما حسنُ هذا لأنه شيءٌ قد استقرَّ في ظنِّك ، كما استقرَّ في علمك ، إذا قلت : علمتُ أنك منطلقٌ ، وكذلك تقول فيما يستقرُّ في حُسابك : حسبتُ [ أنك جالسٌ ، وأحسبُ أن ستقومُ ، وفيما لم يستقرَّ : حسبتُ ] أن تُكْرِمَنِي ، وعلى الوجهين قرأ القراء : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ فرفع ﴿ تَكُونُ ﴾ أبو عمرو ، وحمزة والكسائي ، وفتحها ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ ، ومثل ذلك قولك فيما استقرَّ في زعمك : زعمتُ أن ستنتطلقُ ، قال :

- (١) سورة الشعراء ٨٢ .
- (٢) سورة يوسف ١٣ .
- (٣) سورة المجادلة ١٣ .
- (٤) سورة البقرة ٢٣٠ .
- (٥) سورة القيامة ٢٥ .
- (٦) ساقط من هـ .

- (٧) سورة المائدة ٧١ ، وانظر السبعة ص ٢٤٧ ، والكشف ٤١٦/١ ، وحواشيه .
- (٨) جرير . ديوانه ص ٩١٦ ، والمغني ص ٢٩ ، وشرح أبياته ١٤٤/١ ، وهذا بيتٌ سيَّارٌ ، وقد أعاده ابنُ الشجري في المجلس التاسع والسبعين .

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرَبَعًا أَبْشِيرَ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَأْمُرُ

وتقول فيما ليس بثابت عندك : أزعِم أن تخرج يافتى ، ولا يجوز : علمت أن تخرجوا ، فأما إجازة سيبويه : ما علمت إلا أن تقوم ، فأتى بعد العلم بالناصب للفعل ، فلأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة ، فجرى مجرى فعلها إذا قلت : أشير عليك أن تقوم ، ولو أراد العلم القاطع جعلها المخففة ، وأتى بالعرض ، فقال : ما علمت إلا أن ستقوم ، ويقبح أن تقول : أرجو أنك تفعل ، وأطمع أن ستقوم ، قال سيبويه : ولو قال : أخشى أن لا تفعل ، يريد أن يخبره أنه يخشى أمراً قد استقر عنده أنه كائن ، جاز ، وليس وجه الكلام .

وأنكر أبو العباس محمد بن يزيد ما أجازه سيبويه ، من إيقاع الناصبة للفعل بعد العلم ، على الوجه الذي قرره سيبويه ، وأنكر أيضاً إيقاعه بعد الخوف والخشية ، المخففة من الثقيلة ، فقال في المقتضب ، في باب الأفعال التي لا تكون معها / إلا أن ٢٥٣ الثقيلة ، والأفعال التي لا تكون معها إلا الخفيفة ، والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة : وزعم سيبويه أنه يجوز : خفت أن لا تقوم يافتى ، إذا خاف شيئاً كالمستقر [ عنده ] وهذا بعيد ، قال : وأجاز أن تقول : ما أعلم إلا أن تقوم يافتى ، إذا لم ترد علماً واقعاً ، وكان هذا القول على معنى المشورة ، أى أرى من رأى أن تقوم ، قال : وهذا في البعد كالذى قبله .

وأقول : إن استبعاد أبي العباس لما أجازه سيبويه ، من إيقاع المخففة بعد الخوف ،

(١) الكتاب ١٦٨/٣ .

(٢) هذا من تخرىج سيبويه نفسه ، ولكن ابن الشجري بسط عبارته .

(٣) في الأصل وهـ : « أن تفعل » وأثبت ما في الكتاب ١٦٧/٣ ، وهو الصواب ، ويؤكد حكاية المبرد الآتية

(٤) المقتضب ٨/٣ .

(٥) في هـ : « لا يجوز » ولم ترد « لا » في الأصل ، والمقتضب ، والكتاب .

(٦) تكملة من المقتضب ، وسبقت قريباً .



على المعنى الذى عناه سيبويه ، استبعاداً غير واقع موقعه ، لأن الشعر القديم قد ورد بما أنكره أبو العباس ، وذلك قول أبى مِخْجَن الثَّقَفِيِّ :

إِذَا مِتُّ فَادْفِنْنِي إِلَى أَصْلِ كَرْمِيَّةٍ تَرَوُّى عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُرْوَقَهَا <sup>(١)</sup>  
وَلَا تَدْفِنْنِي بِالْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَامْتُ أَنْ لَا أَذُوقَهَا

وقد جاءت الثقيلة بعد الخوف فى الشعر وفى القرآن ، ومجىء الثقيلة أشد ، فالشعر قوله <sup>(٢)</sup> :

وَمَا خِيفْتُ يَا سَلَامُ أَنَّكَ قَاطِعِي

والقرآن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وكذلك استبعاده لإجازة سيبويه : ما أعلم إلا أن تقوم ، استبعاداً فى غير حقه ، لأن سيبويه قد أوضح المعنى الذى أراد به فى قوله : « وتقول : ما علمتُ إلا أن تقوم ، إذا أردتُ أنك لم تعلم شيئاً كائناً ألبتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى من الرأى أن تقوم ، فأنت لا تُخبر أن قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما يُستقبل » والذى

(١) معانى القرآن ١/١٤٦ ، ٢٦٥ ، وتفسير الطبرى ٤/٥٥١ ، والصاهل والشاحج ص ٣٣٨ ، والمعنى ص ٢٨ ، وشرح أبياته ١/١٣٨ ، والخزانة ٨/٣٩٨ ، وحواشيا . وذكر البغدادي ص ٤٠٢ أن رواية ابن السكيت :

وَلَا تَدْفِنْنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي يَقِينَا إِذَا مَامْتُ لَسْتُ أَذُوقَهَا

(٢) هو أبو العول الطهوي ، على ما فى نوادر أبى زيد ص ٤٦ ، والبيت فيه برواية :

أَتَانِي كَلَامٌ عَنْ نُصَيْبٍ يَقُولُهُ وَمَا خِيفْتُ يَا سَلَامُ أَنَّكَ عَائِي

وكذلك جاء فى تفسير الطبرى ٤/٥٥٠ ، ومعانى القرآن ، الموضوعين السابقين . وأعاد ابن السجري بروايته هنا فى المجلس التاسع والسبعين .

(٣) سورة الأنعام ٨١ .

(٤) فى الكتاب : « إذا لم تُرد أنك قد علمت شيئاً ... » والعبارتان سواء ، على تقديم النفى وتأخيرها .

قاله سيويه غير مدفوع مثله ، لأنهم كثيراً ما يستعملون معنى بلفظ معنى آخر ،  
ألا ترى أنهم يستعملون عَلِمَ الله ، بمعنى أَقْسِمُ بالله ، فيقولون : عَلِمَ اللهُ لأفعلن ،  
فهذا عندهم قَسَمَ صريح ، فكما استعملوا عَلِمَ اللهُ ، بمعنى أَقْسِمُ بالله ، كذلك  
استعملوا العِلْمَ بمعنى المَشُورَة ، فيما قاله سيويه ، وقد تَلَقَّوا العِلْمَ والظنَّ بما يتَلَقَّونَ  
به الأقسام ، وإن / لم يُريدوا بهما معنى القَسَمِ ، كقوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّنْ  
مَّحِيصٍ ﴾<sup>(١)</sup> وكقوله : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٢)</sup> جاءت « ما » بعد  
الظنَّ والعِلْمَ ، مجيئها في قولك : أَقْسِمُ بالله ما فعلت ، وإذا تأملت ما ذكرته لك ، من  
استعمال معنى بلفظ معنى آخر ، في الكتاب العزيز ، وفي الشعر القديم ، وفي  
الكلام الفصيح ، وقفت من ذلك على أمرٍ عجيب ، فأول فهمك ما ذكره لك من  
هذا الفن ، بعد ذكر أصول المعاني وفروعها .

قال أبو الحسن الأخفش ، في كتابه الذي سماه : الأوسط : معاني الكلام سبعة ،  
وهي محيطة بالكلام : خَبِرٌ واستخبارٌ ، وهو الاستفهام ، ودُعَاءٌ نحو : يا زيدُ  
ويا عبدَ اللهِ ، وتَمَنُّ ، نحو : ليت زيدا أتانا ، وألأ ماءً بارداً ، وأمرٌ ، نحو قولك : أقبِلْ  
وأذْبِرْ ، وطلَبٌ [ وهو ] بصيغة الأمر ، كقولك للخليفة : أجزني<sup>(٣)</sup> ، انظر في أمري ،  
فالأمر لمن هو دُونك ، والطلب إلى من أنت دُونه .

وقال غير الأخفش : معاني الكلام ، خبرٌ واستخبارٌ - وهو طلب الخبر - وأفعلٌ  
ولا تفعلٌ ، ونداءٌ وتَمَنُّ وعَرَضٌ ، وقال آخرون : وإباحةٌ وتَدَبُّ .  
ولعمري إن صيغة أفعل ، تتناول مع تناولها الأمر الإباحة والتدب وغيرهما ، مما  
ستقف عليه .

(١) في هـ : ولقد .

(٢) سورة فصلت ٤٨ .

(٣) سورة يوسف ٧٣ .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) في هـ : « أجزني » بالزاي ، وهو بالراء في الأصل ، هنا وفي المجلس التالي .

وقوم جعلوا النهي داخلاً في حيز الأمر ، ولذلك لم يذكره الأحفش ، قالوا : لأنك إذا قلت : لا تأكل ، كان بمنزلة قولك : دَعِ الأكل .

وعند قوم من المحققين أن الصيغتين تدلان على معنيين ، كل واحد منهما قائم بنفسه ، وإن اشتركا في بعض المواضع .

وقد أدخل قوم النداء في باب الأمر ، فقالوا : إذا قلت : يارجل ، فكأنك قلت : تنبه ، وليس هذا القول بشيء ، لأنك إذا قلت : يازيد ، لم تقل : قد أمرته ، وقال بعضهم : النداء خبرٌ من / وجه ، وغير خبرٍ من وجه ، فإذا قلت : يافسق ، فهذا ٢٥٥ خبرٌ ، لدخول التصديق والتكذيب فيه ، فلذلك أوجب الفقهاء الحدَّ على القاذف بهذا اللفظ ، فإذا قلت : يازيد ، فليس بخبر ، لامتناع التصديق والتكذيب فيه . وجعل بعض أهل العلم التعظيم لله سبحانه ، معنى مفرداً ، وكذلك التعجب ، وأدخلهما آخرون في الخبر ، فقالوا : إذا قال القائل : لا إله إلا الله ، فقد أخبر أنه معترفٌ بذلك ، وأنه من أهل هذه المقالة ، وقال من جعله معنى بنفسه : لو كان تعظيم الله خبراً محضاً ، لما جاز أن يتكلم به المرء خالياً ليس معه من يخاطبه [ به ] ولكنه تعبد لله ، وإقرارٌ برؤوبيته ، يتعرض به قائله للثواب ، ويتجنب العقاب ، فهؤلاء جعلوا هذا الضرب من الكلام خارجاً عن الخبر المحض ، كقول المرء خالياً بنفسه : أساء إلى فلان ، وغصبني مالي ، وأسمت بي عدوي ، يقول ذلك على وجه التحزن والتفجع ، وكذلك يقول على وجه التشكر : أحسن إلى فلان ، وبذل لي ماله وجاهه ، فجعلوا التعظيم لله معنى على حدته ، وإن كان بلفظ الخبر .

(١) هكذا ، هنا وفي المجلس التالي . وأخشى أن تكون « لم تكن قد أمرته » .

(٢) هذا موضع خلاف ، والأكثر أنه لا يحدُّ بهذا اللفظ ، لأنه من الكلام الذي يحتمل معنيين ، ولم يعتبره قنفاً . المغني لابن قدامة ٢١٠/١٠ - ٢١٣ .

(٣) في هـ : التعظيم فيه سبحانه .

(٤) ليس في هـ .

(٥) في هـ : الشكر .

وَمَنْ أَخْرَجَ التَّعَجُّبَ مِنَ الْخَيْرِ ، وَجَعَلَهُ مَعْنَى مَنْفَرْدًا عَلَى حِيَالِهِ ، قَالَ : إِنَّ فِي لَفْظِهِ مِنْ مَعْنَى الْمِبَالِغَةِ مَا لَيْسَ فِي الْخَيْرِ الْمَخْضُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي حَيْزِ الْخَيْرِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ حَسُنَ جِدًّا ، وَتَمَثِيلُهُ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِيهِ : شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ : الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا شَيْءٌ وَعِنْدَ آخَرِينَ : شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا كَأَنَّ .

وَاجْتَلَفُوا فِي الْعَرَضِ ، فَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ مِنَ الْخَيْرِ ، لِأَنَّهُ إِذَا عَرَضَ عَلَيْكَ النُّزُولُ فَقَالَ : أَلَا تَنْزِلُ ، فَقَدْ أَخْبِرَ بِأَنَّهُ يُحِبُّ نَزْوَلَكَ عِنْدَهُ ، وَأَدْخَلَهُ قَوْمٌ فِي الِاسْتِفْهَامِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ كَلْفِظِهِ ، وَلَوْ كَانَ اسْتِفْهَامًا لَمْ يَكُنِ الْمَخْاطَبُ بِهِ مَكْرِمًا لِمَنْ خَاطَبَهُ ، وَلَا مُوجِبًا عَلَيْهِ بِذَلِكَ شُكْرًا .

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ التَّحْضِيضَ مَعْنَى مَنْفَرْدٌ ، وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّهُ إِذَا قَالَ : هَلَّا فَعَلْتَ ٢٥٦ كَذَا ، / فَقَدْ أَمَرَ الْمُحْضُوضَ بِذَلِكَ الْفِعْلِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : التَّمْنَى دَاخِلٌ فِي الْخَيْرِ ، وَكَذَلِكَ التَّرَجُّى ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ : لَيْتَ لِي مَالًا ، فَقَدْ أَخْبِرَ أَنَّهُ تَمَنَّى ذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوا لَمَا امْتَنَعَ فِيهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ .

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْجِزَاءَ قِسْمٌ مَنْفَرْدٌ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ قَوْلَ اللَّهِ سَبْحَانَهُ : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا ﴾<sup>(١)</sup> يَدْخُلُهُ التَّصْدِيقُ .

وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا ، فَالْخَيْرُ أَوْسَعُ الْمَعَانِي ، وَهُوَ أَنْ يُخْبِرَ الْمُتَكَلِّمُ غَيْرَهُ بِمَا يُفِيدُهُ مَعْرِفَتَهُ ، وَحُدُّهُ دَخُولُ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ فِيهِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ : مُوجِبٌ وَغَيْرُ مُوجِبٌ ، فَالْمُوجِبُ : مَا عَرِيَ مِنْ أَدْوَاتِ النِّفْيِ ، وَهِيَ « لا - ولن - وما - ولم - ولَمَّا »

(١) فِي الْكِتَابِ ٧٢/١ .

(٢) سُورَةُ الْجِنِّ ١٣ .

في نحو ﴿ بَلْ لَمَّا يَدُوْقُوا عَذَابٍ ﴾<sup>(١)</sup> و « إن » في نحو : ﴿ إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا ﴾<sup>(٢)</sup> ولات في نحو : ﴿ وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ ﴾<sup>(٣)</sup> أى وليس الحين حين مَهْرَبٍ .

ومن الأفعال : « ليس وأبى » يدلُّك على أن « أبى » نفى صريح ، قولك : أبى زيدٌ إلا أن يقوم ، كقولك : لم يُرِدْ زيدٌ إلا أن يقوم ، كما جاء في التنزيل : ﴿ وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنَمِّ نُورَهُ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ومن أدوات النفي « غير » لأنها للمخالفة ، فهى نقيض « مثل » تقول : جاءنى رجلٌ مثلك ، أى يُشابهك ، ورجلٌ غيرك : أى يُخالفك .

فمثال الموجب : زيدٌ منطلقٌ ، وفي الدار زيدٌ ، وجاء محمد ، وسيخرج خالد ، ودُخِرَج العِدْل ، وسيباع الثوبُ .

وقد يكون النفي جحداً ، فإذا كان النافي صادقاً فيما قاله سُمى كلامه نفيّاً ، وإن كان يعلم أنه كاذبٌ فيما نفاه سُمى ذلك النفي جحداً ، فالنفي إذن أعمُّ من الجحد ، لأن كلَّ جحدٍ نفيٌّ ، وليس كلُّ نفيٍّ جحداً ، فمن النفي قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ومن الجحد نفي فرعون وقومه لآيات موسى ، في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً - أى واضحةً - ﴿ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ . وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾<sup>(٦)</sup> المعنى : جحدوا بها ظُلْمًا وَعُلُوًّا ، أى ترفعاً عن الإيمان بما جاء به موسى ، فقولهم : ﴿ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾<sup>(٧)</sup> ٢٥٧

(١) الآية الثامنة من سورة ص .

(٢) سورة يونس ٦٨ .

(٣) الآية الثالثة من سورة ص .

(٤) تقدم ذكره في المجلس الحادى والعشرين .

(٥) سورة التوبة ٣٢ .

(٦) حكى هذا عن ابن الشجرى : الزركشى في البرهان ٣٧٦/٢ . وانظر الكليات ٣٣٤/٤ .

(٧) سورة الأحزاب ٤٠ .

(٨) سورة المل ١٣ ، ١٤ .

خَيْرٌ مُّوَجَّبٌ ، يُرَادُ بِهِ النَّفْيُ ، أَي مَاهَذَا حَقٌّ ، فَلذَلِكَ قَالَ : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا ﴾ أَي نَفَوْهَا وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ .

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْجَحْدِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .

وَقَدْ وَرَدَ الْخَبْرُ وَالْمُرَادُ بِهِ الْأَمْرُ ، فَمِنْ ذَلِكَ فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ <sup>(١)</sup> وَقَوْلُهُ : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> فَظَاهِرٌ هَذَا الْكَلَامُ خَبْرٌ إِلَّا أَنَّ عُلَمَاءَ الْمُسْلِمِينَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ عَلَيْهِنَّ أَنْ يَعْتَدِدْنَ لِطُلَاقِهِنَّ ثَلَاثَةَ أَقْرَاءَ ، إِذَا كَانَ الْخَيْضُ مُوجُودًا ، وَأَنْ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ إِذَا تُوُفِيَ عَنْهُنَّ أَزْوَاجُهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَعَلِمَ بِإِجْمَاعِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْأَمْرُ .

وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> وَقَوْلُهُ : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ <sup>(٤)</sup> وَقَوْلُهُ : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> فَالْهَدْيُ أَوْ مَا ذَكَرَ مَعَهُ مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ الَّذِي وَصَفَهُ اللَّهُ بِمَا وَصَفَهُ ، وَكَذَلِكَ الْعِدَّةُ مِنَ الْأَيَّامِ الْأُخْرَى ، مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ إِذَا كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ ، وَالْفِدْيَةُ مِنَ الصِّيَامِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ النُّسُكِ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ كَانَ

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢) سورة البقرة ٢٣٤ .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) سورة البقرة ١٨٥ .

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

به أذى من رأسه ، فحَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْهَدْيَ مَحَلَّهُ ، فالمعنى : فمن لم يجدْ فليصُمْ ثلاثة أيام في الحجِّ وسبعة إذا رَجَعَ ، وكذلك معنى الآية الأخرى : ومن كان [ منكم ] مريضاً أو على سفرٍ فليصُمْ من أيامٍ أُخَرَ عِدَّةَ مَا أَفْطَرَ ، وكذلك المعنى في الثالثة : فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فليَفِدْ بصيامٍ أو صدقةٍ / أوئُسُكُ ، والمرفوعاتُ الثلاثةُ ، رُفِعَها بالابتداء ، وأخبارها محذوفة ، تقديرها : فعليه ٢٥٨ عِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ ، أى صِيَامُ عِدَّةٍ ، وكذلك فعليه فِدْيَةٌ .

ونظيرُ هذه الآياتِ في مجيء الخبر بمعنى الأمر ، قوله : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾<sup>(١)</sup> أى يُرْضِعِ الْوَالِدَاتُ أَوْلَادَهُنَّ ، وقوله : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ ﴾<sup>(٢)</sup> أى حُجُّوا أَيُّهَا النَّاسُ الْبَيْتَ ، وقوله : ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> معناه : الْبَسُوا وَاسْتَبْرُوا عِنْدَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ، وَلَا تَطُوفُوا عُرَاءً ، ومن الخبر الذى يُراد به التعزية والأمر بالصبر ، قوله جَلَّ وَعَلَا : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ ﴾<sup>(٤)</sup> أى اصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُ لَكَ الْمُشْرِكُونَ ، وَتَعَزَّ بِمَنْ كَانَ قَبْلَكَ مِنَ الرُّسُلِ الَّذِينَ أُودُوا .

ومن الخبر الذى أريد به الأمر قولهم : « أَمَكَّنَكَ الصَّيِّدُ » أى أَرَمَهُ ، وقولهم : « اتَّقَى اللَّهُ أَمْرًا وَصَنَّعَ خَيْرًا »<sup>(٥)</sup> أى لِيَتَّقَى اللَّهَ وَلِيَصْنَعَ خَيْرًا .

ومن الخبر الذى أريد به النهى قوله تعالى : ﴿ يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا ﴾<sup>(٦)</sup> أى لَا تَعُودُوا .

(١) ليس في هـ .

(٢) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٣) سورة آل عمران ٩٧ .

(٤) سورة الأعراف ٢٦ .

(٥) سورة فصلت ٤٣ .

(٦) تمامه « يُتَّبَعُ عَلَيْهِ » . الكتاب ١٠٠/٣ ، ٥٠٤ ، والأصول ١٦٣/٢ والعسكريات ص ١٢٧ ، وذكر السهيليُّ منه « اتَّقَى اللَّهُ أَمْرًا » ونسبه للحارث بن هشام ، نتائج الفكر ص ١٤٦ ، وهى من كلمة

للحارث في الاستيعاب ٣٠٤/١ ، كما أفاد محقق النتائج ، وانظرها في سير أعلام النبلاء ٤٢١/٤ .

(٧) سورة النور ١٧ .

ومما جاء بلفظ الخبر والمراد به أمرٌ تأديبٍ قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾<sup>(١)</sup> معناه : قولوا سمعنا قولك ، وأطعنا حُكْمَكَ .

وأما قوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ﴾<sup>(٢)</sup> فقال بعضُ المفسرين : هو أمرٌ معناه : استأذِنُوا رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم - وقال آخرون : هو نَذْبٌ .

ومن الخبر الذى معناه إباحتُه ، قوله : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> معناه : كلوا مع هؤلاء ، وليأكلوا معكم ، وكلوا من هذه البيوت .

ومن الخبر الذى معناه نَذْبٌ قوله : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾<sup>(٤)</sup> معناه : افعلوا بهنَّ من المعروفِ مثل ما يلزمهنَّ لكم ، وقوله : ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾<sup>(٥)</sup> معناه : أفضِلُوا عليهنَّ وأحسِنُوا إليهنَّ ، وخذوا بالفضل .

٢٥٩ / ومن الخبر الذى هو أمرٌ قولُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « لا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يقرأ بفاتحة الكتاب » أى اقرءوا فى الصَّلواتِ الفاتحةَ ، ومنه ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾<sup>(٦)</sup> معناه : صوموا ، وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾<sup>(٧)</sup> معناه : فأنظروه إلى ميسرته .

(١) سورة النور ٥١ .

(٢) سورة النور ٦٢ .

(٣) سورة النور ٦١ .

(٤) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٥) من الآية نفسها .

(٦) فى الأصل ، وهـ : « فاتحة » . وأثبتته بالباء من صحيح البخارى ( باب وجوب القراءة للإمام والمأموم من كتاب الأذان ) ١٩٢/١ ، وصحيح مسلم ( باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة ، من كتاب الصلاة ) ص ٢٩٥ ، وسنن ابن ماجه ( باب القراءة خلف الإمام ، من كتاب إقامة الصلاة ) ص ٢٧٣ .

(٧) سورة البقرة ١٨٣ .

(٨) سورة البقرة ٢٨٠ .



وَمِنَ الْخَيْرِ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الدُّعَاءُ [ قَوْلُهُمْ <sup>(١)</sup> ] : « غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ، وَرَحِمَ اللَّهُ فُلَانًا ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ فُلَانًا » لَوْ كَانَ هَذَا خَيْرًا عَلَى ظَاهِرِهِ ، لَكُنْتَ مُوجِبًا لِرَحْمَةِ اللَّهِ وَمَغْفِرَتِهِ لِلْمَدْعُوِّ لَهُ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا قَصَدْتَ الرَّغْبَةَ إِلَى اللَّهِ فِي إِجَابِ الْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ لَهُ ، فَمِنْ ذَلِكَ فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ تَعَالَى ، حَاكِيًا عَنِ يُوسُفَ : ﴿ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> وَمِنَهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ <sup>(٣)</sup> :

وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا

وقول الآخر <sup>(٤)</sup> :

أَجْمَعْتُ خُلَّتِي مَعَ الْهَجْرِ بَيْنَا جَلَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْوَجْهَ زَيْنَا  
وَالْقَسَمُ ضَرِبَ مِنَ الْخَيْرِ ، كَقَوْلِكَ : أُقْسِمُ بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ ، وَلَيَمُنَّ اللَّهُ لِأَذْهَبَنَّ ،  
وَلَعَمْرُكَ لِأَنْطَلِقَنَّ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلُوهُ مَجْرَدًا مِنْ أَلْفَاظِ الْإِيمَانِ ، كَقَوْلِهِمْ : عَلِمَ اللَّهُ لَقَدْ  
كَانَ ذَلِكَ ، وَيَعْلَمُ اللَّهُ مَا كَانَ ذَلِكَ ، وَاخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَلْ  
أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ . تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي  
سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> فَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ تُوْمِنُونَ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ مَعْنَاهُ :  
آمَنُوا وَجَاهَدُوا ، وَاسْتَدَلَّ بِالْجُزْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> لِأَنَّهُ جَوَابُ

(١) ليس في هـ .

(٢) سورة يوسف ٩٢ .

(٣) مجنون بنى عامر . ديوانه ص ٢٨٣ ، وصدر البيت :

يارب لاتسلبني حيا أبدا

وأعاد ابن الشجري موضع الشاهد في المجلس الرابع والأربعين . وانظر معجم الشواهد ص ٣٨٣ .

(٤) لم أعرفه .

(٥) سورة الصف ١٠ ، ١١ .

(٦) لم يذهب المبرّد هذا المذهب ، إنما جعل ﴿ تُوْمِنُونَ ﴾ بيانا للتجارة ، و ﴿ يَغْفِرُ ﴾ مجزوم ، على أنه جواب الاستفهام ، وهو الوجه الثاني الذي عزاه ابن الشجري إلى غير المبرّد . راجع المقتضب ٨٢/٢ ، ١٣٥ . وممن نسب إلى المبرّد ما نسبه إليه ابن الشجري : مكّي في مشكل إعراب القرآن ٣٧٤/٢ ، =

الأمر ، الذى جاء بلفظ الخبر ، فهو محمولٌ على المعنى ، ودلٌّ على ذلك أيضاً أنه فى حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ : ( آمِنُوا وَجَاهِدُوا ) .

٢٦٠ وقال غيرُ أبى العباس : ﴿ تُوْمِنُونَ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ عطفُ بيانٍ على ما قبله ، كأنه لما قال : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ لم يُدَرَّ ما التِّجَارَةُ ، فبينها بالإيمان والجهاد ، فعَلِمَ بذلك أن المرادَ بها الإيمان والجهاد ، فيكون ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ ﴾ على هذا جوابَ الاستفهام ، فهو محمولٌ على المعنى ، لأنَّ المعنى : هل تُؤْمِنُونَ وَتُجَاهِدُونَ يَغْفِرُ لَكُمْ ، لأنَّ التِّجَارَةَ لَمَّا بَيَّنَّتْ بالإيمان والجهاد ، صار ﴿ تُوْمِنُونَ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ كأنهما قد وَقَعَا بعد « هل » فَحُجِلَ ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ ﴾ على هذا المعنى .

وقال الفراء : ﴿ يَغْفِرُ ﴾ جوابُ الاستفهام . فإن كان مرادُه المعنى الذى ذكرته فهو حسنٌ ، وقد كان يجب عليه أن يُوضِّحَ مرادَه ، وإن كان أراد أن قوله : ﴿ يَغْفِرُ ﴾ جوابٌ لظاهرِ قوله : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ ﴾ فذلك غيرُ جائزٍ ، لأنَّ الدلالةَ على الإيمان والجهاد لا تجبُ بها المغفرةُ وإدخالُ الجنات ، وإنما يجبان بالقبول والعمل .  
ومما جاء فيه لفظُ الخبر بمعنى الإغراء ، قولُ عمر رضوان الله عليه : « أَيُّهَا النَّاسُ

= وأبو حيان فى البحر ٢٦٣/٨ ، وأفاد ابن الجوزى ، فى زاد المسير ٢٥٤/٨ ، وابن يعيش ، فى شرح المفصل ٤٨/٧ : أن أبا إسحاق الزجاج هو الذى جعل ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ ﴾ جوابَ قوله ﴿ تُوْمِنُونَ وَتُجَاهِدُونَ ﴾ وأن معناه : آمِنُوا وَجَاهِدُوا . والأمر على ما قال فى إعراب القرآن للزجاج ١٦٦/٥ .

ويبقى أن أتبه إلى أن سياق ابن الشجرى فى إعراب الآية متفقٌ مع سياق مكِّي ، كأن ابن الشجرى ينقل عنه ، أو كأن الاثنين ينقلان عن مصدرٍ واحد . وأتبه أيضاً إلى أن نسبة هذا الرأى إلى المبرِّد قديمة ، فقد قال أبو جعفر النحاس : « وشكى لنا عن محمد بن يزيد أن معنى تُوْمِنُونَ : آمِنُوا ، على جهة الإلزام . قال أبو العباس : والدليل على ذلك ﴿ يَغْفِرُ لَكُمْ ﴾ بالجرم ؛ لأنه جواب الأمر « إعراب القرآن ٤٢٣/٣ .

(١) الحَرْفُ هنا : يُراد به الوَجْهُ من القراءة . وعبد الله هنا : هو ابن مسعود ، رضى الله عنه .  
(٢) معانى القرآن ١٥٤/٣ ، وتوجيهُ كلام الفراء فى الكشاف ١٠٠/٤ ، وحكاة القرطبى فى تفسيره

٨٧/١٨ .

(٣) هذا التعقب على الفراء ذكره مكِّي فى الموضوع السابق من المشكل . وأصله لأبى على الفارسى ، راجع المسائل المنثورة ص ١٥٥ .

(٤) فى هـ : « بالقول » وما فى الأصل مثله فى المشكل .

(٥) غريب الحديث لأبى عبيد ٢٤٨/٣ ، والفايق ٢٥٠/٣ - ٢٥٢ ، والنهاية ١٥٨/٤ ، وتذكرة =

كَذَّبَ عَلَيْكُمْ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ « معناه : عليكم بالحج والعمرة [ والزُّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ]<sup>(١)</sup>  
ومثله قول مُعَقَّر بن حِمَار البَارِقِيِّ :

وَذُبْيَانِيَّةٌ أَوْصَتْ بِنَيْهَا بَانَ كَذَّبَ الْقَرِاطِفُ وَالْقُرُوفُ<sup>(٢)</sup>  
أى عليكم بالقرَاطِفِ ، وهى القُطْفُ ، وبالقُرُوفِ فاغتمُوهما ، والقُرُوفُ : أوعيةٌ من  
أديمٍ يَتَّخَذُ فِيهَا الخَلْعُ ، وهو لَحْمٌ يُقَطَّعُ صِغَارًا ، وَيُحْمَلُ فِي السَّفَرِ ، وَقِيلَ : هو القَدِيدُ  
المَشْوِيُّ ، ومثله قولُ عنترة ، وقال أبو عبيدة والأصمعي : هو لَحْزَرُ بن لُؤْدَانَ :  
كَذَّبَ العَتِيقُ وماءُ شَنْ بَارِدٍ إِنْ كُنْتَ سَائِلْتَنِي عُبُوقًا فَادْهَبِي<sup>(٣)</sup>

وقبل هذا البيت :

٢٦١ / لَا تَذْكُرِي فَرَسِي وَمَا أَطْعَمْتُهُ  
إِنَّ العُبُوقَ لَهُ وَأَنْتِ مَسُوءَةٌ فَتَأْوِيهِ مَا شِئْتَ ثُمَّ تَحْوِيهِ

قال ابن السكيت : كان لعنترة امرأةٌ بجيلةٌ ، لا تزال تلومه في فرسٍ كان يؤثِّره  
بالعُبُوقِ ، وهو شُرْبُ العَشِيِّ ، فتهددها بالضرب الأليم ، في قوله :  
فِيكُونَ جِلْدُكَ مِثْلَ جِلْدِ الأَجْرَبِ

النحاة ص ٥٢٥ ، والخزانة ١٥/٥ ، ١٨٤/٦ ، وقد حكى الرزمخشري كلاماً جيداً في المسألة عن أبي علي  
الفارسي . وانظر المصنّف لعبد الرزاق ١٧٢/٥ ، ١٧٣ .

(١) ساقط من هـ .

(٢) غريب الحديث ٣/٢٤٩ ، وإصلاح المنطق ص ٦٦ ، والسمط ص ٤٨٤ ، والخزانة ١٥/٥ ،

١٨٨/٦ ، وغير ذلك كثير .

(٣) جَمَعَ القَطِيفَةَ الخِمْلةَ .

(٤) في هـ : فاغتموها .

(٥) ديوان عنترة ٢٧٢ - ٢٧٤ ، وتخريجه في ص ٣٤٩ ، ورواه سيبويه في الكتاب ٢١٣/٤ بقافية

سائكة « فاذهب » قال : « يريد : فاذهي » ونسبه للْحَزْرُ بن لُؤْدَانَ ، وحكى البغدادي في الخزانة ١٩٠/٦ ،

عن الصاغاني أن البيت موجود في ديوان عنترة ، والْحَزْرُ . وانظر الصاهل والشاحج ص ١٥٧ ، وحماسة

ابن الشجري ص ٢٨ ، وحواشيه ، وثمار القلوب ص ٢٦٥ ، في شرح « ابن نعمة » ، وشرح العيون

ص ٤٤٥ ، واللسان ( كذب - عتق ) .

(٦) هكذا في الأصل ، ومثله في ديوان عنترة . وكانت هكذا في هـ ثم أقحم الناسخ « من » إقحاماً

ظاهراً ، وجعل « بجيلة » بجيلة . وكذلك جاء في بعض الكتب .

أى أضربك فيبقى أثر الضرب عليك كالجرب ، وقيل : بل أراد أدعك وأجتنبك ، كما يُجتنب الجرب .

وقوله : « تحوي » التحوُّب : التوجُّع ، ثم قال : « كذب العتيق » أى عليك بالعتيق ، وهو التمر ، والشَّن : القرية الخلق ، والماء يكون فيها أبرد منه فى القرية الجديدة ، يقول : عليك بالتمر فكليه ، والماء البارد فاشربه ، ودعيني أوثر فرسى [ باللبن<sup>(١)</sup> ] ثم قال :

إِنَّ الْعَدُوَّ لَهُمْ إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ أَنْ يَأْخُذُوكَ تَكْحَلِي وَتَحْضِي

الوسيلة : القرية ، وقيل : المنزلة القريبة ، وقوله : « أن يأخذوك » موضعه نَصَبٌ ، بتقدير حذف الخافض ، أى : فى أن يأخذوك ، أى لهم قرينة إليك فى أخذهم إياك ، قدفها بإرادتها أن تؤخذ مسبيةً ، فلذلك قال : « تكحلى وتحضى » ، ثم قال :

وَيَكُونُ مَرْكَبُكَ الْقَعُودُ وَجِدْجُهُ وَابْنُ النَّعَامَةِ عِنْدَ ذَلِكَ مَرْكَبِي

أى ليس عليك من الأمر ما على ، والجدج : مَرْكَبٌ من مراكب النساء ، وابنُ النعام : فرسه ، وقيل : أراد باطن قدمه ، وقيل : أراد الطريق ، والأول أصح<sup>(٢)</sup> ، ثم قال :

وَأَنَا أَمْرٌ إِنْ يَأْخُذُونِي عَنَوَةٌ أَقْرَنُ إِلَى شَرِّ الرِّكَابِ وَأُجْنَبُ

قوله : « عنة » أى قسراً ، والركاب : الإبل [ التى ] يُحْمَلُ عليها الأثقال ،

(١) ليس فى هـ .

(٢) حكاة البغدادي عن ابن السجري ، ثم تعقبه فقال : « وهذا تحريف منه ، فإن « إن » شرطية ، لا مفتوحة مصدرية ، وقد جازمت الشرط والجزاء . وقد غفل عنهما » . الخزانة ١٩٢/٦ ، واعتبار « إن » هنا شرطية جازمة حكاة البغدادي عن الأعلام ، فى شرح شعر عنترة .

(٣) بكسر الحاء وسكون الدال .

(٤) راجع الموضوع السابق من ثمار القلوب ، واللسان ( نعم ) .

(٥) ليس فى هـ .

الواحد منها : راجلة ، ثم قال :

إِنِّي أَحَازِرُ أَنْ تَقُولَ طَعِينَتِي هَذَا غُبَّارٌ سَاطِعٌ فَتَلَبِّبِ  
يَقَالُ لِلْمَرْأَةِ : طَعِينَةٌ ، مَا دَامَتْ فِي هَوْدَجٍ ، وَالتَّلَبُّبُ : التَّحْزِيمُ ، أَيْ تَحْزِيمٌ  
لِلْمُحَارَبَةِ .

وَمِمَّا جَاءَ فِيهِ الْوَعِيدُ بِلَفْظِ الْخَبْرِ فِي التَّنْزِيلِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ سَتَكْتُبُ مَا قَالُوا  
وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ﴾ ﴿ سَتَكْتُبُ شَهَادَتَهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾ ﴿ سَتَنْفِرُ لَكُمْ آيَةُ  
الْثَّقَلَانِ ﴾ ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ ﴾ .

وَقَدْ وَرَدَ الْخَبْرُ الْمَوْجِبُ ، وَالْمَرَادُ بِهِ النَّفْيُ ، كَقَوْلِ الْأَعْشَى :

أَتَيْتُ حُرَيْثًا زَائِرًا عَنْ جَنَابَةٍ فَكَانَ حُرَيْثٌ عَنْ عَطَائِي جَائِدًا  
أَي لَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا .

\*\*\*

(١) فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ص ٦٠ « التَّحْزِيمُ بِالسَّلَاحِ » وَأَنْشَدَ عَجْزَ بَيْتِ عَنْتَرَةَ .

(٢) سُورَةُ الزَّخْرَفِ ١٩ .

(٣) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ١٨١ .

(٤) سُورَةُ الرَّحْمَنِ ٣١ .

(٥) سُورَةُ الْفَجْرِ ١٤ .

(٦) دِيْوَانُهُ ص ٦٥ ، وَحُرَيْثٌ : هُوَ الْحَارِثُ بْنُ وَعَلَةَ ، وَصَغَّرَهُ تَحْقِيرًا . رَاجِعِ الْمَجْمَعُ ٧٤/١ ، مَعَ

إِنْصَحِيفِ فِي عَجْزِ الْبَيْتِ . وَقَوْلُهُ : « عَنْ جَنَابَةٍ » أَي عَنْ بُعْدِ وَعُرْبَةٍ .

## المجلس الرابع والثلاثون

### يتضمَّن القول في الاستخبار

الاستخبارُ والاستفهامُ والاستعلامُ واحدٌ ، فالاستخبارُ : طلبُ الخبرِ ،  
والاستفهامُ : طلبُ الفهمِ ، والاستعلامُ : طلبُ العلمِ ، والاستخبارُ نقيضُ الإخبارِ ،  
من حيثُ لا يدخلُه صدقٌ ولا كذبٌ ، وأدواته حروفٌ وأسماءٌ وظُروفٌ ، فالحروفُ :  
الهمزة وهل وأم ، والهمزة أمُّ البابِ ، ألا تراها تكون للإثباتِ ، كقوله <sup>(١)</sup> :

أَطْرِبًا وَأَنْتَ قَنْسِرِيٌّ

خاطبَ نفسه مستفهِمًا ، وهو مُثَبِّتٌ ، أي قد طَرِبْتَ ، ولا يجوزُ : هل طَرِبًا ؟  
ويدلُّك على قُوَّةِ الهمزة في بابها أنَّ حرفَ العطف الذي مِن شأنه أن يقع قبلَ  
المعطوفِ ، لا يتقدَّمُ عليها ، بل لها الرُّتبة الصِّدْرِيَّةُ عليه ، كقولك : أفلم أكرمك ،  
أو لَمْ أحسن إليك ؟ كما جاء في التنزيلِ : ﴿ أَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ ﴿<sup>(٢)</sup> - ﴿ أَوْ كَلَّمَا

(١) العجاج . ديوانه ص ٣١٠ ، والكتاب ١/٣٣٨ ، ٣/١٧٦ ، والمقتضب ٣/٢٢٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩ ،  
والفصول الخمسون ص ١٩٧ ، والمقرب ٢/٥٤ ، والمغنى ص ١٢ ، وشرح أبياته ١/٥٤ ، والخزانة  
١١/٢٧٤ ، وغير ذلك كثير .

والقَنْسِرِيُّ : الشيخ . قال الأعلام : وهو معروفٌ في اللغة ، ولم يُسَمَّعْ إلَّا في هذا البيت . حكاه  
البغدادِيُّ .

(٢) في هـ : يُخاطبُ .

(٣) هذا من تأويل سيبويه ، مع اختلافٍ في العبارة . راجع الموضوع الثاني المذكور من الكتاب .

(٤) سورة البقرة ٨٧ ، وجاء في الأصل ، وهـ « أوكَلَّمَا » بالواو ، تحريف .

عَاهَدُوا عَهْدًا<sup>(١)</sup> ﴿ وجاء تقديمُ العاطف على « هل » على القياس ، تقول : هل جاء زيد ، وهل عندك محمد ؟

والأسماءُ المستفهمُ بها « مَنْ وما وَكَمْ وأَيَّ » في نحو : أَيُّ القومِ عندك ؟ وأَيَّ / ٢٦٣ الخيلِ رَكِبْتَ ؟ فإن أضيفتْها إلى اسمٍ من أسماء الزمان أو المكان ، أخرجتها بذلك إلى الظرفية ، لأنها بعضُ مائضاف إليه ، كقولك : أَيُّ الشهورِ خرجتْ ؟ وأَيُّ المنازلِ نزلتْ ؟

والظُرُوفُ المستفهمُ بها « أَيْنَ وكيف ومتى وأَيَّانَ وأَيَّيَّ » وإنما عدُّوا « كيف » في الظروف ، للاستفهام بها عن الحال ، والحالُ تشبه الظرف ، لأنها عبارةٌ عن الهيئة التي يقع فيها الفعل ، ولذلك تقول : كيف زيدٌ جالسا ؟ أى على أَيِّ هيئةٍ جلوسه ، كما تقول : أين زيدٌ قائما ؟ فينوب « كيف » مناب اسم الفاعل في نصب الحال ، كنيابة أين .

فأما أوضاعُ هذه الكَلِمِ : فأين وُضِعَتْ في هذا الباب للاستفهام عن المكان [ ومتى ] وأَيَّانَ للاستفهام عن الزمان ، وإنما قلتُ : في هذا الباب ، لأن « أين » تُفارقُ الاستفهام إلى الشرط ، وكذلك متى ، وكيف يُستفهم بها عن الأحوال ، وأَيَّيَّ يتجاذبها شَبَّهان ، شَبَّهُ أين ، وشَبَّهُ كيف ، وقد جاء التنزيل بهما ، في قوله : ﴿ يَا مَرْيَمُ أَنِّي لَكَ هَدَا<sup>(٢)</sup> ﴿ أى من أين لك هذا ؟ وفي قوله : ﴿ أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا<sup>(٣)</sup> ﴿ أى كيف يُحْيِي هذه الله ؟

(١) الآية المئمة المائة من سورة البقرة .

(٢) تقدّم وجه شبه الحال بالظرف في المجلس السابع عشر ، والخامس والعشرين .

(٣) ساقط من هـ .

(٤) سورة آل عمران ٣٧ .

(٥) سورة البقرة ٢٥٩ .

و « مَنْ » للاستفهام عن العُقلاء ، و « ما » يُستفهم بها عن ذوات غير العقلاء ، وعن صفات العقلاء ، فذوات غير العقلاء ضربان : أجسامٌ وأحداثٌ ، والأجسامُ ضربان : أحدهما الحيواناتُ الصَّوَامِتُ ، والآخر الجماداتُ والنباتاتُ والمائعات ، وغير ذلك ، يقول القائل : مامعك ؟ فتقول : فرسٌ أو دينارٌ أو عُصْنُ آسٍ ، أو ماءٌ وردٍ ، ومثال الاستفهام بها عن صفات العقلاء ، أن تقول : مَنْ عندك ؟ فتقول : زيدٌ ، فيستفهمك بعد ذلك عن صفته ، فيقول : وما زيدٌ ؟ فتقول : رجلٌ طويلٌ أَسْمُرُ بَرَّازٌ ، وفي التنزيل : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(١)</sup> .

و « كم » يُستفهم بها عن الأعداد ، وأى تستغرق هذا كله ، لأن الإضافة / تَلَزَمَهَا ، لفظاً أو تقديراً ، فهي عبارة عن بعض مائضاف إليه . ٢٦٤

### فصل

والاستفهام يقع صَدَرَ الجملة ، وإنما لزم تصديره ، لأنك لو أَخَّرْتَهُ تناقض كلامك ، فلو قلت : جلس زيدٌ أين ؟ وخرج محمدٌ متى ؟ جعلت أول كلامك جملةً خبريةً ، ثم نقضت الخبر بالاستفهام ، فلذلك وجب أن تُقَدِّمَ الاستفهام ، فتقول : أين جلس زيدٌ ؟ ومتى خرج محمد ؟ لأنَّ مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد ، وزمان خروج محمد ، فزال بتقديم الاستفهام التناقض .

### فصل

وقد وردَ الاستفهامُ بمعانٍ مُبَايِنَةٍ له ، فمن ذلك مجيئه بمعنى الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> أى انتهوا ، ومثله : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> أى

(١) سورة الشعراء ٢٣ ، وقد أفرد ابن الشجرى المجلس الثامن والستين لـ « ما » .

(٢) فى هـ : أين زيدٌ جالس .

(٣) سورة المائدة ٩١ .

(٤) سورة النور ٢٢ .



أَجِبُوا هَذَا ، وَكَذَلِكَ ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> أَيْ تَذَكَّرُوا ، وَ ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> أَيْ اخْشَعُوا ، ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَاسَلَّمْتُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> أَيْ أَسَلِمُوا ، ﴿ وَمَالِكُمْ لِأَثْقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> أَيْ قَاتِلُوا .

وَمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنْ مَجِيءِ الِاسْتِفْهَامِ بِمَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

قَوْلًا لِذُودَانَ عَيْبِدِ الْعَصَا مَاعَرَّكُمْ بِالْأَسَدِ الْبَاسِلِ

أَيْ لَا تَغْتَرُّوا وَكُونُوا عَلَى حَذَرٍ ، وَمِثْلُهُ لِلْأَعَشَى :

أَلَسْتُ مُنْتَهِيًّا عَنْ نَحْتِ أَثْلَتِنَا وَلَسْتُ ضَائِرَهَا مَا أَطَّتِ الْإِبِلُ

أَيْ أَنْتَ عَنَّا فَلَسْتُ تَضُرُّنَا .

وَمِمَّا جَاءَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ بِالتَّنْبِيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾<sup>(٧)</sup> كُلُّ هَذَا بِمَعْنَى تَنْبِيْهِ عَلَى هَذَا ، وَاصْرَفَ فَكَّرَكَ إِلَيْهِ ، وَاعْجَبَ مِنْهُ .

٢٦٥ / وَيَكُونُ تَنْبِيْهًا عَلَى الشُّكْرِ كَقَوْلِهِ : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾<sup>(٨)</sup> .

وَيَكُونُ تَوْبِيْخًا كَقَوْلِهِ : ﴿ أَكْذَبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا ﴾<sup>(٩)</sup> ، ﴿ أَفَبِالْبَاطِلِ

(١) الآية الثالثة من سورة يونس ، ومواضع أخرى من الكتاب العزيز ، تراها في المعجم المفهرس ص ٢٧٢ .

(٢) سورة الحديد ١٦ .

(٣) سورة آل عمران ٢٠ .

(٤) سورة النساء ٧٥ .

(٥) ديوانه ص ١١٩ ، ٢٥٦ ، والبيان والتبيين ٨٠/٣ ، وثمار القلوب ص ٦٢٨ ، في شرح « عبيد

العصا » . والبيت من غير نسبة في اللسان ( عصا ) .

(٦) ديوانه ص ٦١ ، واللسان ( أطم - أثل ) .

(٧) سورة البقرة ٢٥٨ .

(٨) سورة الفرقان ٤٥ .

(٩) سورة البقرة ٢٤٣ .

(١٠) في هـ : للشكر .

(١١) الآية السادسة من سورة الضحى .

(١٢) سورة النمل ٨٤ .

يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ، ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجُتُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ  
أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ <sup>(٤)</sup> وكذلك هي توبيخ في  
قراءة من قرأها بلفظ الخبر .

ومن الاستفهام الذي ورد بمعنى الأمر ، والمراد به التوبيخ قوله : ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ  
اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا﴾ <sup>(٥)</sup> أي هاجروا .

وقد جاء التوبيخ في الظاهر لغير المُذنب ، مبالغة في تعنيف فاعل الذنب ، وفي  
تكذيبه ، كقول الله سبحانه لعيسى عليه السلام : ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي  
وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ <sup>(٦)</sup> وَيَخُذْهُ ، والمراد بذلك تكذيب قومه ، ومثله : ﴿أَنْتُمْ  
أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقد جاء الاستخبار والمراد به الخبر ، كقوله تعالى : ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى  
لِلْكَافِرِينَ﴾ <sup>(٨)</sup> أي جَهَنَّمَ مَثْوَاهُمْ ، وكقوله : ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ <sup>(٩)</sup> أي قد  
حكمتم بالباطل ، حين جعلتم لله ما تكرهونه لأنفسكم ، ومنه : ﴿أَفَمَنْ يَتَّبِعِ بَوَّجْهِهِ  
سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ <sup>(١٠)</sup> خبر « مَنْ » محذوف ، تقديره : كَمَنْ يَنْعَمُ فِي الْجَنَّةِ ،

(١) سورة النحل ٧٢ ، والعنكبوت ٦٧ .

(٢) سورة الصافات ٩٥ .

(٣) سورة البقرة ٢٨ .

(٤) سورة الأحقاف ٢٠ ، وقراءة الاستفهام هذه بهزة مطوَّلة ، كما رُسمت في الأصل ، وقرأ بها ابن

كثير ، وقرأ ابن عامر : ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بهزتين ، على الاستفهام أيضا . والقراءة بلفظ الخبر التي أشار إليها ابن  
الشجري بهزة واحدة ، لقبية السبعة . راجع كتاب السبعة ص ٥٩٨ ، والكشف ٢٧٣/٢ .

(٥) سورة النساء ٩٧ .

(٦) في هـ : فهاجروا .

(٧) سورة المائدة ١١٦ .

(٨) سورة الفرقان ١٧ .

(٩) سورة العنكبوت ٦٨ ، والزمر ٣٢ .

(١٠) سورة الصافات ١٥٤ ، والقلم ٣٦ .

(١١) سورة الزمر ٢٤ .

والمعنى : ليس هذا هكذا ، ومثله في مجيء الاستفهام والمراد به الخبر المنفي قوله تعالى : ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ <sup>(١)</sup> أى لم يخلقوا شيئاً ، وجاء بمعنى الخبر الموجب في قوله : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> المعنى : الله يكفى عبده ، و ﴿ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَنْ تَرْكَبِي ﴾ <sup>(٣)</sup> أى أدعوك إلى أن تركبي ، وبمعنى الخبر المنفي قوله : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(٤)</sup> أى ليسا سواءً ، ويكون خبراً بافتخار ، كقوله تعالى حاكياً عن فرعون : ﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾ <sup>(٥)</sup> وبما جاء فيه الاستفهام بمعنى الخبر الموجب ، قول جرير :

أَلَسْتُمْ خَيْرٌ مِنْ رَكِيبِ الْمَطَايَا وَأُنْذَى الْعَالَمِينَ بَطُونٍ رَاجٍ

أى أنتم خير من ركب المطايا ، فلذلك قال عبد الملك حين أنشده هذا البيت :

/ نحن كذلك ، ولو قال جرير هذا على جهة الاستخبار ، لم يكن مدحاً ، وكيف ٢٦٦  
يكون هذا استفهاماً ، وقد جعل الرواة لهذا البيت مكاناً علياً ، حتى قال بعضهم :  
هو أمدح بيت . <sup>(٦)</sup>

وقد جاء لفظ الاستفهام الصريح المستعمل بالهمزة وأم ، خبراً في قول القائل <sup>(٨)</sup> :

مَاضِرٌ تَغْلِبُ وَائِلٌ أَهْجَوْتَهَا أَمْ بُلَّتْ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

(١) سورة فاطر ٤٠ ، والأحقاف ٤ .

(٢) سورة الزمر ٣٦ .

(٣) سورة النازعات ١٨ .

(٤) سورة فصلت ٤٠ .

(٥) سورة الزخرف ٥١ .

(٦) ديوانه ص ٨٩ ، ١٠٥٣ ، وانظر الخصائص ٤٦٣/٢ ، ٢٦٩/٣ ، والمعنى ص ١١ ، وشرح أبياته ٤٧/١ ، والجمل المنسوب للخليل ص ٤٦ ، ٢٤٧ ، وأنشده جيه الدين السبكي ، في عروس الأفراح

٢٩٧/٢ ( شروح التلخيص ) ، حكاية عن ابن الشجري . وهو في غير كتاب .

(٧) راجع طبقات فحول الشعراء ص ٣٧٩ ، وفهارسه ، والمصون ص ٢٢ .

(٨) الفرزدق . ديوانه ص ٨٨٢ ، وكتاب الشعر ص ٤٧٠ .

المعنى : ماضرها هجاؤك وبولك ، وأكثر مايجيء هذا بعد التسوية كقولك :  
سواءً على أقمت أم قعدت ، أى سواء على قيامك وقعودك ، ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ  
أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> أى سواء عليهم إنذارك وإياهم وترك إنذارك ، ومثله :  
﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾<sup>(٢)</sup> التقدير : جزعنا وصبرنا سواءً ، فسواءً فى هذا  
ليس بمبتدأ ، كما ظن بعضهم ، وإنما هو خبر المبتدأ المقدر ، على ما مثلته لك ، وكيف  
يكون قولك : « أَقَمْتُ » خبراً لسواء ، وهو جملة خالية من عائد إلى « سواء » ظاهر  
أو مقدر ، وكذلك « صَبَرٌ » فى قوله :

ماضراً تغلب وائل أهجوتها

مستند إلى الفاعل المقدر ، الذى هو هجاؤك .

ومثل مجيء الاستفهام بمعنى الخبر بعد التسوية ، مجيئه فى قولك : ما أذرى أزيد  
فى الدار أم عمرو ؟ ومنه قول زهير :

وما أذرى وسوف إخال أذرى أقوم آل حصن أم نساء

وحذف الآخر الهمزة فى قوله :

(١) الآية العاشرة من سورة يس ، وإذا اعتبرت الواو التى فى أول الآية وآو العطف فهى الآية السادسة من  
سورة البقرة .

(٢) سورة إبراهيم ٢١ .

(٣) ديوانه ص ٧٣ ، وأعاده ابن الشجرى فى المجلس السابع والسبعين . وانظر تخريجه فى معجم الشواهد  
ص ٢١ . وقد رد ابن هشام على ابن الشجرى استشاده بالبيت على مجيء الاستفهام بمعنى الخبر . قال :  
« والذى غلط ابن الشجرى حتى جعله من النوع الأول ، توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود ألبتة ،  
لمناقضته لفعل الدراية . وجوابه أن معنى قولك : علمت أزيد قائم ؟ : علمت جواب أزيد قائم . وكذلك :  
ما علمت » . المغنى ص ٤١ ، وانظره بمباشرة الأمير ٤١/١ ، وشرح أبياته ١٩٤/١ .

(٤) هو عمر بن أبى ربيعة ، كما صرح ابن الشجرى فى المجلس السابع والسبعين . والبيت فى ديوانه  
ص ٢٦٦ ، والكتاب ١٧٥/٣ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، والمختص ٥٠/١ ، والجمل المنسوب للخليل  
ص ٢٣٥ ، والبسيط ص ٣٥١ ، وشرح الجمل ٢٣٨/١ ، والمغنى ص ٧ ، وشرح أبياته ٢٥/١ ، والخزانة  
١٢٢/١١ ، وغير ذلك كثير .

- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيمٍ الْجَمْرَ أَمْ بِشِمَانٍ  
أراد : أَسْبَعُ ؟ وقد قيل في قول عمر بن أبي ربيعة :  
ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ الْقَطْرِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ  
إِنَّهُ أَرَادَ : أَتُحِبُّهَا ؟ فحذف همزة الاستفهام ، وقيل : إنه أراد الخبر ، أى أنت  
تُحِبُّهَا . ومعنى : « قُلْتُ بَهْرًا » : أى قلت : نعم أُحِبُّهَا حُبًّا بَهْرِيًّا بَهْرًا .  
ومما لم يُخْتَلَفَ فِي حَذْفِ / هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ مِنْهُ قَوْلُ الْكَمَيْتِ بْنِ زَيْدٍ : ٢٦٧  
وَلَا لَعِبًا مِثِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ<sup>(١)</sup>  
أراد : أَوْذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟ وَقَوْلُ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ :  
وَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمِئَشِرٍ أَتُونِي فَقَالُوا مِنْ رِبْعَةٍ أَوْ مُضْرٍ<sup>(٢)</sup>  
أُمُّ الْحَيِّ قَحْطَانٍ<sup>(٣)</sup> .  
أراد : أَمِنْ رِبْعَةٍ ؟ وَكَذَلِكَ قِيلَ فِي حِكَايَةِ [ قَوْلِ ] مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ وَتِلْكَ  
نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾<sup>(٤)</sup> إِنْ الْمُرَادُ : أَوْ تِلْكَ ؟  
وَمِنْ الاسْتِفْهَامِ الَّذِي أُرِيدُ بِهِ النِّفْيُ قَوْلُهُ جَلَّ اسْمُهُ : ﴿ فَاسْتَفْتِهِمُ الرَّبُّكَ الْبَنَاتُ  
وَلَهُمُ الْبُنُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> أَى لَا يَكُونُ هَذَا ، وَقَوْلُهُ حَاكِيًّا عَنْهُمْ : ﴿ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ  
(١) ديوانه ص ٤٣١ ، والخصائص ٢/٢٨١ ، والمعنى ص ٧ ، وشرح أبياته ١/٣٣ ، واللسان ( بهر ) ،  
ومعجم الشواهد ص ٦٧ .  
(٢) صدره :  
طربث وما شوقاً إلى البيض أطرب  
وهو مطلع قصيدته العالية . الهاشميات ص ٣٦ ، والخصائص ٢/٢٨١ ، والمحتسب ١/٥٠ ، والمعنى ص ٧ ،  
وفي غير كتاب .  
(٣) شعر الخوارج ص ٢٤ ، وتخرجه في ص ١٥٥ ، وزد عليه كتاب الشعر ص ٥٦ ، ٣٨٥ .  
(٤) تمامه :  
أُمُّ الْحَيِّ قَحْطَانٍ فَتَلُكُمُ سَفَاهَةً كَمَا قَالَ رَوْحٌ لِي وَصَاحِبُهُ زُفَرٌ  
(٥) ليس في هـ .  
(٦) سورة الشعراء ٢٢ ، وتأويل الكلام على الاستفهام هو قول الأخفش . في معاني القرآن ص ٤٢٦ ،  
وانظر تفسير القرطبي ١٣/٩٦ ، والتأويل الآخر : أنه على الإقرار ، وعليه الفراء . معاني القرآن ٢/٢٧٩ .  
(٧) سورة الصافات ١٤٩ .

بَيْنَنَا ﴿١﴾ أَي مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ، وَمِثْلُهُ : ﴿ أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ ﴾ أَي لَمْ يَشْهَدُوا ذَلِكَ ،  
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّمَ أَوْ تَهْدِي أَلْعَمَى ﴾ مَعْنَاهُ : لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْكَ ،  
كَأَنَّ قَالًا : ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الصَّمَّمَ الدُّعَاءَ ﴾ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿ فَمَنْ  
يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ ﴾ مَعْنَاهُ : لَا يَهْدِيهِ أَحَدٌ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ﴾ أَي  
لَمْ نَعْمَى بِهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبْتِي أَحَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعْبِ أَيِّ الرِّجَالِ الْمُهْدَبِ

أَي لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ مُهْدَبًا بِلَاذْنِبٍ لَهُ ، وَمِثْلُهُ :

فَهْدَى سَيْوْفٌ يَأْصُدُّ بِنَ مَالِكٍ جِدَادٌ وَلَكِنْ أَيْنَ بِالسَّيْفِ ضَارِبٌ

أَي لَيْسَ أَحَدٌ يَضْرِبُ بِالسَّيْفِ ، وَمِثْلُهُ :

أَلَا هَلْ أَحْوَى عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمٍ

(١) الآية الثامنة من سورة ص .

(٢) سورة الزخرف ١٩ .

(٣) سورة الزخرف ٤٠ .

(٤) سورة النمل ٨٠ .

(٥) سورة الروم ٢٩ .

(٦) سورة ق ١٥ .

(٧) ديوانه ص ٧٨ ، وهذا بيتٌ سيارٌ ، قلما يخلو منه كتابٌ ، ويورده أصحاب المعاني والبلاغيون شاهدًا على التمثيل والتذييل . انظر المصون ص ٩ ، وتحرير التحرير ص ٢١٨ ، ٣٨٨ ، وأنوار الربيع ٦٣/٢ ، ٣٩/٣ ، ومعاهد التنصيص ٣٥٨/١ .

(٨) في هـ : ليس من الرجال مهذبٌ لا ذنب له .

(٩) من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ١٦٤/١ ، وعنه شرح أبيات المغني ٧٦/٦ .

(١٠) صدره :

يقول إذا أقلوتى عليها وأقردت

وهو للفرزدق ، في ديوانه ص ٨٦٣ ، والموضع السابق من معاني القرآن ، وتفسير الطبري ٣٠١/٥ ، والمغني ص ٣٨٨ ، وشرح أبياته ٦٥/٦ ، واللسان ( قرد - قلا ) ، ومعجم الشواهد ص ٣٦٤ .  
وأقلوتى : ارتفع وانتصب . وأقردت : سكنت وتماوتت . وشرح البيت وسياقه تراه في اللسان .

أى ليس يُوجَدُ هذا .

ومما جاء بلفظ الاستفهام ومعناه الوعيد قوله : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا <sup>(١)</sup> ﴾ معناه : أفنترككم ولا نذكركم بعقابنا ؟

ومما جاء بمعنى الحثّ قوله : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا <sup>(٢)</sup> ﴾ ويكون تهديدًا على جهة التنبيه ، كقوله : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ <sup>(٣)</sup> ﴾ إلى آخر القصة ، ويكون تحذيرًا كقوله : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ <sup>(٤)</sup> ﴾ ، ويكون / تعجبًا ، كقول ٢٦٨ جرير :

غَيْضَنَ مِنْ عِبْرَاتِهِنَّ وَقُلْنَ لِي مَاذَا لَقِيتَ مِنَ الْهَوَىٰ وَلَقِينَا  
وكقول الآخر :

وكيف يُسِيغُ المرءُ زادًا وجارُهُ خَفِيفَ الْمَعَىٰ بَادِي الْخِصَابَةِ وَالْجُهْدِ <sup>(٥)</sup>  
وكقول الأعشى :

شِبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرَوَةٌ فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا  
جعل الخبر والاستفهام جميعاً تعجباً ، ويكون عَرْضاً ، كقولك : ألا تنزل عندنا ؟  
ألا تنال من طعامنا ؟ والعرض بأن يكون طلباً أولى من أن يكون استفهاماً ، وإنما  
أدخله من أدخله في حيز الاستفهام ، لأن لفظه لفظ الاستفهام ، وليس كلُّ

(١) الآية الخامسة من سورة الزخرف .

(٢) سورة البقرة ٢٤٥ ، والحديد ١١ .

(٣) سورة المرسلات ١٦ .

(٤) سورة آل عمران ٢٥ .

(٥) ديوانه ص ٣٨٦ ، وتخرجه في ص ١٠٧٩ ، والبيت يُنسَبُ إلى المعلّوط السعدي ، انظر شرح

الحماسة للمرزوق ص ١٣٨٢ .

(٦) البيت من مقطوعة لقيس بن عاصم المنقرى ، رضى الله عنه ، وتُنسَبُ إلى حاتم الطائي . انظر

زيادات ديوانه ص ٣١٢ ، وانظر حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ١/١٢٩ ، وشرح أبيات المغني له

. ٣١٤/٤

(٧) ديوانه ص ١٣٥ ، والمغني ص ٢٣٦ ، وشرح أبياته ٣٠٢/٤ .

ما كان بلفظ الاستفهام يكون استفهاماً حقيقياً ، على ما بينته لك ، ولو كان العرَضُ استفهاماً ، ما كان المخاطبُ به مكرماً ، ولا أَوْجَبَ لقائله على المَقُولِ له شكراً .

### فصل يتضمَّنُ القولَ في الأمر

وأقول : حَدُّ الأمر : استدعاءُ الفعل بصيغةٍ مخصوصة مع علوِّ الرتبة ، وقد استحقَّ هذا الاسمَ باجتماع هذه الثلاثة ، فأما علوُّ الرتبة ، فإنَّ أصحاب المعاني قالوا : الأمر لِمَنْ دُونَكَ ، والطلبُ والمسألةُ لِمَنْ فَوْقَكَ ، كقولك للخليفة : أجزئني ، وسَمَّوْا هذه الصيغةَ إذا وُجِّهَتْ إلى الله تعالى : دُعَاءٌ ، لأنَّ الدعاءَ الذي هو النداءُ يَصْحَبُهَا ، كقولك : اللهم اغفر لي ، وياربِّ ارحمني ، وإذا كانت لِمَنْ فَوْقَكَ من الآدميين سَمَّوْها سؤْلاً وطلباً ، فهي بهذين الاسمين إذا وُجِّهَتْ إلى الله سبحانه أولى .

وقد قدّمنا أن للأمر صيغتين ، إحداهما للمُواجه ، وهي أَفْعَلُ ، والأخرى للغائب ، وهي لِيَفْعَلُ ، فمثال الأمر الواجب : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ <sup>(١)</sup> ﴾ - ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ <sup>(٢)</sup> ﴾ - ﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ <sup>(٣)</sup> ﴾ - ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ <sup>(٤)</sup> ﴾ ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ <sup>(٥)</sup> ﴾ - ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ <sup>(٦)</sup> ﴾ .

وقد وردت هذه الصيغةُ والمرادُ بها النَّذْبُ والاستحباب ، والنَّدْبُ : كلُّ ما في فعله

(١) في المجلس السابق .

(٢) الآية الثامنة من سورة المائدة .

(٣) سورة التوبة ٢٩ .

(٤) سورة البقرة ٢١ .

(٥) سورة الإسراء ٧٨ .

(٦) سورة البقرة ١٨٥ .

(٧) سورة الحج ٢٩ .



ثواب ، وليس في تركه عقاب ، كقوله : ﴿ اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾<sup>(١)</sup> وقوله : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾<sup>(٢)</sup> وكقول النبي عليه وآله السلام : « مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ »<sup>(٣)</sup> .

وقد جاءت هذه الصيغة والمراد بها إباحة الشيء بعد حظره ، كقوله : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> بعد قوله : ﴿ إِذَا تُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾<sup>(٥)</sup> وكذلك قوله : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾<sup>(٦)</sup> بعد قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾<sup>(٧)</sup> ومنه : ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا ﴾<sup>(٨)</sup> ومنه : ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ ﴾<sup>(٩)</sup> ومنه : ﴿ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup> ومنه : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(١١)</sup> فكل هذا مما ليس في فعله ثواب ، ولا في تركه عقاب .

ويكون هذا اللفظ الأمرى بمعنى الوعيد كقوله تعالى : ﴿ اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾<sup>(١٢)</sup> - ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾<sup>(١٣)</sup> - ﴿ فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ ﴾<sup>(١٤)</sup> - ﴿ وَأَسْتَفِرِّزُ مَنْ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكِهِمْ ﴾<sup>(١٥)</sup>

(١) سورة الأحزاب ٤١ .

(٢) سورة البقرة ١٩٨ .

(٣) صحيح البخارى ( باب فضل الغسل يوم الجمعة . من كتاب الجمعة ) ٢/٢ ، وصحيح مسلم الحديث الثانى من كتاب الجمعة ( ص ٥٧٩ ، ومسنند الإمام أحمد ٥٧/٢ .

(٤) سورة الجمعة ٩ ، ١٠ .

(٥) الآية الثانية من سورة المائدة .

(٦) سورة المائدة ٩٥ .

(٧) سورة الحج ٣٦ .

(٨) سورة البقرة ١٨٧ .

(٩) سورة النساء ٣٤ .

(١٠) الآية الرابعة من سورة المائدة .

(١١) سورة فصلت ٤٠ .

(١٢) سورة الكهف ٢٩ .

(١٣) سورة الزمر ١٥ .

فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِندَهُمْ ﴿١﴾ - ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾ ﴿٢﴾ - ﴿ ذَرَهُمْ  
يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا ﴾ ﴿٣﴾ - ﴿ فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبْ بِهِذَا الْحَدِيثِ ﴾ ﴿٤﴾ .

وقد جاء اللفظ تأديباً وإرشاداً إلى أصلح الأمور وأحزمها ، كقوله : ﴿ وَأَشْهَدُوا  
إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ ﴿٥﴾ ثم لم يختلف أهل العلم في أن ترك الإشهاد عند التبایع لا يكون مُفسِداً  
للبیع ، وأن قوله : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي آوْتُمْنَ أَمَانَتَهُ ﴾ ﴿٦﴾ دليل على  
أن / الأمر بالإشهاد عند التبایع إرشادٌ وتأديب ، ومثله في مجيء هذا اللفظ إرشاداً  
على غير إلزام قوله : ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعًا ﴾ ﴿٨﴾ .

وكما جاء الخبرُ معناه الأمرُ فيما قَدِّمْتُ ذكره ، من نحو ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ  
بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ﴿٩﴾ كذلك جاء لفظُ الأمر والمرادُ به الخبرُ ، في قوله تعالى : ﴿ قُلْ  
مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ ﴿١٠﴾ المعنى : فَيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا .

ويكونُ أيضاً لفظُ الأمرُ للخضوع ، كما كان دعاءً في نحو : اللهم اغفر لنا ، وليرحم الله

(١) سورة الإسراء ٦٤ .

(٢) الآية الثامنة من سورة الزمر .

(٣) الآية الثالثة من سورة الحجر .

(٤) سورة القلم ٤٤ .

(٥) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٦) لا يَسْلُمُ هذا لابن الشجرى ، والمسألة خلافتية ، فذهب قومٌ إلى أن الأمر بالإشهاد هنا فرضٌ  
واجب ، وذهب آخرون مذهب ابن الشجرى ، أنه تَدْبٌ وإرشاد . وتفصيل ذلك في أحكام القرآن ،  
لابن العربي ص ٢٥٩ ، وتفسير الطبرى ٥٣/٦ ، ٨٤ ، والقرطبي ٤٠٢/٣ .

(٧) سورة البقرة ٢٨٣ .

(٨) الآية الثالثة من سورة النساء .

(٩) سورة البقرة ٢٢٨ ، وانظر المجلس السابق .

(١٠) سورة مريم ٧٥ .

(١١) في هـ : ولترحم زيدا .

زيدا ، وذلك نحو قول المذنب لسيده ، أو لذي سلطان [ عليه <sup>(١)</sup> ] : افعل بي ماشعت ، وأبلغ مني رضاك ، تذللًا منه وإقرارًا بذنبه .

ويكون لفظ الأمر أيضاً لإظهار عجز الذي وجه إليه ذلك اللفظ ، ويسمى هذا الضرب تحدياً ، كقوله جل وعلا : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> فلما عجزوا عن ذلك قال : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ يدل ذلك على أن المعنى تبيين عجزهم عن ذلك قوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ وقوله : ﴿ قُلْ لَئِنْ آجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ <sup>(٤)</sup> .

ويكون لفظ الأمر أيضاً تنبيهاً على القدرة ، والمخاطب غير مأمور بأن يحدث فعلاً ، فيكون بفعل ذلك الفعل مطيعاً ، وبتركه له عاصياً ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾ <sup>(٥)</sup> يعني لو كنتم حجارةً أو حديدًا لأعدناكم ، ألم تسمع إلى قوله حاكياً عنهم ومجيباً لهم : ﴿ فَسَيَقُولُونَ مَنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ فهذا يبين لك أن لفظ الأمر في هذا الموضع تنبيه على قدرته سبحانه .

ويكون لفظ الأمر أيضاً لما لا يفعل فيه لمن وجه إليه أصلاً ، كقوله : ﴿ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> المعنى : فكونواهم قردةً ، ألا ترى أن هذا ليس من الأمر

(١) ليس في هـ .

(٢) سورة هود ١٣ .

(٣) سورة يونس ٣٨ .

(٤) سورة البقرة ٢٣ .

(٥) سورة البقرة ٢٤ .

(٦) سورة الإسراء ٨٨ .

(٧) سورة الإسراء ٥٠ ، ٥١ .

(٨) سورة البقرة ٦٥ .

٢٧١ / الذى يمكنُ المأمورَ أن يفعلَه أو يتركَه ، ولكنه فعلٌ واقعٌ به من الله عز وجل .  
واعلم أن من أصحاب المعانى من قال : إن صيغةَ الأمرِ مشتركةٌ بين هذه  
المعانى ، وهذا غيرُ صحيح ، لأن الذى يسبقُ إلى الفهم هو طلبُ الفعل ، فدلَّ على  
أن الطلبَ حقيقةً فيها دونَ غيره ، ولكنها حُمِلت على غير الأمرِ الواجبِ بدليل ،  
والأمرُ الواجب هو الذى يُستَحَقُّ بتركه الذمُّ ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا  
لَا يَرْكَعُونَ ﴾<sup>(١)</sup> فذمُّهم على ترك الركوع ، بقوله : ﴿ وَيَلَّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

### فصل

النهى : هو المنعُ من الفعل بقولٍ مخصوص ، مع غلوِّ الرتبة ، وصيغته : لا تفعل  
ولا يفعل فلان ، فمن النهى للمواجه : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٣)</sup>  
- ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾<sup>(٤)</sup> ومنه قوله عليه السلام : « لَا تَبَاغَضُوا  
وَلَا تَحَاسَدُوا »<sup>(٥)</sup> ومن النهى للغائب : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ  
الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> - ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴾<sup>(٧)</sup> فهذا كله يُرادُ به التحريمُ .

وقد تردُّ هذه الصيغةُ والمرادُ بها التنزيهُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ  
بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> أى لا تتركوه ، وليس ذلك بحتم ، وكقول النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها

(١) سورة المرسلات ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) سورة الأنعام ١٥١ ، والإسراء ٣٣ .

(٣) سورة القصص ٨٨ .

(٤) صحيح البخارى ( باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير . من كتاب الأدب ) ٢٣/٨ ، وصحيح مسلم

( باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابير . من كتاب البرِّ والصلة والآداب ) ص ١٩٨٣ .

(٥) سورة آل عمران ٢٨ .

(٦) سورة الحجرات ١٢ .

(٧) سورة البقرة ٢٣٧ .

ثلاثاً<sup>(١)</sup> ولا تُحْمَلُ هذه الصيغة على التنزيه إلا بدليل .

وقد ورد النهى بغير هذه الصيغة ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّيْتَةٌ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقد جاء النهى بلفظ الوعيد ، كقوله جلَّ اسمه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾<sup>(٤)</sup> / وكقوله عليه السلام : « مَنْ شَرِبَ فِي ٢٧٢ آنية الفضة فإنما يُجْرَجُ في جوفه نار جهنم » .

ومما جاء من النهى بلفظ التثني قوله جلَّ وعزَّ : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> أراد : لا يستغفروا لهم ، ومنه : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾<sup>(٦)</sup> أى لا ترتابوا فيه ، أى لا تشكوا فيه ، ومثله : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾<sup>(٧)</sup> أى لا تبدل أيتها الإنسان كلمات الله ، ومنه : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾<sup>(٨)</sup> أى لا تُكْرَهُوا في الدين ، وكان هذا قبل أن يُؤمر بالقتال ، ومنه : ﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾<sup>(٩)</sup> أى لا ترفثوا في الحج ولا تفسقوا ولا تجادلوا ، ومعنى لا رفث

(١) صحيح مسلم ( باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً . من كتاب الطهارة ) ص ٢٣٣ .

(٢) سورة النساء ٢٣ .

(٣) الآية الثالثة من سورة المائدة .

(٤) الآية العاشرة من سورة النساء .

(٥) صحيح البخارى ( باب آنية الفضة . من كتاب الأشرية ) ١٤٦/٧ ، وصحيح مسلم ( باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره . من كتاب اللباس والزينة ) ص ١٦٣٤ ، ومسنند الإمام أحمد ٣٠٢/٦ ، ٣٠٤ .

(٦) سورة التوبة ١١٣ .

(٧) الآية الثانية من سورة البقرة .

(٨) سورة يونس ٦٤ .

(٩) سورة البقرة ٢٥٦ .

(١٠) سورة البقرة ١٩٧ .

ولا فسوق : أى لاجتماع ولا كلمة من أسباب الجماع ، ومعنى : ولا جدال في الحجج :  
أى لا يسوغ للرجل أن يجادل أخاه في الحجج ، فيخرجه جداله إلى ما لا ينبغي .  
ومن النهى بلفظ الخبر أيضاً : ﴿ أَهَّاكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾<sup>(١)</sup> ومعناه : لا يلهكم التكاثر ،  
كما قال : ﴿ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالِكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ومنه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ  
آمَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُرْذِكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> يقول :  
لا تطيعوهم ، ومنه : ﴿ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>(٤)</sup> يقول : لا تغلوا واستنوا  
بنييكم ، ومنه : ﴿ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ ﴾<sup>(٥)</sup> يقول : لا ترغبوا  
فى متاع الدنيا ، وارغبوا فى الآخرة ، ومنه : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾<sup>(٦)</sup>  
معناه : لاتجزعوا من الموت ، وقاتلوا فإن الموت ملائكم . تم المجلس .

\* \* \*

- (١) هذا التفسير للرفث والجماع ، بألفاظه لأبى إسحاق الزجاج ، وهو فى كتابه معانى القرآن وإعرابه  
٢٦٩/١ ، والتهذيب ٧٧/١٥ ، واللسان ( رفث - جدل ) .  
(٢) أول سورة التكاثر .  
(٣) الآية التاسعة من سورة المنافقون .  
(٤) سورة آل عمران ١٤٩ .  
(٥) سورة آل عمران ١٦١ .  
(٦) سورة النساء ٧٧ .  
(٧) سورة النساء ٧٨ .

## المجلس الخامس والثلاثون

### القول في النداء وهو الدعاء<sup>(١)</sup>

عامّة الناظرين في المعاني يزعمون أنّ لفظ النداء لمعنى واحد ، لا يتجاوزه / إلى ٢٧٣  
غيره ، قالوا : لأنّ قولك : يا زيد ، ويا عبد الله ، صوت يدلّ المدعوّ على أنك تريد منه  
أن يُقبِل عليك ، لتُخاطِبَه بما تُريد أن تُخاطِبَه به ، وليس النداء إخباراً ولا استخباراً ،  
ولا أمراً ولا نهياً ، ولا تمّياً ولا غرضاً ، وإنما تُلقَى إلى المدعوّ من هذه المعاني ما شئت  
بعد دعائك إيّاه ، قالوا : والدليل على أنه صوت خالٍ من هذه المعاني أنّ البهائم  
تُنادى بأصوات موضوعاتٍ لها ، وهي لا تُخَبِّر ولا تُسْتَحْبِر ، كقولهم للإبل إذا  
دَعَوْها للشرب : جَاجَا ، مهموز ، يقولون : جَاجَأْتُ بابلِي ، ويقولون للضأن إذا  
دَعَوْها : حاحا ، وللمعز : عاعا ، غير مهموزين ، والفعلُ منهما : حاحَيْتُ  
وعاعَيْتُ ، والمصدر الجِيحَاءُ والجِيعَاءُ ، عن ابن السكّيت ، وأنشد :

ياعْتُرُ هذا شَجَرٌ وماءٌ وحُجْرَةٌ في جَوْفِها صِلاءٌ<sup>(٢)</sup>  
عاعَيْتُ لو يَنْفَعُنِي الجِيعَاءُ وقبلَ ذلك ذهبَ الجِيحَاءُ

(١) في هـ : الدعاء وهو النداء .

(٢) راجع الكتاب ٣١٤/٤ ، ٣٩٣ ، والمنصف ٧٧/٣ ، واللسان ( حا ) ٣٣٣/٢٠ .

(٣) شرح الشواهد الكبرى للعيني ٣١٣/٤ ، ٣١٤ ، حكاية عن ابن الشجري ، والتصريح على التوضيح  
٢٠٢/٢ . والصّلاء بكسر الصاد : الشّواء .

وقد وجدتُ للنداء وجوهاً ، أكثرها لا تُخرجه عن كونه نداءً ، فمن ذلك أن نداءك لله سبحانه في قولك : يا الله يارحمن يارحيم ، إلى غير ذلك من أسمائه الحُسنى وصفاته العُلى ، يكون خُضوعاً وتَضَرُّعاً وتعظيماً . وقد يُقتصر على ألفاظ المدح للمدعو ، إذا كان قصُودك تعظيمه ، ومُرادك مَدَحَه ، كقولك : ياسيد الناس ، وياخيرَ مطلوب إليه ، ويافارسَ الهيجاء ، تريد : أنت سيدُ الناس ، وأنت خيرُ مطلوب إليه ، وأنت فارسُ الهيجاء ، فيكون نداؤه بذلك داخلًا في الخبر ، كما يكون نداؤك لله جلَّتْ عظمتُه ، إقراراً منك بالربوبية [ وتعبداً<sup>(١)</sup> ] وبحسب ذلك يكون النداء ذمًّا للمنادى وتقصيراً به ، وزرئاً عليه ، كقولك : يافسقُ وياخبثُ ، وياأبخلَ الناس ، ويامُستجِلَّ الحرام ، وما أشبه هذا ، مما تقتصرُ عليه ولا تذكرُ معه شيئاً غيره ، كما اقتصرتُ على نداء الممدوح بما ناديتُه ، فالنداء في هذا الوجه / داخلٌ في حيز الخبر ، وقد ورد النداء مراداً به الخبرُ في شيءٍ من كلامهم ، وذلك في قولهم : « اللهم اغفر لنا آيئها العصابة » قال أبو العباس محمد بن يزيد : معناه أخصُّ هذه العصابة .

وقد يكون دعاؤك لمن هو مقبلٌ عليك ، ومُستغنيٌ عن دعائك له ، على جهة التوكيد ، حتى إن الداعي قد يُنادي نفسه وقلبه ، كقول القائل<sup>(٢)</sup> :

فيا نفسُ صبراً لستِ واللهِ فاعلمي      بأولِّ نفسٍ غاب عنها حبيبها

وكقول الآخر<sup>(٣)</sup> :

فلو يا قلبُ كنتِ اليومَ حراً      زجرتِ النفسَ ويحك عن هواها

(١) ليس في هـ .

(٢) المقتضب ٢٩٨/٣ ، وأصله عند سيويه ٢٣٢/٢ ، وقد تصرف ابنُ الشجري في عبارة المبرد . وانظر الأصول ٣٦٧/١ ، ٣٧٠ ، وشرح الكافية ص ١٣٧٤ ، وشنور الذهب ص ٢٢٢ ، والمساعد ٥٦٥/٢ .

(٣) مجنون بنى عامر . ديوانه ص ٦٨ .

(٤) لم أعرفه .



وقد يُوجَّهُ النداءُ إلى من لم يُقصِدْ إسماعه ، وذلك إلى غائبٍ تكتبُ إليه ، تشوُّقُه أو تمدُّحُه أو تدمُّه ، كقولك في مكتوبك : يا زَيْدُ ، جمع الله بيني وبينك ، ويا أحمدُ ، ما أكرمك ، ويا خالدُ ما أأَمَكُ ، أو تقولُ لميتٍ تندبه : يا زَيْدُ ، ما أَجَلُ مُصِيبَتِنَا بِفَقْدِكَ ، ويا عبدَ الله ، لقد هدَّنا هُلُكُكَ ، غير أن أكثرَ العربِ يُخالِفون بين اللفظِ بالندبة ، واللفظِ بالنداء ، فيجعلون « وا » مكانَ « يا » ويُلجِّقون آخرَ الاسمِ ألفاً ، فإذا سكَّتوا أحقوها هاءً ساكنةً ، كقولك : واسَيِّدُ المُسلميناهُ ، وأميرَ المؤمنيناهُ ، فاقتصارك على قولك : ياسَيِّدَ الناسِ ، ويا فارسَ الهيجاءِ ، كاختصارهم على مدحِ المندوبِ .

(١) ومِمَّا نادوه مما ليس إسماعه مُتوهمًا ، الدَّيارُ والأطلالُ ، كقول النابغة :

يادارَ مِيَّةَ بالعِلياءِ فالسَّندِ أقوتُ وطالَ عليها سالفُ الأيدِ

(٢) وكقول امرئ القيس :

ألا عِمَّ صباحاً أيُّها الطَّلُّ الباليُّ وهل يُنعمنَ من كان في العُصُرِ الخاليِّ

وقد يُنادون الأوقات ، بمعنى الاشتكاءِ لِطُولِها ، أو المدحِ لها بما نالوا من السُّرورِ

/ فيها ، فمن الاشتكاءِ لِطُولِ الليلِ قولُ امرئ القيس :

ألا أيُّها اللَّيْلُ الطويلُ ألا انجَلِ بصُبحٍ وما الإصباحُ فيكَ بأَمثلِ

(٣) وقول الأعشى :

وحتى يبيتَ القومُ في الصَّفِّ ليلُهُمَّ يقولون أصبحَ ليلٌ والليلُ عاتِمٌ

(١) مطلع أول قصيدة في ديوانه . وهذا بيت سيار ، وقد أعاده ابنُ الشجري في المجلس الرابع والخمسين . وانظر الكتاب ٣٢١/٢ ، وحواشيه .

(٢) ديوانه ص ٢٧ .

(٣) ديوانه ص ١٨ . وفي هـ : « منك بأمثل » . وأثبت ما في الأصل ، والديوان .

(٤) ديوانه ص ٧٧ ، وشرح الجمل ٨٨/٢ ، والتصريح ١٦٥/٢ .

أراد : ياليل ، فحذَفَ حَرْفَ النداء ، وحذَفُهُ إِذَا صَحَّحَ أَنْ يَكُونَ الْمُنَادَى صِفَةً لَأَيِّ ، قَلِيلٌ ، لَشُدُوذِهِ عَنِ الْقِيَاسِ <sup>(١)</sup> .  
ويروى : « يَقُولُونَ نُورٌ صَبِيحٌ » .

وَمِنْ وَصْفِ اللَّيْلِ بِالْقَصْرِ ، لِمَا نَالَ وَاصَفَهُ فِيهِ مِنَ السَّرورِ ، وَأَحْسَنَ مَا شَاءَ ، قَوْلُ الشَّرِيفِ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ، وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا ، فَإِنَّمَا نَسَجَ الْمُتَأَخِّرُونَ عَلَى مَنَوَالِ الْمُتَقَدِّمِينَ :

يَالَيْلَةَ كَادَ مِنْ تَقَاصِرِهَا يَعْتُرُّ فِيهَا الْعِشَاءُ بِالسَّحْرِ <sup>(٢)</sup>

وَمِنْ ذَلِكَ نِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلدُّنْيَا وَخِطَابُهُ لَهَا ، فِيمَا ذَكَرَهُ لِمَعَاوِيَةَ ضِرَارُ بْنُ ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيِّ ، وَقَدْ سَأَلَهُ عَنْهُ فَقَالَ فِيمَا وَصَفَهُ بِهِ :

أَشْهَدُ لَقَدْ رَأَيْتُهُ وَقَدْ أَرَحَى اللَّيْلُ سُدُودَهُ ، وَغَارَتْ نُجُومُهُ ، مَائِلًا فِي مِحْرَابِهِ ، قَابِضًا عَلَى لِحْيَتِهِ ، يَتَمَلَّمُ تَمَلَّمُ السَّلِيمِ ، وَيَبْكِي بِكَاءِ الْحَزِينِ ، وَيَقُولُ : « يَا دُنْيَا أَلَيْ تَعْرَضْتِ ، لَا حَانَ حَيْثُكَ ، قَدْ بَتَّتْكِ ثَلَاثًا لَا رَجْعَةَ لِي فِيكَ ، فَعُمْرُكَ قَصِيرٌ ، وَعَيْشُكَ حَقِيرٌ ، وَخَطَرُكَ يَسِيرٌ » .

وَقَدْ جَاءَ النِّدَاءُ تَحْذِيرًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا حَسْرَةَ عَلِيٍّ الْعَبَادِ ﴾ وَجَاءَ اسْتِغَاثَةً ، كَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ ، لَمَّا طَعَنَهُ الْعِلْجُ : « يَا لَللَّهِ وَاللُّمُسْلِمِينَ » <sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ : مَنْ قَالَ : يَا بُؤْسًا لَزِيدَ ، جَعَلَ النِّدَاءَ بِمَعْنَى الدِّعَاءِ عَلَى <sup>(٤)</sup>

(١) هذا رأى البصريين ، كما في التصريح ، وانظر هذا المبحث في المقتضب ٢٥٨/٤ ، وحواشيه .  
(٢) ديوانه ٥١٨/١ ، وروايته : « من تقاربها » . وأنشده ابن الشجري في حماسته ص ٧٣٨ .  
(٣) شرح نهج البلاغة ٢٢٥/١٨ ، وجاء في متن النهج « ضرار بن حمزة » وفي الشرح : « ابن ضمرة » . كما ترى في الأمالي .  
(٤) سورة يس ٣٠ .  
(٥) في هـ : رضوان الله عليه وسلامه .  
(٦) لم أجد كلام المبرّد هنا في كتابيه : الكامل والمقتضب ، وإن تكلم على « يابؤس للحرب » =

المذكور ، وكذلك قول سعد بن مالك بن ضبيعة :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَاخُوا<sup>(١)</sup>

٢٧٦ / كأنه دُعاءٌ على الحرب ، وأراد : يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ ، فزاد اللام .

وقد استعملوا النداء توجُّعاً وتأسُّفاً كقوله<sup>(٢)</sup> :

وَيَعْدُ غَيْدٌ يَالْهَفَ نَفْسِي مِنْ غَيْدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

وقد ورد النداء تعجباً ، كقول الراجز<sup>(٣)</sup> :

يَا رِيَّهَا الْيَوْمَ عَلَى مُبِينٍ عَلَى مُبِينٍ جَرَدِ الْقَصِيمِ

جمع بين الميم والتون زويين ، لتقارب مخرجهما ، كقول الآخر :

بُنَى إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيْنٌ الْمَنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطَّعِيمُ<sup>(٤)</sup>

= قال : « أراد يا بؤس الحرب ، فأفحم اللام توكيداً ؛ لأنها توجب الإضافة » الكامل ٢١٧/٣ ، ذكره في أثناء الكلام على زيادة اللام توكيداً في قول جرير :

يَاتِمِ تِيمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يَلْفَيْتَكُمُ فِي سُوءِ عَمْرٍ

وقد حكاه ابن السجري في المجلس الرابع والخمسين . وانظر المقتضب ٢٥٣/٤ ، ٣٧٣ ، ٣٨٨ .  
(١) من قصيدة حماسية . انظر شرح الحماسة ص ١٠٠ ، والكتاب ٢٠٧/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والمختضب ٩٣/٢ ، والتبصرة ص ٣٤٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٨٢ ، والبسيط ص ٨٥٣ ، ٨٩٠ ، والمعنى ص ٢٣٨ ، وشرح أبياته ٣١١/٤ ، والخزانة ٤٦٨/١ ، وغير ذلك كثير . وانظر المجلس ٥٤ .  
(٢) أبو الطمحيان القيني . شرح الحماسة ص ١٢٦٦ ، وتذكرة النحاة ص ٦٥٤ ، والمعنى ص ٩٩ ، وشرح أبياته ٢٢٩/٢ ، وقال السيوطي في شرح شواهد ص ٩٦ : « عزاه جماعة إلى هذبة بن خشرم » .  
وأعاد المصنف من غير نسبة في المجلسين التاليين .

(٣) حنظلة بن مصبح . كما في اللسان ( جرد - بين ) ، وأنشد من غير نسبة في ( قسم ) ، وإصلاح المنطق ص ٤٧ ، وديوان الخطيئة برواية ابن السكيت ص ٦ . ومعجم ما استعجم ص ٤٠٢ ، في رسم ( جواذة ) ، ومعجم البلدان ٤١١/٤ ، في رسم ( ميين ) ، وهو موضع في بلاد بني تميم ، أو بئر .

(٤) يُنسب لأمراة تقولها لابنها . قواعد الشعر ص ٦٩ ، والمقتضب ٢١٧/١ ، والكافي ص ١٦١ ، والعيون الغامزة ص ٢٤٥ ، والتبيين ص ١٩١ ، والمعنى ص ٧٥٩ ، وشرح أبياته ٦٧/٨ ، والخزانة ٣٢٥/١١ ، وغير ذلك كثير تراه في حواشي قواعد الشعر .

ومثله لأبي جهل بن هشام<sup>(١)</sup> :

ماتتِمْ الحَرْبُ العَوَانُ مِنِّي بَارِلِ عَامَيْنِ حَدِيثُ السِّنِّ  
لِمِثْلِ هَذَا وَلِدَتْنِي أُمِّي

وقال آخر ، فجمع بين الطاء والداد لتقاربهما :

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطًا إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ العُنْدًا<sup>(٢)</sup>

العُنْدُ : جمع ناقةٍ عُنُودٍ ، وهى التى لا تستقيم فى سيرها ، وهذا يُسَمَّى فى عيوب

القوافى الإكفاء .

ومما جاء فيه النداء تعجباً قول الحطيئة<sup>(٣)</sup> :

طافَتْ أُمَامَةٌ بِالرُّكبانِ آوِنَةٌ ياحُسْنُهُ مِنْ قَوامٍ ما ومُنْتَقَبًا

أراد : ما أحسنه من قوام ، كما أراد الراجز : ما أروها اليوم ، على الماء المُسَمَّى

بُميين ، ونصب « مُنْتَقَبًا » ، بالعطف على موضع « مِنْ قَوامٍ » و « ما » زائدة ،  
والمُنْتَقَبُ : موضعُ النَّقَابِ ، وآوِنَةٌ : جمع أوين ، ومثله من التعجب بلفظ النداء قولُ  
امرأةٍ من طيبيء :

(١) تُنسب هذه الأبيات لأبي جهل ، كما ترى ، وتنسب لأمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه .  
والأبيات فى غير كتاب . انظر سيرة ابن إسحاق ، برواية ابن هشام ٦٣٤/١ ، والقوافى للأخفش ص ٥٣ ،  
والمقتضب ٢١٨/١ ، والغريين ١٦٢/١ ، والأمثال لأبى عكرمة ص ٤٤ . والخزانة ١١٠/١ ، ٣٢٥/١ ،  
وشرح أبيات المعنى ٢٥٤/١ ، ٦٨/٨ .

(٢) يروى برفع اللام ونصبها وخفضها : فالرفع على الاستثنا ، والنصب على الحال ، والخفض على  
الإنباع ، أى على البدل من ياء « منى » أو البيان . مجالس العلماء للزجاجى ص ٥٨ ، ومعجم الأدياء  
١١٠/٥ .

(٣) استفاضت كتب العربية بهذين البيتين . راجع القوافى للأخفش ص ٥٨ ، وللتنوخي ص ١٢٢ ،  
ومجاز القرآن ٢٩١/١ ، ٣٣٧ ، ٢٧٥/٢ ، وتفسير الطبرى ٣٦٧/١٥ ، والمقتضب ٢١٨/١ ، والمعنى  
ص ٧٥٩ ، وشرح أبياته ٦٩/٨ ، والخزانة ٣٢٣/١١ ، وغير ذلك كثير .

(٤) أول بيت فى ديوانه - ص ٥ - برواية ابن السكيت . والخصائص ٤٣٢/٢ ، وشرح الشواهد للعينى  
٢٤٢/٣ ، والتصريح ٣٩٨/١ ، والجمع ٢٥١/١ ، وشرح الأشموني ٢٠٠/٢ .

(٥) وموضعه النصب على التمييز .

فِيضِيْعَةُ الْفِتْيَانِ إِذْ يَعْتُلُونَهُ بِيْطْنِ الشَّرِيِّ مِثْلَ الْفَنِيْقِ الْمُسَلَّمِ<sup>(١)</sup>

/ أى ما أَضِيْعَ الْفِتْيَانِ بَعْدَهُ ، إِذْ يَعْتُلُونَهُ ، أَيْ يَقْرُدُونَهُ ، يَعْنِي أَعْدَاءَهُ ، مِثْلَ ٢٧٧  
الْفَحْلِ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْمُسَلَّمِ : الْمَكْعُومُ الَّذِي حُشِيَ فَمُهُ بِالسُّدَامِ ، وَهُوَ الْكُعَامَةُ  
لِيَمْنَعَهُ مِنَ الْعَضِّ .

فهذه وجوهٌ شتى قد احتملها النداء ، وإن كان في أصل وضعه لتنبية المدعو ،  
والذي حملني على تلخيصها ، ما ذكرته لك من إنكار كثيرٍ منهم أن يكون لفظُ  
النداء محتيماً لمعنى غيره ، وقد أريتُك أن أكثرَ معاني الكلام ليس لفظٌ من ألفاظها إلا  
وهو مُحْتَمِلٌ لمعانٍ مُبَايِنَةٍ للمعنى الذي وُضِعَ له ذلك [ اللفظ ]<sup>(٢)</sup> فلا يكون في احتمالهِ  
لتلك المعاني ما يُخْرِجُهُ عن معناه الأصلي .

وأقول : إنه كما جاز في الألفاظ المفردة ما يتفق لفظُهُ ويختلفُ معناه ، كذلك جاز  
أن يكون في الألفاظ المركبة المُفِيدَةُ ما يختلفُ معناه واللفظُ واحد ، كقولهم في  
المفرد : العَيْنُ ، لَعَيْنِ الْإِنْسَانِ وَكُلِّ ذِي بَصَرٍ ، وَالْعَيْنِ : الرَّجُلُ الْمُتَجَسِّسُ ،  
وَالْعَيْنُ : سَحَابَةٌ تَأْتِي مِنْ نَاحِيَةِ الْقِبْلَةِ ، وَالْعَيْنِ : مَطَرٌ يَدُومٌ خَمْساً أَوْ سِتّاً لَا يُقْلِعُ ،  
وَالْعَيْنِ : الدَّنَانِيرُ النَّاضَةُ ، وَالْعَيْنِ : المِئَلُ فِي المِيزَانِ ، وَعَيْنُ الرُّكْبَةِ : التُّقْرَةُ الَّتِي فِيهَا  
[ وَعَيْنُ الْمَاءِ ]<sup>(٣)</sup> وَعَيْنُ الشَّمْسِ ، وَعَيْنُ الْقِبْلَةِ ، وَعَيْنُ الشَّيْءِ : نَفْسُهُ .<sup>(٤)</sup>

(١) هي بنت بهدل بن قرفة الطائي ، أحد لصوص العرب ، زمان عبد الملك بن مروان . شرح الحماسة  
ص ٢١١ ، ٢١٢ ، ومعجم البلدان ٣/٣٦٨ ، في رسم (الشرى) حكاية عن المرزوقى .

(٢) سقط من هـ .

(٣) في الأصل : « نحو » ، وأثبت ما في هـ ، ومثله في اللسان ( عين ) .

(٤) الدنانير الناضة : هي الدنانير العينية ، من ذهب أو فضة .

(٥) ساقط من هـ .

(٦) من تمام الفائدة أن أذكر أن لبهاء الدين السبكي قصيدة مدح بها أخاه جمال الدين الحسين ، وكلُّ  
بيتٍ منها ينتهي بلفظ « عين » ذكر فيها خمسةً وثلاثين معنى للعين ، وقد أوردها أخوها تاج الدين في طبقات  
الشافعية الكبرى ٩/٤١٦ ، وأشار إليها المرتضى الزبيدي في التاج ( عين ) ومطلع القصيدة :  
هنيئاً قد أقرَّ اللهُ عيني فلا رمت العدى أهلى بعين

## فصل

الكلام ينقسم في المعاني عند بعض أصحاب المعاني إلى أربعة أقسام : خبر واستخبار وطلب ودعاء ، فالخبر أوسعها ، وهو أن يُخبر المتكلم المتكلم بما يفيد معرفته ، والاستخبار : أن يطلب المستخبر من المستخبر إخباره بما ليس عنده ، فأما الخطاب بلفظة أفعل ، فلا يخلو أن يكون لمن دونك أو لنظيرك ، أو لمن هو أعلى منك ، فإن كان لمن دونك ، سميته أمراً ، وإن كان لنظيرك سميته مسألة ، وإن كان لمن هو أعلى منك سميته طلباً ، وإن كان لله سبحانه سميته سؤالاً ودعاءً وطلباً ، وإنما اختلفت التسمية ، لاختلاف المخاطبين بهذه اللفظة ، لأنك تستقبح أن تقول : [ أمرت والدي ، كما تستقبح أن تقول <sup>(١)</sup> ] : سألت غلامى .

٢٧٨ / والنهى بلفظة : لا تفعل ، هو عند قوم بمعنى الأمر ، قالوا : لأنك إذا قلت : نهيتك عن كذا ، فقد أمرته بغيره ، فإذا قلت : لا ترحل ، فكأنك قلت : أقم ، وإذا قلت : لا تصم ، فكأنك قلت : أفطر ، وكذلك إذا أمرته بشيء ، فكأنك نهيتك عن نقيضه ، فإذا قلت : ارجل ، فكأنك قلت : لا تقم ، وإذا قلت : صم ، فكأنك قلت : لا تفطر ، وهما عند آخرين معنيان ، كل واحد منهما قائم بنفسه ، وإن اشتركا في بعض المواضع .

وقد أدخل قوم الدعاء الذى هو النداء ، في باب الأمر ، قالوا : لأنك إذا قلت : يارجل ، فكأنك قلت : تنبه واسمع ، فجعلوا المعاني ثلاثة ، وليس قول هؤلاء بشيء ، لأنك إذا قلت : يازيد ، لم تقل : أمرته ولا نهيتك .

(١) هذا تكرير لما سبق في المجلس الثالث والثلاثين .

(٢) في هـ : لمن دونك أو لمن فوقك أو لنظيرك .

(٣) ليس في الأصل ، وأثبتته من هـ .

(٤) علقته عليه في المجلس المذكور .

وقال قومٌ : الجزاءُ قِسْمٌ آخِرٌ ، إذا قلت : مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ . وقال قومٌ : التعجُّبُ قِسْمٌ آخِرٌ ، إذا قلت : ما أحسنَ زيداً ، وقال آخرون : تعظيمُ الله قِسْمٌ آخِرٌ ، إذا قلت : لا إلهَ إلا اللهُ ، وقالوا : العَرَضُ قِسْمٌ آخِرٌ ، إذا قلت : ألا تنزِلُ عندنا ، وقالوا : التحضيضُ قِسْمٌ آخِرٌ ، إذا قلت : هَلَّا صنعتَ كذا ، وقالوا : التَّمَنِّي قِسْمٌ آخِرٌ ، إذا قلت : ليتَ لي مالاً .

وأقول : إن هذا كله يرجع إلى ماقدمتُ ذِكْرِهِ ، إلا التَّمَنِّي ، لأنه إذا قال : من يَأْتِنِي آتِيهِ ، فقد أَخْبَرَ ، وإذا قال : ما أحسنَ زيداً ، فقد أَخْبَرَ أن زيداً حَسَنٌ جداً ، وإذا قال : لا إلهَ إلا اللهُ ، سُبْحَانَ اللهِ ، فقد أَخْبَرَ بأنه يَعْتَرِفُ بذلك ، وأنه من أهل هذه المقالة ، وإذا قال : ألا تنزلُ عندنا ، فلفظُهُ لفظُ الاستفهام ومعناه الطَّلَبُ ، فكأنه قال : انزِلُ عندنا .

وأما التحضيضُ فإنه داخلٌ في حيزِ الأمر ، وأدواتُ التحضيضِ : هَلَّا وألا ولولا ولوما ، واختصاصُهُ بالفعل كاختصاصِ الشرطِ بالأفعال ، تقول : هَلَّا أَكْرَمْتَ زيداً ، ولولا تُعْطَى جعفرًا ، وفي التنزيل : ﴿ لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَأِيكَةِ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال عنتره<sup>(٢)</sup> :  
٢٧٩

هَلَّا سَأَلْتِ الْخَيْلَ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ إِنْ كُنْتِ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تَعْلَمِي

أراد : هَلَّا سَأَلْتِ الْخَيْلَ بِمَا لَمْ تَعْلَمِي ، أى عَمَّا لَمْ تَعْلَمِي ، ومثلُ تأديةِ الباءِ هاهنا معنى « عن » تأديتها في قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ فَاسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾<sup>(٣)</sup> أى فَسَأَلَ عَنْهُ خَبِيرًا .

ويجوز حذفُ الفعلِ من هذا الضَّرْبِ ، إذا دُلَّ عليه دليلُ حالٍ ، أو دليلُ لفظٍ ،

(١) الآية السابعة من سورة الحجر .

(٢) ديوانه ص ٢٠٧ ، وشرح القصائد السبع ص ٣٤٢ ، وأعادته ابن الشجري في المجلسين السابع والستين ، والمتم السبعين .

(٣) سورة الفرقان ٥٩ ، وقد تكلم ابن الشجري على مجيء الباء بمعنى « عن » في المجلسين المذكورين .

فدليل الحال كقولك لمن تراه يُعطي : هلاً زيداً ، تُريد : هلاً تُعطي زيداً ، ولن تراه  
يضرب : لولا خالداً ، تريد : لولا تضربُ خالداً ، ودليل اللفظ كقول الشاعر :  
تُعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَيْنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْنَعَا<sup>(١)</sup>  
أراد : لولا عدتم أو تُعْدُونَ الكَمِيِّ ، وإن شئت قَدَّرت : لولا عَقْرْتُمْ أو تَعْقِرُونَ ،  
بدلالة العَقْرِ عليه .

وقد جاء التوبيخ بلفظ التحضيض في قوله : ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وأما التمني فزعم قوم أنه داخل في الخبر ، لأنه إذا قال : ليت لي مالا ، فقد أخبر  
بأنه تمنى ذلك ، فكأنه قال : ودِدْتُ أَنْ لِي مَالًا ، وليس الأمر عندي على ما قالوا ،  
لأن التمني مما أجابته العرب بالفاء ، كما أجابوا الأمر والنهي والاستفهام ، كما

(١) أنشده ابن السجري من غير نسبة في المجلس المئتم الأربعين ، ونسبه في المجلس السادس والستين إلى  
الأشهب بن رُمَيْلَة . وممن نسبه هذا النسبة أبو جعفر الطبري في تفسيره ٥٥٢/٢ ، وقال البغدادي في الخزانة  
٥٩/٣ : « نسبه ابن السجري في أماليه للأشهب بن رَمِيْلَة ، وكذا غيره ، والصحيح أنه من قصيدة لجرير ،  
لا خلاف بين الرواة أنها له » . وقد سبق أبو جعفر الطبري وابن السجري في نسبة البيت للأشهب : أبو عبيدة  
في مجاز القرآن ٥٢/١ ، ٣٤٦ ، وأنشده من غير نسبة في ص ١٩١ ، مع أنه أورده في قصيدة لجرير في  
النقائض ص ٨٣٣ ، وهو في ديوانه ص ٩٠٧ ، عن النقائض . وانظر الكامل ٢٧٨/١ ، والإيضاح ص ٢٩ ،  
والخصائص ٤٥/٢ ، والجمل المنسوب للخليل ص ١٠٢ ، وقد زدته تخريجاً في كتاب الشعر ص ٥٧ . وقال  
السيوطي في شرح شواهد المعنى ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ : « ورأيت في تفسير ابن المنذر نسبة هذا البيت إلى  
الأشهب بن رَمِيْلَة » . انتهى . وهذا ابن المنذر : هو أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري المتوفى سنة ٣١٩ ،  
على اختلاف . راجع طبقات الشافعية الكبرى ١٠٢/٣ ، ولسان الميزان ٢٧/٥ .

ويبقى أن أشير إلى أن الأشهب بن رَمِيْلَة كان يُهاجى الفرزدق ، وله فيه قصيدة من بحر البيت الشاهد  
وقافيته ، فهذا سبب التخليط في النسبة . راجع طبقات فحول الشعراء ص ٥٨٥ ، ٥٨٦ . وانظر شعره  
ضمن ( شعراء أمويون ) ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ .

وتعدون هنا بمعنى تعتقدون ، ولا يجوز أن يكون من العد بمعنى الحساب ، حكاها البغدادي في الخزانة  
٥٧/٣ . والعقر : مصدر عقر الناقة بالسيف : إذا ضرب قوائمها به . والنَّيْبُ ، بكسر النون : جمع ناب ،  
وهي الناقة المسنة . وضَوْطَرَى : هو الرجل الضخم اللقيم الذي لا غناء عنده . ويقال في الذم والسب :  
أبو ضوطرى وبنو ضوطرى . والكمي : الشجاع المتكفي في سلاحه ، أي المستتر بالدرع والبيضة .  
(٢) سورة النور ١٣ .



جاء في التنزيل : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا <sup>(١)</sup> ﴾ والفاء لا يُجابُ بها الخبرُ الموجبُ إلا في ضرورة شعر ، كقوله :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا <sup>(٢)</sup>

ويُؤمَى ذلك أنك لو قلت : ليت لي مالا ، لما عورضت بتصديقي ولا تكذيب ، فقد خرج التمني عن حيز الخبر بهذين .

ومن التمني قوله تعالى ، حاكياً عن الكفار : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ

المُؤْمِنِينَ <sup>(٣)</sup> / فالنصبُ في قوله : ﴿ فَنَكُونُ ﴾ يحتمل وجهين ، أحدهما : أن يجعل ٢٨٠ ﴿ فَنَكُونُ ﴾ جواباً مثل ﴿ فَأَفُوزَ <sup>(٤)</sup> ﴾ والآخر أن يكون معطوفاً على المصدر الذي هو ﴿ كَرَّةً ﴾ كأنه قيل : فلو أن لنا أن نكرر إلى الدنيا فنكون من المؤمنين ، ومثل ذلك في عطف الفعل المنصوب بأن مضمرة ، على مصدر ، قول امرأة أعرابية من نساء معاوية ، اشتاقت أهلها :

لَلْبُسُ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

الشفوف : الثياب الرفاق ، واجدها شيف ، وإنما أضمروا في هذا النحو

(١) سورة النساء ٧٣ .

(٢) هذا شاهد كثير الدوران في كتب النحو . وقد نسبه القيسني في إيضاح شواهد الإيضاح ص ٣٤٧ للمغيرة بن حبناء ، وكذلك العيني والسيوطي ، في شرح الشواهد الكبرى ٣٩٠/٤ ، وشرح شواهد المغني ص ١٦٩ ، وحكاها البغدادي عنهما ، ثم قال : « وقد رجعت إلى ديوانه ، وهو صغير ، فلم أجده فيه » . الخزانة ٥٢٤/٨ . والبيت من غير نسبة في الكتاب ٣٩/٣ ، ٩٢ ، والمقتضب ٢٤/٢ ، والإيضاح ص ٣١٣ ، والمسائل المنثورة ص ١٤٦ ، والأصول ١٨٢/٢ ، ٤٧١/٣ ، وضرورة الشعر ص ١٩٥ ، وضرائر الشعر ص ٢٨٤ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، والتبصرة ص ٤٠٣ ، والإفصاح ص ١٨٤ ، والمغني ص ١٩٠ ، وشرح أبياته ١١٤/٤ . وانظر شعره ( ضمن شعراء أمويون ) ٨٣/٣ .

(٣) سورة الشعراء ١٠٢ ، وانظر لحيء « لو » بمعنى التمني : الكشاف ١١٩/٣ ، والبحر ٢٨/٧ ، ووصف المباني ص ٢٩١ ، والمغني ص ٢٩٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٦٤/٢ ، ٦٦٥ .

(٤) في آية النساء السابقة .

(٥) ميسون بنت بحدل الكلبيّة ، وبيتها هذا في غير كتاب . انظر كتاب سيبويه ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، والأصول ١٥٠/٢ ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، والبسيط ص ٢٣٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٠/٢ ، والمغني ص ٢٩٥ ، وفهارسه ، وشرح أبياته ٦٤/٥ ، وفهارسه ، والخزانة ٥٠٣/٨ ، وفهارسها . وأورد ابن الشجري القصيدة كلها في حماسته ص ٥٧٣ .

« أن » ليوافق المعطوف المعطوف عليه ، في الاسمية .

والتحضيض كالتمني ، في إجابته بالفاء ، في قوله : ﴿ لَوْلَا أُخْرَجْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾<sup>(١)</sup> كما أُجِيبَ بها التمني في قوله : ﴿ فَأَفُوزَ ﴾ - و - ﴿ فَتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وقوله : ﴿ وَأَكُونَ ﴾ مما انفرد به أبو عمرو ، فأما من قرأ : ﴿ وَ أَكُنْ ﴾ فإنه جزمه بالعطف على موضع فأصَّدَّقَ ، ألا ترى أن الفاء إذا حذفت من هذا النحو ، انجزم الفعل ، كقولك : زُرْنِي أَكْرَمَكَ ، وكما قال تعالى : ﴿ ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا ﴾ - و - ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا تَرْتَعُ وَتَلْعَبُ ﴾ ومثله في الجزم بالعطف على الموضع ، قراءة حمزة والكسائي : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> جَزَمَا ﴿ يَذَرُهُمْ ﴾ لأنهما عطفاه على موضع ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ ومثله قول الشاعر :  
فَأُبَلُونِي بِلَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا

جزم « أستدرج » بالعطف على موضع « لعلِّي أصالحكم » ألا ترى أنه لو حذف لعلِّي انجزم « أصالحكم » جواباً للأمر .

(١) الآية العاشرة من سورة المناقون .

(٢) السبعة ص ٦٣٧ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٦ ، والكشف ٣٢٢/٢ ، والبيان ٤٤١/٢ ، والمغني ص ٤٧٢ ، وقد أفرد أبو علي الفارسي هذه القراءة مسألة في كتابه العضديات ص ١١٩ ، وابن السجري يلخص كلامه .

(٣) الآية الثالثة من سورة الحجر .

(٤) سورة يوسف ١٢ ، و ﴿ تَرْتَعُ وَتَلْعَبُ ﴾ بالنون في الفعلين هكذا جاءت في الأصل ، وهي قراءة أبي عمرو ، وابن عامر . وجاء في هـ ﴿ تَرْتَعُ وَيَلْعَبُ ﴾ بالياء التحتية في الفعلين ، وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي . السبعة ص ٣٤٦ ، والكشف ٥/٢ ، ٦ .

(٥) سورة الأعراف ١٨٦ . وانظر السبعة ص ٢٩٩ ، والكشف ٤٨٥/٢ .

(٦) أبو ذؤاد الإيادي . ديوانه ص ٣٥٠ ، وتخريج فيه ، وزد عليه : معاني القرآن ٨٨/١ ، والعضديات ص ١٢٠ ، والعسكريات ص ١٦١ ، وشرح أبيات المغني ٢٩٢/٦ ، وما في حواشي تلك الكتب . وقوله : « أبلوني بليتكم » أي اصنعوا لي صنعا جميلا . وأستدرج : أرجع أدراجي من حيث كنت . و « نويًا » أي نيتي ، وسيتكلم المصنف على اشتقاقها . يقول : أحسنوا إليّ ، فإن أحسنتم فعلي أصالحكم وأرجع حيث كنت جاراً لكم .

وقوله : « نَوَّيَا » قلب ألف « النَّوَى » ياءٌ لَمَّا أضافها إلى ياء المتكلم ، وإنما فعل ذلك بعضُ العرب ، لأن إضافة الاسم إلى ياء المتكلم تُوجِبُ كسرَ ما قبل الياء ، ولمَّا لم يصحَّ تحريكُ الألف جعلوا قلبها إلى الياء عوضاً من الكسرة التي / تقتضيها ٢٨١ ياء المتكلم ، وعلى هذا قرأ بعضُ القراء : ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدًى <sup>(١)</sup> ﴾ و ﴿ قَالَ هِيَ عَصِيٌّ <sup>(٢)</sup> ﴾ و ﴿ يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ <sup>(٣)</sup> ﴾ وعليه أنشدوا لأبي ذؤيب :

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْتَقُوا لَهُوَاهُمْ فَتَحْرَمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

والنَّوَى من الكَلِمِ المَوْثِقَةِ ، لأن معناها النَّيَّةُ التي ينويها المفاوِرُ ، طالباً للمكان الشاطِطِ ، وسمِعَ الأصمعيُّ منشداً يُنشدُ :

فَمَا لِلنَّوَى جُدَّ النَّوَى قُطِعَ النَّوَى كَذَاكَ النَّوَى قَطَاعَةٌ لِلقُرَائِنِ <sup>(٤)</sup>

فقال : لو قُيِّضَ لهذا البيت شاةٌ لَأَثَّتْ عليه . انقضى الكلامُ في معاني الكلام .

\*\*\*

(١) سورة البقرة ٣٨ ، وهي قراءة أبي الطفيل ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، وعاصم الجحدري ، وعيسى ابن عمر الثقفي . المحتسب ٧٦/١ ، ومختصر في شواذ القراءات ص ٥ ، والبحر ١٦٩/١ . وقلب الألف ياءً من آخر المقصور ، إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، لغة هذيل ، وسيأتيك شاهدٌ من شعرهم .

(٢) سورة طه ١٨ .

(٣) سورة يوسف ١٩ .

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ٧ ، وتخريجه في ص ١٣٥٧ .

(٥) البيت من غير نسبة في نضرة الإغريض ص ٥٠ ، برواية :

كَذَاكَ النَّوَى قَطَاعَةٌ لِيُوصَالِ

وانظر شبيهاً لهذا البيت في كتاب الشعر ص ٨٢ .

(١)  
فصل

كتب إليّ رجلٌ من أمائل كُتّاب العجم ، يسأل عن هذا البيت ، أصحح إعرابه أم فاسد؟ وذكر أنه لشاعرٍ أصفهانيٍّ من أهل هذا العصر ، وهو :

يُوَلِّلُ عُصَلًا لَا بُنَاهُنَّ هَيْئَةً ضِعَافًا وَلَا أُطْرَافُهُنَّ نَوَابِيَا

رَفَعَ « بُنَاهُنَّ » بِلا ، ونصب « هَيْئَةً » بأنه خبرها ، وإنما فعل [ ذلك ] لينصب القافية ، لأنه لَمَّا أعمل « لا » الأولى هذا العمل ، أعمل « لا » الثانية عَمَلِ الأولى ، وَلَحَنَهُ في هذا نحوى من أهل أصفهان ، لأنه جعل اسمَ لا معرفةً ، وقال : إِنَّ مَنْ شَبَّهَ لا بليس [ من العرب ] رفعوا بها النكرة دُونَ المعرفة .

فأجبتُ عن هذا بأني وجدتُ قومًا من النحويين مُعْتَمِدِينَ على أن « لا » المشبَّهة بليس ، إنما ترفع التكريرات خاصةً ، كقولك : لا رجلٌ حاضرًا ، ولم يجيزوا : لا الرجل حاضرًا ، كما يقال : ليس الرجل حاضرًا ، وعللوا هذا بأن « لا » ضعيفةٌ في باب العمل ، لأنها إنما تعمل بحكم الشبّه ، لا بحكم الأصل في العمل ، والنكرة ضعيفةٌ

- (١) هذا الفصل كله حكاة السيوطي في الأشباه والنظائر ٤/١٦٠ - ١٦٣ ، عن أمالي ابن الشجري . وكذلك البغدادي في شرح أبيات المغني ٤/٣٧٨ - ٣٨٢ .
- (٢) جاء بهامش الأصل حاشية : « هذا البيت هو لابن الصفي ، لا لشاعرٍ أصفهانيٍّ » . انتهت الحاشية ، ولم أعرف ابن الصفي هذا .
- (٣) سقط من هـ .
- (٤) وهذا أيضاً مثله .

جدًا ، فلذلك لم يعمل العاملُ الضعيفُ إلا في التكرات ، كقولك : عشرون رجلًا ، / ٢٨٢  
ولي مثله فرسًا ، وزيدٌ أحسنهم أدبًا ، فلما كانت « لا » أضعفَ العامِلين<sup>(١)</sup> ، والنكرة  
أضعفَ المعمولين ، تحصوا الأضعفَ بالأضعف ، وجاء في شعر أبي الطيب أحمد بن  
الحسين إعمال « لا » في المعرفة في قوله :

إذا الجودُ لم يُرزقَ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جني غير منكرٍ لذلك ، في تفسيره لشعر المتنبي ،  
ولكنه قال بعد إيراد البيت : شبه « لا » بليس ، فنصب بها الخبر .

وأقول : إن مجيء مرفوع « لا » منكوراً في الشعر القديم هو الأعرَفُ ، إلا أن  
خيرها كأنهم ألزموه الحدفَ ، وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعة :

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براح<sup>(٢)</sup>

أراد : لا براح لي ، أو عندي ، وفي قول رؤبة بن العجاج :

والله لولا أن يحشَّ الطَّبِيعُ بِي الجحيمِ حينَ لا مُستصرِّحُ

أراد : لا مُستصرِّحٌ لي ، ومررتُ ببيتٍ للنابعة الجعدى ، فيه مرفوع « لا » معرفة ، وهو :

(١) بهامش الأصل حاشية : « كان ينبغي أن يقول : العوامل ؛ لأن العاملين يختص بذوى العقول ، وكذا  
ينبغي أن يقول : المعمولات بدل المعمولين . » وعلق أحدهم على هذه الحاشية ، قال : « قوله : كان ينبغي  
الخط : ليس كذلك ؛ فإن المراد هنا التثنية لا الجمع ، في العاملين والمعمولين ، فالعاملان : ليس ، ولا ،  
والمعمولان : المعرفة والنكرة : هذا ما ظهر لي . »

(٢) ديوانه ٢٨٣/٤ ، والمعنى ص ٢٦٥ ، وشرح أبياته ٣٨٢/٤ ، والشذور ص ١٩٨ ، والقطر  
ص ١٦٠ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والجنى الداني ص ٢٩٤ . وسأقي في المجلس السابع والستين .

(٣) فرغت منه في المجلس الحادى والثلاثين .

(٤) الصحيح أنه العجاج ، وتكلمت عليه في المجلس المذكور .

(٥) حكى هذا عن ابن الشجري : ابن أم قاسم ، في الجنى الداني ص ٢٩٣ ، وابن هشام في المعنى  
ص ٢٦٤ ، والعينى في شرح الشواهد ١٤٤/٢ ، والأشموني في شرحه ٢٥٣/١ .

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مُبْتِغٍ سِوَاهَا وَلَا عَن حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا<sup>(١)</sup>

وقبله :

دَنْتُ فِعْلَ ذِي حُبٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ وَرَدَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وبعدّه<sup>(٢)</sup> :

وَقَدْ طَالَ عَهْدِي بِالشَّبَابِ وَظِلُّهُ وَلَا قَيْتُ أَيَّاماً تُشِيبُ النَّوَاصِيَا

وإنما ذكرتُ هذين البيتين ، مستديلاً بهما على نصب القافية ، لئلا يتوهّم متوهّم ، أن البيتَ فَرْدٌ مصنوع ، لأن إسكان الياء في قوله « متراحيا » ممكنٌ مع تصحيح الوزن ، على أن يكون البيت من الطويل الثالث ، مثل :

٢٨٣ / أَقِيمُوا بَنِي التُّعْمَانِ عَنَّا صُدُورُكُمْ وَإِلَّا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرَّءُوسَا<sup>(٣)</sup>

وإذا صحَّ نَصَبُ قافية البيت ، فلا تخلوا [ لا ] الأولى أن تكون معمّلةً أو مُلغاة فإن كانت معمّلة ، فمُبتَغِ خبرها ، وكان حقّه أن يُنصَب ، ولكنه أسكن الياء في موضع النصب ، كما أسكنها الآخرُ في قوله<sup>(٤)</sup> :

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِيَا

(١) ديوانه ص ١٧١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/١ ، والهمع ١٢٥/١ ، والخزانة ٣٣٧/٣ ، وشرح أبيات المعنى ٣٧٨/٤ ، والمراجع المذكورة في التعليق السابق . والرواية في الديوان وجميع ما ذكرتُ : « لا أنا باغيا » ، وسيتكلم ابن الشجري على الروایتين .

(٢) جاء هذا البيت في الديوان قبل البيتين المذكورين .

(٣) يعني الضرب الثالث المخذوف ، وهو ما سقط من آخره سببٌ خفيف ، فيصير مفاعيلن : مفاعي ، ويُنقل إلى فعولن . العروض لابن جنى ص ٢٦ ، والكافي ص ٢٤ ، والعيون الغامزة ص ١٣٨ ، والعقد الفريد ٤٧٨/٥ ، وشرح المفصل ١١٥/٦ .

(٤) قائله يزيد بن الحَدَّاق الشَّيْثِي . المفضليات ص ٢٩٨ ، وانظر مع المراجع المذكورة في التعليق السابق : كتاب الشعر ص ٦٠ ، وأعادته ابن الشجري في المجلس الحادي والأربعين .

(٥) سقطت من هـ .

(٦) فرغت منه في المجلس الرابع .

وكان حَقُّه « كافياً » لأنه حالٌ بمنزلة المنصوب في قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ <sup>(١)</sup> ومثله في إسكان الياء في موضع النصب ، قول الفرزدق :  
يُقَلِّبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْنًا لَهُ حَوْلَاءَ بَادٍ عُيُوبُهَا

قال : « بادٍ » ، وكان حَقُّه : بادياً ، إتباعاً لقوله : « عَيْنًا » ولا يجوز أن يكون « عُيُوبُهَا » مبتدأ وخبره « بادٍ » لأنه لو أراد ذلك لزمه أن يقول : بادية ، ألا ترى أنك لو قَدِّمْتَ العيوب ، لم يصحَّ أن تقول : عُيُوبُهَا بادٍ ، كما لا تقول : الرجال جالسٌ ، وإذا كان كذلك فالنصب في قوله : « متراخياً » بالعطف على مُبْتِغٍ ، لأنه منصوبٌ الموضع فكأنه قال : لا أنا مبتغياً سواها ، ولا متراخياً عن حبا .

فإن جعلت « لا » الأولى ملغاةً كان قوله : « أنا مبتغٍ » مبتدأً وخبراً ، ولزمك أن تُعْمِلَ الثانية ، ويكونَ اسمُها محذوفاً ، تقديره : ولا أنا عن حُبِّها متراخياً ، وحسنَ حذفه لتقدم ذكره .

فإن قيل : فهل يجوز أن يكونَ قوله : « متراخياً » حالاً ، والعامل فيه الظرفُ الذي هو « عن » كما يعمل الظرفُ في الحال ، إذا قلنا : زيدٌ في الدار جالسا ؟ قيل : لا يجوز ذلك ، لأن « عن » ظرفٌ ناقصٌ ، وإنما يعمل في الحال الظرفُ التامُّ ، ألا ترى أن قولك : زيدٌ في الدار ، كلامٌ مفيدٌ ، ولو قلت : زيدٌ عنك راجلاً ، ومحمدُ فيك راجباً ، لم يجوز ، لأنك لو أسقطت راجلاً وراغباً ، فقلت : زيدٌ عنك ، ومحمدُ فيك ، لم يكن كلاماً مفيداً ، فإذن لا يصحُّ إلا أن ترفعَ راجلاً وراغباً ، وتُعلِّقَ الجارَّينَ بهما .

/ ووجدتُ بعد انقضاءِ هذه الأملِ ، في كتابٍ عتيقٍ يتضمَّنُ المختارَ من شعر ٢٨٤ الجعدي : « لا أنا باغبياً سواها » فهذه الروايةُ تكفيك تكلفُ الكلامِ على « مُبْتِغٍ » .

(١) سورة النساء ٤٥ .

(٢) تقدم في المجلس السادس عشر .

فأما قوله : « يُؤَلَّلُ عُصَلًا » فمعنى يُؤَلَّلُ : يُحَدِّدُ أنياباً عُصَلًا ، والعَصَلُ : شِدَّةُ  
الناب مع اعوجاج فيه ، وهو نابُّ أعصَلُ .

والبَنَى : جمع بُنْيَةٍ ، يُرِيدُ أصولَ الأنياب . وقوله : « هَيْئَةٌ » مخفف هَيْئَةٌ ، كقولهم  
في مَيِّتٍ : مَيِّتٌ ، وكما جاء في الحديث : « المؤمنُ هَيِّنٌ لَيِّنٌ <sup>(١)</sup> » .

والتَّوَابَى : من قولهم : تَبَا السَّيْفُ يَتَّبُو : إذا ضربتَ به فرجعَ إليك ، ولم يعمل في  
الضَّرْبَةِ .

وقول رؤية : « يَحْسُ الطَّبَّخُ » يقال : حَسَّشْتُ النَّارَ أَحْشُهَا : إذا أذَكَيْتَهَا ،  
والتَّبَّخُ : واحدُهم : طابِخٌ ، كساجِدٍ وسُجِّدٍ ، ورايِعٍ ورُكِّعٍ ، شَبَّهَ ملائِكَةَ النارِ  
بالتَّبَّاخِينَ .

وقوله : « حينَ لا مُسْتَصْرَخٌ » أى حينَ لا أحدٌ هناك يُسْتَصْرَخُ ، كما يُوجَدُ ذلك  
في الدنيا .

وقول سعد بن مالك : « وَضَعْتُ أَرَاهِطَ » ذَكَرَ « أَرَاهِطَ » أبو عليٌّ ، في باب  
ما جاء ببناء جَمْعِهِ على غيرِ بِنَاءِ واحِدِهِ ، كقولهم في جمع باطِلٍ : أَباطِلٌ وأباطِيلٌ ،  
كأنه جَمْعُ إِنْطالٍ أو إِبْطِيلٍ ، وأَرَاهِطَ كأنه جمع أَرُهْطَ ، قال : وَأَفْعَلٌ لم يُسْتَعْمَلْ

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ، عن أبي هريرة ، كما ذكر السيوطي في الجامع الصغير ١٨٥/٢  
وروى في حديث آخر « المؤمنون هَيِّنُونَ لَيِّنُونَ » وأخرجه ابن المبارك عن مكحول ، مراسلاً ، وابن لال  
والقضاعي ، عن ابن عمر . الجامع الكبير للسيوطي ٤٤١/١ ، وانظر غريب الحديث للخطابي ٥٢٩/١ ،  
٥٤٣ . والزهد لابن المبارك ص ١٣٠ ، وحلية الأولياء ١٨٠/٥ .

وحكى ابن الأثير عن ابن الأعرابي ، قال : « العرب تمدح بالهَيِّنِ اللَّيِّنِ ، مخففين ، وتذمُّ بهما مثقلين »  
النهاية ٢٨٩/٥ ، وغير ابن الأعرابي يرى الاثنين بمعنى واحد . اللسان ( هون ) .  
(٢) التكملة لأبي علي ص ٤٤٩ ( طبعة بغداد ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م - تحقيق كاظم بحر مرجان ) .



عنده في هذا [ قوله : عنده ، يعنى سيبويه . وقوله : وأفعل لم يستعمل في هذا ]<sup>(١)</sup> يعنى أنه لم يثبت عنده أنهم جمعوا الرهط الذى هو العصابة دون العشرة على أرهط ، ولكنهم استعملوا الأرهط فى الرهط الذى هو أديم تلبسه الحائض ، يكون قدره ما بين السرة إلى الركبة .

وغير سيبويه قد حكى فى الرهط الذى هو العصابة أنهم جمعوه على أرهط ، وجمعوا الأرهط على الأرهط ، كما جمعوا الكلب على الأكلب ، ثم جمعوا الأكلب على الأكلب .

ومما جمعوه على غير القياس : « حديث » قالوا فى جمعه : أحاديث<sup>(٢)</sup> ، وأحاديث كأنه جمع إحداث ، كأعصار وأعاصير ، ولا يجوز أن يكون أحاديث جمع أحدىثة ، / كأغلوطة وأغاليط ، لأنهم قد قالوا : حديث النبى ، وأحاديث النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يقولوا : أحدىثة النبى .

ومما جمعوه على غير القياس قولهم فى جمع الرئى ، وهى الشاة التى تُحبس للبن ، وقيل : الحديثة العهد بالولاد : رباب ، مضموم الأول ، ومثله قولهم فى جمع التوام وهو الذى يؤلد مع آخر : ثوام ، وفى جمع الطمر وهى الداية : طوار ، وفى جمع الثبى : ثناء ، وهو ولد الشاة إذا دخل فى السنة الثانية ، والبعير إذا ألقى ثبته ، وذلك إذا دخل فى السنة السادسة ، وفى جمع الرخل : رخال وهى الأنتى من أولاد الضأن ، وفى جمع النفساء ، وهى المرأة التى وضعت : نفاس ، وقيل أيضا : نفاس ، بكسر أوله ، والنفاس أيضا بالكسر : ولأدها ... تم المجلس .

[ آخر الجزء الأول من أمالى ابن الشجري ، رحمه الله ، بتجزئة محققه ، غفر الله له ، ويليه الجزء الثانى وأوله : المجلس السادس والثلاثون ] .

\* \* \*

(١) ساقط من هـ . وانظر كلام سيبويه فى الكتاب ٦١٦/٣ ، واللسان ( رهط ) .

(٢) راجع شرح المفصل ٧٣/٥ ، واللسان ( حدث ) .

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخانجي

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م

رقم الايداع ٩٢/٩٣١١

I.S.B.N

الترقيم الدولى 977-5046-08-4

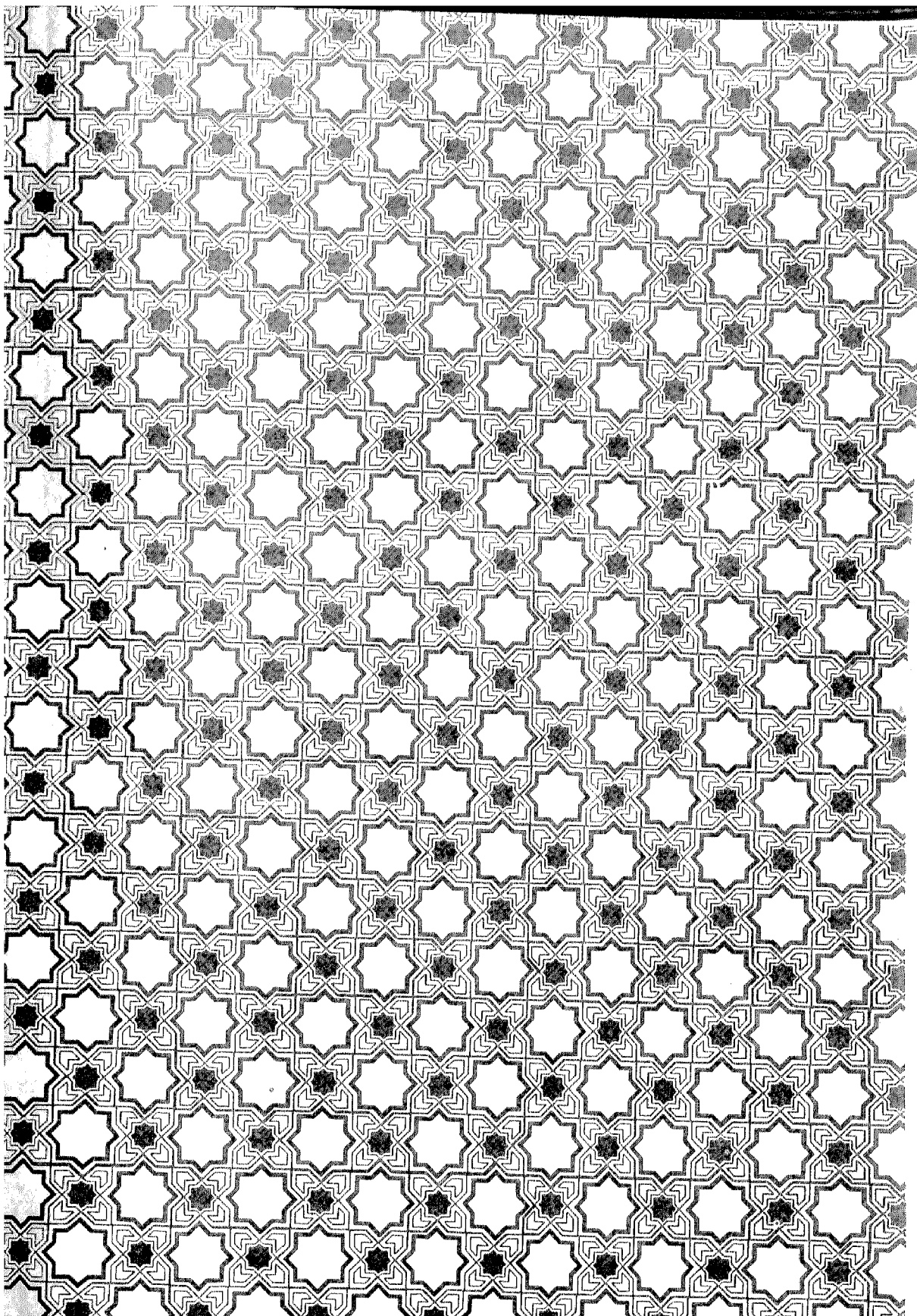


General Organization of the Libraries

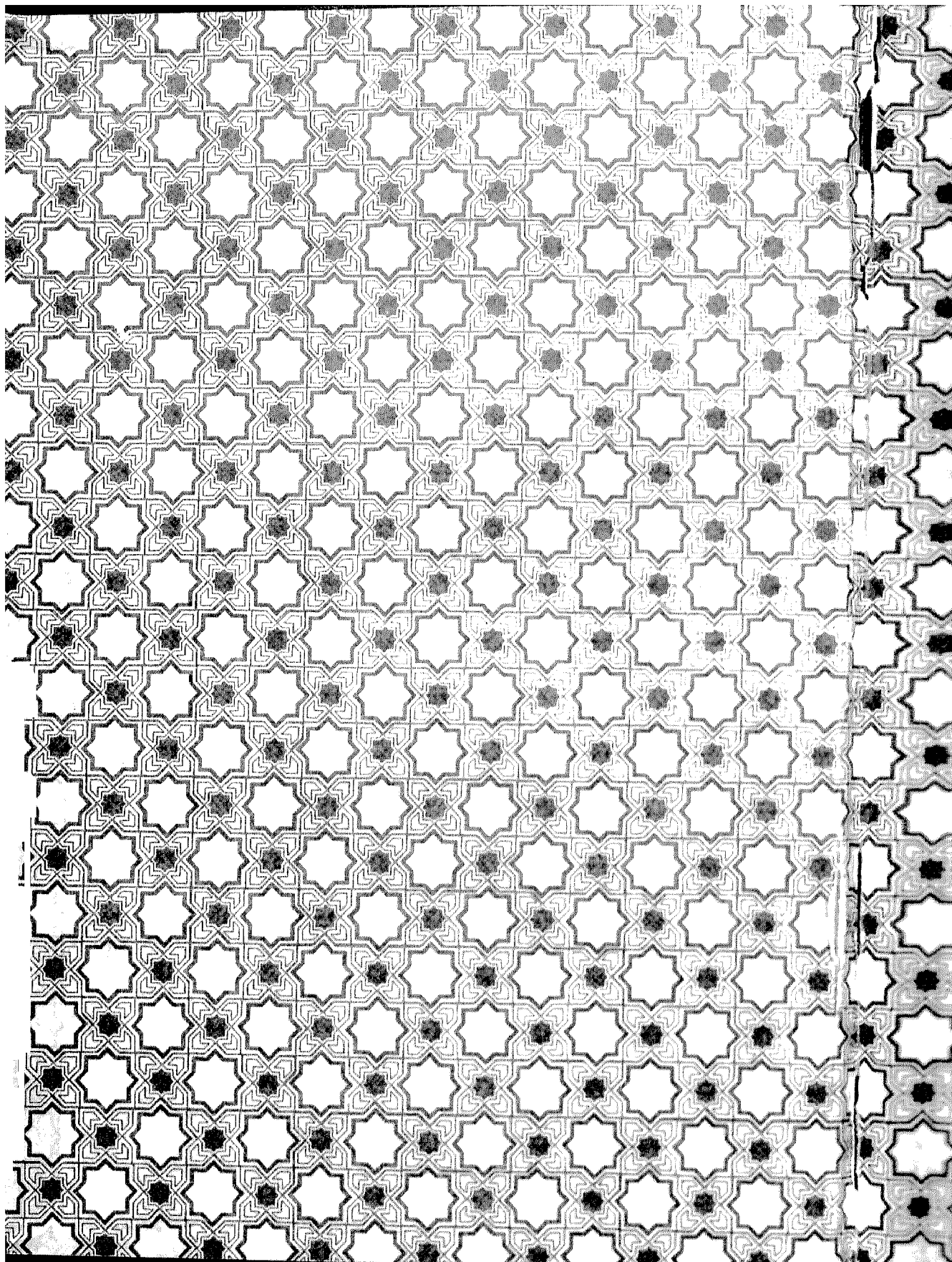
المؤسسة السعودية للمكتبات  
٦٨ شارع الباسية - القاهرة - ٥٠٥٠٥٠٥٠

مطبعة المكي











Converted by Total Image Converter - (no stamps are applied by registered version)

